



جمهورية مصر العربية
وزارة الخارجية

الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال خمسة عشر عاماً

١٩٧٧ - ١٩٩١

القاهرة

١٩٩٢



جمهورية مصر العربية
وزارة الخارجية

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال خمسة عشر عاماً

١٩٧٧ - ١٩٩١

تقديم

دكتور / بطرس بطرس غالي

القاهرة ١٩٩٢

مقدمة :

إذا كانت مصر هي حجر الزاوية ، والأرض الركن في الثلاثية القارية ، التي يتألف منها العالم القديم ، وإذا كانت هي البوابة المشتركة لأفريقيا وآسيا وهي المدخل الطبيعي لكليهما ، فإنها بكل اليقين ، الطريق الطبيعي إلى أفريقيا ، فالنيل هو النهر الوحيد الذي يفتح الوداء القاري ، وبفضله تكتسب مصر طبيعة المسلك وتصبح الدهليز الوحيد إلى قلب القارة .

كما أن أرض مصر ، تربة وماء ، جزء من جسم أفريقيا ، ولقد جعلت الظروف الجغرافية والتاريخية من مصر مشعل النور في القارة الأفريقية ، ومنارة أفريقيا الحضارية . وجدير بالذكر أن مصر أفريقية ، بقدر مصرية أفريقيا ، ذلك أن أفريقيا ، لا تجد بين جنباتها أكثر من مصر تفاخر بها العالم ، فهي أم التاريخ في قارة قيل أنها بلا تاريخ .

ولعل هيرودوت كان جغرافياً قبل أن يكون مؤرخاً حين قال : «إن مصر هبة النيل» وذلك أن الحقيقة الأولى في الوجود المصري ، هو أن مصر هي النيل ، ولأن مصر هي النيل ، أو أن النيل هو مصر ، فما من رباط لمصر بخارجها ، أقوى وأعمق من النيل ، وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر ، أكثر وأشد من تلك التي يربطها بها بالنيل .

وحتى خارج البعد النيلي ، على محور الجنوب يتأكد تأثير مصر الحضاري ، على طول ساحل البحر الأحمر ، منذ رحلات فراعنة مصر إلى بلاد بونت ، التي وإن كانت تعني عند بعض المؤرخين دائرة القرن الأفريقي ، فإنها تمتد عند البعض الآخر ، لتشمل ساحل الزنج وزنجبار وشرق أفريقيا بلااستثناء ، بل وتشير بعض الدراسات إلى وصول إشعاع مصر الحضاري ، إلى محور الصحراء الكبرى ، وبين القبائل النيلوتية في أعالي البحار ، وبين بعض قبائل نيجيريا وغرب أفريقيا .

وكما يتداخل الكل مع الجزء والعام مع الخاص ، يتداخل بعض مصر الأفريقي مع بعدها النيلي ، حتى يمكن القول أن القطاع الأكبر من بعدنا الأفريقي ، إنما هو ببساطة بعدنا النيلي ، يكمله من ناحية اليمين قطاع هام على طول البحر الأحمر وشرق أفريقيا .

ولا أدل على اتجاه مصرتاريخياً صوب الجنوب والشرق ، من موقع طيبة ، وهي المدينة الكبرى التي ظلت طويلاً عاصمة وطنية ، بل إن موقع طيبة الجنوبي المتطرف في مصر ، لا يمكن إلا أن يكون مؤشراً ومفسراً ، للبعد النيلي في توجهها منذ القدم .

كما أن الاتجاه الجنوبي والشرقي لمصر ، لم ينقطع طوال العصور القديمة وبعدها . فلقد انتقل تأثير الحضارة المصرية إلى أفريقيا بطول مجرى النيل . ومثلما صدرت مصر عناصر حضارتها وعقيدتها الفرعونية إلى الجنوب ، كررت دورها مع المسيحية ثم الإسلام .

فرغم أن المسيحية اتخذت من مصر شكلاً خاصاً بها ، حتى أصبحت القبطية في معنى ما ديانة من الديانات التي توصف بأنها «جغرافية وعنصرية» معاً ، أي تتحدد بإقليم معين وبشعب معين ، فإنها لم تلبث أن امتدت جنوباً وبعيداً ، بل لقد توطنت المسيحية وتوطدت في النوبة جنوباً . أما الحبشة فكانت نهاية الإشعاع الديني لمصر ، حيث ارتبطت كلية بالكنيسة المصرية . بل لقد هاجر بعض المصريين من القبط ، أثناء الحروب الصليبية إلى الحبشة ، التي أصبحت منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي ، مهجراً ليس غيرمألوف لهم ، وبهذه الهجرة الحقيقية ، أصبحنا نجد أن ملامح الماضي في النواة المصرية ، هي ملامح الحاضر على أطراف منطقتها الحضارية أو أبعادها النيلية .

ومع الإسلام يتأكد دور مصر من جديد ، فقد لعبت مصر دوراً هاماً في دفع المد الجديد ، حتى انفتح الطريق كاملاً . وفي القرن التاسع عشر ، انطلق البعد النيلي في مصر ، في عهد محمد علي وأسرتة الحاكمة ، في حوض النيل وشرق أفريقيا . وهنا يلاحظ ، من الناحية السياسية ، أن حدود مصر وقتذاك ، قد تعدت حدود النيل وتقدمت على محورين هما النيل والبحر الأحمر . وتقوم تلك الحقيقة كأوضح تعبير عن تداخل البعدين النيلي والأفريقي لمصر .

وإذا كان السودان قلب بعدنا النيلي ، موقعاً ورقعة ، فإن أطرافه في هضبة الحبشة من يمين وهضبة البحيرات من يسار ، أو من شمال وجنوب هي قلب منايعنا المائية ، ومن ثم قمة وحدتنا الهيدرولوجية .

وهكذا ظل بعد مصر الأفريقي عامة ، والنيل خاصة ، بعداً أصيلاً وجوهرياً ، لم يعرف الانقطاع ، ولا تعرض للاهتزاز ، بل لعله زاد عمقاً وقوة على مر العصور إجمالاً . وإذا ما كان يغلب على هذا بعد الطابع الحضاري والطبيعي أساساً ، لأنه بعد هيدرولوجي ، بالغ الخطورة ، بحسبانه أساس الوجود المصري كله ، فإن ذلك على وجه التحديد ، ما يمنحه تلك الأهمية السياسية الخاصة .

وإذا كانت انتماءات مصر الأفريقية ، وتأثيراتها الحضارية فيها ونشاطاتها واتصالاتها معها ، تتفاوت في الكثافة والنوع والدرجة ، من إقليم إلى إقليم ، بحسب الضوابط الطبيعية والمسافة الجغرافية ، فهي أقوى تجاه الجنوب منها في نصف القارة الشمالي بصفة عامة . ومن ثم فلعله من الأولى ، أن تكون مصر جزءاً من شرق أفريقيا كما هو عليه الوضع الآن ، ذلك أن ارتباطها بالشرق هو ارتباط طبيعي أصيل ، يحقق لها القدر الأكبر من الفاعلية والتفاعل ، وينسجم بشكل أعمق مع حقائق المكان والكيان .

وانطلاقاً من حقيقة أن الحضارة المصرية ، الضارة أصولها في جنود الزمن ، هي في جوهرها التاريخي حضارة أفريقية ، تتوجه صوب الجنوب ، فإنه من الطبيعي أن يكون انتماء مصر الأفريقي ، انتماء قدر ومصير ، وأن ترتبط اهتماماتنا على الساحة الأفريقية بمصالح الأمن القومي وبالأهداف الاستراتيجية العليا .

كما ظلت الدائرة الأفريقية - على اتساعها - واحدة من أكثر دوائر العمل الدبلوماسي المصري حيوية وأهمية ، كما ظلت الدائرة النيلية تقف منها بمثابة الجذر الضارب في أعماق التاريخ ، توصل بين مصر وأفريقيا برباط خالد ، هو الماضي والحاضر والمستقبل في آن واحد .

ولعله من الطبيعي أن يكون إدراك مصر الحديثة ، ووعيها المسئول بحقيقة موقعها الاستراتيجي الفريد ، وامتداد أمنها بمفهومه القومي الواسع إلى أفريقيا ذاتها ، دافعاً لها على القيام بدور ريادي متميز ، والاطلاع بمسئوليات قومية طليعية في أفريقيا .

فلقد وقف الشعب المصري ، مؤمناً بالمصير الأفريقي الواحد على مر تاريخ طويل ، هنا على مدخل القارة الأفريقية ، يؤدي في إصرار ووعي ، رسالته الحافلة بالمسئولية والعطاء .

وعلى مدخل القارة ، وكما حاول شعبنا المصري في السابق ، أن تكون أرضه جسراً للحضارات والثقافات ، تمر عليه إلى الأفاق البعيدة المترامية وراء أرضه ، فإنه وفي هذه الحقبة من الزمان التي يمكن أن تسمى بجدارة ، حقبة أفريقيا ، فإن شعبنا مازال ، وسيظل ، يؤدي رسالته التاريخية تجاه غيره من شعوب القارة الأفريقية .

فلقد سجل التاريخ لمصر الحديثة ، أنها كانت يوماً الملاذ والسند الحقيقي ، لشعوب القارة الأفريقية ، وحركات التحرير فيها .. تدعم قضايها ، وتمد لها يد العون والتأييد ، في مواجهة المستعمر الغاصب ، حتى يتحقق لها النصر وتنال حقها في الحرية والاستقلال .

وكما التزمت مصر في سياستها الخارجية تجاه أفريقيا ، ببذل كل العون والتأييد لكفاح الشعوب الأفريقية ضد الاستعمار والتمييز العنصري ، ودعم حركات التحرير الشرعية في نضالها من أجل الحرية والاستقلال ، فقد أولت الدبلوماسية المصرية كذلك اهتماماً خاصاً للجهود المبذولة لمساعدة أفريقيا على العبور فوق أزماتها الاقتصادية الطاحنة ، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات اقتصادية شاملة ، تحقق مزيداً من التعاون بين الجنوب والجنوب ، أى بين الدول الأفريقية بعضها وبعض ، مع توجيه موارد أفريقيا المادية والبشرية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

وتحقيقاً لهذه الأهداف ، اتجهت الدبلوماسية المصرية في تحركها في أفريقيا إلى العمل من خلال مجموعة متكاملة من المحاور يمثل :

أولها : الإطار الثنائي بمختلف مجالاته ، من تبادل للزيارات على مختلف المستويات ، وإبرام اتفاقات التعاون مع الدول الأفريقية ، وإنشاء وتدعيم الأجهزة التقنية المعنية بتقديم المعونات لدول القارة ودعم التنمية الأفريقية في مجالاتها المختلفة .

وثانيها : الإطار الإقليمي متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل ، من خلال مجموعة «أندوجو» واجتماعاتها وأنشطتها الفنية .

وثالثها : الإطار القاري ، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ، والجهود التي بذلتها مصر من أجل حل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها القارة ، وتسوية المنازعات ، وتصفية الاستعمار والعنصرية في الجنوب الأفريقي .

ورابعها : إطار الجنوب / الجنوب ، من خلال مؤتمرات واجتماعات التعاون الأفريقي / العربي على وجه الخصوص ، فضلاً عن ندوات الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني ، والأنشطة والتجمعات المعنية بتعاون الجنوب / الجنوب .

وفي السطور القادمة ، نلقى الضوء على مظاهر تحرك الدبلوماسية المصرية في هذه المحاور والإطارات .

أولاً : الإطار الثنائي :

شهدت العلاقات المصرية الأفريقية نشاطاً ملحوظاً على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية (١٩٧٧ - ١٩٩١) حيث تبادلت مصر العديد من الزيارات الرسمية مع كثير من الدول الأفريقية ، وفي مقدمتها زيارات متبادلة على مستوى رؤساء الجمهوريات ، وعلى مستوى الوزراء ، وصدرت عن بعض هذه الزيارات بيانات رسمية مشتركة ، عكست في مجملها توافقاً في الآراء تجاه العديد من المشاكل الأفريقية والإقليمية والدولية .

كما شهدت علاقات مصر الأفريقية ، اضطراباً متزايداً ودعماً متنامياً لأواصر التعاون في مختلف المجالات ، وتم إبرام العديد من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني بين مصر والعديد من الدول الأفريقية .

ومن ناحية أخرى ، استضافت مصر العديد من المؤتمرات والاجتماعات الأفريقية ، كما نظمت وزارة

الخارجية الكثير من الندوات والدورات التدريبية ، لتنمية الخبرات الأفريقية في مختلف المجالات ، بحيث لم يكن يكاد يمضى شهر واحد ، دون أن تشهد القاهرة ، تجمعاً أفريقياً أو أكثر ، يحقق المزيد من التعاون بين مصر وشقيقاتها الأفريقيات .

١ - الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا :

وإيماناً بدور مصر الأفريقي الرائد ومسئولياتها التاريخية تجاه شعوب القارة الأفريقية ، أنشأت وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٠ «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا» ، بهدف تقديم المعونات الفنية للدول الأفريقية ، سواء من خلال إيفاد خبراء مصريين إليها في مختلف التخصصات ، أو استقبال أبناء هذه الدول وكادراتها ، للتدريب في مصر في دروات تدريبية تعقد في الأكاديميات والمعاهد والمراكز المتخصصة في مختلف مجالات التنمية الأفريقية .

وقد ركز الصندوق بالفعل منذ بدء نشاطه عام ١٩٨١ ، على تقديم مختلف أشكال الخبرات الفنية ، في مجالات تنمية القوى البشرية التقنية ، بإيفاد الخبراء المصرية المتخصصة في سائر المجالات التي تحتاجها دول القارة الأفريقية ، وبتوفير التأهيل اللازم للكادرات الأفريقية في مختلف التخصصات في مصر ، كما أسهم الصندوق في تمويل نفقات العديد من المؤتمرات والندوات الأفريقية التي نظمت في مصر في مجالات التنمية بالقارة ، وفي استضافة زيارات الوفود والمسؤولين من الدول الأفريقية .

وصادف نشاط الصندوق المصري ، نجاحاً كبيراً ، كما لقي اهتماماً واسعاً ليس فقط من جانب الدول الأفريقية ، بل ومن جانب العديد من المنظمات الدولية ومختلف الهيئات والوكالات العاملة في مجال المعونات الفنية ، وأصبح بالفعل يمثل الأداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية ، على المستوى العملي الفاعل في التعاون مع الدول الأفريقية ، كما توضح الأنشطة التي يقوم بها ، الدور المصري في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية في القارة ، وفي تحقيق سياسة التعاون بين الجنوب والجنوب ، التي تعتبر أنشطة الصندوق تجسيداً عملياً لها ، ونموذجاً رائداً فيها .

وخلال العشر سنوات التي انقضت منذ إنشاء الصندوق (١٩٨١ - ١٩٩١) عقد الصندوق ٦٠ اتفاقاً تعاونياً فنياً ، منها ٤٣ (اتفاقاً وتبادل مذكرات) مع الدول الأفريقية ، وخمسة اتفاقيات مع الجامعات والمعاهد الأفريقية ، فضلاً عن ١٥ اتفاقاً للتعاون الفني في إطار نظام التعاون الثلاثي مع الدول والمنظمات الدولية المانحة .

وفي مجال إيفاد الخبراء المصريين ، تم خلال السنوات العشر الماضية إيفاد ٢١١٢ خبيراً (بواقع خبير / سن) ، إلى مجموعة كبيرة من الدول الأفريقية ، بلغت اثنتين وأربعين دولة من دول القارة وذلك من مختلف التخصصات التي ضمت الأطباء والمهندسين والزراعيين والأساتذة في الرياضة والعلوم وغيرهم .

وتضمنت أنشطة الصندوق إيفاد الخبراء المصريين لأفريقيا في مهام قصيرة الأجل بناء على طلب الدول الأفريقية في مختلف مجالات التنمية (الزراعة - الري - الجيولوجيا - النقل البحري - الصحة - السياحة ... وغيرها) ، حيث تم إيفاد ١٣٢ خبيراً في هذه المهام إلى ٢٨ دولة أفريقية .

كما تضمنت أنشطة الصندوق إيفاد الأساتذة والمحاضرين المصريين في إطار برامج منظمة لإلقاء المحاضرات في الجامعات والمعاهد والمراكز الثقافية والدبلوماسية في الدول الأفريقية ، وخلال عشر سنوات تم تنظيم ٦٢ من هذه البرامج في هذه الدول ، حضرها طلاب وأساتذة الجامعات والمعاهد والمتقنون ورجال السلك الدبلوماسي ورجال الإعلام في هذه الدول .

وقدم الصندوق خلال السنوات الماضية حوالي ستمائة منحة تدريبية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، للكوادر من ٢٢ دولة أفريقية ، كما شملت أنشطة الصندوق تنظيم وتمويل تسعين برنامجاً تدريبياً للكوادر الأفريقية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وغطت مجالات التدريب شئون الشرطة والزراعة والفلاحة والري والصناعة والنقل البحري والدبلوماسية وشارك في هذه البرامج التدريبية خلال العشر سنوات الماضية أكثر من ثلاثة آلاف من كوادر خمسين دولة أفريقية ، ولاقت هذه البرامج التدريبية إقبالاً متزايداً من جانب دول القارة .

ونظراً لحاجة الدول الأفريقية للمزيد من برامج المعونات الفنية ، استحدث الصندوق المصري قنوات جديدة لتزويد الدول الأفريقية بهذه المعونات عن طريق نظام التعاون الثلاثي مع اليابان منذ عام ١٩٨٥ وقد عقد الصندوق في إطار هذا النظام اتفاقات مع اليابان (وكالة الجايكا) لتنظيم ندوات وبرامج تدريبية بواقع برنامج كل عام في مجالات النقل البحري ، والصحة (التمريض) والزراعة (تكنولوجيا زراعة الأرز) ، والصناعة (تكنولوجيا اللحام) ، وعقد الصندوق مؤخراً اتفاقاً مماثلاً مع اليابان لتنظيم برامج ندوات تدريبية لمراقبي الزلازل والأرصاد الجوية في أفريقيا ، وقد بلغ إجمالي الدورات والندوات التدريبية التي تم تنظيمها منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩١ في إطار نظام التعاون الثلاثي ، اثنتين وعشرين دورة ، شارك فيها ٢٥٠ من الكوادر الأفريقية .

وفي فبراير عام ١٩٩١ ، نظمت الدبلوماسية المصرية مؤتمراً دبلوماسياً في مدينة نيروبي ، ضم سفراء مصر في دول حوض النيل والجنوب الأفريقي ، لتقييم التجربة الرائدة التي قام بها الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا «لدعم الدبلوماسية المصرية في أفريقيا ، فضلاً عن بحث علاقات مصر بهذه المجموعة من دول القارة ، حيث تدارس المؤتمر أنشطة وإنجازات الصندوق خلال العشر سنوات التي انقضت منذ إنشائه ، وأبرز الدور الإيجابي الفعال للصندوق في دعم علاقاتنا الأفريقية ، وفي تحقيق سياسة مصر في تعاون الجنوب/ الجنوب .

وأوصى المؤتمر بمواصلة الصندوق برسائله القوية ، والعمل على تنمية وتطوير أنشطته مع المرحلة القادمة بما فيها من متغيرات سياسية وعملية ، في ضوء انتهاء الحرب الباردة ، ووجود جنوب أفريقيا على المسرح الأفريقي ، وأوروبا الموحدة ١٩٩٢ .

وأهمية زيادة الدعم المالي للصندوق لتمكينه من القيام بدوره خلال المرحلة القادمة ، لمواجهة الإقبال الكبير والطلبات المتزايدة من الدول الأفريقية على المعونات الفنية التي يقدمها في خدمة تنمية القارة .

وأبرز المؤتمر أهمية الإعلام عن المعونات الفنية التي تقدمها مصر كدولة نامية من خلال الصندوق لأفريقيا ، خاصة لدى الدول المتقدمة المانحة ولدى المنظمات الدولية والإقليمية ، وإبراز البيانات الخاصة بها في التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، مع ضرورة مواصلة تركيز أنشطة الصندوق على المعونات المؤثرة والفعالة في تنمية المهارات والخبرات الإنسانية لدى الدول الأفريقية ، خاصة عن طريق إيفاد الخبراء المصريين وتدريب الكادرات الأفريقية ، دون تمويل المشروعات أو تقديم مساعدات مادية .

كما دعا المؤتمر إلى الاهتمام بالاتصال بالدول ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات المانحة ، للتعرف على إمكانيات التعاون على احتياجات الخبرات الفنية المصرية ، مع التوسع في تطبيق نظام التعاون الثلاثي مع الدول والمنظمات المانحة ، وأبرز أهمية التوسع في أنشطة الصندوق الخاصة بعقد الدورات التدريبية وتهيئة فرص التدريب والتأهيل للكادرات الأفريقية في مختلف قطاعات التنمية والتكنولوجيا

المتاحة في جمهورية مصر العربية .

وفي مجال مساعدة دول المواجهة الأفريقية في الجنوب الأفريقي ، ساهمت مصر في صندوق أفريقيا لدعم هذه الدول منذ إنشائه في قمة عدم الانحياز في هراري في عام ١٩٨٦ ، وذلك عن طريق الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، الذي قام بتنفيذ هذه المساهمة بتقديم معونات فنية (خبراء - تدريب) لدول المواجهة الأفريقية في قطاعات تأمين المنشآت الحيوية وتنمية المهارات الإنسانية اللازمة لإدارة الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول ، فضلاً عن تقديم المساعدات الفنية لحركات التحرير في جنوب أفريقيا .

ومنذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩١ ، تضمنت المعونات الفنية المقدمة من مصر لدول المواجهة الأفريقية إيفاد ٤٠٢ من الخبراء المصريين ، فضلاً عن تدريب ٥١١ من الكوادر في مختلف المجالات التي تمثل اهتمامات أهداف صندوق أفريقيا .

وقد قدم الصندوق معونات فنية لحركتي التحرير الأفريقية في جنوب أفريقيا ، حيث تدريب كادرات الحركتين في مختلف البرامج التدريبية التي تعقد في مجالات التنمية الأفريقية ، كما قدم الصندوق معونات فنية لناميبيا قبل الاستقلال ، حيث أوفد الصندوق ٣٥ خبيراً للتدريس بمعهد ناميبيا في لوساكا (بواقع الخبير / سنة) وذلك في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠ ، فضلاً عن إشراك الكادرات الناميبية في البرامج التدريبية التي نظمها الصندوق في مجالات التنمية ، وعقد الصندوق اتفاق تعاون فني مع ناميبيا عقب الاستقلال لمدها بالخبراء المصريين وتدريب كادراتها في مختلف المجالات ، كما عقد اتفاقاً تعاونياً فنياً مع جامعة ناميبيا لمدها بالأساتذة المصريين في مختلف التخصصات .

٢ - المراكز المصرية لتأهيل الأفارقة :

والواقع أن الأنشطة التي يقوم بها «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا» ، لا تمثل إلا جانباً من المعونات الفنية التي تقدمها مصر للقارة الأفريقية ، حيث يتوافر في مصر العديد من المؤسسات والأجهزة التي تقدم المعونة الفنية ، من خلال إيفاد الأساتذة والمدرسين للدول الأفريقية ، واستقبال أبناء هذه الدول على منح للدراسة في مصر ، كوزارة التعليم ، والأزهر الشريف . فضلاً عن المنح التي تقدمها وزارة الدفاع لتدريب الكادرات الأفريقية في أكاديمياتها .

هذا فضلاً عن «المركز المصري الدولي للزراعة» التابع لوزارة الزراعة المصرية ، والذي أنشئ بالقاهرة في عام ١٩٦٥ ، ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٩٠ قدم المركز ٨١٨١ منحة تدريبية في مختلف مجالات الزراعة ، منها ٥٤٨٢ منحة للكادرات الأفريقية ، و ٢٠٢٨ للكادرات الآسيوية ، فضلاً عن ٥٤٩ منحة لكادرات أمريكا اللاتينية ، وتضمنت الدورات التدريبية المنتظمة التي يعقدها المركز برامج تدريب في مجالات الإنتاج الحيواني ، والصحة الحيوانية ، وإنتاج الدواجن ، وتحسين التربة ، ومقاومة الآفات ، وإنتاج وتكنولوجيا القطن ، والائتمان الزراعي ، وإدارة التعاونيات والتوسع الزراعي ، وتنمية تربية الأسماك ، والتنمية الريفية المتكاملة ، وغيرها من البرامج .

كذلك أنشئ في مصر منذ عام ١٩٧٧ «معهد المذيعين الأفارقة» التابع لوزارة الإعلام المصرية ، وينظم هذا المعهد منذ إنشائه برنامجين تدريبيين كل عام للمتدربين من الأفارقة ، أحدهما للدول المتحدثة بالإنجليزية ، والآخر للدول المتحدثة بالفرنسية ، ويقدم في برامجه دراسات نظرية وتدريبية عملية في مجال وسائل الإعلام من خلال الإذاعة والتلفزيون ، كما ينظم برنامجاً للتدريب في الهندسة الإذاعية ، وخلال الفترة منذ إنشاء المعهد وحتى عام ١٩٨٨ ، استقبل المعهد ٧٤١ من كادرات واحدة

وأربعين دولة أفريقية .

كذلك في إطار اهتمام الدبلوماسية المصرية بتشجيع التعاون بين المنظمات التعاونية الزراعية في أفريقيا ، قامت مصر بتدعيم «لجنة الفلاحين الأفارقة» التي أنشأها «الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي» في مصر ، بالتعاون مع المنظمات التعاونية بالدول الأفريقية ، وأعلن عن ميلادها في الاجتماع التأسيسي الذي انعقد بالقاهرة في فبراير عام ١٩٨٥ ، حيث شاركت في الاجتماع ثلاثة وعشرون دولة أفريقية ، وتم فيه اختيار مصر لرئاسة اللجنة ، والقاهرة مقراً لها ، وتحولت اللجنة إلى «اتحاد للفلاحين الأفارقة» منذ عام ١٩٨٨ .

ومنذ قيام اللجنة ركزت على عقد الدورات التدريبية للفلاحين الأفارقة من مختلف التنظيمات التعاونية الأفريقية ، بالتعاون مع «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا» بوزارة الخارجية ، حيث تم منذ عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩١ تدريب ٢٥١ من القيادات الفلاحية بالدول الأفريقية ، سواء من رؤساء التنظيمات الزراعية ، أم من شباب الفلاحين والفلاحات الأفريقيات ، بهدف الحصول على الخبرات والمهارات للعمل الزراعي الريفي ، وإدارة المنظمات الزراعية في أفريقيا .

وقد أسهم الدعم الذي حصل عليه «الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي» في مصر في أنشطته الأفريقية ، إلى تمكين الاتحاد من تعميق خطوط الاتصال مع التنظيمات التعاونية والفلاحين الأفريقيين حيث عقد الاتحاد بروتوكولات تعاون مع الاتحادات الوطنية للفلاحين في كينيا وزامبيا وتنزانيا وزيمبابوي والصومال والسودان والسنغال وغيرها من دول القارة ، بهدف توطيد أواصر التعاون مع هذه الاتحادات لتنمية العمل الزراعي والتعاوني ، والارتقاء بأساليب الإدارة الزراعية والتسويق والميكنة وغيرها .

٣ - الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية :

يضاف إلى ذلك المسعى المصري الذي استغرق سنوات من جهد الدبلوماسية المصرية ، من أجل إنشاء جامعة أفريقية ، تنشر العلم الحديث ، وتلقن كادرات أفريقيا تطبيقات التكنولوجيا المعاصرة ؛ وفي مؤتمر القمة فرانكفونية التي تجمع الدول المتحدثة بالفرنسية والذي عقد في دكا في ٢٧ مايو عام ١٩٨٩ ، تم التوقيع على بروتوكول إنشاء الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية - التي تعرف باسم جامعة سنجور ، في مدينة الإسكندرية ، وصدر قرار رئيس الجمهورية المصرية رقم ٢٧٢ لعام ١٩٨٩ بالموافقة على إنشائها وعلى النظام الأساسي الخاص بها .

وفي الرابع من نوفمبر ١٩٩٠ ، تم افتتاح الجامعة بالإسكندرية ، لتكرس جهودها في خدمة قضية التنمية في القارة الأفريقية ، وفي وقت تتزايد فيه الحاجة للنهوض بمستوى الحياة في أفريقيا في شتى المجالات وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في مختلف أنحاء القارة ، بما يساعد الشعوب الأفريقية على مواجهة مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، دون إغفال للاهتمامات الجديدة للجماعة الإنسانية ، وفي مقدمتها حماية البيئة .

وقد قام الرئيس محمد حسني مبارك بافتتاح الجامعة ، حيث أبرز اعتزاز شعب مصر بانتتمائه الأفريقي ، وامتنان مصر لاختيار مدينة الإسكندرية العريقة مقراً للجامعة ، واعتبر أن الجامعة تشكل صرحاً شامخاً ومنارة فكرية مرموقة على أرض مصر إلى جانب الأزهر الشريف وجامعته ، وأكد على أهمية مفرزى تخصيص الجامعة بخدمة مجالات التنمية في أفريقيا ، بما يمكن الشعوب الأفريقية من مواجهة تحديات التنمية الشاملة .

وتتركز الدراسة في الجامعة في التغذية والصحة وإدارة الأعمال ، فضلاً عن الدراسات البيئية ، وهي مجالات في غاية الأهمية للقارة الأفريقية ، وأساليب الدراسة فيها متميزة ، وقد قبلت الجامعة في عامها الأول أكثر من تسعين طالباً وفي عامها الثاني أكثر من ١٥٠ طالباً ممن لهم خبرة في مجالات تخصصهم تتراوح ما بين ثلاثة وسبعة أعوام ، حيث يستمرون في الدراسة لمدة عامين ، وقد تم دعم الجامعة بالتعاون الدولي المستمر بالإمكانات المادية والعلمية التي تمكنها من استيعاب فئات الطلاب في السنوات القادمة وتحقيق الأهداف الحضارية والرسالة التنويرية والتنمية التي تصبو إليها الجامعة .

وقد شارك في حفل افتتاح الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية كل من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ، والرئيس السنغالي عبده ضيوف ، والرئيس الزائيري مويوتو سيسسي سيكو ، وولي العهد البلجيكي وقيادات سياسية في كندا ، والرئيس السنغالي السابق ليبولد سنجور الذي تسمى الجامعة باسمه ، وأبرز الرئيس الفرنسي في الافتتاح أن اختيار الإسكندرية لتكون مقراً للجامعة لم يكن مجرد مصادفة ، بل جاء نتيجة الدور الحضاري والثقافي لمصر ، كما أن الإسكندرية تمثل ثراء تاريخياً وأدبياً وركيزة للفكر ، ومهزة وصل بين القرون .

٤ - ندوات الدبلوماسيين الأفارقة :

ومن الجدير بالإشارة أن الدبلوماسية المصرية ، وهي سائرة في جهودها على مدار السنوات الخمسة عشرة الماضية ، قد عملت على نقل الخبرات السياسية المتاحة لها لدول القارة الأفريقية ، كما اهتمت بتوضيح حقائق ومعالم وأبعاد السياسة الخارجية المصرية ، والمواقف المصرية في مختلف القضايا الدولية والإقليمية والسياسية والاقتصادية ، لمختلف قطاعات الدبلوماسيين والمثقفين ورجال الإعلام والصحافة والسياسة الأفارقة في سائر بلدان القارة .

وفي الزيارات والجولات التي تم القيام بها لدول القارة ، خلال هذه السنوات ، حرصنا على أن تتضمن برامجها وأنشطتها ترتيب لقاءات واجتماعات مع السادة السفراء الأفارقة الذين يشكلون المجموعة الأفريقية في هذه الدول ، وكذلك ترتيب إلقاءات لمحاضرات في ندوات تنظمها الجامعات والمعاهد الأفريقية ، يحضرها الأساتذة والطلاب ، والمثقفون ورجال السياسة والصحافة وغيرهم .

كذلك أولينا عناية خاصة لتدريب شباب الدبلوماسيين الأفارقة ، والعناية في هذا التدريب بتأهيلهم وإكسابهم المهارات والخبرات وتغذيتهم بالمعلومات التي تمكنهم من ممارسة العمل الدبلوماسي الأفريقي ، خاصة في ظل التطورات والتغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية ، سواء منها السياسية أم الاقتصادية ، مع التركيز على ربط الدبلوماسية بالتنمية ، إيماناً منا بأهمية قضية التنمية في القارة وضرورة دعم الروابط الاقتصادية بين دولها النامية .

ومن هنا ، كان حرصنا منذ عام ١٩٨٤ على تنظيم ندوات تدريبية ، تعقد بمعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية - بتمويل من الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا - يدعى لها الدبلوماسيون الشبان من الدول الأفريقية ، بواقع ندوتين في العام ، تخصص إحداها للدول الأفريقية المتحدث بالإنجليزية ، والأخرى للدول الأفريقية المتحدث بالفرنسية ، ولاقت هذه الندوات والدورات إقبلاً كبيراً من دول القارة ، التي تواصل كل عام إيفاد كادراتها الدبلوماسية المتجددة ، حيث تستضيفهم القاهرة ، وتجند كبار الدبلوماسيين والأساتذة والمتخصصين ، لإلقاء المحاضرات عليهم ، ونقل الخبرات والمهارات السياسية لهم ، في مختلف مجالات العمل الاقتصادي والدولي والتحرك الدبلوماسي .

وقد استضافت القاهرة من هذه الندوات ستة عشر ندوة حتى نوفمبر ١٩٩١ ، تم التركيز فيها على المجالات والموضوعات والقضايا التي تهم الدبلوماسية الأفريقي ، سواء بالنسبة للمنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية ، أم العلاقات الدولية والسياسية ، كما تعرضت للمشكلات والقضايا الاقتصادية ، فضلاً عن التعاون الدولي ، وحوار الشمال وتعاون الجنوب / الجنوب ، والقانون الدولي ، والقانون الإنساني وحقوق الإنسان ، وتم التركيز في كل ندوة على موضوع معين أو قضية هامة ، من بينها إنجازات ومشكلات منظمة الوحدة الأفريقية ، ونزع السلاح في أفريقيا ، وقضايا الديون والمنازعات الأفريقية ، والتقارب بين القوى العظمى وأثاره على أفريقيا ، وأفريقيا والنظام الدولي الجديد .

٥ - التعارف على الأحزاب السياسية الأفريقية :

ومن ناحية أخرى ، تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الأفريقية والخروج بها من مسار العلاقات الرسمية الضيقة ، إلى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية الواسعة . ومن ثم فقد كانت مصر من القوى المؤسسة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية ، التي تجسد إرادة الشعوب الأفريقية في لم شمل كل الأحزاب والتجمعات والقوى الحية في مجتمعاتنا ، من أجل تعبئة الجهود وحشد الطاقات وشحن الهمم ، وفاء لمسئوليات المستقبل الأفريقي .

وإذ يؤمن الحزب الوطني الديمقراطي في مصر ، بأن الاتصالات الحزبية ، هي التعبير العملي والأسلوب الإيجابي في تحقيق الاتصال بين الشعوب الأفريقية ، ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهيئ الأداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبي مع مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقنن ، من خلال عقد الاتفاقات وإبرام البروتوكولات ، بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الأفريقية في كل من تشاد وغينيا وزائير وأفريقيا الوسطى وموزمبيق وساو تومي وبرنسيب وموريشيوس وسيراليون وزامبيا .

ولكن إذا كانت اتفاقات التعاون الحزبي ، التي تبرم بين حزب أفريقي وحزب أفريقي شقيق ، تفتح الطريق أمام النشاط على المستوى الثنائي ، فإن ذلك ينبغي أن يكون مجرد خطوة على طريق النشاط على المستوى الجماعي ، الذي يظل هو الهدف النهائي والغاية المنشودة لأحزابنا الأفريقية جميعاً .

إن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية ، هي صورة من صور ذلك العمل الجماعي ، الذي نصبوا إلى تحقيقه ، ليس فقط بين كادرات أحزابنا السياسية ، ولكن بين الكادرات الشبابية والكادرات النسائية ، والكادرات في مختلف القطاعات في مجتمعاتنا الأفريقية النامية .

ذلك أن الالتحام الشامل ، والتعاون النشط ، بين مختلف قطاعات ومجالات الحياة في بلادنا ، إنما يهيئ لحركتنا القوة والفاعلية ، ولواقف حكوماتنا المساندة والدعم ، كما يفجر الوعي بين صفوف جماهيرنا ويتيح لها أن تتبادل الخبرات والتجارب في مسيرتها من أجل صياغة مستقبل أكثر إشراقاً وأملًا .

وقد استضافت مصر الندوة التي عقدتها رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية حول الديمقراطية والتنمية خلال الفترة من ٥ إلى ٧ مارس عام ١٩٩٠ ، حيث عكس الموضوع الذي كان محور المناقشات في هذه الندوة الإدراك الأفريقي الواضح لأهمية حق الشعوب والمجتمعات في التنمية ، وتحقيق أوسع قدر من المشاركة الشعبية ، كأساس متين للتعبئة والمساعدة وبلوغ الهدف .

وكان واضحاً من المناقشات التي تمت أن الرؤية السليمة للتحديات التي تواجهنا تفرض علينا أن نفرق بين عالمية القضايا التي أصبحت مثارة ومطروحة في شتى أنحاء الكرة الأرضية ، وبين أصالة النضال الذي تخوضه شعوب معينة في هذه القارة أو تلك ، وهي أصالة تستند إلى اختلاف التاريخ ومراحل النمو والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يعني أن ما يصلح لبلد معين يقع في النصف الشمالي للعالم ويحظى برخاء اقتصادي واستقرار اجتماعي ملحوظ ، قد لا يصلح بالضرورة لمجتمعات أخرى لا تزال تكافح كفاح الأبطال حتى تحقق أولى الخطوات على طريق التنمية ، أى أن المطلوب لحركتنا ليس هو التقليد الأعمى ، بل هو الاستفادة من تجارب الآخرين والدروس التي خرجوا بها ، مع أخذ الظروف والأوضاع المحلية والإقليمية بعين الاعتبار .

٦ - التعاون بين رجال الأعمال الأفارقة :

وقد برز على مدار السنوات الماضية ، ما يوضح جهود مصر من أجل تعبئة كل الطاقات ، واستنفار مختلف الهمم ، وتجمع كافة الخبرات من كل نوع ، والقدرات والإمكانات في كل ميدان ، وتجنيدها لخدمة التعاون ، داخل الأسرة الأفريقية تحقيقاً لخير القارة ولصالح شعوبها ، وذلك على أساس ما تؤمن به السياسة المصرية من ضرورة ربط الدبلوماسية بالتنمية ، والسياسة بالاقتصاد ، من أجل تحقيق الفوائد المتبادلة ، والمصالح المشتركة .

وفي هذا الإطار تعمل الدبلوماسية المصرية على دعم وتأييد ومساندة النشاط الخاص وقطاع الأعمال ، كما تؤمن مصر إيماناً عميقاً باستحالة تحقيق التقدم وصنع العمران ، وحل المشكلات ، ومواجهة التحديات ، وبناء مجتمع الرخاء ، ما لم يتم إطلاق المبادرات الفردية للعمل والنشاط في مختلف المجالات . كما أن حكومة جمهورية مصر العربية على اقتناع كامل وثقة مطلقة في جدوى النشاط الاستثماري ، والقطاع الاستشاري وهي تعمل - بكل طاقتها - على تشجيع القطاع الخاص ، وتوفير أجواء الاستقرار له ، ليلعب دوره الهام ويؤدي رسالته الحيوية في تطوير الاقتصاد الوطني والأفريقي على السواء .

وإذا كانت فئات الخبرات الفنية المصرية الموفدة إلى مختلف دول القارة الأفريقية ، هي ذات فائدة إيجابية في دعم التنمية الاقتصادية الأفريقية ، فإن العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال ، وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من أجل خدمة قضايا التنمية الأفريقية ، من شأنه أن يلعب دوراً أساسياً وفعالاً في بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من أجل خيرها وتقدمها .

إن الاستشاريين ورجال الأعمال في بلادنا يلعبون دور الرواد الأوائل الذين يضربون المثل في أداء ضريبة العمل الوطني ، ويؤكدون قدرة أبناء أفريقيا في إرساء قاعدة صلبة للاقتصاد القومي الأفريقي - تكون أساساً راسخاً لاستقلال الإرادة الوطنية ، ومحوراً تركز عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وبوتقة تنصهر فيها الجهود الصادقة لأبناء الوطن المخلصين ، وتمتزج فيها إنجازات الماضي بتحديات الحاضر وآمال المستقبل ، ولقد شهدت بلادنا إنجازات ملموسة لقطاع الأعمال ، ورجال الاستثمار ، وأصحاب المبادرات الفردية ، الذين كانوا دائماً فئة مؤمنة بروح الريادة ، يحدوها الاستعداد للعطاء المستمر ، واقتحام الصعاب والثقة بالنفس والتفاؤل إزاء المستقبل .

ومن هنا استضافت مصر بالقاهرة في الفترة من ٧ إلى ١١ مارس عام ١٩٨٨ ، أول ندوة للتعاون بين الاستشاريين ورجال الأعمال الأفريقيين ، قام بتنظيمها «الصندوق المصري للتعاون الفني مع

أفريقيا ، واشترك فيها سبعة وأربعون من الاستشاريين ورجال الأعمال في القارة ، وواصلت مصر مساندتها وإسهامها في الندوات والاجتماعات التي يشارك بها رجال الأعمال المصريين مع أشقائهم من رجال الأعمال الأفارقة ، لدعم دورهم في التنمية الأفريقية وفي تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول القارة .

وكذلك استضافت مصر الاجتماع الأول للطرق الأفريقية في ١٢ أكتوبر عام ١٩٨٨ ، ضم رجال الأعمال والإنشآت المصريين مع أقرانهم الأفارقة ، واختيرت مصر في هذا الاجتماع لرئاسة أول اتحاد أفريقي للطرق ، ثم استضافت القاهرة اجتماع المائدة المستديرة لرجال الأعمال الأفارقة في ٢٨ فبراير عام ١٩٩٠ ، بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي ، وجمعية رجال الأعمال المصريين ، والصندوق المصري ، هذا فضلاً عن الندوة المصرية التي انعقدت بالقاهرة في مايو عام ١٩٩١ ، عن دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الأفريقي ، وقام بتنظيمها اتحاد الصناعات المصرية ، بالتعاون مع الصندوق المصري ، واتحاد أصحاب الأعمال الأفارقة .

كما عملت الدبلوماسية المصرية على إشراك رجال الأعمال المصريين في اجتماعات اللجان المشتركة بين مصر والشقيقات الأفريقيات ، وتشجيع اتصالاتهم وتعاونهم مع أقرانهم في مختلف الدول الأفريقية ، وهي سنة جديدة أصبحت تميز حركتنا الدبلوماسية ، من أجل تكثيف علاقات التعاون المصري الأفريقي ، كذلك تم تكليف السفارات المصرية في دول القارة بالاهتمام بتوفير المعلومات والبيانات عن المشروعات والأنشطة التي تهم رجال الأعمال ومدعم بها في المراحل المتقدمة التي تمكنهم من المساهمة فيها والإفادة منها .

وبالرغم من إدراكنا لأهمية الاتصال والتعامل بين الشمال والجنوب ، وما يمكن أن يحققه من استفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوار بين الشمال والجنوب ، إلا أنه من الأهمية بمكان ، أن نعمل على زيادة تعميق الاتصال والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لأنه اتصال وتبادل بين شعوب وحضارات وثقافات متقاربة ، وهو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها .

وتنطلق حركة الدبلوماسية المصرية على النطاق الأفريقي بالعمل الواعي على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فردياً وجماعياً وذلك بمضاهاة حجم التعاون الاقتصادي داخل الجماعة الأفريقية ولعله من المؤشرات الرقمية ذات الدلالة السلبية الواضحة ، أن التبادل التجاري بين الدول الأفريقية ، لا يشكل سوى ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، في وقت نستطيع فيه أن نحقق مكاسب كبرى بإعطاء أولوية متقدمة للتبادل فيما بينها ، وهو ما قطعت مصر فيه شوطاً كبيراً ، وتعتزم أن تسير فيه إلى نهاية الطريق .

وإذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية ، وبين سائر الدول الأفريقية الشقيقة ، هي الإطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحي ، انطلاقاً من إيماننا بأن مستقبل التنمية الأفريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الأفريقية مرتبها بمدى القدرة على النجاح في تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفي تحقيق الاستراتيجية العامة لخطة عمل لاجوس ، التي ترمي إلى إقامة سوق أفريقية مشتركة ، فإن النظرة المصرية تؤمن بأن هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الأفريقية ، التي تجسد الأمل الذي تتطلع شعوب أفريقيا إلى تحقيقه ، مع استشراف القرن الحادي والعشرين ، لا ينبغي أن تكون سوقاً مشتركة للسلع والخدمات فقط ، ولكن سوقاً مشتركة للعقول الأفريقية والخبرات الفنية والعمية المتخصصة ، التي يتعين تكريسها من أجل أهداف التنمية والتطوير .

للاقتصاد والمجتمع والحياة في الدول الأفريقية .

ولا يخفى ما يجسده التعاون الثنائي بين مصر والدول الأفريقية من مفاهيم عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والمجدي بين الجنوب والجنوب ، فضلاً عما يوفره من مجال للعمل ، وفرص للنشاط أمام الخبرات الفنية في مصر ، والمهنيين والتكنولوجيا واليد العاملة المصرية ، في أسواق العمل الأفريقية التي ستظل مفتوحة لاستيعاب الملايين من مختلف المهارات والتخصصات والقدرات المصرية التي تحتاج إليها وتأمل في الاستفادة منها .

كما يهيئ هذا النمط من التعاون الفرصة السانحة لتعميق مختلف ألوان التبادل في المجالات المتنوعة ، وخاصة في مجال التبادل التجاري ، وفتح آفاق جديدة للصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية ، واحتمالات توسع العلاقات التجارية ، وتنويع بنودها وخاصة في مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية ، وإلى جانب كل هذه المزايا الإيجابية والمصالح المباشرة ذات النفع المتبادل ، بين مصر وبين شقيقاتها من الدول الأفريقية ، فإن الوجود المصري والإصيد المادي والمعنوي الضخم الذي تصنعه كل هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المصرية - الأفريقية ، يظل هو الدعامة الأساسية والضمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل المصير المشترك ، الذي يربط مستقبل مصر بهذه القارة التي تنتمي إليها عضويًا أبدياً على مر الزمن ، وما يعنيه كل ذلك من تجسيد للتمائل والتجانس والتلاحم الأبدي بين مصر وأفريقيا ، وما يقود إليه من تنامي الوعي والاهتمام الأفريقي لدى أوسع القطاعات في الرأي العام الشعبي وفي أعماق الضمير الجمعي المصري .

ثانياً : الإطار الإقليمي :

أما عن تحرك الدبلوماسية المصرية على المحور الثاني من محاور نشاطها الأفريقي ، والمتمثل في الإطار الإقليمي متعدد الأطراف ، فقد جاء هذا التحرك انطلاقاً من وعي مصر بأهمية البعد النيلي وتأثيراته الحيوية سياسياً واقتصادياً وأمنياً ، في حاضر ومستقبل الشعب المصري .

ومن ثم فقد حرصت مصر على إقامة تعاون واسع ووثيق مع دول حوض نهر النيل ، من أجل تنشيط وتعميق العلاقات بينها في مجالات الاقتصاد والتجارة والزراعة والري والاتصالات والنقل وغيرها .

١ - مجموعة «أندوجو» لدول حوض النيل :

وتحقيقاً لهذه الأهداف ، وتجسيدياً لها ، كانت الدبلوماسية المصرية وراء السعي لتكوين تجميع لدول حوض نهر النيل المعروف باسم مجموعة «أندوجو» والتي تعني «الإخاء» باللغة السواحلية كإطار إقليمي للتشاور والتنسيق والعمل المشترك بهدف تنمية علاقات التعاون الاقتصادي والاجتماعي لصالح شعوب هذه الدول جميعاً .

وجدير بالذكر أن حركة الدبلوماسية المصرية في هذا الاتجاه قد جاءت كذلك اتساقاً مع قرار مؤتمر القمة الاقتصادي الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية ، الذي عقد في لاجوس عام ١٩٨٠ ، الذي دعا إلى إقامة تجمعات إقليمية كخطوة على طريق التكامل الجماعي القاري ، كما كان دافعاً ينطلق من الإدراك لأهمية السعي لدعم وتنشيط (التعاون الإقليمي) في المجالات المختلفة بوصفها خطوة هامة على طريق الوحدة والتضامن في القارة الأفريقية .

وتعقد المجموعة اجتماعاً سنوياً على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولي ، تم

منها حتى الآن خمسة اجتماعات ، كان أولها في الخرطوم في نوفمبر ١٩٨٣ ، شارك فيه وزراء خمس دول هي مصر والسودان وزائير وأوغندا وأفريقيا الوسطى ، بينما شارك في الاجتماع الذي عد في كينشاسا بزائير في سبتمبر ١٩٨٤ ست دول بعد انضمام رواندا إلى الدول المشاركة في الاجتماع الأول ، وهناك حمل التجمع اسمه ، حيث وجد المؤسسون في منطوق «الإخاء» التي تعنيها كلمة (الأندوجو) المفهوم الذي يولون التركيز عليه والتجمع حوله ، تأكيداً لمعاني التآخي والتعاون والمصلحة المشتركة .

وكانت القاهرة مقراً للاجتماع الثالث (لمجموعة أنوجو) الذي عقد في أغسطس ١٩٨٥ ، بينما استضافت كينشاسا مؤتمره الرابع في مايو ١٩٨٧ ، أما المؤتمر الخامس لتجمع الأندوجو فقد عقد على أرض القاهرة في نوفمبر ١٩٨٨ ، وقد شاركت فيه إلى جانب مصر كل من السودان وزائير وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندي وأفريقيا الوسطى ، كما تميز بمشاركة ثلاث منظمات فنية أفريقية هي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة إدارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلاً عن ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية ، إلى جانب المنظمات الأربع التي سبق أن شاركت في المؤتمر الوزاري للمجموعة ، وهي برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الأفريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية ، والمكتب الأفريقي لعلوم التربية ، الأمر الذي أضفى ، ولاشك ، على اهتمامات المؤتمر بعداً فنياً أكثر شمولاً وتنوعاً ، كما أثرى حضور هذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومداولاته ، مما أسهم في بلورة مفهوم (الأندوجو) ، كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمة إليه ، وفق أسس التعاون الإقليمي متعدد الأطراف .

ويمكن القول أن مؤتمر الأندوجو الخامس ، قد عني بالتركيز أساساً على تعميق أوجه التعاون في مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية جميعاً ، والخروج بهذا التعاون إلى حيز التنفيذ العملي ، الذي يتجسد في مشروعات إقليمية تعطي الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البري والجوي والنهري والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض - في نفس الوقت - بالتبادل التجاري وتحقيق السوق الأفريقية المشتركة ، كهدف تسعى إليه أفريقيا بموجب خطة عمل لاجوس التي تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الأفريقية .

وقد سار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، إذ قدم الوفد المصري تقريراً للاجتماع عن الاتصالات التي قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذاً للتكليف الذي عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة إلى مصر ، وهو التكليف الذي يتمثل في الطلب المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الإقليمي بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذي وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له .

وفي فبراير ١٩٩٠ ، عقد المؤتمر السادس لمجموعة الأندوجو في أديس أبابا ، على هامش الاجتماع الوزاري الحادي والخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وقد تميز هذا المؤتمر ببدء دخول التعاون الإقليمي بين دول حوض نهر النيل ، مرحلة التحقيق الفعلي بعد أن تم الاتفاق على بحث كيفية تنفيذ توصيات الخطة الشاملة للتعاون بين مجموعة الأندوجو ، التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بناء على طلب المجموعة .

٢ - اجتماعات وزراء الطاقة والكهرباء :

وفي ذات الاتجاه ، استضافت القاهرة خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ يونيو ١٩٩٠ ، الاجتماع الأول

هذا الكتاب

ملك الأستاذ الدكتور

رمزي زكي بطرس

لوزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة الأندوجو ، كما شاركت فيه أثيوبيا بصفة مراقب ، وهي المرة الأولى التي تشارك في أحد اجتماعات الأندوجو ، كما شاركت في هذا الاجتماع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية ، مثل بنك التنمية الأفريقي ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة حوض نهر كاجيرا ، وتأسيساً على المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر ، وعلى الإمكانيات الكبيرة للتعاون الإقليمي في مجال الطاقة والكهرباء ، داخل إطار مجموعة الأندوجو ، وخاصة بالنسبة لمشروع الربط الكهربائي بين شبكة أنجا بزائير وشبكة سد أسوان العالي في مصر ، اعتمد الاجتماع خطة عمل تقوم على إنشاء فريق خبراء يعقد اجتماعات دورية لإصدار توصيات بشأن دراسات متعددة ، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات التنسيقية اللازمة وإعداد هذه الدراسات ، وكذلك وضع إطار عام للتعاون في إنتاج الطاقة والإدارة والربط الكهربائي في إطار مجموعة الأندوجو حتى عام ٢٠١٥ ، وتحديد الاستراتيجيات الإنمائية المرحلية لاستخدام الطاقة ، ووضع قائمة بالمشروعات تتضمن وصفاً لأوضاعها ، كما أعرب الاجتماع عن أمله في أن تتضمن الدول المجاورة إلى مجموعة الأندوجو من أجل تعزيز التضامن الجماعي داخل الإقليم .

ثم استضافت القاهرة الاجتماع الثاني لوزراء الكهرباء والطاقة لدول مجموعة أندوجو ، في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أبريل ١٩٩١ ، حيث شاركت فيه أثيوبيا بصفة مراقب للمرة الثانية ، كما شاركت فيه بهذه الصفة كل من تشاد وكينيا وتنزانيا ، وحضره ممثلون عن بنك التنمية الأفريقي ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة التجارة التفضيلية ، والوكالة الحكومية للجفاف والتنمية ، وأكد وزراء الطاقة في الاجتماع من جديد أن التنمية السريعة في مجال الطاقة تعد عاملاً هاماً في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلاد الأفريقية في كفاحها من أجل تحقيق الاعتماد الذاتي الجماعي .

وفي الاجتماع رحب الوزراء باقتراحات المستشارين الدوليين الخاصة بإجراء دراسة جدوى لخط الربط الكهربائي متعدد القوميات أنجا - أسوان ، بين زائير ، وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وتشاد ومصر ، وأحيط الاجتماع علماً بوجود مشروعات جارية أو مقترحة لربط الشبكات الكهربائية بين أعضاء آخرين بمجموعة أندوجو ، واقترح الوزراء إنشاء مجموعات فنية للمتابعة لكل مشروع محدد ، كما أوصوا بإنشاء برنامج تعاون فني في مجال ترشيد الطاقة للمجموعة ، ووافقوا على بحث اقتراح بإنشاء لجنة تنسيق مشتركة لمشروعات الطاقة في مرحلة لاحقة ، وذلك بهدف تأمين التعرف ومتابعة المشروعات في مجال الطاقة بالدول الأعضاء في المجموعة .

٣ - مشروع امتداد خزان أوين :

وفي مجال حوض النيل ، تهتم مصر بدراسة ومتابعة المشروعات والأنشطة الخاصة بالنهر الذي يربطنا بقلب القارة ، ويشكل شريان الحياة في بلادنا ، وفي هذا المجال فقد تم تبادل مجموعة من الرسائل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا ، بمناسبة اعتزام أوغندا الشروع في إقامة مشروع لامتداد خزان أوين ، على أحد مخارج بحيرة فيكتوريا ، وذلك بهدف توليد طاقة كهربائية مقدارها ١٠٢ ميجاوات ، واتخذت أوغندا الإجراءات العملية في إطار البنك الدولي للإنشاءات والتعمير ، لتمويل جزء أساسي من المشروع ، بعد أن تم إعداد دراسة الجدوى الخاصة به بالفعل .

وفي ضوء تحفظات تقدمت بها وزارة الأشغال والموارد المائية المصرية على المشروع ، من حيث إمكانية تأثيره على الموارد المائية التي تحصل عليها مصر من بحيرة فيكتوريا ، فقد قمنا بتسليم مذكرة فنية تمثل موقف وزارة الأشغال والموارد المائية من المشروع ، إلى رئيس جمهورية أوغندا ،

خلال اللقاء الذي تم في هراي في ٧ فبراير عام ١٩٩١ ، كما قمنا بتوجيه خطاب بتاريخ ١١ أبريل ١٩٩١ ، إلى رئيس البنك الدولي ، تم فيه إخطاره بتحفظات الجانب المصري على المشروع ، وطلب الرد على بعض النقاط الفنية المتعلقة بآثار هذا المشروع على حصة مصر من مياه النيل .

والمعروف أن السياسة العامة للبنك الدولي ، تقضى بالاشتراك البنك في تمويل أية مشروعات تقام على الأنهار ، إلا بعد موافقة كافة الدول المطلة عليها ، وكنتيجة للخطاب المصري للبنك الدولي ، قام وزير الطاقة الأوغندي بتقديم الرد على المذكرة المصرية ، أثناء تواجده في القاهرة ، للاشتراك في مؤتمر وزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة الأنوجو في نهاية أبريل ١٩٩١ .

وحرصاً من الجانب الأوغندي على رفع التحفظات المصرية على المشروع ، بهدف الحصول على تمويل البنك الدولي ، فقد تم التوصل في ٢١ أبريل ١٩٩١ ، بين كل من وزير الطاقة الأوغندي ، ووزير الأشغال والموارد المائية المصري ، إلى اتفاق يضع الضوابط الفنية للمشروع ، مع مراعاة المصالح المائية المصرية المشروعة .

كما تم الاتفاق أثناء الاجتماع الذي عقد بين وزير الطاقة الأوغندي ووزير الأشغال والموارد المائية المصري ، على ترك إخراج الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شكل قانوني للجانب المصري ، حيث قامت وزارة الخارجية بعد التشاور مع كافة الجهات المعنية بتقديم الاتفاق في صورة خطابين متبادلين ، تم توقيعهما من وزيري خارجية الدولتين .

هذا وقد تم رفع التحفظات المصرية ، بعد وضع الضوابط الفنية للمشروع ، وطلبت مصر إيداع الخطابات المتبادلة بشأن الاتفاق الذي تم مع أوغندا لدى سكرتارية الأمم المتحدة ، كما تم إبلاغ الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وتم في الوقت نفسه ، التنسيق مع السودان ، حيث تلقينا خطاباً من وزير الخارجية السودانية بالترحيب بموافقة كل من السودان ومصر على المشروع ، طبقاً لاتفاقية مياه النيل المعقودة بين الدولتين عام ١٩٥٩ ، والمحافظة على حقوق دولتي المصب .

٤ - سياسات وتكنولوجيا المياه :

وإذا كان ارتباط مصر العميق بالقارة الأفريقية ، يستمد أحد مصادره الأساسية من أن نهر النيل كان يشكل دائماً قنطرة وجسراً ما بين شمال القارة وجنوبها ، في الوقت الذي يشكل فيه شريان الحياة في بلادنا ، فقد كان طبيعياً أن تولي مصر الاهتمام بالسياسات والتكنولوجيات الخاصة بالمياه في أفريقيا ، وذلك من منطلق أن الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة في القارة في ظل الندرة النسبية للمياه وما هو متوقع خلال المستقبل المنظور من تزايد الطلب على المياه وبالتالي زيادة أهميتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يحتم ضرورة تعاون الدول الأفريقية والتنسيق فيما بينها لاتخاذ الوسائل المناسبة لتعظيم الاستفادة من مصادر المياه المتاحة ، سواء على المستوى الإقليمي ، أم على مستوى القارة بأكملها .

والملاحظ أن الطلب يتزايد على المياه في أفريقيا ، نتيجة الضغوط السكانية ، والتوسع في الاستخدامات الزراعية والصناعية ، وكلما زاد هذا الطلب ، استوجب ذلك بذل الجهود من أجل تحقيق إدارة أفضل لموارد المياه وكذلك الاستخدام الأفضل لها ، وهو ما يمكن التوصل إليه عن طريق التخطيط السليم لاستخدامات المياه ، وإبرام الاتفاقات بين الدول التي تشترك في موارد المياه من خلال دول أحواض الأنهار ، مع أهمية استخدام التقنيات الملائمة في تحديد وتوزيع موارد المياه .

ومن هنا استضافت القاهرة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ يونيو عام ١٩٩٠ ، الندوة الدولية لسياسات

وتكنولوجيا المياه في أفريقيا ، والتي دعا لها معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية ، بالتعاون مع مجلس الاستراتيجيات الدولية المعني بسياسات وتكنولوجيا المياه في واشنطن ، وصدر عن الندوة إعلان القاهرة للمياه ، الذي اعتبر وسيلة إضافية لتنمية التعاون بين الدول الأفريقية ، بروح الاعتماد الجماعي على الذات ، واستهدف بذل وضع خطة عمل لاجوس موضع التنفيذ .

وقد أكدت الندوة ضرورة مواصلة الحوار ، نحو فهم أفضل لمشكلات نقص المياه في أفريقيا ، ونحو إعداد أفضل للقارة الأفريقية ، لمواجهة احتياجاتها من المياه في المستقبل ، والعمل سوياً ، وبالتعاون مع الوكالات والمنظمات المعنية ، من أجل تحقيق هذه الأهداف ، التي تتضمن الإدراك الأفضل والوعي بمشكلات المياه في المجتمع الدولي وبصفة خاصة الدول الصناعية ، الأمر الذي يتفق مع اعتبار عقد التسعينات كمعد للمياه ، وهكذا جاءت الندوة تأكيداً للاقتناع المتزايد ، بأن تنمية موارد المياه من أهم عوامل التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا ، فضلاً عن أن هذه التنمية تشكل أداة سياسية لتأمين نوعية أفضل من المياه للشعوب الأفريقية .

والواقع أن الاهتمام الذي توليه مصر لسياسات وتكنولوجيا المياه في أفريقيا ، يستوجب بالضرورة إعطاء عناية لسياسات وتكنولوجيا علاقات الأخوة والتعاون مع مجموعة دول حوض النيل ، التي تشكل في حقيقة الأمر مجتمعة منطقة شبه إقليمية ذات طبيعة متميزة ، تحتل في سلم الأولويات في السياسة المصرية مكانة خاصة ، ليس فقط في الحاضر ، بل وكذلك في المستقبل ، نزولاً على الاعتبارات الاستراتيجية والجغرافية والأمنية والسياسية والاقتصادية جميعاً .

ولذلك ، فقد كان من الضروري ، أن تعمل الدبلوماسية المصرية على تكثيف التقييم لأدائنا الخارجي تجاه مجموعة دول حوض النيل ، والبحث عن أنسب الوسائل والأساليب التي تستهدف تقوية العلاقات المصرية معها في مختلف المجالات ، من أجل خلق مصالح وحقائق ووجود مصري واضح وراسخ وقوى ، يربط ويشد هذه الدول إلى مصر ، من خلال شبكة مادية تحقق الصالح المشترك لنا جميعاً ، مع نوايا التنسيق الدقيق لحركة الدبلوماسية المصرية لديها .

وفي إطار هذا التقييم ، فقد عقدنا في أديس أبابا في مارس عام ١٩٨٩ ، مؤتمراً دبلوماسياً لسفرائنا في دول حوض النيل ، كما عقدنا في نيروبي مؤتمراً آخر في فبراير عام ١٩٩١ ، برزت فيه أهمية تدعيم وتعميق علاقات التعاون المصري مع هذه الدول ، بالاستجابة لطلباتها من الخبرات الفنية المصرية في مختلف المجالات ، واستقبال المزيد من كوادرها الفنية حسب احتياجاتها للتدريب في مصر .

كما أبرز التقييم أهمية التعاون على المستوى الإقليمي ، متمثلاً في مجموعة الأنوجو ، وطالب بزيادة التوعية بدور هذه المجموعة ، للتشجيع على الانضمام الجماعي والكامل لها والمشاركة الفعالة في اجتماعاتها ، مع حث وكالات الأمم المتحدة ووكالات التنمية الدولية لتوجيه مزيد من الاهتمام للمشروعات المشتركة في دول حوض النيل ، خاصة بالنسبة للدراسات الميدانية وتقديم المزيد من المنح والقروض لإعداد دراسات الجدوى لهذه المشروعات ، كما برزت ضرورة الاهتمام بتحقيق الربط والتكامل بين مشروعات الشبكات الكهربائية والمشروعات المائية لدول حوض النيل بما يحقق الاستفادة الجماعية من هذه المشروعات المائية لدول حوض النيل بما يحقق الاستفادة الجماعية من هذه المشروعات ، هذا فضلاً عن تشجيع المشاركة الفعالة في مؤتمرات البيئة لأفريقيا ، بهدف التوصل إلى حلول نابعة من المنطقة لمعالجة مشكلاتها البيئية .

٥ - مصر والقرن الأفريقي :

كذلك تحرص مصر على أن تسود منطقة القرن الأفريقي ، علاقات المودة وحسن الجوار والتعاون لما فيه الخير المستمر والنفع المتبادل ، خاصة وأن هذه المنطقة تمثل للقارة الأفريقية والكثير من القوى الدولية أهمية استراتيجية كبيرة ، نظراً لقربها من خطوط التجارة الدولية عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي .

وتحتفظ مصر بعلاقات طيبة مع دول هذه المنطقة ، كما تواصلت الاتصالات بين الرئيس حسنى مبارك ورؤسائها ، وأبدت مصر ضرورة تسوية كافة أوجه مشكلات القرن الأفريقي بالطرق السلمية ، وعلى أساس احترام سيادة ووحدة وسلامة أراضي دول المنطقة ، كما دعت إلى ضرورة احترام المبادئ والأفكار الواردة في الإعلان الصادر في ٩ يوليو عام ١٩٩٠ عن مؤتمر قمة الدول الست أعضاء منظمة (الإيجاد) ، بهدف تحقيق السلام الدائم بالمنطقة ، وفي نفس الاتجاه بذلت الدبلوماسية المصرية منذ عام ١٩٩٠ جهوداً مكثفة ، بالتعاون مع إيطاليا ، لعقد مؤتمر بالقاهرة في ديسمبر من ذلك العام ، على شكل مائدة مستديرة تجمع بين المنظمات المعارضة وممثلي الحكومة الصومالية بهدف تحقيق الوفاق الوطني في الصومال ، ولكن التطورات السياسية المتلاحقة هناك حالت دون انعقاده .

وجاء المؤتمر الأول للمصالحة الوطنية في الصومال والذي انعقد في جيبوتي في الفترة من ١٤ إلى ٢١ يوليو عام ١٩٩١ ، حيث حضره ٤٢٠ عضواً ، وشاركت فيه الجبهات الست المتصارعة في الجنوب الصومالي ، مع امتناع الجبهة الشمالية عن الحضور ، وقد أيدت مصر ما انتهى إليه هذا المؤتمر ، الذي تقرر فيه وقف إطلاق النار بين الجبهات الصومالية ، والتأكيد على قدسية الوحدة الوطنية ووحدة التراب الصومالي .

والواقع أن التطورات المتلاحقة في منطقة القرن الأفريقي ، موضع الاهتمام والمتابعة في مصر ، ويقوم الموقف المصري في هذه المنطقة الحيوية - حسبما أبرزه الرئيس حسنى مبارك في خطابه يوم ١٤ نوفمبر ١٩٩١ في الجلسة المشتركة لمجلس الشعب والشورى - على أن مصر تقبل كل ما يقرره شعب أفريقي شقيق ، وتؤيد كل ما يتخذ من إجراءات لحماية حقوقه والتعبير عن آماله وتطلعاته ، وأن مصر لا تنطلق في سياستها تجاه هذه الدول أو تلك ، من خصومة أو هوى في النفس ، وأن كل ما نرجوه هو أن توفق الشعوب الأفريقية في تحقيق أهدافها ، وبلوغ غاياتها .

ثالثاً : الإطار القاري :

وفيما يتعلق بالإطار الجماعي على المستوى القاري ، في حركة الدبلوماسية المصرية الأفريقية ، فإنه يمكن القول أن مصر قد ظلت على مدى الثمانية والعشرين عاماً المنصرمة ، تحرص على تأكيد إيمانها وتمسكها بمنظمة الوحدة الأفريقية ، ذلك التجمع الأفريقي الكبير الذي كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة في تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولي ، من أجل الحرية والاستقلال والوحدة ، والعمل على تحقيق التقدم ، كما تميزت ممارسات مصر ونشاطها داخل منظمة الوحدة الأفريقية بالعمل الدائب على دعم قدراتها وزيادة فعاليتها في مواجهة المشاكل الأفريقية ، وفي مد جسور التعاون والترابط بين الدول الأفريقية جميعاً في كافة المجالات ، من أجل الصالح المشترك لشعوب القارة بأسرها .

ويمكن القول دون مبالغة ، أن الدبلوماسية المصرية تعيش هموم أفريقيا بفكرها وبوجدانها ، ومن ثم فإنه من الطبيعي أن يرتبط جل نشاطها ارتباطاً عضوياً بالقضايا الأفريقية ، التي هي - في نفس

الوقت - قضايا مصيرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها .

وقد لعبت مصر - من خلال دبلوماسيتها الهادئة - دورا فعالا في تمكين المنظمة من تخطي المشاكل السياسية التي واجهتها ، كما تشاركها اليوم في جهودها من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية الملحة والمزمنة التي تعاني منها شعوبها ، والتي تفاقم أبعادها ، وتضاعفت آثارها في السنين الأخيرة بشكل أصبح يمثل عائقا حقيقيا لكل الجهود المبذولة لتحقيق وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا .

١ - الاستراتيجية الاقتصادية الأفريقية :

وفي هذا الإطار ، كان سمي مصر ، إبان مؤتمر القمة الأفريقية الحادية والعشرين الذي عقد بأديس أبابا في يوليو ١٩٨٥ ، إلى تحقيق توافق عام في الآراء حول خطة مشتركة لاستراتيجية اقتصادية أفريقية موحدة ، تواجه بها أفريقيا أزماتها الاقتصادية المستعصية ، ومشاكلها الطارئة ، كالجفاف والتصحر ، وصدر عن الرؤساء الأفارقة «إعلان الوضع الاقتصادي في أفريقيا» متضمنا الخطط والتوصيات الكفيلة بإعانة أفريقيا على الخروج من هذه الأزمة .

وفي هذا الإطار كذلك ، كانت مشاركة مصر الإيجابية في مؤتمر القمة الأفريقي الاستثنائية التي عقدت في ديسمبر ١٩٨٧ ، في أديس أبابا ، والتي خصصت لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التي تشكل الديون الخارجية التي تعاني منها الدول الأفريقية على اختلافها ، أحد أبرز مظاهر هذه الأزمة ، كما كان إسهام مصر الفعال في صياغة الوثيقة التي انتهت إليها المؤتمر حول الموقف الأفريقي الموحد ، بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية .

وفي هذا المؤتمر ، جدد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية دعوتهم إلى عقد مؤتمر دولي بشأن المديونية الخارجية للدول الأفريقية ، وفوضوا رئيس منظمة الوحدة الأفريقية في عرض وثيقة «الموقف الأفريقي الموحد» على المجتمع الدولي ، بغية عقد مؤتمر دولي بشأن مديونية أفريقيا الخارجية . وتنفيذا لهذا التفويض ، تم تشكيل مجموعة اتصال أفريقية ، تضم اثنتي عشرة دولة ، كانت مصر من بينها .

ويقوم الموقف المصري على أساس أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون أفريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف في إطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية الأفريقية ، وأنه بالنظر إلى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فإن هذه الاستراتيجية - الرامية إلى حل مشكلة الديون الخارجية - يجب أن تقوم على أساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولا بد من توخي المرونة في تنفيذها ، في جو من التعاون الدولي المكثف .

وأن مصر التي تصدت لمسئولياتها الأفريقية في تلك المرحلة الهامة التي ولدت فيها منظمة الوحدة الأفريقية حين تولت رئاساتها خلال الدورة الأولى التي عقدت بالقاهرة عام ١٩٦٤ ، قد استجابت في عام ١٩٨٩ للإرادة الأفريقية ، التي توافقت وأجمعت على أن تتولى مصر قيادة العمل الأفريقي المشترك ، بعد مرور خمسة وعشرين عاما على ولادته ، في ظل ظروف متطورة ، هي أشبه بولادة جديدة .

ولا شك أن مواجهة التحديات التي تفرضها مقتضيات الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها أفريقيا ومشكلة المديونية الخارجية التي تعد من أبرز سماتها ، إلى جانب التعبئة الأفريقية الشاملة من

أجل استقلال ناميبيا ، وخوض المعركة الحاسمة ضد نظام الأبارتيد والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا ، وضرورات تأكيد الذات وتعميق مفهوم التضامن الأفريقي وتوظيفه للقضاء على كافة الخلافات التي مازالت قائمة بين دولنا الشقيقة ، وتدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، كانت هي المهام التي شكلت معا أركان استراتيجية العمل الأفريقي المشترك ، خلال المرحلة التي دشتتها القمة الخامسة والعشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية ، التي تولت مصر رئاستها ، وقاد خطاها الرئيس محمد حسني مبارك ، الذي القيت على كاهله مسئولية تحديد معالم الطريق الأفريقي للخروج من المازق ، واستشراف آفاق التقدم الأفريقي الذي يحقق حلم شعوبنا في المستقبل الأفضل .

وقد انهمكت الدبلوماسية المصرية بالمشاركة مع الدول الأفريقية الشقيقة الأخرى ، في وضع هذه الاستراتيجية ، موضع التنفيذ ، وفي تناول هذه المشكلات والمعضلات الأفريقية بمنهج موضوعي بحثاً عن علاج لها ، يؤمن حلها أو التخفيف من أثارها السلبية على حياة الشعوب الأفريقية .

وقد أكدت مصر على أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه الدول الأفريقية هي البند الأهم على جدول أعمال أفريقيا ، وأن القيام بعمل حاسم في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تعترض مسيرتنا ، هي المهمة المطروحة بالحاح على قادة أفريقيا وخاصة بعد أن أصبحت هذه التحديات ، والمشاكل الناجمة عنها ، خطراً رهيباً ، ولا يقتصر على خنق جهود التنمية وإحباط كل المحاولات الجادة التي تبذلها شعوبنا للحاق بركب التقدم ، بل أنه أصبح يهدد وجودنا وبقاؤنا وينال من قدرتنا على أن نخطو إلى المستقبل بأقدام ثابتة ، وأن يتحقق للأجيال القادمة من أبنائنا الحد الأدنى من الأمان والأمل .

وترى مصر أنه في الوقت الذي تعكف فيه أفريقيا على تنفيذ برنامج أولويات الإنعاش الاقتصادي في أفريقيا ، وبرنامج عمل للأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية ، فإن الدول الأفريقية تجد نفسها في وضع لا يسمح لها بتعبئة الموارد التي تكفيها للوفاء بالتزاماتها ، فالقضية في أغلبية بلداننا الأفريقية ليست أزمة سيولة ، وإنما هي قضية عسر مالي .

وإزاء استفحال المشكلة ، وتعاضل الوعي بخطورتها ، طرحت عدة مبادرات مشكورة للتعامل معها والحد من أثارها ، غير أنها جاءت في مجموعها قاصرة عن اقتحام المشكلة اقتحاماً جسوراً يتناسب مع خطورتها على الدول الدائنة والمدينة على السواء ، فقد اقتصرنا بعض هذه المبادرات على تسوية المشكلات الناجمة عن نوع معين من الديون دون أنواع أخرى ، وفرقت مبادرات أخرى بين الدول المدينة حسب تصنيفات حكومية ، وتمسكت بعض الدول بمعالجة حالة كل دولة على حدة وعدم التقيد بقاعدة عامة .

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن الوضع لم يعد يحتمل هذه الحلول الجزئية الانتقائية ، بل أنه يتطلب الاتفاق بين الطرفين (الدائن والمدين) على استراتيجية شاملة لمعالجة شتى جوانب المشكلة ، تغطي كافة أنواع الديون وجميع فئات الدول المدينة بلا تفرقة أو تمييز .

وفي رؤية مصر ، أن خير سبيل للتوصل إلى هذه الاستراتيجية المتكاملة هو إجراء حوار مكثف ، يدار بروح التعاون والإيمان بوحدة المصير الإنساني ، وليس بروح المواجهة . وغنى عن البيان أن الحوار لن يترتب عليه فرض أى طرف لأرائه ومواقفه على الطرف الآخر ، بل أنه يدار بالتراضي والبحث عن أرضية مشتركة يتم التوصل إليها عن طريق الأخذ والعطاء كما أنه لن يقتصر على مشكلة الديون وحدها ، بل إنه سوف يتطرق بالضرورة إلى قضايا التجارة الدولية والنقد والتمويل ، ومشاكل التنمية المتوازنة .

وقد أوضحت الاتصالات والمشاورات التي تابعت أفريقيا القيام بها خلال عام ١٩٨٩ ، في إطار مجموعة الاتصال ، التي تشترك مصر في عضويتها ، مع الدول الدائنة ومنظمات التمويل الدولية لعقد مؤتمر دولي للمديونية الخارجية للدول الأفريقية ، إنه لا يتوفر بعد ، رأى عام مؤيد من جانب الأطراف الدائنة لعقد هذا المؤتمر .

وكان الرؤساء الأفارقة قد قرروا في قمة مايو ١٩٨٨ ، عقد ندوة دولية حول المديونية الأفريقية يدعى إليها خبراء من مختلف الدول الأفريقية والدول الدائنة والأطراف الدولية الأخرى ، للبحث عن أنسب الحلول لهذه المشكلة المعقدة التي غدت تلقى بظلالها على مستقبل التنمية الأفريقية ، وللعمل على تهيئة رأى عام متعاطف مع الدعوة الأفريقية إلى عقد المؤتمر الدولي المنشود وقد تقدمت مصر في اجتماع لمجموعة الاتصال عقد في أديس أبابا في نوفمبر ١٩٨٨ باقتراح وافقت عليه منظمة الوحدة الأفريقية ، باستضافة هذه الندوة التي عقدت بالفعل بالقاهرة خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ ، وقد قامت مصر بالعمل على توفير الظروف الكفيلة بإنجاحها ، وذلك بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية التي قامت بتوجيه الدعوات إلى الخبراء الأفارقة والخبراء المتخصصين من مختلف دول العالم المهتمين بهذا الموضوع إلى جانب نائب رئيس البنك الدولي والمسؤولين عن صندوق النقد الدولي ، وسكرتير عام مؤتمر التنمية والتجارة (الانكتاد) والسكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد تناولت الندوة استعراض شامل لتأثير وقع الإجراءات التي اتخذت أو يقترح اتخاذها من قبل الدول الأفريقية والدول الدائنة على مشكلة المديونية الأفريقية وسبل عملية التنمية ، وبحث خطة العمل القادمة ، مع الأخذ في الاعتبار ، الاقتراحات المتضمنة في إعلان الموقف الأفريقي الموحد وإمكانيات وضع خطة طويلة المدى في مجال التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية ، وقد صدر عن ندوة القاهرة الدولية للمديونية الأفريقية ، وثيقة تضمنت موجزا بما دار في اللجنة والتوصيات التي توافق حولها المشاركون فيها .

وفي ذات الإطار ، قامت مصر ، بتنظيم مؤتمر في القاهرة يومي الثاني والثالث من أغسطس ١٩٨٩ ، حول المديونية الخارجية لكل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، شارك فيه عدد من خبراء القارتين وذلك بالتعاون بين المعهد الدبلوماسي في كل من وزارتي الخارجية المصرية والمكسيكية ، وكان الموضوع الأساسي لهذا المؤتمر ، عقد دراسة مقارنة بين شكل وظروف وسمات الديون الخارجية في كلا القارتين ، والجهود التي تبذلها كل منهما من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بالتنسيق بينهما في مجرى المساعي المبذولة لحل مشكلة ديون العالم الثالث .

وتولى الدبلوماسية المصرية اهتماماً كبيراً بمواجهة هذه الأزمة في بعدها الأفريقي ، ولذلك فقد واصلت لجنة الاتصال الأفريقية المكونة من اثنتي عشرة دولة مهمة إجراء الاتصالات بالعديد من الحكومات المعنية ، كما تابعت بحث أبعاد المشكلة خلال اجتماعاتها التي عقدتها أبان الرئاسة المصرية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومن جهة أخرى فقد قامت مصر بعقد سلسلة من الندوات بهدف التعريف بضرورة المشكلة وتفاقم آثارها ونتائجها ، وعلى مدى العام الفائت ، اضطلعت مصر في كافة اجتماعات الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز . بعرض حقيقة الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا والازمات التي تواجهها وفي مقدمتها أزمة المديونية

وخلال عام ١٩٩٠ ، قامت القاهرة باستقبال السيد «بييتو كراكسي» ، الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بشأن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، وذلك لبحث الموضوعات المتصلة

بالمديونية الأفريقية وتأثيراتها على مسيرة التنمية في مختلف أرجاء القارة ، كما استقبلت مصر كذلك السيد «مالكوم فريزر» رئيس مجموعة كبار الشخصيات التي شكلها السكرتير العام لدراسة موضوع السلع والمواد الأولية ، وقد أدى كل منهما مهمته التي جاء من أجلها وأظهر حماساً لمتابعتها والتحقق من بلوغ الهدف المرجو منها .

ويمناسبة انعقاد مؤتمر القمة السادس عشر للدول الصناعية السبع الكبرى في التاسع من يوليو عام ١٩٩٠ ، في مدينة هيوستن بالولايات المتحدة ، قام الرئيس محمد حسني مبارك ، باعتباره رئيساً للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، بتوجيه رسائل إلى قادة هذه الدول ، وطلب منهم فيها ، توجيه قدر أكبر من الاهتمام إلى هذه المشكلة التي تهدد بخنق جهودنا على طريق الإصلاح الاقتصادي .

والواقع أن الاهتمام الذي أولته الدبلوماسية المصرية لأفريقيا خلال السنوات الماضية ، قد شغل رقعة واسعة ، كما ظل جهودها لمساعدة شعوب القارة في التغلب على ما يواجهها من مشكلات يحتل الأولوية في كل مجالات نشاطها ، وجاء عام ١٩٨٩ ، حيث اختير الرئيس محمد حسني مبارك ، لرئاسة الدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ولقيادة سفينة العمل الأفريقي المشترك في مرحلة واجهت فيها أفريقيا تحديات صعبة ، مما ضاعف من مسئوليات مصر تجاه شقيقاتها الأفريقيات .

٢ - مصر واستقلال ناميبيا :

وقد جاء ذلك في الوقت الذي استأثرت تطورات الوضع في الجنوب الأفريقي بجل الاهتمام على المستوى الأفريقي والدولي ، جميعاً على مدار عام ١٩٨٩ ، الذي كان من أبرز أهدافه دون مبالغة ، حصول الشعب الناميبي على استقلاله ، بعد نضال ضار وشرس ، من أجل تصفية احتلال جنوب أفريقيا ، ورفع السيطرة الاستعمارية والعنصرية عن كاهله .

وكان الشعب المصري الذي بارك واستبشر بالتطورات الإيجابية في جنوب القارة ، قد تابع منذ إقرار بيان برازافيل في نيويورك يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ ، من جانب كل من كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيا ، باهتمام بالغ ، التطور المؤسف والمواجهات الدامية التي وقعت في أبريل ١٩٨٩ ، في شمال ناميبيا ، وناشدت الدبلوماسية المصرية كافة الأطراف ، بضبط النفس ، وإبداء روح التعاون ، حتى يتحقق لشعب ناميبيا الوصول إلى الاستقلال وفقاً لخطة الأمم المتحدة التي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ .

وأكدت حكومة جمهورية مصر العربية ، التي تعزز بالإسهام بعدد من قوات الشرطة ، ضمن القوة الدولية المكلفة بالإشراف على انسحاب قوات جنوب أفريقيا من ناميبيا ، أهمية تواجد قوات الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية لناميبيا ، بل وضرورة زيادة حجم هذه القوات بما يكفل أدائها للمهمة المكلفة بها ، وحتى يتسنى للجهود المبذولة أن تصل إلى أهدافها النبيلة ويحصل الشعب الناميبي الشقيق على حقوقه الكاملة في الحرية والاستقلال .

وطوال الشهور التي سبقت الانتخابات الناميبية التي تمت خلال الفترة بين ٧ - ١١ نوفمبر ١٩٨٩ ظلت مصر تحذر من محاولات جنوب أفريقيا وضع العراقيل أمام الإرادة الشعبية في ناميبيا وتدير الحيل والمكائد من أجل تزيفها ، كما طالبت المجتمع الدولي بأن يفرض على جنوب أفريقيا ، مراعاة التزاماتها بصورة دقيقة ، ويوضع نهاية لجو الرعب ، الذي يسود ناميبيا من خلال قوات الكوفوت التابعة للإدارة الاستعمارية ، وبالعامل على إلغاء جميع القوانين التمييزية وبإطلاق سراح جميع السجناء

السياسيين الناميبيين ، وإعادة اللاجئين والمتفربين من أبناء ناميبيا إلى وطنهم . كما حرصت مصر على إنشاء مكتب اتصال في وندهوك ، بدأ عمله في شهر يوليو ١٩٨٩ ، تأكيداً لحضورها المادي في مراقبة تطورات الوضع في الأقاليم عشية الانتخابات .

وقد أكد الرئيس محمد حسنى مبارك ، الموقف المصري بوضوح وحزم يوم الحادي والعشرين من أغسطس ١٩٨٩ ، في هراي ، حيث ترأس سيادته اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات المختصة بالجنوب الأفريقي .

وتأكيداً من مصر على موقفها الثابت من دعم كفاح أشقائنا في ناميبيا ، دعت المناضل سام نجوما ، رئيس منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوايو) لزيارة القاهرة في يوليو ١٩٨٩ ، تحية لدوره في قيادة مسيرة نضال شعب ناميبيا بجدارة واقتدار صوب الاستقلال والحرية .

وفي الحادي والعشرين من مارس ١٩٩٠ ، استقبلت ناميبيا ، وسجل هذا التاريخ واحداً من أبرز إنجازات حركة التحرير الأفريقية وحرصت مصر على التعبير عن فرحتها بهذا الحدث الأفريقي الذي طال انتظاره ، من خلال المشاركة الشخصية للرئيس محمد حسنى مبارك ، في احتفالات شعب ناميبيا الشقيق بإعلان الاستقلال .

وقد أتاح وجود الرئيس مبارك ، في وندهوك في مارس ١٩٩٠ عقد اتصالات ثنائية ، مع الرئيس سام نجوما ، وتأكيد مساندة شعب مصر ودعمه الكامل لبلاده في مواصلة الطريق لبناء ناميبيا الحرة المستقلة ، وكانت مصر في مقدمة الدول الأفريقية التي أقامت التمثيل الدبلوماسي المقيم في ناميبيا ، وتم افتتاح السفارة المصرية في وندهوك بعد أيام قليلة من إعلان استقلال البلاد ، وقام أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، بزيارة وندهوك في ديسمبر ١٩٩٠ ، حيث تم توقيع أول اتفاق للتعاون الفني مع حكومة ناميبيا ، ولها بمختلف أشكال المعونات الفنية ، كما تم توقيع اتفاق آخر للتعاون الفني مع جامعة ناميبيا ، ولها بالأساتذة والمحاضرين المصريين في مختلف التخصصات .

٣ - مصر والجنوب الأفريقي :

ومع الجهود التي بذلتها مصر من أجل استقلال وتحرير ناميبيا ، واصلت الدبلوماسية المصرية سعيها وجهودها من أجل الإنهاء الكامل لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ، وقد برز ذلك على وجه الخصوص حين تولى الرئيس حسنى مبارك اللجنة المختصة بالجنوب الأفريقي ، ورأس سيادته اجتماعها الذي عقدته على مستوى القمة في هراي في أغسطس عام ١٩٨٩ ، حيث صادقت اللجنة على إعلان ، تضمن تصوراً لاستراتيجية أفريقية لمجابهة تحركات النظام العنصري في بريتوريا ، تقوم على التأكيد على المساواة في الحقوق والالتزامات بين كافة الشعوب ، بغض النظر عن اللون والعرق والجنس والعقيدة ، كما تضمن الإعلان نداء إلى القوى المحبة للسلام في العالم أجمع لكي تتبنى الدعوة إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين في جنوب أفريقيا ، وفي مقدمتهم المناضل نلسون مانديلا .

وكان جهد الدبلوماسية المصرية ، دؤوباً في العمل على إطلاق سراح المناضل الأفريقي العتيد - نلسون مانديلا - الذي أصبح رمزاً لنجاح الإنسان في مواجهة أعنى التحديات بقدرته الفذة على الحفاظ على وضوح الرؤية ، وصلابة العزيمة ، والتمسك بالحق ، والتسلح بالقيم الرفيعة ، وقد بذلت الدبلوماسية المصرية جهودها في سبيل الإفراج عنه ، إيماناً منها بأن حريته ستظل ملهمة لأمال

الملايين وأمانهم وتطلعاتهم إلى عالم أفضل ، يسود فيه السلام ، وتستقر في أعماقه المساواة الكاملة بين البشر ، وقد تحقق الأمل المنشود في ١١ فبراير ١٩٩٠ بالإفراج عن نلسون مانديلا .

وتحقق أول لقاء بين الرئيس حسني مبارك والمناضل الأفريقي نلسون مانديلا في احتفالات استقلال ناميبيا ، ثم حضر الزعيم الأفريقي في أول زيارة له القاهرة في ٢٠ مايو عام ١٩٩٠ منذ سبعة وعشرين عاماً قضاها في سجون جنوب أفريقيا ، حيث استقبلته جماهير الشعب المصري بكل الترحاب والتقدير ، واجتمع بالرئيس مبارك ، ووزير الدولة للشئون الخارجية ، كما عقد له لقاء حار بالمجتمع الأفريقي بالقاهرة في مبنى الجمعية الأفريقية الذي استضاف ممثلي حركات التحرير الأفريقية على مدار السنوات الطويلة الماضية .

والواقع أن الموقف المصري ، والموقف الذي تنتظره من القوى الصديقة ، هو تكثيف الضغوط ، بما فيها الإبقاء على العقوبات الحالية والمفروضة على نظام بريتوريا ، حتى يتخذ خطوات حقيقية وفعالة لإلغاء الأبارتيد ، وإقامة دولة موحدة ومجتمع ديمقراطي غير عنصري . وكان هذا الموقف هو مضمون صوت مصر في كافة الاجتماعات الأفريقية وخاصة اجتماعات لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الخامسة بالجنوب الأفريقي التي عقدت دورتها الرابعة في لوزاكا في مارس ١٩٩٠ ، ولجنة الرصد والمتابعة التي ترأست مصر كافة جلساتها في لوزاكا وبوتسوانا على مستوى السفراء ، وكذا اجتماعها الوزاري الذي استضافته القاهرة في مايو ١٩٩٠ ، وشارك في إحدى جلساته المناضل نلسون مانديلا الذي كان يزور مصر وقتها بدعوة من الرئيس مبارك بعد الإفراج عنه ، وأيضاً في اجتماعات الدورة الخامسة للجنة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة الجنوب الأفريقي التي عقدت في كمبالا في سبتمبر ١٩٩٠ .

ومع مواصلة الجهود المبذولة فإن مصر ترى أن قارتنا الأفريقية تعين بمعزل عن أجواء الوفاق العالمي ، الذي أصبح يسود الحياة الدولية في كل مكان ، إيذاناً بمرحلة جديدة من الحوار والتفاهم ، بدلاً من المواجهة والتوتر ، ومن هنا تؤمن الدبلوماسية المصرية بضرورة العمل بون كلل من أجل تعميق التضامن في صفوف المناضلين من أجل الحرية في جنوب أفريقيا ، والقضاء على الخلافات التي لا تزال عالقة في الأجواء ، الأمر الذي يقتضى ضرورة توحيد طلائع النضال في جنوب أفريقيا ، وتلاحم فصائلها ، في سبيل الهدف الواحد والمصير الواحد .

وقد بذلت الدبلوماسية المصرية جهدها المكثف ، من أجل تحقيق المصالحة بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ANC ، وحزب المؤتمر الأفريقي الجامع PAC ، تعزيزاً لمسيرة النضال ، وتأكيداً للتقاليد الأفريقية التي صانت حركتنا طوال الحقبة الماضية .

وفي مجال الاتصال الذي تقوم به مصر مع القيادات السوداء في جنوب أفريقيا ، وجهت الدعوة إلى القس ديزموند توتو سكرتير عام مجلس كنائس جنوب أفريقيا ورئيس مؤتمر كنائس عموم أفريقيا لزيارة جمهورية مصر العربية ، وهي الزيارة التي تمت في نوفمبر ١٩٨٩ ، تجسيدا لمساندة الدبلوماسية المصرية ودعمها الكامل للكفاح الذي يخوضه شعبنا في جنوب أفريقيا ، ولاعتزازها بالدور الرائد الذي يقوم به القس المناضل ديزموند توتو .

وتقوم رؤية مصر على ضرورة أن تبدأ أفريقيا في بناء جسور التعاون بينها وبين الجامعات البيضاء كذلك التي تتعاطف مع قضية حقوق الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا ، وتشجيعهم من خلال بدء حوار معها . حول تصوراتنا لشكل مجتمع ما بعد الأبارتيد .

٤ - تسوية النزاعات الأفريقية :

وعلى مدى عام ١٩٨٩ ، قام الرئيس محمد حسني مبارك - متابعة للتكليف الصادر إليه من القمة الأفريقية الخامسة والعشرين التي يتولى رئاساتها - بالعمل على تحقيق المصالحة بين موريتانيا والسنغال وحل النزاع الذي نشب بينهما في مايو ١٩٨٩ . وتحقيقاً لهذا الهدف قام سيادته بتعيين لجنة وزارية تتكون من تونس والتوجو وزيمبابوي والنيجر ونيجيريا لمعاونته في مساعيه لحل هذا النزاع ذات الأبعاد المختلفة والانعكاسات السلبية الخطيرة . كما قام سيادته في سبتمبر ١٩٨٩ بزيارة إلى عاصمتي البلدين ، وإجراء الاتصالات مع الرئيس السنغالي عبده ضيوف والرئيس الموريتاني معاوية ولد الطابع ، كما عقدت اللجنة الوزارية الأفريقية أربع دورات لها ، الأولى في بلجراد في سبتمبر ١٩٨٩ ، والثانية والثالثة في نيويورك في أكتوبر ١٩٨٩ ، والرابعة في أديس أبابا في ديسمبر ١٩٨٩ ، وفي شهر نوفمبر ١٩٨٩ زارت اللجنة الوزارية كلا من السنغال وموريتانيا ، كما تفقدت منطقة الحدود بين البلدين ، كما أوفد الرئيس مبارك عدة بعثات لتقصي الحقائق وجميع المعلومات إلى البلدين طرفي النزاع ، وإلى مالي ، وإلى فرنسا ، وإلى جنيف للاتصال مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية السامية للاجئين .

وواصلت الدبلوماسية المصرية جهدها الدائب من أجل تطويق هذا النزاع والعمل على تسويته بالطرق الودية ، تحقيقاً لعلاقات حسن الجوار الطبيعية التي ينبغي أن تقوم بين الشعبين الشقيقين وكان من الجهود التي بذلت في هذا الصدد ، ترتيب اجتماعات لوزيري الخارجية والداخلية في البلدين بدار السفارة المصرية في العاصمة الفرنسية خلال شهر يناير ومارس ويونيو ١٩٩٠ ، وقد ساعدت هذه الجهود في مضمونها في احتواء هذا النزاع ، والحيلولة دون تفاقمه أو استفحاله ، فضلاً عن تمهيد الطريق لاتخاذ خطوات على طريق التسوية .

وقد سجلت مصر ، بهذه المناسبة ، تقديرها لروح التعاون البناء التي أبداهما الأشقاء المسئولون في الدولتين ، وكذلك الشكر والتقدير للدور الذي قامت به التوجو وزيمبابوي ونيجيريا وتونس والنيجر ، بحكم عضويتها في اللجنة التي شكلتها القمة الأفريقية الخامسة والعشرون لمعاونة الرئيس محمد حسني مبارك في هذه المهمة ، وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لها تمت برئاسة مصر خلال شهري فبراير ويوليو ١٩٩٠ في أديس أبابا ، وفي شهر أكتوبر في نيويورك ، برئاسة أوغندا التي انضمت إلى اللجنة بعد انتخابها رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية ، من أجل وضع أساس للتسوية السلمية للنزاع السنغالي الموريتاني .

كذلك بذلت الدبلوماسية المصرية ، مساعيها المتواصلة لإنهاء النزاع بين ليبيا وتشاد ، وقام الرئيس حسني مبارك خلال عام ١٩٨٩ بإرسال العديد من الرسائل الشخصية للرئيسين القذافي وحبري ، من أجل تمهيد الأجواء للقاء يجمع الرئيسين ، وتبادل تسليم الأسرى بما يفتح الطريق أمام تسوية النزاع بين الدولتين الشقيقتين ، وقد رحبت مصر بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية ، تنفيذاً لبنود اتفاقية الجزائر الموقعة بينهما في ٣١ أغسطس عام ١٩٨٩ ، ولعل التغييرات الأخيرة التي اعترت نظام الحكم في تشاد في مطلع شهر ديسمبر ١٩٩٠ والتي تمثلت في إقصاء «حسين حبري» إلى خارج البلاد ستفتح الباب لتحولات جديدة في العلاقات الليبية - التشادية .

كما تابعت الدبلوماسية المصرية باهتمام كبير مأساة الحرب الأهلية الدموية التي شهدتها ليبيريا ، والمواجهات العسكرية في السودان وأثيوبيا وأنجولا وموزمبيق وزواندا ، وسعى الرئيس مبارك من خلال

اتصالاته مع الأشقاء الأفارقة إلى العمل على تطوير هذه المواجهات التي تدمر الطاقة الأفريقية ، من منطلق الإيمان بأن حل هذه النزاعات سيؤدي إلى دعم السلام والاستقرار في قارتنا ، كما أن له أثره في تخفيض الإنفاق على الدفاع والأمن ، مما يوفر موارد إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٥ - الجماعة الاقتصادية الأفريقية :

وكان اليوم الثالث من يونيو عام ١٩٩١ يوماً مشهوداً في تاريخنا الأفريقي ، حيث شهدت «قاعة أفريقيا» بمركز المؤتمرات الدولية في أبوجا عاصمة نيجيريا الجديدة قيام القادة الأفارقة - خلال الجلسة الافتتاحية للدورة العادية السابعة والعشرين لمؤتمر الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بالتوقيع على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية . وقد قام السيد الدكتور بطرس غالي نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ورئيس الوفد المصري لدى القمة الأفريقية السابعة والعشرين بالتوقيع على المعاهدة نيابة عن السيد رئيس الجمهورية وبتفويض من سيادته .

وتنص المعاهدة - التي تأتي تتويجا للجهود المخلصة التي بذلتها الدول الأفريقية منذ إقرار خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ - على أن يتم تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة خلال ٤٠ عاماً كحد أقصى . وتنقسم مراحل تحقيق هذه الوحدة إلى ست مراحل مدتها ٢٤ سنة تبدأ من تاريخ تصديق الأجهزة التشريعية الأفريقية على المعاهدة . وتقضى أحكام المعاهدة بأن تتم إزالة العوائق غير الجمركية (كالقيود الكمية والنوعية على الواردات) وتثبيت التعريفات الجمركية داخل كل إقليم بعد انتهاء المرحلة الثانية - أي بعد ١٣ سنة من بدء العمل بالمعاهدة - ثم يتم إنشاء منطقة للتجارة الحرة داخل كل إقليم بعد انتهاء المرحلة الثالثة التي مدتها عشر سنوات ، أي بعد ٢٣ سنة من بدء العمل بالمعاهدة . أما مرحلة إقامة الاتحادات الجمركية على المستوى القاري فتأتي مع نهاية المرحلة الخامسة - أي بعد ٢٩ سنة من بدء العمل بالمعاهدة . وأخيراً فإن تحقيق الاتحاد النقدي - وهو أصعب الأمور وأكثرها تعقيداً - فسوف يكون بعد ٣٤ سنة من بدء العمل بالمعاهدة .

تجدر الإشارة إلى أن سكرتارية الجماعة الاقتصادية الأفريقية ستكون هي نفس سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية ومقرها هونفس مقر منظمة الوحدة الأفريقية . وقد تقرر تشكيل عدة أجهزة للإشراف على تنفيذ المعاهدة وتشمل الجمعية التي تعتبر الجهاز الأعلى للجماعة وتتكون من رؤساء الدول والحكومات ، وفي الواقع فسوف تكون هي نفس جمعية منظمة الوحدة الأفريقية ، ومهمتها إقرار السياسات العامة والتنسيق فيما بين سياسات الجماعة بوجه عام ، كما تشمل المجلس الذي سيكون هو نفسه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ويقع على عاتقه رفع التوصيات لجمعية الرؤساء والإشراف على الأجهزة والتنسيق فيما بينها .

كذلك تضم أجهزة الجماعة برلماناً أفريقياً ، تقرر أن يتم إقرار بروتوكول بشأنه في مرحلة لاحقة ، كما تضم اللجان الاجتماعية والاقتصادية التي تتكون من الوزراء المعنيين بالتنمية والتخطيط والتكامل ، ومهمتها الأساسية اقتصادية وترفع توصياتها للمجلس الوزاري للجماعة ، فضلاً عن محكمة العدل التي تلزم أحكامها الدول الأعضاء بالجماعة ويجوز لجمعية الرؤساء إحالة النزاعات إليها ، والسكرتارية العامة ، التي هي نفس سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية ، بالإضافة إلى اللجان الفنية المتخصصة ، والتي يصل عددها إلى سبع لجان في بادئ الأمر ، يجوز زيادتها فيما بعد .

إن النظرة الإيجابية تجاه هذه المعاهدة الهامة تقتضي منا أن ندرك أننا بصدد بناء حصن الأمان لأحفاد الجيل الحالي ، أي أننا نتعامل مع عالم عام ٢٠٤٠ وما بعده ، ولذا فإن علينا أن نتعامل مع

هذه المعاهدة من منظور أنها تمثل الفرصة التاريخية التي طالما انتظرناها والتي يمكن أن تمكثنا من الانطلاق نحو أوضاع أفضل ارتكازاً على محيطنا الأفريقي الحيوي إذا أحسنّا استغلالها وإذا تعاملنا مع الأمر بجدية وإخلاص وبفكر اقتصادي سليم وبتنظيم جديد ومتجدد للصفوف على المستوى الوطني وبإرادة سياسية راسخة وقوية ومؤمنة بأن حجم وقرار القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية لكل دولة - هو وحده - الذي سيحدد موقعها بين القوى السياسية الإقليمية والدولية في عالم الغد .

والواقع أن أحكام معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية وأهدافها تتماشى مع السياسة الاقتصادية المصرية واتجاهها نحو الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة وبالتالي فعلياً أن نأخذ بها ونلتزم بأحكامها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة خاصة وأنها لا تتعارض مع التزاماتنا الأخرى تجاه الدول غير الأفريقية ، كما أن هذه المعاهدة تفتح آفاقاً جديدة أمام المصريين للانطلاق نحو الدول الأفريقية إسهاماً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها وتحقيقاً للهدف الأسمى وهو تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة .

رابعاً : إطار التعاون بين الجنوب والجنوب :

وفي هذا الإطار ، تابعت الدبلوماسية المصرية دفع الجهود التي تبذلها دول عدم الانحياز لإحياء الحوار بين الشمال والجنوب ، وشاركت مصر في مختلف الاتصالات والاجتماعات التي تمت على مستوى الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات فرنسا وكندا وإيطاليا وألمانيا واليابان ، ونظرانهم في الهند والسنغال وفنزويلا ويوغوسلافيا ، وذلك في إطار التحضير لإجراء الحوار الموسع المنشود ، انطلاقاً من إيمان مصر العميق ، بأن عالمنا المعاصر يزداد انتماء كل من أجزائه إلى الآخر ، مما يستدعي تحقيق مدى أكبر من النضال الدولي ، كما يتعين تقاسم السلام والرخاء ، بغية تحقيق خير البشرية المشترك .

ومع جهد الدبلوماسية المصرية في إحياء الحوار بين الشمال والجنوب ، فإنها تستلهم في حركتها على الساحة الأفريقية شعار التعاون بين الجنوب والجنوب ، وترى فيه أحد أهم العوامل الكفيلة بزيادة القدرة الإنتاجية ، والاعتماد على الذات ، وأن مسئولية تنمية أفريقيا تقع أساساً على عاتق شعوبنا وحكوماتنا ، كما أثبتت الأحداث ضرورة إعطاء أولوية للتبادل التجاري والفني والتكنولوجي في نطاق الأسرة الأفريقية ، خاصة ونحن نشهد تعاظماً متزايداً لدور التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى القادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

١ - التعاون الأفريقي / العربي :

وإذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الأفريقي على اتساع القارة ، فإنها تدرك في الوقت نفسه مدى حيوية وجوهرية تأكيد التضامن العربي - الأفريقي داخل القارة وخارجها .

ولاشك أن دور العوامل الجيوبوليتيكية ، كان عظيم الأهمية في ربط الوطنين الأفريقيين ، بتلك الوشائج التجارية والثقافية والدينية والسياسية ، والخلاصة أن ذلك الارتباط التاريخي الوثيق بين الشعوب العربية والأفريقية ، فضلاً عن الظروف الحضارية والجغرافية المتقاربة ، كل ذلك أدى إلى إرساء قواعد راسخة لعلاقات قوية بين الدول العربية والدول الأفريقية .

وجدير بالذكر ، أن مصر - بتطور التاريخ - قد ارتبطت عرقياً وتاريخياً ودينياً وثقافياً وحضارياً بالامة العربية ، إلا أن ذلك لم ينل من أصالتها الأفريقية ، كما لم يضعف من سعيها الدائم لدعم وأصر الأخوة والتعاون مع شعوب القارة الأفريقية في ذات الوقت .

ولعل مبادرة مصر للدعوة إلى عقد أول مؤتمر قمة عربي - أفريقي ، وإلى استضافة هذه القمة التي عقدت بالقاهرة في مارس ١٩٧٧ ، ما يؤكد هذا السعي المصري المتواصل من أجل تحقيق التقاء هاتين المجموعتين من الدول النامية ، التي ذاقَت معاً ويلات الاستعمار مشتركة من أجل تكوين جبهة واحدة لمواجهة تحديات تخوضها من أجل التحرر والتنمية وبناء نظام جديد .

وتؤمن مصر إيماناً عميقاً بأن الوعي الصحيح بالحقائق الموضوعية في كل من العالم العربي وأفريقيا ، ليدفع اليوم بالحاج إلى أن نتجاوز الأزمة الراهنة ، التي يعيشها هذا التعاون العربي - الأفريقي ، وأن نقتنص الفرصة الواحدة ، فننفض عن أجهزة التعاون العربي - الأفريقي ، ما ران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحياة في شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعي .

وتؤمن مصر بأنه إذا كان صحيحاً حاجة العالم العربي إلى أفريقيا ، وإن كان صحيحاً بنفس الدرجة حاجة أفريقيا إلى العالم العربي ، إن مصر العربية - الأفريقية في ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة المضاعفة آلاف المرات ، ذلك أن الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد ، من المؤكد أنه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلانا في الحاضر .

وإذا كانت السنوات الأخيرة ، قد سجلت بالفعل بعض النجاحات التي حققتها مسيرة التعاون العربي - الأفريقي ، إلا أنها لم تكن أبداً في مستوى الآمال الكبيرة التي علقَت عليها ، وبالرغم من التدفقات المالية التي بلغت أكثر من عشرة بلايين دولار من العالم العربي إلى أفريقيا ، فقد كانت هناك بعض المشاكل التي خيمت على هذا التعاون .

وترى مصر أن الوقت قد حان لتجاوز الأزمة الراهنة ، وأن ثمة فرصة واحدة تسنح الآن أمام التعاون بين هذين العالمين اللذين يحتاج كل منهما الآخر ، للانطلاق إلى آفاق واسعة من أجل التبادل النافع والصالح الجماعي لهما .

ولقد شهد عام ١٩٨٩ ، انعقاد الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في شهر يونيو في الكويت ، والدورة الحادية عشرة لها في نيويورك على هامش الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، في شهر أكتوبر ١٩٨٩ ، وإذا تستشعر مصر مسئولية خاصة تقع على عاتقها في شأن تنشيط التعاون العربي - الأفريقي ، فإنها تضع ضمن أولويات العمل ، أن تتخذ كل ما من شأنه تحريك عمل الأجهزة العليا للتعاون العربي - الأفريقي ، ليس فقط في الجوانب الاقتصادية ، ذات الطبيعة الجوهريّة ، ولكن في المجالات الثقافية والإعلامية كذلك ، وتخطط مصر للعمل من أجل عقد المؤتمر الوزاري المشترك بين المجموعتين ، وربما المؤتمر الثاني للقمة العربية - الأفريقية المنشودة .

وفي مطلع عام ١٩٩١ ، وقعت حرب الخليج المدمرة ، ولاشك أن هذه الحرب - وقبلها الحرب بين العراق وإيران - قد أسهمت في إجهاد أية ثمار بناءة للتعاون العربي - الأفريقي ، ولكن الدبلوماسية المصرية ترى أن انتهاء الحربين ينبغي أن يحفز على إحياء التعاون بين العالم العربي والعالم الأفريقي ولاسيما أن كلا منهما في مسيس الحاجة إلى الآخر ، ولعل النجاح في إقامة مثل هذا التعاون ليبيلور أحد مظاهر التعاون بين الجنوب والجنوب ، الذي تحتاج إليه دول العالم الثالث ، وخاصة منها الدول الشقيقة في القارة الأفريقية ، والذي يعتبر ركيزة أساسية لو أردنا إقامة حوار متكافئ بين دول الجنوب الفقيرة ودول الشمال الغنية .

٢ - الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني :

كما اهتمت الدبلوماسية المصرية كذلك بمجموعة من الأنشطة لتنمية ودعم الحوار على مستوى القارات ، خاصة ما يتعلق بالحوار الأفريقي / اللاتيني ، وقد بدأنا في هذا المجال منذ يناير عام ١٩٨١ ، حين اقترحنا على وزير خارجية المكسيك فكرة تبني حكومتى المكسيك ومصر لندوة علمية سياسية أفريقية - لايتنة ، لبدء حوار بين الدبلوماسيين الأكاديميين من القارتين ، لتدعيم التفاهم والتعاون بين شعوبهما وحكوماتهما .

وقد انعقدت الندوة الأولى لهذا الحوار بالقاهرة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ يناير ١٩٨٢ ، حيث تضمن البحث فيها مجموعة عريضة من موضوعات التنمية الإقليمية والعلاقات الدولية من منظور مقارن ثم انعقدت الندوة الثانية في مكسيكو سيتي في الفترة من ١٨ إلى ٢١ يونيو ١٩٨٤ ، وتضمن بحثها دور الدولة في التنمية الاقتصادية والمشكلات السياسية والثقافية والديموقراطية والتعليمية المتعلقة بالتنمية والاعتماد المتبادل ، واستضافت القاهرة الندوة الثالثة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يناير ١٩٨٦ حيث ركزت على بحث التعاون الأفريقي اللاتيني في إطار الأزمة السياسية والاقتصادية العالمية ودور المنظمات والوكالات الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وانهقدت الندوة الرابعة في مكسيكو سيتي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أغسطس ١٩٨٧ ، التي ركزت على بحث العلاقات البيئية والتعاون في المحافل الدولية ، واستضافت القاهرة من جديد الندوة الخامسة ، في الفترة من ٢ إلى ٣ أغسطس ١٩٨٩ ، التي ركزت على مشكلة المديونية الخارجية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، واستضافت المكسيك الندوة السادسة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ يونيو ١٩٩١ ، حيث بحثت فترة ما بعد الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد ، وموقف القارتين من هذا النظام الجديد .

والواقع أن الدبلوماسية المصرية قد استطاعت من خلال هذه الندوات أن تحقق قيادة مصرية بارزة في التفاهم والتعاون بين القارتين ، والمزيد من التقارب السياسي بينهما ، فضلاً عن تبادل الخبرات ، وتوثيق أسباب ومجالات المعرفة والفكر والثقافة بين مفكري وشعوب القارتين ، ودفع حكوماتهما للمزيد من التقارب والتعاون والتنسيق بينهما ، كما وضحت من الندوات أهمية استمرار بحث وتحليل آثار التطورات والأحداث على المستوى الدولي على شعوب دول أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية وعلى علاقاتها الدولية .

وعلى مدار السنوات التي شهدت انعقاد هذه الندوات ، استضافت القاهرة مجموعة من الندوات والحلقات الدراسية التي أسهمت في تنمية الوعي بأهمية التعاون مع أمريكا اللاتينية والقارات الأخرى في إطار حركة عدم الانحياز منها ندوة (أفريقيا وأمريكا اللاتينية) التي انعقدت بالقاهرة في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ يناير ١٩٨٢ ، وندوة (أفريقيا وعدم الانحياز في عالم متغير) في الفترة من ١٠ إلى ١٢ يونيو ١٩٨٢ ، كما استضافت القاهرة مجموعة من الندوات وحلقات الدراسة التي ركزت على بحث أهم القضايا في القارة الأفريقية ، منها الحلقة الدراسية الدولية حول الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة الديون الخارجية لأفريقيا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ ، وندوة (التنمية والديمقراطية في أفريقيا) في الفترة من ٥ إلى ٦ مارس ١٩٩٠ ، وهي الندوة التي أعقبت استضافة القاهرة للاجتماع الثاني للمجلس العام لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ .

وفي مجال آخر في الإطار القاري ، استضافت القاهرة في الفترة من ٧ إلى ١٠ يناير ١٩٩١ ،

المؤتمر الأفريقي / الأمريكي الحادي والعشرين ، الذي عقد بالتعاون بين المعهد الدبلوماسي والمعهد الأفريقي الأمريكي في نيويورك ، بهدف دعم التنمية في أفريقيا وتشجيع التفاهم بين الأفارقة والأمريكيين ، وقد شارك في هذا المؤتمر عدد كبير من الشخصيات الهامة الأفريقية والأمريكية ، من بينهم سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية والسكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ووزراء خارجية مجموعة من الدول الأفريقية ، فضلاً عن مجموعة من أعضاء الكونجرس الأمريكي ومساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية ، وتناول بحث المؤتمر عدة قضايا هامة ، منها أفريقيا والنظام العالمي الجديد ، والنزاعات الإقليمية والحروب الأهلية ، والقرن الأفريقي ، وأفريقيا في الإطار الاقتصادي العالمي ، فضلاً عن التعاون الإقليمي في أفريقيا والتنمية الاقتصادية ، والتعاون الثنائي الأفريقي الأمريكي .

٣ - مصر ومجموعة الخمسة عشر :

خلال اجتماعات مؤتمر القمة التاسع لحركة عدم الانحياز التي انعقدت في بلجراد في سبتمبر عام ١٩٨٩ ، وبمبادرة من رئيس بيرو آنذاك ، تم تشكيل مجموعة الـ ١٥ للتشاور والتعاون بين دول الجنوب التي تضم كل من مصر والجزائر ونيجيريا وزيمبابوي والسنغال من القارة الأفريقية وكل من الهند وماليزيا وأندونيسيا من آسيا ، وكل من بيرو والأرجنتين والبرازيل والمكسيك وجاميكا وفنزويلا من أمريكا اللاتينية ، وتهدف هذه المجموعة إلى تعزيز التعاون بين دول الجنوب الأخذة في النمو وتنظيم صفوفها في حوارها مع دول الشمال المتقدم من خلال التشاور المنتظم والتنسيق وزيادة الاعتماد على النفس في عالمنا المتداخل في كل شئ .

وقد انعقد مؤتمر القمة الأول لمجموعة الـ ١٥ في كوالالمبور عاصمة ماليزيا خلال الفترة من ١ إلى ٣ يونيو ١٩٩٠ . وصدر عن هذه القمة إعلان سياسي هام يتضمن رسالة من دول الجنوب إلى دول الشمال تعبر عن رؤيتها للوضع الاقتصادي والسياسي الدولي وتصورها لكيفية تحقيق التوازن الذي يحفظ ويصون مصالح كل من الشمال والجنوب .

وقد أقرت مجموعة الـ ١٥ خلال قمة كوالالمبور عدة مشروعات لدعم التعاون بين دول الجنوب ، منها المشروع المصري الماليزي لإنشاء آلية لترويج التجارة بين دول الجنوب تكون نواة وعنصر مساعد لزيادة التدفقات التجارية فيما بين الدول النامية . وتقدمت أندونيسيا بمشروع لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى مجموعة الـ ١٥ ، وطرحت الهند مشروعاً خاصاً بالبدا في الجولة الثانية من المفاوضات الخاصة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية بهدف خفض وإزالة التعريفات الجمركية بين الدول النامية دعماً للتدفقات التجارية . كما طرحت الهند أيضاً مشروع بنك للهندسة الوراثية ومشروع آخر للاستخدامات الصناعية للطاقة الشمسية وتبادل الخبرات من أجل النهوض بعملية استغلال الطاقة الشمسية دعماً للصناعة في دول مجموعة الـ ١٥ .

كما أن هناك موضوعات ومجالات أخرى يتناولها الممثلون الشخصيون لرؤساء الدول والحكومات بالبحث والدراسة تشمل الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية والحفاظ على البيئة والطاقة والديون وغيرها من المجالات التي تهم الدول النامية والتي تسعى لتنشيط التعاون فيما بينها حول هذه المجالات .

والواقع أن القمة الثانية لمجموعة الـ ١٥ (كاراكاس ٢٧ - ٢٩ نوفمبر ١٩٩١) تمثل مرحلة جديدة للتعاون بين دول الجنوب . فانهقاد القمة يأتي بعد انتهاء حرب الخليج وما صاحبها من بدء لمسيرة السلام

في الشرق الأوسط ، كما يأتي بعد انعقاد مؤتمر وزراء خارجية حركة عدم الانحياز (أكرا - سبتمبر ١٩٩١) والذي شهد طفرة جديدة في تاريخ الحركة ونقطة تحول هامة تعيد للحركة حيويتها وتجدد مفاهيمها لتتماشى مع الواقع الدولي الجديد .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأفريقية الخمس الأعضاء في مجموعة الـ ١٥ (مصر والجزائر ونيجيريا والسنغال وزيمبابوي) تبذل كافة المساعي والجهود من أجل إبراز القضايا التنموية وتسمى لتوجيه مشروعات مجموعة الـ ١٥ لخدمة القضايا الأفريقية باعتبار أن أفريقيا تشكل أضعف حلقات النظام الدولي في الوقت الحالي باعتبارها تضم ما يزيد عن ٢٨ دولة من فئة الدول الأقل نمواً وهي الفئة التي تسمى الدبلوماسية المصرية لتقديم يد العون إليها لتمكينها من مواجهة تحديات التنمية والإقبال نحو القرن الحادي والعشرين في أوضاع أفضل ، كما أن الدبلوماسية المصرية تدعم مجموعة الـ ١٥ وتشارك في كل أعمالها ، سواء على مستوى الخبراء والفنيين أو على مستوى الممثلين الشخصيين للسلادة رؤساء الدول والحكومات أو على مستوى القمة إيماناً منها بأن الحوار والتشاور يشكلان السبيل إلى تحقيق التضامن فيما بين الدول النامية وخمس الصفوف في إطار من الاعتماد على الذات وتكريس كافة الطاقات لخدمة القضايا التنموية .

هذه لمحات سريعة عن معالم وأبعاد التحرك الدبلوماسي المصري في أفريقيا في محاوره الثلاثة ، الثنائية والإقليمية والقارية وما يرتبط بكل منها ، خلال فترة الخمسة عشر عاماً الماضية (١٩٧٧ - ١٩٩١) ، وعن الأهداف التي رمي إليها هذا التحرك ، والإنجازات التي نجح في تحقيقها .

وتعرض أقسام هذا الكتاب ثمانى مجموعات من الوثائق الرسمية ، تشمل نصوص ما يلي :

أولاً : البيانات الرسمية المشتركة الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الأفريقية على مستوى رؤساء الجمهوريات .

ثانياً : البيانات الرسمية المشتركة ، ومحاضر اللجان الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الأفريقية على مستوى وزراء الخارجية .

ثالثاً : اتفاقيات وبروتوكولات التعاون التي تم إبرامها بين مصر والدول الأفريقية .

رابعاً : اتفاقات التعاون الفني التي عقدها «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا» مع الدول الأفريقية والمنظمات الدولية .

خامساً : البيانات الختامية الصادرة عن اجتماعات مجموعة «أندوجو» دول حوض النيل .

سادساً : اتفاقات التعاون بين «الحزب الوطني الديمقراطي» بجمهورية مصر العربية ، والأحزاب الأفريقية .

سابعاً : الإعلانات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات التعاون الأفريقي / العربي واجتماعات اللجان الخاصة به .

ثامناً : البيانات الختامية ، وبيانات الندوات والاجتماعات والمؤتمرات الأفريقية التي أسهمت فيها وزارة الخارجية المصرية .

تاسعاً : أهم الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية .

هذا وقد بلغت الوثائق التي يضمها الكتاب ما يقرب من ثلاثمائة وثيقة تضمنت حصيلة التحرك

الدبلوماسي المصري في أفريقيا خلال هذه الفترة ، كما تم تزويد الكتاب بفهرس أبجدي يشمل كشافا للأسماء والأماكن .

ونأمل أن نكون قد وفقنا في إعداد وتقديم هذا المرجع ، وتجميع وعرض الوثائق الرسمية التي اشتمل عليها ، والتي تعتبر في مجموعها ترجمة أمينة ، وتسجيلا متكاملًا ، للأنشطة والإنجازات التي قامت بها الدبلوماسية المصرية في أفريقيا ، خلال فترة الخمسة عشر عامًا ، وهي فترة - حسبما يتضح من هذه المقدمة - مليئة بالأحداث الهامة ، حافلة بالتطورات المتلاحقة ، تشكل مساحة واسعة من التحرك الدبلوماسي المصري الذي لم يهدأ ، والجهد المصري المتصل الذي لم ينقطع ، في خدمة أهداف ارتباطنا المصري بالقارة الأفريقية النامية .

القاهرة ديسمبر ١٩٩١

دكتور / بطرس بطرس غالي

القسم الأول: _____

البيانات المشتركة

الصادرة عن الزيارات التي تمت
على مستوى رئيس الجمهورية

[١] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية النيجر إلى جمهورية مصر العربية

(٣-٦ ديسمبر ١٩٨٣)

تلبية لدعوة فخامة السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية قام فخامة العميد سنى كونتشيه - رئيس المجلس الأعلى العسكرى ورئيس دولة النيجر بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ٣ إلى ٦ ديسمبر ١٩٨٣ .

وقد رافق الرئيس سنى كونتشيه فى زيارته السيدة فريته ، ووفد على مستوى عال .

قام الرئيس سنى كونتشيه - أثناء إقامته بمصر - بزيارة إلى منطقة أبى الهول والأهرام والنصب التذكارى للجندى المجهول وجامع محمد على وقصر الجوهرة وهىة قناة السويس ونفق الشهيد أحمد حدى . وحرص الرئيس سنى كونتشيه على وضع إكليل من الزهور على ضريح الرئيس الراحل محمد أنور السادات . أجرى الرئيسان مباحثات مثمرة للغاية تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين والوضع الدولى . وسجلا برضاء تام التطور الهام للتعاون القائم بين البلدين ، كما اتخذوا تدابير كفيلة بتدعيمه وتوسيعه من أجل المصلحة العليا لشعبهما .

وشدد الرئيسان - بصفة خاصة - على ضرورة تنمية التبادل التجارى بين البلدين ، وزيادة التعاون الاقتصادى بينهما .

وقررا - فى هذا الشأن - إنشاء « لجنة كبرى مشتركة نيجرية - مصرية للتعاون » يناط بها من الآن وضع البرامج والمتابعة فى إطار التعاون المشترك .

وقدر الرئيسان - عند تناولهما للقضايا الأفريقية - أن الحوار والبحث عن الحلول السلمية للخلافات يعدان بمثابة المتطلبات اللازمة لتحقيق الأمن والسلام والتنمية الاقتصادية فى القارة .

ولذلك أعاد الرئيسان تأكيد عزمهما على الحفاظ على منظمة الوحدة الأفريقية وتمسكها بمبادئها ومثلها العليا . وفى هذا الصدد ، أعربا عن اعتقادهما بأن تسوية المشكلة الشاذية تتضمن بالضرورة الحفاظ على وحدة أراضي تشاد والمصالح الوطنية وضمان عدم التدخل الخارجى .

وفما يتعلق بالصحراء الغربية عبر الرئيسان عن أملهما فى إتمام تسوية هذا النزاع قريباً جداً فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية وفقاً لمبادئها وقراراتها وبصفة خاصة القرار الذى اتخذته مؤتمر القمة التاسع عشر للمنظمة فى أديس أبابا . ولقد وجه الرئيسان اهتماماً خاصاً للوضع فى الشرق الأوسط ، وقاما - بهذه المناسبة - بإعادة تأكيد تأييدهما للحق

العربى - وبصفة خاصة - لحق الشعب الفلسطينى الذى يكافح تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بمثلته الوحيد .

ولقد عبر الرئيسان عن افتناعهما بأن وحدة الشعب الفلسطينى والتضامن العربى يعتبران عنصراً أساسياً للدفاع عن حقوقهم المشروعة .

ولقد لاحظ الرئيسان تطابق وجهات النظر إلى حد بعيد تجاه المشكلات الدولية التى تم بحثها ولا سيما بالنسبة لمشكلات تشاد وناميبيا والشرق الأوسط والصحراء الغربية .

وانطلاقاً من ذلك فلقد اتفق الرئيسان على زيادة التشاور بين الدولتين سواء على المستوى الثنائى أو من خلال المحافل الدولية وذلك بهدف التعاون من أجل إيجاد عالم يسوده السلام والعدل .

ولقد وجه الرئيس سنى كونتشيه شكره وتقديره للحفاوة التى استقبل بها هو والوفد المرافق له فى جمهورية مصر العربية ، وقام بتوجيه دعوة للرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية للنيجر ، وقد قبل الرئيس محمد حسنى مبارك تلك الدعوة بسرور ، واتفق على تحديد موعد إتمامها بالطرق الدبلوماسية .

القاهرة فى ٦ ديسمبر ١٩٨٣

[٢] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية زائير

(٣١ يناير - ٢ فبراير ١٩٨٤)

بناء على دعوة من المارشال موبوتو سيسي سيكو رئيس جمهورية زائير ورئيس حزب الحركة الشعبية للثورة قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية زائير في المدة من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٨٤ .
وقد أجرى الرئيسان مباحثات شملت القضايا الأفريقية والدولية التي تم البلدين فضلاً عن تعزيز أواصر التعاون والتلاحم بين الشعبين الشقيقين .

وقد اشترك في المباحثات من الجانب المصرى :

السيد / كمال حسن على - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
الدكتور / أسامة الباز - وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية .
السيد السفير / مصطفى فهمى - سفير مصر فى كينشاسا .

واشترك من الجانب الزائيرى :

السيد / أومبادى لوتيتى - عضو اللجنة المركزية للحركة الثورية الشعبية ووزير الخارجية .
السيد / سبتى يال - المستشار الخاص للرئيس .
السيد / نيمى ماى ديكاه نعيمى - مدير مكتب السيد الرئيس .
السيد / لنجما دوليا يوبازا ماكانغا - سكرتير الدولة للتعاون الدولي .
السيد / غماندو موالابا - سفير زائير فى القاهرة .

أولاً - الأوضاع الدولية :

(أ) استعرض الرئيسان الموقف الدولى الناجم عن الحرب الباردة الجديدة الدائرة على الساحة الدولية . وأعادا تأكيد التزامهما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز . واتفقا على ضرورة دعم الحركة فى إطار احترام مبادئها الأساسية وإبراز الدور الأساسى الذى تقوم به أفريقيا فى هذا الإطار .
(ب) أزمة الشرق الأوسط : بالنسبة للشرق الأوسط أبرز الرئيسان وجوب تنشيط جهود السلام نظراً لخطورة استمرار الأوضاع المتفجرة الراهنة وهددها للأمن والاستقرار فى أفريقيا وآسيا .
وأعاد الرئيسان تأكيد إيمانها بضرورة التوصل فى أقرب فرصة لسلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط على أساس تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المعنية وبصفة خاصة القرارات المتعلقة بالاعتراف المتبادل بين دول المنطقة وعقدهم فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها وبالانسحاب الكامل من كافة الأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ دون استثناء ، وتلك الخاصة بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره وإقامة وطن له على أرضه تحت قيادة ممثله الشرعى منظمة التحرير الفلسطينية .
وقد وجه الرئيسان نداء لإسرائيل لكى توقف سياسة بناء المستوطنات غير الشرعية التى تمارسها فى الأراضى

العربية المحتلة ، تلك السياسة التي تشكل إحدى العقبات في طريق تحقيق السلام في الشرق الأوسط وتشكل عرقاً لقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف وأحكام القانون الدولي .

(جـ) الموقف في لبنان : وفيما يتعلق بالموقف في لبنان أكد الرئيس تأييدهما لتطبيق قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ ، ٥٠٩ لسنة ١٩٨٢ ، وعبرا عن مساندتهما لحكومة لبنان الشرعية في جهودها الرامية إلى الدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنية والوحدة الإقليمية وإلى استئناف مؤتمر المصالحة الوطنية في جنيف . كما أنها أكدا تأييدهما لانسحاب القوات الأجنبية التي توجد على أرض لبنان دون موافقة حكومتها .

(د) النزاع العراقي الإيراني : واستعرض الجانبان أيضاً النزاع العراقي الإيراني الذي يتفاقم يوماً بعد يوم بحيث أصبح يهدد السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم ، ورحبوا باستعداد العراق المعلن للعمل من أجل تسوية سلمية للنزاع ، وحثا إيران على التجاوب مع هذا الموقف .

(هـ) تشاد : وعند استعراضها لآخر تطورات الموقف في تشاد عبر الرئيس عن أسفها لعدم نجاح اجتماع المصالحة الوطنية الذي عقد في أدبس أبابا . كما أكدا مرة أخرى تأييدهما التام لحكومة تشاد الشرعية التي يرأسها السيد حسين هبى ، ومساندتهما لجهود منظمة الوحدة الأفريقية من أجل إيجاد تسوية للمشكلة تقوم على تحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على استقلال تشاد ووحدة أراضيها .

(و) الصحراء الغربية : وتابع الرئيس مشكلة الصحراء الغربية وأعربا عن اعتقادهما في أن حلها يكمن في تطبيق القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة في نيروبي ١٩٨١ والقرار المتخذ في أدبس أبابا في ١٩٨٣ .

(ز) الجنوب الأفريقى : وبالنسبة للوضع في الجنوب الأفريقى عبر الرئيس عن تأييدهما لكفاح شعب ناميبيا من أجل استقلاله الوطنى بقيادة سوابو الممثل الشرعى الوحيد لهذا الشعب واتفقا على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بدون شروط أو إبطاء .

وفي مواجهة محاولات زعزعة الاستقرار عن طريق الأعمال العدوانية التي ينتهجها النظام العنصرى في جنوب أفريقيا ضد دول المجاهدة وخاصة أنغولا وزيمبابوى وموزمبيق وزامبيا وبنسوانا وليسوتوا أعرب الجانبان عن تضامنها مع شعوب وحكومات هذه الدول وعن تأييدهما لشعب جنوب أفريقيا في كفاحه العادل من أجل التصفية التامة للترقة العنصرية .

(ح) تشاور إقليمى : وقد أعرب الرئيس عن إرتياحها لنجاح الاجتماع الوزارى الذى انعقد في الخرطوم في ٢ نوفمبر والذى يضم كلا من مصر وزائير والسودان وأفريقيا الوسطى وأوغندا . وقد اتفقا على أن استمرار هذه المشاورات لا يمكن إلا أن يثمر نتائج إيجابية على الدول الخمس وعلى الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية .

ثانياً - العلاقات الثنائية :

وفيما يتعلق بالعلاقات المصرية الزائيرية أعرب الرئيس عن سرورها للعلاقات الممتازة التي تربط البلدين وقررا اتخاذ الخطوات اللازمة لدفع هذه العلاقات لتحقيق مزيد من التعاون ودعم الصداقة بين الشعبين وقد أبديا اهتماماً خاصاً بتنمية التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين الدولتين .

ثالثاً - أحكام ختامية :

— هذا وقد أعرب الرئيس محمد حسنى مبارك عن امتنانه العميق للفضامة المارشال موبوتو سيسى سبكو وحكومة وشعب زائير للترحيب الحار الذى قبل به سيادته وأعضاء الوفد خلال إقامته في جمهورية زائير .

— وقد وجه الرئيس حسنى مبارك الدعوة الرسمية للرئيس موبوتو لزيارة جمهورية مصر العربية وقد قبلها فخامته
بسرور على أن يتم تحديد موعدها من خلال القنوات الدبلوماسية .

كنشاسا في ٢ فبراير ١٩٨٤

عن جمهورية زائير
المارشال موبوتو سيسى سيكو
الرئيس المؤسس للحركة الشعبية
للثورة ورئيس جمهورية زائير

عن جمهورية مصر العربية
الرئيس محمد حسنى مبارك
رئيس الجمهورية

[٣] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية كينيا

(٢ - ٤ فبراير ١٩٨٤)

— بناء على الدعوة الموجهة من فخامة الرئيس / دانيال آراب موى قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رؤ
جمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية كينيا في المدة من ٢ إلى ٤ فبراير ١٩٨٤ .

— وجرت مباحثات بين الوفدين في جوارد والصدافة الذى تتميز به العلاقات بين الدولتين .

ولقد ضم الوفد المصرى برئاسة الرئيس محمد حسنى مبارك كلا من :

- ١ - السيد / كمال حسن على - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
- ٢ - الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
- ٣ - الدكتور / أسامة الباز - مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية .
- ٤ - السيد / أحمد رعوف أسعد - أمين عام رئاسة الجمهورية .
- ٥ - السفير / أحمد حجاج - سفير مصر في كينيا .
- ٦ - الوزير المفوض / فاروق بركة - وزارة الخارجية .
- ٧ - المستشار / على ماهر السيد - وزارة الخارجية .

وهم الجانب الكينى برئاسة الرئيس دانيال آراب موى رئيس الجمهورية كلا من :

- ١ - السيد / موى كيباكي - نائب الرئيس ووزير الداخلية .
- ٢ - السيد / الهجا موانجالي - وزير الخارجية .
- ٣ - السيد / د . روبرت أوكو - وزير العمل .
- ٤ - السيد / ليكولاس بهوات - وزير الطاقة والتعاون الإقليمى .
- ٥ - السيد / الدرو أومانجا - وزير التجارة والصناعة .
- ٦ - السيد / جدينيس - وزير الدولة بمكتب رئيس الجمهورية .
- ٧ - السيد / جكيرينى - السكرتير العام برئاسة الجمهورية .
- ٨ - السيد / ما ساكاليا - وزارة تنمية المياه (الوكيل الدائم) .
- ٩ - السيد / كبلاجات - وزارة الخارجية (الوكيل الدائم) .
- ١٠ - السيد / ر . م كيللو - ممثل كينيا الدائم لدعم الأمم المتحدة .
- ١١ - السيد / أوشنج أولا - سفير كينيا المرشح لمصر .
- ١٢ - الدكتور / كوسجى - وزارة الخارجية .
- ١٣ - السيد / أنجولا - وزارة الخارجية .

ولقد أجرى الوفدان جلستين للمحادثات وتناولا خلالها العلاقات الثنائية والقضايا الأفريقية والدولية .
وقد أعرب الرئيسان عن ترحيبهما للنمو المضطرد للتعاون بين الدولتين في مختلف المجالات وذلك في ضوء العلاقات التاريخية والوثيقة التي تربط بين كينيا ومصر . وقد عبر الجانب الكيني عن تقديره للعمل الذي يقوم به الخبراء المصريون إلى جانب أشقائهم الكينيين في مجالات الطب والمياه والتعليم ... إلخ . ولقد تقرر عقد اجتماعات في المستقبل بين وزارات الزراعة والموارد المائية والإعلام في البلدين لمناقشة وسائل زيادة التعاون بينهما .

كما قرر الرئيسان إنشاء لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزيرى الخارجية في البلدين ، تجتمع كل سنة في إحدى العاصمتين على التوالي لاستعراض العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية .
وأبرز الرئيسان أهمية زيادة حجم التبادل التجارى بين الدولتين في إطار تنمية التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية وفقاً لخطة عمل لاجوس .

كما اتفقا على أنه في ضوء انتهاء كل من كينيا ومصر إلى حوض النيل فإنه يجب إعطاء أهمية خاصة لتنمية هذا التعاون بينهما وبصفة خاصة في مجال ترشيد استخدام مياه النيل لما فيه خير الشعبين وكل شعوب المنطقة .

ولقد عبر الرئيسان عن قلقهما البالغ تجاه استمرار النظام العنصرى في جنوب أفريقيا على استمرار احتلاله غير الشرعى لناميبيا وعلى رفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ وقد وجهها نداء للمجتمع الدولى لكى يضاعف مساندته المادية والمعنوية لشعب ناميبيا الباسل في كفاحه تحت قيادة منظمة سوابو .

كما أدان الرئيسان استمرار سياسات القمع التى توأصلها حكومة البفرة العنصرية في جنوب أفريقيا واعتداءاتها المتكررة على الدول الأفريقية المجاورة .

وبالنسبة لتشاد أعرب الرئيسان عن تأييدهما للجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لحل النزاع وتحقيق المصالحة الوطنية على أساس الحفاظ على استقلال تشاد ووحدتها أراضيها وسيادتها الوطنية .

كما بحث الرئيسان مشكلة الصحراء الغربية واتفقا على أن حلها يمكن في تطبيق قرارى مؤتمر رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية المتخذين في نيروبي عام ١٩٨١ وفي أديس أبابا عام ١٩٨٣ .

ودعا الرئيسان إلى ضرورة العمل من أجل تحقيق الاستقرار والحد من التوتر في منطقة القرن الأفريقى وذلك باحترام ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وإعلاناتها حول الوحدة الإقليمية وحسن الجوار .

ولقد عبر الرئيس مبارك للرئيس موى عن تآنيه الخالصة بمناسبة التوصل إلى اتفاق أروشا بين رؤساء كينيا وتنزانيا وأوغندا ، ذلك الاتفاق الذى يعتبر مثلاً يحتذى به بالنسبة للتعاون بين الدول الأفريقية ، كما أشاد الرئيس مبارك بالدور الذى قام به الرئيس موى في هذا الصدد .

وتعهد الرئيسان بالعمل معاً من أجل التصالح والتعاون بين الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية . وفي هذا المجال أبرزوا أهمية اجتماع القمة القادم الذى يعقد في كوناكرى وضرورة العمل على انجاحه من أجل الحفاظ على مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأهداف القارة الأفريقية .

واستعرض الرئيسان الوضع في الشرق الأوسط حيث أحاط الرئيس مبارك الرئيس موى علماً بالجهود التى تبذلها مصر من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط كما نقل سيادته إلى الرئيس الكينى تقدير مصر لمساندة كينيا للشعب الفلسطينى .

وقد أكد الرئيسان أن المشكلة الفلسطينية هى لب نزاع الشرق الأوسط ، وأنه يجب بالتالى تكريس كل الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل لها . وهناك حاجة ملحة للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط بقرور على أساس التطبيق الكامل لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية التى تنهى عن الانسحاب الإسرائيلى الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ وعلى الاعتراف بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة .

ولقد عبر الرئيسان عن تأييدهما لحق جميع دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً .
وقد أكد الرئيسان على ضرورة الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من لبنان وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٥٠٨ و ٥٠٩ لعام ١٩٨٢ .

هذا وقد أعرب الرئيس محمد حسنى مبارك عن امتنانه العميق للرئيس دانيال آراب موى وحكومة وشعب كينيا للترحيب الحار الذى قوبل به والوفد المرافق له خلال زيارته.

وقام الرئيس محمد حسنى مبارك بتوجيه الدعوة للرئيس دانيال آراب موى لزيارة مصر فى زيارة رسمية . وقد قبل الرئيس موى الدعوة شاكراً واتفق أن يتم تحديد موعد لها بالطرق الدبلوماسية .

نيروبي فى ٤ فبراير ١٩٨٤

عن جمهورية كينيا
الرئيس دانيال آراب موى

عن جمهورية مصر العربية
الرئيس محمد حسنى مبارك

[٤] بيان مشترك زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية الصومال (٤ - ٥ فبراير ١٩٨٤)

١ - بناء على الدعوة الموجهة من فخامة الرئيس محمد سياد بري ، قام السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية الصومال الديمقراطية فى المدة من ٤ إلى ٥ فبراير ١٩٨٤ .

٢ - وقد جرت مباحثات بين الرئيسين فى جو من الود والأخوة والتفاهم المتبادل وقد تم خلالها بحث العديد من القضايا العربية والأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، وتناولت المباحثات أيضاً العلاقات الثنائية بين البلدين فى كافة المجالات وسبل تدعيمها ، واتسمت بتطابق وجهات النظر بين الرئيسين انطلاقاً من وحدة الهدف والمصير .

٣ - وقد اشترك فى المباحثات من الجانب المصرى :

- السيد / كمال حسن على - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
- الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
- الدكتور / أسامة الباز - وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد رئيس الجمهورية .
- السيد / رءوف أسعد - أمين عام رئاسة الجمهورية .
- السيد السفير / محمد الشافع . مكر - سفير مصر لدى جمهورية الصومال الديمقراطية .
- السيد / جان عبد العزيز - سكرتير السيد الرئيس .
- السيد / فاروق بركة - الوزير المفوض بوزارة الخارجية .
- السيد / على ماهر السيد - المستشار بوزارة الخارجية .
- السيد / عبد العزيز عزت - مستشار سفارة ج م ع فى مقديشو .

٤ - ومن الجانب الصومالى كل من :

- السيد / محمد على سمتر - النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الدفاع .
- السيد / حسين كلمية أفرح - النائب الثانى لرئيس الجمهورية .
- السيد / أحمد سليمان عبد الله - وزير التخطيط القومى وعضو اللجنة السياسية .
- السيد / عبد الله محمد فاضل - وزير الصناعة .
- السيد / محمد عمر جيس - وزير الإعلام والإرشاد القومى .
- السيد / عبد الرازق محمود أبوبكر - رئيس دائرة التعبئة والتنظيم فى الحزب .
- السيد / موسى رمبلى جود - وزير الرئاسة .
- السيد / آدم محمد على - رئيس دائرة الشئون الخارجية للحزب .
- السيد / محمد عمر جامع - وزير التجارة .

— السيد / محمد علي حامد — نائب وزير الخارجية .

— سعادة السفير / حسن حسين فارح — سفير جمهورية الصومال في القاهرة .

— سعادة السفير / عبد الرحمن فارح اسماعيل — مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية .

— السيدة / فاطمة اسحاق — مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .

— السيد / عبد القادر أمين شيخ — مستشار بالإدارة العربية .

٥ — وقد أعاد الرئيسان تأكيد إيمانها بمبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك مبادئ حركة عدم الانحياز، وقد عبرا عن رغبتها للعمل معاً من أجل تعزيز هذه الحركة على أساس احترام مبادئها الأصلية حتى تتمكن من القيام بدورها الهام في خدمة السلام والاستقرار في العالم ولا سيما في ضوء الحرب الباردة الجديدة بين الكتلتين .

٦ — تدارس الرئيسان باهتمام خاص التطورات الأخيرة على الساحة الفلسطينية وخاصة في أعقاب أحداث طرابلس الدامية وخروج السيد / ياسر عرفات وزيارته الأخيرة للقاهرة وكذا الوضع المتفجر في منطقة الشرق الأوسط .

٧ — وأعاد الرئيسان تأكيد إيمانها بضرورة التوصل في أقرب فرصة لسلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط قائم على أساس تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبصفة خاصة القرارات الرامية إلى ضرورة الانسحاب الكامل لإسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في أعقاب عدوانها في يونيو ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية وتلك الخاصة بالإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته على أرضه تحت القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٨ — كما أدان الرئيسان بشدة سياسة إسرائيل بشأن إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني باعتبار أن تلك السياسة تشكل تهديداً لمساعي البحث عن حل دائم للمشكلة وتعرض سيرة السلام للخطر والتي تعتبر خرقاً فاضحاً لقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي .

٩ — وفيما يتعلق بـلبنان أكد الرئيسان ضرورة الانسحاب الفوري الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية وتأييدهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية في لبنان وطلباً من جميع اللبنانيين أن يعملوا معاً من أجل ذلك وللحفاظ على الاستقلال السياسي ووحدة الأراضي وسيادة لبنان تحت رعاية حكومته الشرعية .

١٠ — بشأن حرب الخليج أعرب الرئيسان عن قلقهما العميق لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية لتهديدها لأمن المنطقة والسلام والاستقرار الدوليين وأعادا تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمية ، وأشادا بموقف العراق في هذا الصدد ، وأهاب الرئيسان إيران للاستجابة إلى ذلك .

١١ — أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ تجاه تطور الوضع في القرن الأفريقي وما يشكله من تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة واتفقا على ضرورة حل المنازعات بالطرق السلمية حلاً عادلاً ودائماً ونبذ استخدام القوة .

١٢ — وانطلاقاً من إيمان مصر والصومال بمبادئ وميثاق وأهداف منظمة الوحدة الإفريقية ، اتفق الرئيسان على ضرورة العمل من أجل دعم المنظمة كي تحقق دورها الرائد في حل المشاكل الإفريقية ، وفي تحقيق التضامن والتعاون بين دول القارة .

١٣ — وعند تناولها لمشكلة الصحراء الغربية دعا الرئيسان إلى ضرورة تطبيق قرار مؤتمر رؤساء دول منظمة الوحدة الإفريقية الثامن عشر الذي عقد في نيروبي عام ١٩٨١ ومؤتمر رؤساء دول المنظمة التاسع عشر والذي عقد في ١٩٨٣ في أديس أبابا في هذا الشأن .

١٤ — أعرب الرئيسان عن اعتقادهما بأن تسوية المشكلة التشادية تتضمن بالضرورة تأييد الحكومة الشرعية في نيجامينا في سياستها الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية على أساس الحفاظ على استقلال تشاد ووحدة أراضيها وهدمان عدم التدخل الأجنبي .

١٥ — أعرب الرئيسان عن تأييدهما لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني بقيادة منظمة سوابو ممثلة الشعب والوحيد ورفضها لكل محاولات الربط بأي شروط ، وأعربا عن ضرورة التطبيق غير المشروط لقرار مجلس

الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ كأساس لحل المشكلة.

كما أعرب الرئيسان عن تأييدهما لشعب جنوب أفريقيا في كفاحه من أجل القضاء على نظام التفرقة العنصرية.

١٦ - بحث الرئيسان دعم وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وخاصة في مجال التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتعاون الفني ومشروعات التنمية المشتركة ، وكذا التنسيق السياسى بين البلدين بما يحقق تطلعات شعبي البلدين ، وقد عبر الرئيسان عن ارتياحهما الكامل للعلاقات الممتازة القائمة بين البلدين في جميع المجالات . وانطلاقاً من روح الأخوة والتعاون والتنسيق بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الصومال الديمقراطية وهدف توسيع آفاق هذا التعاون تقرر إنشاء لجنة عليا مشتركة تتولى المتابعة والاشراف على التعاون بين البلدين في شتى المجالات من أجل تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينها ، وقد تقرر أن تعقد أول اجتماع لها في القاهرة يوم السبت ٣ مارس ١٩٨٤ .

١٧ - اهتم الرئيسان بصفة خاصة بالتعاون على الصعيدين التربوي والإعلامي انطلاقاً من الإنهاء الثقافي المشترك وعلى طسوء التراث العربى الذى يربط بين الشعبين المصرى والصومالى ، وقد أبدى الجانب المصرى ترحيباً بالجهود التى تبذلها الصومال من أجل التعريب وأكد استعداد مصر لتقديم كل مساهمة وعون في هذا المجال .

١٨ - أعرب الرئيس محمد حسنى مبارك عن امتنانه العميق للرئيس سياد برى وحكومة وشعب الصومال الشقيق للترحاب الحار والاستقبال الشعبى الحماسى الذى قوبل به سيادته والوفد المرافق له خلال إقامته في جمهورية الصومال الديمقراطية .

١٩ - ووجه الرئيس / محمد حسنى مبارك دعوة رسمية للرئيس محمد سياد برى لزيارة مصر وقبلها سيادته بامتنان وتقدير على أن يتم تحديد موعد الزيارة من خلال القنوات الدبلوماسية .

مقدبشيو في ١٩٨٤ / ٢ / ٥

عن
حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية
الرئيس / محمد سياد برى

عن
حكومة جمهورية مصر العربية
الرئيس / محمد حسنى مبارك

[٥] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية تنزانيا المتحدة

(٥ - ٧ فبراير ١٩٨٤)

بناء على الدعوة الموجهة من فخامة الرئيس جولبوس نيريرى قام السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة لجمهورية تنزانيا المتحدة في المدة من ٥ إلى ٧ فبراير ١٩٨٤ .

جرت مباحثات بين الرئيسين في جو من الود والتفاهم المتبادل تم خلالها بحث العديد من القضايا الإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك وتناولت المباحثات أيضاً العلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات وسبل تدعيمها واتسمت بتطابق وجهات النظر بين الرئيسين انطلاقاً من وحدة الهدف والمصير .

وقد اشترك في هذه المباحثات من الجانب المصرى كل من :

السيد / كمال حسن على - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

السيد / الدكتور بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .

السيد / الدكتور أسامة الباز - وكيل وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد الرئيس للشئون السياسية .

السيد / فتحى حسين كامل - سفير جمهورية مصر العربية في تنزانيا .

السيد / رؤوف أسعد - أمين عام رئاسة الجمهورية .
السيد / الدكتور ممدوح البلتاجي - رئيس هيئة الاستعلامات .
السيد / جمال عبد العزيز - سكرتير السيد رئيس الجمهورية .

ومن الجانب التنزاني كل من :

السيد / سالم أحمد سالم - وزير الخارجية .
السيد / كيماريو - وزير الدفاع والخدمة الوطنية .
السيد / محمد فقيه - وزير الدولة بحكومة زنبار .
السيد / الدكتور بيسا ماجواندو - وزير تنمية القوى العاملة .
السيد / جيليمان روتندا - وكيل وزارة الخارجية .
السيد / عبد الله سويدي - سفير تنزانيا لدى جمهورية مصر العربية .
السيد / رفائيل كروسو - مدير إدارة الشرق الأوسط وأفريقيا بوزارة الخارجية .

وقد استعرض الرئيسان الأوضاع الدولية الخطيرة التي تسود في العالم نتيجة لتجدد الحرب الباردة والمواجهات بين الكتلتين . وأكدوا مرة أخرى اعتقادهما الراسخ بأن احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد لاستتباب السلام والأمن والاستقرار في العالم .

كما أبرزوا الأهمية القصوى للدور الذي يمكن لحركة عدم الانحياز التي يرتبطان بها ارتباطاً وثيقاً أن تقوم به للحد من التوتر والمساهمة في إيجاد حلول سلمية للمنازعات .

وبالنسبة للقضايا الإفريقية :

- فلقد أكد الرئيسان على تمسكهما بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الإفريقية واتفقا على ضرورة العمل من أجل تدعيم المنظمة ، كى تحقق دورها الرائد في حل المشاكل الإفريقية وتحقيق الوحدة والتضامن الإفريقي لما فيه خير شعوب القارة .

- أولى الرئيسان اهتماماً كبيراً بقضية ناميبيا ، وفي هذا الشأن أعربا عن قلقهما لعدم احراز تقدم نحو إيجاد حل لها ، كما أكدوا تأييدهما لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني بقيادة منظمة سوابومثله الشرعي الوحيد ، ورفضهما لكل المحاولات لربط تحقيق استقلال ناميبيا بأية شروط ، كما أعربا عن ضرورة تطبيق - دون تأخير - قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ الذي يشكل الأساس المقبول لحل المشكلة .

- واستنكر الرئيسان العدوان المتكرر من جنوب أفريقيا على دول المواجهة ، وأكدوا ضرورة تقديم كل مساعدة ومساعدة لهذه الدول في مواجهة ما تتعرض له من عدوان .

- ندد الرئيسان بعمليات القهر الوحشية التي يقوم بها نظام بريتوريا ضد شعب جنوب أفريقيا ، وكذلك بسياسة إقامة الكيانات تحت كنف الاستعمار العنصري ، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع شعب جنوب أفريقيا في نضاله ضد نظام الأبارتيد والتفرقة العنصرية .

- وعند تناولها لمشكلة الصحراء الغربية دعا الرئيسان إلى ضرورة تطبيق قرارات منظمة الوحدة الإفريقية .

- وبالنسبة لمشكلة تشاد أعرب الرئيسان عن أملهما في أن يتوصل الأشقاء المتنازعون في تشاد إلى صيغة مقبولة لتحقيق المصالحة الوطنية وضمان استقلال بلدهم ووحدة أراضيهم وضمان عدم تعرضه للعدوان الخارجي كما أكدوا تأييدهما لجهود منظمة الوحدة الإفريقية لحل النزاع .

- وفيما يتعلق بالأوضاع في منطقة القرن الأفريقي دعا الرئيسان إلى ضرورة العمل من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة وتهئية الأوضاع وتحقيق التفاهم بين دول المنطقة في إطار مبادئ التعاون الإقليمي وحسن الجوار والتعايش السلمي .

ولقد قدم الرئيس مبارك تهانيه إلى الرئيس نيريرى للتوصل إلى اتفاق أروشا بين رؤساء كل من كينيا وبنزانيا وأوغندا وأشاد بالدور الذى قام به الرئيس نيريرى فى هذا الصدد .

تناول الرئيسان قضية الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية التى تعتبر لها باهتمام كبير وأكدوا أهمية الملحة لتحقيق السلام الشامل العادل والدائم فى الشرق الأوسط والقائم على أساس تطبيق قرارات منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة والداعية إلى ضرورة الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة بعد عدوان ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته على أرضه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

كما أدان الرئيسان بشدة سياسة المستوطنات الإسرائيلىة فى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبار أن تلك السياسة تشكل تهديداً لمساعى البحث عن حل دائم للمشكلة وخرقاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولى .

— وفيما يتعلق ببنان أكد الرئيسان ضرورة الانسحاب الفورى الكامل للقوات الإسرائيلىة من الأراضى اللبنانىة وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٥٠٨ ، ٥٠٩ لعام ١٩٨٢ ، وتأييدهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنىة فى لبنان ، كما أكدوا تأييدهما الكامل للحكومة الشرعىة للبنان فى سعيها لضمان استقلال ووحدة أراضى وسيادة لبنان .

— أعرب الرئيسان عن قلقهما العميق لاستمرار الحرب العراقىة الإيرانىة لتهديدها لأمن المنطقة والسلام والاستقرار الدولىين وأعادوا تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمىة .

— واستعرض الرئيسان العلاقات الثنائىة بين البلدين وسبل تدعيمها وخاصة فى مجالات التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى والتنسيق بين البلدين بما يحقق تطلعات شعبى البلدين .

— ولقد أبرزوا أن الأهمية الخاصة لهذا التعاون لا ترجع إلى العلاقات التاريخىة التقليدىة التى تربط بين مصر وبنزانيا فحسب ولكن أيضاً لانتماء الدولتىن إلى حوض النيل .

— ولقد أعرب الرئيس حسمى مبارك عن شكره وتقديره العميق للرئيس جوليوس نيريرى ولحكومة شعب جمهورىة بنزانيا الشقىفة للاستقبال والحفاوة التى قوبل بها خلال زيارته الرسمىة لبنزانيا .

— وجه الرئيس حسمى مبارك دعوة رسمىة للرئيس جوليوس نيريرى لزيارة مصر وقبلها فخامته بامتنان على أن يتم تحديد موعد الزيارة من خلال القنوات الدبلوماسية .

دار السلام فى ٧ فبراير ١٩٨٤

عن جمهورىة بنزانيا المتحدة
الرئيس / جوليوس نيريرى

عن جمهورىة مصر العربىة
الرئيس / محمد حسمى مبارك

[٦] بيان مشترك زيارة رئيس جمهورية مالي إلى جمهورية مصر العربية (٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٨٤)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام فخامة الرئيس الجنرال موسى تراورى رئيس جمهورية مالي بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في المدة من ٢٦ إلى ٢٩ مارس ١٩٨٤ .

وقد جرت مباحثات مثمرة بين الرئيسين اشترك فيها من الجانب المصرى كل من :

- السيد / الدكتور فؤاد محبى الدين - رئيس مجلس الوزراء .
- السيد / كمال حسن على - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
- السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد / المستشار أحمد ممدوح عطية - وزير العدل .
- السيد / صفوت الشريف - وزير الدولة للإعلام .
- السيد / الدكتور وجيه شندى - وزير الاستثمار والتعاون الدولى .
- السيد / الدكتور أسامة الباز - مدير مكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية ووكيل أول وزارة الخارجية .
- السيد / السفير عمران الشافعى - مساعد وزير الخارجية .
- السيد / السفير أحمد صدقى - مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد / السفير مصطفى فتحى دراز - سفير جمهورية مصر العربية فى مالي .

ومن الجانب المالى كل من :

- السيد / بوبكر ديللو - الأمين الإدارى للمكتب التنفيذى للاتحاد الديمقراطي للشعب المالى .
- السيد / اليون بلودان باى - وزير الخارجية والتعاون الدولى .
- السيد / مفتاح حاج هيرى - سفير جمهورية مالي فى جمهورية مصر العربية .
- السيد / تيديانى جيسيه - المستشار الدبلوماسى لرئيس الدولة .
- السيد / ساديو كونه - المستشار الفنى بالرئاسة .
- السيد / موديو دبارا - المستشار الصحفى بالرئاسة .
- السيد / ماكى كوريسى تال - المدير العام للتعاون الدولى .
- السيد / نوهوم ساما سيكو - مدير الإدارة السياسية بوزارة الخارجية .

وتناولت المباحثات العديد من القضايا الثنائية والإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

١ - منظمة الوحدة الإفريقية :

أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ إزاء خطورة المشاكل التى تهدد القارة الإفريقية واتفقا على بذل كل ما من شأنه تدعيم منظمة الوحدة الإفريقية ، كى تتمكن من القيام بدورها الرائد فى حل المشاكل الإفريقية وفقاً لمبادئ ميثاقها وأهدافه ، ومن تحقيق التضامن والتعاون بين دول القارة . وسجلا بارتياح فى هذا الصدد النتائج الإيجابية التى أسفرت عن اجتماعات المجلس الوزارى للمنظمة فى دورته الأربعين الأخيرة . وعبر الرئيسان عن اعتقادهما بضرورة تفرغ

المنظمة في هذه المرحلة بالذات لمهامها الرئيسية وخاصة في مجال التنمية ، بحيث لا تؤثر الخلافات السياسية على سير أعمال المنظمة في سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها . واتفق أيضاً على بذل كافة الجهود من أجل نجاح مؤتمر القمة العشرين المقرر عقده في كوناكري .

٢ - الصحراء الغربية :

أعرب الرئيسان عن أملهما في إيجاد حل سريع لمشكلة الصحراء الغربية ، مما يجنب منظمة الوحدة الإفريقية لمضاعفات تؤثر على تماسكها وقيمتها ، ومن اعتقادهما بأن حل المشكلة يتمثل في تطبيق قرارات منظمة الوحدة الإفريقية في هذا الشأن .

٣ - تشاد :

عبر الرئيسان عن جديد عن قلقهما إزاء الأوضاع السائدة في هذا البلد الشقيق وأعربا عن أملهما في أن تجد الخلافات القائمة حلاً لها في صيغة مقبولة للمصالحة الوطنية في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية .

٤ - القرن الإفريقي :

اتفق الرئيسان على ضرورة بذل كل ما من شأنه تحقيق الاستقرار في المنطقة وتهدئة الأوضاع فيها والتفاهم بين دولها في إطار مبادئ التعاون الإقليمي وحسن الجوار والتعايش السلمي .

٥ - الجنوب الإفريقي :

أكد الرئيسان على تأييدهما الحازم لشعب ناميبيا في نضاله من أجل الاستقلال الوطني بقيادة السوابو ممثله الشرعي الوحيد . وفي هذا الصدد أعاد الرئيسان تأكيد اعتقادهما بضرورة التطبيق غير المشروط والعاجل للقرار رقم ٤٣٥ الذي أصدره مجلس الأمن في ١٩٧٨ والذي يمثل في نظرهما الأساس الصالح لتسوية المشكلة ، ويؤكد الرئيسان من جديد التزامهما بمساندة دول المواجهة وحركات التحرير الإفريقية في الجنوب الإفريقي وأعربا عن تفهمهما للمبادرات التي تتخذها دول المواجهة والتي تهدف إلى الحفاظ على استقلالها السياسي ووحدة أراضيها وسيادتها الإقليمية . وقد أعرب الرئيسان عن إيمانهما الراسخ لمواصلة جميع الجهود لوضع حد لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا .

٦ - الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية :

أعاد الرئيسان التأكيد على ضرورة إقامة سلامة عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس التطبيق الكامل لقرارات منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية الداعية للإنسحاب الكامل لإسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة في أعقاب عدوان يونيو ١٩٦٧ وللإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته على أرضه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وأدان الرئيسان بشدة سياسة إسرائيل بشأن إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها عقبة في طريق الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للمشكلة وانتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي .

وفما يتعلق بلبنان أكد الرئيسان على ضرورة الانسحاب الفوري والكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٥٠٨ و ٥٠٩ وأعربا عن تأييدهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية في لبنان والحفاظ على استقلاله ووحدة أراضيه.

٧ - حرب الخليج :

أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ للتطورات الأخيرة هذه الحرب واتفقا على أن استمرارها يشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة وللسلام والاستقرار الدوليين. وأعادا تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمية.

أعرب الرئيسان عن تقديرهما لموقف العراق في هذا الشأن وأهابا بإيران الإستجابة لنداء المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات من أجل التوصل لحل سلمي للنزاع.

٨ - الوضع الدولي :

أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ إزاء تدهور الوضع الدولي ولا سيما لاشتداد الحرب الباردة من جديد بما يتولد عنها من تهديدات جديدة للسلام والاستقرار الدوليين. وأكدوا على ضرورة قيام حركة عدم الانحياز بدور فعال للإسهام في تدعيم السلام والأمن، وتخفيف التوتر وتصفية الاستعمار الجديد وكافة أشكال التفرقة العنصرية. وعبر الجانبان خلال استعراضهما للظروف الاقتصادية العالمية عن قلقهما العميق للأزمة الاقتصادية التي تصيب أفريقيا بصفة خاصة وأعادا تأكيد ضرورة إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وشدد الرئيسان على ضرورة التطبيق الفعال لخطة العمل التي وضعها مؤتمر لاجوس ومواصلة الجهود الرامية إلى إجراء حوار بناء بين الشمال والجنوب بكل حزم.

أعرب الرئيسان عن أملهما في أن تغطي الدول المغلفة باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي وأكد الرئيسان التزامهما بقرار المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية في دورته الأربعين بشأن الوضع الاقتصادي المتردى في أفريقيا.

٩ - العلاقات الثنائية :

وفي معرض تناولها للعلاقات المصرية المالية، عبر الرئيسان عن رغبتها في تعزيز وتدعيم هذه العلاقات في كافة المجالات في إطار اللجنة العليا المشتركة المصرية المالية والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، وفي هذا الخصوص أبرم الجانبان :

— بروتوكولاً للتبادل الثقافي.

— اتفاقاً للتعاون الفني من خلال الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا.

وحرص فخامة الرئيس موسى تراورى على الإعراب عن امتنانه العميق للترحيب الحار الذي لاقاه سيادته وأعضاء الوفد طوال إقامتهم في جمهورية مصر العربية.

ووجه فخامته الدعوة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك لقيام سيادته بزيارة رسمية لجمهورية مالى وقد قبل سيادته الدعوة شاكراً، وسوف يتم تحديد موعد لها بالطرق الدبلوماسية.

صدر ووقع في القاهرة في ٢٦ جادى الآخر ١٤٠٤ هـ، الموافق ٢٩ مارس ١٩٨٤ م.

عن جمهورية مالى
الرئيس / موسى تراورى

عن جمهورية مصر العربية
الرئيس / محمد حسنى مبارك

[٧] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية مصر العربية
(٦ - ١٠ أبريل ١٩٨٤)

بناء على دعوة رسمية من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية قام فخامة الرئيس أندريه كولنجبا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في المدة من ٦ إلى ١٠ أبريل ١٩٨٤ .
قام الرئيسان باستعراض عام لوجهات نظرهما ، وأجريا مباحثات مثمرة في جو من الصداقة والأخوة الإفريقية .

اشترك فيها من الجانب المصرى :

- السيد / الدكتور فؤاد محبى الدين — رئيس مجلس الوزراء .
- السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد / المهندس محمد ماهر أباطة — وزير الكهرباء والطاقة .
- السيد / صفوت الشريف — وزير الدولة للإعلام .
- السيد / الدكتور وجيه شندى — وزير الاستثمار والتعاون الدولى .
- السيد / السفير عمران الشافعى — مساعد وزير الخارجية .
- السيد / السفير أحمد صدقى — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد / السفير سامح درويش — سفير جمهورية مصر العربية لدى جمهورية أفريقيا الوسطى .

كما اشترك فيها من جانب أفريقيا الوسطى :

- السيد / كليمان ميشيل باسكال نجاى فونو — وزير الخارجية والتعاون الدولى .
- السيد / مارتن ياندو — رئيس المكتب الخاص لرئيس الدولة .
- السيد / بيرفديل بكري — سفير جمهورية أفريقيا الوسطى لدى جمهورية مصر العربية .
- السيد / البكسى زونجيات — سفير ومدير عام مراسم الدولة برئاسة الجمهورية .
- السيد / جيل كوال بابورو — سفير متجول بوزارة الخارجية والتعاون الدولى .
- السيد / شارل هرفيه ونزويه — سفير متجول ومدير عام الشؤون السياسية .
- السيد / تونى داسيلفا — المستشار الصحفى لرئيس الدولة .

وتناولت المباحثات العديد من القضايا الإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك وكذلك العلاقات الثنائية بين البلدين .

١ — منظمة الوحدة الإفريقية :

أعاد الرئيسان تمسكهما الصلب بمنظمة الوحدة الإفريقية وبمبادئها الإرشادية . وأعربا عن افتناعهما بضرورة بذل كل ما من شأنه تدعيم المنظمة وتمكينها من القيام بفعالية بدورها الذى لا غنى عنه فى تسوية المشكلات الإفريقية .

وقد سجل الرئيسان - بارتياح - النتائج الإيجابية التي توصل إليها المجلس الوزاري للمنظمة أثناء دورته الأربعين .
واتفقا على بذل كافة الجهود من أجل نجاح مؤتمر القمة العشرين المزمع عقده في كونا كرى .

٢ - الصحراء الغربية :

أعرب الرئيسان - عند استعراضهما لهذه المشكلة - عن أملهما في أن تجد حلاً سريعاً لها على أساس القرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن .

٣ - تشاد :

عبر الرئيسان عن قلقهما إزاء الأوضاع السائدة في هذا البلد الشقيق . وأبديا الأمل في أن يجد هذا الخلاف الواقع بين الأشقاء حلاً له في صيغة مقبولة للمصالحة الوطنية على أساس استقلال تشاد ووحدة أراضيها واحترام الشرعية .
وأوصى الرئيسان - في هذا السبيل - بعقد مائدة مستديرة جديدة للتصالح الوطني .

٤ - القرن الإفريقي :

اتفق الرئيسان على ضرورة بذل كل ما من شأنه تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة وتهدئة الأوضاع السائدة فيها والتفاهم بين دولها في إطار مبادئ التعاون الإقليمي وحسن الجوار والتعايش السلمي .

٥ - الجنوب الأفريقي :

أعاد الرئيسان تأييدهما القوى لشعب ناميبيا في نضاله من أجل الاستقلال الوطني بقيادة منظمة السوابو ممثلة الشرعى الوحيد . واتفقا على ضرورة التطبيق غير المشروط والعاجل للقرار رقم ٤٣٥ الذى أصدره مجلس الأمن عام ١٩٧٨ .

وجددوا التزامهما بتأييد دول المواجهة وحركات التحرير في الجنوب الأفريقي . وأعربا عن تفهمهما للمبادرات التي تتخذها دول المواجهة والتي تهدف إلى الحفاظ على استقلالها السياسى ووحدة أراضيها وسيادتها الوطنية .
كما عبر الرئيسان عن اقتناعهما الراسخ بوضع حد لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا .

٦ - الشرق الأوسط :

أكد الرئيسان اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط يقوم بالضرورة على التطبيق الكامل لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الداعية لانسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة في أعقاب عدوان يونيو ١٩٦٧ وإلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولته على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

وقد أدان الرئيسان - بشدة - السياسة الاستيطانية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها عفة في وجه الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للمشكلة وانتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ولا اتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولى .

وفيما يتعلق بلبنان شدد الرئيسان على ضرورة الانسحاب الفورى والكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٥٠٨ ، ٥٠٩ . وأعربا عن تأييدهما لكل الجهود التي تهدف إلى تحقيق المصالحة في لبنان والحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيها .

٧ - حرب الخليج :

أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ للتطورات الأخيرة لهذه الحرب ، واتفقا على أن استمرارها يشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة وللسلام والاستقرار الدوليين .

وأعاداً تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمية . وسجل الرئيسان - بارتياح - الموقف الذى اتخذته العراق فى هذا الصدد . وأهابا بإيران الاستجابة لنداء المجتمع الدولى لوقف إطلاق النار والدخول فى مفاوضات من أجل التوصل لحل سلمى للنزاع .

٨ - الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا :

أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية والجفاف والكوارث الطبيعية التى تصيب القارة بصفة خاصة . وشددا على الضرورة الملحة لبذل كل ما من شأنه إقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ومواصلة الجهود فى هذا السبيل لإجراء حوار بناء بين الشمال والجنوب .

واتفق الرئيسان على أهمية اتخاذ تدابير عاجلة لمساعدة الدول الأفريقية للتغلب على مصاعبها . وأبديا تقديرهما للمبادرة التى اتخذها سكرتير عام الأمم المتحدة فى هذا الصدد . وأعاد الرئيسان التزامهما بتطبيق القرار الذى أصدره المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى دورته الأربعين فى هذا الشأن . كما أكدوا على ضرورة التطبيق الفعال والسريع لخطة عمل لاجوس معربين عن تأييدهما للجهود التى تبذل من أجل دفع التعاون الإقليمى والإقليمى الفرعى .

وعبر الرئيسان - فى هذا الصدد - عن ارتياحهما لاشتراك افريقيا الوسطى ومصر فى المؤتمر الوزارى الذى عقدته خمس دول افريقية فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣ .

وأعرب الرئيسان عن أملهما فى أن تحظى الدول المغلقة باهتمام أكبر من جانب المجتمع الدولى .

٩ - الوضع الدولى :

أعرب الرئيسان عن قلقهما إزاء اشتداد مناخ الحرب الباردة من جديد بين الكتلتين . وأعاداً تأكيد تمسكها بالحازم بسياسة عدم الانحياز باعتبارها الأداة الملائمة للحفاظ على استقلالها الوطنى ولتخفيف حدة التوتر العالمى .

١٠ - العلاقات الثنائية :

وعند استعراضها للعلاقات بين مصر وأفريقيا الوسطى ، أكد الرئيسان على رغبتها فى تعزيزها وتدعيمها فى جميع المجالات ، وقد اعتبر الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا خير أداة لبلوغ هذا الهدف .

وحرص رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على الإعراب عن ارتياحه التام للدور الذى يقوم به الخبراء المصريون الموفدون من قبل الصندوق المصرى لتعاونهم مع أشقائهم بأفريقيا الوسطى فى معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد عبر - فى هذا الشأن - عن أمله فى إمكان زيادة عدد هؤلاء الخبراء فى مجالات متنوعة خاصة فى الطب والصيدلة والهندسة الزراعية .

ورغبة فى تقوية التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات : الفنية والعلمية والثقافية والاقتصادية والتجارية والمشاريع المشتركة وغيرها ، قرر الرئيسان إنشاء « لجنة مشتركة للتعاون الدولى » بين جمهورية مصر العربية وجمهورية

أفريقيا الوسطى تجتمع في عاصمة كل من الدولتين بالتناوب . وسيتم تحديد مهام وعمل هذه اللجنة في وقت لاحق باتفاق الطرفين . ويعقد أول اجتماع للجنة المشتركة في باغبي في موعد يتم الاتفاق عليه بالطرق الدبلوماسية .

وحرص فخامة الرئيس أندريه كولنجبا على الإعراب عن امتنانه العميق للترحيب الحار الذي لاقاه سيادته وأعضاء الوفد المرافق طوال إقامتهم في جمهورية مصر العربية .

ووجه الرئيس كولنجبا دعوة للسيد الرئيس محمد حسني مبارك لقيام سيادته بزيارة رسمية لجمهورية أفريقيا الوسطى . وقد قبل سيادته الدعوة شاكراً ، وسوف يتم تحديد موعد لها بالطرق الدبلوماسية .

صدر ووقع في القاهرة في ١٠ أبريل ١٩٨٤ م ، الموافق ٨ رجب ١٤٠٤ هـ .

عن جمهورية أفريقيا الوسطى
الرئيس / أندريه كولنجبا

عن جمهورية مصر العربية
الرئيس / محمد حسني مبارك

[٨] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية تشاد إلى جمهورية مصر العربية

(١٥ - ١٧ يوليو ١٩٨٤)

بناء على دعوة رسمية من السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية قام الرئيس حسين هبري رئيس تشاد بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من ١٥ - ١٧ يوليو ١٩٨٤ .

وخلال الزيارة جرت مباحثات بين الرئيسين والوفدين في جو من الصداقة والأخوة الأفريقية والتفاهم المتبادل ، وتناولت العديد من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك وكذلك العلاقات الثنائية .

العلاقات الثنائية :

حظي الوضع في تشاد خلال المباحثات على اهتمام بالغ حيث استعرض الرئيسان تأثيره المباشر على الأمن القومي لنشاد وللدول الأفريقية المجاورة ، وقد أعاد الرئيس محمد حسني مبارك تأكيد تأييد مصر للحكومة الشرعية في تشاد برئاسة الرئيس حسين هبري ، كما أعرب سيادته عن تقديره للخطوات التي اتخذها الرئيس هبري لدعم الأمن والاستقرار لشعبه وضممان استقلاله ووحدته أراضيه وكذلك سيادته الوطنية في مواجهة التدخلات الأجنبية التي انتهكت حرمة الأراضي التشادية .

وقد عبر الرئيسان عن أملهما في نجاح الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الشعبية ومنظمة الوحدة الأفريقية لعقد اجتماع المصالحة الوطنية في برازايفيل ، كما أهابا بالمعارضة التشادية أن تراعي المصلحة الوطنية وأن تضعها فوق كل اعتبار ، وأن تأخذ في حسابها أن هذا الاجتماع يجب أن يكون اجتماعاً تشادياً خالصاً يضم الحكومة الشرعية من جهة وفصائل المعارضة من جهة أخرى .

وأبرز الرئيسان في هذا الصدد خطورة التدخل الأجنبي الذي يهدف إلى عرقلة الجهود التي تبذل من أجل لصالحه الوطنية في تشاد.

وقد قام الرئيس هبى بشرح الخطوات الأخيرة التي اتخذتها حكومته لإنشاء الاتحاد القومى للاستقلال والثورة يكون تجمعا سياسيا لمختلف القوى الوطنية التشادية باعتباره الخطوة الأولى نحو الديمقراطية ونحو المصالحة الوطنية ، وقد بدى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك إرتياحه لتأسيس هذا الاتحاد وعبر عن أمله فى أن تكمل بالنجاح الجهود التى بذلها الرئيس حسين هبى لعودة الاستقرار والأمن لبلادته وشعبه.

وفى إطار هذه المحادثات إجتمع عدد من اللجان الفنية لدراسة المسائل المتعلقة بالتعاون الثقافى والفنى والعلمى والنقل الجوى ، وكذلك التبادل التجارى بين مصر وتشاد .

وفى مجال العلاقات الثنائية أبدى الرئيسان ارتياحهما لروابط الصداقة الوثيقة ومشاعر الأخوة والتضامن القائمة بين الدولتين والشعبين . وقد أكدا من جديد رغبتها فى تعزيز وتعميق التعاون بينهما فى شتى المجالات والعمل على تنمية العلاقات الممتازة القائمة بين البلدين وذلك عن طريق تكثيف الاتصالات والاجتماعات بين خبراء الدولتين والتشاور بصفة منتظمة .

ومن هذا المنطلق اتفقا على ضرورة تنشيط أعمال اللجنة المصرية التشادية المشتركة التى انشئت بمقتضى اتفاقية الصداقة المبرمة بين الدولتين فى ٢٢ فبراير ١٩٧٣ بالقاهرة . كما اتفق الرئيسان على تكليف اللجنة المصرية التشادية بدراسة الاتفاقات القائمة بين الجانبين بصفة عاجلة والعمل على التوصل إلى اتفاقات أخرى بهدف اعطاء دفعة جديدة للتعاون بين مصر وتشاد .

وفى معرض تناولها للعلاقات الثنائية ، عبر الرئيس حسين هبى عن امتنانه للمساعدات القيمة التى قدمتها دائماً جمهورية مصر العربية لجمهورية تشاد وأشاد بصفة خاصة بمساهمة الخبراء المصريين فى المجالات المختلفة ببلادته ، وعبر عن رغبته فى أن يوفد الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وسائر المؤسسات المصرية المعنية المزيد من هؤلاء الخبراء خاصة فى مجالات الطب والزراعة والتدريس . وقد أكد الرئيس محمد حسنى مبارك لضيفه الكبير أن مصر لن تدخر وسعا لتقديم ما قد تحتاجه تشاد من خبراء ومساعدات فنية فى حدود الإمكانيات المتاحة .

منظمة الوحدة الأفريقية :

أكد الرئيسان إيمانها الراسخ بمنظمة الوحدة الأفريقية وميثاقها ومبادئها ، واتفقا على بذل كل ما من شأنه تدعيمها حتى تتمكن من أداء مهمتها فى خدمة التضامن والوحدة الأفريقية والاسهام بشكل فعال فى تسوية المنازعات الأفريقية وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاقها .

وأشار الرئيسان فى هذا الصدد إلى النتائج الإيجابية التى أسفر عنها المؤتمر الوزارى الذى انعقد فى الفترة من ١٧ فبراير إلى الأول من مارس ١٩٨٤ فى أديس أبابا ، واتفقا على مضاعفة الجهود من أجل إنجاح اجتماع القمة العشرين القادم ليكون اجتماعاً للمصالحة والتضامن الإفريقى .

الصحراء الغربية :

وفى معرض تناولها لمسألة الصحراء الغربية ، أعرب الرئيسان عن اعتقادهما بأن حل المشكلة يكمن فى وضع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة الخاصة بهذه المشكلة موضع التنفيذ .

الجنوب الإفريقى :

أكد الرئيسان تأييدهما المطلق لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال الوطنى تحت قيادة منظمة سوابو ممثلة الشرعى الوحيد ، كما أعادا تأكيد اقتناعهما بضرورة التنفيذ غير المشروط والفورى لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ .

وأدان الرئيسان بشدة سياسة التمييز العنصرى التى يواصل النظام العنصرى لبريتوريا ممارستها .

الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية :

أعاد الرئيسان التأكيد على ضرورة إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط على أساس التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية الداعية لانسحاب إسرائيل التام من كافة الأراضى العربية التى احتلتها منذ يونيو ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعى .

كما أدان الرئيسان بشدة سياسة إسرائيل الخاصة بإقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبار هذه السياسة غير شرعية وتشكل عقبة إضافية فى طريق الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل دائم للمشكلة ، كما تشكل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولى .

وفى بتعلق بلبنان أكد الرئيسان على ضرورة الانسحاب الفورى والكامل لكل القوات الأجنبية من لبنان التى لا توافق الحكومة اللبنانية على وجودها وذلك وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٥٠٨ ، ٥٠٩ لعام ١٩٨٢ ، كما عبرا عن ارتياحهما للخطوات التى اتخذت لتحقيق الوحدة الوطنية والتى تمثلت فى الخطة الأمنية التى وضعتها الحكومة اللبنانية وكذلك عبرا عن أملهما فى أن يستمر تنفيذ هذه الخطة بنجاح حتى يستتب الأمن والسلام وتستطيع الحكومة تدعيم استقلالها الوطنى ووحدة أراضيا وسيادتها على كل لبنان .

الحرب العراقية - الإيرانية :

عبر الرئيسان عن قلقهما البالغ لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية وتدهور الأوضاع حتى أنها أصبحت تشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين .

وأعادا تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمية ، وأهاب الرئيسان بكل من العراق وإيران الاستجابة لنداء المجتمع الدولى لوقف إطلاق النار فوراً والدخول فى مفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمى للنزاع ، وعبر الرئيس هبى عن تقديره للجهود التى تبذلها الدبلوماسية المصرية فى المساهمة لإيجاد حل هذا النزاع فى إطار حركة عدم الانحياز ، كما عبر عن أمله فى استمرار هذه الجهود .

الوضع الاقتصادى الدولى :

عبر الرئيسان خلال استعراضهما للأوضاع الاقتصادية العالمية عن قلقهما البالغ إزاء الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها العالم وبصفة خاصة إفريقيا ، وأعادا تأكيد ضرورة إقامة نظام اقتصادى دولى جديد فوراً وبلا تأخير . وأشارا إلى أهمية التطبيق الفعال لخطة العمل التى وضعها مؤتمر لاجوس ومواصلة الجهود الرامية إلى اجراء حوار منمروبناء بين الشمال والجنوب .

وتناولت المباحثات أيضاً الوضع الاقتصادى الصعب الذى تعاني منه الدول المغلقة وكذلك الدول المتضررة من القحط . وفى هذا الصدد أعرب الرئيسان عن أملهما فى أن تحظى تلك الدول بمزيد من الاهتمام من المجتمع الدولى وأن يكون لها نصيب أكبر من المعونات الدولية من أجل التنمية .

ويسجلان بارتياح مبادرة السكرتير العام للأمم المتحدة الهادفة إلى معاونة أفريقيا للخروج من أزمتها الاقتصادية .

كما أكدوا على التزام حكومتهما بالقرار الصادر من المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الإفريقية فى دورته الأربعين بشأن الوضع الاقتصادى المتردى فى إفريقيا .

وقد عبر الرئيس حسين هبى عن بالغ تقديره للاستقبال الحافل الذى قوبل به هو والوفد التشادى المرافق خلال زيارتهم لجمهورية مصر العربية .

وجه الرئيس حسين هبى الدعوة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية تشاد ، وقد قبلها سيادته شاكراً ، على أن يتم تحديد موعد لها بالطرق الدبلوماسية .

القاهرة فى ١٧ يوليو ١٩٨٤

محمد حسنى مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية

حسين هبى
رئيس جمهورية تشاد

[٩] بيان مشترك زيارة رئيس جمهورية زامبيا إلى جمهورية مصر العربية (٩ - ١٢ فبراير ١٩٨٥)

- بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام السيد الرئيس كينيث دافيد كاوندرا رئيس جمهورية زامبيا بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية على رأس وفد عالى المستوى خلال الفترة من ٩ - ١٢ فبراير سنة ١٩٨٥ .
- وقد استقبل الرئيس كاوندرا بحفاوة بالغة وترحيب حار من جانب جواهر الشعب المصرى بصورة تعكس مدى عمق العلاقات بين مصر وزامبيا ومدى التقدير للرئيس الزامبى .
- وقد منحت جامعة القاهرة خلال الزيارة الدكتوراه الفخرية للرئيس كينيث كاوندرا تقديراً لدوره التاريخى وخدمة بلاده والقارة الافريقية .
- أجرى الرئيسان مباحثات مثمرة فى جوفى الود والأخوة اتسمت بتطابق وجهات النظر وتناولت العلاقات الثنائية والمسائل الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك للدولتين ، اشترك فيها من الجانب المصرى كل من :
 - السيد / كمال حسن على - رئيس مجلس الوزراء .
 - السيد / الدكتور بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
 - السيد / عبد الحميد رضوان - وزير الثقافة .
 - السيد / صفوت الشريف - وزير الإعلام .
 - السيد / السفير عبد الحليم بدوى - مساعد وزير الخارجية .
 - السيد / السفير أحمد صدقى - مدير الإدارة الافريقية بوزارة الخارجية .
 - السيد / السفير أحمد طه محمد - سفير مصر لدى جمهورية زامبيا .

ومن الجانب الزامبى كل من السادة :

- البروفسور / ل . ك . جرما - وزير الخارجية .

- السيد / و. ج. فبري — المساعد الخاص لرئيس الجمهورية (للشئون السياسية) .
- السيد / ج. س. م. بونابانتو — المساعد الخاص لرئيس الجمهورية (للشئون الصحفية) .
- السيد / السفير و. ك. نكوواني — سفير زامبيا بالقاهرة .
- السيد / ج. م. متونجا — وكيل الوزارة باللجنة الوطنية لتخطيط التنمية .
- السيد / السفير ك. كاعوا — وكيل وزارة الخارجية (للشئون السياسية) .
- السيد / أ. ه. ب. سيموكولوا — وكيل الوزارة بمجلس الوزراء .

— وقد تناولت المباحثات سبل دعم العلاقات الثنائية بين الدولتين ودفع التعاون في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية والشفافية والإعلامية والزراعية ، والتعاون العلمى والفنى فضلاً عن المجالات السياسية ، وتم الاتفاق على إنشاء لجنة مصرية زامبية مشتركة للتعاون تلتزم بالتناوب في الدولتين مرة على الأقل كل عام .

— أكد الجانبان إيمانها الراسخ بمنظمة الوحدة الأفريقية والمبادئ التى يستند إليها ميثاقها ، واتفقا على ضرورة العمل على دعم المنظمة لتقوم بدورها الرئيسى في توفير سبل الأمن والاستقرار والتقدم والتنمية الأفريقية ، وأعرب الجانبان عن رضائهما عن النتائج الإيجابية التى أسفرت عنها اجتماعات القمة العشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كما دعا الجانبان الدول الأفريقية إلى تجاوز الخلافات السياسية حرصاً على تماسك المنظمة ووحدتها وتضامنها كتجمع على مستوى القارة يضم كل البلدان الأفريقية .

— أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ تجاه الأوضاع الاقتصادية المتردية في أفريقيا ، وناشدا الدول الأفريقية باتخاذ استراتيجية اقتصادية متكاملة لمواجهة المشكلات الاقتصادية التى تعوق التنمية في القارة ، وفي هذا الصدد ، أكدوا تأييدهما الكامل للقرارات الاقتصادية الصادرة عن اجتماعات القمة الأفريقية العشرين في نوفمبر الماضى ، وعلى رأسها القرار المتعلق بتأييد إنشاء البنك الدولى لصندوق خاص للمعونة للدول الأفريقية والقرار المتعلق بإنشاء صندوق لمنظمة الوحدة الأفريقية لتقديم معونة عاجلة لمساعدة الدول الأفريقية التى تعرضت للجفاف والمجاعة ، وقرار عقد مؤتمر أفريقية لدراسة القضايا الاقتصادية ، ومتابعة التقدم في تنفيذ خطة عمل لاجوس ، والوثيقة النهائية الصادرة عن مؤتمر لاجوس .

— أكد الجانبان دعمهما المطلق لكفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل القضاء على التمييز العنصرى وبناء مجتمع يقوم على العدالة والحرية والمساواة ، وأعلنوا ادانتها للممارسات العنصرية اللا إنسانية التى تنتهجها حكومة بريتوريا ضد شعب جنوب أفريقيا .

— أكد الرئيسان تأييدهما لمنظمة سوابو الممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا وأعلنوا ضرورة التنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (لعام ١٩٧٨) كأساس لنسوية مشكلة ناميبيا ، وأكدوا رفضها للربط بين استقلال ناميبيا وأية عوامل خارجية .

— استعرض الجانبان الوضع في تشاد وأكدوا دعمهما المطلق لجهود المصالحة الوطنية التى يبذلها الرئيس جوليوس نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية والرئيس ديس ساسونجيسورئيس جمهورية الكونغو الشعبية ، وأعربا عن تأييدهما لقرار منظمة الوحدة الأفريقية رقم ١٢١ الصادر عن القمة العشرين في هذا الشأن .

— أكد الطرفان من جديد أن حل مشكلة الصحراء الغربية يتمثل في تطبيق قرارى منظمة الوحدة الأفريقية رقم ١٠٣ الصادر عن القمة الأفريقية الثامنة عشرة في نيروبي عام ١٩٨١ والقرار رقم ١٠٤ الصادر عن القمة التاسعة عشر في أديس أبابا عام ١٩٨٣ ، ودعا الجانبان إلى إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية في أقرب فرصة .

— أكد الجانبان التزامهما بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز ، باعتبارها عنصراً هاماً في إرساء دعائم التعاون بين الجنوب والجنوب وتحقيق العدالة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب ، واتفقا على العمل على دعم الحركة حتى تستطيع أن تؤدى رسالتها في خدمة السلام والتفاهم بين الشعوب ، وكذا العمل على بذل كافة الجهود لانجاح المؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز المقرر عقده في لواندا في سبتمبر سنة ١٩٨٥ .

— نادى الجانبان بالحاجة إلى إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح النووى والتقليدى ، وفي هذا الصدد أعربا

عن اهتمامها العميق بمباحثات جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ودعا الجانبان الدول المعنية إلى استمرار المفاوضات من أجل تحقيق السلام والأمن العالمى .

— وعن الموقف فى الشرق الأوسط ، أعاد الجانبان تأييدهما للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وطالبا إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس العربية ، كما أكدا تأييدهما لجهود اتمام المصالحة الوطنية فى لبنان وضرورة التزام إسرائيل بقرارى مجلس الأمن رقم ٥٠٨ ورقم ٥٠٩ وما تضمناه من مطالبتها بالانسحاب الكامل من الأراضى اللبنانية دون شروط .

— أعرب الجانبان عن قلقهما العميق ازاء استمرار النزاع العراقى — الإيرانى الذى يهدد السلام والاستقرار فى المنطقة بأكملها ، وناشدا العراق وإيران باللجوء إلى المفاوضات لإيجاد تسوية للنزاع بالطرق السلمية .

— وقد عبر الرئيس كينيث كاوندا عن تقديره البالغ للاستقبال الحافل الذى قوبل به هو والوفد الزامبى المرافق خلال زيارتهم لجمهورية مصر العربية ، كما وجه الدعوة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية زامبيا ، وقد قبلها سيادته بسرور على أن يتم تحديد موعد لها بالطرق الدبلوماسية .

صدر فى القاهرة بجمهورية مصر العربية فى ١١ فبراير عام ١٩٨٥ .

محمد حسنى مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية

كينيث دافيد كاوندا
رئيس جمهورية زامبيا

[١٠] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية سيراليون إلى جمهورية مصر العربية

(٢٤ — ٢٦ فبراير ١٩٨٥)

بناء على دعوة من السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية قام السيد الدكتور / سياكا ستيفنس رئيس جمهورية سيراليون بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ٢٤ فبراير إلى ٢٦ فبراير ١٩٨٥ . وقد استقبل الرئيس ستيفنس استقبالا رسميا وشعبيا حارا مما يعكس عمق الصداقة والعلاقات القومية التى تربط بين مصر وسيراليون .

أجرى الرئيسان محادثات سادها جو من الود والصداقة والأخوة الأفريقية اتسمت بتطابق وجهات النظر تجاه القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك إلى جانب سبل تقوية ودفع العلاقات الثنائية بين البلدين .

استعرض الجانبان العلاقات الثنائية بين مصر وسيراليون ، وأعربا عن ارتياحهما للتعاون الوثيق وروابط الصداقة الوطيدة السائدة بين الدولتين وأعادا تأكيد رغبتها فى تعزيز وتنمية هذا التعاون وتطوير العلاقات فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وزيادة مساهمة الخبرة الفنية المصرية فى جهود التنمية فى سيراليون من خلال الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وفى هذا الصدد اتفق على إنشاء لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ أوجه التعاون بين البلدين على أن يعقد الاجتماع الاول للجنة فى فريتاون قبل نهاية عام ١٩٨٥ .

وقد عبر الجانبان عن اهتمامهما بأن تعتبر سيراليون طرفاً مستفيداً من خلال فكرة تعاون فنى ثلاثى مقدم للدول الإفريقية.

أكد الجانبان إيمانها العميق وتأييدهما الراسخ بمنظمة الوحدة الإفريقية والمبادئ التى تضمنها ميثاقها واتفقا على بذل كل الجهود لدعم المنظمة وضمان وحدتها حتى تتمكن من أداء رسالتها فى الحفاظ على وحدة وتضامن إفريقيا والإسهام بشكل فعال فى تسوية المنازعات الإفريقية إلى جانب التنمية الاقتصادية للقارة..

أعرب الجانبان عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية التى أسفر عنها اجتماع القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية فى نوفمبر ١٩٨٤، وأكدوا دعمهما الكامل للقرارات الاقتصادية الصادرة عن الاجتماع وعلى رأسها قرار عقد قمة إفريقية تخصص لدراسة الموقف الاقتصادى فى القارة ولتابعة التقدم فى تنفيذ خطة عمل لاجوس.

أكد الجانبان إدانتها الممارسات اللاإنسانية لنظام بريتوريا العنصرى وتأييدهما لما تضمنه الإعلان الصادر عن اجتماع القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية حول الأوضاع فى جنوب إفريقيا كما أكدوا تضامنها المطلق مع كفاح شعب جنوب إفريقيا للقضاء على الإبارتيد والتمييز العنصرى، وإقامة مجتمع يسوده العدل والحرية والمساواة.

أعرب الجانبان عن تأييدهما الكامل لشعب ناميبيا فى نضاله من أجل الاستقلال بقيادة منظمة سوابو ممثلة الشرعى الوحيد وأكدوا على ضرورة التنفيذ الفورى غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر عام ١٩٧٨، بوصفه أساساً سليماً لتسوية مشكلة ناميبيا ودون ربط ذلك بأية عوامل خارجية.

أعرب الجانبان عن اعتقادهما بأن تسوية مشكلة الصحراء الغربية إنما يمكن فى وضع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية موضع التنفيذ خاصة القرار رقم ١٠٣ الصادر عن القمة ١٨ فى نيروبي عام ١٩٨١ والقرار رقم ١٠٤ الصادر عن القمة ١٩ فى أديس أبابا عام ١٩٨٣، والداعى إلى إجراء الاستفتاء فى الصحراء الغربية. وأعرب الجانبان عن الأمل فى أن تعيد المغرب النظر فى قرارها بالانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية.

تدارس الجانبان الوضع فى تشاد وأكدوا من جديد تأييدهما للحكومة الشرعية فيها، وأعربا عن أملهما فى تحقيق المصالحة الوطنية وأن يستعيد الشعب التشادى السلام ووحدة أراضيه، وأشارا فى هذا الصدد إلى القرار رقم ١٢١ الصادر عن القمة الإفريقية العشرين بدعوة رئيس جمهورية الكونغو الشعبية لبذل جهوده بالتعاون مع رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، الرئيس الحالى للمنظمة، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وحثا كافة الأطراف المتنازعة للتعاون مع هذه الجهود.

أعاد الجانبان تأكيد اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكدوا على ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية التى احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس العربية وأدان الطرفان سياسة إسرائيل الخاصة بإقامة المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة والتى تشكل عبء فى طريق الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم وعادل للمشكلة الفلسطينية. ورحب الجانبان بالاتفاق الذى تم التوصل إليه بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كخطوة هامة نحو تحقيق التسوية السلمية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط. وأعربا عن الأمل فى أن تتجاوب الأطراف المعنية إيجابياً مع هذا الاتفاق.

أكد الجانبان على أن الانسحاب الاسرائيلى من لبنان يجب أن يكون كاملاً وشاملاً وغير مشروط تنفيذاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٥٠٨، ٥٠٩ حتى يستعيد لبنان سيادته الكاملة على أرضه.

عبر الجانبان عن قلقهما إزاء استمرار الحرب العراقية الإيرانية التى تشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلم والاستقرار ليس فقط فى المنطقة بل أيضاً فى العالم أجمع، وعبرا عن أملهما فى استجابة الطرفين لنداء المجتمع الدولى لوقف إطلاق النار وتسوية النزاع بينها بالطرق السلمية.

أكد الجانبان تمسكهما بالتزامها الثابت بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز واتفقا على بذل جهودهما المشتركة من أجل دعم هدف الحركة لتحقيق السلام والتضامن بين الأمم وإرساء دعائم التعاون بين الجنوب والجنوب وقيام نظام اقتصادى دولى جديد يحقق العدالة الاقتصادية بين الشمال والجنوب كما عبّرا عن عزمهما على بذل كافة الجهود لانجاح المؤتمر الوزارى القادم لحركة عدم الانحياز المقرر عقده فى لواندا فى سبتمبر سنة ١٩٨٥.

أكد الجانبان قلقهما لزيادة حدة سباق التسلح ، وأكدا على ضرورة العمل على وقفه وتحقيق نزع السلاح العام والشامل ، وخاصة نزع السلاح النووي وأكدا أيضاً الحاجة إلى تكثيف الجهود لجعل إفريقيا والشرق الأوسط والمحيط الهندي مناطق خالية من السلاح النووي وأعرب الجانبان عن اهتمامهما البالغ بمباحثات جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأملهما في أن تكلل بالنجاح لصالح السلم والأمن الدوليين .

أكد الجانبان التزامهما بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة المتضمنة في ميثاقها . كما يؤكدان على الدور الفعال للأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

أعرب الرئيس سيكاكاستيفنس عن إمتنانه البالغ وشكره على الحفاوة والتكريم الذي قوبل به والوفد المرافق خلال زيارتهم لجمهورية مصر العربية . ووجه الدعوة للسيد الرئيس محمد حسني مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية سيراليون . وقد قبلها سيادته بسرور، على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

صدر في القاهرة في ٢٦ فبراير ١٩٨٥ .

محمد حسني مبارك	د. سيكاكاستيفنس
رئيس جمهورية مصر العربية	رئيس جمهورية سيراليون

[١١] بيان مشترك زيارة رئيس جمهورية السنغال إلى جمهورية مصر العربية (٢ - ٥ مارس ١٩٨٥)

بإزاء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية والسيدة قرينه ، قام فخامة الرئيس عبده صوف رئيس جمهورية السنغال والسيدة قرينه بزيارة رسمية لمصر من ٢ - ٥ مارس سنة ١٩٨٥ .

اشترك مع فخامة الرئيس محمد حسني مبارك من الجانب المصري كل من :

— السيد الدكتور / مصطفى كمال حلمي — نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي والبحث العلمي .

— السيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد — وزير الخارجية .

— السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي — وزير الدولة للشئون الخارجية .

— السيد / محمد عبد الحسند رضوان — وزير الثقافة .

— السيد / محمد صفوت السرييف — وزير الاعلام .

— السيد السفير / أحمد صدقي — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .

— السيد السفير / حسن رمضان — سفير جمهورية مصر العربية في السنغال .

وفد رافق فخامة الرئيس عبده صوف وفد كبير ضم كلاً من :

— السيد / ابراهيم فال — وزير الخارجية .

- السيد / عبد الفادر فال — وزير الثقافة .
 - السيد / أمادولويس جاي — رئيس أول المحكمة العليا .
 - السيد / مختار نداس — عضو الجمعية الوطنية ورئيس جمعية الصداقة المصرية السنغالية .
 - السيد السفير / محمد شمس الدين نداي — سفير السنغال في جمهورية مصر العربية .
 - السيد / سيدومدني سي — رئيس جامعة داكار .
 - السيد اللواء / منصور سيك — رئيس أركان حرب السيد رئيس الجمهورية .
 - السيد السفير / برونو ديانا — مدير المراسم .
 - السيد / سامبا مبودج — المستشار الدبلوماسي للسيد رئيس الجمهورية .
- بالإضافة إلى عدد من كبار المسؤولين .

— قام فخامة الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال والسيدة قربنته والوفد المرافق لسيادته خلال فترة إقامتهم ، بزيارة منشآت اقتصادية هامة وكثيراً من الأماكن السياحية والتاريخية الشهيرة .

— وقد منحت جامعة القاهرة في حفل كبير خلال الزيارة ، الدكتوراه الفخرية لفخامة الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال تقديراً لجهوده المستمرة من أجل إرساء واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية في إفريقيا .

— أتاحت الزيارة الرسمية لفخامة الرئيس عبده ضيوف — والتي تتم في إطار العلاقات المثالية والأخوية والودية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال وتأكيداً للروابط التاريخية بين الشعبين المصري والسنغالي — أتاحت للرئيسين فرصة مميزة للتعبير عن تقديرهما المتبادل وصداقتها التقليدية في جو من التضامن والأخوة .

— عقد رئيسا الدولتين مباحثات هامة تناولت تطور التعاون الثنائي بين مصر والسنغال والأوضاع الإفريقية والدولية الراهنة .

— كما عقد الوفدان جلسات عمل برئاسة الرئيسين خصصت للتباحث حول موضوعات التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال .

— أوضحت المباحثات تطابق واسع بوجهات نظر الجانبين حول القضايا التي تم التباحث بشأنها وخاصة ضرورة العمل على دعم التعاون الثنائي في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية . كما أكد الجانبان تصميمهما المشترك على تسخير كافة الإمكانيات لتوسيع وتدعيم هذا التعاون ليرقى إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة التي تربط بين البلدين .

— وفي هذا الصدد ، وقع السيد الرئيس محمد حسني مبارك وفخامة الرئيس عبده ضيوف اتفاقاً يقضي بإنشاء لجنة عليا مصرية / سنغالية مشتركة للتعاون تجتمع بالتناوب في القاهرة وداكار وتكون إطاراً قانونياً لتوسيع مجالات التعاون الثنائي وتعميقه .

— وتطبيقاً للاتفاق الموقع بالقاهرة في ٢٥ يوليو ١٩٦٣ ، قرر الجانبان توقيع بروتوكول التبادل الثقافي عن الأعوام ١٩٨٦ / ٨٥ ، ١٩٨٧ / ٨٦ والذي يشتمل على مجالات الشفافة والتعليم والشباب والرياضة والتنمية الاجتماعية والصحة والإعلام والصحافة والسياحة .

— أعرب الرئيسان كذلك عن سعادتهما بالخطوات التي اتخذت في إطار اتفاق التعاون في مجال الخبراء الموقع بداكار بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٨٣ والتي بموجبها تم وضع خمسة أطباء مصريين تحت تصرف الخدمات الصحية بالسنغال ، وقررا رفع هذا العدد من خمسة إلى عشرة أطباء .

— أعرب الجانب المصري عن استعداده لأن يضع تحت تصرف الجانب السنغالي خبرته التكنولوجية وخاصة في مجالات الهندسة والبحوث الزراعية والمائية والري والطاقة الشمسية .

— أعرب فخامة الرئيس عبده ضيوف — خلال المحادثات — عن تقديره للتقدم الملموس الذي حققه الشعب والحكومة المصرية بفضل سياسة السيد الرئيس محمد حسني مبارك وما تتسم به من حكمة وشجاعة وإصرار .

— وأعرب السيد الرئيس محمد حسنى مبارك من جانبى عن تقديره للنهج الواضح والواقعية والتصميم الذى يقود به فخامة الرئيس عبده ضيوف مسيرة السنغال لتحقيق التنمية المضطردة فى ظل السلام والاستقرار.

— كما عبر فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك عن سعادته لما جم إحراره من تقدم فى إقامة اتحاد سينجامبيا .

— استعرض الرئيسان الوضع السياسى والاقتصادى الدولى، وعبرا عن سعادتهما لتوافق وجهات نظرهما حول مجمل الموضوعات التى تم بحثها .

— أعاد الرئيسان تأكيد تمسكهما بمنظمة الوحدة الإفريقية، كما طارلا بديل له للتشاور وأداة متميزة لتحقيق التعاون والتقدم فى الدول الإفريقية. كما أكدتا رغبتهما المشتركة للعمل على الحفاظ على مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وخاصة المحافظة على استقلال الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

— كما أعرب الرئيسان عن سعادتهما للروح الواقعية الجديدة التى تسود منظمة الوحدة الإفريقية ولقرار القمة العشرين الذى أولى عناية خاصة لدراسة وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى إفريقيا .

— وعن الموقف فى إفريقيا، أكد الجانبان تصميمهما على مواصلة السعى لتحقيق الاستقرار والتجانس فى القارة الإفريقية، وأكدتا على أهمية التوصل عن طريق الحوار والمفاوضات إلى حلول سلمية دائمة للمنازعات التى تثير التوتر فى بعض جوانب القارة الإفريقية .

— وحول الموقف فى الجنوب الإفريقى، أعرب الرئيسان عبده ضيوف ومحمد حسنى مبارك من جديد عن تضامنها الفعال مع الشعبين الشقيقين فى ناميبيا و جنوب إفريقيا بقيادة حركات التحرير فيها، كما أكدتا أن إقامة سلام دائم فى هذه المنطقة لن يتأتى إلا من خلال استقلال ناميبيا طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ومن خلال القضاء على النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا وإقامة مجتمع يقوم على العدالة والحرية والديمقراطية وتحترم فيه حقوق الإنسان .

— واستعرضاً للموقف فى الشمال الغربى الإفريقى، أعرب الرئيسان عن أسفهما لاستمرار النزاع فى الصحراء الغربية الذى يمثل تهديداً خطراً للسلام فى تلك المنطقة ولوحدة القارة الإفريقية، وأكدتا تمسكهما بتطبيق القرار رقم ١٠٤ الصادر عن القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية لإيجاد حل نهائى لهذا النزاع وأعربا عن أملهما فى عودة المغرب فى أقرب فرصة لاحتلال مقعدها فى منظمة الوحدة الإفريقية .

— وخلال بحثها للمشكلة التشادية، أشاد الجانبان بالجهود المبذولة فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية لإيجاد حل لهذه المشكلة، وأعربا عن أملهما فى أن يحقق الشعب التشادى الشقيق وحدته وانسجامه فى ظل السلام والوحدة الوطنية. كما أعرب الطرفان عن سعادتهما للتقدم الذى حققه مؤتمر برازا فيل وعبرا عن أملهما فى دفعه من خلال الإطار الذى حدده القرار رقم ١٢١ الصادر عن القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية .

— وقد أولى الرئيسان اهتماماً كبيراً بمشاكل الشرق الأوسط، وأكدتا تضامنها مع كفاح الشعب الفلسطينى، واقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى المنطقة لن يتحقق إلا باستعادة كافة الأراضي العربية المحتلة — بما فى ذلك القدس الشريف — وممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه الثابتة، وخاصة حقه فى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعى والوحيد، والاعتراف بكافة دول المنطقة وحلها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً .

وأبدى الجانبان اهتماماً بالمبادرة الأردنية / الفلسطينية الأخيرة، وعبرا عن أملهما فى أن تسهم فى تحقيق سلام شامل وعادل فى المنطقة .

كما طالبا بانسحاب كافة قوات الاحتلال الاسرائيلى من جنوب لبنان حتى يتاح لهذا البلد الشقيق تحقيق وحدته الوطنية .

وفما يتعلق بالنزاع العراقى / الإيراني، أعرب الطرفان عن أسفهما لاستمرار الممارك بين الجانبين، وأكدتا تأييدهما الثابت للجهود التى يبذلها المجتمع الدولى، وخاصة اللجنة الإسلامية للسلام، من أجل التوصل إلى تسوية عاجلة للنزاع عن طريق المفاوضات .

وخلال بحثها للوضع الاقتصادى الدولى، أعرب الرئيسان عن استنكارهما للاختلال الواضح فى النظام الاقتصادى الدولى الحالى وامتنل فى ممارسة السياسات الحمائية من جانب بعض الدول المتقدمة وتوقف المباحثات الشاملة وتفاقم ديون دول العالم الثالث .

وفي هذا الصدد ، أكد الطرفان على ضرورة إقامة نظام اقتصادى دولى جديد يأخذ فى الاعتبار الأمنى المشروعة لدول العالم الثالث لتحقيق الديمقراطية بين الدول والشروع فى مفاوضات شاملة تأخذ فى الاعتبار كافة الأطراف المعنية وعقد مؤتمر دولى لبحث مديونية دول العالم الثالث بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة .

كما أكد الطرفان على أهمية التضامن بين الدول النامية باعتباره عاملاً أساسياً لتدعيم التعاون بينها ، وأعربا - تحقيفاً لذلك - على عزمها المشترك للعمل على دفع التعاون العربى / الأفريقى والتعاون بين الجنوب والجنوب على أساس من التفاهم والمصلحة المشتركة .

- بحث الجانبان مشكلة التصحر التى تعاني منها القارة الإفريقية خاصة فى دول الساحل وأعربا عن رغبتها فى بذل كل جهد لمواجهة هذا الصدد حيا الجانب المصرى المبادرة التاريخية لفخامة الرئيس عبده ضيوف بالدعوة لعقد مؤتمر داکاري يوليو ١٩٨٤ لبحث مشكلة الجفاف والتصحر فى دول الساحل وأعربا عن ارتياحه للنتائج الهامة التى أسفر عنها المؤتمر . كما أعلن الجانب المصرى عن استعداده لتقديم خبراته فى مجالات الرى واستصلاح الأراضي للجانب السنغالى .

- ناشد الطرفان كافة الحكومات لتقديم مساهمتها للصندوق الخاص لمنظمة الوحدة الإفريقية لمواجهة حالات الجفاف والجاعة فى إفريقيا .

وفي ختام الزيارة ، عبر فخامة الرئيس عبده ضيوف باسمه وباسم السيدة قرينته والوفد المرافق عن بالغ الشكر والتقدير للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك والسيدة قرينته والحكومة والشعب المصرى للاستقبال الأخوى الودى الحار الذى قوبلوا به وللحفاوة الكبيرة التى أحيطوا بها أثناء إقامتهم فى جمهورية مصر العربية .

وقد وجه فخامة الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال والسيدة قرينته ، الدعوة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك والسيدة قرينته للقيام بزيارة رسمية لجمهورية السنغال ، وقد تم قبول الدعوة بسرور ، وسيتم تحديد موعدا بالطرق الدبلوماسية .

- صدر بالقاهرة فى ٥ مارس سنة ١٩٨٥ ، من أصلين باللغة الفرنسية والعربية لها نفس الحجية .

محمد حسنى مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية

عبده ضيوف
رئيس جمهورية السنغال

[١٢] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية زائير إلى جمهورية مصر العربية

(٢٤ - ٢٧ مارس ١٩٨٥)

تلبية لدعوة الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية قام المارشال موبوتوسي سيكو الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير والسيدة قرينته بزيارة رسمية لمصر خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ مارس ١٩٨٥ صحبها خلالها وفد رسمى على مستوى عال .

وخلال الزيارة عقد الرئيسان والوفدان عدة لقاءات مثمرة سادها جو من الأخوة والتفاهم والرغبة المخلصة في تنمية علاقات التعاون الوثيقة التي تربط بين الدولتين واتسمت بتطابق شامل في وجهات النظر حول المسائل التي تناووها .

وشارك في المباحثات من الجانب المصري :

- السيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد — وزير الخارجية .
- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد / محمد صفوت الشريف — وزير الإعلام .
- السيد السفير / أحمد صدقى — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد / مصطفى فهمى — سفير جمهورية مصر العربية في زائير .

ومن الجانب الزائيرى :

- المواطن / موكولو وامبومبو — وزير الخارجية والتعاون الدولي .
- المواطن / سبتى يالى — المستشار الخاص للرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير .
- المواطن / نيمى ماييد يكانيجيمبي — مدير مكتب الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير .
- المواطن / نجاوندو موالابا — سفير زائير في جمهورية مصر العربية .
- المواطن / بوكيتى بوكايى — مدير إدارة إفريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية والتعاون الدولي .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية ، أعرب الطرفان عن ارتياحهما وسعادتهما لما وصلت إليه علاقات التعاون فيما بين الدولتين وأقرا استراتيجية جديدة بهدف إعطاء دفعة قوية لهذه العلاقات ، وفي هذا الصدد فقد أكد الطرفان أهمية دور اللجنة العليا المشتركة المصرية الزائيرية في تنمية وترويج التعاون الاقتصادى والتجارى والفنى والتفاهى بين الدولتين ، كما اتفقا على تكريس كل الجهود والوسائل المتاحة لدفع التعاون الثنائى في شتى المجالات .

وانطلاقاً من هذه الروح فقد وافق الرئيسان على أن تنعقد الدورة القادمة للجنة العليا المشتركة المصرية الزائيرية في كينشاسا في نوفمبر ١٩٨٥ .

وأكد الطرفان أن التضامن بين الدول النامية يعتبر عاملاً لا غنى عنه لدعم علاقات التعاون فيما بين هذه الدول . ولهذا السبب فقد أكدوا عزمهما على العمل من أجل تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية والتعاون بين دول الجنوب في شتى المجالات وعلى أسس من التفاهم والمصالح المشتركة .

واستعرض الطرفان الوضع العالمى حيث أعربا عن قلقهما البالغ إزاء تصاعد هذا الوضع ، واستمرار اللجوء إلى سياسة استخدام القوة وازدياد تدهور الحالة الاقتصادية العالمية . واتفق الطرفان على أهمية تكثيف جهودهما من أجل اقرار سلام واستقرار عالميين ، والعمل من أجل إقرار نظام اقتصادى دولى جديد ، وإقامة علاقات ديمقراطية بين الدول ، ومساندة حركات التحرير الوطنية بلا تحفظ في كفاحها المشروع من أجل الحصول على الاستقلال وحق السيادة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز .

وقد اهتم الطرفان بصفة خاصة بدراسة الوضع في إفريقيا وفي الشرق الأوسط ، حيث أكدوا إيمانها ونمسكها بالراسخ بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وبصفة خاصة تلك المتعلقة باحترام سيادة كل دولة واستقلالها ووحدة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ونسوية المنازعات بينها بالطرق السلمية .

وفيما يتعلق بالقارة الإفريقية ، فقد اتفق الطرفان على ضرورة تركيز الاهتمام بالوضع الاقتصادى والاجتماعى بالقارة وأهمية التوصل لحلول مناسبة للمشكلات المتعددة التي تواجه قضايا التنمية بالقارة ولا سيما تلك المتعلقة بالجفاف وزحف الصحراء .

وفي إطار دعم العلاقات الإفريقية ، أعاد الطرفان تأكيد إيمانها ودعمها الكاملين لخطة عمل لاجوس تحقياً للشكامل الاقتصادى بالقارة على أساس من التفاهم والتضامن بين الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية . كما

أبدى الطرفان ارتياحهما للتعاون الذى يربط بين الدول الأعضاء فى مجموعة « اندوجو » التى تعتبر تجسيدا حيا لحفلة عمل لاجوس وتطبيقاً عملياً لها . كما اتفقا على أهمية تكثيف التعاون فى شتى المجالات بين دول حوض النيل .

وفىما يتعلق بالوضع فى تشاد ، فقد أعرب الطرفان عن قلقهما تجاه هذه المشكلة وأعربا عن قناعتها بأن حل المشكلة يمكن فى احترام سيادة ووحدة أراضي هذه الدولة وانسحاب القوات الليبية من تشاد حتى تتمكن حكومتها الشرعية برئاسة الرئيس حسين حبرى من تحقيق الوفاق القومى ، وفى هذا الصدد فقد أكد الطرفان تأييدهما لكل المبادرات التى تهدف لتحقيق ذلك الوفاق .

وفىما يتعلق بالصحراء الغربية فقد أعرب رئيسا الدولتين عن قناعتها بأن حل هذه المشكلة يمكن فى تطبيق قرارات مؤتمرات قمة منظمة الوحدة الإفريقية فى نيروبي ١٩٨١ وفى أديس أبابا ١٩٨٣ .

كما استعرض الطرفان الموقف فى الجنوب الإفريقى فى ضوء التطورات الأخيرة بالمنطقة ، وأعربا عن قلقهما تجاه استمرار سياسة الفصل العنصرى والاحتلال غير الشرعى لناميبيا والعدوان الذى تمارسه جنوب إفريقيا ضد الدول الإفريقية المستقلة ودأبها على زعزعة الاستقرار فى هذه الدول . وقد استنكر الطرفان وأدانا بشدة المذابح التى ارتكبتها مؤخراً القوات العنصرية لجنوب إفريقيا ضد المواطنين السود العزل من السلاح .

كما أعرب الطرفان عن تأييدهما الكامل لشعب جنوب إفريقيا فى كفاحه ضد العنصرية وسياسة الابارتهايد اللا إنسانية من أجل إقرار الحرية وتحقيق التقدم الاجتماعى .

وفىما يتعلق بالوضع فى ناميبيا أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما لمنظمة سوابو الممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا فى كفاحها من أجل التحرر الوطنى . كما أكدوا أن الطريق الوحيد المؤدى إلى حل عادل وسلمى للمسألة الناميبية يمكن فى التنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ .

واستعراضاً للموقف فى الشرق الأوسط ، أعاد الطرفان تأكيد أن الحل العادل والدائم لنزاع الشرق الأوسط لابد وأن يتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره . كما أدانا كل انتهاك لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وفقاً لمبادئ القانون الدولى واتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة .

وقد قدم الجانب المصرى للجانب الزائيرى شرحاً مفصلاً للجهود التى تبذلها مصر من أجل فتح الطريق أمام الحوار والمفاوضات بما يساعد على استئناف مسيرة السلام . وسوف يستمر الطرفان فى تشجيع كل مبادرة ترمى إلى التوصل لحل شامل عن طريق المفاوضات للنزاع فى الشرق الأوسط .

وفىما يتعلق بالنزاع العراقى الإيرانى ، فقد عبر الطرفان عن أسفهما لاستمرار الحرب بين الدولتين ووجها لها نداء لوقف القتال وبصفة خاصة قصف التجمعات السكنية والمدن ، وطالبا بالتوصل إلى حل عادل وسلمى لهذا النزاع عن طريق المفاوضات .

وأعاد الطرفان تأكيد أهمية دور حركة عدم الانحياز باعتبارها عاملاً مستقلاً يسهم بطريقة إيجابية فى حل مشكلات المجتمع الدولى .

وفى هذا الصدد فقد طالب الطرفان بتكثيف الجهود من أجل إنجاح مؤتمر وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز الذى ينعقد فى لواندا فى سبتمبر ١٩٨٥ .

كما أكدوا أهمية الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق الحركة فى نيودلهى فى أبريل ١٩٨٥ والمخصص لمشكلة ناميبيا .

وقد أعرب الطرفان عن ارتياحهما التام للنتائج الإيجابية لزيارة المارشال موبوتو لمصر ، وأكدوا على أهمية تكثيف اللقاءات بين المسؤولين فى الدولتين .

ولقد عبر المارشال موبوتو سيسى سيكوللرئيس محمد حسنى مبارك عن مشاعر الصداقة والتقدير التى يكنها الشعب

الزائيرى للشعب المصرى كما عبر للرئيس محمد حسنى مبارك والحكومة وشعب مصر عن خالص الشكر للحفاوة والاستقبال الحار الذى لقيه والسيدة قرينته والوفد المرافق.

تحرر فى القاهرة يوم ٢٧ مارس ١٩٨٥ .

عن جمهورية مصر العربية
محمد حسنى مبارك
رئيس الجمهورية

عن جمهورية زائير
المارشال موبوتو سيسى سيكو
الرئيس المؤسس للحركة الشعبية
للثورة ورئيس جمهورية زائير

[١٣] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية الكونغو الشعبية إلى جمهورية مصر العربية

(٨ - ١٠ مارس ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، قام السيد / الرئيس ديس ساسونجيسو - رئيس جمهورية الكونغو الشعبية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ٨ إلى ١٠ مارس ١٩٨٧ .

وقد حضر المباحثات من الجانب المصرى كل من :

- السيد الدكتور / عاطف صدقى - رئيس مجلس الوزراء .
- السيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
- السيد الدكتور / كمال الجنزورى - نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى .
- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الدكتور / محمد صفوت الشريف - وزير الإعلام .
- السيد الدكتور / أحمد هيكى - وزير الثقافة .
- السيد الدكتور / يسرى مصطفى - وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- السيد / أحمد سلامة - وزير الحكم المحلى .
- السيد الدكتور / أسامة الباز - مدير مكتب السيد الرئيس للشئون السياسية ووكيل أول وزارة الخارجية .
- السيد السفير / محمد عبد الرحمن دياب - سفير مصر فى برازافيل .
- السيد السفير / أحمد حجاج - مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد الدكتور / مصطفى الفقى - سكرتير السيد الرئيس للمعلومات والمتابعة .

كما رافق السيد / الرئيس ديس ساسونجيسو كل من :

- صاحب السعادة / انطوان اندنجا أوبا - عضو اللجنة المركزية لحزب العمل الكونجولى ووزير الخارجية

والتعاون .

— صاحب السعادة / جان يابتيست تاتى لوتارد — وزير التعليم العالى والثانوى والثقافة والفنون.

— صاحب السعادة / شارل انجوتو موكولو — سفير الكونغو بالقاهرة .

— صاحب السعادة / بنجامين بوكولو — سفير الكونغو لدى منظمة الوحدة الأفريقية .

— صاحب السعادة / بازيل اكويبي — السفير المستشار السياسى لرئيس الجمهورية .

— صاحب السعادة / انطوان انتونا ماكيه — المستشار السياسى لوزير الخارجية .

أجرى الرئيس ديس ساسونجيسو سلسلة من المحادثات مع الرئيس / محمد حسنى مبارك حيث انضم إليها أعضاء الوفدين ، وقد دارت في جو أخوى وودى تتميز به العلاقات بين جمهورية الكونغو الشعبية وجمهورية مصر العربية .

وقد أعاد الرئيسان — خلال هذه المحادثات — تأكيد رغبتها القوية في تدعيم التعاون بينها في جميع المجالات . وقد قام الرئيسان باستعراض أوجه التعاون المختلفة بين البلدين . وعبر الرئيس ساسو عن تقديره للجهود التى يبذلها الخبراء المصريون إلى جانب اخوانهم الكونغوليين .

واستعرض الجانبان الموقف الأفريقى والدولى حيث وضح تطابق وجهات النظر تجاه مشاكل الساحة الكبرى ، وأعاد الجانبان تأكيد تمسكها بمنظمة الوحدة الأفريقية التى تشكل أداة متميزة للتشاور والتضامن والتعاون بين الدول الأفريقية . كما أكدا ارتباطهما بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة حل الخلافات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشئون الداخلية . واتفقا على أن الاحترام الأكيد لهذه المبادئ هو الذى من شأنه فقط ضمان استقرار القارة ومساعدتها على احباط محاولات زعزعة الاستقرار والتدخلات الأجنبية وعلى العمل من أجل صالح الشعوب .

وفما يتعلق بالوضع في تشاد ، أكد الطرفان تأييدهما لحل النزاع حلاً سليماً يقوم على احترام سيادة تشاد ووحدة أراضيها ووحدتها الوطنية . كما أكدا عزمهما على مساندة حق الشعب التشادى في السلام والأمن والرفاهية .

وتناول الطرفان الوضع السائد في جنوب القارة الأفريقية فأدانا — بكل قوة — التفرقة العنصرية وممارساتها البغيضة التى تشكل تهديداً للسلام للقارة الأفريقية بأجمعها وتحديداً سافراً للعالم المتحضر .

وقد طالب الطرفان بضرورة التنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٨٧ حتى تحصل ناميبيا على استقلالها .

وأعادا تأكيد تأييدهما الكامل لحركات التحرير في جنوب أفريقيا ولدول المواجهة . كما أكدا على ضرورة فرض عقوبات شاملة وجبرية ضد برينوريا لإنهاء هذه الممارسات غير المقبولة والقضاء على التفرقة العنصرية واقامة مجتمع عادل وديمقراطى في جنوب أفريقيا يقوم على احترام حقوق الإنسان .

وفما يتعلق بالأزمة الاقتصادية التى تعاني منها أفريقيا أكد الجانبان على ضرورة العمل على تنفيذ برنامج العمل الصادر عن الأمم المتحدة من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية في أفريقيا .

كما أكدا أنه يجب على أفريقيا — في هذا المناخ الدولى الذى تسود فيه الروح العدوانية والتكتلات الاقتصادية — أن تتحرك بسرعة وبفاعلية من أجل دفع التعاون بين الدول الأفريقية ومن أجل تحقيق الأهداف المحددة في خطة عمل لاجوس .

وأبدى الجانبان اهتماماً كبيراً بمشكلة الشرق الأوسط ، وأكدوا إيمانها بأن السلام العادل والدائم في تلك المنطقة لا يتحقق إلا بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، وبلا اعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وخاصة حقه في تقرير المصير .

واتفق الجانبان على ضرورة مواصلة عملية السلام في اطار مؤتمر دولى يتكفل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمشكلة وتشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

و بمناسبة مرور عشر سنوات على القمة العربية — الأفريقية الأولى التى انعقدت في القاهرة في مارس ١٩٧٧ . أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الدول الأفريقية والعربية التى تجمعها روابط التاريخ والمصير والأمل المشترك في مستقبل أفضل . وبحث الجانبان سبل اعطاء دفعة جديدة لهذا العمل الكبير .

وأكد الطرفان تمسكهما بمبادئ عدم الانحياز والأهمية التي يولونها للدور الذي تلعبه هذه الحركة على الساحة الدولية ومساهماتها الفديرة في قضية السلام والعدل والرفاهية في العالم .
كما أكدا كذلك تمسكهما بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة وتأييدهما التام لهذه المنظمة التي تقوم بدور أساسي لحماية السلام والأمن في العالم .

وفي ختام الزيارة ، أعرب السيد / الرئيس دنيس ساسونجيسو عن شكره وامتنانه — والوفد المرافق — لفخامة السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك على الحفاوة الأخوية والاستقبال الحار الذى قوبل به على المستوى الرسمى والشعبى .

ووجه السيد / الرئيس دنيس ساسونجيسو الدعوة إلى السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية الكونغو الشعبية . وقد قبل سيادته الدعوة ، واتفق على تحديد موعد لها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع بالقاهرة في ١٠/٣/١٩٧٧

عن جمهورية الكونغو الشعبية
الرئيس دنيس ساسونجيسو

عن جمهورية مصر العربية
الرئيس محمد حسنى مبارك

[١٤] بيان مشترك زيارة رئيس جمهورية أوغندا إلى جمهورية مصر العربية (١٢ — ١٣ مارس ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك — رئيس جمهورية مصر العربية قام السيد الرئيس يورى كاجونا موسيفينى رئيس جمهورية أوغندا بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من ١٢ إلى ١٣ مارس ١٩٨٧ .

وقد حضر المباحثات من الجانب المصرى كل من :

- الدكتور / كمال الجنزورى — نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى .
- الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
- الدكتور / عادل عبد الحميد عز — وزير البحث العلمى .
- الدكتور / يسرى مصطفى — وزير الاقتصاد .
- الدكتور / أسامة الباز — وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد الرئيس للشئون السياسية .
- السفير / أحمد حجاج — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السفير / سمير عبد الله — سفير جمهورية مصر العربية في كمبالا .
- الدكتور / مصطفى الفقى — سكرتير الرئيس للمعلومات والمتابعة .

كما حضر المباحثات من الجانب الأوغندي كل من :

- صاحب السعادة / ابراهيم موكيبي — وزير الخارجية .
- صاحب السعادة / ج . سيعان كيزيتو — وزير التسويق والتعاونيات .
- صاحب السعادة / ج . واما كويولو — وزير الإسكان والتعمير .
- السيد / د . تاليواكو — سفير أوغندا في القاهرة .
- الدكتور / و . كابيروكا — المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية .
- السيد / أ . امبابازي — مستشار رئيس الجمهورية .
- السيد / ب . ماتوجو — سفير أوغندا لدى أثيوبيا .
- السيد / أ . م . ساغباوا — السكرتير الخاص لرئيس الجمهورية .
- الدكتور / انطوني لوباجا — سكرتير الرئيس لشئون الاسكان وكبير المهندسين المعماريين .
- السيد / ج . كينوكا — مدير المراسم .
- السيد / ل . آكونجو — مدير قسم منظمة الوحدة الإفريقية .
- السيد / ف . ج . ن تيبا كنجما — المفوض العام للتجارة والتجارة الخارجية .

أجرى الرئيسان مباحثات تناولت الشؤون الثنائية والأفريقية والدولية ، وقد عقدت المباحثات في جو من الود والآراء ، كما عكست تطابقاً في وجهات النظر بين كل من أوغندا ومصر في مجالات عديدة مختلفة .

كما أكد الجانبان إرادتهما المشتركة للعمل — بكافة الوسائل — على تنويع ودعم التعاون ، بشكل يتكافأ مع العلاقات السياسية المتميزة التي تربط بين البلدين ، فضلاً عما يربطهما من وشائج أصيلة ، زاد من قوتها رباط نهر النيل الخالد .

وقد اتفق الرئيسان على ضرورة توسيع التعاون الفني وتبادل الخبرات بين الطرفين من أجل دفع خطط التطور الاجتماعي والاقتصادي بين البلدين .

وقد أبدى الرئيسان ارتياحهما لما تحقّق من دعم لمسيرة العلاقات الثنائية في الآونة الأخيرة ولزيادة الاتصالات بين البلدين وللاتفاق الذي تمّ بينها والخاص بإنشاء اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والثقافي والفني والتي تشكل الهيكل العام للتعاون بين الدولتين .

واستعرض الرئيسان الأوضاع السياسية في أفريقيا حيث أكّدا على تمسكهما بمنظمة الوحدة الإفريقية وبالمبادئ التي يجسدها ميثاقها . وأكّدا على ضرورة احترام كافة الدول الإفريقية لسلّة المبادئ وخاصة المتعلقة منها باحترام حقوق الإنسان ، وسيادة الدول ووحدة أراضيها ، وحل المنازعات بين الدول الإفريقية بالطرق السلمية والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وهي أسس ضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع القارة .

وأكد الرئيسان على توافر الإرادة السياسية لدى كليهما لتعزيز التعاون الثنائي وترجمته إلى خطوات عملية ، وكذلك دعم التعاون الإقليمي ، بما يوفر متطلبات التنمية والأمن في المجالات ذات الاهتمام المشترك للدولتين ، وفي إطار روح خطة عمل لاجوس . وفي هذا المجال رحب الرئيسان بأية مجهودات تستهدف تعزيز تعاونها الثنائي والإقليمي .

وأعرب الرئيسان عن تأييدهما الكامل لكفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال وطالبا بضرورة التنفيذ الفوري غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بوصفه الأساس المقبول من المجتمع الدولي لتسوية مشكلة ناميبيا .

وأدان الرئيسان السياسات والممارسات العنصرية التي يقوم بها النظام العنصري في برينوريا والجراءات التعسفية والفهرية التي يمارسها ضد الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا ، وطالبا بالإفراج الفوري عن نلسن مانديلا وزملائه من سجون إفريقيا . كما أكد الرئيسان تأييدهما الفعال لحركات التحرير الشرعية في جنوب إفريقيا حتى يتم إقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب إفريقيا ، يقوم على حكم الأغلبية ، ويسوده احترام حقوق الإنسان .

وفيما يتعلق بالوضع في تشاد طالبا الأطراف المتحاربة بحل خلافاتها بالوسائل السلمية .

كما عبر الرئيسان عن الحاجة الملحة إلى دعم التضامن الأفريقي من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي

تواجهها القارة وأعربا عن اعتقادها بأن برنامج عمل الإنعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الاستثنائية يشكل خطوة إيجابية على طريق مساهمة المجتمع الدولى فى حل المشكلات الاقتصادية التى تواجه أفريقيا .

وأبدى الرئيسان اهتماماً كبيراً بمتابعة تطورات الموقف المتفجر فى الشرق الأوسط وأكدوا إيمانها بأن السلام العادل والشامل والدائم فى تلك المنطقة لا يتحقق إلا بالاعتراف الكامل بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى ، وخاصة حقه فى تقرير المصير وإقامة دولته تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس العربية ، واتفق الرئيسان على ضرورة مواصلة مسيرة السلام فى إطار مؤتمر دولى تحت إشراف الأمم المتحدة ومشاركة كافة الأطراف المعنية بمشكلة الشرق الأوسط .

وفىما يتعلق بالتعاون العربى الأفريقى الذى تشهد هذه الأيام الذكرى العاشرة لقيامه ، دعا الرئيسان إلى إعادة تنشيط ودعم التضامن والتعاون بين الدول الأفريقية والعربية التى تجمعها روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب الأفريقية والعربية .

وأعلن الرئيسان تمسكهما بمبادئ حركة عدم الانحياز وبذل الجهود لدعم الحركة ودورها فى المجال الدولى .

وأكد الرئيسان على تأييدهما التام للأمم المتحدة وميثاقها ، وأكدوا إيمانها بالدور الذى تقوم به المنظمة فى حماية السلام والأمن الدولى فى العالم .

وقد عبر الرئيس يورى كاجوتا موسيفينى عن شكره وامتنانه لفخامة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك على الحفاوة الأخوية والاستقبال الحار الذى قوبل به فى زيارته الرسمية الأولى لمصر .

كما وجه الرئيس يورى كاجوتا موسيفينى الدعوة إلى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية أوغندا ، وقد قبل سيادته الدعوة وسوف يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

وقع بالقاهرة بتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٨٧ من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية لهما نفس الحجية .

عن جمهورية أوغندا
الرئيس يورى كاجوتا موسيفينى

عن جمهورية مصر العربية
الرئيس محمد حسنى مبارك

[١٥] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية أثيوبيا الاشتراكية إلى جمهورية مصر العربية

(٩ - ١٢ أبريل ١٩٨٧)

بناء على دعوة رسمية من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام الرفيق منجستوهيلى ماريام سكرتير عام اللجنة المركزية لحزب العمال الأثيوبى ورئيس المجلس العسكرى الإدارى المؤقت والقائد العام للقوات المسلحة الثورية لأثيوبيا الاشتراكية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ٩ إلى ١٢ أبريل ١٩٨٧ .

وخلال الزيارة تبادل الزعيمان وجهات النظر الشاملة والبناءة ، بهدف تطوير وتقوية روابط الصداقة التاريخية ، والأخوة ، وحسن الجوار ، والتعاون الوثيق بين الدولتين الشقيقتين ، وكذلك بشأن القضايا الأفريقية الأساسية ، والشرق الأوسط ، والمسائل الدولية .

ودارت المناقشات بين الرئيسين في جو من الود والتفاهم المتبادل ، بما يعكس روابط الأخوة والصداقة التاريخية والثقافية بين شعبيها .

شارك في المحادثات من الجانب المصرى كل من السادة :

- الدكتور / عاطف صدقى — رئيس مجلس الوزراء .
- الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد — نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .
- الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
- د . مهندس / جمال السيد ابراهيم — وزير الدولة للإنتاج الحربى .
- السيد / محمد صفوت الشريف — وزير الإعلام .
- المهندس / عصام راضى — وزير الرى .
- السيد / زكى بدر — وزير الداخلية .
- الدكتور / يسرى مصطفى — وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- الدكتور / محمد أحمد الرزاز — وزير المالية .
- الدكتور / أسامة الباز — وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية .
- السفير / أحمد عبد الفتاح حجاج — مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- المستشار / محمد فتحى الشاذلى — القائم بأعمال سفارة جمهورية مصر العربية فى أثيوبيا .
- الدكتور / مصطفى الفقى — سكرتير السيد رئيس الجمهورية للمعلومات والمتابعة .

ومن الجانب الأثيوبى كل من :

- الرفيق / الفريق تسفاى جبرى كيداده — عضو المكتب السياسى للجنة المركزية لحزب العمال الأثيوبى .
- الرفيق / برهانوبايه — عضو المكتب السياسى للجنة المركزية لحزب العمال الأثيوبى ووزير الخارجية .
- الرفيق / باسيكا سيدليل — العضو المناوب بالمكتب السياسى وسكرتير اللجنة المركزية لحزب العمال الأثيوبى .
- الرفيق / تسفاى دينكا — العضو المناوب للمكتب السياسى للجنة المركزية لحزب العمال والمسئول عن الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء .
- الرفيق / ايندالى تسبا — عضو اللجنة المركزية لحزب العمال ووزير الداخلية .
- الرفيق / منجستو جيميشو — عضو اللجنة المركزية لحزب العمال والمساعد الخاص للسكرتير العام .
- الرفيق / جبرما بشاه — العضو المناوب باللجنة المركزية لحزب العمال ونائب رئيس إدارة العلاقات الخارجية بحزب العمال .

- الرفيق / ألم الأزار — مفوض مفوضية الموارد المائية القومية .
- الرفيق / موجيسى هايتى ماريام — نائب وزير وزارة أمن الدولة والأمن القومى .
- الرفيق / العميد ايما هوا جونافير — نائب مفوض لجنة الدفاع والصناعة .
- الرفيق / بلما تاديس — رئيس إدارة أفريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية .
- الرفيق / زيمين كاسجن — سفير أثيوبيا بالقاهرة .
- الرفيق / أكالوميكونين — رئيس إدارة آسيا وأستراليا بوزارة الخارجية .

وأكد الرئيسان على الإرادة السياسية القوية للحكومتين والشعبين ، فى تدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين فى جميع المجالات ، وشددوا على اقتناعهما العميق بضرورة إقامة علاقات سياسية ممتازة بينهما ، واتفقا — باعتبار أن مصر وأثيوبيا من دول حوض النيل — أن يتم اعطاء أهمية خاصة لتنمية التعاون بينهما ، بصفة خاصة ، فى مجال الاستغلال الأمثل لمياه النيل ، بما يعود بالفائدة على شعبيها ، وعلى كافة شعوب المنطقة .

واتفق الرئيسان على تعزيز التعاون الفنى بين الدولتين ، وعلى تبادل الخبراء بهدف المعاونة فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كل من الدولتين . وتحقيقاً لذلك ، أصدرتا توجيهاتهما إلى السلطات المعنية فى كلا الحكومتين للإسراع فى التصديق على اتفاق التعاون الثقافى والعلمى والتقنى الموقع بين البلدين فى عام ١٩٧٦ .

وأكد الرئيسان على الحاجة إلى استمرار الاتصالات بينها ، وترتيب زيارات متبادلة على كافة المستويات ، بهدف تعزيز التفاهم المشترك ، الذى يميز العلاقات بين البلدين . كما عبر عن ارتياحها للخطوات الإيجابية التى تحققت - حتى الآن - فى هذا المجال .

وأكد الرئيسان على أهمية تعزيز العلاقات التجارية بين الدولتين ، وذلك فى إطار البروتوكول التجارى ، الذى تم توقيعه فى عام ١٩٨٦ ، بقيمة تبلغ خمسين مليوناً من الدولارات مناصفة بين الطرفين ، حيث أن توقيع البروتوكول يعكس الإرادة المشتركة للدولتين فى تقوية علاقاتها الثنائية فى كافة المجالات بما يتفق مع برنامج عمل لاجوس ، والإعلان النهائى لاجوس ، المتعلقين بضرورة تعزيز التعاون الإقليمى بين الدول الأفريقية .

وقد قرر الرئيسان إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة ، تشمل مهمتها العمل على تطوير العلاقات الثنائية بين الدولتين ، فى مجالات الاقتصاد والتبادل التجارى والعلم والتكنولوجيا والثقافة . وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها مرة كل عام فى عاصمة كل من الدولتين بالتناوب .

وفىما يتعلق بالوضع فى أفريقيا ، فقد أعاد الرئيسان التأكيد على التزامهما الثابت بالمبادئ التى يقوم عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وناشدا كافة الدول الأفريقية ، الدفاع عن هذه المبادئ ، التى تجسد ضمير أفريقيا ، خاصة تلك المتعلقة باحترام السيادة ، والوحدة الإقليمية ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، كما شدد الرئيسان على أن الالتزام القوى بتلك المبادئ سوف يسهم فى تدعيم السلام والاستقرار والرخاء فى القارة الأفريقية .

وقد سجل الزعيمان ارتياحهما للدور الإيجابى الذى تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية فى تجميع الإرادة الأفريقية المستقلة حول النضال ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والأبارتايد ، ومن أجل التقدم الاجتماعى والاقتصادى للشعوب . كما عبرا عن تأييدهما للجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية فى تحقيق الانسجام بين الدول الأفريقية فى إطار ميثاق المنظمة والقرارات الصادرة عنها .

وفىما يتعلق بالموقف الحرج فى جنوب أفريقيا ، أدان الطرفان بشدة ، أعمال القمع والفهر الإجرامى التى ترتكب ضد الشعوب البطلة فى جنوب أفريقيا وناميبيا من جانب النظام العنصرى ، وكذا أعمال زيادة وتكثيف حملات عدم الاستقرار ضد الدول المجاورة ، ودول خط المواجهة . وقد شددوا على الحاجة إلى فرض العقوبات الشاملة والجبرية على نظام الأقلية العنصرية ، طبقاً لنصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وفى ادانتها الحاسمة لتعننت جنوب أفريقيا فى احتلالها غير الشرعى لناميبيا شدد الجانبان على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ ، باعتباره الأساس الوحيد المقبول الذى يحقق الاستقلال غير المشروط والسريع لناميبيا .

وفى مجال استنكار التعاون والتأييد المستمر من جانب بعض الدول مع نظام بريتوريا العنصرى ، بما يشجعه على تحدى إرادة المجتمع الدولى ، يطالب الزعيمان هذه الدول بتحمل مسؤولياتها والعمل على إنهاء كل مظاهر تعاونها مع هذا النظام .

وناشد الزعيمان المجتمع الدولى ، تقديم كافة أنواع الدعم الفعال والمتزايد ، لمنظمة المؤتمر الوطنى الأفريقى . ومنظمة سوابو ، تمكينها من تكثيف كفاحها المسلح والمشروع من أجل تحقيق تحرير شعوبها من وطأة الاستعمار والعنصرية التى يمارسها نظام بريتوريا .

وأدان الرئيسان المساعدة غير المحدودة التى تقدمها بعض الدول لمنظمة « يونينا » ومنظمة « حركة المقاومة الوطنية » اللتان تمارسان نشاط الثورة المضادة ، بهدف تقويض سيادة ووحدة وسلامة أنغولا وموزمبيق ، الدولتين العضوين فى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة .

وقد أعرب الرئيسان عن قلقهما الشديد بالنسبة للوضع في تشاد وطالبا بتسوية تلك المشكلة بالطرق السلمية وموجب الروح الأفريقية ، حتى يتمكن الشعب التشادى الذى عانى طويلاً من أهوال الحرب ، من أن ينعم بمزايا السلام والأمن ، في إطار الاستقلال والسيادة والوحدة الإقليمية لأراضى تشاد .

وبالنسبة للوضع في القرن الأفريقى ، أكد الرئيسان رغبتها في أن يسود السلام والاستقرار هذه المنطقة ، على أساس احترام قرارات منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة المتعلقة منها بقدسية الحدود القائمة عند الحصول على الاستقلال والتي أقرتها وأكدتها جمعية رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وتلك المتعلقة بسيادة كافة الدول في هذه المنطقة .

كما أبرز الرئيسان ضرورة الحاجة إلى تعبئة كافة الجهود الأفريقية ، لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التى تواجهها القارة ، وبالرغم من تقديرهما لبرنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية والانتعاش في أفريقيا (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ، كخطوة على الطريق الصحيح لمشاركة المجتمع الدولى في حل مشكلات أفريقيا الاقتصادية ، فقد شدد الرئيسان على ضرورة جعل الاعتماد على الذات هو الأساس لجهودهما من أجل حل مشكلات أفريقيا .

وقد عبر الرئيسان عن إيمانها بضرورة حل المشكلة الفلسطينية بهدف التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، كما أكدا اقتناعهما بأن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق دون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، كما أعربا عن تأييدهما لعقد مؤتمر دولى للسلام بمشاركة كافة الأطراف المعنية بمشكلة الشرق الأوسط .

وقد أعرب الزعيمان عن إيمانها العميق بأن التعاون العربى / الأفريقى له أهمية حيوية لكل من أفريقيا والعالم العربى . وتمشياً مع هذا الاعتقاد ، أعاد كلا الجانبان تأكيد التزامهما بتقوية التضامن والتعاون العربى - الأفريقى .

كما عبر الزعيمان عن قلقهما العميق لاستمرار وتكثيف النزاع المسلح بين العراق وإيران الذى يتناقض مع مصالح شعوبها ومع مصلحة الأمن والسلام الإقليمى والدولى ، وعليه بحث الرئيسان على التسوية السريعة لهذا الصراع .

وفي مجال تقييمها العام للوضع الدولى ، أعاد الرئيسان تأكيد إيمانها بأن مستقبل البشرية إنما يرتبط ارتباطاً حاسماً بتحقيق نزع السلاح الشامل ، وبتابعة تثبيت وتعميق عملية الوفاق الدولى في كافة مناطق العالم ، وبإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ، وبدعم الأمن الدولى .

ويناشد الرئيسان المجتمع الدولى ببذل جهوده القصوى من أجل تحقيق تقدم فعال في كافة هذه المجالات ، وبالتالي تأكيد السلام والأمن الدوليين ، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم للبشرية جمعاء .

ويطالب الجانبان كذلك باتخاذ كافة الاجراءات من أجل ضمان التنفيذ والتطبيق لقرارات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ، وحركة عدم الانحياز ، التى تستهدف جعل المحيط الهندى منطقة سلام . وقد شدد الرئيسان على تمسكها بمبادئ حركة عدم الانحياز ، وعلى ضرورة دعم الدور الذى تلعبه في تأييد القضايا الأفريقية ، وخاصة المبادرة التى اتخذها اجتماع القمة الأخير الذى عقد في هراى ، بإنشاء صندوق افريقيا لدعم دول مواجهة الأفريقية . ووجه الرئيسان نداء لكافة الدول المحبة للسلام للمساهمة بسخاء في هذا الصندوق .

وقد حرص الرفيق منجستوهايلى ماريام على التعبير عن امتنانه العميق لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك للاستقبال الحار والحفاوة التى لقيها ، هو والوفد المرافق له ، من جانب شعب وحكومة جمهورية مصر العربية .

ووجه الرفيق منجستوهايلى ماريام دعوة رسمية لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك لزيارة أثيوبيا الاشتراكية ، وهى الدعوة التى قبلها بسرور الرئيس مبارك ، على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

عن أثيوبيا الاشتراكية
منجستوهايلى ماريام

عن جمهورية مصر العربية
محمد حسنى مبارك

وقع بالقاهرة يوم الأحد الثانى عشر من أبريل لسنة ١٩٨٧ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ، لكليةا الحجية المتساوية .

[١٦] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية إلى جمهورية مصر العربية

(١٤ - ١٧ ديسمبر ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام السيد الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ .

أجرى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك سلسلة من المحادثات مع السيد الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن .

وقد قام الرئيسان - خلال هذه المحادثات - بدراسة سبل تدعيم العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية ، ومحا المشاكل الأفريقية والدولية .

أشاد الرئيسان بالمستوى الممتاز للعلاقات القائمة بين البلدين وأعادا تأكيد رغبتها في توثيق وتنويع التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية في جميع المجالات ، كما عبرا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالمشاكل الأفريقية والدولية .

أعاد الرئيسان تأكيد تمسك الدولتين بأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية ، كما أعادا تأكيد التزامهما بالعمل على تدعيم هذه المنظمة التى تمثل اطار العمل الجماعى والتضامن الأفريقى .

فما يتعلق بالموقف فى الجنوب الأفريقى ، أدان الرئيسان التمييز العنصرى وطالبا بالتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ المتعلق باستقلال ناميبيا .

وبشأن مشكلة جزيرة مايوت القمرية ، طالب الرئيسان بالتطبيق الفورى لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز الخاصة بهذه المشكلة . وقد أعرب الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن عن خالص تقديره لموقف مصر المؤيد لاحترام سيادة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية ووحدة أراضيها .

وعن الوضع فى تشاد ، أعاد الرئيسان تأكيد مساندتهما للجهود الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة وسيادة تشاد على جميع أراضيها وذلك عن طريق تبنى سياسة الحوار وانتهاج الطرق السلمية . كما أبدا الجهود التى تبذلها حالياً للجنة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الشأن .

وفما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، أكد الرئيسان - مرة أخرى - إيمانها بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

وبشأن الوضع الاقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ إزاء مشكلة الديون ، ورحبا بنتائج القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كما قررا بذل كافة الجهود اللازمة لضمان تطبيق البيان الختامى للقمة الأفريقية .

وعن مشكلة الشرق الأوسط ، أكد الرئيسان - من جديد - تأييدهما لحقوق الشعب الفلسطينى الوطنية ، وبصفة خاصة حقه فى تقرير المصير . وعبرا عن إيمانها بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته فى هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية وإعادة اسرائيل لجميع الأراضى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكد الرئيسان أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، يقدم أفضل القرص من أجل التوصل إلى حل سلمى

عادل ودائم . وفي هذا الصدد ، رحب الرئيسان بما صدر عن القمة العربية بعمان من تأييد اجماعى لعقد هذا المؤتمر، الأمر الذى يبلور الموقف العربى الموحد تجاه حل مشكلة الشرق الأوسط حلاً سلمياً تفاوضياً .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد عبر الرئيسان عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ ، وطالبا بتطبيقه فوراً .

وقد حرص الرئيسان على الإعراب عن تأييدهما لمعاهدة إزالة الصواريخ النووية متوسطة المدى حيث اعتبرها هذه المعاهدة انجازاً للمجتمع الدولى بأسره وذلك بوصفها بداية لعملية نزع السلاح .

وعبر الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى الحار الذى لاقاه وأعضاء وفده فى جمهورية مصر العربية ، ووجه سيادته الدعوة إلى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية . وقد قبل الرئيس محمد حسنى مبارك الدعوة بسرور، على أن يتم تحديد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ .

عن جمهورية مصر العربية
محمد حسنى مبارك

عن جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية
أحمد عبد الله عبد الرحمن

[١٧] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية مصر العربية

(٦ - ٨ يونيو ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام السيد الرئيس أندريه كولينبا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٦ إلى ٨ يونيو ١٩٨٨ .

عقد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك سلسلة من المباحثات مع السيد الرئيس أندريه كولينبا ، وقد أعاد الرئيسان خلال هذه المباحثات تأكيد عزمهما على دعم أواصر الصداقة والتضامن بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وأشادا بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وأعادا تأكيد رغبتها السياسية فى بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى فى كافة المجالات .

وبالإضافة إلى أوجه التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الرئيسان مجدداً عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى بالاستمرار فى دعم التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

وقد استعرض الرئيسان أيضاً المشاكل الأفريقية والدولية الرئيسية ، وأعربا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بهذه المشاكل .

وبمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أعاد الرئيس تأكيد تمسك دولتها بمبادئ وأهداف هذه المنظمة الإقليمية التي تمثل إطاراً للعمل المشترك والتضامن الأفريقي، وأكد مجدداً التزامها بتسخير كل الامكانيات من أجل تدعيم هذه المنظمة، وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس عزمها على مواصلة العمل على تطبيق إعلان أديس أبابا الختامي الذي أقره رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨.

وفيما يتعلق بالموقف في الجنوب الأفريقي أدان الرئيس بشدة سياسة التمييز العنصري والممارسات الشائنة لنظام بريتوريا العنصري، ووجهها نداءً إلى المجتمع الدولي من أجل فرض عقوبات الزامية شاملة ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الأبارتيد، والتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا.

وقد جدد الرئيس مساندة دولتها لحركات تحرير جنوب أفريقيا، ولتنظمة سوابو، ولدول خط المواجهة.

وقد وجه الرئيس نداءً إلى دول خط المواجهة وبصفة خاصة جمهورية أنجولا الشعبية، بدعوها إلى المثابرة في سعيها إلى تحقيق تسوية للنزاع القائم في الجنوب الأفريقي على أساس التفاوض، وأعرب الرئيس أيضاً عن تأييدها لما تتخذه حكومة كل من أنجولا وموزمبيق من مبادرات لتحقيق السلام أخذاً في الاعتبار أن هذه المبادرات ستساهم في التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥، وتعجل بإعادة اقرار السلام والأمن في هذا الإقليم الفرعي من القارة.

وبشأن النزاع بين تهاد وليبيا، أعاد الرئيس مساندتها لسياسة حكومة الرئيس حسين هبري الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة أراضي وسيادة تشاد على كل أراضيها وذلك عن طريق تبني سياسة الحوار والنهـاج الطـرق السلمية. كما أن الرئيس أكد تأييدهما للجهود التي تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن.

وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية، أعرب الرئيس عن قناعته بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع.

وباستعراض الموقف مالاقتصادي في أفريقيا، أعرب الرئيس عن قلقها العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية، وأشاداً بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة ببحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولي خاص بالديون الخارجية لأفريقيا، وقد أعاد الرئيس تأكيد مساندتها للنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الأفريقية بغية عقد هذا المؤتمر في أنسب وقت ممكن على ألا يتأخر عن نهاية ١٩٨٩.

وقد أبدى الرئيس اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط، وأعرباً مجدداً عن تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وخاصة حقّه في تقرير المصير. وعبر عن إيمانه بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية، وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧.

وأكد الرئيس أن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، وطبقاً للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ لمجلس الأمن ومشاركة كل الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة.

وأشاد الرئيس بالمقاومة البطولية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما استنكر ممارسات العنف المطبقة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وندداً باستخدام التعسفي للعنف والقهر ضد المدنيين الفلسطينيين العزل وبالاقتالات التعسفية والمحاكمات غير القانونية وبطرده المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم مخالفين بذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

وبالنسبة للحرب بين العراق وإيران، أعاد الرئيس الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن ٥٩٨، وطلباً بتطبيقه فوراً.

وفيما يتعلق بالتعاون العربي - الأفريقي والذي تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى، أكد الرئيس أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب التي تجمعها روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك في مستقبل أفضل لجميع الشعوب الأفريقية والعربية.

وقد أعاد الرئيس تأكيد التزامها بدعم الدور الأساسي البناء لحركة عدم الانحياز في تعزيز السلام العالمي وتحقيق

نزع السلاح النووى والتعايش السلمى فيما بين جميع الدول . وجدد الرئيسان ثقتهما فى سياسة الحركة ازاء الكتلتين ، كما أعربا عن عزمهما الاستمرار فى العمل من أجل اعلاء مثل حركة البلدان غيرالمنحازة .

كذلك رحب الرئيسان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وأكدوا أنه لى يكون الانفراج دائماً فإنه يتعين أن يكون عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لمشاركة العالم كله ، وفى هذا الصدد ، أوصى الرئيسان حركة عدم الانحياز بالبدء فى عملية إعادة تقييم الوضع الدولى وتأثير هذا التطور على بلدان العالم الثالث وعلى القضايا العادلة لهذه البلدان .

وأكد الرئيسان أيضاً أهمية الأحداث التى طرأت فى مجال نزع السلاح ، وجددا مساندتهما لهدف نزع السلاح العام والكامل وبصفة خاصة نزع السلاح النووى تحت رقابة دولية فعالة ، كما أعادا تأكيد الترابط القائم بين نزع السلاح والتنمية والأمن الدولى ، وأكدوا مجدداً صلاحية الإعلان الخاص بجعل أفريقيا خالية من الأسلحة النووية الذى تم إقراره فى القاهرة عام ١٩٦٤ .

أعرب الرئيسان عن قلقهما الشديد ازاء عمليات دفن النفايات الذرية والصناعية فى الدول الافريقية ، وأعلنا عزمهما على مكافحة هذه العمليات التى تعتبر جريمة ضد افريقيا والشعوب الافريقية ..

وقد أعرب السيد الرئيس أندرية كولينا — باسم وفده ، وباسمه — عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى والودى الحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية مصر العربية ، ووجه سيادته دعوة للسيد / الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية أفريقيا الوسطى . وقد قبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى ٨ يونيو ١٩٨٨

عن جمهورية أفريقيا الوسطى
الرئيس أندرية كولينا

عن جمهورية مصر العربية
الرئيس محمد حسنى مبارك

(١٨) بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى جمهورية مصر العربية
(٢٨ يناير إلى أول فبراير ١٩٨٩)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، قام الجنرال إبراهيم بادامسي باينجيديا - رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد العام للقوات المسلحة بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٨ يناير إلى أول فبراير ١٩٨٩ .

وقد عقد رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية محادثات في جو من الأخوة والصداقة وكان هناك تطابقاً في وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والقضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

وقد أعرب الرئيسان عن ارتياحهما للعلاقات الممتازة القائمة بين بلديهما ، وأكدوا من جديد عزمهما على تدعيم وتشجيع هذه العلاقات من خلال تحديد أوجه جديدة للتعاون في عدة مجالات .

وقد تم - خلال الزيارة - عقد الدورة الأولى للجنة المصرية - النيجيرية المشتركة حيث جرى استعراض عدة مجالات للتعاون الاقتصادي والعلمي والفنى والثقافي بين البلدين .

واتفق الجانبان على تدعيم وتنويع تعاونهما الثنائى في مجالات التجارة الزراعية والصحة والتعليم والنقل الجوى والبحرى .

وقد وافق كل جانب على تشجيع الاستثمار لدى الجانب الآخر بواسطة القطاع الخاص بصفة خاصة في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي ومشروعات البتروكيماويات ، كما اتفقا أيضاً على تشجيع تبادل البعثات التجارية والتعاون في التكنولوجيا الصناعية بين القطاع الخاص في كل من البلدين .

اتفق الطرفان على التعاون في مجال تسعير البترول للمحافظة على استقرار السوق البترولية العالمية والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للبترول .

وبعد استعراض الوضع السياسي والاقتصادي في أفريقيا ، أكد الرئيس مبارك والرئيس باينجيديا من جديد تأييدهما التام لمنظمة الوحدة الأفريقية . كما أعادا من جديد التزام مصر ونيجيريا بمبادئ وأهداف المنظمة التي توفر إطاراً للعمل المشترك والتضامن الأفريقي . وأكدوا على أهمية التزام الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بميثاقها واحترام الدول الأعضاء لسيادة الدول ووحدة أراضيها ولبدء عدم التدخل في شئونها الداخلية .

وأعرب الرئيسان عن عزمهما على تنفيذ إعلان أديس أبابا الذي أقره رؤساء الدول والحكومات بمناسبة العيد الفضي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وهو الإعلان الذي تضمن تقييماً لإنجازات منظمة الوحدة الأفريقية خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية ووضع منهج للعمل في المستقبل . وقد طالباً المغرب - وهي إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية - بالعودة إليها من أجل مواصلة مساهمة المغرب في النهوض بالتضامن والوحدة الأفريقية .

وأكد الرئيس بابنجيدا والرئيس مبارك من جديد التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون الأفريقي العربي الذي يحقق - في تقديرهم - صالحا مشتركا لشعبيهما ، وسيعملان - كل ما في وسعهما - من أجل الاستفادة بالإمكانات التي يتيحها التعاون الأفريقي العربي وتحقيق آمال شعبيهما من ورائه .

وأكد الجانبان من جديد إيمانهما بحركة الدول غير المنحازة ، وتعهدا بالتزام مشترك لمواصلة العمل من أجل نجاح وتحقيق هذه الحركة ، وأشادا بالدور الإيجابي الذي تقوم به الحركة من أجل تحقيق السلام العالمي ، ونزع السلاح النووي ، والتعايش السلمي بين جميع الدول ، وأعربا عن رضائهما عن نتائج مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في نيقوسيا بقبرص من ٧ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد استعرض الرئيسان بعمق الوضع في الجنوب الأفريقي ، وأدانا بشدة سياسة الفصل العنصري غير الإنسانية التي يمارسها نظام بريتوريا . وأعربا عن التزام لا يتزعزع وإصرار أكيد على الاستمرار في مناصرة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد التفرقة العنصرية .

وأعربا عن اعتقادهما بأن إزالة الفصل العنصري سيؤدي إلى قيام مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب أفريقيا قائم على العدل والمساواة الإنسانية .

وأعرب الرئيسان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ / ٧٨ ، وفي هذا الصدد رحبا بتوقيع الاتفاق بين كل من أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ ، وطالبا أطراف الاتفاقية الوفاء بنية حسنة بالتزاماتهم الواردة بها .

ومن أجل إتاحة مناخ موات لإجراء انتخابات حرة وعادلة بناميبيا وللحيلولة دون مواصلة النظام العنصري في جنوب أفريقيا لاحتلاله غير المشروع لناميبيا عبر الرئيسان عن تصميمهما على ضرورة أن يضمن السكرتير العام للأمم المتحدة ألا يقل الجانب العسكري لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ناميبيا عن المستوى الذي أقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام ١٩٧٨ بمقتضى قراره رقم ٤٣٥ .

وأعاد الرئيسان تأكيد تأييدهما التام لمنظمة سوابو - الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

كما أكدوا أيضاً تضامنهما مع حكومة جمهورية أنجولا الشعبية في جهودها لتحقيق السلام والاستقرار بأنجولا ، وطالبا بالاحترام التام للسيادة أنجولا ووحدة أراضيها والامتناع عن التدخل في شئونها الداخلية .

وفيما يتعلق بالوضع في تشاد ، أعرب الرئيس مبارك والرئيس بابنجيدا عن تقديرهما لتوصل ليبيا وتشاد إلى اتفاق لإيجاد حل سلمي لمشكلة الحدود بين البلدين ، وأيدا جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق هذا الهدف . وأعربا عن اعتقادهما بأن التقارب بين ليبيا وتشاد قد خلق جوا مواتيا من أجل الوفاق الوطني بتشاد وإعادة السلام والاستقرار بهذا البلد .

ويشأن الصحراء الغربية طالبا الرئيسان بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة من أجل التوصل إلى حل سلمي . وفي هذا الصدد ، رحبا بقبول طرفي النزاع بالمقترحات

التي تقدم بها السكرتير العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار الأمم المتحدة المناسب لتسوية النزاع ، كما رحب أيضاً بالالتزامات والمناقشات التي جرت مؤخراً على مستوى عال بين الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية للنزاع .

وأدان الرئيسان - بشدة - التخلص من النفايات النووية والصناعية في أفريقيا ، وأعرب الرئيس مبارك عن تأييده التام للمبادرة التي اتخذتها نيجيريا لتعبئة الرأي العام العالمي ضد التخلص من النفايات النووية والصناعية . وأكد الرئيسان من جديد التزامهما لوضع حد لهذا الأمر خاصة من خلال إقامة جهاز لمراقبة التخلص من النفايات ، وهو الجهاز الذي اليه لتبادل المعلومات حول نقل والتخلص من النفايات النووية والصناعية إلى كافة الأنحاء .

وبعد استعراض الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا بقلق ، أكد الرئيسان الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا . وأعرب عن تأييدهما التام لعقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية لأفريقيا وذلك في أنسب وقت حتى نهاية ١٩٨٩ ، وأشاد الرئيسان بجهود مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل تعبئة المجتمع الدولي لتأييد عقد هذا المؤتمر .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط . رحب الرئيسان بقيام الدولة الفلسطينية ، وحثا جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط على المساهمة الإيجابية في عملية السلام من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة . وأعرب الجانبان عن قناعاتهما بأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط - تحت إشراف الأمم المتحدة ، وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٢٣٨ - إنما يوفر أفضل إطار للتوصل لمثل هذه التسوية . وقد أصرا على ضرورة أن تشارك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

ورحب الرئيسان بوقف العمليات الحربية بين العراق وإيران وقبول الدولتين لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذي ينص على وقف إطلاق النار وتسوية سلمية للنزاع حول الحدود بين البلدين وناشدا الطرفين المحافظة على قوة الدفع من أجل تحقيق سلام دائم بين البلدين .

وأعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع في لبنان . وأكدوا الحاجة إلى تأييد الحكومة الشرعية في لبنان ، وتشجيع الوفاق الوطني وصيانة سيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله .

وفي ضوء استعراض التطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح . أكد الرئيسان من جديد تأييدهما لهدف نزع السلاح العام والشامل خاصة نزع السلاح النووي في ظل رقابة فعالة ، وأعطيا اهتماما خاصا للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية والأمن الدولي . كما أعربا عن قناعاتهما بأن إعلان جعل أفريقيا لانونية الصادر في القاهرة عام ١٩٦٤ لازال صالحا ، وأعربا عن تأييدهما لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

ورحب الرئيس المصري بالمبادرة النيجيرية لإقامة منتدى لاجوس من أجل تشجيع الحوار الدولي حول القضايا ذات الاهتمام المشترك .

وفي نهاية الزيارة ، أعرب الرئيس إبراهيم بانبجيذا - بالأصالة عن نفسه وعن الوفد المرافق له والشعب النيجيرى بأسره - عن امتنانه وتقديره العميق للرئيس محمد حسنى مبارك وحكومة مصر وشعبها للاستقبال الحار والحفاوة التي قوبل بها والوفد المرافق له خلال زيارتهم التاريخية لمصر .

كما وجه دعوة للرئيس محمد حسنى مبارك والسيدة حرمه للقيام بزيارة رسمية إلى نيجيريا عام ١٩٨٩ ، وقد تم قبول الدعوة بسرور ، وسيتم تليبيتها عام ١٩٨٩ ، وسيتم الاتفاق عليها بين الجانبين من خلال القنوات الدبلوماسية .

صدر بالقاهرة يوم أول فبراير ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين ، إحداهما باللغة العربية ، والأخرى بالإنجليزية .

ولكل منهما ذات الحجية .

عن

جمهورية نيجيريا الاتحادية

الجنرال إبراهيم بانبجيذا

رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

عن

جمهورية مصر العربية

محمد حسنى مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

(١٩) بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة لجمهورية مصر العربية

(١٦ فبراير ١٩٨٩)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، قام الرئيس على حسن موينى - رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ فبراير ١٩٨٩ .

وقد عقد رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس جمهورية تنزانيا المتحدة محادثات في جو من الأخوة والصداقة . وكان هناك تطابقا في وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والقضايا الأفريقية الدولية ذات الاهتمام المشترك .

وقد أعرب الرئيسان عن ارتياحهما للعلاقات الممتازة القائمة بين بلديهما وأكدوا من جديد عزمهما على تدعيم وتشجيع هذه العلاقات من خلال تحديد أوجه جديدة للتعاون في عدة مجالات .

وقد تم - خلال الزيارة - عقد الدورة الأولى للجنة المصرية - التنزانية المشتركة حيث جرى استعراض عدة مجالات للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني والثقافي بين البلدين .

واتفق الجانبان على تدعيم وتنويع تعاونهما الثنائى في مجالات التجارة والزراعة والصحة والتعليم والنقل .

وأكد الجانبان من جديد على الأهمية التي يعلقونها على تنمية التعاون بين البلدين في مجال الاستخدام الأمثل لمياه النيل بما يحقق مصلحة شعبيهما وشعوب دول حوض النيل .

وأعرب الجانب التنزاني عن تقديره للتعاون الفني المقدم من خلال الصندوق المصري للمعونة الفنية لأفريقيا .

وبعد استعراض الوضع السياسي والاقتصادي في أفريقيا . أكد الرئيس مبارك والرئيس موينى من جديد تأييدهما التام لمنظمة الوحدة الأفريقية . كما أعادا من جديد التزام مصر وتنزانيا بمبادئ وأهداف المنظمة التي توفر إطارا للعمل المشترك والتضامن الأفريقي . وأكدوا على أهمية التزام الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بميثاقها واحترام الدول الأعضاء لسيادة الدول ووحدة أراضيها ولبدءا عدم التدخل في شئونها الداخلية .

وأعرب الرئيسان عن عزمهما على تنفيذ إعلان أديس أبابا الذي أقره رؤساء الدول والحكومات بمناسبة العيد الفضي لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية ووضع منهج للعمل في المستقبل . وقد طالبا المغرب - وهي إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية - بالعودة إليها من أجل مواصلة مساهمة المغرب في النهوض بالتضامن والوحدة الأفريقية .

وأكد الرئيس مبارك والرئيس موينى من جديد التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون الأفريقي العربي الذي يحقق - في تقديرهما - صالحا مشتركا لشعبيهما ، وسيعملان - كل ما في وسعهما - من أجل

الاستفادة بالإمكانات التي يتيحها التعاون الأفريقي العربي وتحقيق آمال شعبيهما من ورائه .

وأكد الجانبان من جديد إيمانهما بحركة الدول غير المنحازة ، وتعهدا بالتزام مشترك لمواصلة العمل من أجل نجاح وتحقيق مثل هذه الحركة ، وأشادا بالدور الإيجابي الذي تقوم به الحركة من أجل تحقيق السلام العالمي ، ونزع السلاح النووي ، والتعايش السلمي بين جميع الدول ، وأعربا عن رضائهما عن نتائج مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في نيقوسيا بقبرص من ٧ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد استعرض الرئيسان بعمق الوضع في الجنوب الأفريقي ، وأدانا بشدة سياسة الفصل العنصري غير الإنسانية التي يمارسها نظام بريتوريا ، وأعربا عن التزام لا يتزعزع وإصرار أكيد على الاستمرار في مناصرة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد التفرقة العنصرية .

وقد طالبا بالإلغاء الفوري لحالة الطوارئ ، ورفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية ، والإفراج غير المشروط عن نلسون مانديلا ، وكافة المسجونين السياسيين الآخرين .

وأعربا عن اعتقادهما بأن إزالة الفصل العنصري سيؤدي إلى قيام مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب أفريقيا قائم على العدل والمساواة الإنسانية .

وأعرب الرئيسان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ / ٧٨ . وفي هذا الصدد ، رحبا بتوقيع الاتفاق بين كل من أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ ، وطالبا أطراف الاتفاقية الوفاء بنية حسنة بالتزاماتهم الواردة بها .

ومن أجل إتاحة مناخ موات لإجراء انتخابات حرة وعادلة بناميبيا وللحيلولة لئون مواصلة النظام العنصري في جنوب أفريقيا لاحتلاله غير المشروع لناميبيا ، عبر الرئيسان عن تصميمهما على ضرورة أن يضمن السكرتير العام للأمم المتحدة ألا يقل الجانب العسكري لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ناميبيا عن المستوى الذي أقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام ١٩٧٨ بمقتضى قراره رقم ٤٣٥ .

وأعادا الرئيسان تأكيد تأييدهما التام سوابو - الشرعي الوحيد لناميبيا .

كما أكدوا أيضا تضامنهما مع حكومة جمهورية أنجولا الشعبية في جهودها لتحقيق السلام والاستقرار بأنجولا ، وطالبا بالاحترام التام لسيادة أنجولا ووحدة أراضيها والامتناع عن التدخل في شئونها الداخلية .

وفيما يتعلق بالوضع في تشاد ، أعرب الرئيس مبارك والرئيس مويى عن تقديرهما لتوصل ليبيا وتشاد إلى اتفاق لإيجاد حل سلمي لمشكلة الحدود بين البلدين . وأيدا جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق هذا الهدف . وأعربا عن اعتقادهما بأن التقارب بين ليبيا وتشاد قد خلق جوا مواتيا من أجل الوفاق الوطني بتشاد والسلام والاستقرار بهذا البلد .

وبشأن الصحراء الغربية ، طالبا الرئيسان بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة من أجل التوصل إلى حل سلمي . وفي هذا الصدد ، رحبا بقبول طرفي النزاع بالمقترحات

التي تقدم بها السكرتير العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار الأمم المتحدة المناسب لتسوية النزاع ، كما رحبا أيضا بالاتصالات والمناقشات التي جرت مؤخرا على مستوى عال بين الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية للنزاع .

وأدان الرئيسان - بشدة - التخلص من النفايات النووية والصناعية في أفريقيا . وأكد الرئيسان من جديد التزامهما لوضع حد لهذا الأمر خاصة من خلال إقامة جهاز لمراقبة التخلص من النفايات ، وهو الجهاز الذي سيوفر إليه لتبادل المعلومات حول نقل والتخلص من النفايات النووية والصناعية في كافة الأنحاء .

ويعد استعراض الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا بقلق ، أكد الرئيسان الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، وأعربا عن تأييدهما التام لعقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية لأفريقيا ، وأشاد الرئيسان بجهود مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل تعبئة المجتمع الدولي لتأييد عقد هذا المؤتمر .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، رحب الرئيسان بقيام الدولة الفلسطينية ، وحثا جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط على المساهمة الإيجابية في عملية السلام من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة . وأعرب الجانبان عن قناعتهم بأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط - تحت إشراف الأمم المتحدة ، وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ - إنما يوفر أفضل إطار للتوصل لمثل هذه التسوية . وقد أصرا على ضرورة أن تشارك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

ورحب الرئيسان بوقف العمليات الحربية بين العراق وإيران وقبول الدولتين لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذي ينص على وقف إطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع بين البلدين . وناشدا الطرفان المحافظة على قوة الدفع من أجل تحقيق سلام دائم بين البلدين .

وأعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع في لبنان ، وأكدوا الحاجة إلى تأييد الحكومة الشرعية في لبنان ، وتشجيع الوفاق الوطني وصيانة سيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله .

وفي ضوء استعراض التطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح . أكد الرئيسان من جديد تأييدهما لهدف نزع السلاح العام والشامل خاصة نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية فعالة . وأعطيا اهتماما خاصا للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية والأمن الدولي . كما أعربا عن قناعتهم بأن إعلان جعل أفريقيا لا نووية الصادر في القاهرة عام ١٩٦٤ لازال صالحا وأعربا عن تأييدهما لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

وفي نهاية الزيارة ، أعرب الرئيس على حسن مويني - بالأصالة عن نفسه وعن الوفد المرافق له - عن امتنانه وتقديره العميق للرئيس محمد حسني مبارك وحكومة مصر وشعبها للاستقبال الحار والحفاوة التي قوبل بها والوفد المرافق له خلال زيارتهم لمصر .

كما وجه دعوة للرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية إلى تنزانيا ، وقد تم قبول الدعوة بسرور ، واتفق على تحديد موعدها بالاتفاق بين الجانبين من خلال القنوات الدبلوماسية .
صدر بالقاهرة يوم ١٦ فبراير ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين ، إحداهما باللغة العربية ، والأخرى بالإنجليزية ، ولكل منهما ذات الحجية .

عن

جمهورية تنزانيا المتحدة

على حسن مويني

رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

عن

جمهورية مصر العربية

محمد حسنى مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

(٢٠) بيان مشترك

زيارة رئيس مجلس الدولة لجمهورية غينيا بيساو إلى جمهورية مصر العربية

(١١ سبتمبر ١٩٨٩)

بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام السيد الرئيس الجنرال جو برناردو فييرا رئيس مجلس الدولة لجمهورية غينيا بيساو بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٩ إلى ١١ سبتمبر ١٩٨٩ .

عقد الرئيسان محمد حسنى مبارك وجو برناردو فييرا سلسلة من المباحثات ، أعادا خلالها تأكيد عزمهما على دعم أواصر الصداقة والتضامن بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو ، وأشادا بالمستوى الممتاز للعلاقات التي تربط البلدين ، وأعادا تأكيد رغبتهما السياسية في بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو في كافة المجالات . وفي هذا الصدد تم توقيع معاهدة صداقة وتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو واتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين الدولتين .

استعرض الرئيسان أيضا المشاكل الأفريقية والدولية الرئيسية ، وأعربا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بهذه المشاكل .

أعاد الرئيسان تأكيد تمسك دولتيهما بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية وأكدوا مجددا التزامهما بتدعيم هذه المنظمة الإقليمية التي تمثل إطار للعمل المشترك والتضامن الأفريقي .

بحث الرئيسان الوضع في الجنوب الأفريقي ^{كروادانا} بشدة سياسة الأبارتيد العنصرية وغير الإنسانية والتي ينتهجها نظام الحكم في بريتوريا وأعربا عن التزام لايتزعزع وعزم أكيد على مواصلة تأييد شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع ضد التفرقة العنصرية .

وأعرب الرئيسان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وفي هذا الصدد أعادا تأكيد تأييدهما التام لحركة سوابو في هذه المرحلة الحرجة من مراحل كفاحها الوطني من أجل الاستقلال .

كذلك عبر الرئيسان مجددا عن تقديرهما للجهود التي تبذلها حكومة أنجولا الشعبية لتحقيق المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والسلام في أنجولا ، وأعربا أيضا عن تقديرهما للجهود المشكورة التي تقوم بها حكومة جمهورية موزمبيق الشعبية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الاستقرار والسلام في موزمبيق .

وقد أعرب الرئيسان عن قلقهما إزاء الموقف الاقتصادي الحرج في أفريقيا . وأكدوا على الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا

(للفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠) ، وأعربا عن اقتناعهما بأن الإطار الأفريقي البديل للتعديل الهيكلي للإنعاش والتغيير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية هو إطار هام وعملي يمكن أن يساعد الدول الأفريقية ، فرديا وجماعيا لوضع برامج وطنية تجمع بين التعديل والنمو والتنمية الاقتصادية . وناشد الرئيسان المجتمع الدولي كي يعد على وجه السرعة استراتيجية أكثر شمولاً لعلاج جميع أوجه مشكلة الديون الأفريقية ، القروض الرسمية والتجارية ، على أساس مستمر منتظم ، وأعربا كذلك عن تأييدهما الكامل لعقد مؤتمر دولي يعالج مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط فقد أعرب الرئيسان مجددا عن تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير . وعبرا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية ، وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكد الرئيسان من جديد على أن انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقا للقرارين ٢٤٢ ، ٢٢٨ لمجلس الأمن وبمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي - الأفريقي والذي تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو فقد أكد الرئيسان مجددا التزامهما بتدعيم التضامن والتعاون بين الشعوب الأفريقية والعربية حيث تجمعهما روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك في مستقبل أفضل .

وقد أعادا الرئيسان تأكيد إيمانهما بحركة عدم الانحياز وتعهدهما بالعمل على تحقيق أهدافها وإعلاء مثنها ، وفي هذا الصدد أشادا بنتائج مؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز الذي عقد في بلجراد خلال الفترة من ٤ إلى ٧ سبتمبر ١٩٨٩ وأعلنا على مواصلة العمل من أجل تطبيق بيانه الختامي .

كذلك رحب الرئيسان بالتقارب بين القوتين العظميين وأكدوا أنه لكي يكون الانفراج دائما فإنه يتعين أن يكون عالميا وشاملا ومفتوحا لمشاركة العالم كله . وأعادا تأكيد أهمية الحفاظ على الاتجاه للجوء إلى الطرق السلمية لحل المنازعات السياسية القائمة في الساحة الدولية .

وقد أعرب الرئيسان أيضا عن الأمل في أن تمتد الإرادة التي حققت المناخ الحالي للوفاق في العلاقات السياسية الدولية ، إلى المجال الاقتصادي بغية إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التي تواجه حاليا مخاطر تهدد خطط التنمية فيها .

وأشاد الرئيسان بتأييد دول عدم الانحياز في بلجراد للمبادرة التي اتخذت في باريس في يوليو ١٩٨٩ ، من جانب رؤساء جمهورية مصر العربية والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند نحو البدء في جولة جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين الدول المتقدمة والدول النامية بخصوص

المسائل الاقتصادية والبيئة العالمية .

وقد أعرب السيد الرئيس الجنرال جو برناردو فييرا - باسم وفده ، وباسمه الشخصي - عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوي والودي الحار الذي لقيه ووفده في جمهورية مصر العربية . ووجه سيادته دعوة للسيد الرئيس / محمد حسنى مبارك وقد تم قبول هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعداً فيما يعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع في القاهرة في ١١ سبتمبر ١٩٨٩ .

عن

جمهورية مصر العربية

محمد حسنى مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

عن

جمهورية غينيا بيساو

الجنرال / جو برناردو فييرا

رئيس مجلس الدولة

(٢١) بيان صحفي بمناسبة زيارة رئيس جمهورية رواندا إلى جمهورية مصر العربية

(٢٩ — ٣٠ يوليو ١٩٩٠)

- في إطار العلاقات الوطيدة القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا قام الجنرال هابيا ريمانا جوفينال رئيس جمهورية رواندا والرئيس المؤسس لحزب الحركة الثورية القومية للتنمية بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٠ .
- وقد أجرى السيد الرئيس محمد حسني مبارك والجنرال هابيا ريمانا جوفينال ، مباحثات ودية أكدوا فيها من جديد عزمهما على دعم علاقات الصداقة والتضامن بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا ، كذلك أشاد الرئيسان بالمستوى الممتاز للعلاقات التي تربط بين الدولتين ، وأعادا تأكيد التزامهما بالعمل على تدعيم وتنويع أوجه التعاون بين مصر ورواندا في كافة المجالات .
- وفي إطار التعاون الثنائي أعرب الرئيسان عن ارتياحهما لما تم في مجال تنفيذ اتفاقيات التعاون القائمة بين الدولتين وعبر الجنرال هابيا ريمانا جوفينال عن تقديره للمعونة الفنية التي تقدمها جمهورية مصر العربية إلى جمهورية رواندا .
- وبالإضافة إلى أوجه التعاون في المجال الثنائي أعاد الرئيسان تأكيد التزام كل من الدولتين بالاستمرار في دعم التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .
- وقد أخذ الرئيسان علماً بنتائج المؤتمر الوزاري السادس لمجموعة الأندوجو الذي عقد في أديس أبابا يوم ٢٦ فبراير ١٩٩٠ ، وأكدوا من جديد أن تطبيق هذه النتائج يدعم أسس التعاون في إطار مجموعة الأندوجو .
- وفيما يتعلق بالقضايا الأفريقية فقد أعرب الرئيسان عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر حول هذه القضايا ، وأعادا تأكيد التزامهما بتدعيم منظمة الوحدة الأفريقية التي تمثل إطارا العمل المشترك والتضامن الأفريقي ، وفي هذا الصدد قام الرئيس بتقييم أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية خلال العام الحالي وأشادا بما حقته المنظمة من إنجازات ، وبهذه المناسبة أعرب رئيس جمهورية رواندا عن تقدير حكومته وتأييدها للجهود المثمرة التي يقوم بها الرئيس محمد حسني مبارك بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية .
- كذلك استعرض الرئيسان جدول أعمال القمة القادمة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وأعربا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر حول القضايا المدرجة على جدول أعمال هذه القمة وبصفة خاصة الوضع في الجنوب الأفريقي والنزاع بين السنغال وموريتانيا ، والديون الخارجية لأفريقيا ومشكلة الشرق الأوسط .
- وقد أشاد الرئيسان باستقلال ناميبيا وأكدوا مجدداً التزامهما بتقديم كل العون السياسي والدبلوماسي للحكومة الناميبية من أجل تدعيم استقلالها واستقرارها وتحقيق ازدهارها .

- وعند تناول الموقف القائم في جنوب أفريقيا أدان الرئيسان بشدة سياسة الأبارتيد التي ينتهجها نظام بريتوريا ، وأعادا تأكيد التزامهما الذي لا يتزعزع وعزمهما الأكيد . على مواصلة تأييد شعب جنوب أفريقيا في كفاحه من أجل إقامة نظام سياسي عادل وحر وديمقراطي .
- وفيما يختص بالنزاع بين السنغال وموريتانيا فقد أعرب رئيس جمهورية رواندا عن تأييد بلاده لجهود الوساطة التي يبذلها الرئيس محمد حسنى مبارك بصفتة الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وفي هذا الصدد وجه الرئيسان نداءً إلى حكومة كل من موريتانيا والسنغال لتسوية النزاع بينهما بالطرق السلمية .
- استعرض الرئيسان بقلق شديد الوضع الاقتصادي القائم في أفريقيا ، وأكدوا مجدداً ضرورة عقد مؤتمر دولي لتسوية مشكلة الديون في أفريقيا .
- وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط فقد بحث الرئيسان آخر تصورات الموقف وحثا الدول المعنية على الإسهام إيجابياً في عملية السلام بهدف التوصل لتسوية شاملة ودائمة وعادلة ، تقوم على أساس حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .
- وقد تناول الرئيسان أيضاً التعاون العربي الأفريقي ، وذلك في إطار المبادئ التي أرساها مؤتمر القمة العربية الأفريقي الأول الذي عقد في القاهرة في مارس ١٩٧٧ ، وأكدوا على أهمية تدعيم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب ، وفي هذا الصدد أعربا عن تطلعها لعقد قمة أخرى في أقرب فرصة ممكنة آخذين في الاعتبار التحديات التي تواجه أفريقيا والعالم العربي .
- وفي ختام زيارته الرسمية لجمهورية مصر العربية أعرب الجنرال هابيا ريمانا جوفينال رئيس جمهورية رواندا والرئيس المؤسس لحزب الحركة الثورية القومية للتنمية عن شكره وتقديره للقاء الأخوى الحار الذي لقيه ووفده خلال إقامته في القاهرة .
- وقد وجه السيد الرئيس هابيا ريمانا جوفينال ، الدعوة إلى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية رواندا وقبل الرئيس مبارك هذه الدعوة بترحيب . هذا وسيتم الاتفاق من خلال الطرق الدبلوماسية على موعد تنفيذها في وقت لاحق .

(٢٢) بيان مشترك
بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية أثيوبيا الشعبية الديمقراطية
(٣٠ - ٣١ أكتوبر ١٩٩٠)

- قام الرفيق منجستو هايلي مرايم رئيس جمهورية أثيوبيا الشعبية الديمقراطية على رأس وفد عالي المستوى بزيارة عمل إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٣٠ إلى ٣١ أكتوبر ١٩٩٠ .
- وقد استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الرئيس منجستو هايلي مرايم والوفد المرافق له .
- أجرى الرئيسان مبارك ومنجستو هايلي مرايم مباحثات مستفيضة حول موضوعات متعددة وخاصة العلاقات الثنائية : الوضع في أفريقيا ، الأمن الإقليمي ، أزمة الخليج والوضع في الشرق الأوسط .
- تبادل الرئيسان وجهات النظر حول الوضع في منطقة القرن الأفريقي ، حيث أكدا على ضرورة تسوية كافة أوجه مشاكل المنطقة بالطرق السلمية وعلى أساس احترام سيادة ووحدة وسلامة أراضي دول المنطقة ، وفي هذا الصدد أكد الرئيسان على ضرورة احترام المبادئ والأفكار الواردة في الإعلان الصادر في ٩ يوليو ١٩٩٠ عن مؤتمر قمة الدول الست أعضاء منظمة «الإيجاد» بهدف تحقيق السلام الدائم في المنطقة .
- تبادل الرئيسان وجهات النظر بشكل موسع حول كافة أوجه العلاقات الثنائية ، واتفقا بوجه خاص على توسيع نطاق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، كما اتفقا على تدعيم السلام والتعاون بين دول حوض النيل .
- كما بحث الرئيسان بشكل متعمق الأمن في منطقة البحر الأحمر ، وفي هذا الصدد اتفقا على التعاون الوثيق من أجل ضمان السلام والاستقرار ووحدة أراضي كافة دول المنطقة .
- كما تم بحث أزمة الخليج باستفاضة ، حيث أكد الرئيسان موقفهما المشترك بإدانة غزو العراق للكويت ، وطالبا بضرورة التنفيذ الكامل وغير المشروط لقرارات مجلس الأمن الصادر في شأن الأزمة .
- وجه الرئيس منجستو هايلي مرايم دعوة إلى الرئيس حسنى مبارك لزيارة أثيوبيا والتي قبلها الرئيس مبارك ، وقد تم الاتفاق على تحديد موعد الزيارة من خلال القنوات الدبلوماسية .

(٢٣) بيان مشترك

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد

بمناسبة الزيارة الرسمية للرئيس العقيد إدريس ديبي

رئيس جمهورية تشاد ورئيس الحركة الوطنية للإنقاذ

(٤ - ٦ نوفمبر ١٩٩١)

بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام السيد الرئيس العقيد إدريس ديبي رئيس جمهورية تشاد ورئيس الحركة الوطنية للإنقاذ بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة من ٤ إلى ٦ نوفمبر ١٩٩١ .

عقد الرئيسان محمد حسني مبارك وإدريس ديبي سلسلة من الاجتماعات ، أكدا خلالها من جديد عزمهما العمل على تدعيم علاقات الأخوة والتضامن التي تربط ما بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد ، وأشادا بالعلاقات الممتازة بين البلدين وأعربا عن ارتياحهما لما تم تحقيقه في مجال تنفيذ اتفاقيات التعاون القائمة بين مصر وتشاد ، كذلك أكد الرئيسان مجدداً رغبتهما السياسية في بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد في كافة المجالات ، وبهذه المناسبة أعرب الرئيس إدريس ديبي عن تقديره لنوعية ما تتلقاه جمهورية تشاد من معونات فنية تقدمها لها مصر .

قام العقيد إدريس ديبي رئيس جمهورية تشاد ورئيس الحركة الوطنية للإنقاذ بتقديم عرض للسيد الرئيس محمد حسني مبارك عن تطور الوضع السياسي في تشاد والافاق التي فتحت أمام الشعب التشادي منذ تولى الحركة الوطنية للإنقاذ في الأول من ديسمبر ١٩٩٠ ، وقد هنا السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية أخاه وصديقه الرئيس إدريس ديبي ، بالإنجازات التي تحققت لصالح الشعب التشادي في نضاله من أجل السلام والحرية والديمقراطية .

كذلك بحث الرئيسان القضايا الأفريقية والدولية ورحبا بتطابق وجهات نظرهما إزاء هذه القضايا .

أعاد الرئيسان تأكيد تمسك دولتيهما بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية وأكدوا مجدداً التزامهما بتدعيم هذه المنظمة الإقليمية التي تمثل إطاراً للعمل المشترك والتضامن الأفريقي .

وفيما يتعلق بالخلاف القائم بين تشاد وليبيا ، فقد أكد الرئيسان أنهما يتطلعان إلى تحقيق التسوية السلمية لهذا النزاع لما يترتب عليها من تدعيم لعلاقات الأخوة بين الدولتين .

وعند تناول الموقف في الجنوب الأفريقي ، رحب الرئيسان بالتطورات الحالية وأكدوا من جديد عزمهما على الاستمرار في مساندة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه من أجل القضاء على الأبارتيد وإقامة نظام سياسي ديمقراطي عادل وحر .

وبالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية ، فقد أعرب الرئيسان عن قناعتهم بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة ، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

وباستعراض المسائل الاقتصادية ، أكد الرئيسان عزمهما العمل على تدعيم التعاون بين الدول النامية ، وبصفة خاصة بين الدول الأفريقية ، على المستويين الثنائي والإقليمي على حد سواء . وفي هذا الصدد رحب الرئيسان بإقرار وتوقيع الاتفاقية الخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية في الثالث من شهر يونيو ١٩٩١ بأبوجا في القمة السابعة والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد أبدى الرئيسان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط وأعادا تأكيد تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، خاصة حقه في تقرير المصير وعبرا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . وفي هذا الصدد أشاد الرئيسان بانعقاد مؤتمر السلام في مدريد في ٣٠ أكتوبر ، وأعربا عن أمانيهما بأن يفتح هذا المؤتمر آفاقاً جديدة لتحقيق السلام الحقيقي .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي - الأفريقي والذي تهتم به بصفة خاصة كل من مصر وتشاد ، فقد أكد الرئيسان أهمية تدعيم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب وجددا التزامهما بمضاعفة الجهود من أجل إعادة دفع هذا التعاون .

كذلك رحب الرئيسان بمناخ الوفاق والتقارب السائد حالياً في العلاقات التي تربط بين دول الغرب والشرق وبالجهود الرامية إلى تدعيم التعاون الدولي وتحقيق نزع السلاح وتعزيز دور الأمم المتحدة .

وبالنسبة لمشاكل البيئة ، فقد أكد الرئيسان على اهتمامهما بالحفاظ على البيئة . وفي هذا الصدد وجها نداء يطالب بتطبيق إجراءات دولية فعالة تكفل منع نقل النفايات السامة والخطيرة أو التخلص منها في أراضي دول أخرى .

وقد أعرب العقيد إدريس ديبي عن جزيل شكره لمصر حكومة وشعباً لما لقيه ووفده من استقبال حار وأخوى ، ووجه سيادته دعوة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية تشاد . وقد قبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك هذه الدعوة بالترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

القاهرة في ٦ نوفمبر ١٩٩١ .

القسم الثانى: —————

البيانات المشتركة

ومحاضر اللجان

عن الزيارات التى تمت على

مستوى وزراء الخارجية

[١] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية الجابون (٢٠ يونيو - ٥ يوليو ١٩٨٣)

تلبية لدعوة من الحكومة الجابونية ، قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة لجمهورية الجابون خلال الفترة من ٣٠ يونيو إلى ٥ يوليو سنة ١٩٨٣ .

وهذه المناسبة فقد انعقدت الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون المصرى الجابونى تنفيذاً للاتفاق الموقع فى القاهرة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٨١ .

وقد ضم الوفد المصرى الذى صاحب السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية كلاً من :

- السيد السفير / عمران الشافعى - مساعد وزير الخارجية .
- السيد السفير / عادل العدوى - سفير مصر لدى الجابون .
- السيد السفير / سامى ثابت - مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / سعد الفرارجى - مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد المستشار / على ماهر السيد - بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد المستشار / رءوف رجب - بسفارة مصر لدى الجابون .

وخلال الزيارة استقبل الرئيس عمرو بنحو السيد وزير الدولة للشئون الخارجية مرتين الذى سلمه رسالة من أخيه وصديقه الكبير الرئيس حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بالإضافة إلى دعوة للقيام بزيارة رسمية لمصر .

وقد قبل الرئيس بنحو الدعوة وطلب إلى السيد وزير الدولة أن ينقل إلى الرئيس مبارك تحياته الأخوية وتمنياته بالصحة والرخاء للشعب المصرى الشقيق .

كما عقد الدكتور بطرس غالى اجتماعات مع كل من :

- السيد الأستاذ / لويس جاستون مابيللا - وزير التعليم القومى .
- السيد / جان بيار أوكياس - وزير الصحة العامة والمواطنين .
- السيد جول بورد أوجوليغويند - وزير الدولة للتعليم العالى والبحث العلمى والبيئة وحماية الطبيعة .

وبالإضافة إلى ليرفيل فقد قام الدكتور بطرس غالي بزيارة كل من فرانسفيل ومواندا ولا مباريني حيث تفقد بعض المنجزات الاقتصادية بهذه المدن .

إن الصداقة الوثيقة التي تربط بين الشعبين المصري والجابوني تعود إلى تاريخ طويل سابق ، والعلاقات الممتازة التي تربط بين الرئيسين مبارك وبونجوتعتبر أساساً لها . وقد حظى السيد وزير الدولة المصري والوفد المرافق له باستقبال حار خلال الزيارة .

وخلال اجتماع وزير الدولة المصري ووزير الخارجية الجابوني ، استعرضا معاً المسائل الإفريقية والدولية مع التركيز بصفة خاصة على علاقات التعاون الثنائي بين الدولتين .

وأعرب الطرفان عن رضائهما لتطابق وجهات نظر الحكومتين للمشكلات السياسية والاقتصادية وأكدوا رغبتها المشتركة في استمرار العمل من أجل إقرار سلام دائم في العالم يقوم على العدالة والحرية .

وقد أكدوا بمسكها الشديد بميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وبميثاق منظمة الأمم المتحدة وكذلك بمبادئ حركة عدم الانحياز . كما أوضحوا بصفة خاصة أهمية احترام كل الدول لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام حقوق السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال الوطني لكل الدول وأهمية حل المنازعات بالطرق السلمية عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم .

ومن هذا المنظور فقد استعرض الطرفان الوضع الحرج الذي تمر به تشاد والناتج عن تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لهذه الدولة . وفي هذا الصدد فقد طالبوا بضرورة سرعة إنهاء هذا التدخل الخارجي . كما أكدوا رغبتهم في أن يتمكن شاد من تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية تحت قيادة حكومتها الشرعية .

كما أنها وجهوا بداء للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية حتى تبذل المنظمة مساعيها اللازمة للمساهمة في ضمان حرية شاد ووحدتها الوطنية ووحدة أراضيها . كما أكدوا مساندتها لحكومة تشاد ولرئيسها السيد / حسين حبري وجهودهما من أجل مواجهة العدوان والحفاظ على وحدة أراضي تشاد .

كما اتفق الطرفان على أهمية النظر في عقد اجتماع للجنة الوساطة المشكلة للنظر في النزاع التشادي الليبي .

وفيما يتعلق بالمسألة الناميبية ، فقد أدان الطرفان بشدة نظام التمييز العنصري البغيض الذي أقامته جنوب إفريقيا وما يترتب على ذلك من تصاعد لأعمال القهر واغتيال الزعماء الأفارقة والإرهاب والمذابح الجماعية ضد اللاجئين من جنوب إفريقيا والمواطنين الأبرياء بالدول المجاورة . وقد أكد الطرفان مساندتهما التامة لهؤلاء المواطنين الأفارقة .

وأعرب الطرفان عن اقتناعهما بأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ هو الأساس الوحيد الذي يمكن من خلاله التوصل لحل سلمي وعادل ودائم لهذه المشكلة إذ أنه بالرغم من كل الدعم الذي تتلقاه حكومة برتوربا ، إلا أن استقلال ناميبيا قادم لا محالة . ويطالب الطرفان بأن يتحقق هذا الاستقلال قبل نهاية ١٩٨٣ وفقاً لقرارات القمة ١٩ لمنظمة الوحدة الإفريقية .

وطالب الطرفان المجتمع الدولي بصفة عامة وأعضاء مجلس الأمن بصفة خاصة باتخاذ إجراءات محددة لإجبار جنوب إفريقيا على الرضوخ للقرارات التي اتخذت ووضع حد لسياساتها العدوانية والإجرامية . كما رفض الطرفان أي ربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية فقد أكد الوزير أن أهمية تطبيق قرارات قتي نيروبي وأديس أبابا لمنظمة الوحدة الإفريقية .

لاحظ الطرفان أن الشرق الأوسط يعد اليوم من أكثر المناطق الساخنة في العالم . وقد عبر الطرفان عن ارتياحهما للمبادرات التي اتخذت من أجل إقرار السلام وأعربا عن اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم بالمنطقة لن يتحقق إلا بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقرار حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام وأمن .

وفد وجهت مصر والجابون نداءات لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الاستمرار في الكفاح العادل في إطار من الوحدة والمصالحة .

وأعرب الوزير عن قلقها إزاء الوضع المتفجر في لبنان والناتج عن احتلال إسرائيل للأراضي اللبنانية .

وقد طالب بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية وكل القوات الأجنبية غير المصرح بوجودها من الحكومة اللبنانية.

كما أكد مساندتها التامة للحكومة اللبنانية في جهودها من أجل تأمين سيادتها على ترابها الوطني واستقلال ووحدة أراضي لبنان.

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد أعرب الطرفان عن استيائها لما ترتب على الأزمة الاقتصادية الحالية من تأثيرات على اقتصاديات الدول النامية. وأكد الوزيران أهمية إقرار النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

كما أكد أهمية قيام التعاون الفعال على المستويات الإقليمية لما في ذلك من مصالح للدولتين.

كما أكد الطرفان تمسكها الكامل بخطة عمل لاجوس وبالإعلان النهائي للاجوس بهدف التوصل إلى الوحدة الاقتصادية الكبرى للقارة قبل عام ٢٠٠٠. كما أعربا عن رضائهما بما تم انجازه حتى الآن في إطار التجمعات الاقتصادية الإقليمية كتجمع حوض النيل والتجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا.

وعلى الصعيد الثنائي فقد أعرب الوزيران عن امتنانهما للمستوى الذي ارتقت إليه علاقات الدولتين وعمق المشاعر الأخوية وقوة الروابط التي تربط بين الشعبين والتي انعكست على اجتماع الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون في ليبرفيل حاصده وأنها قامت بتحديد الهيكل والجراءات اللازمة لدعم وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والتعافية والعلمية والفنية. وذلك في إطار التعاون بين دول الجنوب.

اتفق الطرفان على تبادل المعلومات والخبرات بين المؤسسات الوطنية عن طريق تبادل زيارات العمل لما في ذلك من دعم دائم للتعاون.

كما أعرب الطرفان عن سعادتهما للعلاقات بين كليتي الطب بجامعة الاسكندرية وكلية الطب بجامعة ليبرفيل ويدعوان الجامعتين لتوسيع مجال التعاون بينهما دعماً للتعاون الثنائي في مجال إعداد الكوادر.

حضر الاجتماعات مع رئيس الوفد المصري السادة الواردة أسماؤهم بعاليه. أما رئيس الوفد الجابوني فقد حضر إلى جانبه كل من:

- السفير / سيلفستر راتانجا — سكرتير عام وزارة الخارجية والتعاون.
- السفير / جان فليكس اداند — المستشار الدبلوماسي لوزارة الخارجية والتعاون.
- السيدة / آلان سانال ليدجي — المستشار المساعد لرئيس الجمهورية للشؤون الإفريقية.
- السيد / نيمو مابجا — السكرتير العام المساعد لوزارة الخارجية والتعاون.
- السيد / ايمانويل ميندون نزي — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية والتعاون.
- السيد / جوزيف أوساد نكوخ — رئيس قسم الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية والتعاون.
- السيد / ميشيل بيكال — رئيس قسم منظمة الوحدة الإفريقية بوزارة الخارجية والتعاون.
- السيد / أوريان مينكو — مستشار رئيس الغرفة التجارية.

بالإضافة لعدد من الخبراء بالوزارات المختلفة.

وقد أعرب الطرفان عن رضائهما للجوالودي والأخوي الذي ساد المحادثات الثنائية.

وفي نهاية الزيارة. وجه رئيس الوفد المصري الشكر باسمه وباسم الوفد المرافق له لفخامه الحاج عمر بوخو رئيس جمهورية الجابون ورئيس الدولة والسكرتير العام المؤسس للحزب الديمقراطي الجابوني لكل ما حظوا به من عناية وللحكومة والشعب الجابوني الشقيق للاستقبال الأخوي الحار طوال الزيارة.

وانفق الطرفان على عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة في مصر خلال النصف الثاني من شهر يوليو ١٩٨٤.

خروجاً ليبرفيل في ٥ يوليو ١٩٨٣.

عن جمهورية الجابون
مارتان بونجو
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون

عن جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشؤون الخارجية

[٢] بيان مشترك
زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية
إلى جمهورية أنجولا الشعبية
(٥ - ٧ يوليو ١٩٨٣)

بناء على دعوة من السيد « باولوتيكسيرا خورخي » ، عضو اللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير أنجولا - حزب العمل ، ووزير العلاقات الخارجية في جمهورية أنجولا الشعبية ، قام السيد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية في جمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية أنجولا الشعبية في الفترة من ٥ إلى ٧ يوليو ١٩٨٣ .

وقد أشاد وزير الدولة المصرى بقائد الثورة الأنجولية الخالد ، الرئيس أنطونيو اجستينونو ، ووضع على نصبه باقة من الزهور .

وخلال الزيارة استقبل فخامة الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس ، رئيس الحركة الشعبية لتحرير أنجولا - حزب العمل ، ورئيس جمهورية أنجولا الشعبية ، الوزير المصرى الذى سلمه رسالة شخصية من فخامة الرئيس حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وقد أجرى الوزيران المصرى والأنجولى محادثات سادها جو من الود والتفاهم المشترك ، تناول خلالها المشاكل المتعلقة بالوضع الدولى ، وخاصة الأوضاع فى الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا .

وعبر الجانبان عن قلقهما لتصاعد التوتر فى القارة الأفريقية ، وأدانا المناورات الإمبريالية فى أفريقيا الرامية إلى عرقلة التحرر الكامل للقارة .

كما أدان الطرفان الاعتداءات المتكررة من جانب نظام بريتوريا العنصرى ضد جمهورية أنجولا الشعبية ودول خط المواجهة الأخرى ، وطالبا بالانسحاب الكامل غير المشروط لقوات جنوب أفريقيا من الأراضى الأنجولية .

وأعرب الجانب المصرى عن تضامن شعب وحكومة جمهورية مصر العربية العميق مع جمهورية أنجولا الشعبية فى مواجهة أعمال العدوان والاحتلال غير المشروع من جانب نظام بريتوريا لجزء من تراب أنجولا .

وفى يتعلق بمشكلة ناميبيا ، أعرب الوزيران من جديد عن تأييدهما لنضال شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو - مثله الوحيد - من أجل تحرير أراضيه وإقامة دولة ناميبيا المستقلة . وطالب الوزيران بالتطبيق الكامل والفورى لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية . كما عبّرا عن رفضهما الفاطح لكل المحاولات الرامية إلى ربط استقلال ناميبيا بتواجد القوات الكوبية فى أنجولا الذى هو حق من حقوق السيادة لجمهورية أنجولا الشعبية .

كذلك أعرب الوزيران عن تضامنها مع نضال شعب جنوب أفريقيا من أجل استقلاله . وأدانا بقوة الممارسات اللا إنسانية والهمجية لنظام بريتوريا العنصرى التى تعد انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتقاليد الأمم المتحدة .

وعبر الجانبان عن قلقهما تجاه الوضع فى الشرق الأوسط ، وأعربا عن تضامنها الكامل مع شعب فلسطين فى نضاله من أجل حقوقه الوطنية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الشرعى . وأكدوا اقتناعهما بأن تحقيق الحقوق الفلسطينية - وخاصة حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة - هو أساس السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط .

كما أدان الوزيران بكل شدة العدوان الاسرائيلى على لبنان فى يونيو ١٩٨٢ واحتلالها غير المشروع لأراضيه . وطالبا بالانسحاب الفورى لقوات الاحتلال واحترام سيادة واستقلال لبنان الوطنى ووحدة أراضيه حتى تتمكن الحكومة اللبنانية من إعادة البناء وتحقيق الوحدة الوطنية فى ظل السلام والاستقرار .

وأكد الوزيران من جديد تمسك حكومتهما العميق بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومبادئ عدم الانحياز . وأعربا

عن اهتمامها بدعم دور حركة دول عدم الانحياز في مواجهة اخطار الحرب الباردة الجديدة . والساسات العدواني . وسباق التسلح .

واستعرض الجانبان خلال محادثاتها سبل ووسائل دعم التعاون بين البلدين في مختلف المجالات . وخاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية . وأعربا عن اقتناعهما بأن هذه المحادثات تمثل نقطة بداية نحو مزيد من تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين .

وفي هذا الإطار اجتمع الوزير المصري أثناء الزيارة بكل من وزير المحليات والحاكم الإفلسي لمدينة لواندا . ووزير التجارة الخارجية ، ووزير الدولة للتعاون ، وأجرى معهم محادثات مثمرة وبناءة أسفرت عن توقيع اتفاق تجارى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أنجولا الشعبية .

وقد أعرب وزير الدولة للشئون الخارجية في جمهورية مصر العربية عن عميق امتنانه لحكومة جمهورية أنجولا الشعبية لاستقبال الودى والجارولكرم الضيافة الذى لقيه والوفد المرافق له . كما وجد الدعوة لوزير العلاقات الخارجية الأنجولى للقيام بزيارة رسمية لمصر ، قبلها الوزير الأنجولى بامتنان ، وسيتم تحديد موعد لها بالطريق الدبلوماسى .

لواندا في ٧/٧/١٩٨٣ .

[٣] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية الكونغو الشعبية

(٤ - ٧ أغسطس ١٩٨٣)

بناء على دعوة الرفيق «بيرنزي» ، عضو المكتب السياسى لحزب العمل الكونغولى ، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ، ووزير الخارجية بجمهورية الكونغو الشعبية ، قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية الكونغو الشعبية في الفترة من ٤ إلى ٧ أغسطس ١٩٨٣ . وقد اتجه السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بمجرد وصوله إلى برازا فيل . إلى «ماريان نجواي» حيث وضع عليه إكليلاً من الزهور .

واستقبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالى خلال إقامته بالكونغو من قبل سعادة الكولونيل «ديس ساسو نجيسو» ، رئيس اللجنة المركزية لحزب العمل الكونغولى ، ورئيس الجمهورية ورئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حيث سلمه رسالة صداقة من أخيه الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، تضمنت أيضاً توجبه الدعوة لفخامته للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية .

وقد أجرى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية محادثات مع الرفيق بيرنزي ، عضو المكتب السياسى لحزب العمل الكونغولى ، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ووزير الخارجيه . تناولت العلاقات بين البلدين ، واستعرضا كافة المشاكل المتعلقة بالوضع الدولى .

شارك في هذه المحادثات من الجانب المصرى :

- السيد / نصرت نعيم — القائم بالأعمال بالنيابة لجمهورية مصر العربية لدى جمهورية الكونغو الشعبية .
- السيد / سامى ثابت — مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد / سعد الفراجى — مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد / فايز بكتاش — مستشار بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد / عبد الغفار الديب — سكرتير ثان بسفارة جمهورية مصر العربية بجمهورية الكونغو الشعبية .

ومن الجانب الكونغولى :

- السيد / الفونس نكوكا — مدير مكتب عضو المكتب السياسى ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ووزير الخارجية
- السيد / جيروم أولانديه — سكرتير عام وزارة الخارجية .
- السيد / كورنى موكا — المستشار الدبلوماسى لعضو المكتب السياسى ، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ، ووزير الخارجية .
- السيد / لويس ماهونجو — المستشار الاقتصادى لعضو المكتب السياسى ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ووزير الخارجية .
- السيد / إيمانويل إكولايكوم — الملحق الدبلوماسى لعضو المكتب السياسى ، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ووزير الخارجية .
- السيد / جوزيف أوبارى — مدير إدارة أفريقيا بوزارة الخارجية .
- السيد / رمون أومباكا إيكورى — مدير التعاون الثنائى بوزارة التعاون .
- السيد / جيزيل أوجوندو — رئيس إدارة أفريقيا الشمالية بوزارة الخارجية .
- السيد / أبل موكونو — رئيس قسم أفريقيا الشمالية بوزارة الخارجية .
- السيد / روفين جيلير لوباكى — رئيس قسم أفريقيا الوسطى بوزارة الخارجية .

وقد استعرض الجانبان العلاقات المصرية — الكونغولية ، وعبرا عن رغبتها فى دعم هذه العلاقات من أجل تطويرها وتعميقها بما يتفق وتطلعات الشعبين الكونغولى والمصرى . وتحقيقاً لذلك تم التوقيع على البرنامج التنفيذى لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى الموقع بين مصر والكونغو ، لأعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ .

وفى تحليلها للوضع فى أفريقيا ، أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ تجاه المشاكل الخطيرة التى تهدد القارة . وأكدت من جديد تمسكها بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وفىما يتعلق بتشاد ، عبر الجانبان عن أملهما فى أن يتوصل شعب تشاد إلى تحقيق السلام والوحدة الوطنية من أجل إعادة بناءه الوطنى .

وتناول الطرفان الموقف فى جنوب أفريقيا ، وعبرا من جديد عن تأييدهما الثابت لمنظمة سوابو — الممثل الشرعى والوحيد لشعب ناميبيا — فى نضاله من أجل استقلاله الوطنى . وأعربا فى هذا الصدد عن رفضهما لأى محاولة تهدف لربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا ، وأكدت ضرورة التطبيق غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، كأساس وحيد لتسوية المشكلة الناميبية .

وعبر الجانبان عن تأييدهما الكامل لكفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل إزالة نظام التفرقة العنصرية وإقامة مجتمع العدل والمساواة .

وأدانا كذلك سياسة زعزعة الاستقرار وأعمال العدوان من جانب جنوب أفريقيا ضد الدول المستقلة على خط المواجهة وخاصة أنجولا ، وزيمبابوى ، وموزمبيق وتبسونانا وليسوتو .

وفىما يتعلق بالصحراء الغربية ، طالب الجانبان الأطراف المتنازعة بالاحترام الدقيق للقرار الذى تم اعتماده فى القمة التاسعة عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وعبر الطرفان عن ارتياحهما للحكمة التى أبدتها الدول الأفريقية حين تجاوزت خلافاتها من أجل إتاحة الفرصة لانعقاد مؤتمر القمة التاسع عشر فى أديس أبابا .

وأكدوا مساندتها المطلقة لشعب فلسطين في نضاله بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعى والوحيد ، من أجل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة .

أكد الجانبان نمسكها الثابت بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز . وأوضحا أن سياسة الحركة تمثل — أكثر من أى وقت مضى — عاملاً لا غنى عنه في النضال من أجل التحرر والانطلاق الكامل للشعوب . وفي حل المشاكل الدولية . ونسمة التعاون الدولي على أساس من المساواة وحفظ السلام والأمن في العالم . ولديمقراطية العلاقات الدولية . وإقامة نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدالة . وعبر الجانبان كذلك عن مساندتهما للجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي بهدف جعل المحيط الهندى والبحر المتوسط مناطق سلام .

وفيما يتعلق بالوضع في جنوب غرب وجنوب شرق آسيا . وفي أفريقيا الوسطى والكاريبى . أعرب الجانبان من جديد عن مساندتهما لكافة شعوب هذه المناطق في نضالها من أجل دعم استقلالها الوطنى وتحقيق مجتمع السلام والتقدم والعدل الاجتماعى دون تدخل أجنبى .

وفيما يختص بالنزاع بين العراق وإيران ، حث الجانبان الأطراف المتحاربة للعمل على إيجاد حل سياسى عن طريق التفاوض لهذا الخلاف المدمر . الذى يمثل تهديداً خطيراً لحركة الدول غير المنحازة . وللسلام في المنطقة . وأكدوا في هذا الصدد ضرورة استخدام كل الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية . ورفض استخدام القوة في العلاقات بين الدول .

وعبر الوزيران بير نزى وبطرس غالى عن اغتباطهما لتطابق وجهات نظرهما تجاه المسائل التى تم بحثها . والنتائج التى توصلوا إليها .

وفي ختام زيارته لجمهورية الكونغو الشعبية ، أعرب السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية عن الشكر للسيد الرفيق بير نزى . عضواً المكتب السياسى لحزب العمل الكونغولى . ورئيس لجنة العلاقات الخارجية . ووزير الخارجية للاستقبال الحار الذى استقبل به والوفد المرافق له طوال مدة إقامتهم على الأراضى الكونغولية . ووجه الدعوة للرفيق بير نزى للقيام بزيارة صداقة رسمية لجمهورية مصر العربية . وقد قبلت الدعوة باغتنباط ، وسيتم تحديد موعدا فيها بعد بالطريق الدبلوماسى .

صدر في برازافيل يوم ٦ أغسطس ١٩٨٣ .

عن الوطن الكونغولى

بير نزى

عضو المكتب السياسى ورئيس لجنة العلاقات الخارجية

ووزير الخارجية

عن الجانب المصرى

بطرس بطرس غالى

وزير الدولة للشئون الخارجية

[٤] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية مصر العربية

(٢١ - ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣)

قام سعادة الليتنانت ميشيل ساليه وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣ تلبية لدعوة سعادة الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

قابل سعادة الليتنانت ميشيل ساليه خلال الزيارة صاحب الفخامة رئيس جمهورية مصر العربية السيد محمد حسنى مبارك .

استقبل سعادة الليتنانت ميشيل ساليه في كل مناسبة بالترحاب الحار على ضوء علاقات الصداقة والأخوة الأفريقية التى تربط منذ أمد بعيد شعبى وحكومتى أفريقيا الوسطى ومصر .

وقد أجرى وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى مع وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية مباحثات مثمرة للغاية تناولت العلاقات الثنائية والمسائل الدولية ولا سيما تلك المتصلة بالقارة الأفريقية : تشاد وناميبيا والصحراء الغربية .

اشترك في المباحثات من الجانب المصرى :

- سعادة الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
- سعادة السفير / عمران الشافعى — مساعد وزير الخارجية .
- سعادة السفير / صلاح الدين بسيونى — مدير إدارة المعلومات والبحوث والتفديرات بوزارة الخارجية .
- سعادة السفير / محمد سامى ثابت — مدير إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد الدكتور / فايز بكتاش — المستشار بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

ومن الجانب الوسط أفريقى :

- سعادة الليتنانت / ميشيل ساليه — وزير الخارجية والتعاون الدولي .
- سعادة السفير / جالان دواتيه — المستشار الدبلوماسى لوزير الخارجية والتعاون الدولي .
- السيد / جان مارى بيكيه — القائم بأعمال أفريقيا الوسطى بالقاهرة .

وفي معرض بحثها للعلاقات المصرية — الوسط أفريقية ، أعرب الطرفان عن رغبتها في تدعيم هذه العلاقات حتى ترتفع لمستوى تطلعات الشعبين الوسط أفريقى والمصرى . وقد أولى اهتماماً خاصاً بموضوع التعاون الفنى الثنائى . وفي هذا الميدان سجل الطرفان برضاء النتائج الإيجابية التى تحققت في إطار الاتفاقات المعقودة وخاصة الاتفاق المعقود مع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا . كما اتفقا على زيادة المعونة الفنية بدرجة أكبر وعلى تنويعها لا سيما في مجال هندسة الطرق والكبارى .

وفي معرض تحليلها للوضع في أفريقيا ، أعرب الطرفان عن قلقهما البالغ إزاء المشاكل الخطيرة التى تهدد القارة ، وأعادتا تأكيد تمسكهما بمثل ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وبالنسبة لتشاد ، أعرب الطرفان عن أملهما في أن يستعيد الشعب التشادى الشقيق السلام والوحدة الوطنية من أجل التعمير الوطنى .

وأعرب الطرفان عن تأييدهما للحكومة الشرعية في نديجامينا وادانتها للعدوان الذى تتعرض له . واعتبر الطرفان أن اللجنة المؤقتة التى تشكلت عام ١٩٧٧ والتى كلفها مؤتمر القمة الأفريقية التاسع عشر بإيجاد حل للخلاف التشادى - الليبى هى الجهاز الملائم لإيجاد تسوية سلمية للنزاع .

وعند تناولهما للوضع في الجنوب الأفريقى ، أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما الصلب للسوابو الممثل الوحيد والأصيل للشعب الناميبي في نضاله من أجل الاستقلال الوطنى . ورفض الطرفان - في هذا الصدد - أية محاولة ترمى إلى ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا ، كما أعادا تأكيد ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (٧٨) بدون شرط باعتباره الأساس الوحيد لتسوية المسألة الناميبية .

أعرب الطرفان عن تأييدهما التام للنضال الذى يخوضه شعب جنوب أفريقيا لتصفية نظام الأربايتيد وإقامة مجتمع العدالة والمساواة . كما أدان الطرفان سياسة زعزعة الاستقرار والأعمال العدوانية التى تنتهجها جنوب أفريقيا ضد الدول المستقلة لحظ المواجهة وخاصة أنجولا وزيمبابوى وموزمبيق وبوتسوانا وليسوتو .

وبالنسبة للصحراء الغربية ، طالب الطرفان المتحاربين أن يلتزموا بكل دقة باحترام القرار الذى أصدره مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وأعرب الطرفان عن رضائهما لما أبدته الدول الأفريقية من نضوج عندما تجاوزت خلافاتها تمكيناً لعقد مؤتمر القمة التاسع عشر في أديس أبابا .

أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما غير المشروط للشعب الفلسطينى في النضال الذى يخوضه من أجل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الوحيد والشرعى .

وفي معرض إعادة تأكيدهما تمسكهما الصلب بمبادئ ومقاصد حركة عدم الانحياز شدد الطرفان على أن سياسة هذه الحركة نطل أكثر من أى وقت مضى عاملاً لا غنى عنه للنضال من أجل التحرر وتحرير الشعوب التام وتسوية المشاكل الدولية ودفع التعاون الدولى على أساس المساواة والحفاظ على السلام والأمن الدوليين واسباغ الطابع الديمقراطى على العلاقات الدولية وإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد أكثر تكافؤاً .

وأيد الطرفان كذلك الجهود التى يبذلها المجتمع الدولى لجعل المحيط الهندى والبحر الأبيض المتوسط مناطق سلام . وبالنسبة للنزاع بين العراق وإيران ، أهاب الطرفان المتحاربين للعمل على البحث عن حل سياسى تفاوضى لهذا الخلاف الدامى الواقع بين الأشقاء الذى يمثل تهديداً خطيراً لحركة عدم الانحياز والسلام في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، أعاد الطرفان تأكيدهما ضرورة استخدام الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية ، وطرح استعمال القوة في العلاقات بين الدول جانباً .

أعرب الوزيران ميشيل ساليه وبطرس غالى عن ارتياحهما لتطابق وجهات نظرهما بشأن المسائل التى تناولاها وللنتائج التى توصلوا إليها .

وفي ختام زيارته لجمهورية مصر العربية أعرب سعادة اللتانت ميشيل ساليه وزير الخارجية والتعاون الدولى لجمهورية أفريقيا الوسطى عن شكره العميق لسعادة الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للترحيب الحار الذى لاقاه هو والوفد المرافق لسيادته طوال إقامته بالأرض المصرية .

تم في القاهرة في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣ .

عن جمهورية أفريقيا الوسطى
اللتانت ميشيل ساليه
وزير الخارجية والتعاون الدولى

عن جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٥] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية بنين الشعبية

(١٠ - ١٢ يناير ١٩٨٤)

بدعوة من السيد / تيام مبيو دجى - وزير الخارجية والتعاون في جمهورية بنين الشعبية ، قام السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - بزيارة رسمية لجمهورية بنين الشعبية في الفترة من ١٠ - ١٢ يناير ١٩٨٤ .

استقبل الجنرال / ماتيو كيريكو - رئيس جمهورية بنين الشعبية السيد وزير الدولة المصرى والوفد المرافق له . حيث نقل للرئيس كيريكو رسالة صداقة مكتوبة من السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك . تناول سبل دعم أوجه التعاون المختلفة بين البلدين كما تناول - بالتحليل - عدة قضايا دولية وأفريقية ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للبلدين .

وقد قبل الرئيس البينى الدعوة الرسمية الموجهة له من السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك . لزيارة مصر توطيداً للعلاقات القائمة بين البلدين . هذا وسوف يتم تحديد موعد الزيارة بالطرق الدبلوماسية .

وأثارت زيارة السيد / الدكتور بطرس غالى الفرصة لدراسة مختلف جوانب العلاقات الثنائية وأوجه التعاون مع المسؤولين البينيين حيث أتاح هذه الدراسة للجانبين - سواء على المستوى السياسى أو المستوى الفنى - استعراض وتقييم العلاقات الثنائية بهدف دفع التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى بين البلدين .

ونناولت المباحثات السياسية بين الجانبين بادل وجهات النظر بالنسبة لمختلف القضايا الدولية والأفريقية وحول دعم دور منظمة الوحدة الأفريقية بما يتيح تحقيق أهداف المنظمة المنصوص عليها في ميثاق أديس أبابا .

وببادل الوزيران وجهات النظر بالنسبة للقضايا السياسية التالية :

١ - الصحراء الغربية :

حيث اتفقا على ضرورة تطبيق قرارات مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء الدول والحكومات المنعقد في أديس أبابا في يونيو ١٩٨٣ .

٢ - تشاد :

عبر الجانبان عن أملهما في أن يتوصل الشعب والزعماء التشاديون لصيغة مناسبة يمكن بموجبها تحقيق المصالحة الوطنية والسلام والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية . مهتدين بالجهود التى بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الصدد . كم يمتن الاجتماع المائدة المستديرة - من أجل المصالحة - أن يتوصل لنتائج إيجابية في هذا المجال .

٣ - الشرق الأوسط ، والقضية الفلسطينية :

أكد الجانبان على الموقف الثابت لبلديهما من ضرورة تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط والفائز على تنفيذ قرارات كل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبصفة خاصة على ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة على أثر عدوان يونيو ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب

الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير ووطن قومي تحت القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية برعاية السيد / ناصر عرفات .

كما أدان الجانبان - بقوة - سياسة الاستيطان التي تتبعها إسرائيل في الضفة الغربية وغزة التي تمثل عبء في طريق حل المشكلة وخرقاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأحكام القانون الدولي والأعراف الدولية .

وفيما يتعلق بـلبنان، أشار الوزيران لضرورة الانسحاب الكامل والفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية . وأبديا تأييدهما لكافة الجهود المبذولة في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية في لبنان .

٤ - ناميبيا :

عبر الجانبان عن تأييدهما لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال . ورفضها لكل محاولة تربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية في أنجولا .

كما أبديا قناعتها بضرورة التنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بوصفه أساس لا يمكن الحيد عنه لحل مشكلة ناميبيا .

وشجب الجانبان كل محاولات وعمليات العدوان التي ترتكبها جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة وبصفة خاصة أنجولا - زيمبابوي - موزمبيق - بيسوانا - ليسوتو .

كما أبديا تأييدهما لشعب جنوب أفريقيا في كفاحه للقضاء على نظام التفرقة العنصرية .

قام الوزيران بتقييم التعاون العربي - الأفريقي انطلاقاً من بيان القاهرة الصادر عن القمة الأولى للتعاون العربي - الأفريقي في مارس ١٩٧٧ .

وعبرا عن أملهما في أن يتطور هذا التعاون لتحقيق الآمال والأهداف التي كان يصبوا إليها رؤساء الدول الأفريقية والعربية وشعوبهم عند انعقاد ذلك المؤتمر .

وفي إطار التعرض للوضع الاقتصادي الدولي عبر الوزيران عن قلقهما إزاء الأزمة الاقتصادية التي تزعزع العالم والتي تمس - بصفة خاصة - القارة الأفريقية ، وفي هذا الخصوص وجه الجانبان نداء عاجلاً لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

كما ركز الجانبان على ضرورة العمل على التنفيذ العملي لخطة عمل لاجوس التي توصل إليها الاجتماع الطارئ لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية .

وقد أولى وزير خارجية البلدين اهتمامها لدعم العلاقات الثنائية بين البلدين ، وبصفة خاصة في مجال التعاون الاقتصادي والفني . وفي هذا الصدد تم التوقيع على اتفاق للتعاون الفني بين جمهورية بنين الشعبية والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

ويتناول الاتفاق مساهمة الخبراء المصريين في مشروعات التنمية في جمهورية بنين الشعبية وتقديم المنح الدراسية . ويبدأ العمل بهذا الاتفاق عند التوقيع عليه .

والى جانب ذلك تم الاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة للتعاون المصري / البنيني والتي سوف تجتمع بالتناوب في كلا البلدين .

هذا ، وقد وجه الدكتور بطرس غالي الدعوة إلى وزير خارجية بنين لزيارة جمهورية مصر العربية في الموعد الذي يناسبه .

كوتونوفى ١٢ / ١ / ١٩٨٤ .

١٦ | بيان مشترك

زيارة وزير العلاقات الخارجية والتعاون بجمهورية بورندي إلى جمهورية مصر العربية

(٢٠ - ٢٤ فبراير ١٩٨٤)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية، قام السيد لوران نزييمانا وزير العلاقات الخارجية والتعاون بجمهورية بورندي بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في المدة من ٢٠ إلى ٢٤ فبراير ١٩٨٤ .

وقد قابل السيد لوران نزييمانا خلال إقامته بمصر السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية . كما استقبله كذلك السيد كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والسيد المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع لجمهورية مصر العربية . جرت المباحثات في جو من الصداقة والفهم المتبادل . وناولت العديد من القضايا الثنائية والأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

١ - منظمة الوحدة الأفريقية :

أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء خطورة المشاكل التى تهدد القارة واتفقا على بذل كل ما من شأنه تدعيم منظمة الوحدة الأفريقية . كى تتمكن من القيام بدورها الرائد فى حل المشاكل الأفريقية وفقاً لمبادئ ميثاقها وأهدافه وتحقيق التضامن والتعاون بين دول القارة .

٢ - الصحراء الغربية :

أعرب الجانبان فى معرض تناولهما لمسألة الصحراء الغربية - عن اعتقادهما بأن حل هذه المشكلة يتمثل فى تطبيق قرارات منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الشأن .

٣ - تشاد :

أبدى الجانبان أملهما فى أن تتمكن الأطراف المتنازعة فى تشاد من التوصل إلى صيغة مقبولة للمصالحة الوطنية . وأكدوا فى هذا الشأن تأييدهما للجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لحل هذا النزاع .

٤ - القرن الأفريقى :

اتفق الجانبان على ضرورة بذل كل ما من شأنه تحقيق الاستقرار فى المنطقة وتهدئة الأوضاع فيها والتفاهم بين دولها فى إطار مبادئ التعاون الإقليمى وحسن الجوار والتعايش السلمى .

٥ - الجنوب الأفريقى :

أعرب الجانبان عن تأييدهما الحازم لشعب ناميبيا فى نضاله من أجل الاستقلال الوطنى بقيادة السوابو ممثله الشرعى الوحيد ، ورفضهما لكل محاولة ترمى إلى ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا .

وأعاد الجانبان تأكيد اقتناعهما بضرورة التطبيق غير المشروط والعاجل للقرار رقم ٤٣٥ الذى أصدره مجلس الأمن فى ١٩٧٨ والذى يمثل فى نظرهما الأساس الصالح لتسوية المشكلة .
أدان الجانبان العدوان المتكرر الذى ترتكبه جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة وخاصة ضد أنجولا وزيمبابوى وبتسوانا وليسوتو وزامبيا . وأعربا عن تأييدهما لشعب جنوب أفريقيا فى نضاله من أجل القضاء على نظام التفرقة العنصرية (الابارتيد) .

٦ - الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية :

أعاد الجانبان التأكيد على ضرورة إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط على أساس التطبيق الكامل لقرارات منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية الداعية للانسحاب الكامل لإسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة فى أعقاب عدوان ١٩٦٧ وللاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .

وأدان الجانبان بشدة سياسة إسرائيل بشأن إقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها عقبة فى طريق الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للمشكلة ، وانتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، واتفاقيات جنيف والقانون الدولى .

وفىما يتعلق بلبنان أكد الجانبان على ضرورة الانسحاب الفورى والكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضى اللبنانية وفقاً لقرارى مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٥٠٨ ورقم ٥٠٩ وأعربا عن تأييدهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية فى لبنان وللحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه .

٧ - حرب الخليج :

أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ لاستمرار الحرب العراقية - الإيرانية لتهديدها لأمن المنطقة وللسلام والاستقرار الدوليين .
وأعادا تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمية وأشاد الجانبان بموقف العراق فى هذا الصدد وأهابا بإيران الاستجابة لنداء المجتمع الدولى لوقف إطلاق النار والدخول فى مفاوضات من أجل التوصل لحل سلمى للنزاع .

٨ - الوضع الدولى :

أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء تدهور الوضع الدولى ولا سيما اشتداد الحرب الباردة من جديد بما يتولد عنها من تهديدات جديدة للسلام والاستقرار الدوليين .
وأكدوا على ضرورة قيام حركة عدم الانحياز بدور فعال للإسهام فى تدعيم السلام والأمن وتخفيف التوتر وتصفية الاستعمار الجديد وكافة أشكال التفرقة العنصرية ، وعبر الجانبان خلال استعراضهما للظروف الاقتصادية العالمية عن قلقهما العميق للأزمة الاقتصادية التى تصيب العالم وبصفة خاصة أفريقيا ، وأعادا تأكيد ضرورة إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد .

وشدد الجانبان على ضرورة التطبيق الفعال لخطة العمل التى وضعها مؤتمر لاجوس ومواصلة الجهود الرامية إلى اجراء حوار بناء بين الشمال والجنوب بكل حزم .

وتناول هذا الشق من المباحثات الوضع الاقتصادى الصعب للدول المغلقة التى تنتمى إليها بورندى . وفى هذا الصدد أعرب الجانبان عن أملهما فى أن تغطى هذه الدول باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولى وأن يكون لها نصيب أكبر فى الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية .

٩ - العلاقات الثنائية :

وفى معرض تناولها للعلاقات المصرية البورندية ، عبر الجانبان عن رغبتها فى تعزيز وتدعيم هذه العلاقات فى كافة

المجالات ، وقررا في سبيل ذلك إنشاء لجنة وزارية مشتركة ، تكون مهمتها بحث كل المقترحات الرامية إلى دفع العلاقات بين البلدين ، ومتابعة تنفيذها ، على أساس أن تجتمع هذه اللجنة مرة كل عام في عاصمة كل من الدولتين بالتناوب .

وانطلاقاً من انتمائها المشترك لإقليم حوض النيل اتفق الجانبان على إعطاء اهتمام خاص لهذا التعاون الإقليمي وفقاً لخطة عمل لاجوس .

وبالنسبة للحالة الراهنة للتعاون الثنائي أعرب الجانبان عن رضائهما التام لتطوره الإيجابي . وأكدوا أهمية مواصلة الجهود من أجل زيادة علاقاتها وتنويعها في مصلحة الشعبين والبلدين .

وحرص السيد لوران نزييمانا على الإعراب عن امتنانه العميق للترحيب الحار الذي لاقاه سيادته وأعضاء الوفد طوال إقامتهم في جمهورية مصر العربية ووجه سيادته دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي لقيام سيادته بزيارة رسمية لبورندي . وقد قبل الدكتور غالي الدعوة شاكراً وسوف يتم تحديد موعداً لها بالطرق الدبلوماسية .

القاهرة في ٢٢ فبراير ١٩٨٤ .

عن الجانب البورندي
السيد لوران نزييمانا
وزير العلاقات الخارجية والتعاون

عن الجانب المصري
الدكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

اشترك في المباحثات من الجانب المصري :

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي — وزير الدولة للشئون الخارجية .
 - السيد السفير / عمران الشافعي — مساعد وزير الخارجية .
 - السيد السفير / علي شوقي الحديدي — مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
 - السيد السفير / محمد سامي هبيرة — المفوض على جامعة الدول العربية ومدير الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية .
 - السيد السفير / أحمد صدقي — مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية وأمين الصندوق المصري للتعاون مع أفريقيا .
 - السيد السفير / محمد وفيق حسني — مدير إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .
 - السيد المستشار / علي ماهر السيد — المستشار بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
 - السيد الدكتور / فايز بكتاش — المستشار بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- ومن الجانب البورندي

- السيد / لوران نزييمانا — وزير العلاقات الخارجية والتعاون .
- السيد / جاك ماكيزيمانى — مدير إدارة بلاد الجامعة العربية بوزارة العلاقات الخارجية والتعاون .
- السيد / فيليب روراشيت سيه — الوزير المفوض لسفارة بورندي بالقاهرة .
- السيد / بول ندير هيريجيه — نائب مدير إدارة المراسم .

[٧] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية فولتا العليا

(١٧ - ١٩ مارس ١٩٨٤)

بناء على دعوة السيد / أربا دياللو - وزير خارجية جمهورية فولتا العليا قام الدكتور بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية لواجادوجوفى الفترة من ١٧ إلى ١٩ مارس ١٩٨٤ .
وقد اجتمع الدكتور بطرس بطرس غالى - خلال الزيارة - بالرئيس توماس سانكارا - رئيس المجلس الوطنى للثورة ورئيس الدولة ، حيث سلم لسيادته رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية .
كما عقد جلسة عمل موسعة بين الجانبين تم خلالها استعراض كافة أوجه التعاون الثنائى بين الدولتين والقضايا الإفريقية والدولية .

(أ) العلاقات الثنائية :

أعرب الجانبان عن رغبتها فى تدعيم العلاقات الثنائية وتوثيق التعاون القائم بين مصر وفولتا العليا فى المجالات السياسية والاقتصادية والفنية والثقافية .
واتفقا على إيلاء اهتمام خاص للجهود الرامية لزيادة حجم المبادلات التجارية والتعاون بين البلدين ، وذلك وفقاً لخطة عمل لاجوس .
وتحقيقاً لهذه الغاية ، فقد اتفق الجانبان على إعادة تنشيط البروتوكول التجارى وبروتوكول التعاون الزراعى اللذين تم إبرامهما بين البلدين فى ١٠ يونيو ١٩٦٩ ، وفى ٢٧ فبراير ١٩٨٢ على التوالى .
كما اتفقا على العمل من أجل إبرام اتفاق النقل الجوى الجارى دراسته بين الدولتين .
وقد أعرب الوزيران عن إرتياحهما للاتفاق الذى تم توقيعه بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٨٢ بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى وحكومة جمهورية فولتا العليا ، وأكد الجانب المصرى على استعداداه لتوفير الفنيين والخبراء المصريين الذين يمكنهم الاشتراك مع أشقائهم فى فولتا العليا فى التنمية الاقتصادية فى فولتا العليا .
وفى المجال الثقافى ، اتفق الجانبان على بدء مفاوضات لإبرام البرنامج التنفيذى للاتفاق الثقافى بين مصر وفولتا العليا المؤرخ ١٣ مايو ١٩٧٢ ، وذلك من أجل اعطاء دفعة جديدة للتبادل الثقافى بين البلدين .

(ب) المشاكل الإفريقية والدولية :

١ - الموقف الدولى :

أعرب الجانبان عن قلقهما العميق إزاء تدهور الموقف الدولى واستئناف الحرب الباردة بين الكتلتين ، وفى هذا الاطار ، أبرز الجانبان أهمية دور حركة عدم الانحياز التى ترتبط بها مصر وفولتا العليا ارتباطاً وثيقاً ، وضرورة بذل كافة الجهود من أجل احترام قواعد القانون الدولى ، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بهدف الحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

٢ - منظمة الوحدة الإفريقية :

أكد الوزيران إيمانها بمنظمة الوحدة الإفريقية وميثاقها ومبادئها ، واتفقا على تنسيق تحركاتها الدبلوماسية من أجل

تدعيمها حتى يمكنها أداء مهمتها في خدمة التضامن والوحدة الإفريقية ، والاسهام بشكل فعال في تسوية المنازعات الإفريقية وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاقها .

أعرب الوزيران عن ارتياحهما لنجاح المؤتمر الوزاري الذي انعقد في الفترة من ٢٧ فبراير إلى أول مارس ١٩٨٤ في أديس أبابا ، واتفقا على مضاعفة الجهود حتى يكون اجتماع القمة العشرين في كونا كرى اجتماعاً للمصالحة والتضامن الإفريقي .

٣- الصحراء الغربية :

تناول الجانبان مشكلة الصحراء الغربية ، وأعربا عن إقتناعهما بأن حل هذه المشكلة يكمن في وضع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة المعنية بموضوع التنفيذ .

٤- تشاد :

بحث الجانبان - باهتمام - المسألة التي تمر بها تشاد منذ أكثر من ثمانية عشر عاماً ، وعبرا عن أملهما في أن يتمكن الأشقاء المتنازعون من التوصل إلى صيغة للمصالحة الوطنية . وتحقيقاً لذلك طلب الجانبان أن تعقد منظمة الوحدة الإفريقية اجتماعاً بحضره ممثلو الفصائل التشادية المختلفة من أجل الإعداد لمؤتمر جديد للمصالحة الوطنية .

٥- جنوب أفريقيا :

أكد الجانبان تأييدهما المطلق لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني تحت قيادة منظمة سوابومثله الشرعي الوحيد ، كما أكدوا على اقتناعهما بضرورة التنفيذ غير المشروط والسريع لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ . وأدان الطرفان بشدة سياسة الفصل والتمييز العنصري التي يمارسها النظام العنصري لبريتوريا ، وأعادا تأكيد تأييدهما لدول خط المواجهة كما يتابع الطرفان باهتمام المبادرات الحالية من جانب هذه الدول والتي تهدف إلى الحفاظ على استقلالها الوطني ووحدة أراضيها وسيادتها وأمنها .

٦- الشرق الأوسط :

أكد الجانبان أن السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق سوى بالتطبيق الكامل لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية التي تنص على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عدوان ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، كما أكد الجانبان تأييدهما لكل الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته . واستنكر الجانبان بحزم سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة التي تشكل عقبة في سبيل الجهود الرامية للتوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط انتهاكاً لكل من قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واتفاقيات جنيف .

٧- لبنان :

وبالنسبة للبنان ، أبرز الجانبان ضرورة الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الاسرائيلية وفقاً لقراري مجلس الأمن ٥٠٨ ، ٥٠٩ . وأكدوا تأييدهما لكافة الجهود التي تهدف إلى تحقيق الوفاق الوطني بين جميع اللبنانيين والحفاظ على استقلال وسيادة ، ووحدة أراضي لبنان .

٨- الحرب العراقية - الإيرانية :

أعرب الجانبان عن قلقهما العميق ازاء استمرار الحرب العراقية - الإيرانية وتصعيد العمليات العسكرية بين

البلدين . كما أعربا عن اقتناعهما أن هذه الحرب تعد تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين ، ووجها نداء إلى الطرفين المتحاربين لقبول وقف فوري لإطلاق النار ، والعمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذا النزاع عن طريق المفاوضات .

وقد اشترك في جلسة العمل من الجانب المصري :

- سعادة الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
- سعادة السفير / احمد صدقى — مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- سعادة السفير / يوسف عمر هندی — سفير جمهورية مصر العربية بواجادوجو .
- السيد المستشار / على ماهر السيد — مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السكرتير ثانى / محمد عبد الحى العربى — بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

وقد اشترك من الجانب القولتاوى :

- سعادة السيد / أربا دياللو — وزير الشؤون الخارجية .
 - سعادة السيد / أوجين دوناسى — وزير التخطيط والتعاون .
 - سعادة السيد / سيدوتراورى — وزير البيئة .
 - السيد / لويس دومينجى — سكرتير عام وزارة الخارجية .
 - السيد / سليمان مانلى — مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية .
 - السيد / بول سيري كابورى — مدير شئون التعاون الثنائى بوزارة الخارجية .
 - السيد / ميل بازىما — وزارة التخطيط والتعاون .
 - السيد / مارسيل تاتينا — وزارة البيئة .
 - دكتور / ديفيد كليم — وزارة الصحة العامة .
 - السيد / أمادويدراجو — وزارة الصحة العامة .
- أعرب الدكتور بطرس بطرس غالى عن امتنانه البالغ للاستقبال الحار الذى لقيه والوفد المرافق لسيادته طوال فترة الزيارة فى جمهورية قولتا العليا .
- كما وجه الدعوة للسيد / أربا دياللو وزير خارجية قولتا العليا للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية وقد رحب سيادته بهذه الدعوة على أن يتم تحديد موعد لها بالطرق الدبلوماسية .

تحريراً فى : ١٩ / ٣ / ١٩٨٤ .

عن جانب قولتا العليا
السيد / أربا دياللو
وزير الخارجية

عن الجانب المصرى
الدكتور بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٨] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية نيجيريا

(١٩ - ٢١ مارس ١٩٨٤)

بناء على دعوة الدكتور ابراهيم جامبرى - وزير خارجية نيجيريا ، قام الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية لنيجيريا فى الفترة من ١٩ إلى ٢١ مارس ١٩٨٤ على رأس وفد رسمى مصرى .
خلال هذه الزيارة استقبل الجنرال محمد بوهارى - رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية ورئيس المجلس العسكرى الأعلى الوزير المصرى الذى سلمه رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، كما أجرى محادثات مع وزير خارجية نيجيريا اتسمت بجو الأخوة والصداقة الذى تتميز به العلاقات بين الدولتين .
استعرض الجانبان التعاون بين مصر ونيجيريا فى مختلف المجالات ، واتفقا على أهمية اتخاذ خطوات محددة لضمان النمو المطرد لهذا التعاون ولدفع العلاقات التاريخية الوثيقة القائمة بين الشعبين .
وفى هذا السياق قرر الجانبان دعوة الوزراء المعنيين بالشئون الاقتصادية والتجارة والصناعة والزراعة والموارد المائية والطاقة والإعلام للاجتماع فى المستقبل لمناقشة طرق وسبل تحقيق هذا الهدف .
كما ناقشا الحاجة للقيام بخطوات فعالة لتطبيق اتفاق التعاون العلمى والفنى والاقتصادى الذى وقع بين البلدين بلاجوس فى ٢٧ يناير ١٩٨٢ .

كما اتفقا على ضرورة عقد اللجنة المصرية - النيجيرية المشتركة المشكلة بناء على هذا الاتفاق فى أقرب وقت مناسب .

وأكد الوزيران - بصفة خاصة - على أهمية زيادة حجم التجارة بين البلدين وفقاً لخطة عمل لاجوس .
ولاحظ الوزيران - بارتياح - زيادة عدد الخبراء والفنيين المصريين الذين يعملون جنباً إلى جنب مع إخوانهم النيجيريين فى مجالات الطب والهندسة وخدمة الموانئ والتعليم والمشروعات .
وأكد الجانب المصرى للجانب النيجيرى على استعدادهم لزيادة الفنيين المصريين فى إطار الاتفاق الذى أبرم بين الحكومة النيجيرية والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا .
كما استعرض الجانبان التبادل الثقافى بين البلدين ، وناقشا المسائل والسبل لضمان الاستفادة الكاملة للطلبة النيجيريين فى مصر بالتسهيلات الممنوحة لهم من الجامعات والمعاهد المصرية . ونحنا أيضاً إمكانية إيفاد طلبة مصريين إلى نيجيريا واستفادتهم من التسهيلات التى تقدمها جامعاتها ومعاهدها .
وبحث الوزيران الوضع الخطير فى العالم الناجم عن تجدد الحرب الباردة والمواجهة بين الكتلتين .
وأعادا تأكيد اقتناعهما بأن السلام والأمن لا يمكن أن يسودا فى العالم إلا من خلال احترام قواعد القانون الدولى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .
واتفقا على ضرورة عدم الانحياز التى ترتبط بها بلديهما ارتباطاً وثيقاً حتى يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى خفيف التوتر العالمى وتساهم فى إيجاد حلول سلمية للمشكلات الدولية .
فما يتعلق بالموضوعات الإفريقية ، أكد الجانبان التزامهما بمبادئ ومقاصد منظمة الوحدة الأفريقية ، واتفقا على ضرورة الحفاظ على المنظمة وخدمة قضية الوحدة والتضامن الأفريقى .
واتفقا أيضاً على بذل كافة الجهود من أجل نجاح مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية المقرر عقده فى كوناكرى .
ناقش الجانبان مشكلة ناميبيا ، وقررا تأييدهما التام لشعب هذا البلد الأفريقى فى نضاله من أجل استقلاله

الوطني وحرية بقيادة منظمة سوابو الممثل الشرعي الوحيد له وطالبا بالتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ كما أبرزاً دعمها الكامل لدول المواجهة سواء في مواجهتها العسكرية أو الدبلوماسية مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا وجهودها لصون استقلالها وسلامة أراضيها وسيادتها .

وأكد الوزير أن الإزالة الشاملة للفرقة العنصرية وإقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري يقوم على أساس حكم الأغلبية وحقوق التصويت الحر والتام لكل البالغين من أفراد الشعب في جنوب أفريقيا موحدة وغير مجزأة هو السبيل إلى حل عادل ودائم للوضع المتفجر في جنوب أفريقيا .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، دعا الوزير إلى بذل جهود مجددة للبحث عن أسلوب لتطبيق قرارات قمة منظمة الوحدة الأفريقية ، واتفقا على أن لجنة التنفيذ - التي تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد - يجب أن تنعقد مرة أخرى في أقرب وقت ممكن .

وبالنسبة لتشاد ، اتفق الجانبان على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية لضمان استقلال هذه الدولة ووحدة أراضيها . وفي هذا الصدد أكدوا الحاجة إلى انسحاب كافة القوات الأجنبية ، وانعقاد اجتماع آخر لممثلي كل الاتجاهات التشادية في أقرب فرصة .

بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط ، أكد الوزير - مرة أخرى - على أن المشكلة الفلسطينية هي لب النزاع العربي - الإسرائيلي ، وعلى أن الحل العادل لهذه المشكلة أساس لتحقيق السلام العادل والدائم في هذه المنطقة الذي لا بد أن يركز على قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية التي تطالب بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ ، وبلااعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

وأدان الوزير - بشدة - سياسة إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة واعتبار أن هذه السياسة تشكل عبة في طريق السلام وانها كأ صارخاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ولا اتفاقيات جنيف .

كما أكدوا ضرورة الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية المحتلة من لبنان تنفيذاً لقراري مجلس الأمن رقم ٥٠٨ ، ٥٠٩ لعام ١٩٨٣ ، وتأييدهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية في لبنان ، والحفاظ على استقلالها ووحدة أراضيها وسيادتها الكاملة .

وأعرب الوزير عن قلقها البالغ لاستمرار الحرب الدائرة بين العراق وإيران ، وتصعيدها بشكل يهدد السلام والأمن في العالم .

وحدث الوزير الجانبين للاتفاق على وقف إطلاق النار ، وبدء محادثات من أجل التوصل إلى تسوية لهذا النزاع . أعرب الدكتور بطرس بطرس غالي عن شكره وتقديره لحكومة وشعب نيجيريا للاستقبال الحار الذي قوبل به هو والوفد المرافق خلال هذه الزيارة ، وقدم دعوة رسمية للدكتور إبراهيم جامبري - وزير خارجية نيجيريا لزيارة مصر . وقد قبلها الدكتور جامبري بسرور ، على أن يحدد موعداً من خلال القنوات الدبلوماسية .

عن الجانب النيجيري
الدكتور إبراهيم جامبري
وزير خارجية نيجيريا

عن الجانب المصري
الدكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٩] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية غانا

(٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٤)

بناء على دعوة من سعادة الدكتور أوبد أسامواه - سكرتير الشئون الخارجية بمجلس الدفاع الوطنى المؤقت فى جمهورية غانا ، قام الدكتور بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لأكرا على رأس وفد مصرى خلال الفترة من ٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٤ .

وقابل الوزير المصرى - خلال الزيارة - فخامة الليفتنانت جبرى رولنجز - رئيس مجلس الدفاع الوطنى المؤقت ورئيس الدولة فى جمهورية غانا ، حيث سلمه رسالة من الرئيس حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية .

وعقد الوزير المصرى مباحثات مع سكرتير الشئون الخارجية بمجلس الدفاع الوطنى المؤقت فى غانا تمت فى جو من الود والفهم المتبادل . وتناول الوزيران العلاقات الثنائية بين مصر وغانا ، وأعادا تأكيد نية حكومتهما فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم هذه العلاقات وتعزيز التعاون بينهما فى مختلف المجالات فى ضوء الروابط التاريخية بين الشعبين المصرى والغانى اللذين تضافرت جهودهما خلال المراحل الأولى من تحرير أفريقيا فى النضال ضد الاستعمار ومن أجل وحدة وتضامن القارة الأفريقية .

ولاحظ الجانبان - بارتياح - أن اتفاقاً قد تم توقيعه بين حكومة غانا والصندوق المصرى للمعونة الفنية مع أفريقيا فى ٢٤ فبراير ١٩٨٤ . وأكد الجانب المصرى أن الفنين والخبراء الذين تحتاجهم حكومة غانا سوف يتم توفيرهم فى إطار هذا الاتفاق .

وقرر الوزيران وجوب عقد اجتماع على المستوى الفنى فى المستقبل القريب لدراسة وسائل وإمكانيات زيادة التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين البلدين تمشياً مع خطة لاجوس للعمل . واتفقا كذلك على بذل الجهود لتوقيع البروتوكول المنفذ للاتفاق التجارى الموقع عام ١٩٦٩ فى أقرب فرصة ممكنة .

وفى المجال الثقافى ، اتفق الوزيران على بدء مباحثات على المستوى الفنى لعقد اتفاقية ثنائية بين غانا ومصر تساعد على تعزيز التبادل الثقافى .

وفما يتعلق بالمسائل الأفريقية والدولية ، أعاد الوزيران تأكيد التزامهما القوى بمبادئ الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وحركة عدم الانحياز . واستنكرا تجدد الحرب الباردة والتوتر المتزايد بين الكتلتين . واتفقا تماماً حول ضرورة تجنب أفريقيا الآثار الضارة للتنافس بين القوى الكبرى ، كما اتفقا على أن تسوية الصراعات الأفريقية سلمياً فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية والالتزام التام بميثاقها سوف يساهم إلى حد كبير فى تحقيق هذه الغاية .

وأبدى الجانبان ارتياحهما لنجاح الاجتماع الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى أديس أبابا ، واتفقا على العمل سوياً لضمان اجتماع قمة كوناكرى فى جو من الوثام والوفاق .

وناقش الوزيران - فى هذا الإطار - مشكلة الصحراء الغربية واتفقا على أن تسويتها يجب أن تتم بتنفيذ قرارات مؤتمرات قمة منظمة الوحدة الأفريقية . وناشد أعضاء لجنة التنفيذ الاجتماع فى أقرب وقت ممكن متابعة جهودهم لتسوية هذا النزاع .

أما بالنسبة لتشاد ، فقد أعرب الوزيران عن مساندتهما لاستقلال وسيادة ووحدة أراضي هذه الدولة الأفريقية . وطالبا باستئناف الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية بين كافة الأخوة التشاديين .

واستعرض الوزيران - بقلق - استمرار الاحتلال غير القانونى من جانب نظام جنوب أفريقيا لناميبيا . وطالبا بالتنفيذ السريع وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ حتى تتمكن ناميبيا من الحصول على

استقلالها . وكررا تأييدهما التام لمنظمة (سوابق) كممثل شرعى لشعب ناميبيا فى نضاله من أجل الاستقلال والحرية . واستنكرا — بشدة — سياسات التفرقة العنصرية التى يتبعها نظام برتوريا . وأكدا تأييدهما الكامل لدول المواجهة فى مجابهة الدبلوماسية والعسكرية لهذا النظام ، وهى المجابهة التى تستهدف ضمان أمن وسيادة واستقلال هذه الدول .

وفى يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط ، اتفق الجانبان على أن التسوية العادلة والشاملة والدائمة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وبصفة خاصة تلك المطالبة بالانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلية من الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطينى بما فيها حقه فى تقرير مصيره ، وفى إقامة دولته المستقلة . وكررا الجانبان تأييدهما الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية فى نضالها لتحقيق هذه الأهداف .

وطالب الجانبان كذلك بالانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من لبنان وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٥٠٨ ورقم ٥٠٩ لسنة ١٩٨٢ . وأكدا تأييدهما للمصالحة الوطنية فى هذه الدولة كسبيل لضمان استقلالها وسيادتها ووحدتها الإقليمية .

وتابع الجانبان — بقلق بالغ — استمرار الحرب بين العراق وإيران وتواعد القتال بينهما . وطالبا بوقف فوري لإطلاق النار ، وبتسوية سلمية للصراع عن طريق التفاوض .

وأعرب الدكتور بطرس غالى عن تقديره العميق وامتنانه للاستقبال الحار الذى حظى به من جانب حكومة وشعب غانا خلال زيارته ووجه دعوة لسعادة الدكتور أوبد آسامواه — سكرتير الشؤون الخارجية فى غانا للقيام بزيارة رسمية لمصر . وقد قبل الدكتور أوبد آسامواه هذه الدعوة بسرور . وقرر الوزيران تحديد موعد لها عن طريق الاتصالات الدبلوماسية .

تم فى ٢٣ / ٣ / ١٩٨٤ .

عن جمهورية غانا
د . أوبد آسامواه
سكرتير الشؤون الخارجية
بمجلس الدفاع الوطنى المؤقت

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[١٠] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية بجمهورية سيراليون إلى جمهورية مصر العربية

(١٨ — ٢١ يوليو ١٩٨٤)

بناء على دعوة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد الدكتور عبد الله كونته وزير خارجية سيراليون ، بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٨ إلى ٢١ يوليو ١٩٨٤ .

وقد استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد الدكتور عبد الله كوثه ، الذى سلم لسيادته رسالة أخوية وودية من السيد الدكتور سياكا ستيفنس رئيس جمهورية سيراليون . وقدم الدكتور كوثه للسيد الرئيس حسنى مبارك دعوة وجهها لسيادته الرئيس ستيفنس للقيام بزيارة رسمية لسيراليون وقد قبل السيد الرئيس مبارك الدعوة شاكرًا .

كما عقد وزير خارجية سيراليون اجتماعاً مع السيد الدكتور / عصمت عبد المجيد وزير خارجية جمهورية مصر العربية .
وقد أجرى الجانبان المصرى والسيراليونى مباحثات وتبادلا وجهات النظر حول عدد من القضايا الدولية والأفريقية ذات الاهتمام المشترك ، وكذا حول العلاقات الثنائية بالتعاون بين مصر وسيراليون ووسائل تعزيزها .
وجرت المباحثات بين الوزيرين فى جو الصداقة والود ، وهى السمات التى تطبع العلاقات بين هاتين الدولتين الأفريقيتين الشقيقتين .

١ - منظمة الوحدة الأفريقية :

أعاد الوزيران تأكيد التزامهما بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية واتفقا على ضرورة تدعيم المنظمة حتى يتسنى لها القيام بدورها فى تسوية المشكلات الأفريقية ، وتحقيق الوحدة الأفريقية . كما أعرب الوزيران عن أملهما فى أن انعقد مؤتمر القمة الأفريقية العشرون فى أقرب فرصة ممكنة ، وأكدوا على ضرورة بذل كل الجهود للتغلب على العقبات القائمة فى طريق انعقاده .

٢ - تشاد :

أعرب الجانبان عن أملهما فى أن يستعيد الشعب التشادى السلام والوحدة الوطنية ووحدة أراضيه ، وتحقيقاً لهذه الغاية طالبا بمواصلة جهود الوساطة التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية بهدف تحقيق التصالح الوطنى بين الأشقاء المتنازعين فى تشاد .

٣ - الجنوب الأفرىقى :

أعرب الجانبان عن تأييدهما التام لحركات التحرير الأفريقية ، ولكفاح شعب ناميبيا من أجل الحصول على استقلاله الوطنى بقيادة منظمة سوابو، وأعادوا رفض أى ربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الأجنبية من أنجولا .

كما أكدوا ضرورة التنفيذ العاجل وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر فى ١٩٧٨ باعتباره الأساس الوحيد لتسوية هذه المشكلة .

وأبدى الجانبان تأييدهما المطلق لكفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل التصفية الكاملة لسياسة الأبارتيد والتمييز العنصرى .

كما أبرزتا تأييدهما لدول المواجهة فى مساعيها الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق أمنها واستقلالها ووحدة أراضيا .

٤ - الصحراء الغربية :

وبالنسبة للصحراء الغربية فقد حث الجانبان على سرعة تنفيذ القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الشأن باعتبارها السبيل المقبول لحل هذه المشكلة .

٥ - الحرب العراقية الإيرانية :

أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ لاستمرار وتصاعد هذه الحرب التى تهدد السلام والأمن العالمين . وحثا الطرفين

على سرعة الموافقة على وقف فوري لإطلاق النار والشروع في التفاوض بهدف تحقيق تسوية سلمية لهذا النزاع .
وفي هذا الصدد أبدى الجانبان أملهما في نجاح المبادرة المصرية التي قدمت في إطار حركة عدم الانحياز والرامية للإسهام في وضع حد لهذه الحرب .

٦ - قضية الشرق الأوسط :

أكد الجانبان من جديد أن المشكلة الفلسطينية هي بمثابة لب النزاع العربي الإسرائيلي وأن السوية العادلة لها هو أمر أساسي لتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط . واتفقا على أنه لا يمكن بلوغ هذا السلام إلا من خلال تنفيذ القرارات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن . والداعية لانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية منذ يونيو ١٩٦٧ وللاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة .

وأعاد الجانبان تأكيدهما المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .
وأدان الجانبان بشدة السياسات الإسرائيلية الرامية إلى إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، واعتبرا أن هذه السياسات غير الشرعية ، بمثابة انتهاك صارخ لقرارات منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وكذا لاتفاقيات جنيف ولقواعد القانون الدولي ، كما أنها عقبة إضافية في الطريق إلى السلام .

وفيما يتعلق بـلبنان حث الوزيران على ضرورة الانسحاب الفوري والكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٥٠٨ و ٥٠٩ .

وأعربا عن تأييدهما للحكومة الوطنية اللبنانية في سعيها لتحقيق التصالح الوطني ووحدة أراضي لبنان ، وحماية سيادته الوطنية .

كما رحبا بالخطوات الأولى المتخذة من أجل تنفيذ الخطة الأمنية التي من شأنها أن تفتح الطريق لعهد جديد من السلام والاستقرار .

٧ - العلاقات الثنائية :

استعرض الجانبان التعاون بين الدولتين واتفقا على أهمية تدعيمه بوسائل عملية استجابة لتطلعات الشعبين . وفي هذا الصدد أعرب الجانب المصري عن استعداده لإيفاد عدد إضافي من الخبراء والفنيين إلى سيرايلون من خلال الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، إسهاماً في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية لحكومة سيرايلون .
وقد وقع السيد الدكتور كونه أثناء زيارته مع السيد الدكتور بطرس بطرس غالي بروتوكول لتنفيذ الاتفاق الثقافي والفني المعقود بين مصر وسيرايلون .

كما أعرب الوزيران عن أملهما في أن تتخذ تدابير فعالة لدراسة الوسائل الكفيلة بتعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين البلدين .

أعرب السيد الدكتور عبد الله كونه عن تقديره وشكره للترحاب البالغ الذي قوبل به هو وأعضاء وفده خلال زيارتهم لجمهورية مصر العربية .

وجه السيد كونه دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي لقيام سيادته بزيارة رسمية لجمهورية سيرايلون ، وقد قبل السيد الدكتور بطرس غالي الدعوة شاكراً واتفق على أن يتم تحديد موعد لها بالطرق الدبلوماسية .

وقع في القاهرة في ١٩ يوليو ١٩٨٤ .

عن جمهورية سيرايلون

د . عبد الله كونه

وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية

د . بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

[١١] بيان مشترك

زيارة الوزير المنتدب لدى وزير خارجية جمهورية الكاميرون إلى جمهورية مصر العربية

(٢٣ - ٢٩ أغسطس ١٩٨٤)

بمناسبة انعقاد الدورة الأولى للجنة المصرية الكاميرونية المشتركة ، وبناء على دعوة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية ، قام السيد محمد بابا سالبه - الوزير المنتدب لدى وزير خارجية جمهورية الكاميرون بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ أغسطس ١٩٨٤ .

وقد استقبل السيد الرئيس حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الوزير الكاميرونى وتسلم منه رسالة خاصة من الرئيس بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون .

ولقد استعرض الوزيران فى جو من الصداقة والأخوة والتفاهم المتبادل بشكل مكثف الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين الدولتين وكذلك القضايا الأفريقية والدولية الهامة .

بالنسبة للعلاقات الثنائية فقد أعرب الوزيران عن ارتياحهما لروابط الصداقة والأخوة والتضامن الممتازة التى تربط بين الدولتين والشعبين الشقيقين والحكومتين .

وبعد دراسة مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك على ضوء الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين أكد الجانبان رغبتها فى زيادة وتنويع وتكثيف التعاون الاقتصادى والتجارى والثقافى والعلمى والفنى بينها .

وقد أعربا عن الارتياح تجاه النتائج الإيجابية التى أسفرت عنها أعمال الدورة الأولى للجنة المصرية الكاميرونية المشتركة والتى توجها توقيع بروتوكول اتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى عن الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ .

ولقد تم تسجيل النتائج المستخلصة من أعمال اللجنة المشتركة وتوصياتها فى محضر رسمى قام الوزيران بتوقيعه أيضاً .

وعند استعراض القضايا الأفريقية والدولية الهامة سجل الوزيران فى مطلع المحادثات تطابق المبادئ التى تبنى عليها الدولتان مواقفهما . وعبرا عن قلقهما البالغ تجاه استمرار الأزمة .

وفى هذا الصدد أشارا بارتياح إلى الاجراءات التى اتخذت سواء على مستوى الأمم المتحدة أو مستوى منظمة الوحدة الأفريقية والتى تهدف إلى دفع التعاون بين دول الجنوب . كما أبرزتا أهمية تطابق خطة عمل لاجوس .

وأكد الوزيران تمسك حكومتهما بمبادئ ومثل منظمة الوحدة الأفريقية .

بالنسبة لشاد ، أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما للحكومة الشرعية فى نجامينا التى يرأسها السيد حسين حبرى رئيس الجمهورية ، كما أكدا استعداد حكومتهما للمساهمة فى إنجاح أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية المتوقع انعقاده فى برازاڤيل .

أما عن الصحراء الغربية فقد عبر الوزيران عن اقتناعهما بأن حل هذه المشكلة يكمن فى التطبيق الفعلى لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الصادرة فى هذا الشأن .

وبالنسبة للوضع فى الجنوب الأفريقى فقد أدانا بكل قوة سياسة الابارتيد والتفرقة العنصرية التى يسببها نظام بريتوريا العنصرى ، وأعلنا رفضها التعديلات الدستورية الزائفة التى عمل هذا النظام على ادخالها . ومن ناحية أخرى أكد الوزيران مرة أخرى تأييد حكومتهما التام لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال بحب قيادة منظمة

سوابو الممثل الشرعى الوحيد لهذا الشعب .

كما طالبا بوضع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ موضع التنفيذ الفورى .
وعند دراسة الوضع فى الشرق الأوسط عبر الوزيران عن اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى المنطقة لا يمكن أن

يتحقق لإجل القضية الفلسطينية وذلك بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المعنية ، وقد أكد بصفة خاصة على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتنازل في تقرير مصيره وفي التمتع بسيادته وكذلك ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الشامل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ .

بالنسبة للبنان أعاد الوزيران تأكيد ضرورة انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي اللبنانية وعبرا عن ارتياحهما تجاه الاجراءات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لضمان أمن ووحدة أراضي لبنان .

أما عن الحرب بين العراق وإيران فقد عبر الوزيران عن قلقهما البالغ تجاه استمرار هذا النزاع بين الأشقاء والذي يهدد بالامتداد ليشمل كل المنطقة ويشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين . وقد أشاد الوزير الكاميروني بالجهود التي تبذلها الحكومة المصرية والتي تسعى إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع .

وقد عبر الوزير الكاميروني عن تقديره للعرض المقدم من الحكومة المصرية لمد الكاميرون بعدد من الخبراء والفنيين المصريين الذين قد يحتاج إليهم .

واتفق الوزيران على أهمية استمرار التشاور بين حكومتيهما في شتى المجالات ، وفي هذا الصدد قدم الوزير محمد بابا ساليه للسيد الوزير الدكتور / بطرس بطرس غالي دعوة بزيارة رسمية للكاميرون وقد قبل الوزير المصري هذه الدعوة مرحباً .

ولقد عبر الوزير محمد بابا ساليه عن شكره لوزير الدولة المصري لما لقيه شخصياً والوفد المرافق له من حفاوة بالغة وأخوة خلال اقامته في جمهورية مصر العربية .

القاهرة في ٢٩ أغسطس ١٩٨٤

عن حكومة جمهورية الكاميرون
الدكتور محمد بابا ساليه
الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

١٢- محضر الدولة الأولى للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكاميرون القاهرة (من ٢٣ إلى ٢٩ أغسطس ١٩٨٤)

عمدت اللجنة المصرية الكاميرونية المشتركة ، التي انشئت بمقتضى المادة التاسعة للاتفاق التجاري الموقع بين البلدين بالقاهرة في ٧ نوفمبر ١٩٧٧ دورتها الأولى في القاهرة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ أغسطس ١٩٨٤ .
ورأس السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية الوفد المصري لدى هذه الدورة .

كما رأس السيد محمد بابا ساليه الوزير المنتدب لدى وزير خارجية جمهورية الكاميرون ، الوفد الكاميروني .
ومرفق طيه القائمة الكاملة بأسماء أعضاء الوفدين .

افتتح السيد الدكتور بطرس بطرس غالي الدورة الأولى للجنة بمقر وزارة الخارجية المصرية يوم ٢٣ أغسطس ١٩٨٤ وقد جرت أعمالها في جو من التفاهم التام والتضامن الأخوي ، وتناولت جدولاً للأعمال شمل نقطتين هما :

١ - التعاون التجاري والاقتصادي .

٢ - التعاون الثقافي والعلمي والفني .

وبالنسبة للمباحثات التي أجراها خبراء الجانبين كان السيد السفير على شوقي الحديدي مدير إدارة العلاقات الشفافية بوزارة الخارجية المصرية يرأس الجانب المصري . في حين رأس السيد مارتان شونجونج إيافور المبعوث الخاص لدى رئاسة الجمهورية الكاميرونية الجانب الكاميروني .

أولاً - التعاون التجاري والاقتصادي :

أقر الجانبان بصفة عامة بأن مستوى التبادل التجاري والاقتصادي بين بلديهما لا يرقى إلى مستوى العلاقات السياسية الممتازة القائمة بينهما ، وأن ضعف المبادلات يعود إلى عدم الاستثمار لأحكام الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين في القاهرة في ٧ نوفمبر ١٩٧٧ .

وعليه وبغية توثيق أواصر التعاون بينهما في جملته وتكثيفه وتنويعه ، اتفق الجانبان على ما يلي :

(أ) في المجال التجاري :

- تبادل الوفود التجارية من رجال الأعمال .
- الاشتراك الفعلى في المعارض والأسواق المقامة في كلا البلدين .
- الاتصالات المباشرة بين الهيئات المكلفة بتنشيط التجارة الخارجية في كل من البلدين .
- إقامة معرض للمنتجات المصرية في دوالا في إطار الشركة المصرية « النصر للتصدير والاستيراد » .

كما بحث الجانبان القائمتين « أ » و « ب » للسلع التي يمكن أن يشملها التبادل بين البلدين والمرفقتين بالانفاق التجاري لعام ١٩٧٧ وقررا تضمين السلع الآتى ذكرها :

بالنسبة لجمهورية الكاميرون :

- قشرة الخشب المقطوع .
- ألواح زجاج .
- بن مجروش .
- التبغ .
- السكر الخام .

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية ، وبالأولوية :

- الملح .
- الأقمشة وخيوط الكتان .
- بطاطين صوف وسجاجيد .
- العطور ومواد التجميل .
- المنتجات المعدنية .

وقد سجل الجانب الكاميرونى الرغبة التى أبداهـا الجانب المصرى فى أن يمد الخط الملاحى الأوروبى دوالا-مارسيليا لشركة الملاحة الكاميرونية حتى الموانى المصرية.

(ب) فى المجال الاقتصادى :

دعا الجانب الكاميرونى الجانب المصرى للمساهمة فى بعض مشروعات التنمية بالكامبيرون بواسطة التمويل المشترك أو المشروعات المشتركة فى قطاعات التصنيع الزراعى والغابات والنسيج .
وقد سجل الجانب المصرى هذه الدعوة وسوف يوفد لهذا الغرض بعثة إلى الكاميرون لدراسة الموضوع .
اتفق الجانبان على مبدأ إجراء مفاوضات لعقد اتفاق عام للتعاون الاقتصادى والفنى والمالى وسوف يسارع الجانب الكاميرونى بتقديم مشروع بشأنه .

(ج) فى المجال السياسى :

أبدى الجانب المصرى استعدادة- بعد تبادل مشر لوجهات النظر- لوضع خبرته فى مجال السياحة والفندقة فى متناول الكاميرون وخاصة بواسطة :
- تبادل المعلومات والخبراء .
- تأهيل الكوادر الكاميرونية فى المدارس المصرية .
- المساهمة المصرية فى إنجاز بعض المشروعات الفندقية فى الكاميرون .

ثانياً- التعاون الثقافى العلمى والفنى :

توصل الجانبان بالنسبة للتعاون الثقافى العلمى والفنى إلى النتائج والتوصيات الآتية ، وقد حدث بها الرغبة القوية فى تعزيز علاقاتها كذلك فى هذه المجالات .

(أ) التعليم والعلوم :

١- فى مجال التعليم :

- قدم الجانب المصرى للجانب الكاميرونى عدداً من المنح السنوية فى المجالات التى حددتها بروتوكول ٢٩ أغسطس ١٩٨٤ .
وعبر الجانب الكاميرونى عن ارتياحه للاستعداد الذى أبداه الجانب المصرى لتسهيل شروط التسجيل والإقامة لأصحاب المنح الكاميرونيين فى جمهورية مصر العربية .
كما اتفق الجانبان على ضرورة عقد اتفاق بالنسبة لمعادلة الشهادات فى أقرب فرصة وسوف يسارع الجانب الكاميرونى بتقديم مشروع بشأنه .

٢- فى مجال العلوم :

اتفق الجانبان على تشجيع الاتصالات المباشرة بين المؤسسات الجامعية والعلمية فى البلدين وخاصة مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى جمهورية مصر العربية ، بغية التوصل إلى عقد اتفاقات محددة فى المرحلة القادمة .

(ب) الثقافة والإعلام :

١- فى المجال الثقافى :

علم الجانب الكاميرونى بوجود أكاديمية للفنون فى جمهورية مصر العربية يشمل نشاطها :

- الباليه.
- السينما.
- الموسيقى الكلاسيكية والشرقية.
- وسجل الجانب الكاميروني استعداد الجانب المصرى لاستقبال طلبة كامبرونيين فى هذه الأكاديمية.

٢ — فى مجال الإعلام :

أنشأ الجانب الكاميرونى فى هذا الصدد التأكيد على ضرورة تطبيق أحكام بروتوكول اتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى المتصلة بهذا الموضوع .

(جـ) المجال العلمى والفنى :

فما يتعلق بالصحة وبالإضافة إلى أحكام المادة (٢٨) من البروتوكول ، وعد الجانب المصرى بأن يضع خبرته فى مجال البحوث حول البلهارسيا فى متناول الجانب الكاميرونى .
ينطبق نفس الوضع لمجال المناجم والطاقة الذى تنظم أحكام المادة ٣٢ التعاون فى نطاقه .
قبل الجانب المصرى من حيث المبدأ زيارة بعثة استطلاع من الخبراء الكاميرونيين إلى جمهورية مصر العربية لمدة شهر.

وقع فى القاهرة يوم ٢٩ أغسطس ١٩٨٤ .

عن الجانب المصرى د . بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية	عن الجانب الكاميرونى د . محمد بابا سالبه الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية
---	---

أعضاء الجانب المصرى

- السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السفير / على شوقى الحديدى — مدير الإدارة الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / أحمد صدقى — مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / د . حسن جاد الحق — سفير جمهورية مصر العربية المعين فى الكامرون .
- السيد الوزير المفوض / نبيه الديروطى — نائب مدير الإدارة الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد الدكتور / سمير رمزى — رئيس القطاع بوزارة التعمير والمجتمعات الجديدة .
- السيد الوزير المفوض التجارى / سعد نصر — التمثيل التجارى .
- السيد / محمود عبد المجيد — مدير عام العلاقات العلمية بأكاديمية البحث العلمى .
- السيد الدكتور / حلمى سيد — مدير عام العلاقات الخارجية بوزارة الصحة .
- السيدة / فوزية والى — مدير عام العلاقات الثقافية بوزارة التعليم العالى .
- السيد الدكتور / عبد الرحمن عطية — وزارة الإعلام .
- السيدة المستشار / شادية شكرى — الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد المستشار التجارى / عظيم صادق — التمثيل التجارى .
- السيد المستشار التجارى / سعد زغلول — التمثيل التجارى .
- السيدة / آمال مصطفى — قسم الاتفاقيات بالإدارة العامة للعلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيدة / اجلال السحيمى — مدير الاتفاقيات بوزارة السياحة .

— السيد المهندس / محمد عبد الفتاح — وزارة الزراعة ..
— السيدة / نعمت زهير — الهيئة العامة للبترول .

أعضاء الجانب الكامبيوني :

— السيد / محمد بابا سالبه — الوزير المنتدب لدى وزير خارجية الكامبيون .
— السيد / مارتان شامبونج ايافور — المبعوث الخاص لدى رئاسة الجمهورية .
— السيد الدكتور / بيتر شارل مافيمبا — مدير الطب الوقائي في وزارة الصحة العامة .
— السيد / سيلستان نجا سام — نائب مدير التعاون التجاري في وزارة التجارة والصناعة .
— السيد / ابكولونغنيه — نائب مدير الطاقة في وزارة المناجم والطاقة .
— السيد / فيكتور غوكيه — باحث في وزارة التخطيط وتهيئة البيئة .
— السيد / بير ندرغيه — رئيس قسم أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط في وزارة الخارجية .
— السيد / أودوتا جنينج — رئيس قسم التأهيل المهني في الهيئة العامة للسياحة .
— السيد / بول كيبه — رئيس قسم التعاون الجامعي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
— السيد / اسحاق نيامب غينيه — مساعد رئيس قسم الاتفاقيات والمعاهدات في وزارة الخارجية .
— السيد / أيونا نيتام — صحفي .

[١٣] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية ساحل العاج

(١٣ - ١٦ يناير ١٩٨٥)

بناء على دعوة الحكومة العاجية ، قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية ساحل العاج في الفترة من ١٣ إلى ١٦ يناير ١٩٨٥ .
وخلال إقامته ، استقبل السيد الدكتور بطرس غالي يوم ١٥ يناير ١٩٨٥ من قبل رئيس الدولة الرئيس هوفيه بوانيه حيث سلمه رسالة من فخامة الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .
كما التقى وزير الدولة للشؤون الخارجية لجمهورية مصر العربية أيضاً مع السيد الفونس بولي ، رئيس المحكمة العليا ، ومع كل من السادة :

— كميل اليالي — وزير الدولة .
— سيمون اكيه — وزير الخارجية .
— جان كونان باتي — وزير الدفاع والفرقة المدنية .
— دنيس براكانون — وزير الزراعة والمياه والغابات .
— أحمد دويام — وزير الاعلام .
— بالاكيتا — وزير التربية الوطنية والبحث العلمي .

وقد أجرى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ووزير خارجية ساحل العاج تبادلاً هاماً للآراء في جواً آخرى يسوده التفاهم حول المسائل الدولية وخاصة المشكلات الأفريقية .
ولاحظ الجانبان بارتياح تطابق وجهة نظر الحكومتين حول مجمل المسائل التي تم بحثها ، وتمائل رؤيتهما لاسلوب حلها .

وعلى المستوى الثنائي ، سجل الجانبان بارتياح الرغبة المشتركة لدى حكومتهما لتوسيع وتدعيم التعاون بين جمهورية ساحل العاج وجمهورية مصر العربية . وتحقيقاً لذلك ، قام الجانبان بتوقيع معاهدة للصدقة والتعاون ، واتفاق للتعاون الثقافي والفني بين ساحل العاج وجمهورية مصر العربية .

وقد عبر السيد وزير الدولة الدكتور بطرس غالى من جديد لقرينه العاجى عن شكره العميق للاستقبال الحار والودى الذى لقيه والوفد المرافق له ، وأعرب عن قناعته بأن زيارته لساحل العاج سوف تسهم فى مزيد من دعم العلاقات الأخوية بين البلدين .

وقد وجه الوزير بطرس غالى الدعوة للسيد سيمون أكبه للقيام بزيارة رسمية لمصر ، وقبلت الدعوة بسرور ، وسيحدد موعداً لها فى وقت لاحق .

صدر فى أبيدجان فى ١٦ فبراير ١٩٨٥ .

عن جمهورية ساحل العاج
سيمون أكبه
وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[١٤] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية مالى

(١٦ - ١٩ يناير ١٩٨٥)

— بناء على دعوة من حكومة جمهورية مالى قام السيد الدكتور / بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية على رأس وفد على مستوى هام بزيارة عمل رسمية لمالى خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ يناير ١٩٨٥ .

— خلال هذه الزيارة استقبل الرئيس الجنرال موسى تراورى سكرتير عام الاتحاد الديمقراطي للشعب المالى ورئيس الجمهورية الدكتور بطرس غالى الذى سلم سيادته رسالة أخوة وصدقة من الرئيس حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، وقد عبر الدكتور بطرس غالى للرئيس موسى تراورى عن الود والصدقة التى يكنها الشعب المصرى للشعب المالى وقيادته .

— وقد جرت المباحثات بين الدكتور عليون بلوندين باى وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية في جو من الأخوة والتفاهم التام والرغبة الصادقة في تعزيز التعاون المثمر بين الدولتين وعلى الثقة المتبادلة والتطابق الكامل لوجهات النظر في مختلف المسائل .

— وقد شارك في هذه الاجتماعات :

من الجانب المالى (مرفق القائمة) .

من الجانب المصرى (مرفق القائمة) .

— على صعيد العلاقات الشئانية قام الطرفان باستعراض تطورات التعاون بين البلدين وقررا وضع استراتيجية جديدة لدفع التعاون بينهما ، وفي هذا الصدد أكدوا على الدور الأساسى الذى تقوم به اللجنة المشتركة العليا المصرية — المالية في تطوير وتنويع التعاون الاقتصادى والتجارى والفنى والثقافى بين البلدين وفي هذا الشأن اتفقا على اتخاذ كافة الاجراءات لتعزيز ودفع أوجه التعاون التى تم اقرارها في محضر الدورة الثانية للجنة .

— ومن هذا المنطلق تمت اجتماعات الدورة الثالثة للجنة .

— أكد الطرفان على أهمية التعاون وتبادل الآراء بين الاتحاد الديمقراطي للشعب المالى والحزب الوطنى الديمقراطى في مصر من أجل تعميق روابط الأخوة والصداقة المصرية — المالية .

— أعرب الطرفان عن افتناعهما الراسخ في أن التضامن بين الدول النامية عنصر أساسى في دعم التعاون بينهما . وفي هذا الصدد أكدوا عزمهما على دفع علاقات التعاون العربى — الأفريقى وكذلك التعاون بين الجنوب على أساس التفهم والمصالح المشتركة .

— وعلى الساحة الدولية عبر الطرفان عن قلقهما العميق لتفاقم الأوضاع الدولية واللجوء المتكرر لاستخدام القوة وتدهور الوضع الاقتصادى الدولى ، كما أعرب الطرفان عن أهمية مضاعفة جهودهما من أجل تثبيت دعائم السلام والأمن الدولى وإنشاء نظام اقتصادى دولى جديد وإقامة علاقات ديمقراطية بين الأمم فضلاً عن التأييد التام لحركات التحرير في كفاحها العادل من أجل الدفاع عن سيادتها واستقلالها طبقاً لمبادئ حركة عدم الانحياز .

— هذا وقد تركزت المباحثات بصفة خاصة حول الأوضاع في إفريقيا والشرق الأوسط .

— وبشأن المشاكل الإفريقية أعرب الطرفان عن رضائهما للنتائج الإيجابية لمؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية الذى عقد في أديس أبابا خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ والذي ركز بصفة أساسية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القارة وأهمية إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل التنمية التى تواجه القارة .

— وعن التعاون الأفريقى أعرب الطرفان عن تأييدهما الكامل لخطة عمل لاجوس ومبدأ التكامل الاقتصادى بين دول القارة والتضامن بين أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية . كما أعربا عن ترحيبهما بقرار القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية الخاص بمقدرة اقتصادية خلال عام ١٩٨٥ . كما عبرا عن رغبتهما في تحقيق خطة عمل لاجوس في أفضل التوقيتات .

— كما أن الطرفين قد وجها اهتمامهما إلى استمرار التوتر وآثاره الوخيمة على الاستقرار في القارة ، وقد عبر الطرفان عن تمسكهما بأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة تلك المتعلقة باحترام السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية لكل دولة وعدم التدخل في الشئون الداخلية واستخدام الوسائل السلمية في حل المنازعات بين دول القارة .

— وبالنسبة لتشاد أعرب الطرفان عن قلقهما البالغ وأكدوا أن حل هذه الأزمة يكمن في المصالحة الوطنية واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لتشاد وكذلك انسحاب جميع القوات الأجنبية منها ، وفي هذا الصدد أبرز الطرفان تأييدهما للقرار ١٢١ الذى يطلب من رئيس جمهورية الكونغو مواصلة جهوده من أجل المصالحة بين أبناء تشاد وذلك بالتعاون مع الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الإفريقية .

— وفيما يتعلق بالوضع في شمال غرب القارة أكد الطرفان على تمسكهما بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوى كما أكدوا التزامهما ببذل كافة جهودهما من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للصحراء الغربية يقوم على مقررات منظمة الوحدة الإفريقية المعنية .

— وعن الوضع في الجنوب الأفريقي أعرب الطرفان على ضوء التطورات الأخيرة عن قلقها العميق تجاه سياسات الفصل العنصري والاحتلال غير الشرعي المستمر لناميبيا والممارسات العدوانية والقتل التي يثيرها العنصريون في جنوب أفريقيا ضد الدول المستقلة جنوب القارة.

— وبالنسبة لناميبيا أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما لحركة سوابو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال كما أكد أن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ هو الوسيلة الوحيدة لإيجاد حل عادل لمشكلة ناميبيا.

— عبر الطرفان عن تأييدهما الكامل لشعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد التفرقة العنصرية والسياسة غير الإنسانية للفصل العنصري من أجل الحرية والتقدم الاجتماعي.

— وعند استعراض الوضع في الشرق الأوسط المتمثل في عدوان إسرائيل على الشعب اللبناني واحتلاله الأراضي العربية ومحاولات تصفية الشعب الفلسطيني أدان الطرفان السياسة التوسعية لدولة إسرائيل وأكد على أن أي حل عادل ودائم لهذه المشكلة يتطلب الاعتراف بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تكوين دولته وكذلك انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس العربية.

— كما أن الطرفين قد أكدوا مرة أخرى ادانتها لسياسة إقامة المستوطنات بالضفة الغربية وقطاع غزة التي تتبعها إسرائيل.

— وعن النزاع بين العراق وإيران أعرب الطرفان عن أسفهما لاستمرار الحرب وقد وجها نداء لوقف هذه الحرب بين الأشقاء فوراً والبحث عن حل سلمي وعادل عن طريق التفاوض.

— أكد الطرفان على أهمية الدور الذي تقوم به حركة عدم الانحياز كعنصر مستقل يساهم إيجابياً في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي، وفي هذا الصدد أعرب الطرفان عن أهمية إعطاء المؤتمر القادم لوزراء خارجية الحركة والذي سيعقد في لواندا في سبتمبر ١٩٨٥ أهمية خاصة.

— وقد وجه الطرفان اهتماماً خاصاً للأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي وأعربا عن ضرورة إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يضع في اعتباره الآمال المشروعة للدول النامية في التنمية وفي تحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين جميع شعوب العالم.

— أعرب الطرفان عن رضائهما للنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها هذه الزيارة وأكدوا على أهمية مضاعفة اللقاءات بين المسؤولين في الدولتين على مختلف المستويات.

— ولد أعرب الدكتور بطرس غالي عن تقديره البالغ وامتنانه العميق لحكومة مالي للاستقبال الحافل والحرار الذي لاقاه هو والوفد المرافق خلال الزيارة.

— وجه وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية الدعوة لوزير خارجية مالي لزيارة جمهورية مصر العربية زيارة رسمية، وقد قبل وزير خارجية مالي هذه الدعوة ووعد بتبليتها على أن يتم الاتفاق على موعد لها بالطرق الدبلوماسية.

حرر في باماكو في ١٩/١/١٩٨٥.

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية مالي
السيد عليون بلوندين باي
وزير الخارجية والتعاون الدولي

١٥- محضر الدورة الثالثة للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي باماكو (من ١٧ إلى ١٩ يناير ١٩٨٥)

وفقاً لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفنى العامة الموقعة في باماكو يوم ٧ مايو ١٩٧٩ انعقدت الدورة الثالثة لاجتماعات اللجنة المشتركة العليا المصرية المالية في باماكو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ يناير ١٩٨٥ .
وقد كان الأستاذ / عليون بلوندين باى وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي على رأس الوفد المالي .
بينما رأس الجانب المصرى الدكتور / بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية في جمهورية مصر العربية .
ويتضمن المرفق قائمة بأعضاء الوفدين .
دارت اجتماعات اللجنة في جو من الصداقة والتفاهم بشكل يعكس علاقات الأخوة القائمة بين شعبيها وقيادتها السياسية وبين رئيسي الدولتين .
ولقد تم اقرار جدول الأعمال التالى :

١- التعاون الاقتصادى :

- (أ) التعاون الزراعى .
- (ب) الهياكل الأساسية :
 - الطرق .
 - فندق الصداقة .
- (ج) تعاون تجارى :
 - وضع شركة النهر للتصدير والاستيراد في باماكو .
 - تنمية التبادل التجارى بين البلدين .
 - تعاون مالى .
 - مشكلة القرص (يتولاها رئيسا الوفدين) .

٢- التعاون الثقافى والعلمى والفنى :

٣- موضوعات مختلفة .

ولقد استعرض الوفدان وضع العلاقات الثنائية في المجالات التالية :

١- التعاون الاقتصادى :

(أ) في المجال الزراعى :

اتفق الجانبان على تنشيط التعاون في المجال الزراعى وتنفيذاً لذلك تعهد الجانب المصرى بوضع ثلاثة خبراء في الزراعة وخبيرين في الري تحت تصرف الجانب المالى وذلك عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا .

على أن يتولى الجانب المالى فيما بعد تحديد تخصصات هؤلاء بشكل دقيق ، كما طلب الجانب المالى تقديم سداد ومبيدات لاستخدامها فى عمليات استصلاح الأراضى وقد أخذ الجانب المصرى علماً بهذا الطلب .

(ب) الهياكل الأساسية :

أكد الجانب المصرى استعداداه التام لإيفاد الخبراء المطلوبين من الجانب المالى لإجراء دراسة جدوى للمشروعات المطروحة من هذا الجانب وذلك قبل شهر يونيو ١٩٨٥ .

وفى هذا الصدد قدم الجانب المالى إلى الجانب المصرى المستندات التنفيذية الخاصة بمشروعى :

— إعادة تمهيد طريق باماكو — كاتى — كالاكامى .

— توسيع فندق الصداقة .

وقد أوضح الجانب المصرى أن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا سوف يتحمل نفقات الخبراء الذين سيحضرون لدراسة ملف المشروعين .

ولمعد أعلن الجانب المصرى استعداداه لتعظيم مساعى مالى لدى الجهات التى يمكن أن تقدم رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعين سواء على المستوى الدولى أو الثنائى .

(ج) التعاون التجارى :

أعرب الجانب المصرى عن شكره للجهود التى تبذلها مالى من أجل تسوية الخلاف بين شركة النصر وجهات اقتصادية فى مالى .

وقد أشار الجانب المالى أنه سيواصل ما شرع فيه من أعمال من أجل التسوية النهائية لهذا الخلاف من ناحية أخرى اتفق الطرفان على زيادة حجم التبادل التجارى بينهما وقد تم تحقيقاً لذلك تبادل قوائم السلع المطروحة للتصدير وهذه القوائم مرفقة بهذا المحضر .

وبغية زيادة التبادل التجارى اقترح الجانب المالى ما يلى :

— تبادل زيارات رجال الأعمال بين البلدين .

— مساهمة رأس المال المصرى الممثل فى المختصين المصريين فى رأس مال عدد من شركات القطاع العام فى مالى .

— إقامة اتصالات مباشرة بين غرف التجارة ومراكز تنمية التجارة الخارجية فى البلدين .

— تنظيم معارض تجارية مصرية فى باماكو ومالية فى القاهرة .

— إقامة شركات مختلطة خاصة بين مالىين ومصريين .

ولقد رحب الجانب المصرى بهذه الاقتراحات وأبدى استعداداه لدراسة أى مشروع مالى فى هذا الصدد بطريقة إيجابية .

(د) التعاون فى النواحي المالية :

أوضح الجانب المالى الصعوبات التى حالت دون قيامه بالوفاء بتعهداته والتى جعلته يتقدم بطلب لإعادة جدولة الدين .

ولقد تفهم الجانب المصرى المبررات المقدمة فى هذا الشأن ووافق على إعادة جدولة الدين بشروط يتم تحديدها عن طريق مفاوضات لاحقة .

ولقد أخذ الجانب المصرى علماً بنية الجانب المالى الأكيدة فى الوفاء بتعهداته المالية .

٢ — التعاون الثقافى والعلمى والفنى :

استعرض الجانبان مختلف أوجه التعاون الثقافى والعلمى والفنى القائم بين البلدين طبقاً للبروتوكول التنفيذى لعامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ الموقع فى ٢٨ مارس ١٩٨٤ فى القاهرة .

وقد أعرب الجانبان عن ارتياحهما للجهود المبذولة من الطرفين لوضع هذا البروتوكول موضع التنفيذ .

(أ) التعاون في مجال المنح الدراسية والتدريبية :

اتفق الطرفان على ما يلي :

- اتخاذ الترتيبات بصفة عاجلة حتى يتم تغيير المرشحين الذين يختارهم الجانب المالى .
- تحديد الاجراءات الكفيلة بتسهيل توزيع المنح الدراسية وفي هذا الصدد قد اتفق على أن أمر اختيار المرشحين للمنح التى تقدمها الحكومة المصرية يرجع إلى الجانب المالى مع اقرار الاختيار من جانب السفارة المصرية فى باماكو .

(ب) التعاون الثقافى :

طلب الجانب المالى معاونة الجانب المصرى فى إصدار الكتب والمستندات ، وقد سجل الجانب المصرى هذا الطلب بإيجابية على أن يتقدم الجانب المالى بطلب حتى يتولى الصندوق المصرى تمويلها فى حدود إمكانياته .

(جـ) التعاون فى المجال الإعلامى :

اتفق الطرفان على اعطاء دفعة قوية فيما يختص بعلاقاتها فى المجال الإعلامى وفى هذا الصدد سيتم تبادل البرامج الإذاعية والتليفزيونية والأفلام ووثائق الصحف ، وقد أكد الجانب المصرى على عزمه تقديم منح للصحفيين والفنيين فى مجالى الإذاعة والتليفزيون المالىين للمشاركة فى البرامج التدريبية التى تنظمها وزارة الإعلام المصرية .

(د) التعاون فى المجال الصحى :

أعرب الجانب المالى عن شكره للجانب المصرى على ما تلقاه من أدوية . كما تقدم بقائمة للأدوية الأساسية التى أعددتها المنظمة العالمية للصحة حتى يتم إرسالها قريباً .
وقد أبدى الجانب المصرى استعداده بأن يقدم عن طريق الصندوق المصرى دورات تدريبية قصيرة المدى لثلاث أطباء مالىين فى معهد بلهارس بالقاهرة .

٣ — موضوعات مختلفة :

التعاون بين المؤسسات الديمقراطية للشباب والمرأة فى البلدين :

— أعرب الجانب المالى للجانب المصرى عن رغبته فى تطوير علاقاته مع مؤسسات الشباب والمؤسسات النسائية فى الدولتين . وقد سجل الجانب المصرى بسرور هذه الرغبة وعرض أن يقوم الصندوق المصرى للمعونة الفنية بتحمل نفقات سفر وإقامة وفد من منظمات المرأة (أربعة أفراد) ووفد من منظمات الشباب (أربعة أفراد) إلى القاهرة .

التعاون فى مجال النقل الجوى :

أبلغ الجانب المالى الجانب المصرى عن قراره بفتح شركة إيرمالى لرؤوس الأموال الأجنبية وقد أخذ الجانب المصرى علماً بذلك وطلب إعداد ملف خاص بهذا الموضوع لتقديمه إلى مسئول شركة مصر للطيران فى أبيدجان الذى سيقوم قريباً بزيارة مالى .

التعاون من أجل تشغيل مركز الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية والتعاون الدولى فى مالى :

اتفق الطرفان على تنمية التعاون من أجل تشغيل مركز الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية والتعاون الدولى و مالى على الوجه التالى :

— ارسال أساتذة ومحاضرين مصريين .

— التعاون بين مختلف مراكز التدريب للدبلوماسيين .

ولقد أعرب الوفدان عن ارتياحهما لجو الصداقة والأخوة التي سادت جلسات الدورة الثالثة للجنة المشتركة العليا المصرية المالية .

وقد قدم الجانب المصرى للجانب المالى شكره على الاستقبال الحار وحسن الضيافة الذى لاقاها .
اتفق الجانبان على عقد الدورة الرابعة للجنة المشتركة العليا بالقاهرة فى موعد سيتم تحديده بالطرق الدبلوماسية .

حرر فى باماكو فى ١٩ يناير ١٩٨٥ ، من نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية لهما نفس الحجية .

عن جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية مالى
عليون بلونديان باى
وزير الخارجية والتعاون الدولى

[١٦] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية
السنغال

(١٩ - ٢٣ يناير ١٩٨٥)

بناء على دعوة السيد ابراهيم فال وزير خارجية جمهورية السنغال قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير
الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية للسنغال فى الفترة من ١٩ إلى ٢٣ يناير ١٩٨٥ .

وكان فى رفقة الدكتور بطرس بطرس غالى وفد مكون من :

- السفير / أحمد صدقى — مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السفير / حسن عبد السلام رمضان — سفير جمهورية مصر العربية فى داكارة .
- المستشار / عصام حنفى عثمان — سفارة جمهورية مصر العربية فى داكارة .
- المستشار / على ماهر السيد — مدير مكتب السيد وزير الدولة .
- المستشار / فايز بكتاش — سفارة جمهورية مصر العربية فى داكارة .
- السكرتير الثانى / محمد خيرت — بمكتب السيد وزير الدولة .

وكان السيد ابراهيم فال وزير خارجية السنغال على رأس وفد يضم كلا من :

- السفير / محمد شمس الدين ندوى — سفير السنغال فى القاهرة .
- السيدة / أبسا كالود بيكرز دياللو — السفير ومدير الشئون السياسية والثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد / بابا كاردنوب — السفير ومدير الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية .
- السيد / دياخا دياللو — مدير إدارة الشئون القانونية والفصلية بالإمانة بوزارة الخارجية .

علاوة على عدد من كبار الموظفين من عدة وزارات .
وفي خلال الزيارة استقبل الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال الدكتور بطرس غالى الذى سلم لسيادته رسالة صداقة من الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .
وفي هذه المناسبة ، تم التأكيد مرة أخرى على عزم الرئيسين الموقرين على أن يدأبا على تعزيز العلاقات السنغالية المصرية ، بما يدعم طابع التضامن المثالى لهذه العلاقات .
وعليه ، فقد قام الدكتور بطرس غالى باسم الرئيس حسنى مبارك بتجديد الدعوة الموجهة إلى الرئيس عبده ضيوف للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية .
بنفس الروح ، عقد وزيرا خارجية البلدين لقاء ثنائياً منفرداً أعقبته جلسة عمل شملت أعضاء الوفدين . خلال هذه الجلسة الهامة تم استعراض كافة مجالات التعاون الودى والأخوى القائم بين جمهورية السنغال وجمهورية مصر العربية .
وقد اتضح من خلال هذه اللقاءات وجلسات العمل بين الجانبين السنغالى والمصرى التطابق الكامل لوجهات نظرهما تجاه معظم الموضوعات التى استعرضت ولا سمح ما يتعلق بضرورة تدعيم ودفع التعاون الثنائى بينهما .
وهكذا ، فقد أعاد الجانبان تأكيد عزمهما المشترك على اتخاذ كل ما يلزم لتنويع وتعزيز هذا التعاون بما يتناسب مع العلاقات السياسية المتميزة التى تربط بين البلدين .
وقد أعاد الجانبان تأكيد تمسكهما بمنظمة الوحدة الأفريقية التى تشكل اطاراً لا بديل عنه للتشاور وأداة هامة للتعاون بين الدول الأفريقية والتنمية .
ومن هذا المنطلق أعاد الجانبان تأكيد عزمهما الراسخ على العمل من أجل انجاح الاجتماع الوزارى القادم لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى سيتولى الاعداد لاجتماع القمة الاقتصادية بناء على قرار مؤتمر القمة العشرين للمنظمة .
كما أن الطرفين قد أبرزوا من جانب آخر ضرورة بذل كافة المساعى من أجل ضمان نجاح مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المقرر انعقاده فى لواندا فى سبتمبر ١٩٨٥ .
وباستعراض الوضع فى أفريقيا أعرب الوزيران بحزم عن عزمهما مواصلة العمل من أجل استقرار القارة الأفريقية وتضافرها .
كما أكدوا من جديد اقتناعهما بأن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا باحترام مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وبصفة خاصة مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .
ومن ناحية أخرى ، أكد الجانبان على ضرورة التوصل عن طريق الحوار والتفاوض إلى حلول دائمة للمشكلات التى ينتج عنها التوتر فى أفريقيا والعمل على حماية القارة الأفريقية من محاولات المساس باستقرارها .
وعند دراسة الوضع فى الجنوب الأفريقى ، رأى الطرفان أن إقامة السلام الدائم فى المنطقة لا بد أن يأتى بالضرورة من خلال استقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ، ومن خلال القضاء على نظام الفصل العنصرى البغيض فى جنوب أفريقيا ، وذلك من أجل بناء مجتمع عادل وحر ديمقراطى ، ويسوده احترام حقوق الإنسان .
وقد أولى الطرفان عناية كبيرة لقضية الشرق الأوسط وأعادا تأكيد اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى هذه المنطقة لن يتحقق إلا من خلال الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى لاسيما حقه فى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة ، ومن خلال انسحاب اسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك القدس العربية .
وعند استعراض الوزيرين التعاون العربى الأفريقى الذى تهتم به كل من السنغال ومصر بصورة خاصة أكد الوزيران على أهمية التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب الذين تجمعهم أواصر التاريخ والحضارة وتراودهم نفس الآمال فى تقدم حقيقى متصل نحو مستقبل يسوده التضامن .
كما تعرض الجانبان لظاهرة التصحر لاسيما فى بلاد منطقة الساحل وأعربا عن رغبتها فى اتخاذ كل ما يلزم لمحاربة هذا الوباء .
ومن هذا المنظور ، حيا الجانب المصرى المبادرة التاريخية التى اتخذها الرئيس عبده ضيوف حين دعا لانعقاد مؤتمر بداكار فى يوليو ٨٤ حول الجفاف والتصحر فى بلاد الساحل .

وقد حرص الدكتور بطرس غالى على أن يقدم خالص شكره بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن الوفد المرافق له للسيد الوزير ابراهيم فال للاستقبال الأخوى والودى والحر الذى لقيه خلال الزيارة .
ولقد وجه الدكتور بطرس غالى للسيد الوزير ابراهيم فال دعوة للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية ، قبلها سيادته بسرور على أن يحدد موعدا فى تاريخ لاحق بالطرق الدبلوماسية .

حرر فى داكار يوم ٢٣ يناير ١٩٨٥ من نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية لكل منهما نفس الحجية .

وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية دكتور بطرس بطرس غالى	وزير خارجية جمهورية السنغال ابراهيم فال
---	--

[١٧] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة بجمهورية بوركينا فاسو إلى جمهورية مصر العربية
(٢٥ أبريل — أول مايو ١٩٨٥)

تلبية لدعوة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام الكابتن بليز كومباوريه وزير الدولة برئاسة جمهورية بوركينا فاسو ووزير العدل وحامل الأختام بها بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٥ أبريل إلى أول مايو سنة ١٩٨٥ .

وقد رأس السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصرى الذى يضم كلا من :
— السيد السفير / أحمد صدقى — مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
— السيد الوزير المفوض / أحمد فؤاد ابراهيم — رئيس قسم وسط أفريقيا بالإدارة الأفريقية .
— السيد الوزير المفوض / على ماهر السيد — مدير مكتب السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية .
— الآنسة السكرتير أول / فايزة أبو النجا — بمكتب السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية .
— السيد السكرتير ثان / هشام الزميتى — بمكتب السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية .

وقد رافق الكابتن بليز كومباوريه فى زيارته وفد كبير يضم كلا من :
— السيد / بوانا كابو — المستشار برئاسة جمهورية بوركينا فاسو .
— السيد / ماكسيم يابير — القائم بالأعمال بالنيابة بسفارة بوركينا فاسو فى مصر .
— السيد / أميدومايما — مساعد وزير الدولة الكابتن كومباوريه .

وخلال هذه الزيارة سلم الكابتن بليز كومباوريه رسالة صداقة وأخوة موجهة من الكابتن توماس سانكارا رئيس المجلس الوطنى للشورى فى بوركينا فاسو ورئيس حكومتها إلى أخيه وصديقه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وهذه المناسبة فقد أعاد الطرفان تأكيد عزمهما دعم التعاون الثنائي بين بوركينا فاسو ومصر توطيداً للطابع المثالي لعلاقات التضامن بين الدولتين .

كما عقد وزير الدولة البوركينابي سلسلة اجتماعات مع السيد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية شارك فيها أعضاء الوفدين وتم خلالها استعراض كافة أوجه التعاون الأخوى الذى يربط بين بوركينا فاسو ومصر .

وأُسفرت هذه الاجتماعات عن تطابق كامل فى وجهات النظر فيما يتعلق بكافة المسائل التى تم بحثها ، كما تأكدت ضرورة دعم وتنشيط التعاون الثنائي إذ أعرب الطرفان عن ارادتهما فى بذل كل الجهود لدعم وتنويع هذا التعاون ليصل إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة التى تربط بين الدولتين .

وفى هذا الصدد فقد قرر الطرفان إنشاء لجنة عليا مشتركة على المستوى الوزارى تكون مهمتها دعم وتنويع وتنشيط العلاقات الثنائية ، على أن تجتمع مرة كل عامين بالتناوب بين القاهرة وواجاد وجو .

واستعرض الطرفان الموقف فى القارة الأفريقية وعلى الساحة الدولية ، حيث أكدّا تمسكهما بمنظمة الوحدة الأفريقية كإطار لا غنى عنه للتشاور وكأداة متميزة للتعاون بين الدول الإفريقية .

وانطلاقاً من هذه الروح فقد أعرب الطرفان عن عزمهما العمل من أجل نجاح مؤتمر القمة الاقتصادية لرؤساء الدول والحكومات أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية الذى انعقد فى أديس أبابا فى يوليو سنة ١٩٨٥ . كما أكدّا أهمية بذل كل الجهود من أجل نجاح المؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز الذى انعقد فى لواندا - أنجولا فى سبتمبر ١٩٨٥ .

وأعلن الطرفان عزمهما المضى فى التحرك من أجل تحقيق الاستقرار فى كافة أرجاء القارة الإفريقية ، وأعادا تأكيد قناعتهما بأنه لتحقيق هذا الهدف فيجب بالضرورة احترام مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وبصفة خاصة تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لهذه الدول .

وأكد الطرفان أهمية التوصل لحلول دائمة للمشكلات التى تثير التوتر فى القارة الأفريقية عن طريق الحوار والمفاوضات حفاظاً على تماسك القارة ووحدة أزماء محاولات زعزعة الاستقرار والتدخلات الخارجية .

وفما يتعلق بالوضع فى تشاد فقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما للجهود المبذولة حالياً والتى تهدف لتحقيق الوفاق الوطنى بين الأخوة التشاديين حتى تنعم هذه الدولة بالسلام وبالأستقرار والوحدة ، فى ظل استقلالها ووحدة أراضيها وبعيداً عن كل تدخل أجنبى .

واستعرضاً للوضع القائم فى الصحراء الغربية أشار الطرفان إلى ضرورة الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية ولا سيما تلك الصادرة عن قمة نيروبي وقمة أديس أبابا حتى يمكن التوصل لحل عادل وسلمى لهذا النزاع .

كما استعرض الطرفان الوضع فى الجنوب الأفريقى حيث أكدّا أن اقرار السلام الدائم فى هذه المنطقة يتطلب بالضرورة حصول ناميبيا على استقلالها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ والقضاء على نظام الابارتهايد وسياسة الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا ليقوم المجتمع على أسس العدالة والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

وفى هذا الصدد فقد أدان الطرفان بشدة قرار حكومة بريتوريا العنصرية الأخير الخاص بإقامة حكومة عميلة فى ناميبيا . كما أعربا عن رضائهما عن النتائج الإيجابية والهامة التى أسفر عنها الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز الذى انعقد فى نيودلهى من ١٩ إلى ٢١ أبريل سنة ١٩٨٥ وخاصة فيما يتعلق باقرار استراتيجية موحدة تهدف للإسراع بحصول شعب ناميبيا على استقلاله الوطنى .

وفما يتعلق بالوضع فى منطقة الشرق الأوسط أكد الطرفان أن الحل العادل والشامل لهذه المنطقة ينبغى أن يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره ، وجلاء إسرائيل عن كل الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك القدس العربية . وقد وجه الجانب البوركينابى التهنة للجانب المصرى على الجهود التى تقوم بها مصر للتوصل إلى اقرار السلام الشامل القائم على تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى .

كما أعرب الطرفان عن قناعتها بأن الاتفاق الموقع في ١١ فبراير سنة ١٩٨٥ بشأن التحرك المشترك للأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية يعد خطوة إيجابية لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

كما أكد الطرفان ارتباطهما للتعاون العربي الأفريقي لما يشكله من أهمية بالنسبة للعرب والأفارقة الذين يربطهم التاريخ المشترك ولهم حضارة مشتركة وتجمعهم آمال مشتركة نحو عمل جاد ومستمر من أجل مستقبل يقوم على التضامن فيما بينهم .

وتناول الطرفان بالبحث ظاهرة الجفاف والتصحر التي تتعرض لها القارة الأفريقية وبصفة خاصة دول منطقة الساحل الأفريقي حيث أكدا عزمهما على التصدي لهذه الظاهرة بشتى الطرق . وفي هذا الصدد فقد أعرب الجانب المصري عن استعداده لتقديم ما لمصر من خبرات في هذا المجال إلى بوركينا فاسو .

واتفق الطرفان على أهمية التشاور المستمر والتنسيق الدبلوماسي فيما بينهما نظراً لعضوية كل منهما في مجلس الأمن وحتى يمكنها الدفاع عن المبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة .

وقد عبر الكابتن بليز كومباوريه باسم الوفد المرافق له عن الشكر العميق للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية على الاستقبال الأخوى الحار الذي لقيه الوفد البوركينابي خلال الزيارة .

كما وجه الكابتن كومباوريه الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي للقيام بزيارة رسمية لبوركينا فاسو . وقد قبلها السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية بامتنان على أن يتم الاتفاق على موعد لها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

تحرر في القاهرة يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٥ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية وللنصين حجية متساوية .

عن حكومة بوركينا فاسو
الكابتن بليز كومباوريه
وزير الدولة برئاسة الجمهورية
ووزير العدل وحامل الاختام

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

[١٨] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية بنين الشعبية إلى جمهورية مصر العربية
(٢٧ - ٣١ مايو ١٩٨٥)

تلبية لدعوة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام السيد / فريد بريك آفوزير الخارجية والتعاون بجمهورية بنين الشعبية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣١ مايو ١٩٨٥ .

رأس السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصرى الذى هم :
— السيد السفير / أحمد صدقى — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
— السيد السفير / وفاق حسنى — مدير إدارة الشئون الاقتصادية الدولية .
— السيد السفير / عادل المراغى — نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية .
— السيد الوزير المفوض / على ماهر السيد — مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
— السيد السكرتير ثان / هشام الزميتى — بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
— السيد السكرتير ثان / محمد عبد الحكيم — بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .

ورافق السيد فريدريك آفوفى زيارته وفد كبير يضم كلا من :
— السيد / ايدموند كاكوتوزو — مدير الإدارة الإفريقية والدول العربية بوزارة الخارجية والتعاون البنينية .
— السيد / سانبا فاليلو — رئيس القسم العربى بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية والتعاون البنينية .
وخلال الزيارة استقبل السيد الرئيس حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية السيد فريدريك آفوف الذى نقل لسيادته رسالة صداقة من الرئيس كيريكوماثيوريثيس جمهورية بنين الشعبية .
كما جدد الطرفان عزمهما على دعم علاقات الصداقة والتعاون بين بنين ومصر توطيداً للطابع المثالى لعلاقات التضامن بين الدولتين .

وهذه المناسبة فقد قام رئيسا الوفدين بالتوقيع على اتفاق للتعاون الاقتصادى واتفاق لإنشاء اللجنة المشتركة العليا للتعاون بين الدولتين .
كما عقد وزير الخارجية البنينى سلسلة اجتماعات مع السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية شارك فيها أعضاء الوفدين وتم خلالها استعراض كافة أوجه التعاون الأخوى الذى يربط بين مصر وبنين .

وأسفرت هذه الاجتماعات عن تطابق كامل فى وجهات النظر فيما يتعلق بكافة المسائل التى تم بحثها ، كما تأكدت ضرورة دعم وتنشيط التعاون الثنائى إذ أعرب الطرفان عن إرادتهما المشتركة فى بذل كل الجهود لدعم وتنويع هذا التعاون ليصل إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة التى تربط بين الدولتين .

واستعرض الطرفان الموقف فى القارة الإفريقية وعلى الساحة الدولية حيث أكدوا تمسكها بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها وأعرب الطرفان عن قناعتها بأن المنظمة القارية تعد إطاراً لا غنى عنه للتشاور واداة متميزة للتعاون بين الدول الإفريقية .
وانطلاقاً من هذه الروح فقد أعرب الطرفان عن عزمهما العمل من أجل نجاح مؤتمر القمة الاقتصادية لرؤساء الدول والحكومات أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية الذى ينعقد فى أديس أبابا سنة ١٩٨٥ .
وأعلن الطرفان عزمهما المضى فى التحرك من أجل تحقيق الاستقرار فى كافة أرجاء القارة الإفريقية ، وأعادا تأكيد قناعتها بأنه لتحقيق هذا الهدف فيجب بالضرورة احترام مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وبصفة خاصة تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدول .

وأكد الطرفان أهمية التوصل لحلول دائمة للمشكلات التى تثير التوتر فى القارة الإفريقية عن طريق الحوار والمفاوضات حفاظاً على تماسك القارة ووحدة إزاء محاولات زعزعة الاستقرار والتدخلات الخارجية .
وفما يتعلق بالوضع فى تشاد فقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما للجهود المبذولة حالياً والتى تهدف لتحقيق الوفاق الوطنى بين الأخوة التشاديين حتى تنعم هذه الدولة بالسلام والاستقرار والوحدة ، فى ظل استقلالها ووحدة أراضيها وبعيداً عن كل تدخل أجنبى .

واستعراضاً للوضع القائم فى الصحراء الغربية أشار الطرفان إلى ضرورة الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية حتى يمكن التوصل لحل عادل وسلمى لهذا النزاع .
كما استعرض الطرفان الوضع فى الجنوب الإفريقى حيث أكدوا أن اقرار السلام الدائم فى هذه المنطقة يتطلب بالضرورة حصول ناميبيا على استقلالها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ والقضاء على نظام الابرتهابيد

وسياسة الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا ليقوم المجتمع على أسس العدالة والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وفى هذا الصدد فقد أدان الطرفان بشدة قرار حكومة بريتوريا العنصرية الأخير الخاص بإقامة حكومة عميلة فى ناميبيا. كما أعربا عن رضائهما عن النتائج الإيجابية والهامة التى أسفر عنها الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق حركة عدم الإنحياز الذى انعقد فى نيودلهى من ١٩ إلى ٢١ أبريل سنة ١٩٨٥. وخاصة فيما يتعلق بإقرار استراتيجية موحدة تهدف للإسراع بحصول شعب ناميبيا على استقلاله الوطنى.

كما جدد الطرفان تمسكهما بمبادئ عدم الانحياز وبضرورة دعم الحركة ودورها على الساحة الدولية وأكدا الأهمية التى يولياها للمؤتمر الوزارى للحركة الذى سينعقد فى لواندا - أنجولا - سبتمبر ١٩٨٥. وفيما يتعلق بالوضع فى منطقة الشرق الأوسط أكد الطرفان أن الحل العادل والشامل لهذه المشكلة ينبغى أن يقوم على أساس الإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره، وجلاء إسرائيل عن كل الأراضى العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس العربية. وقد وجه الجانب البنينى التهنئة للجانب المصرى على الجهود التى تقوم بها مصر للتوصل إلى إقرار السلام الشامل القائم على تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى.

وأعرب الجانبان عن قلقهما العميق لتصاعد المعارك فى لبنان، ولما يتعرض له الفلسطينيون فى المخيمات، ووجهها نداء لتحقيق الوقف الفورى للمعارك فى لبنان تمهيداً لتحقيق الوحدة الوطنية بين كافة الطوائف. كما أعربا عن أسفهما لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية، وتجديدا الدعوة للطرفين لوقف القتال، والعمل على حل سلمى للخلاف بينها عن طريق المفاوضات.

وأكد الطرفان ارتباطهما ودعمهما للتعاون العربى الإفريقى لما يشكله من أهمية بالنسبة للعرب والأفارقة الذين يربطهم التاريخ المشترك ولهم حضارة مشتركة وتجمعهم آمال مشتركة نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

وقد عبر السيد / فريدريك آفوباسمه وباسم الوفد المرافق له عن الشكر العميق للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية على الاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه الوفد البنينى خلال الزيارة. ووجه السيد / فريدريك آفوباسمه الدعوة للسيد بطرس بطرس غالى للقيام بزيارة رسمية لبنين. وقد قبلها السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية بإمتنان على أن يتم الإتفاق على موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية.

تحرر فى القاهرة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٨٥ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية وللنصين حجية متساوية.

عن حكومة جمهورية بنين الشعبية
فريدريك آفو
وزير الخارجية والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

١٩ | بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية بجمهورية موزمبيق الشعبية إلى جمهورية مصر العربية

(٢ - ٦ أغسطس ١٩٨٥)

بناء على دعوة من الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية قام السيد جواكيم البرتوشيسانو وزير خارجية جمهورية موزمبيق الشعبية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من ٢ إلى ٦ أغسطس ١٩٨٥.

خلال هذه الزيارة استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الوزير شيسانو الذى نقل إلى سيادته رسالة صداقة وأخوة من أخيه الرئيس سامورا ماشيل رئيس جمهورية موزمبيق الشعبية . كما أجريت محادثات مثمرة بين الوزيرين المصرى والموزمبيقى والوفدين المرافقين في جو من الصداقة والأخوة . وقد تم خلال هذه المحادثات استعراض عدد من القضايا السياسية والاقتصادية الدولية التى يهتم البلدين وكذلك العلاقات الثنائية بينها .

١ - منظمة الوحدة الإفريقية :

أعاد الوزيران تأكيد إيمانها الراسخ بمنظمة الوحدة الإفريقية وميثاق ومبادئ المنظمه وانفقا على تنسيق جهودهما لدعم الوحدة والتضامن الإفريقى ومن أجل المساهمة في إيجاد حلول سلمية للحلافات الإفريقية وفنا لمبادئ وأهداف ميثاق أديس أبابا .

وقد عبر الجانبان عن ارتياحهما تجاه نجاح مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية ولا سيما إصداره لإعلان أديس أبابا الخاص بالوضع الاقتصادى فى أفريقيا وتوصله إلى قرارات خاصة بمشكلة المديونية الإفريقية وإنشاء صندوق خاص للطوارئ وآخر للتنمية .

٢ - الصحراء الغربية :

نادى الطرفان بضرورة التوصل إلى حل سلمى لهذا النزاع يقوم على أساس التطبيق الكامل لقرارات منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والتى تدعو الأطراف المعنية إلى بدء التفاوض فيما بينهم واجراء استفتاء فى الصحراء الغربية .

٣ - تشاد :

أعرب الطرفان عن الأمل فى توصل الفصائل التشادية المختلفة إلى المصالحة الوطنية فى إطار الجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية وقد أعادا تأكيد تأييدهما للقرار الصادر من مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية والذى يرجو من رئيس جمهورية الكونغو الشعبية أن يستمر فى جهوده فى هذا الشأن بالتعاون مع الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الإفريقية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وتأكيد السلام والأمن والاستقرار فى تشاد .

٤ - الجنوب الإفريقى :

عبر الجانبان عن قلقهما البالغ لاستمرار سياسات التفرقة العنصرية والأبارتهايد التى يتبعها نظام يربتوريا واسرار

احتلاله غير المسروع لناميبيا وممارساته العدوانية التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في دول المنطقة الإفريقية وبصفة خاصة أنجولا وبنسوانا وموزمبيق .

وأطلع الوزير الموزمبيقى نظيره المصرى تفصيلاً حول الموقف السائد في الجنوب الأفريقى وبخاصة الموقف السياسى والاقتصادى والاجتماعى في جمهورية موزمبيق الشعبية . كما أطلع سيادته أيضاً على الجهود التى تقوم بها حكومته لإحباط المحاولات التى تهدد أمن واستقرار موزمبيق والتى تشجعها قوى خارجية .

وقد أعرب الوزير المصرى عن تأييد حكومته لجمهورية موزمبيق الشعبية وللدول المواجهة في جهودهم لتحقيق السلام والتقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا .

وقد أدان الطرفان بكل قوة المذابح التى تمت أخيراً والتي راح ضحيتها أبناء الشعب الأفريقى في جنوب أفريقيا وإعلان النظام العنصرى لحالة الطوارئ ، وطالبا المجتمع الدولى بالعمل على تنفيذ القرار الصادر مؤخراً من مجلس الأمن في هذا الصدد ، وعبرا عن تأييدهما التام لشعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد التفرقة العنصرية وسياسة الأبارتهايد اللاإنسانية .

وبالنسبة لقضية ناميبيا أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما لمنظمة سوابو الممثل الوحيد والشرعى لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال والتحرير الوطنى . وقد اتفقا على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ فوراً ودون شروط للتوصل إلى حل عادل وسلمى لهذه القضية . كما أدان الوزيران في هذا الصدد قرار حكومة برتوريا بإقامة حكومة عميلة في ناميبيا .

٥ - الشرق الأوسط :

أكد الطرفان من جديد إيمانها بضرورة التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يقوم على أساس انسحاب الإسرائيلى التام من كافة الأراضى العربية التى تحتلها منذ عدوان ١٩٦٧ وعلى أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما في ذلك حقه في تقرير مصيره تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد أكد الطرفان تأييدهما للحقوق المشروعة الثابتة للشعب الفلسطينى وأدانا سياسة بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي غزة . وقد أعربا عن اقتناعهما أن هذه المستوطنات تشكل عبة كبيرة في طريق الجهود الرامية إلى تحقيق الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية كما أنها تعبر خرقاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وكذلك لا تفاقىات جنيف وقواعد القانون الدولى .

وقد عبر الجانب الموزمبيقى عن تأييده التام للجهود التى تبذلها مصر من أجل تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط ، والقائم على الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى . ويعتبر الطرفان الاتفاق الموقع في ١١ فبراير سنة ١٩٨٥ لتنسيق العمل المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية خطوة إيجابية نحو استعادة حقوق الشعب الفلسطينى ، وأكدوا تأييدهما لكل المبادرات التى تهدف لإقرار حل شامل عن طريق المفاوضات لنزاع الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق ببلبنان أكد الطرفان على ضرورة تحقيق انسحاب إسرائيل الكامل من جنوب لبنان من أجل ضمان سيادة الحكومة اللبنانية على كل أجزاء أراضيها الوطنية .

٦ - العراق وإيران :

أعرب الطرفان عن قلقهما البالغ لاستمرار الحرب بين العراق وإيران ، وناشدا طرفى النزاع التوصل لاتفاق حول وقف إطلاق النار والإيقاف الفورى لقصف الأهداف المدنية . وطالب الطرفان المصرى والموزمبيقى بتسوية سلمية لهذا الصراع عن طريق التفاوض .

٧ - حركة عدم الانحياز :

أعاد الطرفان تأكيد أهمية حركة عدم الانحياز كمحفل أساسى للتسوية الإيجابية للمشاكل التى تواجه المجتمع الدولى .

وفي هذا الصدد أعاد تأكيد أهمية تكثيف الجهود لإنجاح المؤتمر القادم لوزراء خارجية عدم الانحياز الذي سوف يعقد في لواندا / أنجولا في سبتمبر سنة ١٩٨٥.

٨ - العلاقات الثنائية :

وافق الطرفان على دعم وتطوير تعاونها الثنائي ، وقررا اتباع أسلوب عمل جديد لضمان قوة دفع مستمرة لعلاقاتها .

وفي هذا الصدد أعاد تأكيد أهمية اتخاذ خطوات عملية لدعم علاقاتها الثنائية .
ولتحقيق هذا الهدف وافق الطرفان على إنشاء لجنة مصرية / موزمبيقية مشتركة لدعم وتنويع مجالات التعاون بين الدولتين في المجالات المختلفة ، وبخاصة في مجالات التعاون الاقتصادي ، والاجتماعي ، والتجاري والفني ، والثقافي ، والعلمي .

ورغبة منها لتنفيذ تعاونها في المجال الفني وقعت الدولتان على اتفاقية للتعاون الفني بين حكومة موزمبيق والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، وسوف تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ الفوري بغرض إرسال خبراء مصريين للمساهمة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في موزمبيق .

وقد أعرب السيد جواكيم شيسانو عن إيمانه العميق لكرم الضيافة البالغ لحكومة وشعب مصر والتي لمسه وفده أثناء إقامته في جمهورية مصر العربية ، وقد جدد سيادته الدعوة التي سبق وأن وجهت للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية ليقوم بزيارة رسمية لجمهورية موزمبيق الشعبية .
وقد قبلت الدعوة بسرور وسوف يتفق على تحديد موعد الزيارة في وقت لاحق عبر القنوات الدبلوماسية .

وقع بالقاهرة في ٥ أغسطس سنة ١٩٨٥ .

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن جمهورية موزمبيق الشعبية
السيد / جواكيم البرتوشيسانو
وزير الخارجية

[٢٠] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية
الكاميرون

(١٢ - ١٤ نوفمبر ١٩٨٥)

قام السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة المصري للشئون الخارجية بزيارة مدتها ثلاثة أيام لجمهورية الكاميرون خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ نوفمبر ١٩٨٥ حاملاً رسالة صداقة من الرئيس محمد حسني مبارك رئيس

جمهورية مصر العربية إلى أخيه وصديقه الرئيس بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون . وقد استقبل الرئيس بيا السيد وزير الدولة المصري يوم ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

وتأتى زيارة السيد وزير الدولة المصري في إطار الاتصالات الفاعلة بين القاهرة وياوندى لدعم العلاقات الثنائية والتشاور إزاء المشكلات الإفريقية والدولية الحالية .

وخلال المباحثات التى عقدها السيد الدكتور بطرس غالى مع قرينه السيد / وليم أوليان ابتكى امبوموا وزير خارجية الكاميرون ، فقد أعاد الطرفان الإعراب عن رغبتها في دعم علاقات الصداقة والتعاون بين مصر والكاميرون تأكيداً للطابع المثالى لهذه العلاقات .

وقد شارك في المباحثات من الجانب المصري :

- السيد السفير / أحمد صدقى — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / د. حسن جاد الحق — سفير جمهورية مصر العربية في الكاميرون .
- السيد الوزير المفوض / على ماهر السيد — مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .

كما شارك من الجانب الكاميرونى كل من :

- السيد / محمد باب صالح — وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / البت ايلى ايتيان — مدير إدارة إفريقيا وآسيا بوزارة الخارجية الكاميرونية .

وقد أسفرت المباحثات عن تطابق تام في وجهات النظر فيما يتعلق بالمسائل التى تم تناولها وتأكدت بصفة خاصة أهمية دعم وتنمية التعاون الثنائى بين الدولتين .

كما أعاد الطرفان تأكيد رغبتها المشتركة في العمل بشتى الوسائل من أجل تنويع ودعم التعاون ليصل لمستوى العلاقات السياسية الممتازة التى تربط بين البلدين . واتفق الطرفان على أهمية عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة العليا المصرية الكاميرونية في ياوندى خلال شهر مايو سنة ١٩٨٦ .

وفما يتعلق بالوضع في أفريقيا وبالوضع الدولى فقد أكد الطرفان ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية وعبادئ ميثاقها . وأعربا عن اقتناعهما بأن المنظمة القارية تعد الإطار الذى لا بديل عنه للتشاور والتنسيق بين الدول الإفريقية وتعتبر أداة مثالية لتحقيق التضامن والتعاون بين هذه الدول . وقد أعرب الطرفان عن امتنانها للنجاح الذى حققه مؤتمر القمة الحادى والعشرون للمنظمة الذى انعقد في أدبس أبابا في يوليو ١٩٨٥ .

وقد أكد الطرفان أهمية التوصل عن طريق الحوار والمفاوضات لحلول دائمة للمشكلات التى نتج عنها التوتر السائد في القارة وضرورة الحفاظ على القارة ضد محاولات زعزعة الاستقرار والتدخلات الخارجية .

وفما يتعلق بتشاد فقد أكد الطرفان مساندتهما للجهود التى تهدف لتحقيق المصالحة الوطنية بين الأشقاء التشاديين حتى يمكن لهذه الدولة الشقيقة أن تنعم بالسلام والأمن والوحدة في ظل استقلالها ووحدة أراضيها ، وبعيداً عن كل تدخل أجنبى .

وبالنسبة للنزاع الدائر في الصحراء الغربية فقد أكد الطرفان تمسكهما بضرورة التوصل لحل سلمى يقوم على أساس تنظيم استفتاء لحق تقرير المصير تاح من خلاله الفرصة للشعب الصحراوى للتعبير بحرية عن المستقبل الذى يصبوا إليه .

وفما يتعلق بأفريقيا الجنوبية قد أعرب الطرفان عن اقتناعهما بأن إقرار السلام الدائم في هذه المنطقة يتطلب بالضرورة حصول ناميبيا على استقلالها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ وبالقضاء على نظام الابرتهابيد بجنوب أفريقيا وإقامة مجتمع العدالة والحرية والديمقراطية في هذه الدولة .

وقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما الكامل لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال الوطنى تحت قيادة منظمة سوابو، ممثلة الشرعى الوحيد . وقد أدان الطرفان بشدة ممارسات القمع غير الإنسانية التى يقوم بها نظام الأقلية العنصرية في برتوربا ضد الأغلبية في جنوب أفريقيا .

كما أدان الطرفان الاعتداءات المستمرة والمتكررة التي يشنها نظام جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة الإفريقية .
وفي إطار الاحتمال بالذكى الأربعين لقيام منظمة الأمم المتحدة . فقد أكد الطرفان تأييدهما التام للمنظمة الدولية ولدورها الحيوى لحفظ السلام والاستقرار فى العالم . كما أكد ارتباطها بمبادئ وأهداف ميثاقها .
كما أكد الطرفان ارتباطها الوثيق بمبادئ حركة عدم الانحياز وأعربا عن أهمية دعم الحركة ودورها على الساحة الدولية .

وفى يعلق بالوضع فى الشرق الأوسط . فقد أعرب الطرفان عن افساعها بأن السلام العادل والدائم فى هذه المنطقة يتطلب بالضرورة الاعتراف بالحقوق المتروكة للشعب الفلسطينى وتطبيق القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ مجلس الأمن .
وأعرب الجانب الكاميرونى عن تأييده للجهود التى تتذفا مصر من أجل انعقاد مؤتمر للسلام تشارك فيه كل الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينىة باعسارها المتل الترعى الوحيد للشعب الفلسطينى واخلولة فى التحدث والتفاوض باسمه من أجل التوصل لصيغة سلام يقبل بها الشعب الفلسطينى .

وأكد الطرفان أهمية استمرار وتوسيع عملية البحث عن السلام فى المنطقة خاصة بعد الأحداث التى جرت خلال شهر أكتوبر ١٩٨٥ .

وفى يتعلق بالتعاون العربى الإفريقى الذى تتسك به كل من الكاميرون ومصر فقد أكد الطرفان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب .

وقد أعرب السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى باسمه والوفد المرافق له عن خالص الشكر للرئيس بول بيا لإتاحته الفرصة للقاء سيادته وللاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه طوال الزيارة . كم وجه السيد وزير الدولة المصرى الدعوة للسيد / وليام أورليان اتيكى امبوما وزير خارجية الكاميرون للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية وقد قبلها الوزير اتيكى وسوف يتم تحديد موعدها فى وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية .

تحرر فى ياوندى - الكاميرون فى ١٤ نوفمبر ١٩٨٥ .

٢١ | بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية

إلى جمهورية غينيا الاستوائية

(١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٥)

بناء على دعوة السيد / مارسيلينو غيا وزير خارجية جمهورية غينيا الاستوائية . قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لغينيا الاستوائية فى الفترة من ١٤ إلى ١٦ نوفمبر ١٩٨٥ .

وخلال الزيارة استقبل الرئيس / أوبانج نجما رئيس جمهورية غينيا الاستوائية الدكتور بطرس بطرس غالى الذى سلمه رسالة صداقة من الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وقد أجرى الوفدان محادثات سادها جو من الود والصداقة والأخوة الأفريقية أكدت تطابق وجهات النظر وتناولت أهم القضايا الإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

أعرب الجانبان عن ارتياحهما للتعاون الوثيق وروابط الصداقة الوطيدة السائدة بين الدولتين ، وأعادا تأكيد رغبتها في تعزيز وتنمية هذا التعاون وتطوير العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية ودعم التعاون الفني بين الدولتين .

وأكد الجانبان إيمانها العميق وتأييدهما الراسخ لمنظمة الوحدة الإفريقية والمبادئ التي تضمنها ميثاقها ، واتفقا على بذل الجهود لدعم المنظمة وضمان وحدتها حتى تتمكن من أداء رسالتها في الحفاظ على وحدة وتضامن إفريقيا والاسهام بشكل فعال في تسوية المنازعات الإفريقية وفي تحقيق التنمية الاقتصادية للقارة .

كما أعرب الجانبان عن تأييدهما الكامل لشعب ناميبيا في نضاله من أجل الاستقلال بقيادة منظمة سوابومثله الشرعى الوحيد ، وأكدوا على ضرورة التنفيذ الفوري غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر عام ١٩٧٨ الذى يؤيده المجتمع الدولى .

كما أكد الجانبان ادانتها للممارسات اللا إنسانية والإجراءات العسفية التي تقوم بها حكومة الأقلية العنصرية في بريتوريا ضد الشعب الإفريقى الذى يمثل الأغلبية في جنوب إفريقيا ، وإعلان حالة الطوارئ الذى بموجبه نكلت حكومة الأقلية العنصرية بالزعماء الأفارقة والشعب الإفريقى في جنوب إفريقيا وكان آخر مظاهرها اعدام الشاعر الوطنى مولويزي متحدياً بذلك رأى العام العالمى .

كما أدان الجانبان اعتداءات جنوب إفريقيا المتكررة على دول المواجهة الإفريقية ومنها العدوان الأخير على أنجولا . أعرب الجانبان عن اعتقادهما بأن تسوية مشكلة الصحراء الغربية إنما يمكن في وضع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المعنية موضع التنفيذ خاصة تلك الداعية إلى اجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية .

وتدارس الجانبان الوضع في تشاد وأكدوا من جديد تأييدهما للحكومة الشرعية فيها برئاسة الرئيس حسين حبرى ، وأعربا عن أملهما في تضافر الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الشعب التشادى للسلام ووحدة أراضيه ، وتأييدهما للاستقلال السياسى واحترام سيادة هذا البلد الإفريقى الشقيق .

وأعاد الجانبان تأكيد اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى بما في ذلك حقه في تقرير المصير بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، كما أكدوا على ضرورة انسحاب اسرائيل من كافة الأراضى العربية التى تحتلها منذ ١٩٦٧ وعلى حق اسرائيل في الوجود .

وإزاء التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط فإن الجانبين يعلنان ادانتها لأعمال الإرهاب ، وخصا بالذكر العدوان الاسرائيلى على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس واتفقا في رأى على أن هذا العمل لن يؤدى سوى إلى تدهور الموقف في المنطقة ولن يخدم جهود السلام الشامل والدائم والعادل بها .

وأشاد الطرفان بالاتفاق الذى تم التوصل إليه بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والموقع في ١١ فبراير ١٩٨٥ باعتباره خطوة هامة نحو تحقيق التسوية السلمية الشاملة والعادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، كما أشادا بإعلان القاهرة الذى أعلنه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ٧ نوفمبر الماضى وأعربا عن الأمل في أن تتجاوب جميع الأطراف مع هذا التطور الهام .

عبر الجانبان عن قلقهما إزاء استمرار الحرب العراقية الإيرانية التى تشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلام والاستقرار في العالم وعبراً عن أملهما في استجابة الطرفين لنداء المجتمع الدولى بوقف إطلاق النار وتسوية النزاع بينها بالطرق السلمية .

أكد الجانبان تمسكهما بالتزامها الثابت بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز وأشادا بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الوزارى للحركة الذى انعقد في لواندا في سبتمبر الماضى واتفقا على بذل جهودهما المشتركة من أجل انجاح مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز الذى ينعقد في هراى عام ١٩٨٦ .

وأكد الجانبان التزامهما بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، التي يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى الأربعين على انشائها ، كما يؤكدان على الدور الفعال للأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وأكد الجانبان الحاجة إلى تكثيف الجهود لجمال إفريقيا والشرق الأوسط والمحيط الهندي مناطق محالية من السلاح النووي .

أعرب الدكتور بطرس غالي عن امتنانه البالغ وشكره على الحفاوة والتكريم الذي قوبل بها والوفد المرافق خلال زيارتهم لجمهورية غينيا الاستوائية ، ووجه الدعوة للسيد مارسليونيغما للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية وقد قبلها شاكراً ، على أن يتم تحديد موعد لها بالطرق الدبلوماسية .

صدر في مايو ١٥ نوفمبر ١٩٨٥ .

مارسليونيغما
وزير خارجية
جمهورية غينيا الاستوائية

د . بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية
لجمهورية مصر العربية

[٢٢] بيان مشترك زيارة وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية إلى جمهورية مصر العربية (١٠ - ١٣ فبراير ١٩٨٦)

للمية لدعوة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام السيد / جان بهمانا نجارا وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ فبراير ١٩٨٦ .

ورأس السيد الدكتور بطرس بطرس غالي الوفد المصري الذي ضم كلاً من :

- السيد السفير / عز الدين شرف — مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / أحمد صدقي — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / وفيق حسنى — مدير إدارة العلاقات الاقتصادية بوزارة الخارجية .

بالإضافة إلى عدد من كبار المسؤولين بوزارات التخطيط والتعاون الدولي والسياحة والصحة والثقافة والزراعة .

وقد صاحب السيد وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية خلال الزيارة وفد هام ضم كلاً من :

- السيد / رودولف رامبا هنياريزون — مدير العلاقات الثنائية بوزارة الخارجية .
- السيد / رموند راتسيمانديزا — مدير الامداد الزراعى بوزارة الإنتاج الزراعى .

وخلال الزيارة ، استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية السيد / جان بيمانا نجارا الذى سلم سادته رسالة صداقة وأخوة من الرئيس الملجاشى ديديه راتسيرا كما تتعلق بالعلاقات الثنائية الممتازة التى تربط بين القاهرة وتاناناريف ، وبالمشكلات الإفريقية والدولية .

وقد أعاد الطرفان تأكيد عزمهما على دعم أواصر الصداقة والتعاون بين مصر ومدغشقر تعبيراً عن الطابع المثالى لعلاقاتها .

كما عقد السيد وزير خارجية مدغشقر الديمقراطية سلسلة لقاءات مع السيد الدكتور / كمال الجنزورى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى . شارك فيها أعضاء الوفدين ونوقشت خلالها كافة أوجه التعاون الأخوى بين مصر ومدغشقر .

وقد أسفرت هذه اللقاءات واجتماعات العمل عن التطابق الكامل فى وجهات نظر الطرفين فيما يتعلق بالمسائل التى نوقشت ، كما برزت أهمية دعم وتنمية علاقات التعاون الثنائى بين الدولتين .

وقد أكد الطرفان ضرورة تنويع أوجه التعاون ليرقى إلى مستوى العلاقات السياسية المثالية التى تربط بين الدولتين .

وانطلاقاً من هذه الروح ، تمت مناقشات متعمقة لمشروع اتفاق التعاون فى مجال الطيران المدنى بين الجانبين خلال تلك الزيارة .

وباستعراضها للأوضاع الإفريقية والدولية ، أكد الطرفان ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها . كما أعرب الطرفان عن اقتناعهما بأن المنظمة القارية تعد الأداة المثلى للتعبير عن التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية .

كما أعرب الطرفان عن رضائهما التام للنتائج الإيجابية لمؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية الذى انعقد فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥ ، وارتباطهما الكامل بخطة عمل لاجوس التى تهدف لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول القارة قبل عام ٢٠٠٠ ولمواجهة المشكلات الضخمة التى يتعرض لها الاقتصاديات الإفريقية . واتفق الطرفان على تنسيق جهودهما لضمان إنجاح الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى مايو ١٩٨٦ بشأن المشاكل الاقتصادية الخطيرة التى تمر بها القارة الإفريقية .

أعلن الطرفان عن عزمهما مواصلة التحرك من أجل الحفاظ على الاستقرار والتماسك فى القارة الإفريقية ، وأكدوا أن ذلك لن يتحقق إلا إذا احترمت مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

كما أكد الطرفان أهمية التوصل لحلول دائمة للمشكلات الإفريقية عن طريق الحوار والتفاوض لتجنب القارة محاولات زعزعة الاستقرار والتدخل الأجنبى .

وفما يتعلق بالوضع فى تشاد ، أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية بين الأخوة التشاديين حتى يمكن هذه الدولة أن تنعم بالسلام وبالوحدة فى ظل استقلالها ووحدة أراضيها وبعيداً عن كل تدخل أجنبى .

واستعراضاً للأوضاع فى الصحراء الغربية ، فقد طالب الطرفان بضرورة وضع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية موضع التنفيذ حتى يمكن إيجاد حل سلمى للمشكلة .

وعند تناولها للأوضاع فى منطقة الجنوب الإفريقى أعاد الطرفان تأكيد ضرورة التنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ ، واتفقا على تكثيف جهود المجتمع الدولى للقضاء على نظام الابارهايد البغيض وإقامة مجتمع الحرية والديمقراطية ، تحترم فيه كافة حقوق الإنسان فى جنوب إفريقيا .

وفى هذا الصدد ، أكد الطرفان أهمية المؤتمر الدولى المقرر عقده فى يونيو ١٩٨٦ تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز لقرضى عقوبات الزامية شاملة على النظام العنصرى لبريتوريا .

كما أكد الطرفان ارتباطهما بمبادئ عدم الانحياز واتفقا على دعم حركة عدم الانحياز ودورها على الساحة الدولية . كما أبرزتا الأهمية التى يوليتها لدور الحركة بالنسبة للوضع الدولى الحالى .

وقد أعرب الجانب المصري عن تأييده لمبادرة جمهورية مدغشقر الديمقراطية لعقد مؤتمر لحركة عدم الانحياز في مارس ١٩٨٦ على مستوى الخبراء ، لدراسة إنشاء الصناديق الثلاثة لدول العالم الثالث طبقاً للاقتراح الذي تقدم به الرئيس ديدييه راتسيراكا كمساهمة هامة في التحضير للقمّة القادمة لحركة عدم الانحياز في هراي .

واستعرض الطرفان باهتمام بالغ مشكلة الشرق الأوسط وأكدّا اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم في هذه المنطقة يفتضى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثله الشرعى الوحيد ، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية .

وقد أعرب الجانب الملجاشى عن تأييده التام للجهود التى يقوم بها الرئيس محمد حسنى مبارك لتحقيق السلام الشامل القائم على تحقيق الحقوق القومية للشعب الفلسطينى . واستمرار وتوسيع المسيرة السلمية في المنطقة في إطار مؤتمر دولى .

وفما يتعلق بالتعاون العربى الإفريقى الذى ترتبط به كل من مصر ومدغشقر ، فقد أكد الطرفان الأهمية التى يعلقانها على دعم التضامن والتعاون بين الدول العربية والدول الإفريقية الذين يربط بينهم التاريخ والحضارة والآمال المشتركة في مستقبل أفضل لكافة الشعوب العربية والإفريقية .

وقد عبر السيد / جان بيما ناخارا باسمه وباسم الوفد المرافق له عن خالص الشكر للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى على الاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه والوفد المرافق له طوال مدة اقامته في جمهورية مصر العربية .

كما وجه الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مدغشقر الديمقراطية . وقد قبلت الدعوة بسرور وسوف يتم تحديد موعد اتمامها بالطرق الدبلوماسية .

تحرر في القاهرة يوم ١١ فبراير ١٩٨٦ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية . وللنصين حجية متساوية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

د . بطرس بطرس غالى

وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية

جان بيما ناخارا

وزير الخارجية

[٢٣] بيان مشترك

زيارة وزير خارجية جمهورية الجابون

إلى جمهورية مصر العربية

(١٠ - ١٣ فبراير ١٩٨٦)

تلبية لدعوة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية . قام السيد / مارتان بونجوناى رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الجابون بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ فبراير سنة ١٩٨٦ .

وهذه المناسبة فقد انعقدت الدورة الثانية للجنة المشتركة للتعاون بين الجابون ومصر.

رأس السيد الدكتور بطرس بطرس غالى الوفد المصرى الذى ضم كلاً من :

— السيد السفير / عز الدين شرف — مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية.

— السيد السفير / أحمد صدقى — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية.

— السيد السفير / وفاق حسنى — مدير إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية.

— السيد السفير / أحمد نظمى — سفير جمهورية مصر العربية فى الجابون.

بالإضافة إلى عدد من كبار المسؤولين بوزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وقد صاحب السيد وزير خارجية جمهورية الجابون خلال الزيارة وفد كبير ضم كلاً من :

— السيد السفير / جان فيليكس اماند — المستشار الدبلوماسى لوزير خارجية الجابون.

— السيدة / شانتال ليدجى — مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الإفريقية والدولية.

— السيد / جول ماريوس أوجوبيا ندنجا — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة خارجية الجابون.

— السيد / جورج بلير ماتيسى — القائم بأعمال الجابون فى مصر.

بالإضافة إلى عدد من كبار المسؤولين فى وزارة الخارجية الجابونية وأجهزة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وخلال الزيارة، استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية السيد / مارتان بونجو الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من الحاج عمر بونجورئيس جمهورية الجابون تتعلق بالعلاقات الثنائية الممتازة التى تربط بين القاهرة وليبرفيل وبالمشكلات الإفريقية والدولية.

وقد أعاد الطرفان تأكيد عزمهما دعم أواصر الصداقة والتعاون بين مصر والجابون تجسداً للطابع المثالى لعلاقاتها. كما عقد السيد وزير خارجية جمهورية الجابون سلسلة لقاءات مع السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية شارك فيها أعضاء الوفدين ونوقشت خلالها كافة أوجه التعاون الأخوى بين مصر والجابون.

وقد أسفرت هذه اللقاءات واجتماعات العمل عن التطابق الكامل فى وجهات نظر الطرفين فيما يتعلق بالمسائل التى استعرضت، كما برزت أهمية دعم وتنمية علاقات التعاون الثنائى بين الدولتين. واستعراضاً للأوضاع الإفريقية والدولية، أكد الطرفان ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها.

كما أعرب الطرفان عن اقتناعهما بأن المنظمة القارية تعد الأداة المثلى التى لا غنى عنها للتعبير عن التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية.

أعرب الطرفان عن رضائهما التام للنتائج الإيجابية لمؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية الذى انعقد فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥، والتزامهما الكامل بحطة عمل لاجوس وإعلان أديس أبابا الاقتصادية الذى يهدف لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول القارة قبل عام ٢٠٠٠ ولمواجهة المشكلات الضخمة التى يتعرض لها الاقتصاديات الإفريقية مثل مشكلات الديون الخارجية والتصحر ونقص الغذاء.

وقد أعلن الطرفان عن عزمهما مواصلة التحرك من أجل الحفاظ على الاستقرار والتماسك فى القارة الإفريقية، فأكدوا أن ذلك لن يتحقق إلا إذا احترمت مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية.

كما أكد الطرفان أهمية التوصل لحلول دائمة للمشكلات الإفريقية عن طريق الحوار والتفاوض لتجنب القارة محاولات زعزعة الاستقرار والتدخلات الأجنبية.

واستعراضاً للأوضاع فى الصحراء الغربية، فقد طالب الطرفان بضرورة وضع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية موضع التنفيذ حتى يمكن إيجاد حل سلمى للمشكلة.

وفما يتعلق بتشاد، فقد أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية بين الأخوة التشاديين حتى يمكن لهذه الدولة أن تنعم بالسلام وبالوحدة فى ظل استقلالها ووحدة أراضيها وبعيداً عن كل تدخل

أجنبي ، وقد أعرب الجانب المصرى فى هذا الصدد عن تقديره للجهود المحمودة التى يبذلها الجانب الجابونى لتحقيق هذا الهدف .

وعند تناولها للأوضاع فى منطقة الجنوب الإفريقى طالب الطرفان بضرورة التنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ الخاص بحصول ناميبيا على استقلالها .

وأعادا تأكيد تأييدهما الكامل لحركات التحرر الوطنى فى جنوب إفريقيا ولنظمة سوابو ولدول المواجهة الإفريقية . كما أعرب الطرفان عن رضائهما للنتائج الإيجابية الهامة للدورة الخامسة والأربعين للجنة التنسيق لتحرير إفريقيا التى انعقدت فى لاجوس خلال الفترة من ٢٧ يناير إلى ٢٩ يناير سنة ١٩٨٦ واتفقا على تكثيف جهود المجتمع الدولى للقضاء على نظام الأبارتهايد البغيض ولإقامة مجتمع العدل والحرية والديمقراطية الذى تحترم فيه كافة الحقوق الإنسان فى جنوب أفريقيا .

وتناول الطرفان باهتمام بالغ مشكلة الشرق الأوسط وأكدوا اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى هذه المنطقة يقتضى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير ، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس العربية .

وقد اتفق الطرفان على أهمية استمرار وتوسيع المسيرة السلمية فى إطار مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط . وأكد الجانب الجابونى تأييده التام للجهود التى تبذلها مصر لتحقيق السلام الشامل القائم على تحقيق الحقوق القومية للشعب الفلسطينى .

وقد وأكد الجانبان بوجه عام عن عزمهما المساهمة فى خلق مناخ من السلام والأمن فى العالم ، وهو أمر لا غنى عنه لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدالة وفعالية .

وبعد أن أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتطابق وجهات نظرهما حول أهم مشاكل الساعة السياسية والاقتصادية التى تم بحثها ، استعرضا معاً مختلف جوانب التعاون الثنائى ، حيث حظيت بالجانب الأكبر من مباحثاتها . وفى هذا المجال ، سجل الجانبان بارتياح تنامى هذا التعاون فى مختلف المجالات منذ عقد الدورة الأولى للجنة الكبرى المشتركة للتعاون المصرى - الجابونى فى ليرفيل عام ١٩٨٣ ، وأكدوا عزمهما على بذل كل الجهود لزيادة المبادلات بين البلدين والوصول بها إلى مستوى مماثل لعلاقات الصداقة الممتازة القائمة بين الشعبين ، حتى يكون هذا التعاون مثلاً يحذى للتعاون بين الجنوب والجنوب .

وفىما يتعلق بالتعاون العربى الإفريقى الذى ترتبط به كل من مصر والجابون فقد أكد الطرفان الأهمية التى يعلقانها على دعم التضامن والتعاون بين العرب والأفارقة الذين يربط بينهم التاريخ والحضارة والآمال المشتركة فى مستقبل أفضل لكافة الشعوب العربية والإفريقية .

وأكد الطرفان ارتباطهما بمبادئ عدم الانحياز واتفقا على دعم حركة عدم الانحياز ودورها على الساحة الدولية . كما أدرا الأهمية التى يوليانها لدور الحركة بالنسبة للوضع الدولى الحالى .

وفى ختام زيارته عبر السيد / مارتان بونجوباسمه وباسم الوفد المرافق له عن خالص الشكر للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، ولشعب مصر وحكومتها ، وكذا للسيد وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس بطرس غالى على الاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه طوال مدة إقامته فى مصر .

كما وجه الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى للقيام بزيارة رسمية لجمهورية الجابون وقد قبلت الدعوة بسرور وسوف يتم تحديد موعد هذه الزيارة وكذا موعد انعقاد الدورة الثالثة للجنة الكبرى المشتركة للتعاون فى ليرفيل ، فى وقت لاحق يتفق عليه بالطرق الدبلوماسية .

تحرر فى القاهرة يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٨٦ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ، وللنصين حجية متساوية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية الجابون
مارتان بونجو
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

[٢٤] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية الكونغو الشعبية

إلى جمهورية مصر العربية

(٩ - ١٤ أغسطس ١٩٨٦)

تلبية لدعوة السيد / أنطوان ندغبا أوبا - عضو المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزب العمل الكونغولي ووزير الخارجية والتعاون بجمهورية الكونغو الشعبية - قام السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية الكونغو خلال الفترة من ٩ إلى ١٤ أغسطس ١٩٨٦ .

وخلال هذه الزيارة قام وزير الدولة المصري بوضع باقة من الزهور على قبر ماريان نجواي كما قام بزيارة لمواقع نوار حيث تفقد عدداً من المنشآت الاقتصادية الهامة .

ولقد استقبل الرئيس دينيس ساسونغييسو رئيس جمهورية الكونغو الشعبية السيد الدكتور بطرس بطرس غالي الذي سلم سيادته رسالة من شقيقه الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ونقل إليه تهنئة الرئيس مبارك الحارة وتضمنت بالتوفيق بمناسبة انتخابه كرئيس لمنظمة الوحدة الإفريقية .

كما أجرى وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات مع السيد أنج ادوارد بونغي عضو المكتب السياسي ورئيس وزراء جمهورية الكونغو الشعبية ، كما زار السيد بيزنزيه عضو المكتب السياسي وأمين اللجنة المركزية لحزب العمل الكونغولي المسئول عن العلاقات الخارجية .

وأجرى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية محادثات مع وزير الخارجية الكونغولي تصمت نادل متمر لوجهات النظر حول تنمية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين والقضايا الدولية .

ولقد شارك في هذه المحادثات من الجانب المصري :

- السفير / أحمد صدقي - مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السفير / نصرت نعيم - سفير مصر لدى جمهورية الكونغو الشعبية .
- السيد / علي ماهر السيد - مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد / نبيل عبد الحميد - سكرتير أول بوزارة الخارجية .
- السيد / عمرو حلمي - سكرتير ثاني بوزارة الخارجية .
- السيد / محمد الخشاب - سكرتير ثالث بسفارة جمهورية مصر العربية في برازافيل .

ومن الجانب الكونغولي :

- السفير / بيم خاكا - السكرتير العام لوزارة الخارجية والتعاون .
- السيد / باكولا يوسف - مدير مكتب وزير الخارجية والتعاون .
- السيد / الكسندر ميكيلي - المستشار الإداري لوزارة الخارجية والتعاون .
- السيد / البرفونجي - مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية والتعاون .
- السيد / جاك أوبا - مدير التعاون الثنائي بوزارة الخارجية والتعاون .
- السيد / جان فرانسوا جوكوبا موكيه - مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية .
- السيد / أدولف أومبيه - مستشار التعاون الدولي .
- السيد / مالوبابندا - رئيس قسم اللجان المشتركة .

- السيد / جان بروسير ميا موتا — رئيس قسم المعاهدات .
- السيد / جريجوار باسيسا — رئيس قسم شمال أفريقيا .
- السيد / الفريد ايميه ليلو — رئيس قسم متابعة المشروعات .
- السيد / تيودور مياريه — رئيس قسم .
- السيد / برنارد لوبوتا — وزارة الخارجية .
- السيد / هيلير تشيسامبونوما — وزارة الخارجية .
- السيد / بير باتريك جوما — وزارة الخارجية .

ولقد وجه الطرفان عناية خاصة لدعم العلاقات الثنائية بين البلدين . وأعربا عن ارتياحهما للنتائج المشجعة التي أسفرت عن التعاون المثمر القائم بين البلدين وعن رغبتها المشتركة في بذل كل ما يمكن لتتويجه وتعزيزه . وفي هذا الصدد قد وقع الطرفان بروتوكول اتفاق بإنشاء لجنة مشتركة عليا وبرنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي والفني .

وقد أكد الجانب المصري الاستعداد التام من جانب الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الإفريقية لوضع كافة أشكال التعاون الفني تحت تصرف الشعب والحكومة الكونغولية في إطار خطط التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لجمهورية الكونغو الشعبية . ودرس الطرفان امكانية مد التعاون إلى مجالات أخرى . وفي مجال الأعداد للدورة الأولى لأعمال اللجنة المشتركة العليا عقد الطرفان عدة اجتماعات عمل وقد تم تسجيل نتائج هذه الاجتماعات في محضر رسمي .

من ناحية أخرى تناول الطرفان الوضع الإفريقي والدولي فأعادا تأكيد تمسكها بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها وأبرزتا مرة أخرى أن المنظمة الإفريقية تعد الإطار الذي لا بديل عنه للتشاور بين الدول الإفريقية والوسيلة الأفضل للتضامن والتعاون وتنمية العلاقات بينها .

وبالنسبة للجنوب الإفريقي أعرب الطرفان عن ارتياحهما لاصرار شعوب هذه المنطقة من القارة على مواصلة كفاحهم ضد سيطرة نظام بريتوريا العنصري وسياسة القهر التي تتبعها . وأكدت تأييدهما لحركات التحرير الوطنية في جنوب أفريقيا التي تناضل من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي خال من العنصرية .

كما أن الطرفين قد أدانا الاعتداءات المتكررة من جانب نظام بريتوريا ضد دول المجاورة وحددا التعبير عن تضامنها ومساندتها لهذه الدول في مواجهة الحرب الاقتصادية التي شنتها بريتوريا ضد هذه الدول . ووجه الطرفان نداء ملحا للمجتمع الدولي من أجل التطبيق الفوري للعقوبات الإجبارية والشاملة التي قررها المؤتمر الدولي للعقوبات ضد جنوب أفريقيا العنصرية والتي أكدها اجتماع رؤساء الدول والحكومات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا في يوليو ١٩٨٦ .

أما عن ناميبيا فقد أدان الطرفان استمرار الاحتلال الاستعماري غير الشرعي لأراضي ناميبيا من جانب نظام جنوب أفريقيا والذي يشكل مخالفة صارخة لقرارات مجلس الأمن وبصفة خاصة القرار ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وأكدت تأييدهما للكفاح العادل من أجل الاستقلال الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة منظمة سوابو التي تمثل وحدها حقيقة هذا الشعب .

من ناحية أخرى فقد أكد الطرفان ضرورة السعي إلى إيجاد حل دائم للمشكلات التي تشكل مصدراً للتوتر في إفريقيا وذلك عن طريق الحوار والتفاوض ضماناً لحفاظ القارة من محاولات زعزعة الاستقرار من التدخلات الأجنبية .

وبالنسبة لتشاد وجه الطرفان نداء ملحا لكل أبناء تشاد من أجل تحقيق مصالحه وطنية تؤدي إلى السلام والأمن والوحدة الوطنية وسلامة أراضي تشاد .

وفي هذا الصدد صرح الجانب المصري بأنه يعبر مرة أخرى تأييده التام للمهمة التي كلف اجتماع رؤساء الدول والحكومات التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية الرئيس دينيس ساسونغيثورئيس جمهورية الكونغو الشعبية والرئيس الحالي

لمنظمة الوحدة الإفريقية بها وذلك خلال الدورة الثانية والعشرين ، لكى يواصل جهوده الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وبالوفاق في تشاد في إطار احترام استقلال هذا البلد وشمأى من كل تدخل حكومى .

وفى يتعلق بالوضع الاقتصادى الحرج الذى تتعرض له أفريقيا فى المرحلة الحالية فقد أكد الطرفان أهمية توحيد الصف بين كل الدول الإفريقية لمواجهة تلك الأزمة وأعربا عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية للدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التى انعقدت مؤخرأ وخصصت للوضع الاقتصادى للقارة .

أما عن الوضع فى الشرق الأوسط فقد أكد الطرفان اقتناعهما أن السلام العادل الدائم فى المنطقة لن يتحقق إلا بعد الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتنازل للشعب الفلسطينى ولا سيما حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات سيادة وبعد انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية التى تحتلها منذ يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك الجزء العربى من مدينة القدس .

وبالنسبة للوضع فى لبنان أكد الطرفان حق الشعب اللبنانى فى أن يحافظ على استقلاله وأن يقرر مصيره دون تدخلات أجنبية .

وفى يتعلق بالحرب بين العراق وإيران فقد أبرز الجانبان مدى خطورة استمرار هذه الحرب بين الأشقاء وطلبا من طرفى النزاع الوقف الفورى للقتال والعمل من أجل حل سلمى للنزاع عن طريق التفاوض . وفى ضوء تقدير الطرفين أن القضية الأساسية للمصر الحالى هى السلام والأمن والتعاون بين الشعوب فقد توافقا على أنه من الملح للتوصل إلى حل للعمل على وقف سباق التسلح واتخاذ تدابير محددة من أجل نزع السلاح . وعند تناول التعاون العربى الإفريقى الذى تتمسك به كل من الكونغو ومصر أكد الطرفان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الشعوب الإفريقية والعربية فى ضوء الروابط التاريخية والحضارية القائمة بينهم وتحدوهم آمال مشتركة فى مستقبل أفضل .

وفى هذا الصدد أشار الطرفان إلى أهمية عمل أجهزة التعاون التى أسسها مؤتمر القمة الأول الذى انعقد فى القاهرة فى مارس ١٩٧٧ بانتظام .

كما أكد الطرفان تمسكها بمبادئ عدم الانحياز وبضرورة دعم الحركة . وقد دعا جميع حكومات الدول الأعضاء فى حركة عدم الانحياز للمشاركة القوية فى مؤتمر هرارى القادم وبذل كافة الجهود لضمان نجاحه . هذا وقد أعرب الطرفان عن ارتياحهما التام لنتائج محادثاتهما التى دارت فى جومن الصداقة والتفاهم المتبادل .

وقد حرص الدكتور بطرس بطرس غالى على الاعراب باسمه وباسم الوفد المرافق له عن خالص الشكر للشعب والحكومة الكونغولية على الاستقبال الحار الذى لقيه خلال الزيارة . كما وجه الدعوة للسيد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية الكونغو الشعبية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية . وقد قبلت هذه الدعوة بسرور واتفق على أن يتم تحديد موعدا بالطرق الدبلوماسية .

تحرر فى برازافيل يوم ١٤ أغسطس ١٩٨٦ من أصلين باللغة العربية والفرنسية ، وللنصين نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية
السيد / أنطوان ندينجا اوبا
وزير الخارجية والتعاون

[٢٥] بيان مشترك

زيارة بعثة النوايا الحسنة الأوغندية برئاسة وزير خارجية أوغندا إلى جمهورية مصر العربية (٣١ أكتوبر - ٥ نوفمبر ١٩٨٦)

بناء على دعوة من الحكومة المصرية وجهها السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قامت بعثة النوايا الحسنة الأوغندية برئاسة السيد ابراهيم موكيبى - وزير خارجية أوغندا بزيارة رسمية لمصر في الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٥ نوفمبر ١٩٨٦ . وقد تشكلت بعثة النوايا الحسنة الأوغندية على النحو التالى :

- السيد / ابراهيم موكيبى - وزير خارجية أوغندا .
- السيد / توموين - وزير الصناعة والتكنولوجيا .
- السيد / روبالى - وزير التجارة بالنيابة ووزير بدون وزارة فى مكتب رئيس الجمهورية .
- السيد / بوتيلى - وزير السياحة ووزير الطاقة بالنيابة .
- السيد / تاليواكو - سفير أوغندا بالقاهرة .
- السيد / كابيروكا - المستشار الخاص للرئيس للشئون الاقتصادية .
- السيد / أبوكرو نادولى - رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .
- السيد / كالى بوانى - رئيس قسم بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .

خلال الزيارة التى قام بها سعادة الوزير الأوغندى والوفد المرافق له ، استقبلهم السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، كما استقبلهم السيد الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء والسادة وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والرى .

كما عقد الوفد سلسلة من المحادثات الرسمية مع الوفد الرسمى المصرى برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الذى ضم :

- السيد السفير / حسن شاش - مدير إدارة الشئون الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / أحمد صدقى - مدير إدارة الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد المهندس / ثروت فهمى - وكيل أول وزارة الرى .
- السيد السفير / محمد وفيق حسنى - مدير إدارة الشئون الاقتصادية .
- السيد الوزير المفوض / محسن خليفة - نائب مدير الإدارة الإفريقية .
- السيد الوزير المفوض / على ماهر السيد - مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد المستشار / ابراهيم على حسن - مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد س ١ / شريف ربحان - إدارة الشئون الإفريقية .
- السيد س ١ / محمد الزرقانى - إدارة الشئون الأفريقية .
- السيد س ٢ / حاتم سيف النصر - مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

عقدت تلك المحادثات فى جو من الصداقة والتعاون الذى يميز العلاقات بين أوغندا ومصر . وتناولت الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الثنائية والتعاون بين الدولتين ، وكذلك القضايا الإفريقية والدولية .

استعرض الطرفان الأوضاع السياسية فى إفريقيا ، حيث أكدا تمسكها بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئها

وميثاقها . وأكد أن احترام الجميع لتلك المبادئ وخاصة تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وسيادة الدول ووحدة أراضيها ، وحل المنازعات بين الدول الإفريقية بالطرق السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، هو أمر ضروري لضمان تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع القارة .

أكد الجانبان أن توافر الإرادة السياسية لدى القاهرة وكمبالا لتعزيز العلاقات الثنائية ينبغي ترجعها إلى خطوات عملية ملموسة .

وفي هذا الإطار فقد وقع الجانبان اتفاقاً لإنشاء لجنة وزارية مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والثقافي بين الدولتين .

كما انفصلا كذلك على إيلاء أهمية خاصة للجهود والاقتراحات الرامية لزيادة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدولتين بما يتفق مع نص وروح برنامج العمل لخطة لاجوس . وفي هذا الصدد اتفق الطرفان على الوصول إلى ترتيبات لتبادل السلع . على أن يتم الاتفاق على التفاصيل المتعلقة بذلك بين الطرفين .

عبر الجانب المصري عن استعداده الكامل — في إطار الاتفاق الموقع بين أوغندا والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا — لزيادة التعاون الفني بين الدولتين ولتزويد الجانب الأوغندي بالخبراء والفنيين المصريين بما يسهم إيجابياً في جهود التنمية في أوغندا .

رحب الجانب الأوغندي — من حيث المبدأ — بالاقترح المصري لاتخاذ خطوات لإقامة تعاون ثلاثي في مجالات عديدة بين أوغندا ومصر وجهات ثالثة ماخعة .

أعرب الجانبان عن تأييدهما الكامل لكفاح شعب ناميبيا في نضاله من أجل الاستقلال بقيادة منظمة سوابومثله الشرعي والوحيد ، وطالبا بضرورة التنفيذ الفوري غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بوصفه الأساس المقبول لتسوية مشكلة ناميبيا .

أدان الجانبان السياسات والممارسات العنصرية التي يقوم بها نظام الأبارتيد في بريتوريا والجراءات التعسفية التي يمارسها ضد الشعب الإفريقي الذي يمثل الأغلبية في جنوب أفريقيا وطالبا بالإفراج الفوري عن نيلسون مانديلا وكافة المسجونين السياسيين في جنوب إفريقيا .

أدان الجانبان اعتداءات جنوب إفريقيا المتكررة على دول المواجهة الإفريقية وناشدا المجتمع الدولي زيادة المساعدات المقدمة إلى دول المواجهة الإفريقية لتخفيف آثار اعتداءات جنوب إفريقيا عليها . كما شددوا على ضرورة تكثيف جهود المجتمع الدولي لمساندة الضغط على جنوب إفريقيا للتخلي عن سياساتها العنصرية ، وقبول قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ لاستقلال ناميبيا . كما طالبا بالفرض الفوري للعقوبات الإلزامية والشاملة على جنوب إفريقيا بما يتماشى مع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية والقرارات الصادرة من مؤتمر باريس الدولي لفرض العقوبات على حكومة جنوب إفريقيا العنصرية .

كما عبر الجانبان عن تأييدهما للاقتراح الخاص بإنشاء لجنة دولية محايدة للتحقيق في الظروف التي أدت إلى مصرع الرئيس سامورا ماشيل — رئيس جمهورية موزمبيق .

أبرز الطرفان الحاجة الملحة إلى دعم التضامن الإفريقي من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تواجهها القارة . وأعربا عن اقتناعهما بأن برنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي أقرته الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي الحرج في إفريقيا ، هو خطوة إيجابية على طريق مساهمة المجتمع الدولي في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه إفريقيا .

وفي هذا الصدد ، أعرب الطرفان عن قناعتها بأن دول الأندوجوالتي تنتمي إليها مصر وأوغندا تمثل الإطار الأمثل للتعاون الإقليمي بين دول حوض النيل بما يتفق مع برنامج خطة عمل لاجوس . وقد عبرا عن أملها في أن يتمكن الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة أندوجوال المزمع عقده في كينشاسا من اتخاذ خطوات عملية لتعزيز التعاون بين تلك الدول ، وأن تتمكن كافة دول حوض النيل من المشاركة فيه . وقد اتفق الجانبان على تكثيف جهودهما الرامية إلى تعزيز التعاون بين دول حوض نهر النيل في مجال تنمية المصادر المائية .

كما شدد الجانبان على الحاجة لدعم التضامن والتعاون العربى - الإفريقى من خلال إحياء وتنشيط التعاون بينهما.

أعاد الجانبان تأكيد اقتناعهما بأن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية التى تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية - ممثله الشرعى والوحيد ، وهو وحده الكفيل بتحقيق سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

كما أدان الجانبان بشدة سياسة إسرائيل فى بناء المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتى تمثل تهديداً للجهود الرامية لإيجاد حل دائم للمشكلة ، وخرقاً صارخاً للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وانتهاكاً لاتفاقيات جينيف ومبادئ القانون الدولى . وقد عبر الجانب الأوغندى عن تقديره لجهود الدبلوماسية المصرية لتحقيق السلم والاستقرار فى الشرق الأوسط .

أكد الجانبان تمسكهما بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز واتفقا على بذل جهودهما المشتركة لتدعيم الحركة ودورها فى خدمة الاستقرار والسلام العالميين .

وفى هذا المجال ، عبر الطرفان عن رضائهما عن النتائج الإيجابية التى تمخض عنها مؤتمر عدم الانحياز الثامن لرؤساء الدول والحكومات الذى عقد فى هرارى بزمبابوى تحت رئاسة السيد روبرت موجابى - رئيس وزراء زيمبابوى ورئيس حركة عدم الانحياز .

وعد عبر الجانبان عن تأييدهما لجهود حركة عدم الانحياز لتشجيع التعاون بين دول الجنوب ، وإقامة نظام اقتصادى دولى جديد يمهّد الطريق لإقامة علاقات أكثر توازناً بين الشمال والجنوب .

عبر السيد ابراهيم موكيبى - وزير خارجية أوغندا نيابة عن الوفد المرافق عن شكره وامتنانه لحكومة جمهورية مصر العربية وشعبها على الحفاوة والاستقبال الحار الذى لقيه والوفد المرافق له أثناء إقامته بمصر . وقد وجه الدعوة للسيد / الدكتور بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية للقيام بزيارة رسمية لأوغندا ، وقد قبل السيد / الدكتور بطرس غالى هذه الدعوة بالامتنان على أن يتم الاتفاق على تحديد موعدا عبر القنوات الدبلوماسية .

تحرر فى القاهرة يوم الخامس من نوفمبر ١٩٨٦ من نسختين أصليتين باللغة العربية والإنجليزية ، وللنصين حجية متساوية .

عن جمهورية أوغندا
ابراهيم موكيبى
وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٦] بيان مشترك
الدورة الثانية للجنة المصرية - الكاميرونية المشتركة في ياوندى
(١٢ - ١٥ يناير ١٩٨٧)

انعقدت الدورة الثانية للجنة المصرية / الكاميرونية المشتركة في ياوندى خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ يناير ١٩٨٧ .

وقد رأس السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصرى .
ورأس السيد / محمد بابا سالى الوزير المنتدب لدى وزارة الخارجية الكاميرونية الوفد الكاميرونى .

تضمن جدول أعمال اللجنة المشتركة الموضوعات التالية :

- التعاون الثقافى .
- التعاون العلمى والفنى .
- التعاون الاقتصادى والتجارى .

وخلال المباحثات التى جرت فى جوودى وپروج من التضامن الإفريقى عبر الطرفان عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية لتعاونهما والذى يعكس الرغبة السياسية لرئيس الدولتين ، السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية والسيد الرئيس بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون ، ويؤكد فى الوقت ذاته على علاقات الصداقة والأخوة التى تربطهما .

أسفرت هذه الاجتماعات واللقاءات عن تطابق تام لوجهات النظر ازاء المسائل التى تم بحثها رسمياً لدعم وتوسيع علاقات الصداقة والتعاون بين مصر والكاميرون ، وقد اتفق على الاجراءات التالية :

— فى المجال الثقافى : وافق الطرفان على تمديد العمل لمدة عام قادم لبروتوكول التعاون الثقافى والعلمى والفنى الموقع فى القاهرة عام ١٩٨٤ وذلك حتى يتم توقيع البروتوكول الجديد .

— ولأهمية دور المدرسين المصريين فى الكاميرون فى دعم العلاقات الثنائية ، أعرب الطرفان عن تقديرهما لمواجهتهم بالكاميرون وتعهدا باتخاذ ما يلزم لتسهيل أسلوب اختيار وتعيين المدرسين الجدد .

— وبالنسبة للتعاون العلمى والفنى ومن أجل زيادة مجالات التعاون بين الدولتين اتفق على أهمية اعداد الكوادر بما يستلزم ذلك من توسيع وتنويع التعاون فى هذا المجال .

— وبالنسبة للتبادل التجارى ، أقر الطرفان أن المستوى الحالى لهذا التبادل لا يتناسب مع الامكانيات الحقيقية للدولتين نظراً لغياب وسائل نقل مباشرة بين البلدين مما يشكل عقبة فى تنمية هذا المجال ، وقد اتفقا على اتخاذ الاجراءات التالية :

- مراجعة الفائتين أ . ب الخاصة بالسلع التى يتم تبادلها .
- تبادل وفود رجال الأعمال ومسؤولين آخرين فى المجال الاقتصادى .
- مشاركة كل طرف فى الأسواق الدولية للطرف الآخر .

وخلال هذه الزيارة ، استقبل الرئيس بول بيا رئيس الكاميرون الدكتور بطرس بطرس غالى الذى سلم رسالة صداقة من الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

كما عقد وزير الدولة للشئون الخارجية اجتماعات مع كل من :

— البروفسور / روبرت بيللا — مدير مكتب رئيس الدولة .
— السيد / وليم أتيكى — وزير الخارجية .
— السيد / ابراهيم نجويا — وزير الاعلام .
— البروفسور / جورج نجاتو — وزير التربية والتعليم .

وقد عبر السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية عن خالص شكره باسمه وباسم الوفد المرافق له على الاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه خلال الزيارة .

وقد وجه سيادته الدعوة لكل من وزير خارجية الكاميرون والسيد الوزير المنتدب لدى وزارة الخارجية الكاميرونية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية .

وقد قبلت الدعوة بسرور واتفق على أن يتم تحديد تاريخها فى وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية .

ياوندى فى ١٥ / ١ / ١٩٨٧ .

عن حكومة جمهورية الكاميرون
الدكتور محمد بابا سالى
الوزير المنتدب بوزارة الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

محضر أعمال الدورة الثانية للجنة المشتركة العليا المصرية الكاميرونية (ياوندى ١٢ — ١٦ يناير ١٩٨٧)

انعقدت الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية الكاميرونية فى ياوندى فى الفترة من ١٢ إلى ١٦ يناير ١٩٨٧ .

وقد رأس الجانب المصرى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية .
ورأس الجانب الكاميرونى السيد محمد بابا صالح وزير الدولة للشئون الخارجية .

ويتضمن المرفق قائمة كاملة بأعضاء الوفدين .

ولقد بولى رئيسا الوفدين الافتتاح الرسمى لأعمال اللجنة وأكدوا فى بيانها على النتائج الإيجابية التى تحققت خلال العامين الماضيين وأكدوا على ضرورة مزيد من العمل وتعزيز التعاون بين البلدين حتى يتم دعم ما سبق انجازه .

بعد تقديم أعضاء الوفدين بدأت الدورة الثانية للجنة المشتركة المصرية الكاميرونية أعمالها باختيار هيئة مكتبها على التوجه التالى :

— رئيس المكتب : السيد / الياء ايللى ايتيان — مدير الشئون الإفريقية والآسيوية بوزارة الخارجية الكاميرونية .

- رئيس مناوب للمكتب : السيد السفير / أحمد حجاج — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية المصرية .
 - المقرر : السيد / ميسى بيكونو هيرمان — نائب مدير الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الكاميرونية .
 - المقرر المناوب : المستشار / زينب سحيم — رئيسة قسم بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية المصرية .
- وقد تمت أعمال الخبراء في جو يسوده التفاهم وروح التضامن الأخرى وفقاً لجدول الأعمال التالي :

١ — التعاون الثقافي والعلمي والفنى (تقييم وآفاق المستقبل في الموضوعات التالية) :

أ — التعاون الثقافى :

- الثقافة ، الإعلام ، الشباب والرياضة .
- الإعداد الجامعى .

ب — التعاون الفنى والعلمى :

- إعداد الكوادر .
- التعاون العسكرى .

٢ — التعاون الاقتصادى والتجارى :

- التبادل التجارى .
- المعارض والأسواق .
- مشروعات الاستثمار المشتركة .

٣ — موضوعات مختلفة :

أولاً — التعاون الثقافى والعلمى والفنى :

١ — الثقافة والإعلام والشباب والرياضة :

رغبة في تنمية وتنويع العلاقات اتفق الطرفان على تجديد بروتوكول اتفاق التعاون الثقافى والفنى والعلمى الموقع في أغسطس ١٩٨٤ لمدة عام آخر إلى حين يتم الاتفاق على مشروع البروتوكول الجديد المقدم من الجانب المصرى .

وقد أعرب الطرفان عن رضائهما لتطور التعاون فيما بينهما خلال العامين السابقين وتوصلا إلى النتائج التالية :

أ — في مجال التعليم :

أعرب الطرفان عن تقديرهما لوجود المدرسين المصريين في الكاميرون وتعهدا بعمل ما يلزم لتسهيل أسلوب اختيار وتعيين المدرسين الجدد .

وأكد الطرفان على ضرورة التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق حول معادلة الشهادات الدراسية وتشجيع اللقاءات بين خبراء البلدين .

والى حين اتمام هذا الاتفاق قرر الطرفان العمل على تعزيز التعاون عن طريق تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى في المجالات المختلفة مثل الاذاعة والتليفزيون والزراعة والنقل البحرى إلخ .

ب - مجال الثقافة والإعلام :

أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتطور التعاون بينهما في هذا المجال وقررا زيادة تبادل البرامج الإذاعية والأفلام التليفزيونية .
كما أبلغ الجانب المصرى رغبته إلى الجانب الكاميرونى فى إقامة أسبوع للفيلم المصرى فى الكاميرون كما وجه الدعوة إلى الجانب الكاميرونى للمشاركة فى معرض الكتاب الدولى الذى يقام سنوياً فى مصر .
وقد أخذ الجانب الكاميرونى علماً بهذه المقترحات التى نالت اهتمامه .

ج - فى مجال الشباب والرياضة :

أعرب الطرفان عن ارتياحهما لتزايد التبادل فيما بينهما فى مجال الرياضة .
وأبدى الجانب الكاميرونى سروره لاستعداد الجانب المصرى لإيفاد مدربين فى السباحة والمصارعة إلى الكاميرون ولاستقبال رياضيين كاميرونيين للتدريب فى معهد التربية الرياضية بالقاهرة . كما وجه الجانب المصرى الدعوة إلى الجانب الكاميرونى للمشاركة فى معسكر الشباب الدولى الذى تقيمه مصر سنوياً .

٢ - فى المجال الجامعى والدراسات العليا :

أكد الجانب المصرى مرة أخرى استعداده لتقديم منح تدريبية للجانب الكاميرونى فى المجالات المختلفة مثل الآثار والصحة والدبلوماسية والشرطة والفندقة.... إلخ . وتعهد الجانبان باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة من أجل الاستخدام الأمثل لهذه المنح .

ثانياً - التعاون العلمى والفنى :

١ - إعداد الكوادر :

أعرب الجانب الكاميرونى عن رغبته فى مساهمة مصر فى تدريب الكوادر الكاميرونية فى المجالات المختلفة . وقد أبدى الجانب المصرى استعداده للإستجابة لهذه الرغبة .

٢ - التعاون العسكرى :

فى إطار رغبتهما الأكيدة لدعم التعاون فيما بينهما اتفق الطرفان على ضرورة امتداد هذا التعاون إلى المجال العسكرى . ومن أجل ذلك ويهدف الاتفاق على الترتيبات العملية وضمان متابعة نتائج الزيارة الاستطلاعية الأولى للوفد العسكرى الكاميرونى لمصر فى نوفمبر ١٩٨٦ قرر الطرفان قيام وفد عسكرى كاميرونى بزيارة جديدة للقاهرة .

ثالثاً - التعاون الاقتصادى والتجارى :

١ - التبادل التجارى :

أقر الطرفان بأن مستوى التبادل التجارى بينهما لم يصل بعد إلى المستوى الذى يتناسب مع الامكانيات الحفيفية للدولتين وذلك رغم التعهدات التى تمت خلال الدورة الأولى لأعمال اللجنة المشتركة المصرية الكاميرونية المتعقدة فى القاهرة فى ١٩٨٤ .

وعليه فقد تعهد الطرفان ببذل كل جهد من أجل تنمية التبادل التجارى واتفقا على ما يلى :

- مراجعة القائمتين أ ، ب الخاصتين بالسلع التى يمكن تبادلها بين الدولتين .

- تبادل وفود رجال الأعمال والمسؤولين فى القطاع الاقتصادى .

— بحث إمكانية عقد صفقة متكافئة على أن يتم الاتفاق على السلع التي تخصها هذه الصفقة فيما بعد .

ونظراً لأن عدم وجود خطوط مواصلات منتظمة بين البلدين يشكل عقبة في طريق نمو التبادل التجارى بينهما .. فقد أعرب الجانب المصرى مرة أخرى عن الرغبة في قيام شركة الملاحة الكاميرونية وشركة الطيران الكاميرونية بمد خطوطها إلى كل من الاسكندرية والقاهرة . وإلى أن يتم تحقيق ذلك اتفق الطرفان على بحث إمكانية استخدام الخطوط البحرية القائمة لكل من الدولتين بين دوالا ومارسيليا من ناحية والاسكندرية ومارسيليا من ناحية أخرى بطريقة منسقة ومتكاملة . كما اتفقا على بحث اتخاذ اجراء مماثل فيما يتعلق بشركتى طيران الدولتين .

٢ — المعارض والأسواق :

تبادل الطرفان الدعوات للمشاركة في الأسواق الدولية التى تعقد في كل من القاهرة وياوندى . من ناحية أخرى أكد الجانب المصرى على رغبته في اقامة معرض للمنتجات المصرية في دوالا في اطار نشاط شركة النصر المصرية .

٣ — مشروعات الاستثمار المشتركة :

بالنسبة لمشروعات الاستثمار المشترك اتفق الطرفان على أن يقوم الجانب الكاميرونى بمحصر المجالات التى يمكن البدء في تنفيذ مشروعات مشتركة فيها بين البلدين . من ناحية أخرى أطلع الجانب المصرى الجانب الكاميرونى على تجاربه في مجال التعاون الثلاثى بين دول الجنوب ودول الشمال . وأبدى استعداداه لهذه التجربة إلى الكاميرون . وقد أخذ الجانب الكاميرونى علماً بهذا الاقتراح الذى سيكون موضع دراسة من جانب الأجهزة المختصة .

٤ — موضوعات أخرى :

اتفق الطرفان على عقد الدورة القادمة للجنة المشتركة في القاهرة خلال عام ١٩٨٨ في تاريخ يحدد باتفاق الطرفين .

ياوندى في ١٥ / ١٠ / ١٩٨٧ .

عن حكومة جمهورية الكاميرون
دكتور / محمد بابا ساليه
الوزير المنتدب بوزارة الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور / بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٨] بيان مشترك

زيارة الوزير المنتدب لدى رئيس الجمهورية لشئون التخطيط والتعاون الدولي بجمهورية غينيا إلى جمهورية مصر العربية

(٥ - ١٠ فبراير ١٩٨٧)

تلبية لدعوة السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية . قام السيد / ادوار بنجامين - الوزير المنتدب لدى رئيس الجمهورية لشئون التخطيط والتعاون الدولي بجمهورية غينيا بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ فبراير ١٩٨٧ .

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد / ادوار بنجامين ، الذى سلم لسيادته رسالة صداقة لانسانا كونتى رئيس جمهورية غينيا .

كما استقبله الدكتور عاطف صدقى - رئيس الوزراء وعقد سلسلة من المحادثات مع كل من الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، والدكتور يسرى على مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، والدكتور أحمد فنحى سرور وزير التعليم ، والدكتور محمد أحمد الرزاز وزير المالية .

وخلال هذه الزيارة انعقدت الدورة الثانية للجنة المشتركة العليا ، وقد تم اعداد محضر رسمى لأعمال ونتائج اجتماعات اللجنة .

كما عقد وزير التخطيط والتعاون الفنى الفنى عدة اجتماعات مع السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية ، شارك فيها أعضاء الوفدين حيث جرت المباحثات فى جو من التفاهم والأحوه الأفريقية والنسب عن بطابق تام لوجهات النظر بين غينيا ومصر فى كافة الموضوعات التى توفقت .

وفى بسعلق بالعلاقات التنايبية والتعاون بين البلدين ، أعاد الطرفان تأكيد رغبتهما المشتركة فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتوسيع ودعم سبل التعاون المشترك فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية ، والعمل على التغلب على الصعاب التى حالت - حتى الآن - فى تنمية هذه العلاقات .

استعرض الطرفان ما تم محازه منذ عقد الدورة الأولى للجنة المشتركة فى كوناكرى ١٩٨٢ . وأعادا تأكيد رغبتهما فى بذل الجهود لتنفيذ كافة مشروعات التعاون المختلفة المتفق عليها .

وقد أثنى الجانب الفنى على الخبراء المصريين العاملين فى غينيا وبصفة خاصة الأطباء والمدرسين ، وعبر الجانب الفنى عن تقديره للدور الذى يقوم به الأزهر فى مجال التعليم الدينى واللغة العربية فى غينيا .

وفى مجال التعاون الثقافى والفنى ، أعاد الجانب المصرى تأكيد ارادته فى استمرار تقديم المنح الجامعية والدراسات العليا وتدريب الكوادر الفنية فى المجالات التى يتطلبها الجانب الفنى بهدف تدعيم التبادل بين البلدين .

بعد تبادل وجهات النظر حول الاصلاحات الجارية فى كلا البلدين فى المجال النقدى والاقتصادى والمالى ، اتفق الطرفان على الاستمرار فى بذل الجهود فى هذه المجالات من أجل التغلب على الصعاب التى تعوق التعاون بينهما واتفقا على وضع برنامج تعاون واقعى وملمس بأخذ فى الاعتبار امكانيات كل من البلدين .

وأكد الطرفان على تدعيم العلاقات فى المجال الإعلامى ، ونحنا إمكانية عقد اتفاق تعاون فى المجال الإعلامى .

كما أعرب الجانب المصرى - من ناحية أخرى - عن استعدادده لإيفاد مزيد من الخبراء المصريين للمساهمة فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الفنية .

وفي مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية ، أكد الطرفان عن عزمهما اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لتوسيع التبادل التجاري بينهما .

وأعرب الجانب الغيني عن رغبته في التوصل إلى اتفاق لحل المشاكل المالية المعلقة بين البلدين حيث اتفق على عقد اجتماع لجنة للخبراء من الدولتين لوضع أسس اتفاق في هذا الشأن خلال عام ١٩٨٧ .

أكد الجانب الغيني على أهمية الدور المنتظر للقطاع الخاص الغيني والأجنبي في تنمية اقتصاده ، وعبر عن رغبته في اشراك رجال الأعمال المصريين في عملية التنمية كوسيلة اضافية لتدعيم علاقات التعاون بين البلدين وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذه الرغبة .

ومن خلال استعراضها للأوضاع الأفريقية والدولية . أعادا تأكيد تمسكها بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها . كما أكد الطرفان أن المنظمة تمثل الإطار الذي لا بديل عنه للتشاور والأداة المثلى للتضامن والتعاون بين الدول الإفريقية . كما أعربا عن تمسكها بضرورة استمرار التحرك من أجل دعم الاستقرار والتضامن في القارة الإفريقية .

وفيما يتعلق بتشاد ، فقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما لكل الجهود التي تبذلها الحكومة الشرعية لحسين هبري والرامية إلى استقلال وسيادة ووحدة أراضي تشاد ، من أجل دعم الوحدة الوطنية وإعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

عبر الجانبان عن تطابق وجهات النظر حول مشاكل الجنوب الإفريقي فيما يتعلق باستقلال ناميبيا وتأييد دول المواجهة وإدانة سياسة الأبارتيد للنظام العنصري في جنوب إفريقيا .

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في إفريقيا . فقد أكد الطرفان أهمية وحدة الصف بين كافة دول القارة وزيادة التعاون بين الدول الأفريقية لمواجهة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية .

وفي هذا الصدد اتفقا على أهمية بذل كافة الجهود من أجل تطبيق برنامج عمل للأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، وانعقاد المؤتمر الدولي لديون الدول الإفريقية وفقاً لقرارات الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية التي انعقدت في أديس أبابا في يوليو ١٩٨٦ .

وأولى الطرفان - اهتماماً كبيراً - بالوضع في منطقة الشرق الأوسط حيث أعادا تأكيد اقتناعهما بأن السلام العادل والشامل في هذه المنطقة يمكن التوصل إليه من خلال مؤتمر دولي يشارك فيه كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي مجال بحث التعاون العربي / الإفريقي . أكد الطرفان على أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب خاصة وأن العام الحالي يواكب ذكرى مرور عشر سنوات على عقد المؤتمر الأول للقمّة العربية / الإفريقية الذي انعقد في القاهرة في مارس ١٩٧٧ . واتفقا على أن الوقت قد حان لبحث سبل تطوير هذا التعاون .

وقد أعرب السيد / ادوارد بنجامين عن خالص شكره باسمه وباسم الوفد المرافق للاستقبال الأخوي الحار الذي لقيه خلال الزيارة .

القاهرة في ٩ / ٢ / ١٩٨٧ .

عن جمهورية غينيا

ادوارد بنجامين

الوزير المنتدب لدى رئيس الجمهورية

لشؤون التخطيط والتعاون الدولي

عن جمهورية مصر العربية

د . بطرس بطرس غالى

وزير الدولة للشئون الخارجية

٢٩ | بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية

إلى جمهورية جيبوتى

(١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٨٧)

- تلبية لدعوة السيد / مؤمن بهدون فارح - وزير الشئون الخارجية والتعاون بجمهورية جيبوتى ، قام السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية جيبوتى خلال الفترة من ١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٨٧ .

- وقد رافق السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ، وفد ضم كلاً من السادة :

- السفير / أحمد حجاج - مدير الإدارة الإفريقية .

- الوزير المفوض / على ماهر السيد - مدير مكتب وزير الدولة .

- السكرتير الأول / سعيد أحمد قرنى - بوزارة الخارجية .

- السكرتير الثانى / حاتم سيف النصر - بمكتب وزير الدولة .

- وقد استقبل السيد / الرئيس حسن جوليده ابتيدون ، خلال الزيارة ، السيد الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى الذى سلمه رسالة صداقة وتضامن من السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك .

- كما استقبل السيد / بركات جوارده حمادو - رئيس وزراء جيبوتى الوزير المصرى والوفد المرافق . كما عقدت جلسة مباحثات مع السيد / مؤمن بهدون فارح - وزير خارجية جيبوتى ، سادها جوالود والأخوة الذى تتميز به العلاقات بين البلدين ، تم خلالها دراسة سبل تعزيز العلاقات ودفع التعاون بين البلدين ليشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية .

- وقد تناولت الاجتماعات بحث القضايا العربية والإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك وقد جاءت مواقف الجانبين - من مختلف القضايا - متطابقة لاستنادها إلى انتهاء مشترك للأسرة الغربية وللأسرة الإفريقية ، للاقتناع الراسخ بضرورة دعم التضامن العربى والوحدة الإفريقية .

- وقد أولى الوزيران اهتماماً خاصاً بتنمية التعاون والتبادل الثنائى ، حيث أكدوا على أهمية اتخاذ خطوات محددة لزيادة هذا التعاون حتى يرقى إلى مستوى العلاقات السياسية الممتازة التى تربط بين البلدين . وقد أشار الجانب المصرى - فى هذا المجال - إلى الاستعداد الدائم لمد جمهورية جيبوتى بمزيد من الخبراء والفنيين المصريين فى مختلف التخصصات للمساهمة فى تنفيذ خطط التنمية فى جيبوتى . وقد أعرب الجانب الجيبوتى عن ارتياحه لكفاءة الخبراء المصريين وللأسلوب المتميز الذى يؤدون به عملهم .

- وقد استعرض الجانبان الأوضاع السياسية فى القارة الإفريقية بصفة عامة ، حيث أكد على تمسكها بمبادئ وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وخاصة ما يتعلق منها باحترام سيادة الدول داخل حدودها المعترف بها ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى . وأكد الجانبان على أهمية حل المشاكل والخلافات بين الدول الإفريقية فى إطار إفريقى وبالطرق السلمية التى تضمن لكافة الأطراف حقوقها .

- وبالنسبة للوضع فى منطقة القرن الإفريقى ، أعرب الوزيران عن اهتمامهما بتحقيق الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة وحل المنازعات بالطرق السلمية . وقد أشاد الجانب المصرى فى هذا الصدد بالجهود التى تقوم بها جمهورية جيبوتى فى سبل إزالة التوتر بين أثيوبيا والصومال ، ولحل النزاع القائم بينهما من خلال الحوار والتفاوض .

— وفيما يتعلق بتشاد ، أشاد الوزيران إلى أهمية تسوية المشكلة التشادية على أساس مبادئ وقرارات منظمة الوحدة الإفريقية بما يحافظ على استقلال تشاد وسيادتها الوطنية ووحدة أراضيها . وقد أكد الوزيران على مساندتهما البامة لحكومة تشاد الشرعية برئاسة الرئيس حسين هبري . وترحبها بالخطوات الإيجابية التي اتخذت لتحقيق المصالح الوطنية بين جميع الأطراف التشادية .

وعن الوضع في جنوب أفريقيا ، فقد أعاد الجانبان تأكيد ادانتهما القوية لسياسة التفرقة العنصرية وممارسات نظام برينتوريا المناهضة لمبادئ حقوق الإنسان . وتأييدهما التام لشعب جنوب أفريقيا في كفاحه من أجل القضاء على النظام العنصري الذي تنتهجه حكومة جنوب إفريقيا . كما أشار الوزيران إلى مساندتهما الكاملة لدول المواجهه أمام الاعتداءات المتكررة والضغط التي تتعرض لها من جانب حكومة جنوب إفريقيا العنصرية .

— وقد أولى الوزيران اهتماماً كبيراً بالوضع في الشرق الأوسط وأكدوا على ضرورة مواصلة عملية السلام في المنطقة بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته على أرضه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية — الممثل السري للشعب الفلسطيني .

— وفيما يتعلق بحرب الخليج ، أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ والعميق إزاء استمرار هذه الحرب . وما يستنزفه من طاقات وقدرات شعبين إسلاميين شقيقتين . وأكد الجانبان على ضرورة العمل على وقف هذه الحرب ودعوة أطرافها إلى التوصل إلى تسوية سلمية عاجلة للنزاع من خلال التفاوض والحوار .

— كما تدارس الجانبان الوضع الاقتصادي في القارة الإفريقية وبرز الحاجة الملحة إلى دعم التضامن الإفريقي من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها دول القارة وإيجاد حل لمشكلة الديون الخارجية . ودعا إلى أهمية زيادة التعاون والتبادل بين الدول الإفريقية على المستويين الإقليمي والقاري وقد أشار الجانبان — في هذا الصدد — إلى اهتمامهما باعطاء دفعة للتعاون العربي الإفريقي في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وأعرب عن الأمل في التوصل إلى صياغة عملية لهذا التعاون ومناسبة مرور عشر سنوات على بدايته .

— وقد أشاد الجانبان بالتنسيق والتشاور المستمر القائم بين البلدين في مختلف المجالات ، وبمسكهم بداب المبادئ والمفاهيم ولا سيما تلك الخاصة بعدم الانحياز . كما أعرب الجانبان عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية التي حققتها مؤتمراً الدول الإسلامية المنعقد مؤخراً بالكويت .

— وقد اتفق الطرفان على استمرار التنسيق والتشاور بصفة منتظمة بين الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية الجيبونية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، والمؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة . لضمان فاعلية العمل المشترك من أجل تحقيق أهداف ومصالح الدولتين .

— وقد أعرب السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي عن امتنانه وشكره — باسمه وباسم أعضاء الوفد المرافق — للسيد / مؤمن بهدون فارج على الاستقبال الحار والحنو التي لقيها خلال الزيارة والتي تعكس مدى عمق الصداقة والأخوة بين شعب وحكومة جمهورية جيبوتي وجمهورية مصر العربية .

جيبوتي في : ٢٠ فبراير ١٩٨٧ .

عن حكومة جمهورية جيبوتي
مؤمن بهدون فارج
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشؤون الخارجية

[٣٠] بيان مشترك

زيارة وزيرة الدولة للشئون الخارجية بجمهورية زامبيا إلى جمهورية مصر العربية (٢٦ أبريل - أول مايو ١٩٨٧)

— تلبية للدعوة الموجهة من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية ، قامت السيدة / مافيس لينجا لنجامو بوندا - وزيرة الدولة للشئون الخارجية لزامبيا بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية ، في الفترة من ٢٦ أبريل حتى ١ مايو ١٩٨٧ .

— وخلال الزيارة استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية السيدة وزيرة الدولة للشئون الخارجية ، حيث سلمت سيادته رسالة تهادن وأخوة من السيد / الرئيس كينيث كاوندرا - رئيس جمهورية زامبيا .

— تناولت المباحثات التى دارت في جوتسوده روح الصداقة والتعاون التى تميز العلاقات بين مصر وزامبيا - العلاقات الثنائية ، فضلاً عن المشكلات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك للجانبين .

— تكون الوفد المصرى برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية من كل من :

— السيد السفير / حسن شاش - مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الدولى .

— السيد السفير / حسين الكامل - مدير الإدارة الاقتصادية .

— السيد السفير / أحمد حجاج - مدير إدارة الشئون الإفريقية .

— السيد الوزير المفوض / محمود مرتضى - مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

— السيد س ٢ / حام سيف النصر - مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

— كما ضم الوفد الزامبى الذى شارك في المحادثات تحت رئاسة السيدة / مافيس لينجا لنجامو بوندا - وزيرة الدولة للشئون الخارجية كلاً من :

— السيدة / فيكتوريا كاموهوا زازا - نائب مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .

— السيد / ديكسون سيموليا موندو - سكرتير أول سفارة زامبيا بالقاهرة .

— استعرض الجانبان العلاقات الثنائية وبرامج التعاون بين الدولتين واتفقا على ضرورة تقوية ودفع التعاون القائم بينهما في كافة المجالات .

وفى هذا الإطار فقد شدد الطرفان على الأهمية التى تكتسبها اللجنة المشتركة كوسيلة لتعزيز وتنويع هذا التعاون ، كما اتفقا على أهمية عقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة في أقرب فرصة .

— عبر الجانب الزامبى عن ارتياحه تجاه مساهمة الفنين والخبراء المصريين في دعم خطط التنمية في زامبيا ، خاصة في ضوء حقيقة أن أوسع برنامج للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا هو الذى يتم تنفيذه مع جمهورية زامبيا .

— أكدت مصر وزامبيا مرة أخرى دعمهما القوى لمنظمة الوحدة الإفريقية وميثاقها ودور المنظمة في تحقيق الاستقرار والتقدم والتنمية والأمن للدول الإفريقية .

— أشاد الجانبان بروح التعاون التى سادت خلال اجتماع هيئة مكتب القمة الثانية والعشرين الذى عقد في القاهرة يوم الحادى عشر من مارس ١٩٨٧ . وعبرا عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية التى تمخضت عن هذا الاجتماع الهام .

— أعرب الطرفان عن تأييدهما التام للنظام الذى يخرجه شعب جنوب إفريقيا للقضاء على التفرقة العنصرية وإقامة المجتمع الديمقراطى القائم على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة .

— كما أدان الطرفان الممارسات غير الشرعية واللا إنسانية التي يقوم بها نظام بريتوريا تجاه شعب جنوب إفريقيا ، وأيضاً اعتداءاته المتكررة والمستمرة ضد دول المواجهة الإفريقية .

— في هذا المجال فقد أعاد الجانب المصري تأكيد ادانته التامة للاعتداء العاشم غير المبرر الذي شنته جنوب إفريقيا العنصرية على زامبيا ودعم مصر التام لدول المواجهة في نضالهم للحفاظ على استقلالهم وسيادتهم الوطنية .

— كما ناشد الطرفان المجتمع الدولي لفرض العقوبات الشاملة والجبرية ضد نظام بريتوريا بهدف ضمان تراجعها عن سياسة الابارتيد واحتلالها غير الشرعي لنامبيا .

— في هذا المجال أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما لمنظمة سوابو الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا . وطالبا بالتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ الخاص بالانسحاب من ناميبيا

— أعرب الطرفان عن قلقهما تجاه الوضع السائد في شمال تشاد ، وأكدت تأييدهما الكامل لجهود الوساطة المبذولة في هذا الصدد تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية .

— أما فيما يختص بمشكلة الصحراء الغربية ، اتفق الطرفان على أن تسوية المشكلة لا يمكن أن يتم إلا من خلال تنفيذ قرار منظمة الوحدة الإفريقية رقم ١٠٣ لعام ١٩٨١ وقرارها رقم ١٠٤ لعام ١٩٨٣ ، وناشدا الطرفان منظمة الوحدة الإفريقية اجراء استفتاء تطبيقاً لهذه القرارات في أسرع وقت ممكن .

— أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما التام للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره . كما دعا الطرفان إلى إقامة مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة كل الأطراف المعنية . كما حث الطرفان إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس ، علاوة على الانسحاب الكامل غير المشروط من لبنان طبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي (٥٠٨) و(٥٠٩) .

— عبر الجانبان عن قلقهما الشديد لاستمرار النزاع الإبراني — العراقي وحنا الطرفين في هذه الحرب المطولة للتفاوض بهدف التوصل إلى تسوية سياسية .

— وقد قام الوزيران بتقييم التعاون العربي — الإفريقي انطلاقاً من بيان القاهرة الصادر عن القمة الأولى للتعاون العربي — الإفريقي في مارس ١٩٧٧ . وعبرا عن أملهما في أن يتطور هذا التعاون لتحقيق الآمال والأهداف التي كان يصبوإ إليها رؤساء الدول الإفريقية والعربية وشعوبهم عند انعقاد ذلك المؤتمر . وأن تتمخض الجهود الإفريقية — العربية المشتركة عن إيجاد صيغة جديدة تسمح بتخطي العقبات التي حالت حتى الآن دون انطلاق هذا التعاون .

— وفي إطار التعرض للوضع الاقتصادي الدولي . عبر الوزيران عن قلقهما البالغ إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية في إفريقيا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي تصيب القارة بصفة خاصة . واتفقا على ضرورة مضاعفة العمل من أجل تخطي العقبات التي تعترض طريق جهود التنمية الإفريقية وزيادة التعاون بين دول القارة لمواجهة هذا التحدي التاريخي .

— وقد حرصت السيدة مافيس لينجا لنجا مويوندا وزير الدولة للشئون الخارجية لزامبيا على الاعراب عن امتنانها العميق للترحيب الحار الذي لاقته سيادتها وأعضاء الوفد المرافق لها طوال اقامتهم في جمهورية مصر العربية ، ووجهت سيادتها الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لزيارة زامبيا . وقد قبل سيادته الدعوة بامتنان على أن يتم تحديد موعد لها بالطرق الدبلوماسية .

صدر في القاهرة في ٣٠ أبريل ١٩٨٧ .

عن جمهورية زامبيا
مافيس لينجا لنجا مويوندا
وزيرة الدولة للشئون الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٣١) بيان مشترك

زيارة وزير خارجية جمهورية كينيا إلى جمهورية مصر العربية

(٢١ - ٢٥ يونيو ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ،
للسيد / زخارى أونبونكا - وزير خارجية كينيا ، الذى رأس وفد بلاده للدورة الأولى للجنة الوزارية
المصرية - الكينية المشتركة التى عقدت فى القاهرة فى الفترة من ٢١ - ٢٥ يونيو ١٩٨٧ .

رأس الجانب المصرى فى اللجنة ، السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية
مصر العربية .

حضر اجتماع اللجنة المشتركة من الجانب المصرى كل من :

وزارة الخارجية :

- السيد السفير / أحمد حجاج - مدير الإدارة الإفريقية .
- السيد الوزير المفوض / فكرى مهنى نغلة - مدير الإدارة الاقتصادية بالنيابة .
- السيد الوزير المفوض / بهاء الدين رضا - نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية .
- السيد الوزير المفوض / محسن خليفة - نائب مدير الإدارة الإفريقية .
- السيد الوزير المفوض / د . محمود مرتضى - مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد المستشار / محمود كرم - (مرافق) ومن الإدارة الإفريقية .
- السيد الملحق / ياسر محمد عاطف - الإدارة الاقتصادية .

وزارة الاقتصاد والتشيل التجارى :

- السيد المستشار / حسين سامى الابيارى - مدير إدارة إفريقيا بالتشيل التجارى .

وزارة السياحة :

- السيدة / نبيلة عبد الله الخضرى - مدير عام العلاقات الخارجية بوزارة السياحة .

وزارة الصحة :

- السيد / الدكتور حلمى سيد حلمى - مدير العلاقات الخارجية بوزارة الصحة .

وزارة الثقافة :

- السيدة / فريال محمد العوضى - مدير الاتفاقيات والبرامج بوزارة الثقافة .

وزارة الاعلام :

- السيد المستشار / محمد شفيق بر - مستشار وزير الاعلام .

وزارة التموين (الهيئة العامة للسلع التموينية) :

— السيد / سعد الشاذلى — مدير عام الاستيراد.

وزارة التعليم العالى :

— السيد / منصور حسن عبد القادر — وكيل وزارة التعليم العالى .

وزارة الرى :

— السيد المهندس / عبد البديع محمد أبوالهدى — وكيل وزارة الرى .

وزارة الزراعة :

— السيد المهندس / جلال سامى — مدير عام الاتفاقيات الدولية . الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية بوزارة الزراعة .

وزارة الدفاع :

السيد / أحمد عوض صالح — رئيس فرع الدول الصديقة والمساعدات الخارجية .

شركة النصر للتصدير والاستيراد :

— السيد / عبد الوهاب شعبان — مدير عام الفروع الخارجية الأجلوفون (المختص بالشاى) .

الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية :

السيد المهندس / علاء سويلم — رئيس القطاع التجارى .

هيئة النسيج (ممثلاً لوزارة الصناعة) :

السيد / داود على سليمان — مدير عام التعاون الفنى بالإدارة المركزية للاتفاقيات التجارية .

هيئة الأدوية :

— السيد الدكتور / محمد مصطفى الخولى — مدير قطاع الإعلام والتصدير .

وحضر من اجاب الكينى كل من :

١ — سعادة / ايزكيل ميو — عضو البرلمان . مساعد وزير الخارجية .

٢ — السيد / ت . اسوانى — المدعى العام . مكتب النائب العام .

٣ — سعادة / اوشينج أدالا — سفير كينيا بجمهورية مصر العربية .

٤ — السفير / عمر أحمد فقيه — مدير قسم أفريقيا بوزارة الخارجية .

٥ — السيد / د . م . كيرورى — بوزارة التنمية المائية .

٦ — السيد / ب . نكتارى — نائب مدير الثقافية بوزارة الثقافة .

- ٧- السيد / س . موساندو- مدير الإعلام بوزارة الإعلام والإذاعة .
- ٨- السيد / ج . ك . تيرير- نائب مدير التعليم بوزارة التعليم .
- ٩- السيد / وكابي مورا جي- بوزارة الزراعة .
- ١٠- الدكتور / ج . اوتيني- نائب أول مدير الخدمات الصحية بوزارة الصحة .
- ١١- السيد / ج . ن . كار يوكي- مدير التسويق هيئة تنمية الشاي الكيسي .
- ١٢- السيد / اليكس ثيرو- مسئول التنمية الصناعية بوزارة الصناعة .
- ١٣- السيد / و . أوكاري- نائب أول ، بوزارة التنمية المائية .
- ١٤- السيد / علي محمد بير يكي- مستشار بسفارة كينيا بالقاهرة .
- ١٥- السيد / جون ماليتي- مساعد مدير السياحة بوزارة السياحة .
- ١٦- السيد / ألويز ماودا- سكرتير ثالث بسفارة كينيا بالقاهرة .

وقد انعقدت اللجنة الوزارية المشتركة طبقاً للقرار الذي اتخذته الرئيسان محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، ودانيال أراب موى - رئيس جمهورية كينيا ، خلال اجتماعهما في نيروبي بكينيا في فبراير عام ١٩٨٤ .

وقد تم اجتماع اللجنة المشتركة في جويسوده غاية من الود والأخوة الإفريقية الى تمييزها العلاقات الجيدة والمفعمة بالثقة القائمة بين البلدين .

أعرب الجانبان عن رضائهما عن تطور العلاقات المصرية- الكينية وأعربا عن قناعتهما الأكيدة بضرورة تعزيز وتنويع التعاون القائم في مختلف المجالات وبأسلوب يتناسب مع العلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين من خلال انتمائهما لحوض نهر النيل العظيم ونضالهما المشترك من أجل تطور وتنمية أفريقيا .

اتفق الجانبان على ضرورة توسيع التعاون الفنى بينهما وتبادل الخبراء والفنيين .

وقد أشاد الجانب الكينى بعمل الخبراء المصريين الموفدين لكينيا في اطار الصندوق المصرى للمعونة الفنية للدول الأفريقية ، ومساهمتهم في العمل سوية مع أشقائهم الكينيين . كما أعرب أيضاً عن تقديره للمنح التدريبية المقدمة من مصر للخبراء والمتدربين الكينيين .

وقد تم التأكيد أيضاً على ضرورة توسيع نطاق وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين بما يفي باحتياجات كل من البلدين في اطار تعزيز تعاون الجنوب- الجنوب .

كما ناقشت اللجنة أيضاً سبل تعزيز التعاون الثنائى للوفاء بمتطلبات التنمية والأمن في مجالات المصلحة المشتركة للبلدين ، ولهذا الغرض فقد اتفق الطرفان على تشجيع المزيد من الاتصالات بين المؤسسات والمسؤولين في البلدين .

ولقد توجت زيارة وزير الخارجية الكينى باستقبال السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية حيث قدم لسيادته رسالة من أخيه صاحب الفخامة الرئيس دانيال أراب موى - رئيس جمهورية كينيا .

وفي مجال العلاقات الثنائية توصل الطرفان إلى ما يلى :

في مجال العلاقات الثنائية ، فقد ناقش الطرفان التعاون في مجال المياه والزراعة والإذاعة والثقافة والتعليم والصحة والصناعة والسياحة والتجارة والتبادل .

كما اتفق الطرفان على اتخاذ اجراءات منسقة للتعاون في مجال التنفيذ .

وقد أقر ووقع الطرفان اتفاقيتان :

- الأولى : بشأن الثقافة والتعليم والتعاون العلمى
- والثانية : بشأن التعاون في المجال السياحى .

وقد استعرض الوزيران الأوضاع السياسية في أفريقيا ، والشرق الأوسط ، حيث أكدوا على تمسكهما بمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، كما ناقشا المسائل الهامة المدرجة على جدول أعمال المجلس الوزارى القادم لمنظمة الوحدة

الأفريقية للإعداد لمؤتمر القمة الذى سوف يعقد فى أديس أبابا خلال شهر يوليو ١٩٨٧. أكدا على ضرورة الاحترام الكامل لتلك المبادئ خاصة المتعلقة منها باحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وحل المنازعات بينها بالطرق السلمية والالتزام بمبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وقد ناقشا الوضع فى تشاد، حيث عبر الجانبان عن إيمانها العميق بضرورة المساندة الكاملة والتشجيع التام لجهود حكومة نجامينا من أجل تحقيق الوحدة والمصالحة الداخلية، كما أعادا تأكيد حتمية المحافظة على سيادة ووحدة أراضي تشاد.

وقد تدارس الجانبان الوضع المتدهور فى الجنوب الإفريقى، وقد عبرا عن اشمزازهما لاستمرار أعمال السجن والاعتقال وعمليات القتل المباشر للمدنيين العزل من قبل النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا واستمرار العمل على زعزعة الاستقرار فى الدول المجاورة.

كما أدانا - بشكل مطلق - النظام العنصرى البغيض، كما أعربا عن اقتناعهما بأنه لا سبيل لحل مشكلات جنوب أفريقيا إلا بالتصفية الكاملة لنظام الفصل العنصرى، وبدخول النظام العنصرى فى حوار مع القادة الحقيقيين لشعب جنوب أفريقيا المقهور من أجل تأسيس مجتمع ديمقراطى حقيقى يقوم على حكم الأغلبية واحترام حقوق الإنسان لكافة المواطنين فى البلاد، كما طالب الطرفان بضرورة الإفراج الفورى عن الزعيم نلسون مانديلا ورفاقه ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الإفريقى وغيره من الأحزاب السياسية الأخرى. وإلى أن يتم تطبيق هذه الاجراءات فقد كرر الطرفان نداءهما إلى المجتمع الدولى بفرض العقوبات الجماعية الإلزامية ضد النظام العنصرى.

وبالنسبة لناميبيا، فقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما الكامل لنضال شعب ناميبيا من أجل تحقيق الاستقلال، وطالبا بضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بدون اقيام أية مسائل خارجية.

وبمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العربى - الإفريقى الأول الذى عقد فى القاهرة فى عام ١٩٧٧ نادا الجانبان بمزيد من التعاون بين الدول الإفريقية والعربية، وعبروا عن أسفها لعدم تنفيذ الكثير من قرارات القمة نتيجة أسباب سياسية مختلفة والتى إذا ما تم التغلب عليها، فإن تنفيذ قرارات القمة من شأنه أن يفتح آفاقاً جديدة تعود بالفائدة على كافة الدول فى المجموعتين التى ترتبط بروابط متينة من التاريخ والثقافة.

ولقد استعرض الوفدان المصرى والكينى - باهتمام - التطورات الأخيرة فى الموقف فى الشرق الأوسط والأراضى المحتلة، وأكدوا إيمانها بأن السلام العادل والشامل والدائم فى الشرق الأوسط لا يتحقق إلا بالاعتراف الكامل بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى، وبخاصة حقه فى تقرير مصيره إلى جانب حق كافة دول المنطقة فى العيش ضمن حدود آمنة ومتفق عليها. كما عبروا عن تأييدهما لمواصلة مسيرة السلام فى إطار مؤتمر دولى للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة.

اتفق الطرفان على أن تعقد الدورة القادمة للجنة المشتركة فى نيروبي خلال عام ١٩٨٨ فى تاريخ ينفى عنه فيما بعد من خلال القنوات الدبلوماسية.

وقد عبر وزير الخارجية الكينى عن امتنانه العميق وتقديره لحفاوة الاستقبال وحسن الضيافة التى لقيها والوفد الكينى من جانب حكومة وشعب جمهورية مصر العربية. وهو ما يعكس روابط الصداقة المسندة التى تربط بين شعبى البلدين.

وقع بالقاهرة فى الخامس والعشرين من شهر يونيو ١٩٨٧. من أصليين باللغتين العربية والإنجليزية لم نفس الحجية.

عن جمهورية كينيا
زخارى اونيونكا
وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

٣٢ - محضر

الاجتماع الأول للدورة الأولى للجنة المصرية - الكينية المشتركة

(القاهرة ٢٠ إلى ٢٥ يونيو ١٩٨٧)

— افتتح السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية الاجتماع حيث رحب بالوزير الكينى والوفد المرافق له ، وقام الوزيران بتقديم أعضاء الوفدين المصرى والكينى .

— أشار السيد وزير الدولة إلى تقدير مصر لدور كينيا فى المنطقة ، ولاستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتقدم والتنمية ، ونوه سيادته بأهمية التعاون بين الجنوب والجنوب ، وضرورة توفير الإرادة السياسية القوية لدى دول العالم الثالث للتغلب على العقبات التى تعترض طريق تقدم هذا التعاون .

— أكد السيد وزير الدولة على توافر الإرادة السياسية لدى كل من القاهرة ونairobi لتدعيم وتعزيز العلاقات بين البلدين فى ضوء الصداقة والأخوة التى تربط بينهما ، وأشار إلى أن رأى العام فى جمهورية مصر العربية ينظر - بعين الاعتبار - لزيارة الوفد الكينى . وأكد السيد وزير الدولة على عزم مصر على بذل كل الجهود لترجمة الإرادة السياسية المتوفرة لدعم العلاقات إلى واقع عملى .

— استهل السيد زاخارى يونويونكا - وزير خارجية كينيا كلمته الافتتاحية بالتعبير عن الشكر للترحيب الحار الذى تم به استقبال وفد مصر مشيراً إلى العلاقات التاريخية التى تربط البلدين ، ومؤكداً على رغبة الرئيس موى ومبارك فى دفع علاقات التعاون بين البلدين تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه خلال الزيارة الرسمية للرئيس حسنى مبارك لنairobi فى فبراير ١٩٨٤ .

— عبر الوزير الكينى عن امتنان بلاده لمصر لمدهم بالخبرات المصرية الممتازة فى مجالات الرى والطب والهندسة . ووجه سيادته دعوة رسمية للسيد / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية لزيارة كينيا لتتواكب مع انعقاد الدورة الثانية للجنة المصرية - الكينية المشتركة فى Nairobi فى العام القادم .

— انتقل الوزيران - بعد إلقاء الكلمات الافتتاحية - إلى تناول بنود جدول أعمال الدورة الأولى للجنة المشتركة . وفى مجال استعراض القضايا الإفريقية ، والدولية ، ذات الاهتمام المشترك ، استعرض السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى موقف مصر من القضايا التالية :

١ - تشاد :

أكد السيد وزير الدولة على موقف مصر الثابت تجاه تشاد والمتمثل فى دعم الحكومة الشرعية فى نجامينا ، وضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية ، ووحدة أراضي تشاد . وعبر سيادته عن تأييد مصر لجهود لجنة الوساطة التى تشكلت ابان انعقاد مؤتمر القمة الإفريقى فى ليرفيل فى سنة ١٩٧٧ ، برئاسة الرئيس الجابونى عمر بونجو . وقد تطرق سيادته إلى كشف المواقف الليبية الرامية إلى زعزعة أمن وسلامة واستقرار تشاد ، موضحاً مناقضتها لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية . وعبر سيادته عن إيمان مصر - رغم السياسات الليبية العدوانية - بإمكانية التوصل إلى حل سلمى للمسألة التشادية .

٢ - السودان :

عرض السيد وزير الدولة للأهمية الحيوية التى تعلقها مصر على استقرار الوضع فى السودان ، موضحاً اهتمام مصر

بهدفته الموقف في جنوب السودان . وكشف سيادته عن جهود الوساطة المستمرة التي تقوم بها مصر لتهدئة الموقف بين السودان وجيرانه . وأكد على اعتزام مصر الاستمرار في محاولاتها لإقامة حوار إيجابي بين الخرطوم وأديس أبابا .

٣ - الصومال :

عبر السيد وزير الدولة عن اهتمام مصر - البالغ - باستقرار الوضع في منطقة شرق أفريقيا ، وتأكيدها على ضرورة حل المنازعات الإفريقية في إطار إفريقي خالص .

٤ - منطقة الجنوب الإفريقي :

تناول السيد وزير الدولة الزبارة التي قام بها سيادته إلى عدد من دول المواجهة الإفريقية خلال شهر ديسمبر ١٩٨٦ حيث التقى برؤساء أنجولا وزامبيا وموزمبيق وبوتسوانا ، في إطار مهمة لنقل رسالة مؤداها ضرورة الإبقاء على قوة الدفع وتعبئة المجتمع الدولي للضغط على نظام بريتوريا ، واستعداد مصر الدائم لمزيد العون والمساعدة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية حتى يتم القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ، وإلى أن يتحقق استقلال ناميبيا .

٥ - الشرق الأوسط :

- استعرض السيد وزير الدولة جهود مصر لتحقيق تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط ، مشيراً إلى أن المؤتمر الدولي يصلح كإطار مناسب في هذه المرحلة . يمكن عن طريقه خلق قوة دفع لتعبئة الرأي العام الدولي ، والجهود الدولية لخلق الظروف المناسبة لتحقيق تسوية سلمية عادلة للمشكلة . وعدد سيادته العقبات التي تعترض طريق عقد المؤتمر الدولي :

- ففي الولايات المتحدة : فإن فضيحة إيران - جيت تسأثر باهتمام الدوائر الرسمية والشعبية ، فضلاً عن قرب موعد بدء المعركة الانتخابية الرئاسية بها .

- وعلى جانب آخر ، فإن وجود الحكومة الائتلافية في إسرائيل . وتعارض وجهات نظر الائتلاف الحاكم حول أهمية عقد المؤتمر الدولي تؤدي إلى شلل يصيب عملية السلام .

- أما على الجانب الفلسطيني ، فقد وصف سيادته اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الثامن عشر في الجزائر بأنه ردة للوراء بالنسبة للجهود الرامية إلى عقد المؤتمر الدولي ، واتصلاً بذلك فإن الأردن يصعب عليها الدخول في اتفاق دون مشاركة الفلسطينيين .

- وفي إطار تناول الوزير الكيني لموقف بلاده من عدد من القضايا الإفريقية ، أفاد سيادته بتوافق وتطابق وجهات النظر بين الدولتين تجاه غالبية القضايا الدولية والإفريقية .

فبالنسبة لمشكلة تشاد :

أشار إلى تطابق موقف البلدين بالنسبة للمشكلة ، وأشار إلى حق شعب تشاد في التمتع بالسلام . وانتقد - بشدة - الأنشطة الليبية التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار في تشاد وغيرها من الدول الإفريقية . وأشار إلى استعداد كينيا للتنسيق مع الدبلوماسية المصرية في كافة المحافل الدولية لنصرة شعب وحكومة تشاد .

السودان :

أوضح عدم وجود أية مشكلات بين كينيا والسودان ، موضحاً أن سوء التفاهم ينبع من سماح كينيا بإيصال المساعدات الغذائية لضحايا القحط والجفاف في مناطق نائية بالسودان ، وأضاف أنهم يقدرون وجود مطالب لأهل

الجنوب ، وعليه فإن وجهة نظرهم تتمثل في ضرورة جلوس الطرفين للتفاوض والتوصل إلى حل سلمي للمشكلة ، ونوه سيادته بدور مصر الإيجابي للتوسط لإيجاد حل سلمي للمشكلة .

أوغندا :

قدم شرحاً حول رؤيتهم الخاصة بعدم استقرار الوضع في أوغندا ، وأشار - في هذا الصدد - إلى النفوذ الليبي في أوغندا ، واثارة السلبية على استقرار الوضع بها في إطار المخطط الليبي الذي يهدف إلى زعزعة الاستقرار بدول القارة ، وأشار إلى اعتقادهم بضرورة أن يحل الأوغنديون مشكلاتهم بأنفسهم بطريقة سلمية عن طريق الحوار بين الفئات المتنازعة حيث ثبت أن الحلول العسكرية لن توفر حلاً سلمياً دائماً .

الصومال :

نوه بالعلاقات الطيبة التي تربط بين كينيا والصومال .

الجنوب الإفريقي :

أشار الوزير الكيني إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس موي إلى زامبيا مؤخراً حيث أكد على دعم كينيا لدول المجاهدة ، ونقل إليهم رسالة مؤداها ضرورة القضاء على الخلافات الداخلية التي تؤدي إلى تشتيت الجهد والطاقة التي يجب أن تركز للقضاء على نظام الفصل العنصري ، وتحقيق استقلال ناميبيا .

واستذكر الوزير الكيني - في هذا الصدد - مساعدات مصر لكينيا ابان كفاحها لتحقيق استقلالها الوطني .

الشرق الأوسط :

أكد الوزير الكيني على ضرورة إيجاد وطن دائم للفلسطينيين ، وعبر عن تأييدهم لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، وذكر - في هذا الإطار - أنهم مدركون لحقيقة وجود اسرائيل ، ولكن ذلك لا يبرر - بأي حال - تجاهل حقيقة وجود المشكلة الفلسطينية في نفس الوقت والتي لا بد من البحث عن حل لها يضمن حقوق الشعب الفلسطيني .

وبعد ذلك تم الانتقال إلى البند الخاص بالمشكلات الاقتصادية الإفريقية حيث :

- أشار السيد وزير الدولة إلى الاتفاق الذي وقعته مصر مؤخراً مع صندوق النقد الدولي ، واتفاقات جدولة الديون في إطار نادى باريس ، مشيراً - في هذا الصدد - إلى خطورة مشكلة الديون الإفريقية ، ودعا سيادته إلى ضرورة بدء حوار بين الدول الإفريقية واللاتينية حول هذه المشكلة الملحة .

- تناول سيادته - أيضاً - أنشطة الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا الذي يقوم بإمداد الدول الأفريقية الشقيقة بأكثر من ثلاثمائة خبير من خيرة خبراء مصر في كافة المجالات .

- وأشار السيد الوزير - أيضاً - إلى أهمية تشجيع علاقات التعاون والاجتماعات الدورية بين الوزراء الأفارقة في كافة المجالات الفنية .

- كما تطرق الوزير الكيني لتناول المشكلات الاقتصادية التي تواجه أفريقيا ، فأشار إلى الآثار الاجتماعية السلبية لسياسات التقشف التي اضطرت الدول الإفريقية لاتباعها ، وأشار - في هذا الصدد - إلى خصوصية الديون الإفريقية التي تدين بها للحكومات المانحة مباشرة بما يحمله ذلك من أمل في إمكانية التفاوض - سياسياً - مع هذه الدول للتخفيف من أعباء هذه الديون ، وأشار إلى وجوب عدم تقبل مقولة مسئولية إفريقيا الكاملة عن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها ، مشيراً - في هذا المجال - إلى تشجيع الدول المتقدمة للدول الإفريقية على اتباع مبدأ النمو

المصحوب بزيادة الصادرات في ذات الوقت الذي تغلق فيه هذه الدول أسواقها أمام تلك الصادرات بكافة العوائق المباشرة وغير المباشرة . وعليه ، فإن أمل أفريقيا يكمن في توثيق التعاون فيما بينها بالذات بالنظر إلى استمرار الكساد في الدول المتقدمة .

وأخيراً ، تم تناول البند الخاص بالعلاقات الثنائية المصرية - الكينية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والسياحية وغيرها ، إذ :

— أشار السيد وزير الدولة إلى أهمية توازن ميزان التبادل التجاري بين البلدين حيث تبلغ صادرات كينيا إلى مصر عشرة أمثال الصادرات المصرية إلى كينيا نوه سيادته بأهمية وجود بنية أساسية متينة من العلاقات الاقتصادية المتنامية بين البلدين لكي تعكس وترجم العلاقات السياسية الممتازة بينهما .

— عبر الوزير الكيني عن استعدادهم التام لإقامة تعاون واسع بين البلدين بحيث تعم فائدته على الطرفين . وأشار سيادته إلى توجيهات الرئيس موى للوفد الكيني بالعمل على تعزيز وتدعيم العلاقات الكينية - المصرية في كافة المجالات .

— تم الاتفاق على أن يتم احالة هذه المسائل - المتصلة بالعلاقات الثنائية في مختلف مجالاتها - إلى المناقشة التفصيلية على مستوى الخبراء في الوفدين ، واعداد الوثائق التي سيتم التوقيع عليها ، كما تم الاتفاق على اعداد محضر بمناقشة اجتماعات اللجنة المشتركة للتسجيل .

[٣٣] بيان مشترك زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية مصر العربية (٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد / جان لوى بسميس - وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٣٠ يوليو إلى ٢ أغسطس ١٩٨٧ .

وقد انعقدت - خلال هذه الزيارة - الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى في القاهرة خلال الفترة من ١ إلى ٢ أغسطس ١٩٨٧ برئاسة السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي ، والسيد / جان لوى بسميس .

استقبل السيد / محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد / جان لوى بسميس - وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى الذى سلمه رسالة صداقة وود وتضامن من الرئيس أندريه كولينا إلى شقيقه الرئيس محمد حسنى مبارك .

كما أجرى السيد / جان لوى بسيميس سلسلة من المحادثات مع كل من :
— السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
— والسيد الدكتور / كمال الجنزورى — نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط .
— والسيد الدكتور / يوسف والى — نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة .
— والسيد الدكتور / محمد راغب دويدار — وزير الصحة .

قام الجانبان — خلال المحادثات — بدراسة سبل تعميق وتطوير العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى ومبحث المشاكل الإفريقية الدولية الكبرى .

أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ، والسيد وزير الخارجية والتعاون الدولى لأفريقيا الوسطى بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وأعادا تأكيد الرغبة السياسية لحكومتها لتوثيق وزيادة وتنويع التعاون فى جميع المجالات . كما عبرا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالمشاكل الإفريقية والدولية .

اتفق الجانبان على ضرورة التنسيق بينهما من أجل خدمة أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية التى تتمسك البلدان بها بقوة ، كما أعادا تأكيد التزامهما بالعمل على تدعيم المنظمة التى تمثل إطار العمل الجماعى والتضامن الأفريقى .

أشاد الجانبان بالنتائج الملموسة التى توصل إليها الاجتماع الرابع لمجموعة الأندوجوالذى انعقد فى كينشاسا فى مايو ١٩٨٧ . واتفقا على التعاون الوثيق من أجل ضمان نجاح الاجتماع الخامس لمجموعة الأندوجوالذى سينعقد فى بانجى فى عام ١٩٨٨ .

فما يتعلق بالموقف فى جنوب أفريقيا ، أدان الجانبان — بشدة — سياسة التفرقة العنصرية والممارسات غير الإنسانية التى يمارسها نظام بريتوريا العنصرى . وناشد الجانبان المجتمع الدولى لكى يمارس ضغوطاً أكثر على هذا النظام لضمان القضاء التام على التمييز العنصرى ، والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ المتعلق باستقلال ناميبيا .

وبشأن النزاع بين تشاد وليبيا ، أعاد الطرفان مساندتهما لسياسة حكومة الرئيس حسين هبرى الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة أراضي وسيادة تشاد على كل أراضيها وذلك عن طريق تبنى سياسة الحوار ونتاج الطرق السلمية .

وعن مشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد إيمانها بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والتى تنص على تنظيم استفتاء ، تعتبر السبيل إلى حل عادل وسلمى لهذا النزاع .

وفما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط ، أكد الجانبان — من جديد — تأييدهما لحقوق الشعب الفلسطينى الوطنية خاصة حقه فى تقرير المصير . وعبرا عن إيمانها بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته فى هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق ، وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكدوا أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط — تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية — يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى حل سلمى عادل ودائم . كما وجها نداءاتها باعتراف متبادل ومتزامن بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية — الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد عبر الجانبان عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ الذى يلزم الطرفين المتنازعين بوقف إطلاق النار فوراً . وعبرا عن أملها فى أن يقوم الطرف الذى يرفض قرار مجلس الأمن ، بالإذعان لإرادة المجتمع الدولى الجماعية ، ويفتح الطريق أمام حل سلمى لهذا النزاع المأسوى .

وعبر السيد / جان لوى بسيميس عن شكره وتقديره للاستقبال الحار والأخوى الذى لاقاه ووفده فى جمهورية مصر العربية . ووجه سيادته دعوة إلى السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية بحكومة جمهورية

مصر العربية ، للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى . وقد قبل السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ،
الدعوة بسرور ، على أن يتم تحديد موعد لها بالطرق الدبلوماسية .

تم في القاهرة في ٢ أغسطس ١٩٨٧ .

عن جمهورية أفريقيا الوسطى
١٤٠ السيد / جان لوى بسيميس
وزير الخارجية والتعاون الدولي

عن جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

٣٤ - محضر

الدورة الثانية للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى (القاهرة : ١ - ٢ أغسطس ١٩٨٧)

عقدت الدورة الثانية للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى من ١ إلى ٢ أغسطس
١٩٨٧ ، تحت رئاسة مشتركة لكل من :
- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .
- السيد / جان لوى بسيميس - وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى .
ومرفق قائمة بأعضاء الوفدين ملحقه بهذا المحضر .

الجلسة الافتتاحية :

نمت مراسم الافتتاح بمقر وزارة الخارجية ، بتاريخ أول أغسطس ١٩٨٧ الساعة الحادية عشرة والرابع صباحاً .

وفي البداية ألقى كل من :

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى .

- والسيد / جون لوى بسيميس .

كلمة بهذه المناسبة .

وفي الكلمة التى ألقاها وزير الدولة للشئون الخارجية ، والتي استهلها بالترحيب بضيوفه ، أكد سيادته رغبة
السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك والحكومة المصرية فى تنشيط العلاقات بين مصر وجمهورية أفريقيا الوسطى ، ودفع
التعاون بين الدولتين فى جميع المجالات حتى يصبح هذا التعاون - الذى يتم فى اطار التعاون بين الجنوب والجنوب -
مثالاً يحتذى لدول العالم الثالث الأخرى .

لم أشار إلى التعاون القائم فعلاً بين البلدين على المستوى الإقليمي في إطار مجموعة الأندوجو، وأخيراً وجه الشكر إلى وفد أفريقيا الوسطى في قمة أديس أبابا الثالثة والعشرين، للتأييد السياسي والمعنوي الذي قدمه لمصر، مما ساهم في انتخاب المرشح المصري لمنصب الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية، والمرشح المصري لعضوية اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية.

وفي رده، وجه وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى شكره - باسم الوفد الذي يرافقه، وباسم الشخصيات - لاستقبال الحار والأخوي الذي لقوه منذ وصوله إلى مصر.

ومن جهة أخرى، عبر عن تقديره العميق للسيد / الرئيس محمد حسني مبارك الذي أتاح له فرصة لقائه في يوم عطلة - وعقب عودته مباشرة من أديس أبابا - حيث أشار إلى التعاون المثمر القائم بين الدولتين منذ أكثر من عشر سنوات، وهو التعاون الذي شهد دفعة جديدة نتيجة للزيارة الرسمية التي قام بها عام ١٩٨٤ فخامة الجنرال أندريه كولينا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى لجمهورية مصر العربية.

لم استعرض كافة مجالات التعاون بين الدولتين، وعبر عن رضائه عن أداء الخبراء المصريين الذين يعملون في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد عبر الوزير عن الأمل في أن يضطرر للتعاون بين مصر وأفريقيا الوسطى حيث أن ذلك يعكس المصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين.

الأعمال :

عقب الجلسة الافتتاحية استأنفت اللجنة المشتركة المصرية - الأفرووسطية أعمالها، وقررت جدول الأعمال كما يلي :

١ - استعراض القضايا السياسية الإفريقية والدولية .

٢ - التعاون الثقافي والفني والعلمي :

- المنح الدراسية والتدريبية التي تقدمها مصر .

- الخبراء المصريون .

- التعاون في مجال الشباب والرياضة والسياحة .

- الإعداد لبرنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والفني والعلمي (يوقع في اجتماع اللجنة القادم في بانغي) .

٣ - التعاون الاقتصادي والتجاري :

- التبادل التجاري .

- تنشيط دور شركة النصر في بانغي .

- التعاون في المجال الزراعي .

- التعاون في المجال الجوي .

- التعاون والأسواق الدولية .

٤ - التعاون العسكري .

٥ - مواضيع أخرى .

لم قامت اللجنة بتشكيل مكتبها على النحو التالي :

- الرئيس : السيد السفير / أحمد حجاج - مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية المصرية .

— الرئيس المناوب : السيد السفير / سيبا لوبرنار — السفير المتجول بوزارة الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى.

— المقرر: فخامة / ميشيل أجولا — أمين عام بوزارة الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى.
— المقرر المساعد : الآسة / الدكتور زينب سحيم — المستشار بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

ثم بدأت اللجنة المشتركة في استعراض النقاط المختلفة الواردة في جدول الأعمال حيث خلصت إلى النتائج التالية :

أولاً — معالجة المشاكل السياسية الأفريقية والدولية :

فلما يتعلق بهذا الموضوع ، انتهت اللجنة إلى أنه قد تم تناوله بواسطة الوزيرين اللذين اطمأنا إلى تطابق وجهات نظرهما في هذا الصدد .

ثانياً — التعاون الثقافي والفنى والعلمى :

قدم الجانب الأفرووسطى للجانب المصرى برنامجاً تنفيذياً للاتفاق الثقافى والفنى والعلمى الذى وقع عام ١٩٧٠ ، وسيتم توقيع هذا البرنامج في أقرب وقت ممكن بعد مراجعته بمعرفة الجانب المصرى .

١ — المنح :

قام الجانب المصرى باستعراض مختلف المنح المقدمة لمواطنى جمهورية أفريقيا الوسطى وتوزعها على النحو التالى :

- خمس منح مقدمة من المركز المصرى الدولى للزراعة .
- منحتان من معهد الاذاعة والتليفزيون .
- منحة واحدة مقدمة من المعهد الدبلوماسى .

واقترح الجانب المصرى زيادة عدد المنح الدراسية التأهيلية والتدريبية معرباً عن أمله في حضور كوادر من أفريقيا الوسطى للمشاركة في الندوات والحلقات الدراسية التالية :

— حلقة دراسية مخصصة لضباط الشرطة القياديين (في يناير ١٩٨٨) . مخصص منحتين لجمهورية أفريقيا الوسطى .

— حلقة دراسية عن زراعة الأرز (في نوفمبر ١٩٨٧) .

— اجتماع الكادرات النسائية الأفريقية لبحث موضوع التعاونيات الزراعية .

وقد طلب الجانب الأفرووسطى أربع منح جامعية تستغرق كل منها عاماً أكاديمياً ، تتجدد إلى أن تنتهى مدة الدراسة الخاصة بها وذلك في المجالات التالية :

— الرياضيات : منحة واحدة .

— الكيمياء : منحة واحدة .

— الطبيعيات : منحة واحدة .

— الأحياء : منحة واحدة .

٢ — الخبراء المصريون :

أعرب الجانب الأفرووسطى عن رضائه التام عن مستوى أداء الخبراء المصريين ، ورجاء أن يقوم الجانب المصرى بترشيح بديل للأستاذ الدكتور محمد بونس ، وكذلك لتقديم عقد الأستاذ سعد مهنا عبد الملك .

وقد أعطى الجانب المصرى موافقته على هذا الطلب .

وفي مجال التعليم العالي ، طلب الجانب الأفرووسطى ارسال عدد من الأساتذة في التخصصات التالية :

أ - كلية العلوم :

- تخصص في الحاسب الآلى (١) .
- كيمياء حيوية (١) .
- فيسيولوجيا النبات (١) .
- اقتصاد ريفى وإدارة مشروعات زراعية (١) .
- كيمياء معادن عضوية وتحليلية (١) .
- فيسيولوجيا الحيوان (١) .
- تغذية المواشى (١) .

ب - قسم الدراسات التاريخية :

- علم المصريات (١) .
- علم التنقيب (١) .
- الدراسات الشرقية (١) .

ج - المدارس والكليات دون الجامعة :

- الرياضيات (٦) .
- الكيمياء (٣) .
- الطبيعيات (٣) .
- الأحياء (٦) .
- التقنية (٢) .

٣ - الشباب والرياضة والسياحة :

عبر الجانبان عن الرغبة في دعم التعاون في مجال الشباب والرياضة ، وتبادل الخبرات في مجال السياحة ، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية إنشاء شركات مشتركة للاستثمار السياحى .

وقد اتفق الجانبان على تضمين هذه المجالات الثلاثة البرنامج التطبيقى ، لإطار اتفاق التعاون الثقافى والعلمى .

٤ - الصحة :

أعرب الجانب الأفرووسطى عن سعادته بالتعاون الصحى القائم بين البلدين ، وعن أمله في تدعيم هذا التعاون في المجالات التالية :

- منح دراسة متخصصة لأطباء أفريقيا الوسطى .
- شراء مباشر للأدوية المصنعة في مصر، تبعاً لحاجة المستشفيات هناك .
- إنشاء صناعة دوائية صغيرة .
- تبادل الخبراء في المجال الطبى .
- التعاون في مجال التطبيب بالأعشاب والطب التقليدى .
- الإمداد بأجهزة طبية تقنية .
- دعم برنامج تحسين الصحة العامة .

وقد اطلع الجانب المصرى على طلبات الجانب الأفرووسطى ، ووعده ببحث الاستجابة لها .

ثالثاً - التعاون الاقتصادى والتجارى :

١ - التبادل التجارى :

أقر الجانبان أن حجم التبادل التجارى لا يتفق وعلاقات الصداقة والأخوة الجيدة التى تربط بين الدولتين ، واتفقا على بذل كل ما فى وسعهما لتطوير ودعم وتنويع التبادل التجارى .

وفى هذا الصدد ، قدم الجانب الأفرووسطى للجانب المصرى مشروعاً بتعديل الاتفاق التجارى طويل الأمد الموقع عام ١٩٧٠ وذلك حتى يتمشى مع الظروف الحالية .

ووعده الجانب المصرى بدراسة المشروع على وجه السرعة .

وفى المقابل قدم الجانب المصرى للجانب الأفرووسطى مشروع اتفاق تبادل بضائع بنظام الصفقات المتكافئة ووعده الجانب الأفرووسطى بدراسة هذا المشروع فى أسرع وقت ممكن .

٢ - أنشطة شركة النصر للتصدير والاستيراد :

أعاد الجانب المصرى تذكير الجانب الأفرووسطى بالديون المستحقة لهذه الشركة قبل التعاونيات الأفرووسطى .
والتي تقدر بـ ٤٩٠,٠٠٠ دولار أمريكى ، أى ما يقابل ١٤٨ مليون فرنك أفرىقى .

وقد أقر الجانب الأفرووسطى بهذه الديون ، والتزم بالعمل على تسهيل التوصل إلى اتفاق بين هذه التعاونيات وشركة النصر للوصول إلى حل وسط يقوم على أساس اقتراح امكانيات السداد بالسلع (البنى) ، على أن يستأنف التبادل التجارى بين الطرفين - مستقبلاً - على أساس استخدام فوائض العائدات الزراعية فى تسديد الديون القائمة .

وقد اقترح الجانب الأفرووسطى تخفيض الضريبة المفروضة على الصادرات لتخفيف ديون التعاونيات المستحقة لشركة النصر للتصدير والاستيراد .

ومن جهة أخرى ، أشار الجانب الأفرووسطى إلى نصوص القوانين المعمول بها والتي تفرض على كل مصدر أن يكون مزارعاً فى نفس الوقت ، وأن شركة النصر للتصدير والاستيراد كانت قد أعفيت لمدة عام واحد من هذا الاجراء ، نظراً لعلاقات الصداقة والأخوة التى تربط بين البلدين .

٣ - التعاون الزراعى :

اتفق الجانبان على إنشاء شركات مشتركة لزراعة الذرة والبقول السودانى وقصب السكر والأرز وكذلك على استغلال عشرة آلاف هكتار مخصصة لزراعة البن فى جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ هذه المشروعات الزراعية .

واقترح الجانب الأفرووسطى وضع مراكز الأبحاث الزراعية - التالى بيانها - فى خدمة الخبراء المصرىين المزمع ارسالهم فى هذا المجال :

- مركز جريماسى .

- مركز بوكوتو .

- مركز جونومان .

٤ - النقل الجوى :

اتفق الجانبان على أهمية إنشاء اتصال جوى بين البلدين لتسهيل التبادل التجارى .

ووعده الجانب المصرى بالاتصال بشركة مصر للطيران ليعهد لها بإعداد دراسة جدوى .

٥ - المعارض والأسواق الدولية :

وجه الجانب المصرى دعوتين للجانب الأفرووسطى للمشاركة في المعرض الوطنى المصرى الذى سيقام في شهر نوفمبر ١٩٨٧ ، وفي سوق القاهرة الذى يقام سنوياً في شهر مارس .

وقد قبل الجانب الأفرووسطى هذه الدعوات بترحيب .

واتفق الجانبان أيضاً على التنسيق فيما بينهما لإقامة معارض في كلا البلدين .

رابعاً - التعاون العسكرى :

وضع الجانبان اطاراً للتعاون العسكرى بين البلدين .

خامساً - موضوعات أخرى :

اتفق الجانبان على عقد الدورة الثالثة للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى في بانجى عام ١٩٨٨ ، على أن يحدد الموعد فيما بعد من خلال القنوات الدبلوماسية .

تم في القاهرة في ٢ أغسطس ١٩٨٧ .

عن جمهورية أفريقيا الوسطى
السيد / جون لوى بسيميس
وزير الخارجية والتعاون الدولى

عن جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

(مرفق ١)

الوفد المصرى

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السفير / حسين الكامل - مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / أحمد حجاج - مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / شريف ياسين - بإدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى - مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد المستشار / أحمد نافع - بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
- الأنسة المستشارة الدكتورة / زينب سحيم - بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السكرتير الثانى / ايهاب الشريف بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد / منصور حسن عبد القادر - وكيل وزارة التعليم .
- السيد / حسين الابيارى - مدير إدارة أفريقيا بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- السيد الدكتور / حلمى السعيد حلمى - مدير إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الصحة .
- السيد / جلال سامى - مدير عام الاتفاقيات الدولية ، وزارة الزراعة .
- السيد / كامل محمود أحمد - مدير قطاع أفريقيا شركة النصر للتصدير والاستيراد .

(مرفق ٢)

وفد أفريقيا الوسطى

- السيد / جان لوى بسيميس — وزير الخارجية والتعاون الدولي .
- السيد / سيسا لوبرنار — السفير المتحدة بوزارة الخارجية .
- السيد / ميشيل أوجولا — سكرتير عام وزارة الخارجية .
- السيد / بيرفيدال باكرى — سفير جمهورية أفريقيا الوسطى لدى جمهورية مصر العربية .
- السيد المقدم / لوك نانكون — مدير المدرسة العسكرية .
- السيد / موريس دامبانا — مدير العلاقات الخارجية بوزارة التنمية الزراعية .
- السيد / جبريل جريس بمبيه — مستشار أول سفارة جمهورية أفريقيا الوسطى لدى جمهورية مصر العربية .

[٣٥] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية بنين الشعبية إلى جمهورية مصر العربية (١٦ — ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد / جى لاندري هازومى — وزير الخارجية والتعاون لجمهورية بنين الشعبية بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ .

وقد انعقدت — خلال هذه الزيارة — الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية فى القاهرة خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ نوفمبر ١٩٨٧ برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى والسيد / جى لاندري هازومى .

استقبل السيد / محمد حسنى مبارك — رئيس جمهورية مصر العربية — السيد / جى لاندري هازومى — وزير الخارجية والتعاون لجمهورية بنين الشعبية الذى سلمه رسالة صداقة وود ونضامن من الرئيس ماتيوكيريكوا إلى شقيقه الرئيس محمد حسنى مبارك .

وقد قام السيد جى لاندري هازومى بمقابلة السيد الدكتور على لطفى — رئيس مجلس الشورى .

ومن جهة أخرى أجرى السيد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية بنين الشعبية سلسلة من المحادثات مع السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

وقد قام الجانبان — خلال هذه المحادثات — بدراسة سبل تعميق وتطوير العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية وبحث المشاكل الإفريقية والدولية الكبرى .

أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية والسيد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية بنين الشعبية بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وأعادا تأكيد الرغبة السياسية لحكومتها في توثيق وزيادة وتنويع التعاون في جميع المجالات ، كما عبرا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالمشاكل الإفريقية والدولية .

اتفق الجانبان على ضرورة التنسيق بينهما من أجل خدمة أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية التي تتمسك البلدان بها بقوة ، كما أعادا تأكيد التزامهما بالعمل على تدعيم المنظمة التي تمثل إطار العمل الجماعي والتضامن الإفريقي .

فما يتعلق بالموقف في جنوب أفريقيا ، أدان الجانبان - بشدة - سياسة التفرقة العنصرية والممارسات غير الإنسانية التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري . وناشد الجانبان المجتمع الدولي لكي يطبق عقوبات الزامية على هذا النظام لضمان القضاء التام على التمييز العنصري ، والتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ المتعلق باستقلال ناميبيا .

وبشأن الوضع في تشاد ، أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما للجهود الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة أراضي وسيادة تشاد على كل أراضيها وذلك عن طريق تبني سياسة الحوار وانتهاج الطرق السلمية ، كما أكد الطرفان تأييدهما للجهود الحالية التي تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في هذا الشأن .

وعن مشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد إيمانها بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

وفما يتعلق بالوضع الإقتصادي في أفريقيا ، أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء مشكلة الديون ورحبا بقرار عقد القمة الاستثنائية القادمة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، كما قرر الجانبان بذل كافة الجهود اللازمة لضمان نجاح القمة وتطبيق مقرراتها .

وفما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط ، أكد الجانبان - من جديد - تأييدهما لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية خاصة حقه في تقرير المصير . وعبرا عن إيمانها بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق ، وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكدوا أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط - تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومشاركة جميع الأطراف المعنية - يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى حل سلمي عادل ودائم .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد عبر الجانبان عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ ، وطالبا بتطبيقه فوراً .

وعبر السيد / جى لاندري هازومي ، عن شكره وتقديره للاستقبال الحار والأخوي الذي لاقاه ووفده في جمهورية مصر العربية . ووجه سيادته دعوة إلى السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية في حكومة جمهورية مصر العربية ، للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية بنين الشعبية . وقد قبل السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي الدعوة بسرور ، على أن يتم تحديد موعد لها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

تم في القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٨٧ .

عن جمهورية بنين الشعبية
السيد / جى لاندري هازومي
وزير الخارجية والتعاون

عن جمهورية مصر العربية
الدكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

٣٦- محضر

اجتماع الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية (القاهرة : ١٧ - ١٩ نوفمبر ١٩٨٧)

عقدت الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية في القاهرة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نوفمبر ١٩٨٧ برئاسة كل من :

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية في جمهورية مصر العربية .
 - السيد / جى لاندري هازومى - وزير الخارجية والتعاون في جمهورية بنين الشعبية .
- وقائمة تشكيل الوفدين مرفقة بهذا المحضر.

وقائع الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية بمقر وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ وهذه المناسبة قام كل من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى والسيد جى لاندري هازومى بتبادل الكلمة .

وقد عبرا الوزيران عن رضائهما عن تطابق وجهتى النظرتجاه المشاكل الإفريقية والدولية ، وأعربا عن توافر الإرادة السياسية لحكومتيهما ، لدعم وتوسيع آفاق التعاون بين الدولتين .

وقد صدقا السيد الدكتور بطرس بطرس غالى والسيد جى لاندري هازومى - إدراكاً منها للإمكانيات المتاحة في كلا البلدين - على أهمية تنسيق تحركاتها لتكثيف وتنويع سبل التعاون في كل المجالات ، آخذين في الاعتبار - بصفة خاصة - متطلبات التضامن الإفريقى الأكثر إلحاحاً ، في تلك المرحلة التى زادت فيها حدة الأزمة الاقتصادية ، التى أثرت في المقام الأول على البلاد النامية .

أعمال اللجنة :

بعد الجلسة الافتتاحية ، استأنفت الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية أعمالها ووافقت على جدول الأعمال التالى :

١ - استعراض للمشاكل السياسية الإفريقية والدولية .

٢ - الامكانيات المتاحة للعلاقات الثنائية .

٣ - التعاون الثقافى والعلمى والفنى :

أ - دراسة البرنامج التطبيقى للتعاون الثقافى والفنى والعلمى .

ب - التعاون التقنى .

(١) ارسال الخبراء .

(٢) اعداد الكادرات .

ج - التعاون الثلاثى .

٤- التعاون الاقتصادى والتجارى :

أ- تبادل المعلومات بشأن سياسات التنمية والتعاون بين الدولتين .

ب - التبادل التجارى .

ج- اعطاء دفعة جديدة لأنشطة شركة النصر للتصدير والاستيراد .

د - الأسواق والمعارض .

هـ - التعاون فى مجال الإعلام .

٦ - موضوعات أخرى متنوعة .

وقد خلصت اللجنة المشتركة إلى ما يلى :

* التعاون الثقافى والعلمى والفنى :

أ - البرنامج التطبيقى :

من أجل تطوير التعاون فى هذه المجالات ، وقع الطرفان على برنامج تطبيقى للتعاون الثقافى والعلمى والفنى للأعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ يغطى التعاون بين الدولتين فى مجالات التعليم والعلوم والثقافة والإعلام والزراعة والصحة والشئون الاجتماعية والشئون المتعلقة بالأزهر الشريف .

وطبقاً لهذا البرنامج ، تقوم الدولتان بتبادل المتخصصين فى هذه المجالات وفقاً لما يطلبه الجانب البينينى .

ب - التعاون الفنى :

— ارسال الخبراء :

بناءً على طلب الجانب البينينى ، وطبقاً للأولويات والتخصصات التى سيحددها ، اقترح الجانب المصرى أد يضع تحت تصرف الجانب البينينى خبراء فى المجالات الآتية : الرى ، حفر الآبار ، التنقيب عن مصادر المياه الجوفية ، الشئون الحضرية ، مكافحة الملاريا .

— إعداد الكادرات :

أعرب الجانب البينينى عن الرغبة فى قيام جمهورية مصر العربية بتنظيم دورات تدريبية تأهيلية قصيرة المدى فى مجالات الصحة والثقافة .

وقد سجل الجانب المصرى هذا الطلب ، ووعده بالنظر فيه بكل التقدير الذى يستحقه .

ج - التعاون الثلاثى :

أحاط الجانب المصرى البينينى بتجربته فى مجال التعاون بين الجنوب والجنوب والشمال ، وأعرب عن استعدادة لمواصلة اتصالاته مع الدول المانحة وخاصة اليابان لاقتناعها بالمشاركة فى تنفيذ مشروعات التنمية فى بنين . ودعا الجانب المصرى الجانب البينينى إلى التقدم بطلب رسمى للحكومة اليابانية لتمويل مشروع إنشاء مستشفى ALLADA

* التعاون الاقتصادى والتجارى :

لاحظ الجانبان أن حجم التبادل التجارى بين الدولتين لا يزال دون الامكانيات المتاحة ، وأن الأمر يقتضى تطبيق الوسائل الملائمة لتوسيعه ، ورغبة من الجانبين فى تنمية التبادل التجارى قاما باستعراض الوسائل التى يمكن أن تسهم فى تحقيق هذا الهدف . وفى هذا الصدد أكد الجانبان على ما يلى :

— أن هناك حاجة إلى التقريب بين النظم المختلفة لتنمية الصادرات المطبقة في دولتيها بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة .

— وثمة حاجة أيضاً إلى تبادل المعلومات التجارية المتعلقة بإمكانيات التصدير والفرص التي تتاح في أسواق البلدين . وفي هذا الاطار قام الجانب المصري بإعطاء قائمة للجانب البيني بالمنتجات المصرية التي يمكن أن تدرج ضمن اتفاق تبادل تجارى على أساس المقاصة ، مقابل منتجات يتقدم الجانب البيني بقائمة بها .

— تشجيع وتسهيل إقامة « أيام تجارية » ، والمشاركة في الأسواق والمعارض التي يقيمها كل من الجانبين .

* التعاون في مجال الإعلام :

— اتفق الجانبان على دعم تعاونهما في المجال الإعلامى ، وفي هذا الصدد قام الجانب المصري بتسليم الجانب البيني مشروع اتفاق تعاون في مجال الإعلام ، وأعرب عن الأمل في الموافقة عليه خلال زيارة وزير الإعلام والاتصالات في بنين لل القاهرة .

* مشروع قيام شركة النصر للتصدير والاستيراد بإنشاء مبنى في كوتونو :

— استجابة للرغبة التي عبر عنها الجانب البيني بخصوص إنجاز مشروع إنشاء شركة النصر لمبنى في كوتونو، طلب الجانب البيني قيام شركة النصر بإرسال ممثل عنها لكوتونو لدراسة سبل إنجاز هذا المشروع مع السلطات المختصة في بنين .

* موضوعات أخرى متنوعة :

— كرر الجانب المصري التعبير عن الرغبة في قيام جمهورية بنين الشعبية بتعيين سفير لها بالقاهرة . و وعد الجانب البيني باعطاء الاهتمام اللازم لدراسة هذا الطلب .

— اتفق الطرفان على عقد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية في كوتونو عام ١٩٨٨ في تاريخ يتم تحديده فيما بعد بالوسائل الدبلوماسية .

— وأعرب الوفد البيني عن شكره للشعب المصري والحكومة المصرية ، للاستقبال الحار والآخوى وللاهتمام الخاص الذى لقيه الوفد خلال زيارته للقاهرة .

القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٨٧ .

عن حكومة جمهورية بنين الشعبية
جى لاندري هازومى
وزير الخارجية والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

قائمة بتشكيل الوفدين

الوفد المصرى :

— السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
— السيد السفير / حسن شاش — مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى .

- السيد السفير / حسان العبادى — مدير الصندوق العربى للتعاون الفنى .
- السيد السفير / نبيل السلاوى — مدير إدارة الشؤون الإفريقية .
- السيد السفير / سعد الفرارجى — مدير إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية .
- السيد السفير / أحمد طه — مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى لإفريقيا .
- السيد وزير مفوض / محسن خليفة — نائب مدير الإدارة الإفريقية .
- السيد وزير مفوض / عادل صالح — نائب مدير الصندوق العربى للتعاون الفنى .
- السيد وزير مفوض دكتور / محمود مرتضى — مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد مهندس / جلال سامى — مدير عام الاتفاقيات بوزارة الزراعة .
- السيدة / فريال العوضى — مدير الاتفاقيات بوزارة الثقافة .
- السيد / عبد الحميد شاهين — مدير إدارة الطلاب الوافدين بالأزهر .
- السيد مستشار / عادل صبحى — بالإدارة الإفريقية .
- الأنسة مستشارة / لىلى عمارة — بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الدكتور / عبد الرحمن عطية — مستشار وزير الإعلام .
- السيدة الدكتورة / عفاف حسن محمد عبد العزيز — وكيل الإدارة العامة للعلاقات الصحية الخارجية بوزارة الصحة .

- السيد / سمير عزت — سكرتير أول تجارى .
- السيد / محمود كامل — شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد سكرتير ثان / إيهاب الشريف — بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .

الوفد البنينى :

- السيد / جى لاندري هازومى — وزير الخارجية والتعاون .
- السيد — أديش واسى جويل — مدير شئون الدول الإفريقية والعربية فى وزارة الخارجية والتعاون .
- السيد / كاكانا كون بروسبر — ممثل وزارة التنمية الريفية والعمل التعاونى .
- السيد / باتشوسيمون — ممثل وزارة الصحة العامة .
- السيد / باشابى مونداشيرو — ممثل وزارة المعادن والنقل .

(٣٧) بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية

إلى جمهورية مدغشقر الديمقراطية

(٣ - ٨ ديسمبر ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد / جان بمانا نجارا وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية قام السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى جمهورية مدغشقر الديمقراطية خلال الفترة من ٣ إلى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ .

وقد انعقدت خلال هذه الزيارة الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية في تناناريف خلال الفترة من ٣ إلى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ . رأس السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصري وتشكل الوفد الملجاشي تحت الرئاسة المشتركة للسيد / جان بمانا نجارا وزير الخارجية والسيد / بسكال راكوتومافو الوزير برئاسة الجمهورية المسئول عن الشئون المالية والاقتصادية .

استقبل السيد / ديديه راتسيراكا رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية السيد / وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية الذي سلم سيادته رسالة صداقة وتضامن من شقيقه الرئيس / محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

قابل السيد / وزير الدولة للشئون الخارجية المصري أيضاً السيد / لسيان جزافي ميشيل أندريانار هنجাকা رئيس المجلس الوطني الشعبي .

ومن جهة أخرى أجرى السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي سلسلة من المحادثات مع السيد / جان بمانا نجارا وقابل كلا من السيد / بسكال راكوتومافو الوزير برئاسة الجمهورية المسئول عن الشئون المالية والاقتصادية والسيد / جان اميل اتسارانانزي وزير النقل والأرصاد الجوية والسياحة والسيد / سيزير رابينوو رئيس الأكاديمية الملجاشية .

وقد قام الجانبان - خلال هذه المحادثات - بدراسة سبل تدعيم وتطوير العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية وبحث بعض المشاكل الأفريقية والدولية .

أشاد السيد / وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية والسيد وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وأعادا تأكيد الرغبة السياسية لحكومتهما في توثيق وزيادة وتنويع التعاون في جميع المجالات ، كما عبّرا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالمشاكل الأفريقية والدولية الكبرى .

اتفق الجانبان على ضرورة التنسيق بينهما من أجل خدمة أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية التي تتمسك البلدان بها بقوة . كما أعادا تأكيد التزامهما بالعمل على تدعيم المنظمة التي تمثل إطار العمل الجماعي والتضامن الأفريقي .

فيما يتعلق بالموقف في جنوب أفريقيا ، أدان الجانبان بشدة سياسة التمييز العنصري والممارسات غير الإنسانية التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري . وناشد الجانبان المجتمع الدولي لكي يطبق عقوبات إلزامية على هذا النظام لضمان القضاء التام على الأبارتيد والتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ المتعلق باستقلال ناميبيا .

ويشأن الوضع في تشاد أيد الطرفان الجهود التي تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وأعادا تأكيد تمسكهما بتحقيق التسوية بالطرق السلمية .

وعن مشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد إيمانهما بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في أفريقيا أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء مشكلة الديون ورحبا بنتائج القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كما قرر الجانبان بذل كافة الجهود اللازمة لضمان تطبيق البيان الختامي للقمة الأفريقية واتفقا على أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون أفريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف في إطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية لأفريقيا ، أخذين في الاعتبار الترابط بين اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة . وأكد الطرفان ضرورة اتخاذ إجراءات شاملة ومتوازنة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وذلك بالنظر إلى الصلة الوثيقة القائمة بين مشاكل الديون الخارجية ، وتدفق المعونات الإنمائية ، وتطوير نظام التجارة الدولية ، وتحسين أسعار السلع الأساسية ، وإصلاح النظام النقدي الدولي .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط أكد الجانبان من جديد تأييدهما لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية خاصة حقه في تقرير المصير ، وعبرا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكد الجانبان أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٢٣٨ ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى حل سلمي عادل ودائم . وفي هذا الصدد رحب الجانبان بما صدر عن القمة العربية بعمان من تأييد إجماعي لعقد هذا المؤتمر ، الأمر الذي يبلور الموقف العربي الموحد تجاه حل مشكلة الشرق الأوسط حلاً سلمياً تفاوضياً .

أما عن الحرب بين العراق وإيران فقد عبر الجانبان عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ وطالبا بتطبيقه فوراً .

وعبر السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي عن شكره وتقديره للاستقبال الحار والسخي الذي لاقاه وفده في جمهورية مدغشقر الديمقراطية ووجه سيادته الدعوة إلى السيد / جان بمانا نجارا وزير

خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية وقد قبل السيد / جان يمانا نجارا الدعوة بسرور على أن يتم تحديد موعدا فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

عن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية

السيد / جان يمانا نجارا
وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

اتفاق تعاون ثقافي وعلمي وفني بين جمهورية مصر العربية

وجمهورية مدغشقر الديمقراطية

إن حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية المشار إليهما فيما بعد
بالطرفين .

أخذتا في الاعتبار الدور الفعال للثقافة والتعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في
بلديهما .

وأخذتا أيضاً في الاعتبار رغبتهما في تنمية واستمرار الروابط الثقافية والتبادل في المجالات
العلمية والتعليمية والتربوية والإعلامية وقررتا في إطار احترام سيادة كل منهما وإبرام هذا الاتفاق .

مادة ١

اتفق الطرفان على الوسائل التالية للمساعدة والتعاون العلمي والتعليمي ونشر الثقافة وتحسين
التعارف المتبادل بين البلدين :

- ١ - تبادل الخبرات وأساتذة الجامعات والمدرسين والمسؤولين عن العلوم والتعليم .
- ٢ - التعاون بين المؤسسات العلمية والتكنولوجية والتعليمية .
- ٣ - تشجيع إنشاء المؤسسات والمراكز الثقافية لنشر ثقافة كل من البلدين .
- ٤ - تقديم المنح الدراسية والتدريسية وإتاحة فرص التدريب للطلاب والخريجين والباحثين .
- ٥ - تبادل البرامج التربوية والمواد والكتب التعليمية .

مادة ٢

- ١ - يعمل الطرفان على دراسة شروط معادلة الدبلومات والشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم في
كل من البلدين تمهيداً لعقد اتفاقات خاصة بمعادلتها .
- ٢ - يعمل كل من الطرفين على أن تتضمن كتب الجغرافيا والتاريخ المدرسية قدرًا كافيًا من المعلومات
عن حضارة وثقافة البلد الآخر .

مادة ٣

- يعمل كل من الطرفين على تفهم حضارة وثقافة البلد الآخر بالوسائل الآتية :
- ١ - تبادل الخبرة في مجال الإعلام .
 - ٢ - تبادل الخبرة في مجال الثقافة والفنون ، عن طريق تنظيم العروض المسرحية والموسيقية
والمعارض الفنية والثقافية في كل من البلدين .
 - ٣ - تشجيع تبادل الأفلام التسجيلية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية .
 - ٤ - تشجيع تبادل الأفلام السينمائية والتنظيم المشترك لأسابيع الأفلام والاشتراك في المهرجانات
الثقافية التي تقام في كل من البلدين .

- ٥ - تبادل الكتب والمطبوعات الثقافية والإعلامية .
- ٦ - تشجيع التعاون بين وكالة الأنباء الوطنية في كل من البلدين .
- ٧ - تشجيع التعاون في مجال إنتاج الأفلام التسجيلية والسينمائية بناء على اتفاقيات ثنائية بين المنظمات المعنية في البلدين .
- ٨ - تشجيع التعاون بين المؤسسات الفنية بناء على اتفاقات بين المؤسسات المتناظرة في كل من البلدين .

مادة ٤

يشجع الطرفان التعاون بين المؤسسات الرياضية ومنظمات الشباب في كل من البلدين .

مادة ٥

يشجع الطرفان التعاون في المجال السياحي ويعملان على تسهيل الاتصال وتبادل الخبرة بين المؤسسات الرسمية والعامة في هذا المجال .

مادة ٦

يتعهد كل من الطرفين بتقديم المعاونة الفنية وذلك في حدود إمكانيات كل طرف وبناء على طلب الطرف الآخر ، وذلك عن طريق إرسال الخبراء والفنيين في المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية والفنية

مادة ٧

يعقد الطرفان برامج تنفيذية يكون كل منهما نافذاً لمدة عامين وتتضمن التفاصيل والشروط المالية اللازمة للتنفيذ وذلك في إطار القواعد المالية والقانونية المعمول لها في كل من البلدين .

مادة ٨

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل وثائق التصديق ويظل معمولاً به لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائه قبل انتهاء مدته بستة أشهر .

حرر في تناناريف في ٨ ديسمبر من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ولكل منهما نفس الحجية وعند الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الفرنسي .

عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية

السيد / جان بمانا نجارا
وزير الخارجية

دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٣٨) محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية

وجمهورية مدغشقر الديمقراطية التي عقدت في تناناريف

(٣ - ٨ ديسمبر ١٩٨٧)

- تنفيذاً لأحكام الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والفني الموقع بالقاهرة في ١٣ فبراير ١٩٨٦ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية ، انعقدت الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية في تناناريف خلال الفترة من ٢ إلى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ .

- رأس الوفد المصري السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .

- تشكل الوفد الملجاشي تحت الرئاسة المشتركة للسيد / جان بمانا نجارا وزير الخارجية والسيد / باسكال راكوتومافو الوزير برئاسة الجمهورية ، المسئول عن الشئون المالية والاقتصادية ومرفق مع هذا المحضر ، قائمة بتشكيل الوفدين .

- قابل السيد الدكتور بطرس بطرس غالي خلال فترة تواجده في مدغشقر :

- السيد / ديديه راتسيراكا رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية .

- السيد / ل . اندريانارا هنجাকা رئيس الجمعية الوطنية .

- السيد جان بمانا نجارا وزير الخارجية .

- السيد باسكال راكوتومافو الوزير برئاسة الجمهورية ، المسئول عن الشئون المالية والاقتصادية .

- السيد سيمون بيير وزير الإعلام .

- السيد / امبي أوجستين بورتوس وزير الداخلية .

- السيد / جان اميل تزارانازي وزير النقل والأرصاد الجوية والسياحية .

- السيد / سيزار رابنورو رئيس الأكاديمية الملجاشية .

- أقر الجانبان جدول الأعمال التالي :

١ - إعداد برنامج التعاون في المجال الاقتصادي والتقني والثقافي والعلمي .

٢ - المفاوضات الخاصة باتفاق التعاون في مجال الطيران المدني .

٣ - إقرار اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والتقني .

٤ - اتفاق التعاون في مجال النقل البحري .

٥ - موضوعات أخرى .

١ - إعداد برنامج التعاون في المجال الاقتصادي والتقني والثقافي والعلمي :

أ - التعاون الاقتصادي والتقني في إطار برنامج التعاون الاقتصادي والتقني : قدم الجانب الملجاشي مشروعات في المجالات الآتي بيانها :

- ١ - الإنتاج الزراعي .
- ٢ - تربية الحيوان - الغابات .
- ٣ - الأرصاد الجوية .
- ٤ - الطيران المدني .
- ٥ - صناعة المنسوجات .
- ٦ - إنشاء الطرق .
- ٧ - الإعلام .
- ٨ - الأمن .

إثر تبادل وجهات النظر حول كل من هذه المشروعات ، أخذ الجانب المصري علماً بمجموعة المشروعات المرفق قائمة بها والتي قدم الجانب الملجاشي وثائق بشأنها .

أبلغ الجانب المصري الجانب الملجاشي ، بأن هذه الوثائق ستكون موضع دراسة تفصيلية من جانب السلطات المصرية المعنية . وقد اتفق الجانبان على تبادل المذكرات والمعلومات استكمالاً للتفاصيل المتعلقة بكل من هذه المشروعات .

رحب الجانبان بالتعاون والتبادل الذي تم في مجال الإعلام ، واتفقا على العمل على تشجيع زيادة التعاون من خلال استمرار تبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية المعدة باللغة الفرنسية كلما كان ذلك ممكناً .

ب - التعاون الثقافي والعلمي :

في إطار التعاون الثقافي والعلمي ، قدم الجانب الملجاشي إلى الجانب المصري مشروعات في المجالات التالية (مرفق قائمة بهذه المشروعات) .

- ١ - التعليم العالي .
- ٢ - الثقافة والفنون .
- ٣ - الصحة .
- ٤ - الشباب والرياضة .
- ٥ - المنح الدراسية والتدريبية .

بين الجانب الملجاشي للجانب المصري احتياجاته في مختلف هذه المجالات .

أخذ الجانب المصري علماً باحتياجات الجانب الملجاشي وأبلغه بأنه سيتم دراسة هذه الاحتياجات في ضوء إمكانيات الجهات المعنية المصرية .

واستجابة لطلب الجانب الملجاشي ، قدم الجانب المصري بروتوكولاً خاصاً بإقامة مركز لعلاج أمراض الكلى في مدغشقر على أن يتم تحديد شروط وتاريخ مهمة الأستاذ الدكتور / رشاد برسوم من خلال الوسائل الدبلوماسية في مرحلة لاحقة .

وقد رحب الطرفان بالتقدم الذي تم إحرازه في المجال الثقافي والعلمي .

٢ - المفاوضات بشأن اتفاق التعاون في مجال الطيران المدني :

أخذ الجانب علماً بمدى التقدم الذي تم تحقيقه في المفاوضات المتعلقة باتفاق النقل الجوي واتفقا على مواصلة التفاوض حتى الانتهاء من إعداد هذا الاتفاق .

٢ - إقرار اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والتقني :

انتهى الجانبان من بحث اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الدولتين ، وسجلا بارتياح
اعتزامهما توقيع الاتفاق المشار إليه خلال هذه الدورة .

٤ - اتفاق التعاون في مجال النقل البحري :

سلم الجانب الملجاشي الجانب المصري مشروع اتفاق للتعاون في مجال النقل البحري بعنوان
«اتفاق التعاون في مجال النقل البحري التجاري» .

أخذ الجانب المصري علماً بالمشروع الذي سيتم إحالته إلى السلطات المعنية لدراسته .

٥ - موضوعات أخرى :

- الاتفاق التجاري - الاتفاق المالي - الاتفاق الجمركي .

رغبة في رفع حجم التبادل التجاري إلى مستوى يتفق مع العلاقات القائمة بين البلدين .

قرر الجانبان بذل ما في وسعهما من جهود من أجل تحقيق توسع متوازن في التبادل بينهما ،
واتفق الطرفان على تشجيع تبادل الوفود ذات الطبيعة الاقتصادية والتقنية وحث العاملين ، ولاسيما في
القطاع الخاص على مضاعفة اتصالاتهم المباشرة وتشجيعهم على الدخول في مشروعات مشتركة .

اتفق الجانبان على الاستمرار في التفاوض من أجل التوصل إلى عقد اتفاق تجاري بينهما ، وقد
أخذ الجانب المصري علماً باقتراح الجانب الملجاشي الخاص بإعداد اتفاق مالي واتفاق جمركي . وقد
عبر الطرفان عن ارتياحهما لما ساد أعمال اللجنة من جو مفعم بالود والتفاهم المتبادل . واتفق
الجانبان على عقد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين جمهورية
مدغشقر الديمقراطية في تاريخ يتم تحديده مستقبلاً عن طريق الاتصالات الدبلوماسية . وأعرب
الجانب المصري عن امتنانه للجانب الملجاشي لما لاقاه من حفاوة خلال إقامته بمدغشقر .

وقع في تناناريف في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ، ولكل
منهما نفس الحجية .

عن جمهورية مدغشقر الديمقراطية

عن جمهورية مصر العربية

السيد / جان بمانا نجارا

دكتور / بطرس بطرس غالي

وزير الخارجية

وزير الدولة للشئون الخارجية

السيد / باسكال راكوتو مافو

الوزير برئاسة الجمهورية

المستول عن الشؤون المالية والاقتصادية

[٣٩] بيان مشترك
زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية النيجر
إلى جمهورية مصر العربية
(١٩ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد / سانى باكو - وزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ .

وخلال هذه الزيارة تم عقد اجتماعات الدورة الثانية للجنة المشتركة العليا للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر فى القاهرة من ١٩ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى والسيد سانى باكو ، وقد أسفرت هذه الدورة عن نتائج مرضية للجانبين تم تسجيلها فى محضر الاجتماع .

استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر ، الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من العقيد على سايبو - رئيس المجلس العسكرى الأعلى ورئيس دولة النيجر .

كذلك قابل السيد سانى باكو السيد الدكتور / عاطف صدقى - رئيس مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية ، والسيد / زكى بدر - وزير الداخلية .

ومن جهة أخرى ، عقد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر سلسلة من الاجتماعات مع السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية . وقد أعاد الجانبان خلال هذه الاجتماعات تأكيد عزمهما على دعم أواصر الصداقة والتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر من أجل تأكيد الطبيعة النموذجية لعلاقات التضامن بينهما . وقام الجانبان أيضاً باستعراض المشاكل الكبرى على الصعيدين الأفريقى والدولى .

أشاد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين . وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتها فى بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون بينهما فى جميع المجالات . كما عبرا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالمشاكل الأفريقية والدولية الكبرى .

وأعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها . وأكدوا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التى تمثل إطاراً للعمل المشترك والتضامن الإفريقى .

وبتناول الموقف الاقتصادى فى إفريقيا ، أعرب الطرفان عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون . ورحبا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وأعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل وضع إعلان الختامى موضع التنفيذ .

وعند تناول الموقف فى الجنوب الإفريقى ، أدان الطرفان بشدة سياسة التفرقة العنصرية والممارسات البغيضة لنظام بريتوريا العنصرى . وناشدا المجتمع الدولى فرض عقوبات الزامية ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على

الابارتيد . والتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا . وقد جدد الطرفان مساندتهما لحركات التحرير في جنوب أفريقيا ، ولنظمة سوابو ولدول خط المواجهة .

وفيما يتعلق بالموقف في تشاد أيد الجانبان الجهود التي تبذلها حالياً اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في هذا الشأن .

وبالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية ، تمسك الطرفان بضرورة تنفيذ القرارات الصادرة من منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة بهذا الشأن ، حتى يمكن التوصل لتسوية سلمية وعادلة لهذا النزاع .

أبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط وأعادا تأكيد مساندتهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني خاصة حقه في تقرير المصير . كما أعربا عن إيمانها بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس إعادة اسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس .

وأكد الطرفان أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ومشاركة جميع الأطراف المعنية ، يهيئ أفضل الفرص للوصول إلى حل سلمي عادل ودائم لهذه المشكلة . وفي هذا الصدد رحب الجانبان بما صدر عن القمة العربية بعمان من تأييد اجماعي لعقد هذا المؤتمر .

وفيما يتعلق بالحرب بين العراق وإيران ، أعاد الجانبان تأكيد تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وطالبا بوضعه موضع التنفيذ فوراً .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي الإفريقي والذي تهم به بصفة خاصة كل من مصر والنيجر أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية والعربية والتي تجمعها روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك في مستقبل أفضل لجميع الشعوب العربية والإفريقية .

كذلك أعلن الطرفان تمسكهما بمبادئ عدم الانحياز وضرورة دعم الحركة ودورها على الساحة الدولية . وأكددا على الأهمية التي يولونها لدور هذه الحركة بالنسبة للأوضاع الدولية الراهنة .

وأكد الجانبان مساندتهما لاتفاق واشنطن الخاص بإزالة الصواريخ النووية متوسطة المدى ، حيث اعتبروا توقيع هذا الاتفاق كسباً للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح العام والشامل .

وقد أعرب السيد ساني باكو، باسم وفده وباسمه الشخصي عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوي والودي والحر الذي لقيه ووفده في جمهورية مصر العربية . ووجه سيادته دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية النيجر . وقد قبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالي هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع في القاهرة في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ .

عن حكومة جمهورية النيجر
السيد / ساني باكو
وزير الخارجية والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

٤ - محضر

اجتماع الدورة الثانية العليا المشتركة للتعاون

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر

(القاهرة : ١٩ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧)

عقدت الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر بالقاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ ، برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية والسيد ساني باكو وزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر .

مرفق مع هذا المحضر قائمة بتشكيل الوفدين .

اتاح هذا اللقاء للوفدين أن يتبادلا النظر حول التعاون بين دولتيهما ، وأن يتعرفا على أكبر قدر من المجالات الجديدة التى يمكن لها التعاون فى إطارها .

وقد خلاصا إلى النتائج التالية :

أ) التعاون الثقافى والعلمى والفنى :

١ - التعاون الفنى :

أفاد وفد النيجر بالاحتياجات التالية :

(١) أخصائى مساعد فى تربية الطيور .

(١) طبيب بيطرى للإشراف على تجارب التربية فى المعمل المركزى لتربية الحيوان بنيامى .

(١) خبير فى الاقتصاد الحيوانى .

(١) أخصائى متخصص فى مجال الحيوان .

(١) طبيب أخصائى كللى .

(١) خبير إعلامى لو كالة أنباء النيجر .

(١) طبيب أشعة .

(١) طبيب أعصاب .

(٣) مفتش لغة عربية ، اثنان للمرحلة الأولى وواحد للمرحلة الثانية .

وهذا الصدد ، أوضح الجانب المصرى أنه يضع تحت تصرف النيجر خبيراً مساعداً فى مجال تربية الدواجن وطبياً بيطرياً للمعمل المركزى لتربية الحيوان .

وفىما يختص بالخبراء الآخرين ، تعهد الجانب المصرى بأن يدرس بعين الاعتبار الطلبات المقدمة له . وأعرب عن الرغبة فى الحصول على وثيقة بيانات توصيفية لكل تخصص ، وفىما يتعلق بالخبر المطلوب لو كالة أنباء النيجر وعد الجانب المصرى بالاتصال بالجهات المعنية والرد فى أقرب فرصة .

٢ - التأهيل :

أعرب الجانب النيجرى مجدداً عن رغبته فى أن تم إعادة توجيه التعاون فى هذا المجال ، صوب مجالات التأهيل العلمى والتفنى التى يجب أن تخصص لها المنح التى تقدمها مصر للنيجر . وقد سجل الجانب المصرى هذه الرغبة ووعده بأخذها فى الاعتبار فى المستقبل .

كما أعرب من جهة أخرى عن اعتقاده بأنه سيكون أكثر إفادة للنيجر ، أن تقوم مصر بإيفاد معلمين يقومون بالتدريس هناك ، بدلاً من زيادة عدد الطلبة النيجريين فى مصر .

كذلك ذكر الجانب المصرى بأن تخفيض عدد المنح المقدمة للنيجر إنما يرجع إلى أنه لم يتم استخدام هذه المنح المقدمة بالكامل .

وأعلن الجانب المصرى أيضاً أنه بالنسبة لعام ١٩٨٨ ، فإن المركز المصرى الدولى للزراعة لديه الاستعداد لأن يضع تحت تصرف النيجر ١٢ منحة تدريبية قصيرة الأجل .

وقدم الجانب النيجرى احتياجات لكميات حددها من المواد الدراسية المخصصة للتعليم بالعربية . وفى هذا الصدد قدم على سبيل الحصر قائمة للجانب المصرى الذى تعهد بأن ينظرها بعين الاعتبار .

٣ - التعاون فى مجال الإعلام والثقافة :

أعرب الجانبان عن رغبتها فى تكثيف التعاون فى هذا المجال ، وفى هذا الصدد قدم الجانب المصرى مشروع نص لإنجاز بروتوكول تعاون فى مجال الإذاعة والتليفزيون والصحافة بين الدولتين .

وقد أخذ وفد النيجر علماً بهذا المشروع ووعد بأن يطلب دراسته من قبل السلطات المختصة .

وأعرب وفد النيجر عن الأمل فى تدعيم التعاون الثقافى بين البلدين . وفى هذا الإطار اقترح تنظيم أسابيع ثقافية فى كلا البلدين ، وتبادل الفرق الفنية وتدعيم تسويق الأفلام المصرية فى النيجر . وأعرب الجانب المصرى عن موافقته ، من حيث المبدأ ، ووعد بالتشاور مع السلطات المختصة بشأن هذا الموضوع .

كذلك قام وفد النيجر بتقديم طلب يتضمن احتياجات ترجو وكالة أنباء النيجر الحصول عليها من وكالة أنباء الشرق الأوسط .

ومن جهة أخرى أعرب وفد النيجر عن الأمل فى الحصول على دورات تدريبية قصيرة الأجل من المخرجين ومصممي ديكور سينمائي واحد . فأخذ الجانب المصرى علماً بهذه الطلبات تمهيداً لإحالتها إلى السلطات المختصة .

ب) التعاون الاقتصادى والتجارى :

استخلص الجانبان أن تعاونهما فى هذه المجالات لا يزال أقل من الآمال المعقودة ، ولا يعكس العلاقات الممتازة التى تربط بين البلدين . وقررا النهوض بهذا التعاون والتزام كل منهما بتشجيع رجال الأعمال على بدء اتصالات مباشرة بينهما ، بما يحقق استخدام كل الامكانيات المتاحة وتنفيذاً لتوصيات الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة للتعاون التى عقدت فى نيامى فى يناير ١٩٨٦ ، قدم وفد النيجر مشروع نص يستهدف تطوير الاتفاق التجارى الذى يربط بين البلدين . ووعد الجانب المصرى باحاطتهم فى أقرب فرصة بما لديه من ملاحظات على هذا النص .

كما أعرب عن رغبته فى الحصول على قائمة للتعريف بالمنتجات التى يمكن للنيجر أن تصدرها لمصر .

وقد ذكر ممثل شركة النصر بأن شركته قد تقدمت باقتراح العمل بنظام التجارة التعويضية (المقاصة) بين البلدين . وأجاب وفد النيجر بأنه ليس لديه أى اعتراض على هذا النظام التجارى ، وأنه يتعين على شركة النصر عمل الاتصالات مع رجال الأعمال بالنيجر لتنفيذ هذا الاقتراح .

كذلك أعرب الجانب المصرى عن رغبته فى أن تؤدى الزيارة التى قام بها مؤخراً مدير المكتب الوطنى للمنتجات الدوائية والكيمياوية بالنيجر ، لجمهورية مصر العربية إلى قيام النيجر باستيراد المنتجات الدوائية المصرية .

وقد أخذ وفد النيجر علماً بهذا الطلب .

ج) التعاون فى مجال النقل :

أعرب الجانبان عن أملهما فى إنشاء اتصال جوى مباشر بين البلدين ، أو أى شكل آخر من أشكال التعاون فى مجال النقل الجوى وقد اتفقا فى هذا الصدد على إحالة الموضوع إلى السلطات المختصة لدراسته .

كذلك أعرب الجانب النيجرى عن رغبته فى إيفاد كادرات لتلقى التدريب فى مجال النقل بمصر.

د) التعاون فى مجال الطاقة :

أعرب وفد النيجر عن رغبته فى بدء تعاون وثيق مع الجانب المصرى فى هذا المجال ، وخاصة من خلال تبادل الخبرات والزيارات . وأبدى الجانب المصرى موافقته من حيث المبدأ .

وفى سبيل الاجتماعات ، أساد الجانبان بالنائج الملموسة التى أمكنها تحقيقها ، وبالمناخ الأخوى للفاهم المتبادل الذى ساد خلال هذه الاجتماعات .

وأعادا - من جهة أخرى - تأكيد رغبتهما المشتركة فى العمل المستمر على تكثيف التعاون فى كافة المجالات بين البلدين .

واتفق الجانبان على عقد الدورة الثالثة للجنة المشتركة العليا المصرية النيجرية للتعاون فى نيامى عام ١٩٨٩ ، فى موعد يحدد فيما بعد من خلال القنوات الدبلوماسية .

حرر بالقاهرة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ .

عن وفد جمهورية النيجر
السيد / سانى باكو
وزير الخارجية والتعاون
لجمهورية النيجر

عن وفد جمهورية مصر العربية
السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية
لجمهورية مصر العربية

وفد جمهورية مصر العربية

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السفير / نبيل السلاوى - مدير الإدارة الإفريقية .
- السيد السفير / شريف ياسين - نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / أحمد طه - مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / محسن عزمى - نائب مدير إدارة الصحافة بوزارة الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / هلال ناشد - نائب مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / منظور الدالى - نائب مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / كمال بهجت عبد المتعال - نائب مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت - نائب مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بوزارة الخارجية .
- السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى - مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الوزير المفوض التجارى / محمد محمود شعراوى - التمثيل التجارى ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- السيد العميد / أسامة حمدى - وزارة الداخلية .
- السيد العميد / الريدى عباس - وزارة الداخلية .
- السيد / عبد الجليل عفيفى - مدير العلاقات الثقافية بوزارة التعليم العالى .
- السيد / محمد نديم رياض مدير اتفاقيات الثنائية بالهيئة المصرية للطيران المدنى .
- السيد / سلامة سرور - مدير عام الفرانكفون بشركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد المستشار / أحمد نافع - رئيس قسم غرب إفريقيا بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .

- السيد المستشار / محمد أنور والى — الإدارة العامة بوزارة الخارجية .
- الآنسة مستشار / لىلى عمارة — مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيدة / فريال محمد محمود — مدير إدارة غرب إفريقيا بوزارة التعاون الدولى .
- السيد الدكتور / عبد الرحمن عطية — مستشار السيد وزير الإعلام .
- السيد المهندس / محمد عمرو حدى — المركز المصرى الدولى للزراعة .
- السيد سكرتير ثان / إيهاب الشريف — مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الملحق / أيمن عبد السميع زين الدين — بالإدارة الاقتصادية .

وفد جمهورية النيجر

- السيد / سانى باكو — وزير الخارجية والتعاون .
- السيد / ابراهيم حسن — سفير النيجر بجمهورية مصر العربية .
- السيد / حسان ايجودو — مدير إدارة إفريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية .
- السيد / الجمعة اداو — مساعد مدير عام الأمن القومى .
- السيد / أمادو بوبكر — مدير التعليم العربى بوزارة التعليم والتأهيل المهنى .
- السيد / سالي فوساندا — رئيس قسم العلاقات الدولية بإدارة التجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة والصناعات الحرفية .

[٤١] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية رواندا إلى جمهورية مصر العربية

(١٩ — ٢٢ يناير ١٩٨٨)

- بناء على دعوة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد فرانسوا نجارو كينيتوالى وزير الخارجية والتعاون بجمهورية رواندا ، بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ يناير ١٩٨٨ .
- وقد استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية السيد وزير الخارجية والتعاون بجمهورية رواندا ، الذى نقل إلى سيادته رسالة صداقة وأخوة من الجنرال هابياريمانا جوفينال رئيس جمهورية رواندا .
- كما قابل كذلك السيد فرانسوا نجارو كينيتوالى كل من :
— المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة ، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربى .
— الدكتور يوسف والى — نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

ومن جهة أخرى عقد وزير الخارجية والتعاون بجمهورية رواندا سلسلة من المباحثات مع وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية وقد أعاد الوزيران خلال هذه المباحثات تأكيد عزمهما على دعم أواصر الصداقة والتضامن بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا ، وأشادا بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين وأعادا تأكيد الرغبة السياسية لحكومة كل من الدولتين فى بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون بينهما فى كافة المجالات .

وقد قرر الوزيران إنشاء لجنة مشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا .

— وبالإضافة إلى أوجه التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الوزيران مجدداً عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا بالاستمرار فى دعم التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

— وقد استعرض الوزير أيضاً المشاكل الإفريقية والدولية الرئيسية وأعربا عن اريتاحها لتطابق وجهات نظر الحكومة المصرية والحكومة الرواندية ازاء هذه المشاكل .

— وأعاد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية والتعاون لجمهورية رواندا تأكيد

تمسك دولتيهما بأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية ، وأكدا مجددا التزام دولتيهما بتسخير كل الامكانيات من أجل تدعيم هذه المنطقة التى تمثل اطاراً للعمل المشترك والتضامن الإفريقى .

— وفيما يتعلق بالموقف فى الجنوب الإفريقى ، أدان الوزير بشدة سياسة التفرقة العنصرية والممارسات الشائنة لنظام بريتوريا العنصرى . ووجه تداء إلى المجتمع الدولى من أجل فرض العقوبات الإلزامية ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الابارتيد والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا .

وقد جدد الوزيران مساندة دولتيهما لحركات تحرير جنوب أفريقيا ، ولنظمة سوابو ولدول خط المواجهة .

— وبشأن الوضع فى تشاد أعاد الوزيران تأكيد مساندة حكومتيهما للجهود الرامية إلى الحفاظ على استقلال ووحدة أراضي وسيادة تشاد .

— وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية ، أعرب الوزيران عن قناعتها بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

— وباستعراض الموقف الاقتصادى فى إفريقيا ، أعلن الوزيران عن عزم حكومة كل من الدولتين على مواصلة العمل على تطبيق البيان الختامى للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية المخصصة لمشكلة الديون الخارجية لإفريقيا .

— وقد أبدى الوزيران اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط ، حيث أدانا بشدة ممارسات القمع غير الإنسانية والاضطهاد ، التى تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى الأراضي العربية المحتلة ، ونددا بطرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم ، مما يعد انتهاكاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

— كذلك أعاد الوزيران تأكيد مساندة حكومة كل من الدولتين للحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، وخاصة حقه فى تقرير المصير . وأعربا عن إيمانها بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته فى هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية وإعادة اسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ .

— وأكد الوزيران أن انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقاً للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ لمجلس الأمن ، ومشاركة كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة . وفى هذا الصدد أشاد الوزيران بما صدر عن القمة العربية بعمان من تأييد اجماعى لعقد هذا المؤتمر .

— وبالنسبة للحرب بين العراق وإيران ، أعاد الوزيران الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، وطالبا بوضع هذا القرار على الفور موضع التنفيذ .

— كذلك أكد الوزيران تأييدهما لاتفاق واشنطن الخاص بإزالة الصواريخ النووية القصيرة والمتوسطة المدى ، حيث اعتبر توقيع هذا الاتفاق كسباً للمجتمع الدولى فى مسيرته صوب نزع السلاح الشامل والكامل .

— وقد أعرب السيد فرانسوا نجاروكينيتوالى وزير الخارجية والتعاون فى جمهورية رواندا ، باسم وفده وباسمه الشخصى ، عن الشكر والتقدير للاستقبال الحار والأخوى الذى لقيه ، ووفده ، فى جمهورية مصر العربية . ووجه دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية

لجمهورية رواندا . وقد قبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالي هذه الدعوة بترحيب على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع في القاهرة في ٢١ يناير ١٩٨٨ .

عن جمهورية رواندا
فرانسوا نجاروكينيتوالى
وزير الخارجية والتعاون

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٤٢) محضر مباحثات
الجانبين المصري والرواندي
خلال زيارة وزير خارجية رواندا
لجمهورية مصر العربية
(١١ إلى ٢٢ يناير ١٩٨٨)

– استهل السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية الجلسة الافتتاحية بالترحيب بالوفد الرواندي ، مؤكداً أن هذه الزيارة تعكس إرادة البلدين المشتركة التي تهدف إلى دعم علاقات التعاون والتضامن بين البلدين ، وأضاف أنه مصداقاً لهذه الإرادة ، فإنه يقترح إضافة فقرة إلى البيان المشترك الختامي تتضمن الإشارة إلى أن البلدين قررا إنشاء لجنة عليا مشتركة على أن تعقد أول دوراتها خلال هذا العام في كيجالي .

– وأضاف السيد وزير الدولة إلى أنه كان من المقرر أن تتناول المباحثات استعراض إمكانية توقيع إطار اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الحركة القومية الرواندية ، إلا أنه بالنظر للزيارة التي ينتظر أن يقوم بها السيد السكرتير العام لحزب الحركة القومية الرواندية إلى القاهرة ، فإنمنا نفضل إرجاء البت في هذا الموضوع حتى يتسنى للسكرتير العام للحزب الرواندي أن يدرس الاتفاق ويوقع عيه خلال هذه الزيارة .

– انتقل السيد وزير الدولة إلى تناول موضوع وصفه سيادته بأنه كبير الأهمية بالنسبة للعلاقات الثنائية المصرية - الرواندية ، وهو التعاون الإقليمي والذي يحتمه انتماء البلدين المشترك إلى نهر النيل وروافده .

– ثم أشار سيادته إلى نقاط الالتقاء المتعددة بين السياسة المصرية والرواندية ، مؤكداً أن البلدين يتبنيان معاً نفس المواقف في المحافل الدولية كمنظمة الدول غير المنحازة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية أو مؤتمرات القمة الأفريقية - الفرنسية أو قمة الدول الفرانكفونية ، فعلى الصعيد الأفريقي أشار السيد وزير الدولة إلى المواقف المتطابقة للبلدين تجاه مشاكل الجنوب الأفريقي ، وتاه العديد من التطورات الأفريقية الأخرى ، كتأييدهما المشترك للحل السلمي للخلاف الذي نشب على الحدود بين بوركينا فاسو ومالي ، كما رحب سيادته بالموقف الموحد للدولتين وللدول الأخرى

الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية رضاء مشكلة المديونية الأفريقية الخارجية ، وأكد على ضرورة تقديم كل العون الممكن للرئيس كينيت كاوندا الذي يتحدث باسم أفريقيا في هذا الشأن . وعلى الصعيد العربي وجه السيد الوزير الشكر لوزير خارجية رواندا على موقف بلاده المويد لقضية الشعب الفلسطيني ، وتأييده في سعيه لاستعادة حقه في تقرير مصيره . وعلى الصعيد الدولي ، أشار السيد الوزير إلى تأييد البلدين للتقارب بين الشرق والغرب الذي تجسد مؤخراً في قمة ريجان وجورباتشوف التي تمخضت عن تحقيق اتفاق إزالة الصواريخ النووية قصيرة ومتوسطة المدى ، مؤكداً أن هذا الاتجاه الإيجابي لتخفيف التوتر ، وتقليل حدة سباق التسلح سيترتب عنه وضع اقتصادي أفضل للدول المتقدمة سينعكس بالتأكيد على تعزيز إمكانيات هذه الدول في تقديم مساعدات أكبر للدول النامية بدلاً من تلك النفقات الباهظة التي توجه لسباق التسلح .

– ثم تناول السيد الوزير العلاقات الثنائية ، فأشار إلى الاتفاقات التي سبق أن تم توقيعها بين البلدين والتي تتناول المجالات التالية :

أ – التعاون الاقتصادي والتجاري :

حيث تم توقيع اتفاق عام ١٩٧٧ ، وطالب السيد وزير الدولة بالعمل على تجديد هذا الاتفاق من أجل تنشيط التعاون التجاري بين البلدين .

ب – التعاون الثقافي :

أشار السيد وزير الدولة إلى اتفاق التعاون الثقافي الذي تم توقيعه عام ١٩٧٧ ، مؤكداً أن هناك إمكانية لإعداد برنامج تنفيذي لهذا الاتفاق حتى يدخل حيز التنفيذ ، وأشار – في هذا الصدد – إلى أن مصر تقدم خمس منح جامعية سنوياً لرواندا ، بالإضافة إلى ثمان منح يقدمها المركز الدولي المصري للزراعة ، وعشرة منح يقدمها الأزهر .

ج – التعاون الفني :

أشار السيد وزير الدولة إلى الاتفاق الذي وقعه الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا مع رواندا عام ١٩٨٢ والذي تم في إطاره – حتى الآن – إرسال ثمان خبراء مصريين في مجالات الطب والهندسة والتدريس إلى رواندا . وأكد استعداد مصر لزيارة هذا العدد خاصة أن الاتفاق قد تضمن الموافقة على إرسال أحد عشر خبيراً .

كما أوضح سيادته أن الصندوق المصري يمول منح مرشحي رواندا للدورات التدريبية التي تعقدتها أكاديمية الشرطة ، والدورات التي ينظمها المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية .

د – التعاون في مجال النقل الجوي :

أشار السيد وزير الدولة إلى الاتفاق الذي تم توقيعه عام ١٩٧٧ وإلى المصاعب التي تعترض إمكانية فتح خط جوي منتظم بين القاهرة وكيجالي نظراً لدراسات الجدوى الاقتصادية التي تجريها شركة مصر للطيران في هذا الصدد والتي لم تفر عن نتائج إيجابية .

هـ - التعاون العسكري :

وأخيراً تناول السيد الوزير التعاون بين البلدين في المجال العسكري ، وأكد أنه من الممكن أن ينشط الجانبان تعاونهما المثمر في هذا المجال الهام لمصلحتهما المشتركة .

- وفي ختام استعراض للعلاقات الثنائية ، أعاد السيد وزير الدولة التأكيد على أهمية التعاون بين الدولتين في إطار دول حوض نهر النيل ، مشيراً إلى نتائج الاتصالات التي أجراها سيادته مع السيد / ويليام درابر - مدير الـ U . N . D . P . (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) بناء على تكليف بول مجموعة الأنوجو للسيد وزير الدولة بالاتصال بـ U.N.D.P. لعمل دراسة شاملة تهدف إلى وضع خطة محورية - MASTER PLAN للتنمية الإقليمية في هذه الدول .

- وذكر السيد وزير الدولة إلى أن اتصالاته أسفرت عن نتائج إيجابية وأن الشرط الوحيد الذي يضعه الـ u.n.d.p في هذا الصدد يتمثل في ضرورة أن تتم المشروعات - المزمع تنفيذها - في إطار إقليمي وليس في إطار ثنائي أو داخل دولة واحدة . وضرب مثلاً على ذلك إمكانية اتفاق دول حوض نهر النيل (أو مجموعة الأنوجو) على مشروع موحد لبناء شبكة طرق أو اتصالات تخدم الإقليم ككل . وأكد على ضرورة أن نولي اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع من خلال تقديم مشروع إقليمي مشترك يمكن أن نبدأ من الآن في تحديده ودراسة إمكانية تنفيذه .

- وفي ختام حديث السيد وزير الدولة ، أكد أن مصر ترحب بالزيارة القادمة لسكرتير عام حزب الحركة الثورية القومية للتنمية في رواندا للقاهرة ، كما نرحب بزيارة الرئيس هابيا ريمان حيث سبق أن تم توجيه دعوة لسيادته لزيارة مصر .

- ثم تناول السيد / فرانسوا نجارو كينينتوالي - وزير خارجية رواندا الكلمة حيث بدأ بتوجيه الشكر للحفاوة التي لقيها ووفده في القاهرة ، وأكد أن العلاقات الثنائية ممتازة على كل الأصعدة خاصة في المجال السياسي ، وكذا في مجال التعاون الثنائي . وأثنى على ما تم إحرازه من تقدم حتى الآن في مجال تنفيذ الاتفاقات التي تم توقيعها خاصة الاتفاق مع الصندوق المصري .

- وأشار الوزير الرواندي إلى مشكلة عدم تمكن بلاده الاستفادة الكاملة من المنح التي تقدمها مصر في المجال الجامعي (باستثناء المنح الدينية التي يقدمها الأزهر) ، وأضاف أن عائق اللغة يشكل العقبة الرئيسية أمام رغبة رواندا الصادرة في الاستفادة من هذه المنح ، وطالب بضرورة تدارس إمكانية حل هذه المشكلة من خلال تقديم مصر لمنحة إضافية للطلاب المختارين لتعليمهم اللغة العربية قبل التحاقهم بالجامعات .

- أشار السيد وزير الدولة إلى صعوبة تنظيم مثل هذه المنح الإضافية حيث أنها ستتطلب نفقات إضافية باهظة لأنها قد تقتضى من المرشح البقاء في مصر فترات إضافية تتراوح بين عامين أو ثلاثة لمجرد تعلم اللغة بمستوى يسمح له بالدراسة الجادة ، وأن هذا يؤدي إلى خسارة مزدوجة للبلدين خاصة أن رواندا أيضاً ستفقد جهود هذا المرشح طيلة مدة بقائه في مصر ، وتقدم سيادته باقتراح بديل على أساس تقليل المنح الجامعية التي ثبت عدم استفادة رواندا منها على النحو المرجو ، واستبدالها بإرسال أساتذة مصريين إلى رواندا حيث يمكن الاستفادة من هؤلاء الأساتذة في تعليم أعداد أكبر من الطلبة خاصة أن عائق اللغة لن يكون موجوداً في هذه الحالة .

- وفي رد الوزير الرواندي على هذا الاقتراح ، أبدى تحفظه بشأن استبدال المنح بإرسال أساتذة ، وأن رَحْبَ بإمكانية إرسال أساتذة لبلاده ، ولكنه فضل أن يستمر تطبيق الاتفاقيات الموقعة بطريقة كاملة ، وبالتالي ببقاء المنح الجامعية ، ومحاولة التغلب على عائق اللغة ، مع ترحيبه الكامل بإرسال أساتذة لرواندا كإضافة جديدة تؤكد إيجابية التعاون الثنائي .

ثم تناول الوزير الرواندي الدور الإيجابي للخبراء المصريين في بلاده بكل الترحيب والثناء ، وطلب زيادة عددهم .

- وتقدم السيد وزير الدولة باقتراح إضافي بشأن إمكانية أن تحل الدورات التدريبية القصيرة المدى للكوادر كالأطباء والدبلوماسيين ورجال الشرطة ... الخ تدريجياً محل المنح الجامعية .

- وفي إطار العلاقات الثنائية على المستوى الدولي ، أكد الوزير الرواندي أن هناك اتفاق تام بين البلدين فيما يتعلق بالموقف إزاء عدد كبير من المشاكل الأفريقية ، كإدانة نظام بريتوريا ، والمطالبة باستقلال ناميبيا .

- وفي الإطار الدولي ، أكد اتفاق البلدين على الترحيب بالجهود المثمرة الأخيرة في مجال نزع نوعيات من السلاح النووي ، واتفاقهما حول العلاقة القوية بين نزع السلاح والتنمية .

- وأخيراً تناول السيد وزير الدولة الكلمة حيث أشار إلى عدم حدوث تقدم حتى الآن لحل المشاكل المعلقة بين الجانب الرواندي وشركة النصر للتصدير والاستيراد ، وأشار إلى أنه سيتم الاتصال من جديد بالشركة لتدارس إمكانية قبول حلول تقوم على عقد صفقات مقاصة ، واستيراد مصر لكميات من الشاي الرواندي .

- وفي ختام جلسة المباحثات ، أشار السيد وزير الدولة إلى أنه سيصطحب في زيارته القادمة إلى كيجالي ممثلاً لرجال الأعمال المصريين لتدارس إمكانيات قيام القطاع الخاص المصري باستثمارات في رواندا ، ورحب الوزير الضيف بهذا الاتجاه حيث أنه يفتح آفاق جديدة للتعاون المثمر بين الدولتين .

- ثم رفعت الجلسة ، وعقدت مساء اليوم التالي جلسة قصيرة انتهت بتوقيع البيان المشترك .

[٤٣] بيان مشترك
زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية توجو
إلى جمهورية مصر العربية
(٢ - ٧ فبراير ١٩٨٨)

بدعوة من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام السيد / ياوفى ادودو وزير الخارجية والتعاون بجمهورية التوجو بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من ٢ إلى ٧ فبراير ١٩٨٨ .

وفي إطار هذه الزيارة ، عقدت بالقاهرة في الفترة من ٣ وحتى ٦ فبراير ١٩٨٨ الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية التوجو برئاسة المشتركة لكل من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ، والسيد / ياوفى ادودو ، وقد تم إعداد محضر لاجتماعات هذه اللجنة يتضمن النتائج الإيجابية والمرضية التي توصل إليها الطرفان .

وقد التقى وزير الخارجية والتعاون بجمهورية التوجو بالسيد / الدكتور عاطف صدقى - رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية حيث سلمه رسالة صداقة وأحوة موجهة من الرئيس جناسينجى اباديما - رئيس جمهورية توجو للرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، كذلك التقى السيد / ياوفى ادودو بالسيد / صفوت الشريف - وزير الإعلام ، والسيد الدكتور / يسرى مصطفى - وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، والسيد الدكتور / أحمد فتحي سرور - وزير التعليم ، والسيد / فاروق حسنى - وزير الثقافة .

ومن جهة أخرى ، عقد وزير الخارجية والتعاون بجمهورية التوجو سلسلة من الاجتماعات مع السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية .

وفي إطار هذه الاجتماعات ، جدد الطرفان الإعراب عن تصميمهما على دعم روابط الصداقة والتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية التوجو بهدف تأكيد الأساس النموذجى الوطيد لعلاقتها ، كما استعرض الطرفان المشاكل الكبرى على الصعيدين الأفريقى والدولى .

وقد أشاد وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية والتعاون بجمهورية التوجو بالعلاقات الممتازة بين البلدين ، كما أكدا - من جديد - رغبة حكومتهما في بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع تعاونهما في كافة المجالات . وأعربا عن رضائهما ازاء تطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالمشاكل الكبرى الإفريقية والدولية .

كما أعاد الطرفان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها ، وأكدا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة ، التي تمثل إطار العمل الجماعى والتضامن الأفريقى .

وبتناول الموقف في الجنوب الإفريقى ، أدان الطرفان - بشدة - سياسات التفرقة العنصرية والممارسات الكرهية لنظام بريتوريا العنصرى ، ووجها نداء للمجتمع الدولى لفرض عقوبات الزامية ضد هذا النظام من أجل ضمان القضاء التام على الأبارتايد ، ووضع قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ المتعلق باستقلال ناميبيا موضع التنفيذ وغير المستروط .

وأكد الطرفان من جديد دعمهما لحركات التحرير في الجنوب الإفريقى ، وللسوابو ، ولدول خط المواجهة .

وبالنسبة للموقف في تشاد ، أعاد الطرفان تأكيد دعمهما للجهود المبذولة من أجل ضمان استقلال هذا البلد

وتكامله الإقليمي وسيادته على أراضيه ، كما أعرب الطرفان من جديد عن مساندتهما للجهود التي تقوم بها اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية من أجل حل النزاع القائم حول قطاع أوزو.

وبتناول متخله الصحراء الغربية ، طالب الطرفان بتنفيذ القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ، وعن الأمم المتحدة والمتعلقة بهذه المشكلة بغية التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لها .

وباستعراض الموقف الاقتصادي في أفريقيا ، أعرب الطرفان عن قلقهما العميق ازاء مشكلة المديونية ، وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة غير العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وأكدوا تصميمهما على مواصلة تحركهما من أجل أن يوضع بيانه الختامي موضع التنفيذ .

وبالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط ، أعطى الطرفان هذه المشكلة اهتماماً خاصاً ، وأكدوا من جديد ، أن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ، ومشاركة جميع الأطراف المعنية ، يوفر أفضل الفرص للتوصل إلى التسوية السلمية لهذه المشكلة ، وقد أشاد الطرفان بالقرار الجماعي لقمة عمان العربية بشأن تأييد عقد هذا المؤتمر .

وأبدى الطرفان أسفهما العميق للتدهور الحالى في موقف السكان المدنيين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين منذ ١٩٦٧ وبخاصة لاستخدام العنف والطرده التعسفى للمواطنين الفلسطينيين من أراضيهم . وطالب الطرفان بإصرار أن تحترم سلطات الاحتلال كل الأحكام الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة .

وفي هذا الصدد ، أحاط وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية الوزير التوجولى للخارجية والتعاون بمضمون المبادرة التي طرحها السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك والتي تهدف — في المقام الأول — إلى تعبئة الرأى العام الدولى من أجل عقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الأوسط . وقد عبر وزير الخارجية والتعاون بجمهورية التوجو — من ناحيته — عن تأييده وتأييد حكومته لهذه المبادرة .

وبالنسبة للحرب العراقية — الإيرانية ، أعاد الطرفان تأكيداً تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، وطالبا بوضعه فوراً موضع التنفيذ بهدف وضع حد نهائى لهذه الحرب المدمرة بين البلدين .

وبتناول الوضع العربى — الإفريقى ، الذى توليه كل من مصر والتوجو أهمية خاصة ، أكد الطرفان إعادة دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب الذين يوحدتهم التاريخ والحضارة ، وتحذوهم الآمال ذاتها في مستقبل أفضل لكل الشعوب العربية والإفريقية .

وأكد الطرفان مساندتهما لاتفاقية واشنطن الخاصة بإزالة الصواريخ النووية القصيرة والمتوسطة المدى والتي يمثل توقيعها مكسباً للمجتمع الدولى في سعيه من أجل نزع السلاح الشامل والكامل .

وقد أعرب السيد / ياوفى ادودو من جانبه — باسم وفده وباسمه الشخصى — عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى والودى والحر الذى لقيه ووفده في القاهرة . ووجه دعوة للسيد الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، للقيام بزيارة رسمية لجمهورية التوجو .

وقد قبل وزير الدولة للشئون الخارجية الدعوة بكل ترحيب ، وسيتم تحديد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع في القاهرة في يوم السبت الموافق ٦ فبراير ١٩٨٨ .

عن حكومة جمهورية التوجو
ياوفى أودودو
وزير الخارجية والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

٤٤ — محضر

الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو (القاهرة : ٣ - ٦ فبراير ١٩٨٨)

عقدت الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية التوجو بالقاهرة في الفترة من ٣ إلى ٦ فبراير ١٩٨٨ ، برئاسة كل من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، والسيد / ياوفى ادودو - وزير الخارجية والتعاون لجمهورية التوجو ، ومرفق بهذا المحضر ملحق يتضمن قائمة بأعضاء الوفدين .

بعد تبادل كلمات الترحيب والشكر ، قام وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ، ووزير الخارجية والتعاون التوجولى باستعراض المسائل السياسية الإقليمية والدولية من جهة ، والعلاقات الثنائية بين مصر والتوجو من جهة أخرى .

وقد هيا هذا اللقاء للوفدين ، فرصة تبادل وجهات النظر حول التعاون بين بلديهما ، واستكشاف أبعد مدى لآفاق جديدة لهذا التعاون .

وقد خلص الطرفان إلى النتائج التالية :

أ - التعاون الثقافى والعلمى :

رغبة في تطوير التعاون في المجالات الثقافية والعلمية ، توطئاً للاتفاق الثقافى الموقع عام ١٩٦٤ ، بحث الطرفان مشروع البرنامج التنفيذى للاتفاق الثقافى عن الأعوام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، الذى يغطى أوجه التعاون بين البلدين في مجالات التعليم والعلوم والثقافة والإعلام والشباب والرياضة والسياحة والصحة .

وقد أضاف الجانب التوجولى - بموافقة الجانب المصرى - بندين جديدين يتعلقان بالشئون الاجتماعية ونهضة المرأة .

وقرر الطرفان توقيع هذا البرنامج التنفيذى في نهاية الدورة الحالية للجنة العليا المصرية - التوجولية .

ب - التعاون الاقتصادى والتجارى :

فما يخلص بالتعاون التجارى ، استعرض الطرفان وضع تبادلاتها التجارية ، وخلصا إلى أن حجم التبادلاتبقى محدوداً ، على الرغم من الإتفاق التجارى الموقع عام ١٩٦٤ . وقد سمح استعراض هذا الاتفاق للطرفين بالاتفاق على أنه ليس ثمة ما يدعو إلى تعديل نصوصه .

وفي نفس الوقت ، قدم الجانب التوجولى قائمة جديدة بالمنتجات التوجولية ، قبلها الجانب المصرى . وأعرب الجانب المصرى - من جانبه - عن رغبته في أن يرسل - فيما بعد - إلى الجانب التوجولى - بالطرق الدبلوماسية - قائمة بالمنتجات المصرية ، بهدف تحسين وضع التبادل التجارى وتطويره .

واتفق الطرفان على أن يطلبوا إلى أجهزتهما المسئولة عن التنمية التجارية في البلدين ، تبادل المعلومات حول الأسواق والمنتجات المتاحة .

وفى يختص بالتعاون الاقتصادى بصفة عامة ، قرر الطرفان تشجيع مواطنيها على توجيه الاهتمام لتحقيق المشاريع الاقتصادية في أي من الدولتين .

وفى هذا الصدد ، أكدا على أهمية إقامة اتصالات بين رجال الأعمال في البلدين بهدف دعم التعاون الحيوى والمثمر بين القطاع الخاص المصرى والتوجولى خاصة في اطار سياسة بيع شركات الدولة للأفراد ، التى تطبقها الحكومة التوجولية .

ج - التعاون الفنى :

فما يتعلق بالتعاون الفنى ، استعرض الطرفان مشروع اتفاق التعاون الذى قدمه الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وتم إدخال بعض التعديلات التى تعبر عن وجهتى نظر الطرفين . وتقرر توقيع هذا الاتفاق فى ختام أعمال اللجنة العليا المشتركة .

وشرح الجانب التوجولى احتياجاته ، فيما يتعلق بإرسال خبراء مصريين فى تخصصات مختلفة ، وتدريب الكادرات التوجولية فى توجو ومصر . وقد أخذ الجانب المصرى علماً بهذا ، ووعد بدراسة احتياجات الجانب التوجولى ، بهدف الرد عليها إيجابياً وفقاً لإمكانات الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

د - لتعاون فى مجال النقل الجوى :

فما يتعلق بالتعاون فى هذا المجال ، فإن الطرفين - بعد أن استعرضا الاتفاق الجوى الموقع بالأحرف الأولى فى لومى فى ٢٤ مايو ١٩٨٤ ، وبعد أن أدخلوا بعض التعديلات - اتفقا على توقيع هذا الاتفاق فى نهاية الدورة الحالية للجنة العليا المشتركة المصرية - التوجولية .

وبعد انتهاء أعمال الدورة ، أشاد الطرفان بالنتائج الملموسة التى توصلوا إليها ، وعماخ الأخوة والتفاهم المتبادل الذى ساد الاجتماعات .

ومن جهة أخرى ، أكدا من جديد عزمهما على مواصلة العمل بلا كلل لتكثيف التعاون فى مختلف المجالات بين البلدين .

وقرر الطرفان عقد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية - التوجولية فى لومى عام ١٩٩٠ فى موعد يحدد فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقد أعرب السيد / ياوفى ادودو ، عن شكر الوفد التوجولى العميق للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، ولصبر - حكومة وشعباً - للاستقبال الحار الذى لقيه الوفد خلال زيارته لجمهورية مصر العربية .

عن جمهورية التوجو
ياوفى ادودو
وزير الخارجية والتعاون

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

ملحق الوفد المصرى

- السيد السفير / نبيل السلاوى — مدير إدارة الشؤون الإفريقية .
- السيد السفير / أحمد طه — أمين عام الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .
- السيد الوزير المفوض / فكرى مهنى نخلة — نائب مدير الإدارة الاقتصادية .
- السيد الوزير المفوض / بهاء الدين رضا — نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى .
- السيد الوزير المفوض / محسن خليفة — نائب مدير إدارة الشؤون الإفريقية .
- السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت — نائب أمين عام الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .
- السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى — مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الوزير المفوض نهارى / محمد محمد الشعراوى — المشرف على إدارة أفريقيا بالتمثيل التجارى .
- السيد الدكتور / خبرى الحسينى — مدير عام النقل الجوى بوزارة الطيران المدنى .
- السيدة / لىلى الشيخ — مدير عام العلاقات الدولية باتحاد الإذاعة والتليفزيون .
- السيد / محمود رمزى — مدير عام العلاقات الدولية الثقافية بوزارة التعليم .
- السيد / عبد الجليل عفيفى — مدير العلاقات الدولية الثقافية بوزارة التعليم .
- السيد المستشار / عادل صبحى — إدارة الشؤون الإفريقية .
- السيد المستشار / محمد أنور والى — الإدارة العامة بوزارة الخارجية .
- السيدة / فريال محمد محمود — مدير إدارة غرب وجنوب إفريقيا بوزارة التعاون الدولى .
- السيدة / فريال العوضى — مدير الاتفاقيات بوزارة الثقافة .
- السيد / محمد نديم رياض — مدير إدارة الاتفاقيات بالنقل البحرى .
- السيد / مصطفى أحمد المليجى — الأسواق الخارجية بشركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد سكرتير ثان / إيهاب شاكر — بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد سكرتير ثان / محمد ابراهيم النفلى — بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- الأتسة / سعدية محمد نصر الدين — إدارة التعاون العربى — الإفريقى بوزارة التعاون الدولى .

ملحق الوفد التوجولى

- السيد / بوتا بيليبى — مدير التعاون الثقافى بوزارة الخارجية والتعاون .
- السيد / كليد جوتوا كابو — مدير التعاون الفنى بوزارة الخارجية والتعاون .
- السيد / أبى اسوماتين — مدير مكتب الوزير برئاسة الجمهورية المختص بالإعلام .
- السيد / كودجومينسا ابوه — مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة والنقل .
- السيد / كونا والا — مدير الطيران المدنى بوزارة التجارة والنقل .
- السيد / كودجوا بالوتابو — مدير المنح والتدريب بوزارة التعليم القومى والبحث العلمى .
- السيد / كودجواسنيون — رئيس قطاع تنسيق المساعدات والعلاقات الاقتصادية الدولية بوزارة الخطة والمناجم ومدير إدارة التعاون الدولى بالوزارة .
- السيد / اكويتى مينسا — المختص بالدراسات فى وزارة الخارجية .

[٤٥] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية الكونغو الشعبية

إلى جمهورية مصر العربية

(٥ - ١١ أبريل ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد أنطوان أوبا وزير الخارجية والتعاون لجمهورية الكونغو الشعبية بزيارة عمل إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٥ إلى ١١ أبريل ١٩٨٨ .

وخلال هذه الزيارة عقدت في القاهرة خلال الفترة من ٥ إلى ٧ أبريل الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى والسيد أنطوان ندنجا أوبا ، وقد أسفرت هذه الدورة عن نتائج مرضية للجانبين تم تسجيلها في محضر الاجتماع .

استقبل الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية السيد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية الكونغو الشعبية الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من الرئيس دينيس ساسونجيسو - رئيس جمهورية الكونغو الشعبية .

كذلك قابل السيد أنطوان ندنجا أوبا ، السيد الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى والسيد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، والسيد الدكتور مورييس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى .

ومن جهة أخرى عقد السيد أنطوان ندنجا أوبا وزير الخارجية والتعاون لجمهورية الكونغو الشعبية ، سلسلة من الاجتماعات مع السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

وقد أعاد الجانبان خلال هذه الاجتماعات تأكيد عزمهما على دعم أواصر الصداقة والتعاون بين جمهورية مصر العربية وبين جمهورية الكونغو الشعبية ، رغبة في تثبيت الطبيعة النموذجية لعلاقات التضامن بينهما . وقام الجانبان أيضاً باستعراض المشاكل الكبرى على الصعيدين الأفريقى والدولى ، وتناولا بصفة خاصة ، المشاكل المتعلقة بفضية ناميبيا ، وأنجولا ، والابارتيد ، والصحراء الغربية ، والنزاع الشادى - الليبي ، والمشكلة الفلسطينية والحرب العراقية - الإيرانية ، ومشكلة الديون الخارجية لإفريقيا ، والتى عقد بشأنها الاجتماع الأول لمجموعة الاتصال فى لوزاكا (زامبيا) يومى ٢١ و ٢٢ مارس ١٩٨٨ لتحديد اطار العمل والاجراءات الخاصة بعقد المؤتمر الدولى للديون الخارجية لإفريقيا .

أشاد الوزيران بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين . وأعادا تأكيد الرغبة السياسية لحكومتهما ، فى بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون بينهما فى جميع المجالات ، كما عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما ، فيما يتعلق بالمشاكل الإفريقية والدولية الكبرى .

وأعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها . وأكدوا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التى تمثل اطاراً للعمل المشترك والتضامن الإفريقى .

وعند تناول الموقف فى الجنوب الإفريقى ، أدان الجانبان بشدة سياسة التفرقة العنصرية والممارسات البغيضة لنظام بريتوريا العنصرى . وناشدا المجتمع الدولى فرض عقوبات إلزامية ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الابارتيد والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا ، وقد جدد الجانبان مساندتهما لحركات تحرير جنوب أفريقيا وللمنظمة سوابو ولدول خط المواجهة .

وفيما يتعلق بالوضع في تشاد ، أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للجهود الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة أراضي وسيادة تشاد على كل أراضيها ، وذلك عن طريق تبني سياسة الحوار وانتهاج الطرق السلمية . كما أكد الجانبان تأييدهما للجهود الحالية التي تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في هذا الشأن .

وبالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية تمسك الجانبان بضرورة تنفيذ القرارات الصادرة من منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة بهذا الشأن حتى يمكن التوصل لتسوية سلمية وعادلة لهذا النزاع .

وبتناول الموقف الاقتصادي في أفريقيا ، أعرب الجانبان عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون . وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية المخصصة لمشكلة الديون الخارجية لأفريقيا . وفي هذا الصدد أعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل وضع الإعلان الختامي لهذه القمة موضع التنفيذ .

أبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط . وأكدوا أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية يهيئ أفضل الفرص للوصول إلى حل سلمي عادل ودائم لهذه المشكلة . وفي هذا الصدد رحب الجانبان بما صدر عن القمة العربية بعمان من تأييد اجماعي لعقد هذا المؤتمر .

وأشاد الجانبان بالمقاومة البطولية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عشرين عاماً ، كما أدانا بشدة ممارسات القمع والاضطهاد التي تطبقها سلطات الاحتلال الاسرائيلية وندداً بالاستخدام التعسفي للعنف والفهر ضد المدنيين الفلسطينيين العزل وبالاغتفالات التكسفية وبالحاكمات غير القانونية وبطرده المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم مخالفين بذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

أما عن الحرب بين العراق وإيران فقد أعرب الجانبان مجدداً عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ وطالبا بتطبيقه فوراً .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي الإفريقي والذي تهم به بصفة خاصة كل من مصر والكونغو ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية والعربية والتي تجمعها روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك في مستقبل أفضل لجميع الشعوب العربية والإفريقية .

وقد أعرب السيد انطوان ندنجا أوبا باسم وفده وباسمه الشخصي عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوي والودي الحار الذي لقيه ووفده في جمهورية مصر العربية . ووجه سيادته دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية . وقد قبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالي الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعداً فيها بعد بالطرق الدبلوماسية .

٤٦ - محضر

اجتماع الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية

(القاهرة : ٥ إلى ٧ أبريل ١٩٨٨)

عقدت بالقاهرة الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية خلال الفترة من ٥ إلى ٧ أبريل ١٩٨٨ ، وذلك تطبيقاً للاتفاق الموقع بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٨٦ في برازافيل .

وقد رأس الوفد المصرى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، ورأس الوفد الكونغولى السيد انطوان ندنجا أوبا وزير الخارجية والتعاون بجمهورية الكونغو الشعبية .

ومرفق بمحضر الاجتماع الملحقان رقم ١ ، ٢ اللذان يتضمنان قائمة بأسماء الوفدين .

استهلت الجلسة الافتتاحية بكلمتين هامتين ألقاهما رئيسا الوفدين .

وقد وزعت الأعمال على لجنيتين فرعيتين وفقاً لجدول الأعمال التالى :

(١) التعاون الاقتصادى والتجارى :

/ ١ تجارة

١ / ١ الاتفاق التجارى الموقع فى ١٠ مارس ١٩٨٧

٢ / ١ مشروع اتفاق الصفقة المتكافئة

/ ٢ التنمية الريفية

١ / ٢ مشروع إنشاء شركة زراعية بالكونغو

٢ / ٢ تبادل الخبرات

٣ / ٢ المزارع السمكية .

/ ٣ النقل

١ / ٣ النقل الجوى

٢ / ٣ النقل البحرى

/ ٤ الاستثمار الخاص فى جمهورية الكونغو الشعبية

/ ٥ دين سوتيكسكو المستحق لشركة النصر .

(٢) التعاون الثقافى والعلمى والتقنى

/ ١ التعليم .

/ ٢ الصحة

/ ٣ البحث العلمى

/ ٤ الإعلام

(١) التعاون الاقتصادى والتجارى :

/ ١ التجارة :

١ / ١ الاتفاق التجارى الموقع فى ١٠ مارس ١٩٨٧ :

أحاط الجانب المصرى الجانب الكونغولى علماً بأنه قد تم التصديق فى مجلس الشعب على الاتفاق التجارى الموقع بتاريخ ١٠ مارس ١٩٨٧ فى القاهرة ، وأبدى الجانب المصرى الرغبة فى معرفة ما تم فى هذا الشأن من الجانب الكونغولى وقد أحيط الجانب الكونغولى علماً بهذا ووعد بمتابعة الموضوع لتقديم رد محدد فى أقرب فرصة بالطريق الدبلوماسى .

١ / ٢ مشروع اتفاق الصفقة المتكافئة :

فيما يختص بالمشروع المصرى الخاص باتفاق الصفقة المتكافئة والذي تم تقديمه عن طريق سفارة مصر فى الكونغو، أعرب الجانبان عن رغبتها فى الاستمرار فى تبادل الآراء فى هذا الصدد ، مع أخذ ما يلى فى الاعتبار:

— رجال الأعمال المهتمين بمثل هذا المشروع .

— المنتجات التى سيمثلها .

— كيفية تنفيذ الاتفاق .

أوصى الجانبان بالاجراءات العملية التالية ، انطلاقاً من الحرص على زيادة حجم التبادلات التجارية بين الدولتين .

— تنظيم أسبوع لعرض وبيع المنتجات المصرية فى الكونغو .

— تبادل البعثات بين رجال الأعمال فى كلا الدولتين من أجل تحقيق تعارف أفضل فيما بينهم .

وفى هذا الصدد ، طلب الجانب المصرى من الجانب الكونغولى احاطته فى أقرب وقت بالإجراءات المتبعة فى الكونغو لتنظيم إقامة معارض المنتجات ، وأخذ الجانب الكونغولى علماً بهذا .

٢ / ٢ التنمية الريفية :

١ / ٢ مشروع إنشاء شركة زراعية فى الكونغو:

أحاط الجانب المصرى الجانب الكونغولى علماً بمدى الاهتمام الذى يوليه لتنفيذ هذا المشروع .

وفى هذا الصدد ، ستقوم بعثة مصرية من أربعة خبراء رفيعى المستوى ، بزيارة إلى الكونغو قبل يوليو ١٩٨٨ لتدارس الشروط الاقتصادية والتقنية والمالية لهذا المشروع .

أكد الجانب الكونغولى للجانب المصرى أن السلطات الكونغولية مستعدة لتخصيص الـ ٥٠٠٠ هكتار المطلوبة لإنشاء هذا المشروع . وطلب احاطته فى الوقت الملائم بموعد وصول وفد الخبراء المصريين للكونغو .

٢ / ٢ تبادل الخبرات :

أعرب الجانب المصرى عن تطلعه للاستفادة من الخبرة الكونغولية فى المجالات التالية :

— زراعة المحاصيل الاستوائية وخاصة المانيوك والموز .

— البحوث الزراعية .

وقد أحيط الجانب الكونغولى علماً بهذا وسيقوم باحاطة السلطات الكونغولية المعنية .

٢ / ٣ المزارع السمكية :

أعرب الجانب المصرى عن تطلعه إلى قيام الجانبين بتبادل الخبرات بينهما فى مجال المزارع السمكية ، وقد أحيط الجانب الكونغولى علماً بذلك ، وسيقوم باطلاع السلطات المعنية للمتابعة .

٣ / النقل

١ / ٣ النقل الجوى :

أشار الجانبان إلى الاتفاق الجوى الموقع عام ١٩٦٥ ، وأقرا أنه قد تم التصديق عليه من الجانبين .

كما أوصى الطرفان بأن يتم اتصال بين الجهات المعنية فى البلدين بهدف تدارس شروط تنفيذ هذا الاتفاق .

٣ / ٢ النقل البحري :

حرصاً على المساهمة في تنمية التبادل التجاري بين البلدين ، أظهر الجانب المصرى اهتمامه بتدريس الترتيبات اللازمة في مجال النقل البحري ، وقد أحيط الجانب الكونغولى علماً وسيقوم باطلاع الجهات الكونغولية المختصة .

٤ / الاستثمارات الخاصة في جمهورية الكونغو الشعبية :

أبدى الجانب المصرى رغبته في التعرف على المعلومات الضرورية المتصلة بالاستثمار الخاص في جمهورية الكونغو الشعبية .

وتعهد الجانب الكونغولى بإحالة هذه الرغبة إلى الجهات المختصة حتى يمكن احاطة الجانب المصرى بوثيقة تتضمن المعلومات المطلوبة ، وذلك بالطريق الدبلوماسى في أقرب فرصة .

٥ / دين سوتيكسكو - النصر :

أحاط الجانب المصرى الجانب الكونغولى علماً بالدين المستحق على شركة الكونغو للأنسجة (سوتيكسكو) ، لفرع شركة النصر في الكونغو .

وقد أبدى تطلعه لتدخل السلطات الكونغولية لتسويته وأحاط الجانب الكونغولى الجانب المصرى علماً بأنه نظراً للمصاعب التى تواجهها سوتيكسكو فإن الحكومة الكونغولية أخذت تعهداً بتسوية هذا الدين .

(٢) التعاون الثقافى والعلمى والتقنى :

١ / التعليم :

أعرب الجانب الكونغولى عن رضائه بالطريقة التى يؤدى بها الخبراء المصريون الأعمال المنوطة بهم في الكونغو . كما قدم احتياجاته في التخصصات التالية :

١ / ١ وزارة التعليم الثانوى والعالى والثقافى والفنون :

(تطلب خمسة أساتذة للتعليم الثانوى على النحو التالى) :

- الرياضيات (٢)
- العلوم الطبيعية (٢)
- الاقتصاد (١)

١ / ٢ وزارة التعليم الأساسى ومحو الأمية :

(تطلب ١٠ أساتذة تعليم فنى على النحو التالى) :

- ميكانيكا سيارات (١)
- ميكانيكا عامة (١)
- أخصائى درفلة (٢)
- نجارة (٢)
- سباكة (١)
- تصميم صناعى (٣)

١ / ٣ التدريب :

قام الجانب الكونغولي أخذاً في اعتباره السياسة المصرية الرامية إلى خفض عدد المنح الجامعية في مقابل زيادة عدد المنح التدريبية قصيرة الأجل والندوات للموظفين الكونغوليين - بالإشارة إلى احتياجاته في التخصصات التالية :

- الدبلوماسية
- الزراعة (مهندسون زراعيون)
- الطب
- الأمن
- الصحافة

٢ / الصحة :

اتمس الجانب الكونغولي تقديم مساعدة من أمصال الدرن الرئوى وتوفير منح تدريبية لكادرات مرحلة ما بعد الدكتوراه في المجال الطبى .
(يراجع الطلب المقدم في هذا الشأن خلال الجلسة)

٣ / البحث العلمى :

- اتمس الجانب الكونغولى مساعدة مصر فى المجالات التالية :
- البحوث البيطرية والبحوث التقنية للحيوان
 - البحوث الزراعية وبحوث الأغذية الزراعية
 - البحوث الطبية
 - إعداد الخرائط

وقد أخذ الجانب المصرى علماً بطلبات الجانب الكونغولى ووعده بدراستها مع السلطات المختصة ومع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

٤ / الإعلام :

تدارس الجانبان وأقرّا مشروع بروتوكول للتعاون فى مجال الإذاعة والتليفزيون بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون لجمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الكونغو الشعبية .

وقد أعرب الجانبان عن ارتياحهما للجوالمفعم بالود والتفاهم المتبادل ، والذي برز على مدى الاجتماعات .
واتفقا على عقد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية عام ١٩٩٠ بجمهورية الكونغو الشعبية فى موعد سيتم تحديده بالطريق الدبلوماسى .

وأعرب الوفد الكونغولى عن عميق تقديره للجانب المصرى للاستقبال الحار والأخوى الذى لقيه .
وقع بالقاهرة بتاريخ ٧ أبريل ١٩٨٨ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ولكل من النصين نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية
انطوان ندنجا اوبا
وزير الخارجية والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

ملحق (١)

الوفد المصرى

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السفير / حسان العبادى — مدير الصندوق العربى .
- السيد السفير / نبيل السلاوى — مدير إدارة الشئون الإفريقية .
- السيد السفير / محسن بشر — مدير إدارة الصحافة والإعلام .
- السيد السفير / أحمد طه — مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .
- السيد السفير / سيد أبوزيد عمر — مدير إدارة شئون مجلسى الشعب والشورى .
- السيد اللواء / وصفى عباس — وكيل أول وزارة النقل .
- السيد اللواء / نبيل البرقوقى — أكاديمية الشرطة .
- السيد الوزير المفوض / فكرى مهنى — نائب مدير إدارة الشئون الاقتصادية الدولية .
- السيد الوزير المفوض / بهاء رضا — نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى .
- السيد الوزير المفوض / منظور الدالى — نائب مدير إدارة الشئون الإفريقية .
- السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى — مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت — نائب مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .
- السيد العميد / ربدى عباس — وزارة الداخلية .
- السيد / عبد الجليل عفيفى — وزارة التعليم .
- السيد المهندس / عبد الله شافعى — وزارة الزراعة .
- السيد الدكتور / خيرى الحسينى — هيئة الطيران المدنى .
- السيدة / فريال محمد محمود — وزارة التعاون الدولى .
- السيد / سلامة سرور — النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد المهندس / محمد عمرو حمدى — المركز المصرى الدولى للزراعة .
- السيدة / لىلى الشيخ — اتحاد الإذاعة والتليفزيون .
- السيد المستشار / عادل صبحى — الإدارة الإفريقية .
- السيد المستشار / أحمد نافع — الإدارة الإفريقية .
- الآنسة المستشارة / لىلى عمارة — مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد المستشار التجارى / محمد سمير عزت — الإدارة الإفريقية بالتمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد .
- السيدة / سعدية محمد نصر الدين / وزارة التعاون الدولى .
- السيد سكرتير ثان / إيهاب الشريف — مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد ملحق / أمى زين الدين — إدارة الشئون الاقتصادية الدولية .
- السيد رياض حسنى — الإدارة العامة بوزارة الخارجية .

ملحق (٢)

تشكيل الوفد الكونغولى

- السيد / أنطوان ندنجا اوبا — وزير الخارجية والتعاون .
- السيد كوكوبا موكى — مستشار لشئون التعاون بوزارة الخارجية والتعاون .
- السيد / مواتسينجا نور بير — مدير التعاون التائى بوزارة الخارجية والتعاون .
- السيدة / دينجى برناديت — ملحق دبلوماسى برئاسة الجمهورية .
- السيد / بايندا ماللو — رئيس قسم اللجان المشتركة بوزارة الخارجية والتعاون .

- السيد / باندزوسيلستان — الجمعية الوطنية الشعبية .
- السيد / أوتوبا فوستان — مدير الدراسات والتخطيط بوزارة اقتصاديات الغابات .
- السيد / تشيكوآبيل — مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة .
- السيد / سامبا ديزيريه — مهندس أعمال بوزارة التنمية الريفية .
- السيد / الحاج بوباكسا — رئيس اتحاد رجال الأعمال بالكونغو .
- السيد / البرماليل — مصرف الكونغوالتجاري .
- السيد / بوكينوايميه — ملحق مختص بشئون التعاون بوزارة الخارجية والتعاون .
- السيد / نكونكو انسلم — بمكتب وزير الخارجية والتعاون .
- السيد / بازيلي اوكينجا — سفارة الكونغو في الجزائر .

[٤٧] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٣ - ٢٧ أبريل ١٩٨٨)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد / ب . و . مكابا وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة قام السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي — وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة إلى تنزانيا المتحدة خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أبريل ١٩٨٨ .

وقد استقبل السيد / الرئيس علي حسن مويني — رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي ، خلال الزيارة الذي سلم سيادته رسالة من السيد / الرئيس محمد حسني مبارك .

كما اجتمع السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بكل من :

- السيد / ح . س . واوريوبا — رئيس الوزراء والنائب الأول لرئيس الجمهورية .
- السيد / س . أ . سالم — نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة الوطنية .
- السيد / ب . و . مكابا — وزير الخارجية .
- السيدة / أ . س . علي وزيرة الدولة للشئون الخارجية .

وعقد وزير الخارجية التنزاني ، ووزير الدولة للشئون الخارجية المصري محادثات في جو من الود والأخوة . وعكست المحادثات تطابق وجهتي نظر كل من مصر وتنزانيا حول القضايا الثنائية والإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

وقد حضر المحادثات من الجانب التنزاني :

- السيد / م . أ . فوم — سفير تنزانيا المعتمد لدى مصر .
- السيد / الدكتور ب . موجاندا — مدير إدارة أفريقيا والشرق الأوسط .
- السيد / س . ه . ن . مافولا — الموظف بوزارة الخارجية .

كما حضر من الجانب المصرى :

— السيد السفير / باهر مصطفى الصادق — سفير مصر المعتمد لدى تنزانيا .

— السيد السفير / أحمد نبيل السلاوى — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .

— السيد السفير الدكتور / محمود مرتضى — مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

واستعرض الوزيران الموقف السياسى والاقتصادى بأفريقيا ، وأكدوا من جديد مساندتهما التامة لمنظمة الوحدة الإفريقية . واتفقا على أن احتفال المنظمة بيوبيلها الفضى فى مايو القادم يعد مناسبة فريدة لكى تؤكد فيها الدول الإفريقية من جديد إيمانها بمنظمة الوحدة الإفريقية وبعزمها على الإبقاء على مبادئ ميثاقها والالتزام بها فى علاقاتها مع بعضها البعض .

وأدان الجانبان — بشدة — نظام برتوريا العنصرى بسبب سياسة الاضطهاد التى يطبقها ، وممارساته اللاإنسانية وغير القانونية ضد شعب جنوب إفريقيا . وأعربا عن تأييدهما التام لكفاح شعب جنوب إفريقيا من أجل إزالة التفرقة العنصرية ، وتأسيس مجتمع ديمقراطى قائم على الحرية والعدل والمساواة .

وأعادوا من جديد تأييدهما التام لدول خط المواجهة فى مواجهة الاعتداءات المتكررة لنظام برتوريا وأنشطته الهادفة إلى زعزعة الاستقرار بهذه الدول .

كما أدانا استمرار احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا . وأعادا تأييدهما التام لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال تحت قيادة سوابو ممثله الوحيد وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ / ٧٨ .

كما طالب الجانبان أيضاً المجتمع الدولى بفرض عقوبات شاملة وإجبارية ضد جنوب إفريقيا كوسيلة فعالة لإحداث التغيير المطلوب فى الجنوب الإفريقى .

وفيما يتعلق بتشاد ، طالب الجانبان بالاحترام التام لسيادتها ووحدة أراضيها . وأشادا بجهود حكومتها من أجل المصالحة الوطنية وبناء السلام .

واتفق الوزيران على أنه لن يمكن حل النزاع حول الصحراء الغربية ، إلا من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية الصادرة بشأنه .

وأشاد الجانبان بالاتفاق الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين أثيوبيا والصومال لتسوية منازعاتهما فى إطار من التفاهل والمبادئ الإفريقية الحققة ، على نحو يساهم فى تحقيق السلام والاستقرار بشرق إفريقيا ككل .

وناقش الوزيران الموقف الاقتصادى الخطير بأفريقيا خاصة مشكلة المديونية . واتفقا على ضرورة التصدى للمشكلة من خلال عمل مشترك ومستمر . وقد أعربا عن ارتياحهما للنتائج التى أسفر عنها مؤتمر القمة الاستثنائى لمنظمة الوحدة الإفريقية حول مشكلة المديونية . وأعربا عن التزامهما بمواصلة جهودهما من أجل تطبيق بيانه الختامى .

وقد أعطى اهتمام خاص للموقف فى الشرق الأوسط خلال المحادثات ، وفى هذا الصدد ، استعرض وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى الجهود التى تبذل حالياً لإحياء عملية السلام . وأعرب الجانبان — من جديد — عن قناعتها بأن عقد مؤتمر دولى للسلام فى إطار الأمم المتحدة ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، يوفر أفضل إطار للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم .

وأعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع السائد بالضفة الغربية وقطاع غزة بالأراضى العربية المحتلة الناتج عن الممارسات الاسرائيلية غير القانونية واللاإنسانية ضد الشعب الفلسطينى وتدهور ظروفه المعيشية . وقد طالبا سلطة الاحتلال بالالتزام التام باتفاقية جنيف الرابعة التى تسرى أحكامها على هذا الوضع .

كما أعرب الوزيران أيضاً عن قلقهما إزاء استمرار الحرب العراقية - الإيرانية وطالبا بالتنفيذ الفورى لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ من أجل إنهاء الحرب .

وأعرب الجانبان عن ارتياحهما لتطور العلاقات الثنائية بين مصر وتنزانيا . واتفقا رغماً عن هذا ، على ضرورة توسيع وتنويع هذه العلاقات فى كافة المجالات .

وفي هذا الاطار، تم خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية للتعاون بين الحزبين الحاكمين للبلدين - الحزب، التورى بجمهورية تنزانيا المتحدة والحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية.

وأكد الجانبان الأهمية التى يعلقونها على تنمية التعاون بين بلديهما فى مجال ترشيد استخدام مياه النيل لما فيه خير الشعبين وكافة شعوب حوض النيل.

واتفقا على ضرورة زيادة التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بينهما، وبمختلف وسائل وطرق الاستفادة من الامكانيات المتاحة فى هذا المجال.

وأعرب الجانب التنزانى عن تقديره للمعونة المقدمة له عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا.

وقد أعرب الدكتور بطرس بطرس غالى عن شكره وتقديره للسيد / الوزير ب. و. مكابا للترحيب الحار والودى الذى قوبل به سيادته وأعضاء الوفد المرافق له. وقد وجه الدعوة للسيد / ب. و. مكابا لزيارة جمهورية مصر العربية. وقد قبلها سيادته بسرور. واتفق على أن يتم تحديد موعد الزيارة من خلال القنوات الدبلوماسية.

صدر بدار السلام فى ٢٦ / ٤ / ١٩٨٨ باللغتين الإنجليزية والعربية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية
(الدكتور بطرس بطرس غالى)

عن حكومة تنزانيا المتحدة
(ب. و. مكابا)

[٤٨] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية

إلى جمهورية موريشيوس

(٢٧ أبريل - أول مايو ١٩٨٨)

بناء على الدعوة الموجهة من حكومة موريشيوس، قام السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى موريشيوس خلال الفترة من ٢٧ أبريل إلى ١ مايو ١٩٨٨.

وقد عقد خلال الزيارة الاجتماع الأول للجنة المصرية الموريشية المشتركة ببورت لويس.

وقد استقبل سعادة فيراسامى رينجادوا الحاكم العام لموريشيوس، الدكتور بطرس بطرس غالى. كما استقبل سعادة انيرود جوجنوت رئيس الوزراء، السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الذى سلمه رسالة من السيد / الدكتور عاطف صدقى - رئيس وزراء مصر.

كما قابل السيد وزير الدولة للشئون الخارجية أعضاء الحكومة الموريشية الآتى بيانهم :

- سعادة السير جيتان دوفال - نائب رئيس الوزراء ووزير التوظيف والسياحة.

- سعادة سيتانا لوتشمينارايدو - نائب رئيس الوزراء ووزير المالية.

— سعادة الدكتور بيرجونات جور يرون — وزير التخطيط الاقتصادى والتنمية .
— سعادة امورجوم بارسوزامان — وزير التعليم والفنون والثقافة .
— سعادة دوار كانات جونجاه — وزير التجارة والنقل البحرى .
— سعادة مورليداى دوللو — وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد الطبيعية .

وقد أتيح للوفدان المصرى والمورىشى فرصة تبادل وجهات النظر حول القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك . وقد أعاد الوفدان تأكيد مساندتهما لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وعزمهما على الإبقاء على مبادئ ميثاقها .

كما بحثا الوضع المتدهور فى الجنوب الإفريقى نتيجة لسياسة الابارتهايد التى تمارسها برتوربا ، واحتلالها المستمر لناميبيا ، وعدوانها المتكرر ، وأنشطتها الرامية إلى زعزعة دول خط المواجهة .

وقد أكدا مساندتهما لشعب جنوب إفريقيا فى كفاحه من أجل إنهاء الابارتهايد ، وتأسيس مجتمع غير عنصرى ديمقراطى قائم على العدل والمساواة .

كما أبدا شعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال تحت قيادة سوابومثله الوحيد وفقاً لقرار مجلس الأمن ٧٨ / ٤٣٥ . وأعربا عن وقوفهما الصلب بجانب أشقاتهم فى دول خط المواجهة .

وطالب الجانبان بالاحترام التام لسيادة تشاد ووحدة أراضيها وأشادا بالجهود التى تبذلها الحكومة التشادية من أجل المصالحة الوطنية وبناء السلام .

وقد ناقشا الوضع الاقتصادى الخطير بأفريقيا خاصة مشكلة المديونية ، واتفقا على ضرورة التصدى للمشكلة من خلال عمل مشترك ومستمر . وأشادا — فى هذا الصدد — بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الاستثنائى لمنظمة الوحدة الإفريقية بشأن المديونية . وأعربا عن عزمهما على العمل من أجل تنفيذ إعلانه النهائى والعمل من أجل عقد مؤتمر دولى حول مشكلة المديونية الإفريقية .

وقد أكد الوفدان من جديد التزامهما بتدعيم الحوار بين الجنوب وبين الجنوب وتنمية التبادل الإقليمى خاصة فيما بين الدول الإفريقية .

واستعرض الجانبان الوضع فى الشرق الأوسط فى ضوء انتفاضة الشعب الفلسطينى بالأراضى العربية المحتلة ، والجهود المبذولة حالياً لإحياء عملية السلام فى إطار مؤتمر دولى للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ومشاركة جميع الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

وقد طالبا بالانتهاء الفورى للحرب العراقية — الإيرانية ، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ فى هذا الصدد .

وأعاد الجانبان تأكيد مساندتهما التى لا تتزعزع لمبادئ حركة عدم الانحياز واستعرضا المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف التى تجرى حالياً لنزع السلاح . وطالبا بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة سلام بالمحيط الهندى ، وجعل إفريقيا منطقة لا نووية ، وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط . وفى هذا الصدد ، أشادا باتفاقية إزالة الأسلحة النووية متوسطة المدى بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية باعتبارها خطوة من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية ونزع السلاح العام والشامل .

واستعرض الجانبان التعاون الثنائى بين البلدين وأعربا عن ارتياحهما لاتجاهه الوجهة الصحيحة — وقد اتفق الجانبان على اتخاذ مزيد من الاجراءات لتدعيم الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية .

واستطلع الجانبان امكانيات زيادة التبادل التجارى واتفقا على بحث إمكانية الوفاء باحتياجات البلدين من الواردات والصادرات فى المجالات التى لديها القدرة على توفيرها — ويجب أن يتم ذلك على نحو يحقق المصلحة المتبادلة للجانبين .

وقد وافق الجانب المصرى بأن يبحث بعين الاعتبار طلبات موريشيوس من المعونة الفنية بما فى ذلك التدريب وخدمات الخبراء .

وقد اتفق الجانبان على الاجتماع في أكتوبر / نوفمبر لإعداد برنامج التعاون الفني للعامين التاليين تمثيلاً مع الهدف المشترك لتدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين.

قام الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية نيابة عن جمهورية مصر العربية ، وسعادة ارمورجوم بارسورامان وزير التعليم والفنون والثقافة عن حكومة موريشيوس بتوقيع برنامج تنفيذي للتعاون التعليمي والثقافي والعلمي.

وقد اتفق الجانبان أيضاً على أن تعقد الدورة الثنائية للجنة المصرية الموريشية المشتركة بجمهورية مصر العربية بعد عامين في تاريخ يكون مناسباً للطرفين.

وقع الجانبان محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة المصرية الموريشية المشتركة.

وقد أعرب الدكتور بطرس بطرس غالي عن شكره وتقديره للحكومة الموريشية للاستقبال الحار والودى الذى قوبل به وأعضاء الوفد المرافق لسيادته خلال زيارتهم لموريشيوس.

صدر بورت لويس في ٢٩ / ٤ / ١٩٨٨ باللغتين الإنجليزية والعربية.

عن حكومة موريشيوس
الدكتور بيرجونات جور برون
وزير التخطيط الاقتصادى والتنمية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشؤون الخارجية

[٤٩] بيان مشترك

زيارة وزير خارجية جمهورية بتسوانا إلى جمهورية مصر العربية

(٥ - ٩ يونيو ١٩٨٨)

بناء على الدعوة الموجهة من الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشؤون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قامت الدكتورة / جسينوى ك. ت تشيبى وزيرة خارجية جمهورية بتسوانا بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٥ إلى ٩ يونيو ١٩٨٨ .

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، الدكتورة / جسينوى ك. ت. تشيبى التى سلمت سيادته رسالة من السيد / الرئيس الدكتور كويت كيتوميل جونى ماسيرى - رئيس جمهورية بتسوانا

كما اجتمعت السيدة وزير خارجية بتسوانا بكل من :

- السيد الدكتور / يوسف والى - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والسكرتير العام للحزب الوطنى الديمقراطى .

- السيد / صفوت الشريف - وزير الإعلام .

- السيد الدكتور / أحمد فتحى سرور - وزير التعليم .

وعقد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية ، ووزيرة الخارجية البتسوانية محادثات في جومين الود والأخوة ، وعكست المحادثات تطابق وجهتى نظر كل من مصر وبتسوانا حول القضايا الثنائية والأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

واستعرض الوزيران الموقف السياسى والاقتصادى فى أفريقيا ، وأكدوا - من جديد - مساندتهما التامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بمناسبةيوبيلها الفضى . وأكدوا تكريس دولتهما - من جديد - لخدمة مبادئ وأهداف المنظمة القارية التى تمثل اطاراً للعمل المشترك والتضامن الإفريقى . وتمهدا ببذل كافة جهودهما لتدعيم المنظمة . وفى هذا الاطار أعرب الجانبان عن عزمهما على تنفيذ إعلان أديس أبابا عن رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨ .

وأدان الجانبان - بشدة - سياسة الأبارتهايد العنصرية واللاإنسانية التى ينتهجها نظام برتوريا . وأعربا عن تأييدهما التام لكفاح شعب جنوب إفريقيا من أجل إزالة التفرقة العنصرية ، وتأسيس مجتمع ديمقراطى قائم على الحرية والعدل والمساواة .

وأعادوا - من جديد - تأييدهما التام لدول خط المواجهة فى مواجهة الاعتداءات المتكررة لنظام برتوريا وأنشطته الهادفة إلى زعزعة الاستقرار بهذه الدول .

كما أدانا - استمرار احتلال جنوب إفريقيا لناميبيا . وأعادا تأييدهما التام لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال تحت قيادة سوابومثله الوحيد وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ / ٧٨ .

وقد رحب الجانبان بالمحادثات الجارية حالياً بين أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة التى تهدف إلى إحلال السلام فى أنجولا وتحقيق استقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ / ٧٨ ، وأعربا عن أملهما فى أن تكلل هذه المحادثات بالنجاح .

وفى يتعلق بتشاد ، طالب الجانبان بالاحترام التام لسيادتها ووحدة أراضيها . وأشادا بجهود حكومتها من أجل المصالحة الوطنية وبناء السلام . ورحبا بتجديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية لمواصلة جهودها من أجل التوصل إلى حل سياسى للنزاع التشادى - الليبي .

واتفق الوزيران على أنه لن يمكن حل النزاع حول الصحراء الغربية ، إلا من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية الصادرة بشأنه .

وناقش الوزيران الموقف الاقتصادى الخطير بإفريقيا خاصة مشكلة المديونية الإفريقية ، واتفقا على ضرورة التصدى للمشكلة من خلال عمل مشترك ومستمر . وفى هذا الصدد ، أعربا عن تأييدهما التام لعقد مؤتمر دولى حول المديونية الخارجية لإفريقيا وذلك فى أنسب وقت وبعد أقصى قبل نهاية ١٩٨٩ . وأشادا بجهود مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى تعبئة المجتمع الدولى لصالح عقد المؤتمر .

وأعاد الجانبان من جديد تأكيد التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون الأفريقى - العربى التى تخدم مصالح شعوبها المشتركة ، وعزمهما على بذل كل جهد ممكن حتى تتحقق كافة الطاقات والامكانيات الكامنة فى هذا التعاون تلبية لأمانى شعبيها .

وأعرب الوزيران عن قلقهما البالغ إزاء دفن النفايات النووية والصناعية بإفريقيا الذى يعد جريمة ضد أفريقيا والشعوب الإفريقية . وأعربا عن عزمهما على التصدى لهذه الممارسات .

وقد أعطى اهتمام خاص للموقف فى الشرق الأوسط خلال المحادثات . وأعرب الجانبان - من جديد - عن قناعتها بأن عقد مؤتمر دولى للسلام فى اطار الأمم المتحدة ووفقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، يوفر أفضل اطار للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم .

وأعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع السائد بالضفة الغربية وقطاع غزة بالأراضى العربية المحتلة الناتج عن الممارسات الإسرائيلية غير القانونية واللاإنسانية ضد الشعب الفلسطينى وتدهور ظروفه المعيشية . وقد طالبا سلطة الاحتلال بالالتزام التام باتفاقية جنيف الرابعة التى تسرى أحكامها على هذا الوضع .

كما أعرب الوزيران أيضاً عن قلقهما البالغ ازاء استمرار الحرب العراقية - الإيرانية . وطالبا بالتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ من أجل إنهاء الحرب .

وقد أشاد الجانبان المصري والبتسواني بالدور الإيجابي الذي تقوم به حركة عدم الانحياز من أجل تعزيز السلام العالمى ، ونزع السلاح النووى ، وتحقيق التعايش السلمى فيما بين الدول .

كما أكد الجانبان - من جديد - ثقتهما فى حركة عدم الانحياز فيما يتصل بالمواقف من الكتلتين . وأكدوا - من جديد - عزمهما على مواصلة العمل لإعلاء مثل حركة الدول غير المنحازة .

وقد رحب الجانبان بعملية الاتصالات والتقارب بين القوتين الأعظم وأكدوا أنه لكى يدوم الوفاق يجب أن يكون كونياً وعالمياً ومفتوحاً . وقد طالب الجانبان حركة عدم الانحياز ببدء عملية إعادة تقييم الموقف الدولى وتأثير هذه التطورات على العالم الثالث وعلى قضاياها العادلة .

كما رحب الجانبان بالتطورات الهامة التى جرت فى مجال نزع السلاح ، وأكدوا - من جديد - تأييدهما لهدف نزع السلاح العام والشامل خاصة نزع السلاح النووى فى ظل رقابة دولية فعالة . وأكدوا - من جديد - العلاقة بين نزع السلاح والتنمية والأمن الدولى . كما أكدوا صلاحية إعلان جعل إفريقيا لانونوية الصادر فى القاهرة ١٩٦٤ . وأعربا عن تأييدهما لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط .

أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتطور العلاقات الثنائية بين مصر وبتسوانا واتفقا على ضرورة توسيع وتنويع هذه العلاقات فى كافة المجالات ، وتحقيقاً لهذا الهدف تم - خلال الزيارة - التوقيع على اتفاقية بين جمهورية بتسوانا والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

وقد أعربت الدكتور / جسيوى ك . ت . تشيبى عن شكرها وتقديرها للسيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ، للترحيب الحار والودى الذى قوبلت به سيادتها ، وأعضاء الوفد المرافق لها . وقد وجهت الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى لزيارة بتسوانا ، وقد قبلها سيادته بسرور . واتفق على أن يتم تحديد موعد الزيارة من خلال القنوات الدبلوماسية .

صدر فى القاهرة فى ٨ يونيو ١٩٨٨ باللغتين الإنجليزية والعربية .

عن جمهورية بتسوانا
الدكتور جسيوى ك . ت . تشيبى
وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٥٠] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالى إلى جمهورية مصر العربية (١٠ - ١٤ يونيو ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام السيد / موديبو كيتا - وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالى ، بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٠ إلى ١٤ يونيو ١٩٨٨ .

وفي خلال هذه الزيارة ، عقدت في القاهرة تحت الرئاسة المشتركة لكل من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى ، والسيد / موديبو كيتا ، الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالى . وقد تم إعداد محضر لاجتماعات هذه اللجنة يتضمن النتائج الإيجابية والمرضية التى توصل إليها الطرفان .

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالى الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة موجهة من السيد الرئيس الجنرال موسى تراورى رئيس جمهورية مالى والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الإفريقية .

كما اجتمع السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية مالى مع كل من :
- السيد الدكتور / يوسف والي - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي وسكرتير عام الحزب الوطنى الديمقراطى .

- السيد المشير / عبد الحليم أبوغزالة - نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربى .
- السيد الدكتور / محمد على محبوب - وزير الأوقاف .

ومن جهة أخرى عقد وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالى سلسلة من الاجتماعات مع وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية . وخلال هذه الاجتماعات تم بحث العلاقات الثنائية بين البلدين واستعراض المشاكل الكبرى على الصعيدين الإفريقى والدولى .

وقد أشاد كل من وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالى بالعلاقات الممتازة بين البلدين ، كما أكد - من جديد - رغبة حكومتيهما فى بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع تعاونهما فى كافة المجالات ، وأعربا عن رضائهما ازاء تطابق وجهات نظرهما فيما يتعلق بالمشاكل الكبرى الإفريقية والدولية .

وفما يتعلق بالعيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية كرر الطرفان تمسكهما بهذه المنظمة القارية ومبادئ ميثاقها . وقد أكد الطرفان التزامهما القوى بتدعيم منظمة الوحدة الإفريقية ، وفى هذا الصدد أعلن الطرفان على مواصلة العمل من أجل تطبيق إعلان أديس أبابا الختامى الذى أقره رؤساء الدول والحكومات فى ٢٥ مايو ١٩٨٨ .

وفما يتعلق بالموقف فى الجنوب الإفريقى ، أدان الطرفان بشدة سياسة التمييز العنصرى والممارسات الشائنة لنظام بريتوريا العنصرى ووجهها نداء إلى المجتمع الدولى من أجل فض عقوبات الزامية ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الابارتيد والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا . وقد جدد الطرفان مساندتهما لحركات تحرير جنوب أفريقيا ، ولنظمة سوابو ولدول خط المواجهة .

وبشأن الخلاف الحدودى بين ليبيا وتشاد ، أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما للجهود الرامية لحل النزاع عن طريق الحوار وانتهاج الطرق السلمية . كما أكد الطرفان تأييدهما للجهود التى تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى هذا الشأن .

وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية ، أعرب الطرفان عن قناعتها بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

وباستعراض الموقف الاقتصادى ، أعرب الطرفان عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية الإفريقية ، وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة ببحث المجتمع الدولى على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الإفريقية الخارجية ، وقد أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩ .

أعرب الطرفان عن قلقهما العميق إزاء عمليات دفن النفايات الذرية والصناعية فى الدول الإفريقية ، وأعلنا عزمهما على مكافحة هذه العمليات التى تعتبر جريمة ضد إفريقيا وضد الشعوب الإفريقية .

وقد أبدى الطرفان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط . وأعربا مجدداً عن قناعتها بأن انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية يهئ أفضل السبل للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة .

أشاد الطرفان بالانتفاضة البطولية للشعب الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة ، وأدانا بشدة الممارسات اللا إنسانية والاجراءات القمعية التى تمارسها اسرائيل ضد الشعب الفلسطينى .

وبالنسبة للحرب بين العراق وإيران أعاد الطرفان الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ والذى من شأنه وضعه موضع التنفيذ أن يساهم فى وضع حد نهائى لهذه الحرب المدمرة بين البلدين .

وفما يتعلق بالتعاون العربى - الإفريقى والذى توليه كل من جمهورية مصر العربية ، وجمهورية مالى أهمية خاصة ، أكد الطرفان على أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب اللذين تجمعهما روابط التاريخ والحضارة والآمال المشتركة فى مستقبل أفضل لكل الشعوب الإفريقية والعربية .

وقد رحب الطرفان بالتقارب بين القوتين العظميين وأعربا عن قناعتها بأن السلام لا غنى عنه للتنمية المتكافئة لجميع الشعوب . وأعاد الطرفان تأكيد التزامهما بالعمل على تقوية السلام العالمى وتحقيق نزع السلاح النووى ، الذى من شأنه أن يدفع بجهود التنمية والتعايش السلمى بين كل الدول . وجدد الطرفان ثقتهما فى سياسة حركة دول عدم الانحياز ، كما أعربا عن عزمهما الاستمرار فى العمل من أجل إعلاء مثل عدم الانحياز .

وقد أعرب السيد موديبو كيتا بالنيابة عن وفده وبالأصالة عن نفسه ، عن شكره العميق وتقديره ، للاستقبال الأخوى والودى الحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية مصر العربية ، ووجه سيادته الدعوة إلى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية إلى جمهورية مالى . وقد قبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالى هذه الدعوة بمزيد من الترحيب على أن يتحدد موعدها فى وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى يوم الثلاثاء الرابع عشر من يونيو ١٩٨٨ .

عن جمهورية مالى

موديبو كيتا

وزير الخارجية والتعاون الدولى

عن جمهورية مصر العربية

د . بطرس بطرس غالى

وزير الدولة للشئون الخارجية

٥١ - محضر

اجتماع الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي (القاهرة : ١٢ - ١٤ يونيو ١٩٨٨)

— عقدت الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية ، وجمهورية مالي بالقاهرة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ يونيو ١٩٨٨ برئاسة كل من السيد الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية ، والسيد موديبو كيتا - وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي . وقد تمت أعمال الدورة الرابعة في جو من الصداقة والتفاهم المتبادل .

— مرفق بهذا المحضر ملحق يتضمن قائمة بأعضاء الوفدين .

— بعد تبادل كلمات الترحيب والشكر قام وزير الدولة للشئون الخارجية المصري ووزير الخارجية والتعاون الدولي باستعراض المسائل السياسية الإفريقية والدولية من جهة ، والعلاقات الثنائية بين مصر ومالي من جهة أخرى .

— وقد تم اقرار جدول الأعمال الذي تضمن للمسائل السياسية والثنائية وغيرها .

أ - المسائل السياسية :

قام الوزيران باستعراض المشاكل السياسية الإفريقية والدولية وتم توقيع بيان مشترك .

ب - المسائل الثنائية :

قام الوفدان بتبادل وجهات النظر حول التعاون بين البلدين واستكشاف آفاق جديدة لهذا التعاون . وقد خلص الطرفان إلى النتائج التالية :

١ - التعاون الاقتصادي والتجاري :

استعرض الطرفان وضع تبادلاتها التجارية ، وخلصا إلى أن حجم التبادلات مازال حتى الآن غير مرض على الرغم من الاتفاق التجاري الموقع عام ١٩٦٦ في باماكو ، والاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والفنى الموقع عام ١٩٧٩ في باماكو .

وفي هذا الصدد اتفق الطرفان ، بغية تنشيط التبادلات التجارية ، على ما يلي :

— تبادل الزيارات بين وفود رجال الأعمال في البلدين .

— اقامة معارض تجارية .

— التعاون بين غرفتي التجارة .

— اقامة شركات مشتركة بين القطاع الخاص في كلا البلدين .

— اشتراك رؤوس الأموال المصرية الخاصة في رأسمال بعض الشركات الحكومية في جمهورية مالي .

— البحث عن حلول لمشكلة النقل .

وفما يختص بهذه النقطة الأخيرة ، اتفق الطرفان على عقد لقاء بين خبراء الطيران المدني لإحياء الاتفاق الجوي الموقع عام ١٩٦٢ .

وقد أعرب الجانب المصري عن رغبته في الحصول على النقطة الخامسة .
وقد أخذ الجانب المالي علماً بهذا ، ووعد باعطاء رد على الطلب المصري في أقرب فرصة .
وقد تم الاتفاق على عقد لقاء بين الوفد المالي وجمعية رجال الأعمال المصريين .
أخطر الجانب المالي الجانب المصري بعقد مؤتمر المائدة المستديرة لتنمية الصادرات في نهاية عام ١٩٨٨ ، والذي سيكون هدفه الأساسي تشجيع إنشاء شركات يتوجه نشاطها للتصدير الخارجى ، بين رجال الأعمال الأجانب وبين رجال الأعمال من مالى ، فى المجالات الصناعية والزراعية والتجارية .
وقد أعرب الجانب المصري عن اهتمامه بالاشتراك فى هذا المؤتمر .
وفىما يتعلق بالمعرض الإسلامى التجارى الثالث ، الذى سيعقد بالقاهرة فى الفترة من ١٠ إلى ١٩ أكتوبر ١٩٨٨ .
أعرب الجانب المالي عن رغبته فى الحصول على بعض التسهيلات تمكينه من الاشتراك فى هذا المعرض .
وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا ووعد بدراسة الأمر مع السلطات المعنية .

٢ - التعاون المالى :

لاحظ الجانبان أن اللجنة المنوط بها بحث الدين لم تجتمع على الرغم من التوصية التى صدرت عن اجتماعات الدورة الثالثة للجنة المشتركة ، فى يناير ١٩٨٥ .
وقد أكد الجانب المالي على رغبته فى الوفاء بجميع التزاماته المادية ، ولكن ، أخذاً فى الاعتبار الصعوبات الاقتصادية الخاصة والموضوعية التى تواجهها مالى وأخذاً فى الاعتبار أيضاً العلاقات المتميزة بين البلدين ، فإن الجانب المالي قد طلب إلغاء هذا الدين إذا ما كان ذلك ممكناً .
أوضح الجانب المصري الاجراءات التشريعية المتعلقة بطلب إلغاء الديون ، ووعد بنقل هذا الطلب إلى السلطات المصرية المختصة ، واطار الجانب المالي بالرد .

٣ - التعاون الزراعى :

أعطى الجانب المصري فى أعقاب زيارة وزير الزراعة المالى إلى مصر فى يناير ١٩٨٨ ، ولقاءات السيد وزير الخارجية والتعاون الدولى يوم ١١ يونيو ١٩٨٨ مع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصرى ، موافقته على القيام بمشروع رائد مشترك لاستصلاح الأراضى فى مالى على مساحة بين ألف وألفين فدان .
وفى هذا الصدد اتفق الطرفان على إرسال وفد من الخبراء المصريين قبل نهاية عام ١٩٨٨ . وقد وعد الجانب المصرى بالتكفل بالنفقات الخاصة بهذا المشروع . وسوف يتكفل الجانب المالى بنفقات إقامة وتنقلات الوفد خلال مهمته .
أعرب الجانب المالي عن رغبته فى إرسال خبير فى مجال معالجة الفوسفات . وقد وعد الجانب المصرى بدراسة هذا الطلب بعناية ، ودراسة إمكانية ضم هذا الخبير إلى وفد الخبراء المصريين المذكور آنفاً .
اقترح الجانب المصرى إقامة تعاون فى مجال تنمية التعاونيات الزراعية وفى مجال البحث عن نوعيات جديدة للتقاوى المحسنة ، وسوف يضم وفد الخبراء المصريين خبيراً فى مجال التعاونيات الزراعية .
ذكر الجانب المصرى اعترامه تقديم منح تدريبية فى مجال التعاون الزراعى . وقد أعرب الجانب المالي عن رغبته فى إقامة تعاون مع مصر فى مجال مكافحة التصحر من خلال إرسال خبراء ، وتنظيم رحلات بحث وتدريب الكادرات .
وقد أخذ الجانب المصرى علماً ووعد بإرسال البرنامج التدريبى الخاص بالمركز الزراعى الدولى المصرى بهدف استفادة مالى بهذا البرنامج .

٤ - التعاون الثقافى والعلمى والفنى :

رداً على مشروع بروتوكول الاتفاق الثقافى للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، الذى سبق أن قدمه الجانب المصرى .
قدم الجانب المالى مشروعه المقترح فى هذا الصدد ، الذى سيقوم الجانب المصرى بدراسته وسوف يتم الاتفاق على اجراءات توقيعه بالطرق الدبلوماسية بمبادرة من الجانب المصرى .

(١) التعاون فى مجالى التعليم وتدريب الكادرات :

أبدى الجانب المصرى استعداداه لاتخاذ الاجراءات التالية :
- استئناف إرسال تذاكر الطائرات إلى الطلبة الحاصلين على منح دراسية فى مصر .
- ضمان أربعة أماكن فى مدينة البعوث الإسلامية .
- النظر فى زيادة البدل النقدى للمبعوثين المالىين الآخرين .
- دراسة إمكانية تسهيل الشروط التى تضعها الجامعات المصرية لقبول المبعوثين المالىين .
- الحفاظ على المنح العشرين التى يقدمها الأزهر الشريف بالإضافة إلى المنح الجامعية العشرين المخصصة سنوياً لجمهورية مالى .
- تخصيص منحتين للدراسات العليا .

وفى مجال التدريب قصير الأمد ، أعرب الجانب المصرى عن استعداده لتقديم المنح التالية عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى لإفريقيا استجابة لطلب مالى :
- منحتان فى مجال الإعلام (الإذاعة والتليفزيون) .
- تسع منح فى مجال الزراعة ، فى المركز الدولى المصرى للزراعة .

وقد أعرب الجانب المالى عن رغبته فى الاستفادة بالمنح القصيرة الأجل لتدريب الكادرات فى مجالات : البريد والمواصلات والخرائط المساحية وتربية الحيوان .

(٢) التعاون فى المجالين العلمى والفنى :

أعرب الجانب المالى عن رضائه عن المساعدة التى تقدمها مصر للمدارس العربية فى مالى وأبدى رغبته فى الحصول على مواد وكتب تعليمية فى التخصصات العلمية باللغة العربية لمستوى التعليم الابتدائى والثانوى بالإضافة إلى ما يحصل عليه حالياً من مواد وكتب دينية وتربوية .
وقد وعد الجانب المصرى بدراسة هذا الطلب .

أعرب الجانب المصرى عن استعداده لدراسة إرسال ثلاثين مدرساً للغة العربية عن طريق الأزهر بالإضافة إلى ثلاثين مدرساً آخرين فى المجالات العلمية عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الإفريقية . وقد تم الاتفاق على أن يقوم الجانب المالى بتقديم طلب فى هذا الشأن ، بالإضافة إلى برنامج عمل هؤلاء المدرسين فى مجال التعاون الفنى .

طلب الجانب المالى من الجانب المصرى دراسة إمكانية تحمل كافة نفقات المساعدات الفنية المصرية .

وقد أخذ الجانب المصرى علماً بهذا ووعد بالرد بالطرق الدبلوماسية .

أوضح الجانب المصرى أنه بمناسبة افتتاح دار الأوبرا المصرية فى أكتوبر ١٩٨٨ ، فإنه يرغب فى مشاركة فرق الفنون الشعبية المالية فى الاحتفالات التى ستقام بهذه المناسبة ، وسوف يتم مناقشة شروط الاشتراك بالطرق الدبلوماسية بمبادرة من الجانب المصرى .

اتفق الطرفان على الاشتراك فى معارض الكتب التى تقام فى بلديهما .

قدم الجانب المالى الدعوة إلى الجانب المصرى للاشتراك فى الدورات المختلفة لاجتماعات اللجنة الوطنية للبحوث الزراعية وقد قبل الجانب المصرى بسرور الاشتراك فى هذه الاجتماعات والمساهمة فى أعمال اللجنة .

٥ - التعاون في المجال الصحي :

قدم الجانب المالى مشروع اتفاق صحى للجانب المصرى الذى سيقوم بالرد عليه فى أقرب فرصة .

٦ - التعاون بين الأحزاب السياسية :

أعرب الجانب المصرى عن رغبته فى إقامة علاقات تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى وبين الاتحاد الديمقراطى للشعب المالى بالإضافة إلى توقيع مشروع الاتفاق الإطارى الذى سبق للجانب المصرى تقديمه بالطرق الدبلوماسية وأعرب الجانب المصرى عن رغبته فى أن يقوم وفد حزبى مالى بزيارة صداقة وعمل إلى مصر .
وبعد انتهاء أعمال الدورة أشاد الطرفان بالنتائج التى تم التوصل إليها ، وبنماخ الأخوة والتفاهم المتبادل ، الذى ساد الاجتماعات .

ومن جهة أخرى أكد الطرفان من جديد عزمهما على مواصلة العمل بلا كلل لتكثيف التعاون بين بلديهما .
اتفق الطرفان على عقد الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة فى باما كوفى موعد يحدد لاحقاً بالطرق الدبلوماسية .
وقد أعرب السيد موديو كيتا عن شكر الوفد المالى العميق للاستقبال الحار والأخوى الذى لقيه خلال زيارته لجمهورية مصر العربية .

وقد وجه السيد وزير الخارجية والتعاون الدولى المالى ، الدعوة إلى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية ، الدعوة للقيام بزيارة رسمية إلى مالى .

وقد قبل السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الدعوة بسرور ، وسيتم تحديد موعد لها فى وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية .

حرر فى القاهرة فى ١٤ يونيه ١٩٨٨ .

عن جمهورية مالى
موديو كيتا
وزير الخارجية والتعاون الدولى

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

(ملحق)

الوفد المصرى

- السيد / حسين رفعت محمد - وكيل أول وزارة التعاون الدولى .
- السيد السفير / حسان العبادى - الصندوق العربى .
- السيد السفير / مخلص جبه - إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى .
- السيد السفير / أحمد نبيل السلاوى - إدارة الشئون الإفريقية .
- السيد السفير / سعد الفراجى - إدارة الشئون الاقتصادية الدولية .
- السيد الوزير المفوض / منظور الدالى - إدارة الشئون الإفريقية .

- السيد الوزير المفوض / محسن عزمى — نائب مدير إدارة الصحافة والإعلام.
- السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت — نائب مدير الأمانة العامة للصندوق المصرى.
- السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى — مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.
- السيد العميد / الريدى عباس — وزارة الداخلية
- السيد الدكتور / محمد خيرى الحسينى — مدير النقل الجوى.
- السيد الأستاذ / محمد أبو الفتوح — رئيس قطاع الشئون الاقتصادية.
- السيد المستشار / أحمد نافع — إدارة الشئون الإفريقية.
- السيد المستشار / محمد أنور والى — نائب مدير الإدارة العامة.
- السيدة / ليلى الشيخ — مدير عام الاتفاقيات بالإذاعة والتليفزيون.
- السيد / محمود عبد الواحد — وزارة المالية.
- السيدة / فريال محمود — مدير إدارة التعاون الدولى.
- السيد / أحمد ابراهيم — مدير الاتفاقيات بوزارة التربية.
- السيدة / شويكار شافعى — ممثلة وزارة الثقافة.
- السيد السكرتير الثانى / محمد ابراهيم النفلى — مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.
- السيد الملحق التجارى / مسعد النجار — التمثيل التجارى.

وقد انضم إلى الوفد المصرى فى المفاوضات كل من :

- الأستاذ الدكتور / فخرى محمد شوشة — عميد المعهد العالى للتعاون الزراعى — شبرا الخيمة.
- الأستاذ / محمد إدريس — سكرتير عام الاتحاد التعاونى الزراعى ، المركز المصرى — رئيس لجنة الفلاحين الأفارقة.

الوفد المالى

- السيد / موديو كيتا — وزير الخارجية والتعاون الدولى.
- السيد السفير / البيقاى كونتا — سفير جمهورية مالى فى جمهورية مصر العربية.
- السيد الدكتور / شبح شيسى — مدير عام التعاون الدولى بوزارة الخارجية والتعاون الدولى.
- السيد / عبد الله سيدبى — موظف عال بوزارة الزراعة.
- السيد / عبد الله سانوكو — موظف عال بوزارة المالية والتجارة.
- السيدة / جيسى ميمون دبل — موظف عال بوزارة الخارجية والتعاون الدولى.
- السيد / باصيروباي — مستشار سفارة مالى فى جمهورية مصر العربية.
- السيد / برهيا تراورى — سكرتير سفارة مالى لشئون الحسابات فى جمهورية مصر العربية.

(٥٢) بيان مشترك

زيارة السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية

بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية زيمبابوى

(٤ يوليو ١٩٨٨)

بناء على الدعوة الموجهة من وزير خارجية جمهورية زيمبابوى ، الدكتور / ن . م شاموياريرا ، قام السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى زيمبابوى خلال الفترة من ٣ إلى ٥ يونيو ١٩٨٨ ، وكان بصحبة سيادته وفد على مستوى عال .

وعقد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ووزير خارجية زيمبابوى محادثات حول المسائل التي تخص العلاقات الثنائية والمسائل الدولية وخاصة الوضع في جنوب أفريقيا والشرق الأوسط .

وقد استعرضا معاً علاقات التعاون الثنائى بين بلديهما ، وأعربا عن رضائهما على العلاقات القوية التي تربط بينهما ، وفي هذا الشأن ، أعرب الدكتور / شاموياريرا ، عن تقدير زيمبابوى لمصر على المعونة الفنية التي تقدمها لزيمبابوى عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

وقد التقى الدكتور / بطرس بطرس غالي أيضاً مع وزراء آخرين ، بهدف توثيق وتعزيز التعاون في مختلف المجالات .

وقام الدكتور / شاموياريرا والدكتور بطرس بطرس غالي بتوقيع اتفاق اللجنة المشتركة بشأن تدعيم التعاون بين البلدين في مختلف المجالات .

وفيما يتعلق بالوضع في جنوب أفريقيا ، أكد الوزيران على تأييدهما التام لكفاح شعب جنوب أفريقيا وناميبيا من أجل القضاء على التفرقة العنصرية وإنهاء احتلال ناميبيا ، كما أدانا سياسة التفرقة العنصرية التي جعلت المنطقة مسرحاً للحرب والدمار .

كما أعربا عن عزمهما الاكيد على دعمهما لحركات تحرير جنوب أفريقيا وناميبيا في كفاحهما العادل ضد التفرقة العنصرية ، وأهابا بالمجتمع الدولي أن يمارس ضغطه على نظام الحكم في بريتوريا ليتخلى عن سياسة التفرقة العنصرية ، والسماح بالتنفيذ الفوري وغير المشروط للقرار رقم ٤٣٥ بشأن ناميبيا .

وقد أكد وزير الدولة المصرى مرة أخرى تأييد بلاده القوى لدول المواجهة ودعا المجتمع الدولي لتقديم معاونتها مباشرة لهذه الدول ، أو من خلال صندوق أفريقيا لدعم دول المواجهة الأفريقية ، حتى يمكنها الصمود في مواجهة أعمال جنوب أفريقيا العدوانية .

وقام الدكتور غالي بإحاطة الجانب الزيمبابوى بآخر تطورات المحادثات التي جرت بين أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة منذ وقت قريب ، وقد أثنى الدكتور شاموياريرا على استضافة مصر

لهذه المحادثات ، وأعرب الوزيران عن تأييدهما للجهود المبذولة لحل النزاع الأنجولي ووضع القرار رقم ٤٣٥ بشأن استقلال ناميبيا موضع التنفيذ .

وفيما يتعلق بالموقف في الشرق الأوسط ، أعرب الوزيران عن قلقهما البالغ إزاء الوضع السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة بالأراضي العربية المحتلة الناتج عن الممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية ضد المدنيين الفلسطينيين ، وطالبا سلطة الاحتلال بالالتزام التام باتفاقية جنيف الرابعة التي تسرى أحكامها على هذا الوضع .

وقد أعرب الجانبان عن قناعتهم بأن عقد مؤتمر دولي للسلام في إطار الأمم المتحدة ووفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، من شأنه أن يوفر أفضل إطار للتوصل إلى السلام الشامل والعاقل والدائم .

كما أعرب الوزيران عن قلقهما البالغ إزاء استمرار الحرب العراقية - الإيرانية وطالب الطرفان بالتعاون الفوري مع السكرتير العام للأمم المتحدة من أجل إنهاء الحرب بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وأشاد الجانبان بالدور الإيجابي الذي تقوم به حركة عدم الانحياز من أجل تعزيز السلام العالمي ونزع السلاح وتحقيق التعايش السلمي بين الدول ، وأكد الجانبان ثقتهما في حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالموقف بين الكتلتين ، كما أكدا من جديد عزمهما على مواصلة العمل لإعلاء شمل الحركة .

وقد رحب الجانبان بعملية الاتصالات والتقارب بين القوتين الأعظم ، وأكدا أنه لكي يذم الوفاق يجب أن يكون كونياً وعالمياً ومفتوحاً .

ودعا الجانبان حركة عدم الانحياز البدء في عملية إعادة تقييم للوضع العالمي ، ولتأثير هذه التطورات على دول العالم الثالث وعلى قضاياها العادلة .

وفيما يتعلق بالموقف الاقتصادي الخطير بأفريقيا ، اتفق الجانبان على ضرورة إعطاء الأولوية لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ، الذي دعا إليه مؤتمر القمة الأفريقي الواحد والعشرين ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا ، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الدول النامية .

وقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما الكامل لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بمناسبة عيدها الفضي ، وجددا إيمان دولتيهما بمبادئ وأهداف المنظمة ، كما أعرب الجانبان عن عزمهما على تنفيذ الإعلان الذي أصدره مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا بمناسبة العيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وأكد الوزيران تمسكهما بمبادئ وأهداف التعاون العربي الأفريقي لصالح الشعوب العربية والأفريقية جميعاً ، وأعربا عن رغبتهما في اتخاذ الخطوات في سبيل تحقيق هذا التعاون .

وقد عبر الدكتور بطرس بطرس غالي عن شكره وتقديره للدكتور شاموياريرا ، على الاستقبال

الحار والودى الذي لقيه والوفد المرافق لسيادته أثناء زيارته لزيمبابوى ، وقد وجه الدعوة إلى الدكتور /
ناتان شاموياريرا ، للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية والتي قبلها سيادته بكل سرور ، على
أن يتم الاتفاق على تحديد موعدا عبر القنوات الدبلوماسية .

تحرر في هراري في ٤ يوليو ١٩٨٨ باللغتين الإنجليزية والعربية .

من جمهورية زيمبابوى
د. ناتان شاموياريرا
وزير الخارجية

من جمهورية مصر العربية
د. بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٥٣) بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية

إلى جمهورية بتسوانا

(٧ - ٨ يوليو ١٩٨٨)

بناء على دعوة من الدكتورة / جوسيتوى ك. ت. تشيبي ، وزيرة خارجية جمهورية بتسوانا ، قام الدكتور / بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى جمهورية بتسوانا في الفترة من ٧ إلى ٨ يوليو ١٩٨٨ .

وأثناء الزيارة ، استقبل سيادة الرئيس الدكتور كويت كتوميل جوني ماسيري ، رئيس جمهورية بتسوانا الدكتور بطرس بطرس غالي ، الذي سلم لسيادته رسالة صداقة وتضامن من سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وعقد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ووزيرة الخارجية البتسوانية جولة من المحادثات متابعة للمحادثات التي عقدها خلال الزيارة التي قامت بها الدكتورة جوسيتوى ك. ت. تشيبي ، للقاهرة في الفترة من ٥ إلى ٩ يونيو ١٩٨٨ ، من أجل تدعيم العلاقات الثنائية بين بلديهما وتنسيق مواقفهما في المحافل الأفريقية والعالمية وفي الشرق الأوسط .

كما أوليا اهتماماً خاصاً بالوضع في الجنوب الأفريقي ، وفي هذا الشأن قام الوزير المصرى بإحاطة نظيرته البتسوانية علماً بأخر تطورات المحادثات التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ١٩٨٨ بين أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة ، وأعرب الوزيران عن ترحيبهما بالجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تحقيق السلام في أنجولا واستقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٧٨/٤٣٥ ، وعبرا عن الأمل في أن تكلل هذه الجهود بالنجاح .

كما أحاط الوزير المصرى نظيرته البتسوانية بنتائج اجتماعات اللجنة الوزارية للتعاون الاقتصادي لحركة الدول غير المنحازة ، والتي عقدت في هراي في الفترة من ٤ إلى ٧ يوليو ١٩٨٨ وأكد الوزيران على أهمية الدور الذي تلعبه حركة عدم الانحياز القادم والذي سيعقد في نيقوسيا ، بقبرص في سبتمبر ١٩٨٨ .

وأعرب الوزيران عن اغتباطهما لتطور العلاقات الثنائية بين مصر وبتسوانا ، وبحكاً سبل ووسائل تكثيفها وتنويعها في جميع المجالات ، وفي هذا الشأن وقعا اتفاقاً للتعاون الثقافي والفني والعلمي بين البلدين ، كما ناقشا سبل تنفيذ الاتفاق الذي تم توقيعه مؤخراً بين بتسوانا والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، كما استعرضا أفاق التعاون بين البلدين من خلال إطار مساهمة مصر في صندوق أفريقيا لدعم دول المواجهة الأفريقية الذي أنشأته حركة عدم الانحياز .

وقد عقد الدكتور بطرس بطرس غالي ، أثناء زيارته لبتسوانا ، محادثات مع كل من : وزير الزراعة معالى السيد د. ك. كوبلا جوب ، ووزير الصحة معالى السيد ج. ل. ت. موتينا ميل ، ووزير شئون الرئاسة والإدارة العامة ، معالى السيد ب. ه. ك. كيد يكبلوى .

وأعرب الدكتور بطرس بطرس غالي عن شكره وتقديره للدكتورة جوسيتوى تشيبي ، للترحيب
الحار وكرم الضيافة الذي قوبل به سيادته وأعضاء الوفد المرافق له أثناء زيارتهم للجابرون .

صدر بالجابرون في ٨ يوليو ١٩٨٨ بالفتين الإنجليزية والعربية .

عن جمهورية بتسوانا عن جمهورية مصر العربية

د. جوسيتوى ك . ه . تشيبي
وزير الخارجية

د. بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٥٤] بيان مشترك

زيارة وزير العلاقات الخارجية والتعاون بجمهورية بورندي

إلى جمهورية مصر العربية

(١٠ - ١٣ يوليو ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد / سيبريان مبونيمبا وزير العلاقات الخارجية والتعاون لجمهورية بورندي بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٠ إلى يوليو ١٩٨٨ .

وخلال هذه الزيارة ، عقدت في القاهرة تحت الرئاسة المشتركة لكل من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ، والسيد / سيبريان مبونيمبا ، الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بورندي . وقد تم إعداد محضر لاجتماعات هذه اللجنة يتضمن النتائج الإيجابية والمرضية التي توصل إليها الطرفان .

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد / سيبريان مبونيمبا - وزير العلاقات الخارجية والتعاون لجمهورية بورندي الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من السيد الميجور بيري بويويا - رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطنى ورئيس جمهورية بورندي .

كما اجتمع السيد وزير العلاقات الخارجية والتعاون لجمهورية بورندي مع كل من :

- السيد الدكتور / يوسف والى - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة

- السيد المهندس / عصام راضى - وزير الأشغال العامة والموارد المائية .

- السيد / فؤاد سلطان - وزير السياحة والطيران المدنى .

- السيد الدكتور / يسرى مصطفى - وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ومن جهة أخرى ، عقد وزير العلاقات الخارجية والتعاون لجمهورية بورندي سلسلة من الاجتماعات مع السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية . وخلال هذه الاجتماعات ، تم بحث العلاقات الثنائية بين البلدين ، واستعراض المشاكل الكبرى على الصعيدين الإقليمى والدولى .

وقد أشاد كل من وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ووزير العلاقات الخارجية والتعاون لجمهورية بورندي بالعلاقات الممتازة بين البلدين . كما أكدوا - من جديد - رغبة حكومتهما في بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع تعاونهما في كافة المجالات وخاصة التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى واتحاد التقدم الوطنى . وقد تم الاتفاق بأن يقوم وفدا الحزبين بالتوقيع على اتفاق للتعاون بينهما في تاريخ لاحق يتم تحديده بالطرق الدبلوماسية .

وقد أحاط وزير العلاقات الخارجية والتعاون السيد / سيبريان مبونيمبا السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى بمناخ التقاهم وحسن الجوار الذى ساد أخيراً في المنطقة منذ تولى الجمهورية الثالثة ما يمثل عاملاً مساعداً للتعاون الجيد على المستوى الثنائى والمتعدد الأطراف . وقد ركز الوزير البورندى على تأثير هذا المناخ على التعاون المصرى - البورندى .

وبجانب التعاون الثنائى بين البلدين ، أكد الوزيران - من جديد - التزام بلديهما بالاستمرار في مساندة التعاون الإقليمى في الاطار المحدد في خطة العمل والبيان الختامى للاجوس .

وفيما يتعلق بالعيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية ، كرر الطرفان تمسكها بهذه المنظمة القارية وعبادئ ميثاقها . وقد أكد الطرفان التزامهما القوى بتدعيم منظمة الوحدة الإفريقية . وفي هذا الصدد ، أعلن الطرفان عزمهما على مواصلة العمل من أجل تطبيق إعلان أديس أبابا الذي أقره رؤساء الدول والحكومات في ٢٥ مايو ١٩٨٨ .

وفيما يتعلق بالموقف في الجنوب الإفريقي ، أدان الطرفان - بشدة - سياسة التمييز العنصري والممارسات الشائنة لنظام برينتوريا . ووجهها نداء إلى المجتمع الدولي من أجل فرض عقوبات إلزامية ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الابارتيد والتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا . وقد جدد الطرفان مساندتهما لحركات تحرير جنوب أفريقيا ، ولنظمة سوابو ولدول خط المواجهة .

وقد شجع الطرفان ، وأيدا دول خط المواجهة خاصة جمهورية أنجولا الشعبية في جهودها من أجل البحث عن حل للنزاع في الجنوب الإفريقي . وقد أيد الطرفان مبادرات السلام التي تقوم بها حكومتا أنجولا وموزمبيق التي من شأنها المساهمة في التطبيق الفوري للقرار ٤٣٥ لمجلس الأمن مما يؤدي إلى استقرار السلام والأمن سريعاً في هذه المنطقة من القارة الإفريقية .

وفي هذا الصدد ، أعرب الطرف البورندي عن تأييده للحكومة المصرية لمبادرتها باستضافة الاجتماع الرباعي الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ١٩٨٨ وضم كل من أنجولا وكوبا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وبشأن النزاع بين ليبيا وتشاد ، أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما للجهود الرامية إلى استقلال وسيادة تشاد على جميع أراضيها عن طريق الحوار والمسائل السلمية . وقد أيد الطرفان الجهود التي تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في هذا الشأن وخاصة اللقاء الذي تم مؤخراً في ليرفيل بين وزير خارجية ليبيا وتشاد بهدف تعجيل الوصول إلى تسوية نهائية لهذا النزاع .

وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية ، أعرب الطرفان عن قناعتها بأن تطبيق القرارات المختلفة لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذه المشكلة .

وباستعراض الموقف الاقتصادي ، أعرب الطرفان عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية الإفريقية . وأشاد بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة ببحث المجتمع الدولي على تأييد عقد مؤتمر دولي خاص بالديون الإفريقية الخارجية . وقد أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما للنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل عام ١٩٨٩ .

وفيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب . استعرض الطرفان نتائج اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي بين دول حركة عدم الانحياز الذي عقد في هراي في الفترة من ٤ إلى ٧ يوليو ١٩٨٨ . وقد أوضح الطرفان أهمية مثل هذه اللقاءات التي تهدف إلى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب .

أعرب الطرفان عن قلقهما العميق إزاء عمليات دفن النفايات الذرية والصناعية في الدول الإفريقية . وأعلننا عزمهما على مكافحة هذه العمليات التي تعتبر جريمة ضد أفريقيا وشعوبها .

أعاد الطرفان تأكيد أهمية التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل وخاصة في إطار مجموعة الأندوجو . وقد أحاط الطرف المصري الطرف البورندي بأنه بعد التشاور مع حكومة أفريقيا الوسطى ، فإن الاجتماع القادم لدول مجموعة الأندوجو سوف يعقد في القاهرة يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٨ .

أبدى الطرفان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرط الأوسط . وأعربا - مجدداً - عن تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني خاصة حقه في تقرير المصير . وعبرا عن قناعتها بأن السلام العادل والدائم لن يسود في هذه المنطقة ، إلا إذا كان مؤسساً على احترام هذه الحقوق الوطنية وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ .

أكد الطرفان بأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وما يتوافق مع قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وباشتراك جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية يهى أفضل السبل للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لهذه المشكلة.

أشاد الطرفان بالمقاومة البطولية للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة الذى يعيش منذ أكثر من عشرين عاماً تحت الاحتلال الاسرائيلى . وقد أدان الطرفان - بشدة - الممارسات القمعية واللاإنسانية التى تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية . ونددا بالاستخدام التعسفى للعنف والقهر ضد الفلسطينيين العزل وبالمحاكمات غير القانونية وبطرده المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم مخالفين بذلك أحكام اتفاقية جينيف الرابعة .

بالنسبة للحرب بين العراق وإيران ، أعاد الطرفان الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، وطالبا بتطبيقه فوراً .

وفىما يتعلق بالتعاون العربى - الإفريقى والذى تهم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية بورندى . أكد الطرفان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب الذين يجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب الإفريقية والعربية .

أعاد الطرفان تأكيد التزامهما بدعم الدور الأساسى البناء لحركة دول عدم الانحياز فى تعزيز السلام العالمى وتحقيق نزع السلاح النووى ، والتعايش السلمى بين جميع الدول . وجدد الطرفان ثقتهما فى سياسة الحركة ازاء الكتلتين ، كما أعربا عن عزمهما الاستمرار فى العمل من أجل اعلاء مثل حركة دول عدم الانحياز .

وقد رحب الطرفان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وأكدوا أنه لكى يكون الانفراج دائماً ، فإنه يتعين أن يكون عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لمشاركة العالم كله . وفى هذا الصدد ، ومع كون الطرفين متيقظين تماماً لأبعاد هذا التقارب ، فإنها أوصيا حركة عدم الانحياز أن تضطلع بدورها كاملاً ، وبأن تبين أن الميزانيات المكرسة للتسلح المكثف يجب أن توجه إلى تمويل برامج التنمية فى دول العالم الثالث .

وقد أعرب السيد / سيريان مونيما - باسم وفده وبالأصالة عن نفسه - عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى والحر الذى لقيه ووفده فى جمهورية مصر العربية . ووجه سيادته دعوة للسيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية بورندى . وقد قبل السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعداً لها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى ١٤ يوليو ١٩٨٨ .

عن جمهورية بورندى
سيريان مونيما
وزير العلاقات الخارجية والتعاون

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

٥٥ — محضر

اجتماع الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية — البورندية

(القاهرة : ١١ — ١٤ يوليو ١٩٨٨)

عقدت الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية — البورندية في القاهرة في الفترة من ١١ إلى ١٤ يوليو ١٩٨٨.

وقد رأس الوفد المصري ، السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية.

ورأس الوفد البورندى السيد / سيربان مبونمبا — وزير الخارجية والتعاون لجمهورية بورندى.

ومرفق بهذا المحضر الملحقين ١ ، ٢ اللذين يتضمنان قائمة بأعضاء الوفدين.

وقد استهلّت الجلسة الافتتاحية بكلمتين هامتين ألقاهما رئيسا الوفدين.

ودارت أعمال اللجنة وفقاً لجدول الأعمال التالى :

١ — التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية :

١ / ١ احتياجات الجانب البورندى من الخبراء المصريين .

١ / ٢ المنح الدراسية والتدريبية .

١ / ٣ البروتوكول التنفيذى بين الهيئة المصرية العامة للتصنيع ومركز الارتقاء الصناعى ببورندى .

١ / ٤ الاحتياجات في مجال الأدوية والأدوات الجراحية .

١ / ٥ البرنامج التنفيذى لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والتقنى .

١ / ٦ الاعتراف بالدبلومات والشهادات الدراسية في الدولتين .

٢ — التعاون في المجال الاقتصادى والتجارى :

٢ / ١ مجال السياحة .

٢ / ٢ مجال الزراعة والرى .

٢ / ٣ استغلال الطاقة الشمسية .

٢ / ٤ مد خط للطيران المتجه من القاهرة إلى نيروبي حتى بوجمبورا .

٣ — التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى (مصر) والاتحاد من أجل التقدم الوطنى (بورندى) .

١ — التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية :

١ / ١ احتياجات الجانب البورندى من الخبراء المصريين :

قدم الجانب البورندى للجانب المصرى طلباً لزيادة عدد الخبراء المصريين في المجالات الموضحة فيما يلى : الصحة العامة — الأشغال العامة والتنمية الحضارية — الصناعة — السياحة — الزراعة .

وكان رهاء الجانب البورندي على أداء الخبراء المصريين في بورندي ، هو الدافع وراء تقديم هذا الطلب ، وقد أعرب الجانب المصري عن اتفاقه - من حيث المبدأ - على تقديم رد إيجابي على هذا الطلب بشرط أن يتحمل الجانب البورندي إقامة الخبراء ، فضلاً عن مرتباتهم الشهرية في حدود نفس المرتب الذي يتقاضاه الكادر البورندي من نفس التخصص . أما الجانب المصري فيتحمل نفقات سفر الخبراء وكافة النفقات الأخرى المتعلقة بتواجدهم في بورندي .

وقد وعد الجانب البورندي بإحاطة الجانب المصري بالقرار الذي ستتخذه الحكومة البورندية في هذا الشأن وذلك بالوسائل الدبلوماسية .

١ / ٢ المنح الدراسية :

قدم الجانب البورندي طلباً فيما يختص بالحصول على منح دراسية وتدريبية في المجالات التالية : الأشغال العامة - الأمن العام - الصحة - الزراعة والري - الإعلام .

وفي هذا الصدد ، طلب الجانب البورندي من الجانب المصري دراسة إمكانية مراجعة المنحة الشهرية التي لم تعد كافية إزاء ارتفاع أعباء المعيشة .

وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا الطلب الخاص بتقديم المنح الدراسية والذي قدمه الجانب البورندي . ووعده بدراسة إمكانية الاستجابة لها في حدود الإمكانيات المتاحة لديه ، وبعد أن يتلقى إيضاحات تفصيلية بشأن هذه الاحتياجات فيما بعد ، بالوسائل الدبلوماسية .

أما فيما يتعلق برفع قيمة الراتب المقرر للمنحة ، فقد أحاط الجانب المصري الجانب البورندي علماً بأن السلطات المختصة تقوم حالياً بدراسة إمكانية حل هذه المشكلة بطريقة شاملة لصالح كل الطلبة الأفارقة الذين حصلوا على منح دراسية مصرية .

١ / ٣ بروتوكول التعاون في مجال التصنيع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بورندي :

قامت السلطات المختصة في البلدين بدراسة مشروع بروتوكول التعاون في مجال التصنيع ، ووقع عليه رئيسا الوفدين .

١ / ٤ الاحتياجات في مجال الأدوية والأدوات الجراحية :

قدم الجانب البورندي طلباً تفصيلياً حول المساعدات العينية المطلوب تقديمها للأقسام التي يعمل بها الأطباء المصريون في بورندي .

ووعده الجانب المصري بدراسة هذا الطلب وبالرد عليه فيما بعد .

١ / ٥ البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني :

أعرب الجانب المصري عن أهمية العمل على توقيع برنامج تنفيذي لاتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفني بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بورندي للسنوات الثلاث القادمة .

ووعده الجانب البورندي بدراسة البرنامج المشار إليه وتوقيعه من قبل السلطات المختصة .

١ / ٦ الاعتراف بالدبلومات والشهادات الدراسية في الدولتين :

قدم الجانب البورندي مشروع اتفاق لمعادلة الدبلومات . ووعده الجانب المصري بإحالة المشروع إلى السلطات المختصة تمهيداً لدراسته والعمل على توقيعه في وقت مناسب .

٢ - التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري :

٢ / ١ مجال السياحة :

قدم الجانب البورندي طلباً فيما يختص بإعداد قرية سياحية في إقليم « منابع النيل » .
ويتناول الطلب تمويل دراسات جدوى وإقامة المشروع وقد أحاط الجانب المصري الجانب البورندي علماً بأنه لا يزمع حالياً تمويل مثل هذا المشروع ، إلا أنه قد بدأ عدداً من المساعي مع دول أخرى بهدف تحقيق هذا المشروع من خلال التعاون الثلاثي .
كما وعد الجانب المصري - من جهة أخرى - بإحاطة السلطات البورندية علماً بنتائج تلك المساعي .
وقد قبل الجانب البورندي مبدأ التعاون الثلاثي الذي يمكن التوسع في تطبيقه في مجالات أخرى من مجالات التعاون بين البلدين .

٢ / ٢ مجال الزراعة والرعي :

أعاد الجانب البورندي تقديم الطلب الخاص بتمويل مشروع يستهدف توفير المياه لإعادة استزراع سهل الموسو الجنوبي ، ومشروع إنتاج لحوم الخراف بهدف التصدير .
وأعرب الجانب المصري أن حكومته ليست مستعدة حالياً لتمويل المشروع ، على أنه وعد بتشجيع رجال الأعمال في القطاع الخاص المصري للتعرف على قانون الاستثمار الأجنبي المعمول به في بورندي ، واكتشاف إمكانية المساهمة في تنفيذ المشروعات المشتركة .
وفيما يتعلق بإنتاج لحوم الخراف ، عرض الجانب المصري إرسال فريق من أربعة خبراء لمدة ثلاثة أشهر ، لإنهاء الدراسات اللازمة لتحقيق هذا المشروع . ويتشكل خبراء هذا الفريق من التخصصات التالية :
- أخصائي اقتصاديات ريفية .
- مهندس ري ، متخصص في الإنشاءات والتركيبات الصناعية .
- أخصائي استصلاح أراضي .
- أخصائي في رعي الماشية .
وقد تعهد الجانب البورندي - من جهته - بتوفير السكن المجهز لهذا الفريق ، بالإضافة إلى وسيلة نقل .

٢ / ٣ استغلال الطاقة الشمسية :

أعرب الجانب البورندي عن رغبته في الاستفادة من التجربة المصرية في مجال استغلال الطاقة الشمسية .
كما أعرب أيضاً عن أمله في أن يقوم الجانب المصري بتزويده بمعدات تسمع له بإمداد المراكز الصحية في الأقاليم بالطاقة الشمسية .
وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا الطلب . ووعد بالرد عليه في وقت لاحق .

٢ / ٤ مد خط مصر للطيران المتجه من القاهرة إلى نيروبي حتى بوجمبورا :

تمشياً مع سياسة بورندي الساعية إلى كسر العزلة الجغرافية التي تفرضها عليها طبيعتها كدولة مغلقة ، وتطبيقاً للاتفاق الجوي الموقع في ٢١ يونيو ١٩٧٣ ، فقد طلب الجانب البورندي من الجانب المصري دراسة إمكانية مد خط مصر للطيران المتجه من القاهرة إلى نيروبي حتى بوجمبورا .
وأوضح الجانب المصري أنه سيعمل على دفع الاتصالات قديماً بين شركة مصر للطيران وشركة طيران بورندي ، من أجل تحديد الشروط التقنية التي من شأنها أن تؤدي إلى مد الخط .

٣- التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى المصرى ، والاتحاد من أجل التقدم الوطنى البورندى :

أعرب الوفدان عن رضائهما ازاء الاجراءات التى تم اتخاذها من أجل توقيع اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى والاتحاد من أجل التقدم الوطنى .

وقد أعرب الطرفان عن سعادتهما بالجوامع المقام بالود والتفاهم المتبادل الذى ساد الاجتماعات . واتفقا على عقد الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة المصرية - البورندية عام ١٩٩٠ ، فى جمهورية بورندى فى موعد يتم تحديده بالوسائل الدبلوماسية .

وأعرب وفد بورندى عن امتنانه العميق للوفد المصرى ازاء الاستقبال الحار والأخوى الذى لقيه .

وقع بالقاهرة بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٨٨ ، من نسختين أصليتين باللغة العربية والفرنسية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية بورندى
سيريان مبونيمبا
وزير العلاقات الخارجية والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

(ملحق ١)

الوفد المصرى

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السفير / حسان العبادى — مدير الصندوق العربى .
- السيد السفير / مخلص جبه — مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى .
- السيد السفير / نبيل السلاوى — مدير إدارة الشئون الإفريقية .
- السيد السفير / سعد الفراجى — مدير إدارة الشئون الاقتصادية الدولية .
- السيد السفير / أحمد طه — مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا .
- السيد الدكتور / عادل البلتاجى — وكيل وزارة الزراعة لشئون مكتب الوزير .
- السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى — مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الأستاذ / داود ليب جرجس — مدير عام مركز البحوث بوزارة السياحة .
- السيد الأستاذ / محمود عبد اللطيف — مدير إدارة التعاون مع إفريقيا — باهية العامة للتصنيع .
- السيد الدكتور / عبد الله الشافعى — مدير إدارة العلاقات الأوروبية والإفريقية بوزارة الزراعة .
- السيدة / منى فهم — مدير إدارة التعاون الدولى ، بوزارة التعاون الدولى .
- السيد المستشار / أحمد نافع — إدارة الشئون الإفريقية .
- السيد المستشار التجارى / عاطف أحمد مرسى — التمثيل التجارى .
- السيد المقدم / أحمد عامر — وزارة الدفاع .
- السيد الدكتور / عادل محمد فريد — وزارة الصحة .
- السيد الأستاذ / عبد الوهاب شعبان — شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد الأستاذ / مصطفى غنيم — وزارة الطيران المدنى .

- السيد الأستاذ / رياض حسن — وزارة الطيران المدني .
- السيد الأستاذ / عبد الله العنان — مصر للطيران .
- السيد السكرتير الثاني / إيهاب الشريف — مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السكرتير الثاني / محمد النقلي — مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

(ملحق ٢)

الوفد البورنندي

- السيد / سيريان مبونيمبا — وزير العلاقات الخارجية والتعاون .
- النقيب / برنارد كابواري — عضو اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ، ومدير مكتب وزير الدفاع الوطني .
- السفير / جاك هاكيزيماننا — مدير إدارة إفريقيا / آسيا / أمريكا اللاتينية / والأوقيانوسية ، بوزارة الخارجية والتعاون .
- السفير / بول مونيتيمباري — سفير بورندي في جمهورية مصر العربية .
- النقيب / س . تيروبوزا — مدير التوجيه بوزارة الدفاع الوطني .
- السيد / لوران كيبو كيرينا — مستشار سفارة بورندي في جمهورية مصر العربية .
- السيد / سلفاتور كودومبي — نائب مدير إدارة شؤون الجامعة العربية / آسيا / أمريكا اللاتينية والأوقيانوسية بوزارة الخارجية والتعاون .
- السيد / ادوارد نزاميماننا — نائب مدير إدارة البروتوكول بوزارة الخارجية والتعاون .

[٥٦] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية بجمهورية تشاد إلى جمهورية مصر العربية

(١٧ — ٢٠ يوليو ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي — وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية .
فام السيد / جوارا لاسو — وزير الخارجية بجمهورية تشاد بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٧ إلى ٢ يوليو ١٩٨٨ .

وفي خلال هذه الزيارة ، عقدت في القاهرة تحت الرئاسة المشتركة لكل من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي .
والسيد / جوارا لاسو ، الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد . وقد تم إعداد
محضر لاجتماعات هذه اللجنة يتضمن النتائج الإيجابية والمرضية التي توصل إليها الطرفان .

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية السيد / جوارا لاسو- وزير خارجية جمهورية تشاد الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من السيد / الرئيس الحاج حسين حبرى - رئيس جمهورية تشاد .

كما اجتمع السيد وزير خارجية تشاد مع كل من :

- السيد الدكتور / عاطف صدقى - رئيس مجلس الوزراء .
- السيد المشير / محمد عبد الحليم أبو غزالة - نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربى .
- السيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
- السيد الدكتور / يوسف والى - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى .
- السيد / صفوت الشريف - وزير الإعلام .
- السيد / فؤاد سلطان - وزير السياحة والطيران المدنى .
- السيد / زكى بدر - وزير الداخلية .
- السيد الدكتور / يسرى مصطفى - وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- السيد الفريق / صفى الدين أبوشناق - رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية .
- السيد / فهم ريان - رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران .

ومن جهة أخرى ، عقد وزير الخارجية بجمهورية تشاد سلسلة من الاجتماعات مع وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، وقد أتاح هذه الاجتماعات ، التى سادت خلالها روح الصداقة والأخوة التى تتميز بها العلاقات المصرية - التشادية ، الفرصة لبحث سبل تدعيم التعاون الثنائى ، ومناقشة القضايا الكبرى على الصعيدين الأفريقى والدولى .

وقد أشاد كل من وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية بجمهورية تشاد بالعلاقات الممتازة بين البلدين ، كما أكد - من جديد - الرغبة السياسية لحكومتها فى بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع تعاونها فى كافة المجالات . وأعربا عن رضائهما إزاء تطابق وجهات نظرهما فيما يتعلق بالمشاكل الكبرى الإفريقية والدولية .

وفما يتعلق بالعيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية ، كرر الطرفان - مجدداً - تمسكها بهذه المنظمة القارية ومبادئ ميثاقها . وقد أكد الطرفان التزامهما القوى بتدعيم منظمة الوحدة الإفريقية ، وفى هذا الصدد ، أعلن الطرفان عزمهما على مواصلة العمل من أجل تطبيق إعلان أديس أبابا الختامى الذى أقره رؤساء الدول والحكومات فى ٢٥ مايو ١٩٨٨ .

وتطبيقاً لمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الإفريقية . فقد أعرب وزير الدولة المصرى - مجدداً - عن تأييد بلاده الكامل للجهود التى تبذلها الحكومة التشادية من أجل ضمان استقلال ووحدة أراضى وسيادة تشاد على كل أراضيها ، كما أشاد كذلك بالنضال الباشل للشعب التشادى بقيادة الرئيس حسين حبرى ، ذلك النضال الذى يهدف إلى تحرير الوطن التشادى . وقد أعاد وزير الدولة المصرى أيضاً تأكيد مساندة بلاده للجهود التى تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع التشادى - الليبى .

وفما يتعلق بالموقف فى الجنوب الإفريقى ، أدان الطرفان - بشدة - سياسة التمييز العنصرى والممارسات الشائنة لنظام برينوريا العنصرى ، ووجها نداء إلى المجتمع الدولى من أجل فرض عقوبات إلزامية ضد هذا النظام ، لضمان القضاء التام على الابارتيد والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا . وقد جدد الطرفان مساندتهما لحركات تحرير جنوب إفريقيا ، وللمنظمة سوابو ، ولدول خط المواجهة .

وقد وجه الطرفان نداء إلى دول خط المواجهة ، وبصفة خاصة جمهورية أنغولا الشعبية ، بدعوها إلى المثابرة فى سعيها إلى تحقيق تسوية للنزاع القائم فى الجنوب على أساس التفاوض . وأعرب الطرفان أيضاً عن تأييدهما لما تتخذه حكومة كل من أنغولا وموزمبيق من مبادرات لتحقيق السلام ، أخذاً فى الاعتبار أن هذه المبادرات ستساهم فى التنفيذ الفورى لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ، وتعجل بإعادة اقرار السلام والأمن فى هذا الجزء من القارة .

وفي هذا الصدد، أعرب الجانب التشادي عن تأييده للحكومة المصرية التي بادرت باستضافة الاجتماع الرابعي الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ١٩٨٨، بمشاركة أنجولا وجنوب أفريقيا وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية، أعرب الطرفان عن قناعتها بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع.

وباستعراض الموقف الاقتصادي في أفريقيا، أعرب الطرفان - مجدداً - عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية الإفريقية. وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة ببحث المجتمع الدولي على تأييد عقد مؤتمر دولي خاص بالديون الخارجية لإفريقيا. وقد أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما للنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩.

وقد أبدى الطرفان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط، وأعادا تأكيد تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني خاصة حقه في تقرير المصير. وعبرا عن إيمانها بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية. وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧.

وأعرب الطرفان - مجدداً - عن قناعتها بأن انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، ومشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، هي أفضل السبل للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة.

أشاد الطرفان بالمقاومة البطولية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ أكثر من عشرين عاماً، وأدانا - بشدة - ممارسات القمع والعنف التي تطبقها سلطات الاحتلال الاسرائيلية. كذلك ندد الطرفان بالاستخدام التعسفي للعنف والقهر ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، وبالاتقالات التعسفية والمحاكمات غير القانونية، وبطردها المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم، مخالفين بذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

وبالنسبة للحرب بين العراق وإيران، أعاد الطرفان الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، وطالبا بتطبيقه فوراً.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز في قبرص في سبتمبر ١٩٨٨، أعاد الطرفان تأكيد التزامهما بدعم الدور الأساسي البناء لحركة عدم الانحياز في تعزيز السلام وتحقيق نزع السلاح النووي والتعايش السلمي فيما بين جميع الدول، وجدد الطرفان ثقتهما في سياسة الحركة إزاء الكتلتين، كما أعربا عن عزمهما الاستمرار في العمل من أجل إعلاء مثل حركة البلدان غير المنحازة.

كذلك رحب الطرفان بالتقارب بين القوتين العظميين، وأكدوا أنه لكي يكون الانفراج دائماً، فإنه يتعين أن يكون عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لمشاركة العالم كله، وفي هذا الصدد، أوصى الطرفان حركة عدم الانحياز بالبدء في عملية إعادة تقييم الوضع الدولي وتأثير هذا التطور على بلدان العالم الثالث وعلى القضايا العادلة لهذه البلدان.

وبشأن الحوار بين الشمال والجنوب، فقد بحث الطرفان نتائج اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي بين دول عدم الانحياز الذي عقد في هراي خلال الفترة من ٤ إلى ٧ يوليو ١٩٨٨، وأقر بأهمية هذه الاجتماعات التي تهدف أساساً إلى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب.

وقد أعرب السيد / جوارا لاسو - بالنيابة عن وفده وبالأصالة عن نفسه - عن شكره العميق وتقديره للاستقبال الودى الحار الذي لقيه ووفده في جمهورية مصر العربية. ووجه سيادته الدعوة إلى السيد الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية تشاد. وقد قبل السيد

الدكتور بطرس بطرس غالى هذه الدعوة بمزيد من الترحيب ، على أن يتحدد موعدها في وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية .

وقع في القاهرة في يوم الأربعاء العشرين من يوليو ١٩٨٨ .

عن جمهورية تشاد
جوارا لاسو
وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

٥٧ - محضر

اجتماع الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد (القاهرة : من ١٨ إلى ٢٠ يوليو ١٩٨٨)

عقدت الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد بالقاهرة من ١٨ إلى ٢٠ يوليو ١٩٨٨ برئاسة كل من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، والسيد جوارا لاسو وزير الخارجية لجمهورية تشاد .

وقد دارت أعمال الدورة الثالثة في جو مفعم بالود والتفاهم .

ومرفق بهذا المحضر قائمة بأسماء أعضاء الوفدين .

وبعد تبادل كلمات الشكر والترحيب ، استعرض وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية ووزير الخارجية التشادى المشاكل السياسية الإقليمية والدولية بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بين مصر وتشاد .

وقد تم اقرار جدول الأعمال التالى :

١ (التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى .

٢ (التعاون العلمى والثقافى .

٣ (التعاون التقنى .

٤ (التعاون فى مجال الطيران المدنى .

٥ (التعاون فى المجال القانونى .

٦ (موضوعات أخرى .

ثم تناولت اللجنة المشتركة بالدراسة ، مختلف نقاط جدول الأعمال وخلصت إلى ما يلى :

١) التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري :

عبر الجانبان عن أسفهما ازاء الغياب شبه الكامل للتبادل التجاري بين البلدين ، بالرغم من توافر الإطار القانوني له .

ومن أجل تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية فقد اتفق الطرفان على ما يلي :

- أ) تنشيط الدور الذي تضطلع به كل من السفارتين في القاهرة وندجامينا ، في مجال دفع عجلة التبادل التجاري .
- ب) اتخاذ التدابير اللازمة من أجل إبرام اتفاق صفقة متكافئة . وفي هذا الصدد فقد وافق الجانب التشادي على إيفاد بعثة من الخبراء إلى القاهرة لدراسة تعديل قائمة المنتجات التي يمكن تبادلها بين البلدين .
- ج) تشجيع المشاركة الكاملة من قبل القطاع الخاص لتوطيد الروابط الاقتصادية والتجارية بين البلدين .
- د) دراسة إمكان إعادة افتتاح فرع شركة النصر في نديامينا .

٢) التعاون العلمي والثقافي :

عبر الطرفان عن رضائهما عن النتائج الفعالة لتطبيق البرنامج التنفيذي في مجال التعاون الثقافي والتقني الموقع في نديامينا في ١٢ يوليو ١٩٨٧ .

وقد تم الجانب التشادي طلباً بزيادة عدد المنح الجامعية المقدمة للطلبة التشاديين ، ولا سيما في التخصصات العلمية .

كما عبر عن رغبته في زيادة عدد منح التدريب في مختلف المجالات .

وفي هذا الصدد أعرب الجانب المصري عن موافقته المبدئية ، إلا أنه أبرز أهمية أن يتوافر لدى مرشحي الجانب التشادي شروط القبول المطلوبة طبقاً للنظام التعليمي في مصر .

وفيما يختص بمعادلة الشهادات الدراسية ، أكد الطرفان أهمية الإسراع في تطبيق المادة الثانية من البرنامج التنفيذي في مجال التعاون الثقافي والتقني .

٣) التعاون التقني :

أعرب الجانب التشادي عن رضائه الكامل عن الكفاءة العالية التي يتسم بها أداء الخبراء المصريين في تشاد وفي هذا الصدد أعرب عن احتياجه لسبعة خبراء اضافيين في مجالات التعليم والشؤون الاجتماعية والتنمية الريفية .

وقد أخذ الجانب المصري علماً بالطلبات التشادية ووعده بالاستجابة الفورية لإرسال أربعة خبراء بمجرد احاطته علماً بالشروط التي يحددها الجانب التشادي (أستاذ في الرياضيات ، وأستاذ في التربية الرياضية ، وخبير تغذية ، وخبير في مكافحة التصحر) .

ومن جهة أخرى وعد الجانب المصري بدراسة إمكانية الاستجابة للطلب التشادي فيما يختص بالخبراء الثلاثة الآخرين .

ونظراً للظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تجتازها تشاد في هذه الآونة ، طلب الجانب المصري من الجانب التشادي تخصيص عمارة لإسكان الخبراء المصريين ، على أن يتكفل الخبراء بدفع القيمة الإيجارية .

٤) التعاون في مجال الطيران المدني :

حيث أن النقل الجوي يمثل الدعامة الرئيسية للتبادل التجاري بين البلدين ، اتفق الطرفان على مراجعة نص الاتفاق الموقع بالأحرف الأولى بينها عام ١٩٧٣ لتجديده واستكمال نصوصه .

وفى هذا السياق قدم الجانب التشادى مشروع اتفاق جوى جديد .
وطلب الجانب المصرى من الجانب التشادى إيفاد بعثة مخولة بالتفاوض وإبرام هذا الاتفاق .

٥ (التعاون فى المجال القانونى :

تدارس الطرفان من جديد مشروع الاتفاق القضائى الذى قدمته تشاد فى يوليو ١٩٨٧ ، على أمل التوصل إلى صياغة نهائية لنصوصه فى أقرب فرصة ممكنة .

وفى ختام أعمال اللجنة المشتركة تبادل الطرفان التهنة على النتائج الإيجابية التى تم التوصل إليها ، وعلى الجوامع بالود والتفاهم المتبادل الذى دارت فيه المحادثات ، فضلاً عن تأكيدهما لتوافر الإرادة المشتركة لبذل قصارى الجهد من أجل توطيد أواصر التعاون بين البلدين .

وقد اتفق الطرفان على عقد الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة فى نجامينا فى موعد يتم تحديده فيما بعد عن طريق القنوات الدبلوماسية .

وقد أعرب السيد جوارا لاسوبالنيابة عن وفده وبالأصالة عن نفسه ، عن شكره العميق للحفاوة البالغة التى لقيها ووفده بجمهورية مصر العربية .

وقد وجه دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى للقيام بزيارة رسمية لتشاد ، وقد رحب الدكتور بطرس بطرس غالى بالقيام بهذه الزيارة التى سوف يحدد موعدها من خلال القنوات الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٨٨ .

عن جمهورية تشاد
السيد / جوارا لاسو
وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

الوفد المصرى

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السفير / مخلص جبه — مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / نبيل السلاوى — مدير إدارة الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / سعد الفراجى — مدير إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / أحمد طه — مدير عام الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا .
- السيد السفير / جلال عبد المعز — سفير جمهورية مصر العربية الجديد فى تشاد .
- السيد المستشار / محمد عبد الواحد — وزارة العدل .
- السيد الوزير المفوض / عادل صالح — نائب مدير الصندوق العربى للمعونة الفنية .
- السيد الوزير المفوض / محمد فاروق هدايت — الأمين العام المساعد للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا .

- السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى — مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد العميد / يحيى الجمل — وزارة الدفاع .
- السيد العميد / عباس الريدى — وزارة الداخلية .
- السيد المستشار / محمد العشماوى — إدارة الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد الدكتور / عبد الله الشافعى — وزارة الزراعة .
- السيد / مصطفى مليجى — شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد / مصطفى غنيم — مصر للطيران .
- السيد الأستاذ / فوزى الزفزاف — جامعة الأزهر .
- السيدة / منى ملوم — اتحاد الغرف التجارية .
- الأتية المستشارة / ليلى عمارة — مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيدة السكرتير الأول / فاطمة الزهراء عثمان — مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السكرتير الثانى / إيهاب الشريف — مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السكرتير الثانى / محمد النفلى — مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الملحق التجارى / أحمد إبراهيم — التمثيل التجارى .

الوفد التشادى

- السيد / جوارا لاسو — وزير الخارجية .
- السيد السفير / ماجيمبانج جوزيف — سفير تشاد فى القاهرة .
- السيد / دجيدى حسين - مى — مدير التعاون الدولى .
- السيد / مادوفاتشو سانجيه — مدير الشئون القانونية والوثائق .
- السيد / طاهر ابراهيم — مدير المنح والقوى العاملة .
- السيد السفير / عبد القدر ياسين — قائد السرية .
- السيد / كاونداداج — مدير التخطيط والبرمجة فى وزارة الدفاع القومى .
- السيد / بشير حجار — قائد مدارس الضباط .
- السيد / جامى مبروك — مدير الطيران المدنى .

[٥٨] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية بجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية إلى جمهورية مصر العربية (١٨ - ٢١ يوليو ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام السيد / كارلوس ألبرتودى جراسا وزير الخارجية بجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية ، بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٨ إلى ٢١ يوليو ١٩٨٨ .

وقد استقبل السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد / كارلوس ألبرتودى جراسا وزير الخارجية بجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من السيد / الرئيس مانويل بينتودا كوستا رئيس جمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية .

كما اجتمع السيد وزير الخارجية لجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية مع الدكتور يوسف والى - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى .

ومن جهة أخرى ، عقد وزير الخارجية بجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية سلسلة من الاجتماعات مع وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية . وقد أتاح هذه الاجتماعات الفرصة لبحث سبل تدعيم التعاون الثنائى ومناقشة القضايا الكبرى على الصعيدين الإقليمى والدولى .

وقد أشاد كل من وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية بجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية بالعلاقات الممتازة بين البلدين ، كما أكد - من جديد - الرغبة السياسية لحكومتها فى بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع تعاونها فى كافة المجالات . وأعربا عن رضائهما ازاء تطابق وجهات نظرهما فيما يتعلق بالمشاكل الكبرى الإريقية والدولية .

وبغية الحفاظ على وشائج الصداقة والتضامن وتدعيمها بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحركة تحرير ساوتومي وبرنسيب وقع الطرفان إتفاقاً لإطار التعاون بين الحزبين خلال الزيارة .

وفما يتعلق بالعيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الإريقية ، كرر الطرفان - مجدداً - تمسكها بهذه المنظمة القارية ومبادئ ميثاقها . وقد أكد الطرفان التزامها القوى بتدعيم منظمة الوحدة الإريقية . وفى هذا الصدد ، أعلن الطرفان عزمهما على مواصلة العمل من أجل تطبيق إعلان أديس أبابا الختامى الذى أقره رؤساء الدول والحكومات فى ٢٥ مايو ١٩٨٨ .

وفما يتعلق بالموقف فى الجنوب الإريقى ، أدان الطرفان - بشدة - سياسة التمييز العنصرى والممارسات الشائنة لنظام بريتوريا العنصرى ، ووجهها نداء إلى المجتمع الدولى من أجل فرض عقوبات الزامية ضد هذا النظام ، لضمان القضاء التام على الأبارتيد والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا . وقد جدد الطرفان مساندتهما لحركات تحرير جنوب إفريقيا ، ولنظمة سوابو ولدول خط المواجهة .

ولقد شجع الطرفان وأيدا دول خط المواجهة وبصفة خاصة جمهورية أنغولا الشعبية ، فى سعيها إلى تحقيق تسوية للنزاع القائم فى الجنوب الإريقى على أساس التفاوض ، وأعرب الطرفان عن تأييدهما لما تتخذه حكومة كل من أنغولا وموزمبيق من مبادرات لتحقيق السلام ، أخذاً فى الاعتبار أن هذه المبادرات ستساهم فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ، وتعجل بإعادة إقرار السلام والأمن فى هذا الجزء من القارة .

وفي هذا الصدد قدم وزير خارجية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية خالص تهنئته للحكومة المصرية التي بادرت باستضافة الاجتماع الرباعي الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ١٩٨٨ ، بمشاركة أنجولا وجنوب إفريقيا وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية .

وفيما يتعلق بالنزاع بين تشاد وليبيا أكد الطرفان من جديد تأييدهما للجهود الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة أراضي وسيادة تشاد على ترابها الوطني عن طريق الحوار والوسائل السلمية . وأيد الطرفان الجهود التي تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في هذا الصدد وخاصة لقاء ليبرفيل الأخير بين وزيرى خارجية ليبيا وتشاد في سبيل تعجيل التوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع .

وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية ، أعرب الطرفان عن قناعتها بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

وباستعراض الموقف الاقتصادى في إفريقيا أعرب الطرفان مجدداً عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية الإفريقية ، وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمّة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة ببحث المجتمع الدولي على تأييد عقد مؤتمر دولي خاص بالديون الخارجية لإفريقيا ، وقد أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩

وقد أبدى الطرفان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط ، وأعادا تأكيد تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، خاصة حقه في تقرير المصير ، وعبرا عن إيمانها بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة ، إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية ، وإعادة اسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ .

أعرب الطرفان مجدداً عن قناعتها بأن انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، يهيئ أفضل السبل للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة .

أشاد الطرفان بالمقاومة البطولية للشعب الفلسطينى الذى يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلى في الضفة الغربية واقليم غزة ، منذ أكثر من عشرين عاماً ، وأدانا بشدة ممارسات القمع والعنف التى تطبقها سلطات الاحتلال الاسرائيلية . كذلك ندد الطرفان بالاستخدام التعسفى للعنف والفهر ضد المدنيين الفلسطينيين العزل ، وبالاتقالات التعسفية والمحاكمات غير القانونية ، وبطرده المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم ، مخالفين بذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

وبالنسبة للحرب بين العراق وإيران أعاد الطرفان الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى قبلته أخيراً الدولتان المتحاربتان وطالبا بتطبيقه فوراً .

وفيما يتعلق بالتعاون العربى الإفريقى الذى توليه كل من مصر وساووتومى وبرنسيب أهمية خاصة ، أكد الطرفان على أهمية تفوية التضامن والتعاون بين العرب والأفارقة الذين يجمعهم وحدة التاريخ والحضارة ويتطلعان إلى نفس الآمال لمستقبل أفضل لشعوبهم .

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوزارى لدول عدم الانحياز في قبرص في سبتمبر ١٩٨٨ ، أعاد الطرفان تأكيد التزامهما بدعم الدور الأساسى البناء لحركة الانحياز في تعزيز السلام العالمى وتحقيق نزع السلاح النووى والتعايش السلمى فيما بين جميع الدول . وجدد الطرفان ثقتهم في سياسة الحركة ازاء الكتلتين ، كما أعربا عن عزمهما الاستمرار في العمل من أجل إعلاء مثل حركة البلدان غير المتحازة .

كذلك رحب الطرفان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وأكدوا أنه لى يكون الانفراج دائماً ، فإنه يتعين أن يكون عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لمشاركة العالم كله ، وفي هذا الصدد ، أوصى الطرفان حركة عدم الانحياز بالبدء في عملية إعادة تقييم الوضع الدولى وتأثير هذا التطور على بلدان العالم الثالث وعلى القضايا العادلة لهذه البلدان .

وبشأن الحوار بين الشمال والجنوب ، فقد بحث الطرفان نتائج اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادى بين دول عدم الانحياز ، الذى عقد في هراى خلال الفترة من ٤ إلى ٧ يوليو ١٩٨٨ وأقرّ بأهمية هذه الاجتماعات التى تهدف أساساً إلى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب .

وقد أعرب السيد / كارلوس ألبرتودى جراسا بالنيابة عن وفده وبالأصالة عن نفسه ، عن شكره العميق وتقديره لاستقبال الودى الحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية مصر العربية ، ووجه سيادته الدعوة إلى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية ساوتومى وبرنسيب الديمقراطية ، وقد قبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالى هذه الدعوة بزيد من الترحيب على أن يتحدد موعدا فى وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى ٢١ يوليو ١٩٨٨ .

عن جمهورية ساوتومى وبرنسيب الديمقراطية
كارلوس ألبرتودى جراسا
وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٥٩] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية أوغندا

(٨ - ١٠ سبتمبر ١٩٨٨)

قام الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية أوغندا ، خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد استقبل السيد الرئيس يورى كاجوتا موسيفينى رئيس جمهورية أوغندا الدكتور بطرس بطرس غالى خلال الزيارة الذى سلم سيادته رسالة صداقة وتضامن من الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

كما اجتمع السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى بكل من :

— السيد / بول كوانغا سيسموجيرى — النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الخارجية .

— السيد / ابراهيم مكيبى — وزير الشئون الداخلية .

وقد استهدفت المباحثات التى أجراها الجانبان المصرى والأوغندى تدعيم العلاقات الثنائية بين بلديهما وتنسيق مواقفهما فى المحافل الإفريقية والدولية .

وقد أعرب الجانبان عن اعتباطهما لتطور العلاقات الثنائية بين مصر وأوغندا وبحنا سبل ووسائل تكتيفها وتنويعها لمصلحة بلديهما وشعبهما .

وأشادا بجهود مجموعة الأندوجو والتى يشترك البلدان فى عضويتها لتعزيز التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل فى كافة المجالات . واتفقا على تنسيق جهودهما لكفالة نجاح الاجتماع القادم لمجموعة الأندوجو المقرر عقده بالقاهرة خلال الفترة من ٣١ إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ .

واستعرض الجانبان الموقف السياسى والاقتصادى فى إفريقيا . ونحن بالذات الموقف فى جنوب إفريقيا والمفاوضات الجارية بين أنجولا وكوبا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة على أمل التوصل إلى اتفاق حول استقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ / ٧٨ وتحقيق السلام والمصالحة فى المنطقة بأسرها . وطالبا فى هذا الصدد الأطراف المعنية بمواصلة مفاوضاتهم بسرعة مضطردة ونية حسنة .

ومع ذلك أعاد الجانبان تأكيد تأييدهما التام لحركات التحرير لتحرير ناميبيا والكفاح ضد الأبارتيد بجنوب إفريقيا وفقاً لقرار منظمة الوحدة الإفريقية كما أدانا سياسة نظام جنوب إفريقيا لزعزعة استقرار الدول المجاورة .
وأشادا أيضاً بالجهود التى يبذلها السكرتير العام للأمم المتحدة حالياً لحل مشكلة الصحراء الغربية واستعداد الأطراف المعنية للتعاون معه لتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وفما يتعلق بالشرق الأوسط أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع السائد فى الضفة الغربية وقطاع غزة بالأراضي العربية المحتلة حيث أدت الفظائع الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين إلى معاناة إنسانية مروعة — وطالبا سلطة الاحتلال بالالتزام الصادق باتفاقية جنيف الرابعة التى تسرى أحكامها على هذا الوضع .

وأعرب الجانبان من جديد عن قناعتها بأن عقد مؤتمر دولى للسلام فى إطار الأمم المتحدة وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، يوفر أفضل إطار للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم .

ورحب الجانبان بقبول العراق وإيران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ بما يسمح بوقف إطلاق النار وحل نزاعاتهما بالطرق السلمية .

وأشادا الجانبان بالدور الإيجابى الذى تقوم به حركة الدول غير المنحازة من أجل تعزيز السلام العالمى ونزع السلاح النووى وتحقيق التعايش السلمى فيما بين الدول . وأكدوا من جديد ثقتهم فى حركة الدول غير المنحازة فيما يتصل بالمواقف بين الكتلتين ، وأكدوا من جديد عزمهما على مواصلة العمل لإعلاء مثل الحركة .

وفى هذا الصدد طالبا حركة الدول غير المنحازة ببدء عملية إعادة تقييم الموقف الدولى وتأثير عملية الاتصالات والتقارب بين القوتين العظميين على دول العالم الثالث وعلى قضاياها العادلة .

وقد أعرب الدكتور بطرس بطرس غالى عن شكره وتقديره لحكومة أوغندا للترحاب الحار والودى الذى قوبل به سيادته وأعضاء الوفد المرافق له خلال زيارتهم لكيبالا .

حرر فى كيبالا يوم العاشر من سبتمبر ١٩٨٨ .

عن جمهورية مصر العربية
الدكتور / بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن جمهورية أوغندا
بول كوانجا سيسموجيرى
النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الخارجية

[٦٠] بيان مشترك
زيارة وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون
إلى جمهورية مصر العربية
(٥ - ١٠ نوفمبر ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية - قام السيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه - وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

وخلال هذه الزيارة ، عقدت في القاهرة خلال الفترة من ٥ إلى ٩ نوفمبر ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكاميرون برئاسة السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى . والسيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه ، وقد تم تسجيل نتائج أعمال هذه الدورة في محضر للاجتماع وقعه الوزيران .

استقبل الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية السيد وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من السيد الرئيس بول بيا - رئيس جمهورية الكاميرون .

كذلك قابل السيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه :
- الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
- الدكتور / يسرى مصطفى - وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- السيد / فاروق حسنى - وزير الثقافة .
- الدكتور / عادل جزارين - رئيس اتحاد الصناعات .

ومن جهة أخرى ، عقد السيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه - وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون سلسلة من الاجتماعات مع السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

وفى هذه الاجتماعات التى سادها جو مقمّم بالصداقة والأخوة والتفاهم المتبادل قام الوزيران باستعراض آفاق التعاون الثنائى ، والقضايا الإفريقية والدولية الراهنة .

وفى يتعلق بالعلاقات الثنائية ، فقد أشاد الوزيران بالمستوى الممتاز للروابط القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكاميرون . وأعاد تأكيد رغبة حكومتهما فى بذل كافة الجهود من أجل تدعيم روابط الصداقة ، وتكثيف وتنويع التعاون بينهما فى كافة المجالات وذلك من أجل تأكيد الطبيعة النموذجية لعلاقات التضامن بينهما .

وبالإضافة إلى أوجه التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الجانبان مجدداً عن التزامهما بالاستمرار فى دعم التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

وفى يتجاوز العلاقات الثنائية ، عبر الجانبان عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما حول القضايا الإفريقية والدولية التى طرحت خلال المناقشة .

أعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ، ومبادئ ميثاقها ، وأكدوا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التى تمثل إطاراً للعمل المشترك والتضامن الإفريقى . وفى هذا الصدد ، أعلن الجانبان على مواصلة العمل على تطبيق إعلان أدبس أبابا الختامى الذى أقره رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨ بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عاماً على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية .

وعند تناول الموقف في الجنوب الإفريقي ، أدان الجانبان بشدة سياسة التفرقة العنصرية والممارسات البغيضة لنظام بريتوريا العنصري ، وناشدا المجتمع الدولي فرض عقوبات الزامية شاملة ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الأبارتيد والتفرقة العنصرية ، والتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا ، وقد جدد الجانبان مساندتهما لحركات تحرير جنوب إفريقيا ولنظمة سوابو ولدول خط المواجهة .

كذلك أعاد الجانبان تأكيد تضامنها مع جمهورية أنجولا الشعبية في المفاوضات الجارية حالياً بين أنجولا وكوبا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة والتي تستهدف التوصل إلى إتفاق بشأن استقلال ناميبيا تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ، وكذلك إعادة السلام في أنجولا ، وفي هذا الصدد ، طالب الجانبان الأطراف المعنية بمواصلة مفاوضاتها بنية حسنة والعمل على انهاءها بنجاح .

وبالنسبة للموقف في تشاد ، أكد الجانبان مجدداً احترامهما الكامل لسيادة تشاد ووحدتها أراضيها ، ورحبا بالجهود التي تبذلها الحكومة التشادية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية ، وإعادة السلام . كما رحب الجانبان بتجديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية لمواصلة جهودها بغية التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الليبي - التشادي ، وفي هذا الصدد ، رحب الجانبان باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد فورية وحتمية تسوية هذه المشكلة من خلال تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ذات الصلة ، ورحبا بقبول الأطراف المعنية للمقترحات التي تقدم بها سكرتير عام الأمم المتحدة في هذا الصدد .

وباستعراض الموقف الاقتصادي في أفريقيا ، أعرب الجانبان مجدداً عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لإفريقيا . وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة ببحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولي خاص بالديون الخارجية لأفريقيا . وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩ .

أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء مشكلة دفن النفايات النووية والصناعية في الدول الإفريقية . وأعلنا عزمهما القضاء على هذه الممارسات التي تعتبر جرعة ضد أفريقيا والشعوب الإفريقية .

أبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط . وأكدوا مجدداً أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ومشاركة الأطراف المعنية ، هي أفضل الفرص للوصول إلى حل سلمي عادل ودائم لهذه المشكلة .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد رحب الجانبان بوقف العمليات الحربية بين الدولتين . وبقبولهما قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذي نص على وقف إطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع .

أكد الجانبان مجدداً التزامهما بدعم الدور الأساسي البناء الذي تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تحقيق السلام العالمي ونزع السلاح النووي والتعايش السلمي بين جميع الدول ، وأعادوا تأكيد إيمانهم بسياسة الحركة أراء الكنتلتين . كما أعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل إعلاء مثل الحركة . ورحبا بنتائج مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في نيقوسيا (قبرص) من ٧ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان الحاجة إلى التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء في إطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المقرر عقده في بلجراد عام ١٩٨٩ .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وكذلك بالتحسن الذي طرأ في العلاقات بين الشرق والغرب بصفة عامة . وأكدوا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لكي يتحقق له الدوام . وفي هذا الصدد ، أعاد الجانبان تأكيد أهمية قرار حركة عدم الانحياز بشأن إعادة تقييم الوضع الدولي . وأثر الثار بين الشرق والغرب على دول العالم الثالث والقضايا العادلة التي تدافع عنها هذه الدول .

أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل في أن تمتد الإرادة التي حققت المناخ الحالي للوفاق في العلاقات السياسية الدولية ، إلى المجال الاقتصادي بغية إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التي تواجه حالياً مخاطر تهدد خطط التنمية فيها .

وقد أعرب السيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه باسمه وفده وباسمه الشخصى عن شكره وتقديره ، للاستقبال الأخوى والودى الحار الذى لاقوه فى جمهورية مصر العربية ، ووجه سيادته دعوة للسيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية الكاميرون . وقد قبل السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

عن حكومة جمهورية الكاميرون
كارلوس جاك روجيه بوه بوه
وزير العلاقات الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٦١) محضر اجتماع
الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة
المصرية - الكاميرونية
(٥ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨)

عقدت اللجنة العليا المشتركة المصرية - الكاميرونية دورتها الثالثة بالقاهرة في الفترة من ٥ إلى ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

وقد رأس الوفد المصرى السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية .

كما رأس الوفد الكاميروني السيد الدكتور / جاك روجيه بوه بوه وزير العلاقات الخارجية .

ومرفق بهذا المحضر ، ملحق يتضمن قائمة بأسماء أعضاء الوفدين .

رأس الوزيران الجلسة الافتتاحية ، وأشادا بالنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها منذ الدورة الثانية ، وأكدا بشكل خاص على ضرورة تدعيم التعاون بين البلدين بهدف الحفاظ على ما تم إنجازه .

وبعد تقديم أعضاء الوفدين ، تم انتخاب مكتب الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة المصرية - الكاميرونية على النحو التالي :

الرئيس : من الجانب المصرى : السيد السفير / نبيل السلاوي - مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية .

الرئيس : من الجانب الكاميرونى : السيد / جان كاوتونجا - مدير الشئون الأفريقية والآسيوية بوزارة العلاقات الخارجية بجمهورية الكاميرون .

المقرر : من الجانب المصرى : المستشار / ليلى عمارة - المستشار سميرة عقداوى - السكرتير الثانى محمد النقى من وزارة الخارجية المصرية . المقرر : من الجانب الكاميرونى : السيد / عليو موسى - نائب مدير الشئون الأفريقية بوزارة العلاقات الخارجية بجمهورية الكاميرون .

وقد جرت مباحثات الخبراء في جو من التفاهم التام والتضامن الأخوى طبقاً لجدول الأعمال التالى :

أولاً : التعاون الثقافى والعلمى والتقنى :

أ - بحث البروتوكول الجديد لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والتقنى :

ب - التعاون الثقافى والتقنى : وتشمل الخبراء والمنح ومعادلة الشهادات الدراسية .

ثانياً : التعاون الاقتصادى والتجارى :

أ - التبادلات التجارية : وتشمل الأسواق والمعارض ، المشروعات الاستثمارية المشتركة .

ب - وسائل المواصلات : وتشمل النقل الجوى والنقل البحرى .

ثالثاً : موضوعات أخرى :

أولاً : التعاون الثقافي والعلمي والتقني :

أ - بحث البروتوكول الجديد للتعاون الثقافي والعلمي والتقني :

من منطلق الاهتمام بتكثيف وتنويع علاقاتهما ، قام الطرفان - أثر استعراض بروتوكول الاتفاق الأخير الموقف في ياوندى عام ١٩٨٤ - بإقرار مشروع بروتوكول الاتفاق الذي قدمه الجانب المصرى وأدخل عليه الجانب الكاميريوني بعض التعديلات ، وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٨ في القاهرة .

ب - التعاون الثقافي والتقني :

١ - الخبراء :

أ - الصندوق المصرى للتعاون الفني لأفريقيا :

أشاد الطرفان - مرة أخرى - بمجهودات الخبراء المصريين الثلاثين العاملين في الكاميريون (٢٩ مدرساً وطبيب واحد) ، وتم الاتفاق على ضرورة زيادة عدد هؤلاء الخبراء في مختلف المجالات خاصة في المجال الصحى .

ونظراً لأن العلاقات بين الصندوق والكاميريون تقوم على أساس تبادل الخطابات ، فإن الطرفين قد اتفقا ، ، على ضرورة عقد اتفاق رسمى بين الكاميريون والصندوق ، وفي هذا الصدد ، سيتم - في أقرب وقت - تقديم مشروع اتفاق للجانب الكاميريوني لدراسته -

ب - الصندوق العربى للتعاون الفني للدول العربية والأفريقية :

أوضح الطرف المصرى للطرف الكاميريوني استعداد الصندوق العربى لإرسال خبيرين مصريين إلى الكاميريون وسوف يتم الاتفاق على تفاصيل هذا التعاون بالطرق الدبلوماسية .

وقد أخذ الطرف الكاميريونى علماً بهذا العرض .

٢ - المنح :

أ - المنح الدراسية :

أشاد الطرف الكاميريونى باستعداد الطرف المصرى زيادة عدد المنح التدريبية للطلبة الكاميريونيين في كافة التخصصات . وقد رحب الطرف الكاميريونى بالإجراءات التي اتخذها الطرف المصرى لزيادة المخصصات المالية المقدمة للطلبة الكاميريونيين المسجلين في الجامعات المصرية .

ب - المنح التدريبية :

أشاد الجانب الكاميريونى بالمنح التي قدمها الصندوق المصرى للمتدربين

الكاميرونين في مجالات الإذاعة والتليفزيون والزراعة والنقل البحري .. وفي نفس الوقت أعرب عن أمله في أن يقوم الطرف المصرى بزيادة عدد هذه المنح . وقد أخذ الطرف المصرى بزيادة عدد هذه المنح . وقد أخذ الطرف المصرى علماً بهذا الطلب ، على أن يقوم الطرف الكاميروني بتحديد المجالات ذات الأولوية .

٣ - معادلة الشهادات الدراسية :

قدم الطرف الكاميروني مشروعاً لمعادلة الشهادات الدراسية ، وقد أخذ الطرف المصرى علماً به ، ووعد بإحالة إلى الجهات المعنية لدراسته .

ثانياً : التعاون الاقتصادي والتجاري :

أقر الطرفان بأن مستوى التبادل التجاري بينهما لم يرق إلى مستوى الآمال التي يتطلعان إليها وذلك على الرغم من الالتزامات التي قبل بها كل منهما خلال الدورتين السابقتين للجنة العليا المشتركة ، وفي هذا الصدد ، أكد الطرفان مجدداً ، على رغبتهما في بذل كل ما في استطاعتهما من أجل تكثيف وتنويع هذا التبادل .

أ - التبادلات التجارية :

استعرض الطرفان مختلف أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما ، أعرب الطرف المصرى عن رغبتة في تحديث الاتفاق التجاري لعام ١٩٧٧ ، فأوضح الطرف الكاميروني اعتقاده بأن الوقت لم يحن لتحقيق ذلك ، واقترح النظر في وسائل القضاء على العقبات التي تقف حائلاً بين تكثيف التبادل التجاري بين الدولتين ، وهي : الافتقار إلى المعلومات الاقتصادية والتجارية وكذلك عدم الإلمام بظروف السوقين ، فضلاً عن عدم وجود اتصالات بين رجال أعمال الدولتين .

استعرض الطرفان النظم الاقتصادية المطبقة في البلدين ، وبحثاً وسائل التعريف بإمكانياتهما الاقتصادية .

١ - المعارض والأسواق :

جدد الطرفان دعوة كل منهما للآخر للاشتراك في الأسواق الدولية في كل من القاهرة وياوندي . وأعرب الطرف المصرى عن رغبتة في إقامة معرض دائم للمنتجات المصرية في بوا لا تحت إشراف شركة النصر . وقد أخذ الطرف الكاميروني علماً بذلك ، وطلب من الطرف المصرى الاتصال بالسلطات الكاميرونية المختصة في هذا الشأن .

٢ - المشروعات الاستثمارية المشتركة :

تأكيداً لأهمية التعاون بين نول الجنوب ، أقر الطرفان بضرورة تشجيع

المشروعات الاستثمارية المشتركة . ورحباً بالاتصالات الجارية بين رجال الأعمال في الدولتين ، كما أعربا عن الأمل في أن تكثف هذه الاتصالات وتسفر عن نتائج محددة .

ب - وسائل النقل :

أقر الطرفان باستحالة تنمية التبادل التجاري بينهما دون وجود وسائل نقل منتظمة تربط بين الدولتين ، ومن ثم اتفقا على ضرورة بذل الجهود من أجل ضمان توفير وسائل نقل فعالة بين الدولتين .

١ - النقل الجوي :

عند تناول مجال النقل الجوي ، اقترح الطرف المصري توقيع اتفاق جديد . يحل محل اتفاق عام ١٩٦٧ وفي هذا الصدد ، سلم الطرف المصري الطرف الكاميروني مشروع اتفاق مقترح توقيعه في شهر يناير أو فبراير ١٩٨٩ بالقاهرة ، وقد أخذ الطرف الكاميروني علماً بهذا الاقتراح ، ووعد بنقله للسلطات المعنية .

٢ - النقل البحري :

أبلغ الطرف الكاميروني الطرف المصري استعداد المسؤولين في شركة الخطوط الملاحية الكاميرونية التباحث مع نظرائهم المصريين حول أساليب الاستخدام التكاملي للخطوط البحرية بين نوالا ومارسيليا .

طلب الطرف الكاميروني إغادته عن حجم الحمولات المنقولة بحراً في نطاق التجارة الخارجية بين الدولتين التي تمر بالموانئ الفرنسية ، وكذلك إبلاغه بالاتفاقات القائمة بين مصر وفرنسا في مجال النقل البحري . وقد أخذ الطرف المصري علماً بذلك ، ووعد إحالة الاستفسارات المطلوبة للسلطات المعنية المصرية .

ثالثاً : موضوعات أخرى :

اتفق الطرفان على عقد الدورة القادمة للجنة العليا المشتركة في ياوندي عام ١٩٩٠ في تاريخ يتم تحديده مستقبلاً عن طريق الاتصالات الدبلوماسية .

وقع في القاهرة بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٨ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ولكل منهما نفس الحجية ،

عن

جمهورية مصر العربية

عن

حكومة جمهورية الكاميرون

الدكتور بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

الدكتور جاك روجيه بوه بوه

وزير العلاقات الخارجية

الوفد المصرى

- السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية (رئيس الوفد) .
- السيد / السفير حسان العبادى مدير الصندوق العربى للتعاون الفنى .
- السيد / السفير مخلص جبه مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد / السفير نبيل السلاوي مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد / السفير سعد الفرارجي مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية .
- السيد / السفير أحمد طه أمين عام الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا .
- السيد / الوزير المفوض فاروق هدايت ... الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا .
- السيد / الوزير المفوض د. محمود مرتضى مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد / صلاح الدين محمد وزارة التربية والتعليم .
- السيدة / سميحة الجبالي وزارة التعليم العالي .
- السيد / كامل محمود شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد / المقدم أحمد عامر وزارة الدفاع .
- السيدة / ليلي الشيخ وزارة الإعلام .
- السيد / المهندس عمرو حمدي وزارة الزراعة .
- السيد / المهندس عبد الله شافعي وزارة الزراعة .
- السيد / جمال حكيم الإدارة العامة للبعثات - وزارة التعليم العالي .
- السيد / المستشار عاطف مرسى التمثيل التجارى - وزارة الاقتصاد .
- السيد / محمد رضوان هيئة الطيران المدنى .
- السيدة / فريال محمد محمود وزارة التعاون الدولي .
- الأنسة / سعاد محمد نصر الدين وزارة التعاون الدولي .
- السيدة / فريال محمد العوضى وزارة الثقافة .
- السيدة / الدكتورة ثريا مرسى وزارة الصحة .
- السيد / المستشار خالد عثمان وزارة الخارجية .
- الأنسة / المستشار ليلي عمارة وزارة الخارجية .
- السيدة / المستشار سميرة إبراهيم عقداوى وزارة الخارجية .
- السيد / السكرتير الثانى محمد النقلي وزارة الخارجية .
- السيد / السكرتير الثانى ممدوح العشماوى وزارة الخارجية .
- السيد / السكرتير الثالث شريف يوسف عباس وزارة الخارجية .

الوفد الكاميريوني

- السيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه وزير العلاقات الخارجية (رئيس الوفد) .
- السيد / إسماعيله موشيلي سفير الكاميريون في القاهرة .
- السيد / كونتونجا مدير إدارة الشؤون الأفريقية والآسيوية .
- السيد / عليو موسى .. نائب مدير إدارة الشؤون الأفريقية - وزارة العلاقات الخارجية .
- السيد / سايدو بوبوي سكرتير عام غرفة التجارة والمناجم والصناعات .
- السيد / عيسى ايبا باج مدير إدارة المنح . وزارة التعليم العالي والإعلام والبحث العلمي .
- السيد / ايليوننو فرانسوا أجزافيه نائب مدير إدارة التعاون الثنائي والخاص وزارة التخطيط واستصلاح الأراضي .
- السيد / مانجا لوسيان مدير إدارة التبادلات التجارية . وزارة التنمية الصناعية والتجارية .
- السيد / أعمسى اونانا مستشار ثان بسفارة الكاميريون في القاهرة .
- السيد / جان جاك كيماجو سكرتير أول بسفارة الكاميريون في القاهرة .
- العقيد مومي مبيدي وزارة الدفاع .

[٩٢] بيان مشترك
زيارة وزير خارجية جمهورية سيراليون
إلى جمهورية مصر العربية
(٧ - ١٠ نوفمبر ١٩٨٨)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام السيد الدكتور / عبد الكريم كروما - وزير خارجية جمهورية سيراليون بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

وقد رافق وزير خارجية سيراليون وفد على مستوى عال ضم فى عضويته السيد / أ . ت . كوما - وزير الدولة للشئون الحزبية .

وعقدت خلال الزيارة الدورة الثانية للجنة المصرية السيراليونية العليا المشتركة .

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، الدكتور عبد الكريم كروما ، الذى سلم لسيادته رسالة أخوة من السيد الرئيس جوزيف سيدومومو - رئيس جمهورية سيراليون .

وقد استعرض الوفدان - المصرى والسيراليونى - العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ، بروح اتسمت بالود والصداقة . وكان هناك تطابقاً فى وجهات النظر حول مختلف القضايا التى تم بحثها .

وقد ناقش الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين ، واتفقا على اتخاذ مزيد من الاجراءات لتدعيمها وتنويعها لتشمل مختلف المجالات . وتحقيقاً لهذا الهدف المشترك تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الحزبى بين الحزب الوطنى الديمقراطى بمصر وحزب مؤتمر كل الشعب بسيراليون ، والبرنامج التنفيذى لاتفاقية التعاون الثقافى والعلمى والفنى المبرمة بين البلدين .

وأكد الجانبان - من جديد - تأييدهما التام لمنظمة الوحدة الإفريقية . وأشادا بالدور الذى تقوم به من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية فى أفريقيا . وأعربا عن عزمهما على تنفيذ إعلان أديس أبابا الذى أقره رؤساء الدول والحكومات بمناسبة اليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الإفريقية .

وأدان الجانبان - بشدة - سياسة الفصل العنصرى وغير الإنسانية التى يمارسها نظام بریتوريا . وأعربا عن التزام لا يتزعزع وإصرار أكيد على الاستمرار فى مناصرته لشعب جنوب إفريقيا فى كفاحه ضد التفرقة العنصرية والفصل العنصرى . واعتقاداً منها بأن القضاء على الفصل العنصرى سيؤدى إلى قيام مجتمع ديمقراطى غير عنصرى فى جنوب إفريقيا قائم على العدل والمساواة الإنسانية ، طالباً المجتمع الدولى بفرض عقوبات اجبارية شاملة ضد جنوب إفريقيا كوسيلة فعالة لإحداث التغير المنشود بها .

وفما يتعلق بناميبيا ، أعرب الجانبان عن تأييدهما التام لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال تحت قيادة سوابو - مثله الشرى الوحيد .

كما أكد الجانبان أيضاً تأييدهما التام لجمهورية أنجولا الشعبية فى جهودها لضمان سيادتها ووحدة أراضيها وتحقيق السلام والمصالحة الوطنية .

وأعاد الجانبان تأكيد تضامنها مع جمهورية أنجولا الشعبية فى المفاوضات الرباعية الجارية حالياً والتى تستهدف التنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ / ٧٨ بشأن استقلال ناميبيا ، وطالبا الأطراف المعنية بمواصلة مفاوضاتها بنية حسنة ، والعمل على إنهاؤها بنجاح .

وأعرب الجانبان عن ارتياحهما للتطورات الأخيرة بشأن حل المشكلة التشادية ورحبا باستمرار أعمال اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية لمواصلة مساعيها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة .

وطالب الوفدان بتسوية نزاع الصحراء الغربية من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ذات الصلة . ورحبا بقبول الأطراف المعنية للمقترحات التى تقدم بها سكرتير عام الأمم المتحدة فى هذا الشأن . وأعرب الجانبان عن أملهم فى أن يودى التوصل إلى حل لهذه المشكلة إلى عودة المغرب إلى منظمة الوحدة الإفريقية .

أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ للتخلص من النفايات النووية والصناعية فى إفريقيا مما يشكل جريمة ضد إفريقيا والشعب الإفريقى . كما عبرا عن إصرارهما على وضع حد لهذا الأمر .

وفما يتعلق بالوضع الاقتصادى الخارج فى إفريقيا ، أكد الوفدان الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأولويات الإفريقى للإعاش الاقتصادى الذى تم إقراره فى مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة للإعاش الاقتصادى والتنمية فى إفريقيا (١٩٨٦ - ١٩٩٠) . وأعربا عن تأييدهما التام لعقد مؤتمر دولى لمعالجة مشكلة المدبونية الخارجية لإفريقيا وذلك فى أنسب وقت حتى نهاية ١٩٨٩ .

وأكد الجانبان - من جديد - التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون الإفريقى - العربى بما يحقق المصلحة المشتركة لسعيهما . وأعربا عن رغبتهما فى اتخاذ إجراءات لتحقيق هذا التعاون .

وأعرب الوفدان عن فاعتها بأن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة ، ووفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . يسارك فيه كافة الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى . إنما يوفر أفضل إطار للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة .

رحب الجانبان بوقف العمليات الحربية بين العراق وإيران . وقبول الدولتين لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى بنص على وقف إطلاق النار . وتسوية سلمية للنزاع بين البلدين .

أعرب الوفدان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع فى لبنان . وأكدوا الحاجة إلى تأييد المؤسسات الشرعية فى لبنان ، وضمان الوفاق الوطنى لصيانة سادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه .

أشاد الجانبان بالدور الذى تقوم به حركة الدول غير المحازة من أجل تحقيق السلام العالمى . ونزع السلاح النووى . والتعاضد السلمى بين جميع الدول . وأكدوا - من جديد - عن عزمهما على مواصلة العمل من أجل إعلاء مثل

الحركة . وأعربا عن رضائهما عن نتائج مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في نيقوسيا بقبرص في سبتمبر ١٩٨٨ . كما أكدوا الحاجة إلى التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء في إطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لعدم الانحياز المقرر عقده في بلجراد عام ١٩٨٩ .

أعرب الدكتور عبد الكريم كروما عن شكره وتقديره للدكتور بطرس بطرس غالي على الاستقبال الحار والودى الذى لقيه وأعضاء وفده خلال زيارتهم لمصر، وقدم دعوة للدكتور بطرس بطرس غالي لزيارة سيراليون زيارة رسمية ، قبلها سيادته بسرور. وقد اتفق على أن يتم تحديد موعدهما من خلال القنوات الدبلوماسية .

صدر بالقاهرة يوم التاسع من نوفمبر ١٩٨٨ باللغتين العربية والإنجليزية .

عن حكومة جمهورية سيراليون
د . عبد الكريم كروما
وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٦٣) محضر اجتماع

الدورة الثنائية للجنة المصرية - السيراليونية العليا المشتركة

(٨ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨)

١ - عقدت الدورة الثانية للجنة المصرية - السيراليونية العليا المشتركة في القاهرة يومي ٨ و ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

٢ - رأس الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، وفد مصر في حين رأس الدكتور عبد الكريم كروما وزير الخارجية ، وفد سيراليون . تشكيل الوفدين بالملحق ١ ، ٢ على التوالي

٣ - أقر الجانبان جدول الأعمال ، ملحق ٣ .

استعراض التعاون الثنائي :

٤ - عبر رئيسا الوفدين في البيان الافتتاحي الذي ألقاه كل منهما ، عن رضائهما عن العلاقات الوثيقة والأخوية القائمة بين البلدين واتفقا على اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل تدعيم وتنويع علاقاتهما في كافة المجالات ، وقد لوحظ أن العديد من الاتفاقيات القائمة بين البلدين يجرى تنفيذها بشكل مرضٍ . وأعرب الجانبان عن رغبتهما في متابعة تطبيق أحكام الاتفاقيات التالية :

(أ) اتفاقية التجارة .

(ب) اتفاقية التعاون الثقافي والتقني والعلمي .

(ج) اتفاقية التعاون الفني المبرمة بين الصندوق المصري للمعونة الفنية لأفريقيا وحكومة سيراليون .

العلاقات الاقتصادية والتجارية :

٥ - لاحظ الجانبان أن حجم التجارة بين البلدين قد انخفض بدرجة كبيرة ، لهذا أعربا عن عزمهما على تكثيف جهودهما من أجل زيادة التبادل التجاري بين البلدين .

٦ - شرح كل جانب للآخر النظام الاقتصادي السائد في بلاده والتنظيمات التجارية والمالية المعمول بها لديهما .

٧ - قدم وفد سيراليون دعوة لوفد تجاري ومن رجال الأعمال لزيارة سيراليون لاستطلاع الإمكانيات المتوافرة والمتاحة لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين . وسيتم تحديد تاريخ هذه الزيارة بالطرف الدبلوماسية .

٨ - تم التأكيد على أهمية إيجاد اتصالات مباشرة بين الغرف التجارية في البلدين .

٩ - قدم الوفد المصري مشروع بروتوكول لعقد صفقات متكافئة بين البلدين لكي تدرسه السلطات المختصة بسيراليون .

١٠ - قدم الجانبان قوائم بالسلع المتاحة للتصدير وذلك لكي تدرسها السلطات المختصة في البلد الآخر .

١١ - أعرب الجانبان عن قلقهما إزاء ارتفاع تكاليف النقل البحري والجوى وعدم توافر خطوط ملاحية أو جوية مباشرة بين البلدين مما يشكل عائقاً أمام التبادل التجاري .

١٢ - طالب الجانب المصرى تسوية المبلغ المعلق لدى البنك المركزى بسيراليون منذ عام ١٩٨١ لصالح شركة النصر للتصدير والاستيراد والذي يبلغ قيمته ٣١٤ ألف دولار أمريكى . وفي هذا الصدد تقدم الجانب المصرى باقتراحين لكي يدرسهما الجانب السيراليونى .

أ (أن يسمح لشركة النصر للتصدير والاستيراد أن تشتري بقيمة المبلغ المشار إليه «كاكاو أو بن» من الفائض لدى سيراليون لبيعه لطرف ثالث .

ب (أن يسمح للسفارة المصرية في فريتاون باستخدام المبلغ المشار إليه لشراء مبنى لدار سكن رئيس البعثة أو مبنى للمكاتب . على أن تقوم الحكومة المصرية بتسوية الأمر مع شركة النصر للتصدير والاستيراد باعتبارها شركة حكومية .

وقد أخذ الجانب السيراليونى علماً بهذا الطلب وأشار إلى أن شركة النصر للتصدير والاستيراد ليست الوحيدة التي تواجه مثل هذا الموقف . وقد تعهد الجانب السيراليونى بإبلاغ هذين الاقتراحين إلى السلطات المعنية بسيراليون .

الخطوط الجوية بين البلدين :

١٣ - لوحظ أن شركة مصر للطيران كانت تقوم بتشغيل خط جوى بين القاهرة وفريتاون بين عام ١٩٦٨ و ١٩٧٦ . إلا أنها قامت بإيقاف الخط الجوى لعدم تحقيقه عائداً مجزياً . وقد أكد الجانب المصرى الحاجة إلى إجراء مفاوضات مع الأطراف المعنية . لمنح شركة مصر للطيران نقاط وسط ونقاط نهاية ، على نحو يسمح بإعادة تشغيل الخط الجوى مرة أخرى ، وقد تعهد الجانب السيراليونى ببحث هذا الأمر بهدف إيجاد حل سريع له ، وذلك بالتعاون مع سلطان الطيران المدني بالبلدين وشركتي الطيران الوطنيتين بهما .

البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي :

١٤ - في إطار الرغبة المشتركة لتدعيم علاقات التعاون بين البلدين ، اتفق الجانبان على توقيع برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي للفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٠ وذلك بواسطة كل من الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية والدكتور عبد الكريم كروما وزير خارجية سيراليون .

العلاقات الثقافية :

١٥ - أبلغ الجانب المصرى الجانب السيراليونى بقرار زيادة عدد مبعوثي الأزهر من ٢٨ إلى ٣٣ مبعوثاً ابتداء من عام ١٩٨٩ .

١٦ - أخذ الجانبان علماً بالقرار الذي تم التوصل إليه بمعادلة عدد من الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات والمعاهد المصرية والسيراليونية .

١٧ - أشار الوفد المصري أن القسم الخاص بتبادل الأساتذة والمحاضرين الوارد في البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والتقني والعلمي ، لم يتم تطبيقه بسبب بعض الصعوبات التي يواجهها الجانب السيراليوني وقد تعهد الجانب السيراليوني بمتابعة دراسة هذا الموضوع بهدف تنفيذ هذا الجزء من البرنامج .

التعاون الفني :

١٨ - أعرب الجانبان عن رضائهما عن تنفيذ برنامج التعاون الفني ، وقد أعرب الجانب السيراليوني عن عميق امتنانه لما يقدمه الجانب المصري ، من مساهمة في تدريب القوى العاملة السيراليونية ، إلا أن الجانب المصري قد أشار إلى عدم توفير السكن للخبراء المصريين يعرقل أحياناً تنفيذ برنامج التعاون الفني بين البلدين . وقد وعد الجانب السيراليوني بإبلاغ السلطات المعنية في بلاده بهذه المشكلة بهدف إيجاد حل مبكر لها .

١٩ - وتم بحث طلب الجانب السيراليوني تزويدهم باثني عشر أستاذاً للتدريس بكلية الطب في فريتاون . وفي هذا العدد أبلغ الجانب المصري الجانب السيراليوني أنه تم اختيار ثلاثة أساتذة وسيتم إبلاغ السلطات السيراليونية بأسمائهم قريباً .

٢٠ - كما بحث الجانبان طلب الجانب السيراليوني مدربين لكرة القدم والكرة الطائرة . وقد أبلغ الجانب المصري نظيره بأنه قد تم اختيار مدرب كرة قدم سيتم إبلاغ سلطات سيراليون باسمه قريباً ، وأوضح الجانب المصري صعوبة توفير مدربين مناسبين . لذلك فقد اقترح على الجانب السيراليوني بأن ينظر في إمكانية المساهمة في التكاليف ، خاصة تحمل جزء من المرتبات على نحو يسهل تعيينهم .

٢١ - طلب الجانب السيراليوني من الجانب المصري أن يبحث إمكانية تزويده بعميد وثلاثة أساتذة لكلية الإسلامية بمابوراك . وقد أبلغ الجانب المصري الجانب السيراليوني بأنه سيدرس هذا الطلب .

٢٢ - أشار الجانب المصري بأنه قد تم تخصيص أربعين منحة قصيرة المدى مدة كل منها ما بين ١٠ و ١٢ أسبوعاً وذلك بالمركز الدولي المصري للزراعة لسيراليون خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ . وأنه قد تم الاستفادة من ثمانين منح فقط من هذا العدد . وقد أخذ الجانب السيراليوني علماً بهذا الأمر ، وتعهد بالاستفادة بدرجة أفضل من هذه المنح مستقبلاً .

إلا أن الجانب السيراليوني طلب من الجانب المصري النظر في إمكانية تخصيص منح لدورات قصيرة المدى للدرجات الوسطى . وقد أبدى الجانب المصري استعداداً لبحث إمكانية تنظيم مثل هذه الدورات .

٢٣ - كما بحث الجانبان طلب سيراليون تزويدها بخبير في مجال تنظيم وإدارة النظم الصحية . وفي هذا الصدد أبلغ الجانب المصري الجانب السيراليوني ، بأنه قد تم اختيار ثلاثة خبراء ، سيتم إبلاغ سلطات سيراليون ببياناتهم لاختيار واحد من بينهم .

٢٤ - تقرر عقد الدورة القادمة للجنة المصرية السيراليونية العليا المشتركة بعد عامين في فريتاون بسيراليون وسيتم الاتفاق على الموعد المحدد من خلال القنوات الدبلوماسية .

٢٥ - أعرب الجانبان عن رضائهما عن إتمام أعمال اللجنة بنجاح واتفقت الآراء على أن أعمال الدورة الثانية هذه ، قد مهدت الطريق لتكثيف التبادل بين البلدين في المجالات المختلفة .

وقع في القاهرة بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٨ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية .

من
حكومة جمهورية سيراليون

د. عبد الكريم كروما
وزير الخارجية

من
حكومة جمهورية مصر العربية

د. بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

قائمة بأعضاء الوفد المصرى في اجتماعات الدورة الثانية
المصرية - السيرواليونية العليا المشتركة

- السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية (رئيسا للوفد) .
- السيد / السفير حسان العبادي مدير الصندوق العربي .
- السيد / السفير مخلص جبه مدير الإدارة الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد / السفير نبيل السلوي مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد / سعد الفرارجي مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية .
- السيد / السفير أحمد طه أمين عام الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا .
- السيد / السفير سمير مختار سفير جمهورية مصر العربية بسيراليون .
- السيد / الوزير المفوض هلال ناشد نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد / الوزير المفوض د. محمود مرتضى مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بوزارة الخارجية .
- السيد / الوزير المفوض فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا .
- السيدة / المستشار سميرة عقداوي الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد / عبد المجيد عبد الوهاب مدير إدارة العلاقات الثقافية - بوزارة التعليم العالي .
- السيد / صلاح الدين الضليفي قسم الاتفاقيات - بوزارة التربية والتعليم .
- السيدة / فريال العوضي وزارة الثقافة .
- السيد / فوزي فاضل الزفزاف جامعة الأزهر .
- السيد / المستشار عاطف مرعى إدارة التمثيل التجاري - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- السيد / عبد الله محمد عبد الرحمن هيئة الطيران المدني .
- السيد / مصطفى محمد غنيم شركة مصر للطيران .
- السيد / محمد طه عبد الرحمن شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد / محمد الظابط عبد المنعم شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد / محمد عمرو حمدي المركز المصرى الدولي للزراعة .
- السيد / فاروق قوره إدارة العلاقات الخارجية - بوزارة الزراعة .
- السيد / الدكتور محمود عادل فريد وزارة الصحة .
- السيدة / فريال محمد محمود وزارة التعاون الدولي .
- السيدة / سعاد محمد نصر الدين وزارة التعاون الدولي .
- السيد / عبد الواحد عبد العزيز مدير إدارة أفريقيا - بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة .

قائمة بأعضاء الوفد السيراليوني في اجتماعات الدورة الثانية للجنة
المصرية - السيراليونية العليا المشتركة

- السيد / الدكتور عبد الكريم كروما وزير الخارجية (رئيسا للوفد) .
- سعادة / أ . ت . كامارا وزير الدولة للشئون الحزبية .
- السيد / م . ب . حالوم سفير سيراليون بجمهورية مصر العربية .
- السيد / أ . أى جامبي الوكيل الدائم لوزارة النقل والمواصلات .
- السيد / و . أ . جونز مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية .
- السيد / م . سانكو بسفارة سيراليون بجده .

اللجنة المصرية السيراليونية العليا المشتركة
الدورة الثانية

القاهرة ٨ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨

جدول الأعمال

أولاً : استعراض القضايا الأفريقية والدولية :

ثانياً : بحث العلاقات الثنائية :

١ - العلاقات السياسية .

٢ - العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري .

٣ - اتفاقية النقل الجوي .

٤ - العلاقات الثقافية :

أ - البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والفني .

ب - المنح .

ج - الخبراء .

ثالثاً : موضوعات أخرى .

(٦٤) بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية
لجمهورية أفريقيا الوسطى
(١٧ - ١٩ يناير ١٩٨٩)

بناء على دعوة من السيد / ميشيل بيزرا بريرا وزير الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى ، قام السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ يناير ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة عقدت في بانجي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ يناير ١٩٨٩ الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى برئاسة السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي والسيد / ميشيل بيزرا بريرا وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التي حازت رضا الطرفين .

استقبل الجنرال أندريه كولينا رئيس الجمهورية ورئيس الدولة والرئيس المؤسس لحزب التجمع الديمقراطي الأفرووسطى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية الذي سلم سيادته رسالة صداقة وتضامن من أخيه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

ومن جهة أخرى ، عقد السيد الدكتور بطرس بطرس غالي اجتماعات مثمرة مع مسئولى الدولة والحزب الآتى بيانهم :

— السيد / مورييس مينو رئيس الجمعية الوطنية .

— السيد / جوزيف مابنجي السكرتير التنفيذي لحزب التجمع الديمقراطي الأفرووسطى .

— السيد / جان لوى بسميس وزير التعليم الوطنى والتعليم العالى .

— السيد / جان ويليبيرو ساكو وزير الصحة .

— السيد / ميشيل سالي وزير الطاقة والتعدين .

— السيد / تيودور باجا يامبو وزير الزراعة .

— السيد / جان بنجى وزير الثقافة والفنون .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ووزير الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى بالمستوى الممتاز للعلاقات بين الدولتين ، وهي علاقات قائمة في إطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتهما في توثيق وتدعيم وتنويع التعاون بينهما في كافة المجالات .

وفي هذا الصدد تم توقيع بروتوكول التعاون بين حزب التجمع الديمقراطي الأفرووسطى والحزب الوطنى الديمقراطى المصرى ، والبرنامج التنفيذى للاتفاق الثقافى والتقنى والعلمى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى فى مجالات الإعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة .

ومن جهة أخرى عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالقضايا الأفريقية والدولية .

وبالإضافة إلى أوجه التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الوزيران مجددا عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى بالاستمرار فى دعم التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

أخذ الجانبان علماً بنتائج المؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة الأندوجو الذى عقد فى القاهرة خلال الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وأكدوا من جديد أن التطبيق الفعلى لهذه النتائج يدعم أسس التعاون فى إطار مجموعة الأندوجو . كذلك اتفق الجانبان على التعاون الوثيق من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزارى السادس لمجموعة الأندوجو المقرر عقده فى بانجى عام ١٩٨٩ .

أعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومبادئ ميثاقها ، وأكدوا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التى تمثل إطاراً للعمل المشترك والتضامن الأفريقى . وفى هذا الصدد أعلن الجانبان عن عزمهما على مواصلة العمل على تطبيق إعلان أديس أبابا الختامى الذى أقره رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨ بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عاماً على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية .

وعند تناول الموقف فى الجنوب الأفريقى ، رحب الجانبان بالاتفاقيات التى تم توقيعها يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ بشأن استقلال ناميبيا ، وأعربا عن تطلعهما إلى الاحتفال - سوياً - بانضمام هذا البلد الأفريقى الجديد إلى كل من منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى .

وفىما يتعلق بمشكلة الأبارتيد والتمييز العنصرى ، فقد ناشد الجانبان مجدداً المجتمع الدولى مواصلة جهوده من أجل القضاء على هذه الممارسات البغيضة .

وبالنسبة للموقف فى تشاد ، أكد الجانبان مجددا احترامهما الكامل لسيادة تشاد ووحدة أراضيها ، ورحباً بالجهود التى تبذلها الحكومة التشادية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية . وإعادة السلام . كما رحب الجانبان بتجديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمواصلة جهودها بغية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الليبى - التشادى ، وفى هذا الصدد رحب الجانبان باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

وفىما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد أهمية تسوية هذه المشكلة من خلال تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ذات الصلة ، ورحباً بقبول الأطراف المعنية

للمقترحات التي تقدم بها سكرتير عام الأمم المتحدة في هذا الصدد .

ويستعرض الموقف الاقتصادي في أفريقيا ، أعرب الجانبان مجدداً عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا . وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولي خاص بالديون الخارجية لأفريقيا . وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الأفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩ كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الأفريقية عقد ندوة خاصة بالديون الخارجية لأفريقيا في القاهرة خلال شهر أكتوبر ١٩٨٩ .

أبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط ، ورحبا بإعلان دولة فلسطين المستقلة في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان مجدداً أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٢٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية يهيئ أفضل الفرص للوصول إلى حل سلمي عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد رحب الجانبان بوقف العمليات الحربية بين الدولتين وبقبولهما قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذي نص على وقف إطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي الأفريقي والذي تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك في مستقبل أفضل لجميع الشعوب الأفريقية والعربية .

أكد الجانبان مجدداً التزامهما بدعم الدور الأساسي البناء الذي تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمي وتحقيق نزع السلاح النووي والتعايش السلمي بين جميع الدول ، وأعادا تأكيد إيمانهما بسياسة الحركة إزاء الكتلتين كما أعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل إعلاء مثل الحركة ، ورحبا بنتائج مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في نيقوسيا (قبرص) من ١٧ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان الحاجة إلى التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء في إطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المقرر عقده في بلجراد عام ١٩٨٩ .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين وأكدا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لكي يتحقق له الدوام . وفي هذا الصدد أعربا عن أهمية التغيير إلى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة في الساحة الدولية ، ونوها بأثر التقارب بين الشرق والغرب على دول العالم الثالث والقضايا العادلة التي تدافع عنها هذه الدول .

أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل في أن تمتد الإرادة التي حققت المناخ الحالي للوفاق في العلاقات السياسية الدولية ، إلى المجال الاقتصادي بغية إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التي تواجه حالياً مخاطر تهدد خطة التنمية فيها .

وقد أعرب السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي باسم وفده وباسمه الشخصي - عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى الحار الذي لقيه وفده في جمهورية أفريقيا الوسطى . ووجه سيادته دعوة للسيد / ميشيل بيزرا بريا وزير الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية ، وقد قبل السيد / ميشيل بيزرا بريا هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

تم في بانجي في ١٩ يناير ١٩٨٩ .

عن حكومة
جمهورية أفريقيا الوسطى

ميشيل بيزرا بريا
وزير الخارجية

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

الدكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٦٥) محضر اجتماع
الدورة الأولى للجنة المصرية النيجيرية المشتركة
(٢٧ - ٣٠ يناير ١٩٨٩)

١ - عقدت الدورة الأولى للجنة المصرية النيجيرية المشتركة اجتماعاتها بالقاهرة خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ يناير ١٩٨٩ - وقد عقدت الاجتماعات في البداية على مستوى الخبراء ثم على المستوى الوزاري .

٢ - رأس الجانب المصري في الاجتماعات السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية في حين رأس الجانب النيجيري السيد اللواء ايك عمر ساندا نواتشوكو وزير الخارجية - تشكيل الوفدين بالمرفق (أ) و (ب) على التوالي .

٣ - أقر الجانبان جدول الأعمال . مرفق (ج) .

٤ - أعرب كل من الوفدين في بيانه الافتتاحي عن رضائه عن العلاقات الودية والأخوية التي تربط بين البلدين - كما أعرب الوفدان عن الأهمية التي يعلقانها على عقد الدورة الأولى للجنة المشتركة لدراسة اتخاذ المزيد من الإجراءات لتدعيم وتنويع علاقتهما في كافة المجالات .

استعراض القضايا الأفريقية والدولية :

٥ - استعرض الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك . وقد كان هناك تطابق في وجهات النظر حول كافة الموضوعات التي كانت موضعاً للبحث .

استعراض التعاون الثنائي :

١ - استعرض الجانبان الاتفاقيات المبرمة بين البلدين والتي يجرى تنفيذها وأعربا عن الرغبة في مواصلة ذلك وهذه الاتفاقيات هي :

اتفاقية الخدمات الجوية الموقعة عام ١٩٦٤ ، الاتفاقية التجارية الموقعة عام ١٩٦٨ ، الاتفاقية الثقافية الموقعة عام ١٩٧٤ ، اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني الموقعة عام ١٩٨١ .

التعليم والثقافة :

٧ - تبادل الجانبان وجهات النظر حول تدعيم وتكثيف علاقتهما الثقافية . وفي هذا الصدد تقدم كل منهما بمشروع برنامج تنفيذي للفترة ١٩٨٩ / ١٩٩١ لدراسته . ويتضمن مشروع البرنامج كافة أوجه التعاون المقترحة في هذا المجال . وسوف يحيط كل جانب الجانب الآخر علماً بملاحظاته حول المشروع المقدم من قبله وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية .

الزراعة :

٨ - أعرب الجانبان عن اهتمامهما بتكثيف تعاونهما الزراعي خاصة أن كل منهما يتمتع بخبرة واسعة وطويلة في هذا المجال .

٩ - اتفق الجانبان على أهمية تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين لتحديد أوجه التعاون في المجال الزراعي . وأيضاً على أهمية تبادل المعلومات في هذا القطاع .

١٠ - أعرب الجانب النيجيري عن تقديره للمنح التدريبية التي يقدمها له المركز الزراعي الدولي المصري - واتفق على إبلاغ الجانب النيجيري بالبيانات الخاصة بالبرامج التدريبية للمركز في وقت

مبكر على نحو يسمح له بالاستفادة منها بالكامل .

١١ - اقترح الجانب النيجيري على الجانب المصري التعاون في عدد من المجالات مثل تنمية الموارد المائية ، والري ، واستصلاح الأراضي الصحراوية ، وتكاثر البذور والمصايد . وقد تقدم بطلبات محددة في هذا الصدد تتضمن :

(أ) أن يوفد الجانب المصري ٤ خبراء إلى نيجيريا في مجال إدارة المياه والتحكم فيها وذلك لمدة ٢ - ٣ سنوات .

(ب) أن يوفد الجانب النيجيري ٢ - ٤ من مهندسي الري - مستوى متوسط - إلى مصر للتدريب لمدة عام كحد أدنى .

(ج) أن يوفد الجانب النيجيري حوالي ٢٢ خبيراً في المياه الجوفية لمصر للتدريب لمدة أقصاها ١٢ شهراً وذلك في مجال البحث عن المياه .

(د) أن يوفد الجانب النيجيري ٤ مسئولين إلى مصر لمدة أسبوعين تقريباً وذلك في مهمة دراسية في مجالات مقاومة التصحر ، والبساتين ، والزينة .

(هـ) أن ينتدب الجانب النيجيري ٦ موظفين لمعهد الصحراء بالقاهرة لمدة أقصاها ٦ أشهر .

(و) أن يرسل الجانب النيجيري حوالي ٣ موظفين من العاملين بقطاع المصايد للتدريب في مجالس تخطيط وتقييم المشروعات .

وفي مقابل ذلك عرض الجانب النيجيري تدريب عدد من المصريين بحد أقصى ٣ متدربين وذلك بمعهد التدريب الزراعي والريفي بمدينة أيلورين .

وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذه المقترحات ووافق على بحثها .

١٢ - طلب الجانب المصري موافاته ببيانات عن نتائج التجارب التي أجراها خبراء مصريون لزراعة الأرض بنيجيريا عام ١٩٨٥ والتجارب التي أجراها النيجيريون على زراعة بذور فول الصويا المصرية .

١٣ - أبدى الجانب المصري استعدادة للتعاون مع نيجيريا في مجال الزيت الصالح للطعام والمستخرج من زيت النخيل لاسيما وأن نيجيريا لها خبرة طويلة في هذا المجال . وقد وافق الجانب النيجيري على دراسة الأمر .

١٤ - اتفق الجانبان على تشجيع القطاع الخاص بكل منهما للتعاون في المجال الزراعي .

الصحة :

١٥ - بحث الجانبان العلاقات الودية التي تربط بين بلديهما في هذا المجال على امتداد سنوات طويلة .

١٦ - حدد الجانب النيجيري عدداً من المجالات التي يمكن التعاون بين الطرفين بشأنها مثل تدريب العاملين بالصحة . وتبادل الزيارات بين الخبراء في مجالات الأنوية والإمدادات الطبية ، والمنتجات البيولوجية ، والتدريب في مجال إنتاج الأنوية ومراقبة الجودة ، وإنتاج الأنوية والكيمائيات ، وتبادل الأساتذة والباحثين بالكليات الطبية والمعاهد العليا الصحية ، والاشتراك في الندوات الدولية والمؤتمرات الصحية التي تعقد بأى من البلدين ، والاستجابة لطلبات نيجيريا من المتخصصين في عدد من المجالات

مثل التحاليل ، والبهارسيا ، وإنتاج الأمصال ، وتنظيم الأسرة .

١٧ - وتحقيقاً لهذا الغرض ، طرح الجانب النيجيري مشروع بروتوكول للتعاون الصحي بين البلدين . وقد أبلغ الجانب المصري الجانب النيجيري بأنه سيدرس مشروع البروتوكول ويبلغه بملاحظاته عليه من خلال القنوات الدبلوماسية .

الاتصالات :

١٨ - أكد الجانبان أهمية مواصلة تكثيف التعاون والتنسيق بين البلدين في اتحاد البريد العالمي ، والاتحاد الأفريقي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للأقمار الصناعية ، وهي المنظمات التي يتمتع البلدان بعضويتها .

١٩ - اتفق الجانبان بصفة خاصة على مواصلة تكثيف جهودهما من أجل تدعيم فعالية المنظمة العالمية للأقمار الصناعية .

٢٠ - كما اتفقا على تحسين الخدم البريدية بين بلديهما .

٢١ - أشار الجانب المصري إلى أنه من المرغوب فيه دمج اتحاد البريد الأفريقي الشامل بأروشا واتحاد البريد الأفريقي بالقاهرة وذلك لكفالة فعالية الخدمات التي تقدمها كلتا المنظمتين .

التعاون الفني :

٢٢ - أبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بالتعاون الفني بين البلدين ، وفي هذا الصدد أوضح الجانب المصري أهمية عقد اتفاقية للتعاون الفني بين الحكومة النيجيرية والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا . وذلك لتسهيل مثل هذا التعاون ، وأشار إلى مشروع الاتفاق الذي قدمه للجانب النيجيري في أوائل ديسمبر ١٩٨٨ للدراسة وقد أوضح الجانب النيجيري أنه يدرس مشروع الاتفاق وسيبلغ الجانب المصري برأيه في شأن هذا الاتفاق من خلال القنوات الدبلوماسية .

٢٣ - اتفق الجانبان على تبادل الخطابات بشأن مجالات التعاون الفني المرغوب فيها وشروطه . كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، لحين توقيع اتفاق التعاون الفني بين الحكومة النيجيرية والصندوق المصري للمعونة الفنية مع أفريقيا .

٢٤ - شرح الجانب المصري لتظيره النيجيري فكرة التعاون الفني الثلاثي ، والذي يدعى بمقتضاها طرف ثالث للتعاون مع الطرفين لتنفيذ أوجه محددة للتعاون الفني بينهما . وقد أخذ الجانب النيجيري علماً بوجهات النظر المصرية في هذا الشأن ، وأوضح أن الموضوع سيكون موضعاً لمزيد من الدراسة بواسطة السلطات النيجيرية المختصة .

النقل الجوي والبحري :

٢٥ - اتفق الجانبان على أن ثمة حاجة لمراجعة اتفاقية الخدمات الجوية الأساسية بما في ذلك الملاحق الخاصة بجداول الخطوط والتي تم توقيعها بين البلدين عام ١٩٦٤ ، والمعمول بها اعتباراً من يوليو ١٩٦٧ .

٢٦ - طلبت شركة مصر للطيران من السلطات النيجيرية سرعة تحويل مستحقاتها ، والبالغ قدرها ٢٢,٧٤٢,٦٥٦ دولار أمريكي ، منها ٢,٨٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي مستحق لها منذ عام ١٩٨٦ .

٢٧ - أحاط الجانب النيجيري الجانب المصري بالتطورات الأخيرة في مجال صناعة الطائرات

والتي سيكون لها آثار واضحة على اتفاقية الخدمات الجوية المبرمة بين البلدين .

٢٨ - اتفق على ضرورة الشروع قريباً في مراجعة اتفاقية الخدمات الجوية ، وهي المراجعة التي كان من المقرر إجراؤها في ديسمبر ١٩٨٨ ، وذلك إما بلجوس أو بالقاهرة حسبما يتم الاتفاق عليه من خلال التراسل بين الجانبين .

٢٩ - استعرض الجانبان الصعوبات الناجمة عن عدم توافر خطوط ملاحية منتظمة بين بلديهما ، وأثر ذلك على تدعيم التبادل التجاري بينهما بصفة خاصة .

٣٠ - أعرب الجانب النيجيري عن أهمية النظر في عقد اتفاقية للنقل البحري ، تتناول الموضوعات الخاصة باقتسام نقل البضائع وخدمات الموانئ ، والتعاون في موضوعات النقل البحري بصفة عامة . وقد أخذ الجانب المصري علماً بالاقترح النيجيري ووافق على إحالته للسلطات المصرية المختصة لدراسته .

٣١ - طلب الجانب النيجيري من الجانب المصري بصفة رسمية ، تعاونه معه في تنمية وإصلاح وصيانة السفن النهرية وأيضاً تدريب الحرفيين والفنيين بإدارة النقل النهري بنيجيريا . وقد أخذ الجانب المصري علماً بالطلب النيجيري ووافق على إحالته للسلطات المصرية المختصة لدراسته .

تنمية التجارة :

٣٢ - لاحظ الجانبان انخفاض حجم التجارة بين البلدين بصورة واضحة . لذلك أكد الجانبان ، عزمهما على تكثيف جهودهما لزيادة حجم التجارة بين البلدين خاصة في ضوء الإمكانيات المتوافرة لدى كل منهما في هذا الصدد .

استعراض الاتفاقية التجارية :

٣٣ - اتفق الجانبان على أن ثمة حاجة لعقد اتفاقية تجارية جديدة بين البلدين تلخذ في الاعتبار التجارب السابقة والتطورات الداخلية والإقليمية والدولية في مجالات التجارة والتنمية والتعاون الاقتصادي .

٣٤ - جرت الإشارة إلى مشروعات الاتفاقيات التي سبق للجانب المصري التقدم بها ، لعقد اتفاقية جديدة للتبادل التجاري بين البلدين ، خاصة المشروع المقدم عام ١٩٨٦ . وقد طرح الجانب النيجيري خلال الاجتماعات مشروعاً جديداً للاتفاقية التجارية . وقد أوضح الجانب المصري أنه سيدرس المشروع النيجيري ، ويبدى رأيه بشأنه من خلال القنوات الدبلوماسية .

دور شركة النصر للتصدير والاستيراد :

٣٥ - أشار الجانب المصري إلى تضائل الدور الذي تقوم به شركة النصر للتصدير والاستيراد في الآونة الأخيرة ، في تنمية العلاقات التجارية بين البلدين .

ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى عدم توافر نقل بحري منتظم بين البلدين وإلى انخفاض حجم التجارة بين الطرفين ، على نحو يجعل من المتعذر على شركة النصر للتصدير والاستيراد استئجار بواخر لنقل البضائع بين البلدين على نحو ما كانت تفعله في الماضي ، وقد تم التأكيد على العلاقة التبادلية بين تنمية التبادل التجاري وعقد اتفاقية للنقل البحري بين البلدين .

المستحقات المالية المعلقة :

٣٦ - أشار الجانب المصري إلى المستحقات المالية المعلقة الخاصة بمصريين ، وطلب سرعة

تسويتها وهي المستحقات التي تخص :

(أ) شركة الحلبي للنشر :

٦١,٩٦٥ جنيه استرليني .

١٦,٠٢٥ دولار أمريكي

(ب) شركة المشهد الحسيني :

٧٩٢٣١,٠٨ جنيه استرليني .

٢٥٢,٦٦١,٢٦ دولار أمريكي .

(ج) شركة التوزيع القومية :

١٣,٦٤٦,٢٣ جنيه استرليني .

وقد أخذ الجانب النيجيري علماً بهذه المستحقات ووعد بإحالة الموضوع إلى السلطات النيجيرية المختصة لتسويته .

وفي هذا الصدد أعاد الجانب النيجيري تأكيد قرار الحكومة النيجيرية الذي يطالب بتقديم كافة الطلبات المتأخرة والخاصة بالمستحقات المالية ، غير المؤمن عليها ، إلى الحكومة النيجيرية في موعد غايته ١٩٨٧/١٢/٣١ للتحقق منها ودراستها بواسطة بنك تشيس منهاتان بنيويورك .

القطاع الخاص :

٣٧ - أكد الجانبان الأهمية التي يعلقانها على دور القطاع الخاص ، لدى كل منهما في دعم التنمية الاقتصادية والتعاون بين البلدين . وتحقيقاً لهذا الغرض اتفق الجانبان على تشجيع الاتصال المباشر بين الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال التابعة لهما ، وتبادل المعلومات التجارية والزيارات والبعثات التجارية .

٣٨ - كما قررا تشجيع المشروعات المشتركة للقطاع الخاص ، في عدد من المجالات مثل الاستثمار ، والبتروكيماويات ، وصناعة البلاستيك والصناعات المرتبطة بها ، ومشروعات التصنيع الزراعي مثل طحن الحبوب المحلية كالسرجام ، والذرة والقمح ، وتكنولوجيا المطاط ، وتصنيع المطاط لاستخدامه في صنع إطارات السيارات ، والصناعات الأخرى المرتبطة به ، والتدريب في مجال التكنولوجيا الصناعية .

التعاون العسكري والأمني :

٣٩ - اتفق الجانبان على تنشيط التعاون العسكري بينهما لتدعيم علاقاتهما ، وتحقيقاً لهذا الغرض :

(أ) اتفق الطرفان على تبادل الزيارات بين كبار الضباط .

(ب) وافقت مصر على إمداد نيجيريا بما قد تحتاج إليه من معدات عسكرية (المتقدمة والمتطورة) .

(ج) اتفق الجانبان على التعاون في مجال إنشاء مراكز الصيانة بنيجيريا وذلك باستخدام الخبرة والخبراء المصريين .

(د) وافق الجانبان من حيث المبدأ على تبادل المنح العسكرية بالمعاهد العسكرية وكلليات أركان الحرب بكل من البلدين .

(هـ) تعهدت مصر بإبلاغ نيجيريا بمناهج الدراسات العسكرية مبكراً ، على نحو يسمح باختيار مرشحين مناسبين .

(و) وافقت نيجيريا على أن تزودها مصر بما قد تحتاج إليه من أدوية وأمصال لاستخدام القوات المسلحة .

(ز) تعهد الجانب النيجيري بتسليم مصر في أقرب فرصة ممكنة ، قائمة بالسلع النيجيرية المتوافرة التي يمكن استخدامها لتسديد قيمة المنتجات والخدمات التي تطلبها عندما تدعو الحاجة لذلك .

٤٠ - اتفق الجانبان على أن التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات والمواد المخدرة ، على أن يشمل تعاونهما في هذا الصدد ، منع التهريب وتعقب عملياته والتحقيقات بشأنه .

٤١ - تحقيقاً لهذا لهذا الغرض سيدرس الجانب النيجيري مشروع البروتوكول ، الذي تقدم به الجانب المصري بهدف التوقيع عليه في أقرب فرصة ممكنة .

موضوعات أخرى :

٤٢ - تقرر عقد الدورة القادمة للجنة المصرية النيجيرية المشتركة عام ١٩٩٠ بنيجيريا . وسيتم تحديد التاريخ من خلال القنوات الدبلوماسية .

٤٣ - أعرب الجانبان عن رضائهما عن أعمال الدورة الأولى للجنة المشتركة ، والتي تم عقدها في جو من الأخوة والتفاهم المشترك ، وأعربا عن رغبتهما في العمل من أجل تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه خلال الدورة .

٤٤ - وفي ختام الدورة أعرب اللواء أ . و . س . نواتشوكو - وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية عن امتنانه العميق وتقديره للدكتور / بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، على التسهيلات التي تم تقديمها لعقد الدورة ، وعلى تعاون الجانب المصري مع الجانب النيجيري مما أدى إلى نجاح مداولاتهما . كما وجه دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية لحضور الدورة الثانية للجنة المصرية - النيجيرية المشتركة بنيجيريا .

عن

جمهورية مصر العربية

عن

جمهورية نيجيريا الاتحادية

دكتور / بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

اللواء / ايك عمر سائدا

نواتشوكو

وزير الخارجية

تشكيل الوفد المصري

- ١ - السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .
- ٢ - السيد / السفير حسان العبادي مدير الصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية .
- ٣ - السيد / السفير مخلص جبه مدير إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الخارجية .
- ٤ - السيد / السفير سعد الفرارجي مدير إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .
- ٥ - السيد / السفير / أحمد طه مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .
- ٦ - السيد / السفير نبيل السلوي مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- ٧ - السيد / السفير محمد عبد السلام نائب مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- ٨ - السيد / السفير محمد سليمان سفير جمهورية مصر العربية في نيجيريا .
- ٩ - السيد / الوزير المفوض هلال ناشد نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- ١٠ - السيد / الوزير المفوض فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .
- ١١ - السيد / الوزير المفوض محمود سليمان نائب مدير إدارة الأمن بوزارة الخارجية .
- ١٢ - السيدة / المستشار سميرة عقداوي بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- ١٣ - السيد العميد أحمد فتحي ندا .. وزارة الداخلية .
- ١٤ - السيد / مجدى محمد عبد الصمد .. وزارة الزراعة .
- ١٥ - السيد / أحمد إبراهيم أمين .. وزارة التعليم .
- ١٦ - السيد / عبد المجيد عبد الوهاب .. وزارة التعليم العالي .
- ١٧ - السيدة / شويكار شافعي حسن .. وزارة الثقافة .
- ١٨ - السيدة / نجات على سعيد .. المجلس الأعلى للشباب والرياضة .
- ١٩ - السيدة / ليلى الشيخ .. اتحاد الإذاعة والتليفزيون .
- ٢٠ - السيد / عبد الرحمن نور الدين .. مجمع البحوث الإسلامية .
- ٢١ - السيد / الدكتور محمد مصطفى الخولي .. هيئة الأدبية .
- ٢٢ - السيد / الدكتور صلاح الدين سلام مذكور .. وزارة الصحة .
- ٢٣ - السيدة / فريال محمد محمود .. وزارة التعاون الدولي .
- ٢٤ - السيد / عبد الله شافعي عبد الله .. وزارة الزراعة .
- ٢٥ - السيد / العقيد عادل محمد نافع .. وزارة الداخلية .
- ٢٦ - السيد / العميد أحمد عوض ضالح .. وزارة الدفاع .
- ٢٧ - السيد / عبد الوهاب محمود شعبان .. شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- ٢٨ - السيد / المهندس محمد شريف الناظر .. شركة المقاولون العرب .

- ٢٩ - السيد / أحمد إبراهيم على .. التمثيل التجاري .
- ٣٠ - السيد / عاطف أحمد مرسى .. التمثيل التجاري .
- ٣١ - السيد / أحمد على عطية .. مصر للطيران .
- ٣٢ - السيد / مصطفى رأفت محمد .. مصر للطيران .
- ٣٣ - السيد / محمد نديم رياض .. هيئة الطيران المدني .
- ٣٤ - السيد / نبيل عبد الحميد حسن .. رئاسة الجمهورية .

تشكيل الوفد النيجيرى

- ١ - السيد / اللواء أى أو اسم نواتشوكو وزير الخارجية .
- ٢ - السفير أي اس جيماتا مدير عام وزارة الطيران المدني .
- ٣ - السفير زد م كازاوري نائب مدير عام الإدارة الأفريقية .
- ٤ - السفير يوبى والى سفير نيجيريا بمصر .
- ٥ - كولونيل إيه بي يو أوباراجي مستشار عسكري .
- ٦ - الدكتور ديفيد ويست مساعد مدير عام وزارة الزراعة .
- ٧ - الدكتور جي إيه ولييامز مدير عام وزارة الصحة .
- ٨ - السيد / أي تي ايسبانجا مساعد مدير عام وزارة التجارة .
- ٩ - السيد / أي ايبى ايبواه مساعد مدير عام إدارة العلاقات الاقتصادية الثانية .
- ١٠ - السيد / مصطفى سام مساعد مدير عام إدارة شمال أفريقيا .
- ١١ - السيد / إيبى إيبى انوبور .. مستشار .
- ١٢ - السيد / أيبى دى أوسوكانديه سكرتير ثان .

مرفق (ج)

جدول أعمال الدورة الأولى للجنة المصرية - التيجيرية المشتركة (٢٧ - ٣٠ يناير ١٩٨٩)

- ١ - استعراض القضايا الأفريقية والدولية .
- ٢ - التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني :
 - أ - التعليم والثقافة
 - استعراض البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية ، المنح ، الخبراء ، برامج التدريب ، المحاضرين .
 - ب - الزراعة - ج - الصحة - د - الاتصالات - هـ - التعاون الفني - و - النقل الجوي والبحري .
 - ٣ - تنمية التجارة :
 - أ - مراجعة مشروع الاتفاقية التجارية .
 - ب - دور شركة النصر للاستيراد والتصدير .
 - ٤ - القطاع الخاص .
 - ٥ - التعاون العسكري والأمني .
 - ٦ - موضوعات أخرى .

(٦٦) محضر اجتماع

الدورة الأولى

للجنة المصرية - التنزانية المشتركة

(١١ - ١٢ فبراير ١٩٨٩)

١ - عقدت الدورة الأولى للجنة المصرية - التنزانية المشتركة اجتماعاتها في القاهرة خلال الفترة من ١١ إلى ١٢ فبراير ١٩٨٩ .

٢ - رأس الجانب المصري في هذه الاجتماعات السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية ، ورأس الجانب التنزاني السيدة / أمينة سالم على - وزيرة الدولة للشئون الخارجية .

(تشكيل الوفدين المرفق « أ » و « ب » على التوالي) .

٣ - أقر الجانبان جدول الأعمال (مرفق « ج ») .

٤ - أعرب كل من الوفدين في بيانه الافتتاحي عن رضائه عن العلاقات الودية والاخوية التي تربط بين البلدين ، كما أعرب الوفدان عن الأهمية التي يعلقانها على عقد الدورة الأولى للجنة المشتركة لدراسة اتخاذ المزيد من الإجراءات لتدعيم وتنويع علاقاتهما في كافة المجالات .

استعراض القضايا الأفريقية والدولية :

٥ - استعرض الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، وكان هناك تطابق في وجهات النظر حول كافة الموضوعات التي تناولها البحث .

استعراض التعاون الثنائي :

٦ - استعرض الطرفان العلاقات الثنائية بين البلدين ، وأعربا عن تصميمهما على تدعيم هذه العلاقات في كافة المجالات ، وتحقيقاً لذلك تم التوقيع على الاتفاقيات المذكورة :

أ ١ اتفاقية إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي .

ب - اتفاق تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي للفترة من ٨٩ / ١٩٩١ .

الثقافة :

٧ - تبادل الجانبان وجهات النظر بشأن تشجيع وتنمية علاقاتهما الثقافية . وفي هذا الصدد ، قدم الجانب المصري مشروعاً لبرنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي للفترة ١٩٨٩ / ١٩٩١ ، يتضمن مختلف الأوجه المقترحة للتعاون في هذا المجال . وقد راجع الجانبان مشروع البرنامج وتمت الموافقة عليه وعرضه لموافقة وتوقيع الوزيرين .

التعليم :

٨ - بحث الجانبان الصعوبات التي تحول دون الاستفادة الكاملة من المنح المقدمة من حكومة مصر إلى حكومة تنزانيا وخاصة موضوع معادلة الشهادات الدراسية . وأكدوا ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لهذه الصعوبات حتى يمكن تحقيق الاستفادة من هذه المنح اعتباراً من العام الدراسي القادم .

٩ - عبر الجانب التنزاني عن حاجته إلى تدريب بعض الطلبة التنزانيين في المعاهد المصرية ، في

مجال تأهيل المدرسين ، ومجال الموسيقى . وقد رحب الجانب المصري بتلقى التفاصيل الخاصة بهذه الطلبات من خلال القنوات الدبلوماسية .

الصحة :

١٠ - استعرض الجانبان التعاون القائم بين بلديهما في مجال الصحة منذ عدة سنوات .

١١ - وقد قدم الجانب التنزاني طلباً بشأن إيفاد الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، لعدد عشرة أطباء إضافيين ، على نفقة الصندوق (في مجالات الولادة وأمراض النساء والأشعة والتخدير والممارسة العامة) . وعبر الجانب المصري عن موافقته على الاستجابة لهذا الطلب عقب إبلاغه بتأكيد الحكومة التنزانية استعدادها لتوفير الترتيبات الضرورية للإعاشة .

السياحة والمصادر الطبيعية :

١٢ - قدم الجانب التنزاني منحتين دراسيتين للطلبة المصريين في معهد «مويكا للحياة البرية» ، بتنزانيا . وقد عبر الجانب المصري عن تقديره لهذا العرض ، ووافق على النظر فيه بعد الحصول على التفاصيل اللازمة .

١٣ - واستعرض الجانبان إمكانيات التعاون في مجال السياحة ، وخاصة بالنسبة لتبادل المعلومات والإحصاءات وبرامج التدريب .

الإعلام :

١٤ - ناقش الجانبان وسائل التعاون في مجال الإعلام والاتصال وتبادل الأنباء من خلال وكالتي الأنباء المحليتين (الشرق الأوسط والأنباء التنزانية) والمطبوعات والدوريات .

١٥ - واتفق الجانبان كذلك على تبادل الطلبة لدراسة تقنيات الإعلام والصحافة ، وتبادل البرامج التليفزيونية والإذاعية .

١٦ - واتفق الجانبان في الرأي حول أهمية وجود الفيلم المصري ، بالسوق التنزانية ، ودوره في تدعيم العلاقات الثقافية بين البلدين .

التجارة :

١٧ - اتفق الطرفان على الحاجة إلى تدعيم العلاقات التجارية بين البلدين ، واتفقا على مبدأ عقد صفقة متكافئة تتضمن سلعاً غير تقليدية من الجانب التنزاني مثل : الماشية واللحوم ، الجلود المدبوغة وغير المدبوغة ، الشاي المخلوط المعبأ ، حبوب عباد الشمس ، الأخشاب ، بذور القطن ، مواد الدباغة (الميموزا) ، السمس ، أى سلع أخرى غير تقليدية .

ومن الجانب المصري ، تدخل السلع التالية ضمن الصفقة المتكافئة وهي : الأنوية والمنتجات الطبية ، ألواح وقوالب الألومنيوم ، ألواح الصلب المطوية ، الأقلام المصرية .

١٨ - بحث الجانبان إمكانية تصدير المنتجات الطبية المصرية إلى تنزانيا ، أما عن طريق صفقة مباشرة ، أو من خلال صفقة متكافئة ، يتم من خلالها تبادل سلع غير تقليدية ، في مقابل المنتجات الطبية .

١٩ - اتفق الجانبان على تشجيع اشتراك كل من القطاع الخاص والحكومي في المعارض الدولية التي تقام في كلا البلدين ، كخطوة عملية في اتجاه تشجيع التبادل التجاري بينهما .

٢٠ - أبدى الطرفان اهتماماً بضرورة تبادل الوفود التجارية بين البلدين من قبل تنظيمات القطاع الخاص مثل غرف التجارة والصناعة في البلدين ، من أجل تبادل المعلومات والاتصالات التي تستهدف تنمية العلاقات التجارية بينهما .

٢١ - أعرب الجانبان عن رضائهما للدور الذي يلعبه فرع شركة النصر للتصدير والاستيراد في دار السلام التي تسهم في تنمية العلاقات التجارية بين البلدين ، وأعربا عن الحاجة إلى تسهيل مهمتها من أجل العمل على تذليل العقبات التي تواجه المعاملات التجارية بين البلدين .

٢٢ - ناقش الجانبان تشجيع إمكانيات الاستثمار في تنزانيا ، وأعرب الجانب المصري عن حاجته للحصول على قوانين الاستثمار التنزانية من خلال القنوات الدبلوماسية .

الزراعة :

٢٣ - أخذ الجانب المصري علماً بمشروع اتفاقية إنشاء مزرعة مشتركة الذي قدمه الجانب التنزاني إلى السلطات المختصة في وزارة الزراعة المصرية للدراسة . وكانت وزارة الزراعة قد سبق لها أن أرسلت وفداً إلى تنزانيا في شهر سبتمبر ١٩٨٧ من أجل تفقد الموقع المقترح للمشروع . وقد أعرب الجانب التنزاني عن رغبته في إرسال وفد إلى القاهرة ، أو استقبال وفد مصري في دار السلام من أجل العمل على تحقيق تنفيذ هذا المشروع . وقد اتفق الجانبان على أن يحدد الجانب المصري الجهة المختصة التي ستتولى تنفيذ المشروع في اجتماع الدورة القادمة للجنة المشتركة ، في ضوء تحديد الجانب التنزاني لهيئة تنمية حوض روبيجي (روبادا) لتكون هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع .

النقل الجوي :

٢٤ - أعرب الجانب المصري عن رغبته في إعادة النظر في اتفاقية الخدمات الجوية الأساسية - الموقعة عام ١٩٧٨ - وطالب بإعادة المفاوضات بين السلطات المختصة في كلا البلدين في البنود التالية :

- أ - السماح للطائرات المصرية بنقل البضائع بين البلدين أو تحديد خدمات النقل الجوي .
- ب - السماح لشركات مصرية أخرى للعمل بين البلدين في مجال الطيران .
- ج - ممارسة حق النقل بين دار السلام ونيروبي والعكس .
- د - تعيين نقاط فيما وراء دار السلام لربط دول شرق أفريقيا بجمهورية مصر العربية .
- هـ - إلغاء القيود المفروضة على حمولة الطائرات المصرية ، من أجل تشغيلها بصورة اقتصادية وأكثر كفاءة ، حيث لا يسمح حالياً إلا بطائرات البوينج ٧٠٧ فقط .

مجالات التعاون الأخرى :

- ٢٥ - درس الجانبان مختلف أرجاء التعاون في مجال الأمن الداخلي ومكافحة المخدرات وتنظيم المرور ، وقررا استمرار تعاونهما في ذلك المجال ، من خلال السلطات المختصة في كلتا الدولتين .
- ٢٦ - كذلك ناقش الجانبان أهمية تدعيم التعاون بين مؤسسات النشاط النسائي في كل من البلدين .

شئون أخرى :

- ٢٧ - تقرر عقد الدورة القادمة للجنة المصرية - التنزانية المشتركة عام ١٩٩١ بتنزانيا ، وسيتم تحديد التاريخ من خلال القنوات الدبلوماسية .

٢٨ - أعرب الجانبان عن رضائهما عن أعمال الدورة الأولى للجنة المشتركة والتي تم عقدها في جو من الأخوة والتفاهم المشترك . وأعربا عن عزمهما على العمل من أجل تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه خلال الدورة .

٢٩ - وفي ختام الدورة ، أعربت السيدة / أمينة سالم علي - وزيرة الدولة للشئون الخارجية في جمهورية تنزانيا المتحدة ، عن تقديرها للسيد / الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، للتسهيلات التي تم تقديمها لعقد اجتماعات الدورة ، وعلى تعاون لجانب المصري مع الجانب التنزاني مما أدى إلى نجاح مداولاتهما . كما وجهت دعوة للسيد / الدكتور طرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية . لحضور الدورة الثانية للجنة المصرية - التنزانية المشتركة بتنزانيا .

وقع في القاهرة بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٩ باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن
حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة

أمينة سالم علي
وزيرة الدولة للشئون الخارجية

عن
حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

تشكيل الوفد المصري

- ١ - السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .
- ٢ - السيد / السفير محمد وفاء حجازي مساعد وزير الخارجية .
- ٣ - السيد / السفير مخلص جبه مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية
- ٤ - السيد / السفير سعد الفراجي مدير إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .
- ٥ - السيد / السفير محمد عبد السلام نائب مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- ٦ - السيد / السفير باهر الصادق سفير جمهورية مصر العربية في دار السلام .
- ٧ - السيد / الوزير المفوض هلال ناشد نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- ٨ - السيد / الوزير المفوض فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .
- ٩ - السيد / الوزير المفوض ممد هنائي بإدارة الصحافة والإعلام بوزارة الخارجية .
- ١٠ - السيد / السكرتير الأول أحمد القويسني بمكتب مساعد وزير الخارجية .
- ١١ - السيد / السكرتير الثاني رمضان بكر بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- ١٢ - الأنسة سلوى حلاوه بالإدارة الثقافية بوزارة الخارجية .
- ١٣ - السيد / المهندس عبد الله الشافعي وزارة الزراعة .
- ١٤ - السيد / الوزير المفوض محمد شعراوي وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- ١٥ - السيد / السكرتير الثاني محمد ناجي سالم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- ١٦ - السيد / الدكتور مصطفى إبراهيم وزارة الصحة .
- ١٧ - السيد / مصطفى الحصري وزارة الصحة .
- ١٨ - السيدة / ليلي الشيخ وزارة الإعلام .
- ١٩ - السيد / عبد المجيد عبد الوهاب محمد وزارة التعليم العالي .
- ٢٠ - السيدة / نبيلة الخضري وزارة السياحة .
- ٢١ - السيد / سمير الميداني المجلس الأعلى للشباب والرياضة .
- ٢٢ - الأستاذ / عبد الله عبد الرحمن هيئة الطيران المدني .
- ٢٣ - السيد / أحمد أمين مدير عام العلاقات الثقافية .
- ٢٤ - السيد / سامي غنيم وزارة الثقافة .
- ٢٥ - السيدة / شويكار شافعي وزارة الثقافة .
- ٢٦ - السيد / مصطفى زكي طه الغرفة التجارية .
- ٢٧ - السيد / عبد الحميد شاهين جامعة الأزهر .

الولد التنزاني

- ١ - السيدة أمينة سالم على وزيرة الدولة للشئون الخارجية .
- ٢ - السيد تيمور صالح جمعة وزير المواصلات والأعمال .
- ٣ - السفير محمد على فوم سفير تنزانيا في القاهرة .
- ٤ - السيد جيمبي سيد إبراهيم مساعد مدير إدارة التعاون الدولي والتمويل الخارجي .
- ٥ - السيد س. أ . مبانا مدير إدارة التعاون الثنائي بوزارة الخارجية التنزانية .
- ٦ - السيدة ج . س . نديجيلل سكرتير أول بوزارة الخارجية التنزانية .
- ٧ - السيدة عائشة سيد عمر سكرتير أول السفارة التنزانية في القاهرة .
- ٨ - السيد أ . نجوننو خبير اقتصادي بوزارة الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية بتنزانيا .
- ٩ - السيد باستوري م . د . ماسومهي بوزارة الصناعة والتجارة التنزانية .

مرفق (ج)

جدول أعمال الدورة الأولى للجنة المصرية - التنزانية المشتركة (١١ - ١٢ فبراير ١٩٨٩)

- ١ - استعراض القضايا الأفريقية والدولية .
- ٢ - التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني .
أ - التعليم والثقافة ويشمل :
استعراض البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية ، المنح ، الخبراء ، برامج التدريب ، المحاضرين .
- ب - الزراعة - ج - الصحة - د - الاتصالات - هـ - التعاون الفني - و - النقل الجوي .
- ٣ - تنمية التجارة :
وتشمل المزرعة المشتركة ، دور شركة النصر للاستيراد والتصدير .
- ٤ - القطاع الخاص .
- ٥ - موضوعات أخرى .

(٦٧) بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للتعاون الدولي بجمهورية زائير لجمهورية مصر العربية

(١٢ - ١٦ مارس ١٩٨٩)

بناء على دعوة من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، قام السيد المواطن موبوتو نيويا وزير الدولة للتعاون الدولي لجمهورية زائير بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٢ إلى ١٦ مارس ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة ، عقدت في القاهرة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ مارس ١٩٨٩ الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية - الزائيرية برئاسة السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي ، والسيد المواطن / موبوتو نيويا وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التي حازت رضا الطرفين .

وقد استقبل السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية السيد وزير الدولة للتعاون الدولي لجمهورية زائير الذي أبلغ سيادته رسالة صداقة وتضامن شفهية من السيد المارشال موبوتو سيسسي سيكو الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير لإبلاغها للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصري ، والسيد وزير الدولة للتعاون الدولي لجمهورية زائير بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وهي علاقات قائمة في إطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتهما في توثيق وتكثيف وتنويع التعاون بينهما في كافة المجالات .

ومن جهة أخرى ، عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالمشاكل الأفريقية والدولية الراهنة ، ووعدا باستمرار التشاور بينهما على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة للبحث عن حلول لهذه المشاكل .

وبالإضافة إلى أوجه التعاون في المجال الثنائى ، أعرب الوزيران مجددا عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير بالاستمرار في دعم التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي ، تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

أخذ الجانبان علماً بنتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمجموعة الأندوجو الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٢١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وأكدوا من جديد ، اقتناعهما بأن التطبيق الفعلي لهذه النتائج يدعم أسس التعاون في إطار مجموعة الأندوجو ، كذلك اتفق الجانبان على التعاون الوثيق بينهما من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزاري السادس لمجموعة الأندوجو المقرر عقده في عام ١٩٨٩ .

وباستعراض الموقف الاقتصادي في أفريقيا ، أعرب الجانبان مجددا عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا ، وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولي خاص بالديون الخارجية لأفريقيا ،

وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الأفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية ١٩٨٩ . كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الأفريقية بعقد ندوة نولية خاصة بالديون

الخارجية لأفريقيا في القاهرة خلال شهر أغسطس ١٩٨٩ .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي - الأفريقي ، والذي تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك في مستقبل أفضل لجميع الشعوب الأفريقية والعربية .

أكد الجانبان مجدداً التزامهما بدعم الدور الأساسي البناء الذي تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمي للنازم لتعاون الدول مع بعضها البعض .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وأكدوا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لكي يتحقق له الدوام . وفي هذا الصدد ، أعربا عن أهمية التغيير إلى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة في الساحة الدولية .

أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل في أن تمتد الإرادة التي حققت المناخ الحالي للوفاق في العلاقات السياسية الدولية ، إلى المجال الاقتصادي بغية إقامة نظام اقتصادي بولي أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التي تواجه حالياً مخاطر تهدد خطط التنمية .

تطبيقاً لبروتوكول التعاون الموقع في عام ١٩٨٧ بين البلدين في مجال الطاقة ويهدف الاستفادة من الطاقة الكهربائية والمائية الموجودة في جمهورية زائير ، اتفق الطرفان على القيام بدراسات جدوى لمشروع ربط شبكتي الكهرباء في البلدين . وفي هذا الصدد قررا إعادة تأكيد الاتصالات التي سبق أن قامت بها الدولتان بطريقة منفردة مع بنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل الحصول على التمويل اللازم لهذه الدراسة .

وقد أعرب المواطن موبوتو نيويا عن شكره وشكر وفده للاستقبال الأخوى الحار الذي لقيه ووفده بجمهورية مصر العربية ، وجدد سيادته الدعوة الموجهة للسيد الدكتور عاطف صدقي والسيد الدكتور بطرس غالي هذه الدعوة بسرور ، وسوف يتم تحديد موعدا بالطرق الدبلوماسية .

حرر في القاهرة بتاريخ ١٥ مارس ١٩٨٩ .

عن

حكومة جمهورية زائير

موبوتو نيويا

وزير الدولة للتعاون الدولي

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

(٦٨) محضر اجتماع

الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة

المصرية - الزائيرية

(١٣ - ١٥ مارس ١٩٨٩)

تطبيقاً للاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي والاجتماعي الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٧٤ ، قد انعقدت الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية - الزائيرية في القاهرة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ مارس ١٩٨٩ .

وقد رأس الجانب المصري السيد الدكتور بنطرس بنطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

وقد رأس الجانب الزائيري السيد المواطن مويوتونيوا وزير الدولة للتعاون الدولي .

وقد اشترك السيد المهندس ماهر أباطة وزير الكهرباء والطاقة لجمهورية مصر العربية في أعمال الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية - الزائيرية . ومرفق بهذا المحضر ملحق يتضمن قائمة بأعضاء الوفدين .

وقد رأس الوزيران الجلسة الافتتاحية وأشادا في البيان الافتتاحي الذي ألقاه كل منهما ، بالنتائج الإيجابية التي تحققت منذ عقد الدورة الثالثة وأكدوا بصفة خاصة على ضرورة توسيع مجالات التعاون بين البلدين بغية دعم الإنجازات التي تم تحقيقها .

وقد قام رئيسا الوفدين باستعراض الأوضاع السياسية والاجتماعية في أفريقيا ،

ويعد انتهاء الجلسة الافتتاحية بحث اللجنة وأقرت جدول الأعمال التالي :

التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري .

أعرب الطرفان عن رغبتهما في زيادة تنمية التبادل التجاري بين البلدين وبحث مختلف الوسائل الكفيلة بتنويع مجالات التبادل التجاري ، خاصة عن طريق تكثيف الاتصالات بين رجال الأعمال في البلدين الذي تمثلهم الجمعية المصرية لرجال الأعمال ، والجمعية الوطنية للمؤسسات الاقتصادية الزائيرية .

وقد قدم الجانب المصري للجانب الزائيري مشروع اتفاق لإنشاء غرفة تجارية مصرية - زائيرية مشتركة .

اتفق الجانبان على تأجيل بحث البرتوكول السنوي للصفقة المتكافئة بين البلدين ، إلى حين زيارة وفد رجال الأعمال الزائيريين إلى القاهرة في مايو ١٩٨٩ .

أعرب الجانب الزائيري عن رغبته في توقيع بروتوكول لحماية الاستثمارات بين البلدين وذلك من أجل إقامة روابط بين القطاع الخاص في كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير .

أخذ الجانب المصري علماً بذلك ووعد بمتابعة دراسة البرتوكول وإخطار الجانب الزائيري بملاحظاته عليه وذلك في أقرب فرصة .

سلم الجانب المصري للجانب الزائيري مشروعاً بخصوص تنظيم أسبوع تجاري مصري في زائير .

وقد أخذ الجانب الزائيري علماً بذلك ووعد بإخطار السلطات المختصة . ومن ناحية أخرى سلم الجانب الزائيري للجانب المصري وثائق عن السوق الدولية لكنشاسا للتعريف بها ،

٢ - التعاون في مجال الطاقة :

إلحاقاً للبيان المشترك الموقع في القاهرة بتاريخ ١٤ يونية ١٩٨٧ بين السيد وزير الكهرباء والطاقة في جمهورية مصر العربية ووزير الدولة الزائيري للمناجم والطاقة ، وعطفاً على تبادل الخطابات بين السلطات المختصة ، اتفق الطرفان على القيام بدراسة جدوى فنية اقتصادية لمشروع ربط شبكتي الكهرباء لدول محور مصر - زائير ، بدءاً من سد أنجا في زائير وحتى أسوان في مصر .

وبالإضافة إلى ذلك اتفق الطرفان على توقيع خطاب مشترك لطلب تمويل هذا المشروع موجه إلى البنك الأفريقي للتنمية تأكيداً للطلبين اللذين سبق إرسالهما منفصلين للبنك من جانب كل طرف وإرساله في وقت لاحق .

ويبلغ حجم التمويل المطلوب حوالي ٦ ملايين وحدة حسابية في إطار البنك الأفريقي للتنمية في صورة منحة لكل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير .

وسوف يتفق الطرفان على قائمة المكاتب الاستشارية التي سيلجأ إليها للقيام بدراسة الجدوى عند انعقاد اللجنة الفرعية للطاقة ، المتوقع عقدها في كنشاسا خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد التزم الطرفان بتكثيف الاتصالات الجارية مع الدول التي ستستفيد من هذا المشروع .

وقد أحاط الجانب المصري الجانب الزائيري علماً بالطلب الذي قدمته هيئة كهرباء مصر للانضمام إلى اتحاد منتجي وناقلي وموزعي الطاقة الكهربائية في أفريقيا .

٣ - النقل الجوي والبحري :

وعند دراسة تنمية التبادلات التجارية بين الدولتين ، لاحظ الطرفان بأسف أن الاتفاق الجوي الموقع في كنشاسا في ٧ مايو ١٩٨٢ لم يتم تطبيقه . وقد اقترح الجانب المصري تحديث الاتفاق وقدم للجانب الزائيري وثائق تحتوي على الاقتراحات الخاصة بالنقاط التالية .

١ - أمن الطيران .

٢ - تحويل إيرادات شركات الطيران .

٣ - تعريف البضائع التي يتم نقلها .

٤ - توسيع الاتفاق ليشمل أكثر من شركة في الدولتين .

وقد استلم الجانب الزائيري هذه الاقتراحات ووعد بإبلاغها إلى السلطات المختصة .

وقد سلم الجانب الزائيري بدوره مشروع اتفاق للنقل البحري للجانب المصري الذي وعد بإبلاغه إلى السلطات المختصة .

٤ - التعاون الثقافي والتقني والعلمي :

أشاد الطرفان بالجهود المبذولة في هذا المجال واتفقا على تبادل الوثائق الخاصة بتنظيم التعليم العالي والجامعي في كل من الدولتين بغية دراسة معادلة الشهادات واتفقا على عقد لجنة فنية في كل من مصر وزائير للتوصل إلى اتفاق على مبادئ هذه المعادلات .

أعرب الجانب الزائيري عن رضائه بالنسبة للمساعدة الفنية التي يقدمها الخبراء المصريون الذين يعملون في زائير ، في إطار الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية ، وأعرب الجانب

الزائيري عن رغبته في زيادة عدد هؤلاء الخبراء في مجال الزراعة والتعليم الفني والسياحة . وقد أخذ الجانب المصري علماً بذلك . وإن كان قد طلب تذليل مشكلة الإسكان التي يتعرض لها الخبراء المصريون ، حيث تلتزم الحكومة الزائيرية بتوفير السكن طبقاً للاتفاق المبرم في هذا الصدد ، وقد أخذ الجانب الزائيري علماً بهذه الملاحظة ووعد بإبلاغها إلى السلطات المختصة .

ونظراً لما لوحظ من إلغاء بعض المنح المخصصة للجانب الزائيري نتيجة لأسباب مختلفة من ضمنها التأخير في إخطار المبعوثين ، فقد اتفق الطرفان على وضع برنامج يشمل ثلاث سنوات قادمة .

أثار الجانب الزائيري مشكلة إسكان المبعوثين الزائيريين وأعرب عن رغبته في إيجاد حل لها . وقد أخذ الجانب المصري علماً بذلك ووعد بدراسة إمكانات حل مشكلة الإسكان بالتنسيق مع السفارة الزائيرية بالقاهرة .

وبالنسبة لمستوى البعثات الدراسية ، ذكر الجانب المصري أنه قد تمت زيادة البدل النقدي للمبعوثين في السنة الماضية ، ومع ذلك فقد وعد الجانب المصري بدراسة هذا الموضوع مع السلطات المعنية .

أعرب الجانب المصري عن رغبته في تنمية سوق الأفلام المصرية في زائير ، عن طريق تنظيم أسبوع للأفلام المصرية طبقاً للاتفاق الموقع بين البلدين . وقد رحب الجانب الزائيري بهذا الاقتراح وطلب من الجانب المصري المعلومات الخاصة بهذا الموضوع .

اقترح الجانب المصري وضع برنامج مشترك للأبحاث الزراعية في مجال البحوث النباتية والزيوت وقصب السكر والأرز .

قدم الجانب المصري قائمة بمعاهد الأبحاث الزراعية للجانب الزائيري الذي أخذ علماً بها ، وأعرب عن رغبته في إرسال وفد من الخبراء في المجالات الزراعية والإنتاج الحيواني .

وفي مجال تقوية العلاقات بين شباب البلدين ، اقترح الجانب المصري توقيع بروتوكول للتعاون في مجال الشباب والرياضة في المجالات التي يحددها الجانب الزائيري . وفي هذا الصدد وعد الجانب المصري بتحضير مشروع بروتوكول وإرساله للجانب الزائيري بالطرق الدبلوماسية .

٥ - التعاون السياحي :

أعرب الطرفان عن رغبتهما في تنمية العلاقات السياحية ، وتطبيقاً للاتفاق السياحي الموقع سنة ١٩٨١ ، قدم الجانب الزائيري دعوة رسمية لوفد سياحي مصري لزيارة زائير في الفترة من ١٠ إلى ١١ مايو ١٩٨٩ ، للاشتراك في اجتماع اللجنة المشتركة للعمل التي ينظمها المكتب الوطني للسياحة .

٦ - الحصول على قطعة أرض لسكن رئيسي البعثتين الدبلوماسيتين المصرية والزائيرية في كل من القاهرة وكنشاسا :

في ضوء اختلاف القوانين المنظمة للملكية أراضي البناء في كلتا الدولتين ، فقد أقر الطرفان مبدأ حيازة الأراضي لبناء داري سكن لرئيسي البعثتين الدبلوماسيتين المصرية والزائيرية .

٧ - التعاون في مجال الإسكان والتعمير :

على أثر تبادل المعلومات بين الطرفين ، وانطلاقاً من رغبة الجانب الزائيري في الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها مصر في مجالي الإسكان والتعمير ، فقد قدم الطرف الزائيري للطرف المصري مذكرة عن مشروع بناء مساكن شعبية في زائير آملاً في معاونة الخبراء المصريين في هذا الشأن .

أخذ الطرف المصري علماً بالمذكرة ، ووعد بتحويلها للجهات المصرية المعنية ، مع التوصية بالاهتمام بالمطلب الزائيري في هذا الصدد .

٨ - موضوعات شتى :

أولاً : البحث العلمي :

انطلاقاً من الرغبة في تنمية التعاون في هذا المجال بين الدولتين ، اقترح الطرف المصري تبادل الخبرات في مختلف قطاعات البحث العلمي .

(قائمة القطاعات موضحة بالمرفق ٤) .

أخذ الطرف الزائيري علماً بهذا الاقتراح ، وأشاد بروح التعاون التي أظهرها الطرف المصري في هذا الشأن ، ووعد بإحالة إلى الجهات الزائيرية المختصة .

ثانياً : الصحة :

رغبة في دعم التعاون في المجال الطبي ومجال صناعة الأدوية ، اتفق الطرفان على النقاط التالية :

— تبادل المعلومات والإحصائيات .

— التعاون في مجال طب المناطق الحارة .

— التعاون بين المعاهد الطبية المصرية والزائيرية .

— منح زائير منحة تدريبية في مجال التمريض شريطة إلمام المرشح باللغة الإنجليزية .

— تزويد زائير بأطباء متخصصين في شتى المجالات ، على أن تتحمل زائير كافة النفقات الخاصة بذلك .

بالإضافة إلى ما تقدم ، فقد قدم الجانب المصري إلى الجانب الزائيري دليلاً بالمنتجات المصرية للأدوية . وقد أظهر الجانب الزائيري اهتماماً خاصاً بهذا العرض ، ووعد بإحالة على الجهات الزائيرية المختصة في هذا الشأن .

هذا وقد أعرب الطرفان عن ارتياحهما لحسن سير أعمال اللجنة والتي تمت في جو من الإخاء والصراحة والتفاهم المتبادل .

٩ - مكان وتاريخ انعقاد الدورة القادمة للجنة العليا المشتركة :

اتفق الجانبان على عقد الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة المصرية الزائيرية في كنشاسا عام ١٩٩٠ على أن يتحدد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

تم تحرير هذا المحضر من نسختين إحداها فرنسية والأخرى عربية .

القاهرة في : ١٥ مارس ١٩٨٩ .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

عن

حكومة جمهورية زائير

الدكتور / بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

مويوتو نيو

وزير الدولة للتعاون الدولي

الولد المصري

- ١ - السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .
- ٢ - السيد الدكتور / عماد الشرقاوي رئيس هيئة الكهرباء المصرية .
- ٣ - السيد السفير / أحمد نبيل السلاوي مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- ٤ - السيد السفير / سعد الفراجي مدير إدارة الشئون الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .
- ٥ - السيد / محمد غنيم وكيل وزارة الثقافة .
- ٦ - السيد الوزير المفوض / هلال ناشد نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- ٧ - السيد الوزير المفوض / هنائي عبد الهادي نائب مدير إدارة الصحافة بوزارة الخارجية .
- ٨ - السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا .
- ٩ - السيد الوزير المفوض دكتور / محمود مرتضى مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- ١٠ - السيد / أحمد إبراهيم أمين مدير عام العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة التعليم .
- ١١ - السيدة / فريال العوضي مدير عام الاتفاقيات بالعلاقات الثقافية بوزارة الثقافة .
- ١٢ - السيد الدكتور / حلمي سيد حلمي مدير عام العلاقات الصحية الخارجية بوزارة الصحة .
- ١٣ - السيد الدكتور / محمد الخولي مدير عام الإعلام - هيئة الأدوية .
- ١٤ - السيدة / فريال محمد محمود مدير عام بوزارة التعاون الدولي .
- ١٥ - السيدة / نبيلة الخصري مدير عام العلاقات الدولية بوزارة السياحة .
- ١٦ - السيد / عبد المجيد عبد الوهاب مدير إدارة الاتفاقيات بوزارة التعليم العالي .
- ١٧ - السيد / حمدي محمود أمين مدير عام التمويل - صندوق دعم السينما .
- ١٨ - السيد / محمد حسين محمد مدير العلاقات العلمية - أكاديمية البحث العلمي .
- ١٩ - السيد المستشار / ذكرى عبد الشهيد الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- ٢٠ - السيد كامل محمود أحمد شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- ٢١ - السيد / حسن الغيطي وزارة النقل البحري .
- ٢٢ - السيد / عبد الله عناني هيئة الطيران المدني .
- ٢٣ - السيدة / رجاء حسن إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- ٢٤ - السيد / طارق قورة وزارة الزراعة .
- ٢٥ - السيدة / وفاء عبد المقصود مركز تنمية الصادرات .
- ٢٦ - السيدة / جيهان صالح مركز تنمية الصادرات .
- ٢٧ - السيد السكرتير الأول / على الحفنى مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- ٢٨ - السيد السكرتير الثاني / محمد النقلي مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- ٢٩ - السيد السكرتير الثالث / شريف عباس إدارة الشئون الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .

٣٠ - السيدة / إيمان الجميل وزارة التعاون الدولي .

٣١ - اسيد / محمد سالم التمثيل التجاري .

٣٢ - السيد / إبراهيم عقيل التمثيل التجاري .

مرفق ٢

الولد الزائري

- ١ - المواطن موبتونيوا وزير الدولة للتعاون الدولي .
- ٢ - المواطن ليكوبا كنجو موكونجا مستشار برئاسة الجمهورية .
- ٣ - المواطن نجونوا مولاكولاكوتي أهاندي مستشار قانوني بمكتب وزير الدولة للتعاون الدولي .
- ٤ - المواطن كاندا لونسا كابيلا مدير التعاون متعدد الأطراف بإدارة التعاون الدولي .
- ٥ - المواطنة نتشايكولو لوجويدا رئيس قسم بإدارة التعاون الدولي .
- ٦ - المواطن مبمبا موظف بإدارة التعاون الدولي .
- ٧ - المواطن كافينا مبوبتيكا رئيس قسم بإدارة الشؤون الخارجية .
- ٨ - العقيد كينسيسيمبيا مستشار عسكري بإدارة الدفاع الوطني والأمن الإقليمي والمحاربين القدامى .
- ٩ - المواطن ايبييا مستشار بمكتب وزير الدولة للمناجم والطاقة .
- ١٠ - الرائد نومبو المدير الإداري والمالي بالحرس المدني .
- ١١ - المواطن موتيما مدير التخطيط بالهيئة الوطنية للكهرباء .
- ١٢ - المواطن فارادجي مدير بالهيئة الوطنية للكهرباء .
- ١٣ - الرائد ياسومبا مسئول التعاون العسكري بإدارة العلاقات الخارجية بهيئة الدفاع الوطني والمحاربين القدامى .
- ١٤ - المواطن ايلونجا موظف بإدارة التعاون الدولي .
- ١٥ - اللواء بابيا زونجي مالموييا سفير جمهورية زائير بالقاهرة .
- ١٦ - المواطن كييلو نزار وزير مفوض بسفارة زائير بالقاهرة .
- ١٧ - المواطن باراموتو مستشار ثان للشؤون الثقافية والاقتصادية بسفارة زائير بالقاهرة .
- ١٨ - المواطن نونجو ايهيكي سكرتير أول للشؤون الثقافية بسفارة زائير بالقاهرة .

(٦٩) بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية كينيا

(١٠ - ١٢ أغسطس ١٩٨٩)

بناء على دعوة من السيد الدكتور روبرت أوكو وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية كينيا ، قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية كينيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أغسطس ١٩٨٩ .

وقد استقبل السيد الرئيس دانييل أراب موى رئيس جمهورية كينيا الدكتور بطرس غالي الذي سلم سيادته رسالة من السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد بحث الجانبان العلاقات الثنائية بين بلديهما واتفقا على اتخاذ مزيد من الإجراءات لزيادة وتنويع تعاونهما الثنائي في كافة المجالات خاصة في مجال الصناعة ، والاقتصاد والتجارة ، والسياحة ، والتعليم ، والعلوم والثقافة ، والنقل والمواصلات ، والصحة ، والزراعة ، والإعلام والإذاعة .

وقد استعرض الوزيران العلاقات الدولية وأعادا تأكيد تأييد بلادهما التام لمنظمة الوحدة الأفريقية وأكدا التزامهما بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول ، واحترام وحدتها الإقليمية ، وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، وحل النزاعات بالطرق السلمية بين الدول .

وأعاد الجانبان تأكيد إيمانهما بحركة عدم الانحياز وتعهدا بمواصلة العمل من أجل نجاح الحركة وتحقيق مبادئها .

واتفقا على التشاور والتنسيق فيما بينهما لضمان نجاح مؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المقرر عقده ببلجراد في سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد استعرض الوزيران بشكل شامل الوضع في الجنوب الأفريقي . وقد أدانا بشدة سياسة الأبارتيد العنصرية وغير الإنسانية والتي ينتهجها نظام الحكم في بريتوريا ، وأعربا عن التزام لا يتزعزع وعزم أكيد على مواصلة تأييد شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع ضد التفرقة العنصرية .

وأعرب الجانبان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وفي هذا الصدد طالبا الأطراف الموقعة على اتفاقية ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ بتنفيذ كافة التزاماتهم الواردة بها بنية حسنة . وأعادا تأكيد تأييدهما التام لحركة سوابو في هذه المرحلة الحرجة من مراحل كفاحها الوطني .

وقد أعربا عن تقديرهما للجهود التي تبذلها حكومة أنجولا الشعبية لتحقيق المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والسلام في أنجولا . وفي هذا الصدد لاحظ الوزيران الجهود المشكورة التي تبذلها حكومة جمهورية موزمبيق الشعبية لتحقيق المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والسلام في موزمبيق . وقد أعرب الجانب المصري عن تقديره للدور المرموق الذي يقوم به الرئيس موى لتشجيع عملية السلام بموزمبيق .

وقد أعرب الجانبان عن تأييد حكومتيهما التام لتشجيع روح حسن الجوار من أجل تحقيق السلام في المنطقة لصالح شعوب المنطقة والقارة الأفريقية بأسرها .

وفيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان ، طالب الجانبان كافة الدول المحبة للسلام والمجاورة بالعمل من أجل الإبقاء على قوة الدفع في عملية السلام بهدف وضع حد للأعمال العدائية والتوصل إلى حل سلمي في هذه المنطقة التي يسودها الاضطراب .

وطالب الجانبان حكومتى موريتانيا والسنغال بالتوصل إلى حل سلمي لنزاعهما ، وأيدا المساعي الحميدة لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية للتوسط بين الجانبين من أجل التوصل إلى حل شامل للنزاع استناداً إلى المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وفيما يختص بالموقف في الشرق الأوسط ، فقد حث الوزيران جميع أطراف النزاع على الإسهام إيجابياً في عملية السلام بهدف التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة . وأكد الطرفان اقتناعهما بأن عقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ، هو أفضل إطار للتوصل إلى مثل هذه التسوية . وقد أكدا على ضرورة اشتراك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وأعادا تأكيد تأييدهما الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وقد استعرض الطرفان باهتمام الموقف الاقتصادي الحرج في أفريقيا ، وأكدوا على الحاجة إلى تنفيذ برنامج أولوية أفريقيا للإنعاش الاقتصادي الذي أقر في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة للإنعاش والتنمية الاقتصادية لأفريقيا (للفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠) . وأعربا عن اقتناعهما بأن الإطار الأفريقي البديل للتعديل الهيكلي للإنعاش والتغيير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية هو إطار هام وعملي يمكن أن يساعد الدول الأفريقية ، فردياً وجماعياً ، لوضع برامج وطنية تجمع بين التعديل والنمو والتنمية الاقتصادية . وناشدا المجتمع الدولي كي يطور على وجه السرعة استراتيجيات أكثر شمولاً لعلاج جميع أوجه مشكلة الديون الأفريقية ، القروض الرسمية والتجارية ، على أساس مستمر . وأعربا كذلك عن تأييدهما الكامل لعقد مؤتمر دولي يعالج مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا .

ورحب الطرفان بالمبادرة التي اتخذت في باريس في يولييه ١٩٨٩ من جانب رؤساء جمهورية مصر والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند نحو البدء في جولة جديدة من المشاورات المنظمة على مستوى القمة بين الدول المتقدمة والدول النامية بخصوص المسائل الاقتصادية والبيئة العالمية .

وأعاد الطرفان التأكيد على التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون الأفريقي العربي الذي يعتقدان أنه يحقق المصلحة المتبادلة لكل من الشعوب الأفريقية والعربية ، كما أكدا اعترافهما التام بكل ما من شأنه تحقيق اتفاق التعاون الأفريقي العربي والاستجابة إلى آمال شعوبهم .

واطلع الوفد المصري الوفد الكيني على جهود مجموعة الأوندوجو لدفع التعاون الإقليمي في مختلف المجالات بين دول حوض النيل والدول المجاورة .

ونقل الوفد الكيني الأمل الذي عبر عنه الاجتماع الوزاري الخامس بمجموعة الأوندوجو الذي عقد في أكتوبر / نوفمبر ١٩٨٨ ، في أن تنظم دول مجاورة أخرى إلى المجموعة من أجل المزيد من تعزيز التعاون الجماعي داخل الإقليم .

وأعرب الدكتور بطرس بطرس غالي عن شكره وتقديره للدكتور روبرت أوكو للاستقبال الحار والودي الذي قوبل به والوفد المرافق له ، أثناء إقامتهم في كينيا . وقدم دعوة إلى الدكتور أوكو للقيام بزيارة رسمية إلى مصر ، وقد قبلها سيادته بسرور . واتفق على أن يحدد موعد الزيارة بالطرق الدبلوماسية .

صدر في نيروبي في ١١ أغسطس ١٩٨٩ باللغتين العربية والإنجليزية .

عن جمهورية مصر العربية

عن جمهورية كينيا

صاحب السعادة الدكتور بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

صاحب السعادة الدكتور روبرت أوكو
وزير الخارجية والتعاون الدولي

(٧٠) محضر اجتماع
الدورة الثانية للجنة الوزارية المصرية الكينية المشتركة
(٨ - ١٢ أغسطس ١٩٨٩)

تم عقد الدورة الثانية للجنة الوزارية الكينية المصرية المشتركة في نيروبي من ٨ - ١٢ أغسطس ١٩٨٩ .

رأس صاحب السعادة د. روبرت أوكو وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية كينيا الوفد الكيني .

ورأس صاحب السعادة د. بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصري .
سبق الدورة اجتماع للخبراء ، ورأس الجانب الكيني السيد السفير أوشاينج ادا لا رئيس قسم أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية ، بينما رأس الوفد المصري السيد السفير الدكتور حسن جاد الحق مدير الإدارة الأفريقية .

بعد الموافقة على بنود جدول الأعمال انقسم الاجتماع إلى لجنتين حيث بحثت البنود طبقاً للتقسيم الوارد في جدول الأعمال المرفق (الملحق ١) .

تمت أعمال اللجنتين في جو ودي وأخوي ، وتوصلت اللجنتان إلى الاتفاق والنتائج التي ظهرت في تقرير اللجنتين لتقديمها إلى الوزيرين للموافقة .

وقد اتفق الطرفان على عقد الدورة الثالثة للجنة المشتركة في القاهرة في النصف الأول من عام ١٩٩١ على أن يتم تحديد التاريخ من خلال الطرق الدبلوماسية .

الاجتماع الـذاري الكيني المـصري من ٧ - ١١ أغسطس ١٩٨٩
محضر جلسات اللجنة « ١ »

أ - الجانب المصري :-

- ١ - السيد السفير د. حسن جاد الحق مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- ٢ - السيد محمد رضا فرحات الوزير المفوض بسفارة مصر في نيروبي .
- ٣ - السيدة أمال حمدي المستشار الإعلامي بسفارة مصر في نيروبي .
- ٤ - السيد أحمد الجويلي السكرتير الأول التجاري بسفارة مصر في نيروبي .
- ٥ - السيد الأستاذ أحمد البياض مدير شركة النصر .

ب - الجانب الكيني :

- ١ - المستر ب . ك . موانيكى وزارة التجارة .
- ٢ - المستر و . ك . ميبتي وزارة الصناعة .
- ٣ - الكولونيل ج . م . نجاري وزارة الدفاع .
- ٤ - البريجادير أى . ج . كيهيا ملحق الدفاع بالسفارة الكينية بالقاهرة .
- ٥ - المستر أى . بي نكتاري وزارة الثقافة والخدمة الاجتماعية .
- ٦ - السفير أ . م عبيدي سفير كينيا في القاهرة .
- ٧ - المستر ج . د . اونيانجو وزارة التجارة .
- ٨ - المستر ج . ك . نيجاجي وزارة التجارة .
- ٩ - المستر ن . نيجونيري وزارة الخارجية والتعاون الدولي .
- ١٠ - المستر ك . ب . نيجور وزارة السياحة والحياة البرية .
- ١١ - المستر جون أ . مالتى وزارة السياحة والحياة البرية .
- ١٢ - الأنسة روزالين أمادي مكتب المدعي العام .
- ١٣ - الأنسة سلمى أحمد وزارة الخارجية والتعاون الدولي .
- ١٤ - المستر واشيايا وزارة الإعلام والإذاعة .
- ١٥ - المستر أ . اداوا وزارة الخارجية والتعاون الدولي .
- ١٦ - السيدة اليامبو وزارة الصناعة .
- ١٧ - المستر اونجونجو وزارة الصناعة .

الاجتماع الوزاري الكيني المصري من ٧ - ١١ أغسطس ١٩٨٩

١ - جدول أعمال اللجنة

التعاون الثنائي في : الاقتصاد ، التجارة ، الصناعة ، السياحة ، الثقافة ، التعليم ، العلوم ، الإعلام والإذاعة ، النقل والمواصلات ، الثروة الحيوانية .

الصناعة والاقتصاد والتجارة :

مسائل اقتصادية وتجارية :

استعرضت اللجنة تنفيذ الاتفاق التجاري الموقع ٢٨ نوفمبر ١٩٨٠ والوضع الحالي للتجارة بين الجانبين ولوحظ أن حجم التجارة لا يتناسب مع الإرادة السياسية القائمة بين الدولتين .

كذلك فقد لاحظت اللجنة أن التجارة بين الجانبين قد غطت عدداً محدوداً من السلع ، ولذلك فإن هناك حاجة لتوسيع قائمة المنتجات التصديرية بين الدولتين . كما لوحظ أن الميزان التجاري في صالح كينيا .

أحاط الجانب المصري اللجنة علماً بأن سياسة الصفقات المتكافئة قد أسهمت في توسيع التجارة مع دول أخرى ولذلك فإن هناك شعوراً بأن هذه الآلية يمكن أن تسهم أيضاً في توسيع مجال التجارة الثنائية .

أخذ الجانب الكيني علماً بهذه الملاحظة وذكر أن هناك عوامل مؤسسية وفنية تجعل من الصعب على كينيا أن تدخل في مثل هذا النوع من التجارة .

ذكر الوفد المصري أن الحجم المخفض للتجارة بين البلدين قد يكون مرجعه القيود غير الجمركية التي قد تكون قائمة داخل الدولتين وقد وافق الجانبان على النظر في هذا الموضوع في المستقبل القريب .

ومن أجل تنمية حجم التجارة بين البلدين فإن الجانبين قد أوصيا بما يلي :

١ - تشجيع الاشتراك في المعارض والأسواق التجارية بما فيها المعارض المؤقتة في كلا البلدين .

٢ - العمل على أن تكون السلع المتبادلة منافسة سواء من حيث السعر أو الجودة .

٣ - تشجيع عقد لقاءات دورية منتظمة بين رجال الأعمال في كلا البلدين .

٤ - ضرورة مراجعة الدولتين للقوائم الاسترشادية المرفقة بالاتفاق التجاري في ضوء التطورات الجديدة .

٥ - أن يشجع الطرفان تبادل البعثات التجارية والتسويقية في كلا الدولتين وتقديم المساعدة الممكنة لها .

الصناعة :

كان هناك اتفاق بوجه عام على أن هناك متسعاً للتعاون في قطاع الصناعة وطلب الجانب الكيني المساعدة في إنشاء مناطق صناعية حرة حيث طلب من الجانب المصري تزويده بالمعلومات المتعلقة بالتكلفة اللازمة لإقامة التسهيلات ، والمعلومات الوثائقية بالإضافة إلى تسهيل زيارة الخبراء الكينيين للمناطق الحرة الصناعية في مصر .

وقد رحب الجانب المصري بهذا الطلب وأكد للجانب الكيني تعاونه التام في هذا الخصوص .

اتفاقية التعاون السياحي :

بالنظر إلى العلاقات الممتازة القائمة بين الدولتين ، وإدراكاً للأهمية المتزايدة لصناعة السياحة في العالم اليوم من أنها تشكل سنوياً أكثر من ١٢٪ من إجمالي المنتج المحلي في العالم بما يوفر العمالة لأكثر من ٦٠ مليون شخص ، ومن أن النمو الاقتصادي النشط الذي يصاحبه تجارة دولية مكثفة ، وما يتبع ذلك من آثار على عملية السفر يفرض إنجاز الأعمال والاشتراك في الأسواق التجارية والمعارض والمؤتمرات كل ذلك مجتمعاً زاد من الإنفاق السياحي من أقل من ٧ بلايين دولار في ١٩٦٠ إلى ١٥٠ بليون دولار في ١٩٨٧ حيث من المتوقع أن يصل عدد المسافرين في العالم إلى أكثر من ٤ بلايين في عام ٢٠٠٠ .

وإدراكاً لاحتمال أن تصبح السياحة هي الصناعة الأولى في العالم مما يؤدي بلا شك إلى زيادة التنافس في مجال التسويق ، فقد رأت الدولتان أنه نظراً لأن المنتج السياحي في كل منهما يكمل الآخر ، فإن تنفيذ الاتفاق له أهمية كبرى لتدعيم موقفهما في سوق السياحة العالمي .

واقترح الجانب الكيني ما يلي :

١ - القيام بعمليات مشتركة لتنشيط التسويق السياحي من خلال مكاتب تنشيط السياحة لكل من الدولتين في الخارج (١٥ مكتباً لمصر و ٧ مكاتب لكينيا) وذلك عن طريق :

أ - توزيع النشرات الإعلامية والسياحية لكل منهما .

ب - تشجيع برامج رحلات « الصفقات السياحية » التي تنظم السفر لأي من الدولتين لبحث إمكانية تضمين الدولة الأخرى في البرامج القائمة .

ج - تشجيع مؤلفي الكتب السياحية للكتابة عن السياحة في البلدين ووضع البرامج الثقافية للوكالات السياحية وإنتاج الأفلام ذات الهدف السياحي المشترك .

د - الاشتراك - كلما أمكن - في الأسواق السياحية أما بالاشتراك كوحدة واحدة أو بوجود الدولتين في أجنحة متجاورة .
وأيضاً .

٢ - قدمت مصر منحة دراسية شاملة لتدريب أحد الكينيين في قطاع السياحة في كلية السياحة والفنادق .

٣ - تنظر الدولتان في إقامة أسبوع للتنشيط السياحي في القاهرة ونيروبي من وقت لآخر يضم كلا من القطاع العام والقطاع الخاص .

٤ - استعداد وزارة السياحة في مصر ووزارة السياحة والحياة البرية في كينيا لتشكيل « لجنة عمل » يتم تحديد أعضائها وموعد ومكان انعقاد أول اجتماع لها أثناء وجود مسئولى السياحة في كل من الدولتين في اجتماع الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية المنعقد في باريس في الفترة من ٢٥ - ٢٩ أغسطس ١٩٨٩ .

٥ - تقوم « لجنة العمل » بوضع تفاصيل تنفيذ الاتفاقية على أساس المدى القصير والمدى الطويل .

الثقافة ٦

اتفق الجانبان على التعاون في المجالات التالية :

- ١ - تشجيع تبادل المعلومات حول نظم المكتبات والتوثيق .
- ٢ - تشجيع عرض الأعمال الفنية لكل منهما في الدولة الأخرى .
- ٣ - تبادل المدربين في مجال الرياضة والنشاطات الشبابية .
- ٤ - تبادل الأفلام الثقافية وأشرطة الفيديو والمطبوعات الثقافية والاشتراك في معارض الكتب والإنتاج المشترك للأفلام الثقافية .

وقد اقترح الجانب الكيني ما يلي :

- ١ - إرسال ٢ من المتخصصين في المكتبات في كينيا لجولة في مصر .
- ٢ - التعاون في مجال الدراما وهندسة المناظر وأن ترسل كينيا ٢ فنانين إلى أكاديمية الفنون في مصر لمدة لا تتجاوز ٣ أشهر .
- ٣ - تشجيع تبادل فرق الفنون الشعبية خلال الأعياد القومية لكل من الدولتين .
- ٤ - إرسال ٣ خبراء من كينيا إلى مصر للتعرف على مجالات الحفاظ على التراث الثقافي والتوثيق وأن ترسل مصر خبيراً إلى كينيا للاشتراك في برنامج تدريبي حول هذا الموضوع .
- ٥ - طلبت كينيا مدربين من مصر في ألعاب القوى وأن ترسل إلى مصر مدربين في الجري .

التعليم والتعاون العلمي :

قام الجانبان بتقييم التعاون الثنائي بينهما في مجال التعليم والتعاون العلمي ، وقرر الوفد المصري أنه وفقاً للمادة ١٠ من الاتفاقية بين الحكومتين فقد قدمت مصر للحكومة الكينية برنامجاً تنفيذياً لعامين وطلبت رأى الجانب الكيني حول هذا البرنامج .

وأكد الوفد الكيني بتسلمه لهذا البرنامج ووعده بإرسال وجهة نظره من خلال القنوات الدبلوماسية .
وقدم الجانب المصري قائمة بالمنح الدراسية (انظر الملاحق المرفقة) المقدمة لكينيا خلال ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، وأوضح أن كينيا لم تستفد كاملاً من هذه المنح - وأعرب الجانب الكيني عن تقديره وتعهدده بالاستفادة من هذه المنح الدراسية كلما أمكن ذلك .

الإعلام والإذاعة :

استعرض الجانبان بنود البروتوكول المقدم من كل منهما ووجدا أن هناك الكثير من أوجه الاتفاق بينهما فيما عدا بعض الإضافات لبنود معينة وإنهاء لبنود أخرى .

وتم الاتفاق على أن تتم مناقشة البروتوكول مناقشة تفصيلية بين خبراء كل من الجانبين .

النقل والمواصلات :

لوحظ أن كينيا ومصر تتعاونان فعلاً في مجال الأرصاد تحت مظلة منظمة الأرصاد الدولية ومع ذلك فقد اقترح الجانب الكيني أن يكون هناك اتفاق ثنائي رسمي حتى يسهل تبادل الخبراء والتدريب والبحوث . واستجاب الجانب المصري بتقرير أن مصر ستنتظر إيجابياً إلى هذا الموضوع .

وطالب الجانب الكيني إرسال الطلبة الكينيين إلى مصر لتدريب طويل المدى في مجال الطيران

المدني واقتصاديات النقل الجوي المتضمن التخطيط وبحوث التسويق .
 وكان رد الجانب المصري إيجابياً ووعده بإحالة الموضوع إلى السلطات المصرية المعنية .
الثروة الحيوانية :
 تقدم الجانب الكيني بمشروع اقتراح للنظر فيهما في إطار التعاون الفني الكيني / المصري .
 أ - تقديم الخبرة والمساعدة الفنية في مجال تربية الجاموس .
 تحسين السلالة الإنتاجية للجاموس من خلال التغذية ، التزاوج ، الخصوبة والعقم .
 ب - تزويد مصر بالأمصال البيطرية (أمراض الفم والقدم) على أساس تجاري .
 حرر في نيروبي في ١١ أغسطس من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية والعربية وكلاهما له نفس الحجية .

صاحب السعادة
 دكتور روبرت أوكو
 وزير الخارجية والتعاون الدولي
 عن حكومة جمهورية كينيا

صاحب السعادة
 دكتور بطرس بطرس غالي
 وزير الدولة للشئون الخارجية
 عن حكومة جمهورية مصر العربية

مرفق رقم « ١ »
 المنح المخصصة لكينيا عام ١٩٨٨

المجال	التخصيص	المشاركة الفعلية
١ - المركز المصري الدولي للزراعة	١٤	٢
٢ - أكاديمية الشرطة المصرية	٧	٥
٣ - معهد الدراسات الدبلوماسية	٦	٣
٤ - الدورة الدولية للتمريض	٢	-
٥ - معهد الإذاعة والتلفزيون	٨	٩
٦ - الأكاديمية المصرية للنقل البحري	٣	٣
٧ - البرنامج المصري لتدريب الفلاحين الأفارقة	٦	٦
٨ - الدورة الخاصة بمصادر المياه	٤	٢

**مرفق رقم « ٢ »
المنح المخصصة لكينيا عام ١٩٨٩**

المجال	التخصيص	المشاركة الفعلية
١ - المركز الدولي المصري للزراعة	١١	٢
٢ - أكاديمية الشرطة	٦	-
٣ - الإذاعة والتلفزيون	٣	٣
٤ - الري واستخدام المياه	١٢	٢
٥ - أكاديمية النقل البحري	٧	١
٦ - التمريض	٤	-
٧ - المعهد الدبلوماسي	٦	١
٨ - دورة تكنولوجيا في اللحام	١	-
٩ - تدريب الفلاحين الأفارقة	٣	٣
١٠ - التعليم العالي	٢	تقدم مرشحين ولم يرد بعد الرد المصري تقدم ١٣ مرشحاً ووقع الاختيار على ستة ويجرى إعداد وثائق سفرهم
١١ - الأزهر	٦	

(٧١) محضر اجتماع اللجنة (ب)
الاجتماع الوزاري المصري / الكيني
(٧ إلى ١١ أغسطس ١٩٨٩)

حضر الاجتماع من الجانب المصري :

١ - السفير أحمد طه أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (شارك في رئاسة اللجنة) .

٢ - وزير مفوض مروان بدر مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

وحضره من الجانب الكيني :

١ - السفير او ادالا وزارة الخارجية والتعاون الدولي (رئيس اللجنة) .

٢ - السيدة اسي الامبو وزارة الصناعة .

٣ - السيد اس انجونجو وزارة الصناعة .

٤ - السيد ويليو راكاما وزارة النقل والمواصلات .

٥ - السيد ان كاماو وزارة الزراعة .

٦ - السيد جيه اكويري وزارة الزراعة .

٧ - السيد افي اونينجو اولو مكتب رئيس الجمهورية .

٨ - الرائد سيه ماونزا إدارة الدفاع بمكتب رئيس الجمهورية .

٩ - السيد ايه نيرو وزارة الصناعة .

١٠ - السيد محمد على وزارة الخارجية والتعاون الفني (سكرتير اللجنة) .

وقد دارت مناقشات اللجنة حول بنود جدول الأعمال التالية :

التعاون الفني في مجالات : الصناعة ، الزراعة ، الصحة ، النقل والمواصلات .
الصناعة :

كان قد تم خلال الدورة الأولى للجنة المصرية الكينية المشتركة التي عقدت بالقاهرة في يونيو ١٩٨٧

تحديد ثلاثة مجالات يمكن التعاون بشأنها في المجال الصناعي وهي :

١ - التعاون الفني في صناعة الفلزات . ٢ - صناعة القطن والمنسوجات . ٣ - منتجات ورق

البردي .

التعاون الفني في صناعة الفلزات :

طلب الجانب الكيني بإلحاق موظفين كينيين من مكتب المعايير القياسية الكيني بمعاهد التدريب

المصرية المناسبة لمدة ثلاث أو أربع سنوات متعاقبة للتدريب في المجالات الآتية :

- مواصفات المستويات القياسية للفلزات .

- مراقبة جودة الفلزات .

وقد أحيط الجانب المصري علماً بالطلب الكيني والذي سيتم بحثه في ضوء مدى توافر التدريب في

المجالات المطلوبة وإمكانات الصندوق المالية .

وقد أوضح السفير أحمد طه بأن مصر ستنتظم بورة تدريبية في مجال اللحام في أوائل أكتوبر

١٩٨٩ وذلك لمدة ٤ - ٥ أسابيع وسيتم عقدها سنوياً خلال الخمس سنوات القادمة بمعهد الفلزات بطلوان . وقد طلب من كينيا التقدم بمرشحين لهذه الدورة ليتم اختيار أحدهما لحضورها . وقد وعد الجانب الكيني بالتقدم بالترشيح في أقرب فرصة ممكنة .

كما أوضح السفير أحمد طه بأنه يجري حالياً دراسة مشروع لتطوير صناعة السباكة في أفريقيا مع هيئة (تي - إن - أو) وذلك في إطار التعاون الثلاثي مع هولندا . وإن بعثة تضم مندوباً عن معهد الفلزات بمصر تعتزم زيارة كينيا وزيمبابوي وتنزانيا لجمع المعلومات التي تساعد على تحديد احتياجات أفريقيا في مجال السباكة - وقد طلب الجانب المصري من كينيا التعاون مع البعثة خلال زيارتها لها .

صناعة القطن والمنسوجات :

أبدت كينيا رغبتها في الاستفادة من الخبرة المصرية في صناعة القطن والمنسوجات وذلك من خلال :

أ - بحث إمكانية شراء غزل القطن طويل التيلة من مصر بصفة مستمرة .

ب - تبادل الزيارات بين رجال الصناعة في هذا المجال .

على أن يكون هذا التعاون على أساس تجاري بحث . ويتم تبادل الزيارات بين رجال الصناعة في هذا المجال على مستوى القطاع الخاص ويجرى شراء غزل القطن طويل التيلة من مصانع القطاع الخاص .

وقد أشار السفير أحمد طه إلى احتمال قيام وفد من جمعية رجال الأعمال المصريين بزيارة لكينيا في أوائل ١٩٨٩ . وقد اتفق على أن ينقل الجانب المصري والسفارة الكينية بالقاهرة إلى جمعية رجال الأعمال المصريين رغبة الجانب الكيني في أن يضم وفد الجمعية الذي يعتزم زيارة كينيا أعضاء من العاملين في صناعة المنسوجات .

منتجات ورق البردي :

طلب الجانب الكيني الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال منتجات ورق البردي . وقد أوضح الجانب المصري بأن هذه الصناعة يتولاها القطاع الخاص بالكامل وأشار على الجانب الكيني بالاتصال المباشر بالشركات الخاصة العاملة في هذا المجال .

وإلى جانب المجالات الثلاثة الرئيسية السابق الإشارة إليها أبدى الجانب الكيني اهتمامه بـ :

١ - تبادل الزيارات على مستوى القطاع الخاص بين العاملين في صناعتي الجلود والأغذية المحفوظة .

٢ - تدريب الفنيين الكينيين على تصنيع القطن والجلود وصناعة الأحذية .

وقد أشار الجانب المصري على الجانب الكيني بالاتصال بالقطاع الخاص مباشرة في هذا الشأن . . .

الزراعة :

اقترحت وزارة الزراعة الكينية التعاون بين البلدين في المجالات التالية :

١ - التدريب في مجال الهندسة الزراعية :

أن يتم إلحاق ٨ مهندسين زراعيين من العاملين في مجال الري بدورات تدريبية بمصر لمدة تتراوح بين ٢ و ٦ شهور وذلك في المجالات التالية : (أ) الري - التصميم ، التشغيل والصيانة . (ب) استصلاح الأراضي بما في ذلك جمع المياه . (ج) زراعة المحاصيل التي تعتمد على الري خاصة الأرز .

٢ - تبادل الزيارات :

اقترح الجانب الكيني أن يقوم وفد كيني بزيارة للمزارع التجريبية بمصر لمدة تتراوح ما بين أسبوعين وثلاثة أسابيع - وأن يتكون هذا الوفد من ثلاثة أعضاء أحدهم مهندس والثاني زراعي والثالث من المتخصصين في مجال إدارة الأرض والمياه .

وقد أشار الجانب الكيني إلى رغبته في أن يستفيد الذين حصلوا على دبلومات في هندسة الري ولم تتح لهم فرصة للتدريب العملي من الخبرة المصرية في مجال الري .

٣ - الخبراء والاستشاريون :

أبدى الجانب الكيني رغبة وزارة الزراعة الكينية في استمرار استفادتها من الخبرة المصرية المتقدمة في تكنولوجيا الري . وقد اقترح تزويد كينيا بأحد الاستشاريين لمدة ستة أشهر لتدريب المهندسين الزراعيين في مجال صناعة المستلزمات الزراعية . كما أوضح رغبته في الاستعانة باستشاريين في تكنولوجيا مرحلة ما بعد جمع المحصول واستخراج الزيوت ، وتصميمات الري .

وقد أوضح السفير أحمد طه أن الصندوق المصري قد استجاب لطلبات الجانب الكيني للتدريب في المجالات التالية :

ثمانية مهندسين بواقع : (٢) في الأجهزة ، (٢) في مجال محطات الضخ ، (٢) في قياس مياه الري ، (٢) في تصميم هياكل الري . وستة فنيين بواقع :

(٢) في مجال قياس المياه والصيانة ، (٢) في مجال بناء هياكل تصريف مياه الري ، (٢) في مجال إدارة تكنولوجيا الحفر .

وسوف يغطي الصندوق المصري تكاليف تذاكر السفر بالجو والإقامة والتدريب والذي ستتولاه معاهد وزارة الأشغال العامة المتخصصة . وهناك برامج تدريب معدة للمهندسين ستبدأ خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٨٩ وللفنيين ستبدأ من يناير ١٩٩٠ وما بعده ويمكن للجانب الكيني التقدم بمرشحين للالتحاق بها .

كما أوضح السفير أحمد طه بأن هناك عشرة خبراء للصندوق المصري يعملون بكينيا بما في ذلك خبير في الهيدرولجيا والذي سوف تنتهي مدة عمله قريباً . وقد أبدى الصندوق المصري استعداداً لإيفاد خبير جديد ليحل محله إذا ما رغب الجانب الكيني في ذلك . وأضاف بأنه قد تم تنظيم دورات تدريبية لزراعة الأرز في إطار اتفاقية التعاون الثلاثي مع اليابان . وأن الجانب الكيني سيدعى للاشتراك في الدورات القادمة . كما تم تنظيم دورات لقيادات الفلاحات والشباب وقد شاركت كينيا في كافة هذه الدورات . وشاركت كينيا في الدورة الأولى الخاصة بأساليب الزراعة الحديثة - كما شارك أربعة عشر كينيا في دورات الفلاحين الأفارقة والتي مولها الصندوق المصري .

الصحة :

أعرب الجانب الكيني عن تقديره للدعم الذي قدمته مصر لقطاع الصحة ، وقد أبدى الجانب الكيني رغبته في الحصول على دعم إضافي في ضوء النجاح الذي حققه التعاون بين البلدين في هذا المجال.

١ - القوى العاملة :

طلب الجانب الكيني دعماً مصرياً من خلال تزويده بمتخصصين في مجالي الجراحة والهندسة الوراثية ، وطلبت وزارة الصحة من مصر تزويدها بالتخصصات التالية :

١ - التخدير عدد (٦) .

٢ - الأنف والأذن والحنجرة عدد (٨) .

٣ - الباثولوجي عدد (٦) منهم (٥) في الهيتوباثولوجي وواحد في الهيماتولوجي .

٤ - جراحة عيون عدد (٦) .

٥ - جراحة تجميل عدد (٢) .

٥ - الهندسة الطبية (معدات المستشفيات) عدد (٤) .

المجموع (٣٢) طبيباً متخصصاً

التدريب :

ورغبة من كينيا في تحسين الخدمات الطبية الأخرى طلب الجانب الكيني إلحاق فنيين طبيين بالمعاهد المصرية المتخصصة في المجالات التالية :

١ - جراحة تجميل عدد ثلاثة بواقع واحد كل ستة أشهر .

٢ - ترميز بحجرة العمليات عدد اثنتى عشر بواقع واحد كل ستة أشهر .

٣ - جراحة عيون عدد ثلاثة بواقع واحد كل ستة أشهر .

٤ - أنف وأذن وحنجرة عدد ثلاثة بواقع واحد كل ستة أشهر .

٥ - معهد المسالك البولية عدد طبيب لمدة أربعة أشهر .

مما تقدم يتضح أن كينيا تطلب ثمانية وعشرين طبيباً في تخصصات مختلفة بالإضافة إلى أربعة في الهندسة الوراثية . هذا ويعمل في كينيا حالياً خمسة أطباء مصريين .

وقد اتفق على أن تقوم كينيا باختبار المرشحين وفقاً لاحتياجاتها عن طريق السفارة الكينية بالقاهرة .

وستقوم السفارة الكينية بالقاهرة بالإعلان عن الوظائف المطلوبة في الصحف المصرية . يلي ذلك سفر وفد من وزارة الصحة الكينية إلى القاهرة لمقابلة المرشحين بالتنسيق مع الصندوق المصري .

وقد ألحق صورة من الإعلان بهذا المحضر . وسيوقع من يقع عليهم الاختيار عقوداً مع الحكومة الكينية تحدد المرتب وفقاً للشروط المحلية بما في ذلك الإسكان . كما سيوقعون عقوداً مع الصندوق المصري لتحديد العلاوة التي سيحصلون عليها .

وقد أحيط الجانب المصري علماً بطلبات كينيا في مجال التدريب .

النقل والمواصلات :

أ - دورات قصيرة في اقتصاديات النقل الجوي للعاملين بشركة الطيران الكينية تغطي التسويق والتخطيط .

ب- طلبت كينيا أن يقوم معهد الطيران المدني للتدريب بمصر بتنظيم دورات للعاملين الكينيين في مجالي التحقيق في الحوادث واقتصاديات النقل .

٢ - الدراسات البحرية :

سبق أن استفاد المسئولون الكينيون العاملون بهيئة المواني الكينية من الدورات التدريبية التي قدمتها لهم الأكاديمية العربية للنقل البحري بالإسكندرية .

ويما أن كينيا قد قامت بتأسيس شركة للنقل البحري فإنه من المتوقع أن يستفيد العاملون بالشركة من دورات الأكاديمية قصيرة الأجل وذلك للحصول على خبرة عملية في مجال عملهم .

وقد أبلغ السفير أحمد طه اللجنة بأن كينيين قد التحقوا بدورات إدارة المواني كما التحق ثلاثة آخرون بتخصصات أخرى مختلفة بالأكاديمية بالإسكندرية .

وقد تقدم الجانب الكيني بطلب محدد للحصول على منحتين دراسيتين في الطيران المدني للتخصص في التحقيق في الحوادث واقتصاديات النقل . وقد أوضح الكاتب المصري بأنه سيتم البت في هذا الموضوع من خلال اتصال الصندوق المصري بالسفير الكيني بالقاهرة وفي ضوء الإمكانيات المتاحة للصندوق .

صدر في نيروبي في ١١ أغسطس ١٩٨٩ من نسختين باللغتين العربية والإنجليزية ولكلاهما نفس الحجية .

عن جمهورية كينيا

عن جمهورية مصر العربية

الدكتور روبرت أوكو
وزير الخارجية والتعاون الدولي

الدكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٧٢) بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية رواندا لجمهورية مصر العربية

(٩ - ١٢ سبتمبر ١٩٨٩)

قام السيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو وزير الخارجية ، والتعاون الدولي بجمهورية رواندا بزيارة عمل لجمهورية مصر العربية ، على رأس وفد شارك في أعمال الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون المصري الرواندي التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد استقبل الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية السيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو الذي نقل إلى سيادته رسالة صداقة وأخوة من الجنرال هاييا ريمانا جوفينال رئيس جمهورية رواندا والرئيس المؤسس لحزب الحركة الثورية القومية للتنمية .

ومن جهة أخرى ، عقد السيد الوزير كازيمير بيز يمنجو اجتماعات مثمرة مع مسئولى الدولة والحزب الآتي بيانهم :

- السيد الدكتور / يوسف والي ، نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي وأمين عام الحزب الوطني الديمقراطي .

- السيد الفريق أول / يوسف صبري أبو طالب وزير الدفاع والإنتاج الحربي .

- السيد الدكتور / فؤاد سلطان وزير السياحة والطيران المدني .

- السيد الدكتور / يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

- السيد الدكتور / أحمد فتحي سرور وزير التعليم .

- السيد الدكتور / مورييس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولي .

- السيد الدكتور / فؤاد اسكندر وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين في الخارج .

وقد أعرب السيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو عن تقدير الحكومة الرواندية للعون الذي تقدمه لها الحكومة المصرية .

كذلك أجرى السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية والسيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية رواندا ، مباحثات ودية تناولت بحث العلاقات الثنائية والقضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، وقد أعرب الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر حول المسائل التي تم بحثها .

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية ، فقد أشاد الوزيران بالمستوى الممتاز للعلاقات التي تربط بين الدولتين وفي هذا الصدد ، ومن أجل مزيد من التدعيم لعلاقات الصداقة والأخوة بين مصر ورواندا ، فقد وقع الوزيران اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا .

وعقدت الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون المصري الرواندي في القاهرة خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ برئاسة الوزيرين السيد الدكتور بطرس بطرس غالي والسيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو .

وقد تناولت القرارات والتوصيات التي تم إقرارها خلال هذه الدورة - بصفة خاصة - مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي والتجارة والصحة والسياحة والنقل الجوي وكذلك التعاون الثقافي والعلمي والفني .

كما تم الاتفاق على اتخاذ مزيد من الإجراءات بهدف تدعيم علاقات التعاون في مختلف المجالات ذات الأهمية المشتركة .

وفي هذا الصدد وقع الوزيران خطة تبادل ثقافي وعلمي وفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية رواندا .

وبالإضافة إلى أوجه التعاون في المجال الثنائي ، أعرب الوزيران مجدداً عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا ، بالاستمرار في دعم التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

وقد أخذ الجانبان ، علماً بنتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمجموعة الأنوجو الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٢١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وأكدوا من جديد أن تطبيق هذه النتائج يدعم أسس التعاون في إطار مجموعة الأنوجو . كذلك أعرب الجانبان عن الأمل في أن تبذل كافة الجهود من أجل عقد المؤتمر الوزاري السادس لمجموعة الأنوجو خلال عام ١٩٨٩ .

وفيما يتعلق بالقضايا الأفريقية ، فقد أعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومبادئ ميثاقها ، وأكدوا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة ، التي تمثل إطاراً للعمل المشترك والتضامن الأفريقي .

وعند تناول الموقف في الجنوب الأفريقي ، فقد أدان الجانبان بشدة السياسة العنصرية وغير الإنسانية ، التي ينتهجها نظام بريتوريا ، وأكدوا مجدداً التزامهما الذي لا يتزعزع وعزمهما الأكيد على مواصلة تأييد شعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد التفرقة العنصرية .

وأعرب الجانبان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وفي هذا الصدد طالبا الأطراف الموقعة على اتفاقية ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ بالالتزام بأحكام هذه الاتفاقية ، كذلك أعاد الجانبان تأكيد تأييدهما التام لحركة سوابو في هذه المرحلة المصيرية من مراحل كفاحها الوطني من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير لشعب ناميبيا .

وقد أعرب الجانبان أيضاً عن تضامنها مع حكومة جمهورية أنجولا الشعبية فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والسلام في أنجولا .

وأكد الجانبان أيضاً على تضامنها مع حكومة جمهورية موزمبيق الشعبية في جهودها من أجل إقامة المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والسلام في هذه الدولة .

وقد طالب الجانبان حكومتي موريتانيا والسنغال بتسوية النزاع القائم بينهما بالطرق السلمية وأيدا في هذا الصدد المساعي الحميدة التي يقوم بها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية .

استعرض الجانبان بقلق شديد الوضع الاقتصادي القائم في أفريقيا وأكدوا على ضرورة تطبيق برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي ، الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبرنامج الأمم المتحدة للإنعاش والتنمية الاقتصادية في أفريقيا (للفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠) .

أعرب الجانبان أيضاً عن اقتناعهما بأن الإطار الأفريقي البديل للتكيف الهيكلي للإنعاش والتغيير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، هو الإطار الملائم الذي يمكن أن يساعد الدول الأفريقية ، فردياً وجماعياً ، لوضع برامج وطنية تجمع بين التكيف والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، وناشد الجانبان

المجتمع الدولي كي يؤيد هذا الحل ويؤيد أيضاً انعقاد مؤتمر دولي لتسوية مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا .

وفيما يختص بالقضايا الدولية فقد بحث الجانبان مشكلة الشرق الأوسط ، وفي هذا الصدد حثا جميع أطراف النزاع على الإسهام إيجابياً في عملية السلام بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة . وأكد الطرفان اقتناعهما بأن عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٢٣٨ هو أفضل إطار للتوصل إلى مثل هذه التسوية وقد أكدوا على ضرورة اشتراك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد تناول الجانبان أيضاً موضوع التعاون العربي / الأفريقي ، وذلك في إطار المبادئ التي أرساها مؤتمر القمة العربي / الأفريقي الأول الذي عقد في القاهرة في مارس عام ١٩٧٧ ، وأكدوا على أهمية تدعيم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب .

أكد الجانبان مجددا التزامهما بدعم الدور البناء الذي تقوم به حركة دول عدم الانحياز وأعادوا تأكيد إيمانهما بسياسة الحركة ، كما عبرا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل إعلاء مثليها وفي هذا الصدد أشادا بنتائج مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلجراد خلال الفترة من ٤ إلى ٧ سبتمبر ١٩٨٩ ، وأعلنا عزمهما على المشاركة في العمل من أجل تطبيق إعلانه الختامي .

وقد أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل في أن تمتد الإرادة التي حققت المناخ الحالي للوفاق في العلاقات السياسية الدولية ، إلى المجال الاقتصادي بغية إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث .

وفيما يتعلق بالمبادرة التي اتخذت في باريس في يوليو ١٩٨٩ ، من جانب رؤساء جمهورية مصر العربية والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند ، فقد أشاد الجانبان بتأييد حركة عدم الانحياز لها كما أكدوا مجدداً على أهمية هذه المبادرة التي تهدف إلى البدء في جولة جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين الدول المتقدمة والدول النامية بخصوص المسائل الاقتصادية والبيئة .

وبالنسبة لمشاكل البيئة ، فقد أكد الجانبان على اهتمامهما الحفاظ على البيئة ووجها نداء يطالب بإصدار إجراءات دولية فعالة تكفل منع نقل وإلقاء النفايات السامة والخطيرة في أراضي دول أخرى . وقد أشاد الجانبان بروح الصداقة والود التي تميزت بها أعمال اللجنة المشتركة .

وأعرب السيد الوزير كازيمير بيز يمنجو عن شكره وتقديره للقاء الأخرى الحار الذي لقيه ووفده خلال إقامتهم في جمهورية مصر العربية .
وقع في القاهرة يوم ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ .

عن حكومة
جمهورية رواندا

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

د. كازيمير بيز يمنجو
وزير الخارجية والتعاون الدولي

د. بطرس بطرس غلي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٧٣) محضر اجتماع
الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية
والجمهورية الرواندية
(٩ - ١٢ سبتمبر ١٩٨٩)

تطبيقاً للاتفاقية التي أنشئت بموجبها اللجنة المشتركة للتعاون ، بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الرواندية ، والموقعة بالقاهرة في ٩ سبتمبر ١٩٨٩ ، عقدت اللجنة المذكورة أول بورة لها بالقاهرة في الفترة من ٩ إلى ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد ترأس الجانب المصري السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية . بينما ترأس الجانب الرواندي السيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو عضو اللجنة المركزية للحركة الثورية الوطنية للتنمية ووزير الخارجية والتعاون الدولي .

ومرفق بهذا المحضر ملحق ، يتضمّن قائمة بأعضاء الوفدين . وقد شارك رئيساً الوفدان في رئاسة الجلسة الافتتاحية وأشادا في البيان الافتتاحي الذي ألقاه كل منهما ، بعلاقات الصداقة والتضامن الوطنية التي تربط بين الشعبين الشقيقين ، وأكدا بصفة خاصة على أهمية دعم التعاون بين الدولتين . وقد قام الوزيران باستعراض القضايا الأفريقية والدولية ، حيث لاحظا بارتياح بالغ تطابق وجهات نظرهما بشأن هذه القضايا .

وأقرت اللجنة المشتركة جدول الأعمال التالي :

أولاً : التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري .

ثانياً : التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية .

ثالثاً : التعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية والصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية .

رابعاً : موضوعات أخرى .

أولاً : التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري :

أكد الجانبان رغبتهما في تنمية التعاون في هذا المجال ، واتفقا على اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بتحقيق هذا الهدف .

١ - الزراعة والتصنيع الزراعي :

تقدم الجانب الرواندي إلى الجانب المصري بالطلبات التالية :

(أ) إنشاء هيئة مشتركة لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية .

(ب) تمويل دراسات الجدوى الخاصة بالإصلاح الزراعي والكهربائي لمستنقع جيشوما .

(ج) المعونة الفنية (خبيران في الري والصرف) .

(د) تمويل دراسات الجدوى الخاصة بإنشاء وتجهيز معهد زراعي / بيطري في رواندا .

وفيما يتعلق بإنشاء مؤسسة مشتركة لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية ، أعرب وزير الزراعة المصري عن موافقته من حيث المبدأ بشأن إنشاء تلك المؤسسة . وسوف يتم بحث وسائل تنفيذ

ذلك بالاتفاق المشترك في مرحلة لاحقة .

وفيما يختص ، بتمويل دراسات الجدوى الخاصة بالإصلاح الزراعي والكهربائي لمستنقع جيشوما ، أعرب وزير الزراعة المصري عن موافقته من حيث المبدأ على تمويل تلك الدراسات .

وبشأن إنشاء وتجهيز معهد زراعي / بيطري في رواندا ، أيد وزير الزراعة المصري هذه الفكرة وأعرب عن استعداده لتمويل دراسات الجدوى المتعلقة بها . وسوف يتم إيفاد بعثة لوزارة الزراعة المصرية إلى رواندا خلال الأيام القليلة القادمة بهدف التعرف على تلك المشروعات .

ويختص المكون الفني في مجال الري والصرف فقد أخذ الجانب المصري علماً بالمطلب الرواندي ووعد بإحالة في أقرب فرصة إلى الجهات المعنية لمتابعتة .

٢ - التبادل التجاري :

أقر الجانبان أهمية سرعة وضع الاتفاق التجاري الذي تم توقيعه بالقاهرة في ٧ فبراير ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الرواندية ، موضع التنفيذ .

وقد اتفق الجانبان في هذا الشأن على إعادة النظر في قائمة المنتجات التي يمكن تبادلها بين الدولتين ، كما قرر الجانبان من ناحية أخرى ، تشجيع المسؤولين الاقتصاديين وغرف التجارة في البلدين على إجراء اتصالات مباشرة والدخول في علاقات عمل . وفي هذا المجال اتفق الجانبان على دراسة السبل العملية التي من شأنها تحقيق التبادل التجاري وخاصة من خلال اتفاق صفقة متكافئة .

٣ - النقل الجوي :

تطبيقاً لاتفاق النقل الجوي الموقع بين الدولتين في ١٧ أغسطس ١٩٧٧ ، طلب الجانب الرواندي من الجانب المصري افتتاح خط جوي مباشر ، يربط العاصمة بوسطاء شركة مصر للطيران وذلك بغية تسهيل التبادل التجاري والسياحة .

ومن ناحية أخرى فقد سلم الجانب الرواندي للجانب المصري صورة من الطلب المقدم من الخطوط الجوية الرواندية بادراج القاهرة ضمن خط رحلاتها من كيجالي إلى أوروبا ذهاباً وإياباً .

أخذ الجانب المصري علماً بهذين المطلبين ووعد بإحالتهم إلى الجهات المعنية .

ومن ناحية أخرى أكد الجانب المصري على توافر الإرادة السياسية لاتخاذ كل ما من شأنه تشجيع شركة مصر للطيران ، التي تمتد رحلاتها حالياً إلى كل من نيروبي ودار السلام على التجاوب مع هذين المطلبين .

وقد أوصى الجانبان شركتي الطيران بإجراء محادثات في هذا الشأن في أقرب فرصة .

٤ - السياحة :

أعرب الجانب الرواندي عن أمله في أن يلتقي المسئولون عن قطاع السياحة في كلا البلدين وذلك بهدف بحث السبل الكفيلة ، بتنمية التعاون في مجال السياحة كما طلب ثلاث منح في مجال دراسة الفنادق فضلاً عن ترتيب زيارة عمل ، لمسئول من العاملين في المؤسسة الرواندية للسياحة والمتنزهات الوطنية .

وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذه الطلبات ، واقترح إجراء اتصالات مباشرة بين المسئولين عن السياحة في كلا البلدين من أجل إعداد برنامج للتعاون في هذا المجال .

وفي هذا الشأن اقترح الجانب المصري أيضاً حث وكالات السياحة الأجنبية على إدراج رواندا ضمن برامجهم السياحية إلى مصر .

وفيما يتعلق بالمنح الدراسية وزيارة العمل فقد أخذ الجانب المصري علماً بالطلبات الرواندية ، حيث وافق على تقديم منحة دراسية في الفندق لفترة شهر .

كما وافق الجانب المصري أيضاً من حيث المبدأ على إعداد زيارة العمل المطلوبة .

ثانياً : التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية :

وقع الجانبان برنامجاً للتبادل الثقافي والعلمي والتقني وذلك للفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢ .

وفيما يتعلق بالتعاون في مجال الصحة ، اتفق الجانبان على أن يتم إرفاق محضر الاجتماع المشترك الموقع من جانب وزير الصحة في الدولتين بالقاهرة في ٢ سبتمبر ١٩٨٩ . بهذه الوثيقة وأن يعد ذلك المحضر جزءاً منها .

ثالثاً : التعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية والصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية :

أعرب الجانب الرواندي عن ارتياحه لجهود الخبرة المصرية في رواندا .

١ - الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية :

جدد الجانب الرواندي طلبه الذي سبق له أن تقدم به للصندوق المصري والخاص بالحاجة إلى بعض الأطباء للعمل كخبراء في مستشفى الملك فيصل وغيره من المستشفيات الرواندية .

أحاط الجانب المصري الجانب الرواندي بالمساعي التي قام بها لدى الجهات السعودية المعنية من أجل تمويل وإيفاد الأطباء المصريين المطلوبين .

أثار الجانب المصري مشكلة توفير المسكن للخبراء الموفدين إلى رواندا من جانب الصندوق .

وقد أوضح الجانب الرواندي أنه فيما يتعلق بمستشفى الملك فيصل ، فإنه سوف يتم توفير سكن للأطباء ، أما فيما يختص بالخبراء الآخرين فإن الصندوق المصري سوف يستمر في تقديم بدل السكن في حين تتحمل الحكومة الرواندية ، إذا ما أقتضى الأمر ، النفقات الإضافية .

٢ - الصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية :

أحاط الجانب المصري الجانب الرواندي ، باستعداد الصندوق العربي لإيفاد أربعة خبراء إضافيين إلى رواندا ، على أن يتم تحديد مجالات تخصصهم باتفاق الجانبين .

وقد أعرب الجانب الرواندي عن ارتياحه لذلك العرض .

ربعاً : موضوعات أخرى :

اتفق الجانبان على عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة للتعاون المصري الرواندي عام ١٩٩١ في كيجالي ، وذلك في تاريخ يتم تحديده لاحقاً عن طريق القنوات الدبلوماسية .

القاهرة في ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ .

تم تحرير هذا المحضر من نسختين أصليتين باللغة العربية والفرنسية . والنسختين نفس الحجية .

عن حكومة
جمهورية رواندا

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

الدكتور / كازيمير بيز يمانجو
عضو اللجنة المركزية للحركة الثورية
الوطنية للتنمية ووزير الخارجية والتعاون الدولي

الدكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

مرافق (١) :

الوفد المصري

- السيد الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السفير مخلص جبة ، مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير سعد الفراجي ، مدير إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير أحمد طه ، أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بوزارة الخارجية .
- السيد السفير الدكتور حسن جاد الحق ، مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير عبد الفتاح الزيني ، سفير جمهورية مصر العربية في كيجالي .
- السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى ، مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الوزير المفوض محمد الشلقامي ، الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية . (نائب مدير) .
- السيد الوزير المفوض محمود سليمان ، نائب مدير إدارة الأمن بوزارة الخارجية .
- السيد عبد الحارس عبد الرحيم ، مدير عام بوزارة الصناعة .
- السيد محمود نجيب يوسف فرج ، مدير عام بوزارة التعليم .
- السيد رمزي عبد الحميد يوسف ، مدير عام بوزارة الإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة .
- السيدة نبيلة الخضري ، مدير عام بوزارة السياحة .
- السيد محمد نديم رياض ، مدير عام بهيئة الطيران المدني .
- السيد جاد سعيد جاد الله ، مدير عام بشركة مصر للطيران .
- السيد أيمن مصطفى العبد ، التمثيل التجاري .
- السيد فوزي فاضل الزفزاف ، سكرتير عام مساعد بجامعة الأزهر .
- السيد العقيد واصف عامر ، وزارة الداخلية .
- السيد عمرو حمدي ، المركز الدولي المصري للزراعة .
- السيدة د. ثريا محمد مرسي ، وزارة الصحة .
- السيدة المستشار د. عزيزة فهمي ، إدارة التعاون الدولي بوزارة الخارجية .
- الأنسة المستشار ليلي عمارة ، مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيدة المستشار سميرة عقداوي ، الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد علي الحفني ، سكرتر أول بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد علي مراد ، سكرتير ثان بوزارة الخارجية .
- السيد عادل الألفي ، ملحق دبلوماسي بوزارة الخارجية .
- السيد شيرين طاهر وصفي ، وزارة الخارجية .
- السيد شيرين طاهر وصفي ، وزارة الخارجية .

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزي زكي بطرس

البلد الرواندي

- السيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو عضو اللجنة المركزية للحركة الثورية الوطنية للتنمية ووزير الخارجية والتعاون الدولي .
- السيد سيلستين كابندا سفير الجمهورية الرواندية في جمهورية مصر العربية .
- السيد أوجستين روكبشا مدير عام التعاون الدولي بوزارة الخارجية والتعاون الدولي .
- السيد توماس موليسا مدير إدارة بوزارة الخارجية والتعاون الدولي .
- السيد أوجين مونيا كازنزا مدير إدارة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- الدكتور سوستين بوكيانا مدير إدارة بوزارة الصحة .
- السيد ماري فياني بارار نجانا مدير إدارة بوزارة التجارة .
- السيد أرون ماكوبا رئيس قسم بوزارة الزراعة والتربية والغابات .
- السيد أنطون هابياريمي مستشار ثان بسفارة جمهورية رواندا بالقاهرة .

(٧٤) محضر اجتماع

الدورة الأولى للجنة التعاون المصرية الغانية الدائمة المشتركة

(١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٩)

١ - عقدت لجنة التعاون المصرية - الغانية الدائمة المشتركة دورتها الأولى بالقاهرة خلال الفترة من ١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٩ .

٢ - رأس الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصري في حين رأس الدكتور أوبيد ياو أساموا سكرتير الشئون الخارجية بمجلس الدفاع الوطني المؤقت الوفد الغاني .

تشكيل الوفدين بالمرق (أ ، ب) على التوالي .

٣ - أقر الجانبان جدول الأعمال (مرفق ج) .

٤ - أعرب رئيسا الوفدان في بيانهما الافتتاحي عن ارتياحهما للعلاقات الوثيقة والأخوية القائمة بين البلدين ، وأكدوا الأهمية التي يعلقانها على انعقاد الدورة الأولى للجنة التعاون المصرية - الغانية الدائمة المشتركة من أجل بحث اتخاذ مزيد من الإجراءات لتدعيم وتنويع علاقاتهما في كافة المجالات .

استعراض القضايا الأفريقية والدولية :

٥ - استعرض الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

٦ - أكدوا من جديد تأييدهما التام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كما أكدوا من جديد التزامهما بمبادئ السيادة المتساوية للدول واحترام وحدتها الإقليمية ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية والتسوية السلمية للصراعات بين الدول .

٧ - استعرض الوزيران بعمق الوضع في جنوب أفريقيا ، وأدانا بشدة سياسة الفصل العنصري غير الإنسانية التي يمارسها نظام بريتوريا ، وأعرب عن قناعتهم بأن نظام الأبارتيد لا يمكن تطويره ولا بد من إزالته . وقد أكدوا التزامهما بمناصرة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع ضد التفرقة العنصرية .

أعرب الجانبان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٧٨/٤٣٥ . وفي هذا الصدد ، رحبا بالفوز الذي حققته سوابو في الانتخابات التي أجريت في ناميبيا مؤخراً . وأعربا عن أملهما في أن تساهم كافة الأطراف في ناميبيا في إنجاح عملية السلام لكي تحصل ناميبيا على استقلالها في أول أبريل ١٩٩٠ .

وقد أعربا عن تقديرهما للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أنجولا الشعبية لتحقيق المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والأمن بها ، وأشادا بهذه الجهود .

كما أشادا بالجهود التي تبذلها حكومة موزمبيق الشعبية من أجل تحقيق الاستقرار والسلام بها .

ناشد الوزيران دول القرن الأفريقي لتعزيز حسن الجوار من أجل تحقيق السلام في المنطقة لصالح شعوبها ولصالح أفريقيا بأسرها .

وفيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان ، أعرب الجانبان عن قلقهما إزاء مخاطر تجدد المواجهة العسكرية في الإقليم ، وناشدا كافة الدول المحبة للسلام والمجاورة لدعم عملية السلام بهدف إنهاء الأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية سلمية في هذا الإقليم ووضع حد للمعاناة التي يعيشها .

طالب الجانبان حكومتى موريتانيا والسنغال العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لنزاعهما ، وأيدا المساعي الحميدة التي يبذلها رئيس منظمة الوحدة الأفريقية للتوسط بين البلدين من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع تستند إلى المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، حث الجانبان جميع أطراف النزاع على المساهمة الإيجابية في عملية السلام من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة ، وأعرب الجانبان عن قناعتهم بأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٢٢٨ إنما يوفر أفضل إطار للتوصل لمثل هذه التسوية . وقد أصرا على ضرورة أن تشارك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أكدا من جديد تأييدهما التام لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

١٥ - استعرض الجانبان بقلق الموقف الاقتصادي الحرج في أفريقيا ، وأكدا على الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠) ، وقد أعربا عن رأيهما بأن الإطار الأفريقي البديل للتعديل الهيكلي والإنعاش بمثابة إطار هام وعملي يمكن أن يساعد الدول الأفريقية ، فردياً وجماعياً ، لوضع برامج وطنية تجمع بين التعديل والنمو والتنمية الاقتصادية ، وناشدا المجتمع الدولي كي يعد على وجه السرعة استراتيجية أكثر شمولاً لعلاج جميع أوجه الديون الأفريقية بما في ذلك القروض الرسمية والتجارية على المدى الطويل ، وأعربا كذلك عن تأييدهما الكامل لعقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة الديون الخارجية الأفريقية .

١٦ - أشاد الجانبان بمبادرة باريس التي أعلنها رؤساء جمهورية كل من مصر والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند في يوليو ١٩٨٩ والتي انضمت إليها يوغوسلافيا فيما بعد والخاصة ببدء جولة جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين الدول النامية والدول المتقدمة حول القضايا الاقتصادية والبيئية العالمية . وقد أعربا عن ارتياحهما لتأييد كل من منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز لهذه المبادرة .

١٧ - أعاد الجانبان تأكيد التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون العربي الأفريقي والذي يعتقدان بأنه في صالح الشعوب الأفريقية والعربية . وسيعملان كل ما في وسعهما من أجل تحقيق أهداف هذا التعاون والآمال التي تعلقها شعوبهما عليه .

١٨ - أكد الجانبان من جديد إيمانهما بحركة عدم الانحياز وتعهدها بمواصلة العمل من أجل تحقيق مثل الحركة ونجاحها . وقد رحبا بعقد مؤتمر وزراء خارجية حركة عدم الانحياز في أكرا عام ١٩٩١ ، واتفقا على إجراء مشاورات بينهما في إطار لجنة التعاون المصرية - الغانية الدائمة المشتركة بهدف التنسيق بين جهودهما من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزاري .

العلاقات الثنائية :

١ - العلاقات السياسية :

١٩ - أعرب الجانبان عن ارتياحهما للعلاقات الممتازة التي تربط بين البلدين على المستوى السياسي ، واتفقا على تعزيز هذه العلاقات من خلال التبادل المستمر في وجهات النظر والزيارات بين البلدين وتحقيق درجة عالية من التنسيق بين جهودهما الدبلوماسية في المحافل الأفريقية والدولية .

ب - التعاون الفني :

٢٠ - أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتنفيذ اتفاقية التعاون الفني المبرمة بين الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا والحكومة الغانية ، وقد أعرب الجانب الغاني عن تقديره للمعونة التي حصل عليها من خلال الصندوق ، وأعرب عن رغبته في زيادتها . وقد أعرب الجانب المصري من جديد استعداده لبحث الطلبات الغانية الإضافية للحصول على معونة فنية في حدود الموارد المتاحة للصندوق ، وبعد تحديد أولويات المعونة المطلوبة .

ج - التعليم والثقافة :

٢١ - وقع الجانبان البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين مصر وغانا لعامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ وذلك بعد مناقشته ، ويتضمن البرنامج أوجه التعاون المختلفة في مجالات التعليم والثقافة والإعلام والشباب والرياضة والسياحة .

د - الزراعة والري والمصائد :

اتفق الجانبان على الحاجة من أجل التعاون وتقديم المعونة الفنية وتبادل الزيارات والمعلومات بين البلدين في القطاع الزراعي ، خاصة في مجالات الإنتاج الحيواني والطب البيطري والري خاصة إقامة مشروعات صغيرة ذات جدوى واستخدام المياه الجوفية في أغراض الري واستخدام مياه البحر المالحة في ري المحاصيل واستصلاح الأراضي الصحراوية .

٢٢ - تقدم الجانب الغاني بطلب محدد للجانب المصري من أجل :

(أ) تزويده بخبيرين إضافيين في إنتاج القطن ، (ب) تزويده بخبير في إنتاج الخضراوات ، (ج) تزويده بخبيرين في حفظ واستخدام وتغليف الخضر والفاكهة ، (د) إيفاد أربعة متدربين إلى مصر للتدرب على التوطين الزراعي ، (هـ) إيفاد مندوب إلى مصر للتدرب في مجال المصائد ، (و) إيفاد اثنين من العاملين من نوي الدرجات المتوسطة للتدريب على إدارة المصائد .

وقد وافق الجانب المصري على بحث هذا الطلب ، وأشار في هذا الصدد إلى الست منح التدريبية التي يقدمها المركز المصري الدولي للزراعة لغانا سنوياً ، وحث الجانب الغاني على الاستفادة الكاملة من هذه المنح . كما وافق الجانب المصري على إيفاد خبير زراعي إلى غانا .

٢٤ - أحاط الجانب الغاني الجانب المصري علماً بصناعة الأخشاب في غانا والنوعيات عالية الجودة من الأخشاب الغانية ، ودعا الجانب الغاني الجانب المصري لبحث إمكانية استيراد المنتجات الخشبية من غانا ، وقد وافق الجانبان على تشجيع القطاع الخاص في كل من بلديهما من أجل التعاون في مجال استغلال الأخشاب بما في ذلك إقامة مشروعات مشتركة لتجهيز الأخشاب . كما دعا الجانب الغاني الجانب المصري للاشتراك في سوق الأثاث الغاني القادم المخصص للمنتجات الخشبية .

٢٥ - أشار الجانب الغاني إلى توافر أماكن بمدرسة الغابات بمدينة سونياني لحملة شهادة معادلة الدراسة الثانوية وذلك للدراسة لمدة ثلاث سنوات . كما أشار إلى توافر أماكن بمعهد الموارد الطبيعية المتجددة وتنظيمه برامج من أجل حماية الغابات ، وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا ، كما أعرب عن اهتمامه بالاستفادة من الخبرة الغانية في هذا المجال وذلك من خلال تبادل الزيارات والمعلومات .

هـ - الصحة :

٢٦ - تقدم الجانب الغاني بطلب محدد للجانب المصري من أجل :

(أ) إيفاد مصر لخمسة أطباء مصريين للعمل بالمستشفيات الغانية لمدة قصيرة وذلك في تخصصات الجراحة والطب النفسي وأمراض النساء والعظام والأطفال .

(ب) إيفاد مصر لخبيرين لمدة قصيرة لدراسة مشكلة البلهارسيا وتقديم المشورة بشأن مكافحتها .

(ج) إيفاد غانا لخبيرين لحضور دورات تدريبية بمصر لمكافحة البلهارسيا .

وقد وافق الجانب المصري على إيفاد الخمسة أطباء المطلوبين ، كما وافق على بحث الطلبات الأخرى التي تقدم بها الجانب الغاني في قطاع الصحة .

٢٧ - أحاط الجانب المصري الجانب الغاني علماً بتخصيصه لثلاث منح تدريبية لغانا في مجال التمريض عام ١٩٩٠ .

٢٨ - وافق الجانبان على بحث إمكانية تصدير منتجات ومواد خام نوائية مصرية لغانا ، ويشمل ذلك تصدير قطن وشاش طبي مصري .

و - الصناعة والعلوم والتكنولوجيا :

٢٩ - أشار الجانب الغاني إلى تطويره لصناعة القطن الغانية ، وتقدم في هذا الصدد بطلب للجانب المصري من أجل :

(أ) إيفاد مصر لخبراء في مجال حلج القطن ومراقبة الجودة .

(ب) إيفاد غانا لمتدربين لمدة قصيرة للتدريب على الغزل .

(ج) الاستفادة من الخبرة المصرية في إقامة معمل لمراقبة الجودة وتدريب العاملين اللازمين لتشغيله .

وقد وافق الجانب المصري على بحث هذا الطلب .

٣٠ - اقترح الجانب الغاني تبادل الزيارات بين خبيرين من كل جانب ، أحدهما في مجال الهندسة الطبيعية والآخر في مجال الزراعة الحيوية ، وذلك من أجل دراسة برامج العلوم والتكنولوجيا المطبقة في البلد الآخر وتحديد مجالات التعاون الممكنة بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بها .

ز - النقل والمواصلات :

(أ) النقل الجوي :

٣١ - وافق الجانبان على مراجعة اتفاقية النقل الجوي المبرمة بين البلدين عام ١٩٦٠ ، وسيتم تحديد موعد ومكان اجتماع مسئولى الطيران المدني للبلدين بعد إجراء المشاورات اللازمة في هذا الشأن .

٣٢ - تقدم الجانب الغاني بطلب للجانب المصري للحصول على منح تدريبية في مجال الطيران المدني تغطي التخصصات التالية :

(أ) متخصصون في النقل الجوي ، (ب) إحصاءات نقل جوي ، (ج) إدارة النقل الجوي ، (د) إنارة المطارات ، (هـ) مراقبون للاتصالات الجوية ، (و) مراقبة حركة النقل الجوية ، (ز) الميكانيكا الكهربائية للمطارات ، (ح) الاتصالات بالميكرويف والراديو ، (ط) الأطر الجوية ومد المطارات بالطاقة ، (ي) النقل الجوي لشركات الطيران .

أوضح الجانب المصري توافر برامج تدريبية في المجالات المشار إليها بمعهد الطيران المدني ولكنها

ذات تكلفة عالية ، وقد اقترح على الجانب الغاني الاتصال بالمنظمة الأفريقية للطيران المدني والمنظمة الدولية للطيران المدني للمساهمة في تغطية تكاليف برامج التدريب المطلوبة ، وفي نفس الوقت وافق الجانب المصري على بحث الطلب الغاني .

(٢) نقل بحري :

٢٣ - وافق الجانبان على التعاون بينهما وتبادل البرامج والمعلومات في مجال النقل البحري خاصة فيما يتعلق بالآتي :

(أ) إدارة المواني والخبرة المكتبية بشأنها .

(ب) تعريف كل دولة بالإمكانيات التدريبية المتوافرة في الدولة الأخرى .

(ج) تحقيق التناسق بين البنية الأساسية للمواني وخبرة المواني والتدريب على أعمال المواني من أجل تبادل العاملين .

(د) دراسة وسائل التشغيل المطبقة في كل بلد .

(هـ) التعريف .

٢٤ - اتفق الجانبان على أهمية تشجيع النقل البحري بين البلدين وذلك من خلال ما يلي :

(أ) إقامة خطوط بحرية مباشرة بين مواني البلدين . وقد أكد الجانبان على العلاقة التبادلية بين خطوط الملاحة المباشرة والتجارة .

(ب) تبادل المعلومات الفنية والمعلومات الخاصة بالنقل البحري .

(ج) إعطاء توكيلات بحرية بكل بلد لشركات البلد الآخر .

(د) السفن العارضة .

٢٥ - أعرب الجانب الغاني عن تقديره للمساعدات التي تقدمها مصر لأكاديمية النقل البحري الإقليمية بغانا ، وطلب تزويده بمزيد من المساعدات في هذا الشأن . وقد وافق الجانب المصري على تزويد الأكاديمية بخبير إضافي . كما أشار الجانب المصري إلى المنح التدريبية التي يتم تخصيصها سنوياً لغانا بأكاديمية النقل البحري بالإسكندرية وأكد من جديد اعتزامه على مواصلة تخصيص هذه المنح لغانا .

(٣) نقل داخلي :

٢٦ - أعرب الجانب الغاني عن اهتمامه بتبادل الخبرات في مجال النقل الداخلي ، وقد أوضح الجانب المصري أن النقل الداخلي في مصر يدخل في دائرة اختصاص المحافظات المختلفة ، وقد وافق على إحالة الطلب الغاني إلى المحافظات .

(٤) المواصلات اللاسلكية :

- اتفق الجانبان على أهمية إقامة اتصال لاسلكي مباشر بين البلدين مستقبلاً ، وفي ضوء انخفاض حركة الاتصال بين البلدين حالياً ، قررا إقامة اتصال مباشر على أساس «الطلبات المحددة» كما اتفقا على تبادل المعلومات في هذا المجال .

ح - السياحة :

٣٨ - اتفق الجانبان على تشجيع التعاون الوثيق بين البلدين في هذا المجال ، لذلك تقرر تشجيع السياحة الإقليمية والتنشيط السياحي المشترك بالخارج والبرامج السياحية المشتركة وتبادل المعلومات السياحية وتبادل الزيارات بين الهيئات السياحية المتخصصة .

٣٩ - تقدم الجانب الغاني بطلب للجانب المصري للحصول على برامج تدريبية قصيرة المدى للعاملين في قطاعي الفنادق والسياحة ، وقد وافق الجانب المصري على تخصيص منحتين لغانا في مجال الفنادق مدة كل منها ستة أسابيع ، كما وافق على إيفاد خبير إلى غانا لمدة قصيرة لتحديد مجالات التعاون السياحي الممكنة .

ط - التجارة :

٤٠ - لاحظ الجانبان أن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يتناسب مع الإمكانيات المتوافرة في كل منهما .

٤١ - أكد الجانبان الأهمية التي يولونها للقطاع الخاص من أجل النهوض بالتبادل التجاري بين البلدين .

٤٢ - أشار الجانبان إلى المقترحات التي سبق تقديمها من أجل عقد اتفاقية للتبادل التجاري بين البلدين ، وقد أوضح الجانب الغاني استعداده لكي يقبل من حيث المبدأ الاقتراح المصري الخاص بقصر التبادل التجاري بين البلدين على الصفقات المتكافئة بشرط أن يكون اختيار السلع وجودتها وأسعارها على أسس تنافسية بالمقارنة بما هو متوافر في الأماكن الأخرى ، وحدد الجانب الغاني السلع التي قد يرغب في تبادلها مع مصر من خلال الصفقات المتكافئة بالسلع غير التقليدية مثل ، زبدة الكاكاو وبودرة الكاكاو والشيكولاتة والآناس الطازج والفواكه المعلبة والمنتجات الخشبية والدخان أما المنتجات المصرية التي سيكون الجانب الغاني مهتما باستيرادها فهي القطن ، بما في ذلك القطن عالي الجودة لصناعة الشاش ، وصوف القطن وغزل القطن والمنتجات الجلدية بما في ذلك الجلود الطبيعية والمذبوغة والمواد الطبية المصنعة والخام والأرز ، ويقضى الاقتراح الغاني بأن يتم تبادل هذه السلع من خلال القطاع الخاص ، أو المؤسسات التجارية شبه الحكومة . وقد أوضح الجانب الغاني أن اقتراحه المشار إليه لا يحول دون النهوض بالتبادل التجاري في السلع الغانية غير التقليدية مثل حب الكاكاو والخشب الخام بشرط أن يتم دفع قيمتها بالعملات الحرة القابلة للتحويل وليس من خلال الصفقات المتكافئة ، وفي المقابل يتوقع الجانب الغاني معاملة مماثلة من الجانب المصري فيما يتعلق بسلع مثل البترول ، وقد أخذ الجانب المصري علماً بالمقترحات الغانية وسيقوم بدراساتها وإبلاغ الجانب الغاني برده عليها من خلال القنوات الدبلوماسية .

٤٣ - اتفق الجانبان على تشجيع تبادل الزيارات بين رجال الأعمال والغرف التجارية في كل من مصر وغانا - كما سيشجعان الاشتراك في الأسواق التجارية والمعارض التي ستقام بالبلد الآخر .

ي - التعاون العسكري والأمني :

٤٤ - اتفق الجانبان على تشجيع التعاون العسكري والأمني الثنائي بهدف تدعيم العلاقات بين البلدين .

٤٥ - أشار الجانب المصري إلى المنح التدريبية الأربع التي تقدمها أكاديمية الشرطة لغانا سنوياً

واقترح على الجانب الغاني الاستفادة الكاملة من هذه المنح .

ك - الشئون القنصلية :

٤٦ - بحث الجانبان إجراءات منح التأشيرات المطبقة في البلدين واتفقا على تسهيل منح التأشيرات لرعايا البلد الآخر وفقاً لأحكام الاتفاقيات المبرمة بين البلدين والقوانين واللوائح الداخلية .

موعد ومكان عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة :

٤٧ - اتفق الجانبان على عقد الدورة القادمة للجنة التعاون المصرية الغانية المشتركة الدائمة في أكرا عام ١٩٩١ - وسيتم تحديد الموعد من خلال القنوات الدبلوماسية .

٤٨ - أعرب الجانبان عن ارتياحهما لعقد الدورة الأولى للجنة التعاون المصرية الغانية المشتركة الدائمة في جو من الأخوة والتفاهم المتبادل ، وأعربا عن استعدادهما للعمل من أجل تنفيذ كافة ما اتفق عليه خلال الدورة .

٤٩ - وفي ختام الدورة أعرب السيد الدكتور أوييد أساموا سكرتير الشئون الخارجية بمجلس الدفاع الوطني المؤقت لجمهورية غانا عن شكره وتقديره العميق للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للخدمات التي تم توفيرها لعقد اللجنة ولتعاون الوفد المصري مع الوفد الغاني على نحو جعل مداورات اللجنة مستمرة .

حرر بالقاهرة يوم ١٦ نوفمبر ١٩٨٩ من نسختين باللفتين العربية والإنجليزية لكل منهما نفس الحجية .

عن

حكومة جمهورية غانا

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / أوييد ياو أساموا

سكرتير الشئون الخارجية بمجلس

الدفاع الوطني المؤقت

دكتور / بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

قائمة بتشكيل الوفد المصري

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السفير / عزيز سيف النصر مساعد وزير الخارجية .
- السيد السفير / مخلص جبة مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / أحمد عادل مدير الصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية .
- السيد السفير / عمرو موسى مدير إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / إبراهيم يسرى مديرة الإدارة القانونية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير / أحمد طه أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا .
- السيد السفير / حسن جاد الحق مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / عبد الحميد إسماعيل نائب مدير إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / هلال ناشد نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا .
- السيد الوزير المفوض / د. محمود مرتضى مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيدة المستشار / سميرة عقداوي الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد سكرتير ثان / يوسف كمال بطرس الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيدة / سلوى عبد المجيد الإدارة الثقافية بوزارة الخارجية .
- العقيد / نبيل عبد الحميد رئاسة الجمهورية .
- العقيد / وصفي عامر وزارة الداخلية .
- السيد / أحمد عيسى صالح وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري .
- السيد / فوزي الزفزاف وزارة الأوقاف .
- السيد / محمد سالم وزارة الثقافة .
- السيد المهندس / محمد حسن وزارة الزراعة .
- السيد الدكتور / عادل فريد وزارة الصحة .
- السيد الدكتور / مصطفى الخولي وزارة الصحة .
- السيد / صلاح الدين الضليفي وزارة التربية والتعليم .
- السيدة / نبيلة الحضري وزارة السياحة .
- السيد / عبد الوهاب شعبان شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد / حسن سالم شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيدة / زينب جمال الدين وزارة الإعلام .
- السيد السكرتير الثاني / السعيد العناني وزارة الاقتصاد .
- السيد / عبد الله عبد الرحمن وزارة الطيران المدني .
- السيد / إبراهيم عزمي مؤسسة مصر للطيران .

قائمة الورد الفاني

- السيد الدكتور / أوبيد ياو أوساموا سكرتير الشؤون الخارجية بمجلس الدفاع الوطني المؤقت .
- السيد السفير / يو أنوف سفير غانا بالقاهرة .
- السيد / فريتز بونو مدير إدارة أفريقيا بالنيابة ومنظمة الوحدة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد / س . ب . توم مدير مساعد بوزارة التجارة والسياحة .
- السيد / باتريك هيفورد وزير مفوض بسفارة غانا بالقاهرة .
- السيد / تاناتيل أوكيني مستشار بسفارة غانا بالقاهرة .

مرفق (۲)

لجنة التعاون المصرية الغانية الدائمة المشتركة

الدورة الأولى

القاهرة ١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٩

جدول الأعمال

- ١ - استعراض القضايا الأفريقية والدولية .
- ٢ - العلاقات الثنائية .
- أ - العلاقات السياسية .
- ب - التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري .
- (١) مشروع البروتوكول التجاري لتبادل السلع ودفع قيمتها .
- (٢) التعاون الاقتصادي .
- ج - التعاون الثقافي والفني :
- (١) مشروع البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي لعامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ .
- (٢) التعاون الفني :
- الصندوق المصري للمعونة الفنية لأفريقيا .
- الصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية .
- د - الشؤون القنصلية .
- هـ - التعاون العسكري والأمني .
- ٢ - مسائل أخرى :
- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية للجنة .

(٧٥) بيان مشترك

زيارة وزير التخطيط والتعاون الدولي لجمهورية غينيا إلى جمهورية مصر العربية

(١٨ - ٢٥ يونيو ١٩٩٠)

بناء على دعوة من الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد / إبراهيم سيلا وزير التخطيط والتعاون الدولي لجمهورية غينيا بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من ١٨ - ٢٥ يوليو ١٩٩٠ .

وخلال هذه الزيارة تم عقد الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية الغينية بالقاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ يوليو ١٩٩٠ برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي والسيد / إبراهيم سيلا .

استقبل السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ووزير التخطيط والتعاون الدولي لجمهورية غينيا السيد / إبراهيم سيلا الذي نقل إلى سيادته رسالة صداقة وأخوة من الجنرال لانسانا كونتي رئيس اللجنة العسكرية للإصلاح الوطني ورئيس الدولة ورئيس جمهورية غينيا .

كذلك عقد السيد / إبراهيم سيلا عدة لقاءات مثمرة مع كبار المسؤولين المصريين .

أشاد وزير الدولة المصري للشئون الخارجية والوزير الغيني للتخطيط والتعاون الدولي بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما في تكثيف وتنويع التعاون بينهما في جميع المجالات . كما عبرا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالقضايا الأفريقية والدولية .

وأعاد الجانبان تأكيد التزامهما ببذل كل الجهود لدعم منظمة الوحدة الأفريقية وخدمة أهدافها ومبادئها التي تؤمن بها الدولتان ، وعبرا عن رضائهما عن النتائج الإيجابية لمؤتمر القمة السادس والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية والذي شاركت فيه الدولتان .

وعند تناول الموقف في الجنوب الأفريقي ، فقد أدان الجانبان بشدة سياسة الأبارتيد ، التي ينتهجها نظام بريتوريا ، وأكدوا مجددا عزمهما الأكيد على مواصلة تأييد شعب جنوب أفريقيا في كفاحه من أجل إقامة نظام سياسي عادل وحر وديمقراطي .

وقد رحب الجانبان باستقلال ناميبيا ، وأعادا تأكيد التزامهما بالمساندة السياسية والدبلوماسية اللازمة لحكومة ناميبيا من أجل حماية استقلالها وتحقيق استقرارها ورخائها .

وحول النزاع بين السنغال وموريتانيا ، فقد ناشد الطرفان حكومة كل من موريتانيا والسنغال بحل خلافاتهما بالطرق السلمية .

وقد أعرب الطرفان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا وأكدوا على ضرورة تطبيق برنامج أولويات الإنعاش الاقتصادي لأفريقيا ، الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبرنامج الأمم المتحدة للإنعاش والتنمية الاقتصادية في أفريقيا (للفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠) .

أعرب الجانبان أيضاً عن اقتناعهما بأن الإطار الأفريقي البديل للتكيف الهيكلي للإنعاش والتحول في المجالات الاجتماعية ، والاقتصادية ، هو الإطار الملأم الذي يمكن أن يساعد الدول الأفريقية ، فردياً وجماعياً لوضع برامج وطنية تجمع بين التكيف والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، وناشد الجانبان المجتمع الدولي كي يؤيد هذا الحل ويؤيد أيضاً انعقاد مؤتمر دولي لتسوية مشكلة المديونية الخارجية لأفريقيا .

وقد تناول الجانبان مشكلة الشرق الأوسط وأعادا تأكيد مساندتهما للحقوق الوطنية للشعب

الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير . كما أعربا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام تلك الحقوق وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكدوا أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٢٢٨ ويمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، يهيئ أفضل الفرص للتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم للمشكلة .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي الأفريقي ، أكد الجانبان على أهمية تعزيز التضامن بين الدول الأفريقية والعربية وذلك في إطار المبادئ التي أرساها مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول الذي عقد في مارس ١٩٧٧ ، وأعربا في هذا الصدد ، عن أملهما في عقد قمة أخرى في أقرب الآجال لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا والعالم العربي .

وأكد الجانبان مجددا التزامهما بدعم الدور البناء الذي تضطلع به حركة دول عدم الانحياز ، وأعادا تأكيد إيمانهما بسياسة الحركة ، كما عبّرا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل إعلاء قيمها . ورحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين وأشارا إلى أن استمرار الوفاق مرهون بعالميته وشموله وانفتاحه .

عبر الجانبان عن أملهما في أن تمتد الرغبة التي هيأت مناخ الوفاق الحالي في العلاقات السياسية الدولية إلى المجال الاقتصادي بهدف إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة بالنسبة لجميع الدول وخاصة لدول العالم الثالث التي تواجه مساعيها من أجل النمو ، عقبات خطيرة في الوقت الراهن .

وبالنسبة لمشاكل البيئة ، فقد أكد الجانبان على اهتمامهما بالحفاظ على البيئة ووجها نداء يطالب بإصدار إجراءات دولية فعالة تكفل منع نقل النفايات السامة والخطيرة أو التخلص منها في أراضي دول أخرى .

وأعرب السيد الوزير إبراهيم سيلا عن شكره وتقديره للقاء الأخوي الحار الذي لقيه ووفده في جمهورية مصر العربية . وقد وجه الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية غينيا . وقد رحب الدكتور بطرس بطرس غالي بالدعوة على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع في القاهرة في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ .

عن حكومة
جمهورية غينيا

السيد / إبراهيم سيلا
وزير التخطيط والتعاون الدولي

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

د. بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٧٦) بيان مشترك

صادر بمناسبة زيارة سعادة السيناتور سير / جورج مومبا وزير خارجية مملكة سوازيلاند إلى جمهورية مصر العربية

(١٢ - ١٨ يوليو ١٩٩٠)

بناء على دعوة من الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيناتور سير / جورج مومبا - وزير خارجية مملكة سوازيلاند بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٢ إلى ١٨ يوليو ١٩٩٠ .

وقد استقبل سيادة الرئيس محمد حسني مبارك السيناتور سير / جورج مومبا الذي سلمه رسالة من جلالة الملك موسواتي ملك سوازيلاند .

وقد بحث كل من وزير الدولة للشئون الخارجية المصري ووزير خارجية سوازيلاند ، العلاقات الثنائية بين البلدين ، واتفقا على اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل توسيع وتنوع أوجه التعاون الثنائي بين الدولتين .

وبهذه المناسبة ، أعرب وزير خارجية سوازيلاند عن تقدير حكومته للدورات التدريبية المقدمة من مصر لرعايا سوازيلاند في مجالات الشرطة والتمريض والدبلوماسية ومكافحة تجارة المخدرات .

وفي مجال استعراض القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، أكد الوزيران تأييد مصر وسوازيلاند الكامل لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وأعربا عن التزام بلديهما بمبادئ وأهداف المنظمة ، وفي هذا الصدد ، عبر الجانبان عن رضائهما عن النتائج الإيجابية لمؤتمر القمة السادس والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية والذي أنهى أعماله مؤخراً وشاركت فيه الدولتان .

كما أعرب الوزيران كذلك عن إيمانهما بحركة عدم الانحياز وقدرتها على الاضطلاع بدور إيجابي وبناء وسط التطورات الدولية الراهنة .

وقد بحث الوزيران باستفاضة الوضع في الجنوب الأفريقي - وبالرغم من تشجيع الطرفين للتطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا - إلا أنهما يعتبران تلك التطورات غير كافية ، ويحثان حكومة جنوب أفريقيا على اتخاذ المزيد من الخطوات الفعالة نحو القضاء على نظام التمييز العنصري بهدف خلق مجتمع متحد وديمقراطي وغير عنصري .

وقد رحب الوزيران باستقلال ناميبيا وانضمامها إلى منظمة الوحدة الأفريقية ، كما اتفقا على تقديم المساندة اللازمة لناميبيا من أجل حماية استقلالها وسلامة أراضيها وتحقيق التنمية والرخاء .

وأكدوا - من جديد - تضامنها مع حكومة كل من أنجولا الشعبية وجمهورية موزمبيق الشعبية في جهودهما من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والسلام في كل منهما .

وأكدوا الوزيران على الحاجة إلى تحقيق التسوية السلمية للنزاعات بين موريتانيا والسنغال وبين تشاد وليبيا ، ومشكلة الصحراء الغربية .

وأبرزوا كذلك أهمية وضع حد للتوتر القائم في منطقة القرن الأفريقي وذلك من خلال تنشيط الحوار بين الأطراف المعنية واتباع سياسة حسن الجوار بين دول المنطقة .

وقد بحث الجانبان - باهتمام - الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا وخاصة مشكلة الديون

الخارجية للقاهرة ، واتفقا على الحاجة إلى ضرورة تحقيق الاعتماد الأفريقي على الذات ، من خلال التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي ، وتنشيط التعاون بين الجنوب والجنوب ، وكذلك التعاون العربي - الأفريقي ، والعمل على إيجاد حوار بناء بين الشمال والجنوب . ووجهها نداء إلى المجتمع الدولي لوضع استراتيجية عاجلة وشاملة لمعالجة كافة جوانب مشكلة الديون الأفريقية سواء الرسمية أو التجارية على أسس ثابتة .

وقد عبرا كذلك عن مساندتهما الكاملة للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لبحث مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا .

وحول الوضع في الشرق الأوسط ، أعرب الجانبان عن الحاجة الملحة إلى تنشيط عملية السلام وحثا كافة الأطراف المعنية على المشاركة الإيجابية والبناءة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة تقوم على أساس حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم .

وقد عبر السيناتور سير / جورج مومبا عن شكره وتقديره لسيادة الدكتور بطرس بطرس غالي للحفاوة والاستقبال الحار الذي أحيط به والوفد المرافق له خلال إقامتهم في مصر ، ووجه دعوة رسمية للدكتور بطرس بطرس غالي لزيارة سوازيلاند . وقد رحب سيادته بتلبية تلك الدعوة ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

صدر في القاهرة بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩٠ باللغتين العربية والإنجليزية .

من
حكومة مملكة سوازيلاند

سيناتور سير / جورج مومبا
وزير الخارجية

من
حكومة جمهورية مصر العربية

د. بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٧٧) محضر اجتماع

الدورة الثالثة للجنة المشتركة المصرية البورندية

(١١ أغسطس ١٩٩٠)

— عقدت الدورة الثالثة للجنة المشتركة المصرية - البورندية ، في بوجمبورا خلال الفترة من ٨ إلى ١١ أغسطس ١٩٩٠ .

— وقد رأس الوفد المصرى السفير الدكتور / حسن جاد الحق ، مدير الإدارة الأفريقية بوزارة خارجية جمهورية مصر العربية ، ورأس الوفد البورندي السيد / تاسيان أنزييمبانا ، مدير مكتب وزير الدولة لشئون التعاون في جمهورية بورندي .

ومرفق بهذا المحضر الملحقين ١ و ٢ ، اللذين يتضمنان قائمة بأعضاء الوفدين .

— وقد استهلّت الجلسة الافتتاحية أعمالها بالاستماع إلى كلمتين هامتين ألقى الأولى - عن الجانب البورندي - السيد فريدولين هانوجييمانا وزير الدولة للتعاون - وعن الجانب المصرى السيد الدكتور / حسن جاد الحق .

— أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي :

أولاً : التعاون الاقتصادي والتجاري :

(أ) مشاريع التعاون الاقتصادي .

(ب) العلاقات التجارية .

ثانياً : التعاون الثقافي والفني والعلمي :

(أ) البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والعلمي والفني :

— معادلة الدبلومات والشهادات .

— تبادل البرامج والمطبوعات والوثائق العلمية .

(ب) المنح .

ثالثاً :

التعاون الفني :

(أ) التعاون الفني (عام) .

(ب) التعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

(ج) التعاون مع الصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية .

رابعاً : متنوعات :

أولاً : التعاون الاقتصادي والتجاري :

(أ) مشاريع التعاون الاقتصادي :

١ - مشروع إنشاء قرية سياحية في منطقة « منابع النيل » .

أثر تبادل وجهات النظر حول المشروع واتفق الطرفان على أن يبذلا معاً المساعي من أجل تعبئة

الموارد المالية اللازمة لتنفيذه . ونظراً لأن الجانب المصري كان قد بدأ فعلاً اتصالاته ببعض مصادر التمويل ، فقد تعهد بالاستمرار في مساعيه ، وتم الاتفاق على أن يخطر الجانب المصري الجانب البورندي بنتائج اتصالاته . وذلك لكي يتصل الجانب البورندي بنفس هذه المصادر لدعم مساعي الجانب المصري .

٢ - إنتاج لحوم الخراف .

أفاد الجانب المصري بأنه قد بدأ فعلاً اتخاذ الإجراءات اللازمة لاختيار الخبراء المقرر إيفادها لبورندي لإنهاء الدراسات اللازمة لتحقيق هذا المشروع .

٣ - استغلال الطاقة الشمسية :

رداً على طلب الجانب البورندي ، قيام مصر بتزويدهم بمعدات تسمح بإمداد المراكز الصحية في الأقاليم بالطاقة الشمسية ، أوضح الجانب المصري صعوبة قبوله تمويل أو تزويد بورندي بالمعدات التي تقوم مصر ذاتها باستيرادها من الخارج . وقد أخذ الجانب البورندي علماً بهذا الموقف .

٤ - مد خطوط الطيران بين القاهرة وبوجمبورا :

أكد الطرفان على أهمية تسهيل انتقال الأشخاص ونقل البضائع وتبادل الخدمات بين البلدين . وأعربا عن الإرادة السياسية المتوافرة لديهما لتحقيق ذلك . كما أكدوا ضرورة العمل على دفع الاتصالات قدماً بين شركة مصر للطيران وشركة الطيران البورندية وفي هذا الصدد ، سيتولى الجانب المصري الترتيبات اللازمة لكي يقوم وفد من الخطوط الجوية البورندية بزيارة القاهرة ويبدأ التباحث مع المسؤولين في شركة مصر للطيران .

٥ - كهربة المراكز الريفية .

أحاط الجانب المصري الجانب البورندي علماً بأنه لا يستطيع تمويل المعدات المطلوبة لهذا المشروع . واقترح تحقيقه من خلال التعاون الثلاثي ، أخذاً في الاعتبار أن مصر على أتم استعداد لتقديم الخبرة الفنية .

(ب) العلاقات التجارية :

- أقر الطرفان بأن ضالة حجم التبادل التجاري بين البلدين ترجع إلى اتصال بينهما .

- اتفق الجانبان على تشجيع تبادل الزيارات بين رجال الأعمال وتعهد الجانب البورندي بسرعة دراسة المشروع المصري الخاص باتفاق التعاون بين الغرفة التجارية المصرية والغرفة التجارية البورندية حتى يتسنى توقيعه في أقرب فرصة ممكنة .

- كذلك اتفق الطرفان على تبادل قوائم سلع التصدير .

- واقترح الجانب المصري بحث إمكانية عقد الصفقات المتكافئة كوسيلة ضمن وسائل أخرى لتسوية المدفوعات .

ثانياً : التعاون الثقافي والفني والعلمي :

(أ) البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والفني والعلمي .

- بحث الجانبان مشروع البرنامج التنفيذي لاتفاق عام ١٩٧٣ ، وذلك من أجل توقيعه في ختام

أعمال البورقة .

- بالنسبة لمعادلة الدبلومات والشهادات ، أحاط الجانب المصري الجانب البورندي علماً بأن السلطات المصرية المعنية تقوم حالياً بدراسة المشروع البورندي وأنها في حاجة إلى بعض بيانات إضافية . وتعهد الجانب البورندي بتقديم هذه البيانات في أقرب فرصة ممكنة عن طريق القنوات الدبلوماسية .

- بالنسبة لتبادل البرامج والمطبوعات والوثائق العلمية اتفق الطرفان على تبادل مقترحات محددة أثر توقيع البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والفني والعلمي .
(ب) المنح :

- طلب الجانب البورندي من الجانب المصري الاستمرار في تنفيذ البرنامج الحالي للمنح التدريبية المقدمة في مجالات الإعلام ، والزراعة وتربية الحيوان والسياحة والشرطة والأمن والملاحة الجوية والدبلوماسية مع تحسين الظروف المعيشية للمستفيدين بهذه المنح .

- وفيما يتعلق بمجالى البواليس والأمن والملاحة الجوية ، أعرب الجانب البورندي عن احتياجه لدورات تدريبية طويلة الأجل . أما بالنسبة للسياحة فقد فضل الاستغناء عن المنح التدريبية مقابل تنظيم زيارات دراسية للعاملين في مجال السياحة . VOYAGES D'ETUDES

- كذلك طلب الجانب البورندي أن يشمل برنامج المنح التدريبية مجالات الدراسات الهيدروليكية والطاقة والجيولوجيا .

- أخذ الجانب المصري علماً بطلبات الجانب البورندي وقبل الاستمرار في تطبيق البرنامج الحالي للمنح التدريبية كما وعد بدراسة إمكانية إدراج بعض مجالات جديدة من بينها ما اقترحه الجانب البورندي .

وفيما يتعلق بمستوى معيشة المستفيدين بالمنح التدريبية فقد أكد الجانب المصري أنه يكفل لهؤلاء مستوى المعيشة اللائم وأضاف أنه من المحتمل رفع قيمة المصروف الشخصي .

وبالنسبة للزيارات الدراسية في مجال السياحة VOYAGES D'ETUDES فقد وعد الجانب المصري بتحمل نفقات زيارة واحدة كبدائية وأشار الجانب البورندي إلى محضر الاجتماع الذي عقد في ٢٢ فبراير ١٩٨٤ لبحث موضوع المعونات الفنية المصرية المقرر تقديمها للمعهد الزراعي العالي في بورندي وطالب بتقديم عشر منح دراسية عليا على مدى خمس سنوات للمساهمة في إعداد الأساتذة البورنديين الذين يحتاج إليهم هذا المعهد .

قبل الجانب المصري تقديم ثلاث منح - كبدائية - بشرط أن يجيد المرشحون اللغة الإنجليزية .

ثالثاً : التعاون الفني :

(أ) التعاون الفني (عام) :

- بالنسبة لطلبات الجانب البورندي من الأدوات ومعدات الجراحة :

- قبل الجانب المصري من حيث المبدأ تقديم هبة من الأدوات لبورندي ، ومن المقرر أن يتم الاتفاق بين الطرفين على قائمة هذه الأدوات عن طريق القنوات الدبلوماسية .

أما فيما يتعلق بمعدات الجراحة ، فقد وعد الجانب المصري بالتحقيق من توافر هذه المعدات لدى الجهات المعنية ، وفي حالة قبول هذه الجهات تقديمها لبورندي فإن الجانب المصري (وزارة الخارجية)

سيقوم بتحمل نفقات الشحن .

تعهد الجانب البورندي بتقديم قائمة المعدات المطلوبة عن طريق القنوات الدبلوماسية .

– بالنسبة لاحتياجات المعهد الزراعي العالي من معدات للمعامل .

فقد أحاط الجانب المصري الجانب البورندي علماً بصعوبة تمويل شراء وشحن هذه المعدات .

– فيما يتعلق بإمداد بورندي بالمواد اللازمة لرصف الطرق :

اعتذر الجانب المصري عن توريد مواد يقوم هو ذاته باستيرادها .

(ج) التعاون مع الصندوق المصري والصندوق العربي (وضع عدد الخبراء) .

– أعرب الجانب البورندي عن تقديره لمستوى أداء الخبراء المصريين الـ ٢٥ العاملين حالياً في

مختلف أنحاء بورندي . وطالب بزيادة هذا العدد ، وتقدم في هذا الصدد بطلبات محددة فيما يلي بيانها .

– عدد « ١ » خبير في مجال السياحة .

– عدد « ٨ » أطباء أنف وأذن وحنجرة .

– عدد « ٨ » أطباء عيون تخصص رمد .

– عدد « ١ » أستاذ اقتصاد .

– وعلى الرغم من ذلك ، فقد أوضح الجانب البورندي أنه لا يستطيع تلبية طلب الجانب المصري

تحمل بورندي نفقات سكن الخبراء المصريين ولكنه قبل التعهد بمنح هؤلاء مرتب بالعملة المحلية – قيمته موحدة بالنسبة للجميع – يوازي مرتب نظرائهم البورنديين هذا وسيستمر الجانب المصري في تحمل نفقات سفر الخبراء وسكنهم ومرتباتهم بالعملة الأجنبية .

– أخذ الجانب المصري علماً بما تقدم به الجانب البورندي من تخصصات بالنسبة للخبراء الجدد

وقبل إيفاد الخبراء الآتي بيانهم :

– عدد « ١ » خبير في مجال السياحة ، يوفده الصندوق العربية لمدة قصيرة تتراوح ما بين ٦ و ١٢

شهرًا .

– عدد « ٢٠ » أطباء أنف وأذن وحنجرة يوفدهم الصندوق العربي كبداية .

– عدد « ٣ » أطباء عيون تخصص رمد يوفدهم الصندوق المصري كبداية .

– عدد « ١ » مدرس اقتصاد يوفده الصندوق المصري .

– قبل الجانب البورندي طلب الجانب المصري إعفاء الخبراء من رسوم الاستيراد والجمارك

المفروضة على أغراضهم الشخصية وذلك خلال الستة أشهر الأولى لإقامتهم في بورندي .

– تعهد الجانب البورندي – استجابة لطلب الجانب المصري – بمساعدة الخبراء المصريين في

العثور على مساكن ملائمة .

رابعاً : متنوعات :

– أعرب الطرفان عن سعادتهما بالجو المفعم بالود والتفاهم المتبادل الذي ساد الاجتماعات واتفق

على عقد الدورة الرابعة للجنة المشتركة المصرية البورندية عام ١٩٩٢ في جمهورية مصر العربية في موعد يتم تحديده بالوسائل الدبلوماسية .
وعبر الوفد المصري عن امتنانه العميق للوفد البورندي إزاء الاستقبال الحار والأخوى الذي لقيه .
وقع في بجمبورا بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٩٠ .

عن	عن
جمهورية بورندي	جمهورية مصر العربية
تاسيان أنزييمانا	السفير د. حسن جاد الحق
مدير مكتب وزير الدولة لشئون التعاون -	مدير الإدارة الأفريقية - وزارة الخارجية
وزارة الخارجية والتعاون	

(٧٨) محضر اجتماع

الدورة الثانية للجنة التعاون المصرية - الزيمبابوية

الدائمة المشتركة

القاهرة (١٦ - ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠)

١ - عقدت لجنة التعاون المصرية - الزيمبابوية الدائمة المشتركة دورتها الثانية بالقاهرة خلال الفترة من ١٦ - ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠ .

٢ - رأس الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصري ، في حين رأس الدكتور تشيندي روبرت ماسايا وزير الدولة للمالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية الوفد الزيمبابوي .

تشكيل الوفدين بالمرفق (أ ، ب) على التوالي .

٣ - أقر الجانبان جدول الأعمال (مرفق ج) .

٤ - أعرب رئيسا وفدي البلدين في بيانهما الافتتاحي عن ارتياحهما للعلاقات الوثيقة والأخوية القائمة بين البلدين ، وأكدوا على الأهمية التي يعلقانها على انعقاد الدورة الثانية للجنة التعاون الدائمة المشتركة بين مصر وزيمبابوي من أجل بحث اتخاذ مزيد من الإجراءات لتدعيم وتنويع علاقاتهما في كافة المجالات .

بحث القضايا الأفريقية والدولية :

٥ - بحث الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، حيث ظهر تطابق وجهات نظر البلدين بشأنها . كما أعربا عن تأييدهما الكامل لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وأكدوا التزامهما بمبادئ السيادة والمساواة بين الدول واحترام السيادة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشئون الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات .

٦ - بحث الجانبان بعمق الوضع في جنوب أفريقيا ، وأدانا بشدة نظام الأبارتيد العنصري واللاإنساني . ودعا للتطبيق الفوري للإجراءات الواردة في إعلان هراري وإعلاني لوساكا وكمبالا ، وكذلك قرارات الأمم المتحدة من أجل القضاء التام على الأبارتيد ، وأعربا عن تأييدهما لكفاح شعب أازانيا ولحركاتهم الوطنية وخاصة حركة المؤتمر الوطني الأفريقي وحركة المؤتمر الأفريقي الجامع ، ودعا المجتمع الدولي إلى استمرار فرض العقوبات على جنوب أفريقيا حتى يتم القضاء نهائياً على الأبارتيد . ودعا الجانبان أيضاً الحركات الوطنية الأفريقية في جنوب أفريقيا إلى نبذ مواجهتهم السياسية واستعادة وحدتهم وتضامنهم .

٧ - بحث الجانبان كذلك المنازعات الأفريقية ، وفي هذا الصدد أكدوا ضرورة التسوية السلمية لتلك المنازعات في إطار أفريقي .

٨ - وحول الوضع في الخليج أدان الجانبان الغزو العراقي للكويت ، ودعا للانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت ، وأكدوا على تأييدهما لتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتنفيذ الكامل لها ، كما أكدوا تأييدهما للجهود المبذولة حالياً بهدف التوصل لتسوية سلمية للنزاع .

٩ - وناقشا كذلك الوضع في الشرق الأوسط حيث دعا الوزيران أطراف النزاع كافة للمشاركة الإيجابية في عملية السلام بهدف التوصل لتسوية سلمية عادلة ودائمة . وعبرا عن قناعتهما أن المؤتمر

الدولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة وتطبيق قراراي مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٢٢٨ هو أفضل إطار للتوصل لتلك التسوية .

١٠ - وقد بحث الجانبان الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا وخاصة مشكلة الديون الخارجية وتدهور شروط التجارة والتي تهدد بشكل خطير عملية التنمية بالقارة ، ودعا إلى العمل الفوري على التوصل إلى استراتيجية دولية دائمة طويلة المدى لمعالجة كافة جوانب مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا .

وقد أكد الجانبان كذلك أهمية تقوية ودعم التعاون بين البلدان الأفريقية وزيادة التجارة فيما بينها في إطار التعاون بين دول الجنوب .

١١ - وقد أكد الجانبان التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون العربي الأفريقي حيث يرويه مفيداً للدول والشعوب العربية والأفريقية على التساوي ، وأكد أنهما سيبذلان ما في وسعهما لتحقيق التعاون العربي الأفريقي لأهدافه .

بحث العلاقات الثنائية :

(أ) العلاقات السياسية :

١٢ - أعرب الجانبان عن ارتياحهما للعلاقات الممتازة التي تربط بين البلدين على المستوى السياسي ، واتفقا على تعزيز هذه العلاقات من خلال التبادل المستمر في وجهات النظر والزيارات بين البلدين وتحقيق درجة عالية من التنسيق بين جهودهما الدبلوماسية في المحافل الأفريقية والدولية .

(ب) التعاون الفني :

١٣ - أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتنفيذ اتفاقية التعاون الفني المبزومة بين الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا وحكومة زيمبابوي ، وأعرب الجانب الزيمبابوي عن تقديره للمعونة الفنية التي يحصل عليها من الصندوق ، وقد أعرب الجانب المصري من جديد عن استعداده لبحث الطلبات الإضافية لزيمبابوي في حدود موارد الصندوق ، وبعد تحديد الجهات المختصة في زيمبابوي أولويات المعونة المطلوبة .

(ج) التعليم والثقافة :

١٤ - بحث الجانبان مشروع اتفاق التعاون الثقافي التعليمي والعلمي والفني بين مصر وزيمبابوي والذي يشمل مجالات التعليم والثقافة والشباب والرياضة والسياحة . واتفقا على الانتهاء من هذا الاتفاق قبل ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ .

١٥ - وقد أقر الجانبان بأن الانتهاء من هذا الاتفاق سيقوى التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والإعلام والإذاعة والتليفزيون والرياضة .

(د) الزراعة والري والمصايد :

١٦ - اتفق الجانبان على الحاجة إلى تنشيط التعاون الفني وتبادل الزيارات والمعلومات بين البلدين في المجال الزراعي .

١٧ - سيواصل الوفد المصري تقديم ست منح سنوياً في المجالات الزراعية المختلفة ومن خلال البرامج التي تقدم في المركز المصري الدولي للزراعة .

١٨ - بحث الجانبان إمكانية إعداد برامج تدريبية خاصة في مجالات زراعية أخرى يمكن تنظيمها بعد تدبير الاعتمادات المالية لها عن طريق طرف ثالث .

١٩ - أعرب الجانب المصري عن استعداده لمساعدة زيمبابوي في استخدام المياه الجوفية للأغراض الزراعية .

٢٠ - اتفق الجانبان على تبادل معلومات البحوث الزراعية ، وزيادة الخبراء والفنيين والمستندات العلمية .

(هـ) الصحة :

٢١ - عبر الجانب الزيمبابوي عن طلبه لأطباء مصريين متخصصين في مختلف المجالات للعمل في زيمبابوي ، واتفق الجانبان على أن تقوم السلطات المختصة في البلدين بتحديد شروط عمل هؤلاء الأطباء .

(و) التجارة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا :

٢٢ - لاحظ الجانبان أن حجم التجارة بين البلدين لا يتلاءم مع الإمكانيات القائمة في البلدين ، وأكدوا على أهمية التوصل لاتفاقية تجارية بين البلدين ، وعبرا كذلك عن رغبتهما لزيادة مستوى التجارة بين البلدين ، وفي هذا الخصوص عبر الجانب المصري عن اهتمامه لزيادة واردات الدخان من زيمبابوي . وقدم الجانب المصري كذلك قائمة بالصادرات المصرية والواردات من زيمبابوي (ملحق د) . وقد أخذ الجانب الزيمبابوي علماً وتعهد بتوزيعها على المنظمات المعنية في زيمبابوي .

٢٣ - أكد الجانبان على الأهمية التي يولونها لنور القطاع الخاص في تنمية التجارة بين البلدين من خلال تبادل الزيارات والمشاركة في المعارض التجارية في كل منهما . وفي هذا الإطار ، اقترح الجانب المصري قيام وفد من رجال الأعمال من زيمبابوي بزيارة للتعرف على أنشطة الأعمال في مصر .

٢٤ - قدم الوفد الزيمبابوي مشروع اتفاق تجاري بين حكومة زيمبابوي ومصر ، وقد تلقى الجانب المصري المشروع بالتقدير ، وتقرر أن يحظى المشروع بالعناية الواجبة من جانب الجهات المصرية المختصة .

٢٥ - اتفق الجانبان على تنشيط التعاون في مجالات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا .

(ز) النقل والمواصلات :

٢٦ - ناقش الجانبان اتفاق النقل الجوي بين البلدين ، ووافقا على أن يقوم خبراء من الجانبين بالاجتماع قبل نهاية عام ١٩٩٠ .

(ح) السياحة :

٢٧ - أكد الجانبان على رغبتهما في تنشيط التعاون وتبادل المعلومات والزيارات الرسمية في مجال السياحة .

٢٨ - وافق الجانب المصري على تقديم منحتين تدريبيتين للموظفين الحكوميين بوزارة السياحة في زيمبابوي ، على أن يتم تمويلهما بالاشتراك بين وزارة السياحة المصرية والصندوق المصري للمعونة الفنية لأفريقيا .

(ط) الشئون القنصلية :

٢٩ - اقترح الجانب الزيمبابوى قيام خبراء من الجانبين بالنظر في ترشيد إجراءات منح تأشيرات الدخول بين البلدين ، وأعرب الجانب المصري عن استعداده للنظر في طلب زيمبابوى .

(ى) موعد ومكان عقد الدورة الثالثة للجنة المشتركة :

٣٠ - اتفق الجانبان على عقد الدورة الثالثة القادمة للجنة التعاون المصري الزيمبابوية المشتركة الدائمة في هراري عام ١٩٩٢ ، وسيتم تحديد الموعد من خلال القنوات الدبلوماسية .

٣١ - أعرب الجانبان عن ارتياحهما لعقد الدورة الثانية للجنة التعاون المصري الزيمبابوية المشتركة الدائمة في جو من الأخوة والتفاهم المتبادل ، وأعربا عن استعدادهما للعمل من أجل تنفيذ كافة ما اتفق عليه خلال الدورة في أقرب وقت .

٣٢ - وفي ختام الدورة أعرب الدكتور تشيندي روبرت ماسايا وزير الدولة للمالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية عن شكره وتقديره العميق للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للخدمات التي تم توفيرها لعقد اللجنة ولتعاون الوفد المصري مع الوفد الزيمبابوى .

حرر بالقاهرة يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠ ، من نسختين باللغتين العربية والإنجليزية ، لكل منهما نفس الحجية .

عن

حكومة جمهورية زيمبابوى

دكتورة / تشيندي روبرت ماسايا
وزير الدولة للمالية والتخطيط
الاقتصادي والتنمية

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

قائمة

تشكيل الوفد المصري

- السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي (وزير الدولة للشئون الخارجية) .
- السيد / السفير مخلص جبه (مدير إدارة العلاقات الثقافية) .
- السيد / السفير إبراهيم السكري (مدير الإدارة العامة) .
- السيد / السفير سعد الفرارجي (مدير الإدارة الاقتصادية) .
- السيد / السفير أحمد طه (مدير الصندوق المصري) .
- السيد / السفير محمد سليمان (مدير الإدارة الأفريقية) .
- السيد / السفير محمود عثمان (مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية) .
- السيد / الوزير المفوض فاروق شحاته (نائب مدير الإدارة الثقافية) .
- السيد / الوزير المفوض عبد الرحمن صلاح (نائب مدير الإدارة الأفريقية) .
- السيد / المستشار رمزي عز الدين رمزي (مكتب السيد وزير الدولة) .
- السيد / المستشار فهمي فايد (الإدارة القانونية) .
- السيد / السكرتير الأول محمد حجازي (مكتب السيد وزير الدولة) .
- السيد / الملحق محمود طلعت (الإدارة الأفريقية) .
- السيد خيرى الحسيني (هيئة الطيران المدني) .
- السيد / على حسن أبو الحسن (رئاسة الجمهورية) .
- السيد / محمد حلمي (وزارة الزراعة) .
- السيد / مجدي عبد الصمد (وزارة الزراعة) .
- السيدة / فوزية توفيق عبد الملك (وزارة الثقافة) .
- السيدة / ليلي إسماعيل (الإذاعة والتلفزيون) .
- السيد / جهاد سعيد (شركة مصر للطيران) .
- السيد / محمود الظايط عبد المنعم (شركة النصر للتصدير والاستيراد) .
- السيد / كامل شحاتة (شركة النصر للتصدير والاستيراد) .
- السيد / أحمد عيسوي صالح (وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري) .
- السيدة / فوزية عوض (وزارة السياحة والطيران) .
- السيد / محمد عبد الرحمن عزب (الأزهر الشريف) .
- السيد / محمد عادل فريد (وزارة الصحة) .
- السيد / عبد المجيد عبد الوهاب (وزارة التعليم) .
- السيد / عادل محمود زكي (وزارة التعليم) .
- السيد / أبو بكر حسنى (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية) .

الدورة الثانية للجنة المشتركة

المصرية - الزيمبابوية

- ١ - مناقشة القضايا الأفريقية الدولية .
- ٢ - العلاقات الثقافية والعلمية والفنية :
 - دراسة مشروع اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفني .
 - طلب معادلة الشهادات الجامعية بين البلدين .
 - النظر في إرسال أساتذة مصريين للاستفادة بهم في إنشاء جامعة بولاوايو .
 - المنح في مجال السياحة .
 - النظر في طلبات الجانب الزيمبابوي من الأطباء المصريين مع محاولة تحسين مرتباتهم ومزاياهم .
- ٢ - التعاون الزراعي :
 - إبلاغ الجانب الزيمبابوي لشغل الدورات التدريبية في المركز الدولي للزراعة ، مع العمل على زيادة المنح في مجال استصلاح الأراضي .
- ٤ - الصحة :
 - ٥ - الطيران المدني والنقل الجوي .
 - مناقشة اتفاقية النقل الجوي .
- ٦ - التعاون الاقتصادي :
 - زيادة حصة مصر من الدخان المستورد من زيمبابوي .
 - بحث إمكانية زيادة الصادرات المصرية للجانب الزيمبابوي .

قائمة

بالصادرات المصرية المقترحة لزيمبابوى

- محركات زيزل - رولان بلى - أصباغ - مواد كيماوية - مبيدات حشرية - ألواح صلب مسحوية
 على الساخن - قوائم قطاعات وألواح ألومنيوم - وحدات توليد طاقة - ماكينات طحن - مواد لاصقة -
 مواسير صلب للموبيليا والمياه فقط - أسلاك ألومنيوم كهربائية - بطاريات - أفران - ثلاجات - ملح -
 إطارات - هياكل سيارات - أسلاك وكابلات كهربائية متنوعة - أجهزة مطابخ - عجالات - ماكينات
 خياطة - أجهزة تكييف هواء - بطاريات جافة وسائلة - أجهزة تهوية .

تابع ملحق « د »

قائمة

بالواردات الزيمبابوية

- نخان - حجر الفنيل - ذرة - نحاس - أقطاب جرافيتية - معادن - نيكل ملون .

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية لجمهورية أوغندا

إلى

جمهورية مصر العربية

(١٧ إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام سعادة / دانيال أومارا أوتوبو وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية لجمهورية أوغندا بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ ، لحضور الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة بين مصر وأوغندا .

وقد رافق وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية بأوغندا وفد على مستوى عال ضمن في عضويته سعادة أسا كيزا أموتي نائب وزير الصناعة والتكنولوجيا . وقد رأس وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية وفداً من وزارة الخارجية والوزارات والهيئات الأخرى .

وقد استقبل السيد الرئيس محمد حسني مبارك ، سعادة / دانيال أومارا أوتوبو وسعادة أسا كيزا أموتي ، والذي نقل لسيادته رسالة شفوية من فخامة الرئيس يوري كاجوتا موسيفيني .

وقد بحث الجانبان القضايا ذات الاهتمام المشترك بروح من الصداقة والأخوة المتبادلة .

وقد ناقش الوزيران العلاقات الثنائية بين البلدين ، واتفقا على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتدعيمها وتنويعها في مختلف المجالات .

وقد أعرب الجانبان عن رضائهما عن مستوى علاقاتهما الثنائية ، والتعاون الوثيق بينهما على كل المستويات ، حول القضايا والمشاكل الأفريقية وغيرها .

وقد ناقش الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك وكان هناك تطابق في وجهات النظر حول مختلف القضايا .

وقد رحب الجانبان في معرض مناقشة الوضع الدولي بالتوجهات الحالية نحو زيادة التعاون الدولي ، ونزع السلاح ، وتعاضد نور الأمم المتحدة ، وقد أعربا كذلك عن قلقهما لاستمرار التوتر في أجزاء كثيرة من العالم الثالث خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط .

وأكد الجانبان تأييدهما التام لمنظمة الوحدة الأفريقية والتزامهما بمبادئ المساواة في السيادة ، واحترام وحدة وسلامة الأراضي ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات بين الدول .

وقد نوقش الوضع في أفريقيا تفصيلاً . وفي هذا الخصوص ، أعرب الجانب المصري عن تقديره لحنكة الرئيس موسيفيني في أدائه لمهامه كرئيس حالي لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد دعا الجانبان دول القرن الأفريقي إلى إدارة علاقاتهم بروح من حسن الجوار حتى يتحقق السلام والاستقرار في المنطقة .

وقد بحث الجانبان الوضع في رواندا ، وأكدوا تأييدهما لجهود منظمة الوحدة الأفريقية وزعماء المنطقة لإحلال السلام والمصالحة الوطنية في رواندا .

وأكد الوزيران كذلك تأييدهما لجهود « الايكواس » لإعادة السلام والاستقرار في ليبيريا .
وأعربا عن رضائهما عن جهود الحكومة الأنجولية لتحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق السلام والاستقرار للبلاد ، وفي هذا الخصوص رحبا بالجهود الدولية الراهنة للإسراع بعملية السلام في أنجولا .

وأكدتا تأييدهما لجهود حكومة موزمبيق لتحقيق المصالحة الوطنية ، ورحبا بنتائج المحادثات التي انتهت مؤخراً في روما بين حكومة موزمبيق و « الرينامو » .

وقد بحث الوزيران الوضع في جنوب أفريقيا ودعا إلى التطبيق الفوري للإجراءات التي تضمنها إعلان هراري وكمبالا ، وكذلك قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى القضاء التام على « الأبارتيد » وحث الجانبان كذلك الحركات الوطنية السوداء لاستعادة تضامنها والعمل معاً من أجل تحقيق أهدافهم المشتركة .

ودعا الجانبان حكومتي موريتانيا والسنغال للبحث عن حل سلمي لنزاعهما ، وأكدتا تأييدهما الكامل لجهود الوساطة التي يقوم بها رئيس منظمة الوحدة الأفريقية بين الجانبين بالتعاون مع لجنة الستة والتي تضم في عضويتها كلاً من مصر وأوغندا .

وقد بحث الجانبان الوضع في الشرق الأوسط حيث أكدتا على اتفاقهما الكامل على الحاجة إلى إيجاد تسوية عاجلة لمشاكل المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته ، وكذلك الحاجة إلى ضمان أمن كل دول المنطقة .

وناقش الجانبان أزمة الخليج الناجمة عن الغزو العراقي للكويت ، وفي هذا الخصوص أكدتا أن التسوية تقوم على قبول العراق للتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية .

وقد بحث الجانبان الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا ، وفي هذا الشأن دعا الجانبان إلى زيادة الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية وكذلك المجتمع الدولي للتغلب على العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا . وفي هذا الخصوص ، ناقشا مشكلة المديونية الأفريقية بالتفصيل ، ودعا الجانبان لاتخاذ إجراءات نولية لرفع عبء الديون عن كاهل الدول الأفريقية حتى يمكن لعملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول أن تستمر بفاعلية وكفاءة .

وأبدى الجانبان قناعتهم بأن التعاون بين الدول الأفريقية على المستوى الثنائي والإقليمي وشبه الإقليمي أمر أساسي للتغلب على الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا ، كما أكدتا على أهمية تشجيع التعاون بين دول العالم الثالث وذلك في إطار مبدأ التعاون بين الدول النامية .

ويبحث الجانبان بالتفصيل التعاون بين دول حوض النيل ، وأشارا إلى أن الاتفاق الكبير في المصالح بين تلك الدول يحتم تقوية التعاون فيما بينها في مختلف المجالات وقد بحث الجانبان نشاط مجموعة الأنديجو ، وفي هذا الخصوص عبّرا عن الأهمية الكبيرة التي يعلقونها على أعمال الاجتماع الوزاري القادم للمجموعة المتوقع عقده في أديس أبابا في الثاني من شهر مارس عام ١٩٩١ ، وتعهدا أن يستمرا في جهودهما لتحقيق الفائدة المرجوة من التعاون بين دول المجموعة .

وأكد الجانبان التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون العربي الأفريقي والذي يخدم مصالح الدول

والشعوب العربية والأفريقية ، وأكدا عزمهما على اتخاذ كل ما من شأنه ضمان تحقيق التعاون العربي الأفريقي لأهدافه .

وأعرب الجانبان عن قناعتهم بتعاظم فرص التعاون الاقتصادي بما يحقق مصلحة البلدين ، وذلك فقد أكدا على ضرورة بذل كل جهد ممكن من أجل دعم التعاون واستكشاف مجالات جديدة للتعاون ، وقد لاحظ الجانبان أن قطاعات كالزراعة ، والكهرباء ، وإدارة الموارد المائية والتدريب ، والبيئة ، والصحة ، والتجارة ، والتعليم ، والإعلام ، تبشر بفرص كبيرة للتعاون .

وتطابقت وجهتا نظر الجانبين حول ضرورة تشجيع القطاع الخاص في البلدين من أجل توسيع مجالات التعاون المشترك .

وقد زار الجانب الأوغندي بعض الوحدات الإنتاجية ، حيث تعرف على الإنتاج المصري وأساليب الإدارة ، وتعرف كذلك على السلع المصرية المتوافرة للتصدير .

أعرب الجانبان عن رضائهما عن عمل اللجنة ، وفي هذا الخصوص عبّرا عن أملهما في أن تتيج نتائجها فتح آفاق جديدة للعلاقات القوية والأخوية والقائمة بالفعل بين مصر وأوغندا .

وأعرب سعادة الدكتور دانيال أومارا أتوبو عن شكره وتقديره للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي ، للاستقبال الحار والأخوي والذي أحيط به الوفد المرافق له خلال زيارته لمصر .

واتفق على أن تعقد الدورة الثانية للجنة المشتركة في كمبالا عام ١٩٩٢ ، على أن يحدد تاريخ الانعقاد عن طريق القنوات الدبلوماسية .

صدر في القاهرة في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ باللغتين العربية والإنجليزية .

عن
حكومة جمهورية أوغندا

سعادة / دانيال أومارا أتوبو
وزير الدولة للشئون الخارجية
والإقليمية

عن
حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٨٠) محضر جلسات الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة بين مصر وأوغندا

(٢٠ ديسمبر ١٩٩٠)

١ - عقدت الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة بين مصر وأوغندا اجتماعاتها بالقاهرة خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ .

٢ - وقد ترأس الجانب المصري السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، وترأس الوفد الأوغندي سعادة دانيال أومارا أتيو ، وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية .

(تشكيل الوفدين في الملحق أ ، ب على التوالي) .

٣ - وقد أقر الجانبان جدول الأعمال .

(الملحق ج) .

٤ - وخلال الكلمات الافتتاحية عبر الوفدان عن رضائهما عن مستوى علاقات الصداقة الوطيدة القائمة بين بلديهما ، وأكدوا على الأهمية التي يعلقونها على عقد اجتماعات الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة ، واتخاذ إجراءات إضافية لتقوية وتنويع علاقاتهما في كافة المجالات .

بحث القضايا الأفريقية والدولية :

٥ - بحث الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، حيث تطابقت وجهات النظر تجاه كل القضايا التي تم بحثها .

بحث العلاقات السياسية بين البلدين :

٦ - أعرب الجانبان عن رضائهما للعلاقات الطيبة التي تربط بين البلدين على الصعيد السياسي ، واتفقا على دعم تلك العلاقات عن طريق التبادل المستمر في وجهات النظر والزيارات بين البلدين ، والإبقاء على درجة عالية من التشاور حول القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

التجارة :

٧ - أعرب الجانبان عن عزمهما على تكثيف الجهود من أجل زيادة حجم التجارة بين البلدين وخاصة في ضوء الإمكانيات الكبيرة القائمة في البلدين .

٨ - بحث الجانبان اتفاقية الصفقة المتكافئة والموقعة عام ١٩٨٧ بين البلدين ، وناقشا الصعوبات التي تواجه تطبيقها ، وقد أشار الجانب الأوغندي إلى الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق الكامل لبنود اتفاقية الصفقة المتكافئة والناجمة عن بورة الإنتاج الموسمي للمحاصيل . وقد وافق الجانبان على المحافظة على قيمة الصفقة المتكافئة لتكون عند مستوى « ١٠ » ملايين دولار لكل جانب مع الاتفاق على تغيير البنود المتبادلة بين البلدين بينود أخرى :

ومرفق بالملحق (د) القائمة المعدلة للصادرات والواردات المتبادلة بين الطرفين .

٩ - وقد اقترح الجانب المصري على الجانب الأوغندي أن يتم تصدير سلع أوغندية إضافية لمصر لتعويض الفارق في تكلفة تسليم الصادرات المصرية ، والتي تتم على أساس دفع القيمة والتأمين والشحن F.O.B.C تسليم كمبالا ، وتكلفة تسليم الصادرات الأوغندية لمصر على أساس تسليم غير مدفوع التأمين والشحن CIF .

١٠ - ويهدف تسهيل تسليم الصادرات الأوغندية لمصر ، فقد حدد الجانب الأوغندي الجهات التالية

للإشراف على تأمين تسليم الصادرات الأوغندية لمصر ، وهي :

– شركة « أولاتم » للجلود .

– هيئة « الشاي الأوغندية » و « مؤسسة أوغندا للشاي » .

– شركة الأغذية والسلع التموينية للذرة والسمسم وفول الصويا .

– مجلس تسويق البن الأوغندي CMB للكاكاو .

١١ – وقد طلب الجانب المصري من الجانب الأوغندي الإسراع بتطبيق الاتفاق بين الحكومة

الأوغندية وشركة مالتى تريد والموقع في أكتوبر ١٩٨٨ .

النقل :

– اتفق الوفدان على دعوة سلطات الطيران في البلدين للاجتماع في أقرب وقت ممكن بغرض

تعديل اتفاق النقل الجوي الموقع بالأحرف الأولى بين البلدين في ٢٧/١٠/١٩٩٠ لمواكبة التطورات الجديدة في هذا المجال .

– طلب الوفد الأوغندي أن تمارس المؤسسة المعنية الأوغندية الحرية الخامسة فيما وراء القاهرة إلى

روما وفرانكفورت مقابل قيام المؤسسة المعنية المصرية بممارسة الحرية الخامسة فيما وراء عنيتيبي لكل من دار السلام ولوساكا على أساس المعاملة بالمثل .

– ورداً على ذلك أبدى الوفد المصري استعداده لتشجيع وتنمية التشغيل الحالي للخطوط الأوغندية

بين البلدين بالترخيص للشركة بتشغيل نقطة واحدة فيما وراء القاهرة سواء لروما أو فرانكفورت بممارسة حرية النقل بشرط عقد اتفاق تجاري بين المؤسستين الوطنيتين ، وذلك بالإضافة للحرية الثالثة والرابعة الممنوحة لها طبقاً للاتفاق الثاني وبالمقابل يحق لمصر للطيران ممارسة نفس الحرية فيما وراء عنيتيبي لنقطة واحدة تختارها بشرط عقد اتفاق تجاري بين المؤسستين المعنيتين .

الزراعة :

١٢ – أعرب الجانبان عن اهتمامهما بدعم تعاونهم في قطاع الزراعة والذي تتمتع فيه الدولتان

بخبرة عريضة .

١٤ – وقد تم الاتفاق من حيث المبدأ على التعاون في المجالات التالية :

(أ) إمكانية تنظيم برامج بحوث مشتركة في مكافحة الآفات ، والأعشاب الضارة ، والقطن والفواكه

ومحاصيل أخرى .

(ب) إمكانية تبادل الخدمات الزراعية لتجربتها في البلدين .

(ج) تبادل المعلومات ونتائج البحوث الزراعية حول المحاصيل التي تزرع في البلدين وتبادل علماء

البحوث الزراعية لمدة قصيرة في مجالات سوف يتم الاتفاق عليها مستقبلاً .

(د) استمرار البرامج التدريبية المقدمة من مصر لعلماء البحوث الزراعية في أوغندا .

أنشطة المشاريع المشتركة :

تم الاتفاق من حيث المبدأ على توفير الفرصة للقطاع الخاص في البلدين للدخول في مشروعات

مشتركة لزراعة المحاصيل ، كالقمح والموايح ، وغيرها ، وسوف يتم بحث تفاصيل تلك المشروعات بين

الجهات المعنية في البلدين .

وقد أعربت وزارة الزراعة المصرية عن استعدادها لد الجانب الأوغندي بمستلزمات زراعية محسنة ، كالبحوث ، وكذلك مدها بخبراء زراعيين ، والتعاون في مجال الأسماك ، وخاصة الحياة السمكية والإنتاج الحيواني .

١٥ - وأعرب المركز المصري الدولي للزراعة عن استعداده للاستمرار في منح « ٦ » منح سنوية للجانب الأوغندي ، في المجالات التالية :

* الإنتاج النباتي ، وإنتاج الطيور ، وتحسين التربة والمكافحة المتكاملة للآفات ، وتكنولوجيا إنتاج القطن ، الخدمات الزراعية ، والصحة الحيوانية ، والتنمية الريفي المتكاملة ، وتحليل المشروعات ، وتنمية الثروة السمكية .

١٦ - وقد أخذ الجانب المصري علماً بطلبات الجانب الأوغندي لمنح وبرامج تدريبية في المجالات المختلفة . وفي هذا الصدد أعرب المركز المصري الدولي للزراعة عن استعداده لتلبية الطلبات الأوغندية في مجال التدريبات في المجالات التالية بالتعاون مع الصندوق المصري للمعونة الفنية للدول الأفريقية .

* إدارة المراعي ، المعلومات الزراعية ، تكنولوجيا الغذاء ، الزهور ونباتات الزينة ، وعش الغراب ، وتكنولوجيا الأخشاب .

الري :

١٧ - طلب الجانب الأوغندي معدات إضافية لازمة لاستكمال دراسة الجدوى لمشروع « ري كارموجا » ، والذي قام بإعداده الخبراء المصريون .

١٨ - طلب الجانب الأوغندي الاستعانة بالخبرة المصرية في استكمال دراسة إنشاء جهاز للري ، وكذلك نواة مركز تدريب تابعة للجهاز .

١٩ - تقدم الجانب الأوغندي باقتراحين حول احتياجاته في مجال مكافحة ورد النيل وصيانة وتشغيل منصات حفر الآبار ، واتفق الجانبان على أنه يمكن تضمين هذين المقترحين في إطار برنامج التعاون الفني ما بين الدول النامية TCDC ، وقد وافق الجانب الأوغندي على تقديم مقترحاته إلى مكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في كمبالا . وستجرى مشاورات إضافية حول الإجراءات التنفيذية لهذين الاقتراحين .

٢٠ - تقدم الجانب الأوغندي باقتراح لعقد برنامج تدريبي لمهندسي الري والفنيين الأوغنديين في مصر ، يتضمن دورات تدريبية بصفة دورية وجولات دراسية تتضمن تدريبات عملية .

٢١ - كما طلب الجانب الأوغندي مساعدة الجانب المصري في تنظيم دورات تدريبية لمدة أربعة أشهر في أوغندا للفنيين في مجال الري والعمليات الميدانية وجمع المعلومات وصيانة المعدات ، واقترح الجانب الأوغندي مساهمة مصر وأوغندا في الدورة المقترحة .

٢٢ - وقد أخذ الجانب المصري علماً بكافة مطالب الجانب الأوغندي على النحو الموضح في ملحق (د) ، وعبر عن استعداده للنظر بعين الاعتبار في هذه المطالب .

٢٣ - وقد أشار الجانبان إلى أهمية عقد اجتماعات دورية على مستوى الخبراء لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في قطاعات الري والبيئة :

الصناعة :

٢٤ - بعد محادثات وجولات لعدد من المؤسسات الصناعية حدد الطرفان المجالات الممكنة للتعاون الثنائي في المجالات الصناعية التالية :

* تبادل الخبرات والمعرفة التكنولوجية في مجال التنمية الصناعية بشكل عام ، وخاصة توحيد المواصفات ، التعبئة والتغليف ، التحكم في الجودة ، التسويق ، العلوم المعدنية ، صناعات الدباغة المتوسطة الحجم ، وتعبئة الفواكه ، وفي هذا الإطار يمكن تنظيم زيارات بعثات استشارية من الخبراء المصريين لأوغندا وزيارة رجال الصناعة والرسميين الأوغنديين لمصر .

* إمكانية تدريب بعض الكوادر الأوغندية في معهد التبين للبحوث المعدنية .

* تدعيم التعاون في مجالي الصناعة والتكنولوجيا في القطاع التي تحدد بمعرفة الوزارات المعنية في كلتا الدولتين .

* إمكانية تقديم مصر لمعونة فنية لتقييم وتجديد حجم مخزون الحديد الخام في أوغندا ، وتدعيم صناعة الحديد والصلب بأوغندا بالتعاون مع الجهات المعنية ، ويتضمن ذلك بعثات استشارية قصيرة .

* إمكانية تقديم معونة فنية مصرية من أجل إقامة مدايح صغيرة في المناطق الريفية ، بالإضافة إلى تقديم المستلزمات الخاصة بتلك الصناعات كالكيمائيات .

* إمكانية استخدام الخبرة المصرية بمساعدة أوغندا في صناعة التغليف ، من خلال تدريبات عملية ، مشروعات مشتركة ، ومدها بالمواد الخام .

الكهرباء والطاقة :

٢٥ - استعرض الجانب المصري الفرص المتاحة لتدعيم التعاون الثنائي في مجالي الكهرباء والطاقة . وقد وافق الجانب الأوغندي على بحث تلك الفرص لدفع التعاون في هذين المجالين .

٢٦ - اقترح الجانب المصري في ضوء خبرته في إقامة المحطات الحرارية والمائية إمكانية التعاون في المجالات التالية :

* تبادل الخبرات في مجال الدراسات الفنية والاقتصادية لإنشاء المحطات الحرارية والمائية ، وإلى أن يتم تنفيذ تلك المشاريع .

* إمكانية قيام شركات المقاولات المصرية والتي تعمل في مجالات الكهرباء بالمشاركة في إنشاء المشاريع في أوغندا ، كما يمكن استخدام المعدات الكهربائية المصرية المناسبة في مثل هذه المشاريع .

* تبادل الزيارات بين الخبراء في البلدين .

* تبادل الخبرة في مجال تشغيل المحطات الحرارية والمائية .

٢٧ - اقترح الجانب المصري إقامة تعاون في مجال الطاقة المتجددة من خلال :

* تبادل الخبرة والمعلومات .

* استخدام معدات الطاقة المتجددة المصنعة في مصر من أجل تنمية المناطق الريفية .

التعاون الثقافي والعلمي والفني :

٢٨ - اتفق الجانبان على الانتهاء من بروتوكول تنفيذي لسنوات ١٩٩٢/٩١ من أجل تنفيذ اتفاقية

التعاون الثقافي والعلمي والفني والموقعة بين البلدين عام ١٩٧٤ .

٢٩ - قام الوفد الأوغندي بزيارة أكاديمية الشرطة وعدد آخر من مؤسسات الشرطة . حيث تعرف على التسهيلات المقدمة في مجال التدريب وأسلوب العمل ، وقد عبر الجانب الأوغندي عن اهتمامه بأن تستمر مصر في تقديم المنح التدريبية في مجال البحث الجنائي (مرفق بالمجالات المحددة للتدريب والتي طلبها الجانب الأوغندي في ملحق « و ») .

التعاون الفني في إطار الصندوق المصري للمعونة الفنية للدول الأفريقية :

٣٠ - أعرب الجانبان عن رضائهما عن تطبيق اتفاق التعاون الفني بين الحكومة الأوغندية والصندوق المصري للمعونة الفنية للدول الأفريقية والموقع عام ١٩٨٦ بين الحكومة الأوغندية والصندوق .

٣١ - أعرب الجانب الأوغندي عن تقديره للمعونة المقدمة لهم من الصندوق ، وأكد الجانب المصري استعداداه للنظر بعين الاعتبار للطلبات الأوغندية من أجل المزيد من المعونة الفنية وذلك في إطار الإمكانيات المادية المتاحة للصندوق .

٣٢ - وقد أحاط الجانب المصري قرينه الأوغندي حول التعاون الفني الثلاثي والذي يتم خلاله دعوة طرف ثالث للتعاون مع الجانبين لتحمل جوانب محددة من التعاون الفني ، وقد أخذ الجانب الأوغندي علماً بهذا الشأن ، وأكد أن الأمر سيكون عرضة لمزيد من الدراسة والتشاور مع السلطات الأوغندية المعنية .

٣٣ - أعرب الجانب الأوغندي عن اهتمامه بإلحاق عدد من الدارسين الأوغنديين في أكاديمية النقل البحري بالإسكندرية ، وأوضح الجانب المصري سياسة الصندوق المصري في تمويل المنح قصيرة الأجل ومع ذلك أعرب عن استعداداه للنظر في الطلب الأوغندي .

التعليم :

٣٤ - أعرب الطرفان عن استعدادهما لتبادل المناهج والخطط الدراسية لدراسة معادلة شهادات ختام الدراسة الثانوية بهدف تحديد مدى ملائمة القبول في الجامعات للدارسين في كلتا الدولتين .

٣٥ - اقترح الجانب الأوغندي أن تقدم المنح في مجالات العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية ، وقد أخذ علماً وأن أوضح الجانب المصري أن مسألة القبول في الجامعات يتم وفقاً للوائح المعمول بها في هذه الجامعات .

٣٦ - واستجابة لطلب الجانب الأوغندي رحب الأزهر بمشاركة العلماء الأوغنديين في دورات التدريبية ، واقترح الجانب الأوغندي إمكانية بحث قبول مواطنيه في الكليات العملية ، وقد وافق الأزهر كذلك على زيادة عدد الوعاظ إلى أوغندا ، وكذا مد أوغندا بالمطبوعات الإسلامية .

ميعاد ومكان انعقاد الدورة القادمة :

٣٧ - تقرر عقد الاجتماع القادم للجنة المصرية الأوغندية المشتركة للتعاون عام ١٩٩٢ ، على أن يتحدد التاريخ الفعلي من خلال القنوات الدبلوماسية .

٣٨ - وقد أعرب الجانبان عن رضائهما لانعقاد الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون في جو من الأخوة والتفاهم المتبادل ، وعبرا عن استعدادهما للعمل من أجل تطبيق كافة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال الدورة .

٣٩ - وفي نهاية الدورة ، أعرب سعادة دانيال أومارا أتويو ، وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية في أوغندا عن عميق شكره وتقديره للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للتسهيلات التي قدمت لتنظيم الدورة ولتعاون الجانب المصري مع الوفد الأوغندي والذي ساهم في نجاح أعمال الدورة .
وقع في القاهرة في العشرين من ديسمبر ١٩٩٠ ، باللغتين العربية والإنجليزية .

من
جمهورية أوغندا

سعادة / دانيال أومارا أتويو
وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية

من
جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

ملحق (١)

قائمة تشكيل الوفد المصري

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السفير / عزيز سيف النصر مساعد وزير الخارجية .
- السيد السفير / مخلص جبة مدير إدارة العلاقات الثقافية .
- السيد السفير / د. محمد سليمان مدير الإدارة الأفريقية .
- السيد السفير / محمود عثمان مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / فاروق شحاتة نائب مدير الإدارة الثقافية .
- السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصري .
- السيد الوزير المفوض / عبد الرحمن صلاح نائب مدير الإدارة الأفريقية .
- السيد الوزير المفوض / عطا هارون نائب مدير الإدارة الاقتصادية .
- السيد الوزير المفوض / فاروق صفوت نائب مدير الإدارة العامة .
- السيدة المستشار / جيلان علام الإدارة الأفريقية .
- السيد المستشار / سعيد إمام إدارة الأمن .
- السيد المستشار / عبد الحميد على سفارة جمهورية مصر العربية في كمبالا .
- السيد المستشار / رمزي عز الدين رمزي مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السكرتير الأول / محمد حجازي مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السكرتير الثاني / محمد النقلي الإدارة الأفريقية .
- السيد السكرتير الثاني / أحمد الشوربجي مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الملحق / خالد المقود الإدارة الاقتصادية .
- السيد اللواء / أحمد طلعت سعيد مساعد وزير الداخلية .
- السيد المهندس / محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل .
- السيد الدكتور / خيرى الحسيني رئيس هيئة الطيران المدني .
- السيد المهندس / محمد سمير على وكيل أول وزارة الكهرباء .
- السيد المهندس / أحمد عيسوى صالح نائب رئيس هيئة تخطيط مشروعات النقل .
- السيد المهندس عمرو حمدي نائب مدير عام المركز المصري الدولي للزراعة .
- السيد العميد / إبراهيم صابر عبد الفتاح مركز بحوث الشرطة .
- السيد العقيد / وصفي عامر وزارة الداخلية .
- السيد الدكتور / محمد مصطفى الخولى هيئة الأنوية .
- السيدة الدكتورة / ثريا محمد مرسى العلاقات الصحية الخارجية .

- السيد / محمود الظابط عبد المنعم مدير إدارة فروع شركة أفريقيا شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد الدكتور / عبد المعبود عبد الشافي على رئيس قسم بحوث القمح - مركز البحوث الزراعية .
- السيد / عبد الحارث عبد الرحيم مدير العلاقات الدولية (وزارة الصناعة) .
- السيد / محمود فرج رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الثقافية بوزارة التعليم العالي .
- السيد / عبد المجيد عبد الوهاب مدير إدارة الاتفاقيات بالعلاقات الثقافية بوزارة التعليم العالي .
- السيد المحاسب / أحمد فؤاد السعدي مدير عام المتابعة المالية والإدارية وزارة الكهرباء .
- السيد / أحمد على عطية الإدارة العامة للشئون المالية مصر للطيران .
- السيد المهندس / أشرف خليل عبد الخالق ممثل جمعية رجال الأعمال المصرية .
- السيدة / فردوس رياض صبري مدير عام بشركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد / محمود سلامة سكرتير أول تجاري - التمثيل التجاري .

أعضاء الوفد الأوغندي

- سعادة / دانيال أومارا أوتوبو وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية .
- سعادة / أسا كيزا أموتي نائب وزير الصناعة والتكنولوجيا .
- السيد / أ . سينيومو القائم بأعمال سفارة أوغندا بالقاهرة .
- السيد / هـ . باكاتو وزارة الخارجية الأوغندية .
- السيدة / ب. تاكا سفارة أوغندا بالقاهرة .
- السيد / ستيفن اكواكول وزارة الزراعة .
- السيد / كاهنجيرة وزارة المياه والتعدين .
- السيد / دان مادومبا وزارة الداخلية .
- السيدة / مارجريت كيبوني وزارة النقل والاتصال .

ملحق (ج) جدول أعمال الدورة الأولى للجنة الوزارة المشتركة بين مصر وأوغندا
(القاهرة ١٧ - ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠)

- ١ - مناقشة القضايا الأفريقية والدولية .
- ٢ - التجارة والنقل .
- ٣ - التعاون في مجالي الزراعة والري .
- ٤ - الصناعة والكهرباء .
- ٥ - الثقافة والعلوم والتعاون الفني .
- ٦ - التعاون في مجال الصحة .
- ٧ - التعاون في مجالي التعليم والإعلام .
- ٨ - التعاون الفني في إطار الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا .
- ٩ - مسائل أخرى .

ملحق (د)

القائمة المعدلة لاتفاقية الصفقة المتكافئة

الصادرات من مصر :

المنسوجات ١,٥ - الإطارات ١,٥ - الأدوية ٢,٠٠ - منتجات جلدية ٠,٥ - ملح ١,٥ - مولات ١,٥ -
بلاط سراميك ١,٠٠ الإجمالي ١٠,٠٠ مليون دولار .

الصادرات من أوغندا :

الجلود الخام والمصنعة ٢,٥ - الشاي ٢,٠٠ - الذرة ١,٥ - السمسم ٠,٥ - سمك مجمد ٠,٢٥ -
الفاصوليا ٠,٣٠ - فول الصويا ٠,٢٠ - كاكاو ٠,٥٠ - عدس ٠,٥٠ - حيوانات حية ١,٧٥ -
الإجمالي ١٠,٠٠ مليون دولار .

ملحق (هـ)

الجانب الأوغندي في مجال الري

(١) التدريب في مصر :

* تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية لخبراء والمهندسين والفنيين في مجال الري . وذلك في المجالات التالية :

(أ) تدريب أحد الكوادر الأوغندية لتحديد الإمكانيات المتاحة وإعداد البرامج التدريبية . (لمدة أسبوعين) .

(ب) تنظيم دورة تدريبية في مجال حفر الآبار وصيانة معدات الحفر (من ٢ إلى ٤ أسابيع) .

(ج) تدريب مهندس في مجال صيانة معدات الحفر . (من ١ إلى ٤ أسابيع) .

(د) دورة في مجال المياه الجوفية . (من ٢ إلى ٦ أسابيع) .

(هـ) تدريب الهيدرولوجيين في مجال المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية . (من ٢ إلى ٦ أسابيع) .

(و) فنيين في الهيدرولوجيين في مجال المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية . (من ٢ إلى ٦ أسابيع) .

(ز) تدريب فنيين في مجال جودة المياه . (من ٢ إلى ٤ أسابيع) .

(ح) دورات أخرى يمكن الاتفاق حولها بين البلدين .

(٢) التدريب في أوغندا :

(أ) إيفاد خبير للتدريب الميداني ، لمدة أربعة شهور .

(ب) تقديم معدات للتدريب تشمل الآتي :

* أسلاك صلب كمستلزمات لمحطة على النيل ، بطول ١٦٠٠ متر .

* عدد « ٢ » محرك ألي .

* عدد « ٢ » مقياس أتوماتيكي للمناسيب ماركة أوت .

* عدد « ٢ » ميزان هندسي أتوماتيكي من طراز كرن .

* عدد « ٣ » أجهزة قياس كاملة لتصرفات المياه ماركة أوت .

* أية مساعدات تدريبية أخرى .

(*) تقوم أوغندا بتقديم ما يلي :

(أ) متدربين بالتعاون مع مشروعات الدراسات الهيدرولوجية .

(ب) تكاليف سفر وإقامة المدربين .

(ج) توفير مكان التدريب والتسهيلات اللازمة .

(د) توفير وسائل النقل والمواصلات .

العمل من أجل الحصول على المساعدات من كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة

اليونسكو ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

ملحق (و)

طلبات الجانب الاوغندي للتدريب في مجال الشرطة

علم القذائف (البلاستيكية) ، رفع البصمات ، الطب الشرعي ، تدريب الكوار على مكافحة المخدرات ، إعداد مدربي كلاب الحراسة البوليسية ، راسة الشخصيات الهامة ، تدريب ضباط الهجرة ، البحث الجنائي ، حفظ وتخزين المعلومات .

(٨١) محضر اجتماع
الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة

المصرية - التوجوية

(٢٠ يناير ١٩٩٠)

عقدت الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية - التوجوية في لومي خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ يناير عام ١٩٩١ .

افتتح الدورة السيد السفير محمود عثمان - مدير مكتب السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية - نيابة عن وزير الدولة المصري والسيد كوفي ايساو - مدير مكتب السيد ياووفى أنوبو وزير الخارجية والتعاون لجمهورية التوجو - نيابة عن وزير الخارجية التوجوي .

ومرفق بهذا المحضر ملحق يتضمن قائمة أعضاء الوفدين .

وفي كلمتي الافتتاح ، أشاد كل من السيد السفير محمود عثمان والسيد كوفي ايساو بالعلاقات الوطنية القائمة بين مصر والتوجو ، وأعربا عن الأمل في أن يؤدي انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة إلى مزيد من التدعيم للعلاقات الوثيقة التي تربط بين الشعبين المصري والتوجوي ، كذلك أكد السفيران مجددا حرص الدولتين على تكثيف وتنويع مجالات التعاون بينهما .

وقد هيا هذا اللقاء للجانبين فرصة تقييم ما تحقق من إنجازات منذ انعقاد الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة في القاهرة من ٣ إلى ٦ فبراير ١٩٨٨ حتى الآن ، وأتاح لهما أيضاً فرصة الاتفاق على النتائج التالية :

١ - التعاون الاقتصادي والتجاري :

أقر الجانبان بأنه - منذ انعقاد الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة - لم يحدث تقدم ملموس في حجم التبادلات الاقتصادية والتجارية بين مصر والتوجو . وفي هذا الصدد أكد الجانبان مجدداً على أهمية إقامة اتصالات بين رجال الأعمال في البلدين بهدف دعم التعاون الحيوي والمثمر بين القطاعين الخاص والعام في مصر والتوجو ، خاصة في مجال تنفيذ المشروعات التي تقرها أى من الدولتين .

وقد اقترح الجانب المصري إيفاد وفد إلى التوجو أو استقبال وفد توجوي في مصر من أجل دراسة شروط تصدير الأدوية المصرية إلى التوجو .

ناشد الجانب التوجوي الجانب المصري تشجيع قيام المستثمرين المصريين بإنشاء مشروعات في المنطقة الصناعية الحرة التوجوية إنتاجها للتصدير .

وفي مجال تنشيط التبادل التجاري ، اتفق الجانبان على أن يطلبوا من أجهزتهما المسئولة عن التنمية التجارية في البلدين تدعيم التعاون فيما بينهما ، وذلك عن طريق تبادل زيارات الوفود التجارية التي تمثل القطاعين العام والخاص ، فضلاً عن العمل على مشاركة المؤسسات ورجال الأعمال في كل من الدولتين في المعارض والأسواق المقامة في الدولة الأخرى .

قدمت شركة النصر للتصدير والاستيراد - بوصفها الممثل التجاري لمصر في التوجو - قائمة جديدة للمنتجات المصرية الممكن تصديرها إلى توجو .

وفيما يتعلق بتبادل زيارات رجال الأعمال ، فقد اتفق الجانبان على أن تتم في إطار اتفاق يعقد بين الغرف التجارية لكلا الدولتين .

ب - التعاون في مجال النقل الجوي - تطبيق الاتفاق الموقع في القاهرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٨ .

أعرب الجانب التوجي عن تطلعه إلى تنفيذ الاتفاق الموقع في القاهرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٨ ، وذلك بتسيير الخط الملاحي الجوي المصري بين القاهرة ولومي .

وفي هذا الصدد ، أبدى الجانب المصري استعدادة إيفاد وفد إلى التوجو لمناقشة الموضوع وتقديم ثلاثة تعديلات على الاتفاق تتعلق بما يلي .

أ - تحويل الأرباح .

ب - حق الحصول على الحرية الخامسة .

ج - المسائل المتعلقة بتأمين الطائرات .

د - التعاون الفني - تنفيذ اتفاق التعاون الفني المبرم لأفريقيا الموقع في القاهرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٨ .

أشاد الجانبان بما تم إنجازه في إطار تطبيق اتفاق التعاون الفني الموقع في القاهرة بتاريخ ٦ فبراير عام ١٩٨٨ .

قدم الجانب التوجي ، وفقاً لأحكام هذا الاتفاق ، قائمة بطلباته من المنح والخبرات المصرية .

أخذ الجانب المصري علماً بهذه الطلبات ، ووعد بتبليتها في حدود الإمكانيات المتاحة ، كذلك تعهد الجانب المصري بموافاة الجانب التوجي بالبيانات الخاصة بالدورات التدريبية والمنح المتوافرة ، والتزم الجانب التوجي بتقديم طلباته في المواعيد المحددة عبر القنوات الدبلوماسية .

أبلغ الجانب التوجي الجانب المصري بأن تفسيره لعبارة «وسائل المواصلات المحلية اللازمة لأداء مهامهم» الواردة في الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة (أ) في المادة الثانية في اتفاق التعاون الفني لا يشمل نقل الخبير من منزله إلى مقر عمله أو إعطائه وسيلة نقل لاستخدامه الشخصي وقد أخذ الجانب المصري علماً بذلك .

د - التعاون الثقافي والاجتماعي والعلمي - تطبيق البرنامج التنفيذي للسنوات ١٩٨٨ / ١٩٨٩ / ١٩٩٠ الموقع في القاهرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٨ - توقيع البرنامج التنفيذي الجديد للسنوات ١٩٩١ / ١٩٩٢ / ١٩٩٣ .

رغبة في الاستمرار وتدعيم التعاون القائم بينهما في المجالات الثقافية والاجتماعية والعلمية ، تطبيقاً للاتفاق الثقافي الموقع بتاريخ ١٧ مارس ١٩٦٤ ، بحث الجانبان نتائج تنفيذ البرنامج الخاص بالسنوات ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ الموقع بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٨ .

أقر الجانبان برنامجاً تنفيذياً جديداً للسنوات ١٩٩١ / ١٩٩٢ / ١٩٩٣ يغطي ، مثله مثل برنامج ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، قطاعات التعليم - العلوم - التدريب في المجال الزراعي - الثقافة - الإعلام - الشباب - الرياضة - السياحة - الصحة والشئون الاجتماعية .

قرر الجانبان إقامة تعاون بين الدولتين في مجال البحوث الزراعية ، وفي هذا الصدد اتفقا على

تبادل المعلومات الوثائق في أقرب فرصة ممكنة .

قرر الجانبان توقيع البرنامج التنفيذي الجديد في ختام أعمال الدورة وتعهدا بتطبيق أحكامه في كافة المجالات المنصوص عليها .

استرعى الجانب التوجي انتباه الجانب المصري إلى أن المخصصات المالية للمنح المقدمة للتوجيين في إطار التعاون الفني والتعاون الثقافي والاجتماعي والعلمي لا تكفي - في بعض حالات - لتغطية نفقات الإقامة وطلب زيادة هذه المخصصات وتحسين الظروف المعيشية للحاصلين على المنح . أخذ الجانب المصري علماً بهذا الطلب ، ووعد ببحثه سعياً للتوصل إلى حل مرضٍ في حدود الإمكانيات المتاحة .

وقد حرص الجانب المصري في هذا الصدد على أن يؤكد للجانب التوجي أن جميع الوافدين الحاصلين على منح للدراسة أو التدريب في مصر يعيشون في مستوى مرضٍ .

وفي ختام اجتماعاتهما ، أشاد الجانبان بالنتائج التي تم التوصل إليها ، وبمناخ الأخوة والصداقة والتفاهم المتبادل الذي ساد خلال المناقشات .

وأكد الجانبان عزمهما على تنفيذ القرارات التي تم إقرارها سعياً لتدعيم التعاون بين مصر وتوجو . وقد أعرب السيد السفير محمود عثمان عن شكر الوفد المصري العميق للرئيس المؤسس لحزب تجمع الشعب التوجي - ورئيس الدولة - الجنرال ناسنجبي أباديما ولحكومة وشعب التوجي ، للاستقبال الحار الذي لقيه الوفد خلال زيارته لجمهورية توجو .

تقرر عقد الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة المصرية - التوجولية في القاهرة عام ١٩٩٣ في موعد يحدد فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع في لومي يوم ٢٠ يناير ١٩٩١ من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ولكل حجية متساوية ، وفي حالة الخلاف في التفسير يعتد بالنص الفرنسي .

عن

جمهورية التوجو

السيد / ياوهي أسولو

وزير الخارجية والتعاون

عن

جمهورية مصر العربية

د. بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

(٨٢) بيان مشترك

زيارة وزير خارجية السنغال إلى جمهورية مصر العربية

(١١ - ١٤ مارس ١٩٩١)

بناء على دعوة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد / سيدنا عمر سي وزير خارجية جمهورية السنغال بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من ١١ إلى ١٤ مارس ١٩٩١ .

وخلال هذه الزيارة تم عقد الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة المصرية السنغالية بالقاهرة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ مارس ١٩٩١ برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي والسيد / سيدنا عمر سي ، وقد عبر الجانبان عن ارتياحهما للنتائج التي توصلت إليها أعمال اللجنة والتي تم تسجيلها بمحضر الاجتماع .

وقد استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وزير خارجية جمهورية السنغال السيد / سيدنا عمر سي الذي سلم إلى سيادته رسالة صداقة وأخوة من السيد الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال .

كما عقد السيد / سيدنا عمر سي لقاءات مثمرة مع كبار المسئولين المصريين بالدولة والحزب الوطني الديمقراطي .

وعقد وزير الدولة المصري للشئون الخارجية ووزير الخارجية السنغالي لقاءات تمت في جوودي تناولت العلاقات الثنائية والمشكلات الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك . وقد عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالقضايا المطروحة .

وفيما يخص العلاقات الثنائية ، أعرب الوزيران عن متانة العلاقات بين البلدين ورضائهما بشأن تنفيذ اتفاقات التعاون المعقودة بين مصر والسنغال وقد وقعا في اختتام أعمال اللجنة العليا المشتركة المصرية السنغالية على بروتوكول للتبادل الثقافي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال للسنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، وقد أكد الوزيران على رغبة حكومتيهما بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون المصري السنغالي في كافة المجالات ، كما أعرب السيد الوزير سيدنا عمر سي عن تقديره للتعاون الفني القائم بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال .

وعند تناول القضايا الأفريقية ، أكد الطرفان على التزامهما بدعم منظمة الوحدة الأفريقية باعتبارها إطار العمل المشترك والتضامن الأفريقية ، وعبرا عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية للدورة ٥٣ للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية .

كما أكد الطرفان عزمهما على مواصلة العمل من أجل دفع التعاون تحت الإقليمي والإقليمي في إطار خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

وفيما يتعلق بالوضع في الجنوب الأفريقي ، أدان الطرفان بشدة سياسة الأبارتيد وأكدامجددا على عزمهما الاستمرار في مساندة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه من أجل إقامة نظام سياسي عادل وحر وديمقراطي ، كذلك رحب الطرفان بالإجراءات الإصلاحية التي أعلنها رئيس جمهورية جنوب أفريقيا في أول فبراير ١٩٩١ ، وأعربا عن الأمل في أن يتم في القريب العاجل القضاء الكامل على نظام الأبارتيد .

وقد أعاد الجانبان تأكيد التزامهما بالمساندة السياسية والدبلوماسية اللازمة لناميبيا من أجل تدعيم استقلالها وتحقيق استقرارها ورخائها .

كما بحث الطرفان النزاعات القائمة حالياً على الساحة الأفريقية ، مؤكدين أهمية التوصل - عن طريق الحوار والتشاور - إلى حلول سلمية ودائمة لها .

ويخصوص النزاع السنغالي الموريتاني ، فقد تبادل الجانبان وجهات النظر بشأن تطورات ، وعبرا عن ارتياحهما لما أبداه طرفا النزاع من استعداد لمواصلة الجهود من أجل التوصل إلى تسوية نهائية له ، كما أعرب الجانب السنغالي للجانب المصري عن تقديره للجهود التي بذلها في إطار البحث عن إيجاد حل للنزاع .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، فقد طالب الجانبان بتطبيق قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة للنزاع .

وبالنسبة للنزاع المسلح في ليبيريا ، أعرب الطرفان عن تقديرهما للجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ، وعبرا عن تأييدهما الكامل للمبادرات التي أدت إلى صدور كل من الإعلان المشترك الخاص بوقف العمليات العسكرية وبضرورة إيجاد حل سلمي للنزاع . وبيان باماكو الختامي الصادر في نوفمبر ١٩٩٠ .

وقد عبر الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع الاقتصادي في أفريقيا ، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الديون الخارجية وما يترتب عليها من آثار سلبية تعوق النمو الاقتصادي ، وقد أعاد الطرفان التأكيد على التزامهما ببذل كافة الجهود لتعبئة الرأي العام العالمي من أجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة الخطيرة .

كما أكد الجانبان عزمهما على بذل كل ما في وسعهما من أجل تدعيم التعاون بين الدول النامية خاصة الأفريقية منها على كافة المستويات الثنائية وتحت الإقليمية والإقليمية .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط ، أعاد الجانبان تأكيد تأييدهما لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة طبقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨ وبمشاركة كافة الأطراف المعنية ، وذلك باعتبار أن هذا المؤتمر يهيئ أفضل السبل للتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم للمشكلة ، وفي هذا الصدد رحب الطرفان بالبيان الصادر عن مجلس الأمن في ديسمبر ١٩٩٠ .

وبالنسبة للوضع في الخليج ، أكد الجانبان مجدداً تأييدهما لقرارات كل من مجلس الأمن والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وأعربا عن ارتياحهما لتحرير الكويت مشيدين بالانتصار البين للحق على الغبن والباطل القهر وذلك بفضل ما تحلت به القوات المتحالفة - بما في ذلك القوات المصرية والسنغالية - على مدى الأشهر السبعة الماضية من بسالة وروح الفداء والكفاءة والافتداف .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي الأفريقي والذي تحرص عليه كل من مصر والسنغال ، فقد أبرز الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين العرب والأفارقة ، وتعهدا بمضاعفة الجهود بهدف إعطاء دفعة جديدة لهذا التعاون .

كما تعهد الطرفان ببذل كافة الجهود من أجل إنجاح مؤتمر القمة القادم لمنظمة المؤتمر الإسلامي المقرر عقده في داكار خلال العام الجاري ١٩٩١ .

وأكد الجانبان مجدداً التزامهما بدعم الدور البناء الذي تضطلع به حركة دول عدم الانحياز ،

وأعادا تأكيد إيمانهما بسياسة الحركة ، كما عبرا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل إعلاء قيمها .
كما رحب الطرفان بمناخ الوفاق والتقارب السائد في العلاقات بين الغرب والشرق ، ورحبا بالجهود المبذولة من أجل تدعيم التعاون الدولي وتحقيق نزع السلاح وتعضيد دور الأمم المتحدة .

وقد عبر الجانبان عن أملهما في أن تمتد الرغبة التي هيأت مناخ الوفاق الحالي في العلاقات السياسية الدولية إلى المجال الاقتصادي بهدف إقامة نظام اقتصادي بولي جديد أكثر عدالة بالنسبة لجميع الدول وخاصة لدول العالم الثالث التي تواجه مساعيها من أجل التنمية عقبات خطيرة في الوقت الراهن .

وبالنسبة لمشاكل البيئة فقد أكد الجانبان على اهتمامهما بالحفاظ على البيئة ووجها نداء يطالب باتخاذ إجراءات دولية فعالة من أجل تحقيق هذا الهدف .

وأعرب السيد الوزير سيدنا عمر سي عن شكره وتقديره للقاء الأخوي الحار الذي قوبل به وفده في جمهورية مصر العربية ، وقد وجه الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية السنغال ، وقد رحب الدكتور بطرس بطرس غالي بالدعوة على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع في القاهرة في ١٤ مارس ١٩٩١ .

عن
حكومة جمهورية السنغال

السيد / سيدنا عمر سي
وزير الخارجية

عن
حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٨٣) محضر اجتماع

الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال التي عقدت بالقاهرة

(١١ إلى ١٤ أغسطس)

- عقدت اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال دورتها الأولى بالقاهرة خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ مارس ١٩٩١ .

- وقد رأس الوفد المصري السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية . ورأس الوفد السنغالي السيد / سيدنا عمر سي وزير الخارجية . مرفق مع هذا المحضر قائمة بتشكيل الوفدين .

- بدأت الدورة أعمالها بالاستماع إلى كلمة رئيس كل من الوفدين .

- وقد أشاد رئيس كل من الوفدين بالعلاقات التاريخية التي تربط بين الشعبين وأكد على أهمية تحقيق مزيد من التعاون بين الدولتين في كافة المجالات .

وفي هذا الصدد أبرز أهمية تكثيف التعاون بين دول الجنوب وبصفة خاصة التعاون بين الدول الأفريقية ، لتحقيق التقدم الاقتصادي في القارة .

وفيما يتعلق بالقضايا الأفريقية والدولية ، فقد رحب رئيس كل من الوفدين بتطابق وجهات النظر بين الدولتين .

وقد استأنفت اللجنة العليا المشتركة أعمالها أثر اختتام جلستها الافتتاحية بإقرار جدول الأعمال التالي :

أولاً : القضايا الأفريقية والدولية .

ثانياً : العلاقات الثنائية :

(١) التعاون الثقافي والعلمي والفني .

(٢) التعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا .

(٣) التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري .

ثالثاً : موضوعات أخرى .

١ - التعاون الثقافي والعلمي والفني :

أكد الجانبان على أهمية تدعيم التعاون بينهما في هذا المجال الهام . ويحثا مشروع البروتوكول الخاص بالتبادل الثقافي للأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

ويتضمن هذا البروتوكول نصوصاً تتعلق بصفة خاصة بالمجالات الآتية :

• الثقافة :

لاحظ الجانبان أن النتائج التي تم تحقيقها في هذا المجال لم ترق بعد إلى المستوى المنشود ، وذلك على الرغم من وجود إطار قانوني محدد ومحاولات متكررة من جانب الطرفين . وفي هذا الصدد تتعهد الجانبان باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط التعاون بينهما في هذا المجال .

• التعليم :

رحب الجانبان بالتحاق الطلبة بالمدارس والجامعات التابعة للدولتين ، وأعرب الجانب السنغالي عن تقديره لما تقدمه لهم مصر سنوياً من منح للدراسات الجامعية والتدريب ، كما أثنى الجانب السنغالي على استعداد الجانب المصري إتاحة قدر أوفر من فرص تعليم للطلبة السنغاليين في الجامعات والمعاهد العليا المصرية .

وفي إطار المساعي الرامية إلى تدعيم التعاون بين الجامعات ومعاهد التعليم في مصر والسنغال ، أوصى الجانبان بعقد اتفاقيات بين الجامعات في كل من البلدين وبتشجيع تبادل الوثائق والمطبوعات بينهم من أجل نشر المعلومات وتدعيم التعاون بين الجهات الأكاديمية في كل من البلدين .

• الصحة :

يقوم الجانبان بتبادل المعلومات في مجال الصحة والدواء كما يشجعان تبادل البحوث في مجالات رعاية المعوقين وضحايا المخدرات .

وقد طلب الجانب السنغالي من الجانب المصري منحة من الأدوية لسد حاجته الملحة من الدواء .

وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا الطلب والذي سيقوم بتحويله إلى السلطات المعنية .

وفي هذا الصدد ، اتفق الجانبان على تبادل المعلومات بالنسبة لسوق الدواء في كل من البلدين .

• التبادل والرياضة :

تعهد الجانبان بتشجيع اللقاءات وتبادل الزيارات بين ممثلي الهيئات المختصة بالشباب من أجل تدعيم التعاون في هذا المجال بين البلدين كما تعهدا بتبادل مجموعات من الشباب للمشاركة في الأنشطة الثقافية والعلمية والفنية في كل من البلدين .

وقد أعرب الجانب السنغالي عن رغبته في الحصول على منح للتدريب في مجال الرياضة بالنسبة للأنشطة التالية :

– المصارعة ، السباحة والكرة الطائرة .

وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا الطلب والذي سيقوم بتحويله إلى السلطات المعنية .

• السياحة :

يشجع الجانبان التسويق السياحي المشترك بين البلدين في هذا المجال كما سيتبادلان المعلومات المتعلقة بالحركة السياحية في كل من البلدين .

وقد أعرب الجانب السنغالي عن رغبته في أن يضع الجانب المصري أساتذة ومواد دراسية في هذا المجال تحت تصرف المدرسة القومية للفندقة والسياحة السنغالية .

وقد طلب الجانب المصري من الجانب السنغالي بإبلاغه باحتياجاتهم في هذا المجال حتى تستطيع السلطات المعنية اتخاذ قرار في هذا الشأن .

• الإعلام :

أعرب الجانب السنغالي عن تقديره الإيجابي لتعاون مصر في هذا المجال والمتمثل في تزويده

بالبرامج التليفزيونية . وفي هذا الصدد تعهد الجانبان بتشجيع الاتصالات بين الاتحاد المصري للإذاعة والتليفزيون وهيئة الإذاعة والتليفزيون السنغالي .

وفي ختام أعمال هذه الدورة ، اتفق الجانبان على التوقيع على بروتوكول التبادل الثقافي .

٢ - التعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا :

أعرب الجانبان عن ارتياحهما لكفاءة المعونة الفنية التي يقدمها الصندوق المصري للسنغال ، واتفقا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط التعاون في هذا المجال .

وقد أبدى الجانب السنغالي الاهتمام بمجال الصحة ، والتنمية الريفية .

وفيما يتعلق بالصحة أعرب الجانب السنغالي عن رغبته في تدعيم المعونة الصحية المصرية على النحو التالي :

أطباء أمراض نساء وتوليد ، أطباء تخدير ، طبيب جراح .

وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا الطلب ، وسيقوم بإبلاغ الرد بالطرق الدبلوماسية ، كما سيقوم الجانب السنغالي بإخطار الجانب المصري باحتياجاتهم المحددة بالنسبة لمجال التنمية الريفية .

٣ - التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري :

استعرض الجانبان ، التعاون الاقتصادي والتجاري ، وأقرا بأن الحجم الحالي لعمليات التبادل التجاري لا يتلاءم مع إمكانيات كل من الدولتين . وأعاد الجانبان تأكيد إرادتهما لتنشيط هذا التبادل من أجل أن تتناسب العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مستوى العلاقات السياسية الممتازة السائدة بين البلدين .

وفي هذا الصدد ، اتفق الجانبان على تحديث قوائم السلع الملحقة ببروتوكول الاتفاق الاقتصادي الموقع في ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ . وتبادل الجانبان القوائم الجديدة واتفقا على إحالتها للسلطات المعنية للدراسة في أقرب فرصة ممكنة .

وأعرب الجانبان عن الرغبة في إيجاد اتصالات أكثر انتظاماً بين رجال الأعمال في كل من البلدين . وفي هذا الصدد ، سيقدم الجانب السنغالي للجانب المصري مشروع اتفاق تعاون ومعونة متبادلة بين الغرف التجارية في كل من البلدين .

واتفق الجانبان على تشجيع المشاركة في الأسواق والمعارض التي تقيمها الدولتان .

كما اقترح الجانب المصري إمكانية إقامة تبادل تجاري في شكل صفقة متكافئة في حدود مبلغ إجمالي اثنين مليون دولار ، على أن يتم إبلاغ الجانب السنغالي بقوائم السلع موضع هذا التبادل بالطرق الدبلوماسية فيما بعد .

* النقل الجوي :

أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتوقيع اتفاقية تنظيم الطيران المدني بين البلدين بالأحرف الأولى في ١٨ فبراير ١٩٩٠ ، وتعهدا بالإسراع بالتوقيع النهائي على هذه الاتفاقية في أقرب فرصة ممكنة .

وسيقوم الجانب المصري بإخطار الجانب السنغالي بموعد التوقيع النهائي لهذه الاتفاقية بالطرق الدبلوماسية بعد الانتهاء من المشاورات القانونية المتعارف عليها في هذا الشأن .

• النقل البحري :

أعرب الجانب السنغالي عن رغبته في تحديد إطار عام للتعاون في مجال النقل البحري التجاري مع مصر ، وقدم مشروع اتفاق في هذا الشأن .

وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا المشروع الذي سيقوم بتحويله للسلطات المعنية للدراسة . وسيتم تحديد موعد المفاوضات حول هذا المشروع بالطرق الدبلوماسية .

• المهاني والأشغال العامة :

طلب الجانب السنغالي مساعدة الجانب المصري في مجال ترميم وصيانة الأماكن التاريخية . وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا الطلب الذي سيحواله إلى السلطات المختصة .

واتفق الجانبان على تشجيع تبادل الخبرات في مجال استخدام الخامات المحلية في مجال البناء .

• موضوعات أخرى :

اتفق الجانبان على عقد الدورة الثانية للجنة الطلب المشتركة في دكاكر عام ١٩٩٣ ، في تاريخ سيتفق عليه فيما بعد .

وعبر الجانبان عن رضائهما عن روح الأخوة والصداقة التي اتسمت بها أعمال الدورة الأولى ، وأعادا تأكيد عزمهما على مواصلة توثيق روابط الصداقة وعلاقات التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال .

وقع في القاهرة في ١٤ مارس ١٩٩١ .

عن

حكومة جمهورية السنغال

السيد / سيدنا عمر سي
وزير الخارجية

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

الوفد المصري

السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية رئيس الوفد .

وزارة الخارجية :

- السيد السفير / عزيز سيف النصر - مساعد وزير الخارجية .
- السيد السفير / مخلص جبة - مدير إدارة العلاقات الثقافية .
- السيد السفير د. / محمد سليمان - مدير الإدارة الأفريقية .
- السيد السفير / محمود عثمان - مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد وزير مفوض / فاروق شحاتة - نائب مدير الإدارة الثقافية .
- السيد وزير مفوض / عطا هارون - نائب مدير الإدارة الاقتصادية .
- السيد وزير مفوض / فاروق هدايت - نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .
- السيد وزير مفوض / محمد شلقامي - نائب مدير الإدارة الأفريقية .
- السيد وزير مفوض / فاروق صفوت - نائب مدير الإدارة العامة .
- الأنسة مستشار / ليلي عمارة - مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيدة مستشار / سميرة عقداوي - الإدارة الأفريقية .
- السيد مستشار / حامد نهاد سعد - مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية ..
- السيد سكرتير ثالث / بوس عدلى بوس - الإدارة الاقتصادية .
- السيد / شرين وصفي - الإدارة الثقافية .

وزارة الزراعة :

- السيد الدكتور / فؤاد رضا - وكيل الوزارة للعلاقات الخارجية .
- السيد المهندس / عمرو حمدي - نائب مدير عام المركز المصري الدولي للزراعة .
- السيد المهندس / عبد الله الشافعي - مدير العلاقات الخارجية الزراعية .

وزارة الثقافة :

- السيد / محمد غنيم - وكيل الوزارة .

وزارة الشئون الاجتماعية :

- السيدة / هدى بركات - وكيل الوزارة لشئون الرعاية الاجتماعية .
- السيدة / فوزية العوضى - مدير عام .

الازهر :

- السيد / فوزي الزفزاف - الأمين العام المساعد لمجمع البحوث الإسلامية .

وزارة السياحة والطيران المدني :

- السيد / محمد رضوان - مدير عام النقل الجوي بالطيران المدني .

- السيد / عبد الله عبد الرحمن - مدير إدارة الاتفاقيات الجوية .
- السيدة / فوزية عوض الله - مدير إدارة العلاقات الدولية بوزارة السياحة .
- مؤسسة مصر للطيران :
- السيد / إبراهيم عزمي - القطاع التجاري .
- وزارة النقل :
- السيد المهندس / مختار حسن - مدير عام التخطيط .
- وزارة الصحة :
- السيدة الدكتورة / ثريا مرسى - مدير عام العلاقات الخارجية .
- الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية :
- السيدة الدكتورة / فاطمة عاشور - نائب رئيس الهيئة .
- وزارة الاقتصاد :
- السيد مستشار / محمد سلامة - التمثيل التجاري .
- وزارة التعاون الدولي :
- السيدة / منى فهم - مدير عام بالوزارة .
- وزارة الدفاع :
- السيد العقيد / ممدوح رشوان .
- وزارة الداخلية :
- السيد العقيد / إبراهيم حماد .
- رئاسة الجمهورية :
- السيد / عاطف أحمد إمام .
- وزارة التعليم :
- السيد / محمود نبيل فراج - رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الثقافية .
- السيد / عبد المجيد عبد الوهاب - مدير إدارة الاتفاقيات بالتعليم العالي .
- السيدة / نور الهدى السيد - مديرة الاتفاقيات بالتربية والتعليم .
- المجلس الأعلى للشباب والرياضة :
- السيد / سمير الميداني - نائب رئيس المجلس .

قائمة الوفد السنغالي

- السيد / سيدنا عمر سي - وزير الخارجية - رئيس الوفد .
- السيد / محمد شمس الدين ندوي - سفير السنغال بمصر .
- السيد / شيخ سيلا - مساعد ومستشار فني الوزير .
- السيد / هنري أنطوان توربين - مدير إدارة أفريقيا - آسيا .
- السيد / إيساكا مباكي - وزير مفوض سفارة السنغال بالقاهرة .
- السيد / محمدو سو - مستشار فني وزير التعليم الوطني .
- السيد / أمد آيان يتام - المستشار الأول لسفارة السنغال بالقاهرة .
- السيد / أمادو حبيب ندياي - مساعد مدير بوزارة الاقتصاد والمالية .
- السيد / مباي نداو - مساعد مدير وزارة النقل والإسكان .
- السيد / لوك ديونو - مساعد وزير بوزارة الصحة العامة والشئون الاجتماعية .
- السيد / تييرنو كاندجي ديالو - مستشار بسفارة السنغال بالقاهرة .
- السيد / مامانو تيديان ديا - مستشار بسفارة السنغال بالقاهرة .
- السيد / جيكي قال - مستشار بسفارة السنغال بالقاهرة .

القسم الثالث: _____

اتفاقات وبرتوكولات
التعاون بين جمهورية مصر
العربية والدول الإفريقية

[١] بروتوكول تعديل اتفاق التجارة والدفاع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية (١٣ يناير ١٩٧٧)

اجتمعت في الخرطوم خلال الفترة من ٤ يناير سنة ١٩٧٧ إلى ١٢ يناير ١٩٧٧ اللجنة التجارية المشتركة للعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين وذلك تنفيذاً للمادة السابعة من اتفاق التجارة المعقود بين البلدين في ٣٠ يناير سنة ١٩٦٥ ، وقد أسفرت مباحثات الجانبين عن تعديل القائمتين المرفقتين بالبروتوكول التجارى الموقع في ١٨ أبريل سنة ١٩٧٦ لتحقيق زيادة حجم التبادل التجارى بينهما .
وقد اتفق الطرفان على ما يأتى :

المادة الأولى

تحل القائمتان (أ) و (ب) الملحقتان بهذا البروتوكول محل القائمتين (أ) و (ب) الملحقتين بالبروتوكول الموقع في ١٨ أبريل سنة ١٩٧٦ بحيث تصبح القائمتان الأخيرتان ملغيتين .

المادة الثانية

يصبح هذا البروتوكول والقائمتان (أ) و (ب) والكتب الملحقة به والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه سارية المفعول مؤقتاً من أول يناير ١٩٧٧ ونهائياً من تاريخ تبادل المذكرات التى تؤيد مصادقة حكومتى البلدين عليه وفقاً للأنظمة الدستورية السارية فى كل منها ، ويعمل به لمدة سنة واحدة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٧ .

وقع فى الخرطوم فى ٢٢ محرم سنة ١٣٩٧ هـ الموافق ١٣ يناير سنة ١٩٧٧ ميلادية .

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

عن حكومة جمهورية مصر العربية
زكريا محمد توفيق عبد الفتاح
وزير التجارة والتموين

قائمة (أ) صادرات جمهورية السودان الديمقراطية إلى جمهورية مصر العربية

دولار أمريكي
حسابى

دولار أمريكي
حسابى

	٤,٨٠٠,٠٠٠	أبقار حية ومذبوحة
	٨,٠٠٠,٠٠٠	الجمال
١٣,٦٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	أغنام

الجلود :

	١,٩٢٠,٠٠٠	بقرى خام
	٢٤٠,٠٠٠	ضأن خام
	٨٠٠,٠٠٠	جلود محفوظة ونصف مذبوحة ضأن وبقرى
٣,٣٦٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	جلود مذبوحة

حبوب وبقول و سلع زراعية ومنتجاتها :

	للتنكزة	طحينة
	٨,٤٠٠,٠٠٠ تقريباً	سمسم
	للتنكزة	زيوت نباتية بخلاف زيت بذرة القطن
	٤٠٠,٠٠٠	بذرة خروع
	٣٢٠,٠٠٠	ذرة رفيعة
	١,٢٠٠,٠٠٠	فاصوليا
	٤٨٠,٠٠٠	كسب بذرة القطن
	٢٤٠,٠٠٠	حب البطيخ
	٨٠٠,٠٠٠	صمغ
١٢,٦٤٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	بلح

منتجات صناعية :

	١,٦٠٠,٠٠٠	حديد خردة
	٢٤٠,٠٠٠	نحاس خردة
٢,٠٨٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	رصاص خردة

متنوعات وتشمل :

		نظرون - قرض - حمص - تمر هندي
		كر كديه - صدف - كوكبان - مخلفات
٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	حيوانية وخلافه

٨٠٠,٠٠٠
٣٢,٤٨٠,٠٠٠

قائمة (ب)
صادرات جمهورية مصر العربية إلى جمهورية السودان الديمقراطية

دولار أمريكي حسابى	دولار أمريكي حسابى	
		صناعات الغزل والنسيج :
	—	غزل مبيض
	—	غزل خام
	١,٦٠٠,٠٠٠	غزل حرير صناعى
		المنسوجات :
	٢,٨٠٠,٠٠٠	فوال
	١٦٠,٠٠٠	لينوه
	٢,٨٠٠,٠٠٠	بوبلينات
	٣,٢٠٠,٠٠٠	أصناف أخرى
	٤,٠٠٠,٠٠٠	
	٨٠٠,٠٠٠	دمورية
	١,١٢٠,٠٠٠	فرك
	١٦٠,٠٠٠	ثوب سودانى
١٢,٨٠٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	أقشة حريرية
		منتجات زراعية :
	٨٠٠,٠٠٠	فواكه وتقلوى
١,٢٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	أرز
		صناعات غذائية :
	٢٤٠,٠٠٠	معلبات
٣٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	جلوكوز
		منتجات صناعية :
	٨٠,٠٠٠	إطارات
		أجهزة كهربائية وراديو وتليفزيون
	١٦٠,٠٠٠	وبيك آب وقطع غيارها
	٦٤٠,٠٠٠	زجاج ومنتجات الصينى

محولات ومولدات ولوحات توزيع	للتذكرة
منتجات بلاستيك من غير المحظور استيرادها	٨٠,٠٠٠
محركات ديزل وطملمبات مياه وآلات ورش	٨٠,٠٠٠
أدوات مائدة وأوعية طهى	٨٠,٠٠٠
كابلات	١٦٠,٠٠٠
مسيوكات	١٦٠,٠٠٠
	١,٦٠٠,٠٠٠

أدوات معمارية :

أسمنت أبيض	١٦٠,٠٠٠
أسمنت بورتلاند	٤٠٠,٠٠٠
مواسير اسبستوس	١٦٠,٠٠٠
مواسير زهر حديد ولوازمها	٤٠٠,٠٠٠
خردوات معمارية	٤٠٠,٠٠٠
أدوات صحية ولوازمها	٢٤٠,٠٠٠
	١,٧٦٠,٠٠٠

منتجات كيماوية :

مبيدات	٨٠,٠٠٠
كيماويات مختلفة وأسمدة فوسفاتية	٣٢٠,٠٠٠
أدوية وأمصال	٦٤٠,٠٠٠
	١,٠٤٠,٠٠٠

منتجات أخرى :

أحذية جلدية ومصنوعات جلدية وشوايق	٣٤٠,٠٠٠
سجاد وكليم وأرضيات صناعية	٤٨٠,٠٠٠
دوبارة ومشمعات	٨٠٠,٠٠٠
صاج مسحوب على البارد والساخن	
(حديد وصلب)	١,٢٠٠,٠٠٠
مطروقات (جنازير وسلاسل وفلنشات	
وأجزاء السكك الحديدية)	١٦٠,٠٠٠
مسلسلات وأفلام سينمائية وتليفزيونية	
من جميع الأنواع	١٦٠,٠٠٠
صحف ومجلات وكتب مدرسية	١,٢٠٠,٠٠٠
	٤,٤٢٠,٠٠٠

متنوعات وتشمل :

لعب أطفال — ألومنيوم نصف مصنع	٨٠٠,٠٠٠
وطفايات حريق وخلافة	٨٠٠,٠٠٠

٢٣,٧٦٠,٠٠٠

[٢] اتفاقية ملاحية
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية
(٢٨ مايو ١٩٧٧)

تحقيقاً لمبدأ التكامل الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ورغبة في تنمية وتوثيق روابط التعاون بين الدولتين في مجال الملاحة والنقل البحري ، فقد اتفق على ما يلي :

(مادة ١)

في هذه الاتفاقية :

- (١) تعنى كلمة (سفينة تابعة لطرف متعاقد) كل سفينة تحمل علم هذا الطرف المتعاقد طبقاً لقوانينه .
وهذا التعريف لا يشمل السفن الحربية .
- (٢) تعنى كلمة (عضو في طاقم السفينة) كل شخص يعمل على سطح السفينة خلال الرحلة مؤدياً واجبات متعلقة باستغلال السفينة وصيانتها ومسجل في قائمة طاقم السفينة .

(مادة ٢)

يطبق هذا الاتفاق فقط داخل حدود جمهورية مصر العربية من ناحية وحدود الجمهورية السودانية من ناحية أخرى .

لا تسرى هذه الاتفاقية على الملاحة في قناة السويس حيث تطبق القوانين والنظم والمعاهدات السارية في هذا الشأن .

(مادة ٣)

يتفق الطرفان على معاملة السفن التي تحمل العلم المصري والعلم السوداني معاملة الدول الأكثر رعاية .

(مادة ٤)

- (أ) يوافق كل من الطرفين على إنشاء خط ملاحى مشترك لنقل التجارة المتبادلة بين موانئها على أن تتفاسم سفن كل منها هذه التجارة مناصفة . وعلى أن تقوم كل من الشركة المصرية للملاحة وشركة الملاحة السودانية بتوقيع اتفاق ثنائى بينها لتنفيذ ذلك .
- (ب) في حالة عدم إمكانية الخط المشترك في نقل التجارة تعطى الأولوية للسفن الوطنية في كلا الدولتين في نقل هذه التجارة قبل سفن العالم الثالث .

(مادة ٥)

سيقدم كل من الطرفين للطرف الآخر المساعدات والدعم لبناء وتنمية الأساطيل التجارية الوطنية ولزيادة كفاءة الموانئ البحرية وكذلك إمداده بجميع التسهيلات والتجهيزات اللازمة لإعادة شحن البضائع بالترانسيت وخدمة السفن على أن توقع اتفاقيات تنفيذية بين الجهات المعنية في الدولتين .

(مادة ٦)

(أ) يمنع كل من الطرفين للطرف الآخر الحق في الاستفادة من معاهد التدريب وكذلك كل الإمكانيات التدريبية الأخرى في المؤسسات والهيئات الخاصة بالنقل البحري وإدارة الموانئ.

ویدخل في هذا المجال أيضاً تدريب البحريين والضباط الفنيين للأسطول التجاري إلى جانب المتخصصين في كافة فروع النقل البحري وإدارة الموانئ بما في ذلك تدريب البحريين والضباط الفنيين التابعين لأحد الطرفين المتعاقدين على السفن التجارية التابعة للطرف الآخر.

(مادة ٧)

يوافق كل من الطرفين على تشجيع عقد الاتفاقيات المناسبة بين أصحاب السفن في كلا البلدين بهدف تنمية نقل التجارة الخارجية المتبادلة بين البلدين مما يسمح بسهولة نقل التجارة المتبادلة بينهما.

(مادة ٨)

اتفق الطرفان على أنه لا يجوز لأى من الطرفين القيام بخدمات الموانئ التي تشمل خدمات الإرشاد والفطري الموانئ والمياه الداخلية والإقليمية للطرف الآخر وأية عمليات خاصة بالنقل الساحلي والتعويم والإنقاذ والمساعدة والتي يختص بها العلم الوطني.

ولا يعتبر نقلاً ساحلياً قيام سفينة تابعة لأحد الطرفين بالإبحار من ميناء إلى ميناء آخر تابع للطرف الآخر بغرض تفريغ بضائع واردة من الخارج أو لشحن بضائع متجهة إلى دولة أخرى.

(مادة ٩)

يؤكد كل من الطرفين منح نفس المعاملة التي تتمتع بها سفينة إلى سفن الطرف الآخر فيما يتعلق بتحصيل مصاريف ورسوم الموانئ وكذا حق الدخول في موانئ واستخدامها وكذلك كافة التسهيلات التي تمنح للملاحة وعمليات السفن التجارية.

(مادة ١٠)

يتخذ الطرفان الخطوات اللازمة لتسهيل القيام بالإجراءات الإدارية والجمركية وتلك الخاصة بالحجر الصحي وذلك في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها في موانئ كل منهما.

وفما يختص بهذه الإجراءات سيطبق شروط معاملة الدول الأكثر رعاية.

(مادة ١١)

يعترف كل من الطرفين بجنسية السفينة التابعة للطرف الآخر طبقاً للمستندات الموجودة على ظهر هذه السفينة والصادرة من السلطات المختصة طبقاً للقوانين المعمول بها في بلد الطرف الآخر الذي ترفع السفينة علمه.

(مادة ١٢)

يعترف كل من الطرفين بكافة المستندات الموجودة على ظهر السفينة والخاصة ببناء السفينة وتجهيزاتها وطاقاتها وشهادة الحمولة وأي شهادات ومستندات أخرى صادرة من السلطات المختصة طبقاً للقوانين المعمول بها في بلد الطرف الآخر الذي ترفع السفينة علمه.

يتم حساب قياس الحمولة لسفن الطرفين طبقاً للقوانين والقواعد والنظم المطبقة في موانئ الوصول لكل من الطرفين.

(مادة ١٣)

يعترف كل من الطرفين بمستندات البحارة الشخصية الصادرة من السلطات المختصة ببلد الطرف الآخر الذي ترفع السفينة علمه وهذه المستندات هي :
— بالنسبة لجمهورية السودان : جواز سفر سوداني .
— بالنسبة لجمهورية مصر العربية : جواز سفر بحري .

(مادة ١٤)

يسمح للبحارة البين في حوزتهم المستندات الشخصية الواردة بالمادة (١٣) من هذا الاتفاق والمسجلين بقائمة طاقم السفينة والقائمة المسلمة لسلطات الميناء المختصة بالنزول بدون تأشيرة إلى البر للبقاء المؤقت في حدود المدينة التابع لها خلال فترة بقاء السفينة في هذا الميناء .

يجب على البحارة إطاعة التعليمات خلال فترة إقامتهم بالميناء وعودتهم .

(مادة ١٥)

إعطاء الحق للبحار الذي في حوزته المستندات الشخصية الواردة بالمادة (١٣) بالنزول في حدود بلد الطرف الآخر وذلك لأسباب صحية أو أية أسباب أخرى معترف بها .

كما تسمح السلطات المختصة بالبقاء في بلدها حالة صحية حتى يعود لبلده أو ينزل ببلد آخر .

لربان السفينة التي تتواجد في ميناء تابع للطرف الآخر ولفرد من أفراد الطاقم الذي يعينه الربان الحق في زيادة القنصلية التابعة لبلدهم أو الوكيل التابع للشركة المالكة للسفينة وذلك لأغراض ملاحية .

(مادة ١٦)

يوافق الطرفان على الاحتفاظ بنجھما في منع دخول أي شخص من حاملي الجوازات المشار إليها في المادة (١٣) إذا كان دخوله يتعارض مع القوانين التي تمس أمن الدولة .

(مادة ١٧)

١ — اتفق الطرفان على أن لا تتدخل السلطات والمحاكم التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين في الخلافات التي قد تنشأ على ظهر السفينة التابعة للطرف الآخر — خلال الرحلة أو في الموانئ بين الربان والضباط وأفراد الطاقم المسجلين في قائمة طاقم السفينة والمتعلقة بالأمر الشخصية لأفراد الطاقم والأجور وعقد العمل وذلك ما لم يتم ذلك بناء على طلب أو موافقة قنصل البلد التابع لها السفينة .

٢ — خلال فترة بقاء سفينة أحد الطرفين المتعاقدين في ميناء الطرف الآخر تتدخل المحلية والقضائية في الخلافات التي تنشأ على ظهر السفينة وذلك في الحالات الآتية :

(أ) إذا طلب القنصل التدخل أو بناء على موافقته .

(ب) إذا كان للخلاف ونتائجه أي تأثير على النظام أو القواعد العامة على البر أو في الميناء أو لها أي تأثير على الأمن العام .

(ج) إذا كان الأجانب طرفاً في هذه الخلافات .

٣- لا تطبق ما جاء بهذه المادة في حالة تعارض هذه الخلافات مع القوانين العادية والنظم الخاصة بالجمارك والصحة العامة والإجراءات الأخرى المتعلقة بسلامة السفن والموانئ وسلامة الأرواح والبضائع والتصرّيع سارى المفعول للأجانب في إقليم كلا الطرفين المتعاقدين.

(مادة ١٨)

إذا تعرضت أى من سفن كل من الطرفين للجنوح أو الغرق في نطاق المياه الإقليمية للطرف الآخر. فإن هذه السفينة وكذا الأفراد والبضائع التي توجد على سطحها تمنح المساعدات المطلوبة ونفس الامتيازات والتسهيلات التي تمنح في الأحوال المماثلة للسفن والأفراد والبضائع على ظهر السفينة وذلك طبقاً لقوانين هذا الطرف المتعاقد.

تطبق كافة الضرائب والأتعاب والرسوم.... إلخ الخاصة بهذه العمليات طبقاً للقوانين واللوائح والتعريفات السارية في بلد كل من الطرفين المتعاقدين كل فيما يخصه.

السفينة التي يحدث بها تلف في الآلات والأجهزة وكذا البضائع وقطع الغيار والتموينات الموجودة بالسفينة لا تخضع للرسوم الجمركية أو أى ضرائب على الواردات إلا إذا تم بيعها أو استهلكت بالبر.

(مادة ١٩)

يشكل الطرفان لجنة مشتركة دائمة تجتمع مرة كل عام بناء على طلب أى من الطرفين في كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية بالتبادل وذلك للتأكد من التنفيذ السليم لهذا الاتفاق وللتشاور حول المشكلات التي قد تنشأ بين الطرفين نتيجة لهذا الاتفاق.

(مادة ٢٠)

يظل القانون الوطنى لكلا الطرفين المتعاقدين معمولاً به ما لم ينص في الاتفاق على خلاف ذلك.

(مادة ٢١)

أية تعديلات أو إضافات إلى هذا الاتفاق يجب أن تتم كتابة وأن تكون بموافقة كلا من الطرفين المتعاقدين.

(مادة ٢٢)

يسرى هذا الاتفاق من تاريخ إخطار كل من الطرفين الطرف الآخر باستكمال الإجراءات القانونية الخاصة باتمامه.

ويسرى هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات ويتجدد تلقائياً بعد هذه الفترة سنة بعد أخرى وذلك ما لم ينه أحد الطرفين هذا الاتفاق بموجب إخطار قبل نهاية المدة بثلاثة شهور.

حرر هذا الاتفاق بالخرطوم من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقع عليه ممثلاً حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية.

الخرطوم في ١٠ جادى الآخرة ١٣٩٧ (هـ) الموافق ٢٨ مايو ١٩٧٧ (م).

الرئيس الطاهر بكر

نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء
عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية

مدوح سالم

رئيس مجلس الوزراء
عن حكومة جمهورية مصر العربية

[٣] اتفاق تجارة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تنزانيا المتحدة
(٣ أغسطس ١٩٧٧)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة رغبة منها في تقوية وتنمية العلاقات التجارية بين بلديهما على أساس من المساواة والنفع المتبادل قد اتفقتا على ما يلي :

(مادة ١)

تبدى حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أقصى جهودهما لزيادة التجارة بين بلديهما وبصفة خاصة فيما يتعلق بالسلع والبضائع المذكورة في القائمتين (أ ، ب) المرفقتين بهذا الاتفاق وللتين تكونان جزءاً لا يتجزأ منه .

القائمة (أ) : تحدد سلع وبضائع تنزانيا التي يمكن تصديرها إلى مصر .
القائمة (ب) : تحدد سلع وبضائع مصر التي يمكن تصديرها إلى تنزانيا .
ولا تحول القوائم المذكورة دون تبادل بضائع و سلع أخرى خلاف المدرجة فيها .

(مادة ٢)

يخضع تبادل البضائع والسلع بين البلدين في جميع الأوقات لكافة القوانين والتعليمات نافذة المفعول في كل من بلديهما .

(مادة ٣)

يؤكد الطرفان المتعاقدان أن البضائع والسلع التي يستوردها أى من الطرفين من الطرف الآخر سوف لا يعاد تصديرها بدون الموافقة المسبقة من الطرف الآخر .

(مادة ٤)

يطبق كلا الطرفين على الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية على أساس كامل المعاملة بالمثل فيما يختص بإصدار تراخيص التصدير والاستيراد والرسوم الجمركية والضرائب وكافة المصروفات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والتخزين وعبور البضائع ونقلها والتخليص عليها من مخازن الإيداع .

ولا يسرى شرط معاملة الدولة الأكثر رعاية على المزايا والتسهيلات الممنوحة أو التي سوف تمنح من أحد الطرفين للدول المجاورة ولا للمزايا والتسهيلات الناتجة عن اتحاد جمركي أو مناطق التجارة الحرة أو مناطق تفضيلية يكون أو يصبح أحد الطرفين طرفاً فيها .

(مادة ٥)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بتسهيل تجارة العبور (الترازيت) في أراضي كل منهما وفقاً للقوانين والتعليمات في البلدين .

(مادة ٦)

بموافق الطرفين المتعاقدان على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنمية وتوسيع العلاقات التجارية بينها بما في ذلك التسهيلات لإقامة الأسواق والمعارض وإنشاء المراكز التجارية لأى من البلدين فى بلد الطرف الآخر وفقاً للقوانين والتعليمات السارية فى بلدهما.

(مادة ٧)

تجرى كافة المدفوعات بين الطرفين المتعاقدين والناشئة عن تنفيذ هذا الإتفاق بأى عملة حرة قابلة للتحويل .
وتتم هذه المدفوعات طبقاً للقوانين والتعليمات الرقابة على النقد المعمول بها أوالتى سيعمل بها فى البلدين خلال فترة سريان هذا الاتفاق .

(مادة ٨)

تقيم كافة العقود والفواتير المتعلقة بالتجارة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وكذلك مستندات وأوامر الدفع بين البلدين بأى عملة حرة قابلة للتحويل .

(مادة ٩)

يحق لكل من الطرفين المتعاقدين إخضاع الواردات من بعض السلع والبضائع إلى شهادة منشأ تصدرها مؤسسة تخولها حكومة بلد المنشأ بإجراء ذلك .
وتعتبر بلد المنشأ هى البلد التى انتجت وصنعت بها البضائع أو السلع أوأن المراحل النهائية لعمليات الإنتاج الرئيسى قد تمت بها .
وفى حالة المنتجات الزراعية غير المصنعة تصبح الدولة التى تم فيها فعلاً إنتاج مثل هذه المنتجات .

(مادة ١٠)

لتسهيل تنفيذ هذا الإتفاق ، اتفق الطرفان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما فيما يختص بأى موضوع قد ينشأ أو يتصل بهذا الإتفاق .

وتسوى كافة الخلافات أو المنازعات التى قد تنشأ فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير هذا الإتفاق أوأى اتفاقيات أخرى مكتوبة أجريت بعد ذلك عن طريق المفاوضات بين الطرفين . ولهذا الغرض تنشأ لجنة مشتركة تجتمع بناء على طلب أحد الطرفين وتجتمع هذه اللجنة المشتركة إما فى القاهرة أو فى دار السلام .

(مادة ١١)

يستمر سريان هذا الإتفاق خمس سنوات ابتداء من تاريخ العمل به .
ويمكن لأحد الطرفين المتعاقدين إنهاء العمل بإعطاء الطرف الآخر إخطار كتابى برغبته قبل مضى ستة أشهر على الأقل .
وعند انتهاء العمل بالإتفاق الحالى تطبق نصوصه على جميع العقود المبرمة خلال فترة صلاحيته ولم يتم تنفيذها بالكامل عند لحظة انتهاء العمل بالإتفاق .

(مادة ١٢)

يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق التجاري الموقود فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٤ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تنجانيقا وزنبار.

(مادة ١٣)

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل الوثائق الخاصة بكل منها والتي تثبت أنه قد تم التصديق عليها وفقاً للإجراءات الدستورية للطرفين المتعاقدين.

وأشهاداً على ذلك وقع الممثلان المفوضان من الحكومتين لهذا الغرض على الاتفاق الحالى.

تحرر ووقع فى دارالسلام فى الثالث من أغسطس ألف وتسعمائة وسبعة وسبعون من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية.

عن حكومة
جمهورية تنزانيا المتحدة

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

القائمة (أ)

صادرات جمهورية تنزانيا المتحدة

— الدخان ومنتجات منه — البن ومنتجات البن — بن (سريع الذوبان) — الشاي — الجلد ومنتجات الجلدية — البارثرم والمستخلصات البارثرمية — اللحوم ومنتجات اللحوم — اللحوم محفوظة — الماشية والأغنام — الإطارات والأنابيب — البهارات — الأخشاب والفسرة — جلود مملحة ومحفقة — ريب بذرة الخروع — زيوت للأكل — أقطان قصيرة التيلة وزغب القطن — غزل القطن — مستخرجات الميموزا — السيزال ومنتجات السيزال — المنتجات اليدوية .

القائمة (ب)

صادرات جمهورية مصر العربية

— غزل القطن — المنسوجات والمنسوجات المصنعة — السلع الهندسية — السلع الكهربائية — السلع المنزلية — موافد البوتاجاز — مواد البناء — الشعير — الكيماويات ومنتجات الكيماوية — منتجات صيدلية بشرية وبيطرية — أدوات التجميل — المواد اللازمة لصناعة الأسمدة — الفورمايكا — البترول الخام — الأرز — الأحذية ومنتجات الجلدية — المنتجات المعدنية — الكتب المطبوعة وأفلام السينما وأشرطة التسجيل والمواد الدينية — المنتجات اليدوية .

[٤] اتفاق تجارة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا
(٢٤ أغسطس ١٩٧٧)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أوغندا « المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين » إذ تحددوهما الرغبة في توسيع وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين على أساس من المساواة والنفع المتبادل ومن أجل مزيد من تقوية علاقات الصداقة القائمة بين البلدين ، قررا إبرام هذا الاتفاق الحالي :

(مادة ١)

يبدل الطرفان المتعاقدان جهدهما لتنمية وزيادة حجم التجارة بين بلديهما وبصفة خاصة فيما يتعلق بالسلع والبضائع المذكورة في القائمتين « أ » ، « ب » المرفقتين بهذا الاتفاق واللتين يكونان جزءاً لا يتجزأ منه :

القائمة (أ) تحدد صادرات مصر .

القائمة (ب) تحدد صادرات أوغندا .

ولا تحول القوائم المذكورة دون تبادل بضائع و سلع أخرى خلال تلك المدرجة فيها .

(مادة ٢)

يخضع تبادل البضائع والسلع بين الطرفين المتعاقدين في جميع الأوقات لكافة القوانين والتعليمات نافذة المفعول في كل من بلديهما في تاريخ التنفيذ أو تلك التي قد يعمل بها خلال سريان هذا الاتفاق .

(مادة ٣)

يمكن إعادة تصدير البضائع التي يستوردها طرف واحد من الطرف الآخر إلى بلد ثالث ، ومع ذلك يمكن لأحد الطرفين المتعاقدين تقييد إعادة التصدير لأي منتج معين أو لأي بلد معين .

(مادة ٤)

يطبق كلا الطرفين على الطرف الآخر ، معاملة الدولة الأكثر رعاية على أساس كامل المعاملة بالمثل في التجارة بين البلدين ، فيما يختص ببضائع وسلع بلديهما - وتطبق المعاملة المذكورة على كافة المسائل المتعلقة بالجمارك بما في ذلك الرسوم والمصروفات - والمدفوعات الرسمية الأخرى . كما تطبق على كافة الواردات والصادرات من البضائع والسلع وعلى تراخيص الاستيراد والتصدير الخاضعة دائماً لأحكام المادة ٢ من هذا الاتفاق .

وتطبق هذه المعاملة أيضاً على سفن وطائرات كلا البلدين ، فيما يختص برسوم الموانئ الواجب تحصيلها والمزايا التي تمنح عند دخول أو مغادرة الموانئ والمطارات وكذلك فيما يختص بالقواعد السارية أثناء انتظار السفن والطائرات في الموانئ والمطارات .

ولا تنطبق الأحكام المذكورة أعلاه على :

(أ) المزايا والتسهيلات الممنوحة أو التي تمنحها حكومة جمهورية مصر العربية إلى البلدان العربية أو المزايا المماثلة التي قد تعهد أو غنّدا من مصلحتها أن تمنحها إلى بلدان أخرى تحت ظروف مشابهة.

(ب) المزايا والتسهيلات الممنوحة أو تلك التي تمنح من أحد الطرفين المتعاقدين إلى بلدان مجاورة ، وكذا المزايا والتسهيلات الناجمة عن اتحاد جبركي أو مناطق متجاورة حرة أو مناطق تفضيلية يكون أو يصبح أحد الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها.

(مادة ٥)

من أجل حماية الصناعات المحلية أو لتأمين الاحتياجات المحلية . يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين وضع قيود على الاستيراد والتصدير طبقاً للقوانين والقواعد الخاصة بكل منها . على أن مثل هذه القيود يجب تطبيقها على أساس معاملة الدولة الأكثر رعاية.

(مادة ٦)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بتسهيل تجارة العبور « الترانزيت » في أراضي كل منها وفقاً للقوانين والتعليمات السارية في البلدين .

ومع ذلك فإنه يمكن لأي من الطرفين فرض قيود على تسهيلات العبور لصالح ثروته البشرية والنباتية والحيوانية أو أمنها القومي .

(مادة ٧)

يسمح كل من المتعاقدين للطرف الآخر بإقامة الأسواق التجارية والمعارض الدائمة أو المؤقتة على أرضه ، وأن يقدم للطرف الآخر كافة التسهيلات لإقامة مثل هذه الأسواق والمعارض في نطاق القوانين والقواعد المطبقة بصفة عامة .

يتعهد كل من الطرفين في نطاق القوانين والقواعد المعمول بها في كل منها بإعفاء عينات البضائع ومواد الدعاية التي ترد إلى أرضه من الرسوم والمصروفات بشرط أن يكون منشؤها أرض الطرف الآخر وألا تكون هذه البضائع للبيع .

ووفقاً للقوانين والنظم الداخلية المعمول بها ، يعفى كل من الطرفين من الرسوم والمصروفات مواد الطرف الآخر التالية التي تدخل بصفة مؤقتة وتخرج من أرضه :

- (أ) المواد التي تستخدم في الاختبارات والتجارب .
- (ب) المواد التي تستخدم في المعارض والمسابقات والأسواق .
- (ج) الأدوات التي يستخدمها العاملون في التجميع لتجميع وتجهيز معدات .
- (د) مواعين البضائع المصدرة والمستوردة .

(مادة ٨)

يشجع كل من الطرفين المتعاقدين إقامة مراكز تجارية أو منشآت من قبل مواطني الطرف الآخر على أرضه طبقاً للقوانين والنظم المعمول بها .

(مادة ٩)

تجرى كافة المدفوعات بين الطرفين المتعاقدين والناشئة عن تنفيذ هذا الاتفاق بأي عملة حرة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

وتتم هذه المدفوعات طبقاً للقوانين وتعليمات الرقابة على النقد المعمول بها أو التي سيعمل بها في البلدين خلال فترة سريان هذا الاتفاق.

(مادة ١٠)

لتسهيل تنفيذ هذا الاتفاق، اتفق الطرفان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما بخصوص أى موضوع قد ينشأ أو يتصل بهذا الاتفاق التجارى.

ولهذا الغرض تنشأ لجنة مشتركة تجتمع بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين مرة واحدة على الأقل في السنة بالتناوب في كل بلد في تاريخ ملائم.

(مادة ١١)

تسوى كافة الخلافات أو المنازعات التي قد تنشأ فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير هذا الاتفاق أو أى ترتيبات مكتوبة أخرى تالية عليه بطريق المفاوضة بين الطرفين المتعاقدين.

(مادة ١٢)

يكون هذا الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق طبقاً للإجراءات الدستورية للطرفين المتعاقدين.

(مادة ١٣)

لا يعتبر هذا الاتفاق مقيداً لأى حق أو فاضلاً لأى شروط تتعارض مع صندوق النقد الدولى أو للاتفاق العام للتعريفات والتجارة أو أى اتفاق دولى عام يكون أى من الطرفين موقعاً عليه حالياً أو في المستقبل.

(مادة ١٤)

يحل هذا الاتفاق محل اتفاق التجارة الموقع في ٢٧ أكتوبر ١٩٦٤ بين حكومة «الجمهورية العربية المتحدة» و«حكومة أوغندا».

(مادة ١٥)

يسرى هذا الاتفاق لخمس سنوات ابتداء من تاريخ العمل به ويتجدد هذا الاتفاق تلقائياً لمدة إضافية كل منها خمس سنوات ما لم يخطر أحد الطرفين كتابة الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذا الاتفاق قبل مضي ستة أشهر على انتهاء كل مدة.

عند انتهاء العمل بهذا الاتفاق تطبق نصوصه على جميع العقود المبرمة ولم يتم تنفيذها بالكامل خلال مدة صلاحيته في تاريخ انتهاء الاتفاق.

واشهاداً على ذلك وقع الممثلان المفوضان عن حكومتيهما هذا الاتفاق.

تحرروا في كمبالا في اليوم الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٧٧ من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية.

عن حكومة جمهورية أوغندا

عن حكومة جمهورية مصر العربية

قائمة (أ) صادرات من مصر إلى أوغندا

— بترول خام ومنتجات بترولية — قطن طويل التيلة — غزل قطن — قطن وألياف مخلوطة — الأقمشة الوبرية ومنتجاتها — منسوجات للاستخدام المنزلي — ملابس جاهزة — ألبسة داخلية وخارجية من التريكو — سجاد وأكلمة — أسمدة — ثلاجات — أجهزة راديو وتليفزيون — سيارات ولوريات وشاحنات — معدات زراعية — منتجات من الحديد والصلب — عدادات كهرباء ومياه — منتجات السيراميد — أرضيات الفينيل — أقفاص — أحذية ومنتجات جلدية — سكر — أرز — بصل — ثوم — شعير — أنبذة ومشروبات روحية — منتجات صيدلية بشرية وبيطرية — كيماويات ومنتجات كيماوية — فوسفات الكالسيوم الطبيعي — قطن طبي — ملح (خشن ونقى) — زيوت وراتنجات عطرية — خردوات — مبيدات حشرية — مضخات ورشاشات — أسمنت أبيض وملون — سلع هندسية — سلع كهربائية — إطارات وانايب — مواد بناء — مواقد جاز — أدوات زجاج للمائدة والتواليت — منتجات معدنية — أدوات مطبخ — منتجات من الألومنيوم — فواكه وخضروات محفوظة — كتب مطبوعة — أفلام سينما وتليفزيون وتسجيلات دينية — منتجات يدوية .

قائمة (ب) صادرات من أوغندا إلى مصر

— جلود خام ومدبوغة — بن — شاي — دخان وسجائر — موز — غزل قطن — زغب قطن — زيت قطن — كسب من بذرة القطن — بذرة الخروع — سمس — أسماك — فاكهة — خضروات — بابون — عاج — مolas — خشب أبلكاج — خشب وجذوع — بهارات — خام ومركزات الصفيح — خام ومركزات اللفرام — النحاس — يوجندا وأراجي — لحوم — سكر — مصنوعات يدوية .

[٥] اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفني بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا (١٠ أكتوبر ١٩٧٧)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا رغبة منها في توثيق العلاقات الثقافية والفنية والعلمية بين بلديهما وتدعيم روابط الصداقة بين شعبيهما ، قد قررتا إبرام هذا الاتفاق بهدف تنظيم أشكال التعاون المتبادل بينهما في المجالات الثقافية والعلمية والفنية .

(مادة أولى)

يشجع كل من الطرفين المتعاقدين التعاون بين البلدين في المجالات الثقافية والعلمية والفنية بالطرق الآتية :

(١) تبادل أساتذة الجامعات والمعاهد العليا ومدرسي التعليم العام والفنى ، والمسؤولين عن التعليم في مختلف المجالات .

- (٢) تبادل الوفود الثقافية والعلمية والفنية وتبادل مختلف الخبرات والمعرفة في تلك المجالات .
- (٣) تقديم المنح الدراسية والتدريبية وإتاحة فرص التدريب للطلاب والخرمحين والباحثين .
- (٤) التنسيق بين المؤسسات الثقافية والعلمية والفنية بهدف تسهيل تبادل النشرات في تلك المجالات .
- (٥) تبادل المعلومات الخاصة بالأبحاث العلمية ، والكتب ، والنشرات والأفلام الثقافية والفنية والعلمية .

(مادة ثانية)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بتقديم المعونة الفنية للطرف الآخر وذلك في حدود إمكانيات كل طرف وبناء على طلب الطرف الآخر، على الوجه التالي :

— إرسال الفنيين والخبراء في المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية والفنية .

— قبول البعثات الفنية والتدريبية .

(مادة ثالثة)

يدرس كل من الطرفين المتعاقدين المناهج الدراسية والنظم التعليمية المطبقة في بلد الآخر وذلك بهدف الوصول إلى عقد اتفاقات خاصة بمعادلة الشهادات الدراسية والدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسات التعليمية في كلا البلدين .

وتشكل في هذا الصدد لجان فنية من المتخصصين في كلا البلدين .

(مادة رابعة)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على أن تتضمن كتب الجغرافيا والتاريخ التي تدرس في المدارس والمؤسسات التعليمية في كلا البلدين قدراً كافياً من المعلومات عن حضارة وثقافة البلد الآخر، وذلك بهدف تكوين فكرة صحيحة لدى الدارسين في كل بلد عن شعب البلد الآخر .

(مادة خامسة)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على أن يحقق في بلده تفهم حضارة وثقافة البلد الآخر وذلك بالوسائل الآتية :

- (١) تشجيع وإقامة المعارض ذات الطابع العلمى والتعليمى والفنى .
- (٢) تشجيع تبادل الفرق الفنية والمسرحية والموسيقية والغنائية وفرق الفنون الشعبية ومسارح العرائس .
- (٣) التعاون في ميادين الإذاعة والتليفزيون وتبادل البرامج التسجيلية في تلك المجالات .
- (٤) التعاون في مجال الصحافة والإعلام وتبادل زيارات الكتاب والصحفيين للإطلاع على الأنشطة الثقافية والعلمية والفنية المختلفة في بلد الطرف الآخر .
- (٥) تشجيع تبادل الوثائق وصور المخطوطات والأعمال النادرة .

(مادة سادسة)

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون بين المؤسسات الرياضية ومنظمات الشباب ، كما يشجعا كذلك تبادل زيارات الرياضيين وتنظيم المسابقات بين الفرق الرياضية المختلفة .

(مادة سابعة)

يعقد الطرفان المتعاقدان برامج تنفيذية يكون كل منها نافذاً لمدة ثلاثة أعوام وتتضمن التفاصيل المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق والشروط المالية اللازمة لهذا التنفيذ .

(مادة ثامنة)

يعمل بهذا الاتفاق مؤقتاً من تاريخ التوقيع عليه وبصفة نهائية من تاريخ التصديق عليه ويسرى مفعوله لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائياً ، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في انهاء كتابة ستة أشهر مقدماً .
حرر في القاهرة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧ ، من نسختين أصليتين باللغة العربية والفرنسية ولكلا النسخين حجية واحدة .

عن حكومة جمهورية رواندا
السفير / غماها جالي جويستان
سفير جمهورية رواندا بالقاهرة

عن حكومة جمهورية مصر العربية
السفير / علي شوقي الحديدي
وزارة الخارجية

[٦] اتفاق تجارة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكاميرون
(٧ نوفمبر ١٩٧٧)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الكاميرون المتحدة رغبة منها في تدعيم روابط الصداقة وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين على أساس من المساواة والنفع المتبادل قد اتفقا على ما هوأت :

(مادة ١)

نتعهد حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الكاميرون المتحدة بزيادة وتوسيع التبادل التجاري بين البلدين وبصفة خاصة فيما يتعلق بالبضائع المذكورة في الفئتين (أ) و (ب) المرفقتين بهذا الاتفاق وللتين تعتبران جزءاً لا يتجزأ منه :

الفئة (أ) : تحدد البضائع التي تكون منشؤها وقادمة من جمهورية مصر العربية ومصدرة إلى جمهورية الكاميرون المتحدة .

القائمة (ب) : تحدد البضائع التي تكون منشؤها وقادمة من جمهورية الكاميرون المتحدة ومصدرة إلى جمهورية مصر العربية .

ولا تستبعد السلع غير المذكورة في هذه القائمة من التبادل بين البلدين .

(مادة ٢)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بمنح التسهيلات الضرورية لتصدير واستيراد البضائع الواردة في القائمة أ وب الموضحتين في المادة السابقة .

كما يتعهد الطرفان المتعاقدان بمنح تراخيص الاستيراد والتصدير وفقاً للأنظمة السارية في كل من البلدين .

(مادة ٣)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتطبيق معاملة الدولة الأكثر رعاية على أساس المعاملة بالمثل فيما يخص :

— بالرسوم الجمركية والضرائب الإضافية التي تختص على البضائع والمنتجات الموضحة بالمادة الأولى بعاليه وطرق تحصيل هذه الرسوم والضرائب والقواعد والإجراءات والمصروفات التي تخضع لها حالياً أو في وقت لاحق عمليات التخليص الجمركي وإعادة الشحن وتخزين البضائع وكذا استيراد البضائع والتراخيص .

— بالملاحة واستعمال الموانئ ومنشأتها منح التسهيلات في الموانئ وطريق السفن ومعاملة طاقم السفن وفقاً للتوانين السارية في كل من البلدين .

(مادة ٤)

لا تسرى معاملة الدولة الأكثر رعاية المذكورة في المادة الثالثة بعاليه على :

(أ) المعاملة الخاصة الممنوحة أو التي يمكن أن تمنحها مستقبلاً لجمهورية مصر العربية إلى الدول المجاورة أو دول الجامعة العربية .

(ب) المعاملة الخاصة الممنوحة أو التي يمكن أن تمنحها مستقبلاً لجمهورية الكاميرون المتحدة إلى الدول المجاورة أو الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي لدول وسط إفريقيا .

(ج) البضائع الواردة من إقليم أحد الطرفين المتعاقدين ولكن منشؤها إقليم دولة ثالثة لا يمنحها الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية .

(مادة ٥)

يقوم الطرفان المتعاقدان بتسهيل عبور البضائع عبر أراضيها وفقاً للقوانين السارية في كل من البلدين .

(مادة ٦)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بالسماح بإقامة المراكز التجارية والمعارض الدائمة أو المؤقتة على أراضيهم ومنح الطرف الآخر كافة التسهيلات اللازمة لإقامة هذه المراكز والمعارض .

(مادة ٧)

في الأحوال التي لا تسمح بها القوانين والإجراءات المتعلقة بالسماح المؤقت في كل من البلدين يتعهد الطرفان المتعاقدان بالإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية على :

- (أ) عينات البضائع المخصصة كلية للدعاية والإعلان.
(ب) عينات البضائع المخصصة كلية للعرض.
(ج) الأدوات الصغيرة والمستعملة في تركيب أجنحة العرض داخل المعارض.

(مادة ٨)

يجب أن تجرى المدفوعات التي تستحق في إطار هذا الاتفاق باللجنة الإستراتيجي أو الفرنك الفرنسى أو أى عملة حرة مقبولة باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين وفقاً للقوانين والتعليمات السارية في كل من البلدين والخاصة بالرقابة على النقد.

(مادة ٩)

لتنفيذ هذا الاتفاق أنشئت لجنة مشتركة مصرية كاميرونية - وتختص اللجنة بمتابعة تنمية العلاقات التجارية بين البلدين ومراجعة قوائم المنتجات المرفقة بهذا الاتفاق وإعداد قوائم جديدة إذا ما احتاج الأمر ودراسة المشاكل المترتبة على تطبيق الاتفاق الحالي والاتفاق على الطرق والوسائل التي يمكن أن تحل هذه المشاكل وتجتمع هذه اللجنة سنوياً وبالتبادل في أراضي كل من الطرفين المتعاقدين.

(مادة ١٠)

يحل الاتفاق الحالي محل الاتفاق التجاري الموقع في ياوندى في ١٩ أبريل ١٩٦٦ ويسرى لمدة عام ويتجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين كتابة قبل مضي ستة شهور.
وفي حالة إنهاء العمل به فإن العقود المبرمة بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين للبلدين تنظمها حتى تمام التنفيذ نصوص الاتفاق الحالي.

(مادة ١١)

يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد تبادل المذكرات التي تثبت أنه قد تم التصديق الدستوري عليه من كل من الطرفين المتعاقدين.

تحرر في القاهرة في ١٧/١١/١٩٧٧ من نسختين أصليتين باللغة الفرنسية.

رئيس وزراء
جمهورية الكاميرون المتحدة

رئيس وزراء
جمهورية مصر العربية

القائمة (أ) صادرات جمهورية مصر العربية

الألياف :

كتان خام - غزل كتان - منسوجات كتانية وحيال من الكتان - لباد - لوف .

الحرير الصناعي :

استنينات وغزل حرير صناعي - تريكو من الحرير الطبيعي أو المخلوط - جوارب قصيرة وطويلة - ملابس جاهزة - منتجات النابلون .

الصوف :

غزل الصوف - ملابس من الصوف الصافي أو المخلوط - بطاطين وسجاجيد من الصوف - شيلان ونلافيح من الصوف .

منتجات زراعية :

فواكه وخضروات طازجة ومحفوظة - حلويات - الأرز - الشعير - زيت الزيتون - الجبن - الكسب والعلف الحيواني - أعشاب طبية .

منتجات المناجم والمحاجر :

الكبريت - خامات الحديد - خامات الرصاص - خامات الزنك - خامات الكروم - التلك - الشمع - الملح - الفوسفات - جبس البترول ومشتقاته والبنزين - الأسفلت وغاز البوتان .

منتجات أخرى :

الجلسرين - الزيوت العطرية - الروائح (العطور) ومستحضرات الزينة - صابون التواليت - الحنة ومواد نباتية خام للصباغة - الأسفنج الطبيعي - الورق ومنتجات الورق - المطبوعات والكتب - الصحف والمجلات - أشرطة الآلات الكاتبة والآلات الحاسبة - أدوات المكاتب - الزجاج ومنتجات الزجاج - منتجات الصناعات الحرفية - مصنوعات الصدف - الأفلام الموسيقية - الاسطوانات الموسيقية - أدوات الرياضة - إطارات السيارات والدراجات (داخلية وخارجية) - منتجات جلدية - الأحذية - مواد التنجيد - الحديد والصلب ومنتجاته - قضبان وعربات السكك الحديدية - أوتوبيسات وسيارات نقل - دراجات - الثلاجات الكهربائية - أدوات كهربائية - راديوهات - سخانات الغاز وموائد الطهي وقطع غيارها - المصنوعات المعدنية - أدوات منزلية - الأثاث المعدنية .

القائمة (ب) منتجات جمهورية الكاميرون المتحدة المصدرة إلى جمهورية مصر العربية

(١) منتجات من المملكة الحيوانية :

حيوانات حية بقرى وضأن - لحوم وأجزائها - عاج خام أو مشغول - جلود خام ومدبوغة .

(٢) منتجات زراعية أو من المملكة النباتية :

موز - أناناس - شاي - حبوب الكاكاو - بن أرابيكا - فلفل أسود - فول سوداني مقشر أو غير مقشر - جوار وثمره الباملس - التبغ الخام من الأوراق أو مفروم - التوابل - فاكهة من المانجو أو البابلي والجوافة .. إلخ - ثمرة الكولا - حبوب من الاستروفانتص - أخشاب خام .

(٣) منتجات من الصناعات الغذائية :

زيت النخيل والبالست - زيت الفول السوداني - الكاكاو - زبدة الكاكاو - الشيكولاته - عجينة الفطن (الكسب) سجاثر وسيجار - بيرة ومشروبات غازية - عجائن للأكل - محفوظات من اللحوم .

(٤) منتجات صناعية مختلفة :

كاوتشوك مشغول - أخشاب منشورة ومصنوعات من الأخشاب - ألواح خشبية - كونتر بلاكيه - أقطان مكبوسة - منسوجات من أقطان خام مصنوعة أو مشجرة - منسوجات من الألياف - ملابس داخلية وتريكو - أغطية سراير - أحذية - ألومنيوم خام - منتجات منزلية من الألومنيوم - ألواح من الألومنيوم - أدوات منزلية مطلية - موبيليات من الأخشاب - موبيليات من المعادن - كبريت - بطاريات كهربائية - دراجات وموتوسيكلات - منطاط صناعية - معدات زاعية - زجاجات - مسامير وبنط - منتجات من الورائح - منتجات الصناعة اليدوية - متنوعات .

[٧] الاتفاقية السياحية

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي (٥ يناير ١٩٧٨)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية مالي رغبة منها في تدعيم علاقات الصداقة القائمة بينها وفي إقامة تعاون أوثق بين الهيئات السياحية في كل من البلدين ، قد توصلا إلى الاتفاق الآتي :

(المادة الأولى)

تقرر حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية مالي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنمية التعاون بين بلديهما في مجال السياحة ، وستعمل الحكومتان على إقامة علاقات سياحية لتوثيق وأواصر التعاون السياحي بينهما والتي ستبلورها الخطوات التالية :

- ١ - تقديم تسهيلات بالنسبة لإجراءات السفر بهدف تذليل المعوقات التي تحد من الحركة السياحية بين البلدين .
- ٢ - تشجيع تبادل الأفواج السياحية لمواطني البلدين .
- ٣ - تشجيع الرحلات للأفواج السياحية بين الدولة الثالثة طبقاً للاتفاقيات الدولية الموقعة مع كل من البلدين .
- ٤ - تبادل الخبرات المتوفرة لدى كل من البلدين في مجالات التخطيط السياحي والصناعة الفندقية والتدريب المهني .
- ٥ - الإعلام عن الثروات السياحية لكل من البلدين وذلك بتنظيم حملات تنشيطية ودعائية وخاصة تبادل المواد الدعائية مثل الملصقات والنشرات والأفلام إلخ .
- ٦ - المساهمة في التنمية السياحية المشتركة وذلك بتشجيع الاستثمارات .
- ٧ - التعاون على نطاق أوسع في مجال الاتصالات والنقل .

(مادة ثانية)

تقوم جمهورية مصر العربية بتقديم المساعدة لجمهورية مالي في مجال التدريب الفني اللازم لتنشيط السياحي في حدود إمكانياتها .

(مادة ثالثة)

تم تسوية كافة النفقات السياحية الناجمة عن تنفيذ هذه الاتفاقية بين البلدين بالعملة القابلة للتحويل .

(مادة رابعة)

اتفق الطرفان على تكوين لجنة مشتركة مهمتها دراسة وإنجاز الإجراءات اللازمة لحين تطبيق هذه الاتفاقية وتحقيق أهدافها ، على أن يكون أعضاء هذه اللجنة المشتركة من ممثلين تعينهم حكومة كل من البلدين .

(مادة خامسة)

تعد اللجنة المشتركة برنامجاً تنفيذياً سنوياً وتعتد اجتماعاتها طبقاً لما هو منصوص عليه في الملحق المرافق لهذه الاتفاقية .

(مادة سادسة)

ترفع اللجنة المشتركة للحكومتين القرارات والاقتراحات والتوصيات التي تقررها لاعتمادها وتنفيذها .

(مادة سابعة)

تقوم الحكومتان عن طريق الأجهزة المختصة بإعلام كل منهما الأخرى بالإجراءات التي تتخذ لإنجاز القرارات والاقتراحات والتوصيات التي تقرها اللجنة المشتركة . وتوافق عليها الحكومتان .

(مادة ثامنة)

مدة سريان هذا الاتفاق خمس سنوات ويسرى مفعوله بصفة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليه وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

ويتجدد هذا الاتفاق تلقائياً لمدة مماثلة أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاء العمل به وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ انتهائه .

تم إعداداه ووقع عليه في القاهرة في (٢٢) فبراير عام ١٩٧٨ الموافق ١٥ ربيع الأول عام ١٣٩٨ هـ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مالي
عن حكومة جمهورية مالي
لامن كيتا
وزير التنمية الصناعية والسياحية
مامد وتراورى
القائم بأعمال سفارة مالي في القاهرة

عن حكومة جمهورية مصر العربية
عن حكومة جمهورية مصر العربية
مهندس / محب استينو
وزير السياحة والطيران المدني
محمد نسيم
مدير عام الدعاية بوزارة السياحة

ملحق الاتفاقية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي بشأن التعاون في المجال السياحي

تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها طبقاً للقواعد المنصوص عليها فيما يلي :

- ١ - تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها العادية مرة كل عام .
- ٢ - تجتمع اللجنة المشتركة بالتناوب في كل من البلدين في الموعد المحدد الذي تتفق عليه السلطات السياحية الرسمية .
- ٣ - يمكن للجنة المشتركة عقد اجتماع غير عادي إذا تطابقت الظروف ، هذا وذلك باتفاق الجانبين .
- ٤ - تعقد اللجنة المشتركة أولى اجتماعاتها بعد شهرين من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

[٨] بروتوكول تعديل بعض أحكام الاتفاق الجمركي
المبرم في ٣٠ يناير ١٩٦٥
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية
(٢٩ يونيو ١٩٧٨)

انطلاقاً من مناهج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ورغبة في العمل على تسهيل التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين فقد اجتمع مندوبا البلدين بغرض إعادة النظر في أحكام الاتفاق الجمركي القائم بين البلدين والمبرم في ١٩٦٥/١/٣٠ وتعديلاته فقد اتفق الطرفان على ما يأتي :

١ - يستبدل بالجدول الملحق بالاتفاق الجمركي المذكور آنفاً وتعديلاته الجدولان المرفقان بهذا البروتوكول على أن يعمل بهما اعتباراً من موافقة السلطة القانونية المختصة في كلا البلدين .

٢ - يجب أن يصحب كل سلعة تتمتع بالإعفاء أو التفضيل الجمركي شهادة منشأة معتمدة من جهة حكومية مختصة على المضمون وبالنسبة للمصنوعات فإن نسبة المادة الأولية واليد العاملة المحلية لا تقل عن ٤٠ ٪ من نفقة الإنتاج والكمية .

إثباتاً لذلك فقد وقع ممثلا الطرفين المتعاقدين بما لها من سلطة من حكومتيهما .

تحريراً بالإسكندرية بتاريخ ٢٩ يولية سنة ١٩٧٨ من نسختين أصليتين باللغة العربية .

عن حكومة جمهورية السودان
(هارون العوض هارون)
وزير التجارة والتموين

عن حكومة جمهورية مصر العربية
(زكريا توفيق عبد الفتاح)
وزير التجارة

الجدول الأول

صادرات جمهورية مصر العربية

إلى جمهورية السودان الديمقراطية

صناعات الغزل والنسيج

نسبة التخفيض
%

١٠٠	١ - خيوط من قطن غير مهيا للبيع بالتجزئة
١٠٠	٢ - خيوط من قطن مهيا للبيع بالتجزئة
١٠٠	٣ - خيوط ألياف نسجية تركيبية واصطناعية مسترة
١٠٠	٤ - خيوط من الألياف القصيرة من مواد تركيبية اصطناعية
٧٥	٥ - خيوط من صوف أو وبر ناعم مندوف بمشط
٧٥	٦ - خيوط من حرير طبيعي

المنسوجات ومصنوعاتها :

٨٠	١ - نسيج من قطن بجميع الأنواع
٧٥	٢ - نسيج من ألياف اصطناعية
٨٠	٣ - نسيج من الألياف تركيبية
١٠٠	٤ - بطاطين صوف
٧٠	٥ - بطاطين مخلوطة
٧٥	٦ - سجاد وكليم
	٧ - أستر - ألبسة داخلية للنساء والصبية وصغار الأطفال
٨٠	من جميع المواد
	٨ - أدثرة - ألبسة خارجية للنساء والصبية وصغار الأطفال
٨٠	من جميع المواد
٨٠	٩ - تول وتول شبكى من جميع المواد

منتجات زراعية :

١٠٠	١ - فواكه طازجة وخضروات طازجة
١٠٠	٢ - بذور وتقاوى
١٠٠	٣ - أرز
٦٠	٤ - فواكه جافة

صناعات غذائية :

٨٥	١ - معلبات (عسل قصب)
----	----------------------

نسبة التخفيض

%

١٠٠	٢- أرواح - خلاصات نباتية غير كحولية للمشروبات الغازية
١٠٠	٣- نشا
١٠٠	٤- مولت
١٠٠	٥- جلوكوز
٧٥	٦- خائسر
٧٥	٧- معلبات (مربة - عصير فواكه - شربات - خضر غير المنتج محلياً)
١٠٠	٨- مخاليط مركبة طبيعية أو صناعية لصناعة المواد الغازية
٢٥	٩- بسكوبت

منتجات صناعية :

١٠٠	١- إطارات كاوتشوك داخلية وخارجية
٧٥	٢- زجاج ومصنوعاته باستثناء أكواب الشاي
٦٠	٣- جالونات وهياكل من معدن
٤٠	٤- مصنوعات من لدائن صناعية
١٠٠	٥- فرومابكا
١٠٠	٦- محولات ديزل وطلعات مياه وآلات رش
٨٥	٧- كابلات
٧٠	٨- الحديد والصلب ومصنوعاته
٢٥	٩- مصنوعات من الخشب
	١٠- كوالين وأقفال بخلاف الطبلية - ورق وقاش الصنفرة ولفاتها -
١٠٠	المفصلات والسبليونات والترابس التي لا تنتج محلياً - المبرد
٥٠	١١- ورق اللعب (كوتشينة)
٦٠	١٢- مصنوعات من جلد غير الأحذية

أدوات معمارية :

٦٠	١- أسمنت أبيض وبورتلاند
١٠٠	٢- مواسير اسبستوس
٧٠	٣- أسفلت
٨٥	٤- أدوات صحية ولوازمها
٧٠	٥- أرضيات صناعية
٧٠	٦- بويات ورنيش ودهانات
٥٠	٧- أسلاك معزولة للكهرباء
١٠٠	٨- أسياخ لحام (المقاسات التي لا تنتج محلياً)

منتجات كيماوية :

١٠٠	١- مطهرات ومبيدات حشرية وفطريات
١٠٠	٢- أسمدة

نسبة التخفيض
%

- ٣- أدوية وأمهال ١٠٠
٤- كيماويات مختلفة ١٠٠

منتجات أخرى :

- ١- جلود مدبوغة ٤٠
٢- أحذية جلدية ومصنوعات جلدية وشوابق ٧٠
٣- صاج مسحوب على البارد والساخن ٥٠
٤- حبال ودبارة ٨٥
٥- مطروقات (جنازير وسلاسل فلنشات وأجزاء السكة الحديد) ٨٥
٦- مسلسلات وأفلام سينمائية وتليفزيونية من جميع الأنواع ١٠٠
٧- صحف ومجلات وكتب مدرسية ١٠٠
٨- ألومنيوم نصف مصنع (كتل قوالب) ١٠٠
٩- طقايات حريق ١٠٠
١٠- دراجات ١٠٠
١١- لعب أطفال على اختلاف الأنواع ٨٥
١٢- أقلام رصاص ١٠٠
١٣- أقلام حبر ٣٠
١٤- أجهزة بوتاجاز ٧٠
١٥- سيارات ذات محركات لنقل البضائع والمواد - سيارات للنقل المشترك (أتوبيسات) ٥٠
١٦- مصنوعات من فخار ٧٠
١٧- أثاثات من حديد وصلب ومعدن ٤٠
١٨- شباك صيد ١٠٠
١٩- الخزف والصيني ومصنوعاته ٧٠
٢٠- أجهزة كهربائية (راديو تليفزيون مسجل بيك أب) ٤٠
٢١- منتجات مصنوعة من الألومنيوم ٤٠
٢٢- أدوات مائدة (ملاعق - شوكة - سكاكين - إلخ) ٤٠
٢٣- محولات - مولدات - لوحات توزيع ٤٠
٢٤- ورق وكرتون ومصنوعات منها ٢٥
٢٥- زهرة غسيل ٤٠
٢٦- آلات ورش ٥٠

صادرات جمهورية السودان الديمقراطية إلى جمهورية مصر العربية

منتجات حيوانية :

نسبة التخفيض

%

- ١ - أبقار حية ومذبوحة ١٠٠
- ٢ - الجمال ١٠٠
- ٣ - الأغنام ١٠٠

الجلود :

- ١ - بقرى خام ١٠٠
- ٢ - ضأن خام ١٠٠
- ٣ - جلود محفوظة ونصف مذبوحة ضأن وبقرى ١٠٠
- ٤ - جلود مذبوحة ١٠٠

حبوب وبقول وطلع زراعية ومنتجاتها :

- ١ - زيوت نباتية بخلاف زيت بذرة القطن ١٠٠
- ٢ - طعينة ١٠٠
- ٣ - سمسم ١٠٠
- ٤ - بذرة خروع ١٠٠
- ٥ - ذرة رفيعة ١٠٠
- ٦ - فاصوليا ١٠٠
- ٧ - كسب بذرة قطن ١٠٠
- ١ - حب البطيخ ١٠٠
- ٢ - صمغ ١٠٠
- ٣ - بلع جاف ١٠٠
- ٤ - زيت فول سودانى ١٠٠

منتجات صناعية :

- ١ - حديد خردة ١٠٠
- ٢ - نحاس خردة ١٠٠
- ٣ - رصاص خردة ١٠٠
- ٤ - أسياخ لحام ١٠٠

متنوعات :

نظرون - قرض - حص - تمر هندى - كركدى - سنامكة - أصداى - كوكيان - مخلفات حيوانية - سمك
ملح - علف حيوانى مصنع - وجميع الحاصلات والمنتجات الزراعية الأخرى.

[٩] بروتوكول تجارى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية
(١٥ يناير ١٩٧٩)

اجتمعت فى الخرطوم خلال الفترة من ٦ يناير ١٩٧٩ وحتى ١٥ يناير ١٩٧٩ اللجنة التجارية المشتركة للعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين وذلك تنفيذاً للمادة السابعة من اتفاق التجارة المفقود بين البلدين فى ٣٠ يناير ١٩٦٥ .

وقد أسفرت مباحثات الجانبين عن تحديد القائمتين المرفقتين ببروتوكول التجارة الموقع فى الأول من فبراير ١٩٧٨ بهدف تحقيق زيادة حجم التبادل التجارى بينها فى عام ١٩٧٩ .

وقد اتفق الطرفان على ما يأتى :

(المادة الأولى)

تُلغى القائمتان (أ) ، (ب) الملحقتان بالبروتوكول الموقع فى الأول من فبراير ١٩٧٨ وتحل محلها القائمتان (أ) ، (ب) الملحقتان بهذا البروتوكول .

(المادة الثانية)

يسرى هذا البروتوكول والقائمتان (أ) ، (ب) والكتب الملحقة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه اعتباراً من أول يناير ١٩٧٩ ويعمل به لسنة واحدة ابتداء من هذا التاريخ .

وقع فى الخرطوم فى ١٧ صفر ١٣٩٩ (هجريه) الموافق ١٥ يناير ١٩٧٩ (ميلادية) .

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة
والتأمين

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادي

القائمة (أ)
صادرات جمهورية السودان الديمقراطية
إلى جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧٩

دولار أمريكي
حسابي

دولار أمريكي
حسابي

منتجات حيوانية :

٥,٥٠٠,٠٠٠	أبقار حية ومذبوحة
١١,٢٥٠,٠٠٠	جمال
١٨,٥٠٠,٠٠٠	أغنام حية

الجلود :

١,٩٥٠,٠٠٠	بقرى خام
٣٠٠,٠٠٠	ضأن خام
١,٤٠٠,٠٠٠	محفوظة ونصف مذبوحة ضأن وبقرى
٤,٥٠٠,٠٠٠	مذبوحة

منتجات و سلع زراعية

للتذكرة	قطن أكالا
١٦,٠٠٠,٠٠٠	السمسم
٣,٥٠٠,٠٠٠	فاصوليا بيضاء
٧٥٠,٠٠٠	كسب بذرة قطن وخلافه
٤,٠٠٠,٠٠٠	حب بطيخ
٥٠٠,٠٠٠	صمغ عربي
٢,٠٠٠,٠٠٠	بلح
٣٠٠,٠٠٠	تمر هندي
٥٠٠,٠٠٠	كر كديه
٢٧,٥٥٠,٠٠٠	حبوب وبذور زيتية (فول صويا - بذور عباد الشمس)

منتجات صناعية ومعدنية :

للتذكرة	سكر
٢,٠٠٠,٠٠٠	علف حيواني مصنع
٢,٠٠٠,٠٠٠	زيوت نباتية (ماعدا زيت بذرة القمطن)

دولار أمريكى
حسابى

دولار أمريكى
حسابى

	٥٠,٠٠٠	أسيخ لحام
	٢,٠٠٠,٠٠٠	حديد خردة ماعدا الزهر
		صابون
	للتذكرة	دموريه ودبلان
	للتذكرة	أقشة قطنية شعبية
	للتذكرة	أسماك مملحة (فسيخ وخلافه)
٦,٥٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	متنوعات وتشمل (عطرون - قرض -
		حصص كوكيان - صدف - مخلفات
		حيوانية - سمكة - شطة - لبان
		وخلافه) .
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	
<hr/>	<hr/>	
٥٩,١٠٠,٠٠٠	٥٩,١٠٠,٠٠٠	

القائمة (ب)

صادرات جمهورية مصر العربية
إلى جمهورية السودان الديمقراطية لعام ١٩٧٩

دولار أمريكى
حسابى

دولار أمريكى
حسابى

		صناعات الغزل والنسيج :
		غزل مبيض وخام وغزل حرير
	٢,٥٠٠,٠٠٠	صناعى
	٢,٨٠٠,٠٠٠	فوال (كرب)
		نينوه من غزل ثمره
	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٠ فما فوق
	للتذكرة	بولينيات
	٧,٠٠٠,٠٠٠	أصناف أخرى
	٣,٠٠٠,٠٠٠	فرك
		ثوب سودانى (لا يقل عن
	٢٥٠,٠٠٠	١٠ دولارات سى - ف للثوب)
١٧,٨٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	أقشة حريرية

دولار أمريكى
حسابى

دولار أمريكى
حسابى

منتجات وصناعات زراعية :

	٨٠٠,٠٠٠	فواكه وتقاوى
	١,٣٥٠,٠٠٠	الأرز
		معلقات (ماعدا عصير الفواكه
٢,٤٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	والخضروات والصلصة

منتجات صناعية :

٢٠٠,٠٠٠	إطارات
٢٠٠,٠٠٠	سجائر
	أجهزة كهربائية وراديو (ماعدا
	الموجة الواحدة) وتليفزيون وبيك آب
١٦٠,٠٠٠	وقطع غيارها .
	زجاج (ماعدا أكواب الشاي
٥٠٠,٠٠٠	وزجاجات التعبئة)
٥٠٠,٠٠٠	صينى
	منتجات بلاستيك من غير المحظور
٨٠,٠٠٠	استيرادها
	أدوات منزلية من الألومنيوم الملون
١٦٠,٠٠٠	والملمع
١,٢٥٠,٠٠٠	شبابيك وأبواب من الألومنيوم
	محركات ديزل وطملمبات مياه
٨٠,٠٠٠	وآلات ورش
٢٥٠,٠٠٠	كابلات

أدوات مائدة (شوك وملاعق

١٠٠,٠٠٠	وسكاكين وحلل ضغط)
١٦٠,٠٠٠	مبوكات
٢٥٠,٠٠٠	أحذية للأطفال

مصنوعات جلدية وشواقي وألواح مضغوطة

١٠٠,٠٠٠	(ماعدا الحفائب بأنواعها والمحافظة)
١,٥٠٠,٠٠٠	سجاد وكليم وأرضيات صناعية
١,٠٠٠,٠٠٠	دوبارة ومشمعات

صاج مسحوب على البارد والساخن

١,٢٠٠,٠٠٠	وزوايا وخصوص حديدية
	مطروقات (جنازير وسلاسل وفلنشات
١٦٠,٠٠٠	وأجزاء السكك الحديدية

دولار أمريكى
حسابى

دولار أمريكى
حسابى

مسلسلات وأفلام سينمائية وتليفزيونية من

٣٠٠,٠٠٠	إنتاج التليفزيون المصرى
١,٨٠٠,٠٠٠	صحف ومجلات وكتب مدرسية
٢٥٠,٠٠٠	ملابس جاهزة للنساء والأطفال
١٠٠,٠٠٠	مفارش وستائر
١٠٠,٠٠٠	خميرة بيرة
٥٠٠,٠٠٠	سيور ماكينات وسيارات
٥٠٠,٠٠٠	أقساط لبن وأوعية صاج
٥٠٠,٠٠٠	زيوت وعجائن عطرية
٢٥٠,٠٠٠	بساتم وجوانات وفلاتر
٥٠٠,٠٠٠	مراجل بخارية
١٠٠,٠٠٠	نجف ولبات

١٢.٧٥٠,٠٠٠

مواد بناء وأدوات معمارية

للتذكرة	أسمنت بورتلاند
٣٠٠,٠٠٠	أسمنت أبيض
٣٢٠,٠٠٠	مواسير ومنتجات اسبستوس
	مواسير صلب مجلفنة (أقطار من
١,٠٠٠,٠٠٠	٣ بوصة فما فوق) ومستلزماتها
٧٥٠,٠٠٠	أدوات معمارية
٥٠٠,٠٠٠	أدوات صحية ولوازمها

٢.٨٧٠,٠٠٠

منتجات كيمياوية :

٨٠,٠٠٠	مبيدات (ماعدات المبيدات الحشرية المنزلية)
٣٢٠,٠٠٠	كيمياويات مختلفة
٤,٠٠٠,٠٠٠	أدوية وأمصال
للتذكرة	أسمدة آزوتية
	مواد بترولية (كيروسين - جازولين بنزين مصفى)

٤,٤٠٠,٠٠٠

متنوعات (لعب أطفال وطفائيات

حريق وورق لعب وأثاث معدنى
غير المصنع محلياً وأدوات مكتبية
من غير المصنعة محلياً وخلافه)

٢,٠٠٠,٠٠٠

٢,٠٠٠,٠٠٠

٤٢,٢٧٠,٠٠٠

٤٢,٢٧٠,٠٠٠

كتاب متبادل رقم (١)

السيد / هارون العوض هارون

وزير التجارة والتموين

ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

«إنطلاقاً من مناهج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ، وإشارة إلى ما تم الاتفاق عليه فى الاجتماع السادس للجنة الوزارية العليا المشتركة بين البلدين الذى عقد بالإسكندرية فى الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو ١٩٧٨ من توسيع نطاق نظام التراخيص المفتوحة فى إطار بروتوكول التجارة الموقع بين البلدين وذلك بإضافة سلع جديدة إلى القوائم السابقة الخاضعة لنظام التراخيص المفتوحة بهدف تحرير التجارة بين البلدين .

أرجو من سيادتكم الموافقة على القائمتين المرفقتين بهذا وإحلالهما محل القائمتين المرفقتين بالكتاب المتبادل رقم واحد المرفق ببروتوكول التجارة الموقع أول فبراير ١٩٧٨ ، وتمثل القائمة الأولى صادرات جمهورية السودان الديمقراطية والقائمة الثانية صادرات جمهورية مصر العربية المنطبق عليها نظام التراخيص المفتوحة ، حيث تكون هذه السلع معفاة من تراخيص الاستيراد والتصدير بين البلدين مع ترك المجال مفتوحاً للتبادل فى هذه السلع أمام القطاعين العام والخاص والقطاع التعاونى فى كلا البلدين ، ذلك فى نطاق الحصص المتفق عليها والواردة ببروتوكول التجارة الموقع بينهما .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

القائمة الأولى

(١) الجلود بأنواعها . (٢) الكسب بأنواعه المختلفة . (٣) التمر هندى . (٤) كركديه . (٥) العلف الحيوانى المصنع . (٦) الأسماك المملحة . (٧) بند المتنوعات . (٨) البلح . (٩) الأبقار الحية والمذبوحة . (١٠) الصمغ العربى . (١١) زيوت نباتية (ماعدا زيت بذرة القطن) .

القائمة الثانية

(١) الفواكه والتفاوى . (٢) المعلبات . (٣) بند المنتجات الصناعية فى القائمة « ب » ماعدا السجائر والكتب المدرسية . (٤) بند مواد البناء والأدوات المعمارية فى القائمة « ب » فيما عدا الأسمنت والاسبيستوس . (٥) بند المتنوعات فى القائمة « ب » .

رد الكتاب المتبادل رقم (١)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ في ١٥ يناير ١٩٧٩ والذي نصه :

« إنطلاقاً من مناهج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ، وإشارة إلى ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السادس للجنة الوزارية العليا المشتركة بين البلدين الذي عقد بالإسكندرية في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو ١٩٧٨ من توسيع نطاق تطبيق نظام التراخيص المفتوحة في إطار بروتوكول التجارة الموقع بين البلدين وذلك بإضافة سلع جديدة إلى القوائم السابقة الخاضعة لنظام التراخيص المفتوحة بهدف تحرير التجارة بين البلدين .

أرجو من سيادتكم الموافقة على القائمتين المرفقتين بهذا وإحلالهما محل القائمتين المرفقتين والكتاب المتبادل المرفق رقم واحد ببروتوكول التجارة الموقع أول فبراير سنة ١٩٧٨ وتمثل القائمة الأولى صادرات جمهورية السودان الديمقراطية والقائمة الثانية صادرات جمهورية مصر العربية المنطبق عليها نظام التراخيص المفتوحة حيث تكون هذه السلع معفاة من تراخيص الاستيراد والتصدير بين البلدين مع ترك المجال مفتوحاً للتبادل في هذه السلع أمام القطاعين العام والخاص والقطاع التعاوني في كلا البلدين ، وذلك في نطاق الحصص المتفق عليها والواردة ببروتوكول التجارة الموقع بينهما .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديري .

واني إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن مصي تقديري .» .

الخرطوم في ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

هارون العوض هارون

وزير التجارة والصناعة

كتاب متبادل رقم (٢)

السيد / هارون العوض هارون

وزير التجارة والتموين

ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

«إشارة إلى الكتاب السرى رقم (١) الملحق ببروتوكول التجارة الموقع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية بالقاهرة في ١٨ أبريل ١٩٧٦ والكتاب المتبادل رقم (٧) والملحق بالبروتوكول التجارى الموقع بين البلدين في القاهرة في أول أبريل سنة ١٩٧٨ .

أرجو من سيادتكم الموافقة على إصدار تراخيص استيراد لمنتجات مصرية بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى حسابى لصالح فرع شركة بيع المصنوعات المصرية بالخرطوم خصماً من حصة المركز التجارى المصرى لعام ١٩٧٩ .

هذا وسنقوم من جانبنا بإصدار موافقات استيراد لمنتجات سودانية بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى حسابى عن طريق إحدى الجهات السودانية التى تحددها .

وفى حالة تجاوز التنفيذ لأى من الطرفين ينضم التجاوز من حصة المركز التجارى المتجاوز على مدى أربع سنوات .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .»

الخرطوم في ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

رد الكتاب المتبادل رقم (٢)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى

ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ في ١٥ يناير ١٩٧٩ والذي نصه :

«إشارة إلى الكتاب السرى رقم (١) الملحق ببروتوكول التجارة الموقع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية بالقاهرة في ١٨ أبريل ١٩٧٦ وإلى الكتاب المتبادل رقم (٧) والملحق بالبروتوكول التجارى الموقع بين البلدين في القاهرة في أول فبراير ١٩٧٨ .

أرجو من سيادتكم الموافقة على إصدار تراخيص استيراد لمنتجات مصرية بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي حسابي لصالح فرع شركة بيع المصنوعات المصرية بالخرطوم خصماً من حصة المركز التجاري المصري لعام ١٩٧٩ .
هذا وسنقوم من جانبنا بإصدار موافقات استيراد لمنتجات سودانية بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي حسابي عن طريق إحدى الجهات السودانية التي تحددها .

في حالة تجاوز التنفيذ لأى من الطرفين ينضم التجاوز من حصة المركز التجاري المتجاوز على مدى أربع سنوات .
وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .
وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديري .
وانى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديري .»

الخرطوم في ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

كتاب متبادل رقم (٣)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

«إيماء إلى المحادثات التجارية بين وفدى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية خلال الفترة من ٦ إلى ١٥ يناير ١٩٧٩ وإلى بروتوكول التجارة الموقع بين بلدينا في ١٥ يناير ١٩٧٩ .

أرجو أن أشير إلى طلب الجانب المصري بالتعاقد على عشرة آلاف طن سمس فوراً ، ونظراً لظروف الإنتاج المحلى فلقد وافقنا على التعاقد الفوري على كمية قدرها سبعة آلاف طن ، أما بالنسبة للكمية الباقية فسوف تراقبون الموقف والاتصال بنا حتى شهر أبريل ١٩٧٩ للتعاقد عليها ، وما يتبقى بعد ذلك فيتم التعاقد عليه في شهر نوفمبر ١٩٧٩ .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .
وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديري .»

الخرطوم في ١٥ يناير ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

رد الكتاب المتبادل رقم (٣)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية
تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ فى ١٥ يناير ١٩٧٩ والذي نصه :
« إيماء إلى المحادثات التجارية بين وفدى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية خلال الفترة من ٩ إلى ١٥ يناير ١٩٧٩ وإلى بروتوكول التجارة الموقع بين بلدينا فى ١٥ يناير ١٩٧٩ .
أرجو أن أشير إلى طلب الجانب المصرى بالتعاقد على عشرة آلاف طن سمسم فوراً ، ونظراً لظروف الإنتاج المحلى فقد وافقم على التعاقد الفورى على كمية قدرها سبعة آلاف طن ، أما بالنسبة للكمية الباقية فسوف تراقبون الموقف والاتصال بنا حتى شهر أبريل ١٩٧٩ للتعاقد عليها . وما يتبقى بعد ذلك فيتم التعاقد عليه فى شهر نوفمبر ١٩٧٩ .
وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .
وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .
وانى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

الخرطوم فى ١٥ يناير ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

كتاب متبادل رقم (٤)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية
تحية طيبة ، وبعد ..

« إشارة إلى المحادثات التجارية بين وفدى جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٧٩/١/١٥ حتى يوم ١٩٧٩/١/١٥ وإلى بروتوكول التجارة الموقع بين بلدينا فى ١٩٧٩/١/١٥ .

لقد تم الاتفاق فيما بيننا على رفع سعر التحويل عن الجمل الواحد ليكون ٩٠ جنياً (تسعون جنياً سودانياً) وذلك بالنسبة للجمال التي تصل إلى الأراضى المصرية اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا الكتاب).
وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم.
وأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديري.

الخرطوم في ١٥ يناير ١٩٧٩.

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٤)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
تحية طيبة - وبعد ..

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ في ١٥ يناير ١٩٧٩ والذي نصه :
« إشارة إلى المحادثات التجارية بين وفدى جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٧٩/١/٦ حتى يوم ١٩٧٩/١/١٥ وإلى برونوكول التجارة الموقع في ١٩٧٩/١/١٥ بين بلدينا .
لقد تم الاتفاق فيما بيننا على رفع سعر التحويل عن الجمل الواحد ليكون ٩٠ جنياً (تسعون جنياً سودانياً) وذلك بالنسبة للجمال التي تصل إلى الأراضى المصرية اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا الكتاب .
وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .
وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديري .
وانى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديري .

الخرطوم في ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

الكتاب المتبادل رقم (٥)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد و اارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية
تحية طيبة - وبعد ..

« إشارة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادى بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية المؤرخة ١٩٦٨/١١/١٤ والبروتوكول الملحق بها والمحرر فى نفس التاريخ .
ونظراً لأن أجل التسهيلات الاثمانية التى تقدمها حكومة جمهورية مصر العربية قد انتهى فى ١٩٧٨/١١/١٤ أرجو التكرم بمد أجل استخدام هذه التسهيلات لمدة سنة أخرى قابلة للزيادة وذلك ابتداء من ١٩٧٨/١١/١٤ لتغطية التعاقدات المبرمة بين هيئة توفير المياه الريفية والشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية (ربحوا) .
وأكون شاكراً لو تكرمت سيادتكم بتأييد ما تقدم .
وأنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم عظيم شكرى وتقديرى .
الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٥)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
تحية طيبة - وبعد ..

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ فى ١٥ يناير ١٩٧٩ والذي نصه :
« إشارة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادى بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية المؤرخة ١٩٦٨/١١/١٤ والبروتوكول الملحق بها والمحرر فى نفس التاريخ .
ونظراً لأن أجل التسهيلات الاثمانية التى تقدمها حكومة جمهورية مصر العربية قد انتهى فى ١٩٧٨/١١/١٤ أرجو التكرم بمد أجل استخدام هذه التسهيلات لمدة سنة أخرى قابلة للزيادة وذلك ابتداء من ١٩٧٨/١١/١٤ لتغطية التعاقدات المبرمة بين هيئة توفير المياه الريفية والشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية (ربحوا) .

وأكون شاكراً لو تكرمت سيادتكم بتأييد ما تقدم .
وأنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم عظيم شكرى وتقديرى .
وانى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

الكتاب المتبادل رقم (٦)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة — وبعد ..

بالإشارة إلى البنود ثانياً ، ثالثاً ، سابعاً ، ثامناً ، تاسعاً ، حادى عشر ، رابع عشر من محضر اجتماعات اللجنة المالية والنقدية التى عقدت بالخرطوم خلال الفترة من ٦ يناير ١٩٧٩ حتى ١٥ يناير ١٩٧٩ لتسوية بعض الموضوعات المالية والنقدية المتعلقة بين البلدين .

أتشرف بأن أشير إلى الاتفاق الذى تم بيننا على تأييد حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية للقرارات التى انتهت إليها اللجنة المذكورة بالنسبة للبنود المنوه عنها .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

رد الكتاب المتبادل رقم (٦)

السيد / د. حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة - وبعد ..

تسلمت كتابكم المتبادل رقم (٦) المؤرخ فى ١٥ يناير ١٩٧٩ والآتى نصه :
« بالإشارة إلى البنود ثانياً ، ثالثاً ، سابعاً ، ثامناً ، تاسعاً ، حادى عشر ، رابع عشر من محضر اجتماعات اللجنة المالية والنقدية التى عقدت بالخرطوم خلال الفترة من ٦ يناير ١٩٧٩ حتى ١٥ يناير ١٩٧٩ لتسوية بعض الموضوعات المالية والنقدية المعلقة بين البلدين .
أتشرف بأن أشير إلى الاتفاق الذى تم بيننا على تأييد حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية للقرارات التى انتهت إليها اللجنة المذكورة بالنسبة للبنود المنوه عنها .
وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .
وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .
وانى إذ أؤيد ما تقدم لأعرب لسيادتكم عن عظيم تقديرى .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

الكتاب المتبادل رقم (٧)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

بالإشارة إلى البند (سادساً) من محضر اجتماعات اللجنة المالية والنقدية التى عقدت بالخرطوم خلال الفترة من ٦ إلى ١٥ يناير ١٩٧٩ بخصوص تسوية التجاوز عن حد المديونية فى الحساب المشترك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية .

أتشرف بأن أشير إلى الاتفاق الذى تم بيننا فى هذا الخصوص ، الآتى نصه :

توافق حكومة جمهورية السودان الديمقراطية على استخدام ما يعادل مليونى جنيه سودانى أخرى من التجاوز عن حد المديونية بالحساب المشترك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية فى سداد نصيب جمهورية مصر

العربية في المكون المحلي من رؤوس أموال شركات التكامل بين البلدين ، على أن تعتبر هذه المساهمة بمثابة رأسمال أجنبي وارد من الخارج بالعملة الحرة على ألا يتم استخدامها إلا بعد استنفاذ مبلغ المليونى جنيه سودانى السابق الموافقة عليها .

برجاء التكرم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن عظيم تقديرى .

الخرطوم في ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

رد الكتاب المتبادل رقم (٧)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

تسلمت بمزيد السرور كتابكم المتبادل رقم (٧) المؤرخ ١٥ يناير ١٩٧٩ والآتى نصه :

بالإشارة إلى البند (سادساً) من محضر اجتماعات اللجنة المالية والنقدية التى عقدت بالخرطوم خلال الفترة من ٩ إلى ١٥ يناير ١٩٧٩ بخصوص نسوية التجاوز عن حد المديونية فى الحساب المشترك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية .

أتشرف بأن أشير إلى الاتفاق الذى تم بيننا فى هذا الخصوص ، والآتى نصه :

«توافق حكومة جمهورية السودان الديمقراطية على استخدام ما يعادل مليونى جنيه سودانى أخرى من التجاوز عن حد المديونية بالحساب المشترك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية فى سداد نصيب جمهورية مصر العربية فى المكون المحلى من رؤوس أموال شركات التكامل بين البلدين على أن تعتبر هذه المساهمة بمثابة رأسمال أجنبي وارد من الخارج بالعملة الحرة .

على ألا يتم استخدامها إلا بعد استنفاذ مبلغ المليونى جنيه سودانى السابق الموافقة عليها .

برجاء التكرم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن عظيم تقديرى .

وانى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

الخرطوم : ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوضى هارون
وزير التجارة والتموين

[١٠] الاتفاق العام للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية زامبيا

(٢٠ نوفمبر ١٩٨٠)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زامبيا (الذين سيشار إليهما فيما بعد بصفتها الطرفان المتعاقدان) .

تحدوها الرغبة في تنمية وزيادة التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين البلدين إلى أقصى مدى ممكن .
وعدهما الاهتمام بالمزايا التى يعود بها مثل هذا على الطرفين المتعاقدين قد اتفقا على ما يلى :

(مادة ١)

يتعاون الطرفان المتعاقدان ، في حدود امكانياتها ومواردهما في حل المشكلات ذات الطابع الاقتصادى والعلمى والفنى ، على أسس من المساواة والمنفعة المتبادلة باستخدام الانجازات المتاحة في العلوم والتقنية من أجل تدعيم التنمية الاقتصادية في بلديهما .

(مادة ٢)

يحدد الطرفان المتعاقدان ، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة (٥) المجالات التى يعتبران أن توسيع التعاون فيها يحقق منفعة متبادلة . ويمكن أن يغطى مثل هذا التعاون المجالات التالية :

١ - المشروعات ذات الصالح المشترك وتنظم التراخيص والعلامات التجارية والبراءات ، والترتيبات الخاصة بتبادل الخبراء الفنيين بين الأطراف المعنية .

٢ - الدراسات ، والزيارات وتبادل وجهات النظر بشأن تنفيذ المشروعات ذات الصالح المشترك .

٣ - تبادل المعلومات الاقتصادية والعلمية والفنية .

(مادة ٣)

١ - يتم ترتيب تنفيذ المشروعات الرئيسية للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى ، التى تتضمنها المادة (٢) عن طريق برامج واتفاقات وعقود ، تبرمها السلطات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين .

٢ - يكون لمؤسسات كلا الطرفين المتعاقدين حرية الاشتراك في المناقصات لتنفيذ المشروعات التى تدخل في إطار هذا الاتفاق .

(مادة ٤)

توفر حكومة جمهورية مصر العربية الخبراء والاستشاريين وغيرهم من الموظفين في إطار هذا الاتفاق ، بناء على طلب حكومة زامبيا لشغل وظائف شاغرة في الخدمة الحكومية وفقاً لبرنامج عمل تبرمه السلطات المختصة في كلا البلدين .

(مادة ٥)

تنشأ بموجب هذا الاتفاق لجنة مشتركة تتكون من ممثلين عن الحكومتين :

- ١ - تجتمع اللجنة بناء على طلب أى من الطرفين لاستعراض تطور التعاون الذى يتضمنه هذا الاتفاق وكذلك لدراسة الوسائل اللازمة لمزيد من التوسع لمثل هذا التعاون .
- ٢ - تجتمع اللجنة ، مرة على الأقل كل سنة ، فى عاصمة أحد الطرفين .
- ٣ - يمكن للجنة ، إذا ما وجدت ذلك مناسباً ، أن تنشئ مجموعات عمل خاصة بموضوعات ومسائل محددة تتعلق بهذا التعاون .

(مادة ٦)

يتعين على كل من يعمل بتفويض من أحد الطرفين المتعاقدين لإنجاز أية التزامات فى أرض الطرف المتعاقد الآخر فى إطار هذا الاتفاق أوفى إطار بروتوكولات أو اتفاقات أو عقود منفصلة تعقد بموجب هذا الاتفاق ، أن يقصر نشاطاته فى الأرض المذكورة بشكل قاطع على المسائل المتعلقة بهذا الاتفاق والبروتوكولات والاتفاقات والعقود الأخرى المعقودة بموجب هذا الاتفاق ، كما سيراعى القوانين والنظم السارية فى الدولة المضيفة .

(مادة ٧)

- ١ - يعد أى فريق مسح اقتصادى أو خبراء فنيون أو بعثات الأبحاث أو المهندسون الاستشاريون وغيرهم من أحد الطرفين المتعاقدين ، الذين يكونون قد أنجزوا أية دراسات أو مسح فى أراضي الطرف المتعاقد الآخر فى إطار هذا الاتفاق ، يعد تقاريراً ويقدم صوراً منها إلى الطرفين المتعاقدين .
- ٢ - يتعهد كلا الطرفين المتعاقدين بالمحافظة على سرية أية وثائق أو معلومات أو بيانات يتسلمها أو تصل لحيازته بطريقة أخرى خلال تنفيذ هذا الاتفاق وألا يقدم أى طرف ثالث مثل هذه الوثائق والمعلومات والبيانات الناتجة عن ذلك الاتفاق ، دون موافقة كتابية مسبقة من الطرف المتعاقد الآخر .

(مادة ٨)

- ١ - تعين حكومة جمهورية مصر العربية ، بموجب هذا الاتفاق وزارة الاقتصاد وتعين حكومة جمهورية زامبيا اللجنة القومية لتخطيط التنمية ، كجهازين مختصين بتنفيذ هذا الاتفاق والمسائل الأخرى المتعلقة به .
- ٢ - لكلا الطرفين المتعاقدين الحق فى أن يعين ، كتابة ، وفى أى وقت أى جهاز أو مؤسسة أو وزارة مختصة بدلاً من الذين عينوا فعلاً فى الفقرة السابقة .

(مادة ٩)

- ١ - يصبح هذا الاتفاق سارى المفعول من تاريخ التصديق عليه من قبل كلا الطرفين المتعاقدين ويظل سارى المفعول لمدة خمس سنوات .
- ٢ - يمتد العمل بأحكام هذا الاتفاق ، تلقائياً ، لمدة إضافية أخرى مدة كل منها سنة واحدة . ما لم يخطر أى من الطرفين الطرف الآخر ، كتابة ، عن عزمه على إنهاء العمل بهذا الاتفاق ، قبل تسعين يوماً من إنتهاء أى من هذه المدد الإضافية .
- ٣ - عند انتهاء أو إنهاء العمل بهذا الاتفاق تظل أحكامه وأحكام أية بروتوكولات أو عقود أو اتفاقات منفصلة

أبرمت في هذا الصدد ، سارية المفعول لتحكم أية التزامات أو مشروعات لم ينته أجلها وما زالت قائمة سبق إبرامها أو بدأت في ظل هذا الاتفاق ويستمر العمل في مثل هذه الالتزامات والمشروعات حتى تكتمل عقد في لوزاكا في اليوم العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٠ من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل من النصين نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
عبد السلام مصطفى المقود
وزير مفوض تجارى
مدير عام الإدارة الأفريقية
وزارة الاقتصاد

عن حكومة جمهورية زامبيا
ل . س . شيفونو
المدير العام والسكرتير الدائم
اللجنة القومية لتخطيط التنمية

[١١] اتفاق التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية موريشيوس (١٢ ديسمبر ١٩٨٠)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة موريشيوس المشار إليهما فيما بعد بالأطراف المتعاقدة .
إذ تحدهما الرغبة في تنمية وزيادة التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين البلدين إلى أقصى مدى ممكن .
وإدراكاً منها للمزايا التى يعود بها مثل هذا التعاون على الطرفين المتعاقدين ، قد اتفقتا على ما يلى :

(مادة ١)

يتعاون الطرفان المتعاقدان ، إلى أقصى مدى ممكن ، في حل المشكلات ذات الطابع الاقتصادى والعلمى والفنى على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة باستخدام الإنجازات المتاحة في العلوم والتكنولوجيا من أجل تدعيم التنمية الاقتصادية في بلدهما .

(مادة ٢)

يحدد الطرفان المتعاقدان - سواء بطريقة مباشرة أو من خلال اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة (٥) - المجالات التى يعتبران توسيع التعاون فيها ذى أهمية متبادلة ، ويمكن أن يغطى مثل هذا التعاون المجالات التالية :

١ - المشروعات ذات الأهمية المشتركة ، وتشمل التراخيص الصناعية والعلامات التجارية والبراءات والترتيبات الخاصة بتبادل الخبراء الفنيين بين الأطراف المعنية .

٢ - الدراسات والزيارات وتبادل وجهات النظر بشأن تنفيذ المشروعات ذات الأهمية المشتركة .

٣ - تبادل المعلومات الاقتصادية والعلمية والفنية .

(مادة ٣)

١ - يتم تنفيذ التعاون الاقتصادي والعلمي والفنى فى المشروعات الرئيسية الواردة فى المادة (٢) عن طريق برامج واتفاقات وعقود منفصلة تبرمها السلطات المختصة لدى الأطراف المتعاقدة .

٢ - يكون لمؤسسات كلا الطرفين المتعاقدين حرية الاشتراك فى مناقصات تنفيذ المشروعات التى تدخل فى إطار هذا الاتفاق .

(مادة ٤)

إن قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإمداد حكومة موريشيوس بناء على طلبها بالخبراء والمستشارين وغيرهم سيحكمه برنامج عمل تبرمه السلطات المختصة فى كلا البلدين .

(مادة ٥)

تشأ لجنة مشتركة من ممثلى الحكومتين :

١ - تجتمع اللجنة بالتناوب فى عاصمة كل من الطرفين مرة واحدة على الأقل سنوياً ، لاستعراض تطور التعاون الذى يقضى به هذا الاتفاق واختيار الوسائل اللازمة لزيادة التوسع فى هذا التعاون .

٢ - يمكن للجنة إذا ما وجدت ذلك مناسباً ، تشكيل مجموعات عمل خاصة بموضوعات وأوجه محددة تتعلق بهذا التعاون .

(مادة ٦)

يتعين على من يعمل تحت سلطة أحد الطرفين المتعاقدين لإنجاز أية التزامات فى أرض الطرف الآخر بموجب هذا الاتفاق أو بموجب أية بروتوكولات أو اتفاقات أو عقود منفصلة تعقد بموجب هذا الاتفاق أن يقتصر نشاطه فى الأرض المذكورة بشكل قاطع على الأمور المتعلقة بهذا الاتفاق أو البروتوكولات أو الاتفاقات أو العقود الأخرى التى تبرم فى نطاق هذا الاتفاق ومراعاة القوانين والنظم السارية فى الدولة المضيفة .

(مادة ٧)

١ - على أى فرق مسح اقتصادى أو خبراء فنيين أو بعثات أبحاث أو مهندسين استشاريين أو غيرهم من أحد الطرفين المتعاقدين الذين يكونون قد أنجزوا أية دراسات أو مسح فى أرضى الطرف الآخر المتعاقد بموجب هذا الاتفاق ، أن يعدوا تقاريراً تقدم صوراً منها إلى الأطراف المتعاقدة .

٢ - يتعهد كلا الطرفين المتعاقدين بالمحافظة على سرية أية مستندات أو معلومات أو بيانات يتسلمها أو تحصل لحيازته بطريقة أخرى خلال تنفيذ هذا الاتفاق وألا يقدم مثل هذه الوثائق والمعلومات والبيانات إلى أى طرف ثالث دون موافقة كتابية مسبقة من الطرف المتعاقد الآخر .

(مادة ٨)

١ - تعين حكومة مصر العربية ، بموجب هذا الاتفاق ، وزارة الاقتصاد وتعين حكومة موريشيوس وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية كجهازين مختصين بتنفيذ هذا الاتفاق والأمور الأخرى المتعلقة به .

٢ - لكلا الطرفين المتعاقدين الحق في أن يعين كتابة ، وفي أي وقت أي جهاز أو مؤسسة أو وزارة مختصة بدلاً من الذين عينوا فعلاً في الفترة السابقة .

(مادة ٩)

١ - يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه من قبل كلا الطرفين وفقاً للإجراءات الدستورية للأطراف المتعاقدة ويسرى هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات .

٢ - يمتد العمل بهذا الاتفاق تلقائياً لمدة إضافية أخرى مدة كل منها سنة واحدة ، ما لم يخطر أي من الطرفين الطرف الآخر برغبته كتابة في إنهاء العمل بهذا الاتفاق قبل تسعين يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء سريانه .

عند انتهاء أو إنهاء العمل بهذا الاتفاق ، يستمر سريان أحكامه أو أحكام أية بروتوكولات أو عقود أو اتفاقات منفصلة أبرمت في هذا الشأن لتحكم أية التزامات أو مشروعات قائمة أولم تنته بعد ، تم الالتزام بها أو بدأ تنفيذها .

تحرر في بورت لويس يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٠ من أصلين باللغة الإنجليزية لكل منها نفس الحجية .

عن حكومة موريشيوس
رأبندراه جوربورن
وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
عبد السلام مصطفى المقود
وزير مفوض تجاري
مدير عام إدارة أفريقيا
وزارة الاقتصاد

[١٢] اتفاق تجارة

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية

(٢٣ مارس ١٩٨٢)

اجتمعت في القاهرة خلال الفترة ١٩٨٢/٣/١٦ وحتى ١٩٨٢/٣/٢٣ اللجنة التجارية المشتركة للعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين وذلك تنفيذاً للمادة الثامنة من اتفاق التجارة المفقود بين البلدين في ٣٠ يناير ١٩٦٥ .

وقد أسفرت مباحثات الجانبين عن تحديد القائمتين المرفقتين ببروتوكول التجارة الموقع في ٢٢ أبريل ١٩٨١ بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بينهما في عام ١٩٨٢ .

وقد اتفق الطرفان على ما يلي :

(المادة الأولى)

تلغى القامتان (أ) و(ب) الملحقتان بالبروتوكول الموقع في ٢٢ أبريل ١٩٨١ وتحل محلها القامتان (أ) و(ب) الملحقتان بهذا البروتوكول .

(المادة الثانية)

يسرى هذا البروتوكول بقامتيه المرفقتين (أ) و(ب) والكتب الملحقة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه اعتباراً من تاريخ توقيعه وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ .

وقع في القاهرة في ٢٧ من جمادى الأولى سنة ١٤٠٢ هجرية الموافق ٢٣ من مارس ١٩٨٢ الميلادية .

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية
فاروق إبراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

(تابع) القائمة (أ)

صادرات جمهورية السودان الديمقراطية
إلى جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٨٢

القيمة بالدولار
الحسابي

القيمة بالدولار
الحسابي

السلعة

منتجات حيوانية :

أبقار حية ومذبوحة	١٠,٠٠٠,٠٠٠	
جمال	١٥,٠٠٠,٠٠٠	
أغنام حية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٠٠٠,٠٠٠

الجلود :

بقري خام	٢,٥٠٠,٠٠٠	
ضأن خام	٥٠٠,٠٠٠	
محفوطة ونصف مذبوغة ضأن وبقري	٢,٠٠٠,٠٠٠	
مذبوغة	٢,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠

منتجات و سلع زراعية :

للتذكرة	قطن أكالا
١٦,٠٠٠,٠٠٠	السسم
٥,٠٠٠,٠٠٠	فاصوليا بيضاء
للتذكرة	كسب بذرة قطن وخلافه
٥,٠٠٠,٠٠٠	حب بطيخ
١,٠٠٠,٠٠٠	صمغ عربى
١,٠٠٠,٠٠٠	بلح
٥٠٠,٠٠٠	تمر هندي
١,٥٠٠,٠٠٠	كر كديه
٥٠٠,٠٠٠	بذرة خروع وبذور أخرى
٣١,٢٥٠,٠٠٠	زغب بذرة قطن
٧٥٠,٠٠٠	

منتجات أخرى :

١,٠٠٠,٠٠٠	علف حيواني مصنع
٢,٠٠٠,٠٠٠	زيوت نباتية ماعدا زيت بذرة القطن
٥,٠٠٠,٠٠٠	خردة حديد ماعدا الزهر والبردة
١,٠٠٠,٠٠٠	خردة نحاس أحمر
٥٠٠,٠٠٠	خردة نحاس أصفر
للتذكرة	أخشاب غير مصنعة
٥٠٠,٠٠٠	سن فيل
١,٥٠٠,٠٠٠	أسماك مملحة (فسيخ وخلافه)
١٢,٥٠٠,٠٠٠	إطارات سيارات نقل
	متنوعات وتشمل « عطرون - قرض -
	حصص - كوكيان صدف - مخلفات حيوانية -
٢,٢٥٠,٠٠٠	سمنكة - شطة - لبان - وخلافه
٢,٢٥٠,٠٠٠	
٨٠,٠٠٠,٠٠٠	الجملة
٨٠,٠٠٠,٠٠٠	

(تابع) القائمة (ب)
صادرات جمهورية مصر العربية
إلى جمهورية السودان الديمقراطية
لعام ١٩٨٢

السلعة	القيمة بالدولار الحسابى	القيمة بالدولار الحسابى
الغزل والمنسوجات :		
الغزل	٦,٠٠٠,٠٠٠	
فوال (كرب)	١,٠٠٠,٠٠٠	
لينوه من غزل غمرة ٣٠ فما فوق	٢,٠٠٠,٠٠٠	
مشمعات (د / ك)	٣,٠٠٠,٠٠٠	
فر / ك	٢,٠٠٠,٠٠٠	
أقشة حريرية	١٠٠,٠٠٠	
ملابس داخلية (تريكو)	للتذكرة	
مفارش وملابس	١,٠٠٠,٠٠٠	
سجاد وكليم وأرضيات صناعية	١,٥٠٠,٠٠٠	
أصناف أخرى ماعدا المنتج محلياً	١,٥٠٠,٠٠٠	
ملابس جاهزة للنساء والأطفال	١٠,٠٠٠	١٨,٧٠٠,٠٠٠
منتجات صناعية وزراعية :		
فواكه وتقوى	١,٥٠٠,٠٠٠	
الأرز	٥,٥٠٠,٠٠٠	
معلبات (ماعدا عصير الفواكه)	١٠٠,٠٠٠	٧,١٠٠,٠٠٠
منتجات صناعية :		
سجائر	للتذكرة	
أجهزة كهربائية وقطع غيارها	١٠٠,٠٠٠	
صابون تواليت	٥٠٠,٠٠٠	
مستحضرات تجميل وعطور غير شعبية	٥٠٠,٠٠٠	
منتجات زجاجية وصينية	١,٧٥٠,٠٠٠	
أدوات منزلية من الألومنيوم الملون والملمع	٥٠٠,٠٠٠	
شبابيك وأبواب من الألومنيوم	٥٠٠,٠٠٠	
كابلات وأسلاك كهربائية	٥٠٠,٠٠٠	
أدوات مائدة «شوك وسكاكين وملاعق»	٥٠٠,٠٠٠	

١,٠٠٠,٠٠٠	أحذية
٧٥٠,٠٠٠	دوبارة
١,٥٠٠,٠٠٠	صاح مسحوب على البارد والساخن وزوايا وخصوص حديد
٢٥٠,٠٠٠	مطروقات (جنازير وفلنشات وأجزاء السكك الحديدية)
١٠٠,٠٠٠	أفران غاز وأفران كيوسين
٢,٠٠٠,٠٠٠	مسلسلات وأفلام سينمائية وتليفزيونية
٢,٠٠٠,٠٠٠	من الإنتاج المصرى
٥٠٠,٠٠٠	صحف ومجلات وكتب مدرسية
١٠٠,٠٠٠	نحف ولبات
١٣,٠٥٠,٠٠٠	محركات ديزل وطللمبات مياه

مواد بناء وأدوات معمارية :

١,٧٥٠,٠٠٠	أسمنت بورتلاند أسمنت أبيض
١,٠٠٠,٠٠٠	مواسير ومنتجات اسبتوس ولوزامها
١,٥٠٠,٠٠٠	ماعدات المنتج محلياً
٧٥٠,٠٠٠	مواسير صلب مجلفنة ولوزامها
٧٥٠,٠٠٠	خردوات معمارية
٥,٧٠٠,٠٠٠	أدوات صحية ولوزامها

المستلزمات الصناعية (سلع وسيطة) :

٤٥٠,٠٠٠	كيماويات صودا آش وكربونات
٥٠٠,٠٠٠	وبيكربونات الصوديوم وأحماض وخلافه
٥٠٠,٠٠٠	من المنتج محلياً
٢٥٠,٠٠٠	قطع غيار أتوبيسات ولوارى
١٠٠,٠٠٠	مواد صباغة لصناعة النسيج
١٠٠,٠٠٠	قطع غيار صناعة النسيج والمحالج
١٥٠,٠٠٠	فواصل بطاريات
١٢٥,٠٠٠	نعال وكعوب صناعية للأحذية
٥٠٠,٠٠٠	موازين وصنج
٢,١٧٥,٠٠٠	زيوت وعجائز عطرية ومكسبات
٥,٠٠٠,٠٠٠	طعم ورائحة
	أدوية وأمصال وغيارات
	المنتج المدنية للمصانع الحربية ماعدا

المنتج محلياً في السودان « ومرافق	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
قائمة بها «	٢,٢٢٥,٠٠٠	٢,٢٢٥,٠٠٠
المتنوعات		
الاجالى	٥٧,٠٠٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠,٠٠٠

قائمة بتفاصيل بند « منتجات مدنية من إنتاج المصانع الحربية »

سلع مدنية من إنتاج المصانع الحربية وتشمل :

- ١ - آلات ورش « مخارط - مثاقب - مقاشط ... إلخ .
- ٢ - عدد قاطعة « أقلام مخارط - سكاكين فرايز - قواطع قلاووظ .
- ٣ - ماكينات ديزل ووحدات مداره بالديزل توليد كهرباء ضخ مياه - ضغط هواء إلخ .
- ٤ - أجهزة وأدوات منزلية (ماكينات خياطة - أدوات مائدة وأطباق صلب لا يصدأ - مراوح - حلل ضغط - مفارم لحم إلخ .
- ٥ - مستلزمات للسكك الحديدية : (مسامير للخطوط - كراسي دناجل) .
- ٦ - مستلزمات المناجم والمحاجر : (ديناميت جبلا تينى وبودرة وسيازى - مفجرات - فتائل) .
- ٧ - كابلات ألومنيوم ونحاس .
- ٨ - آلات جراحية : (علب تعقيم - غلايات - جفوت - مقصات - مناظير للحنجرة ..) .
- ٩ - اسطوانات بوتاجاز وطمبات بترين .
- ١٠ - كيماويات متنوعة : (فورمالدهايد - نتروسيلولوز - بويات - أحماض بودرة معادن - هكسامين - مواد لاصقة - صوديوم تولوين سلفونات) .
- ١١ - بويات مختلفة : (بويات فرن - بلاستيك حائط - لأكيات - دوكو - ورنشات) .
- ١٢ - عدادات مياه وكهرباء .
- ١٣ - موازين آلية ونصف آلية .
- ١٤ - بطاريات جافة عادية وللتليفونات .
- ١٥ - أقساط لبن .
- ١٦ - قطاعات وأقراص ألومنيوم .
- ١٧ - مسبوكات صلب وزهر .
- ١٨ - مواقد كيروسين بالفتائل .
- ١٩ - منتجات مطاط صناعى وبلاستيك .
- ٢٠ - أجهزة إطفاء حريق .
- ٢١ - متنوعات .

كتاب متبادل رقم (١)

السيد / فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

إشارة إلى ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السابع للجنة الوزارية العليا المشتركة بين البلدين الذي عقد بالخرطوم في الفترة من ١٢ - ١٥ يناير ١٩٧٩ بشأن توسيع نطاق نظام التراخيص المفتوحة تدريجياً بإضافة سلع جديدة وذلك عند إبرام بروتوكول التجارة السنوي بين البلدين بهدف تحرير التجارة بينهما .

أرجو من سيادتكم الموافقة على القائمتين المرفقتين بهذا وإحلالهما محل القائمتين المرفقتين بالكتاب المتبادل رقم واحد المرفق ببروتوكول التجارة الموقع في ١٩٨١/٤/٢٣ .

وتمثل القائمة الأولى صادرات جمهورية السودان الديمقراطية والقائمة الثانية صادرات جمهورية مصر العربية المطبق عليها نظام التراخيص المفتوحة والذي يقضى بإعفاء هذه السلع من تراخيص الاستيراد والتصدير بين البلدين على أن يسمح للقطاع العام بوحدهاته المختلفة والخاص فضلاً عن القطاع التعاوني في البلدين بالتعامل فيها على قدم المساواة وذلك في حدود الحصص والأحكام الواردة ببروتوكول التجارة الموقع بين البلدين الشقيقين لعام ١٩٨٢ على أن يقوم الجانبان باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق سرعة وسلامة تنفيذ المعاملات التجارية بين البلدين .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عظيم تقديري .

تحريري في ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد

جمهورية مصر العربية

د . / فؤاد هاشم عوض

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

القائمة الأولى

ينطبق نظام التراخيص المفتوحة على السلع الواردة بالقائمة (أ) وتمثل صادرات جمهورية السودان الديمقراطية إلى جمهورية مصر العربية فيما عدا :

(أ) السمسم : (بالنسبة لكامل الحصص) .

(ب) حب البطيخ : توزيع حصص البروتوكول لعام ١٩٨٢ والبالغ قيمتها ٥ ملايين دولار حسابي على الوجه الآتي :

٣ ملايين دولار حسابي للقطاع العام المصري

٢ مليون دولار حسابي للقطاع الخاص المصري

(ج) خردة حديد ما عدا الزهر والبرادة : توزع حصة البروتوكول لعام ١٩٨٢ والبالغ قيمتها ٥ ملايين دولار حسابي على الوجه التالي :
٤ ملايين دولار حسابي للقطاع العام المصري
١ مليون دولار حسابي للقطاع الخاص المصري

القائمة الثانية

يطبق نظام التراخيص على السلع الواردة بالقائمة (ب) وتمثل : صادرات جمهورية مصر العربية إلى جمهورية السودان الديمقراطية فيما عدا :

الغزل والمنسوجات من إنتاج القطاع العام - الأرز - الكتب المدرسية - الأسمت والاسبتوس .

رد الكتاب المتبادل رقم (١)

السيد / د. فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ ١٩٨٢/٣/٢٣ والذي نصه :

إشارة إلى ماتم الاتفاق عليه في الاجتماع السابع للجنة الوزارية العليا المشتركة بين البلدين الذي عقد بالخرطوم في الفترة من ١٢ - ١٥ يناير ١٩٧٩ بشأن توسيع نطاق تطبيق نظام التراخيص المفتوحة تدريجياً بإضافة سلع جديدة وذلك عند إبرام بروتوكول التجارة السنوي بين البلدين بهدف تحرير التجارة بينهما .

أرجو من سيادتكم الموافقة على القائمتين المرفقتين بهذا واحلالهما محل القائمتين المرفقتين بالكتاب المتبادل رقم واحد المرفق ببروتوكول التجارة الموقع في ١٩٨١/٤/٢٣ وتمثل القائمة الأولى صادرات جمهورية السودان الديمقراطية والقائمة الثانية صادرات جمهورية مصر العربية المطبق عليها نظام التراخيص المفتوحة والذي يقضى بإعفاء هذه السلع من تراخيص الاستيراد والتصدير بين البلدين على أن يسمح للقطاع العام بوحداته المختلفة والخاص فضلاً عن القطاع التعاوني في البلدين بالتعامل فيها على قدم المساواة وذلك في حدود الحصص والأحكام الواردة ببروتوكول التجارة الموقع بين البلدين الشقيقين لعام ١٩٨٢ .

على أن يقوم الجانبان باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق سرعة وسلامة تنفيذ المعاملات التجارية بين البلدين .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عظيم تقديري .

واني إذا أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديري .

تحريراً في ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

فاروق ابراهيم المقبول

وزير التعاون والتجارة والتكوين

الكتاب المتبادل رقم (٢)

السيد الدكتور / فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

إشارة للمباحثات التجارية بين وفدى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٣/٣/١٩٨٢ ، أود أن أشير إلى ما تم الاتفاق عليه بيننا بشأن تنظيم ووضع ضوابط لصادرات السودان من الجمال على النحو التالى :

١ - تسمح حكومة جمهورية مصر العربية بوجود مندوب لحكومة جمهورية السودان الديمقراطية داخل كل محجر من محاجر الجمال المصرية فى اسنا ودراوليتولى القيام بالأعمال الآتية :

(أ) متابعة حركات الجمال الواردة .

(ب) إصدار تراخيص سودانية للجمال التى ترد إلى الأراضى المصرية بدون ترخيص .

(ج) إصدار تصريح للإفراج عن الجمال من المحاجر ويكون هذا التصريح إحدى الوثائق التى تعتمد عليها المحاجر للإفراج عن الجمال .

٢ - فى حالة حدوث تكديس للجمال بالمحاجر نتيجة تأخر المندوب فى تقديم موافقته على الإفراج تقوم إدارة الحجر البيطرى بإخطار المندوب بذلك وتفاصيل البيانات الخاصة بالجمال المتكدسة بما فى ذلك اسم التاجر ومن ثم الإفراج عن الجمال التى تم بشأنها اجراءات الحجر البيطرى .

٣ - يعمل المندوب السودانى تحت إشراف المستشار الاقتصادى بالسفارة السودانية بالقاهرة .

٤ - تقوم شركة النصر للتصدير والاستيراد بدور المستورد المصرى والوكيل عن تاجر الجمال السودانى وعليها استيفاء كافة الإجراءات اللازمة لاستلام وتحويل قيمة الجمال إلى السودان مقابل مبلغ جنيه واحد و ٥٠٠ مليم (فقط جنيه واحد وخمسمائة مليم مصرى) عن كل جل ويتم تحصيلها فى المحاجر، وعليها أن تقوم بتحويل أى مبالغ تتولى استلامها من تاجر الجمال خلال فترة أقصاها شهر من تاريخ التوريد وعلى أن تقوم بإرسال صورة من إيصال التوريد لكل تاجر لمكتب المستشار الاقتصادى بسفارة السودان بالقاهرة .

٥ - تحدد سعر تحويل الجمل بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً مصرياً .

أكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

تحريراً فى ٢٣/٣/١٩٨٢ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٢)

السيد / فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
تحية طيبة .. وبعد ،

تسلمت بمزيد الشكر كتابكم المؤرخ ١٩٨٢/٤/٢٣ والذي نصه :

إشارة للمباحثات التجارية بين وفدى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩٨٢/٣/٢٣ ، أود أن أشير إلى ما تم الاتفاق عليه بيننا بشأن تنظيم ووضع ضوابط لصادرات السودان من الجمال على النحو التالى :

١ - تسمح حكومة جمهورية مصر العربية بوجود مندوب لحكومة جمهورية السودان الديمقراطية داخل كل محجر من محاجر الجمال المصرية فى اسنا ودراو ليتولى القيام بالأعمال الآتية :

- (أ) متابعة حركة الجمال الواردة .
- (ب) إصدار تراخيص سودانية للجمال التى ترد إلى الأراضى المصرية بدون ترخيص .
- (جـ) إصدار تصريح للإفراج عن الجمال من المحاجر ويكون هذا التصريح إحدى الوثائق التى تعتمد عليها المحاجر للإفراج عن الجمال .

٢ - فى حالة حدوث تكديس للجمال بالمحاجر نتيجة تأخر المندوب فى تقديم موافقته على الإفراج تقوم إدارة الحجر البيطرى بإخطار المندوب بذلك وتفاصيل البيانات الخاصة بالجمال المتكدسة بما فى ذلك اسم التاجر ومن ثم الإفراج عن الجمال التى تم بشأنها إجراءات الحجر البيطرى .

٣ - يعمل المندوب السودانى تحت إشراف المستشار الاقتصادى بالسفارة السودانية بالقاهرة .

٤ - تقوم شركة النصر للتصدير والاستيراد بدور المستورد المصرى والوكيل من تاجر الجمال السودانى ، وعليها استيفاء كافة الإجراءات اللازمة لاستلام وتحويل قيمة الجمال إلى السودان مقابل مبلغ جنيه واحد و ٥٠٠ مليم (فقط جنيه واحد وخمسمائة مليم مصرى) عن كل جمل ويتم تحصيلها فى المحاجر ، وعليها أن تقوم بتحويل أى مبالغ تتولى استلامها من تجار الجمال خلال فترة أقصاها شهر من تاريخ التوريد وعلى أن تقوم بإرسال صورة من إيصال التوريد لكل تاجر لمكتب المستشار الاقتصادى بسفارة السودان بالقاهرة .

٥ - تحدد سعر تحويل الجمل بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً مصرياً .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

واننى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

تحريراً فى ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية

د . فؤاد هاشم عوض

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الكتاب المتبادل رقم (٣)

السيد الدكتور / فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
رئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

أتشرف أن أشير إلى ما سبق الاتفاق عليه بموجب البند (٢) من الكتاب المتبادل رقم (٤) المرفق ببروتوكول التبادل التجاري لعام ١٩٨٠ الموقع بين بلدينا في ١٩٨٠/١/٢٠ والذي تضمن قيام جمهورية السودان الديمقراطية ببذل كافة الجهود لتنشيط صادراتها وتخفيض مدفوعاتها غير المنظورة مع جمهورية مصر العربية .
وانى إذ أعزز ما تقدم ، لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم شكرى وتقديرى .

تحريراً في ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٣)

السيد / فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

تسلمت كتابكم المتبادل رقم (٣) المؤرخ ١٩٨٢/٣/٢٣ والآتى نصه :
أتشرف أن أشير إلى ما سبق الاتفاق عليه بموجب البند (٢) من الكتاب المتبادل رقم (٤) المرفق ببروتوكول التبادل التجاري لعام ١٩٨٠ الموقع بين بلدينا في ١٩٨٢/١/٢٠ والذي تضمن قيام جمهورية السودان الديمقراطية ببذل كافة الجهود لتنشيط صادراتها وتخفيض مدفوعاتها غير المنظورة مع جمهورية مصر العربية .
وانى إذ أعزز ما تقدم ، لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم شكرى وتقديرى .

تحريراً في ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د. فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الكتاب المتبادل رقم (٤)

السيد الدكتور / فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

إيماء إلى المحادثات التى دارت بين الوفدين التجاريين لجمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٦-٢٣/٣/١٩٨٢ .

أرجو أن أشير إلى تقرير اللجنة المشكلة من الجانبين لدراسة الاحتياجات السلعية الفعلية لكل من المديرية الشمالية ومحافظة أسوان والتى توصلت إلى توصيات بتحديد قيم مستهدفة للسلع المتبادلة بينها على النحو التالى :

القيمة بالجنيه المصرى

سلع المديرية الشمالية :

٥٠٠,٠٠٠	أسماك مملحة
١٠٠,٠٠٠	اللوبيا الجافة
١٠,٠٠٠	الترمس
٧٥٠,٠٠٠	البلح
١٠٠,٠٠٠	العريب
٢٠,٠٠٠	الشطة
٢٠,٠٠٠	حب القرع
٢٠,٠٠٠	قرون وحوافر
١٠,٠٠٠	أعشاب طبية
٢٠,٠٠٠	ذرة
٢٠,٠٠٠	فول مصرى
٣٠,٠٠٠	فاصوليا بيضاء
١٠,٠٠٠	فسائل النخيل
٥,٠٠٠	الكسبرة والشمار والثوم
١٠٠,٠٠٠	حب البطيخ
١٠,٠٠٠	لبان
٦٥,٠٠٠	كر كديه
١٠,٠٠٠	منتجات مصنع كريمة
٢٥٠,٠٠٠	زيت سمسم
٥٠٠,٠٠٠	زيت فول

مع مراعاة موافقة الحجر الزراعى .

على أن تتولى السلطة المختصة
في محافظة أسوان توزيع الكمية على
تجار الصنف .

٢,٥٥٠,٠٠٠

الإجمالى

سلع منطقة أسوان :

منتجات زجاجية	٤٠,٠٠٠
عسكس	٢٥٠,٠٠٠
مربة وفواكه معلبة	٥٠,٠٠٠
خضر وفواكه طازجة	٢٠,٠٠٠
أدوات صحية	٧٥,٠٠٠
مواسير مياه	٥٠,٠٠٠
أدوات كهربائية	٢٠,٠٠٠

منتجات صناعية :

(أ) أحذية	١٥٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
(ب) أخرى	٢٥٠,٠٠٠	
أدوات معمارية	٣٠,٠٠٠	
أدوات منزلية	٣٠,٠٠٠	
ألومنيوم ملمع وملون	١٠٠,٠٠٠	
حبال ودوبارة	٢٠,٠٠٠	
أكلمة وأبسطة	٢٠,٠٠٠	
أدوات مكتبية ومدرسية	٥٠,٠٠٠	
ملابس جاهزة	٤٠,٠٠٠	
أقمشة	١٠٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
مواد بناء	٥٠,٠٠٠	
عسل أسود	٥٠,٠٠٠	في حالة توفر فائض .
منتجات ألبان	٥٠,٠٠٠	في حالة توفر فائض .
صابون تواليت	٣٠,٠٠٠	
حلويات جافة	٣٠,٠٠٠	
كبريت إشعال	١٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
صفائح فارغة	٦٠,٠٠٠	
ملح	١٥,٠٠٠	
سماد يوريا	١,٠٠٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .

٢,٥٥٠,٠٠٠

الإجمالي

برجاء تأييد الموافقة على إجراء المبادلات بين المنطقتين في حدود هذه الحصص خلال عام ١٩٨٢ .

تحريراً في ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
فاروق إبراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٤)

السيد / فاروق إبراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
تحية طيبة .. وبعد ،

تسلمت بمزيد الشكر كتابكم المؤرخ ١٩٨٢/٣/٢٣ والذي نصه :
إيماء إلى المحادثات التي دارت بين الوفدين التجاريين لجمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية
خلال الفترة من ٩ - ١٩٨٢/٣/٢٣ .
أرجو أن أشير إلى تقرير اللجنة المشكلة من الجانبين لدراسة الاحتياجات السلعية الفعلية لكل من المديرية
الشمالية ومحافظة أسوان والتي توصلت إلى توصيات بتحديد قيم مستهدفة للسلع المتبادلة بينها على النحو التالي :

القيمة بالجنيه المصرى

سلع المديرية الشمالية :

٥٠٠,٠٠٠	أسماك مملحة
٠ ١٠٠,٠٠٠	اللوبياء الجافة
١٠,٠٠٠	الترمس
٧٥٠,٠٠٠	البلح
١٠٠,٠٠٠	العرديب
٢٠,٠٠٠	الشطة
٢٠,٠٠٠	حب القرع
٢٠,٠٠٠	قرون وحوافر
١٠,٠٠٠	أعشاب طبية
٢٠,٠٠٠	ذرة
٢٠,٠٠٠	فول مصرى
٣٠,٠٠٠	فاصوليا بيضاء
١٠,٠٠٠	فسائل النخيل
مع مراعاة موافقة الحجر الزراعى .	

الكسبرة والشمار والثوم	٥,٠٠٠	
حب البطيخ	١٠٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطة المختصة في محافظة أسوان توزيع الكمية على تجار الصنف .
لبان	١٠,٠٠٠	
كر كديه	٦٥,٠٠٠	
منتجات مصنع كريمة	١٠,٠٠٠	
زيت سمسم	٢٥٠,٠٠٠	
زيت فول	٥٠٠,٠٠٠	
الإجمالي	٢,٥٥٠,٠٠٠	
سلع منطقة أسوان :		
منتجات زجاجية	٤٠,٠٠٠	
عس	٢٥٠,٠٠٠	من الإنتاج المحلي .
مربة وفواكه معلبة	٥٠,٠٠٠	
خضر وفواكه طازجة	٢٠,٠٠٠	
أدوات صحية	٧٥,٠٠٠	
مواسير مياه	٥٠,٠٠٠	
أدوات كهربائية	٢٠,٠٠٠	
منتجات صناعية :		
(أ) أحذية	١٥٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
(ب) أخرى	٢٥٠,٠٠٠	
أدوات معمارية	٣٠,٠٠٠	
أدوات منزلية	٣٠,٠٠٠	
ألومنيوم ملمع وملون	١٠٠,٠٠٠	
حبال ودوبارة	٢٠,٠٠٠	
أكلمة وأبسطة	٢٠,٠٠٠	
أدوات مكتبية ومدرسية	٥٠,٠٠٠	
ملابس جاهزة	٤٠,٠٠٠	
أقمشة	١٠٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
مواد بناء	٥٠,٠٠٠	
عسل أسود	٥٠,٠٠٠	في حالة توفر فائض .

منتجات ألبان	١٠,٠٠٠	في حالة توفر فائض .
صابون تواليت	٣٠,٠٠٠	
حلويات جافة	٣٠,٠٠٠	
كبريت إشعال	١٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
صفائح فارغة	٦٠,٠٠٠	
ملح	١٥,٠٠٠	
سماد بوريا	١,٠٠٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
<hr/>		
الإجمالي	٢,٥٥٠,٠٠٠	

برجاء تأييد الموافقة على إجراء المبادلات بين المنطقتين في حدود هذه الحصص خلال عام ١٩٨٢ .
وانى إذ أؤيد ما تقدم أنهز هذه المناسبة لأعرب عن عظيم تقديري .

تحريراً في ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الكتاب المتبادل رقم (٥)

السيد الدكتور / فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية
تحية طيبة .. وبعد ،

إشارة إلى الكتاب المتبادل رقم (٧) الملحق ببروتوكول التبادل التجاري الموقع بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٠ والذي تم بموجبه الاتفاق على التوصية لدى اللجنة الوزارية العليا المشتركة للنظر في تأجيل الاتفاق على إلغاء ترتيبات الدفع بين البلدين اعتباراً من ١٩٨٠/١٢/٣١ .

ونظراً لعدم انعقاد اللجنة الوزارية العليا المشتركة للنظر في هذه التوصية ، وإزاء الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تشير إلى ضرورة استمرار العمل بترتيبات الدفع الثنائية فالرجاء التكرم بالموافقة على استمرار ترتيبات الدفع بين البلدين لعام ١٩٨٢ لحين اجتماع اللجنة الوزارية العليا المشتركة لإقرار ذلك .

وأكون شاكراً لوتكرم سيادتكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن خالص شكري وتقديري .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٥)

السيد / فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بمزيد الشكر كتابكم المؤرخ ١٩٨٢/٣/٢٣ والذي نصه :
إشارة إلى الكتاب المتبادل رقم (٧) الملحق ببروتوكول التبادل التجاري الموقع بين جمهورية السودان الديمقراطية
وجمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٠ والذي تم بموجبه الاتفاق على التوصية لدى اللجنة الوزارية العليا
المشتركة للنظر في تأجيل الاتفاق على إلغاء ترتيبات الدفع بين البلدين اعتباراً من ١٩٨٠/١٢/٣١ .
ونظراً لعدم انعقاد اللجنة الوزارية العليا المشتركة للنظر في التوصية وإزاء الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تشير
إلى ضرورة استمرار العمل بترتيبات الدفع الثنائية .
فبالرجاء التكرم بالموافقة على استمرار ترتيبات الدفع بين البلدين لعام ١٩٨٢ لحين اجتماع اللجنة الوزارية العليا
المشتركة لإقرار ذلك .

وأكون شاكراً لو تكرمت سيادتكم بتأييد ما تقدم .
وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن خالص شكري وتقديري .
يسرني أن أؤيد ما تقدم وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديري .

تحريراً في ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

كتاب متبادل رقم (٦)

السيد الدكتور / فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

إشارة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادي بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية المؤرخة
١٩٦٨/١١/١٤ والبروتوكول الملحق بها والمحرر في نفس التاريخ ، ونظراً لأن أجل التسهيلات الائتمانية التي تقدمها
حكومة جمهورية مصر العربية انتهى في ١٩٨١/١١/١٤ ، أرجو التكرم بمد أجل التسهيلات لمدة سنة أخرى قابلة
للزيادة وذلك ابتداء من ١٩٨١/١١/١٥ لتغطية التعاقدات المبرمة بين هيئة توفير المياه الريفية والشركة العامة
للأبحاث والمياه الجوفية « ربحوا » .

وأكون شاكراً لو تكرمت سيادتكم بتأييد ما تقدم .
وأنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم عظيم شكرى وتقديرى .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
فاروق إبراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٦)

السيد / فاروق إبراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
تحية طيبة .. وبعد ،

تسلمت كتابكم المتبادل رقم (٦) المؤرخ في ٢٣/٣/١٩٨٢ والذي منحه :
إشارة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادي بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية المؤرخة
١٩٦٨/١١/١٤ والبروتوكول الملحق بها والمحرر في نفس التاريخ .
ونظراً لأن أجل التسهيلات الأثمانية التي تقدمها حكومة جمهورية مصر العربية انتهى في ١٤/١١/١٩٨١ ، أرجو
التكرم بمد أجل التسهيلات لمدة سنة أخرى قابلة للزيادة وذلك ابتداء من ١٥/١١/١٩٨١ لتغطية التعاقدات
المبرمة بين هيئة المياه الريفية والشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية « ربحوا » .
وأكون شاكراً لو تكرمت سيادتكم بتأييد ما تقدم .
وأنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم عظيم شكرى وتقديرى .
يسرني أن أؤيد ما تقدم وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

[١٣] اتفاق تعاون فنى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال
(٢١ فبراير ١٩٨٣)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية السنغال إذ تأخذان في الاعتبار روابط التضامن والآراء التقليدية التى تجمع بينهما ، ورغبة منها فى تدعيم وتعميق وتوسيع نطاق التعاون بين البلدين ، وإذ تعربان عن تمسكها الشديد بأهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة وبالروابط التى تجمع بينهما داخل منظمة الوحدة الإفريقية .

قررنا عقد اتفاق التعاون الفنى الحالى بخصوص الخبراء ووافقنا على الأحكام التالية :

الباب الأول
أساليب التعاون الذى تقدمه الأطراف المتعاقدة

مادة (١)

تتعهد الحكومتان بأن تقوم كل منهما بإبلاغ الحكومة الأخرى باحتياجاتها من الخبراء كل عام وبالطريق الدبلوماسى ، مع توضيح التخصصات والمؤهلات المطلوبة .

مادة (٢)

تكون الترشيحات المحتملة للخبراء خاضعة لموافقة الأطراف المتعاقدة .

مادة (٣)

بالنسبة للمدرسين ، تتقدم الدولة المستفيدة بعرض احتياجاتها منهم قبل نهاية شهر فبراير ، ويتعهد الطرف الآخر بتقديم الترشيحات والملفات المتعلقة بهذه الترشيحات قبل أول مايو ، ويتم إبلاغ قائمة بأسماء المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار من جانب الدولة المستخدمة فى موعد أقصاه أول يونيو ، يوقع المرشحون الذين يقع عليهم الاختيار بصورة نهائية ، عقد عمل تدريس خلال شهر يونيو .

مادة (٤)

يتم تعيين الخبراء من جانب السلطات المختصة فى البلد الأصيل لمدة عامين قابلة للتجديد تحسب اعتباراً من تاريخ سفرهم إلى الدولة المستفيدة .

* هذا الإتفاق نموذج لإتفاقات مماثلة تم إبرامها بين جمهورية مصر العربية (الصندوق المصرى للتعاون الفنى لإفريقيا) واثنين وثلاثين دولة إفريقية هى : [بورندى - تنزانيا - كينيا - زامبيا - غينيا - سيراليون - أنجولا - الرأس الأخضر - فولتا العليا - جزر القمر - ليبيريا - الجابون - الكونغو - أفريقيا الوسطى - مالي - زيمبابوى - رواندا - مالاوى - بتسوانا - السنغال - ساحل العاج - ساوتومى وبرنسيب - غينيا بيساو - زائير - سيشيل - غينيا الاستوائية - موريشيوس - غانا - موزمبيق - مدغشقر - بنين .

مادة (٥)

عند انتهاء المدة المحددة في المادة (٤) ، وفي حالة عدم التجديد ، يتم إنهاء عمل الخبراء بحكم القانون .

مادة (٦)

تحتفظ حكومة كل من جمهورية السنغال وحكومة جمهورية مصر العربية بحق إنهاء عمل أى خبير قبل انتهاء العقد .
غير أن إعادة الخبير إلى دولته أو استدعائه لا يجوز أن يتم إلا بعد إخطار سابق لحكومة السنغال أو مصر والشخص المعنى في نفس الوقت بمدة ثلاثة أشهر على الأقل .

إلا أنه ، إذا رأت إحدى الحكومتان أن استمرار الشخص المعنى في عمله قد يشكل إضراراً خطيراً ، فيجوز لها ، تجاوز ضرورة الالتزام بالإخطار المسبق ، وفي هذه الحالة ، يجب أن يكون القرار مسيئاً ويبلغ فوراً لسلطات إحدى الدولتين ، إن إعادة الخبير هذه إلى دولته لا تشكل عقبة أمام تعيين بديل له .

في كافة الحالات التى يتم فيها إعادة الخبير إلى دولته أو استدعائه قبل الموعد الطبيعى للعقد ، تتحمل الحكومة التى تتخذ القرار كافة النفقات المترتبة على عودة الخبير .

مادة (٧)

في حالة إصابة الخبير بمرض خطير يتم إثباته شرعاً ، فإن نفقات الترحيل الصحى أو إعادة المصاب إلى وطنه تكون على عاتق الدولة المضيفة .

مادة (٨)

إذا اتجهت نية الدولة المضيفة إلى تجديد عقد الخبير عقب انتهاء مدة العقد ، فإنها تخطر حكومة الدولة الأصل والخبير ذاته قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل ، وعلى الخبير أن يبعث برده قبل إنهاء العقد بشهرين على الأقل إلى الحكومة المضيفة ، ويجوز تجديد المدة لفترة أخرى تقل عن عامين .

الباب الثانى الالتزامات المتبادلة بين الحكومات والخبراء

مادة (٩)

تخطر كل حكومة الأخرى بأى عملية نقل خبراء ينص عليها هذا الاتفاق .
ترسل تقاريرها ملاحظات مؤيدة حول الطريقة التى يمارس بها كل معار عمله ، إلى حكومة البلد الأصل مرة كل عام .

مادة (١٠)

تمتنع الحكومتان عن فرض أية أنشطة أو أعمال ظاهرة تحمل طابعاً مخالفاً لطبيعة عمل الأفراد المذكورين في هذا الاتفاق .

تتكفل حكومة الدول المضيفة بتقديم العون والحماية للأشخاص الذين يوضعون تحت تصرفها .

يلتزم الخبراء الموضوعون تحت تصرف إحدى الحكومتين بالمحافظة على سر المهنة بالنسبة لكل ما يتعلق بالوقائع أو المعلومات التي تصل إليهم أثناء تأدية مهامهم .

يجب عليهم الإمتناع عن أى عمل من شأنه أن يعرض أياً من حكومة جمهورية السنغال أو حكومة جمهورية مصر العربية للخطر .

لا يجوز له أن يمارس خارج إطار وظيفته أى نشاط مهنى أو نشاط يدرأى ربح خلاف عمله الأسمى .

مادة (١١)

يقوم الخبير فوراً بإبلاغ السلطة المستفيدة التي تخطر الدولة الأصل عن أى نشاط يدرجاً يمارسه المصاحب . ويجوز لأى سلطة من السلطتين أن تطلب وضع حد للنشاط الذى يمارسه هذا الشخص إذا كان من شأنه أن يؤثر على حسن تأدية العمل الذى يقوم به الخبير .

إن الفقرة السابقة من هذه المادة لا تستبعد احتمال التعاقد مع الشخص المصاحب .

مادة (١٢)

يخضع الخبير لنفس قواعد ساعات العمل الأسبوعية ويتمتع بنفس الأجازات التي يحصل عليها أمثاله من ذوى المؤهلات المشابهة فى البلد المضيف .

غير أنه يجوز منح تصريح استثنائى بالتغيب للخبير فى حالة وقوع أحداث عائلية تبرر تغيبه . بشرط الإلتزام بالقوانين التشريعية والتنظيمية المعمول بها فى الدولة المضيفة .

يتم مكافأة ساعات العمل الإضافية التى يطالب بها الموظف إذا اقتضى الأمر ، بنفس الشروط التى تطبق على أمثاله فى البلد المضيف .

مادة (١٣)

يتكفل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا بمرتبات الخبراء .

مادة (١٤)

تحسب المعاشات المستحقة للخبراء طبقاً للقوانين المعمول بها فى الدولة الأصل .

مادة (١٥)

يتكفل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا بحصة صاحب العمل طبقاً للقواعد والأحكام الخاصة بالصندوق .

يخضع نصيب الخبير للضرائب المخصصة لحكومة الدولة الأصل فى نهاية كل عام .

« يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا نفقات السفر ذهاباً وإياباً لكل خبير وأفراد أسرته مرة كل عامين » .

كما يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا أيضاً مصاريف نقل أمتعة الخبير وأفراد أسرته بحد أقصى :
— طريق الجو : ١٠ كيلو جرام إضافية لكل فرد .

— طريق البحر والبر : ٢٠٠ كيلو للموظف — ١٠٠ كيلو للمصاحب — ٥٠ كيلو لكل طفل معال .

مادة (١٦)

يتمتع الخبراء وأفراد أسرهم بالرعاية الطبية بنفس القدر وبنفس الشروط الممنوحة للموظفين التابعين للدولة المستفيدة ومن المستوى المعادل .

كما يتمتعون بنفس المعاملة في مجال الضمان الاجتماعي وبنفس الشروط الممنوحة لأمثالهم في الدولة المضيفة .

مادة (١٧)

توفر حكومة الدولة المستفيدة مجاًناً المسكن المناسب للخبير فور وصوله إلى السنغال أو إلى مصر .

ويكون هذا المسكن معداً وموثقاً وفقاً للدرجة التي يشغلها الخبير طبقاً للعرف المتبع في الدولة المضيفة .

مادة (١٨)

تتكفل الحكومة المضيفة كذلك بـ :

- (أ) مصاريف انتقال الخبير والأشخاص التابعين له وأمتعته من لحظة دخوله البلد إلى لحظة خروجه منها .
- (ب) مصاريف انتقال الموظف بمفرده ، عندما يقوم بهام أثناء تأدية وظيفته وتحسب بدلات الانتقال على أساس النسبة الممنوحة للموظفين من الدرجة المعادلة للعاملين لدى الطرف المستفيد .

مادة (١٩)

تمنح كل حكومة الخبير وأفراد أسرته ، الاعفاء من رسوم وجارك الاستيراد على أمتعته الشخصية والأساس ، لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ دخوله البلاد للإقامة بها لأول مرة وذلك بنفس الشروط المحددة في القوانين السارية في البلد المستفيد .

مادة (٢٠)

يخضع نصيب الخبير من المرتب الذي تنحمله البلد الأصل للضرائب والرسوم السارية في هذا البلد .

مادة (٢١)

يجوز لكل خبير أن يستورد بإعفاء مؤقت ، سيارة لكل أسرة للاستعمال الشخصي .

مادة (٢٢)

إذا حصل الخبير خلال ١٢ شهراً متتالية على إجازات مرضية قصيرة لمدة ٦ أشهر ولم يستطع العودة إلى عمله عقب انتهاء آخر إجازة ، يعفى من وظيفته ويكون تحت تصرف البلد الأصل .

إذا كان الخبير الذي أصيب بمرض استمر مدة طويلة ، لم يعد لديه القدرة على استئناف عمله بعد ستة أشهر ، يعفى من وظيفته ويكون تحت تصرف البلد الأصل .

في كلتا الحالتين لا يكون الاخطار المسبق إجبارياً ويستمر الخبير خلال هذه الفترة في التمتع بمرتبه الكامل .

مادة (٢٣)

في حالة وفاة الخبير ، تتحمل الدولة المضيفة نقل الجثمان وإعادة أسرته إلى بلدها ، غير أنه في حالة وفاة أحد أعضاء أسرة الخبير يتم نقل الجثمان فقط .

مادة (٢٤)

يستحق الورثة الشرعيون لكل خبير في حالة وفاته ، أياً كان المصدر أو الزمان أو المكان ، الحصول على مبلغ تتحدد قيمته طبقاً للأحكام المعمول بها في الدولة المضيفة .

أحكام ختامية

مادة (٢٥)

يجوز تعديل هذا الاتفاق بالاتفاق المشترك بين الطرفين عن طريق تبادل الخطابات .
— أرم هذا الاتفاق لمدة عامين قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يطلب إنهاء أحد الطرفين .
— يجب أن تبلغ الرغبة في إنهاء هذا الاتفاق بالطرق الدبلوماسية إلى الطرف الآخر قبل إنجائه بستة أشهر على الأقل .

مادة (٢٦)

في حالة إنهاء الاتفاق ، تستمر العقود التي تم توقيعها مع الخبراء سارية المفعول في ظل أحكام هذا الاتفاق إلى أن تنتهي مدتها .

مادة (٢٧)

يصبح هذا الاتفاق نافذاً بعد إتمام الإجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة .

داكار في ٢١ فبراير ١٩٨٣ .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
سعد أبو الخير
سفير جمهورية مصر العربية
في السنغال

عن حكومة جمهورية السنغال
مامادو توري
وزير الخطة والتعاون

[١٤] اتفاق تجارة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أنجولا الشعبية
(٦ يوليو ١٩٨٣)

إن حكومة جمهورية أنجولا الشعبية وحكومة جمهورية مصر العربية رغبة منها في تعزيز وتنمية العلاقات التجارية بين الدولتين على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة .

مادة (١)

- ١ - يمنح الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في علاقاتها التجارية .
- ٢ - لا تطبق أحكام نص الفقرة ١ على الآتي :
 - المزايا والتسهيلات الممنوحة أو التي قد تمنح من إحدى الدولتين إلى الدول المجاورة .
 - المزايا والتسهيلات الناجمة من العضوية في اتحاد جركي أو مناطق تجارة حرة ، أو مناطق تفصيلية للطرفين المتعاقدين أو التي يمكن أن يصبح أى منها عضواً فيها .

مادة (٢)

يتم تبادل البضائع والسلع بين الدولتين بالتنسيق مع أحكام الاتفاق الحالي وطبقاً للقوانين والنظم السارية في كل من الدولتين .

مادة (٣)

- يتم تبادل البضائع والسلع بين جمهورية أنجولا الشعبية وجمهورية مصر العربية على أساس القائمة (أ) والقائمة (ب) الملحقان بهذا الاتفاق واللذان تكونان جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق .
- تبين القائمة (أ) البضائع والسلع التي يمكن تصديرها إلى مصر .
 - تبين القائمة (ب) البضائع والسلع التي يمكن تصديرها لأنجولا .
- وتعتبر القائمتان المشار إليهما قائمتان استرشاديتان وليست محددة .

مادة (٤)

- ١ - لكل طرف من الطرفين المتعاقدين الحق في أن يجعل استيراد بضائع وسلع معينة خاضعاً للحصول على شهادة منشأ يتم إصدارها بواسطة مؤسسة مرخص لها باستصدار مثل هذه الشهادة من حكومة دولة المنشأ .
- ٢ - دولة المنشأ هي الدولة التي يتم فيها إنتاج وتصنيع البضائع والسلع أو هي التي تكون قد تمت فيها المراحل النهائية للعمليات الرئيسية الصناعية المتعاقبة للسلع والبضائع المنتجة . وفي حالة المنتجات الزراعية غير المعاملة بسلسلة العمليات المتعاقبة تكون هي البلد التي يتم فيها عملياً إنتاج مثل هذه السلع .

مادة (٥)

تم كافة العمليات التجارية طبقاً لشروط الاتفاق الحالى على أساس التعاقدات التى تبرم بين الجهات المرخص لها فى كل من الدولتين بممارسة عمليات التجارة الخارجية .

مادة (٦)

يتعهد الطرفان المتعاقدان على أن يتم تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدولتين بموجب هذا الاتفاق على أساس أسعار السوق العالمى التنافسية أى أسعار السلع المقابلة لها فى الأسواق العالمية الرئيسية .

مادة (٧)

تم جميع المدفوعات بين الطرفين المتعاقدين والناجمة عن تنفيذ هذا الاتفاق بأية عملة قابلة للتحويل ، بما يتفق مع أحكام القوانين ولوائح الرقابة على الصرف السارية أو التى قد تصبح سارية فى كل دولة خلال فترة سريان هذا الاتفاق .

مادة (٨)

مع الأخذ فى الاعتبار نصوص المادة الأولى ، وحتى يمكن تسهيل حركة البضائع والسلع التجارية العابرة داخل أراضي أى منها إلى أراضي الدولة الأخرى ، فالطرفان المتعاقدان يوافقان على ما يأتى طبقاً للقوانين واللوائح السارية فى كل منها :

— على أساس المعاملة بالمثل تمنح كل دولة الدولة الأخرى تسهيلات عبور للبضائع والسلع التى منشؤها دولة ثالثة والمنقولة عن طريق أراضي أحد الطرفين المتعاقدين .

مادة (٩)

يضمن كل من الطرفين المتعاقدين بأن البضائع والسلع المستوردة عن طريق أى منها لا يعاد تصديرها دون موافقة مسبقة من السلطات المختصة بالتصدير فى بلد المنشأ .

مادة (١٠)

يوافق الطرفان المتعاقدان على اتخاذ الخطوات الضرورية لترويج وتنمية العلاقات بين الدولتين بما فيها منح تسهيلات لإقامة المعارض والأسواق وإقامة تمثيل تجارى بواسطة أى من الدولتين وذلك طبقاً للقوانين واللوائح السارية فى كل منها .

مادة (١١)

١ — لتحقيق فاعلية تنفيذ هذا الاتفاق ، توافق الأطراف المتعاقدة على إنشاء لجنة مشتركة تتكون من ممثلين من الدولتين .

٢ — تجتمع هذه اللجنة بناء على طلب أى من الطرفين المتعاقدين فى تواريخ مناسبة لكل منها ، فى لواندا والقاهرة بالتناوب .

مادة (١٢)

جميع أوجه الخلاف أو النزاع التى قد تنشأ عن تطبيق أو تفسير هذا الاتفاق أو أى ترتيب كتابى يتم فيما بعد تكون

التسوية عن طريق إجراء مفاوضات بين الطرفين . وفي حالة استحالة التوصل إلى حل بهذه الوسيلة يتم اللجوء إلى التحكيم المتفق عليه بالتناوب بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (١٣)

١ - يسرى هذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ تبادل المذكرات التي تؤكد أنه قد تم التصديق عليه طبقاً للإجراءات الدستورية للأطراف المتعاقدة ، ويظل صالحاً للعمل به لمدة عامين من تاريخ بدء سريانه ، ويتجدد هذا الاتفاق تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطرأى من الطرفين كتابة بإيهائه قبل ستة شهور من تاريخ انتهاء العمل به .

٢ - عند انتهاء العمل بالاتفاق الحالى تسرى أحكامه على كافة التعاقبات التي تمت خلال مدة سريانه وكذا التعاقبات التي قد تم حتى تاريخ انتهاء العمل به .

٣ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين إعادة النظر في هذا الاتفاق ، ويتم ذلك بتقديم اخطار كتابى إلى لطرف الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية المعتادة ، وفي حالة أية تعديلات تطرأ على الاتفاق الحالى فإنه يبدأ لعمل بها عن طريق تبادل المذكرات في هذا الشأن بما يتفق مع الإجراءات الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

حرر ووقع في سنة يوليو ١٩٨٣ ، من نسختين أصليتين كل منها باللغة البرتغالية وباللغة الإنجليزية ولكل منها حجة متساوية .

عن حكومة جمهورية أنجولا الشعبية

توقيع

اسماعيل جاسبار مارتينز

عن حكومة جمهورية مصر العربية

توقيع

د . بطرس بطرس غالى

القائمة (أ)

البضائع والسلع الخاصة بجمهورية أنجولا الشعبية
والتي يجوز تصديرها إلى جمهورية مصر العربية

— البن — الخشب — خشب أبلكاش — أسماك — حبال وألياف سيزال — كوارتز (بيلور صخرى) — سيزال — جرانيت، GRANITE — بترون ومنتجات بترون .

القائمة (ب)

البضائع والسلع الخاصة بجمهورية مصر العربية
والتي يمكن تصديرها إلى جمهورية أنجولا الشعبية

— فوسفات كالسيوم طبيعى — قطن ، غزل قطن ، منسوجات قطنية — قطن طبي — أسمدة — مستحضرات صيدلية للاستخدام الأدمى والاستخدام البيطرى — منتجات كيماوية — زيوت للتجميل — زيوت ضرورية

وعطرية - جليسرول محلول البقل (يستعمل في الغسيل وصنع الصابون) - مبيدات حشرية - أدوات مائدة - مضخات ورشاشات - مواد بناء - منتجات معدنية - أسمنت أبيض وملون - سلع هندسية - أحذية ومنتجات جلدية - إطارات خارجية وداخلية - أواني زجاجية للمائدة وللأستعمالات الصحية - مشروبات روحية ونبيد - منتجات زراعية الموالح ، البصل ، الثوم ، الأرز - أدوات زراعية - موافد بوتاجاز - منتجات بترولية - بترول .

[١٥] برنامج تنفيذى لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية

للأعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤

(٥ أغسطس ١٩٨٣)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الكونغو الشعبية رغبة منها في تدعيم أواصر الصداقة بين شعبيهما وتنمية العلاقات الثقافية والعلمية والفنية بين بلديهما وتطبيقاً لاتفاق التعاون الثقافى والفنى الموقع بين البلدين فى ١٣/٤/١٩٧٦ قررتا عقد هذا البرنامج لأعوام ١٩٨٢/٨٣/٨٤ .

أولاً - التعليم والعلوم :

مادة (١)

يشجع الطرفان الاتصال المباشر بين جميع الجامعات والمعاهد العليا فى كل من البلدين للتعاون فى المجالات العلمية المختلفة ولعقد اتفاقات خاصة

مادة (٢)

يتبادل الطرفان زيارة عدد من ٣ - ٥ من أساتذة الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى البلدين لمدة يتم الاتفاق عليها حالة الاقتضاء لإلقاء المحاضرات والمشاركة فى الندوات والمؤتمرات العلمية التى تعقد فى كلا البلدين للتعرف على الوسائل والطرق المستخدمة فى التعليم العالى .

مادة (٣)

يتبادل الجانبان البرامج والمناهج الدراسية التى تدرس فى المؤسسات الدراسية والجامعات والمعاهد العليا بغرض عقد اتفاق خاص بمعادلة الشهادات والدبلومات والدرجات العلمية فى كل من البلدين .

مادة (٤)

يقدم الجانب المصرى سنوياً منحاً على النحو التالى :
(أ) ٢ (منحتان) جامعتان مدة كل منها عام قابل للتجديد تبعاً للتقدم بالدراسة .

(ب) ٥ (خمس) منح أزهرية مدة كل منها عام قابل للتجديد .
(ج) ٨ (ثمانى) منح زراعية مدة كل منها ٣ أشهر بالمركز الدولى للزراعة بالقاهرة .
تطبق الشروط العامة والمالية والخاصة بكل جهة ومؤسسة على هذه المنح .

مادة (٥)

يقدم كل من الطرفين بناء على طلب الطرف الآخر المطبوعات والوثائق العلمية وكذلك قوائم الوسائل التعليمية المنتجة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية تمهيداً لتبادل عينات منها على سبيل الإهداء .

مادة (٦)

يتبادل الطرفان النصوص التاريخية والجغرافية والواردة فى المراجع الدراسية للتأكد من مطابقتها للواقع . ويعمل كل من الطرفين على أن تتضمن برامج المدرسية قدراً كافياً من المعلومات وذلك تمكين الشباب من التعرف على بلد الطرف الآخر .

مادة (٧)

يتبادل الجانبان بصفة منتظمة المعلومات والأبحاث التربوية كما يتبادلان الخطط الدراسية ونماذج من الأشغال اليدوية والمواد التعليمية .. ويقدم الجانب المصرى بناء على طلب الجانب الكونفولى نماذج من مراجع اللغة العربية الحديثة لاستخدامها فى مدارس الكونفوبرازفيل .

مادة (٨)

تبدا وزارة التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية استعدادها فى حدود إمكانياتها وبناء على طلب جمهورية الكونفولايافاد مدرسين ويتفق على التفاصيل فيما بعد بين الجهات المعنية بكل من البلدين .

مادة (٩)

يتبادل الطرفان زيارات الوفود العلمية بين أكاديمية البحث العلمى بجمهورية مصر العربية ووزارة الثقافة والآداب والبحث العلمى بجمهورية الكونفولايافاد .

ثانياً — الثقافة والإعلام والشباب :

مادة (١٠)

يتبادل الطرفان الفرق الفنية والفلكورية ويتم الاتفاق على التفاصيل بين الجهات المعنية فى كل من البلدين بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١١)

ترحب جمهورية مصر العربية باشتراك الكونفوبرازفيل فى المعرض الدولى للكتاب الذى يقام سنوياً بالقاهرة .

مادة (١٢)

يشجع الطرفان تبادل الأفلام التسجيلية التى تعكس التقدم فى المجالات المختلفة فى كل من البلدين .

مادة (١٣)

يتبادل الطرفان برامج الإذاعة والتليفزيون التي تعكس المظاهر الثقافية والاجتماعية والعلمية في كل من البلدين .

مادة (١٤)

يعمل الطرفان على تنمية التعاون في مجال الإذاعة والتليفزيون ويتبادلان لذلك البرامج الإذاعية والتليفزيونية وخاصة بالأعياد القومية والأحداث الهامة التي تهم حياة الشعبين في كل من البلدين .

مادة (١٥)

يشجع الطرفان التعاون بين وكالتي الأبناء الوطنية في كل من البلدين وأن يتم الاتصال المباشر بين الوكالتين لتحقيق هذا التعاون .

مادة (١٦)

يعمل الطرفان على تنمية التعاون والاتصالات بين الهيئات الشبابية وتبادل الفرق الرياضية في كل من البلدين .

ثالثاً - الصحة :

مادة (١٧)

يتعاون الجانبان في مجال التخطيط الصحي ويتبادلان في هذا الصدد الخبرة والخبراء . يقدم الجانب المصري بناء على طلب جمهورية الكونغو الشعبية خبيراً أو عدداً من الخبراء في التخطيط الصحي لمدة أسبوعين للبحث والدراسة مع المختصين والمسؤولين عن هذه المجالات لدى الطرف الآخر .

مادة (١٨)

يتعاون الجانبان في مجال طب المناطق الحارة ويشجعان الاتصال المباشر بين معهد طب المناطق الحارة في القاهرة وبين المعاهد المناظرة له لدى الطرف الآخر . كما يشجعان الأبحاث المشتركة بين المعاهد المتخصصة في كل من البلدين .

مادة (١٩)

تقدم جمهورية مصر العربية في حدود إمكانياتها لجمهورية الكونغو الشعبية ما تحتاج إليه من أطباء وفنيين بالأعداد والتخصصات والشروط التي يتفق عليها الطرفين بالطرق الدبلوماسية .

مادة (٢٠)

يتعاون الجانبان في مجال الأدوية والمستلزمات الطبية والمستحضرات الحيوية والأمصال ويتبادلان زيارات الخبراء أو المسؤولين في هذه المجالات سنوياً للتعرف على الإمكانيات المتاحة لدى الجانب الآخر بحثاً وإنتاجاً وتسويقاً في هذه المجالات ويتفق الطرفان على الشروط الخاصة بهذه الزيارات .

رابعاً - الأحكام العامة والشروط المالية :

مادة (٢١)

يتبادل الطرفان المطبوعات والنشرات والدوريات والوثائق العلمية والمطبوعات الأخرى والكتب المتعلقة بالمجالات الواردة في هذا البرنامج .

مادة (٢٢)

يمكن لكل من الطرفين إذا اقتضى الأمر إنشاء شروط أخرى على هذا البرنامج في مجالات التعليم والثقافة والعلوم وذلك بالاتفاق بينهما .

مادة (٢٣)

- الشروط المالية الخاصة بتبادل الأفراد والوفود :
- (أ) يتحمل الطرف المرسل تكاليف السفر في الذهاب والعودة .
- (ب) يتحمل الطرف المستقبل ما يلي :
- تكاليف الإقامة الكاملة في الفنادق المناسبة .
- تكاليف الانتقالات الداخلية المتعلقة بالمناسبة .

مادة (٢٤)

يعمل بهذا البرنامج من تاريخ التوقيع وحتى ديسمبر ١٩٨٤ ، ويعمل به بعد ذلك مؤقتاً حتى توقيع البرنامج الجديد .

يجتمع الطرفان قبل انتهاء البرنامج الحالي لعقد البرنامج الجديد .

حرر في برازافيل بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٨٣ من أصلين باللغتين الفرنسية والعربية ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية
إيمى أمانويل يوكا
وزير التعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور / بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

**[١٦] اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر
(ديسمبر ١٩٨٣)**

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية النيجر انطلاقاً من العلاقات الراسخة التي تربط بين الدولتين ، ورغبة منها في دعم روابطها في شتى المجالات وبصفة خاصة مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني ، اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

اتفق الطرفان المتعاقدان بموجب هذا الاتفاق على إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين مصر والنيجر يطلق عليها « اللجنة العليا » .

المادة الثانية

تشكل اللجنة العليا من وزراء الخارجية والتعاون أو وزراء آخرين يعاونهم الخبراء .

المادة الثالثة

تكون مهمة اللجنة كما يلي :

— رسم الخطوط العريضة لعلاقات الدولتين في المجالات الآتية :

(أ) التعاون الاقتصادي في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين والطفقة والنقل والاتصالات .

(ب) المبادلات التجارية .

(ج) العلاقات المالية .

(د) التعاون الثقافي في مجالات الإعلام والتعليم والتدريب المهني والرياضة والشباب والصحة العامة والسياحة .

(هـ) التعاون العلمي والفني عن طريق التشاور وتبادل الخبرات والخبراء في مجالات النشاط الاقتصادي ذات لاهتمام المتبادل .

(و) التعاون في المجال القضائي .

(ز) التعاون في مجال البريد .

— فضلاً عن رسم السياسات والاقتراحات ورفعها لموافقة الحكومتين بما يكرس هذه الاتجاهات .

— حل المشكلات التي يمكن أن تنشأ نتيجة لتطبيق الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين الدولتين ولا سيما في مجال التجارى والاقتصادى والمالى والعلمى والفنى وفيما يتعلق بأوضاع مواطنى كل دولة فى أراضى الدولة الأخرى وممتلكات هؤلاء المواطنين .

المادة الرابعة

تجتمع اللجنة العليا مرة واحدة سنوياً على الأقل في دورة عادية بالتناوب بين مصر والنيجر، ويمكن أن تجتمع في

دورة استثنائية بناء على طلب أحد الطرفين ، ويتم تبادل المقترحات بشأن جدول الأعمال بالطريق الدبلوماسي خلال الشهر الذي يسبق موعد بدء كل دورة ويتم إقرار هذا الجدول يوم افتتاح الدورة .

المادة الخامسة

القرارات وكل ما تنتهي إليه اللجنة العليا سوف يتم تضمينها في محضر الاجتماعات أو في اتفاقيات أوبروتوكولات أو خطابات متبادلة حسب كل حالة على حدة .

المادة السادسة

يجوز أن تنبثق لجان فرعية عن اللجنة العليا لإجراء دراسة مستفيضة للمسائل ذات طابع العجلة أو الخصوصية . وترفع اللجان الفرعية قراراتها للجنة العليا .

المادة السابعة

تمتد صلاحية هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ، ويجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يعرب أحد الطرفين المتعاقدين وقبل انتهاء المدة بستة شهور عن رغبته في تعديل الاتفاق كلياً أو جزئياً .

المادة الثامنة

سوف يتم التصديق على هذا الاتفاق بعد التوقيع عليه وبدأ العمل به بصفة مؤقتة فور التوقيع عليه ثم بصفة نهائية بعد تبادل وثائق التصديق .

المادة التاسعة

يمكن لكل طرف إنهاء هذا الاتفاق في أي وقت يشاء ، وعلى أن ينتهي العمل بالاتفاق بعد ستة شهور من تاريخ إخطار الطرف الآخر كتابة .

تحرر في نيامي ، ديسمبر ١٩٨٣ ، من أصلين باللغة الفرنسية .

عن حكومة جمهورية النيجر
عبدى عمر
وزير الخارجية والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[١٧] مذكرة تفاهم في مجال التعاون في نقل المواد النووية

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر

(٦ ديسمبر ١٩٨٣)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية النيجر (المسميتان فيما بعد «الحكومتان») ، رغبة منها في تعزيز علاقات الصداقة بين الحكومتين ، وإيماناً بضرورة تعزيز العلاقات الأخوية عن طريق التعاون وبروح التضامن الإسلامي والوحدة الإفريقية ، وتصميماً منها على تنمية التعاون الثنائي ، وخاصة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، كممثل للعلاقات بين الجنوب ، والجنوب ، واقتناعاً بأن التعاون بين الدولتين في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو لفائدة الشعبين الاقتصادية والعلمية ، ورغبة في بدء المفاوضات من أجل إبرام اتفاق خاص بقيام جمهورية النيجر بتزويد جمهورية مصر العربية باليورانيوم وذلك في أقرب وقت ممكن .

المادة الأولى

ستعمل الحكومتان على تعزيز وتنمية العلاقات بين السلطات أو الأجهزة التي يحددها ، والمسئولة عن تنمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، ونقل المواد النووية وخاصة مادة المعجينة الصفراء التي سوف تستخدم كوقود لمحطات الطاقة النووية ، وسوف يتم التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات خاصة بتنظيم التعاون بين السلطات المختصة في هذا المجال وذلك وفقاً لاحتياجات البرنامج المصري للطاقة النووية .

المادة الثانية

يجوز أن تنصب حركة التبادل بين السلطات المسئولة من جانب النيجر والسلطات المسئولة من الجانب المصري على كميات محددة أو اختيارية .

المادة الثالثة

ستعمل الحكومتان على تسهيل تزويد ، ونقل المواد النووية وفقاً لهذه المذكرة .

المادة الرابعة

ستعمل الحكومتان على تنمية التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية عن طريق النظر بعين الاعتبار في تبادل الخبراء ، وقبول مواطني الدولة الأخرى في مؤسساتها النووية وذلك بهدف وضع هذه المذكرة موضع التنفيذ .

المادة الخامسة

ستتفق الحكومتان على شروط مناسبة لمنع الانتشار النووي والحماية البدنية وقواعد ومبادئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي سوف تطبق على الاتفاقات المبرمة في إطار هذا التفاهم ، وذلك وفقاً لالتزاماتها الدولية .

المادة السادسة

تمثل الأحكام السابقة تفاهماً بين الحكومتين على الموضوعات المشار إليها .

تم التوقيع على هذه المذكرة في القاهرة في اليوم السادس من شهر ديسمبر ١٩٨٣ . من ثلاثة أصول باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية النيجر
سانى كوتوبى
وزير المناجم والصناعة

عن حكومة جمهورية مصر العربية
مهندس / محمد ماهر أباطة
وزير الكهرباء والطاقة

[١٨] بروتوكول إنشاء اللجنة المصرية - التشادية المشتركة (١٤ أكتوبر ١٩٨٤)

طرف أول
طرف ثانى

جمهورية مصر العربية
جمهورية تشاد

آخذين في الاعتبار أواصر الصداقة والأخوة التى تجمع بين الشعبين والرغبة فى تعميق وتنمية علاقات التعاون التى تحقق مصلحة الطرفين ، وبالنظر إلى الحاجة فى إنشاء جهاز للتشاور بين الدولتين ، تم الاتفاق على ما يلى :

مادة أولى

إنشاء لجنة مصرية - تشادية مشتركة مكلفة بمتابعة تنفيذ كافة اتفاقيات التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد ومتابعة تطبيق البنود التى تشملها تلك الاتفاقيات .

مادة ثانية

تضم اللجنة المشتركة خبراء مصريين وتشاديين تكون رئاسة كل من الوفدين على مستوى وزير مفوض بكافة الصلاحيات للبت فى الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال .

مادة ثالثة

يمكن للجنة المشتركة إنشاء لجان فنية فرعية تكلف بدراسة الموضوعات المتخصصة .

مادة رابعة

تتعقد اللجنة المشتركة فى جلسة عادية مرة كل سنة وذلك بالتناوب فى جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد .

ويمكن للجنة أن تعقد اجتماعاً استثنائياً في حالة طلب أحد الطرفين وموافقة الطرف الآخر.
يتولى رئاسة الجلسة رئيس وفد الدولة المضيئة .

مادة خامسة

تصدر التوصيات والمقترحات التي تقرها اللجنة المشتركة في محضر الاجتماع الرسمي الموقع من رئيسي الوفدين
تدخل تلك التوصيات والمقترحات حيز التنفيذ بمجرد إقرارها من السلطات المختصة وفقاً للتشريعات والقواعد الخاصة
بكل دولة .

مادة سادسة

هذا الاتفاق غير محدد من الناحية الزمنية ويكون ساري المفعول فور التصديق عليه وفقاً للإجراءات الدستورية
الخاصة بكل من البلدين .
يمكن لأحد الطرفين إلغاء الاتفاق عن طريق الاخطار بذلك قبل ٦ أشهر من تاريخ الإلغاء .
ابرم في القاهرة بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٨٤ .

عن حكومة جمهورية تشاد
كروم أحمد
سكرتير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[١٩] بروتوكول تجارة

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد
(١٤ أكتوبر ١٩٨٤)

حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة جمهورية تشاد
من ناحية
من ناحية أخرى

رغبة منها في تنمية وتدعيم العلاقات التجارية بين بلديهما بوحى من الصداقة وفي إطار الوحدة الإفريقية وعلى
أساس من المساواة والمزايا المتبادلة ، اتفقتا على ما يأتى :

مادة (١)

يوافق الطرفان المتعاقدان على تبادل النظام المنظم للمزايا في كل الموضوعات التي تتعلق بالتجارة بين البلدين غير أن أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة لا تنطبق على :

- (أ) المزايا التي منحها أو قد يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين إلى البلاد المتاخمة لتسهيل تجارة الحدود .
- (ب) المزايا الناجمة عن اتفاقية اتحاد جركى أو منطقة تجارة حرة أو اتفاقية دولية أو إقليمية أبرمها أو قد يبرمها مستقبلاً أحد الطرفين المتعاقدين .

مادة (٢)

تعقد الصفقات التجارية بين الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين المصريين من ناحية ، والأشخاص المغتربين أو الطبيعيين التشاديين من ناحية أخرى .

مادة (٣)

لا يمكن إعادة تصدير البضائع المباعة بموجب هذا الاتفاق . إلا بموافقة سابقة من أى من الطرفين .

مادة (٣ أ)

- البضائع التي تشملها الصفقات التجارية بين البلدين هي :
 - إما منتجات مستخرجة من الأرض أو من باطن الأرض وتم الحصول عليها بالكامل من أراضي الدولتين المتعاقدين .
 - وأما منتجات تم الحصول عليها من أراضي الدولتين المتعاقدين عن طريق التحويل أو التصنيع ، ويكون تأكيد نوع المنتج الأصلي بواسطة شهادة منشأة صادرة من السلطات المختصة في البلدين .

مادة (٤)

يوافق كل من الطرفين المتعاقدين — وفقاً للقوانين والقواعد المعمول بها على أرضه — على حرية المرور عبر أراضيهم للبضائع المرسلة إلى أراضي الطرف الآخر المتعاقد أو البضائع الواردة منها . ويتم تبادل التسهيلات الإدارية الجمركية بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (٥)

تنشأ لجنة مشتركة مهمتها تحسين العلاقات التجارية بين البلدين ، وتجتمع هذه اللجنة بناء على طلب أى من الطرفين المتعاقدين في القاهرة ونادجamina بالتبادل ، خلال الخميس والأربعين يوماً التالية لهذا الطلب .

مادة (٦)

في إطار من التعاون التام ، يتم تسليم تراخيص الاستيراد والتصدير في البلدين بواسطة السلطات المختصة بالنسبة للبضائع المدرجة في القامتين أ (منتجات مصرية مصدرة إلى جمهورية تشاد) وب (منتجات تشادية مصدرة إلى جمهورية مصر العربية) المرفقتين بهذا الاتفاق ، علماً بأن هذه القوائم استرشادية .

مادة (٧)

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر بتنظيم معارض وأسواق ومراكز تجارية دائمة أو مؤقتة على أرضه ،

وبقدم إليه كافة التسهيلات اللازمة لتنظيم هذه المعارض والأسواق والمراكز التجارية في حدود القوانين والقواعد المعمول بها على أرضه .

مادة (٨)

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر باستيراد وتصدير المواد المحددة فيما بعد معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى من هذا النوع ، مع مراعاة القوانين والقواعد المعمول بها في كلا البلدين :
(أ) عينات البضائع غير التجارية ولأغراض الدعاية والإعلان .
(ب) المواد والبضائع المخصصة للأسواق والمعارض الدائمة أو المؤقتة بشرط عدم بيعها .

مادة (٩)

مع مراعاة قواعد المراقبة على النقد المعمول بها في كلا البلدين ، تم كل المدفوعات بين البلدين بعملة قابلة للتحويل .

مادة (١٠)

يتم عمل هذا الاتفاق مؤقتاً من تاريخ التوقيع عليه ، ونهائياً من تاريخ تبادل وثائق التصديق أو الموافقة عليه ، وفقاً للإجراءات الدستورية في كل بلد ويكون هذا الاتفاق صالحاً لمدة خمس سنوات ويمكن تجديده تلقائياً ما لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة بإنهاء صلاحيته وبإخطار مسبق لفترة ستة شهور .

مادة (١١)

في حالة إلغاء هذا الاتفاق ، تظل أحكامه مطبقة على كافة العمليات التجارية التي تكون قد اتفق عليها ولم يكن قد تم تنفيذها كلية في تاريخ إلغائه بإخطار مسبق بفترة ستة شهور .
وإثباتاً لما تقدم وقع الممثلون المفوضون من حكومتيها على هذا الاتفاق .

تم في القاهرة في ١٤ / ١٠ / ١٩٨٤ ، من نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية ، لكل منهما ذات الحجية .

عن حكومة جمهورية تشاد
كروم أحمد
سكرتير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

القائمة (أ)

بالسلع والبضائع التي تصدرها جمهورية مصر العربية

قطن ومنتجات قطنية :

— منسوجات قطنية — منسوجات قطنية مخلوطة بالحرير أو الصوف — خيوط حياكة من القطن — منسوجات قطنية

من التريكو- تريكو مخلوط بالحرير أو الصوف - شيلان وكوبات وأربطة للعنق - وإشارات من القطن الخالص أو مخلوطة - قطن طبي .

ألياف :

- كتان خام - غزل كتان - منسوجات من الكتان .

حرير صناعي :

- غزل الاستيات والسليولوز - منسوجات حرير صناعي مخلوطة بالقطن أو الصوف - جوارب - ملابس جاهزة .

منتجات زراعية :

- بصل (طازج ومجفف) .

منتجات مناجم ومحاجر :

- فوسفات - منجنيز - تلك - جبس - جرانيت - أسمنت ومنتجات من الأسمنت .

منتجات أخرى :

- أثاث خشبي - أثاث مكتبي ومعدات مكتبية - لمبات كهربائية - حروف طباعة - وسائل نقل : مراكب ، عربات سكك حديدية ، سيارات ركوب ، أتوبيسات ولوريات ... إلخ - أسفلت وقار - بنزين - منتجات جلدية وأحذية .. إلخ - إطارات داخلية وخارجية - أحذية من الكاوتشوك - منتجات زجاجية - ألواح زجاجية - صابون تواليت - جلسرين - منتجات دوائية - عطور وأدوات تجميل - أفلام - منتجات من البلاستيك - أفران وسخانات بوتوجاز - غاز البوتان (بوتاجاز) - منتجات من الألومنيوم والنحاس والفضة - معلبات (خضروات وفاكهة) - أجهزة للآلات الكاتبة - حلويات - منتجات صناعية - كتب وجرائد ودوريات - أدوات مكتبية - ورق - أدوات كهربائية وميكانيكية - حديد وصلب ومنتجات من الحديد والصلب - أجهزة تليفزيون وراديو - ثلاجات - أجهزة تكييف الهواء .

القائمة (ب)

بالسلع والبضائع التي تصدرها جمهورية تشاد

المنتجات الزراعية

- القطن المخلوج - الخيوط القطنية - بذرة القطن والكسبة - زيت القطن - الأرز - الخضروات الطازجة والمعلبة - الفول السوداني - الخروب - التمور - زيت النخيل - كولا - الصمغ - الخيزران - الأخشاب - الفحم الخشبى - المطاط .

المنتجات الحيوانية :

- الحيوانات الحية بجميع أنواعها - اللحوم الطازجة والمعلبة - الجلود الخام والمصنعة بجميع أنواعها - الزبدة الحيوانية - القرون والمصارين والعظام والخوافر - الصوف - الشعر .

الأسماك :

— الأسماك الطازجة — أسماك مجففة — عظم سمك — زيت السمك .

الصناعات اليدوية بجميع أنواعها :

الخامات :

— البترول — الغاز — الألماس — الذهب — الفضة — الرصاص — النيكل — النحاس — الألومنيوم — الكبريت — الخام — الزجاج — البلاتين — الحديد — البلاستيك — قطرون — الرخام — حجر الرخام — أحجار كريمة — مواد خامية لصناعة الأسمدة — كروم — جيسين — فحم خام .

[٢٠] بروتوكول التعاون الإدارى فى مجال الجمارك

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد

(١٤ أكتوبر ١٩٨٤)

إن حكومة جمهورية مصر العربية
و حكومة جمهورية تشاد
من جانب
من جانب آخر

تفقنا منها بأن مخالفات القوانين الجمركية تمثل عائقاً بالنسبة للتعاون فى المجال الاقتصادى ، والنقدى والمالى .
واقترعنا منها بأن المخالفات تضر بالمصالح الاقتصادية والضريبية لكل من الأطراف المتعاقدة ، وكذلك بالمصالح الشرعية للتجارة .
وقناعة منها بأن مكافحة هذه المخالفات سوف تكون أكثر فاعلية بالتعاون بين الإدارات الجمركية .
اتفقنا على ما يلى :

مادة (١)

تقدم الإدارات الجمركية للأطراف المتعاقدة لبعضها البعض معونة متبادلة بالشروط الواردة فيما يلى ، بقصد مكافحة مخالفات القوانين الجمركية لبلادها والبحث عنها وقمعها .

مادة (٢)

ويقصد فى هذا البروتوكول :

(أ) « بالقوانين الجمركية » مجموعة التعليمات القالولية والتنظيمية المطبقة على الاستيراد ، والتصدير والتقال السلع ورؤوس الأموال ووسائل الدفع ، سواء كان الأمر يتعلق بتحصيل الرسوم أو الضريبة أو بتطبيق إجراءات الحظر أو الرقابة أو التعليمات الخاصة بالرقابة على النقد .

(ب) «بالإدارات الجمركية» الإدارات المسئولة عن تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (أ) سالف الذكر.

(ج) «بالأطراف المتعاقدة» حكومة جمهورية تشاد من جانب ، وحكومة جمهورية مصر العربية من جانب آخر.

مادة (٣)

بناء على طلب عاجل من أحد الأطراف المتعاقدة يمكن بالنسبة لشحنات السلع المرسله للطرف المتعاقدا الآخر تحرير نسخة إضافية لكافة المستندات اللازمة ترسل مع السلع وتقدم مع تصريح الاستيراد في الدولة المرسل إليها هذه السلع.

يجب أن تتضمن النسخة الإضافية للوثائق المحررة من الإدارة الجمركية كافة المعلومات الخاصة بالسلعة والمتوفرة لدى الإدارة الجمركية سالف الذكر واللازمة بالنسبة للإدارة الجمركية للدولة المرسل إليها السلعة لضمان التطبيق الدقيق للإجراءات الجمركية لهذه الدولة ومكافحة عمليات الغش المحتملة .

مادة (٤)

تقوم الإدارة الجمركية لكل طرف من الأطراف المتعاقدة ببذل جهودها ، بكافة الوسائل المناسبة وبوجه خاص بالتطبيق الدقيق لقواعدها ، لمنع التصدير غير المشروع للسلع التي من المفترض دخولها بصورة غير قانونية في المنطقة الجمركية للطرف المتعاقدا الآخر.

مادة (٥)

تمارس الإدارات الجمركية للأطراف المتعاقدة رقابة خاصة ، بناء على طلب عاجل .
(أ) على التنقلات ، وبوجه خاص على الدخول لأراضيها والخروج منها ، بالنسبة للأشخاص الذين تشبه فيهم الدولة المتقدمة بالطلب بأنهم يمارسون ، كمهنة أو بصفة دائمة عمليات غش مخالفة للقوانين الجمركية الخاصة بتلك الدولة .

(ب) على التحركات المشتبه فيها للسلع التي تحددها الدولة المتقدمة بالطلب والتي تشكل تجارة هامة متجهة نحو هذه الدولة وتم بصورة مخالفة للقوانين الجمركية .
(ج) على السفن والطائرات ووسائل النقل الأخرى التي يشتبه بأنها تستخدم للغش الضريبي .

مادة (٦)

تقوم الإدارات الجمركية للأطراف المتعاقدة بمد بعضها البعض :
(أ) تلقائياً وبدون تأخير بكافة المعلومات المتوفرة لديها بالنسبة :
— للعمليات غير المشروطة التي عقدت أو التي من المنتظر عقدها والتي لها أو تبدو أن لها طابع التحايل إزاء القوانين الجمركية للطرف الآخر المتعاقدا .
— للوسائل والأساليب الجديدة للغش .
— لأنواع السلع المعروف أنها تشكل تجارة الغش سواء كانت تجارة أو تصدير أو استيراد أو ترانزيت .
— للأفراد والسفن والطائرات والوسائل الأخرى التي من المشتبه بأنها تقوم بعمليات الغش الضريبي أو أنها تخدمها .

(ب) بناء على طلب مكتوب وفي أسرع وقت ممكن بكل المعلومات الأخرى خلاف تلك التي سبق ذكرها في الوثيقة المنصوص عليها في المادة (٣) سالف الذكر والواردة من الوثائق التي تحت حوزتهم (المكاتبات ، السجلات ، الإقرارات والمستندات الجمركية الأخرى) الخاصة بالمبادلات الخارجية أو من الصورة المعتمدة والمصدق عليها قانونياً لتلك المكاتبات والسجلات والإقرارات أو الوثائق .

مادة (٧)

تبادل الإدارات الجمركية التابعة المتعاقدة ، بناء على طلب عاجل من أحد الأطراف ، الإفادة بكل ما :

- (أ) يؤكد صحة النسخ الإضافية لإقرارات الخروج المشار إليها في المادة [٣] سالفة الذكر .
(ب) يثبت عرض سلع للاستهلاك في أراضي أحد الأطراف ، تكون قد تمتعت عند خروجها من أراضي الطرف الآخر بنظام الإعفاءات المقرر على الصادرات للطرف الآخر .

مادة (٨)

١ - تتخذ إدارة الجمارك التابعة للأطراف المتعاقدة التدابير اللازمة لتحقيق الاتصالات الشخصية والمباشرة فيما بين المكاتب المكلفة بصفة خاصة أو بصفة رئيسية بتتبع الغش الضريبي ، لكي تتبادل المعلومات الخاصة بمكافحة واكتشاف مخالفات القوانين الجمركية الخاصة بكل منها .

٢ - تبلغ المعلومات المشار إليها في المادتين ٦ و ٧ إلى المندوبين الذين تختارهم كل إدارة من إدارة الجمارك لهذه المهمة ، ويتم تعديل الكشف الخاص بهؤلاء المندوبين في إدارة الجمارك التابعة للطرف الآخر المتعاقد .

مادة (٩)

١ - يمكن للموظفين المخولين قانوناً من قبل إدارة الجمارك لدى أحد الأطراف المتعاقدة ، أن يتقدموا كتابة بطلب جمع أية معلومات أو أية بيانات تتصل بمخالفة « القوانين الجمركية » من واقع المكاتبات ، والسجلات وأية مستندات أخرى تكون في حوزة المكاتب الخاضعة لرقابة الإدارة الجمركية التابعة للطرف الآخر .

٢ - يصرح للموظفين المتقدمين بمثل هذه الطلبات الحصول على صور للمكاتبات والسجلات وأية مستندات أخرى مشار إليها في الفقرة السابقة .

مادة (١٠)

من أجل تسهيل مكافحة مخالفات « القوانين الجمركية » لدى الطرف الآخر المتعاقد ، تقوم كل إدارة جمركية ، في النطاق الذي تسمح به تشريعاتها الداخلية ، وبناء على طلب إدارة الجمارك التابعة للطرف الآخر ، بإجراء أو بطلب إجراء تحقيقات أو تحريات ، واستجواب الأشخاص المشتبه فيهم ، وسماع أقوال الشهود ، وإبلاغ نتائج تلك الإجراءات للإدارة الطالبة بالشروط الواردة في المادة (٨) سالفة الذكر .

مادة (١١)

يمكن لإدارات الجمارك التابعة لكل طرف من الأطراف المتعاقدة أن تذكر كدليل ، سواء في محاضر التحقيق ، والتفارير وأقوال الشهود ، أو خلال الإجراءات والدعاوى في المحاكم ، البيانات التي تم تجميعها والحصول عليها ، وكذلك المستندات (أو صورها المعتمدة والمصدق عليها) التي استخدمت كمراجع أو تم إعدادها طبقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٣ والمادة ٧ والمادة ٩ والمادة ١٠ سالفى الذكر .

مادة (١٢)

تتعاون إدارات الجمارك التابعة للأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بالموافقة على المعاملات المصرح بها لشخص مقيم في أراضي الطرف الآخر المتعاقد وتنفيذها ، وكذلك استيفاء العقوبات الخاصة بالمعاملات .

مادة (١٣)

يتحدد مجال تطبيق هذا البروتوكول :
— من جهة في المنطقة الجمركية المصرية ، المحددة في القوانين الجمركية المصرية .
— ومن جهة أخرى في المنطقة الجمركية لجمهورية تشاد طبقاً للقوانين الجمركية لهذه الدولة .

مادة (١٤)

يشترك ممثلو إدارات الجمارك التابعة للأطراف المتعاقدة ، في إطار اللجنة التشادية المصرية المشتركة ، في تحديد القواعد التطبيقية لتنفيذ هذا البروتوكول .

مادة (١٥)

تم عقد هذا البروتوكول لأجل غير محدد ، ويمكن لأي طرف من الأطراف إلغاؤه في أى وقت ، ويصبح الإلغاء نافذ المفعول عند انتهاء مهلة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ إعلان رغبته في إلغاؤه .

مادة (١٦)

يصبح هذا البروتوكول ساري المفعول اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه .

القاهرة في ١٤ / ١٠ / ١٩٨٤ .

عن حكومة جمهورية تشاد
كروم أحمد
سكرتير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢١] اتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ساحل العاج (١٥ يناير ١٩٨٥)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ساحل العاج ، وهما على دراية بالدور الذى يجب أن تلعبه الدول الإفريقية لإقرار السلام في العالم والازدهار الثقافى والاجتماعى لشعوبهم ، راغبان في توثيق وتنمية مجموع علاقاتهم الثقافية في مجال العلوم والخبرة الفنية والتعليم والأدب والفنون والرياضة .

قررا الآتى :

المادة الأولى

يتعهد الطرفان المتعاقدان على تنمية العلاقات بين البلدين خاصة فى المجالات العلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية ومجالات الفنون والمجالات الفنية والرياضية وذلك بواسطة المؤسسات المختصة .

المادة الثانية

يقوم الطرفان المتعاقدان ببذل الجهود لتسهيل وتنمية تبادل الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعة والمدرسين والفنيين ورجال الأدب وغيرهم من المتخصصين والخبراء وذلك بين البلدين .
ستحدد شروط استقبال هؤلاء الخبراء باتفاق مشترك متمشياً مع القواعد المطبقة فى كل بلد .

المادة الثالثة

يقوم كل طرف من الطرفين المتعاقدين ببذل الجهود - فى إطار المعاملة بالمثل - لتشجيع مواطنى الدولة الأخرى على ممارسة أو استكمال الدراسة فى الدولة المضيفة وذلك بتشجيع إعطاء المنح والبعثات الدراسية .

المادة الرابعة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين على أن يسهل بالنسبة للفنيين التابعين للطرف الآخر، وبنفس الشروط التى يعامل بها مواطنيه ، الاستعمال والاستفادة من المعاهد العلمية ومعامل مراكز الأبحاث والآثار والمكتبات ومجموعات الأرشيف والمؤسسات الثقافية الأخرى التى تشرف عليها الدولة وذلك فى إطار احترام تشريعات الدولة المضيفة .

المادة الخامسة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بدراسة شروط معادلة الدبلومات والشهادات الممنوحة بواسطة المؤسسات التعليمية للبلدين وذلك بغرض إعداد بروتوكول خاص بمعادلتها .

المادة السادسة

يقوم الطرفان المتعاقدان بإعطاء أفضلية - فى إطار تشريعات كل منها - لتبادل وتوزيع الكتب والكتيبات والدوريات ذات الصبغة الأدبية والخاصة بالفنون والعلمية والفنية والسياحية والموسيقى التسجيلية والأفلام ذات الأغراض التعليمية والثقافية .

المادة السابعة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بتسهيل تنظيم وإقامة معارض الفنون والسياحة ومؤتمرات وحفلات موسيقية وتمثيليات مسرحية وعروض سينمائية ذات طابع تعليمى وثقافى وكذلك مباريات رياضية على أراضى الطرف الآخر.

المادة الثامنة

يقوم الطرفان المتعاقدان بتشجيع التعاون بين مؤسسات الرياضة والشباب .

المادة التاسعة

يعطى الطرفان المتعاقدان أفضلية للتعاون في المجالات الاجتماعية وأنشطة المؤسسات النسائية .

المادة العاشرة

يتعاون الطرفان المتعاقدان في مجال الإعلام ويشجعان التعاون بين مؤسسات الإذاعة والتليفزيون في بلد كل منهما .

المادة الحادية عشرة

يمثل الصندوق المصري للتعاون الفني في إفريقيا الحكومة المصرية فيما يختص بالخبراء والفنيين المرسلين إلى جمهورية ساحل العاج بواسطة الصندوق وكذلك المنح المقدمة تطبيقاً لهذا الاتفاق .

المادة الثانية عشرة

يتولى الطرفان وضع برامج التنفيذ بشروط يتم تحديدها باتفاق بين الطرفين .

المادة الثالثة عشرة

هذه الاتفاقية تصبح نافذة المفعول مؤقتاً بمجرد توقيعها ونهائياً من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتكون صالحة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ويمكن إنهاؤها كتابة بناء على رغبة أى من الطرفين المتعاقدين بعد ستة أشهر من تاريخ الإخطار بذلك .

وفي حالة إنهاء الاتفاقية فإن الأوضاع التي يتمتع بها المستفيدون سوف تستمر حتى نهاية السنة الجارية ، أما بالنسبة للمبعوثين فإن أوضاعهم تستمر حتى نهاية السنة الدراسية أو الجامعية الجارية .

حررت في أبيدجان يوم ١٥ يناير ١٩٨٥ ، من نسختين أصليتين باللغة الفرنسية واللغة العربية وتعتبر كلتاها متساوية الحجية .

عن حكومة جمهورية ساحل العاج
سيمون آكيه
وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٢] معاهدة صداقة وتعاون
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ساحل العاج
(١٥ يناير ١٩٨٥)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ساحل العاج ، وقد أعربت عن رغبتهما المشتركة في دفع ودعم علاقات الصداقة والأخوة بين الدولتين وتنمية وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ساحل العاج .

وأكدتا تمسكهما الوثيق بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وإسهاماً منها في خفض حدة التوتر في العالم وإقامة جو من الثقة بين الدول مما يساعد على تنمية التعاون الدولي والتقدم الإنساني ، قررتا توقيع الإتفاقية التالية والمسماة « معاهدة صداقة وتعاون » ، اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

عبر الطرفان المتعاقدان عن رغبتهما الوثيقة في دعم وتنمية علاقات الصداقة والأخوة والتضامن التي تربط بين الدولتين وتكثيف الجهود من أجل حماية مصالحهما المتبادلة .

المادة الثانية

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالمشاركة في دعم السلام في إفريقيا وفي العالم وبالعمل على حل الخلافات التي قد تنشأ بين الدول الإفريقية بالوسائل السلمية .

المادة الثالثة

يوكد الطرفان المتعاقدان عزمهما على العمل من أجل سرعة حصول كافة أرجاء القارة الإفريقية على الاستقلال التام والقضاء على الأبارتهايد وكل شكل من أشكال التفرقة في إفريقيا .

المادة الرابعة

يلتزم الطرفان المتعاقدان بدعم التعاون بين الدول الإفريقية من أجل سرعة تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في إفريقيا

المادة الخامسة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل من أجل تحرير إفريقيا وإقامة تعاون سليم ومخلص بين القارة الإفريقية والعالم الخارجي .

المادة السادسة

يوكد الطرفان المتعاقدان التزامهما بدعم وتنمية التعاون فيما بينهما لا سيما في المجال الزراعي والتجاري والثقافي والعلمي والفني والنقل والمواصلات بما يسهم في تحقيق أفضل تفاهم بين شعبيها وبما يضمن استقلال دولتيهما .

المادة السابعة

يجب أن الطرفان المتعاقدان التعاون بين مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين الحركات النسائية والشبابية بالدولتين ويشجعان تبادل الخبرات والمعلومات في جميع المجالات التي يتم الاتفاق على أهمية تبادلها.

المادة الثامنة

قرر الطرفان المتعاقدان إنشاء لجنة وزارية مشتركة مصرية عاجية تكون مكلفة بتابعة تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين مصر وساحل العاج وتتكون اللجنة الوزارية المشتركة من وزيرى الخارجية بالدولتين أو غيرهم من الوزراء ومن يعاونهم من الخبراء المختصين.

تجتمع اللجنة الوزارية المشتركة مرة كل عامين بالتناوب بين مصر وساحل العاج.

وكلماً اقتضت الحاجة فإنه يمكن للطرفين المتعاقدين إنشاء لجان فرعية مشتركة لدراسة موضوع أو مشكلة معينة تتعلق بالتعاون المصرى العاجى.

المادة التاسعة

وتطبيقاً لنصوص هذه المعاهدة ، وإذا ما اقتضت الحاجة ذلك ، فإنه يمكن للطرفين المتعاقدين ، أن يوقعا اتفاقيات وبروتوكولات في مختلف المجالات ويكون ذلك عن طريق لجان فرعية مؤقتة .

المادة العاشرة

المعاهدة نافذة المفعول لأجل غير محدد ما لم يطلب أحد الطرفين إلغائها كتابة .

وبسرى الإلغاء بعد ستة أشهر من تاريخ الإخطار .

وسيمت التصديق على هذه المعاهدة وفقاً للإجراءات الدستورية بالدولتين وتصبح نافذة المفعول منذ تبادل وثائق التصديق عليها .

المادة الحادية عشرة

ستقوم الحكومتان بإيداع صورة من المعاهدة لدى كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة الإدارية لمنظمة الوحدة الإفريقية .

حررت في أبيدجان يوم ١٥ يناير ١٩٨٥ . من نسختين أصليتين باللغة الفرنسية واللغة العربية وتعتبر كلتاها متساوية الحجية .

عن حكومة جمهورية ساحل العاج

سيمون آكيه

وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

د . بطرس بطرس غالى

وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٣] اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال
(٥ مارس ١٩٨٥)

طرف أول

جمهورية مصر العربية

طرف ثان

جمهورية السنغال

إذ تأخذان في الاعتبار روابط الصداقة والإخوة التي تجمع بين شعبيهما ، واسترساداً بالإرادة المشتركة لتطوير وتكثيف التعاون الثنائي ، من أجل الصالح المشترك للبلدين خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وإدراكاً للحاجة إلى إنشاء جهاز للتشاور بين الدولتين ، قررا ما يلي :

المادة الأولى

إنشاء لجنة عليا مشتركة مصرية - سنغالية للتعاون ، يشار إليها في بعد « باللجنة العليا المشتركة » .

المادة الثانية

تتكون اللجنة العليا المشتركة من الوزراء المختصين بالشؤون الخارجية ، ووزراء آخرين من البلدين يعاونهم خبراءؤهم .

المادة الثالثة

تهدف اللجنة العليا المشتركة إلى تدعيم وتنشيط التعاون بين مصر والسنغال في كافة المجالات .

المادة الرابعة

تحقيقاً لذلك ، تختص اللجنة العليا المشتركة ، بصفة أساسية ، بما يلي :

— متابعة تنفيذ كافة الاتفاقيات السارية وتلك التي قد يتم توقيعها مستقبلاً .

— متابعة تطبيق الأحكام التعاهدية التي تتضمنها هذه الاتفاقيات .

— دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ، وتكثيف التبادل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والفني والعلمي بين البلدين تحقيقاً لهذا الغرض

— تنمية العلاقات بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومراكز البحوث بين البلدين .

— إجراء مشاورات وتبادل وجهات النظر حول المسائل الإقليمية والدولية اأامة .

— تقديم التوصيات التي من شأنها إعطاء قوة دفع دبلوماسية لصالح العلاقات الثنائية بين البلدين وكذا المقترحات الكفيلة بتحقيق الأهداف المنوطة بها ..

المادة الخامسة

تجتمع اللجنة العليا المشتركة مرة كل عامين - في دورة عادية - في كل من مصر والسنگال بالتبادل ، أوفى دورة طارئة بناء على طلب أحد الطرفين .

المادة السادسة

يمكن للجنة المشتركة عند الحاجة إنشاء لجان خاصة لإجراء دراسات متعمقة للمسائل ذات الطابع العاجل أو التخصصى ، ويمكن لتلك اللجان الاجتماع خارج اطار اللجنة العليا المشتركة .

المادة السابعة

تحدد مواعيد اجتماع اللجنة العليا المشتركة بالاتفاق المشترك بين الجانبين عبر القنوات الدبلوماسية .
تنكفل الحكومة المضيفة بموافاة الطرف الآخر بمشروع جدول الأعمال وبكافة المستندات المتوفرة المتعلقة بالاجتماع قبل شهر على الأقل من تاريخ الاجتماع

المادة الثامنة

برأس رئيس وفد الدولة المضيفة اجتماعات اللجنة ، كما يتم اختيار مقررين ، واحد عن كل وفد ، لاعداد محضر الاجتماع الذى يتم توقيعه من جانب رئيسى الوفدين .

المادة التاسعة

يصدر عقب كل دورة بيان مشترك عام يصيغه الوفدان ويتم توقيعه وإعلانه موضعاً للقرارات التى اتخذتها اللجنة العليا المشتركة .

المادة العاشرة

تتحمل كل حكومة بنفقات سفر وفدها ، بينما تتحمل الدولة المضيفة بنفقات الإقامة (الفندق) الوجبات - الانتقالات) .

المادة الحادية عشرة

لغات العمل المستخدمة فى اللجنة هى العربية والفرنسية .

المادة الثانية عشرة

يسرى هذا الاتفاق لمدة غير محدودة .

ویدخل حيز التنفيذ بعد الإبلاغ بتمام التصديق عليه وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها فى كل من الدولتين .

يحق لكل طرف أن يطالب كتابة بمراجعة أو تعديل بعض أو كل بنود هذا الاتفاق .

تدخل الفقرات التى تم مراجعتها أو تعديلها بالاتفاق المشترك بين الجانبين إلى حيز التنفيذ فور الإبلاغ بالموافقة عليها من جانب كلا الطرفين .

المادة الثالثة عشرة

يحق لكل طرف - في أى وقت - إلغاء هذا الاتفاق ، ويسرى هذا الإلغاء عقب ستة أشهر من إعلان الطرف الآخر بتلك الرغبة .

وقع بالقاهرة بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٨٥ ، من نسختين باللغتين العربية والفرنسية ، لها نفس الحجية .

عن جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية .

عن جمهورية السنغال
ابراهيم فال
وزير الخارجية

[٢٤] بروتوكول تبادل ثقافى

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال

للعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧

(٥ مارس ١٩٨٥)

تطبيقاً للاتفاق الثقافى الموقع فى القاهرة فى ٢٥ يولية ١٩٦٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال تم الاتفاق على ما يلى :

فى المجال الثقافى :

مادة (١)

يعمل الطرفان على تدعيم التعاون بين المسرح القومى فى البلدين والنظر فى تنظيم عروض الفرق الشعبية وذلك فى كل من القاهرة وداكار .

مادة (٢)

يستقبل الجانب المصرى اثنين من الرسامين أو اثنين من الرسامين المحترفين السنغاليين من خريجي الفنون الجميلة .
لعرض أعمالها على الجمهور المصرى ، وتحمل الحكومة المصرية مصروفات السفر والإقامة لمدة أسبوع .

مادة (٣)

يقدم الجانب المصرى منحاً دراسية وتدريبية ومنحاً للأبحاث لمرشحين حاصلين على دبلوم الفنون الجميلة من داکار
لدراسة العمارة والإتشاء .

مادة (٤)

يتبادل الطرفان أساتذة الفنون الجميلة كما يتبادلان الوثائق في هذا المجال وذلك عن طريق المؤسسات الفنية .

مادة (٥)

يقوم الجانب المصرى بدراسة إمكانية استقبال اثنين من المرشحين السنغاليين خريجي الكونسرفاتوار القومى للموسيقى والرقص والدراما لحضور محاضرات في معهد السينما المصرى أو أكاديمية الفنون بالقاهرة . وتحمل الحكومة المصرية نفقات السفر والإقامة .

مادة (٦)

يقوم الطرفان بدراسة سبل توقيع اتفاقية إنتاج سينمائى مشترك .

مادة (٧)

يتعاون الطرفان في مجال إعداد الأفلام السينمائية كما يتبادلان المعلومات في مجال السينما .

مادة (٨)

يقوم كل من الطرفين بتنظيم أسبوع للفيلم السينمائى في بلد الطرف الآخر .

مادة (٩)

يقوم كل طرف بتنظيم أسبوع ثقافى بالتبادل سنوياً في بلد الطرف الآخر بهدف إبراز المظاهر الثقافية القومية .
يتم تحديد تفاصيل تنظيم هذه الأسابيع الثقافية المشتركة بين الطرفين .

مادة (١٠)

يشجع الطرفان تبادل الوثائق والنشرات بين المعهد الرئيسى لأفريقيا السوداء (إيفان) والهيئة المصرية للآثار، وهذا الصدد ، يقوم المعهد الرئيسى لأفريقيا السوداء وهيئة الآثار المصرية ببحث إمكانية إنشاء قسم مصرى في علوم المصريات في (إيفان) حيث تعرض نسخ من أعمال الفن الفرعونى أو أعمال فنية أصلية .
في مجال التعليم :

مادة (١١)

يمكن للطرفين تبادل منح دراسية وتدريبية أو منح إعداد في مختلف المجالات التعليمية ، تقدم منح الدولة هذه للطلبة الذين يرغبون في استكمال دراستهم في معاهد وجامعات الطرف الآخر المتعاقد .
يحدد عدد المنح المقدمة سنوياً بمكاتبات رسمية بين وزارتى خارجية كل من البلدين .
وتتحمل الحكومة المضيفة نفقات سفر السنغاليين الحاصلين على منح .

مادة (١٢)

يستقبل الأزهر الشريف الطلبة السنغاليين من المستوى الثانوى والجامعى طبقاً للحصة السنوية المخصصة لجمهورية السنغال .

مادة (١٣)

يوفد الأزهر الشريف بناء على طلب جمهورية السنغال ، مدرسين للمساهمة في نشر الثقافة الإسلامية والعربية في السنغال .

مادة (١٤)

تزود الحكومة المصرية السنغال بكتب تتناول الثقافة الإسلامية . وكتب مدرسية . كما تزود وزارة التعليم القومى بالسنغال بآلات ضاربة عربية .

مادة (١٥)

تقوم الحكومة المصرية بدراسة إمكانية نشر الكتب المدرسية المؤلفة في السنغال .

مادة (١٦)

تشكل لجنة مشتركة من الخبراء لبحث المسائل المتعلقة بمعادلة الدرجات الجامعية والشهادات الدراسية التي تمنحها المؤسسات في كلا البلدين .

مادة (١٧)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبادل الخبرة في مجال التعليم في المناطق الريفية وفي مجال الإعداد المهني في الأوساط الريفية .

مادة (١٨)

تقدم مصر منحاً تدريبية في مجال الطب البيطري والإنتاج الحيواني والنباتي وحماية النباتات .

مادة (١٩)

فيما يتعلق بالمنح المقدمة من الحكومة القومية المصرية للسنغال ، يطلب الجانب السنغالي أن يتم تقديمها في نطاق اللجنة القومية السنغالية المختصة بتقديم المنح .

وفي هذا الصدد يتعهد الطرفان بعدم تقديم المنح مباشرة عن طريق السلطات العامة أو غير مباشرة عن طريق الجامعات ، كما يتعهدان بقصر تقديمها إلى حكومتى البلدين .

مادة (٢٠)

ببحث المسائل المتعلقة بتوجيه وتسجيل الطلبة السنغاليين ، طلب الجانب السنغالي تفضيل التخصصات العلمية والفنية .

وافق الجانب المصرى على قبول المبدأ وإيجاد تنسيق دائم بين سفارة السنغال بالقاهرة والسلطات المصرية المختصة في نطاق اللوائح المعمول بها .

كما يمكن توجيه الطلبة السنغاليين إلى مدن جامعية مصرية أخرى اخذاً في الاعتبار الأعداد المقررة المطبقة في مصر .

مادة (٢١)

يعمل الجانب المصرى على زيادة عدد المدرسين المخصصين للسنغال بهدف تطوير تعليم اللغة العربية بالمدارس الثانوية بالسنغال .

مادة (٢٢)

بالنسبة لتحمل نفقات التأمينات الطبية ، يطلب الجانب السنغالى من الجانب المصرى الذى وافق على ذلك ، تزويده بوثائق كاملة عن نظام التأمين الاجتماعى المعمول به وعن الاجراءات العملية المتبعة لتوقيع عقود التأمين .

في المجال الصحى :

مادة (٢٣)

يهدف تشجيع التعاون في المجال الطبى ، قررت مصر زيادة عدد الأطباء الموفدين إلى الحكومة السنغالية من خمسة إلى ثمانية أطباء ، وذلك عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى لإفريقيا .

مادة (٢٤)

اتفق الطرفان على تنمية التعاون الثلاثى فيما بينهما من جهة ومع دول ثالثة من جهة أخرى .
وفي هذا الاطار يطلب الجانب السنغالى تدخل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لإفريقيا بهدف تزويده بالأدوية .

في مجال التنمية الاجتماعية :

مادة (٢٥)

يتبادل الطرفان الخبراء والوثائق في مجالات إعداد الكوادر، والتدريب والتأهيل للمعوقين جسمانياً ومساعدة الأشخاص ذوى الدخول المنخفضة .

مادة (٢٦)

يتبادل الطرفان خبراتهما في مجال رعاية الأطفال والمعوقين والأيتام .

مادة (٢٧)

يتبادل الطرفان المعلومات والوثائق الخاصة بدراسة مشروع عن العلاقات بين الدول المقترضة والدول المقرضة وتمويل وتنفيذ وتقييم متابعة هذه المشروعات .

مادة (٢٨)

يتبادل الطرفان خبراتهما، في اطار الامكانيات المتاحة ، لضمان تدريب الكوادر مهنيًا .

مادة (٢٩)

يزود كل من الطرفين الطرف الآخر بخبراته في مجال التدريب المهنى لشباب المدن والريف .

مادة (٣٠)

يتبادل الطرفان الخبراء في مهمات للتعرف على الإنجازات المختلفة في كل من البلدين في مجال العمل الاجتماعي لتنمية الجماعات ، والتدريب العملي ، وأوضاع المرأة ، والأنشطة الريفية والحضرية .

مادة (٣١)

يتبادل الطرفان المعلومات والوثائق فيما يتعلق بتدريب الفتيات والأمهات الشابات في المجالات غير المعتادة ، وكذلك في مجال تنظيم الأسرة وتوجيه المرأة للقيام بمشاريع إنتاجية .

مادة (٣٢)

يزود الطرف المصري الطرف السنغالي بخبرته في مجال إعداد الكوادر وإدارة الجماعات على غرار (هيئة تعمير وتنمية القرى المصرية) .

مادة (٣٣)

تقدم مصر للسنغال معونة في شكل مواد لتجهيز مختلف هياكل التدريب .

مادة (٣٤)

من أجل تعليم مبادئ اللغة للجماهير تقدم مصر منحاً تدريبية في اللغة العربية بالوسائل السمعية البصرية لموظفين سنغاليين متحدثين بالفرنسية .

مادة (٣٥)

يقدم الطرف المصري للسنغال معونته المالية والمادية من أجل إنشاء عشرة (١٠) كتاتيب لزيادة التعليم الحديث للقرآن .

في مجال الشباب والرياضة :

مادة (٣٦)

يعمل الطرفان على إيجاد تنسيق بينها في مجال الرياضة والشباب خاصة عن طريق تبادل مجموعات الشباب والمنظمات الشبابية .

مادة (٣٧)

يشجع الطرفان تبادل المشورة بين ممثلي منظمات الشباب أثناء لقاءاتهم الإفريقية والدولية ..

مادة (٣٨)

يشجع الطرفان تبادل الدعوات بمناسبة العروض الثقافية والفنية والعلمية للشباب .

مادة (٣٩)

يشجع الطرفان تبادل الخبراء بهدف الإطلاع على خبرات كل من البلدين في مجال التعليم والأنشطة الاجتماعية التعليمية.

مادة (٤٠)

يعمل الطرفان على تبادل فرق رياضية حائزة على بطولات أو فرق أبطال الكأس في كرة القدم.

مادة (٤١)

تستقبل جمهورية مصر العربية فريق سباحة ستغالي في دورة تدريبية لرفع المستوى.

مادة (٤٢)

يشجع الطرفان تبادل المعلومات بشأن الرياضة في المؤسسات.

مادة (٤٣)

يقدم الطرف المصري منحة لإعداد مدرب مصارعة ، ومنحة لمدرّب سباحة ، ومنحتين لاثنتين من مدرّبي الكرة الطائرة.

في مجال السياحة :

مادة (٤٤)

يشجع الطرفان تبادل المعلومات السياحية ، كما يتبادلان المعلومات عن الحركة السياحية في البلدين .

مادة (٤٥)

تشجع جمهورية مصر العربية السياحة الدينية للسفاليين لزيارة الأماكن المقدسة بمصر ، وذلك في طريقهم إلى مكة للحج أو أثناء عودتهم .

مادة (٤٦)

تشجع جمهورية مصر العربية قدوم المواطنين السفاليين إلى مصر بمناسبة إقامة الاحتفالات الدينية الإسلامية .

مادة (٤٧)

تقوم مصر بتقديم المعونة للسفالي في مجال الإعداد السياحي والفندقية .

في مجال الإعلام :

مادة (٤٨)

يعمل الطرفان على إقامة تعاون بين وزارتي الإعلام في جمهورية مصر العربية وجمهورية السفالي من أجل وضع برنامج ذي صبغة ثقافية واجتماعية واقتصادية وعلمية وفنية .

وفي هذا الاطار يوفد الجانب المصري فريقاً من الفنانين إلى السفالي .

مادة (٤٩)

يعمل الطرفان على تبادل الصحفيين كما يسجعان إقامة اتصالات دائمة بين المسؤولين بالوزارتين المصرية والسنغالية ، وبين الهيئات الصحفية المصرية والسنغالية .
يتحمل الجانب المستقبل نفقات الإقامة والتفلات في أراضيه .

مادة (٥٠)

تقوم وزارتنا الإعلام في كل من البلدين بالتشاور بينهما وذلك رغبة منها في تشجيع إقامة نظام قومي جديد في إطار حركة عدم الانحياز والمنظمات الدولية والإقليمية .

مادة (٥١)

يشجع الطرفان تدعيم العلاقات بين كلية الإعلام المصرية بالقاهرة والمركز السنغالي لدراسات العلوم وتقنية الإعلام بداكار .

مادة (٥٢)

تقدم الحكومة المصرية إلى الحكومة السنغالية منحاً باللغة العربية والإنجليزية من أجل إعداد الصحفيين السنغاليين .
يتحمل الجانب المصري نفقات السفر .

وكالة الأنباء :

مادة (٥٣)

يشجع الطرفان تبادل الصحفيين والمعلومات بين وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ. ش. أ) ووكالة الأنباء السنغالية (و. أ. س) ويوقعان بهذا الصدد اتفاق تعاون وتبادل .

مادة (٥٤)

تدرس كل من (أ ش أ) و (و. أ. س) إمكانية فتح مكعب لكل منهما في دكاكار والقاهرة .

مادة (٥٥)

يستمر التعاون بين (أ ش أ) و (و. أ. س) في إطار وكالة أنباء بان افريقيا (بانا) طبقاً لمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية .

في مجال الإذاعة والتليفزيون :

مادة (٥٦)

تقوم هيئة الإذاعة والتليفزيون المصرية وهيئة الإذاعة والتليفزيون السنغالية بوضع برنامج لتبادل البرامج ذات الصبغة الثقافية والعلمية والفنية .

مادة (٥٧)

تعمل هيئة الإذاعة والتليفزيون المصرية وهيئة الإذاعة والتليفزيون السنغالية على تبادل البرامج الخاصة ذات الاهتمامات المشتركة والتي تعكس الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية في السنغال ومصر، وتبرز الجهود التي تبذلها كل من البلدين في صالح الوحدة الإفريقية .

تكون البرامج المتبادلة مصحوبة بنصوص توضيحية وبوثائق ولا يمكن التنازل عن هذه البرامج لطرف ثالث أو استغلالها تجارياً .

ويتحمل الجانب المرسل نفقات الشحن .

مادة (٥٨)

يقدم كل من الطرفين معونته ، في حدود إمكانياته ، للصحفيين المصريين والسنغاليين الموفدين في مهمات في كل من السنغال ومصر .

مادة (٥٩)

يتم تشجيع صحفيي البلدين للقيام بتحقيقات صحفية لتغطية الأحداث أو الاحتفالات بالأعياد القومية في كل من البلدين .

مادة (٦٠)

بهذه المناسبة بذيع كل من الطرفين برامج خاصة للاحتفال بهذا الحدث .

مادة (٦١)

تقوم كل من هيئتي الإذاعة والتليفزيون المصرية والسنغالية بتوقيع اتفاق تعاون وتبادل وذلك بهدف تدعيم علاقات التعاون والصداقة بينهما .

مادة (٦٢)

يقدم الطرف المصري إلى الطرف السنغالي معونته الفنية المتعلقة بالمواد السمعية والبصرية : آلات تصوير - آلات تسجيل ومواد الإرسال والاستقبال .

الأحكام العامة :

مادة (٦٣)

يتم الاتفاق على المسائل المالية المتعلقة بتنفيذ هذا البرنامج على أساس ترتيبات خاصة أو كما يلي :
يتحمل الجانب المرسل للوفود نفقات السفر والذهاب والعودة ، ويتحمل الجانب المستقبل نفقات الإقامة (المبيت والمأكل والتفلات المحلية والرعاية الطبية) .

مادة (٦٤)

يخطر الجانب المرسل للوفود الجانب المستقبل بتشكيل الوفد وتاريخ الوصول ومدة الإقامة وذلك قبل السفر بشهر .

مادة (٦٥)

لا يمنع هذا البرنامج تنفيذ أنشطة أخرى قد يرى إنها ذات أهمية للطرفين .

الأحكام النهائية :

مادة (٦٦)

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه .

مادة (٦٧)

يعمل بهذا البروتوكول للفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٨٧ .
حرر في القاهرة في ٥ مارس ١٩٨٥ من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ولكل من النصين نفس الحجية .

عن جمهورية السنغال
إبراهيم فال
وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٥] اتفاق تعاون اقتصادى وفنى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية (٣٠ مايو ١٩٨٥)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بنين الشعبية المشار إليهما فيما بعد « بالطرفين المتعاقدين » .
إنطلاقاً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، ورغبة منها في دعم وتنمية علاقات التعاون الاقتصادى بين دولتيها وفقاً لخطة عمل لاجوس التى أقرت في أبريل ١٩٨٠ ، وإدراكاً منها للمزايا المتبادلة لمثل هذا التعاون وأهميته لدعم علاقات الصداقة والتضامن بين الشعب المصرى والشعب البنينى ، اتفقتا على الترتيبات الآتية :

مادة أولى

في إطار التضامن والمصالح المتبادلة ، تعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل من أجل تنمية علاقات التعاون الاقتصادى بينهما إسهاماً منها في تحقيق التقدم الاجتماعى والرفاهية لشعبيهما .

مادة ثانية

وإدراكاً منها لأهمية التعاون الاقتصادي من أجل التنمية ، اتفق الطرفان المتعاقدان على اتخاذ كافة الاجراءات لإقرار وتوسيع نطاق التعاون بين المؤسسات والشركات والهيئات الإدارية القانونية والمراكز الاقتصادية المصرية والبنينية في مختلف المجالات وبصفة خاصة في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والسياحة والهندسة والصيد والتجارة والتكنولوجيا والتدريب المهني .

مادة ثالثة

ويمكن للطرفين المتعاقدين إبرام اتفاقيات محددة في المجالات الواردة بالمادة الثانية .

مادة رابعة

اتفق الطرفان المتعاقدان على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتسهيل تنفيذ المشروعات التى سيتم الاتفاق عليها فى إطار التعاون الاقتصادى المشار إليها مع الأخذ فى الاعتبار القوانين واللوائح والسياسات الاقتصادية المعمول بها فى كل من الدولتين .

مادة خامسة

يكون سداد تكاليف تنفيذ العمليات التى تم فى إطار هذا الاتفاق بالعملات الحرة القابلة للتحويل وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها فى كل من الدولتين .

مادة سادسة

يتسرى هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ويتجدد ضمناً لمدة مماثلة ما لم يقرر أحد الطرفين إنهاء العمل به ويكون ذلك بإخطار كتابى قبل ستة أشهر على الأقل من المدة التى امتد إليها الاتفاق .

مادة سابعة

وفى حالة إنهاء العمل بهذا الاتفاق فإن نصوصه سوف تستمر فى حكم الارتباطات المتفق عليها قبل إنهائه وحتى ينتهى أجلها .

مادة ثامنة

يبدأ العمل بهذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

تحرر فى القاهرة يوم ٣٠ مايو ١٩٨٥ من أربع نسخ أصلية ، منها نسختين باللغة العربية ونسختين باللغة الفرنسية وللنسخ الأربع حجية متساوية .

عن حكومة جمهورية بنين الشعبية
فريدريك آفو
وزير الخارجية والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

**[٢٦] اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية
(٣٠ مايو ١٩٨٥)**

إن جمهورية مصر العربية من جانب
وجمهورية بنين الشعبية من جانب آخر

والمشار إليهما فيما بعد « بالطرفين المتعاقدين » انطلاقاً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، تدفعهما الإرادة المشتركة لدعم علاقات التضامن والأخوة بين الشعبين المصري والبنيني .
ورغبة منها في تكثيف ودعم التعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية ، اتفقتا على ما يلي :

مادة أولى

بمقتضى هذا الاتفاق ، يقوم الطرفان المتعاقدان بإنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين مصر وبنين ، سوف يشار إليها فيما يلي « باللجنة العليا » .

مادة ثانية

تشكل اللجنة العليا من وزيرى الخارجية فى الدولتين أو من وزيرين غيرهما عند المقتضى ، يعاونهما الخبراء .

مادة ثالثة

تهدف اللجنة العليا إلى :

- ١ - تحديد السياسات المتعلقة بدعم العلاقات بين الطرفين المتعاقدين فى مجالات التعاون الآتية :
(أ) مجالات الاقتصاد والزراعة والصناعة والمناجم والطاقة والنقل والاتصالات السلكية والصيد والتدريب المهني .
(ب) المجالين التجارى والسياحى .
(ج) المجالات الاجتماعية والثقافية والعلمية والفنية ومجالات الصحة والشباب والرياضة .
- ٢ - إعداد المقترحات التى من شأنها تحقيق ذلك الدعم ورفعها للحكومتين للحصول على موافقتها عليها .
- ٣ - تذليل العقبات التى يمكن أن تنشأ نتيجة لتنفيذ الاتفاقات التى يتم التوقيع عليها بين الدولتين فى كافة مجالات التعاون بينها وإيجاد حلول لها فى إطار القوانين واللوائح المعمول بها فى كل منها .
- ٤ - النظر فى المشكلات المتعلقة برعايا كل من الدولتين بأراضى الدولة الأخرى لحلها فى إطار القوانين واللوائح المعمول بها فى كل منها .
- ٥ - تسهيل التشاور بين الدولتين فيما يتعلق بكبرى القضايا الإفريقية والدولية .

مادة رابعة

تعقد الدورات العادية للجنة العليا مرة واحدة كل عامين على الأقل بالتناوب في بنين ومصر. كما يمكن أن تعقد دورات غير عادية بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين وموافقة الطرف الآخر.

ويرأس اجتماعات اللجنة العليا وزيراً الخارجية أو أى وزيرين آخرين مفوضين من قبل حكومتيهما.

ويمكن للجنة العليا عند الاقتضى أن تشكل «لجان للدراسة المتعمقة» فيما يتعلق بالمسائل التى ترى أن لها صفة الاستعجال والخصوصية. وترفع هذه اللجان نتائج عملها للجنة العليا لإقرارها.

مادة خامسة

يبدأ العمل بأية تعديلات أو بأى قرار يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق بعد تبادل المذكرات الدبلوماسية المتضمنة موافقة الطرفين المتعاقدين طبقاً للأجراءات القانونية المتبعة فى دولتيهما.

مادة سادسة

يسرى هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ويتجدد ضمناً لمدة مماثلة ما لم يقرر أحد الطرفين إنهاء العمل به.

ويكون ذلك بإخطار كتابى قبل ستة أشهر على الأقل من المدة التى امتد إليها الاتفاق.

مادة سابعة

يبدأ العمل بهذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه.

تحرر فى القاهرة يوم ٣٠ مايو ١٩٨٥ من أربع نسخ أصلية نسختان منها باللغة العربية ونسختان باللغة الفرنسية وللنسخ الأربع حجية متساوية.

عن حكومة جمهورية بنين الشعبية
فريدريك آفو
وزير الخارجية والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

**[٢٧] اتفاق عام للتعاون الاقتصادي والفنى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية
(١٣ فبراير ١٩٨٦)**

إن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية من جانب ، وحكومة جمهورية مصر العربية من جانب آخر ، رغبة في تعزيز روابط التعاون ، والصداقة ، والتضامن بين بلديهما ، وشعبيهما ، واهتماماً بتوثيق سياسة تعاون مخلص على أساس احترام السيادة والاستقلال الوطنى وفى إطار التعاون بين الجنوب والجنوب .
وإدراكاً لضرورة أن يتم بين البلدين تعاون واسع من أجل التنمية الاقتصادية والفنية لمجتمعيهما ، قد اتفقتا على ما يلى :

مادة (١)

يرتبط الطرفان المتعاقدان بالتعاون فى حدود إمكانياتها فى المجالات الاقتصادية والفنية ، وفى هذا الإطار ، ينتوى الطرفان المتعاقدان كشريكين متساويين فى الحقوق .

مادة (٢)

تأسساً على أحكام هذا الاتفاق يتم عقد اتفاقيات وترتيبات خاصة تتعلق بالمجالات المحددة فى المادة الأولى المشار إليها .

مادة (٣)

من أجل تحقيق نواحي التعاون التى يحددها هذا الاتفاق ، شكلت لجنة مشتركة مصرية ماالجشية تتكون من ممثلين عن حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية ومن خبراء البلدين .
وهذه اللجنة المشتركة سيناط بها تطبيق وحسن تنفيذ هذا الاتفاق ، وفى نطاق مهمتها ، فإن اللجنة المشتركة ستحظى بمعاونة السلطات المختصة فى البلدين ، وترفع توصياتها إلى حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية .

مادة (٤)

تجتمع اللجنة المشتركة مرة كل عام على الأقل بالتبادل فى كل من البلدين فى موعد يتفق عليه فى الاجتماع السابق .

وتقوم حكومة البلد المضيف باقتراح جدول أعمال اللجنة قبل شهرين على الأقل من تاريخ اجتماعها .

مادة (٥)

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ وفقاً للإجراءات الدستورية فى كلا البلدين ويصبح نافذ المفعول لمدة غير محددة إلا إذا أبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة رغبته فى إلغاء الاتفاق حيث ينتهى الاتفاق بعد ستة شهور من هذا الإبلاغ .

لا يسرى الإلغاء على المشروعات التى تكون فى طور التنفيذ ولا على صلاحية الضمانات التى تم اعطاؤها فى اطار هذا الاتفاق .

ولكل من الطرفين المتعاقدين أن يطلب مراجعة الاتفاق كلياً أو جزئياً وفقاً لنفس الشروط الواردة فى الفقرة السابقة .

وتسرى النصوص المعدلة بالرضا المتبادل لدى موافقة الطرفين المتعاقدين .

تم توقيع هذا الاتفاق فى القاهرة يوم الخميس ١٣ فبراير ١٩٨٦ من أصلين أحدهما باللغة العربية والثانى باللغة الفرنسية ولكلاهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية
(جان بيمانا نجارا)
وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
(د . كمال الجنزورى)
نائب رئيس الوزراء
ووزير التخطيط والتعاون الدولى

**[٢٨] برنامج تنفيذى لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية
للأعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨
(١٤ أغسطس ١٩٨٦)**

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الكونغو الشعبية رغبة منها فى تدعيم أواصر الصداقة والتعاون بين شعبيهما وتنمية العلاقات الثقافية والعلمية والفنية بين بلديهما وتطبيقاً لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى الموقع بين البلدين فى ١٣/٤/١٩٧٦ قررتا الاتفاق على هذا البرنامج الذى يتضمن ما يلى :

أولاً - التعليم والعلوم :

مادة (١)

يشجع الطرفان الاتصال المباشر بين الجامعات والمعاهد العليا فى كل من البلدين للتعاون فى المجالات العلمية المختلفة ولعقد اتفاقات خاصة .

مادة (٢)

يتبادل الطرفان زيارة عدد من ٢ - ٥ من أساتذة الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى البلدين لمدة يتم الاتفاق

عليها لإلغاء المحاضرات والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية التي تعقد في كلا البلدين والتعرف على الوسائل والطرق المستخدمة في التعليم العالي .

مادة (٣)

يتبادل الجانبان البرامج والمناهج الدراسية التي تدرس في المؤسسات الدراسية والجامعات والمعاهد العليا بغرض عقد اتفاق خاص بمعادلة الشهادات والدبلومات والدرجات العلمية في كل من البلدين .

مادة (٤)

يقدم الجانب المصري سنوياً منحاً على النحو التالي :

أ - ٢ (منحتان) جامعتان مدة كل منها عام قابل للتجديد .

ب - ٥ (خمس) منح دراسية في الأزهر مدة كل منها عام قابل للتجديد .

ج - ٨ (ثمانى) منح تدريبية في المركز الدولى للزراعة بالقاهرة مدة كل منها ٣ أشهر .

تطبق الشروط العامة والمالية الخاصة بهذا البند وفقاً للوائح المطبقة في المعاهد الفنية .

مادة (٥)

يقدم كل من الطرفين بناء على طلب الطرف الآخر المطبوعات والوثائق العلمية وكذلك قوائم الوسائل التعليمية المنتجة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية تمهيداً لتبادل عينات منها على سبيل الإهداء .

مادة (٦)

يشجع الطرفان تبادل المواد التاريخية والجغرافية الواردة في الكتب الدراسية للتأكد من صحتها ويعمل كل من الطرفين على أن تتضمن برامج المدرسية قدرأ كافياً من المعلومات عن البلد الآخر وذلك لتمكين الشباب من التعرف على هذا البلد .

مادة (٧)

يتبادل الجانبان بصفة منتظمة المعلومات والأبحاث التربوية كما يتبادلان البرامج والخطط الدراسية ونماذج من الكتب الدراسية والمواد التعليمية .. ويقدم الجانب المصري بناء على طلب الجانب الكونغولى نماذج من كتب اللغة العربية الحديثة للنظر في استخدامها في المدارس .

مادة (٨)

يمكن لوزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية أن توفد مدرسين إلى جمهورية الكونغو الشعبية في حدود إمكانياتها وبناء على طلب حكومتها ويتفق على التفاصيل فيما بعد بين الجهات المعنية في البلدين .

مادة (٩)

يتبادل الطرفان زيارات الوفود العلمية بين أكاديمية البحث العلمى بجمهورية مصر العربية ووزارة البحث العلمى بجمهورية الكونغو الشعبية .

مادة (١٠)

يتعاون الطرفان في المجالات الآتية :

— الزراعة والطب البيطرى بين المعاهد المتخصصة المصرية وبين مركز البحوث الزراعية في لوديجا ومركز أبحاث الطب البيطرى في جمهورية الكونغو الشعبية .

— طب المناطق الحارة بين المعهد الطبى للمناطق الحارة في القاهرة ومركز اوستوم في برازافيل ومركز الدراسات النباتية في جمهورية الكونغو الشعبية .

ثانياً — الثقافة والإعلام والشباب :

مادة (١١)

يشجع الطرفان تقديم عروض للفرق الفنية والفلكلورية ، ويتم الاتفاق على التفاصيل بين الجهات المعنية في كل من البلدين بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٢)

سوف يقوم الجانب المصرى بدعوة الجانب الكونغولى للاشتراك في المعرض الدولى للكتاب الذى يقام سنوياً في القاهرة .

مادة (١٣)

يشجع الطرفان تبادل الأفلام التسجيلية التى تعكس التقدم في المجالات المختلفة في كل من البلدين .

مادة (١٤)

يتبادل الطرفان برامج الإذاعة والتليفزيون التى تعكس المظاهر الثقافية والاجتماعية والعلمية في كل من البلدين .

مادة (١٥)

يعمل الطرفان على تنمية التعاون في مجال الإذاعة ويتبادلان لذلك البرامج الإذاعية والتليفزيونية والخاصة بالأعياد القومية والأحداث الهامة التى هم حياة الشعبين في كل من البلدين .

مادة (١٦)

يشجع الطرفان التعاون بين وكالتى الأنباء الوطنية في كل من البلدين وسوف يتم الاتصال المباشر بين الوكالتين لتحقيق هذا التعاون .

مادة (١٧)

يعمل الطرفان على إقامة اتصالات لتنمية التعاون بين الهيئات الشبابية في كل من البلدين ، كما يعملان على تبادل الوفود الرياضية .

ثالثاً — الصحة :

مادة (١٨)

يتعاون الجانبان في مجال التخطيط الصحى ويتبادلان في هذا الصدد الخبراء ، ويقدم الجانب المصرى بناء على

طلب جمهورية الكونغو الشعبية خبيراً أو عدداً من الخبراء في التخطيط الصحى لمدة أسبوعين للبحث والدراسة لتبادل وجهات النظر مع المختصين والمسؤولين عن هذه المجالات لدى الطرف الآخر.

مادة (١٩)

يستمر الطرفان في تبادل الوثائق والخبرات فيما يتعلق بما يلى :

- التشريعات الصحية والاجتماعية .
- صيانة المعدات الفنية .
- الرعاية الطبية الاولى .
- رعاية المتخلفين عقلياً .

رابعاً — الأحكام العامة والشروط المالية :

مادة (٢٠)

يتبادل الطرفان الدوريات والنشرات والمطبوعات والوثائق العلمية والمطبوعات الأخرى والكتب المتعلقة بالمجالات الواردة في هذا البرنامج .

مادة (٢١)

يمكن لكل من الطرفين إذا اقتضى الأمر إضافة أنشطة أخرى على هذا البرنامج في مجالات التعليم والثقافة والعلوم وذلك بالاتفاق بينهما .

مادة (٢٢)

الشروط المالية الخاصة بتبادل الأفراد والوفود تكون على النحو التالى :

- أ — يتحمل الطرف المرسل تكاليف السفر ذهاباً وإياباً .
- ب — يتحمل الطرف المستقبل ما يلى :
 - تكاليف الإقامة في الفنادق .
 - وتكاليف الانتقالات الداخلية المتعلقة ببرنامج الزيارة .
 - والعلاج الطبى في حالة المرض .

مادة (٢٣)

يبدأ سريان هذا البرنامج اعتباراً من تاريخ التوقيع ولمدة ثلاث سنوات ، ويستمر سريانه حتى توقيع البرنامج الجديد .

يجتمع الطرفان مرة قبل انتهاء البرنامج الحالى للاتفاق على البرنامج الجديد .

حرر في برازافيل بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٨٦ من أصلين باللغتين الفرنسية والعربية ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية
أنطوان ندنجا أوبا
وزير الخارجية والتعاون

**[٢٩] اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى
(١٦ أغسطس ١٩٨٦)**

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى رغبة منها في بذل كل ما يمكن للحفاظ وتنمية ودعم علاقات التعاون الأخوية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى في كافة المجالات وفقاً للقرار الذى اتخذته الجنرال آندريه كولينا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى والرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية خلال اجتماعهما التاريخى فى القاهرة فى الفترة من ٦ إلى ١٠ أبريل ١٩٨٤ ، اتفاقاً على ما يلى :

المادة الأولى

تقرر إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى .

المادة الثانية

تتشكل هذه اللجنة المشتركة على المستوى الوزارى وعلى أساس متكافأ ، كما تضم الخبراء من الجانبين الذين تحددهم كل حكومة فى ضوء اختصاصهم .

المادة الثالثة

تتولى اللجنة المشتركة تنظيم ودفع التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات . كما أنها تشكل الاطار الأمثل للتفاوض من أجل التوصل لاتفاقيات ثنائية والتسوية السلمية لأى خلاف يمكن أن ينشأ بين الدولتين .

المادة الرابعة

تتعقد اللجنة المشتركة مرة كل عامين فى دورتها العادية بناء على دعوة من الحكومة المضيفة ، كما يمكن أن تعقد فى دورة غير عادية بناء على طلب محدد من احدى الحكومتين .

المادة الخامسة

تتعقد الاجتماعات بالتناوب فى كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية مصر العربية ، ويتم تحديد تاريخ وجدول أعمال تلك الاجتماعات بعد دراسة الاقتراحات المقدمة من الدولة المضيفة .
وعلى الحكومتين تبادل البيانات ووثائق العمل قبل شهرين من موعد عقد الاجتماع على الأقل .

المادة السادسة

يتولى رئيس وفد الدولة المضيفة رئاسة الاجتماع وتنتخب اللجنة المشتركة فى الجلسة الافتتاحية هيئة المكتب التى ستنشكل من الرئيس ومقرر عام من الدولة المضيفة على أن يعاونها نائب رئيس ومقرر عام مساعد من أعضاء الوفد الآخر .

ويمكن أن تشكل اللجنة المشتركة لجان فرعية .

المادة السابعة

وتعد اللجنة عند اختتام أعمالها بياناً مشتركاً ينشر في وسائل الاعلام وكذلك يحضر للاجتماعات يوقعه رئيسا الوفدين ويتضمن تلخيصاً لكل بند من بنود جدول الأعمال والتوصيات المقدمة للحكومتين .

المادة الثامنة

تتكفل كل دولة بنفقات سفر وفدها لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة ، أما نفقات الإقامة وتنظيم العمل والسكرتارية فتتحملها الدولة المضييفة ..

المادة التاسعة

يبدأ نفاذ هذا الاتفاق الذي يحدد لوائح اللجنة المشتركة اعتباراً من تاريخ توقيعه . ويكون صالحاً لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تلقائياً إلا في حالة عدم قيام أحد الطرفين بتقديم اخطار مكتوب قبل فترة انتهاء العمل بهذا الاتفاق بستة أشهر على الأقل بأنه يرغب في إنهاء العمل به .

تحرر في بانجى في ١٦ أغسطس ١٩٨٦ من نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية ولها نفس الحجية .

عن جمهورية أفريقيا الوسطى
جان لويس بسيمبسى
وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٣٠] اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون

الاقتصادى والفنى والعلمى والثقافى

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا

(٥ نوفمبر ١٩٨٦)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أوغندا رغبة منها في دفع ودعم علاقات الصداقة والأخوة القائمة بين بلديهما ، وإيماناً منها بضرورة تحقيق تعاون مثمر يهدف التنمية الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية لشعبيهما ، وحرصاً على تنمية وتعزيز التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية اتفقتا على ما يلى :

١ - إنشاء لجنة وزارية مشتركة مصرية - أوغندية ، يرأسها بالتناوب وزيراً الخارجية بالدولتين يعاونها مسئولون وخبراء مختصون من البلدين ، ويكون للجنة إنشاء لجان فرعية متخصصة .

٢ - يناط بهذه اللجنة الوزارية المشتركة تنمية وتعزيز التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية .

- ٣- تعمل اللجنة على تحقيق ما يلي :
- أ- متابعة تطبيق وحسن تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية الموقعة بين البلدين .
- ب- دفع التنمية والتقدم الاجتماعى ، وزيادة معدل التبادل الاقتصادى والفنى والعلمى والثقافى بين البلدين .
- ج- تطوير التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية والاجتماعية فى البلدين .
- ٤- يجوز للطرفين المتعاقدين ابرام اتفاقات وبروتوكولات وبرامج تنفيذية فى المجالات المنصوص عليها فى هذا الاتفاق .
- ٥- تستعين اللجنة المشتركة فى إطار مهمتها بمساهمة ومعاونة السلطات المختصة فى البلدين ، وللجنة أن تقدم توصياتها إلى حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أوغندا .
- ٦- تجتمع اللجنة المشتركة مرة على الأقل كل سنتين فى مصر وأوغندا بالتبادل ..
- ٧- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق ، ويعمل به لمدة خمسة أعوام تجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة برغبته قبل انتهاء مدته بستة أشهر .
- حرر فى القاهرة فى الخامس من نوفمبر سنة ١٩٨٦ من أصلين باللغة العربية واللغة الإنجليزية ولكل حجية متساوية ، وعند الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة جمهورية أوغندا
ابراهيم موكيبى
وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٣١] اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى والعلمى والثقافى وانشاء لجنة مشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أنغولا الشعبية (ديسمبر ١٩٨٦)

رغبة من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أنغولا الشعبية فى دفع ودعم علاقات الصداقة والأخوة القائمة بين بلديهما ، وإيماناً منها بضرورة تحقيق تعاون مثمر يهدف التنمية الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية لشعبيها ، وحرصاً على تعزيز وتنمية التعاون بينها فى المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية ، اتفقتا على ما يلى :

مادة أولى

يتعاون الطرفان المتعاقدان ، فى حدود امكانياتهما ومصادرها ، لحل المشكلات الاقتصادية والفنية والعلمية

والثقافية على أسس المساواة ، والنفع المتبادل باستخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية المتاحة لتحقيق مزيد من التنمية للبلدين .

مادة ثانية

يحدد الطرفان المتعاقدان ، مباشرة أو من خلال اللجنة المشتركة المشار إليها في هذه الاتفاقية ، المجالات موضوع التعاون وذات المصلحة المتبادلة ، ويمكن لهذا التعاون أن يشمل المجالات التالية :

- ١ - المشروعات ذات الاهتمام المشترك ، والتربيات الخاصة بتبادل الخبراء الفنيين .
- ٢ - اجراء الدراسات وإعداد الزيارات وتبادل وجهات النظر المتعلقة بتنفيذ المشروعات ذات الاهتمام المشترك .
- ٣ - تبادل المعلومات الاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية .

مادة ثالثة

يسرم الطرفان المتعاقدان برامج أو اتفاقات ، أو بروتوكولات تنفيذية بشأن المشروعات اللازمة لتنفيذ التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى والثقافى .

مادة رابعة

- ١ - تنشأ لجنة وزارية مشتركة مصرية أنجولية ، يرأسها بالتناوب وزيراً الخارجية بالدولتين يعاونها مسئولون وخبراء مختصون من البلدين ، ويجوز للجنة إنشاء مجموعات عمل أو لجان فرعية متخصصة .
- ٢ - يباط بهذه اللجنة الوزارية المشتركة تنمية وتعزيز التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية ، وتقديم توصياتها إلى حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أنجولا الشعبية .
- ٣ - تجتمع اللجنة الوزارية المشتركة مرة على الأقل كل عامين في مصر وأنجولا بالتبادل .

مادة خامسة

تعمل اللجنة الوزارية المشتركة على تحقيق ما يلى :

- ١ - متابعة تطبيق وحسن تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية الموقعة بين البلدين .
- ٢ - دفع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى ، وزيادة معدل التبادل الاقتصادى والفنى والعلمى والثقافى بين البلدين .
- ٣ - تطوير التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية والاجتماعية في البلدين .

مادة سادسة

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ اتمام الاجراءات القانونية اللازمة في كل من البلدين ويعمل به لمدة خمس سنوات تحدد تلقائياً لمدة أو مدد أخرى ماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة برغبته في إنهائه قبل انتهاء مدته ستة أشهر .

حرر في لواندا في ديسمبر ١٩٨٦ من ثلاث نسخ باللغات العربية والبرتغالية والإنجليزية ولكل حجية متساوية ، وعند الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة جمهورية أنجولا

عن حكومة جمهورية مصر العربية

د . بطرس بطرس غالى

وزير الدولة للشئون الخارجية

**[٣٢] اتفاق تعاون ثقافى تعليمى وعلمى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كينيا
(٢٥ يونيو ١٩٨٧)**

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية كينيا (يشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين) بهدف تدعيم علاقات الصداقة وتنمية التبادل والتفاهم المشترك بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، قد اتفقتا على ما يلى :

مادة (١)

يشجع الطرفان المتعاقدان طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى كل من البلدين ووفقاً لمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة، تنمية التبادل والتعاون فى مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والإعلام والإذاعة والرياضة .

مادة (٢)

يشجع الطرفان المتعاقدان طبقاً لإمكاناتهما واحتياجاتهما التبادل والتعاون فى مجالات الثقافة والفنون وذلك بتبادل زيارات المؤلفين والفنانين وتبادل زيارات ثقافية للمسؤولين وعروض فرق الموسيقيين والأوركسترا الموسيقية والمنشدين والراقصين وفرق الرقص الشعبى ولاعبى الأكروبات بالإضافة إلى إقامة معارض تصويرية وثقافية لكل من البلدين فى بلد الآخر .

مادة (٣)

- يقوم الطرفان المتعاقدان بإعداد برامج التبادل والتعاون فى مجال التعليم على النحو التالى :
- (أ) تبادل المدرسين والعلماء والمتخصصين وكذلك تشجيع تبادل الوفود العلمية للمشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية .
- (ب) تشجيع إقامة الاتصال والتعاون بين مؤسسات التعليم العالى فى كلا البلدين .
- (جـ) تبادل المنشورات فى مجالات العلوم والتعليم والصحة والآداب والفنون بين المكتبات القومية والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى فى كلا البلدين .
- (د) تشجيع دراسة تاريخ وجغرافيا وثقافة وفنون كل من البلدين فى بلد الطرف الآخر .
- (هـ) التعاون فى دراسة وتقييم الدبلومات والشهادات والدرجات الجامعية التى تمنحها المؤسسات التعليمية بهدف معادلتها ..
- (و) تقديم كل من الطرفين للطرف الآخر منحاً فى مجالات التعليم والعلوم فى المؤسسات الفنية والجامعية ومعاملة الأبحاث وأية منشأة تعليمية علمياً أخرى وفقاً لاحتياجات كل من الطرفين المتعاقدين وامكانياتها المالية وما يتم الاتفاق عليه .

مادة (٤)

يشجع الطرفان المتعاقدان طبقاً لإمكاناتهما واحتياجاتهما تبادل المعلومات والنشرات والأفلام وشرائط الفيديو

والخبراء في مجال الإعلام والإذاعة في كل من البلدين وكذلك تنمية القوى العاملة والتعاون في مجال تكنولوجيا الاتصالات .

في هذا الصدد تعمل السلطات المعنية في كلا البلدين على وضع خطط تنفيذية ذات فائدة مشتركة لكل من الطرفين .

مادة (٥)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقديم التسهيلات لترجمة ونشر المراجع العلمية والثقافية للطرف الآخر .

مادة (٦)

يتبادل الطرفان المتعاقدان الاختصاصيين والمواد في مجالات الحفاظ على الآثار وتطوير المتاحف .

مادة (٧)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقوية الاتصالات والتعاون بين الهيئات الرياضية في كل من البلدين .
وفي هذا الصدد يرسل كل من الطرفين المتعاقدين للآخر طبقاً لاحتياجاتها وامكانياتها لاعبي ألعاب القوى والمدربين والفرق الرياضية في زيارات ومقابلات ودية كما يشجعان تبادل الأساليب التقنية الرياضية والتسهيلات التدريبية .

مادة (٨)

يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل المواد والخبراء في مجال برامج تعليم الكبار .

مادة (٩)

يشجع الطرفان المتعاقدان تنمية برامج الشباب عن طريق تسهيل الاتصالات والتبادل بين مجموعات ومنظمات الشباب في كل من البلدين بهدف تشجيع تبادل معلومات ووفود الشباب .

مادة (١٠)

يعمل الطرفان المتعاقدان على عقد برامج تنفيذية دورية كل ثلاثة أعوام ويتم الاتفاق على النفقات وتفاصيل تنفيذ هذه البرامج من وقت لآخر .

مادة (١١)

يتم الاتفاق على الأحكام المالية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق في حالة عدم وجود أى اتفاق خاص أو ترتيب آخر وذلك طبقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ووفقاً للإمكانيات المتاحة لكل من الطرفين المتعاقدين .

مادة (١٢)

يتم تشكيل لجنة مشتركة بهدف تسهيل تنفيذ هذا الاتفاق تضم ممثلين معينين من قبل الطرفين المتعاقدين .
تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة بالتبادل في عاصمة كل من البلدين .

مادة (١٣)

بم تسوية أى نزاع يمكن أن ينشأ نتيجة تنفيذ هذا الاتفاق بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٤)

يمكن تعديل هذا الاتفاق أو جزء منه بموافقة الطرفين وأى تعديل لهذا الاتفاق أو لجزء منه يكون ملزماً للطرفين من تاريخ تبادل الخطابات من خلال القنوات الدبلوماسية باتمام الاجراءات القانونية فى كلا البلدين .

مادة (١٥)

- ١ - يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ اخطار كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية بتمام الاجراءات القانونية اللازمة فى بلديهما .
- ٢ - يظل هذا الاتفاق سارى المفعول لمدة خمسة أعوام ويحدد تلقائياً لمدة أو لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر من خلال الطرق الدبلوماسية برغبته كتابة بإبقاء هذا الاتفاق قبل انتهاء مدته بستة أشهر .
- حرر فى القاهرة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٨٧ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل من النسخين نفس الحجية ، وفى حالة الاختلاف فى التفسير يرجح النص الإنجليزى .

عن حكومة جمهورية كينيا
سعادة الدكتور زخارى ت . أونبونكا
وزير الخارجية وعضو البرلمان

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٣٣] اتفاق تعاون سياحى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كينيا (٢٥ يونيو ١٩٨٧)

إن حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كينيا ، تقديرأً منها للروابط الوثيقة القائمة بين بلديهما ؛ واعتقاداً بضرورة الحفاظ على هذه الروابط وتقويتها واعترافاً منها أن السياحة أداة فعالة لزيادة الفهم المتبادل والنوايا الحسنة ؛ وإيماناً بما يوليه البلدان من اهتمام قومى وإقليمى وجغرافى مشترك لتسهيل السياحة الإفريقية والسياحة العالمية أيضاً ؛ ونظراً لعضوية البلدين فى منظمة السياحة الدولية ومنظمة الوحدة الإفريقية ؛ وكهدف مشترك لإرساء تنمية السياحة الدولية وهدف تنمية التفاهم والنوايا الحسنة ولدعم العلاقات بين شعبى جمهورية مصر العربية وجمهورية كينيا قد اتفقتا على ما يلى :

مادة (١)

تسهيلات السياحة :

- ١ - يتبنى الطرفان جميع الإجراءات الضرورية لتعزيز وتنمية الرحلات السياحية بين بلديهما وذلك بضمان أقصى التسهيلات بتبسيط اجراءات السفر والتوسع في وسائل النقل والاتصالات .
- ٢ - يعمل الطرفان على تنمية جميع أوجه التعاون بهدف تسهيل السياحة الدولية لصالح بلديهما كما يعمل الطرفان في هذا الصدد على قيام شركات الطيران الوطنية في كل من البلدين بمهمة تسهيل تنمية السياحة القومية والدولية بين بلديهما . كما يشجعان تسويق السياحة المتبادلة ويشجعان البرامج السياحية المتبادلة للكلين زائري الطرفين من زيارة بلد الطرف الآخر .

مادة (٢)

التعليم والتدريب :

- ١ - يعمل كل من الطرفين على تسهيل تدريب الخطة المتعلقة بالسياحة بهدف رفع مستوى الفنون والعاملين المتخصصين ، كما يناقش الطرفان وسائل وإمكانات تبادل الخبراء دورياً لتنمية السياحة وكذلك لدراسة واستكشاف وتنفيذ الأنشطة السياحية .
- ٢ - يشجع كل من الطرفين مواطنيها للاستفادة من المنح في مجال السياحة والمجالات المتعلقة بها التي تقدمها كليات ومراكز تدريب الطرف الآخر .

مادة (٣)

تبادل المعلومات :

- ١ - يتبادل الطرفان المواد الإعلامية الخاصة باللوائح والإرشادات السياحية لإعداد الإحصائيات لكي يتعرف الطرفان على مدى التقدم الذي تم تحقيقه في كل من البلدين كما يعمل الطرفان على تطوير الاعتماد على الإحصائيات السياحية ومساهماتها في كل من البلدين .
- ٢ - يتبادل الطرفان المعلومات كما يعملان على تنمية التعاون في المجالات التالية :
 - أ - المؤتمرات والاجتماعات .
 - ب - الاستثمارات وتنمية المناطق السياحية الجديدة والحفاظ على مصادر السياحة الطبيعية .
 - ج - عرض الأفلام الدعائية السياحية واستخدام الإذاعة والتلفزيون .
 - د - الأنشطة السياحية العالمية والقومية والدراسات المعدة المتعلقة بالسوق السياحي .
 - هـ - المواد الخاصة بالفوائد واللوائح التي تحكم الأنشطة السياحية
 - و - الأنشطة المبتكرة .

مادة (٤)

التعاون على المستوى الدولي :

- ١ - يشجع الطرفان التعاون الثنائي بين التوكيلات السياحية وشركات الفنادق عن طريق تضمين الحوافز التي تمكس مناطق ومصادر الجذب السياحي في البرامج السياحية بهدف تنمية السياحة من دولة ثالثة إلى بلديهما .
- ٢ - يعمل الطرفان في إطار المنظمة الدولية للسياحة على تنمية وتشجيع تبنى مستويات موحدة والتدريب الصادر به توصيات والتي من شأنها تسهيل السياحة الدولية إذا ما طبقتها الحكومات .

مادة (٥)

التشاور والتنفيذ :

لتنفيذ أحكام هذا الاتفاق قررت الحكومتان تشكيل لجنة سياحية مشتركة ، تشكل هذه اللجنة من ممثلي كل من الحكومتين وممثلين اثنين عن صناعة السياحة ، وتجتمع اللجنة مرة كل عام على أساس التبادل في عاصمة كل من البلدين .

تختص اللجنة بما يلي :

- أ - وضع برامج سنوية عن أنشطة التعاون السياحي .
- ب - تحليل وتقييم نتائج نشاط التعاون السياحي .
- ج - تبادل وجهات النظر عند وضع البرامج التنفيذية وتحديد ما إذا لزم الأمر بناء على طلب أحد الطرفين .

مادة (٦)

التعديلات :

يمكن تعديل هذا الاتفاق أو جزء منه بموافقة الطرفين ؛ وأي تعديل لهذا الاتفاق أو جزء منه يكون ملزماً للطرفين من تاريخ تبادل الخطابات من خلال القنوات الدبلوماسية بتمام الاجراءات القانونية في كلا البلدين .

مادة (٧)

مدة السريان :

- ١ - يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ أخطار كل من الطرفين الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية بتمام الاجراءات اللازمة في بلديهما .
- ٢ - يظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة خمسة أعوام ويحدد تلقائياً لمدة أو لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر من خلال الطرق الدبلوماسية برغبته كتابة بإنهاء هذا الاتفاق قبل انتهاء مدته بستة أشهر .

مادة (٨)

الخطاير :

اتفق الطرفان على اخطار السكرتارية العامة لمنظمة السياحة الدولية بهذا الاتفاق وأية تعديلات لاحقة بعد دخوله حيز التنفيذ .
حرر في القاهرة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٨٧ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل من النسخين نفس الحجية ؛ وفي حالة الاختلاف في التفسير يرجح النص الإنجليزي .

عن حكومة جمهورية كينيا
سعادة الدكتور زخاري ت . أونيونكا
وزير الخارجية وعضو البرلمان

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٣٤] اتفاق إنشاء لجنة مشتركة

للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي والتجاري
بين جمهورية مصر العربية والحكومة العسكرية المؤقتة لأثيوبيا الاشتراكية
(٢٨ يوليو ١٩٨٧)

- إدراكاً منها للروابط التاريخية الوثيقة والتراث الثقافي المشترك بين شعبي مصر وأثيوبيا .
- ورغبة منها في تعزيز العلاقات الثنائية في ميادين الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والثقافة .
- واسترشاداً بالرغبة المتبادلة لتدعيم العلاقات التجارية بين البلدين .
- وأخذاً في الاعتبار أهداف خطة عمل لاجوس للإسراع بالتنمية الاجتماعية والتكامل الاقتصادي في افريقيا بقصد تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس .
- وفي ضوء الاتفاقية الثقافية والعلمية والتكنولوجية واتفاقية التجارة الموقعتين بين البلدين في ٢٣ مارس ١٩٧٦ .

قررتا :

مادة أولى

- إن حكومة جمهورية مصر العربية والحكومة العسكرية المؤقتة لأثيوبيا الاشتراكية تنشئان بهذه الاتفاقية لجنة مصرية / أثيوبية مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي وللتنجارة ، يعهد إليها بالمهام الآتية :
- ١ — إعداد وتحضير ودراسة مقترحات حول التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي وحول التجارة بين البلدين .
 - ٢ — متابعة برامج التعاون المتفق عليها واتخاذ ما من شأنه التعجيل بتنفيذها .
 - ٣ — دراسة إمكانية تهيئة فرص جديدة للتعاون .

مادة ثانية

- ١ — تتكون اللجنة المشتركة من أعضاء يعينها الجانبان .
- ٢ — يقوم رئيس وفد الدولة المضيفة برئاسة الدور العادي لانعقاد اللجنة ويظل رئيساً لها إلى حين حلول دور انعقادها التالي

مادة ثالثة

- ١ — تعقد دورات اللجنة المشتركة كل عامين بالتبادل بين عاصمتي الدولتين ولها أن تعقد دورات استثنائية باتفاق الجانبين .
- ٢ — يتفق الجانبان على تاريخ وجدول أعمال كل دورة قبل شهرين على الأقل من بداية انعقادها كما يخطر كل منهما الآخر بتشكيل وفده في وقت مناسب .

مادة رابعة

- ١ - للجنة المشتركة أن تنشئ أجهزة دائمة وموقته على هيئة لجان فرعية وجاعات عمل تساعد في أداء عملها .
- ٢ - تحدد اللجنة المشتركة مهام وصلاحيات وتشكيل أجهزتها الدائمة والموقته التي سيكون عليها أن تؤدي عملها طبقاً لبرامج وقرارات اللجنة المشتركة .

مادة خامسة

- ١ - تتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بموافقة الطرفين .
- ٢ - تسجل القرارات التي تتخذها اللجنة في محاضر اجتماعات لدوراتها يوقعها رئيسا اللجنة .
- ٣ - تصبح القرارات التي يرى أحد الجانبين ضرورة الرجوع بشأنها إلى السلطات المختصة في بلده نافذة المفعول بمجرد قيام هذا الجانب باخطار الجانب الآخر بقرارها .

مادة سادسة

يتحقق رئيسا جانبي اللجنة المشتركة من سلامة التحضير للدورات وحسن تنظيم أعمالها وتنسيق أنشطة الأجهزة التابعة للجنة واعداد المستندات اللازمة لاجتماعاتها .

مادة سابعة

يتحمل كل جانب بمصروفاته فيما بين وأثناء دورات الانعقاد باستثناء الانتقالات المحلية وخدمات السكرتارية التي توفرها الدولة التي تستضيف الاجتماعات

مادة ثامنة

- ١ - يبدأ سريان هذه الاتفاقية في يوم توقيعها .
 - ٢ - يمكن تعديل هذه الاتفاقية برضاء الطرفين .
 - ٣ - تنتهي هذه الاتفاقية بناء على طلب أى من الطرفين ، وفي هذه الحالة يتوقف سريانها بعد انقضاء ستة شهور على تاريخ تلقى أى من الطرفين لاخطار الطرف الآخر برغبته في اهاء الاتفاقية .
- تحرر في أديس أبابا في يوم ٢٨ يوليو من عام ١٩٨٧ من ثلاثة أصول ذات حجية متساوية باللغات العربية والأمهرية والإنجليزية . وفي حالة الاختلاف يعتد بالنص الإنجليزي .

توقيع

توقيع

عن الحكومة

عن حكومة

العسكرية الموقته لأثيوبيا الاشتراكية

جمهورية مصر العربية

[٣٥] برنامج تنفيذى للتعاون الثقافى والعلمى والفنى

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية

(١٩ نوفمبر ١٩٨٧)

اتفقت حكومتا جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية تطبيقاً لاتفاق التعاون الفنى والمهنى والثقافى الموقع بين البلدين فى ١١ أبريل ١٩٦٢ على البرنامج الحالى لأعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ :

أولاً - التعليم والعلوم :

مادة (١)

ينظم كل من الطرفين سنوياً زيارة وفد لا يتعدى عدد أعضائه ثلاثة من أساتذة الجامعات والمعاهد العليا ، لمدة لا تزيد عن أسبوعين وذلك لإلقاء المحاضرات والاشتراك فى الندوات العلمية

مادة (٢)

يعمل الطرفان على تبادل المناهج والخطط الدراسية المطبقة فى المؤسسات التعليمية والجامعية والمعاهد العليا وذلك بغرض عقد اتفاقات خاصة بمعادلة الشهادات والدبلومات والدرجات الجامعية فى البلدين .

مادة (٣)

يتبادل الطرفان المجلات والنشرات والدوريات والكتب والأبحاث العلمية وذلك للاطلاع على الأنشطة الثقافية والعلمية فى كل من البلدين .

مادة (٤)

يقدم الجانب المصرى إلى الجانب البينينى ١٠ منح سنوياً للدراسة فى معاهد الأزهر وذلك طبقاً للأحكام العامة والشروط المالية الخاصة بالأزهر :

مادة (٥)

يستمر الأزهر - فى حدود إمكانياته وبناء على طلب الجانب البينينى - فى إرسال مدرسين للغة العربية والدراسات الإسلامية ، ويتكفل الأزهر برواتب ونفقات السفر فى الذهاب والعودة والخاصة بهؤلاء المدرسين .

مادة (٦)

يرسل الجانب المصرى - بناء على طلب الجانب البينينى - المطبوعات والوثائق التعليمية ، وكذلك قوائم الوسائل التعليمية المنتجة فى مصر وذلك باللغة الفرنسية .

مادة (٧)

يتبادل الجانبان المعلومات التاريخية والجغرافية عن بلديهما والواردة في كتبهم المدرسية لاعطاء التلاميذ فكرة صحيحة عن تاريخ وحضارة كل من البلدين .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان الخبراء والخبرات في مجالات الارصاد والجيوفيزيقيا والفضاء .

مادة (٩)

يعمل الطرفان على تبادل زيارات الخبراء للتعرف على وسائل القياس المطبقة في بلديهما وتحديد امكانيات التعاون في هذا المجال .

مادة (١٠)

تستقبل أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا المصرية فنيين بينيين من العاملين في مجال القياس والمعايرة للتدريب في المعهد القومى للمعايرة .

مادة (١١)

أ - تستقبل أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - لمدة أربعة أسابيع - اثنين من المتخصصين البينيين للتدريب في مجال الصيد .
ب - يتبادل الطرفان الزريعة السمكية ذات القيمة الاقتصادية .

ثانياً - الثقافة والإعلام :

مادة (١٢)

أ - يتبادل الطرفان النشرات والمطبوعات الثقافية .
ب - المعلومات الخاصة بالمكتبات ودور الوثائق .

مادة (١٣)

يتبادل الطرفان تنظيم المعارض الخاصة بالفنون التشكيلية والبيئية والحرف التقليدية . ويتفق على التفاصيل والشروط المالية بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٤)

يشجع الطرفان تبادل فرق الفنون الشعبية ، ويتفق على الشروط بين الجهات المعنية في البلدين بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٥)

يتبادل الطرفان النشرات والكتب والدوريات المتعلقة بالآثار .

مادة (١٦)

أ - يتبادل الطرفان البرامج الإذاعية والتليفزيونية ذات الصبغة الثقافية والعلمية والفنية والاجتماعية والاقتصادية .

ب - لا يمكن التنازل عن تسجيلات البرامج المتبادلة لطرف ثالث ، كما لا يمكن استغلالها تجارياً .
ج - أية تعديلات تجرى على هذه البرامج يجب أن لا تغير المضمون الأصلي .
د - يتكفل البلد المرسل بكافة الحقوق المتعلقة بالبرامج المتبادلة وتكاليف شحنها .

مادة (١٧)

يقدم الجانب المصرى سنوياً إلى الجانب البينى منحاً تدريبية في مجالات الإذاعة والتليفزيون وذلك طبقاً للبرنامج والشروط الخاصة بمعهد إعداد الأفارقة .

مادة (١٨)

يتبادل الطرفان - باللغة الفرنسية - المطبوعات الإعلامية والأفلام الوثائقية .

ثالثاً - الصحة والشئون الاجتماعية

مادة (١٩)

يتبادل الطرفان المعلومات والاحصائيات المتعلقة بالأنشطة الصحية .

مادة (٢٠)

يعمل الطرفان على تبادل الخبراء والخبرات في مجال التخطيط الصحى .

مادة (٢١)

يشجع الطرفان التعاون في مجال طب المناطق الحارة ، ويشجعان الاتصال المباشر بين أقسام ومعاهد طب المناطق الحارة في مصر والمعاهد الأخرى المماثلة في جمهورية بنين الشعبية .

مادة (٢٢)

يتبادل الطرفان - باللغة الفرنسية - المطبوعات والنشرات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية .

رابعاً - الزراعة :

مادة (٢٣)

يقدم الجانب المصرى سنوياً للجانب البينى عشرة منح تدريبية في اطار برنامج رفع المستوى الذى ينظمه المركز الدولى الزراعى وطبقاً لشروط المعهد .

مادة (٢٤)

يتبادل الطرفان المعلومات ونتائج البحوث والنشرات العلمية .

مادة (٢٥)

يتبادل الطرفان العينات النباتية .

خامساً — الشروط المالية والأحكام العامة :

مادة (٢٦)

أ — فيما يتعلق بالزيارات التي لا تتعدى « ١٥ » يوماً :

١ — يتحمل البلد المرسل نفقات السفر والذهاب والعودة .

٢ — يتحمل البلد المستقبل :

— نفقات الإقامة في الفنادق المناسبة .

— نفقات التنفلات الداخلية التي يستلزمها برنامج الزيارة .

— العلاج الطبي في حالة المرض المفاجئ .

ب — يتم الاتفاق على الشروط المالية الخاصة بالزيارات التي تزيد عن ١٥ يوماً بين الجهات المعنية في كل من البلدين .

مادة (٢٧)

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه ، ويعمل به لمدة ثلاثة أعوام ، ويعمل به بعد هذا التاريخ بصفة مؤقتة لحين توقيع البرنامج الجديد .

حرر في القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٨٧ من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ولكل حجية واحدة ، وفي حالة الخلاف في التفسير يعتد بالنص الفرنسي .

عن حكومة جمهورية بنين الشعبية
جى لاندري هازومى
وزير الخارجية والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٣٦] اتفاق النقل الجوي
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو
(٦ فبراير ١٩٨٨)

إن جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو المشار إليهما فيما بعد «بالطرفين المتعاقدين» ، رغبة منها في تسهيل تنمية النقل الجوي بين إقليميهما وملاحقة التعاون الدولي في هذا المجال لأقصى حد ممكن .

ورغبة منها في تطبيق مبادئ وأحكام اتفاقية الطيران المدني الدولي المفتوحة للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ ديسمبر ١٩٤٤ على هذا النقل .

واضعين في اعتباره أن تنمية النقل الجوي يمكن أن يساهم في المحافظة على الصداقة والتفاهم بين الدولتين المتعاقدين .

فقد اتفقتا على ما يلي :

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

فيما يتعلق بالاتفاق الحالي وملاحقه وما لم يقض النص بخلاف ذلك :

(أ) يقصد باصطلاح « الاتفاقية » اتفاقية الطيران المدني الدولي المفتوحة للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ ديسمبر ١٩٤٤ ، وكذلك كل ملحق معتمد وفقاً للمادة ٩٠ من هذه الاتفاقية وكل تعديل للملاحق أو الاتفاقية يتم وفقاً للمادتين ٩٠ و ٩٤ ويوافق عليه الطرفان المتعاقدان .

(ب) يقصد بتعبير « سلطات الطيران » فيما يتعلق بجمهورية مصر العربية ، وزير الطيران المدني وكل شخص أو كل هيئة يعهد إليها ممارسة الوظائف التي يضطلع بها حالياً الوزير المذكور ، أو الوظائف المماثلة ، وفيما يتعلق بجمهورية توجو ، الوزير الذي يعهد إليه الطيران المدني ، وكل شخص أو كل هيئة يعهد إليها ممارسة الوظائف التي يضطلع بها حالياً الوزير المذكور ، أو وظائف مماثلة .

(جـ) يقصد بتعبير « مؤسسة معينة » أى مؤسسة نقل جوى يتم تعيينها والموافقة عليها وفقاً للمادة « ٨ » من الاتفاق الحالي .

(د) يقصد بكلمة « إقليم » نفس التعريف المبين بالمادة ٢ من الاتفاقية .

(هـ) تكون لتعبيرات « خطوط جوية » ، « خط جوى دولى » ، « مؤسسة نقل جوى » ، « هبوط لأغراض غير تجارية » نفس المعانى الواردة قرين كل منها في المادة « ٩٦ » من الاتفاقية .

(و) يقصد بتعبيرات « معدات الطائرة » ، « مؤن الطائرة » ، « قطع الغيار » نفس المعانى الواردة بالملحق « ٩ » من الاتفاقية .

(ز) يقصد بتعبير « الأسعار » الأجور التي تدفع لنقل الركاب والأمتعة والبضائع وشروط تطبيقها بما في ذلك العمولات والمكافآت الإضافية المساعدة الأخرى لإصدار أو بيع مستندات النقل مع استبعاد مقابل وشروط نقل رسائل البريد .

المادة الثانية

١ - تعفى الطائرات التي تستخدمها مؤسسة النقل الجوي المعينة من أحد الطرفين المتعاقدين في الحركة الدولية ، وكذلك معداتها المعتادة واحتياطيها من الوقود وزيوت التشحيم والمؤن الموجودة على متنها « بما في ذلك المواد الغذائية والمشروبات والطباق » عند دخولها إقليم الطرف المتعاقد الآخر من كافة الضرائب الجمركية ورسوم التفتيش وغيرها من الضرائب والرسوم المماثلة بشرط أن تبقى هذه المعدات والمؤن على متن الطائرات إلى حين إعادة تصديرها .

٢ - تعفى كذلك من تلك الضرائب والرسوم فيما عدا الأتاوات والرسوم المستحقة نظير خدمات جوية :

أ - المؤن التي تزود بها الطائرات من كل مصدر والتي توضع في إقليم أى طرف متعاقد في الحدود التي تضعها السلطات التابعة لهذا الطرف المتعاقد والتي تزود بها الطائرات المستخدمة في خط دولي للطرف المتعاقد الآخر .

ب - قطع الغيار المستوردة إلى إقليم أحد الطرفين المتعاقدين لصيانة أو إصلاح الطائرات التي تستخدمها مؤسسة النقل الجوي المعينة في الطرف المتعاقد الآخر في الملاحة الدولية .

ج - الوقود وزيوت التشحيم المخصصة لتموين الطائرات التي تستخدمها مؤسسة النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر في الحركة الدولية ولا تعيد استخدام هذه المؤن على ذلك الجزء من الطريق الذي يتم فوق إقليم الطرف المتعاقد الذي تزودت فيه بها .

٣ - لا يجوز انزال المعدات المعتادة ، وكذلك المواد والمؤن الموجودة على متن طائرات أحد الطرفين المتعاقدين بإقليم الطرف المتعاقد الآخر إلا بموافقة السلطات الجمركية فيه ، وفي هذه الحالة يجوز وضعها تحت رقابة السلطات المذكورة حتى يتم إعادة تصديرها أو أن تخضع للقواعد الجمركية .

المادة الثالثة

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بصحة شهادات الصلاحية للملاحة وأجازات الأهلية والأجازات الصادرة أو المعتمدة من الطرف المتعاقد الآخر والتي لم تنته صلاحيتها وذلك بغرض تشغيل الطرق الجوية المحددة بملحق الاتفاق الحالي .

ومع ذلك يحتفظ كل طرف متعاقد - فيما يتعلق بالطيران فوق إقليمه - بحقه في عدم الاعتراف بسريان أجازات الأهلية والأجازات الصادرة لرعاياه من الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الرابعة

١ - تسرى القوانين واللوائح والإجراءات المعمول بها لدى أحد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول الطائرات التي تعمل في الملاحة الجوية الدولية في إقليمه أو الخروج منه أو المتعلقة باستغلال وتشغيل هذه الطائرات ، على طائرات مؤسسة النقل الجوي المعينة بواسطة الطرف المتعاقد الآخر ، وعلى هذه الطائرات الالتزام بها عند وصولها ومغادرتها إقليم الطرف المتعاقد الأول أو أثناء وجودها فيه .

٢ - تسرى القوانين واللوائح المعمول بها لدى أحد الطرفين المتعاقدين والخاصة بإجراءات الدخول والإقامة والمرور والهجرة والجمارك والحجر الصحي على الركاب وأطقم الطائرات والبضائع والبريد المنقولة بواسطة طائرات مؤسسة

النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر أثناء وجودها في إقليم الطرف المتعاقد الأول .

٣ - وتكون القوانين واللوائح المشار إليها عاليه هي نفسها التي تطبق على الطائرات الوطنية التي تستخدم في خطوط دولية مماثلة .

٤ - يجب ألا تكون الرسوم والأتاوات التي يفرضها أو يسمح بفرضها أحد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة باستخدام الموانئ الجوية أعلى من تلك التي تدفعها طائراته الوطنية المستخدمة على خطوط دولية مماثلة وذلك عند استخدامها موانئ حكومة ومنشآت وخدمات مماثلة .

المادة الخامسة

١ - يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب في أى وقت الدخول في مشاورات بين السلطات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين لتفسير وتطبيق أو تعديل الاتفاق الحالي .

٢ - وتبدأ هذه المشاورات خلال ستين (٦٠) يوماً على الأكثر من يوم استلام الطلب .

٣ - تكون التعديلات التي يتقرر إجرائها على هذا الاتفاق خاضعة للتصديق ، وتدخل إلى حيز النفاذ بتبادل المذكرات بالطريق الدبلوماسي .

٤ - تكون التعديلات التي يتقرر إجرائها على الملحق سارية بعد تبادل مذكرات بين سلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة

يجوز لكل طرف متعاقد أن يخطر الطرف الآخر في أى وقت برغبته في إنهاء الاتفاق الحالي . ويتم إبلاغ هذا الاخطار في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ، ويسرى مفعول الانهاء بعد سنة من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الآخر للاخطار ما لم يتم سحب هذا الاخطار باتفاق الطرفين قبل انتهاء هذه المدة . وإذا لم يعترف الطرف المتعاقد الآخر باستلامه للاخطار فيعتبر أنه قد تسلمه بعد مضي خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ استلام المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

المادة السابعة

١ - في حالة عدم تسوية أى خلاف حول تفسير أو تطبيق الاتفاق الحالي طبقاً لأحكام المادة ٥ ، سواء بين سلطات الطيران أو بين حكومتى الطرفين المتعاقدين ، يحال النزاع إلى محكمة تحكيم بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين .

٢ - تشكل محكمة التحكيم من ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين محكماً ، ويتفق هذان المحكمان على تعيين رئيس من رعايا دولة ثالثة .

وإذا لم يتم تعيين المحكمين خلال ستين يوماً من تاريخ طلب أى من الحكومتين تسوية النزاع عن طريق التحكيم ، أو إذا لم يتفق المحكمان على تعيين الرئيس خلال الشهر التالي ، يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني أن يقوم بإجراء التعيينات اللازمة .

٣ - تصدر محكمة التحكيم قرارها بأغلبية الأصوات ، إذا لم تتمكن من تسوية النزاع بالطرق الودية .

وتحدد بنفسها قواعد الإجراءات التي تتبع أمامها ومقرها ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك .

٤ - يتمتع الطرفان المتعاقدان بالامتنال للإجراءات المؤقتة التي قد تتخذ أثناء نظر النزاع ، وكذلك لقرار التحكيم الذي يعتبر في جميع الحالات نهائياً .

٥ - إذا لم يمثل أحد الطرفين المتعاقدين لقرارات المحكمين ، فللطرف المتعاقد الآخر ، وللمدة التي يستمر فيها هذا الامتناع ، أن يحدد أو يوقف أو يُلغى الحقوق أو المزايا الممنوحة بمقتضى هذا الاتفاق للطرف المتعاقد الممتنع .

٦ - يتحمل كل طرف متعاقد مكافأة محكميه ونصف مكافأة الرئيس المعين .

الباب الثاني الخطوط المتفق عليها

المادة الثامنة

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المنصوص عليها في الاتفاق الحالي بغرض تشغيل خطوط جوية على الطرق المعينة بالملحق المرفق تطبيقاً للاتفاق الحالي (والتي سيطلق عليها فيما بعد « الطرق المعينة ») .

المادة التاسعة

١ - يمنح كل من الطرفين المتعاقدين بالتبادل حق تشغيل الخطوط الجوية المحددة في الاتفاق الحالي لمؤسسة النقل الجوي المعينة من كل منهما ، ويطلق على هذه الخطوط فيما بعد تعبير « الخطوط المتفق عليها » .

٢ - مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاق الحالي ، تتمتع المؤسسة المعينة من كل من الطرفين المتعاقدين أثناء تشغيلها خطأ جواً متفقاً عليه على طريق معين بالمزايا التالية :

- أ - عبور إقليم الطرف المتعاقد الآخر دون الهبوط فيه .
- ب - الهبوط بالإقليم المذكور لأغراض غير تجارية .
- ج - الهبوط بالإقليم المذكور بغرض أخذ وانزال جركة دولية من ركاب وبضائع وبريد .

المادة العاشرة

لكل من الطرفين المتعاقدين الحق في أن يعين كتابة للطرف المتعاقد الآخر مؤسسة نقل جوى للقيام بتشغيل الخطوط المتفق عليها على الطرق المحددة .

وعلى الطرف المتعاقد الآخر لدى تسلمه هذا التعيين أن يصدر دون تأخير تراخيص التشغيل اللازمة للمؤسسة المعينة وذلك تطبيقاً لأحكام الاتفاق الحالي .

ويجوز لسلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين أن تتطلب قيام مؤسسة النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر بتقديم الدليل على استيفائها لشروط تشغيل الخطوط الجوية الدولية المنصوص عليها في القوانين واللوائح التي تطبقها هذه السلطات عادة وبطريقة معقولة وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية الطيران المدني الدولي .

المادة الحادية عشرة

١ - يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه في رفض إصدار تراخيص التشغيل المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ١٠ وذلك في حالة عدم اقتناع الطرف المتعاقد المذكور بأن جزءاً جوهرياً من ملكية هذه المؤسسة وإدارتها الفعلية في يد

الطرف المتعاقد الذى عينها أوفى يد رعاياه.

٢ - يحتفظ كل متعاقد بحقه فى إلغاء ترخيص التشغيل الممنوح لمؤسسة النقل الجوى المعينة بواسطة الطرف المتعاقد الآخر، أو وقف الحقوق المنصوص عليها فى المادة ١٠ من الاتفاق الحالى وذلك:

أ - إذا لم يقتنع بأن جزءاً جوهرياً من ملكية هذه المؤسسة وإدارتها الفعلية فى يد الطرف المتعاقد الذى عينها أوفى يد رعاياه.

ب - أو إذا لم تتبع هذه المؤسسة قوانين ولوائح الطرف المتعاقد الذى منحها هذه الحقوق.

ج - أو إذا لم تقم هذه المؤسسة بالتشغيل وفقاً للشروط المنصوص عليها فى الاتفاق الحالى.

٣ - لا يتم الإلغاء أو الوقف إلا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر وفقاً للمادة (٥) ما لم يكن من الضرورى القيام بذلك لمنع وقوع مخالفات جديدة لهذه القوانين واللوائح. وفى حالة فشل تلك المشاورات بحال النزاع إلى التحكيم وفقاً للمادة (٧).

المادة الثانية عشرة

تطبيقاً للمادتين ٧٧ و ٧٩ من الاتفاقية التى تمخضت عنها هيئة تشغيل مشتركة أو هيئة دولية للتشغيل بواسطة دولتين أو أكثر:

- توافق حكومة جمهورية مصر العربية على احتفاظ حكومة جمهورية توجو وفقاً لأحكام المادتين ٢ و ٤ والمستندات الملحقة بالمعاهدة الخاصة بالنقل الجوى فى إفريقيا الواقعة فى بواندى فى ٢٨ مارس ١٩٦١ والمنظمة إليها توجو، بحقها فى تعيين شركة إيرافريك باعتبارها الجهة التى اختارتها جمهورية توجو لتشغيل الخطوط.

- ومعاملة بالمثل، توافق حكومة جمهورية توجو على أن تحتفظ حكومة جمهورية مصر العربية بحقها فى تعيين مؤسسة متعددة الجنسيات قد تصبح طرفاً فيها باعتبارها المؤسسة التى اختارتها جمهورية مصر العربية لتشغيل خطوط متفق عليها.

المادة الثالثة عشرة

١ - يعتبر تشغيل الخطوط المتفق عليها بين اقليمى الطرفين المتعاقدين وبالنسبة لها حقاً أساسياً وأولياً.

٢ - يتعهد الطرفان المتعاقدان بتطبيق مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل فى جميع مجالات ممارسة الحقوق المترتبة على الاتفاق الحالى.

وتكفل للمؤسستين المعينتين من الطرفين المتعاقدين معاملة عادلة ومتكافئة، ولها التمتع بفرص وحقوق متعادلة فى تشغيل الخطوط المتفق عليها.

٣ - تراقب سلطات الطيران احترام كل مؤسسة نقل جوى للحمولة المقدمة لها، ويتم تعديل هذه الحمولة وفقاً للحاجة.

٤ - على مؤسستى النقل الجوى المعينتين من الطرفين المتعاقدين أن تضعاً فى اعتبارهما مصالحهما المتبادلة على الطرق المشتركة بفرض عدم الاضرار بدون مبرر بخطوطها المعنية.

المادة الرابعة عشرة

١ - يكون الهدف الرئيسى للخطوط المتفق عليها على كل طريق من الطرق المبينة بملحق الاتفاق الحالى هو توفير حمولة بمعاملة معقول تتناسب مع حاجات الحركة الجوية الدولية العادية والمتوقعة بصورة معقولة سواء القادمة أو

القاصدة إلى إقليم الطرف المتعاقد الذى عين المؤسسة التى تقوم بتشغيل الخطوط المذكورة .

٢ - مع مراعاة الخطوط المحلية والإقليمية ، يجوز للمؤسسة المعنية من أحد الطرفين المتعاقدين تلبية حاجات الحركة بين أقاليم الدول الأخرى الواقعة على الطرق المتفق عليها وإقليم الطرف المتعاقد الآخر وذلك فى حدود الحمولة المنصوص عليها فى الفقرة (١) من هذه المادة .

٣ - لتلبية متطلبات الحركة غير المتوقعة والموسمية على نفس هذه الطرق ، على مؤسسات النقل الجوى المعنية أن تتفق فيما بينها على الوسائل المناسبة لتلبية زيادة الحركة المؤقتة ، وعليها إخطار سلطات الطيران ببلدتها فوراً للتحقق من ذلك ، ويجوز لها التشاور إذا اعتبرا ذلك مفيداً .

٤ - فى حالة عدم رغبة المؤسسة المعنية من أحد الطرفين المتعاقدين فى استغلال جزء أو اجالى حولة النقل الواجب عليها عرضها على طريق أو أكثر طبقاً لحقوقه ، فللمؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر استغلال كل حولة النقل غير المستغلة أو جزء منها لمدة محددة . وللمؤسسة المعنية التى حولت كل حقوقها أو جزء منها أن تستردها عند نهاية المدة المذكورة .

المادة الخامسة عشرة

١ - تخطر مؤسسات النقل الجوى المعنية سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين بطبيعة النقل وطراز الطائرات المستعملة والمواعيد المتوقعة قبل بداية تشغيل الخطوط المتفق عليها بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل ، وتطبق نفس القاعدة على تعديلاتها اللاحقة .

٢ - تعد سلطات الطيران لكل من الطرفين المتعاقدين سلطات الطيران للطرف المتعاقد الآخر - بناء على طلبها - بالتقارير الاحصائية الدورية أو غيرها التى تكون ضرورية لمراقبة حولة النقل المعروضة من جانب المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الأول . وتشمل هذه الاحصائيات كل التقارير اللازمة لتحديد حجم ومقصد الحركة على الخطوط المتفق عليها .

المادة السادسة عشرة

يمنح كل طرف متعاقد المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر وعلى أساس المعاملة بالمثل ، الحق فى الاحتفاظ فى النقاط المذكورة بملحق الاتفاق الحالى بإقليم الطرف المتعاقد الآخر بمكاتب وموظفين للإدارة التجارية والإدارية والفنية يتم اختيارهم من مواطنى أحد البلدين أو الآخر واللازمين لحاجة المؤسسة المعنية .

ونحجب على الموظفين المذكورين احترام القواعد التى تنظم دخول إقليم الطرف المتعاقد الآخر والإقامة فيه ، وكذلك النصوص التشريعية واللائحية والإدارية المطبقة بهذا الإقليم .

فضلاً عن ذلك ، يجوز أن يتولى الإدارة التجارية والإدارية والفنية للمؤسسة المعنية بإقليم الطرف المتعاقد الآخر ، موظفون من مواطنى الدولة التى تعتبر المؤسسة المذكورة شركتها الوطنية وذلك على أساس المعاملة بالمثل .

المادة السابعة عشرة

يتفق الطرفان المتعاقدان على الدخول فى مشاورات كلما دعت الحاجة بغرض تنسيق خطوطهما الجوية المعنية .

المادة الثامنة عشرة

١ - يتم تحديد قوائم الأسعار التى تطبقها مؤسسة النقل الجوى المعنية من أحد الطرفين المتعاقدين بغرض نقل

الحركة التي يكون مقصدها أو منبعها إقليم الطرف المتعاقد الآخر في مستوى معقول ، مع الوضع في الاعتبار جميع عناصر التقدير على وجه الخصوص تكاليف التشغيل والربح المعقول ، وكذلك قوائم الأسعار المطبقة بواسطة مؤسسات النقل الجوي الأخرى .

٢ - وتحدد قوائم الأسعار - المشار إليها بالفقرة « ١ » من هذه المادة - إذا ما أمكن ذلك ، باتفاق مشترك بين مؤسستي النقل الجوي لدى الطرفين المتعاقدين بعد التشاور - إذا كانت لذلك محل - مع مؤسسات النقل الجوي التي تخدم نفس الطرق كلها أو جزء منها .

٣ - تعرض قوائم الأسعار التي يتم تحديدها على هذا النحو على سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها وذلك قبل التاريخ المحدد لتطبيقها بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل ، ويجوز انقاص هذه المدة في حالات خاصة بموافقة السلطات المذكورة .

٤ - إذا لم تتوصل مؤسستا النقل الجوي إلى اتفاق حول تحديد قائمة سعر وفقاً لأحكام الفقرة (١) عليه ، أو إذا أبدى أحد الطرفين المتعاقدين خلال الخمسة عشر (١٥) يوماً الأولى من مدة الثلاثين (٣٠) يوماً المنصوص عليها بالفقرة (٣) من المادة الحالية ، اعتراضه على قائمة الأسعار المطلوب اعتمادها وفقاً لأحكام الفقرة (٢) السابقة ، فعلى سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين العمل على التوصل إلى اتفاق مرض .

٥ - إذا لم تتوصل سلطات الطيران إلى اتفاق حول قائمة الأسعار وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة ، أو حول تحديد قائمة أسعار وفقاً للفقرة (٤) من المادة المذكورة . يحل النزاع وفقاً لأحكام المادة (٧) من الاتفاق الحالي .

٦ - مع عدم الإخلال بخصوص الفقرة (٥) من هذه المادة ، لا تسرى أية قائمة أسعار إلا بموافقة سلطات الطيران .

٧ - إلى أن يصدر قرار التحكيم ، تستمر قوائم الأسعار المحددة وفقاً لأحكام هذه المادة في السريان إلى أن تحدد قوائم أسعار جديدة وفقاً لأحكام هذه المادة .

ومع ذلك ، يجب ألا يستمر سريان قوائم الأسعار وفقاً للفقرة الحالية أكثر من اثني عشر (١٢) شهراً بعد التاريخ المقرر لإنهاء مفعولها فيه .

٨ - يراقب كل طرف متعاقد جميع الناقلين الذين يشغلون خطوطاً جوية يكون مقصدها أو منبعها إقليمية في التزامهم بدقة بقوائم الأسعار المتفق عليها والمعتمدة وفقاً لأحكام الاتفاق الحالي .

المادة التاسعة عشرة

١ - بمنح كل طرف متعاقد مؤسسة النقل الجوي المعنية من الطرف المتعاقد الآخر حق التحويل الحر لفائض الإيرادات عن المصروفات إلى مقرها والذي تحققه في إقليمه والناجمة عن تشغيل الخطوط المتفق عليها وذلك وفقاً للوائح السارية المفعول بإقليمه .

٢ - وفي حالة تنظيم طرق الدفع بين الطرفين المتعاقدين باتفاق خاص يتم تطبيق هذا الاتفاق .

المادة العشرون

يوافق الطرفان المتعاقدان على أن يقدم كل منهما للآخر - بناء على طلبه - أقصى مساعدة لتمجيد الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والأفعال الأخرى غير المشروعة ضد الطائرات والمطارات والمنشآت وتسهيلات الملاحة الجوية وتلك التي تهدد أمن الطيران . ويؤكد الطرفان التزامهما الخاصة بأحكام المعاهدة الخاصة بالجرائم وأفعال أخرى معينة تحدث على متن الطائرات الموقفة في طوكيو في ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ . والاتفاقية الخاصة بتمجيد الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقفة في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ ، واتفاقية قمع أفعال الاعتداء غير المشروع على سلامة الطيران المدني الموقفة في مونتريال في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ .

كما يأخذ الطرفان المتعاقدان في اعتبارهما أيضاً الأحكام الخاصة بأمن الطيران المطبقة والتي تقرها المنظمة الدولية للطيران المدني .

وفي حالة ارتكاب فعل من أفعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات أو أية أفعال أخرى غير مشروعة ضد سلامة الطائرات أو المطارات والمنشآت أو التسهيلات الملاحية الجوية ، أو التهديد بارتكاب مثل هذه الأفعال ، فعلى الطرفين تسهيل الاتصالات أو أية إجراءات أخرى مناسبة بهدف إنهاء هذه الأفعال أو التهديد بها فوراً بسرعة وسلامة .

الباب الثالث أحكام ختامية

المادة الحادية والعشرون

يخطر كل طرف متعاقد الطرف الآخر باتمامه الاجراءات الدستورية اللازمة لسريان مفعول الاتفاق الحالي والذي يصبح نافذاً من تاريخ الاخطار الأخير.

المادة الثانية والعشرون

يعدل الاتفاق الحالي بتبادل المذكرات الدبلوماسية بما يجعله متمشياً مع كل اتفاقية متعددة الأطراف يلتزم بها الطرفان المتعاقدان .

المادة الثالثة والعشرون

يتم تبليغ الاتفاق الحالي وملاحقه وكل تبادل لمذكرات دبلوماسية وفقاً للمادة (٥) إلى المنظمة الدولية للطيران المدني لتسجيله لديها .

تم في القاهرة في يوم السبت الموافق ٦ فبراير ١٩٨٨ ، من نسختين باللغتين العربية والفرنسية ، ولكل من النصين حجية متساوية .

عن جمهورية توجو
ياوفى ادودو
وزير الخارجية والتعاون

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

(الملحق أ)

جدول الطرق

١ - الطرق المصرية :

نقاط القيام القاهرة	نقاط متوسطة يتم تحديدها فيها بعد	نقاط في توجو لومي	نقاط فيا وراء يتم تحديدها فيها بعد
------------------------	--	----------------------	--

٢ - الطرق التوجولية :

نقاط قيام لومي	نقاط متوسطة يتم تحديدها فيها بعد	نقاط في ج . م . ع القاهرة	نقاط فيا وراء يتم تحديدها فيها بعد
-------------------	--	------------------------------	--

(الملحق ب)

الخدمة الأرضية

يخول تقديم الخدمة الأرضية لطائرات المؤسسة المعنية من جمهورية توجو في الإقليم المصري للمؤسسة المعنية في جمهورية مصر العربية ، ومعاملة بالمثل يخول تقديم الخدمة الأرضية لطائرات المؤسسة المعنية في جمهورية مصر العربية في الإقليم التوجولي إلى المؤسسة المعنية من جمهورية توجو.

وفي حالة عدم تمكن أو عدم رغبة أى من المؤسستين المعينتين من الاضطلاع بهذه المسؤولية ، يخول تقديم الخدمة الأرضية إلى مؤسسة أخرى بعد موافقة سلطات الطيران المدني لدى الطرف المتعاقد المعنى .

(٣٧) اتفاق

إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زامبيا

(٢٣ مارس ١٩٨٨)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زامبيا المشار إليها فيما بعد بالطرفين المتعاقدين أخذت في الاعتبار أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .
مدركتين لرغبتيهما وواجبهما في تقوية وتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية القائمة وتطوير التعاون العلمي والفني بينهما ،
راغبتين في تطوير التعاون الشامل بينهما القائم على المساواة في السيادة والمنفعة المتبادلة بهدف رفع مستوى معيشة شعبيهما بأسرع ما يمكن .
قد اتفقتا على تشكيل اللجنة المصرية الزامبية للتعاون وقررتا :

المادة الأولى

تنشأ لجنة مشتركة للتعاون (المشار إليها فيما بعد باللجنة) لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والاجتماعي والثقافي والإعلامي والزراعي والعلمي والفني بالإضافة إلى التعاون السياسي بين البلدين لمنفعتهما المتبادلة .

المادة الثانية

أ - تشكل اللجنة من وفود من وزراء حكومتى الطرفين المتعاقدين المسئولين عن مجالات التعاون المتفق عليها .
ب - يعين كل طرف متعاقد رئيساً للوفد يتم إخطار الطرف الآخر باسمه أو بأى تغيير يتعلق به من خلال القنوات الدبلوماسية .

المادة الثالثة

من أجل تحقيق هذه الأهداف تتولى اللجنة مسئولية كل شئون التعاون بين الدولتين وعلى الأخص ما يلى :
أ - تحديد الطرق الواجبة الاتباع لتحقيق التعاون الثنائى بين البلدين في كافة المجالات .
ب - صياغة وإعداد اقتراحات وبرامج العمل لعرضها على الحكومتين . ج - تشجيع تبادل الوفود والمعلومات والزيارات بين البلدين .
د - المتابعة والمراجعة الدائمة لمدى التقدم في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين المتعاقدين وحل العقبات أو المشاكل التي قد تظهر خلال تنفيذ هذه الاتفاقيات .
هـ - تنشئ اللجنة من وقت لآخر لجاناً فنية متخصصة من المسئولين حسبما ترى ذلك لازماً لتنفيذ واجباتها .
و - يجوز للجنة الاستفادة من خدمات المؤسسات الفنية أو الشركات أو الهيئات أو المنظمات أو الأفراد لتجميع المعلومات والقيام بدراسات وإجراء الأبحاث وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وتقديم نتائج هذه الأبحاث والدراسات إلى اللجنة للنظر فيها .

- ز - تقترح اللجنة على الحكومتين الترتيبات اللازمة لإعطاء دفعة للتعاون بينها .
ح - يمكن للجنة مراجعة الاتفاقيات وتقديم توصيات إلى الحكومتين من أن لآخر على ضوء الاحتياجات الجديدة الناشئة من الممارسة العملية .

المادة الرابعة

- أ - تعقد اللجنة اجتماعات عادية مرة واحدة كل سنتين في تواريخ مناسبة لها ويمكن لها أن تعقد دورات غير عادية حينما تتطلب الحاجة ذلك .
ب - تجتمع اللجنة بالتبادل في كل من البلدين ويتم تحديد مكان الاجتماع بمعرفة البلد المضيف .
ج - يكون للجنة سلطة وضع لائحة إجراءات عملها .
د - يقوم البلد المضيف بإعداد مشروع جدول أعمال مؤقت لكل اجتماع وإبلاغه إلى الطرف الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية قبل تاريخ انعقاد الاجتماع بشهر على الأقل .

المادة الخامسة

يؤخذ في الاعتبار عند إبرام أى اتفاقية إمكانية تعاون دول أخرى أو منظمات مع البلدين في إطار من المنفعة المتبادلة .

المادة السادسة

يعمل الطرفان المتعاقدان في هذه الاتفاقية على حل أى مشكلة أو نزاع أو خلاف بينهما ناشيء عن هذه الاتفاقية أو متعلق بها من خلال القنوات الدبلوماسية القائمة .

المادة السابعة

- أ - تدخل الاتفاقية حيز النفاذ مؤقتاً من تاريخ التوقيع وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتظل نافذة لمدة خمس سنوات .
ب - تجدد أحكام هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته كتابة في إنهاؤها قبل ستة أشهر من تاريخ نهاية الاتفاقية .
ج - يمكن إعادة النظر في الاتفاقية بناء على طلب أى من الطرفين المتعاقدين .

المادة الثامنة

في حالة انتهاء سريان أو إنهاء هذه الاتفاقية فإن أحكام أى بروتوكول منفصل أو تعاقدات أو اتفاقيات أبرمت في هذا الشأن ، ستستمر في تنظيم الالتزامات القائمة وغير المنتهية أو المشروعات التي بدأت أو استؤنفت في نطاقها .

حررت هذه الاتفاقية في لوزاكا بتاريخ اليوم ٢٣ مارس عام ١٩٨٨ ألف وتسعمائة وثمانية وثمانين من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل منهما نفس الحجية .

عن

حكومة جمهورية زامبيا
ليوك جون موانانشيكو
وزير الخارجية

عن

حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٣٨] اتفاق تعاون ثقافى وفنى وعلمى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية موزمبيق الشعبية
(٢٤ مارس ١٩٨٨)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية موزمبيق الشعبية رغبة منها فى توثيق أواصر الصداقة بين شعبيها وتنمية العلاقات الثقافية والفنية والعلمية بين البلدين ، وإيماناً منها بمبادئ منظمة الوحدة الإفريقية ، قد قررتا عقد هذا الاتفاق الذى ينظم شكل التعاون بين بلديهما فى الميادين الآتية :

مادة (١)

يعمل الطرفان المتعاقدان على التعاون فى الميادين الثقافية والعلمية والفنية بالوسائل الآتية :

- أ) تقديم الخبراء والفنيين فى الميادين الثقافية والعلمية والفنية .
- ب) تشجيع إقامة الصلات بين المؤسسات العلمية والفنية فى بلديهما .
- ج) تبادل البعثات الفنية للتدريب فى الميادين سالفة الذكر .
- د) تبادل الأساتذة والعلماء ومدرسى التعليم العالى والعام والدينى والفنى وتبادل الموظفين الفنيين والاختصاصيين بقصد الاستعانة بهم وتعريفهم بمظاهر النشاط فى الميادين الثقافية والعلمية والفنية .
- هـ) ندب الموظفين والأساتذة والخبراء والعمال من بلد كل من الطرفين للعمل فى بلد الطرف الآخر .
- و) تقديم المنح وفرص التدريب للطلاب والخريجين لاستكمال دراساتهم العليا بالجامعات والمعاهد أو لتمام تدريبهم الفنى فى معامل ومصانع الطرف الآخر .

مادة (٢)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبادل المعونة ومنح كافة التسهيلات لكل ما من شأنه تعزيز التعاون الثقافى والعلمى والفنى بينهما عن طريق تبادل المعلومات وموضوعات البحوث والكتب المدرسية والنشرات والمعارض والأفلام والاحصاءات الخاصة بالميادين الثقافية والعلمية والفنية .

مادة (٣)

يعمل الطرفان المتعاقدان بكل الوسائل الممكنة على توثيق روابط التعاون المشتركة بين المؤسسات العلمية والثقافية والفنية ودور الكتب والمتاحف الفنية والعلمية والتاريخية والقومية فى بلديهما .

مادة (٤)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل إقامة المراكز الثقافية فى بلد الطرف الآخر وفقاً لشروط يتفق عليها فى كل حالة وطبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها بالبلد التى يقام فيها المركز .

مادة (٥)

على أساس الأهداف المحددة في هذا الاتفاق يجوز للحكومتين عقد بروتوكولات خاصة فيما بينها في المجالات الثقافية والعلمية والفنية .

مادة (٦)

تعقد البروتوكولات الخاصة المشار إليها في المادة (٥) في كل حالة على حدة بمعرفة السلطات المختصة في الحكومتين .

مادة (٧)

يجوز منح المساعدات السابق الإشارة إليها بالقدر الذي يراه الطرفان بمعرفة المؤسسات الخاصة إذا رأت الحكومتان ذلك .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المتعاقدان البرامج والمناهج الدراسية للجامعات ومعاهد ومدارس التعليم العام والفنى في بلد كل منهما بغية الاعتراف بالشهادات والدراجات العلمية المتعادلة التى تمنحها المؤسسات التعليمية في بلديهما وتعقد لهذا الغرض اتفاقات خاصة

مادة (٩)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على أن تشمل مناهجه الدراسية قدرأ كافياً من مادتي الجغرافيا والتاريخ يعين على تكوين فكرة صحيحة لدى النشء عن حضارة وثقافة وفنون الطرف الآخر ونواحي التقدم الصناعى والاقتصادى في بلد كل منهما .

مادة (١٠)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على ما يحقق في بلده تفهم حضارة الطرف الآخر تفهماً كاملاً وذلك بالوسائل الآتية :

- أ) تشجيع التعاون العلمى والثقافى والفنى بين الجامعات والمعاهد التعليمية المعترف بها في كل من البلدين .
- ب) تيسر إقامة المعارض الدورية والحفلات التمثيلية والعروض الموسيقية السينمائية .
- جـ) تنظيم تبادل الأفلام الثقافية والاجتماعية والأخبار والأفلام الطويلة التسجيلية التى يكون من شأنها إنماء روح التعاون والصداقة بين البلدين وتصوير نواحي التقدم .
- د) تبادل الفرق الفنية وفرق الرقص الشعبى ومسرح العرائس وتبادل مهرجانات الأفلام .
- هـ) التعاون في ميادين الإذاعة والتليفزيون وتبادل البرامج والتسجيلات الإذاعية والتليفزيونية .

مادة (١١)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع تبادل الوثائق وصور المخطوطات والكتب والمؤلفات والصور الفوتوغرافية للمؤلفات النادرة وفقاً للقوانين واللوائح في كل من البلدين

مادة (١٢)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على أن يخصص في اذاعته الوطنية برنامجاً خاصاً لتعريف مواطنيه بأحوال الطرف الآخر الفنية والثقافية كما يتمهدان بالتعاون في ميادين النشاط الإذاعي والتليفزيوني وأن يتبادلا البرامج والتسجيلات التي تبين نواحي التقدم في الميادين الثقافية والعلمية والفنية والاقتصادية والصناعية والاجتماعية في البلدين .

مادة (١٣)

يقوم الطرفان المتعاقدان بتشجيع تنمية الصلات الرياضية وذلك بتشجيع الزيارات والمباريات بين الفرق الرياضية في بلديهما كما يشجعان الرحلات السياحية بين مواطني بلديهما .

مادة (١٤)

يوافق الطرفان المتعاقدان على عمل برامج تنفيذية تسري كل منها لمدة ثلاثة أعوام ويحدد به التفاصيل المتعلقة بتنفيذ نصوص هذا الاتفاق كما يتضمن الشروط المالية اللازمة لهذا التنفيذ على أساس المعاملة بالمثل .

مادة (١٥)

يعمل بهذا الاتفاق لمدة خمس سنوات تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاء العمل به ستة أشهر على الأقل .

مادة (١٦)

يصبح هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه وإشهاداً لما سبق وقع المفوضون عن حكومتيهما هذا الاتفاق

حرر في مابوتوبوم الخميس الموافق ٢٤ مارس ١٩٨٨ ، من أصلين باللغة العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية وعند الاختلاف في التفسير يرجع النص الإنجليزى .

عن حكومة
جمهورية موزامبيق الشعبية
توقيع

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٣٩] بروتوكول التعاون في مجال الإذاعة والتلفزيون

بين اتحاد الإذاعة والتلفزيون بجمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية
(٧ أبريل ١٩٨٨)

إن اتحاد الإذاعة والتلفزيون بجمهورية مصر العربية من جهة ، وحكومة جمهورية الكونغو الشعبية من جهة أخرى ،
والذين سيشار إليهما فيما بعد بـ « الطرفین المتعاقدين » .
حرصاً على الارتقاء بمجهودهما لتعزيز وتوسيع نطاق التعاون الودى بين الدولتين .
وإدراكاً لأهمية الإذاعة والتلفزيون في تدعيم التفاهم بين شعبي البلدين .
وأخذاً في الاعتبار اتفاق التعاون الثقافي والعلمى الموقع بين البلدين في ١٧ أبريل ١٩٧٦ .
اتفق الطرفان على ما يلي :

مادة (١)

يتعهد الطرفان المتعاقدان - في حدود إمكانياتهما - بالتعاون في جميع المجالات المتعلقة بالإذاعة والتلفزيون .

مادة (٢)

يقوم الطرفان المتعاقدان باستخدام وسائل المساعدة الفنية والمادية لتحقيق التعاون فيما بينهما .

مادة (٣)

يتبادلا الطرفان المتعاقدان البرامج الإذاعية والتلفزيونية ذات الطابع الثقافي والعلمى والاجتماعى والاقتصادى ، وبصفة خاصة :

- برامج مخصصة للتربية والتعليم من شأنها تعريف كل طرف بتراث الطرف الآخر .
- برامج للأطفال والشباب (نصوص ، تحقيقات ، تسجيلات موسيقية) .
- وثائق عن تاريخ كل طرف من الطرفين .
- برامج خاصة بالتنمية الزراعية .
- نصوص وتسجيلات تمثيلية إذاعية ..
- موضوعات الساعة ، وكذلك الموضوعات ذات الاهتمام المشترك .
- برامج موسيقى تقليدية من المنوعات .

مادة (٤)

يمكن لكل طرف تقديم تحقيقات تتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن الطرف الآخر .

مادة (٥)

تبادل البرامج يمكن أن يتم بناء على العرض أو الطلب .
سوف تكون البرامج المتبادلة باللغة الفرنسية ، ويمكن تعديل المواد المتبادلة أو اختصارها دون تغيير المعنى الأصلي بهدف الموازنة مع هيكل برنامج كل طرف .

مادة (٦)

البرامج والتسجيلات الموسيقية المتبادلة تكون معفاة من أية حقوق ، ويتحمل الطرف المرسل نفقات المادة الخام ، ونفقات إرسال البرامج .

مادة (٧)

يعزز الطرفان التعاقدان التشاور والتوفيق بين مواقفهما وذلك بمناسبة اللقاءات الإقليمية والدولية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالنظام العالمى الجديد للإعلام والاتصال .

مادة (٨)

يتعهد الطرفان المتعاقدان - في حدود إمكانياتها - بتشجيع كل صيغ الإنتاج المشترك للبرامج الإذاعية والتلفزيونية ، على أن يكون لكل عمل ملف كامل يعرض على الطرف الآخر للدراسة وإبداء الرأى .

مادة (٩)

في إطار تبادل الخبرات وبالاتفاق المشترك ، يقوم الطرفان بصفة دورية بتنظيم :
- زيارات للدراسة .

- دورات لرفع مستوى الكادرات في الإذاعة والتلفزيون في مجالات إعداد البرامج في أماكن التدريب المناسبة لدى أى من الطرفين .

- تبادل على مستوى الكادرات والمتخصصين في الإذاعة والتلفزيون .

- تحديد شروط وكيفية هذا التبادل بالاتفاق المشترك .

- وسوف تمنح التسهيلات المعتادة والإدارية للصحفيين والمبعوثين المتخصصين الذين سيتم تبادلهم في إطار هذا البروتوكول وذلك في حدود إمكانيات كل من الطرفين .

مادة (١٠)

يعمل كل طرف على الاحتفال - من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية - بمناسبات الأعياد القومية والأحداث الهامة الأخرى المتعلقة بالحياة القومية للطرف الآخر .

مادة (١١)

يعمل بهذا البروتوكول لمدة ثلاث سنوات ، وتحدد صلاحيته تلقائياً لنفس المدة إلا في حالة اعراب أحد الأطراف عن رغبته في إنهائه بموجب إخطار بذلك قبل ثلاثة أشهر من انتهاء المدة المقررة ، وجدير بالذكر أن نقض البروتوكول لن يمس البرامج الجارى تنفيذها .

مادة (١٢)

أى خلاف يمكن أن يطرأ على تطبيق أو تفسير هذا البروتوكول سيتم تسويته بصورة ودية ، ويمكن عرضه على اللجنة المشتركة للتسوية النهائية .

مادة (١٣)

يعمل بهذا البروتوكول من تاريخ التوقيع عليه .
حرر في القاهرة بتاريخ ٧ أبريل ١٩٨٨ ، من نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية ولكل منها نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية

انطوان ندنجا اوبا
وزير الخارجية والتعاون

عن اتحاد الإذاعة والتلفزيون

جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٤٠) برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي والفني بين حكومة

جمهورية مصر العربية وحكومة موريشيوس

(عن الأعوام من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠)

(٢٩ أبريل ١٩٨٨)

اتفقت حكومتا جمهورية مصر العربية ، وحكومة موريشيوس ، تطبيقاً لاتفاق التعاون الثقافي والعلمي والموقع بين البلدين ببورت لويس في ٧ مارس ١٩٧٣ ، على البرنامج التنفيذي التالي للأعوام ١٩٨٨ - ١٩٩٠ .

١ - التعليم والعلوم :

مادة أولى

يشجع الطرفان التعاون وتقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات التعليمية للتعليم العالي ، ويتفق على تفصيلات التعاون والتبادل فيما بعد بين الجهات المعنية بالبلدين .

مادة ثانية

يتبادل الطرفان زيارة المدرسين والأساتذة ومديري التعليم في مجالات العلوم الأساسية ، والتعليم الفني والحرفي والعلوم الاجتماعية ، ويتفق على التفاصيل فيما بعد بين الجهات المعنية في البلدين .

مادة ثالثة

يتبادل الطرفان وفداً مكوناً من واحد أو اثنين من المتخصصين في مجال التعليم للاطلاع على نظم التعليم ولتحديد أفاق التعاون .

مادة رابعة

يقدم الجانب الموريشيوسي التسهيلات للمصريين للدراسات العليا والأبحاث في مجال زراعة قصب السكر وتكنولوجيا السكر .

وتوفد وزارة الزراعة المصرية عدد ٢ باحث لمدة تصل إلى شهر ، للاطلاع على نظم زراعة وتكنولوجيا قصب السكر ، ويتفق على التفصيلات فيما بعد بين الجهات المعنية لكل من البلدين .

مادة خامسة

يتبادل الطرفان ، في حدود الإمكانيات المتاحة ، الكتب الدراسية والكتب الإضافية والبرامج الدراسية والمطبوعات الأخرى ، والشرائح المصورة والأفلام والمواد السمعية والبصرية الأخرى وكذلك تبادل الصور التي توضح تطور التعليم والثقافة .

مادة سادسة

يتبادل الطرفان أيضاً المطبوعات والمواد التعليمية وقوائم بالمواد التعليمية المنتجة محلياً ، كخطوة نحو تبادل عينات من هذه المواد .

مادة سابعة

يتبادل الطرفان طلبة الفنون ، للاطلاع على الخصائص الفنية للأجيال الجديدة في البلدين .

مادة ثامنة

يتبادل الجانبان البرامج والخطط الدراسية والنشرات والمناهج التعليمية .

مادة تاسعة

يقوم الجانب المصري بدعوة الجانب الموريشيوسي للمشاركة في البرامج التدريبية التي ينظمها المركز الإقليمي لتعليم الشباب بسرس الليان لتدريب المسئولين عن مكافحة الأمية وفقاً للشروط التي يضعها المركز المنظم لهذه البرامج .

مادة عاشرة

يعمل الطرفان على معادلة الشهادات والدرجات العلمية والدبلومات التي تمنحها المعاهد التعليمية والجامعات في البلدين ، بما في ذلك معادلة الشهادات التي تسمح بالقبول في الجامعات المصرية .

مادة حادية عشرة

يقدم الجانب المصري سنوياً :

أ - ١٠ منح جامعية للدراسة بالجامعات المصرية .

ب - ٦ منح أزهريّة للدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر ، وفقاً للشروط العامة والمالية لتلك الجامعة .

مادة ثانية عشرة

يقدم الجانب المصري سنوياً ٩ منح تدريبية لتدربين من موريشيوس في المركز المصري الدولي للزراعة في المجالات الزراعية المختلفة وفقاً لشروط المركز .

مادة ثالثة عشرة

يقدم الجانب المصري منحة تدريبية في مجال تحنيط الحيوانات بالمتحف الزراعي بالقاهرة .

مادة رابعة عشرة

يشجع الطرفان تبادل الصور والمطبوعات والوثائق وعينات الحيوانات والنباتات بين متحف التاريخ الطبيعي في موريشيوس والمتحف الزراعي بالقاهرة .

٢ - الثقافة :

مادة خامسة عشرة

يشجع الطرفان تبادل فرق الرقص والموسيقى والفنانين وفقاً للاتفاق بين البلدين وفي حدود الإمكانيات المالية المتاحة .

مادة سادسة عشرة

يشجع الطرفان إقامة المعارض لمعرض التطور الثقافي .

مادة سابعة عشرة

يعمل الطرفان على إمكانية تنظيم أسبوع للفيلم المصري مرة كل عامين .

مادة ثامنة عشرة

يعمل الطرفان على تبادل الأفلام والبرامج الوثائقية المتعلقة بالفن والثقافة التي تفيد الشباب وتلاميذ المدارس .

مادة تاسعة عشرة

يعمل كل من الطرفين على تسهيل دراسة التسجيلات التاريخية والسجلات المتاحة وذلك وفقاً للقوانين والتعليمات في كل من البلدين ، كما يعمل الطرفان على تقديم صور الميكروفيلم الخاصة بالتسجيلات ، وذلك بناء على الطلب والشروط التي يتفق عليها بين الطرفين .

مادة عشرون

يعمل الطرفان على تشجيع التعاون بين المكتبات الوطنية في بلديهما ، بهدف تبادل الكتب والمطبوعات .

٢ - الشباب والرياضة :

مادة واحد وعشرون

يعمل الطرفان على تشجيع التعاون والتبادل في مجالات الرياضة والتربية البدنية .

وتحدد التفصيلات اتفاقاً مشتركاً ، يشمل أساساً على الآتي :

أ - إمكانية تبادل الفرق الرياضية في مجالات التدريب المختلفة - مثل الكرة الطائرة والمصارعة ، وكرة القدم ، وتنس الطاولة إلخ .

ب - تقديم مصر لمدرسين من موريشيوس لأماكن بالمعاهد الرياضية المصرية للدراسة والتدريب على الرياضات ذات النوعية الخاصة (الدراسة باللغة العربية) .

ج - إجراء اتصالات بين المجلس الأعلى للشباب والرياضة المصري ، ووزارة الشباب والرياضة في موريشيوس ، بهدف تدعيم البنية الأساسية للمعاهد .

د - يقوم الجانب المصري بدعوة عدد يتراوح بين خمسة وعشرة من الشباب للمشاركة في المعسكر الدولي ، للعمل التطوعي الذي تنظمه مصر خلال الصيف القادم .

هـ - تقديم كتب ووثائق متعلقة بالتربية البدنية والرياضية .

٤ - الإذاعة والتلفزيون والصحافة :

مادة ثمانية وعشرون

يتبادل الطرفان استضافة اثنين من موظفي الإعلام لمدة عشرة أيام .

مادة ثلاثة وعشرون

يشجع الطرفان التعاون بين الإذاعة والتلفزيون في البلدين ، وتسهيل تبادل المسلسلات التلفزيونية والأفلام الوثائقية ومواد البرامج الأخرى ، مع عدم إمكانية تقديم هذه البرامج لطرف ثالث ، وأى تغيير في تلك المواد يجب ألا يؤثر على محتواها الأصلي وسيكون الجانب المتلقى مسئولاً عن حقوق الطبع المتعلقة بتبادل البرامج ، كما يتحمل مصاريف نقلها .

مادة أربعة وعشرون

يقدم الجانب المصري خمس منح سنوياً للعاملين بوزارة الإعلام والإذاعة في موريشيوس .

ويتم التعاون في مجالات الاتصالات الإعلامية وإنتاج البرامج والأفلام الإذاعية والتلفزيونية .

مادة خامسة وعشرون

يمكن إضافة أنشطة أخرى على هذا البرنامج ، بناء على المشاورات بين الطرفين .

مادة سادسة وعشرون

تعتبر البنود العامة والمالية المذكورة بالملحق ، جزءاً لا يتجزأ من هذا البرنامج .

مادة سابعة وعشرون

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه ، ويعمل به لمدة ثلاثة أعوام ، وبعد ذلك يستمر سارياً المفعول بشكل مؤقت ، حتى يتم التوقيع على البرنامج الجديد .

حرر في بورت لويس في اليوم التاسع والعشرين من أبريل سنة ١٩٨٨ من أصلين باللغة الإنجليزية ولكل منهما حجية متساوية .

عن حكومة موريشيوس

معالي أ . بارسورمان

وزير التعليم والفنون والثقافة

عن حكومة جمهورية مصر العربية

معالي الدكتور بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

ملحق إضافي :

الشروط العامة والمالية لتغطية عمليات التبادل الواردة بالتعاون التعليمي والثقافي والعلمي بين جمهورية مصر العربية وموريشيوس عن الأعوام من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠
الشروط العامة :

١ - يقوم الجانب الموفد بإبلاغ الجانب الموفد إليه ، ببيانات السيرة الذاتية عن الشخص أو الوفد المزمع إيفاده ، ويتم اختياره وفقاً لهذا البرنامج ، وذلك قبل شهرين على الأقل من تاريخ الزيارة ، وفي حالة الوفود والمعارض يكون الإبلاغ قبل أربعة شهور على الأقل .

وبعد الموافقة على الترشيح ، يقوم الجانب الموفد بإبلاغ الجانب المضيف بشكل دقيق بكيفية وتاريخ الوصول مسبقاً بثلاثة أسابيع على الأقل ، وبالنسبة للأساتذة والأكاديميين الموفدين لمدة تزيد على ستة شهور ، يقوم الجانب المضيف بتحديد تفاصيل المجالات المطلوب العمل فيها ، مع تفصيل أن يتم ذلك قبل تاريخ الإيفاد بعام .

٢ - ولضمان الاستعدادات والدعاية المناسبة ، يقوم الجانب الموفد بإمداد الجانب المضيف بالمواصفات الفنية والشروط الأخرى فيما يتعلق بالمعارض ومجموعات الفنانين قبل تاريخ الزيارة المقترح بثلاثة شهور ، وتسلم المعارضات بالموقع المقصود قبل افتتاح المعرض بستة أسابيع على الأقل .

ب - تبادل الزيارات لمدة تصل إلى شهر واحد :

(للفنانين ، والعلماء ، والوفود ، والأشخاص المرافقين للمعارض إلخ) .

٣ - ما لم يكن هناك اتفاق آخر ، يقوم الجانب الموفد بسداد نفقات السفر من وإلى الجهة الموفد إليها .

ويتحمل الجانب المضيف نفقات النقل والتفريغ ، ودفع مصروف جيب يومي قدره ١٥ جنيهاً مصرياً في مصر ، وفي موريشيوس مبلغاً يومياً مناسباً لتغطية المصروفات الطارئة ، كما يوفر المواصلات المحلية في إطار برنامج الزيارة ، ونفقات السفر الداخلي وتوفير الرعاية الطبية المجانية في حالة المرض المفاجئ .

ج - تبادل الزيارات لمدة تزيد على شهر :

٤ - ما لم يكن هناك اتفاق آخر ، يتحمل الجانب الموفد نفقات السفر من وإلى الجهة الموفد إليها ، ويقوم الجانب المضيف بدفع مرتب شهري مناسب وفقاً للحالة الاجتماعية للشخص المعني ، والرعاية الطبية المجانية وفقاً لما يتفق عليه كل من الطرفين من خلال القنوات الدبلوماسية .

د - الحاصلون على منح دراسية :

٥ - يقوم الجانب المصري بتقديم الآتي إلى الحاصلين على منح دراسية والمذكورين بالمادة ٢
فقرة أ :

- مكافأة شهرية قدرها ٤٠ جنيهاً مصرياً .

- منحة تجهيز لا ترد ، تدفع عند الوصول وتعادل المكافأة الشهرية التي تقدم للحاصل على المنحة الدراسية .

- مكافأة سنوية قدرها ١٥ - ٢٠ جنيهاً مصرياً (تبعاً لنوع الدراسة) وذلك لتغطية شراء الكتب .
- الرعاية الطبية المجانية بالجامعة أو بالمستشفيات الحكومية .
- الإقامة بالمدينة الجامعية .
- تذكرة سفر من أقرب مكان لموريثيوس تصل إليه شركة مصر للطيران وكذلك تذكرة العودة .
- هـ - المعارض :

٦ - يقوم الجانب المضيف برعاية وحماية المعروضات ، ويتحمل الجانب الموفد مصروفات نقل المعروضات إلى البلد المصنف والإعادة ، وكذلك نفقات التأمين .

٧ - يتحمل الجانب المصنف نفقات المعروضات داخل أرضية ، وإقامة المعرض والدعاية (بما في ذلك المطبوعات والكتالوجات ، والملصقات .. إلخ) وبالنسبة للشخص الأشخاص المرافقون للمعرض ، فتحكمهم الشروط الخاصة بهم والواردة بالبند (ب) السابق .

و - مجموعات الممثلين والأفلام :

٨ - ما لم يكن هناك اتفاق آخر ، يعتبر الجانب الموفد مسئولاً عن مصاريف شحن المعدات ، والتجهيزات والأفلام ذهاباً وإياباً .

٩ - يقوم الجانب المصنف بتقديم التسهيلات الضرورية لتقديم الحفل على أراضيها . ويتحمل الجانب المصنف تكاليف تنظيم الحفل بما في ذلك الدعاية والانتقالات المحلية .

١٠ - بالنسبة لأعضاء وفد الممثلين ، تحكمهم الشروط الخاصة بهم والواردة بالبند (ب) السابق .

(٤١) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة

للتعاون التجاري والإقتصادي والعلمي والفني

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية زيمبابوي

(٤ يوليو ١٩٨٨)

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زيمبابوي (المشار إليها الأطراف المتعاقدة) . من أجل تطوير ودفع العلاقات الودية الحالية بين البلدين واهتداء بالرغبة في تطوير وتقوية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين البلدين اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

تنشئ الأطراف المتعاقدة لجنة مشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني (يشار إليها باللجنة المشتركة) تتكون من ممثلين عن الطرفين .

المادة الثانية

تكوين اللجنة :

١ - تتكون اللجنة المشتركة من الوزراء المختصين في مجالات التعاون المتفق عليها بين الطرفين المتعاقدين .

٢ - وتنفيذاً لمسئولياتهم المنصوص عليها في إطار هذا الاتفاق فإن الوزراء المشار إليهم في البند (١) من هذه المادة يخول لهم صلاحيات الاستعانة بالمسؤولين والخبراء المستشارين إذا رأت الأطراف المتعاقدة ذلك ضرورياً .

المادة الثالثة

الاهداف والوظائف :

تختص اللجنة المشتركة بالمسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني وكذلك المسائل الأخرى التي قد ترى الأطراف المتعاقدة إحالتها إليها ، وفي هذا الصدد فإنها تختص :

أ - ١ - استكشاف ودراسة إمكانيات التعاون في المجالات المختلفة ، اتخاذ قرارات وتقديم توصيات بشأن تنمية الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا في بلديهما .

ب - النظر في ضمان التنفيذ الناجح للقرارات والتوصيات .

ج - النظر في تنفيذ كل الاتفاقيات والبروتوكولات في المجال الاقتصادي الموقع بين الأطراف واتخاذ الإجراءات المناسبة للتنفيذ الناجح لهذه الاتفاقيات والبروتوكولات .

٢ - تنشئ اللجنة المشتركة ما قد تراه مناسباً من لجان فنية أو مجموعات عمل للمسؤولين من أجل تنفيذ أهدافها ووظائفها .

المادة الرابعة

الاجتماعات ، المكان والإجراءات :

١ - تعقد اللجنة المشتركة اجتماعات دورية كل سنتين في تواريخ يتفق عليها الأطراف المتعاقدة بالتشاور . وقد ترى مع ذلك عقد اجتماعات غير عادية كلما كان ذلك ضرورياً .

٢ - تعقد اللجنة المشتركة بالتبادل في الدول المتعاقدة .

ستتولى الدول المضيضة تحديد مكان الاجتماع ورئاسته ويكون الرئيس المناوب من الطرف الآخر .

٣ - سيعد الطرف المضيف للاجتماع جدول أعمال مؤقت ويتولى إرساله إلى الطرف الآخر قبل بدء الاجتماعات بثلاثة أشهر على الأقل . تتفق الأطراف من خلال الاتصالات الدبلوماسية على الموعد وجدول الأعمال المقترح وكذلك على تشكيل الوفود .. يمكن تضمين جدول الأعمال للاجتماع بنوداً إضافية إذا طلب ذلك أحد الأطراف ، ويمكن إجراء تعديلات على جدول الأعمال بالاتفاق المتبادل بين الأطراف عند بدء الاجتماع .

٤ - تتحمل الدولة المضيضة نفقات عقد اللجنة المشتركة واللجان الفنية ومجموعات العمل للمستولين .

٦ - نفقات السفر للمشاركين في أى اجتماع أو دورة للجنة المشتركة واللجان الفنية ومجموعات العمل أو الأجهزة المعنية تتحملها الدولة الموفدة لممثليها ، ومن المفهوم أن الدولة المضيضة تتولى ترتيبات الإقامة والمواصلات وتقديم الخدمات المكتبية والسكرتارية للاجتماع أو الدورة .

المادة الخامسة

بنود متفرقة :

١ - المشاكل التي قد تنشأ من الترجمة أو تنفيذ هذا الاتفاق سيتم تسويتها ودياً بالمفاوضات خلال اللجنة المشتركة أو من خلال الاتصالات الدبلوماسية العادية .

٢ - يمكن تعديل هذا الاتفاق أو إعادة صياغته بالاتفاق المتبادل للأطراف المتعاقدة .

المادة السادسة

دخول حيز النفاذ والسريان :

١ - سيدخل الاتفاق حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ توقيعه من الأطراف المتعاقدة .

٢ - سيبقى الاتفاق سارياً المفعول لمدة خمس سنوات من تاريخ توقيعه وسيجدد تلقائياً لفترات إضافية كل منها خمس سنوات ما لم يخطر أحد الأطراف المتعاقدة الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذا الاتفاق بإشعار كتابي قبل إنتهاء مدته الأصلية أو تجديده بستة شهور على الأقل .

٣ - إنتهاء صلاحية هذا الاتفاق أو إنتهاؤه لن يؤثر على نصوص أية بروتوكولات منفصلة ، أو اتفاقات أو عقود أو التزامات قائمة لم تنته أو مشروعات التزمت بها أو تعاهدت بها الأطراف المتعاقدة خلال إطار هذا الاتفاق .

تم في هراري يوم الاثنين ١٩٨٨/٧/٤ من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية والعربية وكل من النصين له حجية متساوية .

عن جمهورية زيمبابوى

د. ناثان شامبوار ويرا

وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية

د. بطرس بطرس غالى

وزير الدولة للشئون الخارجية

(٤٢) اتفاق تعاون ثقافي وفني وعلمي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بتسوانا

(٨ يوليو ١٩٨٨)

- إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة بتسوانا (المشار إليهما بالأطراف المتعاقدة) .
- رغبة منهما في توثيق أواصر الصداقة ، وفقاً لأهداف منظمة الوحدة الأفريقية التي تدعو للتعاون المتبادل بين الأمم الأفريقية في المجالات الثقافية والعلمية والفنية .
- اتفق الطرفان على ما يلي :

مادة أولى

يعمل الطرفان على تشجيع التعاون بين بلديهما في المجالات الثقافية والعلمية والفنية بالوسائل الآتية :

- ١ - تبادل الوفود الثقافية والعلمية والفنية .
- ٢ - تبادل الخبراء والأساتذة والعلماء .
- ٣ - تبادل الطلبة ، والخريجين والباحثين لاستكمال دراستهم وأبحاثهم في الجامعات والمعاهد المختلفة .

ويتحمل كل طرف جميع النفقات المتعلقة بتنفيذ بنود هذه المادة .

مادة ثانية

يعمل الطرفان على إقامة المعاهد الثقافية والعلمية والفنية في بلد الطرف الآخر وفقاً لشروط واتفاقات خاصة بين السلطات المعنية .

مادة ثالثة

يعمل الطرفان ، كل بوسائله الخاصة ، وبناء على طلب الطرف الآخر ، على تقديم المعونة الفنية له في المجالات العلمية والثقافية والفنية وذلك بالوسائل الآتية :

- ١ - تبادل الفنيين والخبراء والأطباء والمدرسين والمهندسين في مجالات التعاون المختلفة .
- ٢ - تبادل البعثات الفنية والعلمية والبرامج التدريبية وفقاً للاحتياجات الفنية والمهنية .
- ٣ - تبادل الخبرات الفنية في مجالات التدريب الفني والمهني .

مادة رابعة

يعمل الطرفان على توثيق الروابط بين معاهد البحث العلمي والتكنولوجي وخبرائها وعلمائها ، ويتم هذا التعاون عن طريق تبادل المعلومات والوثائق والبحوث وبرامج البحوث العامة .

وتعقد الاتفاقات بين الطرفين في المجالات ذات الاهتمام المشترك .

مادة خامسة

يتعهد الطرفان بدراسة المناهج الدراسية بالمدارس والمعاهد والجامعات في بلد الطرف الآخر ، بهدف إقرار معادلة الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسات العلمية في كلا البلدين .

مادة سادسة

وفقاً لبنود المادة الأولى ، يعمل كلا الطرفين على أن يحقق في بلده تفهماً كاملاً لحضارة وثقافة وفنون الطرف الآخر وذلك بالوسائل الآتية :

- ١ - تيسير إقامة حفلات تمثيلية وعروض موسيقية وكذلك تبادل الفرق الفنية .
- ٢ - تنظيم المعارض الفنية ومعارض الكتب في كل من البلدين .
- ٣ - تبادل أفلام السينما والتلفزيون والأفلام الثقافية والإخبارية وتشجيع توزيعها في كل من البلدين .

مادة سابعة

يعمل كل من الطرفين على إعداد برامج إذاعية وتلفزيونية لتعريف مواطنيه بالأحوال الاجتماعية والثقافية والفنية في بلد الطرف الآخر ، وتشجيع تبادل البرامج الموسيقية والفنية والثقافية والتسجيلات بين البلدين .

مادة ثامنة

يعمل الطرفان على تبادل المعلومات ونتائج الأبحاث والكتب والمطبوعات والأفلام والإحصاءات والنظم الخاصة بالشئون الثقافية والعلمية والتكنولوجية .

مادة تاسعة

يعمل كل من الطرفين بقدر الإمكان على تشجيع التعاون بين مؤسسات الشباب والرياضة وإقامة المسابقات وتبادل الزيارات والرياضيين .

مادة عاشرة

يصبح هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه .

مادة هادية عشرة

يسرى هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ تنفيذه ، ويتجدد تلقائياً كل عام . ويمكن لأي طرف أن يخطر الطرف الآخر برغبته في إنهاء العمل به ، وعندئذ ينتهي الاتفاق بعد ستة شهور من تاريخ استلام الإشعار الخاص بإنهائه .

تم في ١٩٨٨/٧/٨ من نسختين باللغة الإنجليزية والعربية ، ولكل من النصين حجية متساوية .
وإذا نشأ خلاف بسبب الترجمة ، فإن النسخة الإنجليزية هي التي يؤخذ بها .

عن حكومة جمهورية بتسوانا
د. جوسيتوي ك . ت تشيبي
وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٤٣] بروتوكول اتفاق التعاون في مجال التصنيع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بورندي (١٤ يوليو ١٩٨٨)

في اطار اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية بورندي الموقع بتاريخ ٢٩٨٦/٣/١٨ ، وتنفيذاً للمادة الثانية من الاتفاق السابق ذكره ، ورغبة من الدولتين في تدعيم أوجه التعاون بينهما في المجالات الفنية والتعليمية وتنفيذ المشروعات فقد وقع الجانبان المصري والبورندي بروتوكول تعاون فني بينهما .

المادة الأولى

المهدف من هذا البروتوكول هو التعاون بين الجانبين في المجالات الآتية :

- أ - التعاون الفني .
- ب - التأهيل .

- جـ - تبادل المعلومات .
- د - القيام بمشروعات مشتركة .

المادة الثانية

يشمل التعاون الفنى فى مجال التصنيع القيام بالآتى :

- ارسال خبراء مصريين لمعاونة مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بورندى فى مطابقة وتحضير وتقييم انجاز دراسات المشروعات .
- التشاور فى موضوع اختيار المعدات والتكنولوجيا والتفاوض حول المشروعات .

المادة الثانية

بناء على طلب مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بورندى تقوم الهيئة العامة للتصنيع بجمهورية مصر العربية بإرسال خبراء مصريين لبورندى لتدريب الكوادر البورندية واستقبالهم فى المصانع المصرية .

المادة الرابعة

فى إطار تدريب الفنيين البورنديين فى مصر، يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا التابع لوزارة الخارجية المصرية - حسب امكانياته المالية - ما يلى :

- أ - نفقات اقامتهم والرعاية الصحية .
- ب - نفقات تدريبهم فى المصانع المصرية .
- و يتم تحديد عدد المتدربين بالاتفاق بين الطرفين .
- كما تتحمل الهيئة العامة للتصنيع ما يلى :
- تسهيل دخولهم للمصانع المصرية .
- المساعدة فى إيجاد سكن للكوادر والفنيين .
- أما نفقات تذاكر الطائرة ذهاباً وعودة على الدرجة السياحية (بوجبورا / القاهرة / بوجبورا) وأية نفقات غير مدرجة عليه سوف تكون على نفقة مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بورندى .

المادة الخامسة

فى إطار هذا البروتوكول ، يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا - وفق نظام الصندوق وحسب امكانياته المالية - المصاريف التالية فيما يتعلق بإرسال خبراء لمركز الارتقاء الصناعى :

- ١ - مرتبات الخبراء .
- ٢ - تذاكر السفر ذهاباً وعودة درجة سياحية (القاهرة / بوجبورا / القاهرة) .
- و يتم تحديد عدد الخبراء بالاتفاق بين الطرفين .
- ومن ناحية أخرى ، فإن مركز الارتقاء الصناعى سوف يتحمل ما يأتى :
- ١ - الانتقالات الداخلية للخبراء .
- ٢ - نفقات العلاج فى بورندى وذلك طبقاً للقواعد المعمول بها بوزارة الأشغال العامة .
- ٣ - حق الخبراء فى تحويل جميع مدخراتهم بالدولار الأمريكى أو العملات القابلة للتحويل .
- ٤ - اعفاء مرتبات الخبراء من جميع الضرائب .

المادة السادسة

طول فترة سريان هذا البروتوكول يتم بين مركز الارتقاء الصناعى والهيئة العامة للتصنيع تبادل منتظم للوثائق والمطبوعات العلمية المتعلقة بالأبحاث المفيدة في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية.

المادة السابعة

تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ، يوافق الطرفان على تسهيل دخول الفنيين والخبراء إلى مراكز الوثائق والبحوث والمكتبات وأى مركز يتعلق بالمجالات السابق ذكرها .

المادة الثامنة

على الخبير المرسل من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر أن يلتزم بقواعد الطرف المضيف .

المادة التاسعة

يتفق الطرفان على مبدأ انجاز المشروعات الصناعية ذات النفع المتبادل .

المادة العاشرة

تقدم الطلبات المساعدة المكفولة طبقاً لهذا البروتوكول كتابة باللغة الفرنسية ، مصحوبة بترجمة باللغة العربية .

المادة الحادية عشرة

هذا البروتوكول لا يمنع أياً من الطرفين من الحصول على أى معونة من جهة أخرى يمكن لأى من الطرفين الحصول عليها .

المادة الثانية عشرة

يعمل بهذا البروتوكول لمدة ثلاث سنوات ، ويجدد تلقائياً لمدة تالية ما لم يبد أحد الطرفين رغبته في إنهائه قبل انتهاء مدته بستة أشهر .

المادة الثالثة عشرة

لا يمس انتهاء هذا البروتوكول المشروعات التى تم تنفيذها أو الجارى العمل بها ولا الضمانات التى منحت خلال العمل به .

المادة الرابعة عشرة

يجوز تعديل هذا البروتوكول إذا ما أبدى أحد الطرفين الرغبة في ذلك أو م الاتفاق بينهما على ذلك .

المادة الخامسة عشرة

حرر هذا البروتوكول من أصلين باللغتين العربية والفرنسية .

المادة السادسة عشرة

يسرى هذا البروتوكول من تاريخ توقيعه.

وقع في القاهرة في ١٤ يوليو ١٩٨٨.

عن جمهورية بوندي
سيبريان مبونيمبا
وزير العلاقات الخارجية والتعاون

عن جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٤٤) بروتوكول اتفاقية التعاون الثقافي والتقني والعلمي بين حكومة جمهورية

مصر العربية وحكومة جمهورية الكامبيرون لعامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠

(٩ نوفمبر ١٩٨٨)

إن حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة جمهورية الكامبيرون المشار إليهما فيما بعد «بالجانبيين المتعاقدين» ، رغبة منهما في تدعيم أواصر الصداقة وتنمية التعاون الثقافي والتقني والعلمي ، تطبيقاً للاتفاق الثقافي والتعاون التقني الموقع بين الدولتين في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٩ .

قررتا إبرام بروتوكول الاتفاق الحالي لأعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٠

أولاً : التعليم والعلوم :

مادة (١)

يتبادل الطرفان زيارة عدد يتراوح من ٣ إلى ٥ من أساتذة الجامعات والمعاهد التقنية لمدة عشرة أيام للتعرف على الوسائل المستخدمة في التعليم العالي في البلدين ، ولإلقاء المحاضرات ، وحضور الندوات العلمية التي تقام في كلا البلدين .

مادة ٢

يتبادل الطرفان برامج الدراسة الخاصة بمؤسساتهم المدرسية والجامعية والتقنية ، تمهيداً لعقد اتفاقات خاصة بمعادلة الشهادات والدرجات الجامعية الأخرى في كلا البلدين .

مادة ٣

يقدم الجانب المصري سنوياً للجانب الكامبيروني المنح التالية :

أ - منحتان للدراسة في الجامعات مدة كل منها عام أكاديمي ، ويمكن تجديدهما حتى انتهاء الدراسة .

ب - ثلاث منح للدراسات العليا (دراسات ما بعد الجامعة) لمدة عام قابل للتجديد حتى نهاية الدراسة .

ج - منحاً للدراسة العامة في معاهد الأزهر المختلفة وكلياته وذلك طبقاً للقواعد المطبقة في الأزهر .

مادة ٤

يرسل الجانب المصري سنوياً على نفقته - بناء على طلب الجانب الكامبيروني - أستاذاً أو أستاذين من الأزهر .

مادة ٥

يعاون الجانب المصري - في حدود إمكانياته - الجانب الكامبيروني - بناء على طلبه - في الارتقاء بمستوى دراسة اللغة العربية في مؤسسات التعليم في الكامبيرون .

مادة ٦

يشجع الجانبان الاتصال المباشر بين المؤسسات الجامعية والعلمية في كل من البلدين ، وخاصة بين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا المصرية ، والمؤسسات المماثلة في الكامبيرون من أجل تحقيق التعاون بينهما .

ثانياً : الثقافة والإعلام

مادة ٧

يتبادل الجانبان النشرات والمطبوعات والكتب الخاصة بالأعمال الثقافية والتقنية ، وكذلك الأفلام الوثائقية .

مادة ٨

يتبادل الطرفان وفوداً ثقافية وفنية من عضوين أو أكثر لمدة يتفق عليها الطرفان ، للتعرف على الحياة الثقافية والفنية في كل من البلدين .

مادة ٩

يشجع الطرفان تنظيم معارض الفنون التشكيلية .

مادة ١٠

يدعو الجانب المصري الجانب الكاميروني للاشتراك في المعرض الدولي للكتاب ، والمعرض الدولي لكتاب الطفل اللذان يقاما سنوياً في القاهرة .

مادة ١١

يتبادل الطرفان المطبوعات والنشرات في مجال الآثار .

مادة ١٢

يتبادل الطرفان التسجيلات الصوتية والمرئية التي تعكس تطور الحياة الثقافية والفنية في البلدين .

يكون الجانب المرسل مسئولاً عن كافة الحقوق الخاصة بالتسجيلات والبرامج والأفلام المتبادلة ، ويتكفل بنفقات شحن تسجيلات البرامج المشار إليها .

ولا يمكن التنازل عن التسجيلات والبرامج والأفلام المتبادلة لطرف ثالث ، كما لا يتم استغلالها تجارياً ، والتعديلات التي تجري عليها يجب أن لا تغير المضمون الأصلي لها .

مادة ١٣

يشجع الطرفان تبادل الخبرة والوفود في مجالات الإذاعة والتليفزيون ، من أجل تنمية التعاون بين الهيئات المعنية في كل من البلدين .

مادة ١٤

يقدم الجانب المصري سنوياً للكاميرونيين العاملين في الإذاعة والتليفزيون ، منحاً تدريبية في إطار برنامج معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة وطبقاً لشروطه .

ثالثاً : السياحة والشباب والرياضة :

مادة ١٥

يشجع الطرفان التعاون المباشر بين الهيئات السياحية في كل من البلدين ، وبصفة خاصة تبادل الخبراء والمعلومات ووثائق الدعاية السياحة الخاصة بكل من البلدين .

مادة ١٦

يدرس الجانب المصري إمكانية تقديم منحة أو منجنتين لتدريب الكادرات الفندقية والسياحية في المستوى المتوسط بناء على طلب الجانب الكاميروني .

مادة ١٧

يشجع الطرفان تبادل وفود الشباب للاشتراك في المعسكرات الدولية التي تنظم في كل من البلدين .

مادة ١٨

يعمل الطرفان على تبادل الوفود الرياضية في كل من البلدين .

مادة ١٩

يشجع الطرفان تبادل المدربين في الألعاب الرياضية المختلفة .

مادة ٢٠

يتبادل الطرفان المعلومات الخاصة بالتأمين الاجتماعي ، خاصة ما يتعلق بالتحقق من المؤمن عليهم ، ورفع مستوى الصناعات الحرفية للمعوقين ، وكذلك رعاية الأمومة والطفولة .

مادة ٢١

يتعاون الطرفان في مجال طب المناطق الحارة ، ويشجعان الاتصالات المباشرة بين معهد طب المناطق الحارة في القاهرة والمعاهد المماثلة في الكاميرون ، كما يشجعان الأبحاث المشتركة بين المعاهد المتخصصة في كلا البلدين .

مادة ٢٢

يتعاون الجانبان في مجال الأنشطة الصحية ، ويتبادلان - بهذا الصدد - المعلومات والإحصاءات والنشرات الصحية .

مادة ٢٣

يرسل الجانب المصري - بناء على طلب الجانب الكاميروني - أطباء متخصصين ، ويتفق على تفاصيل إرسال هؤلاء الأطباء ، وشروط عملهم بين الجهات المعنية في كل من البلدين .

مادة ٢٤

يقدم الجانب المصري سنوياً للفنيين الكاميرونيين تسع منح تدريبية في المركز المصري الدولي الزراعي لرفع مستوى المتدربين ، طبقاً للشروط الخاصة بالمركز .

مادة ٢٥

يتبادل الطرفان المعلومات في مجال الزراعة خاصة ما يتعلق بتقنية الري وزراعة البن والموز وقصب السكر ، وكذلك مجال تربية المواشي والمزارع السمكية .
رابعاً : الأحكام العامة والشروط المالية :

مادة ٢٦

يجب أن تقدم الملفات الخاصة بالمرشحين الذين يتم اختيارهم إلى الجانب المصري - بالطرق الدبلوماسية - قبل ٣٠ مايو من كل عام .

مادة ٢٧

يتفق الطرفان على تبادل الوثائق المكتوبة أو المسموعة أو المرئية ، في جميع المجالات التي يغطيها هذا البروتوكول ، وتكون هذه الوثائق - إن أمكن - باللغة الفرنسية أو الإنجليزية .

مادة ٢٨

في الزيارات التي لا تتعدى مدتها ثلاثة أسابيع :

أ - يتحمل البلد الأصلي نفقات السفر ذهاباً وإياباً وذلك بالنسبة لأعضاء الوفد .

ب - يتحمل الجانب المرسل نفقات إقامتهم وخاصة ما يتعلق منها بالسكن والمأكل والتنقلات .

مادة ٢٩

المنح الجامعية والدراسات العليا :

يقدم الجانب المصري لل حاصلين على المنح من الكاميرونيين المبالغ والتسهيلات التالية :

أ - منحة شهرية قيمتها ٦٠ جنيهاً مصرياً لل حاصلين على المنح الجامعية ومنحة شهرية قيمتها ٨٠ جنيهاً مصرياً لل حاصلين على منح دراسات عليا .

ب - مبلغ إضافي - لمرة واحدة - يقدم في جمهورية مصر العربية قدره ٦٠ جنيهاً مصرياً عند بدء المنحة يدفع لل حاصلين على منح جامعية و ٥٠ جنيهاً مصرياً لل حاصلين على منح دراسات عليا .

ج - بدل شراء كتب لل حاصلين على المنح الجامعية تتراوح بين ١٥ - ٢٠ جنيهاً مصرياً طبقاً لطبيعة الدراسة ، والقواعد لمطبقة في جمهورية مصر العربية .

د - العلاج الطبي المجاني في المستشفيات الجامعية أو الحكومية .

هـ - مصروفات السفر في الذهاب والعودة .

و - مصروفات التنقلات الداخلية التي يتطلبها برنامج الدراسة .

ز - تسهيلات للإقامة في المدن الجامعية أو بدل سكن قدره ٤٠ جنيهاً مصرياً لل حاصلين على منح والذين لا يتم توفير سكن لهم .

مادة ٣٠

يتم الاتفاق على التفاصيل والشروط المالية المتعلقة بالتبادلات الأخرى بين الجهات المعنية في كل من البلدين .

خامساً : الأحكام النهائية :

مادة ٣١

يمكن للطرفين - بالاتفاق المشترك - إضافة أنشطة أخرى يرونها ضرورية ، لهذا البروتوكول .

مادة ٣٢

في حالة اختلاف تفسير أو تطبيق هذا البروتوكول ، يعمل الطرفان - بناء على طلب أحدهما - على اللجوء إلى المفاوضات للعمل على تسوية الاختلاف .

مادة ٢٢

يعمل بهذا البروتوكول من تاريخ توقيعه ولادة عامين تجدد تلقائيًا لحين توقيع البروتوكول الجديد .
حرر من نسختين باللغتين العربية والفرنسية ، ولكل من النسختين حجية واحدة .
القاهرة في ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن

حكومة جمهورية الكامبيون

دكتور جاك روجيه بوه بوه
وزير العلاقات الخارجية

(٤٥) البرنامج التنفيذي للاتفاق
الثقافي والتقني والعلمي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية
أفريقيا الوسطى في مجالات الإعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة
(الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢)
(١٩ يناير ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى . .
- أخذاً في الاعتبار الاتفاق الثقافي والعلمي الموقع بين الدولتين في القاهرة في ١٣ أبريل عام ١٩٧٠ .
- ورغبة في تدعيم العلاقات الأخوية بينهما وفي التطبيق الفعلي للاتفاق المذكور قد اتفق على ما يلي :

مادة ١

يتعهد الطرفان بعدم وتتمية التعاون بينهما في مجالات الإعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة .

مادة ٢

وتحقيقاً لذلك يقوم الطرفان بتبادل النشرات والتسجيلات المسموعة والمرئية وغيرها من المطبوعات والكتيبات الإرشادية المتعلقة بالمجالات المنصوص عليها في هذا البرنامج .

مادة ٣

يقوم الطرفان بتبادل البرامج الإذاعية والأفلام التسجيلية الخاصة بالأعياد القومية والأحداث الكبرى في تاريخ الشعبين .

مادة ٤

يشجع الطرفان تنظيم الرحلات الدراسية المتبادلة إلى كل منهما ، وكذلك تنظيم دورات تدريب وتأهيل الكوادر في مجالات الإعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة .
ويقوم الطرفان أيضاً بتنظيم أسابيع للأفلام على أن تناقش الجهات المعنية التفاصيل المتعلقة بذلك ثم يتم الاتفاق عليها بالطرق الدبلوماسية .

مادة ٥

يشجع الطرفان تبادل الفرق الفلكلورية والفنية ، وتنظيم معارض للمنتجات اليدوية والفنون والثقافة في البلدين .

مادة ٦

يتبادل الطرفان زيارات المسؤولين العاملين في مجال رعاية الشباب ، وذلك من أجل التعرف على الوسائل والأنظمة الجاري تطبيقها في الدولتين .
ويتم تحديد التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع بالاتفاق بين الجهات المعنية في الدولتين .

مادة ٧

يتبادل الطرفان زيارات مجموعات من الشباب للاشتراك في معسكرات العمل الدولية وفي المعسكرات الخاصة التي تقام في كل من الدولتين .

مادة ٨

يشجع الطرفان تبادل المجموعات الفنية من أعضاء مراكز الشباب والمراكز الفنية بالجامعات ، وفي هذا الشأن يتم تحديد التفاصيل بالاتفاق بين الجهات المعنية في كل من الدولتين .

مادة ٩

يتبادل الطرفان مجموعات الشباب في زيارات إعلامية وتعليمية وتنشيطية قصيرة الأجل .

مادة ١٠

يشجع الطرفان لقاءات الفرق الرياضية في مجالات كرة اليد وكرة القدم وكرة السلة والملاكمة وألعاب القوى .

مادة ١١

يتبادل الطرفان زيارات المسؤولين والخبراء في مختلف مجالات الرياضة .

مادة ١٢

يعمل الجانب المصري - فيما يتعلق بالتدريب - في حدود الإمكانيات المتاحة على تقديم منح لتأهيل وتدريب ورفع مستوى المدربين في مختلف التخصصات ذات الأهمية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى .

مادة ١٣

تتحمل الدولة الموفدة نفقات السفر ذهاباً وإياباً ، وتحمل الدولة المضيفة نفقات الإقامة والانتقال الداخلي المتعلق ببرنامج الزيارات ، وذلك من أجل تحقيق تبادل الأفراد في زيارات قصيرة . ويتم تقرير شروط المعاملة المالية المتعلقة بالزيارات التي تتجاوز مدتها أسبوعين بالاتفاق بين الجهات المختصة في كل حالة على حدة .

مادة ١٤

يمكن للطرفين ، كلما اقتضى الأمر ، إدراج أنشطة أخرى في هذا البرنامج تقديرًا لأهميتها .

مادة ١٥

يعتبر هذا البرنامج ساري المفعول من تاريخ توقيعه ، ويطبق لمدة ثلاث سنوات ويستمر تطبيقه بعدهما بصفة مؤقتة حتى توقيع برنامج جديد .

تحرر في بانجي يوم ١٩ يناير ١٩٨٩

والنسختين العربية والفرنسية نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى

ميشيل بيزوا بريرا

وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

الدكتور / بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

(٤٦) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي بين جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة

(١٣ فبراير ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة .
إذ يرغبان في توسيع وتعزيز روابط الأخوة التي تربط بين بلديهما .
وإذ يقران أهمية الاعتماد على الذات في جهودهما لضمان تحقيق تطلعاتهما في التنمية .
وانطلاقاً من حقيقة أن شعبي مصر وتنزانيا لهما مصالح مشتركة في التقدم الاقتصادي .
وأن جهودهما المشتركة لتبادل المعرفة والمهارات الفنية والعلمية تساعد على تحقيق هذه الغاية .
وإذ تجمعهما الرغبة المشتركة في العمل على اطراد التعاون الوثيق في المجالات الاقتصادية والفنية
والعلمية والثقافية على أساس المساواة والمنفعة المشتركة .
قد اتفاق على ما يلي :

المادة الأولى

أ) تنشئ الأطراف المتعاقدة لجنة مشتركة (المشار إليه هنا «باللجنة») للنهوض بكل أشكال التعاون
الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي التي تراها مفيدة من أجل تقدم بلديهما وذلك بالتمشي مع أحكام
هذه الاتفاقية .

ب) يجوز للجنة إنشاء لجان فرعية - كلما دعت الضرورة - للإشراف على أى مجال من مجالات
التعاون على النحو الوارد في المادة الثالثة أدناه .

المادة الثانية

يسرى التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي بين البلدين من خلال تدابير منفصلة ، يتم
إبرامها بين المؤسسات أو الأجهزة المعنية للطرفين المتعاقدين يتم إقرارها بعد موافقة الحكومتين ووفقاً
للقوانين والترتيبات السارية في كل من البلدين .

المادة الثالثة

يتضمن التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي ، من بين ما يتضمن ، الأنشطة التالية ، مع
الأخذ في الاعتبار التوسع المحتمل لأشكال التعاون المذكور على النحو الذي يفيد كل منهما :

أ - التعاون والنهوض بالصناعة والتجارة والزراعة والتمويل والطاقة والعلم والتكنولوجيا .

ب - التعاون في مجال البحث العلمي بين المعاهد والأجهزة العلمية في كلا البلدين ، وتبادل
المعلومات والكتب والمطبوعات العلمية .

ج - تبادل وتوفير الوثائق الفنية والمعدات الضرورية والمواد - كلما أمكن - بما في ذلك تبادل
وتوفير المعلومات ذات الصلة .

د - التعاون في المشروعات ذات المصلحة المشتركة بما في ذلك إصدار الرخص والعلامات التجارية
وبراءات الاختراع .

هـ - توفير خدمات الخبراء وتبادل الأفراد لأغراض التدريب في المدارس الفنية والمعاهد العلمية

وغيرها والمصانع والمصالح ومراكز الإنتاج الأخرى في كل دولة وتقديم المنح الدراسية ... إلخ .
و- التعاون في تقنيات التربة والحفاظ على البيئة الطبيعية وكذلك في وسائل تخطيط واستخدام الأراضي .

ز- التعاون في مجال الإعلام مع التأكيد على وسائل الاتصال بهدف تعريف شعبيهما بالأحداث والأخبار الخاصة في إقليم كل منهما .

ح- التعاون بين المؤسسات والمنظمات الثقافية والعلمية والفنية ، وتبادل الخبراء فيما بينهما في تلك المجالات .

المادة الرابعة

تجتمع اللجنة في جلسات عادية مرة كل عامين ، وفي الجلسات الاستثنائية على النحو الذي يتفق عليه الطرفان ، لتقييم التقدم الذي تم إحرازه في كل قطاع ، ويتم عقد الدورات العادية بالتبادل في كل من مصر وتنزانيا .

المادة الخامسة

أ- تعيين كل بلد شخصاً بدرجة وزير ، يكون رئيساً لوفد بلاده ، وفي نفس الوقت رئيساً مشاركاً للجنة ، على أن يكون رئيس كل دورة هو الرئيس المشارك من الدولة المضييفة .

ب- يكون كل وفد مسئولاً عن تحمل نفقات السفر الدولية ، وتكون الدولة المضييفة مسئولة من الانتقالات المحلية والإقامة الكاملة للوفد الزائر .

المادة السادسة

أ- يتم الاتفاق على موضوع جدول الأعمال ، لكل دورة ، بتبادل المقترحات من خلال القنوات الدبلوماسية قبل شهر على الأقل من افتتاح كل دورة ، ويتم إقرار جدول الأعمال يوم الافتتاح .

ب- تقرر اللجنة نظامها الأساسي .

المادة السابعة

تكون قرارات ونتائج اللجنة بتوافق الآراء ، ويتم تسجيل وقائعها - كلما دعت الحاجة - على شكل تعاهدات واتفاقات وبروتوكولات أو تبادل الخطابات .

المادة الثامنة

يتم الاتفاق على شروط خدمة الخبراء والمتدربين وكافة أنواع التعاون الاقتصادي أو التقني والعلمي والثقافي في كل حالة بين ممثلي الطرفين المتعاقدين بترتيبات فردية وبموجب البروتوكولات على النحو الموضح في المادة الثانية من الاتفاق ، ويمكن الاحتفاظ - في حالة الضرورة - بسرية تلك الشروط ، إذا ما طلب ذلك أحد الطرفين .

المادة التاسعة

يلتزم الأشخاص المفوضون بمقتضى هذا الاتفاق بالقوانين والنظم السارية من وقت إلى آخر في البلد التي يتولون القيام بواجباتهم فيها أو يقومون بأى نوع من أنواع النشاط .

المادة العاشرة

يوافق الطرفان المتعاقدان على تسوية أى مشاكل أو خلافات أو منازعات تنشعب بينهما بمقتضى

هذا الاتفاق عن طريق المفاوضات المتبادلة أو عن طريق القنوات الدبلوماسية .

المادة الحادية عشرة

أى تعديل أو إضافة لهذا الاتفاق يتم بموافقة كتابية بين الطرفين المتعاقدين .

المادة الثانية عشرة

يبدأ سريان هذه الاتفاقية من تاريخ تبادل وثائق التصديق وفقاً للإجراءات الدستورية لكل من الطرفين ، وعلى كل طرف إخطار الطرف الآخر - عن طريق القنوات الدبلوماسية - بانتهاء الإجراءات الدستورية الخاصة بذلك .

المادة الثالثة عشرة

أ - يظل هذا الاتفاق سارى المفعول لمدة أربع سنوات من تاريخ العمل به ، ويجدد لفترات أخرى مدتها سنتان ، ما لم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين - بإخطار كتابي - عن عزمه إنهاء الاتفاق ، وذلك قبل ستة شهور من تاريخ انقضائه .

ب - عن انتهاء هذا الاتفاق ، تستمر أحكامه وأحكام أى بروتوكول أو اتفاق أو عقد أو تفاهم آخر ، في هذا الخصوص ، سارية المفعول بالنسبة لأى التزامات أو تعهدات قائمة أو بالنسبة لأى مشروع يكون في طور التنفيذ .

حرر هذا الاتفاق في القاهرة بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

عن

حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة

دكتور بطرس بطرس غالى

وزير الدولة للشئون الخارجية

أمينة سلوم على

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

(٤٧) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا

(٩ سبتمبر ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية رواندا

انطلاقاً من رغبتهما في توطيد وتدعيم العلاقات الراسخة التي تربط بين حكومتها وشعبي الدولتين في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وحرصاً على تكثيف التعاون القائم بينهما ، على أساس مبادئ المساواة والصالح المشترك للبلدين .

وقد عقدتا اتفاقيات خاصة بالتعاون في شتى المجالات ويصفه خاصة مجالات التعاون الثقافي والعلمي والفني والتجاري .

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى :

إنشاء لجنة وزارية مشتركة مصرية رواندية يشار إليها فيما بعد «باللجنة» ويرأسها بالتناوب الوزراء المختصون بالشئون الخارجية في الدولتين ، يعاونهما المسئولون والخبراء المختصون .

المادة الثانية :

أهداف واختصاصات اللجنة :

١ - تكلف اللجنة بما يلي :

أ - تخطيط ومتابعة تنفيذ برامج التعاون ، بغية دفع وتدعيم التنمية في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية في كل من مصر ورواندا .

ب - إعداد الدراسات والبحوث لتحديد أفضل وسائل التعاون بين الدولتين .

ج - تنمية التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية والاجتماعية في الدولتين .

٢ - يمكن للجنة - كلما اقتضت الحاجة - إنشاء لجان فرعية على مستوى الخبراء لمعاونتها في أداء مهمتها .

٣ - يجوز للجنة اقتراح استخدام الأجهزة الفنية التابعة لمؤسسات أو منظمات أو شركات أو أشخاص ، لجمع بيانات أو إعداد دراسات بمقتضى أحكام هذا الاتفاق ، ويتم تقديم نتائج هذه البحوث والدراسات إلى اللجنة للنظر فيها .

٤ - تقدم اللجنة للحكومتين الاتفاقات اللازمة لإقامة التعاون بين الدولتين .

٥ - يمكن للجنة أن تتقدم بتعديلات على الاتفاقيات كما يجوز لها أيضاً رفع توصياتها إلى الحكومتين بناء على الاحتياجات التي تنشأ من واقع تطبيق هذا الاتفاق .

المادة الثالثة :

الاجتماعات ومقرها والإجراءات الخاصة بعملها :

تجتمع اللجنة مرة كل عامين على الأقل ، بالتناوب في كل من الدولتين ، ويحدد موعد الانعقاد

بالاتفاق بين الطرفين ، وتقوم اللجنة بوضع لائحتها الداخلية .

المادة الرابعة :

مسائل أخرى :

يتم تسوية الخلافات التي قد تنشأ من واقع تطبيق أو تفسير أحكام هذا الاتفاق عن طريق القنوات الدبلوماسية .

تمتد صلاحية هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ، تحدد تلقائياً ، ويبدأ العمل به من تاريخ التوقيع عليه ، ويمكن تعديله أو إنشاؤه ، بالاتفاق بين الطرفين أو بناء على طلب أى منهما .

وقع بالقاهرة بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ، لهما نفس الحجية .

عن

حكومة جمهورية رواندا

دكتور / كازيمير بيز يمتجو
وزير الخارجية والتعاون الدولي

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٤٨) معاهدة صداقة وتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو

(١١ سبتمبر ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية .

وحكومة جمهورية غينيا بيساو .

المشار إليهما فيما بعد «بالطرفين المتعاقدين» .

قد أعربتا عن رغبتيهما المشتركة في دفع ودعم علاقات الصداقة والأخوة القائمة بين الدولتين وتنمية وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو .

وأكدتا تمسكهما الوثيق بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إسهاماً منهما في خفض حدة التوتر في العالم وإقامة جو من الثقة بين الدولتين مما يساعد على تنمية التعاون الدولي والتقدم الإنساني .

قررتا توقيع الاتفاقية التالية والمسماء «معاهدة صداقة وتعاون» واتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى :

عبر الطرفان المتعاقدان عن رغبتيهما الوثيقة في دعم وتنمية علاقات الصداقة والأخوة والتضامن التي تربط بين الدولتين وتكثيف الجهود من أجل حماية مصالحهما المتبادلة .

المادة الثانية :

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالمشاركة في دعم السلام في أفريقيا وفي العالم وبالعامل على حل الخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأفريقية بالوسائل السلمية .

المادة الثالثة :

يؤكد الطرفان المتعاقدان عزمهما على العمل من أجل سرعة حصول كافة أرجاء القارة الأفريقية على الاستقلال التام والقضاء على الأبارتيد وكل شكل من أشكال التفرقة في أفريقيا .

المادة الرابعة :

يلتزم الطرفان المتعاقدان بدعم التعاون بين الدول الأفريقية من أجل سرعة تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في أفريقيا .

المادة الخامسة :

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل من أجل تحرير أفريقيا وإقامة تعاون سليم ومخلص بين القارة الأفريقية والعالم الخارجي .

المادة السادسة :

يؤكد الطرفان المتعاقدان التزامهما بدعم وتنمية التعاون فيما بينهما في كافة المجالات ذات الأهمية المشتركة لاسيما في المجال الزراعي والتجاري والثقافي والعلمي والفني والنقل والمواصلات بما يسهم في تحقيق أفضل تفاهم بين شعبيهما وبما يضمن استقلال دولتيهما .

المادة السابعة :

يحبذ الطرفان المتعاقدان التعاون بين مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين الحركات النسائية والشبابية بالدولتين ويشجعان تبادل الخبرات والمعلومات في جميع المجالات ذات الأهمية المشتركة .

المادة الثامنة :

وفي إطار تطبيق أحكام هذه المعاهدة ، وإذا ما اقتضت الحاجة ذلك ، فإنه يمكن للطرفين المتعاقدين أن يوقعا اتفاقيات وبروتوكولات في مختلف المجالات .

المادة التاسعة :

المعاهدة نافذة المفعول لأجل غير محدد مالم يطلب أحد الطرفين إلغاؤها كتابة .
ويسرى الإلغاء بعد ستة أشهر من تاريخ الإخطار .
وس يتم التصديق على هذه المعاهدة وفقاً للإجراءات الدستورية بالدولتين وستصبح نافذة المفعول منذ تبادل وثائق التصديق عليها .

المادة العاشرة :

ستقوم الحكومتان بإيداع صورة من المعاهدة لدى كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

حررت في القاهرة يوم ١١ سبتمبر ١٩٨٩ .

من نسختين أصليتين باللغتين العربية والبرتغالية وتعتبر كلتيهما متساوية الحجية .

عن

جمهورية غينيا بيساو

الجنرال / جو بوناردو فييرا
رئيس مجلس الدولة

عن

جمهورية مصر العربية

محمد حسني مبارك
رئيس الجمهورية

(٤٩) اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية غينيا بيساو
(١١ سبتمبر ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية ،

وحكومة جمهورية غينيا بيساو .

المشار إليهما فيما بعد «بالطرفين المتعاقدين» .

إذ تأخذان في الاعتبار روابط الصداقة والأخوة التي تجمع بين شعبيهما ، واسترشاداً بالإرادة المشتركة لتطوير وتكثيف التعاون الثنائي ، من أجل الصالح المشترك للبلدين خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية والاجتماعية ، وإدراكاً للحاجة إلى إنشاء جهاز للتشاور بين الدولتين .

قررتا ما يلي :

المادة الأولى :

يقرر الطرفان المتعاقدان إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو ، يشار إليها فيما بعد « باللجنة العليا المشتركة » .

المادة الثانية :

يرأس اللجنة العليا المشتركة الوزراء المختصون بالشئون الخارجية فإن لم يتسن ذلك يرأسها الوزراء المكلفون وتضم اللجنة العليا المشتركة خبراء من الدولتين تحددهم كل حكومة في ضوء الاختصاصات المطلوبة .

المادة الثالثة :

تهدف اللجنة العليا المشتركة إلى تدعيم وتنمية وتنشيط التعاون بين مصر وغينيا بيساو في كافة المجالات .

المادة الرابعة :

تختص اللجنة العليا المشتركة بما يلي :

— متابعة تنفيذ كافة الاتفاقيات السارية وتلك التي قد يتم توقيعها مستقبلاً .

— متابعة تطبيق الأحكام التعاهدية التي تتضمنها هذه الاتفاقيات .

— دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ، وتكثيف التبادل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والفني والعلمي بين البلدين تحقيقاً لهذا الغرض .

— تنمية التبادل بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومراكز البحوث في البلدين .

— إجراء مشاورات وتبادل وجهات النظر حول المسائل الأفريقية والدولية الهامة .

— تقديم التوصيات التي من شأنها إعطاء قوة دفع ديناميكية لصالح العلاقات الثنائية بين البلدين وكذا المقترحات الكفيلة بتحقيق الأهداف المنوطة بها .

المادة الخامسة :

تجتمع اللجنة العليا المشتركة مرة كل عامين - في دورة عادية - في كل من مصر وغينيا بيساو بالتبادل ، في دورة طارئة بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة :

يمكن للجنة العليا المشتركة عند الحاجة إنشاء لجان خاصة لإجراء دراسات متعمقة للمسائل ذات الطابع العاجل أو التخصصي .

المادة السابعة :

تتحد مواعيد اجتماع اللجنة العليا المشتركة بالاتفاق بين الجانبين عبر القنوات الدبلوماسية .
تتكفل الحكومة المضييفة بموافاة الطرف الآخر بمشروع جدول الأعمال وبكافة المستندات المتوافرة المتعلقة بالاجتماع قبل شهر على الأقل من تاريخ الاجتماع .

المادة الثامنة :

يرأس وفد الدولة المضييفة اجتماعات اللجنة العليا ، كما يتم اختيار مقررين ، واحد عن كل وفد ، لإعداد محضر الاجتماع الذي يتم توقيعه من جانب رئيسي الوفد .

المادة التاسعة :

يصدر عقب كل دورة بيان مشترك عام يصيغه الوفدان ويتم توقيعه وإعلانه ، موضحاً نتائج أعمال اللجنة العليا المشتركة .

المادة العاشرة :

تتحمل كل حكومة بنفقات سفر وفدها ، بينما تتحمل الدولة المضييفة بنفقات الإقامة (الفندق - الوجبات - الانتقالات) .

المادة الحادية عشرة :

لغات العمل المستخدمة في اللجنة العليا المشتركة هي العربية والبرتغالية .

المادة الثانية عشرة :

يسرى هذا الاتفاق لمدة غير محدودة .

ويدخل حيز النفاذ بعد الإبلاغ بتمام التصديق عليه وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في كل من الدولتين .

يحق لكل طرف متعاقد أن يطالب كتابة بمراجعة أو تعديل بعض أو كل بنود هذا الاتفاق .

تدخل الفقرات التي تم مراجعتها أو تعديلها بالاتفاق المشترك بين الجانبين ، إلى حيز النفاذ فور الإبلاغ بالموافقة عليها من جانب كلا الطرفين المتعاقدين .

المادة الثالثة عشرة :

يحق لكل طرف متعاقد - في أي وقت إلغاء هذا الاتفاق . ويسرى هذا الإلغاء عقب ستة أشهر من إعلان الطرف المتعاقد الآخر كتابة بتلك الرغبة .

وقع بالقاهرة بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والبرتغالية ، لهما نفس الحجية .

عن
جمهورية غينيا بيساو

خوليو سميدو
وزير الخارجية

عن
جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٥٠) اتفاق التبادل الثقافي والعلمي والفني بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية رواندا

(١٢ سبتمبر ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية رواندا ، إذ ترغب كل منهما في تدعيم روابط الصداقة وتنمية التعاون الثقافي والعلمي والفني بينهما ، وتطبيقاً لاتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفني الموقع بين البلدين في ١٠ أكتوبر ١٩٧٧ ، قد اتفقتا على وضع خطة للتبادل الثقافي والعلمي والفني للأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ .

أولاً : التعليم والبحث العلمي :

مادة (١)

- يعمل الجانبان على تشجيع التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في كل من البلدين ، وتحقيقاً لذلك يتبادل الجانبان الباحثين والخبراء والمعلومات في المجالات المذكورة أعلاه .

مادة (٢)

- يقدم الجانب المصري سنوياً للحكومة الرواندية المنح الآتية :

(أ) خمس منح دراسية جامعية مدة كل منها عام ، قابلة للتجديد حتى التخرج ، بشرط التقدم في الدراسة .

(ب) منحتين للدراسات العليا مدة كل منها لا تزيد على خمس سنوات .

مادة (٣)

- يقدم الجانب المصري سنوياً للجانب الرواندي ، ثلاثين منحة تدريبية لمدة تقل عن سنة واحدة ، في المعاهد والمراكز المتخصصة في المجالات المتفق عليها .

مادة (٤)

- يتبادل الجانبان المناهج والخطط الدراسية المطبقة في المعاهد العليا والجامعات بغية تفهم مشكلة معادلة الشهادات والدبلومات في كل من البلدين .

مادة (٥)

- يتبادل الجانبان المجلات والنشرات والدوريات والوثائق التربوية ونتائج الأبحاث العلمية والتقنية ، للاطلاع على الأنشطة الثقافية والعلمية في كل من البلدين .

مادة (٦)

- يتعهد الجانب المصري ، في حدود إمكانياته ، وبناء على طلب الجانب الرواندي ، بإيفاد مدرسين وخبراء لرواندا ، على أن يتفق على شروط إيفادهم بالطرق الدبلوماسية .

ثانياً : الثقافة والشباب والرياضة :

(أ) في مجال الثقافية :

مادة (٧)

- يتبادل الجانبان الوفود لمدة خمسة عشر يوماً بغية التعرف على الثقافة والحضارة في كل من البلدين .

مادة (٨)

- يتبادل الجانبان النشرات والمطبوعات الثقافية .

مادة (٩)

- يشجع الطرفان تبادل الفرق الفنية ومعارض الفنون التشكيلية ويتم الاتفاق على التفاصيل في هذا الشأن بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٠)

- يرحب الجانب المصري باشتراك الجانب الرواندي في المعرض الدولي للكتاب الذي يقام سنوياً بالقاهرة .

مادة (١١)

- يتبادل الجانبان برامج الإذاعة والتلفزيون ، التي تعكس مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية في كلا البلدين .

مادة (١٢)

- تطبيقاً للمادة (٣) من خطة التبادل ، يقدم الجانب المصري سنوياً للكادرات الرواندية التي تعمل في مجال الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، منحاً تدريبية في المعاهد المتخصصة في هذا المجال .
(ب) في مجال الشباب :

مادة (١٣)

- يدعو الجانب المصري الجانب الرواندي للمشاركة في المعسكر الدولي للعمل التطوعي والذي يقام بمصر (الاسماعيلية) في شهر أغسطس من كل عام . ويتم الاتفاق على الشروط الخاصة به بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٤)

- يدعو الجانب الرواندي الجانب المصري للمشاركة في الأنشطة الشبابية .
(ج) في مجال الرياضة :

مادة (١٥)

- يشجع الجانبان الاتصال المباشر بين الهيئات الرياضية والشباب في البلدين ، كما يشجع الجانبان أيضاً زيارة المسؤولين في مجال الرياضة وتبادل الفرق الرياضية .
ثالثاً : الشروط المالية والأحكام العامة :

مادة (١٦)

- الزيارات المتبادلة بين الجانبين :
- ١ - يتحمل الجانب الموفد نفقات السفر ذهاباً وإياباً .
- ٢ - يتحمل الجانب المستقبل .
- نفقات الإقامة بالشروط الملانمة .
- مصاريف الانتقالات اللازمة لتنفيذ لبرنامج الزيارة الموضوع .

- الإسعافات الطبية في حالة المرض المفاجئ .

مادة (١٧)

- يتعهد الجانب المصري بتقديم أفضل الشروط الممكنة وفقاً لما ورد بخطة التبادل للعمل والإقامة للروانديين الحاصلين على منح .

مادة (١٨)

- يتبادل الجانبان النشرات والمطبوعات في خطة التبادل باللغتين الفرنسية أو الإنجليزية .

مادة (١٩)

- يمكن للطرفين إذا اقتضى الأمر ، إضافة أية أنشطة أخرى على خطة التبادل ، في المجالات ، التي يرى الجانبان إضافتها .

مادة (٢٠)

- يعمل بهذه الخطة من تاريخ التوقيع عليها وتسرى لمدة ثلاث سنوات وتظل سارية بصفة مؤقتة بعد انتهاء مدتها لحين توقيع خطة تبادل جديدة .

صدر بالقاهرة في ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين باللغة العربية والفرنسية ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة

جمهورية رواندا

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

دكتور / كازيمير بيز يمنجو

وزير الخارجية والتعاون الدولي

دكتور / بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

(٥١) اتفاق إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية غانا

(١٤ نوفمبر ١٩٨٨)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية غانا (المشار إليهما بـ «الطرفان المتعاقدان»):
أخذاً في الاعتبار مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ،
رغبةً منهما في تعزيز أواصر الصداقة والتعاون الدائمين بين البلدين ولاسيما في المجالات
السياسية والاقتصادية والتجارية والصناعية والعلمية والقانونية والتطيمية والاجتماعية والثقافية
والرياضية ،
حرصاً منهما على تنمية التعاون الشامل بين البلدين والقائم على المساواة في السيادة والنفع
المتبادل ، بهدف رفع مستويات معيشة شعبيهما ، بأقصى قدر ممكن من السرعة ،
وإذ يعملان وفقاً لرغبة مشتركة في إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون من أجل تنمية وتنسيق
التعاون بين البلدين في المجالات المحددة ،
قد اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى

تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية لجنة دائمة مشتركة للتعاون (المشار إليها « باللجنة ») .

المادة الثانية

تتألف اللجنة ويرأسها الوزراء المختصون بالشئون الخارجية في كلا البلدين يعاونهم خبراء .

المادة الثالثة

تستهدف اللجنة تعزيز التعاون في كافة المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها من جانب
الطرفين المتعاقدين .

المادة الرابعة

تمارس اللجنة من بين جملة أمور المهام التالية :

- (أ) التشاور فيما يتعلق بكافة القضايا الدولية والأفريقية الهامة .
- (ب) تحديد الطرق والأساليب الواجب اتباعها من أجل تحقيق التعاون الثنائي بين البلدين .
- (ج) تطوير المقترحات وإعداد برامج العمل .
- (د) النهوض بالتعاون فيما بين المؤسسات السياسية والقانونية بالبلدين .
- (هـ) تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بتنمية العلاقات التجارية والصناعية والعلمية
والتعليمية والثقافية والرياضية بين الطرفين المتعاقدين .
- (و) تشجيع أقصى حد من تبادل المعرفة والمعلومات في المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها
من جانب الطرفين المتعاقدين .
- (ز) حل المشكلات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق أحكام الاتفاقية الحالية وأحكام أى اتفاقيات أخرى
قد يتم إبرامها بين الطرفين المتعاقدين .

(ح) مراجعة التقدم الذي يتم إحرازه في تطبيق القرارات التي يتخذها الطرفان المتعاقدان والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها من جانب الأطراف المتعاقدة .

المادة الخامسة

تتولى اللجنة وضع النظام الداخلي الخاص بعملها .

المادة السادسة

١ - اللجنة في سبيل أداء مهامها - كلما اقتضى الأمر - إنشاء لجان فنية متخصصة .

٢ - يجوز للجنة الدائمة إنشاء اللجان التالية :

(أ) لجنة سياسية وقانونية .

(ب) لجنة اقتصادية وتجارية وصناعية .

(ج) لجنة علمية وتعليمية .

(د) لجنة اجتماعية وثقافية ورياضية .

٣ - يجوز لكل لجنة فرعية وضع نظامها الداخلي الخاص بها . إلا إذا قررت اللجنة الدائمة خلاف ذلك .

المادة السابعة

١ - تجتمع اللجنة مرة كل عامين في دورات عادية بالتناوب في كل من مصر وغانا .

٢ - يجوز للجنة عقد دورات استثنائية بموافقة الطرفين المتعاقدين .

٣ - تجتمع اللجان التابعة للجنة الدائمة مرة كل عام على الأقل بالتناوب في كل من مصر وغانا ، إذا سمحت الظروف بذلك .

٤ - تقوم اللجان التابعة للجنة الدائمة - في نهاية كل اجتماع بعرض تقاريرها وتوصياتها على اللجنة الدائمة لبحثها .

المادة الثامنة

تقوم اللجنة - في نهاية كل دورة - بعرض تقريرها وتوصياتها على السلطات المختصة في البلدين لبحثها .

المادة التاسعة

١ - تدخل الاتفاقية حيز النفاذ مؤقتاً من تاريخ التوقيع عليها ، وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتظل نافذة المفعول لمدة خمس سنوات .

٢ - إذا لم يرسل أى طرف من الطرفين المتعاقدين إخطاراً برغبته في إنهاء الاتفاقية قبل انتهاء العمل بستة شهور ميلادية على الأقل ، تعتبر الاتفاقية مجددة في نهاية كل خمس سنوات تالية لنفس المدة .

٣ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين - في أى وقت - إخطار الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية وفقاً للبند السابق وينتهي العمل بهذه الاتفاقية بعد ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر ، لإخطار إنهاء العمل بها إلا إذا تم سحبها قبل نهاية هذه الفترة .

المادة العاشرة

في حالة انتهاء سريان أو إنهاء هذه الاتفاقية ، تظل أحكامها وأحكام أى بروتوكول أو اتفاق أو عقد أو اتفاقية منفصلة تم إبرامها في هذا الصدد ، سارية على الالتزامات أو المشروعات التي لم ينته العمل بها ، أو القائمة والتي تم الارتباط بها أو بدأها بمقتضى هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة

١ - يجوز مراجعة هذه الاتفاقية بناء على طلب أى طرف من الطرفين .

٢ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين في أى وقت عقب سريان هذه الاتفاقية أن يطلب إجراء مشاورات حول تفسيرها أو تطبيقها أو تعديلها . ويتم هذه المشاورات خلال فترة ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر الطلب ، وتسرى التعديلات أو القرارات التي يتم اتخاذها عقب تبادل المذكرات الدبلوماسية .

المادة الثانية عشرة

يتم تحرير أى إخطار أو طلب يقدم بمقتضى هذه الاتفاقية إلى أى طرف من الطرفين المتعاقدين كتابة عن طريق القنوات الدبلوماسية العادية .

وإذ نشهد على ذلك نحن الموقعين أدناه على هذه الاتفاقية بتفويض من حكومتينا .

حررت هذه الاتفاقية

في القاهرة بتاريخ اليوم ١٤ نوفمبر عام ١٩٨٩ من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية غانا
دكتور / أوييد ياو اساموا
سكرتير الشؤون الخارجية
بمجلس الدفاع الوطني المؤقت

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٥٢) اتفاقية إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ليبيا

(١٨ فبراير ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ليبيا (المشار إليهما بـ «الطرفان المتعاقدان»).

أخذاً في الاعتبار مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز .

رغبة منهما في تعزيز أواصر الصداقة والتعاون الدائمين بين البلدين ولاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والصناعية والعلمية والقانونية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والرياضية .

حرصاً منهما على تنمية التعاون الشامل بين البلدين والقائم على المساواة في السيادة والنفع المتبادل ، بهدف رفع مستويات معيشة شعبيهما ، بأقصى قدر ممكن من السرعة .

وإذ يعملان وفقاً لرغبة مشتركة في إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون من أجل تنمية وتنسيق التعاون بين البلدين في المجالات المحددة .

قد اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى

تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية لجنة دائمة مشتركة للتعاون (المشار إليها « بالجنة ») .

المادة الثانية

تتألف اللجنة ويرأسها الوزراء المختصون بالشئون الخارجية في كلا البلدين يعاونهم خبراء .

المادة الثالثة

تستهدف اللجنة تعزيز التعاون في كافة المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها من جانب الطرفين المتعاقدين .

المادة الرابعة

تمارس اللجنة من بين جملة أمور المهام التالية :

(أ) التشاور من آن إلى آخر وكلما دعت الضرورة فيما يتعلق بكافة القضايا الدولية والأفريقية الهامة .

(ب) تحديد الطرق والأساليب الواجب اتباعها من أجل تحقيق التعاون الثنائي بين البلدين .

(ج) تطوير المقترحات وإعداد برامج العمل .

(د) النهوض بالتعاون فيما بين المؤسسات السياسية والقانونية بالبلدين .

(هـ) تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بتنمية العلاقات التجارية والصناعية والعلمية والتعليمية والثقافية والرياضية بين الطرفين المتعاقدين .

(و) تشجيع أقصى حد من تبادل المعرفة والمعلومات في المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها من جانب الطرفين المتعاقدين .

ز) حل المشكلات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق أحكام الاتفاقية الحالية وأحكام أى اتفاقيات أخرى قد يتم إبرامها بين الطرفين المتعاقدين .

ح) مراجعة التقدم الذي يتم إحرازه في تطبيق القرارات التي يتخذها الطرفان المتعاقدان والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها من جانب الأطراف المتعاقدة .

المادة الخامسة

تتولى اللجنة وضع النظام الداخلي الخاص بعملها .

المادة السادسة

١ - للجنة في سبيل أداء مهامها - كلما اقتضى الأمر - إنشاء لجان فنية متخصصة .

٢ - يجوز للجنة الدائمة إنشاء اللجان التالية :

أ) لجنة سياسية وقانونية .

ب) لجنة اقتصادية وتجارية وصناعية .

ج) لجنة علمية وتعليمية .

د) لجنة اجتماعية وثقافية ورياضية .

٣ - يجوز لكل لجنة فرعية وضع نظامها الداخلي الخاص بها ، إلا إذا قررت اللجنة الدائمة خلاف ذلك .

المادة السابعة

١ - تجتمع اللجنة مرة كل عامين في دورات عادية بالتناوب في كل من مصر وليبيريا .

٢ - يجوز للجنة عقد دورات استثنائية بموافقة الطرفين المتعاقدين .

٣ - تجتمع اللجان التابعة للجنة الدائمة مرة كل عام على الأقل بالتناوب في كل من مصر وليبيريا ، إذا سمحت الظروف بذلك .

٤ - تقوم اللجان التابعة للجنة الدائمة في نهاية كل اجتماع بعرض تقاريرها وتوصياتها على اللجنة الدائمة لبحثها .

المادة الثامنة

تقوم اللجنة - في نهاية كل دورة - بعرض تقاريرها وتوصياتها على السلطات المختصة في البلدين لبحثها .

المادة التاسعة

١ - تدخل الاتفاقية حيز النفاذ مؤقتاً من تاريخ التوقيع عليها ، وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق ، وتظل نافذة المفعول لمدة خمس سنوات .

٢ - إذا لم يرسل أى طرف من الطرفين المتعاقدين إخطاراً برغبته في إنهاء الاتفاقية قبل انتهاء العمل بستة شهور ميلادية على الأقل ، تعتبر الاتفاقية مجددة في نهاية كل خمس سنوات تالية لنفس المدة .

٣ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين - في أى وقت - إخطار الطرف الآخر برغبته في

إنهاء هذه الاتفاقية وفقاً للبند السابق وينتهي العمل بهذه الاتفاقية بعد ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر ، لإخطار إنهاء العمل بها إلا إذا تم سحبها قبل نهاية هذه الفترة .

المادة العاشرة

في حالة انتهاء سريان أو إنهاء هذه الاتفاقية ، تظل أحكامها وأحكام أى بروتوكول أو اتفاق أو عقد أو اتفاقية منفصلة تم إبرامها في هذا الصدد ، سارية على الالتزامات أو المشروعات التي لم ينته العمل بها ، أو القائمة والتي تم الارتباط بها أو بدأها بمقتضى هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة

١ - يجوز مراجعة هذه الاتفاقية بناء على طلب أى طرف من الطرفين .

٢ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين في أي وقت عقب سريان هذه الاتفاقية أن يطلب إجراء مشاورات حول تفسيرها أو تطبيقها أو تعديلها ، ويتم هذه المشاورات خلال فترة ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر الطلب ، وتسرى التعديلات أو القرارات التي يتم اتخاذها عقب تبادل المذكرات الدبلوماسية .

المادة الثانية عشرة

يتم تحرير أى إخطار أو طلب يقدم بمقتضى هذه الاتفاقية إلى أى طرف من الطرفين المتعاقدين كتابة عن طريق القنوات الدبلوماسية العادية .

وإذ نشهد على ذلك نحن الموقعين أدناه على هذه الاتفاقية بتفويض من حكومتينا .

حررت هذه الاتفاقية في القاهرة بتاريخ اليوم ١٨ فبراير عام ١٩٩٠ من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية ليبيا
دكتور / رولوف جونسون
وزير الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٥٣) اتفاقية إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ناميبيا

(٢٠ مايو ١٩٩٠)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ناميبيا (المشار إليهما بهـ الطرفان المتعاقدان) .

أخذاً في الاعتبار مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز .

رغبة منهما في تعزيز أواصر الصداقة والتعاون الدائمين بين البلدين ولا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والصناعية والعلمية والقانونية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والرياضية .

حرصاً منهما على تنمية التعاون الشامل بين البلدين والقائم على المساواة في السيادة والنفع المتبادل ، بهدف رفع مستويات معيشة شعبيهما ، بأقصى قدر ممكن من السرعة .

وإذ يعملان وفقاً لرغبة مشتركة في إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون من أجل تنمية وتنسيق التعاون بين البلدين في المجالات المحددة .

قد اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى

تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية لجنة دائمة مشتركة للتعاون (المشار إليها «باللجنة»).

المادة الثانية

تتألف اللجنة ويرأسها الوزراء المختصون بالشئون الخارجية في كلا البلدين يعاونهم خبراء .

المادة الثالثة

تستهدف اللجنة تعزيز التعاون في كافة المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها من جانب الطرفين المتعاقدين .

المادة الرابعة

تمارس اللجنة من بين جملة أمور المهام التالية :

(أ) التشاور فيما يتعلق بكافة القضايا الدولية والأفريقية الهامة .

(ب) تحديد الطرق والأساليب الواجب اتباعها من أجل تحقيق التعاون الثنائي بين البلدين .

(ج) تطوير المقترحات وإعداد برامج العمل .

(د) النهوض بالتعاون فيما بين المؤسسات السياسية والقانونية بالبلدين .

(هـ) تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بتنمية العلاقات التجارية والصناعية والعلمية والتعليمية والثقافية والرياضية بين الطرفين المتعاقدين .

(و) تشجيع أقصى حد من تبادل المعرفة والمعلومات في المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها من جانب الطرفين المتعاقدين .

(ز) حل المشكلات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق أحكام الاتفاقية الحالية وأحكام أى اتفاقيات أخرى قد يتم إبرامها بين الطرفين المتعاقدين .

ح) مراجعة التقدم الذي يتم إحرازه في تطبيق القرارات التي يتخذها الطرفان المتعاقدان والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها من جانب الأطراف المتعاقدة .

المادة الخامسة

تتولى اللجنة وضع النظام الداخلي الخاص بعملها .

المادة السادسة

١ - للجنة في سبيل أداء مهمته - كلما اقتضى الأمر - إنشاء لجان فنية متخصصة .

٢ - يجوز للجنة الدائمة إنشاء اللجان التالية :

أ) لجنة سياسية وقانونية .

ب) لجنة اقتصادية وتجارية وصناعية .

ج) لجنة علمية وتعليمية .

د) لجنة اجتماعية وثقافية ورياضية .

٣ - يجوز لكل لجنة فرعية وضع نظامها الداخلي الخاص بها ، إلا إذا قررت اللجنة الدائمة خلاف ذلك .

المادة السابعة

١ - يجوز للجنة عقد دورات استثنائية بموافقة الطرفين المتعاقدين .

٢ - تجتمع اللجان التابعة للجنة الدائمة مرة كل عام على الأقل بالتناوب في كل من مصر وناميبيا إذا سمحت الظروف بذلك .

٣ - تقوم اللجان التابعة للجنة الدائمة - في نهاية كل اجتماع بعرض تقاريرها وتوصياتها على اللجنة الدائمة لبحثها .

المادة الثامنة

تقوم اللجنة - في نهاية كل دورة - بعرض تقاريرها وتوصياتها على السلطات المختصة في البلدين لبحثها .

المادة التاسعة

١ - تدخل الاتفاقية حيز النفاذ مؤقتاً من تاريخ التوقيع عليها ، وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق ، وتظل نافذة المفعول لمدة خمس سنوات .

٢ - إذا لم يرسل أى طرف من الطرفين المتعاقدين إخطاراً برغبته في إنهاء الاتفاقية قبل انتهاء العمل بستة شهور ميلادية على الأقل ، تعتبر الاتفاقية مجددة في نهاية كل خمس سنوات تالية لنفس المدة .

٣ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين - في أى وقت - إخطار الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية وفقاً للبند السابق وينتهى العمل بهذه الاتفاقية بعد ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر ، لإخطار إنهاء العمل بها إلا إذا تم سحبها قبل نهاية هذه الفترة .

المادة العاشرة

في حالة انتهاء أو إنهاء هذه الاتفاقية ، تظل أحكامها وأحكام أى بروتوكول أو اتفاق أو عقد أو اتفاقية منفصلة تم إبرامها في هذا الصدد ، سارية على الالتزامات أو المشروعات التي لم ينته العمل بها ، أو القائمة والتي تم الارتباط بها أو بدأت بمقتضى هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة

- ١ - يجوز مراجعة هذه الاتفاقية بناء على طلب أى طرف من الطرفين .
- ٢ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين في أى وقت عقب سريان هذه الاتفاقية أن يطلب إجراء مشاورات حول تفسيرها أو تطبيقها أو تعديلها . وتتم هذه المشاورات خلال فترة ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر الطلب ، وتسرى التعديلات أو القرارات التي يتم اتخاذها عقب تبادل المذكرات الدبلوماسية .

المادة الثانية عشرة

يتم تحرير أى إخطار أو طلب يقدم بمقتضى هذه الاتفاقية إلى أى طرف من الطرفين المتعاقدين كتابة من طريق القنوات الدبلوماسية العادية .
وإذ نشهد على ذلك نحن الموقعين أدناه على هذه الاتفاقية بتفويض من حكومتينا ،
حررت هذه الاتفاقية في القاهرة بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٩٠ . من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ،
ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية ناميبيا

ثيو بن جويراب

وزير خارجية جمهورية ناميبيا

عن حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

(٥٤) مذكرة تعاون حول أسلوب تسوية الدين المستحق

لجمهورية مصر العربية لدى جمهورية غينيا

(٢٢ يوليو ١٩٩٠)

اتفق الجانبان على تطابق رصيد هذه المديونية في ٣٠ يونيو ١٩٩٠ والذي يبلغ - وفقاً لسجلات البنك المركزي المصري - مبلغ ١٤٥٠٧٣٦٥ دولاراً أمريكياً يمثل أصل الدين والفوائد .

كذلك اتفق الجانبان على الاستمرار في اتصالاتهما لإجراء أى تصحيح رقمي في الدين في ضوء البيان المتعلق بمبالغ الأقساط الأخيرة التي سددتها غينيا والمقرر أن يقوم البنك المركزي الغيني بإبلاغه إلى البنك المركزي المصري بناء على تعليمات السيد رئيس وزراء جمهورية مصر العربية ، وافق السيد وزير الدولة للشئون الخارجية على المقترحات الفنية الآتي بيانها بشأن تسوية الدين البالغ رصيده ١٤٥٠٧٣٦٥ دولاراً أمريكياً مفرداته هي :

- الأصل ٥٤٥٤٧٦٣ دولاراً أمريكياً .

- الفوائد العادية ٢٤٣١٠٧ دولارات أمريكية .

- فوائد التأخير ٦٥٨٩٣٩٥ دولاراً أمريكياً .

(أ) تقدر قيمة أصل الدين وفوائده العادية بمبلغ ٧٩١٧٩٧٠ دولاراً أمريكياً .

(ب) يسدد المبلغ المشار إليه في البند « أ » أعلاه ، أى ٧٩١٧٩٧٠ دولاراً أمريكياً على النحو

التالي :

- ٥٪ من هذا المبلغ بالفرنك الغيني غير القابل للتحويل خلال تسعين يوماً من تاريخ التوقيع على هذه المذكرة في ٢٢ يوليو ١٩٩٠ .

- ٩٥٪ من المبلغ على أربع عشرة سنة ، منها ثماني سنوات فترة سماح يليها مباشرة الدفع على أقساط نصف سنوية لمدة ست سنوات . يحتسب معدل فائدة قدره ٣٪ - يدخل فيه ٥٠٠ هـ - حد هامشي - على قيمة الدين .

- تحتسب فوائد التأخير في السداد بسعر نصف الليبور (LIBOR) .

(ج) تلتفى فوائد التأخير البالغة ٦٥٨٩٣٩٥ دولاراً أمريكياً .

وزير التخطيط والتعاون الدولي
لجمهورية غينيا

وزير الدولة للشئون الخارجية
لجمهورية مصر العربية

٥٥ - محضر اجتماع الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية

وجمهورية غينيا التي عقدت بالقاهرة

في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ يوليو ١٩٩٠

- عقدت اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا دورتها الرابعة بالقاهرة خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ يوليو ١٩٩٠ .

- وقد رأس الوفد المصري السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، ورأس الوفد الغيني السيد إبراهيم سيلا وزير التخطيط والتعاون الدولي .

- مرفق مع هذا المحضر قائمة بتشكيل الوفدين .

- بدأت الدورة أعمالها بالاستماع إلى كلمة رئيس كل من الوفدين .

- وقد أشاد رئيس كل من الوفدين بالعلاقات التاريخية التي تربط بين الشعبين وأكد على أهمية تحقيق مزيد من التعاون بين الدولتين في كافة المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو العلمية أو الفنية .

وفي هذا الصدد أبرز أهمية دور القطاع الخاص في مجال تدعيم هذا التعاون كذلك أكد رئيس كل من الوفدين على أهمية تكثيف التعاون بين دول الجنوب وبصفة خاصة التعاون بين الدول الأفريقية لتحقيق التقدم الاقتصادي في القارة وفيما يتعلق بالقضايا الأفريقية والدولية رحب الوزيران بتطابق وجهات النظر بين الدولتين .

وقد استأنفت اللجنة العليا المشتركة أعمالها إثر اختتام جلستها الافتتاحية - بإقرار جدول الأعمال التالي :

أولاً : التعاون الثقافي والفني والعلمي .

ثانياً : التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي .

أ - وضع الدين المستحق لمصر لدى غينيا .

ب - التبادل الاقتصادي والتجاري .

ج - النقل .

ثالثاً : التعاون مع الصندوق العربي للتعاون مع الدول العربية والأفريقية .

خامساً : موضوعات أخرى .

أولاً : التعاون الثقافي والفني والعلمي :

- استعرض الجانبان تطبيق برنامج التعاون الثقافي الذي أقرته الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة وأشادا بالنتائج التي تحققت في هذا الشأن .

- كذلك أقر الجانبان البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي والفني المقرر توقيعه في ختام أعمال هذه الدورة .

ثانياً : التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي :

أ - وضع الدين المستحق لمصر لدى غينيا .

تبادل الجانبان الآراء حول الوسائل الملائمة لتسوية هذا الدين .

ب - التبادل الاقتصادي والتجاري :

- تبادل الجانبان وجهات النظر حول التعاون القائم بينهما في هذا المجال وأقر بأن الحجم الحالي لعمليات التبادل لا يتلاءم مع إمكانيات كل من الدولتين .

- بناء على ما تقدم وسعيًا لتنشيط هذا التبادل اتفق الجانبان على تكثيف الاتصالات بين رجال الأعمال في الدولتين . وفي هذا الصدد اتفق على إتمام زيارة وفد رجال الأعمال المصريين إلى غينيا خلال النصف الثاني من عام ١٩٩١ .

وذلك في إطار رد الزيارة التي قام بها وفد رجال الأعمال الغينيين إلى مصر في فبراير ١٩٨٩ .

- المشاركة في الأسواق والمعارض التي تقيمها الدولتان .

- إقامة معرض دائم للصادرات لكل منهما في الدولة الأخرى ، تعرض فيه كل منهما منتجاتها .

- تأييد اتفاق رجال الأعمال المصريين والغينيين ، في اجتماعهما بالقاهرة في فبراير ١٩٨٩ ، بشأن السعي إلى رفع مستوى التبادل التجاري بين الدولتين إلى ٥ ملايين دولار أمريكي خلال العامين القادمين ، وتكليف شركة النصر للاستيراد والتصدير بإجراء الاتصالات اللازمة بالبنوك المصرية - والغينية لتحديد قواعد تسوية العمليات التجارية بين الدولتين .

- اعتماد شركة النصر للتصدير والاستيراد كوسيط يتولى مهمة تسهيل العمليات التجارية بين الدولتين سواء كانت عن طريق القطاع العام أو الخاص .

- دعوة السلطات المعنية في كل من الدولتين إلى دراسة وإقرار المشروع الخاص بإنشاء الغرفة التجارية المصرية الغينية في أقرب فرصة ممكنة .

- قيام الجانب المصري بتقديم قائمة بالشركات المصرية التابعة للقطاعين العام والخاص والقادرة على المشاركة في العطاءات التي تطرحها غينيا عالمياً لتنفيذ مشروعات الإنشاءات والأشغال العامة في أراضيها .

ج - النقل :

- اتفق الجانبان انطلاقاً من اعترافهما - بما للنقل البحري والجوي من أهمية خاصة في مجال تدعيم التعاون على السعي إلى تشجيع إقامة خطوط بحرية وجوية مباشرة بين الدولتين .

وفي هذا الإطار اتفق الجانبان على تطوير اتفاق النقل الجوي المبرم عام ١٩٩١ . وقد تقدم الوفد الغيني في هذا الشأن بمشروع اتفاق جديد .

مشروع اتفاق خاص بالنقل البري .

قرر الوفد الغيني مشروعاً للاتفاق في هذا المجال .

- وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذين المشروعين اللذين سيقوم بتحويلهما إلى السلطات المعنية لإبداء الرأي بشأنهما في موعد أقصاه ثلاثة أشهر .

ويتم في هذه الأثناء الاتفاق عبر القنوات الدبلوماسية على تحديد موعد لتوقيع الاتفاقين .

ثالثاً : التعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا :

أعرب الطرفان عن ارتياحهما لكفاءة المعونة الفنية ، التي يقدمها الصندوق المصري لغينيا .

وقد تقدم الجانب الغيني بالطلبات التالية :

- التعليم (الثانوي) :

- مدرسان للرياضيات .

- مدرسان للكيمياء .

- مدرسان للطبيعة .
- ثلاثة مدرسين للغة الإنجليزية .
- الزراعة :
- خبير في الطوبوغرافيا الريفية ، لتكوين الكادرات الفنية لمدة ستة أشهر .
- البحوث الزراعية :
- ستة مهندسين في التخصصات التالية :
- ١ التعاونيات الزراعية .
- ١ التلقيح الصناعي .
- ١ التكنولوجيا الغذائية .
- ١ الري .
- ١ البيوغاز .
- ١ تربية المواشي .
- الصحة :
- ثلاثة أطباء في التخصصات التالية :
- ١ طبيب أعصاب .
- ١ طبيب تراوماتولوجي .
- ١ طبيب نفسي وأعصاب .
- منح للمشاركة في الدورات التدريبية للممرضات .
- أكاديمية النقل البحري :
- في أكاديمية النقل البحري .
- معهد الدراسات الدبلوماسية :
- ست منح تدريبية بالمعهد .
- أكاديمية الشرطة :
- إلحاق أربعين طالباً بكلية الشرطة .
- الرابطة الإسلامية :
- تكوين الكادرات في المجالات الآتية :
- المحافظة على التراث الثقافي الإسلامي .
- المكتبات .
- الترجمة .
- وقد أخذ الجانب المصري علماً بطلبات الجانب الغيني ، وأبدى استعداداه لتقديم المعونة الفنية على النحو التالي :
- خمسة مدرسين في التخصصات المطلوبة .

- خبير واحد في الطبوغرافيا الريفية .
- ثلاثة مهندسين زراعيين في التخصصات المطلوبة وفقاً للمتاح .
- طبيبان أحدهما طبيب أعصاب والثاني سوف يحدد الجانب الغيني تخصصه المطلوب .
- دورات تدريب المعرضات .
- منتحان لكل دورة تدريبية باكاديمية النقل البحري .
- أربع منح سنوية لدورات المعهد الدبلوماسي ، على أساس اثنتين للدورة الفرانكوفونية واثنتين للدورة الأنجلوفونية .
- بالنسبة لأكاديمية الشرطة وافق الجانب المصري على الاستمرار في تقديم منح للدورات التدريبية التي تنظمها الأكاديمية . أما فيما يتعلق بإلحاق طلبة بكلية الشرطة فقد أخذ علماً بهذا الطلب وسوف يوافي الجانب الغيني بالرد فيما بعد .
- بالنسبة لما أبداه الجانب الغيني من مشكلة سكن الخبراء المصريين في غينيا فقد أوضح الصندوق المصري استعداده لتغطية نفقات سكن الخبراء الجدد .
- رابعاً : التعاون مع الصندوق العربي للتعاون مع الدول العربية والأفريقية :
- أبدى الصندوق العربي استعداده للاستجابة لطلب الجانب الغيني لمدرسين رياضيين ، بشرط توافر المرشحين الذين يجيدون اللغة الفرنسية كما أعرب الصندوق العربي عن استعداده لإيفاد أربعة خبراء إضافيين وفقاً للتخصصات التي سيحددها الجانب الغيني .
- خامساً : موضوعات أخرى :
- عقد الدورة الخامسة :
- اتفق الجانبان على عقد الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة ، في كوناكري عام ١٩٩٢ في تاريخ سيتفق عليه فيما بعد .
- وعبر الجانبان عن رضائهما عن روح الأخوة والصداقة التي اتسمت بها أعمال الدورة الرابعة .
- وأعادا تأكيد عزمهما على مواصلة توثيق روابط الصداقة وعلاقات التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا .
- وأعرب وزير التخطيط والتعاون الدولي لجمهورية غينيا عن شكره وفائق تقديره للجانب المصري لحسن التنظيم والاستقبال الأخوي والحرار مما أسهم في نجاح أعمال الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة .

وقع في القاهرة في ٢٢ يوليو ١٩٩٠ .

جمهورية غينيا
السيد / إبراهيم سيلا
وزير التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

الوفد المصري

السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية - رئيس الوفد .

وزارة الخارجية :

السفير / عزيز سيف النصر مساعد وزير الخارجية .

السيد السفير / مخلص جبة مدير إدارة العلاقات الثقافية .

السيد السفير / أحمد عادل مدير الصندوق العربي .

السيد السفير / سعد الفرارجي مدير إدارة العلاقات الاقتصادية .

السيد السفير / أحمد طه مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

السيد السفير / د. محمود مرتضى مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

السيد وزير مفوض / هلال ناشد نائب مدير الإدارة الثقافية .

السيد وزير مفوض / فاروق الحوفي نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

الآنسة المستشار / ليلى عمارة مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

السيدة المستشار / سميرة عقداوي الإدارة الأفريقية .

السيد المستشار / نهاد سعد مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

السيد الملحق / عادل الألفي الإدارة الاقتصادية .

السيد / شرين وصفي الإدارة الثقافية .

وزارة التعاون الدولي .

السيد / سعد محمد بيومي وكيل أول الوزارة والسيدة / علية الخواص وزارة الاقتصاد والتجارة

الخارجية والسيد / محمد سلامة : التمثيل التجاري والسيد / عبد الحفيظ السيد عطية إدارة النقد

وزارة الدفاع . السيد / العقيد سامي سعيد . وزارة الداخلية . السيد / العقيد مصطفى عامر . وزارة

التعليم . السيد / نبيل فراج والسيد / عبد المجيد عبد الوهاب والسيد / صلاح محمد حسين والسيد

/ أحمد أمين .

الأزهر :

السيد / فوزي الزفزاف وزارة السياحة ، السيدة / نبيلة الخضري ، السيدة / فوزية عوض الله .

وزارة الإعلام :

السيدة / سهير حسين .

وزارة الثقافة :

السيد / عادل غالي وزارة الزراعة ، السيد / طارق قوره ، السيد عبد الله الشافعي .

المركز القومي الدولي :

السيد / عمرو حمدي . وزارة الصحة ، السيدة / الدكتورة ثريا محمد مرسي .

قطاع الأدوية :

السيد / الدكتور مصطفى الخولي وزارة النقل ، السيد / حمدي الوقاد .

الطيران المدني :

السيد / عبد الله عد الرحمن مصر للطيران : السيد / جاد الرب سعيد .

شركة النصر للاستيراد والتصدير :

السيد / عبد الحميد سلامة الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، السيد / محمد محمود

السيد ، السيد / سعيد الطويل ، السيد / حسين صبور ، السيد / عادل جزارين .

شركة المقاولين العرب .

السيد / محمد رفعت .

٥٦- البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية التوجو

للأعوام ٩١ ، ٩٢ ، ١٩٩٣

(٢٠ يناير ١٩٩١)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية التوجو ، رغبة منهما في تدعيم أواصر الصداقة وتنمية العلاقات الثقافية والعلمية بينهما وتطبيقاً للاتفاق الثقافي الموقع بين البلدين في ١٧/٣/١٩٦٤ ، قررنا عقد هذا البرنامج للأعوام ٩١ / ٩٢ / ١٩٩٣ .

أولاً : التعليم والعلوم التدريبية في مجال الزراعة :

مادة (١)

يشجع الجانبان التعاون بين المؤسسات العلمية والتعليمية في بلديهما .

مادة (٢)

يقدم الجانب المصري - سنوياً - المنح التالية :

أ - ثلاث منح للدراسة في الجامعات مدة كل منها عام قابل للتجديد بشرط النجاح في الدراسة وحتى الحصول على شهادة جامعية .

ب - منحتين تدريبيتين مدة كل منهما من ستة إلى اثني عشر شهراً وذلك للدراسة في المؤسسات العلمية والتعليمية .

ج - ست منح تدريبية في إطار البرنامج الذي ينظمه المركز المصري الدولي للزراعة ، وتطبق بشأن هذه المنح الشروط الخاصة بالمركز .

مادة (٣)

يتبادل الجانبان المناهج والخطط الدراسية المطبقة في المؤسسات التعليمية والجامعية والمعاهد العليا وذلك بغرض دراسة وعقد اتفاقات خاصة بمعادلة الشهادات والدبلومات والدرجات العلمية في كل من البلدين .

مادة (٤)

يتبادل الجانبان المجلات والنشرات والدوريات ونتائج الأبحاث العلمية وذلك للاطلاع على الأنشطة الثقافية والعلمية في كل من البلدين .

مادة (٥)

يتبادل الجانبان اللغة الفرنسية ، النشرات والوثائق التربوية المتعلقة بمجالات التعليم العام والفني .

مادة (٦)

يتبادل الجانبان الرسوم وأعمال التلاميذ اليدوية وذلك للتعرف على سمات البيئة التي ينشأ فيها الشباب في كل من البلدين .

مادة (٧)

يتبادل الجانبان - باللغة الفرنسية أو الإنجليزية - قوائم المواد التعليمية التي تدرس محلياً .

مادة (٨)

يتبادل الجانبان المعلومات الجغرافية والتاريخية الخاصة بهما والتي يرغب كل منهما في إدراجها بكتبه المدرسية لإعطاء الأجيال الجديدة فكرة صحيحة عن كل من البلدين .

مادة (٩)

يشجع الجانبان عقد الاتفاقيات والتعاون بين الجامعات والمعاهد العليا في كلا البلدين .

مادة (١٠)

يدعو الأزهر الأساتذة التوجيهيين العاملين في حقل الدعوة الإسلامية للاشتراك في الدورات التدريبية التي ينظمها ويتم الاتفاق على مواعيدها .

مادة (١١)

يهدى الأزهر إلى التوجيهيين بعض الوثائق الخاصة بالبحوث الإسلامية وكذلك بعض الكتب الثقافية والعلمية ويتحمل الجانب التوجيه نفقات الشحن من القاهرة إلى التوجو .

مادة (١٢)

يستمر الأزهر في إيفاد المدرسين إلى توجو بناء على طلب توجو ، وذلك وفقاً لإمكانات الأزهر المتاحة له في هذا المجال .

مادة (١٣)

يقدم الجانب المصري - سنوياً - منحتين دراسيتين للدراسة في المعاهد الأزهرية .

مادة (١٤)

يشجع الجانبان التعاون بين مؤسسات البحث العلمي في البلدين ، ويتبادلان - بهذا الصدد - الباحثين والخبراء والبيانات في المجالات العلمية والتقنية المختلفة .
ثانياً : الثقافة والإعلام .

مادة (١٥)

يتبادل الجانبان :

- النشرات والمطبوعات الثقافية .
- البيانات الخاصة بالمكتبات ومراكز التوثيق .
- النشرات والمطبوعات والكتيبات والدوريات المتعلقة بالآثار .

مادة (١٦)

يشجع الجانبان تبادل فرق الفنون الشعبية والمسرحية وفرق الباليه ، ويتم الاتفاق على التفاصيل المتعلقة بذلك من خلال القنوات الدبلوماسية .

مادة (١٧)

يشجع الجانبان تبادل معارض الفنون التشكيلية وفن الديكور والأعمال اليدوية ويتفق على التفاصيل المتعلقة بذلك من خلال القنوات الدبلوماسية .

مادة (١٨)

يشجع الجانبان ، ويسهلان التعاون في مجال الإذاعة والتلفزيون .

مادة (١٩)

- أ - يتبادل الجانبان البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تعكس الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في البلدين . كما يتبادلان البرامج بمناسبة الأعياد القومية .
- ب - لا يتم التنازل عن البرامج المتبادلة لطرف ثالث كما لا يتم استغلالها لأغراض تجارية .
- ج - التعديلات التي تجري على هذه البرامج يجب ألا تغير المضمون الأصلي .
- د - يتكفل البلد المرسل بكافة الحقوق المتعلقة بالبرامج المتبادلة وتكاليف شحنها .

مادة (٢٠)

يقدم الجانب المصري - سنوياً - إلى الجانب التوجي منحاً تدريبية تخصص للعاملين في مجال الإذاعة والتلفزيون في إطار برنامج معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة ومطبقاً لشروط المعهد .

مادة (٢١)

يدعو الجانب المصري الجانب التوجي للاشتراك في معارض الكتب .

مادة (٢٢)

يتبادل الجانبان إقامة أسبوع للأفلام في كلا البلدين .

مادة (٢٣)

أبدى الجانب المصري استعداده تدريب خبيرين في مجال المتاحف والآثار ، ويتم الاتفاق على التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع من خلال القنوات الدبلوماسية .

ثالثاً : الشباب والرياضة والسياحة :

مادة (٢٤)

يشجع الجانبان الاتصال المباشر بين الأجهزة الرياضية والشبابية في البلدين ، كما يشجعان تبادل المدربين والشباب ، ويتفق على التفاصيل المتعلقة بذلك من خلال القنوات الدبلوماسية .

مادة (٢٥)

يتبادل الجانبان النشرات والطبوعات المتعلقة بالأنشطة الرياضية .

مادة (٢٦)

يتبادل الجانبان زيارات الشباب للاشتراك في معسكرات العمل الدولية التي تقام في كلا البلدين .

مادة (٢٧)

يشجع الجانبان التعاون المباشر بين الأجهزة والمنظمات السياحية في كل من البلدين وبصفة خاصة عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات والوثائق ومواد الدعاية السياحية بما في ذلك الأفلام ، وذلك للإسهام في إعطاء فكرة أفضل عن كل من البلدين .

رابعاً : الصحة والشئون الاجتماعية :

مادة (٢٨)

يتعاون الجانبان في مجال طب المناطق الحارة ، ويشجعان - بهذا الصدد الاتصالات المباشرة بين معهد طب المناطق الحارة بالقاهرة ، والمعاهد .

مادة (٢٩)

يتبادل الجانبان - سنوياً - زيارة خبير مسئول في مجالات الابوية والأجهزة الطبية وإنتاج الأمصال تحقيقاً للتعاون في هذا المجال .

مادة (٣٠)

يتعاون الجانبان في مجال التخطيط الصحي ، ويتبادلان - في هذا الصدد - الخبرات والخبراء .

مادة (٣١)

يتبادل الجانبان خبراتهما في مجال الرعاية الاجتماعية وبصفة خاصة في مجالات التأقلم الاجتماعي وإعادة تأهيل الأحداث والمعوقين وحماية الأسرة والطفولة .

خامساً : الشروط المالية والأحكام العامة :

مادة (٣٢)

أ - فيما يتعلق بالزيارات التي لا تتعدى خمسة عشر يوماً .

(١) يتحمل البلد المرسل نفقات السفر في الذهاب والعودة .

(٢) يتحمل البلد المستقبل :

- نفقات الإقامة في الفنادق المناسبة .

- نفقات التنقلات المتعلقة ببرامج الزيارة .

- العلاج الطبي في حالة المرض المفاجئ .

ب - فيما يتعلق بالزيارات التي تتعدى خمسة عشر يوماً ، يتم الاتفاق على الشروط المالية بشأنها بين الجهات المعنية في البلدين .

ج - يتحمل الجانب المصري القيمة التالية :

المنح الجامعية :

- قدرها ٨٠ جنيهاً مصرياً .

- بدل استعداد قيمته ٢٠ جنيهاً تصرف مرة واحدة عند حضور الطالب .

- بدل سكن قدره ٤٠ جنيهاً شهرياً في حالة تعذر الإقامة بالمدن الجامعية .

- علاج طبي مجاني في المستشفيات الجامعية أو الحكومية .

- تعفى هذه المنح والبدلات من الرسوم والضرائب .

- بدل كتب سنوي للطالب الناجح قيمته من ١٥ - ٢٠ جنيهاً مصرياً .

المنح التدريبية :

- ٥٠ جنيهاً مصرياً للمتدرب الحاصل على مؤهل دون المتوسط .
- ٧٠ جنيهاً شهرياً للمتدرب الحاصل على الثانوية .
- ٩٠ جنيهاً شهرياً للموظف .

مادة (٣٣)

تطبق الأحكام العامة والشروط المالية المتعلقة بالمنح الدراسية والتدريبية - المشار إليها في البرنامج - طبقاً للوائح الخاصة بالمؤسسات التي تقدم هذه المنح .

مادة (٣٤)

يجب أن تقدم ملفات المرشحين الذين يتم اختيارهم للدراسة في الجوانب الدبلوماسية في الوقت المناسب .

مادة (٣٥)

يتبادل الجانبان المطبوعات والذخائر - المشار إليها في هذا البرنامج باللغة الفرنسية أو الإنجليزية .

مادة (٣٦)

يمكن للجانبين إذا دعت الحاجة - وبالاتفاق بينهما - إضافة أنشطة أخرى للمجالات المشار إليها في هذا البرنامج .

مادة (٣٧)

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه ويعمل به لمدة ثلاثة أعوام ، ويعمل به بعد هذا التاريخ بصفة مؤقتة لحين توقيع البرنامج الجديد .
وقع في لومي في يوم ٢٠ يناير ١٩٩١ من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ، ولكل حجية متساوية ، وفي حالة الخلاف في التفسير يعتد بالنص الفرنسي .

عن

حكومة جمهورية التوجو

بأروفي اوبو

وزير الخارجية والتعاون

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

د. بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

(٥٧) بروتوكول تبادل ثقافي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال
للأعوام ٩١ ، ٩٢ ، ١٩٩٣

(١٤ مارس ١٩٩١)

تطبيقاً للاتفاق الثقافي الموقع في القاهرة في ٢٥ يولية ١٩٦٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال ، تم الاتفاق على ما يلى :

أولاً : الثقافة :

مادة (١)

يعمل الطرفان على تنظيم وتقديم الفرق الشعبية لكلا البلدين في كل من القاهرة وداكار .

مادة (٢)

يقوم كل من الطرفين بتنظيم أسبوع للفيلم السينمائى في بلد الطرف الآخر يتفق على التفاصيل بالطرق الدبلوماسية .

مادة (٣)

يتبادل الطرفان الوثائق والنشرات الخاصة بالآثار المصرية والإسلامية على أن تكون بإحدى اللغات الفرنسية أو العربية أو الإنجليزية .

مادة (٤)

يرحب الجانب المصري بدعوة الجانب السنغالى للاشتراك في معارض الكتب الدولية التي تقام سنوياً بمصر .

مادة (٥)

يتبادل الجانبان المطبوعات من كتب وصوريات ومعلومات وخبرات في مجال المكتبات .

مادة (٦)

يتبادل الجانبان معارض للفنون التشكيلية والحرف التقليدية وطباعة الأقمشة والمنتجات الخزفية .

ثانياً : التعليم :

مادة (٧) :

يقدم الجانب المصري سنوياً :

(أ) ثلاث منح للدراسة في الجامعات مدة كل منها ١٢ شهراً قابلة للتجديد بشرط النجاح في الدراسة وحتى الحصول على شهادة جامعية .

(ب) منحة تدريبية مدة كل منها من ٢ إلى ٩ أشهر .

(ج) منحة للدراسات العليا حسب القواعد المتبعة .

(د) ست منح تدريبية في إطار البرنامج الذي ينظمه المركز المصري الدولي للزراعة ، وتطبق بشأن هذه المنح الشروط الخاصة بالمركز .

مادة (٨)

يستقبل الأزهر الشريف الطلبة السنغاليين من المستوى الثانوى طبقاً للحصة السنوية المخصصة

لحكومة السنغال وفقاً للقواعد والشروط المالية المعمول بها في الأزهر .

مادة (٩)

يستمر الأزهر الشريف - بناء على طلب حكومة السنغال - في إيفاد مدرسين للمساهمة في نشر الثقافة الإسلامية والعربية في السنغال وذلك في حدود إمكانياته .

مادة (١٠)

يتبادل الجانبان المعلومات عن نظام التعليم والكتب والمناهج والمطبوعات المدرسية والجامعية لدراسة معادلة الشهادات التي تمنح المؤسسات التعليمية في البلدين .

مادة (١١)

يزود الجانب المصري الجانب السنغالي بالخبراء والمدرسين المطلوبين ويتفق على المعاملة المالية بالطرق الدبلوماسية وذلك في حدود إمكانيات الجانب المصري .

مادة (١٢)

يتبادل الجانبان رسوم الأطفال وذلك لتحسين الاطلاع على أعمال النشء في البلدين .

مادة (١٣)

يتبادل الجانبان المطبوعات التربوية والوثائق العلمية للتعرف على الخبرات التعليمية الخاصة بكل منهما .

مادة (١٤)

يشجع الجانبان عقد الاتفاقيات والتعاون بين الجامعات والمعاهد العليا في كلا البلدين .

مادة (١٥)

يستمر الأزهر في إيفاد مدرسين في التخصصات التي سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين إلى السنغال - بناء على طلب السنغاليين وذلك في حدود إمكانيات الأزهر المتاحة له في ضوء هذه المجالات .

مادة (١٦)

يقدم الأزهر للجانب السنغالي (١٤) منحة دراسية في التعليم العام بمعاهده المختلفة .

مادة (١٧)

يستقبل الأزهر بعض الأئمة السنغاليين المشتغلين في حقل الدعوة الإسلامية للاشتراك في الدورات التدريبية التي ينظمها الأزهر في هذا المجال . ويتم الاتفاق على المواعيد بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٨)

يقدم الأزهر سنوياً للجانب السنغالي وفي حدود إمكانياته كتباً إسلامية وثقافية وعلمية .

مادة (١٩)

يقدم الجانب السنغالي سنوياً للجانب المصري ٣ منح أبحاث أو لجمع المادة العلمية لمدة من ٢ إلى ٩ أشهر .

مادة (٢٠)

خلال مدة سريان البرنامج الحالي يشجع الجانبان تبادل ٢ أو ٣ أساتذة جامعيين لزيارة لمدة

أسبوعين لإلقاء محاضرات وحضور الندوات والدورات التي ينظمها كلا الجانبين .

ثالثاً : الصحة والشتون الاجتماعية :

مادة (٢١)

يرسل الجانب المصري بناء على طلب الجانب السنغالي أطباء ويتفق على الشروط المالية بالطرق الدبلوماسية بين الجهات المعنية .

مادة (٢٢)

يتبادل الجانبان الأطباء ومساعدى الأطباء والخبراء في المجالات التي يتفق عليها بين الطرفين لمدة لا تزيد على شهر واحد .

مادة (٢٣)

يتبادل الجانبان المعلومات المتعلقة بالألوية والأجهزة الطبية والمنتجات الحيوية في كلا البلدين .

مادة (٢٤)

يتبادل الجانبان المعلومات والوثائق والخبراء في مجال تدريب الفتيات أو الأمهات وتنظيم الأسرة وإنشاء مشروعات الأسر المنتجة .

رابعاً : الشباب والرياضة والسياحة :

مادة (٢٥)

يشجع الطرفان تبادل الفرق الرياضية .

مادة (٢٦)

ينظم الطرفان رحلات دراسية ويتبادلان الخبرات في المجالات الرياضية على أن يتم الاتفاق على التفاصيل بالنسبة لهذا البند بالطرق الدبلوماسية .

مادة (٢٧)

يشجع الطرفان تبادل المطبوعات والأفلام في مجال السياحة .

مادة (٢٨)

يتبادل الجانبان المعلومات والوثائق للنشاط الشبابى في كلا البلدين . كما يتبادلان الوفود الشبابية للاشتراك في معسكرات العمل الدولية .

مادة (٢٩)

يشجع الطرفان تبادل النشاط السياحى ، كما يتبادلان المعلومات عن الحركة السياحية في كل من البلدين .

مادة (٣٠)

تشجع جمهورية مصر العربية السياحة الدينية للسنغاليين في مصر ، وذلك في طريقهم للحج .

مادة (٣١)

خلال مدة سريان البرنامج يقدم الجانب المصرى عن طريق وزارة السياحة إلى الجانب السنغالى

منحتين مدة كل منهما شهر واحد ، على أن يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا نفقات السفر ذهاباً وإياباً ويتحمل الجانب السنغالى نفقات الجيب للمرشحين .
خامساً : الإعلام :

مادة (٣٢)

يشجع الجانبان الاتصال المباشر بين الإذاعة والتلفزيون فى البلدين فى إطار بروتوكول التعاون الثنائى الموقع فى ٢٩ مايو ١٩٧٦ .

مادة (٣٣)

يتبادل الجانبان المطبوعات والأفلام المتعلقة بمجال الإعلام .
سادساً : الأحكام العامة والشروط المالية :

مادة (٣٤)

فيما يتعلق بالزيارات التى لا تتعدى ١٥ يوماً :
- يتحمل الجانب المرسل نفقات السفر فى الذهاب والعودة .
- يتحمل الجانب المستقبل .
نفقات الإقامة والإعاشة - التنقلات المتعلقة ببرنامج الزيارة - العلاج الطبى فى حالة المرض المفاجئ .

فيما يتعلق بالزيارات التى تتعدى ١٥ يوماً :
- يتم الاتفاق على الشروط بين الجهات المعنية فى البلدين .

مادة (٣٥)

يخطر الجانب المرسل للوفد الجانب المستقبل بتشكيل الوفد وتاريخ الوصول ومدة الإقامة ، وذلك قبل السفر بشهر .

مادة (٣٦)

يقدم الجانب المصرى للسنغاليين المستفيدين بالمنح المخصصات التالية :
- المنح الجامعية :

- (١) منحة شهرية قدرها ٨٠ جنيهاً .
- (٢) ٨٠ جنيهاً بدل استعداد تصروف مرة واحدة عند حضور الطالب .
- (٣) ٤٠ جنيهاً شهرياً بدل السكن فى حالة تعذر الإقامة بالمدينة الجامعية .
- (٤) العلاج الطبى فى المستشفيات الجامعية فى حالة المرض المفاجئ بالمجان .
- (٥) قيمة التنقلات الداخلية اللازمة طبقاً لبرنامج الدراسة .
- (٦) الإعفاء من رسوم التسجيل .
- (٧) تعفى المنح من جميع أنواع الضرائب .

مادة (٢٧)

لا يمنع هذا البرنامج اتخاذ إجراءات أخرى قد يرى أنها ذات أهمية للطرفين .

مادة (٢٨)

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه ، وساريا لمدة ثلاث سنوات .

عقد بالقاهرة في ١٤ مارس ١٩٩١

من أصليين باللغتين العربية والفرنسية ، ولكل من النصين نفس الحجية .

عن

حكومة جمهورية السنغال

السيد / سيدنا عمر سي

وزير الخارجية

عن

جمهورية مصر العربية

د. بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

**[٥٨] اتفاق تعاون فنى بين جمهورية مصر العربية
والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية
(أول يناير ١٩٧٨)**

إن الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية ، المشار إليه فيما بعد بـ « الصندوق » ومثله السيد الدكتور/ عبد الملك عودة - السكرتير التنفيذى للصندوق . وجمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة الخارجية ، والمشار إليها فيما بعد بـ « وزارة الخارجية » ومثلها بالتفويض السيد السفير على شوقى الحديدى - مدير الإدارة العامة للعلاقات الثقافية والتعاون الفنى .

إيماناً منها بالعلاقات الأخوية التى تربط بين شعوب القارة الإفريقية من ناحية والعالم العربى من ناحية أخرى ، ورغبة فى تدعيم التضامن العربى ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى لما فيه خير ورفاهية الشعوب الأفريقية والعربية ، واستجابة للطلب الذى تقدمت به حكومة جمهورية بنين ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

(مادة ١)

يحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية إلى جمهورية بنين لمدة عام قابل للتجديد طبقاً لقائمة المرتبات السنوية المرفقة وقدرها ١١٢٨٠٠ دولار (مائة واثنى عشر وثمانمائة دولار) مضافاً إليها قيمة نفقات سفر الخبراء وأسرتهم (بحد أقصى زوجة وطفلان) بالطائرة بالدرجة السياحية ذهاباً وإياباً إلى بنين بالدولار وتعتبر هذه القائمة جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

(مادة ٢)

يقوم الصندوق بتحويل المبلغ المشار إليه فى المادة (١) لحساب وزارة الخارجية (حساب خاص) على دفعتين كما يلى :

- الدفعة الأولى : ٥٠ ألف دولار (خمسون ألف دولار) فور توقيع هذا الاتفاق .
- الدفعة الثانية : ٦٢٨٠٠ دولار (اثنان وستون ألف وثمانمائة دولار) بعد مضي أربعة شهور من تحويل الدفعة الأولى .

(مادة ٣)

تقوم وزارة الخارجية بالاشتراك مع الصندوق باختيار الخبراء واتخاذ الاجراءات اللازمة لسفرهم إلى بنين ودفع مرتباتهم بالدولار .

(مادة ٤)

تقدم وزارة الخارجية إلى الصندوق تقارير دورية توضح فيها ما تم تنفيذه فى نطاق هذا الاتفاق .

(مادة ٥)

يتولى مجلس جامعة الدول العربية فحص أى خلاف ينشأ بشأن تنفيذ هذا الاتفاق .

(مادة ٦)

حرر هذا الاتفاق باللغة العربية من نسختين أصليتين تسلم كل طرف نسخة منها .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم ٢٢ من شهر محرم سنة ١٣٩٨ هجرية الموافق أول يناير سنة ١٩٧٨ ميلادية .

عن جمهورية مصر العربية
سفير (على شوقي الحديدي)
مدير إدارة العلاقات الثقافية
والتعاون الفني

عن الصندوق
(دكتور عبد الملك عودة)
السكرتير التنفيذي للصندوق العربي
للمعونة الفنية للدول الإفريقية والعربية

**[٥٩] اتفاق بين جمهورية مصر العربية
والوكالة الدولية للتعاون الثقافى والفنى
(٢٤ يوليو ١٩٨٤)**

حكومة جمهورية مصر العربية يمثلها السيد الدكتور بطرس بطرس غالى ، وزير الدولة للشئون الخارجية ، المفوض لهذا الغرض من حكومته .
ووكالة التعاون الثقافى والفنى يمثلها السيد / فرانسوا أونونجيا ، السكرتير العام ، المخول فى هذا الشأن من المؤتمر العام .
أخذاً فى الاعتبار المادة ٤ من الاتفاق الخاص بوكالة التعاون الثقافى والفنى والمادة ٥ من الميثاق الملحق بهذا الاتفاق .
وأخذاً فى الاعتبار أن حكومة جمهورية مصر العربية ترغب فى الانتساب لبعض أنشطة الوكالة .
ورغبة فى تحديد شروط هذا الاشتراك ، اتفقتا على ما يلى :

المادة (١)

تشارك جمهورية مصر العربية كدولة منتسبة فى أنشطة وعمليات الوكالة التى تختارها من البرامج التى يقرها المؤتمر العام دورياً ، وكذلك فى سير عمل الوكالة .

المادة (٢)

تفصح حكومة جمهورية مصر العربية فى الثلاثة أشهر التى تلى دورة المؤتمر العام ، عن عناصر البرامج التى تنوى الاشتراك فيها من الشريعة الأولى السنوية ، وكحد أقصى فى نهاية تلك الشريعة عن تلك التى تنوى الاشتراك فيها من الشريعة الثانية .

المادة (٣)

يتم تحديد مبلغ مساهمة جمهورية مصر العربية فى كل مرة وفقاً لنسبة حصة الدول الأعضاء فى نفس الفئة من جهة ، ومن جهة أخرى وفقاً للمبالغ المخصصة للأنشطة التى تشارك فيها جمهورية مصر العربية ووفقاً لما يخصها من نسبة مصروفات تشغيل الوكالة المرتبطة بهذه الأنشطة .

وفى كافة الأحوال ، فإن تطبيق المبادئ المشار إليها عليه يجب ألا يترتب عليه أن تتحمل حكومة جمهورية مصر العربية مساهمة فى ميزانية الوكالة تزيد عن مبلغ حصة دولة عضو من نفس الفئة .

المادة (٤)

يكون تطبيق المادتين ٢ ، ٣ أعلاه محل تبادل خطابات ، فى إطار الاتفاق الحالى ، بين حكومة جمهورية مصر العربية وسكرتير عام الوكالة ، خلال الثلاثة أشهر التالية لكل دورة عادية للمؤتمر العام .

المادة (٥)

يمكن لممثل جمهورية مصر العربية الاشتراك ، بدون حق التصويت ، فى مداولات المؤتمر العام ومجلس الإدارة ،

وكذلك في مداولات لجانها ، ومع ذلك يمكن له ممارسة حق التصويت خلال المداولات الخاصة بتقييم البرامج التي ينوي الاشتراك فيها ، وكذلك في سير أعمال الوكالة .

المادة (٦)

يمكن لممثل جمهورية مصر العربية الاشتراك ، على قدم المساواة مع أعضاء الوكالة - مع الأخذ في الاعتبار القيد الوارد في المادة (٥) أعلاه فيما يتعلق بحق التصويت - في تسوية كافة الموضوعات التي تتعلق بسير أعمال المؤتمر العام ومجلس الإدارة ، وتلك الخاصة بلجانها .

المادة (٧)

يمكن لحكومة جمهورية مصر العربية اقتراح إدراج أية موضوعات على جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر العام ومجلس الإدارة .

المادة (٨)

تتلقى حكومة جمهورية مصر العربية كافة الاخطارات ، والوثائق ، والتقارير ، أسوة بباقي أعضاء الوكالة .

المادة (٩)

يمكن لممثل جمهورية مصر العربية التقدم بمقترحات لمجلس الإدارة في اجتماعاته التي يشارك فيها يدون التصويت إلا بالنسبة للموضوعات التي تتعلق بالبرامج التي تشترك فيها حكومته وفي سير عمل الوكالة .

المادة (١٠)

يمكن تعديل أحكام هذا الاتفاق المشترك بين الطرفين المتعاقدين بمبادرة من أحد الطرفين ، وفقاً لاجراءات يتفق عليها الطرفان .

المادة (١١)

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل حكومة جمهورية مصر العربية وسكرتير عام الوكالة الاخطار بالانتهاء من الاجراءات المطلوبة لبدء سريانه .

المادة (١٢)

يمكن لحكومة جمهورية مصر العربية أو الوكالة الغاء هذا الاتفاق بإخطار الطرف الآخر بالإلغاء قبل تاريخ أول اجتماع للمؤتمر العام بسنة أشهر على الأقل .
ويسرى الإلغاء بعد مضي ستة أشهر من تاريخ استلام الطرف الآخر للاخطار بذلك .
ومع ذلك فإن الطرفين يظلان ملتزمين قانوناً بالوفاء بكافة الالتزامات التي ارتبطا بها قبل تاريخ الإلغاء .
حرر في القاهرة في ٢٤ يوليو ١٩٨٤ ، مع أربع نسخ باللغتين العربية والفرنسية ولكل من تلك النصوص ذات الحجية .

عن وكالة التعاون الثقافي والفنى
فرانسوا أوونو-نجبا
السكرتير العام

عن حكومة جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

القسم الرابع: —————

اتفاقات التعاون الفنى بين
الصندوق المصرى للتعاون الفنى
مع افريقيا وبين الدول الأفريقية
والمنظمات الدولية

[١] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية بورندى
(٦ سبتمبر ١٩٨١)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق» ومثله السيد السفير أحمد حتاتة أمين عام الصندوق .

— وإن حكومة جمهورية بورندى ، ومثلها السيد السفير جوليان ناهايو، سفير جمهورية بورندى لدى جمهورية مصر العربية .

تأكيداً منها على المبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة توافق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى أبريل ١٩٨٠ ، فى لاجوس ، وخطة العمل الصادرة عنه ، ورغبة منها فى تدعيم روابط التعاون المصرى الأفريقى ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة بورندى ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة بورندى والتي تتمثل فى :

— ٥ خبراء فى الزراعة والرى .

— ٤ خبراء فى الطرق والإنشاءات .

بالإضافة إلى نفقات سفرهم (ذهاباً وعودة) ولعائلاتهم (بحد أقصى : زوجة وطفلان يقل عمرهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٢)

تعهد حكومة بورندى بتقديم ما يلى بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

١ — السكن المؤقت .

٢ — الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل .

٣ — الرعاية الطبية لهم ولأسرهم .

٤ — إعفاء مرتباتهم من أية ضرائب .

٥ — حقهم فى تحويل كافة مدخراتهم إلى الخارج بالدولار الأمريكى .

ويتعهد الصندوق بدفع مبلغ ٥٠٠ دولار لحكومة جمهورية بورندى عن كل خبير مشاركة من الصندوق بذلك فى

نفقات السكن المؤقت المقدم لكل خبير خلال فترة إقامته فى بورندى .

مادة (٣)

تعهد حكومة بورندى بعدم قبول أى تمويل آخر لنفقات المعونة الفنية محل هذا الاتفاق .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة العربية والفرنسية والنصان متماثلان ولهما نفس الحجية وقد تسلم كل من الطرفين نسخة منه .

يسرى هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية المصرية بالقاهرة ، يوم ٦ من شهر سبتمبر عام ١٩٨١ .

عن حكومة بورندى
السفير / جولييان ناهابو

عن الصندوق
السفير / أحمد حتاتة

[٢] اتفاق تعاون فنى

بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية تنزانيا المتحدة

(٨ سبتمبر ١٩٨١)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ومثله السيد السفير أحمد حتاتة — أمين عام الصندوق .

— وإن حكومة جمهورية تنزانيا ، وممثليها السيد السفير على مويى — سفير جمهورية تنزانيا لدى جمهورية مصر العربية .

تأكيداً منها على المبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس ، وخطة العمل الصادرة عنه ، ورغبة منها فى تدعيم روابط التعاون المصرى الأفريقى ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة تنزانيا ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة تنزانيا والتى تتمثل فى عدد ٣٧ خبيراً فى مختلف المجالات ، وذلك بالإضافة إلى نفقات سفرهم ذهاباً وعودة ولعائلاتهم (بحد أقصى زوجة وطفلان يقل عمرهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٢)

كما يتحمل الصندوق نفقات تمويل عدد من المنح لأبناء تنزانيا في مختلف المجالات التي يطلبها الجانب التنزاني ، ويتم الاتفاق بين الطرفين على عدد من هذه النسخ حسب الامكانيات المتاحة للصندوق .

مادة (٣)

تعهد حكومة تنزانيا بتقديم ما يلي بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

- ١ - السكن الموثق المجاني .
- ٢ - الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل .
- ٣ - الرعاية الطبية للخبراء وأسرهم .
- ٤ - اعفاء مرتبات الخبراء من الضرائب .
- ٥ - حق الخبراء في تحويل كافة مدخراتهم إلى الخارج بالدولار الأمريكي .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية والنصان متماثلان ولهما نفس الحجية . وقد تسلم كل من الطرفين نسخة منه .

يسرى هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية بالقاهرة يوم الاثنين الموافق ثمانية وعشرون من شهر سبتمبر عام ١٩٨١ .

عن حكومة تنزانيا
السفير / على مويني

عن الصندوق
السفير / أحمد حتاته

[٣] اتفاق تعاون فنى

بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية كينيا
(٣ نوفمبر ١٩٨١)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ومثله السيد السفير أحمد حتاته — أمين عام الصندوق .

— وإن حكومة كينيا ، ومثلها السيد السفير / رافائيل مولى كياو ، سفير كينيا في جمهورية مصر العربية .

تأكيداً منها على المبادئ التي تضمنها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة ما يتعلق بتوافق السياسات العامة للدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية ، وتأكيداً كذلك لما جاء في البيان الختامي للمؤتمر غير العادي لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، وخطة العمل المنبثقة عنه ، وإيماناً منها بالعلاقات الودية التي تربط بين شعبي كل من جمهورية كينيا وجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفني لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة لرغبة حكومة كينيا ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلي :

مادة (١)

يقوم الصندوق بتقديم المساعدة الفنية لحكومة كينيا في شكل إيفاد خبراء إلى كينيا من مختلف التخصصات وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد بالاتفاق المتبادل بين الطرفين المتعاقدين .

ويتحمل الصندوق أيضاً نفقات سفر هؤلاء الخبراء وعائلاتهم (زوجة وطفلين) .

مادة (٢)

تتحمل الحكومة الكينية ما يلي :

- ١ - دفع مرتبات محلية تتفق مع مؤهلات وخبرات الأفراد الموفدين بمقتضى هذا الاتفاق .
- ٢ - تقدير الضرائب على هذه المرتبات وإبلاغها للصندوق للدفع .
- ٣ - تقديم السكن الحكومي المؤث نظير سداد الإيجار حسب المطبق بالنسبة للأفراد المحليين ذوي الوضع المقابل .
- ٤ - تقديم الانتقالات الداخلية المتعلقة بالعمل .
- ٥ - تقديم الرعاية الطبية للخبراء وزوجاتهم وأولادهم المقصر أقل من ٢١ سنة .
- ٦ - تحويل المدخرات يتم حسب المتبع بالنسبة للخبراء المماثلين من الدول الأخرى .

مادة (٣)

تتعهد حكومة كينيا بأن تقدم للخبراء الامتيازات والاعفاءات الآتية :

- ١ - الاعفاء من ضريبة الدخل وأية تكاليف شخصية بالنسبة للرواتب المدفوعة من الصندوق .
- ٢ - الإفراج المعفى من الضرائب الجمركية وأية تكاليف مالية أخرى بالنسبة للأمتعة واللوازم الشخصية بما في ذلك مربية واحدة ، وذلك خلال ٣ أشهر من وصولها لأول مرة في كينيا .

مادة (٤)

تتعهد حكومة كينيا بعدم قبول أى تمويل آخر لنفقات المعونة الفنية موضوع هذا الاتفاق .

مادة (٥)

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ، وتسلم كل من الطرفين نسخة منها .
تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق بمبنى وزارة الخارجية بالقاهرة يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨١/١١/٣ .

عن حكومة كينيا

السفير / رفائيل مولى كياو

عن الصندوق

الأمين العام

السفير / أحمد حتاتة

[٤] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية زامبيا
(٢٢ نوفمبر ١٩٨١)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ومثله السيد السفير أحمد حتاة — أمين عام الصندوق ..

— وإن حكومة جمهورية زامبيا ، ومثلها السيد / السفير وندسور كابالا كونغى نكووانى ، سفير جمهورية زامبيا لدى جمهورية مصر العربية .

إيماناً منها بالعلاقات الودية التى تربط بين شعبى كل من جمهورية زامبيا وجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة لرغبة حكومة زامبيا ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على الآتى :

مادة (١)

يفضون الصندوق بتقديم المساعدة الفنية لحكومة زامبيا فى شكل المساهمة فى إيفاد عدد (٤٦) خبيراً إلى زامبيا فى مختلف التخصصات لمدة ثلاث سنوات .

وهؤلاء الخبراء هم المختارون بمعرفة الوفد الزامبى الذى زار القاهرة فى نوفمبر ١٩٨١ لهذا الغرض برئاسة صاحب السعادة السيد / آريل ماتيا بيرى ، رئيس لجنة الخدمات العامة فى زامبيا .

مادة (٢)

تتحمل حكومة زامبيا ما يلى :

- دفع المرتبات الأساسية المحلية للخبراء ، فضلاً عن منحة لكل خبير تعادل ٢٥ ٪ من مجموع استحقاقاته وذلك بعد قضاء مدة ٣٠ شهراً متصلة على الأقل .
- دفع نفقات السفر للخبراء وعائلاتهم إلى زامبيا والعودة ..
- تقديم السكن المؤقت للخبراء وعائلاتهم نظير المساهمة المقررة فى الإنجاز .
- تقديم الانتقالات الداخلية المتعلقة بالعمل .
- إعفاء العلاوة المالية التى يقوم الصندوق بدفعها للخبراء من الضرائب المحلية .
- تقديم الرعاية الطبية مجاناً للخبراء وعائلاتهم .
- الحق فى تحويل مدخرات الخبراء بعملة قابلة للتحويل مع تفضيل الدولار الأمريكى .

مادة (٣)

يتعهد الصندوق بدفع علاوة شهرية تقدر بمبلغ ٥٠٠ دولار أمريكى لكل خبير .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ، وتسلم كل من الطرفين الموقعين نسخة منها .
تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق بمبنى وزارة الخارجية بالقاهرة في يوم الأحد الموافق ٢٢ من شهر نوفمبر ١٩٨١ .

عن الحكومة زامبيا	عن الصندوق
	الأمين العام
السفير / وندسور كابالا كونجى نكووانى	السفير / أحمد حتاتة

[٥] اتفاق تعاون فنى

بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية غينيا الاستوائية
(٧ ديسمبر ١٩٨١)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ومثله السيد السفير محمد سامى ثابت — أمين عام الصندوق .

— وإن حكومة غينيا ، ومثلها السيد السفير مامادو تونكارا ، سفير جمهورية غينيا لدى جمهورية مصر العربية .

تأكيداً منها على المبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة تنسيق السياسات العامة للدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في أبريل ١٩٨٠ في لاجوس وخطة العمل الصادرة عنه ، ورغبة منها في تدعيم روابط التعاون المصرى الأفريقى ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة غينيا ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة غينيا والتي تتمثل في تحمل نفقات منح تدريبية لعدد (٢٥) خمسة وعشرون فرداً من جمهورية غينيا (مترجمون فرنسى — انجليزى — والعكس) .

مادة (٢)

يحصل المتدربون على دراسات متقدمة في مجال الترجمة الفورية (فرنسي - انجليزي) وذلك في اطار الإعداد لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الوحدة الافريقية الذي سيعقد في كوناكري في عام ١٩٨٣ .

مادة (٣)

تكون المنح لمدة تتراوح ما بين ٨ شهور و ١٢ شهراً .

مادة (٤)

يتحمل الصندوق كذلك نفقات السفر من كوناكري للقاهرة والعودة بالنسبة للمتدربين المشار إليهم .

مادة (٥)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والفرنسية والنصان متماثلان ولهما نفس الحجية وقد تسلم كل من الطرفين أحد الأصلين .

يسرى هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية المصرية بالقاهرة يوم السابع من شهر ديسمبر عام ١٩٨١ .

عن حكومة غينيا
السفير / مامادو تونكارا

عن الصندوق
السفير / محمد سامي ثابت

[٦] اتفاق تعاون فني

بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا
وبين جمهورية سيراليون
(٨ فبراير ١٩٨٢)

— إن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ومثله السيد السفير / محمد سامي ثابت — أمين عام الصندوق .

— وأن حكومة جمهورية سيراليون ، ومثلها السيد السفير / محمد كيموه فاديبكا — سفير جمهورية سيراليون لدى جمهورية مصر العربية .

— إيماناً منها بالعلاقات الأخوية التي تربط شعبى كل من جمهورية سيراليون وجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعوب الافريقية ، واستجابة لرغبة حكومة سيراليون ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على الآتى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة سيراليون والتي تتمثل فى إيفاد عدد (١١) خبيراً فى تخصصات مختلفة بم الاتفاق عليها بين الطرفين المتعاقدين .
وسوف يقوم الصندوق بدفع المرتبات للخبراء عن طريق سفارة جمهورية مصر العربية فى فريتاون ، كما سوف الصندوق أيضاً بدفع نفقات سفر الخبراء وأسرتهم (بعد أقصى زوجة وطفلان) من القاهرة إلى فريتاون والعودة .

مادة (٢)

يمكن أن يقدم الصندوق معونة فنية لحكومة سيراليون تتمثل فى منح بناء على طلب الجانب السيراليونى ، ويتم الاتفاق على عدد هذه المنح وتخصصاتها بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (٣)

تعهد حكومة سيراليون بتقديم ما يلى بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

- ١ — السكن الموثق المجانى للخبير وأسرتة .
- ٢ — الرعاية الطبية المجانية للخبير وأسرتة .
- ٣ — الانتقالات الداخلية الخاصة بالخبير والمتعلقة بالعمل .
- ٤ — اعفاء مرتبات الخبير وبدلاته من الضرائب .
- ٥ — حق الخبير فى تحويل مدخراته إلى الخارج بالدولار الأمريكى .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين بكل من اللغتين العربية والإنجليزية ولهما نفس الحجية وتسلم كل من الطرفين أحد الأصلين من كل من اللغتين .

تم التوقيع على هذا الاتفاق فى مقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية بالقاهرة يوم الاثنين الموافق ٨ من سبتمبر فبراير عام ١٩٨٢ .

عن حكومة سيراليون
السفير / محمد كيسوه فادىكا
سفير جمهورية سيراليون بالقاهرة

عن الصندوق
السفير / محمد سامى ثابت
الأمين العام

[٧] اتفاق تعاون فنى

بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا وبين جمهورية جزر الرأس الأخضر (٨ فبراير ١٩٨٢)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق» ويمثله السيد السفير على طه حبيب — سفير جمهورية مصر العربية فى غينيا بيساو، المعتمد لدى حكومة جزر الرأس الأخضر.

— وإن حكومة جمهورية جزر الرأس الأخضر ويمثلها السيد / السفير Bado

— تأكيداً منها على المبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس ، وخطة العمل الصادرة عنها ، ورغبة منها فى تدعيم روابط التعاون المصرى الأفريقى ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة جزر الرأس الأخضر ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة جزر الرأس الأخضر والتي تتمثل فى : عدد ٤ (أربعة) طبيب ممارس عام ، بالإضافة إلى نفقات سفرهم (ذهاباً وعودة) ولعائلاتهم (بعد أقصى : زوجة وطفلان يقل عمرهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٢)

تتعهد حكومة جزر الرأس الأخضر بتقديم ما يلى بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

١ — السكن الموثق المناسب .

٢ — الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل .

٣ — الرعاية الطبية لهم ولأسرهم .

٤ — اعفاء مرتباتهم من أية ضرائب

٥ — حقهم فى تحويل كافة مدخراتهم إلى الخارج بالدولار الأمريكى .

مادة (٣)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية متماثلان ولهما نفس الحجية ، وقد تسلم كل من الطرفين أصلاً منها .

يسرى هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق يوم الاثنين الموافق ٨ من شهر فبراير ١٩٨٢ .

عن حكومة جزر الرأس الأخضر
توقيع

عن الصندوق
السفير / على طه حبيب
سفير جمهورية مصر العربية
لدى جمهورية الرأس الأخضر

[٨] اتفاق تعاون فنى

بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية فولتا العليا
(٢٢ مارس ١٩٨٢)

— إن حكومة جمهورية فولتا العليا والمشار إليها فيما بعد « بالطرف الفولتاوى » ومثلها السيد / وزير الشؤون الخارجية والتعاون .

— وإن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ومثله السيد / سفير جمهورية مصر العربية لدى فولتا العليا .

— تذكيراً منها للمبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى وخطة العمل الصادرة عن المؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى أبريل سنة ١٩٨٠ فى لاجوس ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، ورغبة منها فى تدعيم روابط التعاون بين مصر وفولتا العليا ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

بناء على طلب الطرف الفولتاوى ، يتعهد الصندوق بإيفاد عدد ٢ طبيب جراح (المشار إليها فيما بعد « خبراء ») إلى فولتا العليا ويتحمل نفقات هذه المعونة الفنية بما فيها نفقات سفرهم (ذهاباً وعودة) ولأسرهم .

مادة (٢)

يتعهد الطرف الفولتاوى بتقديم ما يلى للخبراء محل هذا الاتفاق :

- السكن المؤث .
- وسائل الانتقالات الداخلية لانجاز أعمالهم .
- الرعاية الطبية لهم ولأسرهم .
- اعفاء مرتباتهم من كافة الضرائب المباشرة .
- حقهم في تحويل كافة مدخراتهم إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل .

مادة (٣)

يخضع الخبراء في تحديد الوظائف التي يشغلونها لسلطة الإدارة الفولتاوية المختصة وتحدد مفرأعمالهم تبعاً للاحتياجات التي يراها الطرف الفولتاوى .

ويعطون أثناء مدة اقامتهم في فولتا العليا أجازة بواقع شهر واحد عن كل سنة .
ويجب عليهم احترام القوانين المعمول بها في فولتا العليا وكذلك عادات وتقاليد الشعب الفولتاوى .

مادة (٤)

مدة عمل الخبراء في فولتا العليا سنتان وإذا ما رغب الطرف الفولتاوى في استمرار هذا التعاون لمرة أخرى يجب عليه اخطار الصندوق بذلك ستة أشهر قبل انهاء هذا الاتفاق .

مادة (٥)

يتعهد الطرف الفولتاوى بعدم قبول أى تمويل آخر لنفقات المعونة الفنية محل هذا الاتفاق .

مادة (٦)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة العربية والفرنسية والنصان متماثلان لهما نفس الحجية ويسرى هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه .

وقد تسلم كل من الطرفين نسخة منه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة واجادوجوبوم ٢٢ من شهر مارس ١٩٨٢ .

عن حكومة جمهورية فولتا العليا
توقيع

عن الصندوق
توقيع

[٩] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية
(٢ أبريل ١٩٨٢)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق» ومثله السيد السفير محمود حلمى سعيد — سفير جمهورية مصر العربية المعتمد لدى حكومة جزر القمر الاتحادية ، وذلك نيابة عن أمين عام الصندوق .

— وأن حكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية ومثلها السيد / سعيد كافى وزير الشؤون الخارجية والتعاون والتجارة الخارجية .

تأكيداً منها على المبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس ، وخطة العمل الصادرة عنه ، ورغبة منها فى تدعيم روابط التعاون المصرى الأفريقى ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية والتي تتمثل فى عدد خمسة خبراء ، بالإضافة إلى نفقات سفرهم (ذهاباً وإياباً) ولعائلاتهم (بحد أقصى : زوجة وطفلان يقل عمرهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٢)

تعهد حكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية بتقديم ما يلى بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

- ١ — السكن الموثق المناسب مجاناً .
- ٢ — الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل .
- ٣ — الرعاية الطبية للخبراء وعائلاتهم .
- ٤ — اعفاء مرتبات الخبراء من الضرائب .
- ٥ — حق الخبراء فى تحويل مدخراتهم إلى الخارج بالدولار الأمريكى .

مادة (٣)

تعهد حكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية بعدم قبول أى تمويل آخر لنفقات المعونة محل هذا الاتفاق .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة العربية وقد تسلم كل من الطرفين أحد الأصلين من كل لغة .
تم التوقيع على هذا الاتفاق في موروني يوم الجمعة الموافق الثاني من شهر أبريل عام ١٩٨٢ .

عن حكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية
سعيد كافي
وزير الشؤون الخارجية والتعاون
والتجارة الخارجية

عن الصندوق
السفير / محمود حلمي سعيد
سفير جمهورية مصر العربية
لدى جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية

[١٠] اتفاق تعاون فنى

بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية ليبيريا
(٢٧ مايو ١٩٨٢)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ومثله السيد السفير / محمد سامى ثابت — أمين عام الصندوق .
— وإن حكومة جمهورية ليبيريا ، ومثلها السيد السفير / جابريل ج . فارنجالا ، سفير جمهورية ليبيريا لدى جمهورية مصر العربية .
— إيماناً منها بالعلاقات الودية التى تربط بين شعبى كل من جمهورية ليبيريا وجمهورية مصر العربية وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة لرغبة حكومة ليبيريا ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على الآتى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق المصرى نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة ليبيريا فى شكل إيفاد خبراء إلى جمهورية ليبيريا طبقاً للأعداد والتخصصات التالية :

عدد ٥ مهندسين لمبشة المياه والصرف الصحى موزعين كالاتى : (١) مياه شرب . (١) صرف صحى .
(١) تحفيط مياه شرب . (١) توزيعات مياه . (١) ميكانيكا سيارات .
عدد ١٢ مدرس لكلية ويليام تاجمان الفنية موزعين كالاتى : (٢) هندسة كهربائية . (٣) هندسة ميكانيكية .
(٣) هندسة معمارية . (٢) هندسة مدنية . (٢) هندسة الكترونية .
بالإضافة إلى نفقات سفر الخبراء (ذهاباً وإياباً) وأسرههم (مجد أقصى : زوجة وطفلين) .

مادة (٢)

تشمل المعونة الفنية المقدمة من الصندوق تمويل عدد من المنح التدريبية ، يتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على عددها ومجالاتها .

مادة (٣)

تعهد حكومة ليبيريا بتقديم ما يلي :

- ١- السكن المفروش المجاني للخبراء وعائلاتهم .
- ٢- الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم في ليبيريا .
- ٣- الانتقالات الداخلية للخبراء والمتعلقة بالعمل .
- ٤- اعفاء مرتبات الخبراء المدفوعة من الصندوق من الضرائب المحلية .
- ٥- حق الخبراء في تحويل مدخراتهم بالدولار الأمريكي .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين بكل من اللغتين العربية والإنجليزية ، وتسلم كل من الطرفين نسخة من كلا الأصلين .

وقع هذا الاتفاق في مقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية بالقاهرة يوم الخميس الموافق السابع والعشرين من شهر مايو عام ١٩٨٢ .

عن حكومة ليبيريا
السفير / جابريل ج . فارنجالا

عن الصندوق
السفير / محمد سامي ثابت
أمين عام الصندوق

[١١] اتفاق تعاون فنى

بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية الجابون

(٢٨ مايو ١٩٨٢)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ومثله السيد السفير / مصطفى أحمد حنفى ، سفير جمهورية مصر العربية في الجابون بالنيابة عن السيد السفير / أمين عام الصندوق .
— وأن حكومة جمهورية الجابون ، ومثلها السيد / جان بيريمبوما لمبيانندو وزير الاقتصاد والمالية .

— تأكيداً منها للمبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائي للمؤتمر غير العادي لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أبريل ١٩٨٠ في لاجوس ، وخطة العمل الصادرة عنه ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفني من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة الجابون ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلي :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة الجابون في شكل إيفاد (١٠) خبراء ، بالإضافة إلى نفقات سفرهم (ذهاباً وعودة) وعائلاتهم (بحد أقصى : زوجة وطفلين يقل عمرهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٢)

تتعهد حكومة الجابون بتقديم ما يلي بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

- ١ — السكن المؤقت .
- ٢ — الانتقالات الداخلية المتعلقة بأعمالهم .
- ٣ — الرعاية الطبية للخبراء وأسرهم .
- ٤ — الحق في تحويل كافة مدخراتهم بعملة قابلة للتحويل .

مادة (٣)

حرر هذا الاتفاق من أصلين بكل من اللغتين العربية والفرنسية ، ولهما نفس الحجية ، وتسلم كل من الطرفين أحد الأصلين من كلا اللغتين .

ويعتبر هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ توقيعه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق في ليرفيل عاصمة الجابون يوم الجمعة الموافق الثامن والعشرون من شهر مايو ١٩٨٢ .

عن حكومة الجابون
جاني بيريمبوما ليباندو
وزير الاقتصاد والمالية

عن الصندوق
السفير / مصطفى أحمد حنفى

[١٢] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية الكونغو الشعبية
(٢١ يونيو ١٩٨٢)

- إن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية والمشار إليها فيما بعد « بالعميل » ، ومثلها وزارة التعاون .
- وأن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ومثله السيد رئيس بعثة جمهورية مصر العربية في برازافيل السفير / أحمد بهي الدين الرشيدى .
- تأكيداً منها للمبادئ المعلنة بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والتنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في الميادين الاقتصادية والثقافية ، وأخذاً في الاعتبار الإعلان النهائى وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر رؤساء الدول ورؤساء الحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية في أبريل ١٩٨٠ في لاجوس ، ورغبة في تدعيم أواصر التعاون المصرى الكونغولى ، وإيماناً بأهمية التعاون المصرى من أجل تحسين ورفاهية الشعوب الأفريقية ، فقد تم الاتفاق الآتى :

مادة (١)

بناء على طلب « العميل » سيوفد « الصندوق » في جمهورية الكونغو الشعبية خبراء للعمل كمتخصصين داخل الهياكل الإدارية الكونغولية .

مادة (٢)

يتم تحديد عدد الخبراء وتخصصاتهم والوظائف التى يكلفون بها بالاتفاق بين الطرفين .

مادة (٣)

يتحمل الصندوق مرتبات الخبراء ونفقات سفرهم وأسرههم (بحد أقصى زوجة وطفلين أقل من ١٢ سنة) .

مادة (٤)

- يتعهد « العميل » بتقديم ما يلى :
- السكن المؤقت .
- الانتقالات الداخلية من السكن إلى مقر العمل .
- الرعاية الطبية للخبراء وأسرههم .

مادة (٥)

- يمنح « العميل » للخبراء ما يلى :
- اعفاء مرتباتهم من الضرائب المحلية المفروضة في جمهورية الكونغو الشعبية .
- حق تحويل مدخراتهم إلى جمهورية مصر العربية بعملة قابلة للتحويل .

مادة (٦)

ان أى اختلاف يبرز خلال تنفيذ هذا الاتفاق يتم تسويته بالطرق الودية بين الطرفين .

مادة (٧)

هذا الاتفاق مبرم لمدة عامين قابلة للتجديد بطريقة التجديد الفنى لنفس المدة إلا فى حالة فسخه من جانب أحد الطرفين وذلك قبل موعد انتهاء المدة بستة أشهر .
— وأن أية تعديلات لهذا الاتفاق يجب أن تتم بالاتفاق المشترك بين الطرفين ..

مادة (٨)

يسرى هذا الاتفاق من تاريخ توقيعه .

مادة (٩)

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ولكلا الأصلين نفس الحجية .
تم التوقيع على هذا الاتفاق فى برازافيل فى يوم الاثنين الموافق ٢١ من شهر يونية عام ١٩٨٢ .

عن الصندوق المصرى للمعونة الفنية مع أفريقيا
توقيع

عن جمهورية الكونغو الشعبية
توقيع

[١٣] اتفاق تعاون فنى

بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية أفريقيا الوسطى

(٦ سبتمبر ١٩٨٢)

— إن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ، ومثلها السيد / السفير جوزيف هتمان الى — روزالم سفير جمهورية أفريقيا الوسطى فى القاهرة .

— وأن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ومثله السيد / السفير محمد سامى ثابت — أمين عام الصندوق .

— تأكيداً منها على المبادئ الواردة فى ميثاق الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس — وخطة العمل الصادرة عنه .

— وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفني من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة أفريقيا الوسطى ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلي :

مادة (١)

يضع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا مجموعة من الخبراء تحت تصرف جمهورية أفريقيا الوسطى .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة أفريقيا الوسطى فى شكل إيفاد عدد (١٣) مدرساً موزعين الآتى :

- عدد ٢ مدرسين علوم زراعية لجامعة واكومبو .
- عدد ٥ مدرسين رياضيات للتدريس بمدارس أفريقيا الوسطى .
- عدد ٥ مدرسين علوم للتدريس بمدارس أفريقيا الوسطى .
- بالإضافة إلى نفقات سفرهم (ذهاباً وعودة) وعائلاتهم (بعد أقصى : زوجة وطفلين بقل عمرهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٣)

تعهد حكومة أفريقيا الوسطى بتقديم ما يلى بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

- ١ — السكن الموث المجانى .
- ٢ — الانتقالات الداخلية المتعلقة بأعمالهم .
- ٣ — الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم .
- ٤ — إعفاء مرتباتهم من الضرائب .
- ٥ — حق الخبراء فى تحويل كافة مدخراتهم بالدولار الأمريكى أو عملة أخرى قابلة للتحويل .

مادة (٤)

سحر هذا الاتفاق من أصلين بكل من اللغتين العربية والفرنسية ولها نفس الحجية ، وتسلم كل من الطرفين أحد الأصلين من كلا اللغتين .

ویدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ توقيعه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق فى مقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية بالقاهرة ، يوم الاثنين الموافق ٦ من شهر سبتمبر ١٩٨٢ .

عن حكومة أفريقيا الوسطى
توقيع

عن الصندوق
توقيع

[١٤] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية زيمبابوى
(٢٤ سبتمبر ١٩٨٢)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله سعادة سفير جمهورية مصر العربية فى هرارى بالنيابة عن السيد السفير أمين عام الصندوق السفير / طه محمد الفرنوانى .

— وإن حكومة جمهورية زيمبابوى ، ويمثلها السيد الدكتور مانغوندى .

— إيماناً منها بالعلاقات الودية التى تربط بين شعبى كل من جمهورية زيمبابوى وجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة لرغبة حكومة جمهورية زيمبابوى ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على الآتى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لجمهورية زيمبابوى فى شكل إيفاد خبراء إلى جمهورية زيمبابوى من مختلف التخصصات ومرتباتهم ومستحقاتهم الشهرية التى يتم تحويلها إلى سفارة جمهورية مصر العربية فى هرارى ، بالإضافة إلى نفقات سفر الخبراء وأسرتهم (بحد أقصى : زوجة وطفلين) إلى هرارى والعودة ، وكذلك بدل السكن للخبراء من غير الأطباء .. ويمكن إيفاد الخبراء لمدة عام قابل للتجديد بناء على موافقة الطرفين الموقعين .

تشمل المعونة الفنية المقدمة من الصندوق تمويل منح تدريبية لأبناء جمهورية زيمبابوى ويتحمل الجانب المصرى فيها نفقات سفر المتدربين من هرارى والعودة ، فضلاً عن نفقات سفر المتدربين من هرارى والعودة ، فضلاً عن نفقات الإعاشة والتدريب .

— ويتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على عدد المنح والخبراء بخطابات متبادلة بين الطرفين .

مادة (٢)

تتعهد حكومة زيمبابوى بتقديم ما يلى :

١ — توفير سكن موث مناسب أو بدل سكن لمسكن ملائم للخبير وأسرتهم (فى حالة ما إذا كان الخبير من الأطباء) .

٢ — بدل انتقال لتغطية تنقلات الخبير المتعلقة بعمله وذلك وفقاً لنفس الشروط والنسبة المطبقة بالنسبة لنظرائهم من العاملين فى زيمبابوى .

٣ — الرعاية الطبية المجانية للخبراء وأسرتهم تتساوى مع الرعاية المقدمة لنظرائهم من العاملين فى زيمبابوى .

٤ — الاعفاء الضريبي لمرتبات الخبراء وبدلاتهم والمدفوعة من الصندوق للخبراء والتى تكون خاضعة للضرائب من جانب السلطات الضريبية المختصة غير الزيمبابوية .

٥ — حق الخبراء فى تحويل ثلث مرتباتهم وبدلاتهم الشهرية المدفوعة من الصندوق إلى الخارج علاوة على مبلغ مناسب من المدخرات عند نهاية العقد .

مادة (٣)

تتعهد حكومة جمهورية زيمبابوى بعدم قبول أو تمويل آخر لنفقات المعونة الفنية موضوع هذا الاتفاق .

مادة (٤)

يوافق الصندوق على أن يتضمن العقد الفردى الموقع بين حكومة زيمبابوى والخبير التزام الخبير بعدم تفاضى أى أجر آخر بخلاف ما يحوله إليه الصندوق عن أعمال خارج نطاق المهمة الموفد من أجلها .. كما يوافق على أن يحدد فى العقد الفردى عما إذا كان سيسمح لأفراد أسرة الخبير بممارسة العمل فى جمهورية زيمبابوى من عدمه .

مادة (٥)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ، وتسلم كل من الطرفين أحد الأصلين من اللغتين .
تم التوقيع على هذا الاتفاق فى هرارى عاصمة زيمبابوى ، فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٢ .

عن حكومة زيمبابوى
توقيع

عن الصندوق
توقيع

[١٥] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا وبين جمهورية رواندا (أول نوفمبر ١٩٨٢)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد / السفير محمد سامى ثابت — أمين عام الصندوق .

— وأن حكومة جمهورية رواندا ، ويمثلها السيد / السفير نياندوى قارسير .

تأكيداً منها على المبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس ، وخطة العمل الصادرة عنه .

— ورغبة فى توثيق التعاون بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا وجمهورية رواندا ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

أ - يتعهد الصندوق بأن يضع تحت تصرف حكومة رواندا مساعدة فنية تتمثل في إيفاد الخبراء التاليين :

١ خبراء في مجال الصحة العامة .

٢ خبير في مجال الري .

٣ خبراء في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية الريفية .

ب - يتحمل الصندوق النفقات التالية :

١ - دفع المرتبات الشهرية للخبراء .

٢ - تكاليف السفر ذهاباً وإياباً للخبراء وعائلاتهم (بحد أقصى زوجة وطفلين أقل من ١٢ عاماً) .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق النفقات الخاصة بعدد من المنح التدريبية في مصر لأبناء رواندا في المجالات المختلفة ، والتي يتفق عليها بين الطرفين من حيث العدد والتخصصات .

مادة (٣)

يتعهد الصندوق بدفع مبلغ ٥٠٠ دولار شهرياً لحكومة رواندا عن كل خبير مساهمة منه في نفقات السكن المؤقت الذي تقدمه حكومة رواندا لكل خبير خلال تواجده في رواندا .

مادة (٤)

يقوم الصندوق بموافاة السلطات المختصة في رواندا بالبيانات الخاصة بالخبراء لدراستها ، والموافقة عليها قبل إيفادهم إلى رواندا .

مادة (٥)

١ - تقوم حكومة رواندا بتقديم كافة التسهيلات التي يحتاجها الخبراء لأداء مهامهم بطريقة مرضية .

٢ - يخضع خبراء الصندوق - أثناء إقامتهم في رواندا - للقوانين واللوائح المعمول بها في هذا البلد .

مادة (٦)

حكومة رواندا :

أ - يتمتع خبراء الصندوق بحق الإعفاء الجمركي لما يستوردونه من عفش وأمتعة شخصية جديدة أو مستعملة وكذلك المعدات المهنية التي تستورد خلال ستة أشهر من وصولهم أو أعضاء عائلاتهم ، على أن يعاد تصديرها عند مغادرتهم رواندا أو خلال فترة يتفق عليها من الحكومة الرواندية .

ب - إعفاء مرتبات الخبراء التي يدفعها الصندوق أو أية مبالغ تحول إليهم من الخارج من كافة الضرائب والعمولات .

ج - اتخاذ الإجراءات الخاصة بإعفاء ما يستورده الخبراء وكذلك إعفاء السيارة التي يشتريها كل منهم خلال ستة أشهر من وصولهم إلى رواندا من الرسوم الجمركية ، وفي حالة بيعها لشخص لا يتمتع بنفس المزايا تخضع السيارة المذكورة لرسوم الاستيراد الموضوعة على أساس القيمة التقديرية للسيارة وقت بيعها .

د - السماح بتحويل الأرصدة الناتجة من مربات وبدلات الصندوق بالسعر الأكثر تفضيلاً الذي يسمح له القانون ، فضلاً عن السماح للصندوق نفسه بفتح حساب قابل للتحويل .

هـ - السماح للخبراء بتحويل مدخراتهم .

و - يمنح الخبراء مجاناً تراخيص العمل والإقامة التي يحتاجونها لتنفيذ المشروعات وكذلك وثائق الهوية التي تضمن لهم قيامهم بعملهم فضلاً عن المساعدة الكاملة من جانب السلطات الرواندية .

ز - يمنح الخبراء تصاريح دخول وخروج من البلاد في أي وقت دون خضوعهم للإجراءات القانونية الخاصة بالهجرة والمعمول بها في رواندا وكذلك تقديم كافة التسهيلات الخاصة بترحيل الخبراء وعائلاتهم عند وقوع الكوارث والأزمات الوطنية أو الدولية في الحدود المعقولة الممكنة في هذه الظروف .

ح - إعفاء الخبراء من الضرائب وغيرها من الرسوم الخاصة بالتأشيرات والهجرة والتسجيل .

ط - إعفاء الخبراء وعائلاتهم من التزامات الخدمة الوطنية .

ك - يتمتع الخبراء بالحصانة القضائية بالنسبة لأي عمل من الأعمال التي يقومون بها في ممارسة مهامهم فعلاً أو كتابة أو شفاهة .

ل - ضمان الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم خلال إقامتهم في رواندا في المستشفيات والمستوطنات الحكومية وتحمل نفقات الانتقالات الداخلية المتعلقة بأعمالهم .

مادة (٧)

١ - يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ على أثر تبادل وثائق التصديق بين حكومة رواندا واطار الموافقة من الصندوق .

٢ - يسرى هذا الاتفاق لمدة ٣ سنوات ويجدد تلقائياً لفترات مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائه قبل انقضائه ستة أشهر على الأقل .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمعرفة الممثلين بالتوقيع ، وذلك في القاهرة يوم أول نوفمبر عام ١٩٨٢ ، من أصلين باللغة العربية واللغة الفرنسية ، والأصلان لها حجية متساوية .

عن حكومة الجمهورية الرواندية
توقيع

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
توقيع

[١٦] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية مالاوى
(٩ ديسمبر ١٩٨٢)

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية مالاوى وازعتنا فى اعتبارهما علاقات الصداقة القائمة بين البلدين وشعبها .
وتقديرأ لأهمية التعاون الفنى بينها لتحقيق الرفاهية والرخاء لشعب جمهورية مالاوى ، قد اتفقتا على الأحكام التالية :

المادة الأولى

لكي يمكن تحقيق أهداف هذا الاتفاق ، فإن حكومة جمهورية مصر العربية سوف تعمل بواسطة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا (وهو فيما يلى يشار إليه بالصندوق) .

المادة الثانية

- ١- سيقوم الصندوق بتقديم المعونة الفنية إلى حكومة جمهورية مالاوى فى شكل تزويدها بعدد من الخبراء فى المجالات المختلفة التى سيتم الاتفاق عليها بين الحين والآخر بين الصندوق وحكومة جمهورية مالاوى .
- ٢- يعتبر الصندوق ملتزماً بدفع ما يلى :
(أ) مصاريف سفر الخبراء وعائلاتهم .
(ب) مرتبات وأجور الخبراء .
- ٣- فيما يتعلق بتنفيذ المادة الثانية فقرة ٢ بند (أ) فإن اصطلاح « العائلة » بالنسبة إلى الخبير يعنى زوجة واحدة وليس أكثر من ابنين (حتى سن ١٢ سنة) .

المادة الثالثة

يقوم الصندوق أيضاً بتقديم معونة فنية إلى حكومة جمهورية مالاوى فى شكل منح دراسية إلى أفراد الشعب المالاوى للدراسة فى المعاهد العلمية المصرية فى مختلف الفروع التى سيتم الاتفاق عليها بين الحين والآخر بين الصندوق وحكومة جمهورية مالاوى .

المادة الرابعة

- تلتزم حكومة جمهورية مالاوى بما يأتى :
- (أ) تزويد الخبراء وعائلاتهم :
 - ١- المساكن الملائمة الموثقة ذات المستوى العادى .
 - ٢- العلاج الطبى المجانى داخل مالاوى .

- (ب) مصاريف سفر الخبراء في حالة مباشرتهم لوظائفهم داخل مالاوى وفي غير مقام أعمالهم الدائمة .
(ج) إعفاء الخبراء من الضريبة على الدخل فيما يحصلون عليه من أجور من الصندوق .
(د) السماح للخبراء بتحويل مدخراتهم التي يوفرونها من أجورهم من الصندوق إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل .

المادة الخامسة

يعتبر هذا الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ التوقيع عليه ، تم توقيع هذا الاتفاق بمدينة بلانتير في يوم الخميس الموافق ٩ ديسمبر ١٩٨٢ و ٢٣ صفر ١٤٠٣ هـ ، من نسختين أصليتين باللغة العربية ونسختين أصليتين باللغة الإنجليزية وتعتبر جميعها متساوية الحجية .

عن حكومة جمهورية مالاوى
وزير الخزانة
شاكا كالا شازيا

عن حكومة جمهورية مصر العربية
سفير
عبد الرحمن حسن

[١٧] اتفاق تعاون فنى

بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية السنغال
(٢١ فبراير ١٩٨٣)

إذ تأخذا في الاعتبار روابط التضامن والآراء التقليدية التي تجمع بينهما ، ورغبة منها في تدعيم وتعميق وتوسيع نطاق التعاون بين البلدين ، وإذ تعربا عن تمسكها الشديد بأهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة وبالروابط التي تجمع بينهما داخل منظمة الوحدة الأفريقية ، قررتا عقد اتفاق التعاون الفنى الحالى بخصوص الخبراء ووافقنا على الأحكام التالية :

الباب الأول

أساليب التعاون الذى تقدمه الأطراف المتعاقدة

مادة (١)

تتعهد الحكومتان بأن تقوم كل منهما بإبلاغ الحكومة الأخرى باحتياجاتها من الخبراء كل عام وبالطريق الدبلوماسى ، مع توضيح التخصصات والمؤهلات المطلوبة .

مادة (٢)

تكون الترشيحات المحتملة بالنسبة للخبراء خاضعة لموافقة الأطراف المتعاقدة .

مادة (٣)

بالنسبة للمدرسين ، تقدم الدولة المستفيدة بعرض احتياجاتها منهم قبل نهاية شهر فبراير . وسعند الطرف الآخر بتقديم الترشيحات والملفات المتعلقة بهذه الترشيحات قبل أول مايو . ويتم ابلاغ قائدة بأسماء المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار من جانب الدولة المستفيدة في موعد أقصاه أول يونيو . يوقع المرشحون الذين تقع عليهم الاختيار بصورة نهائية ، عقد عمل تدريسي خلال شهر يونيو .

مادة (٤)

يتم تعيين الخبراء من جانب السلطات المختصة في البلد الأصل لمدة عامين قابلة للتجديد حسب اعتبارات من تاريخ سفرهم إلى الدولة المستفيدة .

مادة (٥)

عند انتهاء المدة المحددة في المادة (٤) ، وفي حالة عدم التجديد ، يتم إنهاء عمل الخبراء بحكم القانون .

مادة (٦)

تحتفظ حكومة كل من جمهورية السنغال وحكومة جمهورية مصر العربية بحق إنهاء عمل أي خبر قبل انتهاء العقد ..

غير أن إعادة الخبر إلى دولته أو استدعائه لا يجوز أن يتم إلا بعد اخطار سابق لحكومة السنغال أو مصر والسحب المعنى في نفس الوقت بمدة ثلاثة أشهر على الأقل .

إلا أنه ، إذا رأت إحدى الحكومتان أن استمرار الشخص المعنى في عمله قد يشكل أضراراً خطيرة . فيحوز لها تجاوز ضرورة الالتزام بالأخطار المسبق . وفي هذه الحالة ، يجب أن يكون الفرار مسبباً ويبلغ فوراً لسلطات إحدى الدولتين ، إن إعادة الخبر هذه إلى دولته لا تشكل عقبة أمام تعيين بديل له ..

في كافة الحالات التي يتم فيها إعادة الخبر إلى دولته أو استدعائه قبل الموعد الطبيعي للعقد ، تتحمل الحكومة التي تتخذ القرار كافة النفقات المترتبة على عودة الخبر .

مادة (٧)

في حالة إصابة الخبر بمرض خطير يتم اثباته شرعاً ، فإن نفقات الترحيل الصحي أو إعادة المصاب إلى وطنه تكون على عاتق الدولة المضيفة .

مادة (٨)

إذا اتجهت نية الدولة المضيفة إلى تجديد عقد الخبر عقب انتهاء مدة العقد ، فإنها تخطر حكومة الدولة الأصل والخبر ذاته قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل ، وعلى الخبر أن يبعث برده قبل انتهاء العقد بشهرين على الأقل إلى الحكومة المضيفة ، ويجوز تحديد المدة لفترة أخرى تقل عن عامين .

الباب الثانى الالتزامات المتبادلة بين الحكومات والخبراء

مادة (٩)

تخطر كل حكومة الحكومة الأخرى بأى عملية نقل خبراء ينص عليها هذا الاتفاق .
ترسل تقارير يرفق بها ملاحظات مؤيدة حول الطريقة التى يمارس بها كل معار عمله . إلى حكومة البلد الأصل مرة كل عام .

مادة (١٠)

تستبغ الحكومتان عن فرض أية أنشطة أو أعمال ظاهرة تحمل طابعاً مخالفاً لطبيعة عمل الأفراد المذكورين فى هذا الاتفاق .

تتكفل حكومة الدولة المضيضة بتقديم العون والحماية للأشخاص الذين يوضعون تحت تصرفها .
يلتزم الخبراء الموضوعون تحت تصرف إحدى الحكومتين بالمحافظة على سر المهنة بالنسبة لكل ما يتعلق بالوقائع أو المعلومات التى تصل إليهم أثناء تأدية مهامهم .
يجب عليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه أن يعرض أياً من حكومة جمهورية السنغال أو حكومة جمهورية مصر العربية للخطر .
لا يجوز له أن يمارس خارج اطار وظيفته أى نشاط مهنى أو نشاط يدرأى ربح خلاف عمله الأسمى .

مادة (١١)

يقوم الخبير فوراً بإبلاغ السلطة المستفيدة التى تخطر الدولة الأصل عن أى نشاط يدرجاً يمارسه المصاحب . ويجوز لأى سلطة من السلطات أن تطلب وضع حد للنشاط الذى يمارسه هذا الشخص إذا كان من شأنه أن يؤثر على حسن تأدية العمل الذى يقوم به الخبير .

إن الفقرة السابقة من هذه المادة لا تستبعد احتمال التعاقد مع الشخص المصاحب .

مادة (١٢)

يخضع الخبير لنفس قواعد ساعات العمل الأسبوعية ويتمتع بنفس الإجازات التى يحصل عليها أمثاله من ذوى المؤهلات المشابهة فى البلد المضيف .

غير أنه يجوز منح تصريح استثنائى بالتغيب للخبير فى حالة وقوع أحداث عائلية تبرر تغيبه . بشرط الالتزام بالفوانين التشريعية والتنظيمية المعمول بها فى الدولة المضيضة .

يتم مكافأة ساعات العمل الإضافية التى يطالب بها الموظف إذا اقتضى الأمر ، بنفس الشروط التى تطبق على أمثاله فى البلد المضيف .

مادة (١٣)

تتكفل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بمرئيات الخبراء .

مادة (١٤)

تُحسب المعاشات المستحقة للخبراء طبقاً للقوانين المعمول بها في الدولة الأصل .

مادة (١٥)

يتكفل الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بحصة صاحب العمل طبقاً للقواعد والأحكام الخاصة بالصندوق . .

يخضع نصيب الخبراء للضرائب المخصصة لحكومة الدولة الأصل في نهاية كل عام .
« يتحمل الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا نفقات السفر ذهاباً وإياباً لكل خبير وأفراد أسرته مرة كل عامين » .

كما يتحمل الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا أيضاً مصاريف نقل أمتعة الخبير وأفراد أسرته بحد أقصى :
— طريق الجو : ١٠ كيلو جرام إضافية لكل فرد .
— طريق البحر : ٢٠٠ كيلو للموظف — ١٠٠ كيلو للمصاحب — ٥٠ كيلو لكل طفل معال .

مادة (١٦)

يتمتع الخبراء وأفراد أسرهم بالرعاية الطبية بنفس القدر وبنفس الشروط الممنوحة للموظفين التابعين للدولة المستفيدة ومن المستوى المعادل .
كما يتمتعون بنفس المعاملة في مجال الضمان الاجتماعي وبنفس الشروط الممنوحة لأمثالهم في الدولة المضيفة .

مادة (١٧)

توفر حكومة الدولة المستفيدة مجانياً المسكن المناسب للخبير فور وصوله إلى السنغال أو إلى مصر .
ويكون هذا المسكن معداً وموثقاً وفقاً للدرجة التي يشغلها الخبير طبقاً للعرف المتبع في الدولة المضيفة .

مادة (١٨)

تتكفل الحكومة المضيفة كذلك بـ :
(أ) مصاريف انتقال الخبير والأشخاص التابعين له وأمتعته من لحظة دخوله البلد إلى لحظة خروجه منها .
(ب) مصاريف انتقال الموظف بمفرده ، عندما يقوم بجهام أثناء تأدية وظيفته وتحسب بدلات الانتقال على أساس النسبة الممنوحة للموظفين من الدرجة المعادلة للعاملين لدى الطرف المستفيد .

مادة (١٩)

تمنح كل حكومة الخبير وأفراد أسرته ، الإعفاء من رسوم وجمارك الاستيراد على أمتعته الشخصية والأثاث ، لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ دخوله البلاد للإقامة بها لأول مرة وذلك بنفس الشروط المحددة في القوانين السارية في البلد المستفيد . .

مادة (٢٠)

يخضع نصيب الخبير من المرتب الذي تتحمله البلد الأصل للضرائب والرسوم السارية في هذا البلد .

مادة (٢١)

يجوز لكل خبير أن يستورد باعفاء مؤقت ، سيارة لكل أسرة للاستعمال الشخصي .

مادة (٢٢)

إذا حصل الخبير خلال ١٢ شهراً متتالية على أجازات مرضية قصيرة لمدة ٦ أشهر ولم يستطع العودة إلى عمله عقب انتهاء آخر أجازة ، يعفى من وظيفته ويكون تحت تصرف البلد الأصل .
إذا كان الخبير الذى أصيب بمرض استمر مدة طويلة ، لم يعد لديه القدرة على استئناف عمله بعد ستة أشهر ، يعفى من وظيفته ويكون تحت تصرف البلد الأصل .
في كلتا الحالتين لا يكون الاخطار المسبق اجبارياً ويستمر الخبير خلال هذه الفترة في التمتع بمرتبه بالكامل ..

مادة (٢٣)

في حالة وفاة الخبير ، تتحمل الدولة المضيئة نقل الجثمان وإعادة أسرته إلى بلدها ، غير أنه في حالة وفاة أحد أعضاء أسرة الخبير يتم نقل الجثمان فقط .

مادة (٢٤)

يستحق الورثة الشرعيون لكل خبير في حالة وفاته ، أياً كان المصدر أو الزمان أو المكان ، الحصول على مبلغ تتحدد قيمته طبقاً للأحكام المعمول بها في الدولة المضيئة .

أحكام ختامية

مادة (٢٥)

يجوز تعديل هذا الاتفاق بالاتفاق المشترك بين الطرفين عن طريق تبادل الخطابات .
— أبرم هذا الاتفاق لمدة عامين قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يطلب انهاء أحد الطرفين .
— يجب أن تبلغ الرغبة في انهاء هذا الاتفاق بالطرق الدبلوماسية إلى الطرف الآخر قبل انائه بستة أشهر على الأقل .

مادة (٢٦)

في حالة انهاء الاتفاق ، تستمر العقود التي تم توقيعها مع الخبراء سارية المفعول في ظل أحكام هذا الاتفاق إلى أن تنتهى مدتها .

مادة (٢٧)

يصبح هذا الاتفاق نافذاً بعد اتمام الاجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة .

داكار في ٢١ فبراير ١٩٨٣ .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
سعد عبد الخير
سفير جمهورية مصر العربية في السنغال

عن حكومة جمهورية السنغال
مامادو توري
وزير الخطة والتعاون

(١٨) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني

مع افريقيا وجمهورية سيشل

(٤ يونيو ١٩٨٣)

- إن حكومة جمهورية سيشل ويمثلها وزير التخطيط والعلاقات الخارجية ، السيد / ج . د . م . فيراري .
- والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق») ويمثله سعادة السيد / أحمد حجاج ، سفير جمهورية مصر العربية .
- اقتناعاً منهما بالعلاقات الأخوية التي تربط بين شعبي جمهورية سيشل وجمهورية مصر العربية ،
- وإدراكاً منهما لأهمية التعاون الفني من أجل رفاهية وازدهار الشعوب الأفريقية .
- واستجابة لطلب حكومة سيشل ،
- وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ،
- تم الاتفاق على الآتي :

مادة أولى

- يقوم الصندوق بتقديم معونة فنية إلى حكومة سيشل بإرسال خبراء في المجالات التي لا يتوافر فيها عاملون مؤهلون من سيشل .
- ويتم تحديد عدد وتخصصات الخبراء بناء على اتفاق الطرفين .

مادة ثانية

- يعتبر الصندوق مسئولاً عن سداد الآتي :
- أ - مرتبات ومكافآت الخبراء .
- ب - نفقات سفر الخبراء وعائلاتهم (تذاكر عودة بحد أقصى ، زوجة وطفلان دون الثانية عشرة) .
- ج - بدل نقل أمتعة .

مادة ثالثة

- يتعهد الجانب السيشلي بأن يوفر للخبراء .
- توفير الموظفين المؤهلين بشكل مناسب للعمل مع الخبراء ممن يستلزمهم التدريب الملائم .

مادة رابعة

- يقوم الصندوق بتقديم معونة فنية لحكومة سيشل على شكل منح دراسية بناء على طلب حكومة سيشل .
- وسوف يتحدد عدد المنح ومجالاتها بناء على اتفاق الطرفين .

مادة خامسة

- يقوم الصندوق بإبلاغ وزارة الإدارة بحكومة سيشل بأسماء الخبراء وبيان بسيرتهم الذاتية المطلوبين في برنامج التعاون والموضحين بالمادة (١) ومن لديهم المؤهلات الضرورية والخبرة التي يحتاجها الجانب السيشلي .
- وفي هذا الخصوص ، فإن الجانب السيشلي يطلب أن يكون هؤلاء الخبراء ممن يكونوا على دراية تامة بعملهم ويجيدون الإنجليزية أو الفرنسية .

مادة سادسة

اتفق الطرفان على أن الخبراء الذين سيعملون على أراضي سيشل سيكونون تحت إشراف الإداري الدائم للوزارة التي سيتم تعيينهم فيها . ومع ذلك سيظلون تحت الإشراف التنظيمي للصندوق . ووافق الصندوق على قيامه بطلب مراعاة الشروط التالية على وجه الخصوص :

أ - التبعية للوزارة بحكومة سيشل وبالتالي الالتزام بساعات العمل الرسمية والمرعية من جانب الموظفين المحليين أو الأجانب من نفس الفئة الوظيفية .

ب - سوف يتمتع الخبير ، خلال فترة عمله في سيشل ، عن ممارسة أى عمل آخر سواء متعلق بوظيفة أو غير متعلق بها .

ج - التزام كامل بالقوانين والتعليمات في سيشل فيما يتعلق بوظائفهم .

مادة سابعة

- يتعهد الجانب السيشلي بأن يوفر للخبراء ، المعاونة ، الضمانات والمزايا القانونية بما لا يقل عما يتسم منحه في نفس الظروف للعاملين من دولة أخرى ممن يعملون على أراضي سيشل .

وعلى وجه الخصوص ، يتعهد بتقديم السكن المؤثث المجاني للخبراء بما يتناسب مع عدد أفراد عائلاتهم وبالمستوى المشابه لما قامت حكومة سيشل بتقديمه للعاملين الأجانب الآخرين من نفس المستوى العائلي (انظر الملحق) ، (بالنسبة لما ورد عن صعوبة السكن المفروش) .

مادة ثامنة

يوافق الجانب السيشلي على منح الخبراء .

أ - تأشيرات دخول وخروج وإقامة مجانية لهم ولأفراد عائلاتهم طوال فترة عملهم .

ب - أجازة سنوية مدتها واحد وعشرون يوماً .

ج - الانتقالات المحلية المجانية المتعلقة بأعمالهم أو استردادهم للمصروفات التي يسبب استخدامهم لسياراتهم أثناء أعمالهم الرسمية .

د - إعفاء المرتبات التي يدفعها لهم الصندوق من ضرائب الدخل .

و - حرية تحويلهم لمخزائهم للخارج بالدولار الأمريكي .

ز - إعفاؤهم من جمارك الصادر والوارد على أمتعتهم كما هو موضح بالملحق رقم ٢ بهذه الاتفاقية والتي يتم استيرادها خلال الستة شهور الأولى منذ وصولهم إلى سيشل والخاصة باستخدامهم العائلي .

مادة تاسعة

- تحرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة الإنجليزية والعربية وقد تسلم كلا الطرفين نسخة منهما .

- تم التوقيع على هذا الاتفاق في سيشل في ٤ يونيو ١٩٨٣ .

عن حكومة جمهورية سيشل

السيد - ج - د . م . فبراير

وزير التخطيط والعلاقات الخارجية

عن الصندوق

السفير / أحمد حجاج

سفير جمهورية مصر العربية

[١٩] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية غينيا الاستوائية
(٢٦ يونيو ١٩٨٣)

إن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية ، ممثلة بصاحب السعادة ، نائب وزير الخارجية السيد **Apalinar Nolehs Ekeh** والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا ، والمسمى فيما بعد بالصندوق ممثلاً بصاحب السعادة سفير جمهورية مصر العربية في مالا بوا السيد / اسماعيل مبارك

تأكيداً للمبادئ المتجسدة في ميثاق الوحدة الأفريقية ، وخاصة ما كان منها عن تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية وكذلك في الإعلان الختامى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أبريل ١٩٨٠ بلاجوس وكذلك في خطة العمل ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل رفاهية ورخاء الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة جمهورية غينيا الاستوائية ، وبعد الإحاطة بأهداف الصندوق ، قد اتفقتا على ما هوآت :

المادة الأولى

يتحمل الصندوق نفقات الحاق اثنى عشر طبيباً — تفصيل بيانهم فيما بعد — في اطار المساعدة الفنية المقدمة إلى حكومة جمهورية غينيا الاستوائية :

من أطباء الأطفال	اثنان
من أطباء الجراحة	اثنان
من أطباء الأمراض الجلدية	واحد
من أطباء أمراض النساء	اثنان
من أطباء جراحة العظام	واحد
من أطباء الأذن والأنف والحنجرة	واحد
من أطباء التخدير	واحد
من أطباء التجميل	واحد
من الأطباء البيطريين	واحد

وتشمل هذه النفقات ، مرتبات الأطباء وتكاليف السفر (ذهاباً وإياباً) لهم ولعائلاتهم (في حدود زوجة وطفلين عمرهما أقل من اثنى عشر عاماً) .

ب — يتحمل الصندوق النفقات المتعلقة بعدد معين من المنح التدريبية في مصر في مختلف التخصصات . وسوف يتفق الطرفان من خلال تبادل المذكرات على تحديد نوع هذه المنح وعددها .

المادة الثانية

تلتزم حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بأن تضمن لهؤلاء الخبراء موضوع هذا الاتفاق ما هوأت :

- ١ - المساكن المؤتة المجانية .
- ٢ - وسائل الانتقال المحلية الضرورية لقيامهم بأعمالهم .
- ٣ - الرعاية الطبية لهم ولأفراد عائلاتهم .
- ٤ - حق تحويل مجموع مدخراتهم بالدولار الأمريكي أو بعملات قابلة للتحويل الحر .
- ٥ - إعفاء مرتباتهم من كل الضرائب .

المادة الثالثة

تلتزم جمهورية غينيا الاستوائية بعدم قبول أى عهد مالى إضافى فى إطار المساعدة الفنية موضوع هذا الاتفاق .

المادة الرابعة

تحرر هذا الاتفاق من أصول ثلاثة بالعربية والفرنسية والأسبانية والأصول الثلاثة لها نفس الحجية المتساوية ، وتسلم كل طرف من الطرفين نسخة واحدة .

المادة الخامسة

يسرى هذا الاتفاق الحالى لمدة عامين وهو قابل للتجديد تجديداً ضمنياً .

المادة السادسة

يسرى هذا الاتفاق من تاريخ التوقيع عليه .

وقع فى مالابريوم الاثنين ٢٦ من شهر يونيو لعام ١٩٨٣ .

عن الصندوق
سفير جمهورية مصر العربية لدى
جمهورية غينيا الاستوائية
توقيع

عن حكومة
جمهورية غينيا الاستوائية
توقيع

[٢٠] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا

وبين جمهورية بنين الشعبية

(١١ يناير ١٩٨٤)

إن حكومة جمهورية بنين الشعبية ممثلة فى صاحب السعادة وزير الخارجية والتعاون سعادة / أجيادى تيامبو، والصندوق المصرى للمعونة الفنية مع أفريقيا ممثلاً فى سعادة وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالى . استلهاماً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، تمشىاً مع الرغبة فى تنمية التعاون فى المجالات الاقتصادية والثقافية وفق خطة عمل لاجوس فى أبريل ١٩٨٠ ، إدراكاً لأهمية التعاون الفنى لصالح ورفاهية الشعوب الأفريقية بوجه عام والشعبين المصرى والبنينى على وجه الخصوص ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

المادة الأولى

يقدم الصندوق لحكومة جمهورية بنين الشعبية المساعدة الفنية اللازمة التى تطلبها ، وتأخذ هذه المساعدة الأشكال التالية :

- أ - إيفاد الخبراء المصرين للمشاركة فى مشاريع التنمية فى جمهورية بنين الشعبية .
- ب - تقديم المعدات والأجهزة فى نطاق تلك المشروعات .
- ج - تقديم منح دراسية أو دورات تدريبية .

المادة الثانية

مساهمة كل طرف فى تنمية المشروعات التى يتم تحديدها فى نطاق الاتفاق بينها :

أ - من جانب الصندوق :

- ١ - يوفر الصندوق المصاريف التى تغطى نشاط خبراء المعونة الفنية الموقدين إلى حكومة جمهورية بنين الشعبية وهى :
 - المكافآت الشهرية للخبراء .
 - نفقات السفر ذهاباً وإياباً للخبراء وأسرتهم بما فى ذلك طفلين أقل من ١٢ سنة .
 - نفقات السكن والإقامة فى جمهورية بنين الشعبية .

٢ - يوفر الصندوق لأفراد المعونة الفنية مصاريف الأجهزة والأدوات المهنية (ماعدا السيارة) التى يحتاجونها للقيام بعملهم فى نطاق المشاريع التى يتم الاتفاق عليها .

٣ - يتكفل الصندوق بتقديم المنح الدراسية وتذاكر السفر ذهاباً وعودة للمبعوثين .

ب - من الجانب البنينى :

- ١ - تقدم حكومة جمهورية بنين الشعبية الأدوات المكتبية والخدمات الضرورية لتنفيذ المشروعات .

٢ - تضع حكومة جمهورية بنين الشعبية تحت تصرف الخبراء الأفراد اللّازمين لتنفيذ المشروعات وهؤلاء الأفراد يعملون في تعاون كامل مع خبراء المعونة الفنية المصرية .

وتتحمل حكومة بنين أيضاً نفقات العلاج للخبراء وكذلك لأسرهم (الزوجة مع الطفلين أقل من ١٢ سنة) .

٣ - ومن ناحية أخرى ، ورغبة في تسهيل تحقيق المشاريع التي سيتفق عليها في نطاق الاتفاق الحالي فإن حكومة جمهورية بنين الشعبية :

- تتحمل نفقات تنقلات الخبراء في داخل الأراضي البنينية (سيارة - سائق - بترين - نفقات صيانة) .

- تسمح لخبراء المعونة الفنية بإدخال بصفة مؤقتة إلى جمهورية بنين الشعبية معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب الأجهزة المهنية التي يحتاجونها (بما فيها السيارة) .

إلا أن أي تصرف في هذه الأدوات لطرف ثالث تفرض عليه الرسوم الجمركية والضرائب .

المادة الثالثة

الاتفاق الحالي يبدأ تنفيذه فور التوقيع عليه ويستمر لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد .

وفي حالة انتهاء الاتفاق ، يقبل الطرفان استمرار المشروعات الجارية تنفيذها إلى حين اتمامها وإلى أن يستكمل المبعوثون على منح دراسية أو الموفدون على دورات تدريبية من دراساتهم .

صدر في كوتونو (جمهورية بنين الشعبية يوم الأربعاء ١١ يناير ١٩٨٤ من أربع نسخ منها نسختان باللغة العربية ونسختان باللغة الفرنسية وكل نسخة مطابقة للأخرى) .

عن حكومة جمهورية بنين الشعبية

اجيبادي تيامبو

وزير الخارجية والتعاون

عن الصندوق

دكتور بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

**[٢١] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
وبين المعهد الأفريقى الموريشى للاحصاء والاقتصاد التطبيقى
(٣١ أغسطس ١٩٨٣)**

الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا المشار إليه فيما بعد بـ « الصندوق » ومثله السيد السفير أحمد بن
بى الدين خليل شاعر جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية الرواندية .
والمعهد الأفريقى الموريشى للاحصاء والاقتصاد التطبيقى ، المشار إليه فيما بعد بـ « المعهد » ومثله السيد بينوا
تيجولير - مدير المعهد .

مسترشدين بالمبادئ التى تضمنها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بتنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء
فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك تلك التى تضمنها البيان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول
وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ بلاجوس وخطة العمل الصادرة عنه ، ومدركين أهمية التعاون
الفنى من أجل رفاهية ورخاء الشعوب الأفريقية ، ورغبة منها فى توثيق روابط التعاون بين الصندوق المصرى للتعاون
الفنى مع أفريقيا والمعهد الأفريقى الموريشى للاحصاء والاقتصاد التطبيقى ، قد اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

رغبة فى دعم جهود المعهد من أجل اخفاء الطابع الأفريقى على هيئة التدريس به ، فإن الصندوق يتعهد بأن
يضع تحت تصرف المعهد أساتذة زائرين ودائمين فى مختلف المجالات .
ويعم بالاتفاق المشترك بين الطرفين تحديد عدد الأساتذة وتخصصاتهم ومدة عقودهم والمناصب المسندة إليهم .
وفى عدا ما نصت عليه المادة (٣) من هذا الاتفاق ، فإن الأساتذة الدائمين يخضعون لنصوص لائحة هيئة
التدريب الدائمة للمعهد .

مادة (٢)

يلتزم الصندوق بما يلى :
١ - دفع المرتبات الشهرية للأساتذة .
٢ - تحمل نفقات السفر ذهاباً وإياباً الخاصة بالأساتذة وعائلاتهم (بحد أقصى زوجة وطفلين عمرهما أقل من ١٢
عاماً) .

مادة (٣)

يتعهد المعهد بأن يوفر للأساتذة موضع الاتفاق ما يلى :
١ - سكناً مؤقتاً بلا مقابل .
٢ - نفقات الانتقال المحلية التى تفرضها متطلبات العمل بالمعهد .
٣ - الرعاية الطبية لهم ولعائلاتهم فى المؤسسات الطبية العامة فى بلد مقر المعهد وبالشروط المماثلة لتلك المنصوص
عليها بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس الدائمة ، خصصاً على ميزانية المعهد .

- ٤ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لدى السلطات الرواندية لمنح الأستاذة حق تحويل كامل مدخراتهم بالدولارات الأمريكية أو أية عملة مطلقة التحويل .
- ٥ - اعفاء مرتباتهم من كافة الضرائب .
- ٦ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لدى السلطات الرواندية لاعفاء الأستاذة من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية على الأثاث والمتعلقات الشخصية الجديدة والمستعملة وكذلك المعدات المهنية التي يحضرونها إلى رواندا خلال الأشهر الستة التالية لوصول عائلاتهم بشرط أن يعاد تصدير هذه الأشياء من رواندا حين رحيل الأستاذة أو خلال المهلة التي يتم الاتفاق عليها مع المعهد .
- ٧ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لدى السلطات الرواندية من أجل أن يستورد الأستاذة دون رسوم أو أن يشتروا من المستودعات بدون رسوم ، سيارة خلال الأشهر الستة الأولى من تاريخ وصولهم إلى رواندا .

مادة (٤)

يمكن للصندوق أيضاً أن يتكفل بنفقات الأستاذة الذين يوفدهم المعهد من أجل استكمال دراساتهم في مصر وذلك وفقاً للشروط التي يحددها الطرفان .

مادة (٥)

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية وكلا النسخين له نفس الحجية .
وقد احتفظ كل طرف بنسخة من الاتفاق .
ويعمل بهذا الاتفاق من تاريخ توقيعه .
حرر في مدينة كيجالي يوم الأربعاء ٣١ أغسطس ١٩٨٣ .

عن المعهد الأفريقي الموريشي
بينوا نتيجوليرو

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
السفير / أحمد دين بهي الدين خليل

- يصدق السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية الرواندية والرئيس الحالي لمجلس إدارة المعهد على هذا الاتفاق .

الوزير
(أندريه نتاجيورا)

**[٢٢] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
وبين المركز الدولى للماشية فى أفريقيا
(١٥ أكتوبر ١٩٨٣)**

إن المركز الدولى للماشية فى أفريقيا المشار إليه فيما بعد بالمركز، ويمثله السيد الدكتور أحمد ثابت - المدير المالى للمركز.

والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد بـ « الصندوق » ويمثله السيد السفير محمد سامى ثابت أمين عام الصندوق .

إيماناً منها بالعلاقات الأخوية التى تربط بين شعوب القارة الأفريقية من ناحية وجمهورية مصر العربية من ناحية أخرى ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى لما فيه خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب الذى تقدم به المركز، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة المقدمة إلى المركز والتى تتمثل فى إيفاد خبير فى مجال الترجمة الفنية ، وتشمل هذه النفقات مرتبات الخبير بالدولار بالإضافة إلى نفقات هذا الخبير وأسرته (بحد أقصى زوجة وطفلين) .

مادة (٢)

يتعهد المركز بتقديم ما يلى للخبير محل هذا الاتفاق :

- ١ - السكن الموثق المجانى للخبير وأسرته .
- ٢ - الانتقالات الداخلية المتعلقة بالعمل .
- ٣ - اعفاء مرتب الخبير من الضرائب .
- ٤ - الرعاية الطبية للخبير وأسرته .
- ٥ - حق تحويل المدخرات إلى الخارج بالدولار الأمريكى .
- ٦ - تمتع خبير الصندوق بالامتيازات التى يقدمها المركز لخبرائه طبقاً للاتفاق بينه وبين الحكومة الأثيوبية أو أى حكومة أخرى طبقاً للمكان الذى سيعمل به الخبير .

مادة (٣)

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين بكل من اللغة العربية واللغة الإنجليزية وتسلم كل طرف نسخة منها .
تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بالقاهرة يوم ١٥ من شهر أكتوبر عام ١٩٨٣ .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
(سفير محمد سامى ثابت)

عن المركز الدولى للماشية فى أفريقيا
(دكتور أحمد ثابت)

(٢٣) اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا

وبين جمهورية غانا

(٢٤ فبراير ١٩٨٤)

* إن حكومة جمهورية غانا والممثلة بالسيد سكرتير المجلس المؤقت للدفاع الوطنى للشئون الخارجية الدكتور / أوبيد أساموا .

* وأن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا (يشار إليه فيما بعد بالصندوق) وممثله السيد السفير / فتحى الجويلى سفير جمهورية مصر العربية لدى جمهورية غانا نيابة عن الصندوق .

* لإيمانهما الكامل بالعلاقات الأخوية التي تربط بين شعبي كل من جمهورية غانا وجمهورية مصر العربية ، واعترافاً بأهمية التعاون الفنى من أجل الرخاء ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة جمهورية غانا ، وبالنظر لأهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يقدم الصندوق المساعدة الفنية لحكومة جمهورية غانا في شكل إرسال خبراء في مجالات مختلفة .
يتم الاتفاق بين الطرفين على عدد وتخصصات الخبراء .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق مسئولية دفع ما يلى :

١ - مرتبات ومخصصات الخبراء .

٢ - مصاريف سفراء الخبراء وعائلاتهم (تذاكر عودة بحد أقصى لزوج وطفلين أقل من ١٢ عاماً)

مادة (٣)

يمكن للصندوق ان يقدم المساعدة الفنية الى حكومة جمهورية غانا فى شكل منح دراسية بناء على طلب الجانب الفانى ويتم الاتفاق بين كلا الطرفين المتعاقدين على عدد المنح ومجالاتها .

مادة (٤)

تتعهد حكومة جمهورية غانا بالآتي : ١ - تقديم مساكن مجانية مؤثثة للخبراء وعائلاتهم . ٢ - رعاية طبية مجانية للخبراء وعائلاتهم . ٣ - وسيلة نقل محلية مجاناً لمكان العمل . ٤ - إعفاء المخصصات التي يتم استلامها من الصندوق من ضريبة الدخل . ٥ - الحق في تحويل مدخرات الخبير إلى الخارج بالدولارات الأمريكية وذلك من أصل مرتباته .

مادة (٥)

يتم صياغة هذا الاتفاق من نسختين باللغة العربية واللغة الإنجليزية . وقد استلم كل طرف من الطرفين الموقعين نسخة واحدة .

تم توقيع هذا الاتفاق في أكرا يوم الجمعة الموافق ٢٤ من فبراير ١٩٨٤ .

عن حكومة جمهورية غانا

د. أوبيد أساموا

سكرتير المجلس المؤقت للدفاع الوطنى
للشئون الخارجية

عن الصندوق

فتحى الجويلى

سفير جمهورية مصر العربية لدى
جمهورية غانا

[٢٤] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا

وبين جمهورية مالى

(٢٨ مارس ١٩٨٤)

إن حكومة جمهورية مالى والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبشار إليه فيما بعد بالصندوق ، استلهاماً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وتمشياً مع الرغبة فى تنمية التعاون فى المجالات الاقتصادية والفنية والثقافية وفق خطة عمل لاجوس فى أبريل ١٩٨٠ ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى ورفاهية الشعوب الأفريقية بوجه عام والشعب المصرى والمالى على وجه الخصوص ، فقد اتفق الطرفان على ما يلى :

مادة (١)

يقدم الصندوق لحكومة جمهورية مالى المساعدة الفنية اللازمة التى تطلبها ، وتأخذ هذه الصفة الأشكال التالية :
أ - إيطاد الخبراء المصرين للمشاركة فى مشاريع التنمية فى جمهورية مالى .
ب - تقديم منح دراسية أودورات تدريبية .
ج - اجراء أبحاث وإعداد دراسات لبرامج ومشروعات التنمية .

مادة (٢)

يتم الاتفاق بين الطرفين على المشروعات أو برامج التنمية التى يساهم فيها الصندوق المصرى للمعونة الفنية عن طريق الخبراء المتتمين له .

مادة (٣)

يتحمل الصندوق المصرى للمعونة الفنية ، وفى نطاق الاتفاق المشار إليه فى المادة الثانية بالالتزامات المالية التالية :
أ - المكافآت والمرتبات الشهرية للخبراء المصرين .
ب - نفقات السفر ذهاباً وإياباً للخبراء وأسرههم ومحد أقصى طفلين .
ج - مصاريف المنح الدراسية والتدريبية وتذاكر السفر ذهاباً وعودة للمبعوثين .

مادة (٤)

تتعهد حكومة جمهورية مالى فى نطاق الاتفاق المشار إليه فى المادة الثانية بالالتزامات الآتية :
أ - تقديم المعدات والأدوات والأجهزة الضرورية لتنفيذ المشروعات .
ب - تقديم الأفراد اللازمين لتنفيذ المشروعات ..
ج - تحمل نفقات تنفلات الخبراء فى داخل إقليم مالى (سيارة - سائق - بنزين - نفقات صيانة) .

مادة (٥)

تمنح حكومة جمهورية مالى الخبراء المصرين المزايا والحصانات والتسهيلات الآتية :
أ - الاعفاء من رسوم الإقامة .

- ب - تقديم السكن المؤثث الملائم للخبراء .
ج - العلاج الطبى المجانى للخبراء وعائلاتهم .
د - إعفاء مرتبات ومكافآت الخبراء من ضرائب الدخل .
هـ - السماح لخبراء المعونة الفنية باستيراد الأثاث والأدوات المنزلية والأجهزة المهنية خلال ستة أشهر من تاريخ وصولهم معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب وكذلك استيراد سيارة واحدة خلال مدة إقامته معفاة من الرسوم والضرائب الجمركية ولا يمكن التصرف فى البنود التى تم استيرادها لطرف ثالث إلا بعد دفع الرسوم الجمركية والضرائب .
و - السماح بتحويل مدخرات الخبراء بنفس العملة التى يتقاضون بها مرتباتهم .

مادة (٦)

يتعهد الخبراء باحترام القوانين الداخلية لجمهورية مالى .

مادة (٧)

- أ - الاتفاق الحالى يبدأ تنفيذه فور التوقيع عليه ويستمر لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين كتابة الطرف الآخر بعدم رغبته فى تجديد الاتفاق قبل نهاية سريانه بثلاثة شهور .
ب - فى حالة إنهاء الاتفاق يقبل الطرفان استمرار المشروعات الجارية تنفيذها إلى حين انمامها إلى أن يستكمل المبعوثون على منح مدرسية أو الموفودون على دورات تدريبية دراساتهم أو تدريباتهم .

مادة (٨)

حرر هذا الاتفاق من أربع نسخ أصلية منها نسختان باللغة العربية واللغة الفرنسية ، ولكل منها ذات الحجية .

صدر فى القاهرة بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٨٤ .

عن حكومة جمهورية مالى
توقيع

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
توقيع

[٢٥] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

(٢٦ يونيو ١٩٨٤)

مذكرة اتفاق بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن مساهمة عينية بخدمات الخبراء فى مشاريع التنمية الصناعية فى إطار عقد التنمية الصناعية لأفريقيا .

حيث أن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا (الذى سيشار إليه فيما يلى بالصندوق) يود الإسهام فى أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (التى يشار إليها فيما يلى باليونيدو) فى إطار عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، وإعمالاً لإعلان لاجوس فى أبريل ١٩٨٠ وخطة العمل الواردة فى هذا الإعلان .

وحيث أن اليونيدو تود الإعراب عن امتنانها وقبولها للمساهمة التى يعرضها الصندوق .

لذلك ، يود الصندوق واليونيدو أن يسجلا اتفاقهما بشأن التدابير التى سيتخذانها لوضع عرض الصندوق موضع التنفيذ ولتدعيم أنشطة اليونيدو فى ميدان التنمية الصناعية فى أفريقيا .

مساهمة الصندوق :

١ - سوف يسهم الصندوق ، على مدى فترة خمس سنوات تبدأ من تاريخ توقيع مذكرة الاتفاق هذه ، بخدمات خبراء تعادل قيمتها مبلغ مليون دولار أمريكى .

٢ - سوف تستخدم مساهمة الصندوق لسد تكاليف مرتبات وسفر الخبراء الفنيين المصريين .

٣ - ينبغى استخدام الخطوط الجوية المصرية فى سفر الخبراء ، وسيقوم الصندوق بتغطية هذه النفقات . بيد أنه فى حال عدم وجود وحدات للخطوط الجوية المصرية إلى مكان معين ، ينبغى وضع ترتيب آخر . ويقوم الصندوق عندئذ بتحمل ذلك الجزء من تكاليف السفر حتى أقرب مكان من موقع العمل يمكن الوصول إليه باستخدام الخطوط الجوية المصرية ، وتغطى اليونيدو آنذاك تكاليف السفر من هذه النقطة إلى موقع العمل .

مساهمة اليونيدو أو الحكومة المتلقية :

٤ - يتلقى الخبير أثناء انتدابه ، بدل إقامة يومياً حسب المعدل المقرر للبلد المنتدب إليه . وتتحمل هذه النفقات إما اليونيدو أو حكومة البلد الذى يقع فيه مشروع التنمية الصناعية .

اختيار الخبراء الفنيين والحاقهم بأعمالهم :

٥ - يستخدم الخبراء الفنيون المصريون فى مشاريع التعاون الفنى التى تظطلع بها اليونيدو فى إطار عقد التنمية الصناعية لأفريقيا . وتحيل اليونيدو إلى الصندوق قوائم تتضمن معلومات عن تلك المشاريع . أما فيما يتعلق بالمشاريع ذات الأهمية للصندوق فتحال إلى اليونيدو الأساء والسير الذاتية للخبراء الفنيين المصريين الأكفاء والمتيسرين والمستعدين للاضطلاع بهذه المهام ، إما مباشرة إلى مقر اليونيدو فى فيينا ، أو عن طريق موظف مكتب اتصال اليونيدو والمسئول عن توظيف الخبراء فى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى القاهرة .

٦ - تقوم اليونيدو بفرز طلبات المرشحين الذين يقترحهم الصندوق ، وتقيم مؤهلاتهم فى ضوء متطلبات مشاريع التنمية الصناعية التى تصممها أو تنفذها فى أفريقيا . ثم تقترح اليونيدو بعد ذلك أساء الخبراء الأكفاء على حكومة

البلد الأقرب إلى الذى يقع فيه المشروع المعين ، من أجل الحصول على موافقتها على انتداب الخبير (أو الخبراء) للمشروع . وإبلاغ الصندوق بذلك .

العلاقة بين اليونيدو والخبراء الفنيين :

٧- تعقد اليونيدو مع كل من الخبراء الفنيين اتفاق خدمة خاصة ، ويبين فى الاتفاق كل شروط خدمة الخبير ، بما فى ذلك العملة التى يدفع بها بدل الإقامة اليومى ، ويرد طيه اتفاق نموذجى .

٨- وفقاً للمادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، ليس للخبير الفنى أن يطلب أو أن يتلقى تعليمات من حكومته أو أية حكومة أخرى ، أو من الصندوق ، أو من أية سلطة خارجة عن الأمم المتحدة . وعليه أن يمتنع عن القيام بأى عمل لا يتفق مع الاضطلاع باختصاصاته على النحو السليم . وعليه أن يلتزم بممارسة غاية الكتمان فى كل الأعمال الرسمية ، ولا يجوز له أن ينقل إلى أى شخص آخر أو حكومة أو سلطة أخرى معلومات تمت إلى علمه بسبب عمله أو بموجب تحويل صريح من قبل اليونيدو . وليس له فى أى وقت أن يستخدم هذه المعلومات لمنفعته الشخصية . ولا تنقض هذه الالتزامات عند اكتمال العمل بمقتضى اتفاق الخدمة الخاصة مع اليونيدو .

٩- تسيطر باليونيدو وحدها حقوق الملكية وحقوق الطبع أو النشر وكل الحقوق الأخرى ، أياً كانت ، فى أية مواد تنتج بمقتضى أحكام اتفاق الخدمة الخاصة المعقود بين اليونيدو والخبير الفنى .

١٠- يكون المركز القانونى للخبير الفنى مركز متعاقد مستقل ، ويكون لأغراض اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها ، « خبيراً فى مهمة » ، ويكون له ، بهذه الصفة ، حق فى الامتيازات والحصانات المبينة فى البندين ٢٢ و ٢٣ من المادة السادسة من تلك الاتفاقية . وتكفل اليونيدو حصوله على شهادة تفيد بأنه يسافر فى نطاق الأعمال الرسمية للأمم المتحدة ، وفقاً لنص البند ٢٦ من المادة السابعة من الاتفاقية المذكورة .

١١- لا تلتزم اليونيدو بدفع أية تكاليف تتعلق بالخبير الفنى ، أياً كان نوعها ، إلا ما يقضى به اتفاق الخدمات الخاصة أو مذكرة الاتفاق هذه .

حالة النفقات :

١٢- توضع بين الصندوق واليونيدو ترتيبات عملية لتسجيل النفقات بانتظام . ويحظر الصندوق اليونيدو بالتكاليف التى يتكبدها فيما يتعلق بكل خبير .

التقييم :

١٣- تخضع الخدمات التى يؤدها الخبراء العاملون فى إطار هذا الاتفاق لإجراءات اليونيدو المتبعة فى مجال التقييم .

الحكم الختامى :

١٤- تدخل مذكرة الاتفاق هذه حيز النفاذ عندما يوقعها الطرفان . وتبقى نافذة المفعول بعد ذلك لمدة خمس سنوات ، وللمدة الإضافية التى تتطلبها تسوية أية مسائل معلقة تتصل بتصفية الأنشطة أو الالتزامات التى تخضع لمذكرة الاتفاق .

وقعها ، على التوالى ، ممثلاً الصندوق واليونيدو ، يوم السادس والعشرين من يونيو ١٩٨٤ ، فى القاهرة ، باللغتين العربية والإنجليزية ويتساوى النصان فى الحجية .

عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
فارلون كاريه
نائب المدير التنفيذى لليونيدو

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٦] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا

وبين جمهورية تشاد

(١٧ يوليو ١٩٨٤)

إن حكومة جمهورية تشاد ، والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا ، وبشار إليه فيما بعد بالصندوق ، استلهاماً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وتمشياً مع الرغبة فى تنمية التعاون فى المجالات الاقتصادية والفنية والثقافية وفق خطة عمل لاجوس فى أبريل ١٩٨٠ ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى ورفاهية الشعوب الأفريقية بوجه عام ، والشعب المصرى والتشادى على وجه الخصوص ، فقد اتفق الطرفان على ما يلى :

مادة (١)

يقدم الصندوق لحكومة جمهورية تشاد المساعدة الفنية اللازمة التى تطلبها ، وتأخذ هذه المساعدة الأشكال التالية :

- أ- إيفاد الخبراء المصريين للمشاركة فى مشاريع التنمية بجمهورية تشاد .
- ب- تقديم منح دراسية أو دورات تدريبية .
- ج- اجراء أبحاث وإعداد دراسات لبرامج ومشروعات التنمية .

مادة (٢)

يتم الاتفاق بين الطرفين على المشروعات أو برامج التنمية التى يساهم فيها الصندوق المصرى للمعونة الفنية عن طريق الخبراء المتتمين له .

مادة (٣)

يتحمل الصندوق المصرى للمعونة الفنية ، وفى نطاق الاتفاق المشار إليه فى المادة الثانية الالتزامات التالية :

- أ- المكافآت والمرتبات الشهرية للخبراء المصريين .
- ب- نفقات السفر ذهاباً وإياباً للخبراء وأسرهم بعد أقصى طفلين .
- ج- مصاريف المنح الدراسية والتدريبية وتذاكر السفر ذهاباً وعودة للمبعوثين .

مادة (٤)

تتعهد حكومة جمهورية تشاد فى نطاق الاتفاق المشار إليه فى المادة الثانية بالالتزامات الآتية :

- أ- تقديم المعدات والأدوات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروعات .
- ب- تقديم الأفراد اللازمين لتنفيذ المشروعات .
- ج- تحمل نفقات تنقلات الخبراء فى داخل إقليم تشاد (سيارة - سائق - بنزين - نفقات صيانة) .

مادة (٥)

تمنح حكومة جمهورية تشاد الخبراء المصريين المزايا والحصانات والتسهيلات الآتية :

أ - الاعفاء من الرسوم المقررة على المواد المستخدمة في إقامة المشروعات .
ب - بالنظر للصعوبات التي تمر بها تشاد فإن الجانب المصرى قد أخذ علماً بالاعتبارات التي أثارها الجانب التشادى فيما يتعلق ببعض الاستثناءات وخاصة فيما يتعلق بسكن الخبراء المصريين .

ج - العلاج الطبى المجانى للخبراء وعائلاتهم .

د - اعفاء مرتبات ومكافآت من ضرائب الدخل .

هـ - السماح لخبراء المعونة الفنية باستيراد الأثاث والأدوات المنزلية والأجهزة المهنية خلال ستة أشهر من تاريخ وصولهم معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب ، وكذلك استيراد سيارة واحدة خلال مدة اقامته معفاة من الرسوم والضرائب الجمركية ، ولا يمكن التصرف في البنود التي تم استيرادها لطرف ثالث إلا بعد دفع الرسوم الجمركية والضرائب .

و - يعفى الخبراء من المسؤولية عن الأضرار التي تنجم عن أعمال متصلة بمهامهم فيما عدا حالات الإهمال الجسيم أو التعمد المطلق .

ز - السماح بتحويل مدخرات الخبراء بنفس العملة التي يتفاوضون بها مرتباتهم .

مادة (٦)

يتعهد الخبراء باحترام القوانين الداخلية لجمهورية تشاد .

مادة (٧)

أ - الاتفاق الحالى يبدأ تنفيذه فور التوقيع عليه ويستمر لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد تلقائياً ، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في عدم تجديد الاتفاق قبل نهاية سريانه بثلاثة شهور .

ب - في حالة إنهاء الاتفاق تستمر المشروعات الجارى تنفيذها إلى حين اتمامها ، وإلى أن يستكمل المبعوثون على منح دراسية ، أو الموفدون على دورات تدريبية ، دراساتهم أو تدريباتهم .

مادة (٨)

حرر هذا الاتفاق من أربع نسخ أصلية منها نسختان باللغة العربية ونسختان باللغة الفرنسية ، ولكل منها ذات الحجية .

صدر في القاهرة بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٤ .

عن حكومة جمهورية تشاد
السيد / ميشيل فرود
المدير العام لوزارة الخارجية والتعاون

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
السفير / أحمد صدقى
أمين عام الصندوق

(٢٧) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا

وحكومة جمهورية غينيا بيساو

(١٢ نوفمبر ١٩٨٤)

- إن حكومة غينيا بيساو وممثلها السيد / وزير الصحة العامة الغيني .
- والصندوق المصري للتعاون الفني الأفريقي والمشار إليه فيما بعد بالصندوق ويمثله سفارة جمهورية مصر العربية نيابة عن الأمين العام للصندوق .
- تأكيداً منها على المبادئ الواردة في ميثاق الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية وكذلك الإعلان النهائي للمؤتمر غير العادي لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أبريل ١٩٨٠ وخطة العمل الصادرة عنه .
- وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفني من أجل خبير ورعاية الشعوب الأفريقية .
- واستجابة للطلب المقدم من حكومة غينيا بيساو .
- وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق فقد تم الاتفاق على ما يلي :

مادة أولى

- يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة غينيا بيساو في شكل إيفاد عدد ٣ أطباء تخصصاتهم كالآتي :

١ طبيب قلب ، ١ طبيب أشعة ، ١ طبيب جراحة .

مع سداد مرتبات الخبراء ، وكذلك نفقات سفرهم بحد أقصى زوجة وطفلين .

مادة ثانية

- يتحمل الصندوق تكاليف المنح الدراسية المقدمة لعدد ٥ أشخاص من غينيا بيساو .

مادة ثالثة

- تشهد حكومة غينيا بيساو بالوفاء بالالتزامات الآتية :

١ - توفير مسكن مجان مؤسس للخبير وأسرته .

٢ - الانتقالات الداخلية المتعلقة بأعمالهم .

٣ - توفير الرعاية الصحية للخبراء وأسرهم .

٤ - السماح للخبراء بتحويل أرصدة مدخراتهم للخارج بالدولار الأمريكي أو بعملة قابلة للتحويل .

٥ - إعفاء مرتبات الخبراء من أية ضرائب .

مادة رابعة

- يسرى هذا الاتفاق لمدة عامين ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

مادة خامسة

- إذا رغب أحد الأطراف في العدول عن الاتفاق الحالي سواء بالكامل أو بالنسبة لإحدى موادّه يجب أن يتقدم بإخطار الطرف الآخر وذلك قبل انتهاء الاتفاق بـ ٦٠ يوماً .

مادة سادسة

وفي حالة الاختلاف على تفسير نصوص هذا الاتفاق ، فإن ذلك سوف يتم حله في إطار روح التفاهم والمصالح المتبادلة بمعرفة الطرفين .

مادة سابعة

- حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين البرتغالية والفرنسية .
- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ توقيعه .
- تم التوقيع على هذا الاتفاق في بيساو في ١٢ نوفمبر ١٩٨٤ .
- عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا عن حكومة غينيا بيساو

(٢٨) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا

والحكومة الديمقراطية لساوتومي وبرنسيب

(٢٨ فبراير ١٩٨٥)

- إن حكومة جمهورية ساوتومي وبرنسيب والصندوق المصري للتعاون الفني لافريقيا المشار إليه فيما بعد بالصندوق .
- تأكيداً منها على المبادئ الواردة في ميثاق الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية .
- وكذلك الإعلان النهائي للمؤتمر غير العادي لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أبريل ١٩٧٠ وخطة العمل الصادرة عنه .
- وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفني من أجل خير رفاهية الشعوب الأفريقية .
- واستجابة للطلب المقدم من حكومة ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية .
- وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق .
- فقد تم الاتفاق على الآتي :

مادة أولى

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية وذلك بالشروط التالية :

- ١ - إيفاد خبراء مصريين للمدة التي يتفق عليها الطرفان .
- ٢ - سداد نفقات سفر الخبراء المصريين ذهاباً وعودة وعائلاتهم بحد أقصى زوجة وطفلين يقل عمرهما عن ١٢ عاماً .
- ٣ - دفع مرتبات الخبراء .

٤ - تقديم منح دراسية لمواطني ساوتومي وفرنسيين في الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب في المجالات المختلفة وتحمل نفقات سفرهم في بداية ونهاية المدة .

مادة ثانية

تلتزم حكومة ساوتومي وفرنسيين الديمقراطية توفيراً للخبراء الموفدين طبقاً لهذا الاتفاق ما يلي :

- ١ - توفير سكن مجاني ومؤسس لأسرته .
- ٢ - الاتصالات الداخلية المتعلقة بأعمالهم .
- ٣ - توفير الرعاية الطبية للخبراء وأسرتهم بالشروط المتبعة للعاملين في ساوتومي .
- ٤ - السماح للخبراء بتحويل أرصدة مدخراتهم للخارج بالدولار الأمريكي أو بعملة حرة قابلة للتحويل .

مادة ثالثة

- ١ - على الخبراء الموفدين في إطار هذا الاتفاق احترام اللوائح والقوانين في جمهورية ساوتومي الديمقراطية .
- ٢ - وعليهم من جهة أخرى عدم ممارسة أى نشاط مربح خارج نطاق العمل المتفق عليه وكذلك الأنشطة السياسية .

مادة رابعة

- ١ - سيتم تنفيذ الاتفاق الحالي فور التوقيع عليه ، ويستمر لفترة سنتين وهو قابل للتجديد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين كتابة الطرف الآخر بعدم رغبته في تجديد الاتفاق ، وذلك قبل نهايته لمدة ستة أشهر .
 - ٢ - في حالة إنهاء الاتفاق تستمر المشروعات والبرامج الجاري تنفيذها إلى حين إتمامها وإلى أن يتفق الطرفان على وضع آخر .
- تم توقيع هذا الاتفاق في ٢٨ فبراير ١٩٨٥ في ساوتومي .
- حرر هذا الاتفاق من ثلاثة أصول باللغات البرتغالية - الفرنسية - العربية ولكل منها نفس الحجية .

عن الحكومة الديمقراطية لساوتومي

مانويل غاز الفونس بوتادز

وزير الإعلام وسكرتير مجلس

الوزراء

عن الصندوق المصري للتعاون

الفني مع أفريقيا

السفير / نبيل السلاوي

[٢٩] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا

وبين جمهورية مدغشقر

(١٠ يوليو ١٩٨٥)

إن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية ممثلة بالسيد وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، والصندوق المصرى للمعمونة الفنية مع أفريقيا المشار إليه في هذا الاتفاق بـ « الصندوق » والممثل بالسيد سفير جمهورية مصر العربية في مدغشقر.

تأكيداً لمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ووصولاً بصفة خاصة إلى تنسيق سياسات الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية ، وطبقاً للإعلان النهائى للمؤتمر الاستثنائى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الصادر في لاجوس في أبريل ١٩٨٠ وكذلك خطة عمل لاجوس .

وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى من أجل رفاهية وثناء الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من قبل جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، وبعد الإحاطة بأهداف الصندوق ، قد اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

يرتبط الصندوق بأن يضع تحت تصرف حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية خبراء في المجالات المختلفة .
يحدد عدد الخبراء وتخصصاتهم وأماكن عملهم بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق :
أ - المخصصات الشهرية للخبراء .
ب - نفقات السفر ذهاباً وعودة للخبراء وعائلاتهم (بحيث لا يزيد عن زوجة وطفلين لا يزيد عمر أى منها عن ١٢ عاماً) .

مادة (٣)

ترتبط جمهورية مدغشقر الديمقراطية بأن توفر للخبراء القادمين لها وفقاً لأحكام هذا الاتفاق ما يأتى :
١ - مسكن مؤثث مجانى وفي حالة عدم توفرة بدل سكن محدد .
٢ - المواصلات اللازمة لتأدية أعمالهم .
٣ - العناية الطبية لهم ولعائلاتهم .
٤ - الحق في فتح حساب قابل للتحويل في البنوك المأجاشية يستطيعون أن يودعوا فيه مرتباتهم بالعملة الصعبة وان يحولوا منه بحرية مدخراتهم بالعملة الصعبة للخارج .
٥ - إعفاء مرتباتهم من كل الضرائب .

مادة (٤)

حرز هذا الاتفاق من أصلين من كل من اللغة العربية والفرنسية ولكل من النصين العربى والفرنسى نفس الحجية ، وتسلم كل طرف نسخة من الاتفاق ويدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بمجرد التوقيع عليه .

وقع في تناناريف عاصمة جمهورية مدغشقر الديمقراطية في ١٠ يوليو ١٩٨٥ .

عن جمهورية مدغشقر الديمقراطية	عن الصندوق
جان بيما نانزار	ابراهيم يسرى
وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية	سفير فوق العادة ومفوض لجمهورية مصر العربية
	لدى جمهورية مدغشقر الديمقراطية

[٣٠] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا

وبين جمهورية موزمبيق الشعبية

(٥ أغسطس ١٩٨٥)

إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ويشار إليه فيما بعد بالصندوق وحكومة جمهورية موزمبيق الشعبية ، استلهاماً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وتمشياً مع الرغبة فى تنمية التعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وفق خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى فى أبريل ١٩٨٠ ، وتنفيذاً لإعلان أديس أبابا بشأن الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا الصادر عن الدورة الحادية والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى يوليو ١٩٨٥ ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى ودوره الإيجابى فى دفع عجلة التنمية بالدول الأفريقية ، وانطلاقاً من علاقة الأخوة التى تجمع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية موزمبيق الشعبية اتفق الطرفان على ما يلى :

مادة (١)

يقدم الصندوق لحكومة موزمبيق الشعبية المساعدة الفنية اللازمة التى تطلبها وتأخذ هذه المساعدات الأشكال التالية :

- ١ - إيفاد خبراء مصريين لمدة يحددها الطرفان .
- ٢ - يتحمل الصندوق بتكاليف إيفاد الخبراء وعائلاتهم .
- ٣ - يتحمل الصندوق دفع مرتبات الخبراء فى موزمبيق .
- ٤ - يقدم الصندوق منحاً دراسية وتدريبية مع تحمل تكاليف سفر المتدربين .

مادة (٢)

تعهد حكومة موزمبيق الشعبية بالوفاء بالالتزامات التالية :

- ١ - توفير مسكن مجاني موثث للخير وأسرتة في موزمبيق .
- ٢ - توفير وسائل المواصلات اللازمة لعمل الخير .
- ٣ - توفير الرعاية الصحية للخبراء وأسرههم .
- ٤ - السماح للخبراء بتحويل أرصدة مدخراتهم للخارج بعملة قابلة للتحويل .
- ٥ - اعفاء مرتبات الخبراء من أى ضرائب محلية .
- ٦ - اعفاء مستلزمات الخير من سيارة وأمتعة وذلك خلال فترة ستة شهور من بدء مهمته .

مادة (٣)

- ١ - سيتم تنفيذ الاتفاق الحالى فور التوقيع عليه ويستمر لفترة سنتين قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين كتابة الطرف الآخر بعدم رغبته في تجديد الاتفاق قبل نهايته بستة أشهر .
- ٢ - فى حالة إنهاء الاتفاق تستمر المشروعات الجارى تنفيذها إلى حين اتمامها وإلى أن يتفق الطرفان على وضع آخر .

تم التوقيع على هذا الاتفاق فى القاهرة يوم الاثنين الموافق الخامس من شهر أغسطس .

عن الصندوق المصرى
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية موزمبيق الشعبية
سعادة جواكيم البرتوتشيسانو
وزير الخارجية

[٣١] بروتوكول تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (٩ سبتمبر ١٩٨٥)

إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا - والمسمى فيما بعد « بالصندوق » ويمثله معالى الدكتور/ أحمد عصمت عبد المجيد - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية . والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) ويمثلها معالى الأستاذ/ عبد الهادى أبوطالب المدير العام للمنظمة .

تأكيداً للمبادئ والأهداف المنصوص عليها فى النظام الأساسى للايسيسكو، وبصفة خاصة تقوية التعاون بين الدول الأعضاء فى ميادين التربية والثقافة والبحث العلمى والتنسيق بين المؤسسات المتخصصة بمنظمة المؤتمر الإسلامى فى مجالات التربية والعلوم والثقافة، وبين الدول الأعضاء فى المنظمة الإسلامية .

وتدعياً للتعاون الإسلامى والتكامل الثقافى فى العالم الإسلامى . واقتناعاً بأهمية التعاون الفنى بين الشعوب الإسلامية .

واستجابة لطلب المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) وتمشياً مع الأهداف التى يسعى الصندوق لتحقيقها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى القارة الأفريقية ، وفق خطة عمل وبيان لاجوس الختامى والإعلان الاقتصادى الصادر عن القمة الأفريقية الحادية والعشرين بأديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥ .

وافق الجانبان على الآتى :

المادة الأولى

يلتزم الصندوق بأن يوفر للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) خبراء فى مجالات التربية والثقافة ، لإيفادهم إلى الدول الإفريقية الأعضاء فى المنظمة ، ويكون تحديد عدد وتخصصات ومهام الخبراء موضع اتفاقات مشتركة .

المادة الثانية

يلتزم الصندوق بتحمل المرتبات الشهرية للخبراء طبقاً للوائح الصندوق .

المادة الثالثة

- تلتزم المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) بضمان توفير الآتى لصالح الخبراء المشار إليهم فى هذا البروتوكول فى الدول الإفريقية الموفدين إليها :
- ١ - تحمل تكاليف السفر إلى مقر الخبر .
 - ٢ - أداء التنسيق مع البلد المضيف لضمان سكن مفروش مجانى ملائم للخبر وعائلته أو دفع تعويض عنه .
 - ٣ - أداء تعويض عن الانتقال اللازم لقيام الخبر بمهامه محلياً .
 - ٤ - تحمل نفقات الرعاية الطبية للخبر وأفراد عائلته الذين هم تحت كفالته .
 - ٥ - ضمان تحويل جميع مدخرات الخبر بالدولار الأمريكى أو بالعملة القابلة للتحويل ، وذلك فى نطاق القوانين الجارية العمل بها فى البلد المضيف .

٦ - إعفاء مرتبات الخبير من كل الضرائب والرسوم ، وذلك في نطاق القوانين الجارى العمل بها في البلد المضيف .

٧ - إعفاء سيارة ومنقولات الخبير من الرسوم الجمركية وذلك خلال الستة أشهر الأولى من بدء عمل الخبير ، على أن يصحبها معه بعد انتهاء فترة عمله في البلد الموفد إليها ، أو دفع الرسوم الجمركية السارية إذا تخلص منها بالبيع ، وذلك في نطاق القوانين الجارى بها العمل في البلد المضيف .

المادة الرابعة

مدة هذا البروتوكول ثلاث سنوات قابلة للتجديد بصفة تلقائية ، ويكون لأى جانب أن ينهى هذا البروتوكول باخطار الجانب الآخر بذلك كتابة قبل نهاية البروتوكول بمدة ستة أشهر على الأقل .
و يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه .

المادة الخامسة

تمت صياغة هذا البروتوكول من نسختين أصليتين باللغة العربية ، واحتفظ كل من الجانبين بنسخة منه .
تم في القاهرة يوم ٢٤ ذى الحجة ١٤٠٥ هجرية ، الموافق ٩ سبتمبر ١٩٨٥ ميلادية .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا	عن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)
الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد	الأستاذ / عبد الهادى بوطالب
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	المدير العام

[٣٢] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا

وبين جمهورية أنجولا الشعبية

(٢٧ سبتمبر ١٩٨٥)

الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والذي سيشار إليه فيما بعد بالصندوق وحكومة جمهورية أنجولا الشعبية ، إذ يؤكدان على مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، والإعلان الختامى للمؤتمر غير العادى لرؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في لاجوس في أبريل ١٩٨٠ ، وخطة العمل ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء في المجالين الاقتصادى والثقافى ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل مصلحة ورخاء الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة جمهورية أنجولا الشعبية ، وأخذاً في الاعتبار لأهداف الصندوق ، قد اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

يتولى الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا تقديم المساعدة الفنية لحكومة جمهورية أنجولا الشعبية والتي تتكون من إيفاد المتخصصين (الخبراء) ، وتقديم المنح الدراسية والتدريبية للمواطنين الأنجوليين فى الجامعات والمعاهد ومراكز تدريب الكوادر فى المجالات المختلفة ، طبقاً للشروط الواردة فى البروتوكول الملحق بهذا الاتفاق .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق نفقات السفر (ذهاباً وعودة) للخبراء وعائلاتهم (الزوجة وطفلين ممن لا يتجاوز عمرهما ١٢ عاماً) ، كما يتحمل مرتبات الخبراء .

مادة (٣)

تعهد حكومة جمهورية أنجولا الشعبية بضمان ما يلى :

- أ - السكن .
- ب - التنقلات الداخلية اللازمة لإنجاز أعمالهم ..
- ج - الرعاية الطبية لهم ولعائلاتهم .
- د - اعفاء مرتباتهم من كافة أنواع الضرائب .

مادة (٤)

١) يلتزم الخبراء الذين يتم إيفادهم فى إطار هذا الاتفاق باحترام القوانين واللوائح المعمول بها فى جمهورية أنجولا الشعبية .

٢) عدم قيام الخبراء بممارسة أى عمل بأجر على غير مقتضى هذا الاتفاق أو أى نشاط سياسى .

مادة (٥)

١) يبدأ سريان هذا الاتفاق من تاريخ توقيعه ويظل العمل به لمدة عامين ، ويجدد تلقائياً ما لم يقم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر ، كتابة ، برغبته فى انجائه مع مهلة ستة شهور .

٢) ومع هذا فإن طلب الإنهاء لا يؤثر على تنفيذ البرامج والمشروعات القائمة ، إلا إذا قرر الطرفان ما يخالف ذلك .

حرر ووقع فى لواندا فى ١٩٨٥/٩/٢٧ من ثلاث نسخ أصلية باللغات البرتغالية والعربية والفرنسية والنصوص الثلاثة لها حجية متساوية .

عن حكومة جمهورية أنجولا الشعبية
السيد / كاراوش أنتونتر فرناندش
سكرتير الدولة للتعاون

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
السفير / أحمد نبيل السلاوى
سفير جمهورية مصر العربية فى لواندا

(٣٣) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا

وجمهورية أوغندا

(٣ يناير ١٩٨٦)

- إن الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا المشار إليه فيما بعد «بالصندوق» ويمثله سعادة السفير محمد هندام - سفير جمهورية مصر العربية في أوغندا .
- وجمهورية أوغندا ويمثلها وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية .
- واقتناعاً منهما بالعلاقات الأخوية التي تربط بين شعوب القارة من جهة وبين شعب جمهورية مصر العربية من جهة أخرى ،
- وقد عقدا العزم على تعزيز التضامن الأفريقي العربي ،
- وإدراكاً منهما لأهمية التعاون الفني لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ،
- واستجابة لطلب حكومة أوغندا لمعونة فنية .
- وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، تم الاتفاق على الآتي :

مادة أولى

- يتحمل الصندوق تكلفة المعونة الفنية المقدمة إلى جمهورية أوغندا على شكل إيفاد أربعة خبراء في مجالات الاتفاق عليها بين الطرفين ، ولدة عام واحد .
- وتغطي التكلفة مرتبات الخبراء ومصاريف سفرهم وأسرههم (بحد أقصى زوجة وطفلين) .

مادة ثانية

- تتعهد حكومة أوغندا بمنح الخبراء موضع هذا الاتفاق بالآتي :
- ١ - السكن المؤثث المجاني للخبراء وعائلاتهم .
- ٢ - الانتقالات الداخلية المتعلقة بالعمل .
- ٣ - إعفاء مرتبات الخبراء من الضرائب .
- ٤ - الرعاية الطبية للخبراء ولأسرههم في المستشفيات الحكومية .
- ٥ - الحق في تحويل مدخراتهم بالدولار الأمريكي .

مادة ثالثة

- وطوال سريان هذا الاتفاق ، تتعهد حكومة أوغندا بعدم قبول أى تمويل آخر لتكاليف المعونة الفنية موضوع هذا الاتفاق .

مادة رابعة

- تحرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة الإنجليزية وكلاهما يعتبر أصلاً مطابقاً للآخر .

مادة خامسة

- يسرى هذا الاتفاق فور التوقيع عليه من الطرفين.
- تم التوقيع عليها في كمبالا في ٣ يناير ١٩٨٦ .

عن جمهورية أوغندا
البرفيسور يوري كيسيميرا
وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية

من الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
سعادة السفير / محمد هنادم
سفير جمهورية مصر العربية في أوغندا

(٣٤) مذكرة التعاون الثلاثي
بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية
وجامعة ماكريري بأوغندا والصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا
(٣ يناير ١٩٨٦)

- العنوان : تدعيم مدرسة الطب بجامعة ماكريري .
الأرقام : أوغندا ٢١/١/٠١/٠٠٦/٨٤
المدة : عامان .
الهدف الأولي : تدريب مباشر .
الهدف الثانوي : إقامة منشآت .
القطاع (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) : تعليمي (٢) .
القطاع الفرعي (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) : نظم تعليمية (١١٣٠) .
القطاع (بالحكومة) : بنية أساسية اجتماعية .
القطاع الفرعي (بالحكومة) : تعليم .
التاريخ المحدد للبدء : يناير ١٩٨٦ .
المبلغ الذي تدفعه حكومة أوغندا : ١ - ٣٦ مليون شلن أوغندي بالعملة المحلية - عينا .
ب : ١٢ مليون شلن أوغندي بالعملة المحلية - نقداً .
إجمالي المبلغ المدفوع : ٤٨ مليون شلن أوغندي .
- المبلغ الذي يدفعه الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (مثلاً لوزارة الخارجية المصرية ١٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي .
- المبلغ الذي يدفعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية ٣٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي .
يتم تنفيذ المشروع بمشاركة الحكومتين ، ويمثلها في التنفيذ جامعة ماكريري بكمبالا (وزارة التعليم) والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا مثلاً لوزارة الخارجية .
- عن الحكومة ...توقيع بتاريخ ١٩٨٦/١/٣ .
- عن وزارة الخارجية المصرية ... توقيع بتاريخ ١٩٨٦/١/٣ .
- عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية توقيع بتاريخ ١٩٨٦/١/٣ .

مادة خامسة

- يسرى هذا الاتفاق فور التوقيع عليه من الطرفين.

- تم التوقيع عليها في كمبالا في ٣ يناير ١٩٨٦ .

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا	عن جمهورية أوغندا
سعادة السفير / محمد هندام	البرفيسور يوري كيسيميرا
سفير جمهورية مصر العربية في أوغندا	وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية

[٣٥] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية زيمبابوى (٢١ أغسطس ١٩٨٦)

إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا والشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ومثله السيد السفير محمد الحازندارن الأمين العام المساعد للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .
وحكومة جمهورية زيمبابوى ومثلها السيد فريدريك موسيوا شافا وزير العمل والقوى العاملة والشئون الاجتماعية .
إيماناً منها بالعلاقات التى تربط بين شعبى جمهورية زيمبابوى وجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة لاحتياجات حكومة جمهورية زيمبابوى ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على الآتى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق بما يلى :

- ١ - إيفاد خبراء في مختلف التخصصات لمدة عام قابل للتجديد بعد موافقة الطرفين .
- ٢ - بدل سكن الخبراء الموفدين إلى زيمبابوى .
- ٣ - نفقات سفر الخبراء أثناء الأجازات .
- ٤ - تمويل منح تدريب أبناء جمهورية زيمبابوى بما فى ذلك نفقات سفرهم من هرارى إلى القاهرة والعودة ونفقات الإعاشة والتدريب .

مادة (٢)

عدد المنح والخبراء يتم الاتفاق عليه عن طريق تبادل الخطابات بين الطرفين .

مادة (٣)

تلتزم حكومة زيمبابوى بما يلى :

- ١ - المرتب الأساسى والتخصصات للخبراء العاملين فى زيمبابوى على أساس مقارن لرعايا زيمبابوى الذين يشغلون نفس المراكز والذين يتحملون نفس المهام .
- ٢ - نفقات سفر الخبراء الموفدين إلى زيمبابوى من القاهرة إلى هرارى والعودة فى بداية ونهاية عقودهم فقط .
- ٣ - حينما يكلف الخبير بالسفر فى مهمة داخل زيمبابوى يدفع إليه النفقات التى تتطلبها الانتقالات بنفس الشروط والفئات المطبقة على العاملين المدنين من نفس الدرجة .
- ٤ - تكاليف العناية الطبية للخبراء وأسرههم بنفس الشروط المطبقة بالنسبة للخبراء المماثلين العاملين فى زيمبابوى فى نفس المجالات وبنفس المستوى .
- ٥ - الإعفاء من الضرائب على المرتبات الإضافية والمكافآت التى يدفعها الصندوق للخبراء والتى قد تكون خاضعة للضرائب فى زيمبابوى .
- ٦ - الحق فى التحويل للخارج بنسبة ثلاثة وثلاثون وثلث فى المائة من استحقاقات ومكافآت الخبراء الشهرية بالإضافة إلى نسبة معقولة من مدخراتهم فى نهاية فترة العقد ، بشرط الخضوع لسياسة واجراءات مراقبة النقد .
- ٧ - الإعفاء من الجمارك ورؤوس الاستيراد على جميع المنقولات واللوازم الشخصية المستوردة بواسطة الخبير إلى زيمبابوى عند أول وصول وفقاً للقواعد الجمركية المعمول بها ..

مادة (٤)

تتعهد حكومة زيمبابوى بعدم قبول أى تحويل آخر لنفقات المعونة الفنية موضوع الاتفاق .

مادة (٥)

- يوافق الصندوق على أن يتضمن العقد الفردى الموقع بين حكومة زيمبابوى والخبير التزام الخبير بعدم تقاضى أى أجر عن أنشطة خارج نطاق العمل المكلف به .
- تحرر فى هرارى / زيمبابوى ، باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر الأعلان نافذاً المفعول ، وقد تم التوقيع فى مدينة هرارى بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٨٦ .

عن الصندوق
السفير / محمد الخازندار
الأمين العام المساعد للصندوق المصرى
للتعاون الفنى مع أفريقيا

عن جمهورية زيمبابوى
السيد / فريدريك موسيوا شافا
وزير القوى العمل والقوى العاملة
والشئون الاجتماعية

[٣٦] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا

وبين جمهورية جيبوتى

(٢٣ أكتوبر ١٩٨٦)

الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ومثله السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

وحكومة جمهورية جيبوتى ومثلها السيد / مؤمن بهدون فرح - وزير خارجية جيبوتى .

إيماناً منها بالعلاقات الأخوية والودية القائمة بين شعبى جمهورية مصر العربية وجمهورية جيبوتى ، ورغبة منها فى تنمية التعاون بينهما فى المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية والعلمية ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعبين الشقيقين ، اتفق الطرفان على :

مادة (١)

يقدم الصندوق لحكومة جمهورية جيبوتى المعونة الفنية اللازمة التى تطلبها ، وتأخذ هذه المساعدة الأشكال التالية :

أ - إيفاد الخبراء المصريين للمشاركة فى مشاريع التنمية بجمهورية جيبوتى .

ب - تقديم منح دراسية وتدريبية .

ج - اجراء أبحاث واعداد دراسات ومشروعات التنمية .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق المصرى للمعونة الفنية ، وفى نطاق هذا الاتفاق الالتزامات المالية التالية :

أ - المكافآت والمرتبات الشهرية للخبراء المصريين .

ب - نفقات السفر ذهاباً وإياباً للخبراء وأسرههم بحد أقصى طفلين .

ج - مصاريف المنح الدراسية والتدريبية وتذاكر السفر ذهاباً وعودة للمبعوثين .

مادة (٣)

تمنح حكومة جمهورية جيبوتى الخبراء المصريين المزايا والحصانات والتسهيلات الآتية :

أ - الاعفاء من رسوم الإقامة .

ب - تقديم السكن المؤث الملائم للخبراء .

ج - العلاج الطبى المجانى للخبراء وعائلاتهم .

د - اعفاء مرتبات ومكافآت الخبراء من ضرائب الدخل .

هـ - تحمل نفقات تنقلات الخبراء الخاصة بأداء مهامهم .

و - يعفى الخبراء من المسؤولية عن الأضرار التى تنجم عن أعمال متصلة بمهامهم فيما عدا حالات الإهمال الجسيم أو التعمد المطلق .

ز - السماح بتحويل مدخرات الخبراء بنفس العملة التى يتقاضون بها مرتباتهم .

مادة (٤)

يتعهد الخبراء باحترام القوانين الداخلية لجمهورية جيبوتي .

مادة (٥)

- أ - الاتفاق الحالي يبدأ تنفيذه فور التوقيع عليه ويستمر لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد تلقائياً ، ما لم يخطر أحد الطرفين كتابة الطرف الآخر بعدم رغبته في تجديد الاتفاق قبل نهاية سريانه .
- ب - في حالة انتهاء الاتفاق يستمر في تعهد الطرفين بأن يستكمل المبعوثين على منح دراسية ، أو الموفدون على دورات تدريبية ، دراساتهم أو تدريبياتهم .

مادة (٦)

حرر هذا الاتفاق من أربع نسخ أصلية منها نسختان باللغة العربية ونسختان باللغة الفرنسية ، ولكل منها ذات الحجية .

صدر في القاهرة بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٨٦ .

عن حكومة جمهورية جيبوتي
مؤمن بهدون فرح
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشؤون الخارجية

[٣٧] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا

وبين جمهورية موريتانيا الإسلامية

(٢٠ يناير ١٩٨٨)

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية المشار إليها فيما بعد «بالجانب الموريتانى» ، ممثلة فى صاحب السعادة السيد عبد الرحيم ولد الحضرمى السفير مديرقطاع أفريقيا بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون .

والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا المشار إليه فيما يلى «بالصندوق» ممثلاً فى صاحب السعادة السيد السفير أحمد طه محمد ، الأمين العام للصندوق .

تأكيداً منها لمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية خاصة فيما يتعلق بتنسيق السياسات العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، ومراعاة للبيان النهائى الصادر عن المؤتمر الطارئ لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد بلاغوس فى أبريل عام ١٩٨٠ ، ولخطة عمل لاغوس ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى فى توفير السعادة والرفاهية للشعوب الأفريقية ، وتمشياً مع أهداف الصندوق ، وبناء على طلب من الجانب الموريتانى ، قد اتفقا على ما يلى :

المادة الأولى

يلتزم الصندوق بأن يضع تحت تصرف الجانب الموريتانى خبراء فى مختلف المجالات ، على أن يحدد عددهم ، وتخصصاتهم ، وأماكن عملهم باتفاق الطرفين فيما بعد .

المادة الثانية

يلتزم الصندوق بتوفير ثمانى منح جامعية للعام الحالى ١٩٨٨ على أن تحدد مجالاتها وطرق الاستفادة منها باتفاق الطرفين .

مادة (٣)

يلتزم الصندوق بما يلى :

أ - بدفع المرتبات الشهرية لهؤلاء الخبراء .

ب - بتوفير تذاكر السفر من وإلى مصر لهؤلاء الخبراء وعائلاتهم فى حدود زوجة وطفلين (لا يتجاوز عمرهما ١٢ عاماً) ، بما فى ذلك تذاكر الأجازات حسب نظام الصندوق .

مادة (٤)

يلتزم الجانب الموريتانى بأن يضمن للخبراء المعنيين بهذا الاتفاق :

أ - مجانية السكن اللائق الموثق .

ب - حق تحويل ما ادخروه من رواتبهم إلى عملة قابلة للتحويل .

ج - حق إعفاء رواتبهم من أية ضرائب .

د - مجانية العلاج الطبى داخل التراب الوطنى .

هـ - تسهيلات جمركية توفر لكل واحد منهم إمكانية استيراد سيارة معفاة من الرسوم الجمركية ، بغية حل مشكلة النقل .

مادة (٥)

يصبح هذا الاتفاق قابلاً للتنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

مادة (٦)

حرر هذا الاتفاق في نواكشوط بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨٨ في أصلين معتمدين أحدهما باللغة العربية والثاني باللغة الفرنسية .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
السفير / أحمد طه محمد
الأمين العام للصندوق

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
السفير / عبد الرحيم ولد الحضرى
مدير قطاع أفريقيا
بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون

[٣٨] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية موريتانيا الإسلامية (٢١ يناير ١٩٨٨)

إن حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية المشار إليها فيما يلى بالجانب الموريتانى ممثلة فى صاحب السعادة السيد /
الرائد الطبيب انجاي كان ، وزير الصحة والشئون الاجتماعية ، والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، المشار
إليه فيما يلى بالصندوق ، ممثلاً فى صاحب السعادة السيد / السفير أحمد طه محمد ، الأمين العام للصندوق :

— رغبة منها فى تعزيز وتطوير علاقات الأخوة والتعاون القائمة بين البلدين الشقيقين ، وتطبيقاً للاتفاق الإطارى
الخاص بالتعاون الفنى الموقع فى نواكشوط بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨٨ بين الطرفين ، وبناء على طلب من الجانب
الموريتانى ، قد اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

يلتزم الصندوق بأن يضع تحت تصرف الجانب الموريتانى فريقاً طبياً للعمل فى انواكشوط وفريقاً من المدرسين
ذوى خبرة فنية فى التعليم النظرى والتطبيقى للعمل فى المدرسة الوطنية للصحة العمومية بانواكشوط خاصة فى مجال
التمريض والتمريض الولادى .

مادة (٢)

يلتزم الصندوق بما يلي :

- أ - تسديد المرتبات الشهرية للاخصائيين والمدرسين .
- ب - توفير تذاكر السفر (ذهاباً وإياباً) لأطباء الفريقين وأسرهم في حدود زوجة واحدة وطفلين لا يتجاوز عمرهما ١٢ سنة وذلك على امتداد فترة العقد .

مادة (٣)

يلتزم الجانب الموريتاني بأن يضمن لكافة الخبراء وأسرهم :

- أ - بجانب السكن اللائق والموتث .
- ب - العلاج المجاني لهم ولعائلاتهم في المستشفيات الموريتانية .
- ج - حق تحويل مدخراتهم من رواتبهم إلى الدولار الأمريكي أو أية عملة أخرى قابلة للتحويل .
- د - حق اعفاء رواتبهم من كافة الضرائب ..
- هـ - التنفلات الضرورية لتأدية مهامهم .

مادة (٤)

يلتزم الجانب الموريتاني بأن يقدم للاخصائيين والمدرسين تسهيلات تسمح لكل واحد منهم باستيراد سيارة معفاة من الرسوم الجمركية ، يمكن أن ينقلها معه في نهاية العقد أو يبيعها في السوق المحلية بعد موافقة السلطات الموريتانية المختصة .

مادة (٥)

يبلغ الجانب الموريتاني الصندوق بواسطة الطرق الدبلوماسية احتياجاته من الاخصائيين حسب الأولوية .

مادة (٦)

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليه لمدة سنتين قابلة للتجديد بصورة تلقائية إذا لم يعترض أحد الطرفين .

مادة (٧)

حرر هذا البروتوكول في أصلين معتمدين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الفرنسية .

أنواكشوط بتاريخ ٢١ يناير ١٩٨٨ .

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا

صاحب السعادة السيد / السفير

أحمد طه محمد

الأمين العام للصندوق المصري

للتعاون الفني مع أفريقيا

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

صاحب السعادة السيد / الرائد الطبيب

الحجاي كان

وزير الصحة والشئون الاجتماعية

[٣٩] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا

وبين جمهورية توجو

(٦ فبراير ١٩٨٨)

إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبارتباطه فيما بعد « بالصندوق » وحكومة جمهورية التوجو. استلهاماً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وتمشياً مع الرغبة فى تنمية التعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وفق خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى فى أبريل ١٩٨٠ . وتنفيذاً لإعلان أديس أبابا بشأن الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا الصادر عن الدورة الحادية والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى يوليو ١٩٨٥ وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى ودوره الإيجابى فى دفع عجلة التنمية بالدول الأفريقية ، وانطلاقاً من علاقة الأخوة التى تجمع بين شعبى جمهورية مصر العربية وجمهورية التوجو، اتفق الطرفان على ما يلى :

مادة (١)

- يقدم الصندوق - وفقاً لإمكانياته وبناء على طلب الحكومة التوجولية - المعونة الفنية التى تشمل على :
- ١ - إيفاد خبراء لمدة عامين قابلة للتجديد ، ويتم تحديد أعدادهم وفقاً للاتفاق بين الطرفين ، ويتحمل الصندوق مرتبات أولئك الخبراء وكذا تكاليف سفرهم الدولى .
 - ٢ - تقديم منح تدريبية ، ويتم تحديد عددها وتفاصيلها فى وقت لاحق بالاتفاق بين الطرفين .

مادة (٢)

- أ - تقدم حكومة جمهورية التوجو للخبراء المنوه عنهم فى هذا الاتفاق : ما يلى :
- (١) بدل سكن تقديرى يتراوح ما بين ٥٠ ألف و ٧٠ ألف فرنك أفرى وفقاً للحالة الاجتماعية للخبير .
 - (٢) وسائل المواصلات المحلية اللازمة لأداء مهامهم .
 - (٣) مساعدة طبية تعادل ما يقدم للموظف التوجولى والتى تتمثل فى تحمل حكومة التوجو نصف تكاليف العلاج بالمستشفيات .
- ب - تتعهد حكومة جمهورية التوجو بضمان ما يلى :
- (١) حق تحويل كافة مدخرات الخبراء بالدولار الأمريكى أو بالعملات الحرة القابلة للتحويل .
 - (٢) إعفاء مرتباتهم من كافة الضرائب والرسوم .
 - (٣) إعفاء سيارة واحدة والأثاث والأمتعة الشخصية التى يدخلها الخبراء إلى التوجو خلال فترة ستة أشهر من وصولهم إليها من كافة الرسوم الجمركية أو أية ضرائب تتعلق بالاستيراد أو إعادة التصدير فى نهاية المدة .
- وتخضع الأصناف المشار إليها عليه إلى القوانين الضريبية المحلية فى حالة إعادة بيعها بجمهورية التوجو إلا إذا كان المشتري الجديد يتمتع بنفس مزايا الخبير .
- ج - تضمن حكومة التوجو للخبراء المصريين ولعائلاتهم طوال فترة إيفادهم تطبيق ذات الوضع الذى يتمتع به الخبراء والمتعاونون الأجانب المقيمين فى التوجو .

مادة (٣)

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه .
حرر من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ، وللغتين نفس الحجية .
حرر بالقاهرة في يوم السبت الموافق ١٩٨٨/٢/٦ .

عن حكومة جمهورية التوجو
ياوفى ادودو
وزير الخارجية والتعاون

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٤٠) اتفاق التعاون الفني

بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا وجمهورية بوتسوانا

(٨ يونيو ١٩٨٨)

- إن الصندوق المصري للتعاون مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق» ويمثله سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية ،
- وأن حكومة بوتسوانا ، ويمثلها سعادة الدكتور جاوسيتوي . ك . ت . شيبب ، وزير الخارجية ،
- تأكيداً منهما على علاقات الأخوة التي تربط شعبي جمهورية بوتسوانا وجمهورية مصر العربية ،
- وإدراكاً لأهمية التعاون الفني من أجل رفاهية وازدهار شعوب أفريقيا ،
- واستجابة لطلب حكومة بوتسوانا ،
- وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ،

مادة أولى

- يقوم الصندوق بتقديم معونة فنية إلى حكومة بوتسوانا في شكل إرسال خبراء إلى بوتسوانا في مختلف التخصصات ولدة عامين قابلين للتجديد بناء على طلب الجانب البوتسواني .
- ويتم تحديد عدد وتخصصات الخبراء بناء على اتفاق الطرفين .
- وهؤلاء الخبراء يقوم الصندوق باختيارهم وفقاً للتخصصات التي تطلبها حكومة بوتسوانا .

مادة ثانية

- تتعهد حكومة بوتسوانا بالآتي :
- دفع مرتبات محلية مناسبة للخبراء بالإضافة إلى أى منح تدفعها حكومة بوتسوانا .
- تغطية نفقات سفر الخبراء وعائلاتهم عند عودتهم النهائية إلى مصر في نهاية إعارتهم (بحد أقصى زوجة وطفلين عمرهما أقل من ١٢ سنة) .
- توفير الإقامة للخبراء وعائلاتهم .
- توفير الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل ،
- إعفاء المرتب المدفوع للخبير من الصندوق من الضرائب ،
- توفير الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم ،
- إعطاء الخبراء الحق في تحويل مدخراتهم بعملة قابلة للتحويل ، ومن الأفضل أن تكون بالدولار الأمريكي .

مادة ثالثة

- يقوم الصندوق بدفع مرتب شهري للخبير بالعملة الصعبة .
- كما يقوم الصندوق أيضاً بتحمل نفقات السفر للخبراء وعائلاتهم عند سفرهم للمرة الأولى من مصر (بحد أقصى زوجة وطفلين دون الثانية عشرة) .

مادة رابعة

تحرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة الإنجليزية ، وقد تسلم كل من الطرفين الموقعين عليها نسخة منهما .

تم توقيع هذا الاتفاق في القاهرة في ٨ يونيو ١٩٨٨ .

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا	عن حكومة بوتسوانا
الدكتور بطرس بطرس غالي	الدكتورة جاو سيتوى ك . ت . شيجي
وزير الدولة للعلاقات الخارجية	وزيرة الخارجية

(٤١) مذكرة تفاهم

بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا ووزير الداخلية بجمهورية أوغندا

(١٩ يونيو ١٩٨٨)

- قام سعادة السيد / إبراهيم موكي إيبى ، وزير الداخلية بجمهورية أوغندا بزيارة جمهورية مصر العربية خلال شهر يونيو ١٩٨٨ ، وخلال هذه الزيارة ، قام السيد الوزير بإجراء سلسلة من المحادثات مع المسؤولين بجمهورية مصر العربية بشأن طلب حكومة أوغندا تدريب ضباط شرطة أوغنديين .

وقد طلب السيد الوزير تدريب عدد ٢٥ ضابط شرطة أوغندي بجمهورية مصر العربية في مجالات : الأدلة الجنائية ، وحماية الشخصيات الهامة ، ومكافحة الإرهاب .

وقد وافق الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا على تمويل نفقات التدريب ، والإقامة ومصروف جيب للمتدربين ، لمدة ستة أسابيع أثناء التدريب ، ويتحمل الجانب الأوغندي قيمة تذاكر الطائرة (كمبالا / القاهرة / كمبالا) .

- وقد طلب السيد وزير الداخلية الأوغندي أيضاً إيفاد أربعة ضباط شرطة مصريين إلى جمهورية أوغندا ليقدّموا التدريب في أكاديمية الشرطة الأوغندية ، لمدة ستة أسابيع ، ويتم الاتفاق على التخصصات المطلوب عقد دورات فيها من خلال القنوات الدبلوماسية .

- يستضيف الجانب الأوغندي ضباط الشرطة المصريين الأربعة .

- يتحمل تحديد تواريخ بدأ التدريب في مصر لضباط الشرطة الأوغنديين الخمسة والعشرين وإيفاد ضباط الشرطة المصريين الأربعة المدربين ، بالاتفاق بين الطرفين من خلال القنوات الدبلوماسية .

وقد اتفق الطرفان على إبلاغ مذكرة التفاهم هذه إلى حكومة كل من الطرفين .

القاهرة في ١٩ يونيو ١٩٨٨

إبراهيم موكي إيبى

وزير الداخلية

بجمهورية أوغندا

السفير / أحمد طه محمد

الأمين العام

للسندوق المصري للتعاون الفني

مع افريقيا

(٤٢) مذكرة اتفاق

بين جمهورية مصر العربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

(٢٩ يونيو ١٩٨٨)

تمت هذه المذكرة للاتفاق بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وحكومة جمهورية مصر العربية .

وحيث أن حكومة جمهورية مصر العربية (والمشار إليها فيما بعد «بالحكومة») ترحب بتقديم خدمات أحد الخبراء في مجال إدماج المرأة في التنمية ، للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (والمشار إليها فيما بعد «باللجنة») ، وذلك على أساس قرض لا يرد ، في مجال العمل على إدماج المرأة في التنمية ، الذي تقدم به أساس قرض لا يرد ، في مجال العمل على إدماج المرأة في التنمية ، الذي تقدم به سكرتارية اللجنة من خلال مركزها بطنجة للبرامج والعمليات المختلطة (مالبوك) .

وحيث أن اللجنة ترحب بقبول خدمات مثل هذا الخبير كقرض لا يرد ،

ومن أجل هذا الغرض ، وافقت كل من الحكومة واللجنة على الآتي :

١ - توافق الحكومة على تقديم خدمات خبير في مجال تدعيم برنامج إشراك المرأة في التنمية على أساس سلفة لا ترد إلى اللجنة لمدة عامين ، ويمكن تجديدها بموافقة الطرفين المعنيين ، ووفقاً لذلك ، تتعهد الحكومة بدفع مرتب الخبيرة ، ونفقات السفر مع عائلتها من مصر إلى طنجة والعودة بعد انتهاء فترة إعارتها وكذلك بدل سكن بالإضافة لمرتب الخبيرة .

٢ - وأثناء فترة إعاد الخبيرة للجنة وفقاً لنصوص مذكرة الاتفاق هذه ، يعتبر الخبير في مركز قانوني كالخبير الموفد في مهمة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن المزايا والحصانات ، ويمنح فقط وتلك المزايا والحصانات كما هي محددة في الفصلين ٢٢ ، ٢٣ من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية والتي تتضمن بعض فصولها ملاحق هذه المذكرة .

٣ - والحكومة بالتشاور مع سلطات الأمم المتحدة المعنية ، ستكون مسئولة عن دفع تعويضات طبقاً لبرنامج التعويضات وتقرره الحكومة للخبير في حالة المرض والإصابة ، أو الوفاة حسب أدائها للعمل نيابة عن اللجنة في ظل شروط هذه المذكرة .

٤ - تسرى هذه المذكرة ابتداء من يوم مغادرة الخبير لمصر في طريقه مباشرة إلى طنجة ، وتنتهي عند انتهاء فترة الإعارة مالم يتم تعديل التاريخ بموافقة الطرفين المعنيين .

والشهود الموقعون أدناه مخولون بالتوقيع على هذه المذكرة . *

عن حكومة جمهورية مصر العربية

سماعة ربيع ، س . إسكندر

سفير جمهورية مصر العربية

لدى جمهورية أثيوبيا الديمقراطية

الشعبية

عن اللجنة الاقتصادية للأمم

المتحدة لأفريقيا

على باداراتول

مدير المعونة الفنية للتنسيق

والتعاون

(٤٣) اتفاق تعاون فني

بن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية

أثيوبيا الديمقراطية الشعبية

(١٠ مارس ١٩٨٩)

- إن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق»)،
- وأن حكومة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية، ويمثلها مكتب اللجنة الحكومية للعلاقات الاقتصادية الخارجية،
- اعترافاً منهما بأهمية التعاون الفني من أجل ازدهار ورفاهية الشعوب الأفريقية،
- واستجابة لطلب حكومة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية،
- ومراعاة لبروتوكول الجلسة الأولى للجنة المشتركة الموقع في ١٠ مارس ١٩٨٩.
- وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق،
- فقد تم الاتفاق على ما يلي :

مادة أولى

- ١ - سوف يقدم الصندوق المعونة الفنية إلى حكومة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية والتي تتمثل في شكل إرسال خبراء .
- ٢ - سوف يتحمل الصندوق مرتبات الخبراء من خلال سفارة جمهورية مصر العربية في أديس أبابا .
- وسوف يتحمل الصندوق أيضاً نفقات سفر الخبراء وعائلاتهم (زوجة وطفلين) من القاهرة إلى أديس أبابا والعودة .
- ٣ - سيتم تحديد عدد وتخصصات الخبراء بناء على اتفاق الطرفين .

مادة ثانية

- ١ - ويقدم الصندوق أيضاً معونة فنية لحكومة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية في شكل منح دراسية .
- ٢ - ويقوم الصندوق بتغطية نفقات السفر، والمصروفات الدراسية، ومصروفات الإعاشة، ومصروفات العلاج، ومصروف جيب للمتدربين .
- ٢ - تحديد عدد المنح الدراسية القصيرة ومجالاتها بناء على اتفاق الطرفين .

مادة ثالثة

تتعهد حكومة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية بالآتي :

- ١ - تقديم السكن المؤثث المجاني للخبراء وعائلاتهم .
- ٢ - تقديم الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم في المستشفيات الحكومية .
- ٣ - تقديم الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل للخبراء .

- ٤ - إعفاء الخبراء من ضريبة الدخل على المرتبات والأجور التي يتسلمونها من الصندوق .
- ٥ - إعفاء الخبراء من الجمارك والضرائب وأية رسوم أخرى على أمتعتهم الشخصية بما في ذلك سيارة واحدة لكل أسرة يتم استيرادها في خلال الشهور الستة الأولى من وصولهم إلى إثيوبيا .
- ٦ - تسهيل إصدار تأشيرات الدخول والخروج الضرورية ، وبطاقات تحقيق الشخصية وتصاريح العمل .
- ٧ - إعطاء الخبراء الحق في تحويل مدخراتهم طبقاً لنظم تحويل العملة الأجنبية المعمول بها في إثيوبيا .

مادة رابعة

يلتزم الخبراء وأفراد عائلاتهم باحترام القوانين والتعليمات في إثيوبيا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد .

مادة خامسة

تحررت هذه الاتفاقية من أصلين باللغة الإنجليزية ، وقد تسلم كل من الطرفين نسخة منها .
تم التوقيع على هذه الاتفاقية في أديس أبابا في ١٠ مارس ١٩٨٩ .

عن حكومة جمهورية إثيوبيا

الديمقراطية الشعبية

أكيلو أفيرك

وزير مكتب اللجنة الحكومية

للعلاقات الاقتصادية الخارجية

عن الصندوق

الدكتور بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للعلاقات الخارجية

**[٤٤] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
وبين جمهورية بورندى
(١٤ يوليو ١٩٨٨)**

في اطار اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية بورندى الموقع بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٦ ، وتنفيذاً للمادة الثانية من الاتفاق السابق ذكره ، ورغبة من الدولتين في تدعيم أوجه التعاون بينهما في المجالات الفنية والتعليمية وتنفيذ المشروعات ، فقد وقع الجانبان المصرى والبورندى بروتوكول تعاون فنى بينهما .

المادة الأولى

- الهدف من هذا البروتوكول هو التعاون بين الجانبين في المجالات الآتية :
- أ- التعاون الفنى .
 - ب- التأهيل .
 - ج- تبادل المعلومات .
 - د- القيام بمشروعات مشتركة .

المادة الثانية

- يشمل التعاون الفنى في مجال التصنيع القيام بالآتى :
- إرسال خبراء مصريين لمعاونة مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بورندى في مطابقة وتحضير وتقييم المحازدراسات المشروعات .
 - التشاور في موضوع اختيار المعدات والتكنولوجيا والتفاوض حول المشروعات .

المادة الثالثة

بناء على طلب مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بورندى تقوم الهيئة العامة للتصنيع بجمهورية مصر العربية بإرسال خبراء مصريين لبورندى لتدريب الكوادر الفنية البورندية واستقبالهم فى المصانع المصرية .

المادة الرابعة

فى إطار تدريب الفنيين البورنديين فى مصر، يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى التابع لوزارة الخارجية المصرية - حسب امكانياته المالية - ما يلى :

أ - نفقات اقامتهم والرعاية الصحية .

ب - نفقات تدريبهم فى المصانع المصرية .

و يتم تحديد عدد المتدربين بالاتفاق بين الطرفين .

كما تتحمل الهيئة العامة للتصنيع ما يلى :

- تسهيل دخولهم للمصانع المصرية .

- المساعدة فى إيجاد سكن للكوادر والفنيين .

أما نفقات تذاكر الطائرة ذهاباً وعودة على الدرجة السياحية (بوجبورا / القاهرة / بوجبورا) وأية نفقات غير مدرجة عالية سوف تكون على نفقة مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بورندى .

المادة الخامسة

فى إطار هذا البروتوكول ، يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا - وفق نظام الصندوق وحسب إمكانياته المالية - المصاريف التالية فيما يتعلق بإرسال خبراء لمركز الارتقاء الصناعى :

١ - مرتبات الخبراء .

٢ - تذاكر السفر ذهاباً وعودة درجة سياحية (القاهرة / بوجبورا / القاهرة) .

و يتم تحديد عدد الخبراء بالاتفاق بين الطرفين .

ومن ناحية أخرى ، فإن مركز الارتقاء الصناعى سوف يتحمل ما يلى :

١ - الانتقالات الداخلية للخبراء .

٢ - نفقات العلاج فى بورندى وذلك طبقاً للقواعد المعمول بها بوزارة الأشغال العامة .

٣ - حق الخبراء فى تحويل جميع مدخراتهم بالدولار الأمريكى أو العملات القابلة للتحويل .

٤ - اعفاء مرتبات الخبراء من جميع الضرائب .

المادة السادسة

طول فترة سريان هذا البروتوكول يتم بين مركز الارتقاء الصناعى والهيئة العامة للتصنيع تبادل منتظم للوثائق والمطبوعات العلمية المتعلقة بالأبحاث المفيدة فى المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية .

المادة السابعة

تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ، يوافق الطرفان على تسهيل دخول الفنيين والخبراء إلى مراكز الوثائق والبحوث والمكتبات وأى مركز يتعلق بالمجالات السابق ذكرها .

المادة الثامنة

على الخبير المرسل من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر أن يلتزم بقواعد الطرف المضيف .

المادة التاسعة

يتفق الطرفان على مبدأ انحياز المشروعات الصناعية ذات النفع المتبادل .

المادة العاشرة

تقدم الطلبات المساعدة المكفولة طبقاً لهذا البروتوكول كتابة باللغة الفرنسية ، مصحوبة بترجمة باللغة العربية .

المادة الحادية عشرة

هذا البروتوكول لا يمنع أى من الطرفين من الحصول على أى معونة من جهة أخرى يمكن لأى من الطرفين الحصول عليها .

المادة الثانية عشرة

يعمل بهذا البروتوكول لمدة ثلاث سنوات ، ويجدد تلقائياً لمدة تالية ما لم يبد أحد الطرفين رغبته فى انتهائه مدته ستة أشهر .

المادة الثالثة عشرة

لا يحس انتهاء هذا البروتوكول المشروعات التى تم تنفيذها أو الجارى العمل بها ولا الضمانات التى منحت خلال العمل به .

المادة الرابعة عشرة

يجوز تعديل هذا البروتوكول إذا ما أبدى أحد الطرفين الرغبة فى ذلك أو تم الاتفاق بينها على ذلك .

المادة الخامسة عشرة

حرر هذا البروتوكول من أصلين باللغتين العربية والفرنسية .

المادة السادسة عشرة

يسرى هذا البروتوكول من تاريخ توقيعه .

وقع فى القاهرة فى ١٤ يوليو ١٩٨٨ .

عن جمهورية بوندى
سيبريان مبونيمبا
وزير العلاقات الخارجية والتعاون

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

(٤٥) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والمركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي

(١١ مارس ١٩٨٩)

- إن المركز الأفريقي للجزان والتدريب التأهيلي ، ويمثله السيد / أوديان جيرولف ، المدير التنفيذي

- والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق») ويمثله سعادة السفير / أحمد طه - الأمين العام للصندوق .

- اقتناعاً منهما بالعلاقات الأخوية التي تربط شعوب أفريقيا بجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً منهما لأهمية التعاون الفني من أجل رفاهية وازدهار شعوب أفريقيا .

- وفي ضوء نظام التعاون الثلاثي الذي يطبقه الصندوق (مع كل من الاتحاد الدولي والمركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي) .

وأستجابة لطلب إيفاد خبير وأحد المركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي ،

- وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، تم الاتفاق على الآتي :

مادة أولى

- يقوم الصندوق بتقديم معونة فنية للمركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي في شكل إمداده بخبير أخصائي في طب العيون لمدة عامين .

- يكون الصندوق مسئولاً عن دفع مرتب شهري قدره ١٢٠٠ دولار (ألف ومائتي دولار) للخبير .

مادة ثانية

- يتلقى الخبير مرتب شهري قدره ١٢٠٠ دولار (ألف ومائتي دولار) من الاتحاد الدولي لمكافحة الجزام من خلال المركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي .

مادة ثالثة

يتعهد المركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي بالآتي :

- السكن المؤث المجاني (الأثاث فقط) للخبير وعائلته .

- الرعاية الطبية المجانية للخبير وعائلته وفقاً للمعمول به في المركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي .

- الانتقالات المحلية المجانية والمتعلقة بالعمل .

- إعفاء المرتب الذي يتلقاه الخبير من الصندوق من ضريبة الدخل .

- حق الخبير في تحويل مدخراته إلى الخارج بالدولار الأمريكي .

مادة رابعة

- تحرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة الإنجليزية ، وقد تسلم كل الطرفين نسخة منهما .

- تم التوقيع على هذا الاتفاق في أديس أبابا في ١١ مارس ١٩٨٩ .

عن المركز الأفريقي للجزام

والتدريب التأهيلي

السيد / أوديان جيرولف

المدير التنفيذي

من الصندوق المصري للتعاون

الفني مع أفريقيا

السفير / أحمد طه محمد

الأمين العام

(٤٦) اتفاق التعاون الفني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وحكومة جمهورية الصومال الديمقراطية
(٢٦ سبتمبر ١٩٨٩)

- أن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (يشار إليه فيما بعد بالصندوق) ويمثله السيد السفير / أحمد طه محمد أمين عام الصندوق ،
- وأن حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية والمثلة بالسيد السفير / عبد الرحمن عبيد حسين سفير جمهورية الصومال الديمقراطية بالقاهرة .
- لإيمانهما الكامل بالعلاقات الأخوية التي تربط بين شعبي كل من جمهورية الصومال الديمقراطية وجمهورية مصر العربية .
- واعترافاً بأهمية التعاون الفني من أجل الرخاء ورفاهية الشعوب الأفريقية .
- واستجابة للطلب المقدم من حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية ،
- وبالنظر لأهداف الصندوق ،
- فقد تم الاتفاق على ما يلي :

مادة (١)

يقدم الصندوق المساعدة الفنية لحكومة جمهورية الصومال الديمقراطية في شكل إرسال خبراء في مجالات مختلفة .

ويتم الاتفاق بين الطرفين على عدد وتخصصات الخبراء .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق ما يلي :

(١) مرتبات الخبراء .

(٢) تذاكر سفر الخبراء وعائلاتهم (بحد أقصى زوجة وطفلان أقل من اثني عشر عاماً) ذهاباً وعودة ، حسب نظام الصندوق .

مادة (٣)

يمكن للصندوق أن يقدم المساعدة الفنية إلى حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية في شكل منح تدريبية بناء على طلب الجانب الصومالي .

يتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على عدد المنح ومجالاتها .

مادة (٤)

تتعهد حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية بالآتي :

(١) تقديم مساكن مجانية مؤثثة للخبراء وعائلاتهم .

(٢) وسيلة نقل محلية مجاناً لمكان العمل .

(٤) إعفاء مخصصات الخبراء التي يتم استلامها من الصندوق من ضريبة الدخل .

هـ) الحق في تحويل مدخرات الخبراء من مرتباتهم ، إلى الخارج بالدولارات الأمريكية .

مادة (٥)

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغة العربية ، وقد استلم كل من الطرفين الموقعين نسخة واحدة .

تم توقيع هذا الاتفاق في القاهرة .

يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ من سبتمبر ١٩٨٩ .

عن حكومة جمهورية الصومال

الديمقراطية

السفير / عبد الرحمن عبدي حسين

سفير جمهورية الصومال

الديمقراطية بالقاهرة

عن الصندوق المصري للتعاون

الفني مع أفريقيا

الأمين العام

مدير / أحمد طه محمد

(٤٧) مذكرة تفاهم بين

الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجامعة الأمم المتحدة

(١٤ يونيو ١٩٩٠)

١ - أسس التعاون بين جامعة الأمم المتحدة والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا :

(أ) تهدف هذه المذكرة إلى تنمية التعاون بين جامعة الأمم المتحدة والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

(ب) الجامعة هي جهاز مستقل من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للباحثين القائمين على البحث وتدريب الخريجين ونشر المعرفة . لتدعيم أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

(ج) الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا هو مؤسسة مستقلة لا تهدف للربح تدعمها حكومة جمهورية مصر العربية ، وتعمل في مجال تقديم المساعدات الفنية إلى الدول الأفريقية في مختلف مجالات التنمية .

٢ - مجالات التعاون :

سوف يتعاون الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجامعة الأمم المتحدة فيما بينهما وذلك في المجالات الآتية :

١ - القيم البشرية العالمية والمسئوليات الدولية .

٢ - الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي .

٣ - نظم تدعيم الحياة في العالم .

٤ - التقدم في العلوم والتكنولوجيا .

٥ - ديناميكيات السكان والرعاية البشرية .

٣ - وسائل التعاون :

(أ) سوف تتشاور المؤسسات مع بعضهما البعض بالنسبة للمهام المحددة والأنشطة ذات الاهتمام المشترك بهدف تحديد أكثر الوسائل الملائمة لتحقيق التعاون الأكثر فعالية .

(ب) سوف يتم الاتفاق بشكل مستقل من خلال تبادل الخطابات على الشروط والوسائل المتعلقة بالمجالات المحددة للتعاون في هذه المذكرة ، خاصة بالنسبة للترتيبات الخاصة بالمشاركة في التكاليف للتدريب والمنح للباحثين والعلماء الأفارقة .

٤ - بدء العمل بالمذكرة :

سوف يبدأ العمل بهذه المذكرة اعتباراً من يوم ١٤ يونيو ١٩٩٠ لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد بموافقة الطرفين ، ويمكن لأي طرف منهما أن ينهي العمل بهذه المذكرة ، وذلك بمذكرة مكتوبة بالإخطار المسبق بمدة عام .

عن جامعة الأمم المتحدة

البروفيسور / هيتور جورجواينودي سوسا

رئيس الجامعة

عن الصندوق المصري للتعاون الفني

مع أفريقيا

السفير / أحمد طه محمد

الأمين العام

(٤٨) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا

ومملكة سوازيلاند

(١٢ يوليو ١٩٩٠)

- أن حكومة مملكة سوازيلاند ،
- والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق») ،
- اقتناعاً منهما بالعلاقات الأخوية التي تربط بين شعبي مملكة سوازيلاند وجمهورية مصر العربية ،
- وإدراكاً منهما لأهمية التعاون الفني من أجل رفاهية وازدهار الشعوب الأفريقية ،
- واستجابة لطلب حكومة سوازيلاند ،
- وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ،
- تم الاتفاق على الآتي :

مادة أولى

- يقوم الصندوق بتقديم معون فنية إلى حكومة سوازيلاند في شكل إرسال خبراء في مختلف المجالات إلى مملكة سوازيلاند .
- وسوف يتم تحديد عدد وتخصصات الخبراء بناء على اتفاق الطرفين .

مادة ثانية

- يعتبر الصندوق مسئولاً عن سداد الآتي :
- ١ - مرتبات ومكافآت الخبراء .
- ٢ - نفقات سفر الخبراء وعائلاتهم (تذاكر عودة بحد أقصى : زوجة وطفلين دون الثانية عشر) .

مادة ثالثة

- يقوم الصندوق بتقديم معونة فنية إلى حكومة بوتسوانا في شكل منح دراسية قصيرة الأجل بناء على طلب الجانب السوازيلاندي .
- وهذه المنح التدريبية يتحدد عددها ومجالاتها بناء على اتفاق الطرفين .

مادة رابعة

- تتعهد حكومة سوازيلاند بالآتي :
- ١ - تقديم السكن المؤثث المجاني للخبراء وعائلاتهم .
- ٢ - تقديم الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم .
- ٣ - تقديم الانتقالات المحلية بالمجان والمتعلقة بالعمل .
- ٤ - إعفاء المرتبات التي يتقاضاها الخبراء من الصندوق من ضرائب الدخل .
- ٥ - إعطاء الخبراء الحق في تحويل مرتباتهم للخارج بالدولار الأمريكي .

مادة خامسة

تحرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة الإنجليزية وقد تسلم كل من الطرفين نسخة منهما .
تم التوقيع على هذا الاتفاق في القاهرة ،
في ١٢ يوليو ١٩٩٠ .

عن حكومة سوازيلاند

عن الصندوق المصري
للتعاون الفني مع افريقيا
دكتور / بطرس بطرس خالي

(٤٩) اتفاق تعاون فني بين

الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية

(٢٢ أغسطس ١٩٩٠)

إن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق» ويمثله السيد السفير / أحمد طه محمد أمين عام الصندوق ، والجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية (جامعة سنغور) ، والمشار إليها فيما بعد «بالجامعة» ويمثلها السيد الدكتور / محمد فؤاد إبراهيم العضو المنتدب للجامعة .

إيماناً منهما بالحاجة الماسة إلى تدريب القوى البشرية التي تمثل العنصر الجوهري في التنمية في مختلف القطاعات وبأحدث الأساليب الفنية .

وإدراكاً منهما لأهمية التعاون بينهما في سبيل تحقيق التنمية الأفريقية عن طريق تأهيل الكادرات والقيادات الإدارية والمدرّبين على مستوى عال ليكونوا رواداً للتنمية في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من خلال الدراسات العليا وتأهيل هذه الكادرات والقيادات ،

ويعد الاطلاع على أهداف الصندوق

فقد تم الاتفاق على ما يلي :

مادة أولى

يقوم الصندوق المصري بتحمل نفقات سفر عدد واحد وخمسين طالباً من الملتحقين بالجامعة إلى القاهرة ، وذلك على طائرات شركة مصر للطيران من نقط التجمع في كل من أبيدجان ولاجوس ونيروبي للوافدين من الدول الأفريقية القريبة من كل من هذه النقط وفقاً للجدول المرفق والذي يتضمن أسماء الملتحقين وجنسياتهم وبداية الرحلة لكل منهم .

مادة ثانية

تبولى الجامعة كافة الإجراءات والترتيبات الخاصة بتنظيم كافة إجراءات الاستقبال ورحلة الدارسين بها دون أدنى مسئولية على الصندوق .

مادة ثالثة

تحرر هذا الاتفاق بالقاهرة يوم الأربعاء ٢٢ أغسطس عام ١٩٩٠ من أصلين باللغة العربية ، ويعتبر نافذاً منذ توقيعه .

عن

عن

الصندوق المصري للتعاون الفني

الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية

مع أفريقيا

(جامعة سنغور)

سفير / أحمد طه محمد

دكتور / محمد فؤاد إبراهيم

الأمين العام

العضو المنتدب

(٥٠) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية زامبيا
(١٥ ديسمبر ١٩٩٠)

إن حكومة ناميبيا والمشار إليها هنا «بالحكومة» والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والمشار إليه هنا «بالصندوق» .
ويهدف تعزيز التفاهم المشترك وعلاقات الصداقة بين شعبي البلدين ورغبة في تنمية التعاون الفني بين الجانبين ، فقد تم عقد هذه الاتفاقية بروح الصداقة والتعاون .

مادة أولى

- ١ - إن هذه الاتفاقية تجسد أساساً التفاهم وهو ما سيجعل الصندوق يقوم بإمداد الحكومة بالخبراء وسداد التزامات الحكومة والصندوق .
- ٢ - إن العلاقة بين الصندوق والخبراء وبين الحكومة والخبراء ستحكمها العقود التي سيحررها الصندوق أو الحكومة مع الخبراء .

مادة ثانية

عمل الخبراء

- ١ - الخبراء الذين سيتم إيفادهم بموجب هذا الاتفاق يكونون مستعدين للقيام بالمهام ، والأعمال التنفيذية ، وأعمال الإدارة والتعليم ، بما في ذلك التدريب ، وذلك للحكومة ، والشركات العامة أو أى جهاز عام تختاره الحكومة .
- ٢ - يتم تحديد عدد ومجالات عمل الخبراء بناء على اتفاق الحكومة مع الصندوق .
- ٣ - الخبراء يكونون مسئولين عن أداء الأعمال الموكولة إليهم تحت إدارة الحكومة أو الوكالة العامة أو الجهاز الذي وافقت الحكومة على توظيفهم فيه .
- ٤ - أى تعاقد يتم بين الحكومة أو ممثلها مع الخبراء يتضمن شرطاً بمنح الخبراء من مزاولة أية مهنة تتعارض مع وضعه الخاص أو مع أهداف الصندوق .

مادة ثالثة

التزامات الصندوق

- ١ - يتعهد الصندوق بإيفاد خبراء متمرسين على القيام بوظائفهم ، استجابة لطلب الحكومة ، وهو ما يتم باتفاق الطرفين .
- ٢ - يتعهد الصندوق بإمداد الخبراء بنفقات السفر ، ودفع مرتباتهم .

مادة رابعة

التزامات الحكومة

- ١ - إن مساهمة الحكومة في تكاليف تنفيذ هذا الاتفاق من خلال اتفاق الحكومة مع الصندوق .
- ٢ - تكون حكومة ناميبيا مسئولة عن توفير السكن لكل خبير بالشروط التي يتم الاتفاق عليها ، حسب تعيين المكان الملائم لكل خبير .

٣ - تتفق الحكومة مع الصندوق على الأمور الآتية :

أ - تعويض الخبراء عن المصروفات القانونية أو الأضرار التي تنشأ عن القرارات أو الأغفال فيما يتعلق بالكلمات المقررة أو المكتوبة أثناء ممارستهم لوظائفهم الرسمية .

ب - إعفاء الخبراء من الضرائب على المرتبات والأجور التي يتسلمونها سواء من الصندوق أو من الحكومة .

ج - منح الخبراء امتيازات فيما يتعلق بتسجيل الأجانب ، وتبادل التسهيلات الرقابية في وقت الأزمات الدولية كمبعوثين دبلوماسيين .

د - توفير الرعاية الطبية للخبراء ولأفراد عائلاتهم .

مادة خامسة

المنح الدراسية

إن المعونة المقدمة وفقاً لبنود هذا الاتفاق هي لصالح ومنفعة الشعب الناميبي ، وإدراكاً من الصندوق لذلك ، فإنه سوف يمنح الحكومة عدداً من المنح التدريبية للشعب الناميبي وعدد هذه المنحة ومجالات الدراسة ومدة التدريب واختيار الطلبة يتم الاتفاق عليه بين الحكومة والصندوق ، أو من خلال ممثليهم الرسميين .

مادة سادسة

شروط عامة

١ - هذا الاتفاق يسرى فور التوقيع عليه وذلك لمدة عامين .

٢ - هذا الاتفاق قابل للإلغاء سواء من جانب الحكومة أو الصندوق ، بناء على مذكرة للطرف الآخر ، وينتهي بعد مرور ستين يوماً من تاريخ استلام المذكرة .

الموقعان أدناه والمعيان كممثلين رسميين للحكومة وللصندوق - قد وقعا الاتفاق باللغة الإنجليزية من أصلين .

عن حكومة جمهورية ناميبيا

الدكتور نجافير

المدير العام للجنة التخطيط

عن حكومة مصر

أمين عام الصندوق المصري للتعاون

الفني مع أفريقيا

السفير / أحمد طه

(٥١) اتفاق تعاون فني

بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجامعة ناميبيا

(١٨ ديسمبر ١٩٩٠)

- إن جامعة ناميبيا والمشار إليها «بالجامعة والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والمشار إليه «بالصندوق» ، رغبة منها في تنمية وتنظيم التعاون الفني بينهما فقد عقدا الاتفاق بروح الصداقة والتعاون .

مادة أولى

- ١ - إن هذا الاتفاق يجد أساس التفاهم ، ويمقتضاه يقوم الصندوق بإمداد الجامعة بهيئة تدريس وخبراء ، وتتحدد التزامات الجامعة والصندوق .
- ٢ - إن العلاقة بين الصندوق والخبراء وبين الجامعة والخبراء ، تحكمها العقود التي سيحررها الصندوق أو الجامعة مع الخبراء .

مادة ثانية

- ١ - إن عدد ومجالات عمل الخبراء ، والمحاضرين والأساتذة ، تتم بناء على اتفاق الصندوق مع الجامعة .
- ٢ - يخضع الخبراء لإدارة الجامعة عند أداء الأعمال الموكولة إليهم من الجامعة .
- ٣ - يحظر على الخبراء مزاولة أية مهن تتعارض مع وضعهم الخاص أو مع أهداف الصندوق .

مادة ثالثة

- ١ - يعتبر الصندوق مسئولاً عن سداد نفقات سفر الخبراء وعائلاتهم .
- ٢ - يتعهد الصندوق بدفع مرتبات الخبراء خلال العام الأول ، والجامعة سوف تدفع مرتبات محلية للخبراء فيما بعد ، حيث يقوم الصندوق بخصم قيمتها من المترقات التي يدفعها للخبراء .

مادة رابعة

- ١ - تعتبر الجامعة مسئولة عن توفير السكن المؤثث المجاني للخبراء وعائلاتهم ، أو تدفع بدل شهري مناسب لكل خبير كبديل سكن .
- ٢ - وتتعهد الجامعة بالآتي :
 - أ - توفير الرعاية الطبية للخبراء وعائلاتهم وفقاً للنظام المطبق بالبلاد .
 - ب - توفير وسيلة الانتقال المحلية المتعلقة بالعمل .
 - ج - منح الخبراء امتيازات فيما يتعلق بتسجيل الأجانب ، والتسهيلات الرقابية في وقت الأزمات الدولية باعتبارهم كمبعوثين دبلوماسيين .
 - د - أية تسهيلات أخرى يمكن للجامعة تقديمها للخبراء .

مادة خامسة

يؤلف الصندوق أساتذة ومحاضرين للجامعة في مهام قصيرة لإلقاء محاضرات وهو ما قد تساهم الجامعة فيه .

مادة سادسة

سوف يبحث الصندوق والجامعة أساليب أخرى لتحقيق تعاون ثلاثي أو أشكال أخرى من التعاون
الثنائي .

مادة سابعة

- ١ - هذا الاتفاق يسري فور التوقيع عليه والحصول على موافقة مجلس الجامعة وذلك لمدة عامين .
- ٢ - هذا الاتفاق قابل للإنهاء من جانب الجامعة أو الصندوق بناء على مذكرة الطرف الآخر ،
وينتهي بعد مرور ستين يوماً من تاريخ استلام المذكر .

تم التوقيع على هذا الاتفاق باللغة الإنجليزية من أصلين بمبنى الجامعة في ويند هوك في ١٨
ديسمبر ١٩٩٠ .

عن جامعة ناميبيا
نائب رئيس الجامعة
أفودي بليسييس

عن الصندوق المصري للتعاون
الفني مع افريقيا
الأمين العام
سفير / أحمد طه محمد

(٥٢) اتفاقية للتعاون الفني بين البنك الإسلامي للتنمية والصندوق المصري

للتعاون الفني مع أفريقيا

(١٣ يناير ١٩٩١)

انطلاقاً من مبدأ تشجيع التعاون الفني فيما بين الدول النامية كوسيلة هامة لتطوير وتسريع التنمية الاقتصادية والفنية لهذه الدول .

والتزاماً بخطة عمل التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الإسلامية الصادرة في بلاغ مكة المكرمة لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث والتي تنص على ضرورة الاستفادة من الخبراء الاستشاريين ووسائل التدريب لدى الدول الأعضاء ، وعلى ضرورة توسيع الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف لتشجيع التعاون الفني بمختلف الوسائل .

وتنفيذاً لأحكام المادة الخامسة والسادسة من الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

فقد اتفق البنك الإسلامي للتنمية (ويشار إليه فيما يلي «بالبنك») والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (ويشار إليه فيما يلي «بالصندوق») على ما يلي :

المادة الأولى

يقوم البنك والصندوق بالتعاون في مجال تنظيم الندوات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية للكوادر العاملة في مجالات التنمية الأفريقية الأعضاء بالبنك .

المادة الثانية

يتم الاتفاق بين البنك والصندوق على برامج الندوات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية ، وطرق ووسائل التنفيذ ، ويتم كذلك الاتفاق بين الطرفين على البرامج التي تعقد بالمشاركة بين الطرفين ، وعلى تحديد عناصر التكلفة التي يساهم بها كل من البنك والصندوق فيها ، وكيفية السداد .

المادة الثالثة

يمكن بالاتفاق بين الطرفين ، التشاور حول التعاون المشترك بينهما في المجالات الأخرى .

المادة الرابعة

تبقى أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تبادل الإشعارات بالموافقة عليها من قبل الطرفين المتعاقدين ، وتجدد تلقائياً لمدة أخرى مماثلة . مالم يبد أحد الطرفين رغبته بإنهائها عن طريق إشعار بذلك قبل ثلاثة أشهر من موعد انتهاء سريانها .

المادة الخامسة

يجوز بموافقة الطرفين إضافة أو تعديل بعض بنود هذه الاتفاقية خلال مدة سريانها .

المادة السادسة

حررت ووقعت هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٧ جماد ثاني / ١٤١١ هـ الموافق ١٣ / ١ / ١٩٩١ م من نسختين أصليتين باللغة العربية كلاهما معتمد .

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا

السيد / أحمد طه محمد

الأمين العام

عن البنك الإسلامي للتنمية

الدكتور / أحمد محمد علي

رئيس البنك

(٥٣) مذكرة تفاهم بشأن تنظيم برنامج تدريبي متقدم في مجال مكافحة
المخدرات للدول الأفريقية في إطار التعاون الثلاثي بين ألمانيا الاتحادية
وجمهورية مصر العربية

١ - قام وفد من جمهورية ألمانيا الاتحادية برئاسة البروفيسور / د. أولين كوبي نائب رئيس دائرة
(الاتحاد البوليسي الجنائي الفيدرالي) لزيارة جمهورية مصر العربية في الفترة من أول إلى ٥ سبتمبر
عام ١٩٩١ ، بهدف الاتفاق على تنظيم برنامج تدريبي في مجال مكافحة المخدرات للضباط المختصين
من الدول الأفريقية .

٢ - يتم تنظيم هذا البرنامج في إطار نظام التعاون الثلاثي بين الجانب الألماني (ممثلاً عن وزارة
الداخلية الألمانية / الاتحاد البوليسي الجنائي الألماني الفيدرالي) ، والجانب المصري (ممثلاً في
الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا) بوزارة الخارجية المصري ، و(المركز الأفريقي لبحوث
ودراسات منع الجريمة) بأكاديمية الشرطة المصرية .

٣ - واتفق الجانبان على الترتيبات الخاصة بتنظيم هذا البرنامج كما يلي :

أ - اسم البرنامج : البرنامج المصري الألماني لتدريب ضباط الشرطة الأفارقة في مجال مكافحة
المخدرات .

ب - فترة البرنامج : أربعة أسابيع من ١٧ نوفمبر إلى ١٢ ديسمبر ١٩٩١ .

ج - مكان عقد البرنامج : المركز الأفريقي لبحوث ودراسات منع الجريمة بأكاديمية الشرطة
المصرية .

د - عدد المشاركين : الحد الأقصى ٢٠ متدرباً ، على أن يكون الحد الأدنى لعقد البرنامج هو ١٢
متدرباً .

هـ - الدول المدعوة : اقترح الجانب الألماني دعوة كل من جامبيا وغانا وكينيا وزامبيا ونيجيريا وقد
وافق الجانب المصري على ذلك ، كما وافق الجانب الألماني على توسيع البرنامج ليشمل دول
الأنجلوفون ومنها تنزانيا - ناميبيا - زيمبابوي - بتسوانا - موريشيوس .

٤ - واتفق الجانبان بالنسبة للشروط الواجب توافرها في المتدرب ، أن يكون من العاملين في مجال
مكافحة المخدرات وأن يكون لديه خبرة علمية في هذا المجال ، وأن تكون رتبته الشرطية مناسبة .

٥ - كما اتفق الجانبان على أن تكون موضوعات البرنامج حسب المرفق .

٦ - اتفق الجانبان على أن يتضمن البرنامج محاضرات وندوات وزيارات ميدانية وعلمية .

٧ - يقوم بإلقاء المحاضرات محاضرون مصريون وألمان بساعات متساوية ، ويتم إلقاء المحاضرات
باللغة الإنجليزية ، ويقوم الجانب المصري بتوفير المترجم المختص بالترجمة من العربية إلى الإنجليزية ،
ويقوم الجانب الألماني بتوفير مترجمين اثنين للترجمة من الألمانية إلى الإنجليزية ومن الألمانية إلى
العربية .

٨ - يحضر حفل اختتام البرنامج بالقاهرة ممثل عن الجانب الألماني .

٩ - كما يحضر طوال فترة البرنامج ممثل موظف شرطة ألماني كممثل للجانب الألماني في
الأكاديمية .

١٠ - بالنسبة لتكاليف البرنامج ، فقد عرض الجانب المصري تحمل نفقات الإقامة والإعاشة

الكاملة للمتدربين ونفقات مترجم من العربية إلى الإنجليزية ، وعرض الجانب الألماني تحمل ما يلي :

أ - تذاكر السفر للمتدربين والمحاضرين الألمان .

ب - مصروف الجيب للمتدربين ٠ بواقع ١٨٠ دولار خلال الدورة للمتدرب الواحد .

ج - تكاليف عدد ٢ مترجم من الألمانية للعربية وآخر للألمانية والإنجليزية والعكس .

د - ٢٠٠ دولار خلال فترة البرنامج عن كل متدرب لتغطية نفقات الافتتاح والاختتام والحفلات والرحلات العلمية المطلوبة .

وسوف يتم الاتفاق بين المركز الأفريقي والصندوق المصري بالنسبة لتكاليف التدريب .

تم توقيع هذه المذكرة يوم ٤ سبتمبر ١٩٩١ ، بمقر الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بالقاهرة ، وبحضور السيد الدكتور س . برونير القائم بأعمال سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية بالقاهرة .

عن الجانب الألماني

اللواء د. / محمد شريف
إسماعيل

مدير المركز الأفريقي
لبحوث ودراسات منع
الجريمة باكاديمية
الشرطة المصرية

السفير / حسن سامي
قنديل

أمين عام
الصندوق المصري
للتعاون الفني مع
أفريقيا

عن الجانب الألماني

البروفيسور / د. أدوين كوبي
مدير قسم

بالاتحاد الجنائي الألماني

منهج البرنامج التدريبي المتقدم لضباط الشرطة الألمانية بالتعاون فيما بين ألمانيا الاتحادية ومصر

- ١ - معلومات أساسية عن المخدرات .
 - تعريفات - الإدمان - الجرائم المرتبطة بالمخدرات - السموم - زراعات - إنتاج وصنف المخدرات - أنواعها .
 - ٢ - الكشف الكيميائي للمخدرات .
 - ٣ - أشكال جرائم المخدرات - الاتجار غير المشروع والاتجار المشروع - العصابات العالمية - نقاط الضعف فيها .
 - ٤ - الطرق الحديثة لت تهريب وتجارة المخدرات .
 - ٥ - الطرق الفعالة وحماية المنافذ والحدود - زيارة ميدانية لمطار القاهرة أو ميناء الإسكندرية أو السويس .
 - ٦ - تفتيش الأشخاص والسيارات وأماكن الإخفاء ، (مشروعات عملية) .
 - ٧ - المراقبات والمساعدات الفنية ، (مشروعات عملية) .
 - ٨ - مراقبة التليفونات .
 - ٩ - المرشدين - والعملاء تحت سائر .
 - ١٠ - التسليم المراقب والمشاكل العملية في المكافحة الدولية .
 - ١١ - إجراءات حماية الدولة من خارج الحدود (العملاء في الخارج) .
 - ١٢ - نقل مركز ثقل مكافحة المخدرات .
 - ١٣ - إجراءات للكشف عن المخدرات - الكلاب - الأجهزة العلمية - البصمات - الآثار الدقيقة .
 - ١٤ - التسجيل الجنائي (التبليغ عن المخدرات) .
 - ١٥ - شرح معلومات أساسية (الاستجواب - الملفات .. إلخ) .
 - ١٦ - الاتفاقيات الدولية والمنظمات التي تعمل في مجال المكافحة .
 - ١٧ - موقف المخدرات في أفريقيا .
 - ١٨ - استعراض مشاكل المخدرات في أفريقيا .
- ملاحظة :

يتحمل الجانب المصري مسئولية علاج والتكاليف الناتجة عنه للمتدربين خلال فترة الدورة إذا لزم الأمر .

وقع بتاريخ الأربعاء الموافق ١٩٩١/٩/٤

عن الجانب المصري

عن الجانب الألماني

القسم الخامس : —————

البيانات المشتركة

لاجتماعات «مجموعة أندوجو»

لدول حوض النيل

[١] بيان مشترك الاجتماع الأول لدول مجموعة أندوجو الخرطوم : (٢ - ٤ نوفمبر ١٩٨٣)

بناء على دعوة من السيد وزير خارجية جمهورية السودان الديمقراطية ، اجتمع بالخرطوم خلال الفترة من الثانى إلى الرابع من نوفمبر ١٩٨٣ ، كل من وزراء خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية مصر العربية وجمهورية اوغندا وجمهورية زائير .

وقد كان الهدف من هذا المؤتمر هو إعطاء المشاركين الفرصة لتبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك ، وذلك في سبيل البحث عن أفضل السبل لتحقيق استقرار ورفاهية شعوب الدول الخمس . وفي سبيل ترقية التعاون القائم بين هذه الدول على المستوى الإقليمى بما يوافق روح خطة العمل التى أقرتها القمة الإفريقية في لاغوس .

وقد بحث المؤتمر في جو مفعم بروح الود والصداقة الوسائل والسبل الكفيلة بترقية ذلك التعاون . ومن هذا المنطلق أكد المؤتمر أهمية تدعيم العلاقات بين الدول الخمس . وقد أكد المؤتمر بصفة خاصة الأهمية القصوى لتطوير التعاون بين هذه الدول في مجالات التجارة والنقل والمواصلات وأمن الحدود ومعالجة قضايا اللاجئين .

وقد أقر المؤتمر أنه من الممكن دعوة دول أخرى من دول المنطقة ممن تربطها مع أعضائه مصالح واهتمامات مشتركة بالنسبة لهذه المسائل للمشاركة في أعماله مستقبلاً .

وقد بارك المؤتمر الجهود التى يبذلها السودان ومصر في إطار ميثاق التكامل بينها ، باعتبار توافق تلك الجهود مع خطة عمل لاغوس ، ولكونها تعطى مثلاً لتعاون إقليمي ناجح في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

استعرض المؤتمر وجهات النظر والمواقف حول القضايا الأفريقية والدولية ، وقد أكد المؤتمر التزام الدول الخمس الراشح بميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومبادئ عدم الانحياز .

وقد لاحظ المؤتمر بقلق شديد التدهور المستمر في أوضاع جنوب أفريقيا والناجم عن استمرار اصرار النظام العنصرى في ممارسة التمييز العنصرى (الابارتايد) وعدوانه المستمر على دول خط المواجهة وسياسته الرامية إلى زعزعة استقرار تلك الدول . وقد أدان المؤتمر بشدة سياسات وممارسات جنوب أفريقيا المشار إليها .

وفيما يختص بقضية ناميبيا ، فقد اقتنع المؤتمر بأن مجموعة الاتصال الغربية ما تزال تترتب عليها مسئولية خاصة نحو المجتمع الدولى فيما يتعلق بالعمل على تحقيق استقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وفي هذا الصدد فإن المؤتمر يطالب مجموعة الاتصال بأن تمارس أقصى درجات الضغط على جنوب أفريقيا بهدف ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بصورة عاجلة وكاملة .

وقد أكد المؤتمر بقلق شديد على الظروف الخطيرة التى تعيشها جمهورية تشاد ، وأدان المؤتمر إدانة شديدة العدوان العسكرى الصارخ الذى تقوم به ليبيا ضد تشاد ، والاحتلال الليبى المستمر لأجزاء من الأراضى التشادية . وبالإضافة إلى ذلك فقد عبر المؤتمر عن مساندته للحكومة الشرعية فى تشاد تحت قيادة الرئيس حسين هبرى ، وقد عبر المؤتمر بصفة خاصة عن تأييده للخطوات التى تقوم بها الحكومة التشادية نحو تحقيق الوفاق الوطنى ، والحفاظ على سيادة تشاد ووحدتها أراضياً .

وفي هذا الصدد أشاد المؤتمر بالعون الذى قدمته زائير إلى الحكومة التشادية لمساعدتها فى نضالها الشجاع ضد العدوان وممارسة سيادتها على التراب التشادى ، وهو العون الذى جاء فى الوقت المناسب

وفيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية فإن المؤتمر على اقتناع بأن إطار منظمة الوحدة الإفريقية يظل هو الإطار الأمثل لعلاج المشكلة وبناء على ذلك فإن المؤتمر يناشد كل الأطراف المعنية العمل على التوصل إلى اتفاق يضمن تمكن لجنة التنفيذ المعنية بقضية الصحراء الغربية من إنجاز المهمة التي عهد بها إليها بقرار من مؤتمر القمة الإفريقية الثامن عشر والتاسع عشر في نيروبي ١٩٨١ وأديس أبابا ١٩٨٣ ، وذلك في سبيل تحقيق وقف إطلاق النار بصورة عاجلة وإجراء استفتاء .

أكد المؤتمر أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط ، ومن هذا المنطلق فقد أكد المؤتمر تأييده للنضال العادل للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في سبيل ممارسة حقوقه الأساسية المشروعة بما فيها حقه في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، وقد ناشد المؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية تسوية خلافاتها الداخلية ، وتوحيد وضم صفوفها في سبيل الوصول لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني .

طالب المؤتمر بالانسحاب العاجل وغير المشروط للقوات المعتدية من لبنان وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٥٠٨ و ٥٠٩ لعام ١٩٨٢ ، وأكد المؤتمر تأييده للحكومة اللبنانية في سعيها لتأكيد سيادتها على الأراضي اللبنانية ولتحقيق انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان .

وبالإضافة إلى ذلك فقد عبر المؤتمر عن أمله في نجاح مؤتمر الوفاق الوطني في لبنان ، الأمر الذي سيضع الأساس للسلام الدائم ، والاستقرار في لبنان .

وينظر المؤتمر بأسف شديد إلى استمرار الحرب العراقية الإيرانية ، رغم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إنهاء النزاع .

كما يأسف المؤتمر كثيراً للخسائر البشرية والمادية الباهظة الناتجة عن تلك الحرب ، ويناشد المؤتمر الطرفين بقبول وقف إطلاق النار ، والعمل على تحقيق حل للصراع عن طريق المفاوضات .

وافق المؤتمر على الإنعقاد بصورة دورية ، وقد تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للمؤتمر في كينشاسا في أغسطس من عام ١٩٨٤ .

وقد أقر المؤتمر إمكانية عقد اجتماع طارئ كلما دعت الظروف .

وقد أعرب المؤتمر عن خالص الشكر والتقدير لشعب وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية للترحيب الحار ، وكرم الضيافة الذي وجدته الوفود بالخرطوم .

[٢] بيان مشترك الاجتماع الثاني لدول مجموعة أندوجو كينشاسا : (٣ - ٤ سبتمبر ١٩٨٤)

١ - بناء على دعوة من سكرتير الدولة الزائري للشئون الخارجية والتعاون الدولي وعضو اللجنة المركزية لحركة الثورة الشعبية ، عقد وزراء وسكرتير الدولة للشئون الخارجية لدول مجموعة « أندوجو » اجتماعهم الثاني في كينشاسا في الفترة من ٣ - ٤ سبتمبر ١٩٨٤ .

وقد شارك في الاجتماع كل من :

- ١- جمهورية أفريقيا الوسطى ، ومثلها السيد / نجانجي فوي تو- وزير الخارجية والتعاون الدولي .
- ٢- جمهورية مصر العربية ، ومثلها السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى- وزير الدولة للشئون الخارجية .
- ٣- جمهورية أوغندا ، ومثلها السيد / سام تيوانغو- وزير التعاون الإقليمي .
- ٤- جمهورية السودان الديمقراطية ، ومثلها السيد / هاشم عثمان- وزير الخارجية .
- ٥- جمهورية زائير ، ومثلها المواطن السيد / أومبادي لوتيتيه- عضو اللجنة المركزية لحركة الثورة الشعبية وسكرتير الدولة للشئون الخارجية والتعاون الدولي ، وقد ترأس جلسات المؤتمر .
- ٦- جمهورية رواندا ، بصفة مراقب ، ومثلها السيد / هابيا كاري فرانسوا- وزير الإدارة العامة والتأهيل المهني .

وقد أتاح مؤتمر كينشاسا بعد مؤتمر الخرطوم الذى انعقد في نوفمبر ١٩٨٣ الفرصة للدول المشاركة لتبادل وجهات نظر والمعلومات وكذلك خبرات كل منها في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف دعم التعاون الإقليمي بينها على المستوى الثنائى والجماعى في النواحي السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية بصفة خاصة .

كما أكد المؤتمر توافر الرغبة السياسية لدى الدول المشتركة لتنمية هذا التعاون من أجل التغلب على العقبات المختلفة الجغرافية واللغوية وتلك الناجمة عن نقص البنية الأساسية المشتركة .

٣- وفي هذا الإطار استعرض وزراء الخارجية وسكرتير الدولة للشئون الخارجية الوضع الدولى لاسيا فيما يتعلق بأفريقيا .

٤- وفي إطار رغبة الدول المشتركة في التشاور المستمر بين الدول أعضاء مجموعة أندوجو، أكد المؤتمر أن دورة كينشاسا أسوة بدورة الخرطوم لا تهدف إلى إيجاد أى تكتل أو تحالف ضد دول أخرى ، ولكنها تهدف إلى ترجمة الرغبة المشتركة لدول المجموعة في تنمية التعاون الإقليمي إلى واقع ملموس في إطار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخطة عمل لاجوس ، وبيانها الختامى .

٥- وقرر المؤتمر إطلاق اسم اجتماع دول مجموعة « أندوجو » أى « الأخوة » على اجتماعاتهم الدورية .

٦- واستعرض المؤتمر القضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي والجماعى ، وأوصى الدول المشتركة باتخاذ كل ما من شأنه تحقيق تقدم ملموس خلال السنوات الثلاث القادمة في مجال الاتصالات والنقل بين تلك الدول ، وتطوير التبادل التجارى والثقافى .

وكذلك استمرار التشاور الدورى في المحافل الدولية بهدف المساهمة في البحث عن حلول لمختلف القضايا التى يتم مناقشتها فيها ، وذلك خلال الأعوام الثلاثة القادمة .

٧- وقد بحث المؤتمر الوضع الاقتصادى الدولى وعبر عن قلقه العميق بشأن التدهور المستمر لمعدلات التبادل ، وأعلن المؤتمر أن السلام العالمى يعتمد اليوم أكثر من أى وقت مضى على ضرورة معالجة الخلل في التوازن الاقتصادى العالمى .

٨- ولذلك عبر المؤتمر عن أسفه الشديد لعدم إحراز أية نتائج مشجعة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذى عقد في فيينا علاوة على النتائج السلبية التى أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية الذى عقد في بلجراد العام الماضى . كما استنكر المؤتمر توقف المفاوضات الشاملة ووصولها لطريق مسدود نتيجة لأنانية الدول المتقدمة والتى تحول دون إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد أكثر عدالة وتوازن .

٩- وأعاد المؤتمر تأكيد إيمانه الراسخ بمنظمة الوحدة الأفريقية وبأهدافها ومبادئها ونادى بمضاعفة الجهود للحفاظ على وحدتها وأكد أن المنظمة بأبعادها القارية تمثل الإطار الوحيد الذى يمكنه أن يترجم التضامن الأفريقى إلى واقع ملموس ، وقد وجه المؤتمر نداء للدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بالعمل على إنجاح مؤتمر القمة في أديس أبابا بروح الأخوة والتضامن حتى يكون مؤتمر المصالحة والوفاق .

١٠ - وفي إطار تقييم المؤتمر للوضع الدولي ، استعرض التطورات الأخيرة في الجنوب الأفريقي وقد قرر أن جهود السلام يجب أن تؤدي إلى التطبيق السريع لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ بشأن استقلال ناميبيا وإلى إقامة مجتمع متعدد الأجناس قائم على مبادئ الديمقراطية وعلى تمتع الأغلبية السوداء بحقوقها المشروعة في الحرية والكرامة .

١١ - وأكد المؤتمر أن مبادرات السلام لا ينبغي أن تكون على حساب حقوق الأغلبية السوداء أو استقلال ناميبيا ، وفي هذا الشأن عبر المؤتمر عن تأييده الكامل لمنظمة «سوابو» الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا في كفاحها من أجل التحرير ، وكذلك عبر عن تأييده لحركات التحرير في جنوب أفريقيا المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية .

ولقد أعاد المؤتمر تأكيد تأييده للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن ومن لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا حول التعديلات الدستورية وأدان بقوة الانتخابات الزائفة التي أجريت مؤخراً في جنوب أفريقيا .

١٢ - وفيما يتعلق بتشاد عبر المؤتمر عن تأييده الكامل لحكومة الرئيس حسين هبري التي تمثل الشرعية والتي تعمل من أجل إعادة البناء الوطني ، وإعادة تأكيد تأييده لانعقاد اجتماع تحضيري في برازا فيل ليمسح المجال أمام نجاح مؤتمر المصالحة الوطنية التشادية .

وعبر المؤتمر عن اقتناعه بأن انسحاب قوات العدوان ، ووقف أي تدخلات أجنبية في الشؤون الداخلية لتشاد هو السبيل الوحيد الكفيل بالمحافظة على سيادة ووحدة أراضي هذه البلد .

١٣ - وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية دعا المؤتمر أطراف النزاع إلى التطبيق الفوري لقرارات مؤتمر القمة الثامن عشر والتاسع عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية ، خاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء يتيح لسكان الصحراء تقرير مستقبلهم بحرية .

وأكد المؤتمر أن حل هذه المشكلة التي أدت إلى انقسام أفريقيا لن يتحقق إلا من خلال الشرعية والاحترام الكامل لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

١٤ - وعبر المؤتمر عن اقتناعه بضرورة تكثيف جهود السلام في الشرق الأوسط من أجل مواجهة المخاطر المترتبة على استمرار الموقف المتفجر الحالي وما ينجم عنه من تهديد لأمن واستقرار أفريقيا وآسيا ، والنتائج عن عدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة ولا سيما القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن .

وفي هذا الشأن أعاد المؤتمر تأكيد موقفه الصادر عن مؤتمر الخرطوم بأن المشكلة الفلسطينية هي لب النزاع في الشرق الأوسط .

وأعاد المؤتمر من جديد تأييده للكفاح العادل لشعب فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتنازل ومنها حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة .

كما أدان المؤتمر كل انتهاك لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وفقاً لمبادئ القانون الدولي واتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة المعنية .

١٥ - بالنسبة للبنان فقد أشاد المؤتمر بجهود الحكومة اللبنانية من أجل تطبيق خطة شاملة تضمن الأمن والاستقرار لجميع اللبنانيين وتفتح المجال للمصالحة الوطنية . وطالب بالانسحاب التام والفوري وغير المشروط لقوات الاعتداء التي مازالت تحتل بشكل غير شرعي حوالي ثلث أراضي لبنان . وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن ٥٠٨ ، ٥٠٩ حتى تتمكن حكومة لبنان من ممارسة سيادتها كاملة على كل أراضي لبنان وأن تحافظ على استقلاله ووحدة أراضيه .

١٦ - وقد عبر المؤتمر عن أسفه الشديدة لاستمرار الحرب بين العراق وإيران ووجه نداء للطرفين لقبول وقف إطلاق النار والشرع في التفاوض من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع . وقد أكد المؤتمر تأييده للجهود المبذولة في إطار حركة دول عدم الانحياز لوقف هذا النزاع وأشاد بصفة خاصة بجهود الدبلوماسية المصرية في هذا الصدد .

١٧ - أدان المؤتمر بكل قوة المحاولات الآتية التي تهدف إلى عرقلة حرية الملاحة في البحر الأحمر وأكد أن هذا العمل الصادر من الإرهاب يجب أن يبدان من جانب كل المجتمع الدولي . وقد عبر المؤتمر عن ارتياحه تجاه الاجراءات

السريعة والفعالة التي اتخذتها الدول المطلة على البحر الأحمر لمواجهة هذا العدوان والمحافظة على حرية الملاحة في هذا المجرى البحري الحيوى بالنسبة لأفريقيا ، وأشاد بصفة خاصة بمبادرة السودان بالدعوة إلى عقد مؤتمر في الخرطوم للدول المطلة على البحر الأحمر.

١٨- من ناحية أخرى قررت الدول المشتركة اتخاذ كافة الترتيبات لضمان الأمن على حدودها المشتركة وتبادل المعلومات بصفة دائمة حول هذا الموضوع .

١٩- ولقد ساد أعمال المؤتمر جو من الأخوة والتفاهم المتبادل .

٢٠- قرر المؤتمر بناء على دعوة حكومة أوغندا عقد دورته القادمة في أوغندا خلال النصف الثانى من شهر أغسطس ١٩٨٥ .

٢١- ولقد حرص المؤتمر على أن يعبر عن جزيل شكره للمارشال موبوتوسي سيكي- الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للشورة ورئيس جمهورية زائير وإلى مجلس الوزراء وإلى الشعب الزائيرى لحفاوة الاستقبال والضيافة الأفريقية التي لقيتها جميع الوفود المشتركة في المؤتمر.

[٣] بيان مشترك

الاجتماع الثالث لدول مجموعة أندوجو

القاهرة : (٧ - ٨ أغسطس ١٩٨٥)

بناء على دعوة من حكومة جمهورية مصر العربية ، عقدت مجموعة « أندوجو » اجتماعها الثالث في القاهرة يومي ٧ و ٨ أغسطس سنة ١٩٨٥ ، عقب مؤتمر الخرطوم الذى عقد في نوفمبر سنة ١٩٨٣ ومؤتمر كنشاسا الذى عقد في سبتمبر سنة ١٩٨٤ .

وقد شارك في الاجتماع كل من :

- جمهورية مصر العربية ، التي مثلها سعادة الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
- جمهورية زائير ، التي مثلها المواطن موكولو وامبومبو - وزير الدولة للشئون الخارجية والتعاون الدولى .
- جمهورية السودان الديمقراطية ، التي مثلها سعادة السيد فاروق عبد الرحمن أحمد - وكيل وزارة الخارجية .
- جمهورية أوغندا ، التي مثلها سعادة الشيخ على عمر سينيونجا - مدير بمكتب رئيس الجمهورية .
- جمهورية أفريقيا الوسطى ، التي مثلها سعادة السيد ب . ف . بكري - سفير جمهورية أفريقيا الوسطى بالقاهرة .

وقد اشترك بصفة مراقب كل من :

- جمهورية رواندا ، التي مثلها سعادة الوزير فرانسوا هابيا كاري - وزير التنمية الإدارية والتأهيل المهني .
- جمهورية بورندي ، التي مثلها سعادة السفير بازيل جاثريتي - سفير جمهورية بورندي بالقاهرة .
- جمهورية تنزانيا المتحدة ، التي مثلها سعادة السيد عبد الله سويدي - سفير جمهورية تنزانيا المتحدة بالقاهرة .

وأن المشاركون في الاجتماع ، انطلاقاً من اقتناعهم بأن تبادل وجهات النظر والمعلومات والتشاور المنتظم حول

الأمور ذات الاهتمام المشترك من شأنه أن يخلق مزيداً من التقارب والتعارف بين شعوبهم ، وأن يساعد على تعميق علاقات التعاون فيما بينهم على المستوى الثنائي والإقليمي والجماعي .

وانطلاقاً من إيمانهم الراسخ بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وانطلاقاً من عزمهم على تطبيق خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي والإعلان الاقتصادي الصادر في أديس أبابا ووضعها موضع التنفيذ من خلال دعم التعاون الإقليمي فيما بين دولهم .

عقد المشاركون اجتماعاتهم في جو من الأخوة والتفاهم المتبادل والصداقة حيث استعرضوا التعاون القائم بين دولهم في المجال السياسي والثقافي والاقتصادي والفني ، فضلاً عن استعراض المشكلات الإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

وفي هذا الصدد تم الاتفاق على ما يلي :

(أ) التعاون الثنائي والإقليمي :

- ١- أعاد المشاركون تأكيد عزمهم على حل أي نزاع أو مشكلة تتعرض لها دولهم بالوسائل السلمية .
- ٢- كما رفع المشاركون التوصية إلى حكوماتهم بتبادل وجهات النظر والمعلومات حول إجراءات ضمان الأمن والاستقرار بمناطق الحدود بما يساعد على بناء الثقة المتبادلة بين الحكومات المعنية .
- ٣- وقد أولوا عناية خاصة للسبل الكفيلة بترجمة الإرادة السياسية المشتركة للدول الأعضاء إلى تعاون فعلي ، ومن أجل تحقيق هذا أوصوا بإجراء الدراسات اللازمة لتحقيق الأغراض التالية :

١- في مجال النقل :

إقامة اتصال جوي مباشر بين عواصم الدول الأعضاء .

٢- في مجال الإعلام :

تعزيز التعاون بين وكالات أنباء الدول الأعضاء ، ومن شأن هذه السياسة أن تتيح توزيعاً أفضل للإعلام بين الدول الأعضاء ونحو ذلك دون إشاعة أنباء كاذبة قد يتولد عنها ضرر لا لزوم له فيما بينها .

٣- في مجال الاتصالات اللاسلكية :

إنشاء اتصال هاتفي مباشر وآلي بين تلك العواصم .

٤- كما قرر المشاركون إعطاء أسبقية للتبادل التجاري والتعاون فيما بين الدول الأعضاء بمجموعة « أندوجو » .

٥- اقترح المشاركون أيضاً اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تطوير التبادل الثقافي فيما بينها .

٦- يطلب المؤتمر من الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المتخصصة وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية إعطاء مزيد من العناية للمشروعات المقدمة من دول حوض النيل من أجل تنمية مواردها المائية وتحقيق استفادتها الأمثل . ولهذا الغرض يقر المؤتمر الرئيس الحالي لهذه الدورة في إجراء الاتصالات اللازمة مع أجهزة الأمم المتحدة المختصة لتطبيق هذه الأحكام من أجل زيادة مساهمتها في هذا الصدد .

بحث المؤتمر إمكانية دعم وتعزيز التعاون في مجال الموارد الطبيعية وبصفة خاصة موارد الأنهار والبحيرات كى يتاح بذلك الاستغلال الأمثل لها لتلبية احتياجات شعوب ودول المنطقة . وقد درس المؤتمر السبل الكفيلة بدفع وتعزيز مشروعات الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة واللجنة

الاقتصادية لأفريقيا كى يتم التوصل إلى دراسة المشروعات المستقبلية التى ستعد وفقاً للتخطيط العلمى الذى يقوم على دراسات الاستشعار عن بعد .

كما وجه المؤتمر نداء للدول الأعضاء فى مشروعات الدراسات الهيدرومترولوجية لتكثيف التعاون من أجل استمرار هذا المشروع وذلك بالوفاء بالتزامات المالية والإدارية والانتظام فى حضور هذه الاجتماعات .

وبوصى المؤتمر بالتنسيق بين المنظمات شبه الإقليمية المعنية بالتنمية وبوجه خاص من خلال تبادل المعلومات التى تتعلق بمشروعاتها .

٧- ومن أجل ضمان متابعة هذه القرارات والتوصيات تدعو المجموعة الدول الأعضاء إلى بذل قصارى جهدها من أجل إجراء الاتصالات اللازمة فى هذا الصدد .

المشاكل الأفريقية والدولية :

١- أعاد المؤتمر تأكيد تمسكه الشديد وتأييده القوى لمنظمة الوحدة الإفريقية وهى الإطار الذى لا بديل عنه للتضامن والتعاون الإفريقى .

كما أعرب المؤتمر عن ارتياحه للنتائج الإيجابية التى أسفر عنها مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية والجهود التى تبذلها المنظمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تتعرض لها القارة الإفريقية .

أعرب المؤتمر عن أمله فى أن تعيد جمهورية زائير- وهى بلد عضو فى مجموعة أندوجو- النظر فى قرارها بوقف الاشتراك فى أعمال منظمة الوحدة الإفريقية ولكى تأخذ مكانها فى المنظمة فى المستقبل القريب .

وأخذ الوفد الزائيرى علماً بذلك ووجد بإبلاغه إلى السلطات فى بلاده .

٢- وأدان المؤتمر بشدة سياسة نظام بريتوريا العنصرى لاستمرار احتلاله غير المشروع لناميبيا متحدياً بذلك المجتمع الدولى ، وكذلك لإصراره على عرقلة التنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ، وانطلاقاً من هذا فقد أكد المشاركون أنهم يرفضون بشدة ويستنكرون بحزم قرار حكومة بريتوريا بإقامة حكومة عميلة فى ناميبيا مما يعوق حصول هذا الإقليم على استقلاله .

وقد جدد المشاركون تأييدهم وتضامنهم الكاملين مع شعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الحرية والسيادة الوطنية تحت قيادة منظمة سوابو ممثلة الشرعى الوحيد .

كما قرروا تنسيق مواقفهم الدبلوماسية ومجهوداتهم المبذولة فى إطار الأمم المتحدة وفى إطار حركة عدم الانحياز من أجل التوصل - بلا تأخير- لحل المشكلة الناميبية .

٣- كما أعاد المشاركون تأكيد ادانتهم لسياسة التمييز العنصرى لنظام بريتوريا وكذلك لممارساته غير الآدمية والاضطهاد التى ترتكب ضد السكان الأفريقين . وطالب المشاركون فرض العقوبات ضد هذا النظام لإجباره على التخلي عن سياسات الأبارتايد والتمييز العنصرى كى يتاح بذلك إقامة مجتمع يقوم على تعدد الأجناس ويكفل إقرار مبادئ الديمقراطية وحكم الأغلبية على أساس تكافؤ الفرص لكل فرد بصرف النظر عن اللون أو الجنس .

٤- كما أعاد المشاركون تأكيد تأييدهم لدول مواجهة الإفريقية وأدانوا الاعتداءات المستمرة لنظام بريتوريا العنصرى ضد هذه الدول مما يعد خرقاً صريحاً لأحكام القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان .

وقد أدان المشاركون بوجه خاص فرض نظام بريتوريا العنصرى حالة الطوارئ مع زيادة أعمال القمع والإرهاب وكذلك الاعتقالات التعسفية الجماعية ضد المواطنين الإفريقين .

٥- وفيما يتعلق بالموقف بجمهورية تشاد فقد أعاد المشاركون تأكيد تأييدهم لاستقلال ووحدة أراضي وسيادة هذه الدولة الإفريقية . كما طالبوا بالعمل على تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة بين كافة التشاديين حتى يمكن لشعب تشاد

أن يعيش في سلام وأمن ، وأن يكثف الجهود لإعادة بناء الدولة ولتحقيق التقدم الاقتصادي بعيداً عن كل تدخل أجنبي .

٦- ولقد أعرب المشاركون عن أسفهم لعدم التوصل حتى الآن لحل لمشكلة الصحراء الغربية وقد طلبوا من الأطراف المعنية العمل من أجل تحقيق حل سلمي لهذا الخلاف على أساس قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية .

٧- وقد أكد المشاركون تضامنهم للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الحصول على حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير المصير، إيماناً منهم بأن السلام الدائم بالمنطقة لا يمكن أن يتحقق بدون التوصل لحل عادل للمسألة الفلسطينية باعتبارها لب النزاع في المنطقة على أن يكون ذلك بمشاركة الشعب الفلسطيني . كما طالبوا بتنفيذ قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ودعوا كافة الأطراف إلى تكثيف جهود السلام لتفادى التدهور الخطير الذى يمكن أن يهدد الاستقرار والسلام ويعوق الجهود المبذولة من أجل إقرار حل عادل وشامل ودائم للنزاع .

٨- كما استعرض المشاركون باهتمام بالغ استمرار الحرب الدموية التى لا مبرر لها بين الأشقاء العراق وإيران وأكدوا من جديد اقتناعهم بأنه لن يمكن حل هذا النزاع عن طريق الحرب وأنه يجب على الطرفين الاستجابة لنداءات المجتمع الدولى المتكررة لوقف إطلاق النار والبدء في التفاوض .

٩- كما أعرب المؤتمر عن بالغ اهتمامه بمشكلة اللاجئين والتى تشكل عبئاً ثقيلاً على الدول المضيفة . ويناشد المؤتمر في هذا الصدد المجتمع الدولى تقديم العون الضرورى لمساعدة الدول المضيفة في تحمل عبء هؤلاء اللاجئين . كما يدعو دول الأصل والدول المضيفة للتعاون فيما بينها لإيجاد حل نهائى لهذه المشكلة والمتمثل في عودة اللاجئين الطوعية إلى بلادهم الأصلية ، وفقاً لأحكام الاتفاقيات الأفريقية والدولية السارية والخاصة بهذا الموضوع .

١٠- أعرب المؤتمر عن رغبته في أن تنضم الدول الأخرى في منطقة حوض النيل إلى مجموعة أندوجو كى يتاح بذلك تحقيق مزيد من التعاون الجماعى بين دول هذه المنطقة .

١١- وقد طلب الاجتماع من وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية موافاة الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بهذا البيان وكذا البيانين الصادرين عن الاجتماعين السابقين لمجموعة أندوجو .

١٢- كما أعرب الاجتماع عن خالص التقدير للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية وللحكومة وللشعب المصرى للاستقبال الحار والضيافة التى نالتها كافة الوفود المشاركة في اجتماع اندوجو الثالث بالقاهرة .

١٣- وتلبية لدعوة المجلس التنفيذى لجمهورية زائير فقد قرر المؤتمر أن يتم عقد اجتماعه الرابع لمجموعة أندوجو في كينشاسا خلال شهر أغسطس ١٩٨٦ .

تحريراً في القاهرة يوم الخميس الموافق ٨ أغسطس ١٩٨٥ .

[٤] بيان مشترك
الاجتماع الرابع لدول مجموعة أندوجو
كينشاسا : (١٨ ، ١٩ ، ٢١ مايو ١٩٨٧)

بناء على دعوة المجلس التنفيذي (الحكومة) لجمهورية زائير، عقدت مجموعة « أندوجو » اجتماعها الوزاري الرابع بمدينة كينشاسا أيام ١٨ ، ١٩ ، ٢١ مايو ١٩٨٧ والذي تلى اجتماعاتها في الخرطوم في شهر نوفمبر ١٩٨٣ ، وفي كينشاسا شهر سبتمبر ١٩٨٤ ، وفي القاهرة شهر أغسطس ١٩٨٥ .

وكان الأعضاء الذين حضروا :

- * جمهورية مصر العربية : السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
- * جمهورية أفريقيا الوسطى : السيد / جيل بسيمهيس - وزير الخارجية والتعاون الدولي .
- * جمهورية أوغندا : السيد / توم ك . روبالى - وزير الدولة لشئون مكتب رئيس الجمهورية .
- * جمهورية السودان : السيد / تاج السر محمد عباس - مدير شئون أفريقيا بوزارة الخارجية .
- * جمهورية زائير : السيدة / أكيلا ليوندا - مفوض الدولة لوزارة الخارجية والتعاون الدولي .

الحكومات الحاضرة بصفة مراقب :

- * جمهورية بوروندى : السيد / ستانيلاس ماندى - الوزير المسئول عن شئون الجمعية الوطنية بمكتب رئيس الجمهورية .
- * جمهورية رواندا : السيد / فرانسوا هابى باكارى - وزير الخدمة العامة والتدريب المهني .

وكانت المنظمات الدولية الحاضرة :

- * المكتب الأفريقي لعلوم التربية -
- البروفيسور مونغال - الأمين العام .
- * برنامج الأمم المتحدة للتنمية -
- السيد / مريستفسكى - النائب الموقت للممثل المقيم .
- * اتحاد الخطوط الحديدية الأفريقية -
- السيد / روبرت انكانا - الأمين العام .
- * الاتحاد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية -
- السيد / رجب م . يوسف - الأمين العام .

استرشد الحاضرون بروح الصداقة والتعاون القائمة بين الدول الأعضاء ، وفي مناخ من الأخوة والتفاهم ، بحثوا الموضوعات الخاصة بالجوانب السياسية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والفنية التي تهم المنطقة ، كما استعرضوا قضايا أفريقية ودولية ذات الاهتمام المشترك .

وقد أكدوا من جديد على هدف مجموعة « أندوجو » كمنبر غرضه الوحيد المساهمة في تحقيق الاستقرار والتنمية

للبلدان الأعضاء وذلك من خلال التعاون الإقليمي متعدد الأطراف ، وهذا لا يشكل عقبة أو كتلة ضد أى بلدان أو تجمعات أخرى .

وفي هذا المجال ، تلتزم « أندوجو » بالمبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، والأمم المتحدة ، وبوجه خاص مبدأ حقوق الإنسان كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وميثاق حقوق الشعوب الإفريقية .
وخلال هذه المداولات ، اتفق الوزراء ومفوضي الدولة على ما يلي :

أ - بشأن التعاون الثنائي والإقليمي

- ١ - أكدوا من جديد على عزمهم على حل أى نزاعات أو مشاكل بين بلدانهم بالوسائل السلمية .
 - ٢ - أوصوا حكوماتهم أن تجري مشاورات أوسع وأكثر انتظاماً بغية تبادل وجهات النظر والمعلومات بشأن مسائل الأمن والاستقرار على حدودها الاشتراكية بحيث تتحقق الثقة المتبادلة بين الحكومات المعنية بطريقة تسمح بالحفاظ عليها .
 - ٣ - وجوب إيلاء أهمية خاصة للوسائل التى تؤدى إلى ترجمة العزم السياسى المشترك للدول الأعضاء على تعزيز تعاونها إلى حقيقة واقعة .
- ولهذا الغرض من المفيد للغاية اجراء الدراسات اللازمة لتحقيق الأهداف التالية :

أ - فى مجال النقل :

- تشجيع المفاوضات بين الدول الأعضاء بهدف إبرام اتفاقات ترمى إلى تسير إقامة روابط جوية مباشرة بين مواسمها وبوجه خاص بحجة التشديد على أهمية منح تسهيلات الحركة الجوية وحقوقها .
- إنشاء مجموعة عمل تضم مصر ، والسودان ، وأوغندا ، تقوم باجراء دراسة جدوى لمشروع ربط بلدان مجموعة « أندوجو » بالخطوط الحديدية مع الإشارة - بصفة خاصة - إلى الوثيقة رقم ١٠ التى قدمها اتحاد الخطوط الحديدية الأفريقية - (UAR)
- ترشييد وتكثيف استغلال امكانيات البحيرات الكبرى فى مجال النقل ، وفى هذا الصدد ، أوصى باجراء دراسة - ضمن اطار النقل متعدد الوسائل - بالتعاون مع كل البلدان الواقعة على تلك البحيرات .
- تشجيع الجهود المبذولة بالفعل لتنفيذ أهداف النقل البرى والعابر على الطرق فى أفريقيا داخل حدود الدول الأعضاء فى مجموعة « أندوجو » (وكمثال : بحر الشمال) .
- إنشاء لجنة خبراء مخصصة مسئولة عن موضوعات النقل .

ب - فى مجال المعلومات :

عقد اجتماع خلال ستة شهور لوكالات أنباء الدول الأعضاء فى مجموعة « أندوجو » كى تقوم بصياغة الوسائل التعليمية لتطوير تعاون فعال وذلك بالتشاور مع وكالة الأنباء الأفريقية .

ج - فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية :

دعوة مجالس إدارة هيئات المواصلات السلكية واللاسلكية للدول الأعضاء فى مجموعة « أندوجو » حتى تجتمع فى أقرب وقت ممكن لبحث إقامة ربط تليفونى مباشر وآلى بين العواصم وذلك بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية (P.A.T.U) والاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية (I.T.U)

د - في مجال الطاقة والبتروول :

— الإسراع بالربط بين سدود المنطقة وخاصة سدى أسوان وأينجا ، حتى يمكن تغطية عجز الطاقة في بلدان مجموعة « أندوجو » .

— وإبرام اتفاقات خاصة في مجال بحوث النفط بين البلدان الأعضاء في مجموعة « أندوجو » .

٤ — دعوة جمعيات الأعمال التجارية الوطنية في البلدان الأعضاء بمجموعة « أندوجو » إلى الاجتماع — في أقرب وقت ممكن — وذلك لكي تبحث طرق ووسائل ترويج التبادل التجاري .

٥ — قرروا وجوب ترويج التجارة بين بلدان مجموعة « أندوجو » مع مناشدة كل الدول الأعضاء أن تشارك في « معرض التجارة الأفريقية » الذي تزمع منظمة الوحدة الأفريقية أن تقيمه في كينشاسا خلال عام ١٩٨٨ .

٦ — أوصوا مؤسسات النشاط الثقافي في البلدان الأعضاء بمجموعة « أندوجو » أن تجتمع لدراسة المسائل العملية لتعميق التبادل الثقافي .

٧ — وافقوا على الحاجة إلى تشجيع إقامة علاقات واتصالات بين المنظمات المهنية والنقابات العمالية والجامعات ، وكذلك الأحزاب السياسية في البلدان الأعضاء ، مع إقامة منظمات غير حكومية تضم كل الدول الأعضاء في مجموعة « أندوجو » .

٨ — توجيه نداء حار إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومن ضمنها برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP لكي تقرر المشروعات التي قدمتها دول حوض النيل أو التي ستقدمها بلدان أخرى من أعضاء المجموعة وذلك لمساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال الاستخدام الأمثل لموارد المياه ، مع التعرف على مصادر الطاقة الجديدة والبديلة .

٩ — قرروا تكليف وتفويض — رئيس الوفد المصري — بالاتصال بمدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لاجراء دراسة فنية واقتصادية شاملة تكون بمثابة الخطة المثلى للتعاون الإقليمي بين بلدان مجموعة « أندوجو » .

١٠ — أكدوا تأييدهم لكل التدابير التي ترمي إلى حماية البيئة ، مع توصية وزراء البيئة في بلدانهم بأن يوحدوا مواقفهم بشأن قضايا البيئة أثناء مؤتمر وزراء البيئة لأفريقيا الذي ينتظر عقده في نيروبي (كينيا) في يونيو ١٩٨٧ .

١١ — كما عبر الوزراء ورؤساء الوفود عن ارتياحهم للدراسات التي أجراها اتحاد الخطوط الحديدية U. A. R. والمكتب الأفريقي لعلوم التربية BASE والاتحاد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية PATU بشأن التعاون بين بلدان مجموعة « أندوجو » في مجالاتهم كل حسب اختصاصه .

وطلبوا من تلك المنظمات أن تنابع دراساتها مع تعميقها ، وأن تقدم مشروعات تفصيلية بهذا الشأن إلى دورة مجموعة « أندوجو » القادمة .

١٢ — قرروا إنشاء لجنة متابعة خاصة تشكل من سفراء بلدان مجموعة « أندوجو » وتجتمع اللجنة في كينشاسا برئاسة الرئيس الحالي لمؤتمر « أندوجو » الرابع ، وتكون مسؤولة عن بدء التدابير لتنفيذ القرارات والتوصيات التي خلص إليها المؤتمر .

ولهذا الغرض تجتمع تلك اللجنة في كينشاسا (زائير) خلال الستة أشهر القادمة .

ب — بشأن القضايا الإفريقية والدولية

١ — أكدوا من جديد دعمهم الراسخ وارتباطهم العميق بمبدأ أن تكون منظمة الوحدة الأفريقية المؤسسة الوحيدة المؤهلة لتعزيز التضامن والتعاون في أفريقيا والعمل على صيانه .

٢ — وأعربوا عن اغتباطهم الكامل للعزم الذي تعالج به منظمة الوحدة الأفريقية الأزمة الاقتصادية التي تواجه القارة .

٣- أعربوا عن ترحيبهم بعودة زائير إلى منظمة الوحدة الأفريقية ، استجابة منها لنداء أعضاء مجموعة «...» الآخرين في اجتماعهم الأخير.

٤- أدانوا سياسة النظام العنصرى في جنوب أفريقيا الذى يثابر بعناد على احتلاله غير المشروع لناميبيا ، وعلى تحديه بذلك للمجتمع الدولى . كما أدانوا موقف هذا البلد في تعطيله للتنفيذ الفورى - بلا شروط - للقرار ٧٨ / ٤٣٥ الذى اتخذته مجلس الأمن للأمم المتحدة ، وفي هذا الصدد أعربوا عن تمسكهم - بقوة - بالرفض الكامل والإدانة الشديدة لقرار نظام بريتوريا بإقامة حكومة على شاكلته في ناميبيا ، وبذا يعرقل توصيل تلك المنطقة إلى حقها الثابت في الاستقلال .

٥- أعلنوا مجدداً عن تأييدهم الراسخ وتضامنهم الكامل مع شعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية تحت قيادة منظمة تحرير جنوب غرب أفريقيا (سوابو) ممثلة الشرعى الوحيد .

٦- قرروا أن يوحّدوا مواقفهم الدبلوماسية وجهودهم داخل منظمة الأمم المتحدة وضمن إطار حركة بلدان عدم الانحياز بغية إيجاد حل فورى لمشكلة ناميبيا .

وأشاد المؤتمر بحركات التحرير ، وهى على وجه التحديد منظمة تحرير جنوب غرب أفريقيا (سوابو) ، والمؤتمر الوطنى الأفريقى ، لتكثيف كفاحها ضد النظام العنصرى . ودعا كل الدول أن تزيد من دعمها لحركات التحرير .

٧- وأكدوا من جديد ادانتهم لسياسة التمييز العنصرى التى يمارسها نظام بريتوريا ، وأعمال القمع غير الإنسانية التى يرتكبها ضد الشعب الأفريقى في جنوب أفريقيا وناميبيا

٨- وناشدوا المجتمع الدولى أن يطبق عقوبات اقتصادية على بريتوريا لاجبارها على التخلي عن سياستها في الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، ولكى تقيم مجتمعاً متعدد الأعنّاس يستند إلى مبادئ الديمقراطية ويضمن أن تقوم الأغلبية بتشكيل الحكومة على أساس من المساواة والحرية الفردية دونما اعتبار لجنس أولون .

٩- وأكدوا من جديد تأييدهم الراسخ لدول خط المواجهة . وأدانوا نظام بريتوريا العنصرى لاعتدائه المتكررة على هذه البلدان بانتهاك فاضح لقواعد القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان .

١٠- وافقوا على تأييد وتشجيع كل الجهود التى تبذلها دول خط المواجهة لتقليل تبعيتها الاقتصادية لجنوب أفريقيا . وفي هذا الصدد ، أشادوا - بوجه خاص - باجتماع القمة الذى عقده رؤساء دول موزامبيق ، وزيمبابوى ، وزامبيا ، وأنغولا ، وزائير يوم ٣٠ أبريل في لوزاكا وذلك لجهودهم في إعادة تشغيل خط بنجويلا الحديدى لصالح كل بلدان تلك المنطقة من أفريقيا .

١١- وأعربوا عن اغتباطهم وتقديرهم للجهود التى بذلتها جمهورية السودان لإيجاد حل سلمى لمشكلة الجنوب السودانى من خلال المفاوضات ضمن إطار السودان موحد . وناشدوا الدول الأعضاء في مجموعة «أندوجو» أن يمنحوا تأييدهم الفعلى لهذه الجهود .

١٢- أعربوا عن ترحيبهم بالتطور الجارى في الوضع السياسى في تشاد ، وأكدوا من جديد على تأييدهم لاستقلال تلك الدولة وسلامة حدودها الإقليمية ، وسيادتها في ظل حكومة صاحب الفخامة الرئيس حسين مبرى .

١٣- وكرروا الإشارة للحاجة إلى إقامة الوحدة والمصالحة الوطنية لكل شعب تشاد مع الحفاظ عليها وذلك كى يعيش في وئام وفي سلام وأمن ، وكى يتضافر في جهوده من أجل أن يعيد بناء بلده ويطور اقتصاده دون أى تدخل خارجى .

١٤- وأعربوا عن خيبة أملهم لعدم التوصل إلى سلام في النزاع بشأن الصحراء الغربية وناشدوا كل الأطراف المعنية مباشرة أن تبذل قصارى جهودها لإيجاد حل عادل ومنصف لهذا النزاع بما يحقق مصالح شعوب المغرب جميعاً .

١٥- ووجهوا نداء عاجلاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة - الذى عرض أن يتدخل في الموضوع - لكى يفعل ما بوسعه بطريقة تضمن حقوق كل الأطراف .

١٦ - وأعربوا عن استمرار تضامنهم وتأييدهم للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كي يحصل على حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وأن يقيم دولته المستقلة .

١٧ - ولاقتناعهم بأن المشكلة الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط . فقد أكدوا من جديد أن الطريقة الوحيدة لإقامة سلام دائم في المنطقة تكمن في إشراك الشعب الفلسطيني في البحث عن حل .

ولاقتناعهم أيضاً بأن قرارات الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين اتخذهما مجلس الأمن يجب تنفيذهما . فقد ناشدوا كل الأطراف أن تكشف جهودها من أجل السلام ، وأن تعمل على منع تدهور الوضع بما يهدد الاستقرار والسلام ويضرب بالجهود المبذولة لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع .

١٨ - وأعربوا عن قلقهم العميق لاستمرار الحرب الدموية بين الأشقاء في العراق وإيران . وأكدوا من جديد اقتناعهم بعدم امكان حل النزاع بالمواجهة العسكرية ، وضرورة أن يستجيب الطرفان لنداءات المجتمع الدولي المتكررة بالتوصل إلى اتفاق لإيقاف إطلاق النار، وأن يبدأ المفاوضات .

١٩ - كما أعربوا عن قلقهم العميق بشأن مشكلة اللاجئين التي تشكل عبئاً ثقيلاً على البلدان المضيفة . وفي هذا المجال ناشد المؤتمر المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لتلك البلدان المضيفة حتى تتمكن من تقليل مثل ذلك العبء .

٢٠ - وناشدوا بلدان المنشأ للاجئين ، وكذلك البلدان المضيفة ، أن تتعاون بغية إيجاد حل دائم للمشكلة عن طريق العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية بما يتفق والأحكام ذات الصلة في الاتفاقيات الأفريقية والدولية سارية المفعول في هذا المجال .

٢١ - وأعربوا عن أسلمهم الصادق في أن تنضم البلدان المجاورة الأخرى إلى مجموعة « أندوجو » بغية زيادة التعاون الجماعي داخل المنطقة وتعزيزه .

٢٢ - وطلبوا من البلدان الأعضاء في مجموعة « أندوجو » أن تحيل نتائج المؤتمر إلى بلدان المنطقة الأخرى .

٢٣ - وعهدوا إلى مفوض الدولة للشئون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية زائير بواجب أن يحيل البيان الختامي إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، مشفوعاً بتقرير يلخص أعمال المؤتمر وقراراته في هذه الدورة الرابعة ليقوم بتوزيعها على الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية .

٢٤ - وأعربوا - من أعماق قلوبهم - عن الامتنان والشكر والتقدير العميق للرئيس المؤسس للحزب الحاكم في زائير - رئيس جمهورية زائير - الماريشال موبوتوسي سيكو ، وللشعب الزائيري ، والمجلس التنفيذي ، للترحيب الحار والضيافة الكريمة المقدمة إليهم في الاجتماع الرابع لـ « أندوجو » الذي عقد في كينشاسا التي سبق وأن استضافت الدورة الثانية في عام ١٩٨٤ .

٢٥ - واستجابة لدعوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ، قرر المؤتمر أن يعقد اجتماعه الخامس في بانجى اعتباراً من يوم ٨ أغسطس ١٩٨٨ .

حرر في كينشاسا يوم ٢١ مايو ١٩٨٧ .

[٥] بيان مشترك الاجتماع الخامس لدول مجموعة أندوجو القاهرة: (٣١ أكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٨)

١ - بناء على دعوة من حكومة جمهورية مصر العربية ، عقدت مجموعة أندوجو اجتماعها الوزاري الخامس بالقاهرة من ٣١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، متابعة للاجتماعات السابقة التي عقدت بالخرطوم في نوفمبر ١٩٨٣ ، وبكنشاسا في سبتمبر ١٩٨٤ ، وبالقاهرة في أغسطس ١٩٨٥ ، وبكنشاسا في مايو ١٩٨٧ .

وقد حضر الاجتماع الدول الأعضاء التالية :

- جمهورية أفريقيا الوسطى ، والتي قام بتمثيلها سعادة / هنرى كوبا - سفير أفريقيا الوسطى لدى جمهورية مصر العربية .

- جمهورية مصر العربية ، والتي قام بتمثيلها سعادة / د. بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
- الجمهورية الرواندية ، والتي قام بتمثيلها سعادة / جان داماسين بيزمانا - أمين عام وزارة الشئون الخارجية والتعاون .

- جمهورية السودان الديمقراطية ، والتي قام بتمثيلها سعادة / تاج السر محمد صالح - وزير الدولة للشئون الخارجية .
- جمهورية أوغندا ، والتي قام بتمثيلها سعادة / أجارد ديدى - نائب وزير وزارة الخارجية .
- جمهورية زائير ، والتي قام بتمثيلها سعادة بوكيتى بوكابسى - وزير الدولة للشئون الخارجية .

كما حضر الاجتماع الدول التالية بصفة مراقب :

- جمهورية بورندي ، والتي قام بتمثيلها سعادة / فريدولين هاتونجيماننا - وزير الدولة للعلاقات الخارجية والتعاون .
- جمهورية تنزانيا - والتي قام بتمثيلها سعادة / محمد أ. قوم - سفير جمهورية تنزانيا الاتحادية لدى جمهورية مصر العربية .

كما حضر الاجتماع المنظمات الدولية التالية بصفة مراقب :

- منظمة الوحدة الأفريقية ، والتي قام بتمثيلها د. إدريس محمد نور - رئيس قسم الموارد الطبيعية بالمنظمة .
- المكتب الأفريقى لعلوم التربية ، والذي قام بتمثيله د. جان باسنجا - مدير عام المكتب .
- لجنة اتحادات الطرق الأفريقية ، والتي قام بتمثيلها السيد / سمير حسن علام - رئيس اللجنة .
- الاتحاد الأفريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والذي قام بتمثيله السيد رجبوم يوسف - الأمين العام للاتحاد .

- اتحاد السكك الحديدية الأفريقية ، والذي قام بتمثيله السيد نجومبى - مولانجوينوا - مدير إدارة الطرق والمنشآت .
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والذي قام بتمثيله د. لوتشيانو كايلىتى - المندوب المقيم للبرنامج بالقاهرة .
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، والتي قام بتمثيلها السيد جرمجورا بانيزاكو - الأمين التنفيذي للمنظمة .

٢ - وقد رحب المشاركون بالاجتماع الخامس للأندوجو بحرارة بفراررواندا بالمشاركة في اجتماعات الأندوجو من الآن فصاعداً بصفاتها عضواً كاملاً .

٣ - وقد استمرضى الاجتماع العلاقات فيما بين الدول الأعضاء ، ووسائل وأساليب دعمها وتنويعها ، كما استمرضى الاجتماع العديد من القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء ، وجرت المداولات بين المشاركين في جويسوده الود والصداقة ، وكان هناك تطابق في وجهات النظر حول مختلف القضايا التي تم بحثها .

٤- وقد أكد الاجتماع - من جديد - على أهداف المجموعة كمحفل لتبادل وجهات النظر، والمعلومات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء، والمساهمة في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال التعاون الإقليمي، وبالتنسيق مع المنظمات والمجموعات الإقليمية الأخرى في أفريقيا.

ومن ثم فقد تم التأكيد على أن مجموعة أندوجوليسكت كتلة أو تحالفاً، وليست موجهة ضد دول أو تجمعات أخرى. وفي هذا الصدد، أعاد الاجتماع التزام الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومبادئ حركة الدول غير المنحازة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٥- وقدم رئيس وفد زائير للاجتماع تقريراً مفصلاً عن العمل الرائع الذي قامت به لجنة المتابعة الخاصة التي عقدت برئاسته بكنشاسا يومي ٦، ٥ مايو ١٩٨٨ وهي اللجنة التي أنشأها الاجتماع الرابع لأندوجوبكيتشاسا - والمكلفة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنه.

٦- وفي ضوء المهمة التي كلف بها رئيس الوفد المصري من قبل الاجتماع الرابع للمجموعة الذي عقد بكنشاسا في مايو ١٩٨٧، قدم سيادته تقريراً للاجتماع عن الاتصالات التي أجراها مع مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ١٦ و ٢٨ أغسطس ١٩٨٧، ومن ١٩ إلى ٢١ يناير ١٩٨٨ في كل من نيويورك والقاهرة حيث أبلغه رئيس الوفد المصري خلالها قرار المجموعة بأن يعد برنامج الأمم للتنمية دراسة جدوى فنية واقتصادية شاملة يمكن اتخاذها كخطوة عامة للتعاون الإقليمي بين دول مجموعة أندوجو. وقد وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاضطلاع بهذه المهمة حسبما جاء بخطاب مدير عام البرنامج الموجه إلى وزير الدولة المصري للشئون الخارجية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٩.

٧- وأكد من جديد ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في كلمته في الاجتماع الوزاري الخامس تأييد منظمته الكامل. وأبدى استعداد برنامج الأمم المتحدة للتنمية - كخطوة أولى - لاجراء دراسة تمهيدية لتحديد المجالات ذات الاهتمام المتبادل فيما بين البلدان الأعضاء بالأندوجو حيث بدت الرغبة العامة لتحقيق التعاون فيما بينها. وسوف تشكل بعثة من شخصين على مستوى عال للقيام بالدراسة المذكورة على أن يتعاون برنامج الأمم المتحدة للتنمية مع البلدان الأعضاء في اعداد العناصر التعليمية بشأن اجراء دراسة جدوى - تقنية / اقتصادية شاملة تستخدم كخطوة رئيسية للتعاون على الصعيدين الإقليمي / أو شبه الإقليمي في اطار أندوجو. كما يتولى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الكشف عن المصادر الثنائية الكافية لتمويل مرحلة التنفيذ. كما تشكل لجنة من المكتبين المعنيين ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية، أي المكتب الأفريقي ومكتب الدول العربية وكذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تحقيق التنسيق.

٨- وقد أعرب الاجتماع عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لقبوله التعاون مع مجموعة أندوجو، وطالبه بالإسراع في تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه بحيث تعطى الأولوية للبنية الأساسية وبوجه خاص للنقل بالبر والسكك الحديدية والأنهار والجو والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية مع النهوض بالتبادل التجاري في المجال الاقتصادي. وقد ناشد الاجتماع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية والبلدان المانحة أن تساعد على إيجاد مصادر لتمويل مرحلة التنفيذ.

٩- كما وافق الاجتماع على ما يلي:

■ التعاون الثنائي وشبه الإقليمي في المجالات التالية:

ألف - البنية الأساسية:

١- النقل البري، وبالسكك الحديدية، والنقل النهري، والجوي.

أ - النقل البري:

ورحب بإنشاء لجنة الاتحادات الأفريقية للطرق وحثها على أن تهتم اهتماماً خاصاً بتوسيع وتحسين ربط الطرق فيما بين بلدان مجموعة الأندوجو في اطار خططها الرامية إلى إنشاء شبكة صالحة تربط البلدان الأفريقية بعضها ببعض.

ب - السكك الحديدية :

وأحاط علماً بالتقرير الذى قدمه الاتحاد الأفريقى للسكك الحديدية بشأن ربط السكك الحديدية فى الدول الأعضاء فى مجموعة الأندوجو ودعا السلطات المختصة فى هذه الدول إلى دراسة المشروعات المقترحة وإبلاغ تعليقاتها عليها إلى الاجتماع الوزارى السادس لمجموعة الأندوجو.

ج - النقل النهري :

وأكد على أهمية ترشيد وزيادة الانتفاع بالبحيرات والأنهار كوسيلة نقل ، وأكد فى هذا الصدد ، بصورة خاصة على استخدام البحيرات الكبرى ونهر النيل كوسائل لربط دول المجموعة بعضها البعض وتوصيل البلدان غير الساحلية بالبحار المفتوحة ومن ثم فقد أوصى الاجتماع بإعداد دراسة لربط وسط وشرق أفريقيا عن طريق نهر النيل بالبحر المتوسط والبحر الأحمر.

د - النقل الجوى :

تشجيع إبرام الاتفاقيات التى ترمى إلى إنشاء روابط من المواصلات الجوية فيما بين عواصم بلدان المجموعة ، وضرورة التأكيد بصفة خاصة على منح حق الرحلات الجوية وتقديم التسهيلات الخاصة بها .

٢ - الاتصالات السلكية واللاسلكية :

أحاط علماً بالتقرير المقدم من الاتحاد الأفريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية بشأن إقامة روابط هاتفية آلية مباشرة بين عواصم مجموعة دول الأندوجو ، وناشد السلطات المختصة فى تلك الدول بأن تقدم ملاحظاتها إلى الاجتماع الوزارى السادس لمجموعة الأندوجو.

٣ - الطاقة والموارد المائية :

ودعا من جديد إلى الربط بين الخزانات القائمة والمقترح انشاؤها فى المنطقة حتى يتسنى مواجهة النقص فى الطاقة فى بلدان مجموعة أندوجو . وفى هذا الصدد ، رحب الاجتماع بالتوقيع على بروتوكول التعاون فى مجال الكهرباء والطاقة بين مصر وزائير فى ١٤ يونيو ١٩٨٧ .

ودعا من جديد إلى عقد اتفاقات خاصة فى مجال البحوث البترولية فيما بين دول أندوجو.

وأوصى الاجتماع بالاستغلال المشترك للموارد المائية فى البحيرات والأنهار وخزانات المياه الجوفية المشتركة .

ونظراً إلى أهمية مشروع الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية بوصفه مثلاً حياً للتعاون بين كل دول حوض النيل ، وما يعترضه من بعض المشاكل حالياً ، فمن الضرورى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنشيط وتطوير المشروع تمكينه من استكمال أهدافه ومعالجة الصعوبات التى قوبلت فى المراحل السابقة وإعادة تعمير وتطوير شبكة المحطات الحالية ومركز البيانات ، وأن يتم انجاز هذه الأعمال وفقاً لخطة العمل التى وافقت عليها اللجنة الفنية التى تشترك فيها كافة دول حوض النيل .

باء - التعاون الاقتصادى :

١ - تنمية التبادل التجارى :

أ) قرر تشجيع التبادل التجارى بين دول الأندوجو . وفى هذا الصدد ، طالب الاجتماع المؤسسات التجارية الخاصة

والعامة وجمعيات رجال الأعمال في الدول الأعضاء أن تبحث الطرق والوسائل الكفيلة بتشجيع التبادل التجاري وتعزيزه .

ب) اتخاذ التدابير الملائمة لزيادة حجم التجارة زيادة كبيرة فيما بين بلدان مجموعة الأندوجو .
ج) تحسين التجارة في المنتجات الغذائية .

٢ - الحواجز والتعريفات الجمركية :

أكد ضرورة دراسة الحواجز والتعريفات الجمركية القائمة بغية تذليل العقبات التي تعوق تنفق التجارة فيما بين دول الأندوجو وتقليل هذه العقبات .

٣ - الأغذية والزراعة :

أ) يوصى بإنشاء احتياطي من الأغذية على المستوى شبه الإقليمي بغية تعزيز الأمن الغذائي فيما بين بلدان مجموعة الأندوجو .
ب) النظر في إمكانية تنمية الصناعات التي تقوم على الزراعة والصناعات المصاحبة .

جيم - التعاون الاجتماعي السياسي :

١ - الإعلام :

أ) قرر زيادة تعزيز التعاون والتبادل القائم للمساعدات التقنية في مجال الإعلام فيما بين بلدان مجموعة الأندوجو وأكد ضرورة تنسيق مواقفها في المحافل الأفريقية والدولية .

ب) جمع البيانات والمعلومات ونشرها بشأن :

- المناخ .
- نظام الإنذار المبكر .
- الإنتاج .
- الأسعار .
- التكنولوجيا .
- حصر الموارد الطبيعية .
- البحوث الزراعية .
- خسائرها بعد الحصاد .
- انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية .
- مكافحة التصحر .
- صيانة التربة .

٢ - النهوض بالتبادل الثقافي :

أحاط علماً بالتقرير الذي قدمه المكتب الأفريقي للعلوم التربوية والذي يقترح عقد ندوة عن النيل باعتباره نقطة التقاء حضارات متعددة ، وأعداد دراسة مقارنة عن شتى نظم التعليم في بلدان مجموعة الأندوجو، ودعا الاجتماع المكتب الأفريقي للعلوم التربوية إلى تقديم خطة لدراسة جدوى هذين المشروعين .

٣- دعم التعاون بين الأحزاب السياسية :

أعرب الاجتماع عن ضرورة الحفاظ على العلاقات فيما بين الأحزاب السياسية لدول الأندوجو وتحسينها ودعمها وذلك من أجل دعم أواصر الوحدة والتضامن بين شعوبها .

٤- تعزيز التعاون بين المنظمات المهنية والنقابات والجامعات :

دعا من جديد إلى ضرورة إقامة علاقات التبادل والاتصال فيما بين المنظمات المهنية والنقابات والجامعات في دول المجموعة .

دال - البيئة :

أكد الاجتماع من جديد تأييده لكافة التدابير التي تتخذ في سبيل حماية البيئة وفي هذا الصدد أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ للتخلص من النفايات النووية والصناعية في أفريقيا مما يشكل جريمة ضد أفريقيا والشعب الأفريقي كما عبر الاجتماع عن اصراره على وضع حد لهذا الأمر .

١٠- أكد الاجتماع - من جديد - تأييده التام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وأشاد بالدور الذي تقوم به من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في أفريقيا ، وأعرب عن عزمه على تنفيذ إعلان أديس أبابا الذي أقره رؤساء الدول والحكومات بمناسبة اليوبيل الفضي لمنظمة الوحدة الأفريقية .

١١- أدان الاجتماع - بشدة - سياسة الفصل العنصري وغير الإنسانية ، التي يمارسها نظام بريتوريا ، وأعرب عن التزام لا يتزعزع واصرار أكيد على الاستمرار في مناصرته لشعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد التفرقة العنصرية والفصل العنصري ، واعتقاداً منه بأن القضاء على الفصل العنصري سيؤدي إلى قيام مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب أفريقيا قائم على العدل والمساواة الإنسانية ، طالب المجتمع الدولي بفرض عقوبات إجبارية شاملة ضد جنوب أفريقيا كوسيلة فعالة لإحداث التغيير المنشود بها .

١٢- وفيما يتعلق بناميبيا ، أعرب الاجتماع عن تأييده التام لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال تحت قيادة سوابو، ممثلة الشرعى الوحيد .

١٣- كما أعاد التأكيد أيضاً على تضامنه ومساندته لجمهورية أنغولا الشعبية في المفاوضات الجارية حالياً بين أنغولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تستهدف التنفيذ المبكر لقرار مجلس الأمن رقم ٧٨/٤٣٥ بشأن استقلال ناميبيا . كما أكد من جديد تضامنه مع جمهورية أنغولا الشعبية في الجهود التي تبذلها لصد العدوان وضمان سلامة أراضيها وسلامها واستقرارها . وطالب الاجتماع الأطراف المعنية بمواصلة مفاوضاتها بنية حسنة ، والعمل على إنهاؤها بنجاح .

١٤- بالنسبة للموقف في تشاد ، طالب الاجتماع بالاحترام التام لسيادتها ووحدة أراضيها . وأشاد بجهود حكومتها من أجل الوحدة الوطنية وبناء السلام . ورحب بتجديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمواصلة جهودها من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع التشادي - الليبي ، وفي هذا الصدد ، رحب الاجتماع باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وليبيا .

١٥- وطالب الاجتماع بتسوية نزاع الصحراء الغربية من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة ورحب بقبول الأطراف المعنية للمقترحات التي تقدم بها سكرتير عام الأمم المتحدة في هذا الصدد .

١٦- طالب الاجتماع جميع الدول المحبة للسلام ، وبالذات الدول الأعضاء لمجموعة أندوجو، المساهمة الفعالة في الجهود الرامية إلى حل مشكلة جنوب السودان ، وتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة . وطالب بتسوية للمشكلة من خلال المفاوضات بما يكفل سيادة السودان ووحدة أراضيه .

١٧- وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا ، أكد الاجتماع الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأولويات

الأفريقي للأنعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة للأنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (١٩٨٦ - ١٩٩٠) . وأعرب عن تأييده التام لعقد مؤتمر دولى لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية لأفريقيا وذلك في أنسب وقت حتى نهاية ١٩٨٩ .

١٨ - أعرب الاجتماع عن قناعته بأن عقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة ، ووفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، يشارك فيه كافة الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، إنما يوفر أفضل اطار للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة .

١٩ - رحب الاجتماع بوقف العمليات الحربية بين العراق وإيران وقبول الدولتين لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى نص على وقف إطلاق النار، وتسوية سلمية للنزاع بين البلدين .

٢٠ - أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ إزاء الوضع في لبنان ، وأكد الحاجة إلى تأييد المؤسسات الشرعية في لبنان ، وضمن الوفاق الوطنى لصيانة سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه .

٢١ - أشاد الاجتماع بالدور الذى تقوم به حركة الدول غير المنحازة من أجل تحقيق السلام العالمى ، ونزع السلاح النووى والتعاش السلمى بين جميع الدول . وأكد - من جديد - عزم الدول الأعضاء على مواصلة العمل من أجل اعلاء مثل الحركة . وأعرب عن رضائه عن نتائج مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذى عقد في نيغوسيا بغبرص في سبتمبر ١٩٨٨ . كما أكد الحاجة إلى التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء في اطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لعدم الانحياز المقرر عقده في بلجراد عام ١٩٨٩ ..

٢٢ - وأعرب الاجتماع من جديد عن القلق إزاء مشكلة اللاجئين التى تمثل عبئاً ثقيلاً على البلدان المضيقة لهم . وبنية حل هذه المشكلة ناشد المجتمع الدولى تقديم المساندة اللازمة لهذه البلدان المضيقة تمكينها من تخفيف آثار هذا العبء . كما ناشد البلدان الأصلية للاجئين والبلدان المضيقة لهم أن تتعاون معاً في إيجاد حل دائم للمشكلة عن طريق عودة اللاجئين بصورة طوعية إلى بلدانهم الأصلية وفقاً للأحكام ذات الصلة للاتفاقيات الأفريقية والدولية السارية المفعول .

٢٣ - وأعرب الاجتماع عن أمله الكبير في انضمام البلدان المجاورة الأخرى إلى مجموعة الأندوجوبية تعزيز وتوطيد التعاون الجماعى داخل الإقليم .

٢٤ - ووافق الاجتماع على تقديم اقتراح إلى رؤساء دول مجموعة الأندوجوبية بالنظر في إمكانية عقد مؤتمر بنية العمل على تحقيق أهداف مجموعة الأندوجو واعطائها قوة دفع جديدة .

٢٥ - قرر الاجتماع تشكيل أمانة مؤقتة لمدة محددة بسنة واحدة تضطلع أثناءها وزارة الخارجية لجمهورية مصر العربية بالمسؤوليات التى ينطوى عليها الأمر وذلك بالتعاون مع لجنة متابعة تتألف من سفراء دول الأندوجو المعتمدين لدى جمهورية مصر العربية . كما تم الاتفاق على أن يحال موضوع إيجاد أمانة للمجموعة إلى الاجتماع الوزارى السادس للمجموعة لاجراء مزيد من البحث حوله .

٢٦ - وطلب الاجتماع من البلدان الأعضاء في مجموعة الأندوجو ابلاغ نتائج المؤتمر إلى بلدان الأقاليم الأخرى .

٢٧ - وكلف الاجتماع وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بمهمة ابلاغ الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بالبيان الختامى للاجتماع وبقرار يتضمن ملخص أعماله والقرارات التى اتخذتها الدورة الخامسة ، بنية توزيعها على الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية .

٢٨ - أعربت الوفود عن بالغ شكرها وتقديرها لسعادة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية والحكومة مصر وشعبها لما أحاطهم من ترحيب بالغ ومن كرم الضيافة خلال فترة انعقاد الاجتماع الوزارى الخامس لمجموعة الأندوجو في القاهرة .

٢٩ - تطبقاً للقرار الذى تم إقراره بكينشاسا بأن يعقد الاجتماع الوزارى الخامس لمجموعة الأندوجو في بانجى ، أعربت حكومة أفريقيا الوسطى مجدداً عن رغبتها في استضافة الاجتماع الوزارى السادس لمجموعة الأندوجو عام ١٩٨٩ على أن يتم ابلاغ تاريخ الانعقاد من خلال القنوات الدبلوماسية .

صدر بالقاهرة في ٢ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٦) بيان ختامي

الاجتماع السادس لدول مجموعة أندوجو

(أديس أبابا - ٢٦ فبراير ١٩٩٠)

١ - عقدت مجموعة الأندوغو اجتماعها الوزاري السادس في أديس أبابا في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٩٠ في أعقاب اجتماعاتها في الخرطوم في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ والقاهرة في تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ .

٢ - حضر الاجتماع ممثلون من الدول الأعضاء التالية .

١ - يوروندي : السيد سيم فريدولين هانجيمانا وزير الدولة لشئون التعاون .

٢ - جمهورية أفريقيا الوسطى : معالي جولييس كوالي - يابورو وزير الدولة بوزارة الخارجية .

٣ - مصر : معالي الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .

٤ - رواندا : هابياكاري ، وزير شئون الخدمة المدنية والتدريب المهني - رئيساً للوفد .

٥ - السودان : معالي علي أحمد سحلول وزير الخارجية .

٦ - أوغندا : معالي بول كوانجا سيمو جيريري النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الإقليمية .

٧ - زائير : السيد بوكيني بوكاي ، وزير الدولة لوزارة الخارجية .

٣ - وحضر الاجتماع بصفة مراقب الدول التالية :

تنزانيا :

السيد م . أ . قوم سفير تنزانيا لدى مصر ورئيس الوفد .

٤ - أمانة منظمة الوحدة الأفريقية :

١ - السفير أحمد حجاج : الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٢ - السيد إدريس محمد نور رئيس قسم الموارد الطبيعية .

٥ - المنظمات الإقليمية والدولية :

أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا :

١ - السيد بيتر ن . موانزا رئيس قسم الموارد الطبيعية .

٢ - السيد ازم فظلول هوكي رئيس قسم المياه والبيئة والشؤون البحرية .

٣ - السيد د . م . تراوري موظف إدارة المشاريع مكتب تنسيق / المساعدة والعمليات التقنية .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

١ - السيد عثمان سيلا : ممثل برنامج لدى منظمة الوحدة الأفريقية ومكتب الاتصال مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٢ - السيد عثمان سيلا ، ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب الاتصال في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

رابطة الطرق الأفريقية : السيد سمير علام ، رئيس لجنة رابطة الطرق الأفريقية .
الاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية : (الاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية) السيد نجومى -
مولانجو بينويت ، رئيس دائرة المنشآت الثابتة .
المكتب الأفريقي للعلوم والتربية : البروفسور ج . بيير مباكيدي ، المندوب الدائم للمكتب
الأفريقي للعلوم والتربية لوسط أفريقيا التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية .
الاتحاد الأفريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية : جون انده ، خبير التدريب والتعاون
التقني .

منظمة إدارة واستغلال حوض نهر كاغيرا : السيد جريور دانييواكو ، الأمين التنفيذي .
٦ - اطلع الرئيس الذي انتهت فترة رئاسته ، سعادة الدكتور بطرس غالي ، وزير الدولة ، الاجتماع
على الأنشطة التي اضطلع بها بناء على توصيات الاجتماع الخامس لمجموعة أندوجو المفقود
بالقاهرة ، وأبرز سيادته في جملة أمور الاتصالات التي أجراها في إثيوبيا وكينيا لانضمامهما بالكامل
إلى عضوية المجموعة ، وأوضح الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ قرارات وتوصيات الاجتماع الوزاري
الخامس .

وذكر أيضاً أنه أجرى اتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتحديد صلاحيات
تفصيلية لإجراء دراسة استقصائية تقنية - اقتصادية شاملة تكون بمثابة خطة رئيسية للتعاون الإقليمي
و / أو لكون الإقليمي للبلدان الأعضاء في مجموعة الأندوجو . ولهذا الغرض ، قامت بعثة درامية تمهيدية
رفيعة المستوى تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيارة الدول الأعضاء في مجموعة الأندوجو في
الفترة من ١٧ شباط / فبراير إلى ١٨ آذار / مارس ١٩٨٩ وقدمت تقريراً أولياً وغير رسمي عن
مهمتها في أيار / مايو ١٩٨٩ وتقريراً نهائياً في أيلول / سبتمبر ١٩٨٩ . وتم توزيع كلا التقريرين
على الدول الأعضاء في مجموعة أندوجو والبلدان المجاورة لها للنظر فيهما .

وأشار أيضاً إلى مشروع تقرير بعثة تقصى الحقائق عن حوض نهر النيل الذي أعدته اللجنة
الاقتصادية الأفريقية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي سيجري النظر فيه خلال
اجتماع لخبراء دول حوض النيل يعقد في آذار / مارس ١٩٩٠ ، وأعرب الاجتماع عن الارتياح
للأنشطة التي تضطلع بها بلدان حوض النيل لتنمية موارد الحوض .

٧ - وانتخب المجموعون سعادة بول كوانجا سسيموجيريري النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير
الخارجية والشؤون الإقليمية لجمهورية أوغندا رئيساً للاجتماع

٨ - ثم ألقى ممثلاً لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية الأفريقية كلمتين افتتاحيتين في
الاجتماع عرضاً فيهما بشكل عام الأنشطة التي تضطلع بها منظمتيهما فيما يتعلق بمجموعة أندوجو .
وركز ممثل منظمة الوحدة الأفريقية على أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان الأفريقية . واطلع
المجتمعين على الأنشطة التي تضطلع بها لجنة التسيير الدائمة في منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق
بإقامة الاتحاد الاقتصادي الأفريقي . ورحب كذلك بروح التعاون التي تبديها مجموعة الأندوجو والتي
تتماشى مع خطة عمل لاغوس ، ودعا مجموعة الأندوجو إلى القيام بدور نشط في تعزيز وتكثيف
التعاون التقني بين بلدانها الأعضاء في كافة المجالات .

ورحب ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمجموعة الأندوجو في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعرب

عن ارتياحه لقرار المجموعة عند اجتماعها الوزاري السادس في أديس أبابا ثم قدم معلومات أساسية موجزة عن حالة المشروع الموحد لتنمية حوض نهر النيل ، وركز أيضاً بإيجاز على بعض الأنشطة التي تم الاضطلاع بها مؤخراً في إطار المشروع والتي ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيها مساهمة كبيرة .

ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيها مساهمة كبيرة .

٩ - اعتمد الاجتماع بعد ذلك جدول الأعمال التالي لمداولاته :

١ - افتتاح الاجتماع .

٢ - انتخاب الرئيس .

٣ - إقرار جدول الأعمال .

٤ - كلمات المنظمات الإقليمية والدولية .

٥ - مسائل ناشئة عن الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة الأندوجو

٦ - استعراض نشاط بعثة الدراسة التمهيدية الأندوجو التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتجديد إصلاحيات من أجل وضع خطة أساسية شاملة للتعاون الإقليمي بين بلدان الأندوجو .

٨ - ما يستجد من أعمال .

٩ - تاريخ ومكان عقد الاجتماع القادم للمجموعة .

١٠ - واستعرض الاجتماع بروح المودة والصداقة العلاقات القائمة بين الدول الأعضاء وناقش الطرائق والسبل اللازمة لتدعيم هذه العلاقات ، وتوسيع نطاقها ، وتنويعها . ورحب الاجتماع في هذه المناسبة باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية السودان ، وهما من أعضاء مجموعة بلدان أندوجو . كما رحب الاجتماع بحصول بوروندي على العضوية الكاملة في المجموعة .

١١ - واستعرض الاجتماع أنشطة مجموعة الأندوجو . وأكدت الدول الأعضاء مجدداً تصميمها على تعزيز المجموعة وإعطائها المزيد من قوة الدفع وأكد الاجتماع الحاجة إلى زيادة توثيق المواءمة والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في أفريقيا لتجنب الازدواجية والتداخل في الأنشطة .

١٢ - وأكد الاجتماع مجدداً تمسك والتزام جميع الدول الأعضاء والمراقبين في مجموعة الأندوجو بالكامل بمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك بالقرارات التي اتخذتها مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات والقرارات التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية .

١٣ - ونظر الاجتماع في التقرير الذي قدمته بعثة الدراسة التمهيدية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والتي يرأسها السفير بول مارك هنري استناداً إلى الزيارة التي تقوم بها البعثة لمصر ، ورواندا والسودان ، وأوغندا ، وزائير في الفترة من ١٧ شباط / فبراير إلى ١٨ آذار / مارس ١٩٨٩ ، وسجل الاجتماع بعد ذلك موافقته على التقرير وأعرب عن تقديره لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد وطلب من البرنامج مواصلة جهوده في هذا الميدان . ونظراً للطبيعة التقنية للتقرير طلب الاجتماع من كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعداد ورقة عمل عقد اجتماع لفريق الخبراء لاستعراض التقرير وتقديم توصيات بشأنه إلى الاجتماع القادم لمجموعة الأندوجو .

١٤ - ورحب الاجتماع بمحتويات التقرير التي تشير إلى إمكانيات كبيرة للتعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء في مجموعة الأندوغو في مختلف الميادين ، وجدوى هذا التعاون والمزايا المنبثقة عنه بما يعود بالنفع المشترك على شعوب الدول الأعضاء في مجموعة الأندوغو . ودعا الاجتماع السلطات المختصة في الدول الأعضاء إلى النظر في التقرير بمزيد من التفصيل وتقديم تعليقاتها عليه إلى الأمانة المؤقتة في غضون ثلاثة أشهر ولكن ي مدة لا تتأوز ٣٠ آيار / مايو ١٩٩٠ .

١٥ - وخلال المداولات قدم الخبراء توصيات محددة وملائمة فيما يتصل بمجالات الأولوية التالية بهدف تعزيز التعاون الثنائي وكذلك التعاون دون الإقليمي بين دول مجموعة الأندوجو وتشمل هذه المجالات : النقل والمواصلات ، الطاقة وموارد المياه ، التبادل التجاري ، الأغذية والزراعة ، الثقافة ، الإعلام والبيئة .

١٦ - واطلع رئيساً وفدي مصر وزائير الاجتماع على الخطوات التي اتخذت فيما يتعلق بربط شبكة انجا الكهربائية في زائير بشبكة أسوان الكهربائية في مصر . ورحب الاجتماع بموافقة مصرف التنمية الأفريقي على تمويل دراسة الجدوى المتعلقة بالمشروع ، ويعقد اجتماع في القريب العاجل في القاهرة للوزراء المعنيين من أفريقيا الوسطى ، ومصر والسودان ، وزائير للنظر في اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل تنفيذ هذا المشروع الهام .

١٧ - ورحب الاجتماع بالمبادرة التي اتخذها رؤساء مصر والسنتغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند في يوليه / تموز ١٩٨٩ وانضمت إليهم فيما يعد يوغسلافيا والتي تدعو إلى بدء جولة جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بشأن القضايا الاقتصادية والبيئية العالمية ولاحظ الاجتماع بارتياح تأييد منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز لهذه المبادرة . ورحب كذلك ببدء الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر القمة الأول بشأن الحوارين الشمال والجنوب .

١٨ - وأعرب الاجتماع مجدداً عن أمله في أن تنضم بول مجاورة أخرى إلى مجموعة الأندوغو بغية زيادة تعزيز التعاون الجماعي فيما بين بلدان الإقليم . وأن يستمر الرئيس في اتصالاته مع تلك البلدان في هذا الصدد .

١٩ - ويحث الاجتماع مرة أخرى قضية تكوين أمانة دائمة للمجموعة وتم الاتفاق على تأجيل اتخاذ قرار في هذا الصدد إلى حين إجراء مزيد من المشاورات فيما بين الدول الأعضاء .

٢٠ - ولهذا طلب الاجتماع من وزارة الخارجية المصرية ، بالتعاون مع لجنة المتابعة المكونة من سفراء بول اندوغو المعتمدين لدى جمهورية مصر ، مواصلة الاضطلاع بأعباء الأمانة المؤقتة إلى حين انعقاد الاجتماع الوزاري السابع .

٢١ - وعهد الاجتماع إلى رئيسه بمهمة نقل البيان الختامي إلى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وكذلك المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوزيعه على جميع الدول الأعضاء .

٢٢ - وأعرب الاجتماع عن شكره وتقديره لمعالي البروفسور اديباو اديديمي ، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتوفير المرافق والتسهيلات اللازمة لعقد الاجتماع وخدمات السكرتارية وكذلك للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية معالي سالم أحمد سالم لتقديم خدمات الترجمة الفورية لهذا الاجتماع .

٢٣ - وقرر الاجتماع أنه مالم تعرض إحدى الدول الأعضاء استضافة الاجتماع السابع لمجموعة الأندوغو، فإن الاجتماع سيعقد في أديس أبابا خلال أو بعد الاجتماع الثالث والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية .

(٧) البيان المشترك للاجتماع السابع لدول مجموعة أندوجو

(أديس أبابا ٢٧ فبراير ١٩٩١)

١ - عقدت مجموعة أندوجو اجتماعها الوزاري السابع بأديس أبابا في ٢٧ فبراير ١٩٩١ والمجموعة تضم بوروندي ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، مصر ، رواندا ، السودان ، أوغندا ، وزائير ، كأعضاء ، وكلا من إثيوبيا ، كينيا ، وتنزانيا بصفة مراقب ، وكان الاجتماع متابعاً للاجتماعات السابقة التي عقدت بأديس أبابا في ٢٦ فبراير ١٩٩٠ ، وبالقاهرة في نوفمبر ١٩٨٨ ، وكينشاسا في مايو ١٩٨٧ ، وبالقاهرة في أغسطس ١٩٨٥ ، وكينشاسا في سبتمبر ١٩٨٤ وبالخرطوم في نوفمبر ١٩٨٣ .

٢ - حضر الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء التالية :

بوروندي ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، مصر ، رواندا ، أوغندا ، زائير .

٣ - كما حضر الاجتماع ممثلون عن الدول التالية بصفة مراقب : كينيا ، تنزانيا .

٤ - وقد قرر ممثل إثيوبيا المشاركة في الاجتماع ولكنه لم يتمكن من الحضور ، ومع ذلك فقد وافق على هذا البيان ، كما لم يشارك ممثل السودان في الاجتماع .

٥ - وحضر الاجتماع ممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية التالية :

أ - منظمة الوحدة الأفريقية ، ب - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٦ - وقد رحب المشاركون بالاجتماع بحرارة بقرار جمهورية كينيا بالانضمام إلى كل من إثيوبيا وتنزانيا كمراقب ، باعتبار أن مثل هذه المشاركة تعتبر مساهمة حقيقية تساعد على إثراء فعالية مجموعة أندوجو .

٧ - تم في الاجتماع انتخاب وزير خارجية زائير رئيساً لمجموعة أندوجو عن الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، ودعا مصر إلى الاستمرار في القيام بأعمال الأمانة المناوبة لمجموعة أندوجو .

٨ - وقد ألقى رئيس الاجتماع رئيس الاجتماع بياناً أكد فيه على أهمية انعقاد الاجتماع السابع لمجموعة أندوجو باعتبارها محفلاً مفيداً لتبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء ، وأكد من جديد - أن أهداف أندوجو تتفق مع أهداف خطة عمل لاجوس .

٩ - استعرضت المجموعة الأنشطة المختلفة التي تمت خلال السنة الماضية بما في ذلك التحليل الفني الذي قدمته مجموعة لجنة الخبراء من بين الدول الأعضاء عن مهمة يول مارك هنري .

١٠ - كما أشار الاجتماع أيضاً إلى انعقاد مؤتمر وزراء الطاقة والكهرباء بالدول أعضاء مجموعة أندوجو المقرر عقده بالقاهرة خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أبريل ١٩٩١ ، ودعا الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذا المؤتمر لتحقيق التعاون والتكامل بينها في المجال الفني بشكل عام ، وفي مجال الطاقة بشكل خاص .

١١ - واستعرض الاجتماع أحدث التطورات فيما يتعلق بدراسة تقنية اقتصادية شاملة تستخدم كخطة رئيسية للتعاون على الصعيدين الإقليمي أو شبه الإقليمي للأندوجو . كما استعرض الاجتماع تقرير المتابعة الذي أعدته لجنة برنامج الأمم المتحدة للتنمية لإجراء دراسة تمهيدية بالدول أعضاء أندوجو ، وفي هذا الشأن ، تمت الإشارة إلى الاقتراحات التي قدمها ممثل إثيوبيا خلال اجتماع خبراء المجموعة في يوليو ١٩٩٠ .

كما أشار الوفد المصري إلى قيامه بتوزيع جميع الوثائق والتقارير المتعلقة بجهود برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، على أوسع نطاق ليس فقط على الدول الأعضاء ولكن أيضاً على الدول المجاورة بهدف تحقيق أكبر وأسرع نفع ممكن على المستوى القومي .

١٢ - وقد استعرض الاجتماع أيضاً تقرير المتابعة الذي أعدته بعثة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية عن حوض نهر النيل والذي سبقت مناقشته في أكتوبر ١٩٨٩ .

١٣ - وعبر الاجتماع عن الحاجة الماسة إلى بذل الجهود لإقامة الاتصالات المناسبة بين دول مجموعة أندوجو من ناحية ، وبين المجموعات الإقليمية مثل منظمة المعاملة التفضيلية ومنظمة الإيجاد من ناحية أخرى ، وقد وافق الاجتماع على أهمية هذا التنسيق ليس فقط للمساعدة في التعرف على نواحي المصلحة المتبادلة الضروري لدعم الاحتياجات الفنية والاقتصادية بين جميع الدول الأعضاء ، وإنما أيضاً لضمان تحقيق أفضل عائد من المشروعات التي تهدف لتحسين البنية الأساسية للأندوجو وكذلك لمنظمة المعاملة التفضيلية ومنظمة الإيجاد .

١٤ - وأكد الاجتماع - من جديد - التزام جميع الدول الأعضاء والمراقبين بمجموعة أندوجو لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمبادئ والقرارات التي اتخذها مؤتمر الرؤساء والحكومات ، وكذلك القرارات التي اتخذها المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية .

١٥ - وأكد الاجتماع على الحاجة إلى التنمية البيئية للمنطقة ورسم خطة عمل لتنفيذ هذا الهدف ، ورحب الاجتماع باستعداد برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمساعدة مجموعة أندوجو على رسم إطار عمل للتعاون في مجال التنمية .

١٦ - وطلب الاجتماع من الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المتخصصة وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومكتب العمل الدولي ، وقوة الطوارئ الدولية للأمم المتحدة ، ومنظمة الصحة العالمية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، لتنسيق أعمالها بالتعاون مع مجموعة أندوجو بهدف إعطاء المزيد من الدعم والمساعدة للمجموعة .

١٧ - قرر الاجتماع أن يتم عقد الدورة القادمة بأديس أبابا أثناء أو بعد اجتماع الدورة الخامسة والخمسين لوزراء منظمة الوحدة الأفريقية مالم تتقدم إحدى الدول الأعضاء بدعوة لاستضافة المجموعة خلال ١٩٩١ - ١٩٩٢ أثناء الدورة القادمة .

أعضاء مجموعة أندوجو الذين حضروا دورة ٢٧ فبراير ١٩٩١

- ١ - بوروندي : السيد / فريدولين هاتو نجيماننا وزير التعاون .
- ٢ - جمهورية أفريقيا الوسطى : السيد / لوران جومينا - بامبالي وزير الخارجية .
- ٣ - مصر : السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .
- ٤ - كينيا : السيد / ولسون ندولو آيه وزير الخارجية .
- ٥ - رواندا : السيد / نياندوي شارل وزير التنمية الإدارية والتأهيل المهني .
- ٦ - تنزانيا : السيد / أحمد حسن ديريا وزير الخارجية .
- ٧ - أوغندا : السيد / بول . ك . سيمو جيرير النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الخارجية .
- ٨ - زائير : السيد / المواطن موشو بيكوا كاليماوا كاتانا وزير الدولة للشئون الخارجية .

- ٩ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : السيد البرفيسور / أدبيايو أديركس مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا .
- ١٠ - منظمة الوحدة الأفريقية : السيد الدكتور / م . ديار مدير (ادكو) .

(٨) بيان ختامي

الاجتماع الأول لوزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة أندوجو

(القاهرة ٢٨ - ٣٠ يونيو ١٩٩٠)

١ - تأسيساً على مناقشات الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة الأندوجو المعقود في أديس أبابا في ٢٦ فبراير ١٩٩٠ ، اقترح الوزير المصري للكهرباء والطاقة عقد اجتماع لوزراء الكهرباء والطاقة بمجموعة الأندوجو لدراسة استراتيجيات الطاقة والربط بين الشبكات الكهربائية في الدول الأعضاء بالمجموعة .

٢ - وبناء على دعوة وزير الدولة المصري للشئون الخارجية ، عقد الاجتماع الأول لوزراء الكهرباء والطاقة للدول الأعضاء بمجموعة الأندوجو في القاهرة خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٠ .

٣ - وشارك في الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء التالي ذكرهم :

- جمهورية أفريقيا الوسطى ومثلها : سعادة السيد باسوجي - بادجوا وزير الطاقة والتعدين .

- جمهورية السودان ومثلها : سعادة السيد عز الدين حامد ، سفير السودان في مصر .

- جمهورية أوغندا ومثلها : سعادة السيد هنري كايجوكا ، وزير الطاقة .

- جمهورية بوروندي ومثلها سعادة الدكتور جلبرت ميدندي ، وزير الطاقة .

- جمهورية رواندا ومثلها : سعادة السيد سلسن كابندا ، سفير رواندا في مصر .

- جمهورية زائير ومثلها : سعادة السيد أمبورونكويا بوانجا ، وزير الطاقة والتعدين .

- جمهورية مصر العربية ومثلها : سعادة المهندس ماهر أباطة ، وزير الكهرباء والطاقة .

٤ - وشاركت في الاجتماع بصفة مراقب كل من الدولتين التاليتين :

- جمهورية إثيوبيا ومثلها : سعادة السيد تكيري شوا أيتنفيزو ، وزير المناجم والطاقة .

- جمهورية تنزانيا المتحدة ومثلها : سعادة السيد بيتر كابيزا ، القائم بالأعمال بسفارة تنزانيا في

جمهورية مصر العربية .

٥ - وشاركت في الاجتماع أيضاً بصفة مراقب المنظمات الدولية والإقليمية التالية :

- بنك التنمية الأفريقي ومثله : سعادة السيد جلبرت أفريكا ، نائب رئيس بنك التنمية الأفريقي .

- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومثلها : سعادة السيد بيتر موانزا ، المدير لشئون الموارد الطبيعية -

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومثلها : السيد توفيق بن عمارة ، الممثل المقيم بالإنابة .

- منظمة حوض نهر كجيرا ومثلها : سعادة السيد جريجوار بانيازكو ، السكرتير التنفيذي .

٦ - وتلا سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة المصري للشئون الخارجية ، رسالة

وجهها إلى الاجتماع فخامة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية .

أكد الرئيس على ضرورة أن تركز مجموعة الأندوجو على تعزيز التعاون في المجال التقني فضلاً

عن إنشاء البنية الأساسية الرئيسية لإقامة هذا التعاون على أسس علمية من خلال المشروعات الإقليمية

ودون الإقليمية في شتى المجالات ، وفقاً لما نصت عليه خطة عمل لاغوس . وأعرب الرئيس عن أمله في

أن ينتهج الاجتماع نهجاً جديداً يعزز التضامن بين الدول الأفريقية وينهض بالتعاون بين شعوبها .

٧ - وألقى سعادة المهندس ماهر أباطة ، الوزير المصري للكهرباء والطاقة كلمة أمام الاجتماع ، فأكد على أهمية التعاون في مجال الكهرباء والطاقة لتنمية وتطوير الإمكانيات المتوفرة من الطاقة ببلدان الأندوجو بشتى أشكالها ، وتحقيق الربط الكهربائي المتكامل بين بلدانها وإدارته بصورة اقتصادية يمكن الاعتماد عليها .

٨ - وألقى كلمة استهلاكية في الاجتماع كل من ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وممثل بنك التنمية الأفريقي .

وأعرب ممثل بنك التنمية الأفريقي عن تهانیه لدول مجموعة الأندوجو لما بذلوه من جهود لتحقيق التكامل بين اقتصاداتها ودعم الاستثمارات المشتركة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات والتجارة والبيئة . وفيما يتعلق بالطاقة ، أوضح ممثل بنك التنمية الأفريقي أن مؤسسته تمويل المشروعات الهامة لبلدان الأندوجو وأن آخر المشروعات التي مولها البنك هو الدراسة الخاصة بمشروع الربط الكهربائي بين مصر وزائير حيث وقع في هذا الشهر على منحة للمشروع قدرها ٤ ملايين دولار أمريكي . وأعرب عن استعداد البنك لتقديم المساعدة للدول الأعضاء ومنظماتها الإقليمية من أجل عقد اتفاقات الاستثمار المتعددة الجنسيات وتعبئة الموارد المالية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ .

وقال ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

رغم ما تعانيه مجموعة الأندوجو من نقص في إمدادات الطاقة ، تتوفر لديها مصادر كبيرة للطاقة الكهربائية وغيرها من مصادر كبيرة للطاقة الكهربائية وغيرها من مصادر الطاقة ، مما يتيح لها مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة في المستقبل . ويمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات واستراتيجيات الطاقة المتكاملة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ، وحث بلدان المجموعة على اعتماد النهج التعاوني في تنمية واستخدام هذه الموارد .

كما أكد على الأهمية البالغة لتنمية التكنولوجيا وتكييفها ونقلها من أجل تنمية قدرات الدول الأعضاء في مجال الطاقة .

٩ - وأقر الاجتماع جدول الأعمال التالي :

(١) إنشاء فريق عمل من الخبراء .

(٢) استراتيجيات الطاقة والكهرباء حتى عام ٢٠٠٠ .

(٣) الربط الكهربائي بين بلدان مجموعة الأندوجو .

(٤) أية أمور أخرى .

(٥) موعد ومكان الاجتماع المقبل .

١٠ - قدمت السودان ورقة عن الطاقة والبيئة في القرن الحادي والعشرين ومشاكل الطاقة الكهربائية ، والقضايا الخاصة بالمشاغل البيئية لأفريقيا وسبل مواجهتها ، بينما قدمت إثيوبيا ورقة عن الربط الكهربائي الإقليمي بين شبكات البلدان الأعضاء بمجموعة الأندوجو ، وقدمت مصر ورقة عن الربط الكهربائي الإقليمي بين الدول الأعضاء في مجموعة الأندوجو .

١١ - بعد الإشارة إلى النقص في الطاقة وتدمير البيئة الناجمين عن الاستخدام المكثف لحطب الوقود ، استعرض الاجتماع العلاقات بين الدول الأعضاء في مجال الطاقة ، كما ناقش السبل والوسائل التي تكفل دعمها وتوسيع نطاقها وتنويعها . وشدد الاجتماع على ضرورة زيادة التعاون في

قطاع الطاقة وتطوير الربط الكهربائي والمشروعات ذات الصلة في إطار هذا التعاون . وفي هذا الصدد أكد الاجتماع على ضرورة زيادة التعاون والتنسيق بين دول الأندوجو والمنظمات والتجمعات الإقليمية الأفريقية الأخرى وكذلك المنظمات الدولية .

١٢ - وأشار الاجتماع إلى الحلقة الدراسية لخبراء الطاقة التي من المقرر أن تعقد تحت رعاية بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في أبدجان في نوفمبر ١٩٩٠ . ومن المقرر أن تستعرض الحلقة الدراسية احتمالات تنمية الطاقة في أفريقيا وخطط العمل في المستقبل .

١٣ - وتأسيساً على المناقشات ، لاحظ الاجتماع أن هناك إمكانات كبيرة للتعاون الإقليمي في مجال الطاقة والكهرباء داخل إطار مجموعة الأندوجو . وأشار الاجتماع إلى المناقشات التي أجريت خلال الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة الأندوجو ، المعقد في أديس أبابا في ٢٦ فبراير ١٩٩٠ ، والتي تناولت الربط الكهربائي بين شبكة أنجا بزائير وشبكة أسوان بمصر وما أبدته الدول الأعضاء من اهتمام بشأن تنفيذ هذا المشروع وغيره من مشروعات الطاقة والكهرباء المجدية داخل إطار مجموعة الأندوجو . واتجه الرأي إلى أن التعاون الإقليمي على أسس سليمة في مجالي الطاقة والكهرباء يمكنه أن يتيح لبلدان مجموعة الأندوجو أن تصبح دولاً مصدرة للطاقة في مرحلة لاحقة .

١٤ - واعتمد الاجتماع خطة العمل التالية :

أ - إنشاء فريق خبراء يعقد اجتماعات دورية ، ويقوم بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات أخرى ، بإصدار التوصيات بشأن دراسات محددة فضلاً عن اتخاذ الإجراءات التنسيقية اللازمة وإعداد هذه الدراسات .

ب - وضع إطار عام للتعاون في إنتاج الطاقة والإدارة والربط الكهربائي في إطار مجموعة الأندوجو حتى عام ٢٠١٥ .

ج - تحديد الاستراتيجيات الإنمائية المرحلية لاستخدام الطاقة ووضع قائمة بالمشروعات تتضمن وصفاً لأوضاعها في الوقت الراهن .

١٥ - وأعرب الاجتماع عن أمله في أن تنضم الدول المجاورة إلى مجموعة الأندوجو من أجل تعزيز التضامن الجماعي داخل الإقليم .

١٦ - وأعربت الوفود عن شكرها وتقديرها لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، وجمهورية مصر العربية حكومة وشعباً ، لما لاقته من حفاوة وكرم ضيافة خلال مدة انعقاد الاجتماع الأول لوزراء الطاقة والكهرباء لمجموعة الأندوجو في القاهرة .

١٧ - وقرر الاجتماع عقد الاجتماع الوزاري الثاني في جمهورية زائير وتقرر إبلاغ الموعد بواسطة القنوات الدبلوماسية .

(٩) بيان ختامي

الاجتماع الثاني لوزراء الكهرباء والطاقة لدول مجموعة أندوجو

(القاهرة ٢٠ - ٢١ أبريل ١٩٩١)

١ - تلبية للدعوة الموجهة من سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية وسعادة المهندس ماهر أباطة وزير الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية ، عقد وزراء الكهرباء والطاقة لدول الأندوجو مؤتمرهم الثاني بالقاهرة - مصر من ٢٠ - ٢١ أبريل ١٩٩١

٢ - حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء الآتية :

- جمهورية بورندي : سعادة جيرفيه نيكوما جانجي سفير بورندي لدى جمهورية مصر العربية .
- جمهورية أفريقيا الوسطى : سعادة إدوار اكبيكابور وزير الطاقة والتعدين والجيولوجيا والموارد المائية .

- جمهورية مصر العربية : سعادة المهندس محمد ماهر أباطة وزير الكهرباء والطاقة .

- جمهورية رواندا : سعادة أندريه نتاجيروا وزير الأشغال العامة والطاقة والمياه .

- جمهورية السودان : سعادة عبد المنعم خوجلي وزير الطاق والتعدين .

- جمهورية أوغندا : سعادة ريتشارد كايجوكا وزير الطاقة .

- جمهورية زائير : سعادة الوزير مولالانجا لواكا بوانجا وزير الطاقة .

٣ - كما حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء كمراقبين :

- جمهورية تشاد : سعادة محمد حبيب دعتوم وزير الطاقة والتعدين والبحوث المائية .

- جمهورية إثيوبيا الشعبية : سعادة المدير العام طعمينا ولدى حنس مدير عام «البا» بوزارة المناجم والطاقة .

- جمهورية كينيا : سعادة نقولا بعووط وزير الطاقة .

- جمهورية تنزانيا المتحدة : سعادة محمد على فوم سفير تنزانيا لدى جمهورية مصر العربية .

٤ - وحضر الاجتماع أيضاً ممثلو المنظمات الإقليمية والدولية التالية .

- بنك التنمية الأفريقي : السيد / اسيفا منجشا .

- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : السيد / يوري باشقوف .

- منظمة التجارة التفضيلية : الأنسة / جوليت شانز نيجاوا .

- الوكالة الحكومية للجفاف والتنمية : السيد / طائي هایل .

٥ - وفي معرض كلمته أكد سعادة مولانجالا لكاكاويانجا وزير الطاقة في زائير أهمية ربط الشبكات الكهربائية بالدول الأعضاء في الأندوجو ولا سيما ربط الشبكة الكهربائية للسد العالي في أسوان وشبكة خزان أنجا في زائير . واقترح أن توقع مصر وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان وزائير على اتفاقية بروتوكول من أجل إجراء دراسة في مشروع الضغط العالي انجا - أسوان .

أشار سعادة الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية في بيانه إلى أن مجموعة الأندوجو قد خطت خطوات هامة على درب توثيق عرى التعاون في مختلف المجالات فيما بين البلدان التي يعنيها الأمر . وقد أكد من جديد أن مجالات الكهرباء والطاقة هي بمثابة سمة مميزة لجهود مجموعة الأندوجو . وأضاف أنه ينبغي على أفريقيا أن تتخذ خطوات جدية نحو التكامل الاقتصادي على كل من الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي . أن مجال الطاقة - وخاصة الطاقة الكهربائية - يحظى بأعظم الإمكانيات وفضلاً عن ذلك فإن القارة الأفريقية تتمتع بموارد كهربائية واسعة تستطيع بها أن تلبي ليس فقط متطلبات التنمية في أفريقيا وإنما التصدير أيضاً إلى المجتمع الأوربي وبذلك يكفل للقارة مزيداً من العملة الأجنبية اللازمة للتنمية الاقتصادية .

ويبرز موضوع الكهرباء أضحت عمل وزراء الطاقة متماشياً مع أحدث الدراسات التي أجريت في مجال الطاقة مما يعتبر مؤشراً مطمئناً على أن الدول الأعضاء بمجموعة الأندوجو مسائرة للعصر في أسلوب تفكيرها وعملها .

وذكر السيد المهندس ماهر أباطة أن الاجتماع الذي عقد في القاهرة منذ أقل من عام . كان بداية لوجه جديد من أوجه التعاون فيما بين بلدان الأندوجو . وأكد سيادته أن الطاقة الكهربائية هي مقوم ذو طابع فريد من مقومات التنمية . فهي العنصر المفجر لتنمية القاعدة الصناعية والزراعية في أي دولة . وأضاف قائلاً أن هيكل إنتاج الطاقة الكهربائية في مصر قد تغير تغيراً كبيراً في العقد الماضي . وقد ارتفع معدل استهلاك الفرد من الكيلوات ساعة من ٥٠ في سنة ١٩٥٢ إلى ٨٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٩٠ ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى ١٦٠٠ بحلول عام ٢٠٠٠ . وقد سعت مصر أيضاً إلى إيجاد ربط كهربائي مع جاراتها من البلدان العربية والأفريقية . ومن بين أكثر المشاريع المثيرة للاهتمام والمبشرة بالنجاح مشروع انجا - أسوان الذي يمتد من زائير في قلب أفريقيا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان ومصر ..

أكد وزير الطاقة السوداني سعادة عبد المنعم خوجي حرص بلاده على تطوير التعاون بين دول مجموعة الإخاء في المجالات الاقتصادية ومجالات النقل والمواصلات والتجارة بالإضافة إلى التعاون في مجال الطاقة الحيوي لكافة دول المجموعة .. وأضاف أن السودان يعلق آمالاً كبيرة على التعاون بين دول الأندوجو إيماناً بجدوى هذا التعاون اقتصادياً وخلق أرضية صلبة من المصالح المشتركة بين شعوب ودول المنطقة . وأضاف أيضاً أن السودان قام بإعداد دراسة جدوى اقتصادية مع جارتة إثيوبيا لربط الشبكة الكهربائية بين البلدين ..

وقد أعرب عن قبول السودان المقترحات المصرية التي قدمت عام ١٩٨٤ بشأن تحقيق التكامل بين الشبكات السودانية والمصرية وذكر أن حكومته ترحب بالمبادرة باتخاذ الخطوات العملية التي تهدف إلى تنفيذ المشروع وتطوير التعاون بين مصر والسودان ..

وأشار إلى العناية الخاصة التي توليها بلاده للمشروع الرامي إلى ربط سدى انجا وأسوان مؤكداً عزم بلاده على المشاركة الكاملة في اللجنة الفنية ولجنة التسيير المعنيتين ..

كما قرر أن السودان ينظر في ربط شبكاته جنوب السودان بشبكات أوغندا وزائير ..

أبرز سعادة نقولا معروط وزير الطاقة بجمهورية كينيا الأهمية التي توليها كينيا للتعاون الإقليمي في هذا المجال الهام للطاقة والذي يقوم على أساس العلاقات الودية والحاجة إلى الاهتمام المتبادل وفي الوقت نفسه أحاط الاجتماع باحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة ..

كما أكد الوزير أنه ينبغي ألا تستند جهود مجموعة الأندوجو على الأمانى المشتركة فقط بل على أساس قانوني سليم أيضاً . كما ذكر أنه من أجل تسهيل الإسهام البناء في المجالات التي تقوم بها مجموعة الأندوجو فإن كينيا تحتاج إلى دراسة كافة الوثائق المتعلقة بإنشائها ..

وهكذا حذر من اتخاذ قرارات سابقة لأوانها دون النظر مقدماً إلى انعكاساتها على الدول الأعضاء بالمجموعة وما تتطلبه عليه من نتائج بالنسبة لها ..

أشاد سيادة ريتشارد فايغونا وزير الطاقة بجمهورية أوغندا بروح التعاون السائدة على كل من المستوى الإقليمي ودون الإقليمي وأكد من جديد تأييده للنهوض بمزيد من التعاون الوثيق بين دول مجموعة الأندوجو .

وقد أشار إلى أن هناك شبكات ربط كهربائية أخرى في المنطقة وأن الشبكة التي تربط أنجا بأسوان هي واحدة من بين وصلات عديدة مثل هذه المشروعات ينبغي ألا تنفذ وحدها دون سواها إذ أنها لا تخص جميع الدول الأعضاء بمجموعة الأندوجو وإنما تقتصر على مصر وزائير وتشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى . وأضاف سعادته أن أوغندا متصلة فعلاً بكينيا وأن العمل جاري في ربطها بتنزانيا ورواندا . وذكر من جديد أن عناية الأندوجو في مجال الطاقة ينبغي أن يوجه نحو تلبية طلبات المنطقة أو لا للحيلولة دون الابتعاد عن أغراض المجموعة .

أشار ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في كلمته إلى مزايا محددة قد تترتب على التعاون والتجارة من خلال ربط نظم الطاقة في البلدان المتجاورة مثل :

(أ) خفض الاحتياجات من احتياطي الطاقة اللازمة للتوليد .

(ب) القدرة على تقاسم مزايا الاقتصاديات الكبيرة .

(ج) زيادة الحمولة وتنويع الوقود .

(د) الدعم الطارئ في حالات الانهيار الكبرى .

كما أشار إلى تنمية الطاقة الكهربائية يعتبر حلاً سليماً بالنسبة للسعي نحو تنويع مصادر الطاقة الذي له أثر ملطف على الاقتصاديات الأفريقية بالنسبة للمضاعفات السيئة لارتفاع أسعار النفط العالمية والتدهور البيئي الثابت .

وذكر أخيراً أن مجموعة الأندوجو بوسعها أن تصبح جهازاً ناجحاً للتعاون والتنمية في إقليم بلدان الأندوجو وأن تستمر في العمل بوصفها كيان حي لعملية التكامل الاقتصادي الأفريقي .

— بناء على طلب الرئيس ألقى ممثل بنك التنمية الأفريقي بياناً بشأن التقدم الذي تحقق بالنسبة لمشروع انجا - أسوان . وذكر أن صلاحيات إجراء دراسة الجدوى قد وضعت وأن كشفاً مقتضياً من المستشارين المدعويين قد أعد كي يتولى هؤلاء تقديم مقترحاتهم للبدء بالعمل . كما أشار إلى أنه قد تم الاتفاق على تشكيل لجنة تسيير ولجنة فنية تتولى أعمال المتابعة والرقابة بالنسبة لنشاط الخبير الاستشاري الذي وقع عليه الاختيار .

أ - اعتمد الوزراء جدول الأعمال الآتي :

أ - التعاون في مجال الطاقة الكهربائية التي تربط بين دول الأندوجو - ب - مشروع انجا - أسوان -

ج - برنامج التعاون الفني للأندوجو - د - متابعة وتنسيق أنشطة الأندوجو في مجال الطاقة - هـ -

- إنشاء الصندوق الأفريقي لتنمية الطاقة - و - اعتماد البيان الختامي - ز - ما يستجد من أعمال .
- ٧ - أعاد الوزراء تأكيد أن التنمية السريعة في مجال الطاقة تعد عاملاً هاماً في تعزيز التعاون التجاري الاقتصادي فيما بين البلدان الأفريقية في كفاحها من أجل تحقيق الاعتماد الذاتي الصناعي ، وينبغي أن تؤمن استراتيجية هذه التنمية والتعاون الاستخدام الكامل لقدراتها وإمكاناتها بغية ضمان تنميتها الاقتصادية وبقائها على قيد الحياة .
- ٨ - أكد الوزراء التزامهم بتنفيذ التوصيات بشأن الطاقة المتضمنة في الباب ١١ من خطة لاجوس ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ .
- ٩ - أكد الوزراء أن قضايا الطاقة تعد عناصر هامة للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في الأندوجو وأنه ينبغي بأن تؤدي تنمية مصادر الطاقة وشبكاتها بين أعضائها إلى التقدم الاقتصادي وأن تسهم في الرفاهية العامة لبلدانها .
- وانطلاقاً من هذه الروح ينبغي أن تحمي الدول الأعضاء في الأندوجو مصالحها المشتركة في الاجتماعات والمنظمات الدولية .
- ١٠ - ذكروا بإجماع اجتماعهم الأول (القاهرة - يونيو ١٩٩٠) فيما يتعلق بأهمية تعزيز التعاون والتنسيق في مجال الطاقة فيما بين الدول الأعضاء في الأندوجو بغية وضع وتحسين نظم ومصادر الطاقة وشبكات الطاقة الكهربائية .
- ١١ - وأعاد الوزراء تأكيد أن تنمية الربط الكهربائي في الأندوجو تلعب دوراً على قدر كبير من الأهمية لزيادة إمكانات الطاقة في قارتها . وينبغي تعزيز كافة المشروعات التي تستهدف تنمية تلك الإمكانات .
- وفي هذا الصدد سجل الاجتماع بمشاعر الرضا الاقتراحات التي قدمها المستشارون الدوليون فيما يتعلق بإجراء دراسة جدوى لخط الربط الكهربائي متعدد القوميات إنجا - أسوان بين زائير وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وتشاد ومصر .
- وأحيط الاجتماع بوجود مشروعات جارية أو مقترحة لربط الشبكات الكهربائية بين أعضاء آخرين بمجموعة الأندوجو .
- ١٢ - اقترح الوزراء إنشاء مجموعات فنية للمتابعة لكل مشروع محدد . وتتكون تلك المجموعات من عدد متساو من الخبراء (لا يقل عددهم عن ٢) لكل بلد من البلدان المشتركة في المشروع . وستتولى هذه المجموعة بشكل منتظم متابعة التقدم الذي تم إحرازه في المشروع في مجال اختصاصها وتقديم تقرير للاجتماع السنوي لوزراء الكهرباء والطاقة لجماعة الأندوجو .
- وفي هذا الصدد رحب الاجتماع بإنشاء مجموعة متابعة فنية مخصصة لمشروع إنجا - أسوان بمشاركة خبراء من زائير وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وتشاد ومصر .
- ١٣ - أعرب الوزراء عن قلقهم المتنامي إزاء تدهور البيئة في أفريقيا .
- وذكروا بأحكام وتوصيات برنامج عمل القاهرة بشأن البيئة في أفريقيا (١٩٨٥) بربط البيئة بالطاقة والتنمية وطالبوا منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبنك التنمية الأفريقي وغيرها من المنظمات ذات الصلة إلى تطبيق كافة تلك التوصيات .

١٤ - ونظراً للطبيعة القابلة للاستنفاد لمعظم مصادر الطاقة ذكر الاجتماع أنه يمكن إنشاء مجموعات العمل الخاصة ببحث وتنمية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من أجل تحقيق سعي متقدم وفعال للأنشطة ذات الصلة التي نفذت في هذا المضمّن . وينبغي على مجموعات العمل هذه أن تقوم بالتجربة والعمل بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة .

١٥ - وفيما يتعلق أيضاً بترشيد الأندوجو في مجال الطاقة أوصى الاجتماع بإنشاء برنامج تعاون فني في مجال الطاقة للأندوجو . ويمكن أن يتضمن هذا البرنامج عقد ندوات ومؤتمرات وحلقات دراسية بشأن التدريب على العمل وتبادل الخبراء والخدمات الاستشارية وإنشاء مشروعات مشتركة للبحث وكذلك مشروعات مشتركة في المجالات الجديدة للطاقة . وفي هذا السياق زاد التأكيد على أنه قد طلب من البلدان الأعضاء التي طورت تكنولوجيا وخدمات الطاقة نسبياً تقديم هذه الخبرة للبلدان الأعضاء الأخرى للاستفادة منها .

١٦ - أخذ الاجتماع علماً بتوصيات الحلقة الدراسية حول (الطاقة في أفريقيا) التي عقدت تحت إشراف بنك التنمية الأفريقي في أبيدجان ١٩٩٠ . وقد تمت الإشارة بصفة خاصة إلى التوصيات المتعلقة بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين الدول الأفريقية في مجال الطاقة وكذلك إلى دور بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات المالية الدولية في هذا الصدد .

١٧ - طلب الوزراء من المنظمات الإقليمية والدولية التي حضرت الاجتماع وكذلك المنظمات والمؤسسات ذات الصلة تقديم كافة أشكال المساعدة الممكنة لبلدان مجموعة الأندوجو .

١٨ - وافق الوزراء على بحث الاقتراح المتعلق بإنشاء لجنة تنسيق مشتركة لمشروعات الطاقة في مرحلة لاحقة وذلك بهدف تأمين التعرف ومتابعة المشروعات في مجال الطاقة بالدول الأعضاء في الأندوجو .

١٩ - وافق الوزراء على عرض الاقتراح بإجراء دراسة حول إمكانية إنشاء صندوق أفريقي لتنمية الطاقة في نطاق بنك التنمية الأفريقي للنهوض بالمشروعات والدراسات المتعلقة بالطاقة في أفريقيا على مؤتمر القمة السابع والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية المقرر عقده في يونيو ١٩٩١ بنيجيريا .

٢٠ - أعربت الوفود عن شكرها وتقديرها لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ولحكومة مصر وشعبها للاستقبال الحار والضيافة الممتازة التي نعم بها المندوبون خلال عقد الاجتماع الثاني لوزراء الكهرباء والطاقة لدول مجموعة الأندوجو بالقاهرة .

٢١ - قرر الاجتماع عقد دورته الثالثة في زائير والرابعة في السودان .

(أعد بالقاهرة - مصر ٢١ أبريل ١٩٩١) .

(١٠) الندوة الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه في افريقيا

إعلان القاهرة حول المياه الافريقية

القاهرة (٢٥ - ٢٧ يونيو ١٩٩٠)

مقدمة :

- اتخذ اهتمام المجتمع الدولي المتزايد بتنمية وإدارة الموارد المائية مظاهر عديدة في السنوات الأخيرة . وانعكس هذا الاهتمام في أنشطة عدد من أجهزة الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلخ ..) ، وهي الأجهزة التي تقدم المساعدة الفنية للبلدان النامية فيما يتعلق بنواح معينة من تنمية موارد المياه ، وكذلك المساعدة المالية التي يقدمها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والأجهزة والوكالات الدولية المعنية الأخرى .

- يوجد بأفريقيا العديد من الأنهار والبحيرات التي تعطي صورة عن وجود ثروة كبيرة من الموارد المائية في القارة .

- وعلى الجانب الآخر ، يوجد بأفريقيا أكبر صحراء في العالم ، الصحاري شمال خط الاستواء ، صحراء كلهاري إلى الجنوب ، ومناطق شاسعة جرداء وشبه جرداء في معظم أرجاء القارة تقريباً ، وهناك المحن والدمار الذي ينجم عن فترات القحط الطويلة في السهل وأجزاء عديدة في بلدان أخرى ، والحاجة الصارخة إلى الغذاء وعلف الماشية والألياف والمرافق الأساسية مثل مياه الشرب والصرف الصحي .

- هذا التفاوت يوضح التناقض الظاهري الموجود في الصورة العامة لموارد المياه واحتياجات قارة من أكبر قارات العالم .

موارد المياه في افريقيا :

يوجد اعتماد طبيعي متبادل بين الموارد المائية والموارد الطبيعية الأخرى ، وهذا ما يجب أن تقره وكالات التخطيط والتنمية بصورة كاملة . إن تنمية أو استخدام الموارد المائية في إطار نظام دولي للموارد المائية له انعكاسات هامة على الموارد الطبيعية الأخرى حيث تتوقف تنمية هذه الموارد والحفاظ عليها أو استخدامها على المياه أو على تأثير بورة المياه .

هناك بعض الحقائق التي يمكن أن نذكرها عن موارد المياه في أفريقيا .

أ - نسبة وفرة المياه في أفريقيا حسب وحدة المنطقة بالمليمتري هي أقل نسبة في العالم .

ب - معدل التبخر في أفريقيا أعلى منه في كل القارات الأخرى .

ج - كفاءة مجرى المياه ، أي النسبة بين انسياب المياه وسقوط الأمطار هي أقل نسبة في أفريقيا وبعبارة أخرى فإن معظم الأمطار الساقطة في أفريقيا لا تصل الأنهار والبحيرات ولكنها تفقد من خلال التسرب أو التبخر .

د - إن القيمة المنخفضة لمجرى الماء تشير إلى أن أفريقيا تمتلك من الأراضي أكثر مما تمتلك من الموارد المائية ، ومن ثم كانت هناك الاتجاه إلى التخطيط من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وفقاً لبرامج وسياسات تمت دراستها دراسة جيدة .

دور الماء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا :

- أ - إن تنمية موارد المياه في أفريقيا هو ضرورة أساسية لتنمية إمكاناتها الصناعية والزراعية .
- ب - إن تنمية الطاقة الكهربائية من مصادر المياه توفر طاقة قليلة التكلفة نسبياً بالنسبة للتنمية الصناعية والمعدنية . إن الطاقة المولدة من المياه تأخذ دوراً حاكماً كمصدر من مصادر الطاقة .
- ج - ولقد لعب النقل النهري الداخلي في الأنهار والبحيرات في أفريقيا دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية لبلدان أفريقيا ، وما زال يلعب هذا الدور حتى اليوم ، وتتضأ أهمية النقل النهري عندما نعرف أن أفريقيا بها بلدان مغلقة أكثر من أى قارة أخرى في العالم . وما زال هناك الكثير الذي يلزم عمله في أفريقيا لتعزيز مرفق النقل النهري الداخلي .
- د - إن أهمية مياه الشرب بالنسبة للمجتمعات الريفية والحضرية وبالنسبة للماشية هي من الواضح بحيث لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد .
- هـ - إن أخطار اعتماد الإنسان كلياً على المطر والآثار المدمرة المترتب على عدم سقوط المطر أو نقص سقوطه قد اتضحت بصورة مؤلمة من خلال فترات القحط الطويلة في أجزاء عدة من أفريقيا ، ولا عجب أن تخطى مكافحة الجفاف بهذه الدرجة العالية من الأولوية .
- و - وعلى ذلك يتضح أن تنمية موارد المياه يجب أن ينظر إليه باعتبارها من أهم العوامل لتنمية أفريقيا بشرياً واجتماعياً واقتصادياً ، وباعتبارها أداة سياسية في تأمين نوعية أفضل من الحياة لشعوب القارة من الحياة لشعوب القارة .

توصيات عمل

توصيات العمل هي كما يلي :

أولاً : تقييم توفر المياه :

موارد المياه السطحية والجوفية :

- أ - هناك حاجة إلى إعادة النظر في كفاءة الشبكات القائمة لقياس ودراسة الظواهر المائية بغية تقوية وتحسين أداء هذه الشبكات وعملها وتغطيتها . ويمكن لهذه الدراسة أن تتضمن معالجة موضوعات تتعلق بالتوحيد القياسي للمعدات ووسائل المراقبة والتسجيل ، وبصفة خاصة التوصل إلى تناسق بين الأنظمة الوطنية الموجودة في نفس الحوض الدولي للنهر .
- ب - يجب إقامة بنوك معلومات ولا بد من اتخاذ الترتيبات بغية الجمع المنتظم للمعلومات وإعدادها ونشرها بصورة دورية في استمارة متفق عليها وعلى فترات محددة .
- ج - على أساس البيانات التي تم جمعها ونشرها يجب عمل تقييم دوري لموارد المياه السطحية ، ويجب تحديث هذه الدراسات من وقت لآخر كلما توفر مزيد من البيانات .
- د - بالإضافة إلى مثل هذه الدراسات عن الموارد الإجمالية للمياه ، هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التفصيلية حتى يمكن معرفة الكميات التي يمكن استغلالها بصورة اقتصادية للاستعمالات المختلفة من الماء مثل الاستهلاك المنزلي ، والري أو توليد الطاقة .
- هـ - لا بد من عمل فهرس لجميع البيانات الموجودة عن المياه الجوفية .
- و - يجب أن تشتمل شبكات ملاحظة المياه الجوفية على برامج أخذ عينة لتحديد نوعية المياه .

ز - لابد من مراجعة ما تم عمله حتى الآن في مجال المياه حتى يمكن الاستفادة مما هو قائم وتحديد برنامج للبحث في المستقبل فيما يتعلق باحتياجات التنمية ، ولابد من تكثيف البرامج الحالية والبدء في برامج جديدة كلما كان ذلك ضرورياً .

ح - هناك حاجة إلى تطبيق الوسائل الجيوفيزيائية أى الخاصة بطبيعة الأرض والنماذج والنظائر الرياضية بدرجة أكثر مما هو متبع حالياً لدفع الأنشطة الخاصة بالتنقيب عن المياه وتقييمها قدماً إلى الأمام .

ثانياً : تقييم استخدامات المياه :

أ - يجب عمل تقييم استخدام موارد المياه السطحية والجوفية في أحواض الأنهار كل على حدة وكذلك على مستوى قومي ، وذلك فيما يتعلق بموارد المياه اللازمة للمناطق الريفية والمناطق الحضرية والماشية ، والصناعة ، والري ، وتوليد الطاقة المائية إلخ ..

ب - وإذا ما كان مثل هذا التقييم قد أجرى بالفعل في وقت إلا أنه خلى من اتخاذ الترتيبات لمراجعة هذا التقييم وتحديثه .

ثالثاً : تقييم الطلب على المياه :

أ - إن الطلب على المياه للأغراض المختلفة مثل تغذية المناطق الحضرية والريفية بالماء ، والماشية ، والصناعة ، والري أو توليد الطاقة المائية يجب تقييمه من وقت لآخر وفقاً لأهداف التنمية الوطنية وذلك بهدف توفير الأساس للتنمية المستقبلية لموارد المياه الجوفية والسطحية المتاحة .

ب - وحيثما أجريت مثل هذه الدراسات عن الطلب للمياه واكتملت هذه الدراسات بصورة كلية أو جزئية ، فلا بد من توفير الفرص لمراجعتها وتحديثها .

ج - عند إعداد مثل هذه التقديرات عن الطلب تبرز الحاجة إلى استخلاص معايير مشتركة لعمل تنبؤات عن هذا الطلب على أن تكون هذه التنبؤات من المرونة بحيث تسمح بالتغيرات وفقاً للاختلافات في الأوضاع الوطنية .

رابعاً : استخدام المياه في الزراعة :

أ - إن تحقيق إنتاج وإنتاجية مثلى في الزراعة يستوجب حكمة في استخدام وتنمية الموارد من الماء والأرض بصورة متكاملة ، حيث من الضروري أن ترتبط سياسة المياه بسياسات ملائمة لاستخدام الأرض حتى يمكن استخدام الأراضي التي لا تستغل حالياً للإنتاج الزراعي وذلك بهدف زيادة المستويات الحالية للإنتاج الزراعي والغذائي .

ب - يجب تكثيف الجهد لتحديد احتياجات المحصول من المياه حسب المنطقة وطبيعة التربة حتى يمكن استخلاص ممارسات أفضل في إدارة المياه .

ج - تشكل الفيضانات مشاكل صعبة فيما يتعلق بمراقبة وحماية العديد من أحواض الأنهار في كثير من بلدان المنطقة . ومن الضروري أن تشتمل هذه المشاريع على هذا العامل ، أى ضرورة وجود مشروعات وخطط للتنمية الشاملة لأحواض الأنهار .

د - توجد مساحات شاسعة من المستنقعات في العديد من البلدان ولذلك يجب أن تتضمن مخططات الري خططاً لاستصلاح وتجفيف هذه المستنقعات حيثما كان ذلك لازماً .

هـ - في كثير من المناطق الساحلية تبرز مشاكل الملوحة التي تؤثر على نوعية المياه السطحية وكذلك المياه الجوفية ولا بد أن تتضمن جهود تنمية أحواض الأنهار في هذه المناطق مراقبة لهذه الملوحة .

خامساً : استخدام المياه في الصناعة :

أ - هناك بعض الأمثلة لإعادة استخدام المياه في الأغراض الصناعية ولكن إمكانيات إعادة استخدام المياه في عدد من بلدان المنطقة مازالت في حاجة ، وبدرجة كبيرة ، إلى استكشافها .

ب - يشكل التلوث الناجم عن الاستخدامات الصناعية مشكلة كبرى بالفعل في كثير من بلدان المنطقة . وتقوم بلدان عديدة باتخاذ التدابير اللازمة لرصد مستويات التلوث بصورة منتظمة ، وتلجأ إلى إصدار الأوامر التنفيذية والتشريعات بغية مراقبة تلوث المياه والحد من هذا التلوث .

هناك حاجة إلى مساعدة خارجية بخصوص المسائل الآتية :

١ - إجراء مسوحات عن المستويات المائية للتلوث لموارد المياه السطحية والجوفية .

٢ - إقامة شبكات رصد للكشف عن التلوث .

٣ - إقامة معامل لإجراء تحليل لعينات المياه بصورة منتظمة وبورية .

٤ - توفير المعدات والأموال والأيدي العاملة لمكافحة آثار التلوث .

سادساً : استخدام المياه في توليد الطاقة :

أ - يوجد في أفريقيا حوالي ثلث إمكانات العالم في مجال توليد الطاقة من المصادر المائية ولكن النسبة الحالية لجميع مشروعات الطاقة المائية في أفريقيا ليست سوى خمسة في المائة من هذه الإمكانية . إن نصيب الطاقة المائية في أفريقيا ليست سوى خمسة في المائة من هذه الإمكانية . إن نصيب الطاقة المائية من إجمالي إنتاج الطاقة في أفريقيا هو في تزايد وسوف يستمر في الزيادة مستقبلاً . الدراسات ومشروعات التنمية التي تمت في الماضي كانت تستهدف تقريباً في معظم الحالات أغراضاً محددة مثل تزويد المراكز الحضرية أو التعدين أو المنشآت الصناعية بالطاقة ، وهو الأمر الذي حد من التنمية الكاملة لهذه الإمكانات . ومن الآن فصاعداً يجب إجراء دراسات شاملة لتحديد احتمالات وإمكانيات التنمية في أحواض الأنهار والبلدان والمناطق .

ب - ومن الطبيعي أن الطلب على استخدام المياه لتوليد الطاقة سوف يرتبط بالحاجة إلى توليد الطاقة وهو الأمر الذي يجب أن يقوم على أساس من المسوحات التفضيلية الشاملة ، ليس فقط على المستوى القومي ولكن على المستوى شبه الإقليمي أيضاً ، حيث أن الاستهلاك لن يقتصر بالضرورة على المستوى القومي . وهذا يؤكد ضرورة إجراء مسوحات عميقة إقليمية وشبه إقليمية .

ج - يجب أن ينظر إلى تنمية الطاقة المائية على أنها جزء لا يتجزأ من مشروعات التنمية الشاملة في قطاع الطاقة بأكمله .

د - يجب أن ننظر إلى تنمية الطاقة المائية باعتبارها مكوناً هاماً في تنمية موارد المياه للأغراض المتعددة في التخطيط لوطني وتخطيط حوض النهر .

سابعاً : الاحتياجات المائية للملاحة :

توصى بشدة بإعداد لوائح للملاحة وذلك بغية إقامة نظام موحد للنقل النهري في أفريقيا ، ووضع اللوائح الأساسية لتنظيم هذه الملاحة :

١ - في أي برنامج يستهدف التنمية الشاملة والمتكاملة لحوض الأنهار ولخدمة الأغراض المتعددة ، وحيث تكون هناك مصالح ملاحية ، لابد أن تؤخذ ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى للسحب من مصبات الأنهار في الاعتبار أثناء إعداد مشروعات التنمية .

ب - يجب أن تكون سياسة تنمية النقل النهري الداخلي جزءاً لا يتجزأ من سياسة النقل الشاملة للقارة .

ج - يجب تنمية وتعزيز التكنولوجيا الملائمة في المسائل المتعلقة بتطهير القنوات وصيانة الممرات المائية ، وإعداد الخرائط الخاصة بالفيضانات وأحواض الأنهار والمسوحات الجغرافية لمصبات الأنهار والبحيرات الطبيعية والصناعية ، وإعداد لوحات ملاحية وتحديث الموجود منها ، وإقامة عوامات الإرشاد وإشارات السواحل والإرشادات البصرية ووسائل الإرشاد الملاحي الأخرى .

ثامناً : الجفاف :

١ - إن مراقبة الجفاف هو أحد المشاكل التي لها أولوية قصوى في أفريقيا . وهناك حاجة إلى إعداد برنامج شامل لتنمية موارد المياه في أفريقيا ، يحدو أهدافاً وأغراضاً محددة للمستقبل في المدى القصير والمدى الطويل .

ب - إن استكشاف المياه الجوفية في أفريقيا يحتاج إلى برنامج مكثف لاختيار الآبار والتجويقات المائية .

ج - يجب اتخاذ الترتيبات اللازمة للصيانة السليمة للآبار الموجودة وتنمية آبار جديدة باستخدام موارد وطاقات السكان المتأثرين بذلك في المناطق الريفية على أساس مبدأ مساعدة الذات مع مساعدة إضافية تقدمها الدولة وكذلك الموارد الخارجية .

د - يجب إتمام دراسات الجدوى بأسرع ما يمكن بالنسبة لمشروعات تنمية موارد المياه السطحية والتي حددتها الدراسات التخطيطية السابقة .

تاسعاً : مشاكل التخطيط :

١ - إعداد مخططات رئيسية للبلدان وأحواض الأنهار حيث أن توفير تخطيط طويل الأجل سوف يشكل الاستراتيجيات التخطيطية اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعية . ولابد من زيادة التأكيد على الحاجة إلى سياسة تنمية متعددة الأغراض ، وهناك عدد من البلدان في حاجة إلى إعداد مخططات رئيسية قومية لأحواض الأنهار بها . وهناك مجال لمزيد من تطبيق تقنيات أنظمة التحاليل واستخدام النماذج الرياضية في المشاكل المتعلقة بالتخطيط .

ب - هناك حاجة إلى دمج مخططات المياه الوطنية في المخططات الوطنية في التنمية الاقتصادية والإنمائية .

ج - في مجال التخطيط تحتاج كثير من البلدان إلى المساعدة في مجالات تحديد المشروعات ، وإعداد تقارير الجدوى والتقارير الخاصة بالمشروعات ذاتها .

د - بالنسبة للتخطيط لابد من إعطاء اهتمام إلى الاحتياجات المطلوبة في مجال إجراء المسوحات الميدانية وإعداد الخرائط الطبوغرافية بما في ذلك الصور القياسية والأساليب الحديثة الأخرى .

عاشرًا : إعداد سياسة مياه :

في بعض بلدان المنطقة بذلت جهود لاتزال تبذل لإعداد سياسات وطنية تستهدف التنمية الشاملة

لموارد المياه ولكن في البلدان الأخرى التي لم تفعل ذلك حتى الآن تبرز الحاجة إلى صياغة سياسة خاصة بالمياه تتسق مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلد . إن صياغة سياسة للمياه أمر ضروري لتخطيط تنمية منتظمة للموارد على مراحل وفقاً لأولويات سبق تحديدها وذلك بغية الوصول إلى الأهداف والأغراض في مختلف مجالات استخدام المياه .

حادي عشر : تنمية تكنولوجيا مناسبة :

أ - هناك حاجة إلى توضيح مفهوم ومضمون التكنولوجيا الملائمة وبصفة خاصة في مجال تنمية الموارد المائية في نطاق البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة . وهذا الموضوع يمكن بحثه في ضوء الحاجة إلى إقامة قدرة تكنولوجية داخل البلدان وفي المنطقة بغية إيجاد حل للمشاكل الوطنية الحقيقية في مجال تنمية المياه دون اعتماد غير ضروري على التكنولوجيا المستوردة أو المواد الخام .

ب - إن التوحيد السياسي للمعدات في بلدان المنطقة سوف يساعد إلى حد ما في حل مشاكل التشغيل التي تنجم عن نقص قطع الغيار .

ج - إن التوحيد القياسي لنوع التصميمات والمخططات سوف يساعد على تنمية التكنولوجيا الملائمة في مجال تنمية المياه .

د - إن الجهود المؤسسية من أجل تنمية التكنولوجيات الملائمة في مجال تنمية الموارد المائية تحتاج إلى كل تشجيع ممكن .

ثاني عشر : السياسة العلمية واحتياجات البحث :

أ - يتم إجراء قدر ملحوظ من البحوث في العديد من معاهد البحث والمنظمات والجامعات والهيئات الحكومية وغير الحكومية في أفريقيا عن المشاكل المتعلقة بتنمية الموارد المائية وتشكل مشاكل تقييم موارد المياه السطحية والجوفية واستخدام وتنمية هذه الموارد مضمون هذا البحث والدراسة . وهناك حاجة لمراجعة ما تم إنجازه حتى الآن ومعرفة مدى إسهام نتائج البحث في عملية التنمية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث .

ب - هناك أيضاً الحاجة إلى دراسة الرغبة في توفير آلية مؤسسية لاستمرار التشاور والتنسيق فيما بين العاملين في مجال البحث حتى تخرج حلول تلائم مشاكل المياه في بلدان المنطقة وحتى يكون البحث جزءاً واضحاً في طابع عملية التنمية .

ثالث عشر : تأثير مشروعات المياه على البيئة :

أ - هناك وعي متزايد بشأن التزايد البيئي لمشروعات المياه ، وتجرى حالياً العديد من الدراسات البيئية في كثير من بلدان المنطقة .

ومن الآن فصاعداً يجب أن تكون السياسة هي إجراء دراسات عن التأثير البيئي للمشروعات المقترحة أو المشروعات المطروحة قبل تنفيذ المشروع حتى يمكن اتخاذ الإجراء البيئي المطلوب وقت تنفيذ المشروع .

ب - ولقد قامت بالفعل مؤسسات لضمان التمثيل الفعال للمصالح البيئية ، ويجب أن تدعم هذه المؤسسات بصورة مناسبة لتمكينها من تحقيق تلك المسئوليات في مجال مشروعات المياه .

ج - في البلدان التي لا يوجد بها مؤسسات بيئية حتى الآن يجب اتخاذ التدابير لإقامة المؤسسات المناسبة التي تلائم احتياجاتها وظروفها .

د - أثناء تخطيط وإنشاء مشروعات المياه يجب إعطاء الاهتمام اللازم لصالح حماية وحفظ الحياة البرية حيثما كان ذلك لازماً .

هـ - يجب تنمية السياحة وأماكن الترفيه في جميع حالات الخزانات الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان .

رابع عشر : التعاون الإقليمي والدولي :

أ - إن المنظمات القائمة حالياً في حاجة إلى تدعيم مؤسسي من خلال توفير المعدات والأموال والموظفين .

ب - يرغب عدد من البلدان في القيام بأعمال أو ترتيبات مشتركة لإجراء دراسات عن تنمية أحواض الأنهار ، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء ما لتعزيز مثل هذه الجهود للتعاون المشترك في أحواض الأنهار الدولية والبحيرات .

ج - يجب أيضاً إضفاء الطابع المؤسسي على الأعمال التي تستهدف القيام بإجراء مسوحات بشأن موارد المياه متعددة الجنسية ورصد نوعية الماء في أحواض الأنهار الدولية والبحيرات .

د - يجب القيام بعمل لتعزيز الجهود الرامية إلى توحيد وسائل القياس والمعدات وإعداد البيانات وذلك بغية إيجاد تناسق بين الجهود الوطنية المختلفة في حوض النهر الدولي الواحد أو البحيرة .

هـ - إن الارتباط ما بين موارد مياه أحد أحواض التصريف أو الأنظمة يجعل من الضروري اتفاق دول الحوض على قواعد دولية تحكم استخدام وتنمية الموارد المائية . وهذا الاتفاق ليس فقط أمراً مرغوباً فيه ، ولكن يجب أيضاً أن تتخذ هذه الدول الخطوات اللازمة في إطار سلطتها بغية ضمان أن استخدام وتنمية الموارد المائية داخل أراضيها يتم في الواقع وفقاً للمبادئ والقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال بما في ذلك أى اتفاقيات بين دولتين أو أكثر من الدول المعنية .

المعوقات :

تتحصر المعوقات الرئيسية نحو استخدام أكثر فعالية وأكثر شمولاً لموارد المياه وتنميتها في المنطقة في الآتي :

- ندوة رأس المال ،

- ندوة الأيدي العاملة المدربة ،

- الضعف المؤسسي .

ولمعالجة هذه المعوقات لابد أن يؤخذ في الاعتبار التوصيات التالية :

خامس عشر : الحاجة إلى رأس المال :

هناك حاجة إلى المساعدة المالية في كثير من البلدان للأغراض التالية :

- إقامة وتشغيل شبكات موارد المياه الجوفية والسطحية .

- جمع وإعداد ونشر البيانات وإنشاء بنوك المعلومات .

- إعداد دراسات جدوى قبل التخطيط .

- إعداد تقارير جدوى لمشروعات معينة .

– الاستثمار في إنشاء مشروعات ذات أولوية تمت دراستها بالفعل وثبت جدواها .

سادس عشر : مسوحات عن الأيدي العاملة :

أ – توفر المسوحات التي تجري عن الأيدي العاملة الاتجاه والتوجه اللازمين لصياغة برامج تدريب طويلة الأجل وعلى ذلك يجب إعطاء أولوية متقدمة لإعداد مثل هذه المسوحات وفقاً لمعايير واضحة تماماً وتوجيهات محددة مسبقاً .

ب – أثناء إجراء هذه المسوحات يجب الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية :

أ – يجب أن تكون المسوحات شاملة بحيث تغطي جميع قطاعات تنمية الموارد المائية بما في ذلك تقدير موارد المياه السطحية والجوفية والاستعمالات المختلفة للمياه مثل مياه الشرب للمناطق الحضرية والريفية والماشية وكذلك تكنولوجيا الصرف ، والاستخدام الصناعي للماء بما في ذلك إعادة استخدامه والاستخدام الزراعي للري ومصائد الأسماك والغابات والتربة والحفاظ على المياه والاستعمالات غير الاستهلاكية مثل توليد الطاقة المائية والنقل النهري الداخلي إلخ ..

٢ – في كل قطاع من القطاعات السابقة يجب إجراء تقييم الاحتياجات من الأيدي العاملة على المستوى المهني وشبه المهني وكبار وصغار الموظفين والمستوى المتوسط منهم .

٣ – يجب النظر إلى المسوحات التي تجري عن الأيدي العاملة في مجال موارد المياه باعتبارها جزءاً أساسياً من المسوحات عن الاحتياجات الشاملة للأيدي العاملة المدربة في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية على أساس الاحتياجات المحددة والفنية لبلدان المنطقة حتى تكون هذه المسوحات أدوات فعالة حقيقية في تخطيط السياسة أو تنفيذ المشروع .

سابع عشر : التجنيد من أجل التدريب :

أ – يوجد عدد من المؤسسات والجامعات والكليات والمعاهد الفنية ومراكز التدريب في حاجة إلى التدعيم والتوسع .

ب – يمكن مراجعة مناهج بعض المعاهد القائمة ومراكز التدريب والتوسع فيها حتى تشمل موضوعات تتعلق بتنمية الموارد المائية .

ج – عدد مراكز التدريب القائمة غير كاف وهناك حاجة إلى إنشاء مراكز تدريب جديدة بناء على طلب بلدان المنطقة في تخصصات بعينها تحتاجها هذه البلدان .

د – يجب تشجيع التعاون فيما بين البلدان الأفريقية لإقامة مؤسسات تدريب كمشروعات مشتركة فيما بين البلدان الأفريقية ذات المصلحة لتدريب الموظفين المهنيين وشبه المهنيين .

هـ – بالإضافة إلى التعاملات قصيرة الأجل الموجودة في المشروعات هناك حاجة إلى منح طويلة الأجل عن دراسات في موضوعات تتعلق بمجال تنمية الموارد المائية .

و – يجب إعطاء اهتمام لإنشاء مركز تدريب لتنمية الموارد على أساس إقليمي أو شبه إقليمي لتدريب المتخصصين في النواحي المختلفة لتكنولوجيا تنمية موارد المياه على مستوى الدراسات العليا لخريجي الهندسة من الجامعات أو المعاهد الفنية الموجودة مع توفر تدريب على رأس العمل ودورات دراسية لتنشيط معلومات المهندسين الموجودين في الخدمة .

ز – تطوير مراكز التدريب القائمة لتغطية مناطق أكبر من القارة .

ثامن عشر : مشاكل موسسية :

هناك تباين واسع في الهياكل المؤسسية القائمة على النواحي المختلفة لتنمية الموارد المائية في بلدان المنطقة ، وهو ما يتفق مع الاختلافات في الهيكل الإداري والتقاليد التاريخية . إن وجود نظام واحد وموحد ليس ضرورياً ولا ممكناً ويجب إعطاء اهتمام للمقترحات الآتية والتي تأخذ في الحسبان الاحتياجات المؤسسية على المستوى الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي والدولي .

على المستوى الوطني :

أ - هناك حاجة في كثير من البلدان إلى تقوية الإطار المؤسسي القائم لجعله أكثر فاعلية في تشغيل المكونات المختلفة لتنمية المياه مثل التخطيط والتصميم والإنشاء والصيانة والتشغيل ، وتوفير مرافق البنية الأساسية اللازمة مثل مكاتب الرسم والمعامل والورش وأوناش الحفر .

ب - ظهر تيار حديث ألا وهو إنشاء هيئات أحواض الأنهار على المستوى الوطني ومن الضروري تقوية هذه الهيئات بغية جعلها أكثر فعالية في مجال التخطيط المتكامل وتنمية أحواض الأنهار المعنية لاستعمالات المياه جميعها .

على المستوى شبه الإقليمي :

ج - يوجد بالفعل عدد من المنظمات شبه الإقليمية ولكنها في حاجة إلى تدعيم وفقاً لاحتياجاتها كل على حدة وذلك بالتشاور مع هذه المنظمات وبمشاركة الحكومات .

د - إعطاء اهتمام لإنشاء معاهد علمية داخل أحواض الأنهار المشتركة بهدف تعزيز الدراسات العلمية وصياغة مخططات على مستوى الحوض من أجل تنميته تنمية متكاملة ، وتعزيز تدريب الأيدي العاملة وتطوير إطار مؤسسي داخل بلدان الحوض .

على المستوى الدولي :

هـ - على المستوى الدولي هناك حاجة إلى تنسيق مشاركة وكالات الأمم المتحدة في موارد المياه أو المشروعات المتعلقة بها ، ولتنسيق أوثق وتشاور بين الوكالات الدولية والحكومات في إعداد وتنفيذ مشروعات المياه .

تاسع عشر : بنود أخيرة :

تعلن البلدان المشتركة في مؤتمر القاهرة التزامها بأهداف وينود هذا الإعلان واستعدادها لتنفيذه . ويعتبر هذا الإعلان وسيلة إضافية لتعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية في إطار الاعتماد الجماعي على الذات بغية تنفيذ خطة عمل لاجوس .

(١١) الرسائل المتبادلة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا بشأن مشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين

[مراري في ٧ فبراير ١٩٩١]

المذكرة الفنية التي أعدتها وزارة الأشغال وقام السيد الدكتور بطرس خالي نائب رئيس
الوزراء للعلاقات الخارجية بتسليمها إلى الرئيس الأوغندي في ٧ فبراير ١٩٩١
(على هامش اجتماع لجنة الجنوب في مراري)

* لقد تلقينا ببالغ التقدير مذكرة وزارة الخارجية والشئون الإقليمية لحكومة أوغندا والتي نعتبرها
تعبيراً لروح التعاون والتشاور في شئون مياه النيل .

* ونود أن نكرر في هذا الصدد أن موقفنا ثابت من حيث أنه لا يتعارض أبداً مع تنمية مياه النيل
في كل بلاد حوض النيل مادامت تلك التنمية تتم في إطار التشاور وتعمل على خدمة أهداف ومصالح
كل بلاد المنبع والمصب دون أية آثار ضارة على أي منهم .

* لقد درسنا بالتفصيل وبروح من التعاون والتشاور المذكرة الفنية لحكومة أوغندا فيما يتعلق
بعزمها القيام بتوسيع المحطة الكهربائية لخزان أوين بقدرة ١٠٢ م . وات وذلك باستخدام بحيرة فيكتوريا
كخزان .

* إن كل اتفاقيات مياه النيل تبرز المصالح المشتركة لمصر وأوغندا - اتفاقية سنة ١٩٢٩ -
والاتفاقية الموقعة لتبادل المذكرات بين ١٩٤٩ ، ١٩٥٢ والتعويضات التي دفعتها الحكومة المصرية
لمصلحة الكهرباء الأوغندية لفقد نسبة من القوة الكهربائية والتعويضات المدفوعة لاكتساب حق استخدام
البحيرة للتخزين في حدود ٣ أمتار ، كل تلك الاتفاقيات وضعت الأسس التي سمحت لكل من مصر
وأوغندا - باستخدام السد الموجود على مخرج بحيرة فيكتوريا ، فقد استخدمته أوغندا لتوليد الكهرباء
بينما وضعت مصر سياستها المائية والتي تتضمن عدة - مشاريع لتنظيم مياه النيل على أساس
التخزين السنوي في البحيرة .

* لقد لوحظ أن برنامج تشغيل بحيرة فيكتوريا المقترح قد بنى على أساس البيانات الخاصة
بمناسيب البحيرة والتصرفات للفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ .

* كما يلاحظ أن طريقة التشغيل تعطي تصرفات أعلى بكثير من التصرفات الحالية ، كما أنه في
أغلب السنوات سيكون التصرف شبه ثابت وذلك سيؤثر على التغيرات الموسمية للتصرفات الداخلة
بمنطقة السود بجنود السودان والتي سيكون لها تأثير على حياة السكان بهذه المناطق .

* إن الجانبين المصري والسوداني في الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل قد قاموا - بدراسة
المذكرة المقدمة أخذين في الاعتبار النقاط السابق الإشارة إليها كما أبدى الملاحظات التالية :

١ - إن مشروعات تنمية الموارد المائية لدول المصب قامت على أساس البيانات المقاسة منذ ١٨٩٩
حتى الآن . إن تصرفات البحيرة في التمانيات تعطي مؤشرات لانخفاض البحيرة بخلاف ما كانت عليه
في السبعينات والستينات .

٢ - إننا نطلب من أوغندا موافاتنا بجداول - مفصلة للتحليل والمحاكاة لتشغيل البحيرة للفترة من
١٨٩٩ إلى ١٩٩٠ على أساس بيانات كل عشرة أيام أو بيانات شهرية تتضمن التصرفات الواردة إلى
البحيرة وتصرفها الخارج إلى بحيرة البرت (موبوتو سيسكو) للتعرف على التصرفات الجديدة لبحيرة
البرت فسيمكننا ذلك عن طريق مقارنة التصرفات الناتجة والتصرفات الطبيعية لتقدير رد الفعل على
الكميات التي تصل إلى المصب .

٣ - إن خفض التغيرات الموسمية في منطقة السدود في السودان غير مقبول من حيث المبدأ بما يؤدي إليه من آثار ضارة على سكان هذه المناطق ولكننا سننتظر الجداول المطلوبة لتقدير مدى الانخفاض في التغيرات الموسمية .

٤ - وبهمننا كذلك معرفة ما إذا كان الخبراء الأوغنديون قد اطلعوا على الموازنات التجريبية التي درسها مشروع البحيرات فيما مضى وإذا كان التخزين لمصلحة مصر قد أخذ في الاعتبار .

إننا نتطلع بمنتهى الاهتمام إلى موافقاتنا بتلك البيانات المطلوبة ليتمكن خبراء البلدين من تبادل الآراء الفنية في هذا الموضوع الهام في أقرب فرصة ممكنة للوصول إلى حل مقبول بالنسبة لكل البلاد النيلية قبل البدء في أية تغييرات مقترحة في السياسة الحالية والمتفق عليها في تشغيل بحيرة فيكتوريا .

لذا فإن وزارة الخارجية المصرية وهي تنقل لكم رأى الخبراء المصريين فإن السياسة المقترحة للتشغيل لا يمكن الموافقة عليها إلا بعد توضيح بعض النقاط وبعد أن يتفق خبراء من كلتا الدولتين على سياسة تشغيل تخدم مصالح البلاد النيلية .

خطاب وزير الطاقة الأوغندي إلى وزير الكهرباء والطاقة المصري المؤرخ ١٧ أبريل ١٩٩١
بالرد على المذكرة المصرية بشأن مشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين

السيد / المهندس / ماهر أباطة

وزير الكهرباء والطاقة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

مرفق طيه تقرير للرد على تعليقاتكم الواردة في مذكرتكم الأخيرة والمتعلقة بالتوسع المقترح القيام به في محطة توليد الكهرباء بشلالات أوين مبيناً به نتائج الدراسة والمحاكاة المطلوبة موضحة بالجداول المرفقة بهذا التقرير ، وذلك استجابة إلى مذكرتكم ، فمن الأهمية بالنسبة إلينا أن نشدد على الحكومة الأوغندية عدم تغيير السياسة الحالية لتشغيل البحيرة بقيامها بهذا المشروع .

بما أنه لن تكون هناك أى تغييرات فورية في سياسة تشغيل بحيرة فيكتوريا فسنقدر لكم ردكم الإيجابي والفوري ومنه نسخة للبنك الدولي واعتقادنا أن هناك مكاسب ملموسة لكل البلاد النيلية كما وردت في المذكرة التي أرسلناها لكم قبل ذلك .

وزير الطاقة

كمبالا أوغندا

الرد على المذكرة الواردة من سفارة جمهورية مصر العربية

* رداً على المذكرة المرسلة من سفارة جمهورية مصر العربية درسنا بكل التقدير لروح التعاون الواضح في مذكرة حكومة مصر تعليقها على مذكرة حكومة أوغندا الفنية المتعلقة بمشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين وأدت هذه الدراسة إلى التعليقات التالية :

أ - أن المبررات الاقتصادية وقرار الاستثمار في توسيع قدره توليد الكهرباء في مشروع أوين مبنية على استمرار تشغيل المشروع بما يتناسب مع المنحنى المتفق عليه والذي عمل به منذ البدء في هذا المشروع ومن ناحية أخرى كانت مبنية على كل من المكاسب والمخاطر الهيدرولوجية التي تتضمنها التسجيلات خلال المدة من ١٩٠٠ إلى ١٩٨٩ .

إن التغيير في طريقة التشغيل للوصول إلى أقصى منفعة من التحكم في إمكانيات التخزين في البحيرة يستهدف زيادة القوة الكهربائية التي تنتج عن المحطة الحالية والتوسع الجديد بها وفي نفس الوقت توفر التحكم في الفيضانات وزيادة التصرف في فترات الجفاف ليس بالنسبة لأوغندا فقط بل أيضاً بالنسبة لكل البلاد النهرية الكائنة في المنبع والمصب .

بمعنى أن الزيادة الفورية في كمية الطاقة والتغيرات المستقبلية في نظام التشغيل بالنسبة إلى التخزين هما موضوعين منفصلين .

ب - إن التخزين المطلوب والذي دفعت عنه مصر تعويضات قد تحقق فعلاً في متوسط التصرف في أوائل الستينات ، كما هو موضح أعلاه أن استخدام ذلك المخزون محدد مسبقاً بما يتفق مع المنحنى المتفق عليه ويتم صرفه بحيث يجعل التصرف عند المخرج كما لو كان هذا المخرج في حالته الطبيعية ، مع سحب المخزون ينخفض معدل التصرف بما يحدد المعدل الذي يمكن للبحيرة الانخفاض إليه ، أما في حالة المناسيب الحالية للبحيرة فإنه يتم كذلك صرف الكميات الزائدة عن الحاجة بما يضيع فرصة الانتفاع بتلك الكميات إذاً فإنه لا يمكن تحت ظروف التشغيل الحالية الاحتفاظ بذلك التخزين إلا في حالة حدوث فترة طويلة من الجفاف .

بالتالي فإن الإمكانيات القصوى للتخزين بهدف زيادة التصرف في الفترات المنخفضة لصالح دول المصب غير متاحة ولا يمكن الوصول إليها إلا بالخروج عن المنحنى المتفق عليه .

ج - إن التغيرات الموسمية للتصرف في منطقة السدود تتحكم في الظروف المعيشية والاقتصادية لسكان المنطقة ومن المسلم به أيضاً أنه يجب الحد من موسمية التصرفات في منطقة السدود عن طريق التحكم في تخزين المياه في فترات التصرف المرتفع إلى فترات التصرف المنخفض للاستفادة من زيادة التصرف المنخفض . إن نتيجة تنظيم التصرف مماثلة لتلك التي سيحققها استكمال قناة جونجلي التي تستهدف الحد الشديد من الفيضانات الموسمية في منطقة السدود كوسيلة للحد من فواقد التبخر ، إن الموازنات المقترحة - لتصرفات بحيرة فيكتوريا سيقبل بنسبة ضئيلة التصرف المطلوب للقناة .

د - الموازنات التجريبية والتي أجريت من قبل قد تم مراجعتها أثناء عمل دراسات الجدوى لتوسيع خزان أوين على ضوء تلك المراجعة وعوامل أخرى ، فإنه قد تم اختيار سياسة الموازنات الموضحة في المذكرة الفنية كوسيلة للتعرف على الفوائد التي يمكن تحقيقها عن طريق تنظيم تصرفات البحيرة .

مرفق توضيح لتلك السياسة بالرسومات المرفقة والتي تتضمن البيانات الشهرية التي طلبتها الحكومة المصرية .

إن التخزين لصالح مصر مأخوذ في الاعتبار كما هو موضح في الرسومات المشار إليها وفي حدود تشغيل يبلغ ٣ أمتار بين أقصى مستوى والمستوى الأدنى للسحب وتلك الحدود مقسمة إلى منطقتين كل منها ١,٥ متر : منطقة للتحكم في التصرف ومنطقة للسحب غير العادي .

وفي حالة التصرف الأدنى يتم الصرف طبقاً للمنحنى المتفق عليه أما في حالة التصرف الأقصى فيتم السحب طبقاً لاحتياجات الكهرباء هذا ويتناسب التحكم في التصرف لتوليد الطاقة في فترات الجفاف مع أهداف التحكم لمصلحة البلاد النيلية الأخرى .

إذا كان منسوب البحيرة عند أقل مستوى فإن أقصى تصرف شهري سيكون مساوياً للكمية المتعارف عليها حالياً طبقاً للمنحنى المتفق عليه مما يضمن عدم تغيير طبيعة النيل بطريقة ملموسة في فترات الجفاف الطويلة .

إذا كانت مناسب البحيرة أعلى ، فإن توريينات توليد الكهرباء ستعمل لصرف الكميات التي تتطلبها احتياجات توليد الطاقة ، أما الكميات الزائدة فسيتم تخزينها وفي حالة الفيضان سيتم تشغيل الترتيبات للحصول على أقصى تصرف يسمح به .

ومن الممكن صرف الكميات الزائدة للتحكم في نمط ارتفاع مستوى البحيرة ، وفي حال ارتفاع مستوى البحيرة إلى أقصاه ، سيرتفع صرف الكميات الزائدة طبقاً للحد الأقصى للصرف المنصوص عليه مما يضمن التقليل من ارتفاع مستوى المياه في البحيرة والتخفيف من معدل التصرف إلى بلاد المصب .

هـ - الجدول رقم (١) يوضح التسجيلات الشهرية لتصرفات بحيرة فيكتوريا في المدة من ١٩٠٠ إلى ١٩٩٠ تلك البيانات تم جمعها من تسجيلات مناسب البحيرة وتصرفاتها إلى نيل فيكتوريا والتي استخدمت في دراسات الجدوى لمشروع توسيع خزان أوين .

بيانات التصرف إلى البحيرة تتضمن الفوائد بالتبخر . الجداول (٢) ، (٣) توضح كل منها محاكاة التصرفات الخارجة من بحيرة فيكتوريا المطابقة للمنحنى المتفق عليه ولسياسة التشغيل المعدلة له ، ستبرز مراجعة البيانات الواردة بالجدول مدى تغير التصرفات الموسمية من البحيرة ، تلك الجداول تركز على محاكاة للموازنة الشهرية لتشغيل البحيرة . وكلا من السياستين سينتج عنها نفس المتوسط لتصرف البحيرة على المدى الطويل . هناك انخفاض في التصرف الخارج طبقاً لسياسة التحكم في الطاقة في المثال المقدم لأن مستوى البحيرة سمح برفعه قبيل نهاية فترة المحاكاة ويمكن خفض ذلك التصرف مع العلم أن السياسة المستهدفة هي الاحتفاظ به لمواجهة فترات الجفاف .

الجدول (٤) ، (٥) تبين ارتفاعات البحيرة كما نتجت عن نموذج المحاكاة . كما هو منتظر فإن مستوى البحيرة يتذبذب في مدى مماثل لذلك الذي يحدث الآن طبقاً لسياسة التشغيل المطابقة للمنحنى المتفق عليه .

البيانات الموضحة في الجداول (٦) ، (٧) تبين أن التصرفات التي تدخل بين مخارج بحيرتي فيكتوريا والبرت (مويوتو سيسكو) ويمكن إضافتها إلى التصرف الخارج من بحيرة فيكتوريا وذلك لتوضيح أثر سياسة التحكم في البحيرة على التصرف الذي يصل إلى حدود السودان .

الاختلافات في سياسة التشغيل لا تظهر بوضوح بسبب طبيعة التصرفات في هذه المنطقة والتي تخضع لتغيرات موسمية ، إن الأنهار الكبيرة التي تصب من الهضبة الأثيوبية إلى الشرق مضافة إلى

التصرفات الواردة من أوغندا وتزيد من التغيرات الموسمية في السودان ، فنهر السوياط بوجه خاص سيأتي دائماً بتغيرات موسمية ملموسة مما سيحافظ على الطابع التاريخي للنيل الأبيض .

خطاب السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأوغندي المذخ ١٢ مايو ١٩٩١ إلى السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية بشأن خزان أوين بلوغندا

صاحب السعادة :

مستهددين بروح التعاون التقليدي والمشاورات بين الدول النهرية حول المشروعات الخاصة بمياه النيل وجمهورية أوغندا وجمهورية مصر العربية في اجتماع عقد في القاهرة بتاريخ ٢١ / أبريل / ١٩٩١ بين وزير الأشغال العامة والموارد المائية لجمهورية مصر العربية ووزير الطاقة في جمهورية أوغندا اتفقا على تنفيذ مشروع امتداد من مساقط أوين وفقاً وأخذاً في الاعتبار الآتي :

١ - تكونا لتصرفات الخارجة من بحيرة فكتوريا متفقة مع سياسة التشغيل الحالية طبقاً للمنحنى المتفق عليه أخذين في الاعتبار البيانات الهيدرولوجية لفترة التسعين سنة الماضية .

٢ - بالنسبة للتوسع الحالي في محطة كهرباء خزان أوين سوف تحترم أوغندا سياسة التخزين المتفق عليها لدى ثلاثة أمتار .

والتي سبق أن تم الاتفاق عليها عند إنشاء خزان أوين عام ١٩٥٣ .

٣ - ولتمكين أوغندا من الاستفادة من مخزون المياه المتاح والتصرفات الزائدة في النيل ، فإنه يمكن لأوغندا إجراء الموازنات اللازمة على بحيرة فكتوريا على أساس أن سياسة هذه الموازنات ينبغي مناقشتها وإعادة النظر فيها من كلا الجانبين وأن تكون في الحدود الآمنة وبحيث لا تؤدي إلى آثار عكسية بالنسبة للاحتياجات المائية لدول المصب .

٤ - إن متوسط التصرفات خلال الفترة من عام ١٩٠٠ - ١٩٩٠ ، طبقاً لما حدده مستشارو حكومة أوغندا يبلغ حوالي ٨٠٠ متر مكعب في الثانية . وإن قرار أوغندا بتصميم امتداد محطة خزان أوين على أساس تصرف قدره ١٢٠٠ متر مكعب في الثانية بنى على أساس توقع استمرار التصرفات الطبيعية العالية والتي مورست منذ عام ١٩٦٠ .

وبالرغم من ذلك فإن التصرف الذي سيستخدم في توليد الكهرباء يجب أن يكون متوافقاً مع التصرف الطبيعي المنوه عنه في الفقرة (١) و (٢) .

وأتشرف بإفادة سعادتكم أن هذا الخطاب وردكم عليه سيشكل اتفاقاً خاصاً بامتداد مشروع محطة القوى الكهربائية بمساقط أوين بين حكومتينا ومفهومنا أنه عند تسلم هذا الخطاب ستكتب سعادتكم إلى البنك الدولي لرفع تحفظاتكم حول المشروع أعلاه .

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير .

بول سيموجريري

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية أوغندا

١٢ مايو ١٩٩١

ر د السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية المصري المؤرخ ١٢ مايو ١٩٩١ على
خطاب وزير الخارجية الاوغندي بشأن خزان أوين

القاهرة في ١٢ / مايو / ١٩٩١

صاحب السعادة

أتشرف بإفادتكم باستلامي خطابكم المؤرخ ١٢ / مايو / ١٩٩١ والذي نصه كالتالي :

مستهددين بروح التعاون التقليدي والمشاورات بين الدول النهرية حول المشروعات الخاصة بمياه النيل
وجمهورية أوغندا وجمهورية مصر العربية في اجتماع عقد في القاهرة بتاريخ ٢١ / أبريل / ١٩٩١
بين وزير الأشغال العامة والموارد المائية لجمهورية مصر العربية ووزير الطاقة في جمهورية أوغندا اتفقا
على تنفيذ مشروع امتداد من مساقط أوين وفقاً وأخذاً في الاعتبار الآتي :

١ - تكون التصرفات الخارجة من بحيرة فكتوريا متفقة مع سياسة التشغيل الحالية طبقاً للمنحنى
المتفق عليه أخذين في الاعتبار البيانات الهيدرولوجية لفترة التسعين سنة الماضية .

٢ - بالنسبة للتوسع الحالي في محطة كهرباء خزان أوين سوف تحترم أوغندا سياسة التخزين
المتفق عليها لدى ثلاثة أمتار .

والتي سبق أن تم الاتفاق عليها عند إنشاء خزان أوين عام ١٩٥٢ .

٣ - ولتمكين أوغندا من الاستفادة من مخزون المياه المتاح والتصريفات الزائدة في النيل ، فإنه
يمكن لأوغندا إجراء الموازنات اللازمة على بحيرة فكتوريا على أساس أن سياسة هذه الموازنات ينبغي
مناقشتها وإعادة النظر فيها من كلا الجانبين وأن تكون في الحدود الآمنة وبحيث لا تؤدي إلى آثار
عكسية بالنسبة للاحتياجات المائية لدول المصب .

٤ - إن متوسط التصريفات خلال الفترة من عام ١٩٠٠ - ١٩٩٠ ، طبقاً لما حددته مستشارو حكومة
أوغندا يبلغ حوالي ٨٠٠ متر مكعب في الثانية . وإن قرار أوغندا بتصميم امتداد محطة خزان أوين
على أساس تصرف قدره ١٢٠٠ متر مكعب في الثانية بنى على أساس توقع استمرار التصريفات
الطبيعية العالية والتي مورست منذ عام ١٩٦٠ .

وبالرغم من ذلك فإن التصرف الذي سيستخدم في توليد الكهرباء يجب أن يكون متوافقاً مع
التصرف الطبيعي المنوه عنه في الفقرة (١) و (٢) .

وأتشرف بإفادة سعادتكم أن هذا الخطاب وردكم عليه سيشكل اتفاقاً خاصاً بامتداد مشروع
محطة القوى الكهربائية بمساقط أوين بين حكومتينا ومفهومنا أنه عند تسلم هذا الخطاب ستكتب
سعادتكم إلى البنك الدولي لرفع تحفظاتكم حول المشروع أعلاه .

ويسعدني إبلاغ سعادتكم أن هذا الخطاب وردكم عليه سيشكل اتفاقاً خاصاً بامتداد مشروع
محطة كهرباء مساقط أوين بين حكومتينا .

ومفهومنا أنه عند استلام هذا الخطاب ستكتب سعادتكم إلى البنك الدولي لرفع تحفظاتكم على
المشروع أعلاه .

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير وأتشرف بإخطاركم أن حكومتني تقبل كاملاً الأحكام
والالتزامات الواردة في خطابكم السالف الذكر وبناء عليه سلوجه كتاباً إلى رئيس البنك الدولي لرفع

تحفظات مصر حول مشروع امتداد خزان مساقط أوين .
وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير .

د. بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

خطاب السيد الدكتور / وزير الدولة للشئون الخارجية المصري المذخ ١١ أبريل ١٩٩٠
إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتحفظات مصر على مشروع خزان أوين
القاهرة في ١١ أبريل ١٩٩٠

سيدي

أكتب لكم بصدد المشروع الذي تنوى حكومة أوغندا تنفيذه كامتداد لمحطة توليد كهرباء خزان مساقط أوين وتعلم حكومة جمهورية مصر العربية أن حكومة أوغندا قد اتصلت بوكالة التنمية الدولية وبعض المؤسسات المالية الأخرى للمساعدة في تمويل المشروع .

وقد تعهدت وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي ، وفقاً للمعلومات المتاحة بتمويل الجزء الأكبر الذي خصصته الدول والمؤسسات المالية للمشروع المنوه عنه الذي تبلغ تكلفته حوالي مائتين وستون مليون دولار أمريكي . وقد علم أن وكالة التنمية الدولية قد التزمت بدفع مائة وخمسة وعشرون مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ بمقتضى الاتفاق الذي تم خلال مباحثات وزير الطاقة الأوغندي في واشنطن في فبراير ١٩٩١ .

وفي هذا الصدد أود أن ألفت انتباه وكالة التنمية الدولية أن مصر وأوغندا اشتركتا في بناء المرحلة الأولى من خزان مساقط أوين . ونذكر أيضاً بالبروتوكول الموقع بين مصر وأوغندا عام ١٩٥٤ والذي نص على أسلوب استغلال خزان أوين من الدولتين والذي تضمن أن مصر ستدفع تسعمائة وثمانين ألف جنيه استرليني إلى أوغندا لمعادلة خسائرها في القوة الهيدروكهربائية على مدى فترة خمسين عاماً .

الإجراءات التي اتخذتها حكومة أوغندا بصدد بناء امتداد لمحطة توليد الكهرباء بخزان مساقط أوين تشكل بالتالي نقضاً لما تم الاتفاق عليه بين البلدين فيما يتعلق بتخزين المياه في بحيرة فيكتوريا . ومثل هذه الإجراءات قد تصدر بالمثل التعويضات التي دفعتها مصر إلى أوغندا لتمكين الأخيرة من استعواض خسائرها من الكهرباء المولدة من الخزان فضلاً عن ذلك ، فإن النية المعلنة لحكومة أوغندا للسير في تنفيذ هذا المشروع تتناقض مع التعهدات المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٣ ، والتي نص فيها بالآي ضرر بناء وتشغيل محطة القوى الكهربائية بمصالح مصر سواء من خلال تخفيض كمية المياه الواصلة إلى مصر أو من خلال التغيير في موعد فيضانها إلى مصر أو حتى بتخفيض منسوبها .

ومما هو جدير بالذكر أن التشغيل المقترح لبحيرة فيكتوريا قد تأسس على سجلات مستويات بحيرة فيكتوريا وتصريفها الخارجي خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ متجاهلاً تماماً السجلات الخاصة بالفترة من ١٩٠٠ - ١٩٩٠ . وهذا الحذف يؤثر بالطبيعة على قاعدة المعلومات التي اتخذت أساساً للمشروع بأكمله ويتجاهل بالتالي مصالح مصر .

ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن التشغيل المقترح اعتمد على مستوى أدنى للتصريف أعلى من

سياسة التشغيل الحالية وفي معظم السنوات فإن التشغيل المقترح ينظم البحيرة لإعطاء تصريف موحد تقريباً ، وأنه بهذا الشكل سيؤدي إلى حدوث تغييرات في المناسيب الموسمية للتصريف الداخل إلى منطقة السدود في السودان . وهذا التصريف قد يكون عرضة للانخفاض في معظم السنوات ، ومن ثم يقلل من أثر الفيضان الموسمي على نمط حياة السكان في المنطقة .

وقد سلمت مذكرة تعكس ما سبق من قلق إلى السلطات الأوغندية في فبراير ١٩٩١ ولم يصلنا أى رد عليها حتى الآن . ولتعقيد الأمور ربما أكثر فقد سارت أوغندا قدماً بطرح المشروع للتنفيذ دونما مشاور مسبق مع مصر - وهي خطوة ضرورية نص عليها بوضوح في كل الوثائق القانونية والوثائق بين البلدين .

وفي ضوء ما تقدم واسترشاداً بالمعايير الدولية والالتزامات التي تحكم العلاقات بين دول المنبع ودول المصب ، فإن حكومة جمهورية مصر العربية بهذا الخطاب تحت بشدة وكالة التنمية الدولية لإعادة النظر في كل الخطط المعدة لتمويل المشروع لحين التوصل إلى تفاهم بين مصر وأوغندا ، وأيضاً بالنسبة لأي دولة قد تتأثر ، أو لحين التوصل إلى بديل مقبول لتلافي الآثار الضارة على أى من البلدان الواقعة في حوض نهر النيل .

وتطالب حكومة جمهورية مصر العربية بالإضافة إلى ذلك رسمياً وكالة التنمية الدولية بعمل دراسة شاملة حول الآثار الجانبية المحتملة على مصر في حالة استكمال امتداد خزان مساقط أوين . وهذه الدراسة المطلوبة تأمل أن توضح الأثر الهيدرولوجي والكهربائي لهذا المستودع على مصر .

ويتقدم هذه الطلبات فإن مصر لها ثقة لا تززع بأنكم ستمتثلون هذا الأمر - المشيع بالمصالح الوطنية والحساسيات - بالحيطة وحسن العدالة الذي يستحقه .

وأطلع لتلقى رد يوضح الإجراءات المناسبة التي تنوى وكالة التنمية الدولية اتخاذها في هذا الأمر الحيوي .

تقبل يا سيد كونايل أمنياتي الودية وتحياتي الحارة .

د. بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

خطاب السيد الدكتور / وزير الدولة للشئون الخارجية المصري المؤرخ ١٢ مايو ١٩٩١ إلى
البنك الدولي للإنشاء والتعمير برفع تحفظات مصر على المشروع

القاهرة في ١٢/٥/١٩٩١

سيدي :

إلحاقاً بكتابي المؤرخ ١١ أبريل ١٩٩١ بشأن المشروع الذي تتوي الحكومة الأوغندية تنفيذه لامتداد
لمحطة توليد الكهرباء بخزان مساقط أوين ، أشرف بإخطاركم أن عقد اجتماع في القاهرة بتاريخ ٢١
أبريل ١٩٩١ بين وزير الأشغال العامة والموارد المائية لجمهورية مصر العربية ووزير الطاقة في جمهورية
أوغندا واتفق الجانبان فيه على السير في تنفيذ المشروع المنوه عنه وفقاً وأخذاً في الاعتبار الآتي :

١ - تكون التصرفات الخارجة من بحيرة فكتوريا متفقة مع سياسة التشغيل الحالية طبقاً للمنحنى
المتفق عليه . أخذين في الاعتبار البيانات الهيدرولوجية لفترة التسعين سنة الماضية .

٢ - بالنسبة للتوسع الحالي في محطة كهرباء خزان أوين سوف تحترم أوغندا سياسة التخزين
المتفق عليها لمدة ثلاثة أمتار .

والتي سبق أن تم الاتفاق عليها عند إنشاء خزان أوين عام ١٩٥٣ .

٣ - ولتمكين أوغندا من الاستفادة من مخزون المياه المتاح والتصريفات الزائدة في النيل ، فإنه
يمكن لأوغندا إجراء الموازنات اللازمة على بحيرة فكتوريا على أساس أن سياسة هذه الموازنات ينبغي
مناقشتها وإعادة النظر فيها من كلا الجانبين وأن تكون في الحدود الآمنة وبحيث لا تؤدي إلى آثار
عكسية بالنسبة للاحتياجات المائية لدول المصب .

٤ - إن متوسط التصريفات خلال الفترة من عام ١٩٠٠ - ١٩٩٠ ، طبقاً لما حدده مستشارو حكومة
أوغندا يبلغ حوالي ٨٠٠ متر مكعب في الثانية . وإن قرار أوغندا بتصميم امتداد محطة خزان أوين
على أساس تصرف قدره ١٢٠٠ متر مكعب في الثانية بنى على أساس توقع استمرار التصريفات
الطبيعية العالية والتي مورست منذ عام ١٩٦٠ وبالرغم من ذلك فإن التصرف الذي سيستخدم في توليد
الكهرباء يجب أن يكون متوافقاً مع التصرف الطبيعي المنوه عنه في الفقرة (١) و (٣) .

يأخذ هذا الاتفاق شكل تبادل خطابات بين حكومتينا وأخذاً في الاعتبار الاتفاق الذي تم التوصل
إليه بين حكومتي أوغندا ومصر ، ترفع حكومة جمهورية مصر العربية الاعتراضات التي أبدتها سلفاً
بصدد هذا المشروع ومفهومنا أن البنك الدولي سيأخذ في اعتباره هذه الاتفاقية المنوه عنها في
مفاوضات مع حكومة أوغندا حول هذا المشروع .

وتقبلوا يا سيدي أمنياتي الطيبة وتحياتي الحارة .

د. بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

خطاب مصر المذخ ١٣ مايو ١٩٩١

بطلب إيداع الخطابات المتبادلة بشأن اتفاق مصر وأوغندا حول مشروع امتداد خزان
أوين لدى سكرتارية الأمم المتحدة

السيد / السفير عمرو موسى

مندوب جمهورية مصر العربية الدائم

لدى الأمم المتحدة - نيويورك

تحية طيبة وبعد ،

أتشرف بالإفادة بأنه تم التوصل إلى اتفاق بين مصر وأوغندا حول مشروع امتداد خزان أوين
بأوغندا ، وتم الاتفاق في صورة خطابين متبادلين بين وزير خارجية أوغندا والسيد وزير الدولة للشئون
الخارجية .

وفي ضوء هذا الاتفاق ، قام السيد وزير الدولة بتوجيه خطاب إلى رئيس البنك الدولي برفع
التحفظات المصرية إزاء المشروع المذكور ، مرفق صورة من الخطاب وكذا من الخطاب الذي كان قد
وجهه السيد وزير الدولة بشأن تحفظ مصر على المشروع المذكور .

رجاء التكرم باتخاذ اللازم نحو إيداع الخطابتين الأربعة - المشار إليها - لدى سكرتارية الأمم
المتحدة ، طبقاً للمادة ١٠٢ من الميثاق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

سفير / عزيز سيف النصر

مساعد وزير الخارجية

المشرف على مكثبي

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

ووزير الدولة للشئون الخارجية

١٣ مايو ١٩٩١

خطاب سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية المذرخ ١١ يوليو ١٩٩١ إلى نائب رئيس
الوزراء للعلاقات الخارجية المصري بشأن مشروع امتداد كهرباء خزان أوين

منظمة الوحدة الافريقية

السكرتير العام

أديس أبابا في ١١ يوليو ١٩٩١

عزيزي السيد نائب رئيس الوزراء ،

أتشرف بالإحاطة أننا تلقينا - مع شكرنا - كتابكم المؤرخ ٢٩ مايو ١٩٩١ . كما أود أن أهنتكم
وأهني حكومتي مصر وأوغندا بمناسبة عقد اتفاقية توسيع سد أوين .

كما لاحظت بارتياح أن روح التعاون والاتفاق هي التي سادت اتفاق ١٢ مايو .

وهذا الاتفاق يعتبر خطوة بالغة الأهمية في سبيل تعزيز أفاق التعاون بين مصر وأوغندا . كما أنها
تعتبر مثالا يحتذى به لجميع دول المنطقة .

وأكرر تحياتي لكم وأرجوكم أخی العزيز قبول عظيم تقديري

سالم أحمد سالم

السكرتير العام

إلى معالي الدكتور بطرس بطرس غالي

نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية

القاهرة

خطاب وزير خارجية السودان المؤرخ ٢٢ يوليو ١٩٩١ إلى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية بشأن مشروع امتداد كهرباء خزان أوين بأوغندا

التاريخ : ٢٢ / يوليو / ١٩٩١

عزيزي الأخ / د. بطرس

تحية طيبة ..

لقد تلقيت بمزيد من الغبطة والسرور مכתوبكم المؤرخ في ٢٥ / مايو / ١٩٩١م بشأن الموافقة على تنفيذ مشروع أوغندا لإنشاء امتداد لخزان أوين لإنتاج الطاقة الكهربائية . ويشرفني أن أنقل لكم الخطوات التي اتخذها السودان بالاتفاق مع مصر وفقاً لاتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م حول هذا المشروع ..

(أ) لقد تمت معالجة موضوع تغذية خزان أوين بأوغندا في إطار اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م المعقودة بين السودان ومصر ولضمان حقوق كل من دولتي المصب (السودان - مصر) حيث ينص البند خامساً (١) من تلك الاتفاقية على الآتي :

أولاً : عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث في شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فإن حكومتى جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة يتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها ويكون هذا الرأى هو الذي تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها .. وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال .. إلخ يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية ..

ثانياً : وتطبيقاً لهذا البند وعقب تقدم أوغندا بمذكرته للسودان ومصر للموافقة على امتداد كهرباء خزان أوين فإن الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل قد بحثت هذا الأمر في اجتماعها الثاني لدورتها الحادية والثلاثين الذي انعقد بالقاهرة في ديسمبر ١٩٩٠م وتم الاتفاق على رأى موحد يتلخص في ضرورة تقيد أوغندا بالاتفاق المبرم معها بتمرير التصرفات الطبيعية من بحيرة فكتوريا لضمان مصالح السودان ومصر وكذلك للمحافظة على مصالح جنوب السودان وتم رفع ذلك الرأى الموحد لحكومتى السودان ومصر (لوزيرى الري في الجمهوريتين) وقامت كل منهما بإبلاغ أوغندا بذلك الرأى الموحد ..

ثالثاً : عندما تم عقد لقاء بين السيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية لجمهورية مصر العربية والسيد وزير الري والموارد المائية لجمهورية السودان بالقاهرة في أبريل ١٩٩١م أوضح السيد وزير الأشغال والموارد المائية لجمهورية مصر العربية أن الوزير اليوغندي أبلغه أن أوغندا لا مانع لديها من تمرير التصرفات الطبيعي من بحيرة فكتوريا والالتزام بأية شروط مماثلة وأن أوغندا ترحب من دولتي المصب الموافقة على قيام المشروع وفقاً لما ترياه من شروط ، وأن الجانب المصري في هيئة مياه النيل قد أعد مذكرة أخرى لعرضها على الجانب السوداني .. وقد قام الجانبان بدراسة الأمر مرة أخرى واتفقا على رأى موحد يتضمن الموافقة على قيام أوغندا بتنفيذ المشروع شريطة ألا يؤثر ذلك على الاتفاق القائم بتمرير التصرفات الطبيعية للمحافظة على مصالح دولتي المصب ومصالح جنوب السودان مع توضيح أحكام اتفاقية خزان أوين لعام ١٩٥٣م . وقد أوضح الجانب السوداني للجانب المصري أنه قد بعث بالمذكرة التي تحوي الرأى الموحد للسودان ومصر إلى أوغندا ، كما أفاد الجانب المصري بأنه

قد تم الاتفاق مع يوغندا وفقاً للرأى الموحد المتفق عليه بين السودان ومصر للمحافظة على حقوق دولتي المصب .

إن ما يسعدني - بوجه خاص - هو موافقة كل من السودان ومصر على مشروع امتداد كهرباء خزان أوين طبقاً لما نص عليه البند خامساً (١) من اتفاقية مياه النيل المعقودة بينهما عام ١٩٥٩م والمحافظة على حقوق دولتي المصب ..

وفي تقديري أن هناك اتفاقاً بين كل من السودان ومصر على عدم بحث المواضيع المتعلقة بمياه النيل في إطار مجموعة الأندوجو في الوقت الراهن نسبة لعدم تمتع كل دول حوض النيل بالعضوية الكاملة للمجموعة ..

وفي الختام اسمحوا لي أن أعبر عن مشاركتي لكم في القناعة بمقدرة أفريقيا على تجاوز مشاكلها من خلال تقوية آليات التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي خاصة في ظل المتغيرات الدولية السائدة وتقلص حجم المساعدات المقدمة إلى دول قارتنا الفتية ...

وتقبلوا أكيد التقدير والاحترام ..

على أحمد سحلول

وزير الخارجية

معنون إلى :

السيد / د. بطرس بطرس غالي

نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية

القسم السادس: —————

اتفاقات التعاون بين الحزب
الوطني الديمقراطي بجمهورية
مصر العربية والأحزاب
الافريقية

**[١] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية
وحزب التجمع الديمقراطى بأفريقيا الوسطى
(٢ أغسطس ١٩٨٧)**

- رغبة فى الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين حزب التجمع الديمقراطى لأفريقيا الوسطى والحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية وعلى تطويرها وتعزيزها .
 - تأكيداً لحق كل الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال الوطنى وفى وحدة أراضيها .
 - اقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد كافة أشكال التفرقة العنصرية والأبارتهايد ومحاولات الهيمنة والاحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية والامبريالية .
 - تأكيداً للتضامن مع حركات التحرير الوطنى المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ولمساندتها .
 - إدراكاً للحاجة الملحة لإيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يستند إلى مبادئ الوفاق والكرامة والمساواة والاحترام المتبادل للشعوب .
 - تأكيداً للتمسك الراسخ بمبادئ الاعلان العالمى لحقوق الإنسان وميثاق الإنسان والشعوب الأفريقية .
 - رغبة فى دعم مثل الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية .
- اتفق حزب التجمع الديمقراطى لأفريقيا الوسطى والحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية على ما يلى :

مادة (١)

يقوم حزب التجمع الديمقراطى لأفريقيا الوسطى والحزب الوطنى الديمقراطى بتبادل الوفود — على مستويات مختلفة — بشكل منتظم ، بهدف تعميق التشاور بينها ودعم العمل المشترك وإتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب أفريقيا الوسطى وشعب جمهورية مصر العربية .

مادة (٢)

يقوم الطرفان بالعمل على تبادل خبرتهما : فى المجال السياسى والنشر والدعائى ، وتكوين الاطارات الشرعية والتوجيه الجماهيرى ، ويتيح كل حزب للحزب الآخر المشاركة فى الندوات والدورات التدريبية التى يعقدها فى هذا المجال .

مادة (٣)

يقوم الطرفان — بالاتفاق بينها أو بناء على مذكرة من أحدهما — أن يعقدا اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف تقريب وجهات النظر .

مادة (٤)

يقوم الطرفان بالعمل على تنسيق مواقفهما ووجهة نظرهما فى اطار المحافل والمؤسسات الدولية التى يشترك فيها الحزبان وفى اطار رابطة الأحزاب الاشتراكية الأفريقية .

مادة (٥)

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع وترتيب اللقاءات والاجتماعات بين المؤسسات الشعبية وعلى دفع التعاون بينها .

مادة (٦)

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات والود بين المؤسسات الشعبية للمشاركة في النشاطات السياسية والثقافية والفنية التي تنظم تحت اشراف كل منها .

المادة (٧)

يقوم الطرفان بتشجيع تدريب رجال الاعلام التي للأجهزة المركزية لكل منها بإيفادهم وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل صور من النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية في كل من البلدين .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المستندات والمعلومات من أجل زيادة التفاهم المتبادل وتعزيزه .

مادة (٩)

يعمل كل طرف على المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي يقيمها الطرف الآخر .

مادة (١٠)

يعيد التجمع الديمقراطي بأفريقيا الوسطى والحزب الوطنى الديمقراطى تأكيد تمسكها بالسلام الدائم فى العالم . ويتمهدان بالعمل على صد السياسات العدوانية والحرب ومحاربة السيطرة الأجنبية والاستعمارية التى تسعى إلى النيل من استقرار الدول والشعوب .

مادة (١١)

ان هذا الاتفاق لا يحول — بشكل من الأشكال — دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الحزبين . ويمكن أن يتم ذلك وتحديد التفاصيل عن طريق خطابات بين الطرفين .

مادة (١٢)

ان اتفاق التعاون الحالى يعتبر سارى المفعول فور توقيعه ولمدة ٤ سنوات تمديد تلقائياً .

تم فى القاهرة فى ٢ أغسطس ١٩٨٧ .

عن الحزب الوطنى الديمقراطى
توقيع

عن التجمع الديمقراطى لأفريقيا الوسطى
توقيع

[٢] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية وحزب العمل لجمهورية أنجولا الشعبية (١٨ يونيو ١٩٨٨)

- رغبة فى الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية والامبلا — حزب العمل لجمهورية أنجولا الشعبية وعلى تطويرها وتعزيزها ،
- تأكيداً لحق كل الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال الوطنى وفى وحدة أراضيها .
- اقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد كافة أشكال التفرقة العنصرية والأبارتهايد ومحاولات الهيمنة والاحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية والاستعمار .
- تأكيداً للتعاون مع حركات التحرير الوطنى المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ولساندها .
- إدراكاً للحاجة الملحة لإيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يستند إلى مبادئ العدل والمساواة والاحترام المتبادل للشعوب .
- تأكيداً للتمسك بمبادئ الميثاق العالمى لحقوق الإنسان وميثاق الإنسان والشعوب الأفريقية .
- رغبة فى دعم مثل الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية .
- اتفاق الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية ، والامبلا — حزب العمل لجمهورية أنجولا الشعبية على ما يلى :

مادة (١)

يقوم الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية ، والامبلا — حزب العمل لجمهورية أنجولا الشعبية بتبادل الوفود — على مستويات مختلفة — بشكل منتظم ، بهدف تعميق التشاور بينها ودعم العمل المشترك وإتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب مصر وشعب أنجولا .

مادة (٢)

يتعهد الطرفان بالعمل على تبادل خبرتهما فى المجال السياسى والتنظيمى والدعائى ، وتكوين الإطارات والتوجيه الجماهيرى . ويتيح كل حزب للحزب الآخر المشاركة فى الندوات والدورات التدريبية التى يعقدها فى هذا المجال .

مادة (٣)

يمكن للطرفين — بالاتفاق بينها أو بناء على مبادرة من أحدهما — أن يعقدا اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف تنسيق وجهات النظر .

مادة (٤)

يعمل الطرفان على تنسيق مواقفهما وجهات نظرهما فى إطار المؤتمرات الدولية التى يشتركان فيها ..

مادة (٥)

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع وترتيب المقابلات والاجتماعات بين المؤسسات الشعبية وعلى دفع التعاون بينهما..

مادة (٦)

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات والوفود بين المؤسسات الشعبية للمشاركة في النشاطات السياسية والثقافية والفنية التي تنظم تحت اشراف كل منها.

مادة (٧)

يتمهد الطرفان بتشجيع رجال الاعلام التابعين للأجهزة المركزية لكل منها ، وإبلاغهم وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل صور للنشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية في كل من البلدين .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المستندات والبيانات والمعلومات من أجل زيادة التفاهم المتبادل وتعزيزه .

مادة (٩)

يعمل كل طرف على المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمظاهرات التي ينظمها الطرف الآخر.

مادة (١٠)

يعيد الحزب الوطني الديمقراطي لجمهورية مصر العربية والامبلا - حزب العمل لجمهورية أنغولا الشعبية تأكيد تمسكها بالسلام الدائم وبالأمن في العالم . ويتمهدان بالعمل على صد السياسات العدوانية ومحاولات السيطرة الأجنبية والاستعمارية التي تسعى إلى النيل من استقرار الدول والشعوب .

مادة (١١)

ان هذا الاتفاق لا يحول - بأي شكل من الأشكال - دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الحزبين ، ويمكن أن يتم ذلك وتحديد التفاصيل عن طريق خطابات متبادلة بين الطرفين .

مادة (١٢)

ان اتفاق التعاون الحالي يكون ساري المفعول فور توقيعه ولمدة ٤ سنوات تمديد تلقائياً .
وقع في لواندا يوم ١٨ يونيو ١٩٨٨ ، من ثلاث نسخ أصلية باللغات العربية والبرتغالية والإنجليزية ولكل منها حجية متساوية .

وتعتبر النسخة الإنجليزية هي النسخة التي يرجع إليها باعتبارها لغة التفاهم بين الجانبين .

عن الامبلا - حزب العمل
لجمهورية أنغولا الشعبية
توقيع

عن الحزب الوطني الديمقراطي
لجمهورية مصر العربية
توقيع

[٣] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وحزب الحركة الشعبية للثورة فى زائير (٢٧ يونيو ١٩٨٨)

رغبة فى تطوير والحفاظ وتوثيق روابط الصداقة والتضامن فى النضال بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الحركة الشعبية للثورة .

وتأكيداً للحقوق الثابتة لكل الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها فى الاستقلال الوطنى والتكامل الإقليمى .
وقناعة فى ضرورة نفوية النضال ضد أوجه التمييز العنصرى والفصل العنصرى والسيطرة والفهر الاستعماري والاحتلال الأجنبى والهيمنة والامبريالية .

وتأكيداً لتضامنها وتأييدها لحركات التحرر الوطنى المعترف بها بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية .
وإدراكاً للضرورة الملحة لإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد قائم على مبادئ الوفاق والكرامة والمساواة والاحترام المتبادل بين الشعوب .

مجددين ارتباطها الذى لا يتزعزع فى مبادئ الميثاق العالمى لحقوق الإنسان وميثاق حقوق الإنسان والشعوب الأفريقية .

ورغبة فى توطيد أسس الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية ، فإن الحزب الوطنى الديمقراطى والحركة الشعبية للثورة اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

سيقوم الحزب الوطنى الديمقراطى والحركة الشعبية للثورة بتبادل منتظم للوفود على مختلف المستويات لتعميق مشاوراتهم من أجل التوصل إلى عمل مشترك ولتتيح أفضل معرفة متبادلة بين الشعبين المصرى والزائيرى .

مادة (٢)

يتعهد الحزبان بتبادل تمارسها الثرية والخاصة بالمجال السياسى والتنظيمى والدعائى والتأطيرى وتوجيه الجماهير من خلال تنظيم كل حزب لمقررات تدريبية ، وندوات تتاح لكوادر الحزب الآخر .

مادة (٣)

يمكن للحزبين باتفاق مشترك أو بمبادرة من أحدهما أن يجرى مشاورات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك من أجل تقريب وجهات نظرهما .

مادة (٤)

يتعهد الحزبان بتنسيق جهودهما وتحقيق التجانس فى وجهات نظرهما فى مختلف المحافل والمؤتمرات الدولية التى يشتركان فيها وبالأخص فى الاشتراكية الأفريقية .

مادة (٥)

سيشجع وينشط الحزبان اللقاءات بين تنظيماتها الجماهيرية وسيساعدان على تعاونها .

مادة (٦)

سيخدم الحزبان التسهيلات لتبادل زيارات الوفود التي تمثل التنظيمات الجماهيرية من أجل اشتراك تنظيماتها في الأنشطة السياسية ، والثقافية والفنية وغيرها التي ينظمها كل حزب .

مادة (٧)

يتعهد الطرفان بالمساعدة في تكوين وإيفاد الصحفيين وتسهيل مهامهم الصحفية حول الأنشطة السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية للبلدين .

مادة (٨)

سيبادل الحزبان الوثائق والمعلومات بشكل يحسن ويعزز من الفهم المتبادل بينهما .

مادة (٩) .

سيشجع كلا الحزبين الاشتراك في المحاورات والمؤتمرات والندوات المنظمة تحت رعاية كل حزب .

مادة (١٠)

الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الحركة الشعبية للثورة يعيدان تأكيد التزامهما بالعمل من أجل اقرار السلام الدائم والأمن في العالم ويتعهدان بالتصدي لكل السياسات العدوانية وسياسات الحرب وكل محاولة للهيمنة أو للامبريالية توجه لزعزعة استقرار الدول والشعوب .

مادة (١١)

لا يستبعد هذا الاتفاق أى تدابير من شأنها أن تقوى روابط التعاون بين الحزبين وعلى أن تحدد هذه التدابير عن طريق خطابات متبادلة .

مادة (١٢)

يدخل الاتفاق الحالى للتعاون حيز التنفيذ منذ توقيعه ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ضمناً .
كنشاسا في ٢٧ يونية ١٩٨٨ .

عن حزب الحركة الشعبية للثورة
الأستاذ / كمندا واكمندا
السكرتير العام المساعد للحزب

عن الحزب الوطني الديمقراطي
الدكتور / بطرس بطرس غالى
عضو الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي

**[٤] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية
وحركة تحرير ساوتومى وبرنسيب
(١٩ يوليو ١٩٨٨)**

- رغبة فى الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية وحركة تحرير ساوتومى وبرنسيب وعلى تطويرها وتعزيزها .
- تأكيداً لحق كل الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال الوطنى وفى وحدة أراضيها .
- اقتناعاً بضرورة دعم القوى المكافحة من أجل إحلال السلام والعدالة الاجتماعية والتقدم المادى والروحى للشعوب المناهضة ضد كافة أشكال التفرقة العنصرية والاحتلال الأجنبى ومحاولات الهيمنة .
- تأكيداً للتضامن مع حركات التحرير الوطنى المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ولمساندتها .
- إدراكاً للحاجة الملحة لإيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يستند إلى مبادئ الوفاق والكرامة والمساواة والاحترام المتبادل للشعوب .
- تأكيداً للتمسك بمبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وميثاق حقوق الإنسان والشعوب الأفريقى .
- رغبة فى دعم مثل الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية .
- اتفاق كل من الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وحركة تحرير ساوتومى وبرنسيب على ما يلى :

مادة (١)

يقوم كل من الحزب الوطنى الديمقراطى وحركة تحرير ساوتومى وبرنسيب بتبادل الوفود — على مستويات مختلفة — بشكل منتظم ، بهدف تعميق التشاور بينها ودعم العمل المشترك وإتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب جمهورية مصر العربية وشعب ساوتومى وبرنسيب .

مادة (٢)

يتعهد الطرفان بالعمل على تبادل خبرتهما فى المجال السياسى والتنظيمى والدعائى ، وتكوين الاطارات والتوجيه الجماهيرى ، ويتيح كل حزب للحزب الآخر المشاركة فى الندوات والدورات التدريبية التى يعقدها فى هذا المجال .

مادة (٣)

يقوم الطرفان بالاتفاق بينها أو بناء على مبادرة من أيهما ، بعقد اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف تقريب وجهات النظر .

مادة (٤)

يتعهد الطرفان بالعمل على تنسيق مواقفهما ووجهة نظرهما فى اطار المحافل والمؤسسات الدولية التى يشترك فيها الحزبان وفى اطار رابطة الأحزاب الاشتراكية الأفريقية .

مادة (٥)

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع وترتيب اللقاءات والاجتماعات بين المؤسسات الشعبية وعلى دفع التعاون بينهما .

مادة (٦)

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات والوفود بين المؤسسات الشعبية للمشاركة في النشاطات السياسية والثقافية والفنية التي تنظم تحت اشراف كل منها .

مادة (٧)

يلتزم الطرفان بتشجيع تدريب رجال الاعلام التابعين للأجهزة المركزية لكل منها وإيادهم وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية في كل من البلدين .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المستندات والمعلومات من أجل زيادة التفاهم المتبادل وتعزيزه بينهما .

مادة (٩)

يشجع كل طرف الطرف الآخر على المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي يقوم بها الطرف الآخر .

مادة (١٠)

يعيد الحزب الوطنى الديمقراطى وحركة تحرير ساوتومى وبرنسيب تأكيد تمسكها بالسلام الدائم والأمن في العالم ، ويتمهدان بالعمل على مكافحة السياسات العدوانية والحرب ومحاولات السيطرة الأجنبية والاستعمارية التي تسعى إلى النيل من استقرار الدول والشعوب .

مادة (١١)

إن هذا الاتفاق لا يحول — بأي شكل من الأشكال — دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الطرفين ويمكن أن يتم ذلك وتحديد التفاصيل عن طريق الخطابات بين الطرفين .

مادة (١٢)

ان اتفاق التعاون الحالى يصبح سارى المفعول فور توقيعه ولمدة عشر سنوات تجدد تلقائياً .

حرر في القاهرة في التاسع عشر من يوليو ١٩٨٨ .

عن حركة تحرير ساوتومى وبرنسيب
توقيع

عن الحزب الوطنى الديمقراطى
توقيع

**[٥] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية
وحزب مؤتمر كل الشعب لجمهورية سيراليون
(١٠ نوفمبر ١٩٨٨)**

- رغبة فى الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية وحزب مؤتمر كل الشعب لجمهورية سيراليون وعلى تطويرها وتعزيزها .
- تأكيداً لحق كل الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال الوطنى وفى وحدة أراضيها .
- اقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد أشكال التفرقة العنصرية والأبارتهايد ومحاولات الهيمنة والاحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية والاستعمار .
- تأكيداً للتعاون مع حركات التحرير الوطنى المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ولمساندتها .
- إدراكاً للحاجة الملحة لإيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يستند إلى مبادئ العدل والمساواة والاحترام المتبادل للشعوب .
- تأكيداً للتمسك بمبادئ الميثاق العالمى لحقوق الإنسان وميثاق الإنسان والشعوب الأفريقية .
- رغبة فى دعم مثل الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية .

اتفق الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية ، وحزب مؤتمر كل الشعب لجمهورية سيراليون على ما يلى :

مادة (١)

يقوم الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية ، وحزب مؤتمر كل الشعب لجمهورية سيراليون بتبادل الوفود — على مستويات مختلفة — بشكل منتظم ، بهدف تعميق التشاور بينها ودعم العمل المشترك واثاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب مصر وشعب سيراليون .

مادة (٢)

يتعهد الطرفان بالعمل على تبادل خبرتهما فى المجال السياسى والتنظيمى والدعائى ، وتكوين الاطارات والتوجيه الجماهيرى ، ويتيح كل حزب للحزب الآخر المشاركة فى الندوات والدورات التدريبية التى يعقدها فى هذا المجال .

مادة (٣)

يمكن للطرفين — بالاتفاق بينها أو بناء على مبادرة من أيهما — أن يعقدا اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف تنسيق وجهات النظر .

مادة (٤)

يعمل الطرفان على تنسيق مواقفهما ووجهات نظرهما فى اطار المؤتمرات الدولية التى يشتركان فيها .

مادة (٥)

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع وترتيب المقابلات والاجتماعات بين المؤسسات الشعبية وعلى دفع التعاون بينها .

مادة (٦)

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات والوفود بين المؤسسات الشعبية للمشاركة في النشاطات السياسية والثقافية والفنية التي تنظم تحت اشراف كل منها .

مادة (٧)

يتعهد الطرفان بتشجيع رجال الإعلام التابعين للأجهزة المركزية لكل منها ، وإفادهم وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل صور للنشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية في كل من البلدين .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المستندات والبيانات والمعلومات من أجل زيادة التفاهم المتبادل وتعزيزه .

مادة (٩)

يعمل كل طرف على المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمظاهرات التي ينظمها الطرف الآخر .

مادة (١٠)

يعيد الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية وحزب مؤتمر كل الشعب لجمهورية سيراليون تأكيد لبيسكها بالسلام الدائم وبالأمن في العالم . ويتعهدان بالعمل على صد السياسات العدوانية ومحاولات السيطرة الأجنبية والاستعمارية التي تسعى إلى النيل من استقرار الدول والشعوب .

مادة (١١)

إن هذا الاتفاق لا يحول - بأي شكل من الأشكال - دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الحزبين ، ويمكن أن يم ذلك وتعميد التفاصيل عن طريق خطابات متبادلة بين الطرفين .

مادة (١٢)

إن اتفاق التعاون الحالي يكون ساري المفعول فور توقيعه ولمدة ٤ سنوات تحدد تلقائياً .
وقع في القاهرة يوم ١٠ من نوفمبر ١٩٨٨ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل منها حجية متساوية .

عن حزب مؤتمر كل الشعب
لجمهورية سيراليون
أ . ت . كامارا
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن الحزب الوطنى الديمقراطى
لجمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
عضو الأمانة العامة

[٦] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية والحزب الاشتراكى الديمقراطى لجمهورية موريشيوس (١٩ نوفمبر ١٩٨٨)

- رغبة فى الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية والحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى لجمهورية موريشيوس وعلى تطويرها وتعزيزها ..
- تأكيداً لحق كل الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال الوطنى وفى وحدة أراضيها .
- اقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد أشكال التفرقة العنصرية والأبارتهايد ومحاولات الهيمنة والاحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية والاستعمار .
- تأكيداً للتعاون مع حركات التحرير الوطنى المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ولسانيتها .
- إدراكاً للحاجة الملحة لإيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يستند إلى مبادئ العمل والمساواة والاحترام المتبادل للشعوب .
- تأكيداً للتمسك بمبادئ الميثاق العالمى لحقوق الإنسان وميثاق الإنسان والشعوب الأفريقية .
- رغبة فى دعم مثل الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية .

اتفق الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى لجمهورية موريشيوس على ما يلى :

مادة (١)

يقوم الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى لجمهورية موريشيوس بتبادل الوفود ، على مستويات مختلفة — بشكل منتظم ، بهدف تعميق التشاور بينها ودعم العمل المشترك وإتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب مصر وشعب موريشيوس .

مادة (٢)

يتعهد الطرفان بالعمل على تبادل خبرتهما فى المجال السياسى والتنظيمى والدعائى وتكوين الاطارات والتوجيه الجماهيرى ، ويتيح كل حزب للحزب الآخر المشاركة فى الندوات التدريبية التى يعقدها فى هذا المجال .

مادة (٣)

يمكن للطرفين — بالاتفاق بينهما أو بناء على مبادرة من أيهما — أن يعقدا اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف تنسيق وجهات النظر .

مادة (٤)

يعمل الطرفان على تنسيق مواقفهما وجهات نظرهما فى اطار المؤتمرات الدولية التى يشتركان فيها .

مادة (٥)

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع وترتيب المقابلات والاجتماعات بين المؤسسات الشعبية وعلى دفع التعاون بينها.

مادة (٦)

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات والوفود بين المؤسسات الشعبية للمشاركة في النشاطات السياسية والثقافية والفنية التي تنظم تحت اشراف كل منها.

مادة (٧)

يتعهد الطرفان بتشجيع رجال الاعلام التابعين للأجهزة المركزية لكل منها ، وإفادهم وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل صور للنشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية في كل من البلدين .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المستندات والبيانات والمعلومات من أجل زيادة التفاهم المتبادل وتعزيزه .

مادة (٩)

يعمل كل طرف على المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي ينظمها الطرف الآخر .

مادة (١٠)

يعيد الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية والحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى لجمهورية موريشوس تأكيد تمسكها بالسلام الدائم وبالأمن في العالم . ويتعهدان بالعمل على صد السياسات العدوانية ومحاولات السيطرة الأجنبية والاستعمارية التي تسعى إلى النيل من استقرار الدول والشعوب .

مادة (١١)

، ان هذا الاتفاق لا يحول - بأي شكل من الأشكال - دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الحزبين ، ويمكن أن يتم ذلك وتعميد التفاصيل عن طريق خطابات متبادلة بين الطرفين .

مادة (١٢)

ان اتفاق التعاون الحالي يكون سارى المفعول فور توقيعه ولمدة ٤ سنوات تمديد تلقائياً .
وقع في القاهرة يوم ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل منها حجة متساوية .

عن الحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى
لجمهورية موريشوس
باراسورامين كيستن
نائب رئيس الحزب

عن الحزب الوطنى الديمقراطى
لجمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
عضو الأمانة العامة

(٧) اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية

مصر العربية وحزب العمل الأثيوبي

(١١ مارس ١٩٨٩)

- رغبة في الحفاظ على علاقات الصداقة بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية وحزب العمل الأثيوبي ، وعلى تعزيز العلاقات القوية التي تربط بين الدولتين وشعوبهما ،
 - وتأكيداً لحق كل دولة في استقلالها الوطني وفي وحدة أراضيها ،
 - واقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار وسياسة التوسع والتفرقة العنصرية بجميع أشكالها ،
 - وتأكيداً لتضامنها ومساندتهما لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية ،
 - وإدراكاً للحاجة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يستند إلى مبادئ الوفاق والكرامة والمساواة والاحترام المتبادل بين الشعوب ،
 - وتأكيداً للتمسك الراسخ بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،
 - ورغبة في دعم الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية ،
- اتفق الحزب الوطني الديمقراطي وحزب العمل الأثيوبي في هذا الاتفاق للتعاون على ما يلي :

مادة أولى

يقوم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب العمل الأثيوبي بتبادل الوفود على مختلف المستويات في مناسبات انعقاد المؤتمرات الحزبية ، وفي المناسبات الهامة بهدف اكتساب الخبرة الحزبية والإعلامية والمنظمات المتخصصة وفي الأعمال الأخرى التي تبلغ بياناتها مقدماً ويتم الاتفاق عليها بالمشاورات المتبادلة .

مادة ثانية

يتبادل الطرفان المعلومات والمطبوعات حول المسائل ذات الاهتمام المشترك .

مادة ثالثة

يعمل الطرفان على التشاور بتنسيق مواقفهما في إطار المنظمات الدولية وخاصة في المسائل التي تمس القارة الأفريقية .

مادة رابعة

يعمل الطرفان على تشجيع وتعزيز كل ما من شأنه تقوية التعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

مادة خامسة

اتفق الطرفان على دراسة المسائل الأخرى التي قد يرون أهميتها أثناء تنفيذ اتفاق التعاون الحالي .

مادة خامسة

اتفق الطرفان على دراسة المسائل الأخرى التي قد يرون أهميتها أثناء تنفيذ اتفاق التعاون الحالي .

مادة سادسة

- يعتبر هذا الاتفاق سارى المفعول فور توقيعه ، ويمكن تعديله بناء على اتفاق متبادل .
- تم إعداد هذا الاتفاق من نسختين باللغة الإنجليزية .
- وقع في أديس أبابا في ١١ مارس ١٩٨٩ .

عن حزب العمل الاثيوبي
أشاجري إيجليتو
عضو أمانة
حزب العمل الاثيوبي

عن الحزب الوطني الديمقراطي
بجمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالي
عضو الأمانة العامة
للحزب الوطني الديمقراطي
بجمهورية مصر العربية

(٨) اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية وحركة المقاومة الوطنية بجمهورية أوغندا

(٢ يونيو ١٩٨٩)

- رغبة في الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية ، وحركة المقاومة الوطنية بجمهورية أوغندا .
- وتأكيداً لحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وفي الاستقلال الوطني ووحدة أراضيها .
- واقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد كافة أشكال التفرقة العنصرية .
- وإدراكاً للحاجة الملحة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يستند إلى مبادئ الوفاق والكرامة والمساواة والاحترام المتبادل بين الشعوب .
- وتعزيزاً وترسيخاً لممارسة جميع الشعوب للديمقراطية وتأكيداً لاحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في ممارسة سيادتها من خلال الانتخابات باعتبارها تعبيراً حقيقياً في تحديد مصيرها القائم على أساس من القانون والشرعية ، اتفق الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية ، وحركة المقاومة الوطنية بجمهورية أوغندا على ما يلي :

مادة أولى

يقوم الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية ، وحركة المقاومة الوطنية بجمهورية أوغندا ، بتبادل الوفود - على مختلف المستويات - بهدف تعميق التشاور بينهما ، ودعم العمل المشترك وإتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعبي مصر وأوغندا .

مادة ثانية

يقوم الطرفان بالعمل على تبادل خبرائهما في المجال السياسي والبعث الإعلامي وتكوين القيادات المختلفة ، والتوجيه الجماهيري ، ويتيح كل حزب للحزب الآخر مشاركة أعضائه في الندوات والدورات التدريبية التي تعقد في هذا الإطار .

مادة ثالثة

يقوم الطرفان بالاتفاق بينهما أو بناء على طلب أحدهما بعقد اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وذلك بهدف تنسيق وجهات النظر .

مادة رابعة

يقوم الطرفان بالعمل على تنسيق مواقفهما ووجهة نظرهما في إطار المؤتمرات الدولية التي يشاركان فيها .

مادة خامسة

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع اللقاءات بين المؤسسات الشعبية وتطوير التعاون بينهما .

مادة سادسة

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات بين المؤسسات الشعبية للمشاركة في الأنشطة السياسية والثقافية والفنية التي تنظم تحت إشراف أى منهما .

مادة سابعة

يقوم الطرفان بتشجيع تدريب رجال الإعلام وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل صور الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية في كلا البلدين .

مادة ثامنة

يتبادل الطرفان المستندات والمعلومات من أجل تعزيز التفاهم المتبادل .

مادة تاسعة

يعمل كل طرف على المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي ينظمها الطرف الآخر .

مادة عاشرة

إن هذا الاتفاق لا يحول دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الحزبين والتي يمكن أن تتم من خلال تبادل الخطابات بين الطرفين .

مادة حادية عشرة

يعتبر الاتفاق الحالي ساري المفعول فور توقيعه ، ولدة أربع سنوات ، ويتجدد تلقائياً .
تم التوقيع بالعربية والإنجليزية وكلا النسخين لهما حجية متساوية .

عن حركة المقاومة الوطنية
بجمهورية أوكندا

عن الحزب الوطني الديمقراطي
بجمهورية مصر العربية

القسم السابع: —————

اعلانات وقرارات مؤتمرات
واجتماعات التعاون
الافريقي / العربي

(١) إعلان وبرنامج العمل
للتعاون الأفريقي / العربي
الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول
المنعقد بالقاهرة
(٧ - ٩ مارس ١٩٧٧)

أولاً - مقدمة

- ١ - نحن ملوك ورؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية المجتمعين في القاهرة من ٧ إلى ٩ مارس (آذار) سنة ١٩٧٧ .
- ٢ - أخذين في الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وميثاق جامعة الدول العربية .
- ٢ - مستدركين المقررات التي اتخذت والقرارات الصادرة على مختلف المستويات وبوجه خاص تلك التي صدرت عن الدورة غير العادية الثامنة والدورتين العاديتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك الصادرة عن مؤتمري القمة السادس والسابع العربيين وعن الدورتين العاديتين الثانية والستين والثالثة والستين لمجلس جامعة الدول العربية من أجل تدعيم التعاون بين الدول .
- ٤ - مدركين لروابطنا ومصالحنا المتعددة وللاعتبارات الجغرافية والتاريخية والثقافية . وللرغبة في تطوير التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبسبب مقتضيات كفاحنا المشترك ضد السيطرة والاستغلال في جميع صورهما .
- ٥ - مقدرين روابط الصداقة والأخوة وحسن الجوار القائمة بين الدول الأفريقية والدول العربية .
- ٦ - مدفوعين بإرادة مشتركة لدعم التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لأمانى شعوبنا في تعزيز الإخاء الأفريقي العربي .
- ٧ - مصممين على تدعيم الروابط القائمة بين دولنا وشعوبنا وذلك بإنشاء مؤسسات مشتركة .
- ٨ - أخذين في الاعتبار المصالح والمطامح المشتركة للشعوب الأفريقية والعربية .
- ٩ - مقتنعين بأن التعاون الأفريقي العربي قد دخل في إطار العمل المشترك الذي تقوم به جميع البلدان النامية من أجل زيادة تعاونها من ناحية ومن ناحية أخرى من أجل تكثيف جهودها لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر إنصافاً وعدلاً .
- ١٠ - مصممين على استخدام مواردنا الطبيعية والبشرية من أجل التقدم الشامل لشعوبنا في جميع ميادين النشاط البشري .
- ١١ - مستذكرين المبادئ والأحكام الواردة في ميثاق الجزائر وإعلان ليما والإعلان الأفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي وبيانات وقرارات وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي الصادرة عن مؤتمر القمة الرابعة لدول عدم الانحياز والأحكام الاقتصادية والمتعلقة بتصفية الاستعمار في إعلان مؤتمر القمة الإسلامي في لاهور . والإعلان الرسمي لمؤتمر القمة لملوك ورؤساء الدول أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط . وإعلان وبرنامج العمل لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد الصادرين عن الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول وإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر دكا بشأن المواد الأولية والتنمية .
- ١٢ - قررنا الموافقة على هذا الإعلان وبرنامج العمل اللذين يحددان المبادئ وإطار العمل

الجماعي والفردى للبلدان الأفريقية والعربية في ميدان التعاون الأفريقي العربى .
ثانياً - المبادئ

١٣ - التعاون السياسى والاقتصادى بين الدول الأفريقية والعربية يقوم بصفة خاصة على المبادئ الآتية :

- (أ) احترام سيادة جميع دولنا وسلامتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسى .
- (ب) المساواة بين جميع الدول .
- (ج) السيادة الدائمة للدول والشعوب على مواردها الطبيعية .
- (د) نبذ العدوان وعدم شرعية احتلال أو ضم أراضي الغير بالقوة .
- (هـ) عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى .
- (و) الحفاظ على المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل والمساواة .
- (ز) تسوية الخلافات وحل النزاعات بالطرق السلمية وبروح من التسامح .
- (ح) الكفاح المشترك ضد السيطرة والعنصرية والاستغلال في جميع صورها من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

ثالثاً - مجالات التعاون وبرنامج العمل

(أ) مجالات التعاون

١٤ - تتعهد البلدان الأفريقية والعربية بتنمية علاقاتها على المستويين الثنائى ومتعدد الأطراف على أسس من التعاون الشامل وطويل الأجل في الميادين التالية : (أ) الميدان السياسى والدبلوماسى . (ب) الميدان الاقتصادى والمالى . (ج) الميدان التجارى . (د) الميدان التربوى والثقافى والعلمى والفنى والإعلامى .

(ب) التعاون السياسى والدبلوماسى

١٥ - أن البلدان الأفريقية والعربية تؤكد من جديد التزامها بسياسة عدم الانحياز عاملاً هاماً في الكفاح من أجل : (أ) حرية واستقلال الأمم . (ب) إقامة عالم يسوده السلام والأمن لجميع الدول . (ج) التطبيق الشامل لمبادئ التعايش السلمى . (د) إسباغ الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية . (هـ) حقوق متساوية في التعاون . (و) التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى .

١٦ - تدين الإمبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصرى وسائر أشكال التمييز والتفرقة العنصرية والدينية خاصة في أفريقيا وفى فلسطين والأراضي العربية المحتلة .

١٧ - تؤكد من جديد مساندتها للقضايا الأفريقية والعربية وتتعهد بتنسيق أعمالها في المجال الدولى ولاسيما في الأمم المتحدة حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتحقيقاً لذلك ستقيم المجموعات الأفريقية والعربية في المحافل الدولية تعاوناً وثيقاً بينها ..

١٨ - ويواصل الجانبان تقديم مساندتهما السياسية والدبلوماسية والمادية والأدبية لحركات التحرير القومية الأفريقية والعربية التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

١٩ - تبذل الدول الأعضاء في كلا الجانبين جهودها لإقامة وتعزيز تمثيلها الدبلوماسى والاقتصادى في بلدان الطرف الآخر وتعزز الاتصالات بين مؤسساتها القومية السياسية والاجتماعية ومؤسسات الطرف الآخر .

(ج) التعاون الاقتصادى

٢٠ - رغبة في تحقيق التعاون الاقتصادى على أوسع نطاق فقد قرر الجانبان توسيع وتكثيف

التعاون وتدعيمه في الميادين الآتية :

- (أ) التجارة . (ب) التعدين والصناعة . (ج) الزراعة وتربية الحيوان . (د) الطاقة والموارد المائية .
(هـ) النقل والمواصلات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية . (و) التعاون المالي .

التجارة

٢١ - قرر الجانبان اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل :

- (أ) إقامة علاقات تجارية مباشرة .
(ب) سد حاجة أسواقهما على أساس الأولوية قدر المستطاع .
(ج) تسهيل التجارة الأفريقية العربية المباشرة بما في ذلك وضع الأنظمة التجارية التفضيلية .
(د) تشجيع وتعزيز التعاون بين المؤسسات التجارية والمشروعات التجارية والاشتراك في المعارض التجارية .

(هـ) إقامة التعاون بين المؤسسات المصرفية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين الأفريقية والعربية .
٢٢ - ولتحقيق ذلك فإن الجانبين يطلبان إلى الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية إعداد دراسات عن الأسواق الأفريقية والعربية بالاشتراك مع البنك الأفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف تشجيع التجارة الأفريقية العربية .

التعدين والصناعة

٢٣ - طبقا لسياسة الجانبين في سيطرة الدول على مواردها وتحقيق القيمة المثلى لمواردها الأولية قرر الجانبان :

- (أ) التعاون في مجال المسح المنتظم للموارد الطبيعية بهدف تطوير استخدامها واستغلالها الرشيد
(ب) تكييف التصنيع عن طريق استغلال وتسويق ونقل مواردهما التعدينية والأولية وتشجيع مشروعات الاستثمار في هذه الميادين .
(ج) تنمية التعاون المالي والفني وتشجيع الأبحاث في جميع ميادين الصناعة والتعدين والاتفاق على الشروط الملائمة لذلك التعاون عن طريق إقامة مشروعات مشتركة أو تقديم المنح والقروض .
الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان

٢٤ - قرر الجانبان :

- (أ) تطوير الزراعة بإدخال الأساليب الفنية الحديثة والمتقدمة في ميادين الإنتاج والتوزيع والتخزين .
(ب) تعزيز تحديث أساليب تربية الحيوان وتحسين سلالاته وإنتاجه .
(ج) ضمان الزيادة السريعة والملموسة للإنتاج الغذائي عن طريق الاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة وأساليب التعاون الأخرى بالنسبة للإنتاج الحيواني والغذائي واستثمار الغابات وتسويق منتجات الأخشاب .
(د) تبادل المعلومات ونتائج الأبحاث المستهدفة تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية مع التركيز على الهياكل الأساسية الريفية .
(هـ) اتخاذ الخطوات اللازمة في إطار نظام مقبول لمساعدة البلدان الأفريقية والعربية على تصنيع مواردها الأولية إلى أقصى حد ممكن قبل تصديرها .

(و) الاتفاق على الترتيبات الخاصة بالتعاون المالى والفنى بهدف الوصول إلى عمل مشترك لتطوير الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والإنتاج الحيواني .

الطاقة والموارد المائية

٢٥ - قرر الجانبان تأكيد السيطرة الفعالة لكل دولة على موارد الطاقة في بلادها .

٢٦ - قرر الجانبان الاتفاق بين الدول أو المؤسسات المختصة الوطنية الأفريقية والعربية على :

(أ) تعزيز عمليات التنقيب عن جميع مصادر الطاقة بما فيها البترول واستغلالها ونقلها وتخزينها والعمل على تنمية الاستثمارات في هذه العملية .

(ب) تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا في ميدان الطاقة .

(ج) تعزيز تبادل المعلومات واستخدام الخبرات المستفادة والتكنولوجيا الملائمة من أجل تحسين الظروف المناخية والصحراوية وكذلك أساليب العمل الملائمة المتعلقة باستغلال الأنهار والبحيرات والأحواض ومصادر المياه الجوفية .

(د) التعاون في استغلال الطاقة الكهربائية المتولدة من القوة المائية ومصادر الطاقة الأخرى على أسس إقليمية كلما أمكن ذلك لأغراض التنمية في نطاق ترتيبات مقبولة للطرفين .

(هـ) تكثيف استخدام موارد الطاقة الأخرى مثل الطاقة الشمسية والحرارية والنووية وغيرها من مصادر الطاقة وكذلك الأبحاث في هذا المجال وذلك بهدف الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية وإيقاف الزحف الصحراوي وتآكل التربة ومكافحة القحط في أفريقيا .

النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية

٢٧ - رغبة في تيسير وسائل الاتصال بين الدول الأفريقية والعربية يقرر الجانبان :

(أ) الإسراع في تنمية الهياكل الأساسية الحديثة للطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية والمجاري المائية الداخلية الصالحة للملاحة والنقل البحري باعتبارها أسسا هامة لتنمية التعاون الأفريقي العربى .

(ب) إقامة وصلات - وفقاً للأولويات - بين شبكات الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية الوطنية بهدف تيسير النقل الاقتصادي السريع للأشخاص والسلع طبقاً لاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف .

(ج) إجراء الدراسات اللازمة لإنشاء اتحادات لشركات الشحن البحري مما يتيح لها العمل بكفاءة أكبر والاشتراك في استخدام تسهيلات الموانئ ، والصيانة واستكشاف إمكانية استخدام الابتكارات الفنية في ميادين النقل والمواصلات .

(د) تقوية أواصر التعاون بصورة فعالة بين شركات الطيران بهدف توسيع نطاق الخدمات الجوية وترشيدها .

(هـ) تحسين الشبكات البريدية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية القائمة وتوسيع إطارها وفقاً للأولويات .

(و) التعاون في تنفيذ المشروعات على المستوى الإقليمي الفرعى وعلى المستوى القارى في ميادين الاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق والسكك الحديدية .

التعاون المالى :

٢٨ - يقر الجانبان :

(أ) اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتعزيز التعاون المالى الفعال بالشروط التي تكفل الأمن

والضمانات عن طريق .

١ - القروض الثنائية المباشرة طويلة الأجل بأفضل الشروط الممكنة لكلا الجانبين والاستثمارات المباشرة وكذلك المشروعات المالية المشتركة .

٢ - القروض متعددة الأطراف طويلة الأجل بأفضل الشروط الممكنة لكلا الطرفين لتمويل المشروعات بما في ذلك دراسات الجدوى .

٣ - الاشتراك الأفريقي العربي في التجمعات (كونسورتيا) المالية الدولية لتمويل المشروعات المشتركة في أفريقيا والعالم العربي .

(ب) تسهيل دخول المؤسسات المالية الأفريقية والعربية وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في الدول المعنية وعلى أساس الأفضلية إلى أسواق رؤوس الأموال الأفريقية والعربية .

(ج) دعوة منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية إلى التعاون مع بنك التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وغيرها من المؤسسات المتخصصة للبحث عن الصيغة الملائمة لتعاون اقتصادي ومالي وفني أوثق وخاصة عن طريق إنشاء مؤسسات مالية أفريقية عربية ووضع اتفاقية أفريقية عربية تتضمن قواعد معاملة الاستثمار .

(د) دعوة بنك التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا إلى تنسيق نشاطهما الاستثماري والمشاركة في تمويل المشروعات الأفريقية متعددة الجنسية .

د - التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية

٢٩ - رغبة في تحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب والدول الأفريقية والعربية اتفق الجانبان على تعزيز الصلات في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية بعقد اتفاقات ملائمة بشأن :

(أ) البعثات الثقافية والمهرجانات .

(ب) المنح الدراسية وبرامج التدريب والرياضة .

(ج) النشاط العمالي والنقابي .

(د) التعاون في ميدان الوسائل الإعلامية كالصحافة ووكالات الأنباء والأقمار الصناعية المستخدمة في الاتصالات والراديو والتلفزيون .

(هـ) تبادل المعلومات الملائمة والخبرات والمساعدات في حل المشاكل الاجتماعية مثل توطين الرحل .

٣٠ - ونظرا للدور الإنساني والثقافي الذي تلعبه السياحة في تعزيز التفاهم بصورة أفضل اتفق الجانبان أيضا على تشجيع وتيسير السياحة مع التعاون في هذا الميدان وخاصة عن طريق الاستثمارات والمشروعات المشتركة في ميدان السياحة .

هـ - التعاون العلمي والفني

٣١ - قرار الجانبان :

(أ) تعزيز وتنسيق الأبحاث عن طريق تبادل المعلومات والدراسات العلمية والفنية .

(ب) إنشاء خدمات استثمارية مشتركة ومعاهد متخصصة للتدريب .

(ج) توفير التعاون الفني المباشر الذي يشمل المنح التدريبية والمنح الجامعية في ميدان العلوم والتكنولوجيا .

(د) توسيع نطاق التعاون الفني لضمان توفير الخبراء .

رابعاً - المؤسسات

٣٢ - رغبة في تعزيز تنسيق أنشطة التعاون الأفريقي العربي للإسهام في تنفيذ هذا الإعلان وبرنامج العمل فقد قرر الجانبان :

(أ) إنشاء لجنة مشتركة دائمة على المستوى الوزاري لتقوم بوريا بمتابعة وضمان تنفيذ أحكام هذا الإعلان ولاستكشاف أية مجالات أخرى للتعاون .

(ب) أن يمنح كل طرف صفة المراقب إلى الطرف الآخر في اجتماعات كل منظمة عند مناقشة موضوعات ذات أهمية مشتركة .

(ج) أن تنشئ كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بين أسرع وقت ممكن تمثيلاً لدى سكرتارية الأخرى بهدف المحافظة على علاقات العمل بطريقة وثيقة دائماً في تطبيق التعاون الأفريقي العربي .

(د) دعوة المؤسسات الأفريقية والمؤسسات العربية المناظرة لها في مختلف المجالات لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإقامة علاقات عمل وثيقة من شأنها تسهيل التعاون وتنسيق أوجه نشاطها .

٣٣ - صدر هذا الإعلان بالقاهرة في يوم ٩ من مارس (آذار) لعام ١٩٧٧ ولنصوصه باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية نفس الحجية . ومصادقاً لما فيه وضعنا توقيعنا .

قائمة بأسماء الدول الموقعة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - جمهورية أنجولا الشعبية - دولة البحرين - جمهورية بنين الشعبية - جمهورية بتسوانا - جمهورية بروندي - جمهورية الكاميرون المتحدة - جمهورية الرأس الأخضر - امبراطورية أفريقيا الوسطى - جمهورية تشاد - جمهورية الكومور - جمهورية الكونغو الشعبية - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - جمهورية مصر العربية - جمهورية غينيا الاستوائية - أثيوبيا الاشتراكية - جمهورية الجابون - جمهورية جامبيا - جمهورية غانا - جمهورية غينيا - جمهورية غينيا بيساو - الجمهورية العراقية - جمهورية ساحل العاج - المملكة الأردنية الهاشمية - جمهورية كينيا - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - مملكة ليسوتو - جمهورية ليبيريا - الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية - جمهورية مدغشقر الديمقراطية - جمهورية مالي - الجمهورية الإسلامية الموريتانية - موريشيوس - المملكة المغربية - جمهورية موزمبيق الديمقراطية الشعبية - جمهورية النيجر - جمهورية نيجيريا الاتحادية - سلطنة عمان - فلسطين - دولة قطر - جمهورية رواندا - جمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية - المملكة العربية السعودية - جمهورية السنغال - جمهورية سيشيل - جمهورية سيراليون - جمهورية الصومال الديمقراطية - جمهورية السودان الديمقراطية - مملكة سوازيلاند - الجمهورية العربية السورية - جمهورية تنزانيا المتحدة - جمهورية توغو - الجمهورية التونسية - جمهورية أوغندا - دولة الإمارات العربية المتحدة - فولتا العليا - الجمهورية العربية اليمنية - جمهورية زائير - جمهورية زامبيا .

(٢) إعلان

حول التعاون الإقتصادي والمالي الأفريقي / العربي
الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول المنعقد بالقاهرة

(٧ - ٩ مارس ١٩٧٧)

إن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول المنعقد في القاهرة من ٧ - ٩ مارس (آذار) سنة ١٩٧٧ . . بالنظر إلى أن الشعوب الأفريقية والعربية تخوض نضالاً مشتركاً من أجل مواجهة أعباء التنمية .

وإنهاء السيطرة والتبعية والاستغلال والتحرك نحو تحقيق نظام اقتصادى عالمى جديد وعادل .
وإدراكا من مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول لحقيقة أن التخلف والمشاكل الاقتصادية التى
تعانى منها الشعوب الأفريقية والعربية إنما نشأت أساسا عن ظروف الاستغلال والاستعمار قرونا
طويلة كما تكمن فى الوضع غير المتكافئ فى الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية وأنها تكمن
فى طليعة النظام الاقتصادى الدولى الراهن القائم أساسا لخدمة أهداف الدول الصناعية المستغلة .
وتعبيرا عن إيمان الدول الأفريقية والعربية بأن قضية التحرير والتنمية الأفريقية والعربية قضية
واحدة لا تتجزأ .

وإذ يلاحظ (المؤتمر) أن التعاون الأفريقى العربى قد قطع مراحل إيجابية نحو الإسهام فى عملية
التنمية وسيطرة الشعوب الأفريقية والعربية على مواردها وثرواتها الطبيعية .

وإذ يلاحظ كذلك أن حجم التعاون الأفريقى العربى فى المجال الاقتصادى والمالى فى السنوات
الثلاث الماضية قد تضاعف سبع مرات وقام فى معظمه على أسس المؤسسات تفصيلية وشروط ميسرة
تتناسب والأوضاع الاقتصادية القائمة ودعم موارد المؤسسات المالية والتمويلية العربية والأفريقية وعلى
رأسها المصرف العربى للتنمية فى أفريقيا والصندوق العربى لإقراض الدول الأفريقية والصندوق
العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية . وينك التنمية الأفريقى وصناديق التعاون الثنائى الأفريقى
العربى .

يقرر عند هذه المرحلة التاريخية الموافقة على خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون الأفريقى العربى
فى المجال الاقتصادى والمالى تتضمن ما يأتى :

١ - تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية
لدراسات الجدوى للمشروعات الإنمائية وهياكل البنية الأساسية فى أفريقيا وإعدادها للتمويل بما فى
ذلك المشروعات الأربعة التى اقترحتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٢ - المساهمة فى تدعيم الموارد المالية لبنك التنمية الأفريقى عن طريق الإقراض من أسواق المال
العربية بأفضل الشروط الممكنة .

٤ - زيادة موارد المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا لتمكينه من زيادة المساهمة فى
تلبية احتياجات التنمية الأفريقية .

٥ - تدعيم العلاقات التجارية بين الدول الأفريقية والعربية عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية متبادلة

٦ - تنسيق المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية الجماعية وذلك تعزيزا
للأثر الإنمائى لتلك المساعدات فى الدول الأفريقية المستفيدة .

٧ - تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق إنشاء مشروعات أفريقية عربية مشتركة والعمل
على وضع نظام لضمان الاستثمارات فى الدول الأفريقية .

٨ - تشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية فى الدول الأفريقية فى شكل استثمارات مباشرة أو
قروض أو ودائع .

٩ - تشجيع التعاون الفنى بين الدول العربية والدول الأفريقية .

١٠ - زيادة المساعدات الثنائية المقدمة عن طريق الصناديق الوطنية إلى الدول الأفريقية .

١١ - أن تقوم اللجنة الدائمة بالتنسيق مع المؤسسات الأفريقية والعربية المختصة (وبصفة خاصة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقى والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا)
بالعمل على وجه السرعة من أجل تنفيذ البنود السابقة وعلى الأخص البنود : الثالث والرابع والسابع والعاشر .

**تنظيم وطريقة العمل
لتحقيق التعاون الأفريقي / العربى
الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي العربى الأول
المنعقد بالقاهرة**

(٧ - ٩ مارس ١٩٧٧)

بالإضافة إلى مؤتمر القمة الأفريقي العربى ومجلس الوزراء الأفريقي العربى تنشأ الأجهزة المشتركة التالية لضمان تحقيق التعاون الأفريقي العربى كما تحدّد فى إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقي العربى وهى :

١ - اللجنة الدائمة . ٢ - مجموعات العمل واللجان المتخصصة . ٣ - لجنة التنسيق . ٤ - محكمة أفريقية / عربية خاصة أو لجنة التحكيم .

أولاً - مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركان :

يعقد مؤتمر القمة الأفريقي العربى مرة كل ثلاث سنوات ويعقد الاجتماع العادى لمجلس الوزراء المشترك مرة كل ثمانية عشر شهرا .

ثانيا - اللجنة الدائمة :

التكوين : تشكل اللجنة الدائمة من أربعة وعشرين وزيرا يتم اختيار اثنى عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية واثنى عشر بواسطة جامعة الدول العربية أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى سفراء على الأقل ومن أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية .

الرئاسة : يكون رئيسا كل من مجموعة الاثنى عشر فى منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة الاثنى عشر فى جامعة الدول العربية هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة .

الاجتماعات وأمكنتها :

تعقد اللجنة الدائمة اجتماعا عاديا مرتين كل عام فى مقر المنظمتين بالتبادل إلا فى حالة توجيه دعوة من إحدى الدول الأعضاء وتعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين . وتحدد مواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد إجراء مشاورات بين الرئيسين والأمينين العامين للمنظمتين .
الصلاحيات : تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون الأفريقي العربى ومتابعة تطوراتها فى المجالات المختلفة وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما توخاها إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقي العربى .

ومن أجل هذا تتخذ اللجنة القرارات اللازمة :

ويكون من بين ما تقوم به ما يأتى :

- (أ) ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .
- (ب) النظر فى المسائل التى يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة من أجل تقديمها إلى مجلس الوزراء بهدف دعم وترسيخ التعاون الأفريقي العربى .
- (ج) إنشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحي التعاون الأفريقي العربى وتحديد صلاحيتها وقواعدها الإجرائية .

(د) الموافقة على المشروعات التى تقترحها مجموعات العمل المختصة .

(هـ) معالجة الأمور المتصلة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل إقامة التعاون .

(و) للجنة الدائمة أن تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادى لمجلس الوزراء المشترك .

ثالثاً - مجموعات العمل واللجان المتخصصة :

تنشأ مجموعات العمل واللجان المتخصصة في الميادين الآتية طبقاً لإعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقي العربي كلما دعت الحاجة إلى ذلك :

- (أ) التجارة . (ب) التعدين والصناعة . (ج) الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات .
- (د) الطاقة ومصادر المياه . (هـ) النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية . (و) التعاون المالي . (ز) التعاون التعليمي والاجتماعي والثقافي والإعلامي .
- (ح) التعاون العلمي والتقني .

ويجوز للجنة الدائمة إنشاء مجموعات عمل أخرى .

التكوين : تتألف كل مجموعة عمل من عدد متساو - بقدر الإمكان من خبراء وأخصائيين من الجانبين وعلى كل جانب بقدر الإمكان ضمان استمرار مدة خدمة أعضاء المجموعة .
يعين كل من الجانبين رئيساً لكل مجموعة عمل ويقوم بإبلاغ الاختيار إلى الجانب الآخر وتعين كل مجموعة عمل مقرراً .

يجوز لكل مجموعة عمل - عند الحاجة استشارة أخصائيين من القطاع العام أو القطاع الخاص حسب الأحوال .

الصلاحيات :

١ - لكل مجموعة عمل أن تتقدم بأي اقتراح ملائم ضمن اختصاصها إلى الرئيسين وخاصة فيما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات مع أخذ التعليمات التي تصدرها اللجنة الدائمة في الاعتبار .

٢ - تقدم مجموعات العمل مقترحاتها وتوصياتها إلى اللجنة الدائمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .

٣ - لكل مجموعة عمل بعد التشاور مع الرئيسين أن تقرر إنشاء لجان متخصصة لتقوم بأية مهمة محددة تقع ضمن صلاحيتها .

٤ - تحدد كل من مجموعات العمل في نطاق اختصاصها صلاحيات اللجان المتخصصة وكذلك أسلوب عمل تلك اللجان .

٥ - لمجموعة العمل أن تقرر إنهاء أعمال أية لجان متخصصة .
وابعاً - لجنة التنسيق :

تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة مسئولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة من ناحية وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الأمور ذات الطابع العملي والإداري فحسب والتي تتطلب قرارات عاجلة .
التكوين : تتألف لجنة التنسيق من :

- رئيس لجنة الاثنى عشر والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من جانب ورئيس لجنة الاثنى عشر والأمين العام لجامعة الدول العربية من الجانب الآخر .

- الرئيسين المشاركين ومقررى كل من لجان العمل المعنية إذا ما رأت لجنة التنسيق ذلك ضرورياً .

خامساً - محكمة أفريقية / عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم :

تنشأ محكمة أفريقية / عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم لتقديم التفسير القانوني للنصوص التي تحكم التعاون الأفريقي العربي ولفض أى نزاع قد ينشأ .

ويتم الاتفاق على وضع مثل هذه المؤسسة وعلى تشكيلها خلال اجتماع للخبراء يعقد تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

سادسا - وسائل العمل :

ينشأ صندوق خاص لضمان تسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقي العربي ويمول هذا الصندوق عن طريق مساهمة كل من المنظمتين بنسبة ٥٠٪ فيه تحسب بانتظام من الميزانيات العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ويمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية إلى هذا الصندوق الخاص .

وتعتمد اللجنة الدائمة ميزانية الصندوق الخاص .

ويكون هذا الصندوق خاضعا لإدارة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية تحت إشراف ومسئولية لجنة التنسيق التى تقدم تقارير عن أعماله إلى اللجنة الدائمة .

(٣) الإعلان السياسي

الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول

المنعقد بالقاهرة

(٧ - ٩ مارس ١٩٧٧)

١ - اجتمع المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٧ - ٩ مارس / آذار سنة ١٩٧٧ .

٢ - وقد قام رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية ، مسترشدين بإيمان شعوبهم بتعزيز التعاون الأفريقي العربي القائم على المبادئ والأهداف الواردة فى ميثاق كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وبإرادتهم السياسية المشتركة التى أعربوا عنها فى العديد من القرارات الصادرة فى هذا الشأن عن مؤتمرات القمة الأفريقية والعربية للمنظمتين ببحث وإقرار مشروع الإعلان وبرنامج العمل الذى اتخذته المؤتمر الوزارى المشترك المنعقد فى داكار من ١٩ إلى ٢٢ من أبريل نيسان عام ١٩٧٦ بشأن التعاون فى الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتجارية والتربوية والثقافية والعلمية والاجتماعية والفنية .

٣ - ويؤكد مؤتمر القمة الأفريقي العربي من جديد التزامه بمبادئ عدم الانحياز والتعايش السلمى وبإقامة نظام اقتصادى دولى عادل .

٤ - يؤكد مؤتمر القمة الأفريقي العربي بمبادئ احترام السيادة والوحدة الإقليمية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ونبذ العدوان وحق تقرير المصير وعدم شرعية احتلال وضم الأراضى بالقوة وحل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية .

٥ - ويؤكد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية من جديد الحاجة إلى تعزيز جبهة شعوبهم الموحدة فى كفاحها للتحرر الوطنى ويدينون الإمبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصرى وجميع الأشكال الأخرى للتمييز والتفرقة العنصرية والدينية وبالأخص مظاهرها كما تتضح فى أفريقيا الجنوبية وفلسطين وفى الأراضى العربية والأفريقية الأخرى المحتلة وفى هذا الصدد يعربون عن مساندتهم التامة لكفاح شعوب فلسطين وزمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا وساحل الصومال المسمى بالفرنسى (جيبوتى) لاستعادة حقوقها الوطنية المشروعة وممارسة حقها فى تقرير المصير ويؤكدون تأييدهم للوحدة السياسية والإقليمية لجزر القمر .

٦ - يدعو مؤتمر القمة الأفريقي العربي منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية إلى تبادل

المعلومات بصفة منتظمة بشأن تطور النضال المشترك لشعوبهم من أجل التحرر في أفريقيا والشرق الأوسط كي تتمكن الدول الأعضاء من القيام بدور فعال وإيجابي في هذا الميدان :

٧ - إن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية ليدننون الاعتداءات العسكرية المستمرة وسائر المناورات السياسية والاقتصادية التي تمارسها الإمبريالية من خلال النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وروديسيا وحلفائهما ضد الدول ذات السيادة وهي أنجولا . بتسوانا . ليسوتو . موزامبيق وزامبيا بهدف زعزعة الاستقرار السياسي لحكومات تلك البلدان وتخريب الجهود التي تبذلها في سبيل الإنماء الاقتصادي .

وأن مؤتمر القمة ليعتبر مثل هذه الاعتداءات موجهة ضد العالم الأفريقي والعربي وتهديدا للسلم العالمي . ويدين المؤتمر أيضاً الأعمال المشابهة التي تقوم بها إسرائيل ضد مصر والأردن ولبنان وسوريا والشعب الفلسطيني كما قرر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية ضرورة قيام بلدانهم بتقديم وزيادة الدعم المادي الذي تقدمه . وأي نوع آخر من المساعدة اللازمة لتمكين تلك البلدان من دعم استقلالها والنود عنه .

ويدين المؤتمر السلطات الإسرائيلية لتماديها في تغيير الظروف السكانية والجغرافية في الأراضي العربية المحتلة وانتهاكها للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة . ويطالب المؤتمر بأن تكفي إسرائيل عن اتخاذ مثل هذه الإجراءات وذلك لخلق ظروف أفضل تيسر إيجاد تسوية في المنطقة .

٨ - قرر مؤتمر القمة الأفريقي العربي مواصلة بذل مزيد من الجهود في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وجميع المنابر الدولية الأخرى للتوصل إلى أكثر السبل فاعلية لتعميق العزلة السياسية والاقتصادية لإسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا على المستوى الدولي مادامت أنظمة هذه البلاد تواصل بتعننت سياستها العنصرية والتوسعية والعنصرية والتحقيق ذلك يؤكد مؤتمر القمة ضرورة الاستمرار في فرض المقاطعة السياسية والدبلوماسية والثقافية والرياضية والاقتصادية الكاملة خاصة الحظر البترولي ضد تلك الأنظمة .

٩ - يعرب مؤتمر القمة الأفريقي العربي عن اقتناعه التام بأن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون الأفريقي العربي سيكون نقطة تحول تاريخية لتعزيز جميع أشكال الروابط بين الدول الأفريقية والعربية ودعم استقلالها السياسي وسيادتها . وبصفة خاصة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفي كفاح شعوب العالم الثالث وكفالة السلام والأمن العالميين .

١٠ - أعرب مؤتمر القمة الأفريقي العربي بعد دراسة مستفيضة للموقف عن قلقه العميق إزاء مشاكل فلسطين والشرق الأوسط وزمبابوي ونامبيا وجنوب أفريقيا ولاقتناعه التام بأن هذه القضايا هي قضايا أفريقية عربية ، قرر مؤتمر القمة تقديم تأييده التام للشعوب التي تناضل ضد النظم العنصرية والصهيونية وللدول الخط الأمامي التي تجاور مناطق المواجهة لمساعدتها في النضال الوطني من أجل التحرر .

١١ - ويدين مؤتمر القمة بشدة استخدام المرتزقة ويتعهد بالقضاء على هذه الظاهرة .

١٢ - كما يقرر مؤتمر القمة الأفريقي العربي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتدعيم العلاقات الاقتصادية والمالية المباشرة والمبادلات في جميع المجالات وخاصة التجارية والثقافية والتربوية والعلمية والتقنية بين الدول الأفريقية والعربية .

١٣ - يعرب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية عن إيمانهم الراسخ بالتعاون الأفريقي العربي ويعلنون تصميمهم على التعهد بتعبئة جميع الطاقات وبذل جميع الجهود لتحقيق الأهداف

الواردة فى الإعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقى العربى وذلك دعما للمزيد من التفاهم بين شعوبهم وإرساء روابط الأخوة الأفريقية العربية الثابتة على أسس متينة ودائمة .

(٤) قرارات

الدورة الأولى للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى

ياوندى - الكاميرن ٣٠ مايو

(أول يونيو ١٩٧٧)

قرار حول الاعتمادات العنصرية ضد بوتسوانا

استمعت اللجنة الدائمة إلى البيان الذى أدلى به وفد بوتسوانا حول العدوان الذى شنته الحكومة العنصرية المتعمدة فى روديسيا ضد بلاده .

قررت اللجنة اعتبار بيان بوتسوانا وثيقة عمل .

ودعت جميع البلدان العربية والأفريقية إلى تقديم المساندة المادية والسياسية والمعنوية لبوتسوانا .

أساليب تنفيذ التعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى

أولاً - أحاطت اللجنة علماً باقتراح المجموعة العربية بشأن تنفيذ إعلان مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول بالقاهرة الخاص بالتعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى والمتضمن ما يأتى :

(أ) بعد دراسة المشروع دراسة أولية تتقدم الدولة الأفريقية ذات العلاقة بمشروعها للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

(ب) يقوم المصرف بدراسة ذلك المشروع - من الناحية الفنية - بالتعاون والتنسيق مع مجموعات العمل المتخصصة . ويمكن له التشاور مع المؤسسات الأفريقية المختصة وغيرها (بنك التنمية الأفريقى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها ...) للاستعانة بأرائها ومقترحاتها وإمكانياتها الفنية .

(ج) يحال المشروع بعد ذلك من قبل المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا إلى صناديق التنمية العربية للبت فيه .

ثانياً - تطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية أن يدعوا فى أقرب وقت ممكن إلى اجتماع مجموعة العمل الخاصة بالتعاون المالى لدراسة أساليب تطبيق الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادى والمالى الذى وافق عليه مؤتمر القمة الأفريقى العربى فى القاهرة وتقديم تقريراً عن ذلك إلى اجتماع اللجنة الدائمة فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

(أ) تطلب من الأمين العام أن يقدم اجتماع هذه المجموعة تقريراً عن المناقشات التى جرت فى هذا الاجتماع .

(ب) تحث المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وبنك التنمية الأفريقى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الإسهام فى اجتماعات مجموعة العمل .

(ج) تؤكد أن هذه الإجراءات التى تتبعها هذه المؤسسات لتسيير التعاون المالى لن تؤثر بأى حال من الأحوال بسير العمل داخل مجموعة العمل .

إنشاء

مجموعات العمل للتعاون الأفريقى العربى

بحثت اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى إنشاء مجموعات العمل للتعاون الأفريقى العربى

وتقرر ما يلى :

١ - الموافقة على إنشاء مجموعة العمل للتعاون المالى .

- ٢ - الموافقة على إنشاء مجموعات أخرى فى ضوء ما دار فى اجتماع اللجنة من مناقشات وفى حدود ثلاث مجموعات فى السنة المالية التى تبدأ فى الأول من يونيو (حزيران) لعام ١٩٧٧ .
- ٣ - تفوض اللجنة الأمين العامين للمنظمتين فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأليف هذه اللجان ومباشرة عملها فى أقرب وقت ممكن .

(٥) النظام الداخلى

لجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى كما أقرته اللجنة فى دورتها الأولى

فى الفترة (٣٠ - ٣١ مايو ١٩٧٧)

التكوين :

(مادة ١)

- (أ) تتكون اللجنة الدائمة طبقا لقرارات مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول من أربعة وعشرين وزيرا ، يتم اختيار اثنى عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية واثنى عشر بواسطة جامعة الدول العربية ومن أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية .
- (ب) يجوز أن ينوب ممثلون عن الوزراء الأعضاء على أن يكونوا على مستوى السفراء على الأقل .
- (ج) تعين اللجنة الدائمة فى كل اجتماع لها مقررين : واحدا عن كل جانب ، ولجنة صياغة من عدد متساو من الجانبين .

- (د) لكل دولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ، وغير عضو فى اللجنة الدائمة ، ومنظمة إلى إعلان القاهرة الخاص بالتعاون الأفريقى العربى ، حق الاشتراك فى اجتماعات اللجنة الدائمة بصفة مراقب دون أن يكون لها حق التصويت .

(مادة ٢)

- للجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين .
- الرئاسة :

(مادة ٣)

- يتولى الرئيسان رئاسة الجلسات وإدارتها بالتناوب .
- الاجتماعات :

(مادة ٤)

- تعقد اللجنة الدائمة اجتماعا عاديا مرتين كل عام بمقر المنظمتين بالتناوب .

(مادة ٥)

- للجنة الدائمة أن تعقد اجتماعاتها خارج مقر المنظمتين وذلك فى حالة توجيه الدعوة لها من إحد الأعضاء وموافقة لجنة التنسيق مع مراعاة مبدأ التناوب .

(مادة ٦)

- عند عقد الاجتماع خارج مقر المنظمتين تتحمل الدول المضيضة الفرق بين ما يتكلفه عقد الاجتماع بمقر المنظمة التى عليها الدور والتكاليف الفعلية لعقد الاجتماع فى الدول المضيضة .

(مادة ٧)

- للجنة الدائمة أن تعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين . وتحدد مواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد إجراء مشاورات فى لجنة التنسيق .

الصلاحيات :

(مادة ٨)

تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون الأفريقي العربي ومتابعة تطوراتها في مختلف المجالات .
وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الأهداف التي تتوخاها قرارات مؤتمر القمة للتعاون الأفريقي العربي .
وتتخذ اللجنة الدائمة القرارات اللازمة في هذا الشأن .

(مادة ٩)

يكون من بين الأعمال التي تقوم بها اللجنة الدائمة ما يأتي :
(أ) ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر القمة الأفريقي العربي ومجلس الوزراء المشترك .
(ب) النظر في المسائل التي يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة لتقديمها إلى مجلس الوزراء المشترك بهدف دعم وترسيخ التعاون الأفريقي العربي .
(ج) إنشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحي التعاون الأفريقي العربي وتحديد صلاحياتها وقواعد إجراءاتها .
(د) إقرار تشكيل اللجان المتخصصة بناء على اقتراحات مجموعات العمل .
(هـ) الموافقة على المشروعات التي تقترحها مجموعات العمل .
(و) معالجة الأمور المتصلة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل إقامة التعاون .
(ز) اقتراح عقد اجتماع غير عادي لمجلس الوزراء المشترك عند الضرورة .
لغات العمل :

(مادة ١٠)

لغات العمل في اللجنة الدائمة هي لغات العمل في المنظمتين .
جدول الأعمال :

(مادة ١١)

يعد الأمينان العامان مشروع جدول أعمال اللجنة الدائمة لتصادق عليه لجنة التنسيق ويبلغانه إلى أعضاء اللجنة قبل الاجتماع العادي بثلاثين يوما على الأقل .

(مادة ١٢)

يكون من بين ما يشتمل عليه مشروع جدول الأعمال للاجتماعات العادية البنود الآتية :
(أ) تقرير لجنة التنسيق عن سير أعمالها .
(ب) موضوعات مقترحة من الدول أعضاء المنظمتين عن طريق لجنة التنسيق .
(ج) موضوعات مقترحة من مجموعات العمل واللجان المتخصصة عن طريق لجنة التنسيق .

(مادة ١٣)

يكون جدول أعمال الدورة غير العادية مقصورا على الموضوعات المقترحة بحثها في طلب عقدها ويرسل جدول الأعمال إلى الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة قبل خمسة عشر يوما من عقد الاجتماع على الأقل .

النصاب القانوني والمناقشات :

(مادة ١٤)

النصاب القانوني لاجتماع اللجنة الدائمة هو الأغلبية المطلقة من كل جانب .

(مادة ١٥)

يعطى الرئيس الكلمة لمن يطلبها وذلك حسب ترتيب الطلبات .

(مادة ١٦)

للمرئيس أن يحدد الوقت الذى يسمح به لكل متحدث .

قائمة المتحدثين :

(مادة ١٧)

للمرئيس أن يعلن خلال المناقشات قائمة المتحدثين ويعلن قفل القائمة بموافقة اللجنة الدائمة .
وللمرئيس أن يعطى أى مندوب حق الرد إذا ما رأى أن كلمة ألقى بعد إعلان قفل قائمة المتحدثين
تستوجب ذلك .

قفل باب المناقشة :

(مادة ١٨)

عند الانتهاء من بحث أى موضوع بحثا كافيا يحق لأى مندوب أن يقترح قفل باب المناقشة .
ويجوز للمندوبين أن يتحدثوا باختصار مؤيدين للاقتراح ، ويتحدث اثنان آخران ضده وبعد ذلك مباشرة
يطرح الاقتراح للتصويت ، فإذا ما حاز الاقتراح الأغلبية المطلقة يعلن الرئيس قفل باب المناقشة .
تأجيل المناقشة :

(مادة ١٩)

عند بحث أى موضوع يحق لأى مندوب أن يقترح تأجيل المناقشة فى الموضوع محل البحث .
وبالإضافة إلى مقدم الاقتراح يسمح لمندوب واحد بالتحدث باختصار مؤيدا للاقتراح وآخر معارضا .
وبعد ذلك يطرح الاقتراح للتصويت .
تأجيل الجلسة :

(مادة ٢٠)

لأى مندوب ، أثناء بحث أى موضوع ، أن يقدم اقتراحا مسببا بتأجيل الجلسة ويطرح الاقتراح
للتصويت فورا دون أى مناقشة .
النقاط النظامية :

(مادة ٢١)

يحق لأى مندوب أن يثير أثناء النقاش نقطة نظامية ويفصل فيها الرئيس فورا طبقا للنظام
الداخلى ولأى ممثل الحق فى استئناف قرار الرئيس ويطرح الاستئناف فورا للتصويت ويكون اتخاذ
القرار بالأغلبية المطلقة لكل من الجانبين ولا يجوز للمندوب الذى يثير نقطة النظام التحدث فى جوهر
الموضوع الجارى بحثه .
ترتيب الاقتراحات الإجرائية :

(مادة ٢٢)

مع مراعاة ما جاء فى المادة السابقة (٢١) تعطى الأسبقية للمقترحات الآتية بالترتيب :
(أ) تأجيل الجلسة . (ب) تأجيل المناقشة . (ج) قفل باب المناقشة فى الموضوع الجارى بحثه .
التصويت واتخاذ القرارات :

(مادة ٢٣)

تتخذ القرارات فى شئون التعاون الأفريقى العربى بالموافقة العامة ، وذلك فيما عدا الشئون

الإجرائية للاجتماعات وشئون الصندوق الخاص فتتخذ فيها القرارات بالأغلبية المطلقة .
(مادة ٢٤)

لكل دولة عضو في اللجنة الدائمة صوت واحد .
التصويت على الشئون الإجرائية وشئون الصندوق الخاص
(مادة ٢٥)

تقدم مشروعات القرارات والاقتراحات والتعديلات كتابة إلى الأمين العامين ، اللذين يقومان بتوزيع نسخ منها على المندوبين واللجنة أن تسمح بمناقشة أى اقتراح لم يوزع سلفا وتدرس مشروعات القرارات بنفس الترتيب الذي قدمت به .

ويمكن لمقدم أى مشروع قرار سحبه قبل عرضه للتصويت ، ويحق لأى مندوب أن يعيد تقديم أى اقتراح أو مشروع قرار قد سحب من قبل .

(مادة ٢٦)

بعد قفل باب المناقشة يطرح الرئيس فوراً مشروعات القرارات مع جميع التعديلات للتصويت عليها ولا يجوز قطع عملية التصويت إلا إذا أثبتت نقطة نظامية تتعلق بالطريقة التى يجرى بها التصويت .

(مادة ٢٧)

عندما يقترح إدخال تعديل على اقتراح ما يجرى التصويت على التعديل أولاً وعندما يقترح إدخال تعديلين أو أكثر على اقتراح ما تصوت اللجنة أولاً على أكثر التعديلات بعداً عن جوهر الاقتراح الأصلي ثم على التعديل الأقل منه بعداً وهكذا حتى يتم التصويت على جميع التعديلات ، وإذا ما تمت الموافقة على تعديل أو أكثر يطرح الاقتراح المعدل للتصويت عليه . وإذا لم تتم الموافقة على أية تعديلات يطرح الاقتراح فى صورته الأصلية للتصويت عليه . ويعتبر أى اقتراح تعديلاً للنص الأصلي إذا ما تناوله بالإضافة أو التغيير أو الحذف .

التصويت على أجزاء منفصلة من اقتراح :

(مادة ٢٨)

يجرى التصويت على أجزاء من اقتراح أو قرار ما إذا طلب ذلك .
وفى هذه الحالة يطرح النص الذي تسفر عنه سلسلة عمليات التصويت للتصويت عليه بكامله . وإذا ما رفضت جميع الأجزاء العاملة فى مشروع اقتراح أو مشروع قرار بعد الاقتراح أو مشروع القرار مرفوضاً فى مجمله .

(مادة ٢٩)

تؤخذ الأصوات برفع الأيدي ويحق لأى مندوب أن يطلب أخذ الأصوات بالنداء بالاسم ، ويتم ذلك حسب ترتيب الحروف الأبجدية لأسماء الدول الأعضاء باللجنة الدائمة .

(مادة ٣٠)

يجرى التصويت سرياً فى الظروف الخاصة التى تقرها اللجنة الدائمة .

(مادة ٣١)

فى حالة تساوى الأصوات على أى موضوع ، يعد الاقتراح مرفوضاً .
تعديل النظام الداخلى :

(مادة ٣٢)

للجنة الدائمة أن تعدل نظامها الداخلى ، ولا يؤخذ فى الاعتبار أى اقتراح يتعلق بتعديل النظام

الداخلى للجنة الدائمة ، إلا إذا ما تبنته على الأقل دولتان من الدول الأعضاء فى اللجنة ، ويجب أن يقدم الاقتراح بالتعديل كتابة إلى الأمينين العامين اللذين يقومان بإبلاغه إلى الدول الأعضاء قبل النظر فيه بشهرين على الأقل ، وتتم الموافقة على الاقتراح بأغلبية الثلثين .

(٦) تقرير

عن أعمال الدورة الأولى لمجموعة العمل الأفريقية العربية للتعاون المالى

القاهرة (٢٥ - ٢٨ / ٩ / ١٩٧٧)

(١) عقدت مجموعة العمل الأفريقية العربية للتعاون المالى دورتها الأولى بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٢٥ - ١٩٧٧/٩/٢٨ وذلك بناء على قرار اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى فى دورتها الأولى بياوندى بالكامبيرون .

(٢) وقد افتتح الاجتماع الدكتور سيد نوفل الأمين العام بالإناية لجامعة الدول العربية وخاطب أعضاء المجموعة شارحا أهمية الاجتماع ومؤكدا الإرادة العربية فى دعم التعاون الأفريقى العربى .

(٣) وقد وافقت المجموعة فى جلسة العمل الأولى على اختيار مندوب جمهورية توجو رئيسا مشاركا عن الجانب الأفريقى . كما وافقت على اختيار مندوب دولة الكويت رئيسا مشاركا عن الجانب العربى . ووافقت المجموعة كذلك على أن يكون المقرر من مندوبى الدول العربية عندما يعقد الاجتماع فى إحدى العواصم العربية ، وأن يكون من بين مندوبى الدول الأفريقية عندما يعقد الاجتماع فى إحدى العواصم الأفريقية .

وبناء على ذلك تم اختيار مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة مقررا للمجموعة .

(٤) ثم انتقلت المجموعة إلى مشروع جدول الأعمال وأقرته .

(٥) النظام الداخلى : رأت المجموعة العمل وفق أحكام النظام الداخلى للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى .

(٦) أحاطت المجموعة علما بتقرير الأمين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية عن أعمال اجتماعات اللجنة الدائمة فى دورتها الأولى التى عقدت فى ياوندى فى الفترة من ٣٠/٥ إلى ١٩٧٧/٦/١ ، والذي يتضمن ملخصا للآراء التى برزت فى المداولات حول أساليب تنفيذ إعلان التعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى .

(٧) ثم انتقلت المجموعة إلى بحث البند الرئيسى فى جدول الأعمال وهو دراسة أساليب تطبيق الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادى والمالى الذى وافق عليه مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول فى القاهرة ، بهدف تقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة الثانية للجنة الدائمة التى ستعقد بالقاهرة فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

(٨) وفى بداية بحث هذا البند أبدى رئيس الجانب الأفريقى رأيه فى الموضوع ، كما تحدث رئيس الجانب العربى مبديا وجهة نظره .

(٩) وجرت مناقشة عامة استغرقت جلستين برز فيهما حرص الجانبين على الوصول إلى صيغة مشتركة تحقق اختصار الطريق لتنفيذ برنامج التعاون المالى .

وبعد أن أوضح كل جانب موقفه ، وبعد الاستماع إلى مندوب المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ومندوب بنك التنمية الأفريقى تم الاتفاق على مناقشة الاقتراح العربى الذى قدم فى ياوندى بندا بندا .

(١٠) وقد وافق الجانب العربى على اقتراح الجانب الأفريقى بتعديل الفقرة (١) من الاقتراح

العربي بحيث تنص على بنك التنمية الأفريقي مع المصرف العربي كجهة لتلقى المشروعات من الدول الأفريقية .

(١١) كما وافق الجانب الأفريقي على أن تقوم الدولة الأفريقية المعنية بتقديم الدراسة الأولية للمشروعات التي تتقدم بها .

(١٢) وافق الجانب العربي على طلب الجانب الأفريقي تعديل الفقرة (ب) من الاقتراح العربي بحيث تنص على قيام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أو بنك التنمية الأفريقي بالتقييم الاقتصادي والفني للمشروعات . كما تقرر ترك أمر التشاور مع مجموعات العمل حول هذه الدراسات للمصرفين العربي والأفريقي .

(١٣) وقد دأب نقاش طويل حول البند (ج) من الاقتراح العربي الذي قدم في ياوندي ، وبذل الجانبان جهودا مضاعفة لتوحيد وجهتي نظرهما في حدود الصلاحيات الممنوحة للوفود المشتركة في اجتماع المجموعة . وقد ساعدت المداولات كلا من الجانبين على التوصل إلى تفهم أكبر لوجهة نظر الطرف الآخر ، إلا أنهما لم يتمكنوا من التوصل إلى موقف موحد حول الفقرة (ج) . وفي النهاية تم الاتفاق على إثبات نص كل من الاقتراح المقدم من الجانب العربي والاقتراح المقدم من الجانب الأفريقي ليرفع إلى اللجنة الدائمة في اجتماعها القادم في نوفمبر ضمن تقرير مجموعة العمل للتعاون المالي .

(١٤) توصيات المجموعة حول أساليب تطبيق التعاون الاقتصادي والمالي والأفريقي العربي : وبناء على ما تقدم وافقت المجموعة على ما يأتي :

(أ) بعد دراسة المشروع دراسة أولية تتقدم الدولة أو الدول الأفريقية المعنية بمشروعها إلى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أو إلى بنك التنمية الأفريقي .

(ب) يقوم المصرف العربي أو البنك الأفريقي بدراسة تقييمية فنية واقتصادية للمشروع بالتعاون مع مجموعات العمل إذا ما رأى المصرف العربي أو البنك الأفريقي ضرورة لذلك .

(ج) أن يحال المشروع بعد ذلك بواسطة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا إلى صناديق التنمية العربية للبت فيه ، مصحوبا بالدراسات التقييمية الاقتصادية والفنية التي تعدها مجموعات العمل وبنك التنمية الأفريقي ، هذا مع الأخذ في الاعتبار الأولويات والاتجاهات العامة للجنة الدائمة .

١٥ - وفي بند ما يستجد «من أعمال» تقدم الجانب العربي باقتراح وافق عليه الجانب الأفريقي بوضع برنامج لعمل مجموعة العمل للتعاون المالي الأفريقي العربي تنفيذا للمهام التي أسندت إليها بموجب قرارات مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول . كما تم الاتفاق على أن يتقدم كل جانب بتصوره للبرنامج العملي الذي يحقق هذا الهدف ، وأن تعقد المجموعات اجتماعا لبحث هذا البرنامج في موعد يحدد بالتشاور بين الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية .

رئيس الجانب الأفريقي	رئيس الجانب العربي	المقرر
مندوب جمهورية توجو	مندوب دولة الكويت	مندوب دولة الإمارات
(ايتسي اجيبكو)	(سليمان ماجد الشاهين)	العربية المتحدة
		(يوسف الحسن)

(٧) تقرير

الدورة الثانية للجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي

(القاهرة ٢٨ - ٢٩ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٧٧)

١ - عقدت اللجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي دورتها الثانية بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ برئاسة الرئيسين المشاركين للمجموعتين العربية والأفريقية وهما سعادة السيد ايديم كودجو وزير خارجية جمهورية توجو ورئيس المجموعة الأفريقية وسعادة السفير طاهر رضوان المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية ورئيس المجموعة العربية .

٢ - وقد حضر الاجتماعات ممثلون عن الدول الأربعة والعشرين الأعضاء في اللجنة الدائمة وهم :

من الجانب الإفريقي :

الجزائر - بتسوانا - الكاميرون - جزر القمر - جمهورية مصر العربية - الجابون - كينيا - ليبيريا - موزمبيق - نيجيريا - النيجر - توجو ، والسكرتير العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية .

ومن الجانب العربي :

المملكة العربية السعودية - الكويت - الإمارات العربية المتحدة - تونس - المغرب - ليبيا - سوريا -

العراق - الصومال - لبنان - موريتانيا - فلسطين ، والأمين العام لجامعة الدول العربية .

وحضر مراقبون عن بعض الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية كما حضر مراقب عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ومراقب عن البنك الإفريقي للتنمية ، ومراقب عن الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية .

٣ - وقد افتتح الاجتماع رئيس المجموعة الأفريقية وحضر الجلسة الافتتاحية السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية وألقى خطابا رحب فيه بأعضاء اللجنة وأكد أهمية التعاون الإفريقي العربي وحتميته .

٤ - ثم تحدث بعد ذلك كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الجانب الإفريقي ورئيس الجانب العربي حيث وجهوا الشكر إلى السيد رئيس مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية وأكدوا أهمية التعاون الإفريقي العربي .

سير العمل :

٥ - بحثت اللجنة مشروع جدول الأعمال المقدم إليها ووافقت عليه بالنص التالي :

(١) إقرار بمشروع جدول الأعمال .

(٢) تشكيل هيئة المكتب ولجنة الصياغة .

(٣) تنظيم الأعمال .

(٤) تقرير عن أعمال الدورة الأولى للجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي في ياوندي (بالكاميرون) .

(٥) التقرير المشترك للأمينين العامين عن أنشطة الأمانتين في مجال التعاون الإفريقي العربي عن

الفترة من أول يونيو سنة ١٩٧٧ إلى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

(٦) تقرير حول نتائج اجتماع مجموعة العمل للتعاون المالي الإفريقي العربي بالقاهرة .

(٧) مشروع ميزانية الصندوق الخاص لتسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون الإفريقي العربي من أول

يونيو سنة ١٩٧٨ إلى ٣١ مايو سنة ١٩٧٩ .

(٨) تشكيل ثلاث مجموعات عمل في إطار التعاون الإفريقي العربي .

(٩) تقارير المؤسسات العاملة في مجال التعاون الأفريقي العربي .

(١٠) ما يستجد من أعمال .

٦ - وقد استكملت اللجنة تشكيل هيئة المكتب حيث اتفق على تعيين ممثلي دولة الكويت وجمهورية

الكاميرون مقررين .

كما شكلت لجنة الصياغة من ممثلي كل من بوتسوانا وكينيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة

المغربية بالإضافة إلى المقررين .

بحث بنود جدول الأعمال :

- أحاطت اللجنة علما بتقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الأولى التي عقدت في ياوندي .

٨ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير المشترك للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام

لجامعة الدول العربية عن أنشطة الأمانتين في مجال التعاون الأفريقي العربي عن الفترة من أول يونيو

١٩٧٧ حتى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

٩ - قدم رئيس مجموعة العمل للتعاون المالي تقريراً عن نتائج اجتماع المجموعة في القاهرة في

الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧ .

وقررت اللجنة الموافقة على البندين أ و ب من التقرير بحيث يكون النص النهائي لهاتين الفقرتين

على النحو التالي :

(أ) بعد دراسة المشروع دراسة أولية تتقدم الدولة أو الدول الأفريقية المعنية بمشروعها إلى المصرف

العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أو إلى بنك التنمية الأفريقي .

(ب) يقوم المصرف العربي أو البنك الأفريقي بدراسة تقييمية فنية واقتصادية للمشروع بالتعاون مع

مجموعات العمل إذا ما رأى المصرف العربي أو البنك الأفريقي ضرورة لذلك .

أما بالنسبة للفقرة ج فقد عدلتها اللجنة على النحو التالي :

(ج) «أن يحال المشروع بعد ذلك بواسطة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أو إلى

صناديق التنمية العربية للبت فيه ، مصحوباً بالدراسات التقييمية الاقتصادية والفنية التي تعدها

مجموعات العمل وبنك التنمية الأفريقي وهذا مع الأخذ في الاعتبار الأولويات والاتجاهات العامة للجنة

الدائمة» .

١٠ - قدم الأمينان العامان مشروع ميزانية الصندوق الخاص بتسيير أعمال التعاون الأفريقي

العربي وأقرت اللجنة التقدير الإجمالي الوارد بها وقدره ٩٢٤,٠٠٠,٧٠٠ دولار أمريكي على أن تتحمله

المنظمتان مناصفة .

١١ - بعد تقديم التقرير الخاص بإنشاء ثلاث مجموعات عمل وبعد الاستماع للملاحظات التي

قدمها الجانب العربي قررت اللجنة الدائمة إنشاء أربع مجموعات عمل كالتالي :

١ - مجموعة العمل المختصة بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك وتربية الحيوان .

٢ - مجموعة العمل المختصة بالتعدين والصناعات ومصادر المياه .

٣ - مجموعة العمل المختصة بالنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية .

٤ - مجموعة العمل المختصة بالتعاون في الميادين التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية .

وبالنظر إلى أن الميزانية التي اعتمدت خلال الدورة الأولى للجنة قد أعدت لتغطية نفقات أربع

مجموعات عمل فقط فقد تعهد الجانب العربي بتغطية أي عجز قد ينجم عن إنشاء المجموعة الخامسة

خلال السنة المالية الحالية المنتهية في ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ .

١٢ - استمعت اللجنة إلى ما أبداه الدكتور الشاذلى العيارى الرئيس / المدير العام للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا حول نشاط المصرف والصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية .

واطلع أعضاء اللجنة على تقرير حول نشاط الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية .
الدورة القادمة :

١٣ - قررت اللجنة أن يترك للأمينين العامين الاتفاق على تحديد مكان وزمان الدورة القادمة فى شهر مايو سنة ١٩٧٨ بعد إجراء الاتصالات اللازمة .

المقرران

رئيس وفد جمهورية الحكيرون المتحدة
(هامان ديكو)

رئيس وفد دولة الكويت
(سليمان ماجد الشامين)

(٨) تقرير

عن أعمال الدورة الأولى لمجموعة العمل الأفريقية العربية
المختصة بالتعدين والصناعة والطاقة ومصادر المياه
(أديس أبابا ٩ - ١١ مايو سنة ١٩٧٨)

١ - بناء على قرار اللجنة الدائمة فى دورتها العادية الثانية بالقاهرة فى ٢٨ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ اختار كل من الجانبين الأفريقى والعربى الدول الآتية لإيفاد خبراء يمثلونها فى اجتماعات هذه المجموعة :

الجانب الأفريقى :

بوروندى ، السنغال ، مصر ، زامبيا ، أوغندا .

الجانب العربى :

الأردن ، الكويت ، المغرب ، السودان ، تونس .

٢ - عقدت المجموعة اجتماعها بمقر منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا من ٨ إلى ١١ مايو سنة ١٩٧٨ وحضر الاجتماع وفود الدول الآتية :

الجانب الأفريقى :

بوروندى ، مصر ، السنغال ، أوغندا ، زامبيا .

الجانب العربى :

السودان ، الكويت ، المغرب .

المراقبون :

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

٣ - افتتح الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية أعمال المجموعة ورحب بالوفود وحثها على

بذل قصارى جهدها لإنجاز مهمتها، وتحدث عن أهمية اجتماع المجموعة وما يمكن أن تقدمه من

مقترحات محددة وبناءة للأجهزة السياسية فى مجال التعاون الأفريقى العربى وأشار إلى قرارات

مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول والأجهزة التي أنشأها وحدد للمجموعة مهمتها في بحث أنسب الطرق والوسائل لتنفيذ المبادئ والقرارات الواردة في إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقي العربي حول التعدين والصناعة والطاقة ومصادر المياه . كما أكد الأمين العام أن مجال عمل اللجنة هو من أهم مجالات التعاون الأفريقي العربي .

٤ - تم اختيار هيئة المكتب على النحو التالي :
الرئاسة : بوروندي والسودان .
المقرر : الكويت .

لجنة الصياغة : الرئيسان والمقرر .

٥ - لتنظيم العمل تقرر عقد الاجتماعات من الساعة العاشرة صباحا حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ومن الساعة الرابعة بعد الظهر إلى الساعة السابعة مساء .

٦ - أقرت المجموعة جدول الأعمال الآتي :

بحث أنسب الطرق والوسائل لتنفيذ المبادئ والقرارات الواردة في الفقرات ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ من إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقي العربي .
التوصيات :

نص إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقي العربي في الفقرات ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ على ما يلي :

٢٣ - طبقا لسياسة الجانبين في سيطرة الدول على مواردها وتحقيق القيمة المثلى لمواردها الأولية قرر الجانبان :

(أ) التعاون في مجال المسح المنتظم للموارد الطبيعية بهدف تطوير استخدامها واستغلالها الرشيد .

(ب) تكثيف التصنيع عن طريق استغلال وتسويق ونقل مواردها التعدينية والأولية وتشجيع مشروعات الاستثمار في هذه الميادين .

(ج) تنمية التعاون المالي وتشجيع الأبحاث في جميع الميادين الصناعية والتعدينية والاتفاق على الشروط الملائمة لذلك التعاون عن طريق إقامة مشروعات أو تقديم المنح والقروض .
الطاقة والموارد المائية :

٢٥ - قرر الجانبان تأكيد السيطرة الفعالة لكل دولة على موارد الطاقة في بلادها .

٢٦ - قرر الجانبان الاتفاق بين الدول أو المؤسسات المختصة الوطنية الأفريقية والعربية على :

(أ) تعزيز عمليات التنقيب عن جميع مصادر الطاقة بما فيها البترول واستغلالها ونقلها وتخزينها والعمل على تنمية الاستثمارات في هذه العمليات .

(ب) تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا في ميدان الطاقة .

(ج) تعزيز تبادل المعلومات واستخدام الخبرات المستفادة والتكنولوجيا الملائمة من أجل تحسين الظروف المناخية والصحراوية وكذلك أساليب العمل الملائمة المتعلقة باستغلال الأنهار والبحيرات والأحواض ومصادر المياه الجوفية .

(د) التعاون في استغلال الطاقة الكهربائية المتولدة من القوة المائية ومصادر الطاقة الأخرى على أسس إقليمية كلما أمكن ذلك لأغراض التنمية في نطاق ترتيبات مقبولة للطرفين .

(هـ) تكثيف استخدام موارد الطاقة الأخرى مثل الطاقة الشمسية والحرارية والنووية وغيرها من مصادر الطاقة وكذلك الأبحاث في هذا المجال وذلك بهدف الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية

وإيقاف الزحف الصحراوي وتآكل التربة ومكافحة القحط في أفريقيا .
وتحقيقاً للأهداف التي توخاها الإعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقي العربي والنصوص السابقة :

توصى المجموعة بما يلي :

أولاً - في مجال التعدين :

إنشاء شركة تعدين قابضة برأسمال أفريقي عربي لاستخراج المعادن في الدول الأفريقية والعربية .

ثانياً - في مجال الصناعة :

توجيه اهتمام خاص إلى تنمية ودعم الصناعات التحويلية وكذلك الصناعات الخفيفة والثقيلة في الدول الأفريقية والعربية وذلك عن طريق إنشاء شركة أفريقية عربية قابضة برأسمال أفريقي عربي لدعم هذه الصناعات .

ثالثاً - في مجال الطاقة :

مع الأخذ في الاعتبار رغبة الجانبين في تأكيد السيطرة الفعالة لكل دولة على موارد الطاقة في بلادها وفي تنمية الطاقة واستغلالها وتبادل المعلومات حولها توصى المجموعة بالآتي :

(أ) دعم الجهود المبذولة حالياً في الدول الأفريقية والعربية لتنمية مصادر الطاقة .

(ب) ربط الطاقة خاصة المتولدة من المصادر المائية باستغلال الموارد الطبيعية التي يتطلب إنتاجها كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية .

رابعاً - في مجال مصادر المياه :

حصر المصادر المائية في البلاد الأفريقية والعربية واستغلالها استغلالاً كاملاً وبصفة خاصة استخدام الوسائل الفنية الحديثة لتنميتها .

خامساً - إنشاء اللجان المتخصصة :

لإجراء دراسات ما قبل دراسات الجدوى في مجال التوصيات السابقة ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

(٩) تقرير

عن أعمال الدورة الأولى لمجموعة العمل الأفريقية العربية لِلنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية (أديس أبابا ١٢ - ١٤ مايو - سنة ١٩٧٨)

١ - بناء على قرار اللجنة الدائمة في دورتها العادية الثانية بالقاهرة في ٢٨ ، ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، اختار كل من الجانبين الأفريقي والعربي الدول الآتية لإيفاد من يمثلونها في اجتماعات هذه المجموعة :

الجانب الأفريقي :

امبراطورية أفريقيا الوسطى ، غانا ، ليسوتو ، غينيا بيساو ، تنزانيا .

الجانب العربي :

السودان ، جيبوتي ، عمان ، مصر ، المغرب .

٢ - عقدت المجموعة اجتماعها بمقر منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا من ١٢ إلى ١٤ مايو

سنة ١٩٧٨ وحضر الاجتماع وفود الدول الآتية :

الجانب الأفريقي :

امبراطورية أفريقيا الوسطى ، ليسوتو ، غانا ، تنزانيا .

الجانب العربى :

السودان ، عمان ، مصر ، المغرب .

المراقبون :

– الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية – المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا

– اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

٣ – افتتح الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية أعمال مجموعة العمل للتعاون الأفريقى

العربى فى مجال النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية، حيث رحب بالوفود المشاركة فى أعمال

المجموعة وممثلى الهيئات الفنية الذين يتابعون أعمال المجموعة مذكرا بأن إسهامهم سيكون فعالا فى

صياغة قرارات وتوصيات المجموعة .

أشار كذلك إلى إعلان وبرنامج التعاون الأفريقى العربى وحدد الأهداف المرجوة والمتمثلة فى

الإسراع بوضع الكيان الحديث لإنشاء الطرق والاتصالات بين العالم العربى وأفريقيا وهذه الروابط

تعتبر الأساس الذى سينص عليه التعاون المتين بين المنطقتين . ودعا إلى ضرورة الإسراع فى وضع

هياكل حديثة للطرق والخطوط الجوية والنقل البحرى والاتصالات السلكية واللاسلكية بين المنطقة العربية

والأفريقية .

وذكر بأنه فى المجال الثنائى فإن ما تطلبه أفريقيا من الطرف العربى هو دعم مجال النقل

والمواصلات حيث أن هذا المجال يشغل بال أفريقيا بدرجة كبيرة إذا أنه الأساس الذى ستبنى عليه

حركة التنمية فى القارة وأن لدى الجانب الأفريقى مشاريع جاهزة ومدرسة فى هذا المجال وأن ممثلى

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية سيقدمون معلومات وافية

حول هذا الموضوع وفى هذا المجال يمكن الإشارة إلى مشروع (بانافيتل) .

وأخيرا أشار إلى أن المهمة الملقة على عاتق مجموعة العمل هذه هامة جدا وأن أمام المجموعة

مجالا شاسعا لتقديم التوصيات الملائمة لرفعها إلى الأجهزة السياسية فى المنطقتين .

٤ – تم اختيار هيئة المكتب على النحو التالى :

الرئاسة : عمان / أفريقيا الوسطى – المقرر : ليسوتو – لجنة الصياغة : الرئيسان والمقرر .

٥ – لتنظيم العمل تقرر عقد الاجتماعات :

من الساعة العاشرة إلى الساعة الواحدة ، ومن الساعة الرابعة إلى الساعة السابعة .

٦ – أقرت المجموعة جدول الأعمال الآتى :

بحث أنسب الطرق والوسائل لتنفيذ المبادئ والقرارات الواردة فى الفقرة (٢٧) من إعلان وبرنامج

العمل للتعاون الأفريقى العربى .

٧ – نص إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقى العربى فى الفقرة (٢٧) على ما يلى :

(أ) الإسراع فى تنمية الهياكل الأساسية الحديثة للطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية

والمجارى المائية الداخلية الصالحة للملاحة والنقل البحرى باعتبارها أسسا هامة لتنمية التعاون

الأفريقى العربى .

(ب) إقامة وصلات وفقا للأولويات بين شبكات الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية الوطنية

بهدف تيسير النقل الاقتصادى السريع للأشخاص والسلع طبقا لاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف .
(ج) إجراء الدراسات اللازمة لإنشاء اتحادات لشركات الشحن البحرى مما يتيح لها العمل بكفاءة أكبر والاشتراك فى استخدام تسهيلات الموانى والصيانة واستكشاف إمكانية استخدام الابتكارات الفنية فى ميادين النقل والمواصلات .

(د) تقوية وأصر التعاون بصورة فعالة بين شركات الطيران بهدف توسيع نطاق الخدمات الجوية وترشيدها .

(هـ) تحسين الشبكات البريدية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية القائمة وتوسيع إطارها وفقا للأولويات .

(و) التعاون فى تنفيذ المشروعات على المستوى الإقليمى الفرعى وعلى المستوى القارى فى ميادين الاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق والسكك الحديدية .

الترصيات :

ولتحقيق الأهداف التى توخاها الإعلان وبرنامج العمل فى الفقرة (٢٧) السابقة توصى المجموعة :
- بتشكيل أربع لجان متخصصة للخبراء لدراسة المشروعات المختلفة فى المجالات التالية وتقديم تقارير عنها :

١ - النقل السطحى :

الطرق ، السكك الحديدية ، خطوط الأنابيب ، الطرق المائية الداخلية .

٢ - النقل الجوى :

الطيران المدنى ، خدمات الأرصاد الجوية .

٣ - النقل البحرى والموانى :

٤ - الاتصالات السلكية واللاسلكية :

الاتصالات السلكية واللاسلكية ، خدمات البريد ، الإذاعة .

والهدف من تشكيل هذه اللجان المتخصصة هو التعجيل بالمشروعات ذات الطابع التكاملى وتقديم التوصيات عن وسائل وطرق تنفيذها وعلى هذه اللجان أن تأخذ فى الاعتبار عند الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها البرنامج الخاص بالعقد الدولى للنقل والمواصلات والبرامج المماثلة التى وضعتها الدول الأفريقية والعربية وتشكيل هذه اللجان المتخصصة متروك للجنة التنسيق الأفريقية العربية .
(١٠) تقرير

عن أعمال الدورة الاولى لمجموعة العمل الافريقية العربية

الخاصة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان

القاهرة (٢٢ ، ٢٣ مايو سنة ١٩٧٨)

١ - بناء على القرار الصادر عن اللجنة الدائمة فى دورتها العادية الثانية المنعقدة بالقاهرة فى الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، قام الجانبان الأفريقى والعربى باختيار البلدان الآتية لتمثيلها فى اجتماعات هذه المجموعة .

الجانب الأفريقى :

أنجولا ، غينيا ، فولتا العليا ، موزمبيق ، الصومال .

الجانب العربى :

مصر ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، السودان .

٢ - اجتمعت مجموعة العمل بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة فى يومى ٢٢ ، ١٣ مايو (آيار) ١٩٧٨ . وشاركت فى الاجتماعات الوفود التالية :

الجانب الأفريقى : أنجولا ، غينيا ، فولتا العليا ، موزمبيق ، الصومال .

الجانب العربى : مصر ، الكويت ، المغرب ، السودان .

مراقبون : تونس - المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا - المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

٣ - افتتح السيد الدكتور سيد نوفل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية اجتماعات لجنة العمل الأفريقية العربية الخاصة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان ، ورحب فى كلمته بالوفود المشاركة فى أعمال هذه المجموعة وأعرب عن أمله فى أن يمضى التعاون بين الجانبين قدما للصالح المشترك .

وذكر سيادته أن المعركة من أجل التنمية تعد استمرارا للمعركة التى خضناها من أجل التحرير منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة .

ثم أكد أن الاجتماع الذى تعقده مجموعة العمل الأفريقية العربية الخاصة بالزراعة والغابات والمصايد وتربية الحيوان له أهميته الخاصة لأنه يمس مشكلة الأمن الغذائى وهى إحدى المشكلات الملحة لبلادنا التى تعاني من الجفاف وزحف الصحراء والانفجار السكانى الذى لا يقل خطورة عن الخطر النووى .

ثم قال أن الزراعة هى أهم مجالات العمل فى بلادنا وإن كنا بدأنا العمل فى التقدم الصناعى وما يتصل به من مجالات النشاط . ثم قال إن عملكم والمبادئ التى أرساها مؤتمر القمة العربى الأفريقى الأول بالقاهرة فى مارس من العام الماضى والأولويات التى وضعها هى المنطلق لنجاح اجتماعنا .

٤ - وقد تشكلت هيئة المكتب على النحو الآتى :

الرئيسان المشاركان : موزمبيق والمغرب .

المقرر : فولتا العليا .

لجنة الصياغة : الرئيسان المشاركان والمقرر .

مواعيد العمل :

من العاشرة والنصف صباحا إلى الثانية والنصف بعد الظهر .

من الخامسة مساء إلى العاشرة مساء .

٦ - أقرت مجموعة العمل جدول الأعمال التالى :

- دراسة أفضل الوسائل والسبل لتطبيق المبادئ والقرارات الواردة فى الفقرة ٢٤ من إعلان

وبرنامج عمل التعاون الأفريقى العربى .

وقد تقدم كل من الجانب الأفريقى والعربى بتوصياته فى هذا الشأن ، وبعد أن ناقشت المجموعة هذه التوصيات أحالتها إلى لجنة الصياغة للخروج بوثيقة توصيات موحدة تطرح على الاجتماع الكامل للمجموعة .

٧ - عقدت المجموعة جلستها الختامية يوم الثلاثاء ٢٣ مايو (آيار) فى تمام الساعة الثامنة مساء

حيث تلا الرئيس التوصيات التى وضعتها لجنة الصياغة ، وطرحها للمناقشة ، وبعد أن تداول المجتمعون حول الاقتراحات بتعديل بعض بنود التوصيات ، أقرت المجموعة التوصيات التالية :

٨ - توصى المجموعة بما يلى فى ضوء المادة ٢٤ من إعلان القاهرة :

(أ) الزراعة :

- ١ - تطوير الزراعة عن طريق استخدام تكنولوجيا جديدة فى ميادين الإنتاج والتوزيع والتسويق .
- ٢ - دعم وإنشاء المؤسسات المناسبة لتنمية الإنتاج الغذائى وتخزينه وتجهيزه وتسويقه .

(ب) الغابات :

- ١ - التعاون فى تطبيق برامج وطنية وإقليمية لإعادة التشجير فى البلدان الأفريقية والعربية .
- ٢ - إنشاء شركات مشتركة أو منظمات لإنتاج واستغلال منتجات الغابات .

(ج) مصايد الأسماك :

إقامة مصايد أسماك بحرية صناعية ومصانع لتجهيز وإنشاء شركات مشتركة لتجهيز منتجات الأسماك وتسويقها .

(د) تربية الماشية :

نظرا لنقص المعرفة والخبرة فى مجال الإنتاج الحيوانى ينبغى إعطاء الأولوية لإقامة محطات للتجارب فى مختلف المناطق (لانتخاب والتهجين وتغذية الحيوان وإنتاج الألبان واللحوم .. إلخ) . كما توصى مجموعة العمل باتخاذ الخطوات التالية فيما يتعلق بكل ميدان من الميادين المذكورة أعلاه :

(أ) إجراء مسح شامل للموارد والإمكانات المتاحة ووضع استراتيجية أفريقية عربية لزيادة الإنتاج بمساعدة المنظمات العربية والأفريقية فى هذا المجال .

(ب) إقامة تعاون فنى وعلمى أوثق فى شتى فروع المعرفة المتعلقة بالميادين السابقة وذلك لتوفير القوى العاملة المدربة ودعم مؤسسات الأبحاث القائمة وتبادل الأفكار والخبراء والتكنولوجيا المناسبة عن طريق المؤسسات المختلفة .

(ج) تشكيل لجان متخصصة فى كل ميدان من الميادين الأربعة المذكورة للقيام بدراسات تمهيدية عن الجدوى الاقتصادية والفنية المتصلة بالتوصيات السابقة . وانتهت الجلسة الختامية فى تمام الساعة العاشرة مساء .

(١١) تقرير

عن أعمال الدورة الاولى لمجموعة العمل الافريقية العربية فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية بالقاهرة

(٢٥ إلى ٢٧ مايو سنة ١٩٧٨)

قائمة المشتركين

فى اجتماع مجموعة العمل الخاصة بالتعاون فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلام التى عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة فى المدة من ٢٥ - ٢٧ (آيار) ١٩٧٨

الجانب الأفريقى :

- ١ - إبراهيم تيجان (الرئيس المشارك) سيراليون .
- ٢ - دافيد الفاكارمارا سيراليون .
- ٣ - قابسيس جاتورواندا .
- ٤ - بتى كولسوم تشاد .
- ٥ - ف - كينوما سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية .

الجانب العربى :

- ١ - عبد السميع عمر زين الدين : مستشار - وزارة الخارجية المصرية - رئيس الجانب العربى .
- ٢ - محمد يوسف فراج : مدير عام باتحاد الإذاعة والتليفزيون - مصر .
- ٣ - محمد أبو العلا أحمد : مدير عام مكتب وزير التعليم - مصر .
- ٤ - كمال الدين حسنى : مدير عام العلاقات الخارجية - وزارة الشؤون الاجتماعية - مصر .
- ٥ - عبد الرحمن بوشعراء : مدير العلاقات الثقافية بوزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية بالملكة المغربية .

٦ - يوسف الحسن : سفارة بول الإمارات - القاهرة .

٧ - على الهندى : وزارة الخارجية - بدولة الإمارات .

٨ - مصطفى عبد الحميد : سفارة السودان - بالقاهرة .

٩ - الشيخ حمد سليمان : المندوب الإعلامى للسودان .

١٠ - عثمان سوار الذهب : مندوب الشؤون الاجتماعية بالسودان .

١١ - السفير عبد الله آدم : الأمانة العامة .

١٢ - على أبوسنة : الأمانة العامة .

١٣ - عبد الوهاب الغزى : الأمانة العامة .

المراقبون :

١ - محمد زياد العطار : مستشار باتحاد إذاعات الدول العربية .

٢ - محمد العباس أبا سعيد : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٣ - عبدالرؤف أبواستنيه : ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٤ - السيد الطاهرى : مسئول الإعلام والنشر بمنظمة العمل العربية .

٥ - علوان ميلاد : المشرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

٦ - على أحمد الكردى : المشرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

تقرير

مجموعة العمل الأفريقية العربية للتعاون فى المجالات

والثقافية والتربوية والإعلامية

١ - بناء على القرار الصادر عن اللجنة الدائمة فى دورتها العادية الثانية المنعقدة بالقاهرة فى

الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، قام الجانبان الأفريقى والعربى باختيار البلدان الآتية لتمثيلها فى اجتماعات هذه المجموعة .

الجانب الأفريقى :

١ - رواندا . ٢ - سيراليون . ٣ - ملاوى . ٤ - سيشل . ٥ - تشاد .

الجانب العربى :

١ - الإمارات العربية المتحدة . ٢ - تونس . ٣ - السودان . ٤ - مصر . ٥ - المغرب .

المراقبون :

اتحاد إذاعات الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، منظمة العمل العربية .

٢ - اجتمعت مجموعة العمل بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ مايو

(آيار) ١٩٧٨ ، وشاركت فى الاجتماعات .

الوفود التالية :

الجانب العربى :
الإمارات العربية المتحدة
جمهورية السودان الديمقراطية
جمهورية مصر العربية
المملكة المغربية

الجانب الأفريقى
رواندا
سيراليون

٣- افتتح السيد الأمين العام المساعد للشئون السياسية بجامعة الدول العربية اجتماعات مجموعة العمل الأفريقية العربية للتعاون فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية ، فرحب فى كلمته بالوفود الأفريقية والعربية ، وبما يرمز إليه اجتماعها فى يوم أفريقيا . وقال أن مهمة مجموعة العمل بشأن التعاون فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لما لها من أثر على كافة المجالات الأخرى فى حقل التعاون الأفريقى العربى . وأكد أن وحدة الفكر والكلمة وتصحيح التاريخ فى مجال التعاون الأفريقى العربى تعتبر من المهام الرئيسية لهذه المجموعة .

٤ - وقد تشكلت هيئة المكتب على النحو الآتى :

الرئيسان المشاركان : مصر وسيراليون .

المقرر : الإمارات العربية المتحدة .

لجنة الصياغة : الرئيسان المشاركان والمقرر .

٥ - تنظيم العمل : اقترح الرئيس أن تطبق مجموعة العمل نفس الجدول الزمنى لعمل اللجنة

الدائمة . ووافق المجتمعون على هذا الاقتراح .

٦ - جدول الأعمال : البندان ٢٩ و ٣٠ من إعلان القاهرة للتعاون الأفريقى العربى وقد تقدم

الجانب العربى بمشروع للتوصيات .

وتقرر إعطاء الجانب الأفريقى الوقت الكافى لدراسة المشروع المقدم من الجانب العربى .

٧ - تقدم الجانب الأفريقى بمشروع توصيات . وقررت مجموعة العمل اعتبار مشروع التوصيات

المقدم من الجانب الأفريقى وثيقة أساسية يتم إدخال التعديلات عليها فى ضوء التوصيات المقدمة من الجانب العربى .

٨ - وقد ناقشوا التعديلات التى أدخلها الجانب العربى على الورقة الأفريقية ، بل وقاموا بتعديل

بعض النقاط ، ثم اتفقوا على كافة التوصيات الأخرى .

(١٢) تقرير

مجموعة العمل للتعاون الأفريقى العربى
فى الميادين الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية

فى اجتماعها بالقاهرة

(٢٥ إلى ٢٧ مايو سنة ١٩٧٨)

ديباجة :

تنفيذا لإعلان مؤتمر القمة بالقاهرة وبرنامج العمل فى مجالات التربية والثقافة والشئون الاجتماعية

والإعلام والسياحة ، كما وردت فى الفقرات ٢٩ و ٣٠ من الإعلان المذكور .

فإن المجموعة توصى بما يلى :

(أ) التربية والثقافة :

١ - حتى يتسنى الارتقاء بمستوى التعليم والثقافة ، توصى المجموعة بتبادل الخبرات فى مجالات التعليم العام والفنى والجامعى بهدف رفع مستواه فى البلدان الأفريقية والعربية وتبادل الزيارات والمنح الدراسية فى مجالات إعداد المعلمين ، والتعليم الفنى والجامعى ، وتبادل المناهج والكتب الدراسية ، ومعادلة الشهادات الجامعية تسهيلا لتبادل الأفكار بين المجموعتين الأفريقية والعربية .

٢ - توصى المجموعة بإنشاء جامعة أفريقية عربية ، ومراكز للبحوث تسهل من بين ما تسهل إجراء الدراسات العلمية لأصول العلاقات الحضارية الأفريقية - العربية وتراثها المشترك ، وإسهامها فى مجرى الحضارة الإنسانية فى الماضى والمستقبل ، وإنشاء لجنة متخصصة للقيام بدراسة الجدى لهذا المشروع .

٣ - قيام علاقات وثيقة فى ميادين الرياضة والأعمال المسرحية والفنية من خلال اتفاقيات وبرامج توضع لهذا الغرض .

٤ - تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر ودراسة المخطوطات بهدف التعريف بالجوانب الحضارية العربية الأفريقية ، مع التوصية بتيسير حركة تبادل المطبوعات ، وتقترح المجموعة كأسلوب لهذا العمل أن تتقدم الأجهزة المختصة فى كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بقائمة من الكتب والمطبوعات والمخطوطات التى تخدم هدف تعميق التعاون العربى الأفريقى لترجمتها ونشرها باللغات الرسمية للمنظمتين . وأن يستعين المجموعة بالخبراء لتحديد تكاليف ترجمة الكتب والمطبوعات المقترحة .

٥ - دراسة الجذور التاريخية للعلاقات الحضارية الأفريقية - العربية وبحث الآثار السلبية للنفوذ الأجنبى على العلاقات الأفريقية العربية .

٦ - دعوة الاتحادات والنقابات المهنية والنوعية (كاتحادات الجامعات والمعلمين والطلبة ... إلخ) إلى عقد اجتماعات مشتركة ووضع برامج عمل تنفيذية .

٧ - وضع برامج لدراسة اللغات الأفريقية الرئيسية بما فيها اللغة العربية فى المراحل الدراسية المناسبة .

(ب) الإعلام والسياحة :

١ - تدعو المسئولين عن أجهزة الإعلام فى دول المجموعتين والأجهزة العاملة فى مجال التعاون العربى الأفريقى لتنفيذ برامج مشتركة بغية تحقيق أهداف التعاون الأفريقى العربى بشكل متناسق ، ولاسيما الأهداف التى تحددت خلال الاجتماعات واللقاءات التى عقدتها كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية فى هذه المجالات .

ومن أجل تعزيز التعاون فى ميادين الإعلام بين الدول الأفريقية والعربية وتوصى بتشجيع تبادل البرامج الإذاعية والتليفزيونية بين أجهزة الإذاعة والتليفزيون فى بلاد المجموعتين ، وتدعيم الجهود التى تتم بين اتحاد هيئات الإذاعة القومية الأفريقية ، واتحاد إذاعات الدول العربية .

كما توصى بتبادل الأخبار بين وكالات الأنباء فى البلاد الأفريقية والعربية ، ودراسة إمكانية إنشاء مثل هذه الوكالات فى المناطق التى تخلو منها .

٢ - مواصلة الحوار العربى الأفريقى الذى بدأ فى ندوة الخرطوم (يناير ١٩٧٦) وندوة الشارقة (ديسمبر ١٩٧٦) بعقد ندوات مماثلة يتفق على موعدها فى إحدى الدول الأفريقية مع متابعة تنفيذ

توصياتها .

٣ - تدعو إلى تشجيع وتنمية الاتصالات واللقاءات المنتظمة بين الاتحادات والنقابات المهنية في مجال الصحافة والسياحة .

٤ - دعم وتشجيع السياحة الأفريقية العربية عن طريق نشر المعلومات ودراسة إمكانية إقامة جهاز مناسب يتولى تشجيع الاستثمارات في هذا المجال .

(ج) العمل والشئون الاجتماعية :

١ - إقامة تعاون فني شامل عن طريق تحديد أولويات الاحتياجات والإمكانات المتاحة في البلدان الأفريقية والعربية .

٢ - تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمر الأفريقي النقابي الأفريقي العربي الأول الذي عقد بالجزائر في أكتوبر ١٩٧٧ .

٣ - تبادل المعلومات والخبراء والزيارات ونتائج البحوث والتدريب في ميادين المشروعات الرائدة والعمل الاجتماعي .

(د) مسائل إجرائية :

١ - توصي المجموعة اللجنة الدائمة بأن تطلب من المنظمين ووكالاتهما المتخصصة وخبرائهما تقديم المعلومات الضرورية عن أوجه نشاطهما المشترك وبرامجهما الموضوعية في إطار التعاون الأفريقي العربي لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل القاهرة في مجالات التربية والثقافة والعمل والإعلام والسياحة .

٢ - يجوز إنشاء لجان متخصصة حين تدعو الضرورة لذلك لكي تضطلع بالدراسات المناسبة لتنفيذ العمليات في المجالات سالفة الذكر .

(١٣) تقرير

عن أعمال الدورة العادية الثالثة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي

(نيامي / النيجر ٥ - ٧ يونيو / حزيران سنة ١٩٧٨)

اجتمعت اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي في دور انعقادها العادي الثالث في الفترة من ٥ حتى ٧ يونيو ١٩٧٨ بمدينة نيامي بجمهورية النيجر وذلك برئاسة الرئيسين المشاركين وهما سعادة السيد آدم كوجو وزير خارجية النيجر والسيد السابق للمجموعة الأفريقية والسيد سليمان ماجد الشاهدين سفير الكويت بالقاهرة ورئيس الجانب العربي . وبعد الافتتاح عقدت جلسة العمل الأولى برئاسة سعادة السيد ماموني آدامو جيرماكو وزير خارجية جمهورية النيجر ورئيس لجنة الاثنى عشر التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وسعادة السيد سليمان ماجد الشاهدين سفير دولة الكويت بالقاهرة ورئيس لجنة الاثنى عشر التابعة لجامعة الدول العربية .

٢ - حضر الاجتماع من الجانب الأفريقي وفود كل من :

الجزائر / بوتسوانا / الكامبيرون / جزر القمر / جمهورية مصر العربية / الجابون / ليبيريا / موزامبيق / نيجيريا / النيجر / توجو والسكرتير العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية .

ومن الجانب العربي :

المملكة العربية السعودية / الكويت / الإمارات العربية المتحدة / تونس / المغرب / ليبيا / سوريا / العراق / الصومال / لبنان / موريتانيا / فلسطين والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية .

وحضر مراقبون عن بعض الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، كما حضر مراقب عن

المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ومراقب عن بنك التنمية الأفريقى .

٣ - وقد افتتح الاجتماع صاحب الفخامة الرئيس المقدم حسيني كونتشى رئيس المجلس العسكرى الأعلى ورئيس جمهورية النيجر وألقى خطابا رحب فيه بأعضاء اللجنة والضيوف وأشاد بالتعاون الأفريقى العربى وما حققه من تقدم .

وفيما يختص بالتعاون الأفريقى العربى قال فخامة الرئيس «إن بلادى ترى أن التعاون الأفريقى العربى هو مرحلة هامة فى عملية تنمية دول العالم الثالث التى طال استغلال الإمبريالية العالمية لها وهى مقتنعة كذلك بأن هذا التعاون إذا ما أحسن استغلاله ولقى الرعاية اللازمة سيؤدى إلى بزوغ عصر مضى للشعوب الأفريقية والعربية التى تناضل ليس فقط لتأكيد استقلالها السياسى ، وإنما أيضاً لتحررها الاقتصادى والثقافى وإقامة عالم يوجه اهتماماته فى المقام الأول إلى العمل والوفاء والسلام» .

وفيما يتعلق بقضايا التحرر فى العالم العربى والقارة الأفريقية قال سيادته : «لقد وقفت منظمة الوحدة الأفريقية وقوفا كاملا إلى جانب العالم العربى مطالبة بإيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية وباحترام حدود دول المواجهة وبإدانة عالمية لتدنيس المحتل الصهيونى لمدينة القدس» .

وقد تولى الرد على خطاب فخامة الرئيس حسيني كونتشى رئيس المجلس العسكرى الأعلى فى النيجر كل من رئيسى المجموعتين الأفريقية والعربية حيث عبر كل منهما عن شكره للحفاوة التى قوبلت بها جميع الوفود المشاركة فى الاجتماعات مشيرين إلى أهمية الكلمة التوجيهية التى ألقاها فخامة الرئيس كونتشى مؤكداً على اعتبارها نبأاً ساراً تهتدى به اللجنة فى مداولاتها ومناقشاتها للموضوعات المطروحة أمامها .

٤ - وعند استئناف جلسة العمل الأولى تم تشكيل هيئة المكتب على الوجه التالى :

الرئاسة : الجانب الأفريقى / النيجر ، الجانب العربى / الكويت .

المقرران : ليبيريا / سوريا .

لجنة الصياغة : مصر - نيجيريا - الإمارات العربية - المغرب .

(٥) وافقت اللجنة على مشروع جدول أعمالها بالنص الآتى :

١ - تقرير لجنة التنسيق .

٢ - تقرير الدورة الثانية العادية للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى بالقاهرة فى ٢٨ - ٢٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٧٧ .

٣ - التقرير المشترك للأمانتين العامتين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

٤ - تقرير عن مدى التقدم فى أداء الالتزامات المعلنة فى مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول بالقاهرة .

٥ - تقارير مجموعات العمل الأفريقية العربية بشأن : (أ) الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان ، (ب) المناجم والصناعات ومصادر المياه ، (ج) النقل والمواصلات والاتصالات اللاسلكية ، (د) التعليم والثقافة والشئون الاجتماعية .

٦ - الإحاطة بما يأتى :

(أ) نتائج اجتماع وزراء الإعلام الأفريقيين فى كمبالا ، (ب) نتائج الاجتماع المشترك لوزراء العمل الأفريقيين والعرب فى تونس ، (ج) توصيات الندوة الأفريقية العربية للتجارة بالخرطوم فى المدة من ١٦ - ١٧ يناير (كانون الثانى) ١٩٧٨ .

- ٧ - تشكيل مجموعات العمل فى عام ١٩٧٨ / ١٩٧٩ .
- ٨ - تحديد موعد ومكان المؤتمر الوزارى الأفريقى العربى المشترك فى سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨ .
- ٩ - ما يستجد من أعمال .
- (٦) ثم قررت اللجنة اعتبار خطاب فخامة رئيس جمهورية النيجر وثيقة رسمية من وثائق الدورة .
- (٧) ثم استعرضت اللجنة تقرير لجنة التنسيق ووافقت عليه .
- (٨) أخذت اللجنة علما بالتقرير المقدم من الأمانتين العامتين للمنظمة والجامعة عن أعمال الدورة الثانية العادية للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى فى اجتماعها بالقاهرة من ٢٨ إلى ٢٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٧٧ .
- (٩) استعرضت اللجنة التقرير المشترك للأمينين العامين للجامعة والمنظمة بشأن أنشطة الأمانتين فى الفترة من ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ حتى ٥ يونيو ١٩٧٨ وأخذت علما به .
- (١٠) ونظرت اللجنة تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن مدى التقدم فى أداء الالتزامات المعلنة فى مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول بالقاهرة . واستمعت إلى بيان السيد رئيس المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا فى الموضوع . وقد جرت حول الموضوع مناقشات مستفيضة برزت خلالها صورة متكاملة لحجم الدعم المالى العربى للدول الأفريقية وما أنجزته فى هذا الشأن صناديق التنمية الوطنية العربية . ووافقت اللجنة على التقرير وطلبت إضافة المعلومات التى قدمها رئيس المصرف العربى إلى تقرير الأمانة العامة للجامعة وتوزيعها مع وثائق الاجتماع ، كما أعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم الذى تحقق حتى الآن فى مجال التعاون الأفريقى العربى .
- (١١) واستعرضت اللجنة تقارير مجموعات العمل الأفريقية العربية الآتية :
- (أ) مجموعة العمل المختصة بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك وتربية الحيوان القاهرة ٢٢ - ٢٤ مايو ١٩٧٨ .
- (ب) مجموعة العمل المختصة بالتعدين والصناعة ومصادر المياه - أديس أبابا ٩ - ١١ مايو ١٩٧٨ .
- (ج) مجموعة العمل المختصة بالنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية أديس أبابا ١٢ - ١٤ مايو ١٩٧٨ .
- (د) مجموعة العمل للتعاون فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية القاهرة ٢٥ - ٢٨ مايو ١٩٧٨ .
- وأكدت اللجنة على أهمية التقدم بمشروعات وبرامج عمل محددة ، وعلى أهمية تمثيل الدول الأعضاء بخبراء أكفاء متخصصين وقررت ما يأتى :
- (أ) أن يكون تمثيل الدول الأعضاء فى مجموعات العمل بخبراء على درجة عالية من الكفاية والتخصص تحقيقا للأهداف التى توخاها مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول من إنشاء هذه المجموعات والمهام المنوطة بها .
- (ب) دعوة الأمانتين العامتين للمنظمة والجامعة إلى الاتصال بالدول الأفريقية والعربية لمعرفة البلدان التى تتوافر فيها أفضل الخبرات الأفريقية والعربية فى مجال اختصاصات مجموعات العمل ودعوة الدول التى لديها هذه الخبرات إلى التقدم لعضوية مجموعات العمل .
- (ج) إحالة تقارير مجموعات العمل المعروضة على اللجنة إلى الأمانتين العامتين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية لاستكمال دراستها بواسطة المؤسسات المتخصصة الأفريقية والعربية

وعرض نتائج تلك الدراسات على المجموعات تمهيدا لعرضها على اللجنة الدائمة في دورتها المقبلة .
(د) أن يحضر الرؤساء المشاركون لمجموعات العمل اجتماعات اللجنة الدائمة في المستقبل حينما تكون تقارير مجموعاتهم معروضة على اللجنة .

(١٢) وفيما يختص بالرغبة في عقد اجتماع مشترك لوزراء الإعلام الأفارقة والعرب أعربت اللجنة عن تقديرها لهذه الرغبة المشتركة وخولت الأمانتين العامتين للمنظمة والجامعة إجراء مشاورات بشأن ترتيبات عقد هذا الاجتماع .

(١٣) وبالنسبة إلى الرغبة في عقد اجتماع مشترك لوزراء العمل الأفارقة والعرب أعربت اللجنة عن تقديرها لهذه الرغبة المشتركة وخولت الأمانتين العامتين للمنظمة والجامعة إجراء مشاورات بشأن ترتيبات عقد هذا الاجتماع .

(١٤) كما أخذت اللجنة علما بتوصيات الندوة الأفريقية العربية حول التجارة التي عقدت بالخرطوم ودعت الأمانتين العامتين إلى بحث أفضل الوسائل للاستفادة من هذه التوصيات .

(١٥) وفيما يتعلق باستكمال إنشاء مجموعات العمل قررت اللجنة عدم إنشاء مجموعات عمل جديدة خلال هذه الدورة كما قررت تجديد المخصصات المالية لتغطية نفقات الاجتماعات القادمة لمجموعات العمل الحالية كذلك قررت تخويل لجنة التنسيق للتعاون الأفريقي العربي في تحديد زمان ومكان الاجتماعات القادمة لهذه المجموعات .

(١٦) قررت اللجنة تخويل لجنة التنسيق للتعاون الأفريقي العربي تحديد زمان ومكان اجتماع الدورة الثالثة لمجلس الوزراء الأفريقي العربي المشترك في الفترة ما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٧٨ .

(١٧) تعرب اللجنة عن عظيم شكرها وتقديرها لجمهورية النيجر رئيسا وحكومة وشعبا على استضافتها لهذه الدورة للجنة الدائمة وعلى الجهود التي بذلتها لإنجاح أعمالها .

(١٤) تقرير اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي

في دورتها العادية الرابعة

(٣ - ٥ ديسمبر ١٩٧٨)

الكويت

١ - عقدت اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي دورتها العادية الرابعة في الفترة من ٣ - ٥ ديسمبر ١٩٧٨ في الكويت برئاسة سعادة موموني جيرماكوي أدامو وزير خارجية النيجر ورئيس لجنة الاثنى عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية وسعادة السيد/ عبد العزيز حسين وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بالكويت ورئيس لجنة الاثنى عشر لجامعة الدول العربية .

٢ - مثل الجانب الأفريقي :

الجزائر ، بوتسوانا ، الكامبيرون ، جمهورية مصر العربية ، الجابون ، كينيا ، ليبيريا ، نيجيريا ، النيجر ، توجو والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

مثل الجانب العربي :

المملكة العربية السعودية ، دولة الكويت ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، الجمهورية التونسية ، المملكة المغربية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ، جمهورية الصومال الديمقراطية ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية موريتانيا الإسلامية ، فلسطين ، والأمين العام لجامعة الدول العربية .

كما حضر الاجتماع بصفة مراقب كل من تنزانيا وأوغندا وزائير وجمهورية السودان الديمقراطية

وممثلون عن بنك التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت .

٣ - وقد افتتح الدورة رسمياً نيابة عن صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح - معالي الشيخ جابر العلي السالم الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الإعلام . واستمعت اللجنة إلى خطاب أميرى رحب بأعضاء الوفود المشاركة في الكويت وأكد على أهمية التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث . كما أشار الخطاب الأميرى إلى الروابط الوثيقة التى تجمع بين الشعوب العربية والأفريقية ورغبتها الصادقة فى التعاون فيما بينها . ودعا إلى الارتقاء بالتعاون القائم بين الدول الأفريقية والعربية إلى مستويات أكثر تقدماً . وأشار فى هذا الصدد إلى المنجزات الإيجابية البناة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى خلال دوراتها الثلاث الماضية فى شتى مجالات التعاون بدعم من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وأكد الخطاب على أن القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة تمثل إحدى الاهتمامات الرئيسية المشتركة للدول العربية والدول الأفريقية لما لها من انعكاسات وتأثيرات مباشرة على الجميع . وأشار فى هذا الصدد إلى تقرير الكويت لتأييد الشعوب والدول الأفريقية المستمر للأمة العربية فى صراعها ضد العدوان الصهيونى .

كما دعا الخطاب إلى التصدى والوقوف فى وجه الصهيونية والعنصرية وإلى الاستمرار فى تقديم كافة أنواع الدعم للشعوب الأفريقية التى لا تزال تناضل من أجل التحرر من التفرقة والتمييز العنصريين .

وبعد خطاب سمو الأمير ألقى كل من رئيس الجانب الأفريقى ورئيس الجانب العربى كلمة أكد فيها الحاجة إلى أن يصبح إعلان القاهرة التاريخى الأساس لتعاون أفريقى عربى أعظم . كما أكد كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية فى خطابهما على الدور الحاسم للتعاون الأفريقى العربى فى تحقيق نظام اقتصادى جديد وفى النضال ضد العنصرية والصهيونية . وأعربا عن امتنانهما لحكومة دول الكويت على حسن ضيافتها للوفود .

٤ - وبعد توديع معالي رئيس الوزراء بالنيابة استأنفت اللجنة جلساتها مغلقة وشكلت هيئة المكتب على النحو التالى :

الرئيسان المشاركان :

النيجر : عن الجانب الأفريقى .

الكويت : عن الجانب العربى .

المقرران :

بوتسوانا : عن الجانب الأفريقى .

المغرب : عن الجانب العربى .

لجنة الصياغة :

الجزائر ، نيجيريا ، الصومال ، تونس .

٥ - وبعد ذلك أقرت اللجنة الدائمة جدول الأعمال على النحو الآتى :

(١) تقرير لجنة التنسيق .

(٢) التقرير المشترك لأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية .

(٣) تقرير عن عمل المؤسسات المتخصصة الأفريقية والعربية فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة العادية الثالثة للجنة الدائمة .

(٤) تشكيل اللجان الأفريقية العربية المتخصصة .

(٥) مشروع ميزانية الصندوق الخاص لتسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقي العربي للسنة المالية ١٩٨٩ / ١٩٨٠ .

(٦) : (أ) التقرير المالي والاقتصادي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (من يونيو إلى ديسمبر ١٩٧٨) .

(ب) تقرير الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية .

(٧) مشروع جدول أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس الوزاري الأفريقي العربي وموعد ومكان انعقادها .

(٨) موعد ومكان انعقاد كل من :

(أ) الاجتماع المشترك لوزراء الإعلام العرب والأفريقيين .

(ب) الاجتماع المشترك لوزراء العمل العرب والأفريقيين .

(٩) ما يستجد من أعمال .

٦ - بحثت اللجنة التقرير المشترك للأمينين العامين حول أنشطة الأمانتين خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ١٩٧٨ ثم أقرته .

وأكدت اللجنة من جديد الحاجة إلى دعوة رؤساء مجموعات العمل إلى حضور الدورات التي تعقدتها اللجنة الدائمة كلما قدمت تقاريرها إليها لدراستها . كما وافقت اللجنة أيضا على أن تعد محاضر كاملة لاجتماعاتها وعلى أن يتم توزيعها .

٧ - بحثت اللجنة التقرير المعد عن نتائج عن المؤسسات الأفريقية والعربية المتخصصة ، كما بحثت الوثيقة الخاصة بتشكيل اللجان الأفريقية والعربية المتخصصة ، وهي الوثيقة التي درستها لجنة التنسيق في اجتماعها من قبل . وكان ثمة شعور بأن التقرير المعد عن عمل المؤسسات الأفريقية والعربية المتخصصة حدد فقط مجالات الاهتمام في شتى الميادين دون أن يحتوى على دراسة مفصلة للمشكلات .

وفي إقرارها للوثيقتين قيد البحث قررت اللجنة الدائمة ما يأتي :

(أ) الإبقاء على مجموعات العمل القائمة حاليا .

(ب) توسيع اختصاصات مجموعة العمل للتعاون المالي لكي تشمل الشؤون المالية والاقتصادية والتجارية وتعديل اسمها طبقا لذلك .

(ج) تفويض الأمينين العامين لكل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية في اختيار الخبراء من الدول الأعضاء المنظمين للعمل في مجموعات العمل .

(د) دعوة المؤسسات الأفريقية والعربية المتخصصة لاسيما البنك الأفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، إلى التعاون بشكل وثيق مع الأمانتين لتنفيذ برامج التعاون الأفريقي العربي .

٨ - بحثت اللجنة مشروع ميزانية عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ المقدم إليها وعهدت إلى الأمانتين العامتين بمسئولية وضع لوائح وقواعد مالية موحدة بخصوص إدارة الصندوق الخاص المشترك .

٩ - أثناء النظر في التقرير الاقتصادي والمالي الخاص بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في

أفريقيا والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية استمعت اللجنة كذلك إلى تقارير شفوية من الرئيس المدير العام للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، والسكرتير التنفيذى للصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية وممثل بنك التنمية الأفريقى . وعليه فقد دعت اللجنة المؤسسات المالية الأفريقية والعربية لكى تعزز أوجه التعاون والتنسيق القائمة بينها لخدمة أهداف التعاون الأفريقى العربى بصورة أفضل .

١٠ - أقرت اللجنة مشروع جدول الأعمال التالى للمجلس الوزارى الأفريقى العربى :

(١) الافتتاح الرسمى :

- خطاب رئيس الدولة المضيفة - كلمات كل من رئيس الجانب الأفريقى ورئيس الجانب العربى والأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

(٢) إقرار جدول الأعمال . (٣) تشكيل هيئة المكتب ولجنة الصياغة . (٤) تنظيم العمل .

(٥) تقرير مشترك حول أنشطة الأمانتين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية فى مختلف مجالات التعاون الأفريقى العربى .

(٦) تقرير الأمانتين العامين حول أنشطة المؤسسات الاقتصادية والمالية والفنية المعنية بالتعاون الأفريقى العربى .

(٧) دعم وسائل التعاون بين دول منظمة الوحدة الأفريقية ودول جامعة الدول العربية فى المجالات السياسية ومجال المقاطعة للنظام العنصرى فى أفريقيا الجنوبية والنظام الصهيونى فى فلسطين المحتلة .

(٨) ما يستجد من أعمال .

ينبغى ملاحظة أنه فى حين أن البند الخامس من مشروع جدول الأعمال يتناول المسائل العامة فى التعاون الأفريقى العربى فإن البند السادس يتناول الأمور الفنية المحددة فى التعاون .

وقد تركت اللجنة للأمينين العامين مسألة تحديد موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس الوزارى الأفريقى العربى المشترك . وفى هذا الصدد أعلن الرئيس أن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية قد وجهت الدعوة لاستضافة المجلس الوزارى المذكور .

وفيما يتعلق بتحديد موعد ومكان انعقاد مؤتمر وزراء الإعلام الأفريقيين والعرب رحبت اللجنة بدعوة الجمهورية التونسية لاستضافة هذا المؤتمر ، وفوضت الأمينين العامين فى تحديد الموعد بالتشاور مع الحكومة التونسية ، كما تركت اللجنة أيضا للجانب الأفريقى أن يقرر مكان وموعد انعقاد مؤتمر وزراء العمل الأفريقى المشترك الأول . وقد علم أن كلا من كينيا والسنغال عبرت عن رغبتها فى استضافة هذا المؤتمر .

١١ - تعرب اللجنة عن عظيم شكرها وتقديرها لدولة الكويت أميرا وحكومة وشعبا على استضافتها

لهذه الدورة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى ، وعلى الجهود التى بذلتها لإنجاح هذه الدورة .

الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي

(تونس ٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٣)

١ - عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي دورتها السادسة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتونس في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ مارس ١٩٨٣ .

- مرفق قائمة بأسماء وفود الدول الأعضاء المشاركة ، وفود الدول والمنظمات المشاركة بصفة مراقب .

الجلسة الافتتاحية :

٢ - انعقدت الجلسة الافتتاحية للجنة الدائمة في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الاثنين ٢١ مارس ١٩٨٣ تحت إشراف معالي السيد محمد عز الدين الوزير الأول في الحكومة التونسية .

واستمع الحاضرون إلى كلمات كل من أصحاب المعالي السادة :

- الأمين العام لجامعة الدول العربية .

- الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

- الرئيس المشارك عن المجموعة العربية .

- الرئيس المشارك عن المجموعة الأفريقية .

- الوزير الأول في الحكومة التونسية .

٣ - عبر السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في بداية كلمته عن شكره بمعالي السيد الوزير الأول على تفضله بافتتاح أشغال الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي مما يؤكد الأهمية التي تعلقها الدول العربية كافة على هذا التعاون وعلى استمراره . وأعرب السيد الأمين العام للجامعة عن أمله في أن يدفع هذا الاجتماع مسيرة التعاون العربي الأفريقي بما يعزز الأواصر الإنسانية بين الشعوب العربية والأفريقية وما يجمع بينها من ترابط في المصالح وتكامل في الجهود وتضامن في المصير .

وأكد السيد الأمين العام للجامعة الأهمية التي أولتها الدول العربية والدول الأفريقية للتكامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال خطتي عمل لاغوس واستراتيجية عمان اللتين تم التوصل إليهما بصورة مستقلة ومتزامنة في عام ١٩٨٠ . وأشار سيادته إلى أن هاتين الخطتين تشكلان أرضية مشتركة للعمل العربي الأفريقي . وقد حدد السيد الأمين العام للجامعة أهم التوجهات التي ينبغي الأخذ بها لتحقيق التكامل العربي الأفريقي ودعمه وهي : الحرص على شمولية التعاون ، تبني فكرة إقامة المشروعات التنموية المشتركة ، تبني سياسة إعلامية عربية أفريقية تستهدف كسر احتكار الإعلام ووسائله . ربط شبكات النقل والمواصلات والاتصالات العربية والأفريقية وترشيد استخدام المساعدات والقروض التنموية .

ثم أشار سيادته إلى التفسيرات البارزة التي شهدتها الفترة التي أعقبت اجتماع الدورة الخامسة للجنة الدائمة ووصفها بالسلبية . وأبان سيادة الأمين العام أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية هي

السبب الرئيسي لضعف دول العالم الثالث . وتطرق سيادته إلى دور بعض الأطراف الدولية في إعاقة تحقيق استقلال ناميبيا وأشار إلى الاعتداءات التي يشنها نظام جنوب أفريقيا على دول المواجهة الأفريقية . وأكد السيد الأمين العام وقوف الدول العربية بجانب هذه الدول في صمودها ومساندتها لها في نضالها ضد العنصرية وكذلك مناصرة شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ممثلة الشرعي والوحيد .

وفي خصوص قضية فلسطين ، أوضح سيادته أن السبيل الوحيد للخروج من النفق المظلم الذي وصلتته أزمة الشرق الأوسط هو أن يقول المجتمع الدولي كلمته بوضوح وقوة لضمان حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية فوق التراب الفلسطيني . وكذلك الأمر بالنسبة إلى قضية لبنان والتي يتوقف حل أزمتها على جلاء القوات الإسرائيلية من كامل التراب اللبناني دون قيد أو شرط .

وأبرز سيادته الروابط التي تجمع بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة ، والتواطؤ القائم بينهما ، وممارساتهما العدوانية ضد الشعوب العربية والأفريقية . ودعا سيادته إلى تنسيق المواقف ضد هذين النظامين وأوضح أن الانتصار على أي من الكيانين العنصريين هو إضعاف للآخر ووسيلة فعالة لدحره .

وأشار السيد الأمين العام للجامعة إلى أن الدول العربية حرصاً منها على استقرار السلم ، قدمت مشروعاً عربياً للسلام حظى بتأييد واسع في مختلف المحافل الدولية ، ولكن إسرائيل رفضته كما رفضت مخططات أخرى للسلام .

٤ - ثم تناول الكلمة السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وأشاد في بداية حديثه بتونس رئيساً وحكومة وشعباً ونوه بدورهما البارز في تعزيز مسيرة التعاون العربي الأفريقي .

وأكد سيادة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن التعاون بين الدول العربية والأفريقية قد أصبح منذ قمة القاهرة في ١٩٧٧ واقعاً حياً يندرج في المجال الجيوسياسي المعاصر . وأشار سيادته إلى أن التعاون العربي الأفريقي قد استطاع من منطلق واقعي ضبط المشاكل والإمكانيات المشتركة ، وعلينا أن نضع تقييماً دقيقاً لعملنا وأسسنا ونسير في الطريق الذي رسمه لنا رؤساء دولنا وحكوماتنا . وقال سيادته أن الأمر يتعلق بتحرير شعوب مازالت ترزح تحت العبودية والاحتقار ، وعلينا فتح أبواب الحرية عريضة أمامها .

وتحدث سيادته عن الأوضاع المتفجرة التي تواجهها كل من أفريقيا والعالم العربي في الجهة الجنوبية من القارة الأفريقية وفي قلب الشرق الأوسط . وقال سيادته إن علينا أن نتذكر بخشوع الأبطال الذين سقطوا في لبنان وفي الأراضي العربية المحتلة ، تحت رصاص نظام تل أبيب ، من أجل حرية واستقلال وكرامة الشعب العربي الفلسطيني . وعلينا كذلك أن نتذكر بخشوع ضحايا النظام العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا .

وذكر سيادته بنضال السيد ياسر عرفات ونضال الشعب العربي الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد . ونضال منظمة سوابو وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي . وقال سيادته أنه قد آن الأوان لوضع حد لإذلال الإنسان ولكل المجازر مثل مجازر صبرا وشاتيلا ولوضع حد للاعتداءات على كوناك وماسيرو والموزمبيق وأنجولا .

وأشار سيادة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن القضايا المطروحة على اجتماع الدورة

السادسة للجنة الدائمة سواء ما يخص الجوانب الاقتصادية أو السياسية لهي من أوكد قضايا الساعة .

وتحدث سيادته عن الظروف والأوضاع المؤسارية الخارجة عن إرادتنا والمتمثلة في تدهور شروط التبادل وظروف السوق المالية العالمية ، وانفتاح بنية اقتصادنا على الخارج ، وكذلك عوامل التضخم المستوردة . وأوضح سيادته أن هناك أوضاعاً داخلية كذلك أخطرها عدم تطابق استراتيجيات التنمية . وأشار بسيادته في هذا السياق إلى تبني الدول الأفريقية والدول العربية في عام واحد خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان وإدراكها الضرورة الحيوية لتنمية إمكاناتها وتحقيق نمو داخلي .

وأكد السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن بلداننا لن تستطيع تحقيق أهدافها في التنمية إلا ببناء الأساس الاقتصادي في أفريقيا والعالم العربي ، ولاحظ سيادته أن نتائج الندوة المشتركة حول خطة لاغوس واستراتيجية عمان التي انعقدت في الخرطوم في الفترة من ٥ إلى ٧ مارس ١٩٨٣ ستمكن هذه الدورة من إبراز التوجهات الجديدة للتعاون في الميادين الحيوية ذات الأولوية . وخص سيادته في هذا المال ميداني العلوم والثقافة وأكد ضرورة إعطاء الأولوية لهما في برامج التعاون .

وأشار سيادة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن التعاون العربي الأفريقي ليس قضية مساومة أو مسألة دعم سياسي يقابله تمويل مالي ، فقد حان الوقت لكي نعرف بعضنا البعض معرفة أعمق ، وأن نحترم بعضنا البعض احتراماً أكثر ، فنحن أمة تقرب بينها الروابط أكثر مما تفرق بينها الاختلافات وأكد سيادته أن التعاون العربي الأفريقي رهان تاريخي يدعونا إيماننا وإرادتنا إلى كسبه رغم الصعوبات الظرفية والعقبات التي تعوق تقدمنا في الوقت الراهن .

٥ - ثم خاطب الاجتماع معالي السيد فاروق الشرع وزير الدولة للشؤون الخارجية في الجمهورية العربية السورية والرئيس المشارك عن الجانب العربي ، فوجه في بداية كلمته الشكر إلى معالي السيد محمد مزالي الوزير الأول في الجمهورية التونسية على تفضله برعاية الاجتماع . كما أشاد سيادته بالجهود التي بذلها الأمينان العامان لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومساعدوهما في الإعداد الجيد لانعقاد وإنجاح هذه الدورة .

وأشار سيادته إلى أنه إذا كان التعاون بين أي طرفين يحتاج إلى وجود أسس متينة فليس هناك من أساس أكثر صلابة من الأساس الذي يقوم عيه التعاون العربي الأفريقي . وأكد سيادته أن التاريخ والجغرافيا والثقافة والروابط والنماذج تشكل أرضية متينة ورأسخة لبناء تعاون نموذجي بين أقطارنا . وأشار سيادته إلى أن التحديات التي تواجه الدول العربية والدول الأفريقية تكاد تكون متشابهة إن لم تكن واحدة سواء في المجال الاقتصادي أو التنموي وكذلك في ميدان التقدم العلمي والتكنولوجي .

وأكد سيادة الوزير أن الشعوب العربية والأفريقية تواجه مخاطر عديدة أبرزها العدوان العنصري المستمر عليها والمتجسد في النظامين العنصريين في الجنوب الأفريقي وفي الوطن العربي ، وأشار سيادته إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف خلف هذين النظامين وتدعمهما وتساندهما على العدوان متحدية بذلك الشعوب العربية والأفريقية .

وختم سيادته حديثه بقوله إن هذه الدورة هي المكان المناسب لبناء لبنة جديدة في التعاون العربي الأفريقي المعبر عن طموحات شعوبنا العربية والأفريقية .

٦ - وتحدث بعد ذلك معالي السيد داودا ديالو وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية النيجر والرئيس المشارك عن الجانب الأفريقي ، فعبر باسم مجموعة منظمة الوحدة الأفريقية عن التقدير الكبير لفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة ولحكومة وشعب تونس .

وأكد سيادة الوزير أن هذا الاجتماع يتم رغم العراقيل التي وقفت في طريق الجهود لتنظيم التعاون العربي الأفريقي ، وفي وقت نجسم فيه بأعمال هامة عزمنا على النضال معاً في سبيل التحرر والتنمية . وأشار سيادته في هذا الإطار إلى أن سياسة نظام جنوب أفريقيا والكيان الإسرائيلي يواصلون في أفريقيا الجنوبية وفي القدس وفلسطين إنكار حق الشعوب في السيادة والاستقلال ويواصلون هجماتهم العدوانية على البلدان والشعوب العازمة على مكافحة الاستعمار ورفض التمييز العنصري .

وتطرق سيادة الوزير إلى ضرورة البحث عن الوسائل الكفيلة بعدم الانسجام والانضباط في إطار مجموعة عربية أفريقية متضامنة وقادرة على توجيه قرارات الهيئات الدولية ذات الطابع الاقتصادي لخدمة المصالح المشتركة . كما أشار سيادته إلى أنه تقع على عاتق هذه الدورة بحث إمكانيات تلافي الضعف الواضح في ميدان التعاون التجاري بين الدول العربية والدول الأفريقية . وعبر سيادته عن ارتياحه لعقد الندوة المشتركة حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان .

وندد السيد الوزير بالتواطؤ القائم بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة وبمجازر صبرا وشاتيلا ومناورات نظام جنوب أفريقيا لتأخير استقلال ناميبيا . وأكد سيادته أن هذا التواطؤ يشكل تحدياً يواجهنا جميعاً ويتطلب تعبئة جبهة عربية أفريقية مشتركة قوية للوقوف في وجهه ومنهاضته .

٧ - خاطب معالي السيد . محمد مزالي الوزير لأول في الحكومة التونسية جلسة الافتتاح مرحباً بالمشاركين في أعمال الدورة السادسة للجنة الدائمة . ولاحظ سيادة الوزير الأول أنه مما يبعث على الارتياح أن ينعقد هذا الاجتماع غداة توقيع معاهدة أخوة وتفاهم بين تونس والجزائر . وأضاف سيادته أن هذه الاتفاقية تترجم ثقة البلدين في المستقبل وإرادتهما في تكريس جهودهما للأمور الجوهرية المفيدة .

وبعد التأكيد على أواصر الأخوة والتضامن التي تربط بين الدول العربية والأفريقية ، لفت السيد محمد مزالي الانتباه إلى الظروف الخطيرة والمعقدة التي تحف بانعقاد الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي ، والمتصلة أساساً بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الدول العربية وإصرار نظام بريتوريا العنصري على مواصلة السياسة العنصرية الاستعمارية في جنوب أفريقيا وناميبيا ، هذا إلى جانب التحديات التي تفرضها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الإطار دعا سيادة الوزير الأول الدول العربية والدول الأفريقية إلى توحيد جهودها والقيام بأعمال مخططة مشتركة لرفع التحديات والاستجابة لمقتضيات الأوضاع .

وبين السيد محمد مزالي أن هذه التحديات ذات طابع استعماري بقدر ما هي ذات طابع اقتصادي وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وتدهور معدلات التبادل بين الدول المصنعة والدول الصناعية : ولاحظ سيادة الوزير الأول أن هذه الأزمة قد كشفت عقم الحوار بين الشمال والجنوب وأنانية الدول المتقدمة وفي إطار مواجهة هذه التحديات ، أشار السيد محمد مزالي إلى أن هذا الاجتماع يشكل فرصة للعرب والأفارقة للانكباب على دراسة الوضع وتقويم ما بلغه التعاون العربي الأفريقي منذ انعقاد مؤتمر القمة المشترك بالقاهرة عام ١٩٧٧ بهدف رسم برنامج للمستقبل في ضوء مطامع الشعوب العربية والأفريقية .

وأكد السيد محمد مزالي في هذا السياق ، عوامل الاتفاق وروابط التضامن بين الدول العربية

والأفريقية ، ولفت الانتباه إلى عظمة الحضارات العربية والأفريقية ، وإلى الثروات والمصادر الطبيعية التي تزخر بها عدة دول عربية وأفريقية ، والتي تمثل أنوات مثلى لتحقيق تنمية كل الدول العربية والأفريقية وضمان كرامة وحرية شعوبها .

وحدث السيد محمد مزالي المجتمعين على إعداد خطة عمل لدعم التعاون العربي الأفريقي الذي قطع خطوات هامة .

وأكد السيد محمد مزالي ضرورة إشاعة روح الثقة والاحترام المتبادلين بين كل الدول لضمان نجاح العمل المشترك والتزام كل الأطراف بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . وقال سيادته أن تضامناً وحرصاً على أداء واجباتنا التي تملئها الأخوة والمودة القائمة بيننا ، نعلق جميعنا ، عرباً وأفارقة ، الآمال على التعاون العربي الأفريقي .

إقرار جدول الأعمال :

٨ - عند استئناف أعمال الدورة ، أخذت اللجنة الدائمة علمنا بمشروع جدول الأعمال المضمن في الوثيقة رقم OAU/LAS/ST.COMVI/DOCI وأقرته على النحو التالي :

تشكيل هيئة المكتب ولجنة الصياغة - تنظيم العمل - تقرير لجنة التنسيق للتعاون العربي الأفريقي - التقرير المشترك لنشاط الأمين العام لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية - تعزيز التعاون والتضامن العربي الأفريقي في المجال السياسي لكسب وزيادة التأييد الدولي للقضايا الأفريقية والعربية .

(أ) تمتين التعاون بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال المقاطعة وفرض العقوبات على النظام العنصري في جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .

(ب) مشروع اتفاق تعاون في مجال المقاطعة وفرض العقوبات على النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة .

- استعراض تقارير التعاون المالي والفني : (أ) تقرير التعاون المالي (المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا . ب) تقرير التعاون الفني (صندوق المعونة الفنية) جامعة الدول العربية .

- بحث وسائل تطوير هياكل ووظائف ومناهج عمل الأجهزة التنفيذية للتعاون العربي الأفريقي - استعراض تقرير اللجنة المشتركة لأمانتي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية حول :

(أ) الشؤون الاقتصادية : مشروع دراسة موضوع تطوير التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الأفريقية - تنظيم مؤتمر لممثلي القطاع الخاص العربي والأفريقي - تقرير ندوة المواجهة بين خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان الاقتصادية .

(ب) الشؤون الثقافية : مشروع النظام الأساسي للمعهد الثقافي العربي الأفريقي - مشروع النظام الأساسي للصندوق الثقافي العربي الأفريقي .

(ج) الشؤون القانونية والتنظيمية : مشروع اتفاق تعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

- بحث برنامج النشاط المشترك للتعاون العربي الأفريقي (الفقرة ٢٠ من تقرير الدورة الخامسة للجنة الدائمة) - مساعدة الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية - موعد ومكان الدورة القادمة - أية مسائل أخرى .

تشكيل هيئة المكتب ولجنة الصياغة :

٩ - اتخذت اللجنة الدائمة في هذا الصدد القرارات التالية :

- الرئيسان المشاركان : النيجر عن المجموعة الأفريقية ، سوريا عن المجموعة العربية .
- المقرران المشاركان : ليبيريا عن المجموعة الأفريقية ، فلسطين عن المجموعة العربية .
- لجنة الصياغة : غينيا بيساويرواندا عن المجموعة الأفريقية ، الجزائر ولبنان عن المجموعة العربية .

تنظيم العمل :

١٠ - بحث اللجنة طريقة تنظيم العمل المضمنة في الوثيقة وأقرتها على النحو التالي : من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ، من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة الثامنة مساءً .

تقرير لجنة التنسيق للتعاون العربي الأفريقي :

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(الوثيقة رقم ٢ OAS/LAS/ST.COM. VI/DOC)

١١ - قدم التقرير السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فذكر بإيجاز مهام لجنة التنسيق ومسؤولياتها وفق ما حددته قرارات مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول بالقاهرة .

١٢ - ثم استعرض السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الأنشطة الأساسية التي قامت بها الأمانتان العامتان ، بإشراف لجنة التنسيق ، في إطار تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الدورة الخامسة للجنة الدائمة . وقدم توضيحات عن التقدم الذي أحرز في تنفيذ كل مشروع .

١٣ - أبدى جميع المتحدثين ارتياحهم للجهود التي بذلتها لجنة التنسيق والأمانتان العامتان لإنجاح عقد الدورة السادسة ، وكذلك الجهود التي تبذل لتنفيذ المشروعات والبرامج التي أقرتها اللجنة الدائمة في دورتها السابقة .

١٤ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها لما تضمنه التقرير ، وأوصت بأن تواصل الأمانتان العامتان بث الوسائل واتخاذ الإجراءات التي تكفل سرعة تنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة التي أقرتها الدورة الخامسة للجنة .

التقرير المشترك لنشاط الأمين العام لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية :

(البند ٦ من جدول الأعمال)

(الوثيقة رقم ٣ OAU/LAS/ST.COM. VI/DOC)

١٥ - قدم هذا التقرير للدورة السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فاستعرض في بداية تقديمه الجهود والأعمال المشتركة التي قام بها مع نظيره في منظمة الوحدة الأفريقية لتنفيذ التوصيات والقرارات التي صدرت عن الدورة الخامسة للجنة الدائمة ، خاصة ما يتعلق منها بتنظيم اللقاءات والأنشطة العربية الأفريقية المشتركة . ولخص السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية النتائج الإيجابية التي تمخضت عن الندوة المشتركة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية التي انعقدت

مؤخراً في الخرطوم حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان ، وأشار سنيادته إلى أن هذه الندوة تمثل مرحلة هامة في سبيل توجيه وتحديد البرامج المشتركة ذات الأولوية في إطار التعاون العربي الأفريقي .

١٦ - كما أعلم السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية اللجنة الدائمة بالمبادرات والمسااعي ، الفردية والمشاركة ، التي قامت بها الأمانتان العامتان أثر ما جد أخيراً من أحداث ذات طابع سياسي خاصة ردود فعل المنظمتين بشأن الغزو الصهيوني للبنان والمجازر التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في صبرا وشاتيلا ، وكذلك الاعتداءات الوحشية المتكررة التي تتعرض لها دول المواجهة الأفريقية من قبل النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

١٧ - وإثر هذا العرض تناولت الوفود تحليل الوضع في المنطقتين وأشار المتحدثون إلى أهمية التحليلات والاقتراحات التي وردت في كلمات الافتتاح ، خاصة ما ورد في خطاب السيد محمد مزالي الوزير الأول في الحكومة التونسية . وأقرت اللجنة اعتبار هذه الكلمات وثائق عمل الدورة السادسة للجنة الدائمة .

١٨ - وأكدت اللجنة أهمية تعزيز روح التضامن الذي يمثل المبدأ الأساسي للتعاون العربي الأفريقي وتقديم المساندة التامة لكل الشعوب التي تتعرض للاعتداءات والهجمات العدوانية من قبل النظام العنصري في جنوب أفريقيا خاصة دول المواجهة مثل أنغولا وموزمبيق وكذلك للدول العربية وللشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة الذي يقف في وجه الاحتلال والعدوان والممارسات القمعية الصهيونية .

١٩ - وأوصت اللجنة بأن لا يغيب عن بال الدول العربية والدول الأفريقية أن مصيرها مشترك ، ودعت إلى بذل كافة الجهود المشتركة لمواجهة الخطر الذي يتهدها معاً والمتمثل في الصهيونية والعنصرية .

٢٠ - وفي شأن الأنشطة العربية الأفريقية المشتركة أشادت اللجنة بالتوصيات التي تضمنها تقرير البند المشترك حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان بحسبانها مرحلة هامة في إطار تحديد أولويات العمل المشترك في إطار التعاون العربي الأفريقي .

تعزيز التعاون والتضامن العربي الأفريقي في المجال السياسي لكسب وزيادة التأييد الدولي للقضايا العربية والأفريقية :

(البند ٧ من جدول الأعمال)

(الوثيقة رقم ٤ OAU/LAS/ST.COM VI/DOC) .

٢١ - قدم السيد عدنان عمران الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية هذه الوثيقة التي تتضمن الأحداث الهامة التي وقعت في المجالين السياسي والاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي منذ اجتماع الدورة الخامسة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في داكار في أبريل ١٩٨٢ .

٢٢ - شاركت معظم الوفود في بحث وتحليل الأوضاع السياسية في المنطقتين العربية ، والأفريقية وأكدت إدانتها للغزو الصهيوني للبنان والخطط العدوانية والاستفزازية التي ينفذها الكيان الصهيوني لتهديد الدول العربية وزعزعة الاستقرار في المنطقة وفق استراتيجيته التي تسعى إلى تطبيق سياسة التوسع . وفرض الهيمنة الإمبريالية الأمريكية على المنطق ، وكذلك تصفية المقاومة الفلسطينية وقيادتها الشرعية المتمثلة منظمة التحرير الفلسطينية .

٢٣ - ولاحظت اللجنة أنه برغم القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بوجوب الانسحاب الفوري وغير المشروط من لبنان ، فإن إسرائيل لم تعمر التفاتة لكل القرارات والنداءات بل تعادت في غاراتها الفاشية وفرض شروطها الاستفزازية بهدف الاستمرار في تطبيق سياستها التوسعية وإدامة احتلالها وإشغال الدول العربية والأطراف الساعية لإيجاد تسوية سلمية عن القضية الأساسية .

٢٤ - واتضح للجنة الدائمة أنه برغم تعدد المبادرات بشأن القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط من بعض الأطراف الدولية - وبعضها مشبوهة - إلا أن تلك المبادرات لم تتضمن الحد الأدنى المقبول والمتمثل في الانسحاب الشامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وفي الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني .

٢٥ - كما أكدت اللجنة الدائمة وقوفها إلى جانب النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ضد السلطات الإسرائيلية .

٢٦ - وقد أخذت اللجنة الدائمة علماً بأن قمة فاس العربية قد طرحت مفهومها للسلام في المنطقة من خلال المبادئ التي أقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في سبتمبر ١٩٨٢ والمعروفة بخطة فاس . وقد رفضت إسرائيل خطة السلام العربية هذه . كما رفضت سائر المبادرات مما يكشف عن حقيقة نواياها العدوانية واستراتيجيتها القائمة على التوسع بالعدوان وفرض الأمر الواقع .

٢٧ - كما اطّلت اللجنة الدائمة على الممارسات القمعية والتصعيد الواضح للإجراءات التعسفية وعمليات القمع التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصري ضد الوطنيين الأفارقة رغم قرارات الإدانة الصادرة عن كافة الهيئات الدولية ، واستمرار نظام جنوب أفريقيا العنصري في تصعيد عمليات وأعمال التخريب بهدف بث الفوضى وعدم الاستمرار بغية تحييد دول المواجهة الأفريقية - وصرفها عن تقديم الدعم المباشر لحركات التحرير الوطنية - خاصة أنغولا وموزمبيق وليسوتو .

٢٨ - واطّلت اللجنة الدائمة كذلك على التطورات الجديدة على مستوى المفاوضات التي تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة ناميبيا وعلى مواقف بعض دول مجموعة الاتصال وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت طرفاً في النزاع بتأييدها للحجج الواهية التي يتذرع بها نظام جنوب أفريقيا العنصري .

٢٩ - وأعربت اللجنة الدائمة عن ارتياحها لتمسك الجانب العربي والجانب الأفريقي بموقفهما الثابت بضرورة الإسراع في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال ناميبيا طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ بدون إدخال أي تغيير أو تعديل عليه ، والالتزام الكامل بدعم نضال الشعب الناميبي بقيادة منظمة سوابو ممثله الشرعي والوحيد .

٣٠ - وأكدت اللجنة الدائمة أن النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة يجمع بينهما تواطؤ كامل وتطابق واضح في المواقف والممارسات سواء فيما يخص سياستهما في رفض جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية ، أو باعتمادهما سياسة التسويف والمماطلة في كل المباحثات ، أو باعتمادهما على سياسة العدوان والاستفزاز ضد الدول المجاورة والتنكيل ، والقمع والإرهاب ضد المناضلين الوطنيين . كما يتفق النظامان العنصريان في عدم اعترافهما بالمنظمتين الشرعيتين الممثلتين للشعبين في ناميبيا وفلسطين المحتلة (سوابو ومنظمة التحرير الفلسطينية) بل

يسعيان إلى تدميرهما وفرض بدائل محلية عملية تحت شتى المسميات لإقحامها كأطراف في المفاوضات . كما يشترك النظامان العنصريان في التذرع بمنطق واه عند الإصرار على انسحاب قوات موجودة في دولة بطلب رسمي من حكومتها كشرط لإيجاد تسوية ويعتمد النظامان العنصريان في كل ممارساتهما ومواقفهما على المساعدات المقدمة لهما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم لهما كل الحماية .

٣١ - وفي المجال الدولي ، أوصت اللجنة بضرورة تحديد مواقف مشتركة لدول المجموعتين لإبقاء المنطقة بعيداً عن صراع القوى الكبرى حفظاً لسيادتها ومقدراتها .

٣٢ - وفيما يخص الأزمة الاقتصادية العالمية التي خلفت أعباء إضافية جديدة على الدول النامية ، حثت اللجنة الدائمة على ضرورة مواصلة السعي في إطار الحوار لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يرتكز على مبادئ العدل والمساواة الأخذ في الاعتبار ظروف الدول النامية من ناحية والالتزام بمبدأ الاعتماد على النفس المتمثل في استراتيجية عمان وخطة لاغوس مما يساعد على إقامة تعاون اقتصادي بين الدول النامية وخلق ظروف أفضل لها في المفاوضات الاقتصادية الدولية من ناحية ثانية .

٣٣ - ونظراً لأن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام العالمية بوضعها الحالي يساهم في إحداث البلبلة والتشويه في مواقف الدول النامية وكذلك إثارة وتعميق الخلافات بينها بسبب اعتماد الجميع عليها من نقل أو الحصول على المعلومات . وبما أن وسائل الإعلام العالمية مسيرة من قبل مؤسسات تجارية لها مصالح اقتصادية وسياسية في كل الدول ، وتساهم في نقل صور مشوهة عن حقيقة المواقف السياسية والاقتصادية ، فإن اللجنة الدائمة ترى ضرورة إغارة هذا الموضوع اهتماماً خاصاً في إطار السعي إلى خلق نظام إعلامي جديد يحقق العدل ويخدم الحقيقة ، وكذلك ضرورة الانتباه إلى ما يمكن أن تحدثه وسائل الإعلام في بعض الدول من تشويه لصورة التعاون العربي الأفريقي وأهميته ومكتسباته .

٣٤ - واعتباراً لأواصر التمازج الحضاري والثقافي التي تجمع بين الشعوب العربية والأفريقية ، وانطلاقاً من أن أهم قضيتين يجابهانها سوياً في هذه المرحلة هما قضية الحرية وقضية التنمية ، واهتداء بما ورد في البيان السياسي لمؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول ، واتصالاً بما حقق في إطار علاقات التعاون والتضامن والتآزر ، ودعماً وتطويراً لأساليب التنسيق بين المجموعتين ، فقد أوصت اللجنة الدائمة بضرورة اتخاذ الإجراءات التالية الكفيلة بخلق قنوات دائمة للتشاور وتبادل الرأي واتخاذ الموقف الموحد :

(أ) العمل على دعم التمثيل الدبلوماسي وتكثيفه بين الدول العربية والدول الأفريقية .

(ب) تبادل الزيارات على أعلى المستويات السياسية .

(ج) تبادل الوفود على كافة المستويات لتحقيق الصلة واستكشاف آفاق التعاون في شتى المجالات .

(د) تشجيع وتوجيه ممثلي المجموعتين في منظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكافة المنظمات والاتحادات الدولية والإقليمية ، لإرساء قواعد فعالة لتبادل وجهات النظر والتباحث حول مختلف القضايا ودراستها وتحديد الموقف الموحد للمجموعتين وإبرازه داخل هذه الاجتماعات والمؤتمرات .

(هـ) تنسيق الجهد المشترك لإحياء المخططات الساعية لتفتيت وحدة وتضامن الدول العربية والدول الأفريقية .

(و) تنسيق الجهد المشترك لقيادة حملة لفرض ممارسات وسياسات النظامين العنصريين بهدف التعجيل في اتخاذ إجراءات رادعة ضدهما بما في ذلك المقاطعة الشاملة وفرض العقوبات وفق منطوق ميثاق الأمم المتحدة .

(ز) تشديد المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية على النظامين العنصريين في فلسطين المحتلة وجنوب أفريقيا واعتبار أى خروج عن أحكام المقاطعة مساساً بمبادئ التعاون العربي الأفريقي .

تمتين التعاون بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال المقاطعة وفرض العقوبات على النظام العنصري في جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .

(البند رقم (أ) من جدول الأعمال) .

(الوثيقة رقم 5 OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC) .

مشروع اتفاق تعاون في مجال المقاطعة وفرض العقوبات على النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة .

(البند ٨ (ب) من جدول الأعمال) .

(الوثيقة رقم 6 OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC) .

٣٥ - قدم الدكتور س / نسانزما الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية موضوع الوثيقتين مبرزاً بالخصوص استمرار وازدياد مجالات التعاون القائم بين النظامين العنصريين خاصة في المجال العسكري والاقتصادي . ولاحظ السيد الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية بأن هذا التعاون ما انفك يتكثف رغم قرارات المجموعة الدولية التي أدانت هذا التعاون وأوصت بمقاومته .

٣٦ - ثم أوضح السيد الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية أن اتفاق التعاون في مجال مقاطعة النظامين يحدد مبادئ التعاون بين المنظمتين في هذا الميدان ويضبط أساليب التنفيذ واقترح أن تشرع الإدارات القانونية في المنظمتين في إعداد الصيغة القانونية للاتفاق ليعرض على الهيئات الدستورية للبت فيها .

٣٧ - ومن ثم استعرضت اللجنة الدائمة مختلف أوجه التعاون القائم بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة خاصة في المجالين العسكري والاقتصادي ، وأوصت بضرورة تكثيف الجهود لكشف أبعاد هذا التعاون واتخاذ التدابير الفعالة لمجابهته .

٣٨ - كما اطلعت اللجنة الدائمة على مشروع اتفاق التعاون في مجال المقاطعة وفرص العقوبات ، وكلفت الأمين العام لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لإعداد النص النهائي وعرضه على الاجتماعات المقبلة للأجهزة الدستورية في المنظمتين لتبدي بشأنه ما تراه صالحاً من التوجيهات .

استعراض تقارير التعاون المالي والفني :

(البند ٩ (أ) تقرير التعاون المالي / المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا) .

(الوثيقة رقم 7 OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC) .

(البند ٩ (ب) تقرير التعاون الفني - صندوق المعونة الفنية لجامعة الدول العربية) .

(الوثيقة رقم 8 OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC) .

٣٩ - تولى الدكتور الشاذلي العياري الرئيس والمدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا تقديم التقرير المالي للجنة حيث أشار إلى الأوضاع الاقتصادية التي تواجهها المجموعتان العربية والأفريقية والظروف الاقتصادية الدولية التي تحد من حجم العون وعدم للتنمية ، وأشار سيادته إلى أنه بالرغم من ذلك فإن الجهود التي تبذلها المؤسسات العربية في إطار العمل الإنمائي تعتبر إيجابية ومرضية إلى درجة كبيرة .

ولخص الدكتور العياري ملامح التعاون المالي العربي الأفريقي فيما يلي :

(أ) أنه تعاون يتم ما بين دول نامية ، أي تعاون (جنوب - جنوب) وهو بالتالي ليس بديلاً عن تعاون المجموعتين مع أطراف أخرى .

(ب) أنه تعاون يسير وفق خطط مبرمجة ولا تعارض فيه بين ما هو ثنائي وما يتم في إطار العمل العربي الأفريقي الجماعي .

(ج) إن أرقام وبيانات التعاون المالي والمساعدات العربية للدول الأفريقية بلغت خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢ حوالي ٨ مليار دولار ، وأن هذا العون سجل زيادة خلال الثمانينات تصل إلى ٥٨٪ عما كان عليه خلال السبعينات وأن نصيب الدول الأفريقية من إجمالي العون العربي المقدم لجميع الدول النامية يصل إلى ما بين ١٠ و ١٥٪ منه ، وأن ٩٠٪ من العون العربي للدول الأفريقية يصل مقدم بشروط تفضيلية ، وهو يشكل حوالي ٤٪ من إجمالي الدخل القومي للدول العربية المقدمة للعون .

وأكد الدكتور العياري في ختام تقديمه للتقرير ضرورة شمولية التعاون العربي الأفريقي بحيث يغطي جميع القطاعات التي نص عليها إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي وألا يقتصر على مجرد التحويلات المالية ، مع الحرص على تشجيع دور القطاع الخاص في هذا التعاون وإعطاء أهمية خاصة للمشروعات العربية الأفريقية المشتركة .

٤٠ - ثم قدم الدكتور عبد الرحمن زلزلة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية تقرير التعاون الفني فأوضح بأن الدوافع التي دعت مؤتمر القمة العربي السابع عام ١٩٧٤ إلى إنشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية جاءت تجسيدا لمبدأ التضامن العربي الأفريقي والمصير المشترك والإيمان بأن الإنسان هو محور التنمية وهدفها . وأشار السيد الأمين العام المساعد إلى أن الصندوق ، رغم إمكانياته المتواضعة ، قد لعب دوراً متزايداً في مختلف أوجه تقديم العون الفني وفق الأولويات التي حددتها خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان . وقدم للدول الأفريقية والعربية الخبراء والفنيين والمنح الدراسية والتدريبية وشملت معوناته ٣١ دولة عربية وأفريقية .

٤١ - وبعد ذلك تحدث السيد عبد الله آدم السكرتير التنفيذي للصندوق فأوضح أن الصندوق قدم منذ نشأته وحتى الآن ٢٥٠٠ خبير ، ٥٠٠ منحة دراسية واستفادت من مساعداته ٣١ دولة عربية وأفريقية بما فيها الشعب الناميبي . وبلغت قيمة مساعداته : حوالي ٣٠ مليون دولار ، علاوة على التزامات قائمة قيد التنفيذ تصل إلى حوالي ١٠ ملايين دولار . كما أوضح سيادته بأن هناك طلبات أخرى قيد البحث من قبل مجلس إدارة الصندوق ، وأشار السيد عبد الله آدم إلى أن الصندوق يولي اهتماماً خاصاً بقطاعات التعليم والتكوين المهني والصحة والزراعة والنقل والمواصلات .

٤٢ - وقد تناولت اللجنة الدائمة التقريرين بالبحث من مختلف الجوانب وأبدت ملاحظاتها حولهما ، ولاحظت بارتياح الخصائص الموضوعية والشروط الميسرة التي يقدم بها العون العربي لدول الأفريقية ، وكذلك بالدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات التنموية العربية لصالح التنمية في أفريقيا .

٤٣ - وأشادت اللجنة الدائمة بالجهود التي يبذلها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصندوق المعونة الفنية للدول العربية والأفريقية وصناديق التنمية العربية القطرية والقومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا .

٤٤ - وعبرت اللجنة الدائمة عن تقديرها لما تحقق في ميدان التعاون الاقتصادي والمالي وتطلعها إلى تعزيزه وجعله أكثر شمولاً . وفي هذا المجال توصي اللجنة الدائمة بما يلي :

١ - الإسراع في بلورة مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية العربية والأفريقية حسب الأولويات التي حددتها خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان .

٢ - توفير المناخ الملائم ووضع التشريعات اللازمة . وتطوير المؤسسات والأنظمة التي تيسر مشاركة ومساهمة القطاع الخاص في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول العربية والأفريقية .

٣ - أن يوجه المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصناديق التنمية العربية عناية للمشاريع التنموية العربية الأفريقية المشتركة .

٤ - الإسراع في إيصال العون ، خاصة العاجل منه ، إلى الدول المستفيدة ، بحيث لا يكون هناك فاصل زمني كبير بين قرار تقديم العون ووصوله تحقيقاً للغاية المرجوة منه .

٥ - وضع تخطيط شامل طويل المدى للتنمية المشتركة في إطار مبادئ خطة لاغوس واستراتيجية عمان .

٦ - أن تعكس التقارير المقدمة للجنة الظروف الواقعية المتشابهة السائدة في الدول العربية والدول الأفريقية .

بحث وسائل تطوير هياكل ووظائف ومناهج عمل الأجهزة التنفيذية للتعاون العربي الأفريقي :

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

(الوثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOX9) .

٤٥ - قدم هذا الموضوع للجنة السيد الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية الدكتور س سانز مانا ، فذكر في بداية حديثه بأن مسألة تطوير الهياكل قد درست بعمق خلال الدورة الخامسة للجنة الدائمة التي انعقدت بداكار / أبريل ١٩٨٢ . وقد رأت اللجنة الدائمة ، بعد مناقشة هذه النقطة أن بعض الأجهزة التي تم بعثها إثر القمة العربية الأفريقية الأولى قصد تنفيذ برامج التعاون وخاصة منها مجموعات العمل والمجموعات المتخصصة العربية الأفريقية غير قادرة على أن تعمل بالنجاعة المطلوبة بوصفها مجموعات خبراء تعينهم الدول . لذلك كلفت اللجنة الدائمة الأمانتين العامتين لكل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بإعادة النظر في الوثيقة التي قدمت للدورة السابقة بالتعاون مع المؤسسات الأفريقية والعربية المعنية وخاصة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وبنك التنمية الأفريقي ، والتقدم باقتراحات ملموسة حول مجموعات العمل بقصد إكساب مناهج عملها النجاعة والفاعلية .

وأعلم الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية اللجنة الدائمة بالمساعي والمشاورات التي أجراها الأمينان العامان في نطاق المهمة التي كلفا بها . وأكد أنهما في حاجة إلى مهلة إضافية حتى

يتمكنا من استكمال مشاوراتهما مع المؤسسات الأفريقية والعربية المعنية وإنجاز هذه المهمة .

٤٦ - وبعد أن بحثت اللجنة الدائمة مسألة تطوير هياكل ومناهج عمل الأجهزة التنفيذية وأخذت علماً بالمساعي والمشاورات التي أجراها الأمينان العامان في هذا الخصوص ، طلبت من الأمينين العامين مواصلة بحث هذا الموضوع مع المؤسسات الاقتصادية والمالية العربية والأفريقية ذات الاختصاص وتقديم تقرير حوله للدورة القادمة للجنة .

استعراض تقرير اللجنة المشتركة لأمانتي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية :

(البند ١١ من جدول الأعمال)

(١) الشؤون الاقتصادية :

وثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC.10

وثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOX.11

٤٧ - قدم الدكتور س / سانزيمانا الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية هذا التقرير وما تضمنه من مشروعات مشتركة في مجال تطوير التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الأفريقية - وتنظيم مؤتمر لممثلي القطاع الخاص العربي والأفريقي - وتقرير الندوة المشتركة حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان ، واستعرض الدكتور سانزيمانا توصيات اللجنة المشتركة بين الأمانتين العامتين بشأن الإجراءات العملية لتنفيذ هذه المشروعات وذلك في اجتماعها الذي انعقد بتونس في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أوت ١٩٨٢ .

٤٨ - وأشار السيد الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن اللجنة المشتركة قد أوصت فيما يخص تطوير التبادل التجاري بأن تتبادل الأمانتان العامتان الدراسات التي قامت بها كل واحدة منهما حول هذا الموضوع ، ومن ثم - وفي ضوء هذه الدراسات يمكن التفكير في عقد اجتماع للخبراء تكون مهمته بلورة التوصيات التي ستقدم للدورة السابعة للجنة الدائمة .

٤٩ - أما فيما يخص المؤتمر المشترك لممثلي القطاع الخاص العربي والأفريقي ، أوضح الدكتور سانزيمانا أن اللجنة المشتركة رأت ضرورة إعداد دراسات حول الموضوع ، وأشار سيادته إلى مبادرة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بالاتصال باللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي للتباحث بشأن النصوص القانونية وغيرها من اللوائح المنظمة للاستثمارات في الدول العربية والأفريقية وأوضح كذلك أنه بعد إتمام هذه الدراسات سيحدد موعد انعقاد ندوة القطاع الخاص وستقدم توصيات في هذا الشأن للدورة الثامنة للجنة التنسيق والدورة السابعة للجنة الدائمة .

٥٠ - واستعرض الدكتور سانزيمانا مراحل الإعداد للندوة المشتركة حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان وتوصية اللجنة المشتركة للأمانتين العامتين بأن تضم الندوة خمسة خبراء من الجانب العربي وخمسة خبراء من الجانب الأفريقي وأشار سيادته إلى أن الندوة التي ضمت الخبراء العشرة قد انعقدت بالخرطوم من ٥ إلى ٧ مارس ١٩٨٣ وناقشت مجموعة من المسائل المتعلقة بالموضوعات المشابهة بين خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان قصد تحديد المجالات ذات الأهمية المشتركة والتي ستضبط على أساسها برامج العمل المشترك . وقد اعتبرت الندوة المجالات التالية ذات أولوية : الثقافة والعلوم - الاكتفاء الذاتي الغذائي - الطاقة - النقل والمواصلات - التنمية الصناعية . وأشار الدكتور

سانزيمانا إلى التوصيات التي خرجت بها الندوة وتضمنتها الوثيقة الخاصة بتقرير الندوة .

٥١ - ثم قدم الدكتور عبد الحسن زلزلة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية بعض التوضيحات حول الوثائق المقدمة إلى اللجنة الدائمة مشيراً إلى الدراسة التفصيلية التي أعدها خبراء الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية حول الموازنة بين استراتيجيات عمان وخطة لاغوس وموضحاً أوجه الشبه في المنطلقات والفلسفة والأهداف والأولويات التي اعتمدتها الاستراتيجيتان مما يوفر للعمل العربي الأفريقي لأول مرة الإطار الشمولي .

٥٢ - وأشار الدكتور زلزلة إلى أن الفرصة سانحة الآن لكي يستفيد كل جانب من تجارب الجانب الآخر ، علماً بأن للجانب العربي خبرة طويلة في ميدان العمل الاقتصادي العربي المشترك ، استخدم خلالها مختلف مداخل التكامل الاقتصادي ووضعا رهن إشارة التعاون العربي الأفريقي للاستفادة منها .

٥٣ - وحول موضوع تطوير التبادل التجاري العربي الأفريقي أشار د/ زلزلة إلى أن خبراء الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد أنجزوا الدراسة المفصلة عن واقع التبادل التجاري العربي الأفريقي وسبل تنميته وتوسيع قاعدته ونوه بأهمية توفر البيانات والمعلومات حول فرص التبادل التجاري ، واختتم الدكتور زلزلة حديثه مؤكداً على ضرورة استمرار لقاءات الخبراء العرب والأفارقة لبحث سبل تطوير التعاون على المستوى القطاعي وتحديد مشروعات متكاملة .

٥٤ - وقد شارك عدد من الوفود في النقاش الذي تلى تقديم الوثائق وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلتها الأمانتان العامتان والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في الإعداد والتنظيم لهذه الندوة وأكدوا أهمية المجالات التي بحثت خلال الندوة المشتركة خاصة موضوع الاكتفاء الذاتي الغذائي والأمن الغذائي في الدول العربية والأفريقية ، وأقرروا ضرورة تحقيق التكامل في ميدان إنتاج وتبادل وتوزيع المواد الغذائية بين المنطقتين ، وأكدت الوفود المشاركة أهمية تحقيق الأمن الغذائي وضرورة إعداد الوسائل والسبل الكفيلة ببلوغ هذا الهدف .

٥٥ - واستمعت اللجنة الدائمة لممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي أشار إلى ضرورة إشراك اللجنة الاقتصادية في كافة ما يتبع ندوة الخرطوم من لقاءات وبرامج ، ودعوتها للإسهام في مراحل الإعداد والتنفيذ للنشاط والمشروعات الفنية في المجال الاقتصادي للتعاون ، وذلك باعتبارها إحدى المنظمات العربية والأفريقية المتخصصة والمعنية بالتعاون العربي الأفريقي ، وكذلك لأنها - وبحسب دستورها - تقوم بتقديم خدمات المساعدة الفنية الاستشارية للدول الأفريقية عند الطلب .

٥٦ - واستمعت اللجنة الدائمة أيضاً إلى ملاحظات الدكتور العياري رئيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الذي أشار إلى أن ندوة الخرطوم كانت الأولى من نوعها في مجال التعاون العربي الأفريقي . وأفاد بأن الخبراء سيدعون في المرحلة الثانية لبحث الأنشطة القطاعية والبحث في موضوعات محددة كالتغذية والفلاحة والصناعة والطاقة وغيرها . كما سيدعون إلى دراسة الأمور المتعلقة بضبط المشاريع وإعدادها ، وعبرت اللجنة الدائمة عن ارتياحها لما أعلنه رئيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا من استعداد المصرف ووكالات أخرى متخصصة لتقديم المساعدة للدول الأفريقية في إنجاز مشاريعها التنموية .

(ب) الشؤون الثقافية :

(وثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC.12)

٥٧ - استمعت اللجنة الدائمة لممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي أشار إلى أنه رغم أن العلاقات الثقافية والتاريخية والبشرية التي تربط بين المجموعتين عريقة ومتأصلة في القيم الحضارية للجانبين . إلا أنه لم تنشأ بعد أية هيئة أو إطار مؤسسي لتجسيد وتقوية هذه الروابط ، ومن ثم كانت أهمية بعث معهد ثقافي عربي أفريقي لتدارك هذا النقص . وأكد ممثل المنظمة أن الأمر يتعلق بقيام مؤسسة تلتقي عندها الأفكار المبدعة والقادرة على الإسهام في معرفة الواقع العربي والأفريقي معرفة عملية ، وعلى زيادة فرص التفاهم المشترك بين الشعوب العربية والأفريقية .

٥٨ - وأخذت اللجنة الدائمة علماً بالتوضيحات التي قدمها ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول التعديل الذي أدخل على مشروع النظام الأساسي للمعهد والصندوق ، بحيث يلغي مشروع النظام الأساسي للصندوق نهائياً ويستعاض عنه بتعديل المادة المتعلقة بالميزانية في مشروع النظام الأساسي للمعهد ، وذلك بإضافة فقرات حول مصادر تمويل نشاط المعهد وميزانيته وكيفية إعدادها وإجازتها .

٥٩ - وقد أجمعت كل الوفود التي شاركت في النقاش على التأكيد على سلامة أسس وأهداف المعهد وطرحت بعض المقترحات الخاصة بتمويل نشاط المعهد ، إضافة إلى المساهمات المنصوص عليها في مشروع النظام الأساسي للمعهد . وأوصت الوفود بأن يتم البحث عن مصادر أخرى للتمويل ، واعتماد الهبات والمساهمات الطوعية من الحكومات والمنظمات والهيئات والأفراد على المستويين العربي والأفريقي كمصادر تمويل إضافية .

٦٠ - وأخذت اللجنة علماً بالخطوات التي اتخذت والدراسات التي أعدت تمهيداً لتقديم مشروع النظام الأساسي للمعهد . كما أخذت علماً بإقرار المشروع من حيث المبدأ من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ولم يبق إلا إجازته النهائية من قبل الهيئات الدستورية في المنظمتين .

٦١ - وكلفت اللجنة الدائمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقيام بالاتصالات الضرورية لإقرار قيام المعهد ووضعه موضع التنفيذ .

(ج) الشؤون القانونية والتنظيمية :

٦٢ - قدم السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مشروع اتفاق التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وأكد أن الوثيقة المعروضة ، تهدف أساساً إلى تدارك نقص في المستوى المؤسسي في نطاق التعاون بين المنظمتين . ويؤيد السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن هذا المشروع يضبط المبادئ والأهداف التي يقوم عليها التعاون العربي الأفريقي والوسائل العملية الكفيلة بتنفيذ برنامج هذا التعاون .

٦٣ - وبعد أن اطّلت اللجنة الدائمة على مشروع الاتفاق ، كلفت الأمينين العاملين بعرضه في صيغته النهائية على الأجهزة الدستورية للمنظمتين للنظر فيه واتخاذ الإجراء المناسب بشأنه .

بحث برنامج النشاط المشترك للتعاون العربي الأفريقي :
(البند ١٢ من جدول الأعمال) .

(الوثيقة رقم OAU/LAS/ST/COM.VI/DOC.15) .

٦٤ - قدم السيد عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية هذه الوثيقة للجنة الدائمة وعرض عليها برنامج الاجتماعات المشتركة التالي :

١ - الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي المشترك .

٢ - الدورة الثانية لمؤتمر القمة العربي الأفريقي المشترك .

٣ - مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة والعرب .

٤ - مؤتمر وزراء الزراعة الأفارقة والعرب .

٥ - مؤتمر وزراء العمل الأفارقة والعرب .

٦ - مؤتمر ممثلي القطاع الخاص الأفريقي والعربي .

٧ - الاجتماع الثامن للجنة التنسيق للتعاون العربي الأفريقي .

٨ - الدورة السابعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي .

٦٥ - وبعد أن درست اللجنة الدائمة البرنامج أقرته على النحو السابق وأوصت بإلحاح بأن تبذل كل الجهود حتى تلتئم الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي المشترك ، والدورة الثانية لمؤتمر القمة العربي الأفريقي المشترك في وقت قريب لإعادة الحركة للتعاون العربي الأفريقي . وكلفت اللجنة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ببذل المساعي الفورية والمشاورات اللازمة حتى تنعقد :

(أ) الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي المشترك في غضون عام ١٩٨٣ ، والأفضل أن يكون ذلك أثر الدورة السابعة للجنة الدائمة .

(ب) الدورة الثانية لمؤتمر القمة العربي الأفريقي المشترك خلال عام ١٩٨٤ .

مساعدة البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية :

(البند ١٣ من جدول الأعمال) .

٦٦ - نظراً لأن هذا البند قد أدرج بطلب من لجنة الاثنى عشر الأفريقية ، فقد عرض الموضوع أحد الوفود الأفريقية . وقد أحاط اللجنة علماً بأن الكوارث تتخذ شكلين ، أحدهما يتعلق بالكوارث الدائمة كالجفاف والآخر يخص الكوارث الدورية والسنوية كالفيضانات والأعاصير والطيور والقواطع والزلازل وغيرها وأوضح أن كل هذه النواثب تلحق نفس الأضرار باقتصاديات الشعوب المتضررة وبحياتها .

٦٧ - وقد لاحظت اللجنة أن مساعدات ظرفية قدمت على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف ، وأوصت في إطار التضامن والتعاون والتنسيق - بأن تعمم المساعدات الخاصة بالكوارث على كل البلدان المتضررة مهما تكن نوع الآفات .

٦٨ - وقد رأت اللجنة الدائمة أيضاً ضرورة بحث السبل والوسائل الكفيلة بدعم التضامن والتعاون

بين الدول العربية والأفريقية في هذا المجال وذلك باتخاذ التدابير التي تمكن من التحرك حالما تلوح بؤادر الكارثة سواء بإرسال إمدادات عاجلة أو بتقديم المساعدات المالية من خلال تنفيذ برامج ومشروعات اقتصادية في الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية .

موعد ومكان الدورة القادمة :

(البند ١٤ من جدول الأعمال) .

٦٩ - أخذت اللجنة الدائمة علماً بالدعوة التي وجهتها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لاستضافة الدورة السابعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي ، وكلفت الأمين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ببذل المساعي اللازمة وإجراء المشاورات الضرورية لعقد الدورة السابعة في شهر سبتمبر أو أكتوبر ١٩٨٣ .

ما يستجد من أعمال :

(البند ١٥ من جدول الأعمال) .

الجلسة الختامية

٧٠ - خاطبت الجلسة الختامية للجنة الدائمة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وبعد أن ذكر سيادته بالأواصر والروابط التاريخية والثقافية والنضالية بين الشعوب العربية والشعوب الأفريقية دعا إلى ضرورة التمسك بأهداف التعاون العربي الأفريقي ودفع مسيرته نظراً لما يحف بالوطن العربي والقارة الأفريقية من مخاطر وتحديات مشتركة . وأشار سيادته إلى حالة التخلف المفروضة على المنطقتين من قبل القوى الإمبريالية . التي تسعى لفرض هيمنة كاملة على شعوب المنطقة وإخضاعها .

٧١ - ولاحظ المناضل يسار عرفات أن قرارات مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول ما زالت لم تنفذ بالقدر المطلوب وناشد الطرفين بالسعي الحثيث والجاد لبلورة الأسس السليمة لقيام تعاون جاد يخدم مصلحة الطرفين ، وفي هذا الإطار أشار السيد ياسر عرفات إلى ضرورة وضع لبنات التعاون الاقتصادي القائم على اعتماد المنهجية وكسر طوق الاحتكار الاستعماري لموارد الطرفين . ودعا سيادته إلى التفكير في إقامة مشروعات اقتصادية تنموية مشتركة .

٧٢ - وأثنى سيادته على المواقف الأفريقية المؤيدة للموقف العربي والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني ، وأكد أن الدول العربية لن تألو جهداً في دعم ومساندة حركات التحرير الأفريقية في جنوب القارة انطلاقاً من الموقف العربي المؤمن بوحدانية قضية الحرية . وأشار سيادته إلى محاولات الكيان الصهيوني التغلغل داخل القارة الأفريقية ومحاولاتها البائسة لتفتيت التضامن العربي الأفريقي . وأكد المناضل ياسر عرفات أن التحالف القائم بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة موجه في الأساس ضد الدول الأفريقية والدول العربية لجر هذه الدول لمحور الإمبريالية والعنصرية والصهيونية وإخضاعها لهيمنة هذه القوى المعادية لشعوب القارة الأفريقية والوطن العربي . وحذر السيد ياسر عرفات من مغبة التخاذل في التصدي للنظامين العنصريين وفضح مخططاتهما ومقاومتهم ويتطلب ذلك ، حسب ما أشار المناضل ياسر عرفات تكوين جبهة عربية أفريقية صلبة ومتضامنة في المحافل والمؤتمرات الدولية وتكثيف الجهود المشتركة لتحقيق الأهداف المشتركة .

٧٣ - وبعد الاستماع إلى خطاب السيد ياسر عرفات ، أقرت اللجنة الدائمة توجيه الشكر له على

تفضله بمخاطبة الاجتماع واعتبار خطابه إحدى وثائق الاجتماع الرئيسية .

٧٤ - أخذت اللجنة قراراً بتوجيه الشكر إلى فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية والسيد محمد مزالي الوزير الأول وإلى تونس حكومة وشعباً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أسبغت على الوفود المشاركة في اجتماع الدورة السادسة للجنة الدائمة ، كما وجهت اللجنة الدائمة الشكر للأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية على حسن الإعداد والتنظيم لأعمال الدورة .

٧٥ - اختتمت الدورة السادسة للجنة الدائمة أعمالها في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٢٤

مارس ١٩٨٣ .

(١٦) تقرير

اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي للدورة الأولى للمؤتمر الوزاري الأفريقي العربي عن الفترة من مارس ١٩٧٧ إلى ديسمبر ١٩٨٤ (طرابلس ١٥ - ١٧ أبريل ١٩٨٥)

١ - أجاز مؤتمر القمة الأفريقية العربي الأول (٧ - ٨ مارس ١٩٧٧ - القاهرة) ضمن إعلانات وقرارات أخرى ، وثيقة تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون العربي الأفريقي . وقد تضمنت هذه الوثيقة تشكيل الأجهزة المشتركة للتعاون العربي الأفريقي وتحديد صلاحياتها وفترات اجتماعاتها وفيما يخص اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي ضمن هذه الأجهزة فقد نصت الوثيقة على ما يلي :

التكوين :

تشكل اللجنة الدائمة من أربعة وعشرين وزيراً يتم اختيار اثني عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية واثني عشر بواسطة جامعة الدول العربية أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى سفراء على الأقل ومن أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية .

الرئاسة :

يكون رئيساً كل من مجموعة الاثني عشر في منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة الاثني عشر في جامعة الدول العربية هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة .

الاجتماعات وأماكنها :

تعقد اللجنة الدائمة اجتماعاً عادياً مرتين كل عام في مقر المنظمتين بالتبادل إلا في حالة توجيه الدعوة إلى إحدى الدول الأعضاء وتعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين . وتحدد مواعيد وأمكنة تلك الاجتماعات بعد إجراء مشاورات بين الرئيسين والأمينين العامين للمنظمتين .

الصلاحيات :

تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون الأفريقي العربي ومتابعة تطوراتها في المجالات المختلفة وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما توخاها إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقي العربي .

ومن أجل هذا تتخذ اللجنة القرارات اللازمة :

ويكون من بين ما تقوم به ما يأتي :

أ - ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .

ب - النظر في المسائل التي يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة من أجل تقديمها إلى مجلس الوزراء بهدف دعم وترسيخ التعاون الأفريقي العربي .

ج - إنشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحي التعاون الأفريقي العربي وتحديد صلاحياتها وقواعدها الإجرائية .

د - الموافقة على المشروعات التي تقترحها مجموعات العمل المختصة .

هـ - معالجة الأمور المتصلة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل إقامة التعاون .

ز - للجنة الدائمة أن تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادي لمجلس الوزراء المشترك .

٢ - والتزاماً بمسؤولياته في متابعة تنفيذ برامج التعاون العربي الأفريقي والإشراف على نشاطه في كافة المجالات فقد عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في الفترة من مارس ١٩٧٧ وحتى ديسمبر ١٩٨٤ سبع دورات على النحو التالي :

الدورة الأولى : ياوندي ٣٠ مايو - ١ يونيو ١٩٧٧ .

الدورة الثانية : القاهرة ٢٨ - ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ .

الدورة الثالثة : نيامي ٥ - ٧ يونيو ١٩٧٨ .

الدورة الرابعة : الكويت ٣ - ٥ ديسمبر ١٩٧٨ .

الدورة الخامسة : داكار ٢٢ - ٢٣ أبريل ١٩٨٢ .

الدورة السادسة : تونس ٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٣ .

الدورة السابعة : طرابلس ٢ - ٤ أغسطس ١٩٨٤ .

٣ - وقد اطلعت اللجنة الدائمة خلال دوراتها السبع على كافة الأنشطة المشتركة في إطار التعاون العربي الأفريقي وأصدرت توصياتها في شأن تكثيف العمل وتعزيز الجهد بغية تنفيذ الأهداف التي حددها مؤتمر القمة المشترك الأول . وقد حرصت اللجنة الدائمة على تأكيد شمولية التعاون وتوسيع قاعدة النشاط بحيث يشمل كافة المجالات التي حددها مؤتمر القمة المشترك الأول .

٤ - ونظراً لتعدد دورات اللجنة الدائمة خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير واعتباراً لتنوع الموضوعات التي درستها اللجنة الدائمة وحرصاً على تلافي التكرار فسيتم تناول نتائج أعمال دورات اللجنة الدائمة من خلال منهج يعتمد على متابعة الموضوعات بشكل منفصل عوضاً عن حصر نتائج كل دورة على حدة . وقد رأينا أن اعتماد هذه الصيغة يسهل أكثر مهمة متابعة موضوع واحد وبشكل متكامل ومتتابع خلال الدورات السبع للجنة الدائمة ، ومن ناحية أخرى فإن هذا المنهج يساعد أيضاً في اكتشاف وتحديد التطور الذي حدث في شتى الموضوعات والمسائل التي عرضت على اللجنة الدائمة خلال دوراتها المشار إليها .

٥ - يتناول هذا التقرير نتائج اجتماعات اللجنة الدائمة من خلال الموضوعات التالية :

أ - مجال متابعة نشاط الأمانتين العامتين . ب - المجال السياسي . ج - المجال الاقتصادي . د - المجال الثقافي . هـ - المجال التنظيمي والقانوني . و - مجال تطوير هياكل ومنهاج عمل الأجهزة التنفيذية .

١ - مجال متابعة نشاط الأمانتين العامتين :

٦ - نصت الفقرة « رابعاً » من وثيقة تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون العربي الأفريقي على ما

يلي :

« تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة مسؤولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة من ناحية وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه

الصلاحيات بمعالجة الأمور ذات الطابع العملي والإداري فحسب والتي تتطلب قرارات عاجلة » .

٧ - كما نصت الفقرة « ثانياً » من نفس الوثيقة على أن تحديد مواعيد وفترات اجتماعات اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي يتم بالتشاور بين الرئيسين والأمينين العامين للمنظمتين .

٨ - واعتباراً لأن لجنة التنسيق مسؤولة عن تنسيق عمل الأجهزة التنفيذية من ناحية وعن تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة من ناحية أخرى فقد دأبت اللجنة الدائمة على ابتداء أعمالها بالاطلاع على تقارير لجنة التنسيق . وتتضمن هذه التقارير عادة الخطوات التي اتخذت في سبيل تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة وحوصلة للنشاط الذي قامت به الأجهزة التنفيذية في الفترة الفاصلة بين انعقاد دورات اللجنة الدائمة .

٩ - وقد قامت لجنة التنسيق بجهد كبير لدفع مسيرة التعاون العربي الأفريقي وتجديد نشاطه . فقد عقدت لجنة التنسيق دورتها الخامسة العادية ، باقتراح من الأمينين العامين وذلك في الخرطوم في ١٢ - ١٣ مارس ١٩٨١ . وقد بحثت لجنة التنسيق خلال هذه الدورة السبل والوسائل الكفيلة بتنشيط التعاون العربي الأفريقي وضرورة الإسراع في عقد اجتماع اللجنة الدائمة . وكان من نتائج هذا الاجتماع أن أمكن عقد الدورة الخامسة للجنة الدائمة التي انعقدت في داكار (أبريل ١٩٨٢) .

١٠ - كما اطلعت اللجنة الدائمة خلال كل دوراتها السابقة على التقارير المقدمة من الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية حول نشاطهما خلال الفترات بين دورات اللجنة الدائمة . وقد تضمنت هذه التقارير الجهد الذي قام به الأمينان العامان سواء منفردين أو سوياً لتنفيذ قرارات اللجنة الدائمة أو للإعداد لدورات اللجنة الدائمة كما تتضمن هذه التقارير نتائج ما تتوصل إليه الأمانتان العامتان من خلال اجتماعاتهما المشتركة لتنسيق ومتابعة تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة والبرامج والدراسات التي كلفتها من قبل اللجنة . وقد قام الأمينان العامان خلال هذه الفترة بجهد كبير لتأمين انعقاد اجتماعات أجهزة التعاون العربي الأفريقي . وقد كان لتوصياتهما ومقترحاتهما البناءة بشأن تنشيط التعاون العربي الأفريقي ، وذلك خلال اجتماعهما في تونس (٣١ مايو - ١ يونيو ١٩٨٠) ، الفضل الكبير في نجاح المسعى لعقد الدورة الخامسة العادية للجنة التنسيق وكذلك عقد دورة اللجنة الدائمة الخامسة ، تواصلت هذه الجهود حتى جعلت من الممكن عقد الدورة السادسة والدورة السابعة العاديتين للجنة الدائمة على التوالي في تونس (مارس ١٩٨٣) وفي طرابلس (أغسطس ١٩٨٤) .

ب - في المجال السياسي :

١١ - تضمن وثيقتنا إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي والإعلان السياسي اللتان أقرهما مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول المبادئ والأهداف السياسية العامة التي تسعى الدول العربية والدول الأفريقية إلى ترسيخها وكذلك المجالات السياسية التي يتوجب تكثيف العمل من خلالها بهذه الأهداف والمبادئ وتحقيقاً لمصالح ومتطلعات الشعوب العربية والأفريقية .

١٢ - ولم تبحث اللجنة الدائمة خلال العامين الأولين (١٩٧٧ - ١٩٧٨) المسائل السياسية نظراً للشمول والإحاطة التي تميزت بها وثائق القمة في هذا المجال إلا أن هذا لم يمنع اللجنة الدائمة من الاهتمام بالأمور العاجلة والتطورات السياسية المستجدة وإعطائها أولوية خاصة . فقد بحثت الدورة الأولى للجنة الدائمة موضوع اعتداء النظام العنصري في روديسيا سابقاً على بتسوانا ، ودعت الدول العربية والأفريقية إلى تقديم المساندة المادية والسياسية والمعنوية لبتسوانا .

١٣ - وبالنظر لطول فترة توقف اجتماعات اللجنة الدائمة (ديسمبر ١٩٧٨ - ١٩٨٢) فقد أولت الدورة الخامسة للجنة الدائمة (٢٢ - ٢٣ أبريل ١٩٨٢ - دكار) اهتماماً خاصاً بالقضايا السياسية ولمست الحاجة إلى تأكيد الالتزام المشترك بالمبادئ والأهداف التي تأسس عليها التعاون العربي الأفريقي . فقد بحثت اللجنة بشكل مفصل الخطر الذي يمثله تواطؤ النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة بالنسبة لحركات التحرير ودول المواجهة وعزل ومقاطعة هذين النظامين . وفي هذا الإطار دعت اللجنة الدائمة المجموعتين العربية والأفريقية في المحافل والمؤتمرات الدولية والإقليمية إلى تنسيق مواقفهما . كما وجهت الأمانتين العامتين إلى إقامة علاقات تنسيق فيما بينهما وكذلك فيما بين أجهزة المقاطعة التابعة لهما .

١٤ - ودرست الدورة السادسة للجنة الدائمة (٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٣ - تونس) بشكل موسع ودقيق التطورات السياسية الهامة خلال الفترة التي سبقت انعقادها فقد بحثت اللجنة موضوع الغزو الإسرائيلي للبنان وأكدت إدانتها له ولكل الخطط العدوانية والاستفزازية التي تنفذها إسرائيل ضد الدول العربية والاستراتيجية التي تسعى إلى تطبيق سياسة التوسع وفرض الهيمنة وتصفية المقاومة الفلسطينية وقيادتها الشرعية ودعت اللجنة إلى الانسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط من لبنان .

١٥ - كما أكدت اللجنة وقوفها إلى جانب النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ودعت إلى ضرورة أن يتضمن حل القضية الفلسطينية الحد الأدنى المقبول والمتمثل في الانسحاب الشامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وفي الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة . والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني . كما أخذت اللجنة علماً بالمبادئ التي أقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر (خطة فاس) كأساس لإيجاد حل دائم وعادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين .

١٦ - ودرست الدورة السادسة للجنة كذلك تطورات الأحداث في الجنوب الأفريقي وأدانت الاعتداءات المتكررة التي يقوم بها النظام العنصري في جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة الأفريقية محاولاً إخضاعها لتهديداته وصرفها عن تقديم الدعم اللازم لحركات التحرير في أفريقيا وناميبيا . وقد أكدت اللجنة الدائمة مساندة الدول العربية والأفريقية لدول المواجهة في نضالها ضد السياسة العدوانية للنظام العنصري . كما أدانت اللجنة الممارسات القمعية والإجراءات التعسفية التي يمارسها النظام العنصري ضد المواطنين في جنوب أفريقيا وجددت وقوفها مع الحقوق الشرعية للأغلبية السوداء ومساندتها لنضالها من أجل القضاء على النظام العنصري البغيض وإقامة نظام ديمقراطي .

١٧ - واطلعت اللجنة على ما استجد في أمر المفاوضات بشأن استقلال ناميبيا ونددت بمواقف بعض دول مجموعة الاتصال ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية المساندة للنظام العنصري والداعمة لسياسة التسوية التي يمارسها في محاولة لعرقلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ . وقد أكدت اللجنة تمسك الدول العربية والأفريقية بضرورة الإسراع في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا وفق قرار مجلس الأمن بون تعديل والتزامها الكامل بدعم نضال شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ممثلاً الشرعي والوحيد .

١٨ - واهتداء بما ورد في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المشترك وتطويراً لأساليب التنسيق بين الدول العربية والدول الأفريقية أوصت الدورة السادسة للجنة الدائمة باتخاذ الإجراءات التالية التي تخلق

قنوات دائمة لتشاور وتبادل الرأي واتخاذ الموقف الموحد :

أ - العمل على دعم التمثيل الدبلوماسي وتكثيفه بين الدول العربية والدول الأفريقية .

ب - تبادل الزيارات على أعلى المستويات .

ج - تبادل الوفود على كافة المستويات لتحقيق الصلة واستكشاف آفاق التعاون في شتى المجالات .

د - تشجيع وتوجيه ممثلي المجموعتين في منظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكافة المنظمات والاتحادات الدولية والإقليمية ، لإرساء قواعد فعالة لتبادل وجهات النظر والتباحث حول مختلف القضايا ودراساتها وتحديد الموقف الموحد للمجموعتين وإبرازه داخل هذه الاجتماعات والمؤتمرات .

هـ - تنسيق الجهد المشتركة لإحياء المخططات الساعية لتفتيت وحدة وتضامن الدول العربية والدول الأفريقية .

و - تنسيق الجهد المشترك لقيادة حملة تفضح ممارسات وسياسة النظامين العنصريين بهدف التعجيل في اتخاذ إجراءات رادعة ضدهما بما في ذلك المقاطعة الشاملة وفرض العقوبات وفق منطق ميثاق الأمم المتحدة .

ز - تشديد المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية على النظامين العنصريين في فلسطين المحتلة وجنوب أفريقيا ، واعتبار أي خروج عن أحكام المقاطعة مساساً بمبادئ التعاون العربي الأفريقي .

١٩ - بحثت الدورة السابعة للجنة الدائمة (٢ - ٤ أغسطس ١٩٨٤ - طرابلس) بأسلوب تفصيلي وسائل تعزيز التعاون السياسي والتضامن العربي الأفريقي بغية تحقيق الأهداف المشتركة . وقد أقرت اللجنة الدائمة أن تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مرتبط بتحقيق الشروط الآتية :

أ - تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة في فلسطين بقيادة منظمة التحرير ممثلة الشرعي الوحيد .

ب - انسحاب إسرائيل من القدس المحتلة وإعادتها إلى السيادة العربية .

ج - انسحاب إسرائيل الشامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى بدون قيد أو شرط .

٢٠ - لاحظت اللجنة أن استمرار احتلال إسرائيل لأجزاء من لبنان وتعتتها ورفضها الانسحاب قد خلق وضعاً متوتراً يؤثر على الوضع العام في المنطقة العربية والسلام والأمن الدوليين وطالب اللجنة الدائمة بتطبيق قرار مجلس الأمن ٥٠٨ و ٥٠٩ لعام ١٩٨٢ القاضي بالانسحاب الإسرائيلي الشامل والفوري دون قيد أو شرط ومساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها على كافة أراضيها ودعم سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها وأدانت اللجنة الدائمة الممارسات الإسرائيلية التعسفية والقمع بحق الأشخاص والتعديات على الحريات والمقدسات والممتلكات وأماكن العبادة ومراكز المؤسسات اللبنانية الشرعية في جنوب لبنان .

٢١ - وعبرت اللجنة عن أسفها لاستمرار الحرب المدمرة بين بلدين شقيقين هما العراق وإيران ورأت من واجبها مناشدة المجتمع الدولي بذل المزيد من المساعي لإيقاف هذه الحرب في أقرب الآجال .

٢٢ - ولاحظت اللجنة الدائمة أن نظام جنوب أفريقيا العنصري مازال يصعد ممارساته القمعية ضد الوطنيين الأفارقة ، وفي سعيه للخروج من عزلة والحصول على احترام دولي أصدر ما يسمى بالإصلاحات الدستورية وأعطى الهنود ومن يسمون بالملونين في جنوب أفريقيا سلطة قرار مزعومة في إطار مجالسهم التشريعية المنفصلة واعتبرت اللجنة الدائمة أن هذه الإصلاحات الدستورية المزعومة التي لم تشمل الأغلبية السوداء إجراء مكرس للتقسيم قصد به خداع المجتمع الدولي .

٢٣ - وفي إطار بحث تطورات الموقف بشأن استقلال ناميبيا عبرت اللجنة عن قلقها إزاء التباطؤ في تنفيذ قرار مجلس الأمن وحملت الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العنصري في جنوب أفريقيا مسؤولية تعطيل منح الاستقلال لناميبيا لإصرارهم على انسحاب القوات الكوبية من أنجولا قبل إحداث أى تقدم في مسألة ناميبيا . وناشدت الدول العربية والدول الأفريقية استخدام علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان تنفيذ القرار ٤٣٥ دون إبطاء وكذلك زيادة المساعدات لمنظمة سوابو واعتبارها أمراً عاجلاً .

٢٤ - واعتبرت اللجنة الدائمة أن الأبارتيد الذي امتد أذاه إلى خارج حدود جنوب أفريقيا أصبح خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين ، وأن المحاولات المبذولة من أجل القضاء عليه لا تزال تصطدم بمناورات بعض الدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تسعى لحماية النظام العنصري وتغطية ممارساته الاستعمارية وتعطيل سلطة ميثاق الأمم المتحدة في فرض العقوبات عليه وعزله .

٢٥ - وعبرت اللجنة الدائمة عن الاعتزاز بالإنجازات التي تحققت على صعيد تعزيز التضامن العربي الأفريقي وأكدت التمسك بهذا الاختيار الاستراتيجي الذي يستند على حقائق وروابط جغرافية وتاريخية وحضارية ومصيرية مشتركة . وأكدت اللجنة العزم على التصدي لكافة الدعوات العنصرية والإقليمية ومقاومة المخططات ومحاولات التشكيك التي تستهدف النيل من وحدة الدول العربية والدول الأفريقية ، واعتبرت أن الدعوات الرامية إلى فصل شمال القارة عن جنوبها دعوات غير مقبولة ولا تتماشى مع الحرص المشترك على دعم وحدة منظمة الوحدة الأفريقية ومسيرة التعاون العربي الأفريقي .

٢٦ - ومن أجل تطوير التعاون العربي الأفريقي وتوسيع إطاره وتنويع مجالاته وتعميق مداه أكدت الدورة السابعة للجنة توجهات الدورة السادسة (انظر الفقرة ١٨) .

وأوصت من جهة أخرى باتخاذ الإجراءات الآتية :

أ - تعزيز الاتصال بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المستويين الجماعي والثنائي .

ب - تنسيق الجهود المشتركة للإسراع في اتخاذ العقوبات ضد جنوب أفريقيا وإسرائيل وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ج - الدعوة إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن قضايا فلسطين والشرق الأوسط وناميبيا وجنوب أفريقيا ، والعمل الجدي المستمر من أجل تطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة في هذا الصدد .

د - إدانة الدول الداعمة للنظامين العنصريين ، وبخاصة الولايات المتحدة وفضح سياساتها ومواقفها المناقضة لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي .

هـ - الاستمرار في تأييد نضال شعوب فلسطين والأراضي العربية المحتلة وناميبيا وجنوب أفريقيا ومن أجل التحرر وحق تقرير المصير والقضاء على الأنظمة العنصرية الاستعمارية ، وحققها في استخدام جميع الوسائل المتاحة لها بما فيها الكفاح المسلح من أجل تحقيق هذه الأهداف .

و - الاستمرار في تقديم مختلف أنواع المساعدة المادية والأدبية والسياسية والعسكرية إلى منظمات التحرير الوطنية في فلسطين وناميبيا وجنوب أفريقيا .

ز - الدعوة إلى وقف الحرب العراقية الإيرانية بما أمكن من سرعة .

ح - تكثيف التعاون : لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد - لإقامة نظام إعلامي دولي جديد يحقق العدل ويخدم الحقيقة ويجابه كل تشويه أو إساءة لحقوق الدول النامية - لتنفيذ أحكام معاهدة قانون البحار .

ط - السعي المشترك لتبقي البلاد العربية والبلاد الأفريقية في منأى عن صراع القوى الكبرى حفاظاً لحقوق دول المجموعتين وسيادتها .

ي - الاستمرار في الدعوة إلى نزع السلاح الكامل الشامل ، والتدرج في الحد من الأسلحة الاستراتيجية حتى بلوغ مرحلة النزع الكامل الشامل من أجل تحقيق انفراج دولي قائم على أسس راسخة .

ج - في المجال الاقتصادي :

٢٧ - عكفت اللجنة الدائمة في أول دورة لها في ياوندي (٢٠ مايو ١ يونيو ١٩٧٧) على بحث سبل تنفيذ إعلان مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول حول التعاون الاقتصادي والمالي الأفريقي العربي . وأحاطت علماً بمقترحات الجانب العربي في شأن الإجراءات التي ينبغي استكمالها في حالة طلب تمويل المشروعات .

٢٨ - أقرت الدورة الأولى للجنة الدائمة إنشاء مجموعة العمل للتعاون المالي لدراسة أساليب تطبيق إعلان القمة وحثت المؤسسات الاقتصادية العربية والأفريقية (المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) على المساهمة في اجتماعات هذه المجموعة كما فوضت اللجنة الدائمة الأمين العام تشكيل هذه المجموعة .

٢٩ - قدمت مجموعة العمل للتعاون المالي تقريرها للدورة الثانية للجنة الدائمة (٢٨ - ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ - القاهرة) التي أقرت توصيات المجموعة بشأن إجراءات تمويل المشروعات وذلك على النحو التالي :

أ - بعد دراسة الموضوع دراسة أولية تتقدم الدولة أو الدول الأفريقية المعنية بمشروعها إلى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أو إلى بنك التنمية الأفريقي .

ب - يقوم المصرف العربي أو البنك الأفريقي بدراسة تقييمية فنية واقتصادية للمشروع بالتعاون مع مجموعات العمل إذا ما رأى المصرف العربي أو البنك الأفريقي ضرورة لذلك .

٣٠ - أحاطت الدورة الثانية للجنة الدائمة كذلك علماً بنشاط المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية .

٣١ - قررت اللجنة الدائمة إنشاء أربع مجموعات عمل على النحو التالي :

مجموعة العمل المختصة بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك وتربية الحيوانات ، مجموعة العمل المختصة بالتعدين والصناعات والطاقة ومصادر المياه ، مجموعة العمل المختصة بالنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مجموعة العمل المختصة بالمجالات التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية .

٣٢ - اطلعت الدورة الثالثة للجنة الدائمة (٥ - ٧ يونيو ١٩٧٨ - نيامي) على مدى التقدم في أداء الالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول وعلى حجم الدعم المالي العربي للدول الأفريقية من خلال نشاط صناديق التنمية العربية .

٣٣ - بحثت الدورة الرابعة للجنة الدائمة (٣ - ٥ ديسمبر - الكويت) بشكل مفصل عمل المؤسسات العربية والأفريقية والصندوق العربي للمعونة الفنية . ودعت اللجنة هذه المؤسسات إلى التعاون مع الأمانتين العامتين وفيما بينهما لخدمة أهداف التعاون العربي الأفريقي وتنفيذ برامجه .

٣٤ - درست الدورة الخامسة للجنة الدائمة (٢٢ - ٢٣ أبريل ١٩٨٢ - داكار) توصيات الدورة الخامسة للجنة التنسيق لتنشيط التعاون العربي الأفريقي وأقرت الدراسات والبرامج الاقتصادية التالية الصادرة عن لجنة التنسيق .

أ - عقد ندوة حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان ونشر الخطتين التنمويتين الاقتصاديتين في أفريقيا وفي العالم العربي نظراً لأنهما تمثلان من الآن فصاعداً إطاراً مميزاً للتعاون العربي الأفريقي .

ب - إجراء دراسة حول تشجيع وضمان الاستثمار .

ج - إجراء دراسة حول تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الأفريقية .

د - عقد مؤتمر لممثلي القطاع الخاص العرب والأفارقة .

هـ - تنظيم اجتماعات دورية للمؤسسات الأفريقية والعربية ذات الاتجاه المتماثل أو المتكامل .

وكلفت اللجنة الدائمة الأمانتين العامتين بذل المساعي الضرورية بالتعاون مع المؤسسات الأفريقية والعربية المتخصصة من أجل إجراء الدراسات المطلوبة وتنظيم الاجتماعات المقررة .

٣٥ - تابعت الدورة السادسة للجنة الدائمة (٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٢ - تونس) نتائج جهود الأمانتين العامتين في تنفيذ البرامج والدراسات التي أقرتها الدورة الخامسة للجنة . وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمانتين العامتين والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لتنظيم ندوة المواصلة بين خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان وأكدت اللجنة أهمية المجالات التي بحثت خلال الندوة وأوصت بضرورة تحقيق التكامل في مجال الأمن الغذائي .

٣٦ - كما اطلعت الدورة السادسة للجنة على حجم العون العربي المقدم للدول الأفريقية في إطار دعم الجهد التنموي وأشادت بالجهود التي يبذلها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والصندوق العربي للمعونة الفنية وصناديق التنمية العربية القطرية والقومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا . ويعد أن عبرت عن تقديرها لما تحقق في ميدان التعاون الاقتصادي والمالي وتطلعها إلى تعزيزه وجعله أكثر شمولاً أوصت بما يلي :

أ - الإسراع في بلورة مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية العربية والأفريقية حسب الأولويات التي حددتها خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان .

ب - توفير المناخ الملائم ووضع التشريعات اللازمة وتطوير المؤسسات والأنظمة التي تيسر مشاكة

ومساهمة القطاع الخاص في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول العربية والأفريقية .

ج - أن يزيد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصناديق التنمية العربية عناية للمشاريع التنموية العربية الأفريقية المشتركة .

د - الإسراع في إيصال العون ، خاصة العاجل منه ، إلى الدول المستفيدة بحيث لا يكون هناك فاصل زمني كبير بين قرار تقديم العون و وصوله تحقيقاً للغاية المرجوة منه .

هـ - وضع تخطيط شامل طويل المدى للتنمية المشتركة في إطار مبادئ خطة لاغوس واستراتيجية عمان .

ز - أن تعكس التقارير المقدمة للجنة الظروف الواقعية المتشابهة السائدة في الدول العربية والدول الأفريقية .

٣٧ - وفي إطار بحث موضوع تقديم المساعدات للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية أوصت اللجنة بتعميم المساعدات الخاصة بالكوارث على كل الدول المتضررة مهما تكن نوع الآفات . ورات اللجنة أيضاً ضرورة بحث السبل والوسائل الكفيلة بعدم التضامن والتعاون بين الدول العربية والدول الأفريقية في هذا المجال وذلك باتخاذ التدابير التي تمكن من التحرك حالما تلوح بوادر الكارثة سواء بإرسال إمدادات عاجلة أو بتقديم المساعدات المالية من خلال تنفيذ برامج ومشروعات في الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية .

٣٨ - درست الدورة السابعة للجنة الدائمة (٢-٤ أغسطس ١٩٨٤ - طرابلس) تقريراً حول التعاون المالي ، وبعد أن استمعت إلى الإيضاحات التي قدمها الرئيس المدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حول تطور حجم العون العربي لأفريقيا واتساع مدى توزيعه وخصائصه المتميزة أشادت بما حققه العون العربي من إنجازات ودعت إلى بذل الجهود لتحقيق المزيد ، كما أشادت اللجنة بالدور الفعال الذي يقوم به المصرف العربي للتنمية في أفريقيا في سبيل دعم وتطوير التعاون العربي الأفريقي وأعربت عن اهتمامها بأن تبذل جميع المؤسسات التمويلية العربية والأفريقية جهودها للإسراع بالتنمية في أفريقيا .

٣٩ - كما اطلعت اللجنة على حجم العون الفني المقدم من قبل الصندوق العربي للمعونة الفنية وعلى خطة عمله المستقبلية وأشارت إلى أهمية التعاون الفني والدور الذي يقوم به الصندوق العربي للمعونة الفنية وناشدت الدول المعنية بمضاعفة جهودها في هذا المجال ودعم الصندوق ليتمكن من مواصلة مسيرته .

٤٠ - بحثت اللجنة الدائمة تقرير المتابعة حول تنمية التبادل التجاري بين الدول الأفريقية والدول العربية ، وبعد أن أثرت التقرير بملاحظاتها أقرت عرض الدراسة على مجموعة عمل متخصصة لوضعها في صيغتها النهائية وذلك بالتعاون مع المنظمات العربية والأفريقية المتخصصة من أجل بحثها وبلورة المقترحات العملية التي تكفل تيسير التبادل التجاري .

٤١ - واطلعت اللجنة الدائمة على تقرير بشأن دراسة أولية حول تشجيع وضمان الاستثمارات العربية والأفريقية وأقرت تكليف فريق مصغر من الخبراء بإعداد دراسة تفصيلية عن فرص الاستثمار المتاحة لدى الجانبين والتعرف على تجاربهما العملية والمصاعب التي تواجه المستثمرين وكيفية تذليلها ، بالإضافة إلى معرفة التشريعات والمؤسسات القطرية والإقليمية والدولية التي يتم الاستفادة منها في

تشجيع الاستثمار الخارجي وذلك تمهيداً لوضع بعض التوصيات والمبادئ التي تيسر التدفق الاستثماري وتوفر المناخ الملائم لذلك .

د - في المجال الثقافي :

٤٢ - وشعوراً بأهمية الجانب الثقافي في دعم التعاون العربي الأفريقي واهتمام اللجنة الدائمة بتنشيط هذا الجانب فقد تضمن تقرير لجنة التنسيق المرفوع للدورة الخامسة للجنة الدائمة (٢٢ - ٢٣ أبريل ١٩٨٢ - داكار) توصية بشأن إنشاء معهد ثقافي عربي أفريقي في إطار برامج التعاون العربي الأفريقي . وقد أقرت اللجنة الدائمة مبدأ إنشاء المعهد وكلفت الأمانتين العامتين بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من أجل إجراء الدراسات الأولية للإنشاء وعرضها على الدورة السادسة للجنة .

٤٣ - اطلعت الدورة السادسة للجنة الدائمة (٢١ - ٢٤ مارس ١٩٨٣ - تونس) على مشروع النظام الأساسي للمعهد الثقافي العربي الأفريقي الذي أعدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الأمانتين العامتين . وبعد أن درست اللجنة مشروع النظام الأساسي ، كلفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقيام بالاتصالات الضرورية للسير قدماً في إجراءات التنفيذ .

٤٤ - وأخذت الدورة السابعة للجنة الدائمة (٢ - ٤ أغسطس ١٩٨٤ - طرابلس) علماً بالخطوات التي اتخذتها الأمانتان العامتان والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بشأن التعجيل بقيام المعهد حيث تم التصديق عليه في مجلس جامعة الدول العربية والمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وتعرض على المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورته (٤١) في فبراير ١٩٨٥ .

٤٥ - وقد لاحظت اللجنة باهتمام تطور العلاقات المباشرة بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتنفيذ برامج ثقافية متنوعة تعمل على دفع العلاقات الثقافية العربية الأفريقية إلى الأمام . وفي هذا الإطار درست اللجنة مشروع اتفاق التعاون الثقافي بين المنطمتين وأقرته وتتخذ المنطمتان الإجراءات القانونية لوضعها موضع التنفيذ ووافقت اللجنة الدائمة على البرامج الثقافية المقترحة من الأمانتين العامتين والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، كما وافقت على عقد اجتماع مشترك لوزراء التربية العرب والأفارقة في عام ١٩٨٥ ، واجتماع مشترك لوزراء الثقافة الأفارقة والعرب في عام ١٩٨٥ .

هـ - في المجال التنظيمي والقانوني :

٤٦ - أقرت الدورة الخامسة للجنة الدائمة (٢٢ - ٢٣ أبريل ١٩٨٢ - داكار) توصية لجنة التنسيق بشأن عقد اتفاق تعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وأكدت ضرورة إقامة علاقة تنسيق بين المنطمتين في مجال تبادل المعلومات والوثائق والقرارات في المجالات التي تهم المنطمتين ، وكلفت الأمانتين العامتين بإعداد الصيغة القانونية لمشروع اتفاق التعاون .

٤٧ - قدمت الأمانتان العامتان مشروع اتفاقية التعاون لاجتماع الدورة السادسة للجنة الدائمة (٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٣ - تونس) وبعد أن اطلعت اللجنة على نصوص الاتفاقية أكدت أهميتها بهدف تدارك النقص في المستوى المؤسسي في إطار التعاون بين المنطمتين وباعتبارها تتضمن الوسائل العملية الكفيلة بتنفيذ برامج التعاون العربي الأفريقي ، ثم كلفت الأمانتين العامتين بعرضها في صيغتها النهائية على الأجهزة الدستورية للمنطمتين للنظر فيها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها .

٤٨ - وعرضت الأمانتان العامتان مشروع الاتفاقية على مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية لبحثها وإقرارها . فصادق مجلس جامعة الدول العربية على نصوص الاتفاقية دون تعديل وذلك خلال دورته التاسعة والسبعين (مارس ١٩٨٣) . ودرس مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية خلال دورته الأربعين (فبراير ١٩٨٤) مشروع الاتفاقية وأقر تعديلات في بعض موادها . وقد رأى أن يعاد عرض مشروع الاتفاقية مرة أخرى على اللجنة الدائمة لإعادة بحثها والنظر في التعديلات المقترحة .

٤٩ - اطلعت الدورة السابعة للجنة الدائمة (٢ - ٤ أغسطس ١٩٨٤ - طرابلس) على الإجراءات التي اتخذت في شأن مشروع الاتفاقية من قبل الأجهزة الدستورية للمنظمتين ، وبعد أن درست التعديلات المقترحة أقرت الصياغة النهائية للاتفاقية .

٥٠ - وفي إطار بحث وسائل مواجهة وعزل النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة أولت الدورة الخامسة للجنة الدائمة اهتماماً خاصاً للتنسيق بين الأمانتين العامتين وخاصة فيما بين أجهزة المقاطعة فيهما وذلك بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين النظامين العنصريين في المجالات كافة .

٥١ - واطلعت الدورة الثالثة للجنة الدائمة على تقارير مجموعات العمل ، وأقرت بعض المبادئ لتتهدى بها الأمانتان العامتان ومجموعات العمل وهي :

أ - أهمية التقدم بمشروعات وبرامج عمل محددة .

ب - أن يكون تمثيل الدول الأعضاء في مجموعات العمل بخبراء على درجة عالية من الكفاءة والتخصص .

ج - حصر الخبرات الأفريقية والعربية المتوفرة والاستفادة منها في مجموعات العمل .

د - أن تقوم الأمانتان العامتان بإحالة تقارير مجموعات العمل إلى المؤسسات العربية والأفريقية المتخصصة لاستكمال دراستها وعرض نتائج تلك الدراسات على المجموعات تمهيداً لإعادة تقديمها للجنة الدائمة .

هـ - أن يحضر الرؤساء المشاركون لمجموعات العمل اجتماعات اللجنة الدائمة حينما تكون تقارير مجموعاتهم معروضة على اللجنة .

٥٢ - تقدمت الأمانتان العامتان بتقرير للدورة الخامسة للجنة الدائمة يتضمن ملاحظاتها حول تجربة مجموعات العمل والسلبيات التي لازمت عمل هذه المجموعات ومقترحاتها من أجل إعادة النظر في تشكيل وصلاحيات وطريقة عمل هذه المجموعات وبعد أن بحثت اللجنة الدائمة هذا الموضوع طلبت من الأمانتين العامتين إعادة عرض الموضوع على الدورة القادمة بعد إجراء المشاورات اللازمة مع المؤسسات العربية والأفريقية المتخصصة .

٥٣ - وعرضت الأمانتان العامتان على الدورة السابعة للجنة الدائمة وثيقة حول الموضوع شاركت في إعدادها المؤسسات العربية والأفريقية المتخصصة المعنية . وقد اعتمد في إعداد الوثيقة على المبادئ والتوجيهات التي أوصت بها اللجنة الدائمة بمراعاتها وهي :

١ - ضمان الخبرة العالية في عضوية مجموعات العمل .

٢ - ضمان التنسيق الكامل بينها وبين الأمانتين العامتين للجامعة والمنظمة .

٣ - ضمان التنسيق الكامل بين مهمتها ومهام الأجهزة والمنظمات العربية والأفريقية المتخصصة الأخرى .

٥٤ - وخلال المناقشة المعمقة حول هذا الموضوع اعتمدت اللجنة الدائمة التقييم الذي صرحته الأمانتان العامتان على النحو التالي :

أ - إن الطريقة المتبعة حالياً فيما يتعلق بتقديم المشروعات الاقتصادية الخاصة بالدول إلى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وإلى الصناديق العربية قد برهنت على أنها الطريقة الأفضل وعادت بنتائج مرضية .

ب - إن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا يقوم بدور تنسيقي هام لعمل الصناديق التمويلية العربية في أفريقيا ويحقق الصلة بين الأمانتين العامتين من ناحية وبين تلك الصناديق من ناحية أخرى .

ج - إن مجال عمل مجموعات العمل ينحصر في المشروعات ذات الصلة الجماعية والشمولية وخاصة في مجال إجراء الدراسات واقتراح البرامج المحددة ووضع تفصيلات الخطط المتعلقة بتحقيق أهداف التعاون العربي الأفريقي في شتى المجالات .

٥٥ - ثم أقرت اللجنة الدائمة الإجراءات التالية بهدف إكساب عمل مجموعات العمل النجاعة المطلوبة :

أ - تنشئ اللجنة الدائمة عند الاقتضاء مجموعات عمل مؤقتة ولأغراض محددة تأخذ في الاعتبار أولويات التعاون التي ينبغي تحديدها .

ب - تحدد الأمانتان العامتان بالتشاور مع الأجهزة العربية والأفريقية المتخصصة خطة العمل والاختصاصات لهذه المجموعات .

ج - يتم اختيار الخبراء الأفارقة والعرب بواسطة الأمانتين العامتين للجامعة والمنظمة على أساس الكفاءة . ويكون اختيارهم وتحديد عددهم لكل مجموعة عمل بالتشاور بين الأمانتين العامتين والأجهزة العربية والأفريقية المتخصصة .

د - تقدم مجموعات العمل تقاريرها إلى الأمانتين العامتين للجامعة والمنظمة اللتين تقدمانها مصحوبة بتقويمها إلى اللجنة الدائمة عند الاقتضاء .

هـ - أن تكون الأجهزة العربية والأفريقية المتخصصة وهي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعضاء دائمين في مجموعات العمل .

و - على المنظمات الثلاث المعنية أن تجتمع بصورة منتظمة للتشاور حول تنفيذ بنود قرارات اللجنة الدائمة حول مجموعات العمل والاستعراض التطور الاقتصادي والمالي للتعاون العربي الأفريقي ووسائل دعمه .

(١٧) تقرير
الدورة الثامنة العادية
للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي
(دمشق ١٥ - ١٧ يناير ١٩٨٦)

مقدمة :

١ - تلبية للدعوة الكريمة الموجهة من حكومة الجمهورية العربية السورية وتحت رعاية سيادة الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية ، عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي دورتها الثامنة في دمشق خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ يناير سنة ١٩٨٦ .

الجلسة الافتتاحية :

٢ - عقدت الجلسة الافتتاحية في الساعة الخامسة وعشرين دقيق من مساء يوم ١٥ يناير (كانون الثاني ١٩٨٦) ، تحت رعاية سيادة الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، وحضرها دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد الرؤوف الكسم ممثلاً لرئيس الجمهورية .

أ - وحضرت هذه الجلسة الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي التالية
أسماءها :

من الجانب الأفريقي : جمهورية أنغولا الشعبية ، جمهورية بوركينا فاسو ، جمهورية الكونغو الشعبية ، جمهورية غانا ، جمهورية غينيا ، جزر موريشاس ، جمهورية موزمبيق الشعبية ، جمهورية تنزانيا الاتحادية ، الجمهورية التونسية .

ومن الجانب العربي : جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية العربية السورية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، الجمهورية العراقية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية موريتانيا الإسلامية ، فلسطين جمهورية الصومال الديمقراطية .

ب - وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة معالي السيد الشاذلي القليبي الأمين العام .
ج - وفد الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية برئاسة معالي السيد أيدي أومارو الأمين العام . د - جمهورية السنغال بصفة مراقب . هـ - كما حضرتها المؤسسات والمنظمات المتخصصة التالية :

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، البنك الأفريقي للتنمية ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، منظمة العمل العربية ، مركز دراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الاتحاد البرلماني العربي ، اتحاد إذاعات الدول العربية .

(مرفق بالتقرير قائمة بأسماء المشاركين في الدورة) .

٢ - واستجاب الحاضرون إلى كلمات كل من أصحاب المعالي والسادة :

وزير خارجية الجمهورية العربية السورية ، الرئيس المشارك عن المجموعة العربية ، عضو مجلس الدفاع الوطني المؤقت لجمهورية غانا ، الرئيس المشارك عن المجموعة الأفريقية ، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية .

٤ - ربح معالي السيد فاروق الشرع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية ، الرئيس المشارك عن الجانب العربي ، في بداية كلمته بوفود الدول الأفريقية الصديقة وبالأمن العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، متمنياً للمؤتمرين إقامة طيبة في سوريا .

وأكد سيادته على التواصل الحضاري الوطيد ، والبعد الاستراتيجي المشترك والمصير الواحد ، بين العرب والأفارقة وحتمية وجودهم في فندق واحد ، حتى وإن خرج أو أخرج من هذا الخندق بلد عربي أو أفريقي .

وقد أبرز في خطابه التحديات التي يواجهها العرب والأفارقة في ظل وجود النظامين العنصريين في فلسطين المحتلة وجنوب أفريقيا والتشابه بين هذين النظامين في الأساليب والأهداف .

وأشار معاليه إلى أن النظامين العنصريين في كل من تل أبيب وبيروت يوريا ما كان بإمكانهما الاستمرار في العدوان لولا الدعم اللامحدود في مختلف المجالات الذي تحصلان عليه من قوى الإمبريالية العالمية وبخاصة من الولايات المتحدة .

مؤكداً على ضرورة فضح النظامين العنصريين وقوى الإمبريالية الداعمة لهما ، والالتزام المستمر بتعريضهما وتسليط الضوء على ممارساتهما القمعية ، ووضع حد لأي شكل من أشكال الاتصال أو إقامة العلاقات معهما .

وأعرب معاليه في الختام عن الأمل في أن يتوصل الاجتماع ، إلى توثيق التعاون العربي - الأفريقي ، وتقديره وإزالة كل ما علق به من شوائب أو صعوبات ، لأنها بداية الطريق الصحيح .

٥ - ثم تناول الكلمة معالي السيد كويو تركاياتا عضو مجلس الدفاع الوطني المؤقت المكلف بالعلاقات الخارجية والأمن الوطني في جمهورية غانا ، الرئيس المشارك عن المجموعة الأفريقية . وقد شكر في بداية خطابه حكومة وشعب الجمهورية العربية السورية على الحفاوة التي استقبل بها المشاركون .

وتناول في كلمته منجزات التعاون العربي الأفريقي بوصفها إحدى نتائج مؤتمر القمة العربي الأفريقي الذي عقد عام ١٩٧٧ ، منوهاً بالأعمال المجدية التي توصلت لها اللجنة الدائمة ومن بينها اتفاقيتا التعاون ، والتي ستقوم منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بتوقيعها في هذه الدورة .

وعبر معاليه عن أسفه لعدم تمكن الهيئات التأسيسية من الاجتماع منذ ذلك الحين كما أبدى أسفه على إصابة الجبهة الموحدة التي تقف في وجه إسرائيل بالتصدع ، وعلق سيادته أهمية كبيرة على ضرورة التعاون العربي الأفريقي .

وتناول معاليه صعوبة الظروف الدولية ، وقد صور الوضع السياسي في جنوب أفريقيا وإسرائيل ، مؤكداً من جديد عزم غانا على عدم إعادة علاقاتها مع إسرائيل .

وفي المجال الاقتصادي ركز معاليه على التدهور المتزايد في الاقتصاد الوطني نتيجة للعوامل الخارجية ، ولجموع هذه الأسباب دعا إلى ضرورة تعزيز التعاون والتضافر بين الجانبين العربي والأفريقي .

وعلق معاليه أهمية على البنود التي تناولتها اللجنة في دور انعقادها الثامن .

ثم ألقى السيد أيدي أومارو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كلمة أشاد فيها بفخامة الرئيس

حافظ الأسد ، ودولة رئيس الوزراء ، وحيا الجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية السورية في سبيل إقرار السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط . كما شكر البلد المضيف على التسهيلات القيمة التي قدمت وساهمت في إنجاح هذا اللقاء .

وأبرز معاليه أهمية التعاون بين الشعوب العربية والأفريقية موضحاً ضرورة الوقوف جنباً إلى جنب لمواجهة تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل مستمر على الصعيد الدولي .

وفي المجال السياسي أبرز معاليه تعقد الوضع الدولي ، واتجاه الدول الكبرى في السباق نحو التسلح ، مشيراً إلى ضرورة وقوف الشعوب العربية والأفريقية جنباً إلى جنب ، حيث تجمعهما روابط تاريخية متينة ، عبر العصور كما يجمعهما مصير واحد مشترك . وندد بالإجراءات غير الإنسانية التي يقوم بها نظام التمييز العنصري والصهيونية ، معبراً عن أسفه إزاء موقف النظام الإسرائيلي المتصلب وأساليبه التعسفية عند بحث قضية الشرق الأوسط وفلسطين وذكر بموقف منظمة الوحدة الأفريقية الثابت في دعم الموقف العربي .

كما ندد بالاعتداء الإسرائيلي الأخير على تونس الدولة العضو في منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

ويخصوص جنوب أفريقيا أبرز معاليه التشابه الواضح بين النظام الصهيوني ونظام التمييز العنصري ، مبيناً إصدار الأغلبية المضطهدة في جنوب أفريقيا على إسقاط هذا النظام المشين ودعا المجموعة الدولية إلى اتخاذ إجراءات بفرض عقوبات شاملة والزامية ، تفرض على هذا النظام العودة إلى طريق الصواب ، وأشاد بالدول العربية التي تقدم دعماً وتأييداً غير محدود لحركات التحرر الوطني التي تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية .

وفيما يخص الحرب العراقية - الإيرانية أعرب السيد الأمين العام ، عن ضرورة مراعاة الوفاق والتسامح وإحلال السلام ، مشيراً إلى أن هذه الحرب قد دخلت عامها السادس .

وأكد معاليه على أهمية تعزيز التعاون العربي - الأفريقي وضرورة الإسراع في إيجاد وسائل أكثر فعالية ، وعمل أكثر أهمية ، وكمثال على ذلك التبادل التجاري وتنمية الاستثمار الأفريقي العربي .

وفي الختام وجه معاليه ، نداء حاراً للجانب العربي ، ليقوم بمشاركة واسعة فعالة في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي ستضم رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، موضحاً للمشاركين أهمية المبادرة لتعبئة المجتمع الدولي للمشاركة في إنعاش الاقتصادي الأفريقي .

٧ - وتحدث بعد ذلك معالي السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية مؤكداً أن الدول العربية تنظر إلى التعاون العربي الأفريقي ، على أنه عمل له أهمية على المدى الطويل ، وليس عملاً ظرفياً مؤقتاً بل عمل قائم على أساس مكافحة نظام التمييز العنصري والنظام الصهيوني في فلسطين المحتلة والجنوب الأفريقي ، دفاعاً عن شعوبنا التي تزال محرومة من حقها في السيادة والكرامة .

وأوضح سيادته خطورة هذين النظامين وطبيعتهما الاستعمارية ، وتعاونهما الوثيق في المجال العسكري ، وتمتعهما بحماية قوى عنيدة تحميها من فرض العقوبات من قبل المجتمع الدولي وتزودهما بالأسلحة الفتاكة .

وفي المجال الاقتصادي ، أشار معاليه إلى المصاعب الاقتصادية المتنوعة التي تواجهها دولنا

الأفريقية والعربية ، بسبب اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب . وعدم قدرة خطط التنمية التي تنتهجها دولنا على التغلب على المصاعب والأزمات الاقتصادية ، الناشئة معظمها عن مساوئ النظام الاقتصادي العالمي غير العادل وغير المتوازن مؤكداً أن الطريقة الصحيحة لمواجهة هذه المشاكل ، هي في إحكام التعاون بين دول الجنوب . وتطوير التعاون العربي - الأفريقي بوصفه أداة تساعد دولنا على معالجة هذه المصاعب والأزمات والتخطيط المشترك للتغلب عليهما .

وأشار سيادته إلى أن الأمة العربية تواجه نفس التحديات التي تواجهها الشعوب الأفريقية ، فالأمة العربية تواجه العدوان الصهيوني منذ ما يناهز الأربعين سنة ، وتواجه إسرائيل العدوانية والتوسعية التي ترفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، وتأبى الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة للشعب العربي الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة في أرض وطنه فلسطين ، كما أن الكيان الصهيوني ظل يرفض كل محاولة تستمد أصولها من الشرعية الدولية ، ومن هنا جاء رفضها لمشروع السلام الذي أقره مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بفاس عام ١٩٨٢ .

وأشار سيادته إلى أنه على الرغم من أن الدول الأفريقية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تضامناً مع شقيقاتها الدول العربية ، إلا أن الصهيونية نجحت في اختراق وحدة الصف ، حين أقدمت بعض الدول الأفريقية على إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، ورغم قلة هذه الدول ، فإن هذا التطور يشكل عامل اهتزاز في التزامنا المشترك بدعم قضايانا العادلة ، وخاصة ما يتعلق منها بحركات التحرير في فلسطين المحتلة والجنوب الأفريقي ، ومقاومة النظامين العنصريين فيهما .

وأكد سيادته على الاعتبار التي تستند إليها نظرتنا إلى ضرورة مقاطعة إسرائيل من قبل كل الدول الأفريقية الشقيقة ، والتمثلة في القبول بميثاق الأمم المتحدة وأحكامه ، والتي تدين الدول التي تنتهك مبادئه ومن بينها إسرائيل ، وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية الصادرة عن أعلى مستوياتها القيادية بقطع العلاقات مع إسرائيل ، بوصفه خياراً اعتمدته الدول الأفريقية ، إيماناً منها بالحق والعدالة والسلام .

كما أدان سيادته التهديدات الأمريكية ، للجماهيرية العربية الليبية ومحاولتها فرض المقاطعة عليها . وأشار إلى أن واجب التضامن بين المجموعتين العربية والأفريقية ، يقتضى التعاون والتشاور في كافة القضايا المحددة التي تواجهها دولنا ، ومن ذلك الحرب العراقية الإيرانية والدائرة رحاها منذ أكثر من خمس سنوات والتي تنذر بالتوسع .

وأعرب عن الأسى الشديد بسبب القتال الدائر الآن بين الأشقاء في بيروت وقدر عالياً المساعي العربية المساعدة ، وفي مقدمتها ما يقوم به القطر السوري من دور لإنهاء الأزمة .

وجدد سيادته ثقته ، بتطور التعاون العربي - الأفريقي وتنشيط أجهزته ، وتوسيع مجالاته ، باستلهم أوامر التاريخ المشترك .

٨ - وتناول الكلمة معالي السيد يازيل فيسوزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية بوركينا فاسو ، وأعرب باسم المجموعة الأفريقية عن امتنانه للبلد المضيف ، مشيراً إلى الجهود القيمة التي بذلها الجانبان العربي والأفريقي لعقد هذه الدورة ، ووضع كافة الجهود على الفور لدعم الكفاح المتواصل الذي يخوضه الشعب العربي والأفريقي ، ضد الإمبريالية والعبودية .

وأبرز معاليه النتائج الإيجابية التي يمكن أن تتمخض عن أعمال هذه الدورة للتعاون العربي - الأفريقي .

١
٩ - افتتح دولة الرئيس عبد الرؤوف الكسم رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية ،
نيابة عن سيادة الرئيس حافظ الأسد ، أعمال الدورة الثامنة للجنة الدائمة .

**بيان اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي
حول الإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية**

إن اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي المنعقدة في دورتها الثامنة بدمشق خلال الفترة ١٥ -
١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ .

إيماناً بالمصير المشترك وبالتضامن بين دول منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ،
وانطلاقاً من مبادئ وأهداف التعاون العربي الأفريقي ، وتأكيداً للتأييد الذي عبرت عنه يوماً دول
وشعوب القارة الأفريقية والوطن العربي للدول الأفريقية والعربية المعرضة للتهديدات الإمبريالية
والصهيونية .

وبعد أن استمعت إلى البيان الذي أدلى به السيد أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال
الخارجي بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية حول التهديدات والاستفزازات العدوانية
وإجراءات المقاطعة الاقتصادية الشاملة بما فيها تجميد الأموال والممتلكات الذي أقدمت عليه الولايات
المتحدة الأمريكية ضد الشعب العربي الليبي .

١ - تدين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية والتي تتنافى مع الأعراف والمواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة .

٢ - تؤكد تضامنها المطلق مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ضد هذه الإجراءات
التي تستهدف النيل من سيادة واستقلال وسلامة التراب الوطني للجماهيرية ، والتي تستهدف أيضاً
إعاقة تطورها وعرقلة تنفيذ خططها الاقتصادية .

٣ - تعتبر هذه التدابير الاقتصادية التعسفية غير شرعية وتطالب الإدارة الأمريكية بإلغاء
إجراءاتها فوراً .

٤ - تدعو دول منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية ، والمجتمع الدولي ، وكافة المنظمات الدولية
إلى اتخاذ الترتيبات التي تراها مناسبة لمواجهة هذه الإجراءات الأمريكية التعسفية .

٥ - تطلب من الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية أن يبقيا على
اتصال وتشاور مستمرين بشأن أي تصعيد في التهديدات الأمريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية ، وتدعوها إحاطة الدول الأعضاء في المنظمة والجامعة بذلك ، من أجل اتخاذ
التدابير المناسبة لمواجهة الموقف .

(١٨) تقرير

الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي

(الكويت ١٩ - ٢٠ يونيو ١٩٨٩)

- قدم السيد (...) التقرير الخاص بسبل ووسائل تعزيز التعاون السياسي والتضامن العربي الأفريقي من أجل تحقيق الأهداف المشتركة ، واستعرض النشاطات التي تمت في إطار التعاون العربي الأفريقي منذ انعقاد الدورة التاسعة للجنة الدائمة (٧ - ١٢/٩/١٩٨٨) وكافة التطورات والأحداث المستجدة منذ تلك الفترة ، والأعمال التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والقرارات التي اتخذتها المنظمتان لمواجهة تلك التطورات والأحداث وبخاصة ما يتعلق منها بأزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان والوضع بين العراق وإيران وجنوب أفريقيا وناميبيا .

واستناداً إلى أسس ومبادئ التعاون التي أقرها مؤتمر القمة العربي الأفريقي واعتبار أن التعاون العربي الأفريقي ضرورة والتزام بالتضامن النابع من الأهداف المشتركة ورغبة المجموعتين العربية والأفريقية الثابتة في تدعيم روابطهما وتحقيق المصالح المشتركة لشعوبها . وتأكيداً لضرورة تعزيز جبهة الشعوب العربية والأفريقية في كفاحها المشترك ضد الصهيونية والاستعمار ومن أجل صيانة استقلالها ودعم مسيرتها التنموية ، درست اللجنة المواضيع السياسية المعروضة عليها واعتمدت التوصيات التالية :

أزمة الشرق الأوسط : قضية فلسطين :

- درست اللجنة باهتمام بالغ سياسات إسرائيل التوسعية العنصرية واستمرار احتلالها للأراضي العربية ، وتصعيدها لأعمال القمع الوحشية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان وضد المخيمات الفلسطينية والقرى في لبنان ، الأمر الذي يؤكد من جديد أن الصراع العربي الإسرائيلي ، وجوهره قضية فلسطين لا يزال يشكل بؤرة توتر خطيرة في هذه البقعة من العالم تهدد السلم والأمن الدوليين .

- لاحظت اللجنة أن الطبيعة العنصرية والتوسعية لنظامي بريتوريا وتل أبيب تجعل من الصراع القائم في المنطقة العربية والجنوب الأفريقي صراعاً ذا سمات خاصة تميزه عن غيره من النزاعات الإقليمية الأخرى . وهو ما يتطلب من الدول العربية والأفريقية توثيق التعاون بينها في شتى المجالات وتعزيز التضامن لمواجهة هذين النظامين العنصريين اللذين لا يستهدفان مصادرة حقوق الإنسان العربي والأفريقي فحسب وإنما يستهدفان أيضاً إلغاء الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وشعوب الجنوب الأفريقي ، وتقويض استقلال الدول العربية والأفريقية .

وقد استنتجت اللجنة أن النضال العربي الأفريقي المشترك ضد النظامين العنصريين في فلسطين والجنوب الأفريقي يستلزم توفير مقومات ووسائل نضالية ترقى إلى مستوى مواجهة هذين النظامين . وفي غير هذه الحال ، فإن الاستعمار الاستيطاني سيرسخ دعائمه ويبسط هيمنته ويجعل المنطقة العربية والجنوب الأفريقي موضعاً للنزاعات الدائمة والتوتر المستمر ولتهديد السلم والأمن الدوليين .

- تذكر اللجنة ، مرة أخرى ، أن أسباب هذا التوتر الخطير الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط تعود إلى النهج العدواني والعنصري الذي تطبقه إسرائيل وإلى استمرارها في احتلال فلسطين والجولان

السوري وجنوب لبنان وأراضي أردنية ، وإلى رفضها الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة .

– تذكر اللجنة بقراراتها السابقة في شأن قضية فلسطين والشرق الأوسط ، وتعبر عن تأييدها التام والفعال للشعب الفلسطيني . بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد ، في نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية الثابتة ، كما تعبر عن تأييدها لنضال الشعب العربي في الجولان السوري وجنوب لبنان المحتلين وتؤكد أن أية تسوية سياسية للنزاع يجب أن تضمن :

أ – تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وفي مقدمتها القدس العربية .

ب – استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في فلسطين .

– تؤيد اللجنة الدول العربية في كفاحها العادل ومقاومتها للاحتلال الإسرائيلي من أجل استرجاع حقوقها المغتصبة وتحرير أراضيها المحتلة وإقامة السلام العادل والدائم .

– تؤيد اللجنة مبادرة السلام الفلسطينية التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بالجزائر (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨) . والمستند إلى مشروع السلام العربي ، والشرعية الدولية ، والتي أقرتها القمة العربية غير العادية في الدار البيضاء ٢٣ – ٢٦ / ٥ / ٨٩ وترحب بالتجاوب الدولي الإيجابي مع هذه المبادرة .

– تؤيد اللجنة قيام دولة فلسطين المستقلة على أرض فلسطين وترحب بالاعتراف الدولي الواسع بهذه الدولة .

– تحث اللجنة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على الاعتراف بها ، وتوصي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بأن تبذلا مساعٍ جديدة ومكثفة لتوسيع وتعزيز الاعتراف الدولي بدولة فلسطين خاصة دعم طلب قبول عضويتها في الأمم المتحد ومنظماتها المتخصصة .

– تعرب اللجنة ، من جديد ، عن تأييدها المطلق والقوي لانتفاضة الشعب الفلسطيني البطولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتي تعيش منتصف عامها الثاني ، وهي تشتد صلابة وتزداد مقاومتها ضراوة ضد الاحتلال الإسرائيلي وتشيد اللجنة بإكبار وتقدير بنضال الشعب الفلسطيني وشجاعته وتصميمه على تحرير وطنه وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس .

– تدعو اللجنة الدول العربية والدول الأفريقية إلى زيادة وتكثيف وتنويع مساعداتها ودعمها المادي والمعنوي للانتفاضة لتواصل مقاومتها للاحتلال حتى تتحقق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين ، وبإشراف دولي ، وفي إطار عملية السلام الشاملة ، حيث أن المخطط الإسرائيلي يهدف إلى ضرب الانتفاضة وتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية والالتفاف على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

– تدين اللجنة سياسات إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة وتشجيعها وحمايتها لهجرة اليهود للاستيطان في تلك الأراضي على حساب السكان العرب الأصليين ، وتحث جميع الدول على التوقف عن منح إسرائيل والمنظمات الصهيونية المساعدات والتسهيلات التي تساعد على تنفيذ سياسات الاستعمار الاستيطاني ، وتعد تلك المساعدات والتسهيلات انتهاكاً واضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة .

– تدين اللجنة إسرائيل القوة المحتلة ، وتتدد بسياسات القتل والقمع والعدوان والتعذيب والطرده والإبعاد والتشريد والتدمير التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني ، للقضاء على انتفاضته البطولية وحرمانه من جميع أشكال الحماية القانونية مما يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الفلسطينيين الإنسانية ولا اتفاقية جنيف الرابعة . كما تدين اللجنة سلطات الاحتلال لتسليحها المستوطنين اليهود وتحذر مما قد يترتب عن ذلك من مذابح جديدة .

– تدعو اللجنة بإلحاح مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته التي نص عليها الميثاق وخاصة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار ومقاومة العدوان والاحتلال والعنصرية وممارسة الشعوب حق تقرير المصير ، كما تدعوه إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تكفل تحقيق تلك المبادئ المتجسدة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من خلال منظمة الأمم المتحدة والإشراف الدولي لفترة انتقالية قصيرة ومحددة على الأراضي الفلسطينية بعد انسحاب إسرائيل منها حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير .

– تدعو اللجنة المجتمع الدولي ، وبخاصة مجلس الأمن ، إلى اتخاذ التدابير التي تكفل إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وعودة المبعدين ، ووقف سياسة الإرهاب الرسمي والمنظم التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ، والعمل على تطبيق قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ و ٦٠٧ و ٦٠٨ (١٩٨٨) وأحكام اتفاقيات جنيف في هذا الشأن ، وكذلك قرارات الجمعية العامة وآخرها القرار الصادر يوم ١٩٨٩/٤/٢٠ .

– تدعو اللجنة الولايات المتحدة إلى تطوير موقفها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وإلى الاعتراف الصريح بحقه في تقرير مصيره في إطار عملية سلام شاملة طبقاً لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ومبادئ الشرعية الدولية .

– تؤكد اللجنة أن استمرار الإدارة الأمريكية في تقديم المساعدات العسكرية والمادية ومنح الدعم السياسي لإسرائيل يشجعها على تصعيد أعمالها القمعية وتنفيذ سياساتها الاستيطانية العنصرية ، ويعيق مجلس الأمن في معالجة هذه الجرائم الإسرائيلية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

– تدين اللجنة بشدة التحالف العضوي بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة وتعاونهما في كافة المجالات وخاصة المجال النووي الذي يهدد الأمن والسلام في أفريقيا والشرق الأوسط كما تدين تعاونهما في تطبيق سياسات القمع والعدوان والتوسع وتهديد أمن دول المواجهة في أفريقيا والشرق الأوسط .

المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط :

– لاحظت اللجنة أن فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط أصبحت تحظى بدعم دولي متزايد ، وبخاصة في الأمم المتحدة ، حيث اتخذت الجمعية العامة منذ الدورة ٣٨ وحتى اليوم مجموعة من القرارات التي تدعو إلى عقد هذا المؤتمر وخاصة القرارين رقم ٥٨/٣٨ ج – ١٩٨٣/١٢/١٣ و ١٧٦/٤٣ – ١٩٨٨/١٢/١٥ والتي تنص على مشاركة جميع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وأيدت تلك القرارات الدعوة إلى إنشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن يشترك فيها الأعضاء الدائمون في المجلس لاتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد المؤتمر . واستناداً إلى ذلك :

١ - تؤيد اللجنة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها دولة فلسطين بشكل مستقل وعلى قدم المساواة بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للنزاع على أساس الشرعية الدولية وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وإحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، والاتفاق على ضمانات أمنية لجميع دول المنطقة بما فيها دولة فلسطين ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١٩٤٨) ، واعتبار جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مازالت توفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة .

ب - تؤكد اللجنة أن بدء مجلس الأمن النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية أصبح أمراً ضرورياً وأنه لابد للإدارة الأمريكية من أن تتخلى عن معارضتها لمباشرة مجلس الأمن مسؤولياته في هذا الشأن .

هذا وقد تحفظ وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الوارد ضمن البند السابع من جدول الأعمال .

يود وفد بلادي أن يبدى تحفظه على عقد مثل هذا المؤتمر ويؤكد مجدداً أن هذا التحفظ لا يؤثر على موقف الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الثابت من القضية الفلسطينية المتمثل في حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير مصيره بنفسه وحقه في ممارسة سيادته الكاملة على أرضه كما يتحفظ وفد بلادي على كل فقرة يفهم منها الاعتراف بالكيان الصهيوني .

وتحفظ بلادي للاعتبارات التالية :

١ - أن الحق لا يمكن اكتسابه وأن أرض فلسطين بكاملها من البحر إلى النهر هي حق للشعب العربي في فلسطين ودولة فلسطين بغض النظر عن التاريخ الذي احتلت فيه سواء كان عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٤٩ .

٢ - أن إسرائيل ما هي إلا كيان عنصري صهيوني قائم على العدوان واغتصاب الأراضي العربية بالقوة وبالتالي لا يمكن الاعتراف بها أو قبول التفاوض معها حتى لا يضطر إلى منحها جزءاً من حق الشعب الفلسطيني أو حق الشعب الفلسطيني بالكامل .

٣ - إن الأراضي العربية التي اغتصبت بالقوة من قبل الصهاينة بدعم من بعض القوى لا يمكن استعادتها في ضوء المعطيات الراهنة إلا بتصعيد الكفاح المسلح والمقاومة بمختلف الوسائل ، وبالتالي فإن وفد الجماهيرية يرفض كافة الصياغات التي يمكن أن يفهم منها الاعتراف بالكيان أينما وردت .

الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان والأزمة اللبنانية :

- سجلت اللجنة بقلق متزايد استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وانتهاك إسرائيل المتواصل لسيادة لبنان وحرمة أراضيها ، متحدية بذلك قرارات المجموعة الدولية وميثاق الأمم المتحدة واعتباراً لذلك :

أ - تدين اللجنة استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان وتطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن ، وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرار ٥٠٩ (١٩٨٢) بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية للبنان وتدعيم الجهود اللبنانية الهادفة إلى تنفيذ هذه القرارات .

ب - تدين اللجنة بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان والمتمثلة في الغارات الجوية

والبرية على المدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية والتي أسفرت عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى وتدمير القرى والمساكن . كما تعبر عن دعمها وتأييدها الكاملين للمقاومة الوطنية اللبنانية من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي .

- تشيد اللجنة بما تضمنه خطاب سمو أمير دولة الكويت بشأن الجهود العربية الخاصة بحل الأزمة اللبنانية وتحیی هذه الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة انطلاقاً من انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ، وتعبر عن مساندتها لجهود وأهداف اللجنة العربية الرئاسية الثلاثية التي شكلها مؤتمر القمة العربي غير العادي في الدار البيضاء (٢٣ - ٢٦/٥/١٩٨٩) وتدعو المجتمع الدولي إلى تأييد تلك الجهود .

الوضع بين العراق وإيران :

- أخذت اللجنة بعين الاعتبار قرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء (٢٣ - ٢٦/٥/١٩٨٩) الخاص بالوضع بين العراق وإيران .

- تدعو اللجنة إلى تعزيز الأحكام المتعلقة بالتزامات وقف إطلاق النار الذي يجب أن يكون نقطة انطلاق للوصول إلى إقامة السلام الشامل والدائم والعادل بين العراق وإيران واستمرار الأمن والسلام في المنطقة . وتعرب اللجنة عن أملها في الإسراع بالانتقال من حالة وقف إطلاق النار إلى مرحلة إقامة السلم وترسيخ الأمن والاستقرار بين البلدين وفي المنطقة .

- تدعو اللجنة إلى بذل الجهود الدولية والإقليمية من أجل تنشيط وتكثيف المفاوضات المباشرة برعاية الأمين العام للأمم المتحدة طبقاً لاتفاق ١٩٨٨/٨/٨ بقصد إقامة السلام الشامل والدائم والعادل بين العراق وإيران على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن (٥٩٨ لسنة ١٩٨٧) باعتباره خطة سلام وبما يضمن حقوق العراق وسيادته على أراضيه ومياهه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وضمان أمن الخليج العربي وحرية الملاحة في مياهه الدولية وعبر مضيق هرمز لكافة السفن دون إعاقة ، وفقاً لاتفاقية قانون البحار المعقودة في إطار الأمم المتحدة .

- كما تدعو إلى التصدي لكل المحاولات الرامية إلى عرقلة أو تأخير تطبيق القرار (٥٩٨) على حساب الحقوق الوطنية والقومية العربية ، والتضامن الكامل مع العراق في الحفاظ على وحدة وسلام أراضيه وحقوقه التاريخية في سيادته على شط العرب .

- تؤيد اللجنة الدعوة إلى تكليف الأمم المتحدة بتطهير شط العرب وجعله آمناً وصالحاً للملاحة .

- تدعو اللجنة الأمم المتحدة وسائر المنظمات والهيئات الدولية والحكومية وغير الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وكذلك الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٥٦ أن تتخذ كل ما في وسعها من إجراءات من أجل إطلاق سراح أسرى الحرب وإعادتهم إلى أوطانهم دون إبطاء تطبيقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ واتفاقية جنيف الثالثة إنهاء لمعاناتهم ومعاناة أسرهم وحل المشكلات الناجمة عن استمرار حالة الأسر .

- تشيد اللجنة بجهود الأمين العام للأمم المتحدة وتزيد مساعيه الهادفة إلى تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة للنزاع تؤدي إلى استتباب السلم والأمن في منطقة الخليج العربي .

- تشيد اللجنة بالجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل إطلاق سراح أسرى الحرب العراقية - الإيرانية وإعادتهم إلى أوطانهم .

– تهيب بالدول الأطراف في اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ أن تتخذ كل ما في وسعها من إجراءات سياسية وغيرها .

التحالف العضوي بين النظامين العنصريين في الجنوب الأفريقي وفلسطين المحتلة :

– توثيقاً للتضامن بين المجموعتين العربية والأفريقية في مواجهة التحديات الاستعمارية والاستعمار الاستيطاني وكافة أشكال التمييز العنصري وفي مقدمتها الصهيونية والأبارتيد ، واعتباراً لضرورة تصدي المجموعتين للتحالف القائم بين نظامي إسرائيل وأفريقيا الجنوبية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية والأبحاث التكنولوجية المتطورة ذات التطبيقات العسكرية . ونظراً إلى ما يمثل هذا التحالف من تهديد مباشر للشعوب العربية والأفريقية .

أ – تؤكد اللجنة ضرورة التصدي للسياسات العدوانية والتوسعية والخطط التي يدبرها النظامان العنصريان في أفريقيا الجنوبية وفلسطين المحتلة لزعزعة أمن واستقرار الشعوب والدول المجاورة وإحباط مخططاتها الإنمائية .

ب – تجدد إدانتها بشدة للتحالف العضوي بين هذين النظامين ، وتعتبران تعاونهما في كافة المجالات وخاصة في المجال النووي يهدد الأمن والسلام في أفريقيا والشرق الأوسط وإذ تحذر اللجنة من خطورة هذا التحالف على الأمن والاستقرار الدوليين تؤكد ضرورة تنفيذ أحكام «اتفاقية التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال المقاطعة وفرض العقوبات ضد النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة» ، وتدعو الأمانتين العامتين للمنظمتين إلى التعجيل بعقد اجتماع لجهازي المقاطعة فيهما لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ ، على أن يتم هذا الاجتماع قبل نهاية العام الحالي ١٩٨٩ في أحد مقرّي الأمانتين العامتين .

إنشاء مركز لدراسات الاستعمار الاستيطاني :

– اطلعت اللجنة على فحوى المشاورات الجارية بين الأمانتين العامتين في هذا الخصوص وأكدت توصيتها رقم ٢٤ في دورتها التاسعة بتكليف الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بإعداد دراسة مشتركة بشأن إنشاء مركز لدراسات الاستعمار الاستيطاني .

واعتباراً لأهمية الموضوع ولاستمرار المشاورات في هذا الصدد بين المنظمتين كلفت اللجنة الأمانتين العامتين بإجراء الاتصالات الضرورية مع الدول الأعضاء في المنظمتين لاستطلاع تصوراتها بشأن إنشاء المركز والتعجيل بإنجاز الدراسة المطلوبة وعرضها على اللجنة في دورتها المقبلة .

جنوب القارة الأفريقية :

– ولاحظت اللجنة عند درس الوضع السائد في جنوب القارة الأفريقي أنه مستمر في التدهور بسبب إصرار النظام العنصري في أفريقيا الجنوبية على المحافظة بكل ثمن على التفرقة العنصرية وعلى زعزعة استقرار دول خط المواجهة ، ورغم الجو المشجع في ناميبيا ، فإن التمييز العنصري لا يزال السبب الأول لاضطراب الأمن في المنطقة .

– عبرت اللجنة عن ارتياحها لتوقيع بروتوكول برازافيل واتفاق نيويورك وكذلك لتطبيق القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن الدولي ويشكل هذا البروتوكول وذلك الاتفاق خطوتين إيجابيتين على طريق البحث المتواصل عن السلام والأمن في جنوب القارة الأفريقية .

– بيد أن اللجنة سجلت بانشغال بالغ أن أفريقيا الجنوبية ، بالرغم من اتفاق نيويورك ، تواصل

سلوك سياسة عدوان وزعزعة للإستقرار ، موجهة ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

٥١ - حيث اللجنة حكومة أنغولا لما قدمته من توضيحات جسيمة لتطبيع الوضع الداخلي في أنغولا ، بواسطة سن سياسة تسامح ومصالحة وطنية وإصدار أمر العفو وكلها إجراءات تسمح بأن يدمج في المجتمع الأنغولي من جديد كل مواطني البلاد الذين قاموا بصفة منظمة مباشرة أو غير مباشرة بأعمال عنف وتخريب داخل البلاد وخارجها بمساندة قوى أجنبية سيادة أنغولا وحرمتها الترابية .

- وفي ما يتعلق بالعقوبات ، فقد تبين أن منظمة الوحدة الأفريقية بذلت جهوداً لعزل أفريقيا الجنوبية سياسياً واقتصادياً ولوحظ أن تعنت أفريقيا الجنوبية وخطورتها وتصلبها تشدد بفعل قوتها العسكرية .

- وعليه ، فإن اللجنة تساند بون تحفظ النداء الذي وجهه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء دورته العادية التاسعة والأربعين من أجل عزل أفريقيا الجنوبية عزلاً كاملاً وفرض عقوبات شاملة وإلزامية عليها طبقاً لمقتضيات البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتهنئ اللجنة منظمة الوحدة الأفريقية على ما بذلته من جهود حتى الآن لهذا الغرض .

- وطبقاً للقرار رقم ٤١٨ (١٩٧٧) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي والقاضي بالمنع البات لمبيعات الأسلحة إلى أفريقيا الجنوبية ، فإن اللجنة توجه نداء إلى الدول التي لا تزال بينها وبين نظام بريتوريا علاقات في مجال الأسلحة ، لاسيما الأسلحة النووية لكي تضع حداً لتلك العلاقات . ويطلب هذا القرار بالخصوص فسخ جميع الاتفاقات التي سبق إبرامها مع أفريقيا الجنوبية لصنع الأسلحة والتحجير على الشركات والوكالات الخاضعة لأحكامها في نقل تكنولوجيات صنع الأسلحة والمعدات المرتبطة بها من جميع الأصناف إلى أفريقيا الجنوبية .

- توجه اللجنة نداء إلى الدول الأفريقية والعربية لكي تضاعف مساندتها المالية والمادية وغيرها إلى بلدان خط المواجهة لتمكينها من مواجهة اعتداءات أفريقيا الجنوبية . وينبغي منح أنغولا والموزمبيق إعانة خاصة تشد أزرها في جهودهما لصد اعتداءات أفريقيا الجنوبية التي تواصل مباشرة أو بواسطة عصابات مسلحة تآمر بأوامرها اقتراف أعمال تهدف إلى زعزعة استقرار هذين البلدين بالرغم من أنها وقعت معهما على اتفاق نكوماتي (مع الموزمبيق) ونيويورك (مع أنغولا) .

أفريقيا الجنوبية :

- وفي أفريقيا الجنوبية نفسها ، يستمر تدهور الوضع بسبب إقرار حالة الطوارئ منذ عام ١٩٨٦ ، وتشديد إجراءات القمع التي يقترفها نظام أفريقيا الجنوبية العنصري ضد الأغلبية السوداء . وتؤكد اللجنة من جديد أن إلغاء التفرقة العنصرية يظل الحل الوحيد لمشكلات هذا البلد وهي تطالب ، بالإضافة إلى ذلك ، بالإفراج عن نلسون منديلا وجميع المساجين السياسيين الآخرين بون قيد أو شرط .

- وتندد اللجنة بقوة بقرار نظام بريتوريا العنصري في يونيو ١٩٨٩ تمديد حالة الطوارئ وترفض المساعي الدبلوماسية التي تقوم بها أفريقيا الجنوبية العنصرية للخروج من عزلتها وتطالب اللجنة بأن تشرع أفريقيا الجنوبية في الحوار مع الزعماء الحقيقيين للأغلبية السوداء بالبلاد من أجل إقرار أفريقيا جنوبية حرة وديمقراطية .

- تشجع اللجنة الحركات الديمقراطية الجماهيرية على تشكيل أوسع تحالف ممكن للقوى المناهضة

للتفرقة العنصرية في أفريقيا الجنوبية ، من أجل اجتثاث النظام العنصري حتى تبرز للوجود أفريقيا جنوبية متحدة وغير عنصرية وديمقراطية .

- توجه اللجنة نداء إلى حركات التحرير الوطني بأفريقيا الجنوبية لكي تتسق وتضاعف جهودها لإحباط مناورات نظام بريتوريا العنصري الرامية إلى إجهاض كفاحها .

- تهنيء اللجنة شعب أفريقيا الجنوبية بكفاحه البطولي الذي أسهم إسهاماً حاسماً في إرغام نظام بريتوريا العنصري على قبول تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

- تؤكد اللجنة تضامنها مع شعبي أفريقيا الجنوبية وناميبيا وتتوه ، خاصة ، بالدور الذي يقوم به الاتحادان النقابيان والمنظمات الجماهيرية والسلطات الدينية في البلدين ، في الكفاح لإنهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وإزالة التفرقة العنصرية من أفريقيا الجنوبية .

- توجه اللجنة نداء إلى الدول الأفريقية وكذلك إلى المجموعة الدولية كي تضاعف مساندتها السياسية والمادية والمالية للمؤتمر الوطني الأفريقي وللمؤتمر عموم أفريقيا لتمكينهما من تصعيد الكفاح الشرعي الذي يخوضانه لإزالة التفرقة العنصرية وإقامة ديمقراطية حقيقية في هذا البلد .

ناميبيا :

- انكبت اللجنة طويلاً على بحث مسألة ناميبيا وعبرت عن ارتياحها لتطورها الإيجابي عقب التوقيع على بروتوكول برازافيل واتفاق نيويورك على التوالي في ١٣ و ٢٢ ديسمبر - كانون الأول ١٩٨٨ .

- سجلت اللجنة بارتياح البدء في تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا في الأجل المقرر (١ أبريل - نيسان ١٩٨٩) . بيد أنها تستنكر استنكاراً حازماً المناورات التمييزية التي دبرتها أفريقيا الجنوبية لإفساد هذا التطبيق أو تأخيرها . وقد أدانت اللجنة إدانة قوية المجازر التي ارتكبتها الجيش الأفريقي الجنوبي منذ الأيام الأولى لتطبيق هذا القرار .

- قدرت اللجنة رد منظمة الوحدة الأفريقية الشرعي والساخط على خفض عدد أفراد القوة العسكرية لمجموعة الأمم المتحدة للمساعدة خلال المرحلة الانتقالية ، ذلك الخفض الذي ظهرت آثاره السلبية منذ الأيام الأولى لتنفيذ مسيرة إحرار ناميبيا على الاستقلال .

- تدين اللجنة بشدة نظام أفريقيا العنصري الذي يقوم باستمرار بانتداب ناميبيين في « القوة الترابية لجنوب أفريقيا » المزعومة ، ويياشر تدريب عناصر قبلية ، وتركيز مخازن سرية للذخيرة الحربية في ناميبيا . وتدين اللجنة بالإضافة إلى ذلك أفريقيا الجنوبية التي شرعت في عملية غير شرعية تتمثل في تسليم بطاقات هوية ناميبية لعناصر من الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل (أونيتا) ومن أفريقيا الجنوبية لتمكينها من المشاركة في الانتخابات والتصويت ضد منظمة شعب جنوب غربي أفريقيا (سوابو) .

- تهنيء اللجنة تهنئة حارة حركة سوابو وجناحها العسكري جيش تحرير ناميبيا الشعبي بالانتصارات التي حققها على نظام بريتوريا غير الشرعي في ناميبيا وبما أبدياه من ثبات وشجاعة وانسجام طوال سنوات الكفاح المرير من التحرير ، وتشجعهما على متابعة جهودهما حتى استقلال ناميبيا التام .

- تدين اللجنة نظام بريتوريا العنصري لمواصلته القيام بأعمال زعزعة الاستقرار والإرهاب

والعدوان ضد جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية الموزمبيق الشعبية بواسطة عصابات مسلحة يواصل نظام أفريقيا الجنوبية العنصري مدها بالرجال وتحريكها وتزويدها بالأسلحة والذخائر والإنفاق عليها .

- وفي الإطار العام لمسيرة السلام بجنوب القارة الأفريقية ، توجه اللجنة نداء إلى المجموعة الدولية لإرغام أفريقيا الجنوبية على وضع حد لما تقوم به من أعمال لزعة الاستقرار موجهة ضد أنغولا والموزمبيق ومن مساندة لعصابات أونيتاوريناو وذلك لكي تتيسر إعادة إقرار السلام في هذين البلدين .

- تسجل اللجنة بارتياح ما قامت به منظمة الوحدة الأفريقية من أعمال بتعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة لتحديد الصيغ العملية لمساهمتها في مسيرة استقلال ناميبيا وتعبير اللجنة عن ارتياحها لفتح مكتب لمنظمة الوحدة الأفريقية وإرسال بعض البلدان الأفريقية مراقبين الي ويندهوك لمتابعة مسيرة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

- سجلت اللجنة بارتياح قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ولجنة التحرير التابعة لها تقديم مساعدة مالية عاجلة لمنظمة سوابو لتمكينها من خوض حملتها الانتخابية .

- سجلت اللجنة أيضاً بارتياح أنه بالرغم من المناورات التمييزية الأفريقية الجنوبية ، فإن مسلسل الاستقلال متواصل وقد عادت دفعة أولى من اللاجئين النامبيين إلى وطنهم الأصلي خلال شهر يونيو - حزيران ١٩٨٩ . وتطالب اللجنة بعودة جميع اللاجئين النامبيين إلى بلادهم حتى يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات وفي تقرير مستقبل وطنهم .

- تنوه اللجنة بالقوات المسلحة الأنغولية التي اضطرت جهودها البطولية أفريقيا الجنوبية إلى الجلوس حول مائدة المفاوضات وإلى قبول تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

- وباستقلال ناميبيا القريب جداً ، تكون أفريقيا قد حققت أحد أهدافها الرئيسية المرسومة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ألا وهو تحرير القارة تحريراً كاملاً . وهكذا سيتسنى لمنظمة الوحدة الأفريقية بعد استقلال ناميبيا تركيز جهودها على تصفية التفرقة العنصرية في أفريقيا الجنوبية وإنهاء سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار التي يمارسها نظام بريتوريا ضد دول خط المواجهة وتحث اللجنة الدول الأفريقية والعربية والمجموعة الدولية على توحيد جهودها في هذا الاتجاه للتعجيل باستقلال ناميبيا وإزالة التفرقة العنصرية تماماً .

- وأخيراً ، فقد استعرضت اللجنة الوضع السياسي العام بأفريقيا ، وهي تحيي كل الجهود والمسامي الرامية إلى وقف المنازعات التي هزت الشعبين الشقيقين السنغالي والموريتاني وتشيد اللجنة بالرئيس المباشر لمنظمة الوحدة الأفريقية اللواء موسى تراوري ، رئيس جمهورية مالي لوساطته المثمرة بين السنغال وموريتانيا البلدين اللذين تقوم بينهما صلات منذ قرون عديدة .

- ومن جهة أخرى حيث اللجنة عودة جمهورية مصر العربية إلى جامعة الدول العربية ، أثناء القمة العربية غير العادية المنعقدة في الدار البيضاء كما نوهت بصاحبها الفخامة حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، ومعمار القذافي قائد الثورة الليبية ، للقرار الموفق الذي اتخذاه بإعادة العلاقات بين بلديهما .

تقرير الأمانتين العامتين حول أنشطة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والمؤسسات العربية والأفريقية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والفنية والثقافية والإعلامية :

- قدم السيد الدكتور سلفستر تسانزيمان الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية تقريراً عن المنظمات العربية والأفريقية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والفنية والثقافية والإعلامية وقد أشار في تقديمه إلى التقدم الذي أحرزه التعاون بين الأمانتين في سبيل تنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة الدائمة في دورتها التاسعة .

- وأحاط الاجتماع علماً بأن الأمانتين قد أعدتا وثيقتين حول أحداث منطقة تجارية تفضيلية عربية أفريقية . كما أحاط الاجتماع بأن الأمانتين تتقدمان باقتراحات محددة لإقامة أول معرض تجاري عربي أفريقي كما يقترح أيضاً برنامج عمل خاصاً بهذا المعرض .

وعند عرضه للتقرير اقترح الأمين العام المساعد أن تقوم المؤسسات العربية الأفريقية المتخصصة بإبداء رأيها حول مختلف الموضوعات حسب تخصصها .

- وقد لاحظت اللجنة بارتياح ما أنجزته الأمانتان العامتان والمؤسسات العربية والأفريقية المتخصصة .

- وفي هذا الصدد تقدم وفد دولة الكويت باقتراح لإنشاء مؤسسة مالية استثمارية عربية أفريقية ، ولهذا الغرض اقترح الوفد توجيه الدعوة إلى وزراء المالية من المجموعتين العربية والأفريقية للاجتماع أثناء الدورة المقبلة للبنك الدولي وذلك لاتخاذ الإجراءات العملية لتنفيذ هذا الاقتراح . كما اقترح الوفد أن يضع وزراء المالية الأهداف والنظام الأساسي وتحديد رأس المال لتلك المؤسسة وقد عبرت اللجنة عن امتنانها لهذا الاقتراح الكويتي ووافقت عليه بالإجماع .

- واللجنة توصي بما يلي :

أولاً : النهوض بالتجارة :

أ - أن تواصل الأمانتان العامتان جهودهما المشتركة لاستكمال بحث مشروع الاتفاقية الخاصة بإقامة منطقة للتجارة التفضيلية العربية الأفريقية .

ب - دعوة لجنة خبراء تنمية التجارة في شهر أكتوبر ١٩٨٩ لدراسته ووضع مشروع الاتفاق في صورة نهائية .

ثانياً : المعرض التجاري :

أ - أن يعقد أول معرض تجاري عربي أفريقي في شهر أكتوبر ١٩٩٠ وأن يكون تحت إشراف الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية على أن يحدد مكان الانعقاد بالتشاور بين المنظمين .

ب - أن تتكون اللجنة التنظيمية بالمعرض من ٨ دول أعضاء عن كل مجموعة .

ج - أن ترشح الدول لهذه اللجنة خبراء من الهيئات المختصة بالمعارض ووزارات التجارة .

د - النشاطات السابقة للمعرض :

أن يعقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة لتنظيم المعرض العربي الأفريقي خلال شهر أكتوبر /

تشرين الأول ١٩٨٩ بدول عربية أفريقية لدراسة :

- مشروع ميزانية المعرض بما في ذلك كافة جوانب آثاره المالية والفنية .

- تحديد الموارد المالية .

تحديد الوكالات المتعاونة لمساعدة أمانتي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة المشتركة لتنظيم المعرض .

- إعداد قائمة بالنشاطات الواجب إنجازها قبل المعرض وخلال ثم بعده ، والتي يجب أن تشمل :

- عمليات الإشهار الواجب إتمامها قبل المعرض (وخلاله ثم بعده) ومساهمة الوكالات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية إضافة إلى مجموعات التكامل الاقتصادي الإقليمية وشبه الإقليمية .

- دراسات الأسواق الواجب إجراؤها قبل المعرض وخلال ثم بعد .

- الطرق الكفيلة بتنظيم ملتقى المستثمرين .

- الاتصالات اللازمة لتنمية التجارة والواجب تنظيمها .

- صياغة اللوائح والتنظيمات الخاصة بالمعرض التجاري العربي الأفريقي .

- دور القطاع الخاص (وطرائق تعبئته لمساهمة فعالة) .

- صياغة كاتلوج المعرض التجاري العربي الأفريقي ثم نشره .

- نشر دراسات بخصوص الأسواق تغطي الإمكانات التجارية المتاحة داخل المنطقة العربية الأفريقية .

- عقد ثلاثة اجتماعات أخرى مارس / أزار / أبريل / نيسان ١٩٩٠ وجوان / حزيران ١٩٩٠ وسبتمبر / أيلول ١٩٩٠ .

ثالثاً : في مجال الاستثمار :

أ - أن تستمر الأمانتان في الاتصالات من أجل إتمام اتفاقية لضمان وتشجيع الاستثمار التي كلفت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

ب - أن تنظم الأمانتان العامتان للجامعة والمنظمة اجتماعات للمستثمرين العرب والأفارقة بالتعاون مع مؤتمر المستثمرين العرب ورئاسة مجموعة رجال الأعمال الأفارقة .

ج - إنشاء مؤسسة مالية استثمارية عربية أفريقية وتوصي اللجنة بتكليف الأمانتين لتوجيه الدعوة لوزراء المالية من الطرفين العربي والأفريقي لدراسة هذا الاقتراح ولتحديد أهداف المؤسسة ونظامها الأساسي وكذلك تحديد رأس مالها وكيفية المساهمة في رأس المال لوضع هذه المؤسسة موضع التنفيذ على أن تقدم الأمانتان تقريراً عن ذلك إلى اجتماع الدورة المقبلة .

رابعاً : مجال الأمن الغذائي :

- حث الأمانتين على عقد ندوة الأمن الغذائي العربي الأفريقي في أقرب أجل ممكن بالتعاون مع

المؤسسات الآتية :

أ - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .

ب - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

ج - بنك التنمية الأفريقي .

- دعوة المنظمات الدولية المعنية للمشاركة في إعداد هذه الندوة مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ومنظمة الأغذية والزراعة (فاو) والمنظمات الإقليمية المتخصصة في مجالات الإنتاج الغذائي .

خامساً : إعداد وتنفيذ المشروعات :

- اعتباراً للاحتياجات الملحة لدى الدول العربية والأفريقية لإعداد وتنفيذ ومتابعة المشروعات ، توصي اللجنة بأن تتخذ الأمانتان الإجراءات اللازمة لحث خبراء المجموعتين العربية والأفريقية على إنجاز المهام الآتية :

١ - إجراء المسوحات والدراسات ذات الصلة بالقطاعات والمشروعات والعون الفني .

ب - تشجيع المهنيين والفنيين المقتدرين من المجموعتين العربية والأفريقية لدعم طاقات الدول الأفريقية المستفيدة من العون العربي في بناء المؤسسات وتنفيذ المشروعات ومتابعة المشاكل التقنية والفنية وخاصة في مراجعة وضبط وقياس أعمال تنفيذ مكونات المشروعات .

ج - توفير الإمكانيات والتنسيق في مجالات التدريب الفني والمهني وتبادل الخبرات النظرية والعملية والاستفادة من المؤسسات المتخصصة القائمة في دول المجموعتين .

د - تنظيم وترشيد خدمات المستشارين في دول المجموعتين وإيجاد الهياكل المؤسسية التي تؤهلها للعمل وتكسيبها المصدقية الإجرائية والفنية للتنافس في السوق الدولية .

سادساً : في مجالات العمل والشؤون الاجتماعية :

- إن اللجنة إذ تذكر بتوصيتها الصادرة عن الدورة الرابعة المنعقدة بالكويت عام ١٩٧٨ ، حول عقد مؤتمر لوزراء العمل في المجموعتين العربية والأفريقية ، تدعو الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى بذل الجهود من أجل تنشيط التعاون العربي الأفريقي في هذا المجال .

توصيات البند الثامن - المجال الثقافي :

أخذت اللجنة الدائمة علماً بالتقرير الثقافي العربي الأفريقي المرفق وتناولت الموضوعات التالية :

أولاً : المعهد الثقافي العربي الأفريقي :

- تصادق اللجنة على الميزانية والخطوات التنفيذية المقترحة لانطلاق المعهد ابتداء من عام ١٩٩١

وتوصي :

١ - جميع الدول العربية والأفريقية بتقديم الإسهامات الطوعية التي تعين على قيامه وتأمين

استمراره .

٢ - الدول العربية والأفريقية التي ترغب في استضافة هذا المعهد أو الترشيح لوظائفه القيادية

(المدير العام ومساعد المدير العام) بتقديم رغباتها إلى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة

العامة لجامعة الدول العربية في موعد أقصاه مارس ١٩٩٠ .

- أن تقدم الأمانتان تقريراً عن المهن في كل دورة من دورات اللجنة الدائمة كبند متميز في إطار

مؤسسة التعاون العربي الأفريقي .

ثانياً الأنشطة المسجلة في برنامج التعاون الثقافي :

- توصي اللجنة أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بوضع جدول زمني لتنفيذ هذه المشروعات في ضوء الظروف المالية للمنظمتين .

ثالثاً : مسائل أخرى .

- تمويل العلوم والبحوث من أجل التنمية :

(١) توصي اللجنة بأن تتعاون الدول العربية والأفريقية ومؤسساتها المعنية في هذا المجال بدراسة الوسائل المناسبة لدعم الجهود الأفريقية والعربية والعالمية المبذولة في هذا المجال وأن تقوم هذه المؤسسات بتبادل الرأي والمعلومات والبحوث من أجل التنمية في المنطقتين .

(٢) توصي بإدراج الموضوع ضمن برامج صندوق المعونة الفنية للدول الأفريقية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

- محور الأمية

توصي اللجنة الأجهزة والإدارات المعنية في منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تسهل تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء فيما يخص محاربة الأمية .

وفي هذا الإطار تعد المنظمتان برنامج عمل مشتركاً خاصاً بالعام الدولي لمحو الأمية (١٩٩٠) . كما توصي المنظمتان بتطوير القدرات الوطنية في المنظمتين في مجال محو الأمية .

ثامناً : ج / التعاون العربي الأفريقي في مجال الإعلام والاتصال :

- تنفيذاً لتوصية اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في دورتها التاسعة (واغادوغو- ٦ - ٩ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٨ المتعلقة بالتعاون العربي الأفريقي في مجال الإعلام .

- واعتباراً لأن قطاع الإعلام والاتصال يشكل ركناً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقود ديناميكية الترابط والتلاحم بين الشعوب العربية والأفريقية .

- واستناداً إلى المبادرات العربية والأفريقية الرامية إلى المساهمة في إرساء قواعد نظام إعلامي جديد يراعي التوازن العالمي المنشود إنطلاقاً من وضع استراتيجية إعلامية موحدة .

أخذت اللجنة علماً بتقرير الأمانتين العامتين المتضمن بالدراسة التي أعدها خبراء متخصصون من الجانبين في كافة مجالات الإعلام والاتصالات ، ووافقت على التوصيات التالية :

إقامة الإطار المؤسسي :

أ - دعوة مجلس وزراء الإعلام العرب والأفارقة لعقد اجتماع مشترك خلال عام ١٩٩٠ .

ب - تشكيل لجنة تحت إشراف الأمانتين العامتين لمتابعة تنفيذ المسائل المشتركة في مجال الإعلام والاتصال وتنسيق الأنشطة خاصة في مجال تبادل البرامج والأخبار واستخدام الفضاء والأقمار الصناعية وتنمية القوة البشرية .

ج - تكليف الأمانتين العامتين بالنظر في توفير المبالغ اللازمة لتنمية وتمويل المشاريع المشتركة في مجال الإعلام والاتصال .

- تكثيف تبادل البرامج والأخبار وتوثيق التعاون في مجال الاتصالات الفضائية :

أ - استخدام الفضاء والأقمار الصناعية .

– دعوة كل من المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية من جهة والاتحاد الأفريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية من جهة أخرى إلى التشاور بخصوص التوصل إلى اتفاق لاستغلال الإمكانيات التي يتيحها القمر الصناعي العربي لتحقيق

خدمة الاتصالات المباشرة بين الجانبين العربي والأفريقي وكذلك فيما بين الدول الأفريقية ذاتها .

– دعوة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية للاستفادة من نظام عربسات للربط الهاتفي والتكسي المباشر وخدمة عقد المؤتمرات المصورة عن بعد فيما بينها وبين فروعها وذلك عن طريق توفير محطات أرضية صغيرة ورخيصة التكاليف .

ب – التعاون في مجال الإذاعة والتلفزيون .

– دعوة اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الوطنية الأفريقية إلى التشاور مع اتحاد إذاعات الدول العربية بخصوص الاستفادة من التجربة العربية في بث حقبية إخبارية يومية وبرامج أسبوعية وشهرية عبر القمر الصناعي العربي (عربسات) وكذلك الاستفادة من خطة الاتحاد العربي في استغلال القناة القمرية المؤجرة من عربسات والنظر في إمكانية استخدام القناة غزيرة الإشعاع في تبادل البرامج الإعلامية والثقافية بين الدول العربية والدول الأفريقية .

– دعوة الاتحادين العربي والأفريقي إلى حث أعضائهما على تخصيص فترات ثابتة في الدورات البرمجية لبث البرامج المتبادلة .

دعوة الهيئات الأعضاء في الاتحادين إلى المشاركة في المهرجانات والمسابقات المتعلقة بالبرامج الإذاعية والتلفزيونية والعمل على تنظيم سوق مشتركة للبرامج .

ج – التعاون بين وكالات الأنباء :

– الطلب من الدول العربية والأفريقية الاعتماد على وكالة أنباء عموم أفريقيا (باناف) ما أمكن في نقلها للأنباء والأحداث الأفريقية وكذلك على وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) في نقلها لأخبار الأراضي المحتلة والقضية الفلسطينية بصفة عامة واعتماد وكالات الأنباء الوطنية العربية الأخرى في نقل أخبار البلاد العربية .

– الطلب إلى وكالة أنباء عموم أفريقيا واتحاد وكالات الأنباء العربية بحث إمكانية إقامة اتصالات لاسلكية بينهما .

– تنمية القوة البشرية العاملة في ميدان الإعلام والاتصال :

– العمل على إقامة اتصالات دورية وتنظيم حلقات دراسة حول المشاكل الإعلامية الملحة لتمكين خبراء المؤسسات الإعلامية العربية والأفريقية من تقييم عملية التعاون فيما بينها وبالتالي إيجاد أفضل الحلول لهذه المشاكل .

ب – العمل على تأمين مشاركة خبراء المؤسسات المتخصصة في الاجتماعات الإعلامية المشتركة للإعلام بتفاصيل ما يطرح من مواضيع فنية بغية اقتراح الحلول العملية والعلمية لها .

ج – العمل على وضع برامج تنفيذية لتبادل الخبرات والاستفادة من مراكز التدريب المتوفرة في كلا المجموعتين ، سواء في مجال الإعلام أو في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية .

– تسهيل مهمة الإعلاميين عند انتقالهم إلى الدول الأعضاء في كلا المجموعتين للقيام بمهام

إعلامية :

أ - الطلب إلى المؤسسات الإعلامية العربية والأفريقية تقديم كافة أنواع المساعدات والتسهيلات إلى مراسلي الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء والصحف القادمين من الدول العربية والدول الأفريقية لأداء مهمات إعلامية بها .

ب - الطلب إلى وزارات المواصلات العربية والأفريقية بحث إمكانية منح تعريفات تفضيلية وتسهيلات اتصالية لجميع المؤسسات الإعلامية العربية والأفريقية .

تاسعاً : استعراض مشروع جدول أعمال الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي ومعد انعقاده :

- قدم الموضوع السيد عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية .

واستعرضت اللجنة الدائمة مشروع جدول أعمال الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي المرجو عقدها في أقرب الأجل الممكنة بالخرطوم وهو كما يلي :

١ - حفل الافتتاح .

٢ - انتخاب هيئة المكتب وأعضاء لجنة الصياغة .

٣ - المصادقة على مشروع جدول الأعمال .

٤ - تنظيم الأعمال .

٥ - التقرير المشترك حول نشاطات الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في مختلف مجالات التعاون العربي الأفريقي منذ مارس - آذار ١٩٧٧ .

٦ - التقرير المشترك للأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية حول سبل ووسائل تحسين سير أجهزة التعاون العربي الأفريقي .

٧ - تقرير حول سبل ووسائل دعم التعاون السياسي والتضامن العربي الأفريقي من أجل تحقيق الأهداف المشتركة .

٨ - تقرير الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية حول نشاطات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا والمؤسسات الأخرى العربية والأفريقية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية والإعلامية وفي مجال العمل :

أ - المجال الاقتصادي والمالي والفني .

ب - المجال الثقافي .

ج - مجال الإعلام والاتصال .

د - مجال العمل .

٩ - تقرير اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي المقدم للدورة الأولى للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي حول تطور التعاون العربي الأفريقي منذ مارس - آذار ١٩٧٧ .

١٠ - تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر القمة العربي الأفريقي .

١١ - تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي .

١٢ - ما يستجد من أعمال .

مباشراً : موعد ومكان الدورة العادية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي :
- بحثت اللجنة موضوع موعد ومكان الدورة العادية عشرة . وتأكيذاً لضمان انتظام اجتماعات

اللجنة وتخفيفاً لأعباء الجانبين أوصت اللجنة بعقد دورتها العادية عشرة في نيويورك خلال شهر أكتوبر ١٩٨٩ ويتم تحديد الموعد النهائي بالتشاور بين الأمانتين العامتين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

(١٩) تقرير

لجنة تنسيق التعاون الأفريقي / العربي
الدورة العادية الحادية عشرة
للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي
(نيويورك ٦ أكتوبر ١٩٨٩)

١ - منذ الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي (الكويت ١٩ - ٢٠ يونيو سنة ١٩٨٩) واصل أعضاء لجنة التنسيق مشاوراتهم واتخذوا التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات اللجنة الدائمة . ومن ناحية أخرى أحاط أعضاء لجنة التنسيق بما قامت به الأمانتان من أنشطة في هذا الصدد . كما قدموا على نحو خاص توجيهاتهم اللازمة للإعداد للاجتماع الخاص لوزراء المالية للبلدان الأفريقية والعربية أعضاء اللجنة الدائمة الذي عقد في مدينة واشنطن في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٨٩ على هامش المؤتمر السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وناقش الاجتماع موضوع إنشاء المؤسسة الاستثمارية المالية الأفريقية العربية (أنظر البند رقم ١٠ من جدول الأعمال) .

٢ - وخلال الدورة الثانية عشرة للجنة التنسيق التي عقدت في نيويورك في ٥ أكتوبر سنة ١٩٨٩ استعرض أعضاءها ما تم من أنشطة منذ يونيو سنة ١٩٨٩ وأشادوا بما اتخذته أمانتا منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية من تدابير لتنفيذ توصيات اللجنة الدائمة كما حثوا الأمانتين على مواصلة جهودهما بغية تنفيذ برامج التعاون الأفريقي العربي المقررة .

٣ - كما استعرضت لجنة التنسيق مشروع جدول أعمال اللجنة الدائمة في دورتها الحادية عشرة والوثائق المعروضة عليها وكذلك تنظيم العمل .

٤ - وأكدت لجنة التنسيق على أهمية إنشاء المؤسسة الاستثمارية المالية العربية الأفريقية . وقد عرض معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت الشيخ الصباح الأحمد الجابر الصباح رئيس الجانب العربي استعداد دولة الكويت لاستضافة اجتماع فريق الخبراء الماليين والقانونيين طبقاً لتوصية وزراء مالية الدول العربية والأفريقية أعضاء اللجنة الدائمة في اجتماعهم

بواشنطن بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ وقد رحبت اللجنة بعرض معالي الشيخ الصباح وأوصت بأن يعقد اجتماع فريق الخبراء خلال الأسبوع الأول من شهر مارس ١٩٩٠ ليتسنى عرض مشروع الاتفاقية على الدورة القادمة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي .

(٢٠) محضر اجتماع

وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة

الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي

(نيويورك ٢ أكتوبر ١٩٩٠)

عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي اجتماعاً في نيويورك في ٢/١٠/١٩٩٠ .

وأقر الاجتماع جدول الأعمال المتكون من نقطتين :

أ - تنسيق المواقف بين المجموعتين فيما يتعلق بالمسائل الدولية ذات الاهتمام المشترك في مجالات التعاون العربي الأفريقي والمدرجة على جدول أعمال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ب - تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بموضوعات التعاون العربي الأفريقي والإعداد لعقد الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي خلال ديسمبر ١٩٩٠ .

افتتح معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس الجانب العربي الاجتماع بالإشارة إلى المحنة التي تتعرض لها الكويت بسبب أزمة الخليج وتطلعات الكويت إزاء المجتمع الدولي لإنهاء هذه الأزمة .

ثم بين توجهات الكويت الرئيسية التي تتلخص في :

١ - الالتزام بالاتفاقيات الاقتصادية القائمة مع الدول النامية .

٢ - استعداد الكويت لمساعدة الدول المتضررة من تطبيق قرار مجلس الأمن ٦٦١ .

٣ - قرار الكويت بتوجيهات من صاحب السمو الأمير بحث أصول القروض مع الدول الأشد فقراً وذلك من أجل تخفيف عبء الديون التي تقع على كاهل هذه الدول .

٤ - قرار الكويت بتوجيهات من صاحب السمو أمير البلاد إلغاء الفوائد على قروض الدول النامية .

٥ - إن الكويت ، وهي تستذكر اقتراحاً تقدمت به منذ عامين ، تود تأكيد التزامها بالأهداف المتوخاة من إنشاء مؤسسة استثمارية عربية أفريقية ، وأنها ستدرس بعناية ربود الدول وستواصل التشاور في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة .

- ثم تناول الكلمة رئيس الجانب الأفريقي السيد / بروسبار فوكوما وزير خارجية بوركينا فاسو فأشاد بالهدف من عقد الاجتماع ، وتعرض لأزمة الخليج التي وصفها بأنها تركت آثاراً سلبية على مسيرة التعاون العربي الأفريقي التي من بينها عدم القدرة على تنفيذ الاجتماعات والمشروعات المتفق عليها بين المجموعتين ، ورغم ذلك فإن هذه الآثار السلبية يجب ألا تدفعنا إلى التقليل من أهمية التعاون العربي الأفريقي بوصفه مصيراً مشتركاً للمجموعتين الأمر الذي ينبغي تعزيزه ودعمه في كافة المجالات .

ـ ثم تحدث الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد سليم أحمد سليم الذي شرح الغرض من عقد الاجتماع ، مشيراً إلى الخطوات التي اتخذت لمتابعة تنفيذ برامج وأنشطة التعاون العربي الأفريقي بدءاً باجتماع الدورة الواحدة والخمسين للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية واجتماعه

بالأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٥ مارس ١٩٩٠ في تونس ، وزيارته للجزائر في نفس الفترة التي تمخضت عن ترحيب الجزائر بعقد اجتماع الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي .

ثم استعرض اجتماع مجموعة الخبراء الذي عقد في أبيدجان في الفترة بين ٢٣ و ٢٦ يوليو ١٩٩٠ لصياغة الاتفاق الإطاري لمنطقة التجارة التفضيلية العربية الأفريقية ، كما أشاد بالاجتماع التحضيري للمعرض التجاري العربي الأفريقي الذي عقد مؤخراً في تونس ، وبالاجتماع الذي عقد في القاهرة في الفترة بين ١٢ و ١٦ مايو سنة ١٩٩٠ الذي ضم مديري ومسؤولي المؤسسات الإعلامية العربية والأفريقية .

وأخيراً أعرب عن أسفه لعدم إمكانية عقد اجتماع الخبراء القانونيين المكلف بإعداد النظام الأساسي لتأسيس مؤسسة الاستثمار والتمويل الذي كان مقرراً عقده في الكويت بسبب التطورات الراهنة في الخليج .

ـ ثم تحدث السيد عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية فنوه بالغرض من عقد الاجتماع وبالتأكيد على أهمية التنسيق بين المجموعتين العربية والأفريقية في القضايا ذات الاهتمام المشترك المعروضة على الجمعية العامة من أجل حشد الجهود للدفاع عن المبادئ والقيم التي يجسدها ميثاق المنظمتين والتي أمنت بها الشعوب العربية والأفريقية في نضالها الطويل من أجل الحرية والكرامة والسيادة ، وأكد أهمية تعاون المجموعتين لدعم وتأييد القضايا العربية والأفريقية المطروحة أمام المنظمة الدولية ، وفي مقدمتها قضية فلسطين وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، ودعم شعب جنوب أفريقيا في نضاله ضد نظام بريتوريا العنصري ، كما أعرب عن الأمل في أن يتم حل أزمة الخليج بانسحاب العراق من الكويت تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن وجامعة الدول العربية .

وأشار إلى أنه رغم وجود التطورات التي حالت دون تنفيذ بعض التوصيات فإن الأمل كبير في أن يتم تحقيق ذلك خلال الاجتماعات التي تمت برمجتها من قبل الأمانتين العامتين وفق قرارات التعاون .

ـ وبعد ذلك ناقشت اللجنة الدائمة البندين المطروحين على جدول الأعمال وعلى ضوءها أصدرت التوصيتين التاليتين :

أ ـ عقد اجتماعات لاحقة على هامش أعمال الجمعية العامة لتوفير الدعم للقضايا العربية والأفريقية المعروضة على جدول أعمال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وحث السفراء وال مندوبين الدائمين لدى الأمم المتحدة على التنسيق والتعاون بين المجموعتين .

ب ـ تحديد موعد اجتماع الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي المقرر عقدها في الجزائر في موعد يتم الاتفاق عليه مع الدولة المضيفة وبالتنسيق بين المنظمتين وبهدف توفير الظروف الملائمة لنجاح هذا الاجتماع .

(٢١) اتفاقية

بانشاء المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا

ان حكومات دول الجامعة العربية الموقعة على هذه الاتفاقية ، أيمانا منها بالحاجة الى توثيق الروابط بين الدول الافريقية والأمة العربية ، ورغبة منها في دعم النمو الاقتصادى للدول الافريقية فى اطار من التضامن والمصالح المشتركة ،

وأدراكا منها بأن العمل المنسق بقصد بناء الاستقلال الاقتصادى للدول الافريقية يشكل عاملا حاسما فى بلوغ اهدافنا القومية .

ورغبة منها فى اعطاء التضامن العربى الافريقى صيغا عملية وفعالة على أساس من المساواة والصداقة .

واقترعا منها بان انشاء مؤسسة مالية لخدمة احتياجات التنمية الاقتصادية للدول الافريقية يعتبر خطوة هامة تستهدف تشجيع التعاون العربى الافريقى . وتنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربى السادس بالجزائر فى اجتماعه يوم ٢٨ من نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٧٣ ، وتوصيات المجلس الاقتصادى فى اجتماعه يوم ٥ من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣

قد وافقت على مايلى :

الباب الاول

احكام عامة

المادة (١) انشاء المصرف :

تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية مؤسسة عربية مالية باسم " المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا " (ويشار اليه فيما بعد بالمصرف) .

المادة (٢) المقر :

يكون مقر المصرف فى الخرطوم ، وللمصرف أن ينشئ فروعاً أو وكالات أو مكاتب فى الدول الأعضاء أو فى غيرها من الدول حسبما يقتضيه نشاطه .

المادة (٣) الوضع القانونى :

١- المصرف مؤسسة دولية مستقلة يتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة وبلاستقلال التام فى المجالين الادارى والمالى .

٢- يخضع المصرف لاحكام هذه الاتفاقية ولبادئ القانون الدولى .

المادة (٤) الاهداف والوظائف :

هدف المصرف هو دعم التعاون الاقتصادى والمالى والفنى بين الدول الافريقية ودول العالم العربى .

وتحقيقا لهذا الهدف يقوم المصرف بالوظائف الآتية :

١- الاسهام فى تمويل التنمية الاقتصادية للدول الافريقية .

٢- تشجيع مشاركة رؤوس الاموال العربية فى التنمية الافريقية .

٣- الاسهام فى توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية فى افريقيا .

المادة (٥) العضوية :

١- الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أعضاء مؤسسون للمصرف .

٢- لاية دولة عربية حق الانضمام الى الاتفاقية المنشئة للمصرف . وذلك بموجب اخطار كتابى منها

يرسل الي الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ويقول الأمين العام بأبلاغ وثيقة الانضمام الى الدول الاعضاء والى رئيس مجلس ادارة المصرف .

٣- لايعتبر أى عضو مسئولاً بحكم عضويته عن التزامات المصرف فى غير الحدود المرسومة فى هذه الاتفاقية ، وتبقى مسؤولية كل عضو قائمة بالنسبة للجزء غير المدفوع من حصته المكتتب بها .

الباب الثاني الموارد المالية

المادة (٦) رأس المال المكتتب به :

١- رأس مال المصرف المكتتب به ابتداء هو مائتان وواحد وثلاثون مليون دولار أمريكى ، ويقسم الى الفين وثلاثمائة وعشرة سهما اسمياً قيمة كل منها مائة ألف دولار أمريكى ، توزع وفقاً لقائمة الاكتتاب الملحق بهذه الاتفاقية .

٢- تدفع قيمة الأسهم التى يكتبب بها الأعضاء على أربعة أقساط متساوية ومتتالية ، ويقوم كل عضو أصبح تحت الاتفاقية نافذة فى شأنه بدفع مبالغ القسط الأول لحساب المصرف لدى الجهة التى يحددها مجلس المحافظين فى أول اجتماع له ، على أن يتم ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قرار المجلس فى هذا الشأن ، ويتم الدفع من جانب الدول التى تودع وثائق التصديق بعد نفاذ هذه الاتفاقية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ايداع هذه الوثائق ، كما تدفع الأقساط التالية لحساب المصرف لدى الجهة التى يحددها مجلس الادارة على أن تتم تغطية رأس المال بالكامل خلال فترة لا تتجاوز السنتين من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

٣- لايجوز أن يكون الاكتتاب بمبلغ يقل عن عشرة أسهم .

٤- تسدد الأقساط المستحقة ويتم الدفع بالدولار الأمريكى .

المادة (٧) تحويل الأسهم :

لايجوز تحويل الأسهم الا الى المصرف نفسه وفقاً لنص

المادة (٤٣) الخاصة بإجراءات الانسحاب

المادة (٨) زيادة رأس المال :

١- يزداد رأس مال المصرف بقيمة المبالغ المكتتب بها من دول أعضاء جدد أو بقيمة المبالغ الإضافية التى تكتتب بها أية دولة من الدول الاعضاء زيادة على حصتها الأصلية فى رأس المال .

٢- لمجلس المحافظين زيادة رأس مال المصرف كلما دعت الحاجة الى ذلك بقرار يتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الاصوات وتسرى الزيادة على الاعضاء الموافقين عليها .

٣- يضع النظام المالى للمصرف أساس تحديد ما يدفعه كل عضو مقابل الاكتتاب بأسهم جديدة عند زيادة رأس المال وفقاً للفقرتين السابقتين .

المادة (٩) الاقتراض :

١- يسعى المصرف الى زيادة موارده عن طريق الاقتراض والحصول على الائتمان والودائع طويلة الأجل والمتوسطة واصدار السندات فى الاسواق المالية الوطنية والدولية ، وذلك عندما يتسنى له البدء فى هذا النوع من العمليات دون اخلال بسلامته المالية وبأهدافه ووظائفه فى التمويل الانمائى .

٢- على المصرف ان يحصل دائماً على الموافقة المسبقة لأية دولة يرغب المصرف فى الحصول على تمويل إضافي فى اقليمها .

٣- لايجوز أن يتعدى أجمالى المبالغ التى يقترضها المصرف فى أية لحظة ٢٠٠ ٪ من مجموع

رأس المال المدفوع والاحتياطيات الا إذا اتخذ مجلس المحافظين قرارا صريحا بغير ذلك ، ولا يسرى هذا التحديد على الودائع .

الباب الثالث العمليات

المادة (١٠) مبادئ العمل :

يباشر المصرف أعماله وفقا للمبادئ التالية :

- ١- لايجوز للمصرف أن يشترك في أية عملية من شأنها أن تتعارض بأي وجه من الوجوه مع أهدافه أو وظائفه أو أن تحد منها أو تحرفها .
- ٢- لايجوز للمصرف أن يباشر أية عملية في دولة افريقية اذا ما اعترضت هذه الدولة على تلك العملية .
- ٣- يطبق المصرف المبادئ المتعارف عليها للتمويل الانمائى بشروط ميسرة دون إخلال بالمحافظة على سلامة وضعة المالى العام .
- ٤- يقوم المصرف بعملياته التمويلية بالشروط المناسبة لطبيعة كل عملية وظروفها ، وعلى المصرف عند تحديده لتلك الشروط فيما يتعلق بنشاطه في الدول الافريقية الاقل نمواً ان يراعى الحالة السائدة في تلك الدولة وحاجتها الى التمويل بشروط أكثر يسرا .
- ٥- على المصرف عند القيام بعمليات التمويل أن يأخذ في الحسبان احتمالات قدرة المستفيد أو ضامنه أن وجد على الوفاء بالتزاماتها .
- ٦- على المصرف أن يتخذ التدابير اللازمة للتأكد من أن مبالغ أى تمويل يقدمه يتم استخدامها فقط في الأغراض التى قدم هذا التمويل من أجلها ، مع مراعاة اعتبارات الاقتصاد فى التكاليف والكفاءة فى التنفيذ .
- ٧- تستخدم مبالغ أى قرض يقدمه المصرف تمويلا لمشروع معين على أساس مناقصة عامة علنية تجرى فى الدول الافريقية والعربية للحصول على سلع وخدمات منتجة فى هذه الدول ، ويجوز لمجلس الادارة فى الحالات التى يرتئىها السماح بالشراء من غير الدول المذكورة أو عن غير طريق المناقصة العامة .

المادة (١١) انواع العمليات :

يباشر المصرف عملياته وفق الصور التى يعتبرها مجلس الادارة مناسبة لتحقيق أغراض المصرف

وتكون الأولوية مع ذلك لصور العمليات التالية :

- ١- القروض والكفالات الممنوحة لمؤسسات التمويل الانمائى المحلية أو المشتركة أو الاقليمية :
- ٢- استكمال تمويل المشروعات الاقتصادية الهامة خاصة فى المجالين الصناعى والزراعى لسد النقص فى مصادر تمويله الخارجى .
- ٣- المعونة الفنية والمالية لاستكشاف الفرص السليمة للتنمية الاقتصادية ، ولاعداد مايناسبها من برامج ومشاريع لوضع خططها المالية والعمل على تنفيذها ، وبصفة خاصة ماكان فى صورة مشروعات عربية افريقية مشتركة .
- ٤- المعونة الفنية والمالية اللازمة للحصول على فنون الإنتاج والمعارف الحديثة .

المادة (١٢) ، الجهات المستفيدة :

الجهات التي يمكن أن تستفيد من عمليات المصرف وفقا لاحكام هذه الاتفاقية هي :

- ١- حكومات الدول الافريقية بما في ذلك أية ولاية أو وكالة وجهاز تابع لها .
- ٢- المؤسسات العامة أو الخاصة والهيئات أو المشروعات ، العاملة في الدول الافريقية والتي تملكها بصفة جوهريّة هذه الدول أو مواطنون لها .
- ٣- المؤسسات المشتركة الافريقية أو الافريقية العربية التي تؤسس لاغراض التنمية الاقتصادية وتكون في حاجة لتمويل مشروع معين .

المادة (١٣) الصناديق الخاصة :

- ١- يجوز للمصرف أن يتولى ادارة موارد مالية يتفق الغرض المحدد لها مع اهدافه ووظائفه .
- ٢- تخصص لهذه الموارد صناديق خاصة مستقلة عن حسابات المصرف الاخرى .
- ٣- يضع مجلس ادارة المصرف ماقد يلزم من قواعد ولوائح بشأن ادارة هذه الصناديق .

المادة (١٤) شروط العمليات :

- ١- يقوم المصرف بعملياته بالشروط والاضاع التي يعتبرها مجلس الادارة ملائمة لكل حالة من الحالات بحيث لا يتم تمويل أى مشروع الا بعد استكمال دراساته وبرنامج تنفيذه والتثبت من أهميته للاقتصاد القومى للدول المعنية .
- ٢- يضع مجلس الادارة قواعد العمل اللازمة بشأن كل نوع من العمليات التي يقوم بها المصرف .

المادة (١٥) الاموال السائلة :

يوظف المصرف موارده السائلة في الاوراق المالية والودائع المصرفية التي يقررها مجلس الادارة ، على أن تتم هذه التوظيفات بقدر الامكان في الدول العربية والافريقية مع مراعاة ضرورات الامان والسيولة والقابلية للتحويل النقدي والتنويع وأحسن العوائد المتاحة .

المادة (١٦) حدود العمليات المالية :

يضع مجلس الادارة القواعد المتعلقة بالحدود القصوى لما يقدمه من قروض وكفالات في أية لحظة معينة والحد الاقصى لمبلغ أى تمويل يقدمه ، وذلك مع مراعاة موارد المصرف والمحافظة على سلامة أوضاعه المالية .

الباب الرابع

مجلس المحافظين

المادة (١٧) التكوين :

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب محافظ عن كل عضو من أعضاء المصرف يعينهما ذلك العضو ، ولا يجوز لنائب المحافظ أن يشترك في التصويت الا في غياب المحافظ .

المادة (١٨) الصلاحيات :

- ١- يكون لمجلس المحافظين كافة صلاحيات المصرف .
- ٢- لمجلس المحافظين أن يصدر توجيهات لمجلس الادارة حول السياسة العامة للمصرف وله أن يفوض مجلس الادارة في بعض أو كل صلاحياته فيما عدا :

(أ) زيادة رأس مال المصرف طبقا للفقرة (٢) من المادة (٨)

(ب) تعيين رئيس مجلس الادارة المدير العام للمصرف .

- (ج) اقرار النظام المالى للمصرف طبقا لما يقترحه مجلس الادارة .
- (د) تعيين مراقبى الحسابات للمصرف وتحديد مكافآتهم .
- (هـ) التصديق على ميزانية المصرف وحساب ايراداته ومصروفاته بعد الاطلاع على تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبى الحسابات .
- (و) تخصيص صافى الدخل .
- (ز) تفسير وتعديل هذه الاتفاقية .
- (ح) وقف أحد الأعضاء .
- (ط) انتهاء عمليات المصرف وتوزيع أصوله .

٣- يحتفظ مجلس المحافظين بكافة اختصاصاته فى ممارسة الصلاحيات التى فوضها لمجلس الادارة وفقا للفقرة السابقة .

المادة (١٩) الاجتماعات :

١- يعقد مجلس المحافظين اجتماعا سنويا كما يجتمع كلما قرر المجلس ذلك أو بناء على دعوة من مجلس الادارة ، وعلى مجلس الادارة دعوة المجلس للانعقاد اذا ما طلب ذلك خمسة من أعضاء المصرف

٢- يكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية من الأعضاء يمثلون ما لا يقل عن ثلثى مجموع الأصوات .

٣- يختار المجلس فى اجتماعه السنوى أحد المحافظين رئيسا للمجلس ويباشر الرئيس وظيفته حتى انتخاب الرئيس التالى .

٤- يجوز لمجلس المحافظين أن يضع قواعد تخول مجلس الادارة عندما يرى ذلك مناسبا ، طرح موضوع معين على مجلس المحافظين للتصويت عليه دون الدعوة لعقد اجتماع .

٥- يدعى الأمين العام لجامعة الدول العربية الى اجتماعات مجلس المحافظين بصفة مراقب ويكون له أو لمن ينيبه فى الحضور الحق فى الاشتراك فى مداولات المجلس دون حق فى التصويت ، كما يبلغ بكافة قرارات المجلس .

٦ - يدعى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الى اجتماعات مجلس المحافظين بصفة مراقب ويكون له أو لمن ينيبه فى الحضور الحق فى الاشتراك فى مداولات المجلس دون حق فى التصويت .

المادة (٢٠) التصويت :

١- عند التصويت فى مجلس المحافظين يكون لكل عضو مائتا صوت بحكم عضويته فى المصرف ، يضاف اليها صوت عن كل سهم يملكه فى رأس المال ، ويكون لكل محافظ أو لنائبه عند غيابه أصوات الدولة التى يمثلها .

٢- تتخذ القرارات فى جميع ما يعرض على المجلس بأغلبية الأصوات الممثلة فى الاجتماع مالم تنص هذ الاتفاقية على خلاف ذلك .

الباب الخامس

مجلس الادارة

المادة (٢١) التكوين :

- ١- يتولى ادارة المصرف مجلس ادارة يتكون ابتداء من رئيس وأحد عشر عضوا .
- ٢- لكل عضو يسهم فى رأس المال بمائتى سهم أو أكثر مقعد واحد فى مجلس الادارة ، وتشترك

بقية الأعضاء في المصرف - بحسب قوتها في التصويت في مجلس المحافظين في اختيار العدد الباقي من أعضاء مجلس الإدارة .

٣- لكل عضو في المصرف لا يمثل في المجلس بعضو الحق في ارسال ممثل له لحضور جلسات المجلس والاشتراك في مداولاته دون حق في التصويت .

٤- في حالة غياب رئيس مجلس الإدارة يختار المجلس من بين أعضائه رئيسا للجلسة .

المادة (٢٢) فترة العضوية :

١- فترة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد ، وعلى أعضاء المجلس مباشرة وظيفتهم حتى يتولاها من خلفهم .

٢- يتحمل المصرف النفقات المناسبة لحضور أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين اجتماعات المجلس .

المادة (٢٣) خلو المنصب :

عند خلو مقعد في مجلس الإدارة لممثلي الدول التي تقل مساهمة كل منها في رأس المال عن مائتي سهم ، يشغل هذا المقعد المرشح الذي حصل على أعلى عدد من الأصوات أثناء اختيار ممثلي هذه الدول ، فإذا لم يكن ثمة مرشح تشترك الدول المذكورة في اختيار من يشغل المقعد الخالي ، ويكمل عندئذ العضو الجديد المدة المتبقية من عضوية سلفه .

المادة (٢٤) الاجتماعات :

١- تعقد اجتماعات مجلس الإدارة في مقر المصرف أو في أى مكان قرره المجلس .

٢- يجتمع المجلس كل أربع أشهر أو كلما احتاج ذلك عمل المصرف ويوجه الدعوة رئيس المجلس أو أى عضوين من أعضاء المجلس .

٣- يكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه .

المادة (٢٥) الصلاحيات :

تكون لمجلس الإدارة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة المصرف إلا ما كان منها مقصورا علي مجلس المحافظين ، وتتضمن صلاحيات المجلس على وجه الخصوص مايلي :

١- رسم السياسة العامة للمصرف ومتابعة تنفيذها بما يتفق وأحكام هذه الاتفاقية وتوجيهات مجلس المحافظين .

٢- وضع القواعد والنظم واتخاذ التدابير اللازمة لتسيير أعمال المصرف على أساس الاقتصاد في النفقات والكفاءة في العمل .

٣- تحديد برنامج للعمليات يعين حجمها ونظمها .

٤- الموافقة على القروض والمعونات التي يقدمها المصرف .

٥- اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض واصدار السندات .

٦- اعداد اجتماعات مجلس المحافظين والوثائق المعروضة عليه بما في ذلك تقرير سنوى عن أعمال المصرف .

٧- انشاء وكالات وفروع ومكاتب للمصرف حسبما تقتضيه مصلحة العمل .

المادة (٢٦) القرارات :

١- تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين ما لم ينص على غير ذلك في هذه الاتفاقية ، ويكون لكل عضو صوت واحد .

٢- لايجوز لرئيس المجلس التصويت الا في حالة تساوى أصوات المجلس ، ويكون صوته مرجحا .

الباب السادس جهاز العاملين

المادة (٢٧) الرئيس المدير العام :

- ١- رئيس مجلس الادارة هو الرئيس المدير العام للمصرف ويعين لفترة مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويبقى الرئيس المدير العام فى وظيفته حتى يتولى من يخلفه فى منصبه .
- ٢- الرئيس المدير العام هو الموظف التنفيذى الأعلى فى المصرف وعليه أن يتولى تسيير الأعمال الجارية للمصرف وفق توجيهات مجلس الادارة ، والرئيس المدير العام مسؤول عن تنظيم وتعيين وانهاء خدمات أعضاء الجهاز العامل وفقا لما يصدره مجلس الادارة فى هذا الصدد من لوائح .
- ٣- يكون الرئيس المدير العام هو الممثل القانونى للمصرف .

المادة (٢٨) نواب الرئيس المدير العام :

- ١- لمجلس الادارة أن يعين بناء على توصية الرئيس المدير العام نوابا له من غير أعضاء المجلس ، ويحدد المجلس اختصاصات كل منهم .
- ٢- يجوز لنواب الرئيس المدير العام المشاركة فى اجتماعات مجلس الادارة بون حق فى التصويت .

المادة (٢٩) أعضاء الجهاز العامل :

على المصرف عند اختيار العاملين فيه أن يراعى الاستفادة القصوى من الخبرات العربية والافريقية ، على أوسع نطاق جغرافى ممكن ، مع مراعاة توافر أعلى مستويات الكفاءة والقدرة الفنية .

المادة (٣٠) الوضع الدولى للعاملين :

- يكون ولاء جميع العاملين بالمصرف عند ممارسة أعباء ووظائفهم للمصرف وحده وليس لأية سلطة أخرى وعليهم الامتناع عن أى عمل لا يتفق مع الصفة الدولية لوظيفتهم أو مع استقلالهم .
- ٢- على كل دولة من الدول الأعضاء احترام ذلك الوضع والامتناع عن أية محاولة للتأثير على أى من العاملين فى تأدية واجباته .

المادة (٣١) مرتبات ومكافآت العاملين :

على مجلس الادارة عند تحديد مستوى مرتبات ومكافآت موظفى المصرف وغيرهم من العاملين فيه أن يراعى ضرورة تأمين قدرة المصرف على اجتذاب ما يحتاجه من عاملين .

الباب السابع

الاحكام المالية

المادة (٣٢) السنة المالية :

تبدأ السنة المالية يوم أول يناير (كانون الثانى) وتنتهى يوم ٣١ ديسمبر (كانون الأول) من كل عام ، ويحدد مجلس الادارة فترة السنة المالية الأولى .

المادة (٣٣) الميزانية الادارية :

يعرض الرئيس المدير العام على مجلس الادارة فى موعد لا يتعدى ٣٠ سبتمبر أيلول من كل عام تقديرا للمصروفات الادارية وللإيرادات الجارية خلال السنة التالية .

المادة (٣٤) الحسابات والتقارير السنوى :

- ١- يعمل الرئيس المدير العام على أن يحتفظ المصرف بسجلات محاسبية سليمة تعطى صورة

صحيحة عن أوضاع المصرف وتوضح معاملاته .

٢- على مجلس الإدارة أن يعرض على الاجتماع السنوى لمجلس المحافظين تقريراً سنوياً يحتوى على حسابات مدققة ، بما فى ذلك ملخص لميزانيته العمومية وبيان بمصادر الأموال واستخداماتها وحساب للإيرادات والمصروفات . ويحدد مجلس الإدارة صورة تلك البيانات ومدى تفصيل كل منها ، وترسل صورة من هذا التقرير الى الأمين العام لجامعة الدول العربية لعرضه على المجالس المختصة في الجامعة .

المادة (٣٥) مراقبة الحسابات :

تتولى مراقبة حسابات المصرف مؤسسة ذات مركز مرموق يختارها سنوياً مجلس المحافظين .

المادة (٣٦) الأرباح والاحتياطي :

يقرر مجلس المحافظين بناء على توصية مجلس الإدارة أوجه تخصيص صافي الدخل المتحقق للمصرف سواء بتحويله الى الاحتياطي أو بإضافته لرأس المال بنسبة حصص الأعضاء أو بغير ذلك من الوجوه التي تحقق أغراض المصرف .

الباب الثامن

الحصانات والامتيازات

المادة (٣٧) حصانة أموال المصرف :

يتمتع المصرف وأمواله وأصوله فى الدول الأعضاء بالحصانة ضد التأميم أو المصادرة أو نزع الملكية أو الحراسة أو التفتيش أو أية صورة أخرى من الاستيلاء بفضل السلطة التنفيذية أو التشريعية ، كما تتمتع أمواله بالحرية المطلقة من كافة قيود الرقابة على الصرف ، وتسرى الحصانات المذكورة على الودائع لدى المصرف .

المادة (٣٨) حصانة السجلات :

تتمتع سجلات المصرف بالحصانة الكاملة .

المادة (٣٩) حصانة المراسلات وامتيازاتها :

تكون لمراسلات المصرف حصانتها في كل دولة عضو ، وتتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها المراسلات الرسمية للدول الأعضاء الأخرى في تلك الدولة .

المادة (٤٠) الحصانة الضريبية :

١- تعفى مساهمات الأعضاء فى المصرف وأصول المصرف وأمواله ودخله وعملياته والودائع التي يتلقاها والسندات التي يصدرها - أيًا كان حائزها - وصفقاته المصرح بها وفقاً لهذه الاتفاقية ، من جميع الضرائب والرسوم فى أراضي الدول الأعضاء ، كما يعفى المصرف من القيود على استيراد المهمات اللازمة لأعماله ومن الرسوم الجمركية عليها ، ولايسرى ذلك على الرسوم التي تؤدى مقابل تقديم خدمات فعلية للمصرف .

٢- يعفى المصرف من أية مسئولية تتعلق بتحصيل أو دفع أية ضريبة أو رسم .

المادة (٤١) الاجرامات القضائية :

تجوز مقاضاة المصرف أمام المحاكم ذات الاختصاص فى إقليم أية دولة أقام فيها المصرف فرعاً أو وكالة أو مكتباً أو حيث أصدر سندات أو قام بكفالتها .

المادة (٤٢) الامتيازات والحصانات الشخصية :

١- يتمتع المحافظون ونوابهم وأعضاء مجلس الإدارة وموظفو المصرف فى كل دولة من الدول

الأعضاء بالمزايا والحصانات الآتية :

- (أ) الحصانة القضائية فيما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية .
 - (ب) الاعفاء من قيود الهجرة وإجراءات تسجيل الأجانب وقيود الرقابة على المصرف في الدولة العضو ، وذلك بالقدر الذي يتمتع به ممثلو الدول الأعضاء المائلون لهم في المرتبة في هذه الدولة .
 - (ج) الاعفاء من الضريبة على المرتبات والمكافآت التي يتقاضونها من المصرف .
 - (د) نفس المزايا الممنوحة من حيث تسهيلات السفر لممثلي الدول الأعضاء المائلين لهم في المرتبة .
- ٢- تكون الامتيازات والحصانات والتسهيلات المنصوص عليها في هذه المادة بفرض القيام بالواجبات الرسمية فقط .

الباب التاسع

الانسحاب ووقف العضوية

المادة (٤٣) الانسحاب :

- ١- لايجوز لاية دولة من الدول الأعضاء الانسحاب من المصرف قبل مضي خمس سنوات على عضويتها ، ويكون الانسحاب باخطار كتابي يوجه الى المصرف في مقره ، ويصبح الانسحاب نافذا من تاريخ استلام الاخطار أو أى تاريخ لاحق يحدده هذا الاخطار بما لايتعدى الستة أشهرالتالية له .
- ٢- يسترد المصرف أسهم العضو المنسحب بثمن يساوى قيمتها الدفترية في آخرالسنة السابقة على تاريخ الاخطار بالانسحاب أو قيمتها المدفوعة أيهما أقل .
- ٣- يحدد مجلس الادارة أجل دفع قيمة الاسهم المستردة طبقا للامكانيات المتاحة للمصرف ، ولايجوز أن يتعدى هذا الاجل عشر سنوات من تاريخ الاخطار ،مع مراعاة حكم الفقرة ٥ من هذه المادة . كما لايجوز دفع أى مبلغ مستحق للعضو المنسحب الا بعد مرور ستة أشهر على الاقل من تاريخ انسحابه .

٤- يكون أداء ثمن الأسهم بالدولار الأمريكى .

- ٥- يوقف الدفع طالما كان العضو المنسحب ، أو أى من وكالاته ، عليه التزام قبل المصرف بصفته مقترضا أو كفيلا ، وللمصرف في هذه الحالة أن يخصم قيمة المبالغ المستحقة للعضو من أى التزام يحل أجله .

المادة (٤٤) وقف العضوية :

- ١- لمجلس المحافظين في حالة اخلال دولة من الدول الاعضاء بالتزاماتها قبل المصرف أن يتخذ بأغلبية ثلثي مجموع الأصوات قرارا بوقف عضوية هذه الدولة .
- ٢- تنتهى عضوية الدولة الموقوفة من تلقاء نفسها بمضى سنة واحدة على تاريخ الوقف مالم يتخذ مجلس المحافظين قرارا بنفس الاغلبية بغير ذلك .
- ٣- لا يكون للعضوية الموقوفة الحق في ممارسة حقوق العضوية فيما عدا ما تنص عليه الاحكام الخاصة بالانسحاب وتسوية المنازعات ، ويبقى العضو مع ذلك مسؤولا عن جميع التزاماته قبل المصرف سواء بأعتباره عضوا أو مقترضا أو كفيلا أو غير ذلك .
- ٤- تطبق الاحكام الخاصة باسترداد أسهم العضو المنسحب على العضو الموقوف الذي انتهت عضويته .

الباب العاشر وقف الأعمال والتصفية

المادة (٤٥) الوقف المؤقت للعمليات :

لمجلس الادارة فى الحالات الاستثنائية الطارئة أن يوقف مؤقتا نشاط المصرف الخاص بالقيام بعمليات جديدة ، وذلك حتى تتاح لعرض الامر على مجلس المحافظين واتخاذ هذا المجلس قرارا فى هذا الشأن .

المادة (٤٦) التصفية :

- ١- لمجلس المحافظين بعد أخطار الدول الاعضاء بفترة لا تقل عن أربعة أشهر أن يتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات قرارات بانتهاء عمليات المصرف وتصفيته .
- ٢- وعلى مجلس الادارة أن يتخذ ما يترتب على ذلك من إجراءات التصفية إما بنفسه وإما عن طريق لجنة مصفين يعينها مجلس المحافظين بناء على اقتراح مجلس الادارة .
- ٣- لا توزع أصول المصرف فيما بين الاعضاء الا بعد اداء كافة الالتزامات المترتبة عليه أو اتخاذ التدابير اللازمة لادائها .
- ٤- يكون توزيع أصول المصرف على الاعضاء بنسبة ما يملكونه من حصص فى رأس المال ، ويتم هذا التوزيع فى المواعيد وبالشروط التى يحددها مجلس المحافظين .

الباب الحادي عشر أحكام متنوعة

المادة (٤٧) والتفسير والتطبيق :

- ١- يبت مجلس المحافظين فى أى نزاع ينشأ حول تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بين أى من الدول الاعضاء والمصرف أو بين اثنين أو أكثر من الدول الاعضاء .
- ٢- عند تفسير وتطبيق أحكام هذه الاتفاقية يكون تعريف " الدول العربية " كل دولة عضو فى جامعة الدول العربية ، ويكون تعريف " الدول الأفريقية " كل دولة أخرى عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية .

المادة (٤٨) التحكيم :

- ١- إذا نشأ نزاع بين المصرف ودولة انتهت عضويتها أو بين المصرف وإحدى دولة عضو بعد قرار انتهاء عمليات المصرف ، يعرض هذا النزاع على هيئة من ثلاثة محكمين ، ويقوم الطرف طالب التحكيم باخطار الطرف الآخر فى النزاع بطبيعة النزاع وباسم المحكم الذى يعينه ، وعلى الطرف الآخر أن يقوم فى هذه الحالة بتعيين المحكم الثانى خلال ثلاثين يوما من تاريخ هذا الاخطار . فان لم يفعل جاز لطالب التحكيم أن يطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية اختيار هذا المحكم . ويعين المحكم الثالث باتفاق طرفى النزاع خلال ستين يوما من تاريخ الاخطار المذكور ، وإذا تعذر على الطرفين تعيينه فى الفترة المحددة يقوم الامين العام لجامعة الدول العربية بتعيينه بناء على طلب أى من الطرفين .
- ٢- تصدر قرارات لجنة التحكيم بأغلبية الأصوات ، وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للطرفين .
- ٣- يكون للمحكم الثالث حق البت فى كافة المسائل الاجرائية عند اختلاف أطراف النزاع حولها .

المادة (٤٩) تعديل الاتفاقية :

- ١- يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية بقرار من مجلس المحافظين يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات .

٢- يجوز لأية دولة عضو أو لمجلس الإدارة اقتراح تعديل هذه الاتفاقية ، ويبلغ الاقتراح لجميع الدول الأعضاء قبل تاريخ اجتماع مجلس المحافظين الذى سينظر فى التعديل بفترة لاتقل عن ثلاثة أشهر .

المادة (٥٠) جهة الاتصال :

تعين كل دولة سلطة رسمية مناسبة تكون جهة الاتصال مع المصرف بشأن أى موضوع يتعلق بهذه الاتفاقية ، وتعتبر كافة البيانات التى تقدمها هذه الجهة للمصرف صادرة عن الدولة العضو المعنية .

المادة (٥١) لغة التعامل :

تكون اللغة العربية هى لغة التعامل الأساسية فى المصرف ، ويجوز أن تستخدم الى جانبها اللغة الفرنسية أو الانجليزية حسبما تقتضيه الظروف .

المادة (٥٢) حظر النشاط السياسى :

يحظر على المصرف وعلى جميع الاشخاص العاملين فى أى من أجهزته التدخل فى الشؤون السياسية سواء فى الدول الاعضاء أو فى الدول المستفيدة من عمليات المصرف أو التى يباشر فيها نشاطه .

المادة (٥٣) العلاقة بالمنظمات الأخرى :

١- يتعاون المصرف فى حدود الوظائف المحددة له فى هذه الاتفاقية مع المنظمات الوطنية والأقليمية والعالمية فى حقول التنمية والمعونة الدولية .

٢- يجوز للمصرف أن يعقد مع تلك المنظمات اتفاقيات تهدف الى تدعيم ذلك التعاون طبقا لما يوافق عليه مجلس الإدارة .

الباب الثانى عشر

الاحكام الختامية

المادة (٥٤) التوقيع والاياداع :

١- توضع هذه الاتفاقية فى نسخة أصلية واحدة باللغة العربية معدة للتوقيع عليها من قبل حكومات الدول المذكورة بقائمة الاككتاب الملحقه بالاتفاقية ، وتودع لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ليتم التوقيع عليها فى أجل لايتعدى ١٣ مارس (آذار) ١٩٧٤ .

٢- تسلم الامانة العامة لجامعة الدول العربية صورة طبق الاصل من الاتفاقية لكل من الدول الموقعة ولاية دولة أخرى تنضم الى عضوية المصرف ..

المادة (٥٥) التصديق والقبول والاقرار :

تكون هذه الاتفاقية محلا للتصديق عليها أو قبولها أو اقرارها من جانب الدول الموقعة ، وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الاقرار بالامانة العامة لجامعة الدول العربية فى موعد اقضاء ثلاثون يوما من تاريخ التصديق أو القبول أو الاقرار ، وعلى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ابلاغ سائر الدول الاعضاء الاخرى بكل ايداع لتلك الوثائق وتاريخه .

المادة (٥٦) النفاذ :

تصبح هذه الاتفاقية نافذة اذا تم ايداع وثائق التصديق عليها أو قبولها أو اقرارها من جانب ما لا يقل عن خمس دول يبلغ اجمالى الحصص التى اكتسبت بها ٥٠ ٪ على الأقل من رأس مال المصرف ويعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية نفاذ هذه الاتفاقية عند تحقيق هذا النصاب .

المادة (٥٧) التحفظات :

لايجوز إبداء أى تحفظ على هذه الاتفاقية سواء عند التوقيع أو التصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام اليها .

المادة (٥٨) الاجتماع الأول لمجلس المحافظين :

يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية الى أول اجتماع لمجلس المحافظين خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة (٥٩) بدء العمليات :

على مجلس الادارة أن يخطر جميع الدول الاعضاء بتاريخ بدء عمليات المصرف .

وتأييدا لما تقدم ، وقع ممثلو الحكومات المفوضون فى هذا الشأن بأسمائهم ادناه .

- المملكة الاردنية الهاشمية . - دولة الامارات العربية المتحدة - دولة البحرين - الجمهورية

التونسية . - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . - المملكة العربية السعودية . - جمهورية

السودان الديمقراطية . - الجمهورية العربية السورية . - الجمهورية العراقية . - سلطنة عمان .

- دولة قطر . - دولة الكويت . - الجمهورية اللبنانية . - الجمهورية العربية الليبية . - جمهورية

مصر العربية . - المملكة المغربية . - الجمهورية الاسلامية الموريتانية . - فلسطين .

وضعت هذه الاتفاقية فى يوم الاثنين ٢٦ من محرم سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ١٨ من فبراير (شباط)

سنة ١٩٧٤ م ، من أصل واحد باللغة العربية يحفظ لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وسلمت منه

صورة طبق الأصل لكل من الاطراف .

(٢٢) النظام الأساسي للصندوق العربي
للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية(*)
(المادة الاولى)

تعريف

فى تطبيق أحكام هذا النظام يكون للكلمات والعبارات الاتية المعانى الواردة قرين كل منها :

الصندوق : الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية .

الجامعة : جامعة الدول العربية .

الأمين العام : الأمين العام لجامعة الدول العربية .

الأمين المساعد : الأمين المساعد للشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

مجلس الادارة : مجلس ادارة الصندوق .

السكرتير التنفيذى للصندوق : مدير الصندوق .

السكرتارية التنفيذية للصندوق : الجهاز الفنى والمالى والادارى للصندوق .

المنظمات المتخصصة : المنظمات العربية المتخصصة التى تعمل فى نطاق جامعة الدول العربية .

(المادة الثانية)

انشاء الصندوق

ينشأ صندوق يسمى الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ويكون احد أجهزة الامانة العامة ويتمتع بالشخصية القانونية فى الحدود اللازمة لتحقيق أهدافه .

(المادة الثالثة)

أهداف الصندوق ومجالات نشاطه

يهدف الصندوق الى تقديم المعونة الفنية فى مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الافريقية والعربية .

(المادة الرابعة)

وسائل تحقيق أهداف الصندوق

يعمل الصندوق على تحقيق أهدافه بالوسائل التى يراها كفيلة لتحقيق هذه الأهداف وعلى الأخص :

- ١- تنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التى تقدمها الأمانة العامة والمنظمات المتخصصة .
- ٢- اعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية فى الدول الافريقية والعربية وتوفير فرص تنفيذها .
- ٣- تقديم الخدمات الاستشارية ، وتوفير الخبراء وتنظيم تبادلهم بين الدول الافريقية والعربية .
- ٤- العمل على تنسيق جهود الدول الافريقية والعربية فى التطوير العلمى والتكنولوجى وتطوير أساليب ووسائل الانتاج .
- ٥- خلق ميادين جديدة للتعاون الانمائى بين الدول الافريقية والعربية .

* وافق مؤتمر القمة العربى السابع على النظام الأساسى فى اجتماعه بالرباط يوم ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٤ .

* وافق مجلس الجامعة على تعديل المواد ١ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من أحكام هذا النظام فى دور انعقاده العادى السابع

والستين مارس (آذار) ١٩٧٧ .

٦- تنمية المهارات الفنية والادارية بتوفير المنح التدريبية والدراسات المتخصصة لأبناء الدول الافريقية والعربية .

٧- التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الافريقية والعربية والدولية العاملة فى مجال التنمية والمعونة الفنية .

٨- العمل على توجيه رؤوس الأموال العربية الى الاستثمار فى المشروعات الافريقية والعربية .

(المادة الخامسة)

أجهزة الصندوق

يكون للصندوق مجلس ادارة وسكرتارية تنفيذية .

(المادة السادسة)

مجلس الادارة

١- يتكون مجلس ادارة الصندوق من :

(أ) الأمين العام رئيسا ، وينوب عنه الأمين المساعد .

(ب) سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من بين المتخصصين الذين ترشحهم الدول العربية الأعضاء فى الجامعة ، على الايضم مجلس الادارة أكثر من عضو من دولة واحدة .

٢- تكون اجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور خمسة من الأعضاء وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فاذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

(المادة السابعة)

اختصاص مجلس الادارة

(أ) يختص مجلس الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام الصندوق بمهامه وعلى الأخص :

١- وضع خطط العمل والقواعد اللازمة لتنفيذها .

٢- بحث واقرار طلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول المعنية .

٣- اتخاذ الاجراءات الخاصة بعقد الاتفاقيات مع الدول طالبة المعونة .

٤- اعتماد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى قبل العرض على مجلس الجامعة .

٥- تحديد نسبة الاحتياطى الخاصة بالصندوق .

٦- اقتراح الأنظمة المالية والادارية التى تقتضيها الطبيعة الخاصة لعمل الصندوق قبل عرضها على مجلس الجامعة .

٧- تقديم تقرير سنوى عن نشاط الصندوق لمجلس الجامعة .

(ب) لمجلس الادارة أن يفرض بعض اختصاصاته فيما بين أوار انعقاده للأمين العام ، وللأمين العام أن يفوض الأمين المساعد فى هذه الاختصاصات .

(المادة الثامنة)

السكرتارية التنفيذية

يرشح الأمين العام رئيس مجلس الادارة مدير الصندوق ويعينه بعد موافقة المجلس ، ويكون مدير الصندوق سكرتيرا تنفيذيا له .

ويتولى الجهاز الفنى والمالى والادارى للصندوق السكرتارية التنفيذية .

(المادة التاسعة)

اختصاصات السكرتارية التنفيذية

تقوم السكرتارية التنفيذية بجميع الأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بالعمل في الصندوق وعلى الأخص :

١- اعداد مشروعات خطط وبرامج الصندوق واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها فور موافقة مجلس الادارة عليها .

٢- الاتصال بالمنظمات الإفريقية والعربية المتخصصة والهيئات الدولية وغيرها في كل ما يتعلق بأعمال الصندوق .

٣- اعداد مشروع الموازنة قبل عرضه على مجلس الادارة .

٤- اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بطلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول .

٥- تولى أعمال السكرتارية الفنية والإدارية لاجتماعات مجلس الادارة واللجان التي يشكلها .

(المادة العاشرة)

إشراف مجلس الجامعة

يشرف مجلس الجامعة على ادارة الصندوق ، ويضع السياسة العامة له والقواعد التي تحكم نشاطه .

(المادة الحادية عشرة)

موازنة الصندوق

يكون للصندوق موازنة مستقلة تلحق بموازنة الجامعة ، ويقترح مشروعها مجلس الادارة وتعرض على مجلس الجامعة لمناقشتها واعتمادها .

(المادة الثانية عشرة)

موارد الصندوق

تتكون موارد الصندوق من :

١- الاعتمادات المدرجة للصندوق في موازنة الجامعة .

٢- المساهمات الاختيارية للدول العربية .

٣- مساهمات الدول التي تفيد من خدمات الصندوق .

٤- تبرعات ومساهمات المنظمات الدولية ، والمؤسسات والهيئات العربية التي يقرر مجلس الجامعة قبولها .

(المادة الثالثة عشرة)

مزايا وحصانات الصندوق

يتمتع الصندوق ، أمواله وموجوداته وموظفوه ، بمزايا وحصانات الجامعة .

(المادة الرابعة عشرة)

النظم الإدارية والمالية للصندوق

تسرى على الصندوق الأنظمة الإدارية والمالية للجامعة وذلك ما لم تتطلب أنشطة الصندوق وضع أنظمة أخرى يوافق عليها مجلس الجامعة .

(المادة الخامسة عشرة)

تعديل النظام الاساسى للصندوق

لمجلس الجامعة تعديل أحكام هذا النظام بناء على اقتراح احدى نول الجامعة أو الأمين العام أو مجلس الإدارة .

(المادة السادسة عشرة)

احكام ختامية

١- يصدر الأمين العام بناء على اقتراح السكرتير التنفيذي للصندوق القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢- يعمل بهذا النظام اعتبارا من ١٣ شوال سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٩ من أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٤ م .

القسم الثامن: —————
البيانات الختامية وبيانات
الندوات والاجتماعات والمؤتمرات
الافريقية التى أسهمت فيها
وزارة الخارجية المصرية

(١) تقرير

الندوة الأولى للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني

القاهرة (٢٦ - ٣١ يناير ١٩٨٢)

بحث الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، خلال زيارته الرسمية للمكسيك ، مع السفير جورج كاستانيدا ، الحاجة إلى عقد اجتماع يضم المفكرين وعلماء الاجتماع في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية لإجراء حوار يرمي إلى تحقيق مزيد من التفاهم والتعاون بين المنطقتين .

ولقد لاقت هذه الفكرة ترحيباً شديداً ، وتقرر أن يعقد الاجتماع بالقاهرة في بداية عام ١٩٨٢ تحت رعاية المسؤولين الكبارين وتحقيقاً لهذا الهدف ، تم أيضاً الاتفاق على أن يتم تكليف مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام والجمعية الأفريقية بمصر بالإشراف على اشتراك المفكرين الأفريقيين في الاجتماع ، وتكليف جامعة المكسيك بالإشراف على اشتراك المفكرين من دول أمريكا اللاتينية في الاجتماع .

وقد اهتم الجانبان بحشد العلماء من المعاهد الأكاديمية والجمعيات المتخصصة لحضور الاجتماع الأول ، ووضع جدول أعمال يتضمن الموضوعات التي يشعرون بضرورة بحثها .

وفي ضيافة وزارة الخارجية المصرية ، اجتمع الدارسون الأفريقيون من مصر والسودان والصومال ونيجيريا ، مع الدارسين من المكسيك وجواتيمالا وكولومبيا وفنزويلا وبيرو والبرازيل والأرجنتين ، وتم تقديم اثنين وعشرين بحثاً للمناقشة .

وفيما يلي أهداف هذا الحوار طبقاً لما تم إعلانه في الجلسة الافتتاحية :

١ - تقديم نظرة عامة على القضايا الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العلاقات الخارجية التي تربط حالياً بين أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية .

٢ - تبادل المعلومات والاشتراك في الاطلاع على الوضع الراهن للدراسات التي تمت بصدد الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال .

٣ - بحث طرق ووسائل توسيع نطاق الاتصالات بين الدارسين الأفريقيين والأمريكيين اللاتينيين وبين معاهدهم الأكاديمية .

٤ - كيفية حفز وتشجيع ونشر الدراسات الخاصة بأفريقيا في أمريكا اللاتينية والعكس .

فيما يلي ملخص لأهم النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال ندوة الحوار :

٥ - ندرة تبادل الدارسين الأفريقيين والأمريكيين اللاتينيين للدراسات فيما يتعلق بالمنطقتين وكنتيجة ، بل وأيضاً بسبب تشويه المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام والبحوث الخاصة التي يعدها الدارسون وغيرهم من الكتاب من خارج أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فإن هناك نقصاً شديداً في الإلمام وفي فهم التاريخ والخلفية الثقافية والموارد والظروف المعيشية الرئيسية وقضايا واتجاهات التنمية والعلاقات الدولية ، إلخ ففي داخل كل منطقة يوجد هائل فيما يتعلق بالسمات والتنوعات الثقافية ، ومراحل التنمية ، والمؤسسات السياسية واتجاهات وسياسات الشئون الدولية وما زال عاملاً اللغة وبعد

المسافة بين المنطقتين ، يعتبران حاجزين أساسيين .

٥ - ٢ ولكن خلال السنوات الأخيرة ، تطورت الدراسات الأفريقية تدريجياً في عدد صغير من دول أمريكا اللاتينية (ولاسيما في البرازيل والمكسيك والأرجنتين وكوبا) وهناك أمثلة محدودة لدراسة أمريكا اللاتينية ، قام بإعدادها أفراد ومعاهد في بعض الدول الأفريقية . والجدير بالذكر أن جميع مثل هذه الدراسات تميل إلى التركيز على عدد قليل من الدول أو الموضوعات . وقد ازداد لقاء الدارسين الأفريقيين والأمريكيين اللاتينيين في الاجتماعات الدولية ، كما كان هناك قدر من التأثير الفكري المتبادل بين علماء الاجتماع ، ولاسيما فيما يتعلق بمفاهيم التبعية والتنمية ويسود كلا المنطقتين ، اهتمام متزايد ، بتوسيع نطاق وعمق البحث والدراسة فيما يتعلق بالمنطقة الأخرى .

٥ - ٣ وعلى المستوى الحكومي ، ازداد تقارب وجهات النظر بصدد الكثير من القضايا الدولية ، في اجتماعات الأمم المتحدة ولاسيما فيما يتعلق ببعض الموضوعات السياسية وقضايا العالم الثالث والحوار بين الشمال - الجنوب ، ولاسيما المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد .

٥ - ٤ ومهما يكن من أمر ، فقد لوحظ أنه قد تم في دول أمريكا اللاتينية ، انتهاج سياسة عملية ، بصفة عامة ، تقوم على أساس الصالح القومي ، بما يتعلق بالعلاقات التجارية وغيرها من المعاملات الاقتصادية الأخرى ، وذلك على الرغم من التأييد الذي حظى به عدد كبير من مثل هذه القضايا على مستوى الأمم المتحدة . ومن ناحية أخرى ، ميل الدول الأفريقية إلى التركيز على مشاكلها الخاصة بالأمن والاستقلال والتحرر الوطني .

٥ - ٥ إن العلاقات الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية وأفريقيا محدودة نوعاً ما ، ومقصورة على عدد قليل من الدول . ولكن تنمو بسرعة وتعتبر البرازيل من أبرز العملاء التجاريين بصفتها أكبر دولة مستوردة للبتروول وأهم دولة مصدرة للمنتجات الصناعية . كما أن البرازيل وكوبا تتبادلان المعونة الفنية والتعاون وبرامج التدريب ، فضلاً عن بيع الخدمات والتكنولوجيا . وهناك تعاون ثنائي في كثير من المجالات .

٥ - ٦ إن دول أمريكا اللاتينية تنتهج سياسات خارجية مختلفة إزاء أفريقيا ، ولاسيما فيما يتعلق ببعض القضايا المعنية التي تعتبرها معظم الدول الأفريقية على جانب كبير من الأهمية مثل العلاقات مع جنوب أفريقيا والشرق الأوسط . وقام عدد محدود من دول أمريكا اللاتينية بفتح سفارات لها في عدد محدود أيضاً من الدول الأفريقية . وتغلب العلاقات الثنائية بصدد مصالح اقتصادية وسياسية معينة على قضايا السياسة الخارجية الأوسع نطاقاً .

٥ - ٧ إن لأمريكا الجنوبية تجربة طويلة في التطور الاقتصادي الحديث الذي احتلت فيه حركة التصنيع السريع قطاعاً أساسياً ، وكذلك لها تجربة بالدخول في النظام الاقتصادي العالمي . ولقد أدت بعض دول أمريكا اللاتينية ، خلال تطورها السياسي ، ميلاً ملحوظاً إزاء العمل من خلال المؤسسات ، وأبرزها المكسيك ، التي تعرضت لثورة اجتماعية واسعة النطاق ، وكوبا ، التي أقامت لنفسها نظاماً اشتراكياً . غير أن حركة التصنيع ، وعملية التحضر التي تعد بمثابة توائم لها ، قد أسفرتا عن تغييرات سريعة في البناء الاجتماعي لأمريكا اللاتينية التي أثارت بدورها مطالب سياسية جديدة لم يتم تحقيقها بدرجة كافية في الآونة الأخيرة من خلال العملية الديمقراطية ، مما أدى إلى ظهور نظم الحكم الاستبدادية والعسكرية . والجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من دول أمريكا اللاتينية لم تنجح بعد في تشكيل «الدولة» بما تعنيه من وجود أمة ومجتمع ، في شكل مترابط ومستقر على أسس ديمقراطية .

٥ - ٨ وفي أفريقيا ، التي تعرضت لمختلف التجارب المنبثقة عن تصفية الاستعمار والجزور

التاريخية ، أدى استقلال ما بعد الحرب إلى ظهور أنواع مختلفة من نظم الحكم ، بعضها نظم ديمقراطية وأخرى شعبية أو راديكالية ، وفي كثير من الأحيان نظم عسكرية . ولقد سادت حالة من عدم الاستقرار أثناء عملية السعي إلى تشكيل الدول وإقامة المؤسسات السياسية القابلة للتطبيق .

٥ - ٩ تم التركيز إلى حد ما على علاقات كل منطقة بالدول الصناعية الشمالية . وقد ساد أمريكا اللاتينية اتجاه بالاستقلال عن الولايات المتحدة ومصالحها ، كما سادها اتجاه قوي يرمى إلى تنويع العلاقات مع «أقطاب» أو مناطق جغرافية أخرى ، وفي الفترة الأخيرة مع بقية دول العالم الثالث .

٥ - ١٠ كانت الدول الأفريقية أكثر تعرضاً لتنافس الدول العظمى ولقد استمرت أيضاً في الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية خاصة ، وفي بعض الحالات بعلاقات سياسية وعسكرية مع الدول الأوروبية الغربية بما في ذلك عمل ترتيبات خاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

٥ - ١١ سعت كلتا المنطقتين ، داخلياً ، إلى تحقيق «التوافق» من خلال المنظمات الإقليمية السياسية والفنية ومن خلال مختلف مشروعات التجارة والتكامل . ولكن كل هذه الترتيبات لم تحقق النجاح إذ لازالت هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات المقارنة حول فعالية مختلف الوسائل والأساليب .

٥ - ١٢ وبعد ثلاثة عقود من النمو الاقتصادي السريع نوعاً ما ، تعثرت اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية ولاسيما في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ وذلك . باستثناء دولة أو دولتين ومهما يكن من أمر ، فإن احتمالات النجاح المتوسط المدى بالنسبة للتنمية في أمريكا اللاتينية ، طيبة نوعاً ما بصفة عامة وهي تبدو مبشرة بالنسبة للدول شبه الصناعية مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وفنزويلا ، أكثر من كونها كذلك بالنسبة للدول متوسطة الدخل أو تلك التي مازالت تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات المنتجات الأولية إذ لا تبدو الظروف الاقتصادية العالمية خلال السنوات القليلة القادمة ، ولاسيما سبب حالة الركود الراهنة ، والتكاليف الباهظة للطاقة ، وازدياد الاتجاه نحو اتباع مذهب الحماية الاقتصادية والمبالغ الطائلة للديون ، والحصول على تسهيلات ائتمانية مقيدة وعدم استقرار الأسعار في أسواق المنتجات الأولية ، لا تبدو مبشرة بالأمل . فإن الكثير سوف يتوقف أيضاً على قدرة دول أمريكا اللاتينية ، على تطوير واستكمال الاستراتيجيات والسياسات من أجل حل مشاكلها الأساسية ، بما في ذلك المشاكل المنبثقة عن نظم الحكم الزراعية والملكية الزراعية السائدة في بلادهم . هذا وتعرض بعض الدول للأثر البالغ لواردات البترول وتعرض بوجه عام ، لقيود ميزان المدفوعات ، والمعروف أن معظم دول أمريكا اللاتينية تستورد كافة احتياجاتها من المواد الغذائية ، كما أنها لم تنتهج سياسات زراعية ملائمة . ويعتبر التوزيع غير العادل للدخل ، عقبة كبيرة في سبيل تطوير السوق المحلية لصناعة المنتجات الصناعية .

٥ - ١٣ تكمن أبرز مظاهر الضعف الذي تعاني منه أفريقيا فيما يتعلق بعملية تنميتها ، في الافتقار إلى الإرادة السياسية لإعادة وضع النظام الاقتصادي الداخلي . وهذا يعني أن أساليب سيطرة إحدى الطبقات سيطرة اقتصادية على طبقة أخرى ، راسخة رسوخاً عميقاً ، ومن الواضح أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المحلية في الدول الأفريقية سوف تؤدي في المستقبل إلى انتهاج نظام للتكامل الاقتصادي والاجتماعي أفضل على المستويين المحلي والدولي . ولقد أضرمت أفريقيا بصفة خاصة نتيجة للشروط التجارية السيئة بالنسبة لعدد كبير من منتجاتها الأولية . وتستنزف أيضاً واردات البترول والمواد الغذائية ، موارد البلاد من العملة الأجنبية .

٥ - ١٤ على الرغم من الروابط التاريخية ، ولاسيما تدفق الشعوب الأفريقية على البرازيل والبحر

الكاريبي ، إلا أن المنطقتين تختلفان اختلافاً جوهرياً فيما يتعلق بالناحية الثقافية ، حيث أن إنتاج أمريكا اللاتينية الثقافي يعتبر إنتاجاً غريباً تماماً ، وذلك على الرغم من أن ثقافتها تتضمن كثيراً من العناصر والخصائص المحلية والأفريقية بيد أن أفريقيا وأمريكا اللاتينية أصبحتا اليوم تستطيعان أن تتعلما من بعضهما البعض في مجال القيم وتأثير الديانة والأدب والفنون والتكنولوجيا من أجل تنمية الريف .. إلخ . وفي كلتا المنطقتين ، يتم البحث عن الشخصية والأصالة وتأكيد القيم المحلية والقومية .

٦ - ويزداد اهتمام كل من المنطقتين بكثير من جوانب تبعيتهما الاقتصادية والتكنولوجية ، وبالحاجة إلى إيجاد نظام دولي جديد لا يتضمن العلاقات الاقتصادية فحسب ، بل يشمل أيضاً التعاون في مجال التعليم والثقافة والأبحاث العلمية ووسائل الإعلام .

٧ - كشفت ندوة الحوار بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي عقدت بالقاهرة عن أن عدداً كبيراً من الموضوعات التي أثارت في حاجة إلى دراسة أكثر شمولاً وأكثر عمقاً . كما لوحظت أيضاً ضرورة اتباع مناهج علمية ملائمة للدراسات المقارنة ولا تعتبر الدراسات المتبادلة بين الدارسين ، مثل تلك الدراسات التي تم تبادلها خلال ندوة الحوار قيمة في حد ذاتها بالنسبة للأغراض الأكاديمية فحسب ، بل إنها ربما تساهم أيضاً في الوقت المناسب في تحقيق فهم أفضل والتأثير على صنع السياسة ، في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية بصفة عامة ، ولاسيما فيما يتعلق بالعلاقات بين المنطقتين .

٨ - ويتفق المشاركون من أمريكا اللاتينية وأفريقيا في هذه الندوة في الرأي بأنه من المستحسن عقد ندوات مماثلة بصفة دورية في مختلف الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية ، مع زيادة عدد المشتركين من الدارسين من المنطقتين بما في ذلك المتخصصين في الشؤون الأفريقية مثل أولئك الذين يقيمون في أمريكا اللاتينية وبالمثل المتخصصين في شؤون أمريكا اللاتينية في الجامعات والمعاهد الأفريقية .

٩ - وقد تم الاتفاق على تشكيل أمانة مؤقتة لإعداد قائمة بالموضوعات المحتمل بحثها ، على أساس المناقشة التي دارت ، وتتكون السكرتارية من ممثلين عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام والجمعية الأفريقية بمصر والمعهد النيجيري للدراسات الدولية ومجلس البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ، وجامعة المكسيك ومركز الدراسات الأفروآسيوية بجامعة انديو مانديز بالبرازيل ، ومجلس العلوم الاجتماعية لدول أمريكا اللاتينية ومعهد الدراسات العليا لأمريكا اللاتينية التابع لجامعة سيمون بوليفار في فنزويلا وهناك احتمال في توجيه الدعوة إلى أعضاء آخرين حسبما يتفق . هذا وقد طلب من اللجنة أن تقدم تقريراً حول أنشطتها بحلول نهاية يونيو عام ١٩٨٢ .

١٠ - ويوصى المشاركون في ندوة الحوار أيضاً بضرورة قيام الهيئات الحكومية وغير الحكومية في أمريكا اللاتينية بتقديم مزيد من العون للدراسات الخاصة بالشؤون الأفريقية ، وكذلك بالمثل في أفريقيا للدراسات الخاصة بشؤون أمريكا اللاتينية وضرورة التشجيع على تبادل الدراسات على نطاق أوسع بين المعاهد الأكاديمية والجمعيات المهنية في مجال العلوم الاجتماعية وغيرها من مجالات الدراسة الأخرى . ويتعين السعي باهتمام إلى تحقيق التعاون بين مختلف الهيئات المتخصصة .

القاهرة في ٢٨ يناير عام ١٩٨٢ .

فيكتور . ل. أوركيد

عمر مارتينز ليغوريتا

(٢) الندوة الثانية

للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني

(المكسيك ١٨ - ٢١ يونيو ١٩٨٤)

انعقدت الندوة الثانية للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني في المكسيك ، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ يونيو عام ١٩٨٤ ، واشترك فيها اثنا عشر عضواً من أفريقيا ، وواحد وعشرون من أمريكا اللاتينية ، وقد رأس الوفد المصري الدكتور / بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية .

وقد بحثت الندوة المعوقات السياسية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وتستهدف فكرة الحوار تعميق الروابط بين الشعوب في القارتين ، نظراً للتشابه والتقارب في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين هذه الشعوب .

وجاء انعقاد الندوة الثانية للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني ، في إطار الجهود التي تتم بناء على مساعي الدول النامية ، من أجل إزالة المعوقات الأساسية التي تقف أمام خطط التنمية فيها ، لتحقيق انتعاش اقتصادي ، بعد أن تركت الأزمة الاقتصادية العالمية آثارها السلبية على هذه الخطط ومن مظاهرها انخفاض أسعار السلع الأولية إلى أدنى مستوياتها منذ خمسين عاماً ، وتدهور التبادل التجاري بين الدول المتقدمة من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى ، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ أكثر من ٦٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ .

وفي افتتاح الندوة ، أكد الدكتور / بطرس غالي أن قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية قد ردتا فترة طويلة تحت وطأة الاستعمار في الماضي ، واتسم الحاضر بمشكلات يمكن أن تشكل استعماراً جديداً من الناحية الاقتصادية ، وفي كلمة اسبول فيد بيرنورود ، وزير خارجية المكسيك في الافتتاح ، دعا إلى توثيق أواصر التعاون بين دول العالم الثالث والبلاد الصناعية ، وذلك بهدف تحقيق نتيجة سريعة ومتوازنة لحل الأزمة العالمية الراهنة ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كما أكد على ضرورة أن تعمل كل من القارتين على إيجاد تكامل وتعاون إقليمي فيما بينهما ، لتشجيع إيجاد حلول ذاتية لمشكلاتهما .

(٣) تقرير

ندوة الحوار الأفريقي الأمريكي اللاتيني الثالثة

القاهرة (٢٠ - ٢٣ يناير ١٩٨٦)

١ - عقدت ندوة الحوار الأفريقي الأمريكي اللاتيني الثالثة في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٣ يناير ١٩٨٦ ، وعلى غرار الندوة الأولى فقد عقدت في القاهرة ، حيث اشترك فيها ٥٥ عضواً ، يمثلون مصر ، الدولة المضيفة ، وسبعة دول أفريقية أخرى ، بالإضافة إلى عدد من المشتركين من ست دول أمريكية لاتينية متضمنة المكسيك ، كما اشترك ضيوف آخرون ، وتم في الندوة تقديم ثلاثين عرضاً ومناقشة ثمانية وعشرين بحثاً ، وقد دعم انعقاد الندوة تشرفها بحضور وزراء خارجية المكسيك وزامبيا ومصر .

٢ - ركزت العروض والمناقشات في الندوة على الموضوعات الآتية :

- الأزمة العالمية والتي تتعرض لها شعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية بل وجميع دول العالم الثالث .
- أثر هذه الأزمة على الهياكل الاقتصادية والسياسة الوطنية ، وأيضاً على التعاون الإقليمي من ناحية ، والتعاون بين المناطق المختلفة في العالم الثالث من ناحية أخرى .
- المشكلات الاقتصادية المحددة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .
- أدوار ومؤسسات السياسة الخارجية في القارتين مع الإشارة الخاصة بأدوار دولهم في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومجموعة ال-٧٧ .
- المنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ودورها في التنمية وحفظ السلام .
- وأخيراً - والأكثر أهمية ، التعاون السياسي والاقتصادي بين القارتين وهو الموضوع الذي أعطت له الندوة اهتماماً بالغاً .

٣ - ويمكن اعتبار انعقاد هذه الندوة الثالثة في الواقع إنجازاً بمعنى أنه كان هناك إصرار على استمرار الحوار بين منطقتين هامتين في العالم الثالث ، وهو حوار اشترك فيه مسئولون وشخصيات أكاديمية ، ومع ذلك فإنه لا يعتبر الإنجاز الأقصى ، إذ توجد دائماً مهمة ضرورية لتحسين مضمون الحوار ، واستخدام الوقت والموارد المتواضعة المخصصة له بكفاءة .

٤ - وهذه المهمة الأخيرة انعكست إلى حد كبير في العروض المقدمة في الندوة ، بسبب زيادة التقارير الأكاديمية والواقعية التي قدمت ، وفي حين كانت الروح الغالبة في الندوة هي الأمل في المزيد من التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فإن التطلعات أتاحت الطريق للتطلع للواقعية داخل محتوى الأزمة العالمية الحالية ، وإن بقيت أمله في تعاون أوسع مع الوعي بالوقت والجهد اللازمين للوصول لتلك الغاية .

٥ - ويعتبر الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني استجابة ملزمة لآمال واحتياجات شعوب القارتين ، ورغم أن الحوار قد تم عرضه من جانب عدد قليل نسبياً من الأفراد والمؤسسات الأكاديمية ، إلا أنه يجب بذل كل جهد لربطه باحتياجات وتطلعات شعوب القارتين وتوسيع نطاقه في المشاركة والتمثيل .

٦ - وبينما سيستمر التعلم من خبرات بعضنا البعض ، خاصة في إطار حل مشكلات التنمية ، كهدف هام للحوار ، إلا أن المرجو أن تقوم الندوات القادمة بالتركيز والكشف بل والتخطيط لأنظمة محددة

للتعاون الأفريقي / الأمريكي اللاتيني الفعال ، وفي الواقع فقد اقترح أن تركز ندوة الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني الرابعة ، أو على الأقل تتبنى كموضوع رئيسي الجانب المؤسسي للتعاون الأفريقي / الأمريكي اللاتيني ، ويمكن أن يغطي ذلك القضايا الآتية :

– نطاق العلاقات المباشرة والثنائية بين دول القارتين .

– الجهود المشتركة في المنظمات الدولية وعلى الساحة الدولية .

– اتصال وتعاون أوثق بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارتين .

– النطاق الحالي للتعاون بين المنظمات غير الحكومية للقارتين ، وكيفية توسيع نطاقها وتنميتها فضلاً عن إمكانية إنشاء منظمات غير حكومية دولية بعضوية مشتركة .

٧ – واقترحت موضوعات أخرى للندوات المستقبلية ، كما قدمت اقتراحات عامة من جانب المشاركين في ندوة الحوار الأفريقي ، الأمريكي اللاتيني الثالثة ، لدعم التعاون بين القارتين ، وتضمنت هذه الاقتراحات :

– مناقشة المداخل الممكنة وتعميم الأنظمة المحتملة لتحقيق استراتيجيات الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي في الغذاء والمنتجات الغذائية الأساسية .

– تقدير أهمية التبادل الثنائي الحقيقي ، وبالتالي تعريف شعوب كل قارة بالثقافة الأصيلة والفنون الشعبية لكلا القارتين .

٨ – وأخيراً ، فنحن نقدر جهد كلية المكسيك ، بمساندة وزارة الخارجية المكسيكية في نشر وثائق أعمال ندوتي الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني الأولى والثانية ، وجهد معهد الدراسات الدبلوماسية المصري في نشر وثائق أعمال ندوة الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني الثالثة ، ولجعلها في تناول الذين اشتركوا في الندوة ولدائرة أوسع من الأفارقة والأمريكيين اللاتينيين المهتمين بالتعاون بين القارتين ، وباختصار فإنه يمكن اعتبار هذه المطبوعات جزءاً من الحوار المثمر ، ومساهمة في قضية التعاون الأفريقي / الأمريكي اللاتيني .

(٤) تقرير

ندوة الحوار الافريقي الأمريكي اللاتيني الرابعة

(كيريتارو - المكسيك ٢٠ - ٢٢ أغسطس ١٩٨٧)

فيما بين ١٩ ، ٢١ أغسطس ١٩٨٧ عقدت في ولاية كيريتارو بجمهورية - المكسيك الندوة الرابعة للحوار الافريقي - الأمريكي اللاتيني .. وفي مجال تقييم التطور الذي وصلت إليه العلاقات بين منطقة وأخرى اشترك في أعمال الندوة ٢٩ موظفاً عاماً وأكاديميون ورجال أعمال .. قدم ٩ منهم من قارة افريقيا ، ٨ مندوبين من أمريكا اللاتينية نون أن يتضمن ذلك الدولة مقر الندوة ، ١٢ مندوباً من المكسيك ..

وظهر نشاطهم في ثلاثة مؤتمرات بارزة وعلى مستوى خمسة موائد مستديرة ، ١٥ مشاورات فصلية وقد أسهمت جميعاً بلا شك في معرفة أكبر وأكثر موضوعية بالحقائق والمشاكل والطموحات المشتركة لكلا القارتين ..

ولم يكن الاحتفال بإقامة هذه الندوة ممكناً لولا المساندة القيمة من مسئول سكرتارية العلاقات الخارجية بالمكسيك الأستاذ بيرناردو سيبولفيدا أمور ومن وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية السيد / بطرس بطرس غالي ، ومن الإدارة العامة من معهد ماتياس روميرو للدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المكسيكية الأستاذ وزاريو جرين ومن معهد الدراسات الإسلامية بوزارة الشئون الخارجية بمصر السفير أ . عزت عبد اللطيف وكذا من الجهات المسئولة بولاية كيريتارو ..

وقد أبرزت البحوث المقدمة والمناقشات الدائرة في ندوة الحوار الموضوعات التالية :

(١) دارت المجادلات حول الإمكانيات المستقبلية للاقتصاد والنظام الدولي وأثارهما على عمليات التحديث في افريقيا وأمريكا اللاتينية .

(٢) تركيزات بديلة على الأنماط المرغوبة والممكنة لإمكانية تحقيق ربط كفاء لاقتصاديات كلتا المنطقتين في الاقتصاد الدولي .

(٣) احتمالات وحدود التعاون بين دول قارة وأخرى في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية .

(٤) الجهود المشتركة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية في المنظمات والمحاكم الدولية .

(٥) المنظمات الإقليمية وما دون الإقليمية في القارتين وما تقوم به من دور في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

- التركيز على المشكلات الرئيسية ذات الاهتمام لكلا المنطقتين (مجموعة الكونتادورا والمجموعة المساندة لها اتفاق كارتاخسينا ، حركة الدول غير المنحازة ، منظمة الوحدة الأفريقية ، قناة بنما ومجموعات أخرى) .

وتتم أعمال وأنشطة ندوة الحوار الرابعة بين افريقيا وأمريكا اللاتينية وسط أحداث هامة تقع في المنطقتين وفي المحيط الخارجي «وقد أشار السفير المكسيكي خورخي ألبرتو لوسويا إلى القانون الجديد لإجراءات وعمليات الإنتاج في المجتمعات المركزية والتي يتأسس بموجبها - من بين أشياء أخرى إدخال التكنولوجيا والتوسع في بعض القطاعات مثل القطاع الإعلامي وقطاع الخدمات وهي ظاهرة أدخلت في مثل هذه الأنماط للتنظيم الاجتماعي إلى ما يسمى بمظهر ما بعد التحديث والذي يمكن تمييزه لأن المعاهد السياسية تتواجد فيما وراء ، وفي مواجهة التحولات في المجال الإنتاجي .

وفي هذه العملية يخطط لنقل الإجراءات الإنتاجية صوب العالم في طور التنمية بطريقة فوضوية يمكن أن تتضمن بالفعل اختيار تكنولوجيات تؤدي إلى التلوث .

أما أستاذ كلية المكسيك خورخي بادورا فقد أبرز بعض النتائج بالنسبة للدول التي في طور النمو لعملية ما بعد التحديث والتي يطلق عليها «الثورة الصناعية الثالثة» أو «ثورة المخابرات» .. ومثل هذه الثورة تعتبر نتاجاً للتغيرات في تنظيم الإنتاج وهو ما يمهد لزيادات - ليست لها سوابق من قبل - في الإنتاج والإنتاجية وكفاءة وخاصة الممتلكات والخدمات .. وقد اهتم البروفيسور بادورا بصفة رئيسية بالآتي : « إن أمريكا اللاتينية وأفريقيا بالتضامن معها والمكسيك بصفة خاصة ، ينبغي أن تولى اهتماماً خاصاً بالنتائج المحتملة لهذه الثورة والتي تعتبر خصائصها وطرق تطبيقها مختلفة عن أن تكون مجرد استراتيجيات بسيطة لإعادة الاستثمار الصناعي والتي تفهم فقط على أنها تحديث لجهاز العملية الإنتاجية ^(١) .

ومن جانبه فقد أشار الباحث بمركز الأبحاث والتعليم الاقتصادي المعروف باسم (CIDE) السيد / مارسيلوجارسيا .. أشار إلى أن النظام الدولي قد تحول من عملية تجزئة ملحوظة خلال السبعينات ومن علمية إعادة تكوين مهيمنة خلال الحقبة الحالية إلى عملية يتحدد فيها غياب الهيمنة التي يمكن أن تحدث طبقاً لما ذكره المؤلف سلسلة من الأخطار للحركة الديناميكية العالمية .

إن مثل هذه التشخيصات تعتبر لهذا فرصة مناسبة لاختيار وتقييم النظريات الدولية للواقعية ، وكذا بالنسبة لكفاءة دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية لمواجهة الحقائق الذاتية للتنمية فيها .

وكما ذكرنا بهذا البرفسور فيكتور ل. أوركويدي فإن الأعوام التي مرت منذ الاحتفال بنبوة الحوار الأفريقي - اللاتيني في عام ١٩٨٢ حتى عقدها في العام الحالي قد عبرت بنا بطريقة متوازية إلى مراحل وخطوات صعبة من الأزمة الاقتصادية العالمية والتي ظهرت آثارها في كافة الأمم تقريباً خاصة تلك التي في طور النمو . وقد قدمنا تغييرات عميقة أثرت على العلاقات الاقتصادية والمالية تعاملاً مثلما حدث للتطور السياسي للعديد من الدول ..

إن حدة الصراعات يمكن تفسيرها بطريقة عريضة بهذا المظهر الذي يعكسه عدم الاستقرار على المستوى العالمي ..

إن الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الصراعات الإقليمية ولعبة مصالح الدول القوية وطبيعة الظواهر السياسية الدولية جعل من الضروري التركيز بطريقة أكثر كمالاً ودقة على بعض المسائل الأساسية في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية . كما أن المطالب الذاتية للتطور الاجتماعي والاقتصادي للمنطقتين وكذا التعايش السلمي والتبادل الخارجي تميل إلى أنه تدرج كل مرة أكثر في إطار أفضليات الأمن لقارة ولأخرى على أن يفهم ذلك على أنه تأكيد للسيادة وتدعيم للهياكل السياسية والتنمية الاقتصادية .

ومع إدراكنا باختيار المنظمات المشتركة في ندوة الحوار الرابع الأفريقي - الأمريكي اللاتيني هذه فإن المقرر يركز في هذا الموجز على أساس الوثائق والمناقشات التي جرت والتي تتضمن الأخطار الأساسية وعوامل القلق والموضوعات والمقترحات المثارة في دورات العمل .

(١) خورخي بادورا ، ثورة المخابرات ومحن التعليم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .. وثيقة مقدمة إلى ندوة الحوار الرابع بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية - المكسيك - أغسطس ١٩٨٧ ص ٨ .

المدخل إلى الاقتصاد العالمي وإلحاح مشكلات التجارة ومشكلات المديونية الخارجية
إن المشتركين في ندوة الحوار الأفريقي - الأمريكي اللاتيني الرابعة قد أظهروا أهمية تفضيلية
لتحديث وإعادة توجيه الأجهزة الإنتاجية لكلا المنطقتين بهدف محدد وهو تشجيع الإدخال الكفء
للقطاعات الصناعية وسط تيارات التجارة الدولية وبطريقة أكثر اتساعاً دعم ربط بلادنا بالاقتصاد
العالمي ..

وقد ختم البروفسور فيكتور ل. أوركويدي بيانه الذي أشار فيه إلى الأشكال المحتملة لإدخال كلتا
القارتين في الاقتصاد العالمي للحقبة المقبلة بأنه لا يوجد عودة إلى الوراء وأن المخرج الوحيد لل أزمة
هو في تكاملنا بطريقة ماهرة في الاقتصاد العالمي واستغلال الميزات التي يتضمنها هذا الإدخال .
ومع هذا فقد أبرز أن الأعمال التي تقوم بها دول قارة أو أخرى في المجال القومي والإقليمي دائماً
غير كافية إذا لم يؤخذ في الحسبان التعاون الدولي وبصفة رئيسية في المناطق المالية والنقدية
والتجارية والتكنولوجية مع منح أفضلية لمشاكلنا في جدول أعمال المفاوضات الدائرة على مستوى
عالمي أما السفير عزت عبد اللطيف مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية فقد
أوضح أن دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية تواجه مشكلات اقتصادية مماثلة لتلك التي يعكسها عدم
التوازن الذي يضاعف من خطورته ثقل الدين الخارجي .. والمعدلات العالية للتضخم والمؤثرات
الخطيرة للبطالة ، يضاف إليها مشكلات التجارة والانتهاج والاستثمار (٢) .

إن دول كلتا القارتين تواجه - نتيجة لهذا - تحدي إقامة شروط تتناسب مع استعادة نمو
اقتصادياتها مع تحقيق المساواة والعدالة فيما يتصل بارتباطاتها الاقتصادية مع الخارج .

من هنا يبدو ضرورياً إظهار إعادة التوجيهات التي يمكن أن يسمح بها خفض الكشف الخارجي
للاقتصاديات الأفريقية والأمريكية اللاتينية وبصفة خاصة التقدم في مجالات الاستقرار على أساس
ترتيب جديد للاقتصاد العالمي .

إن بعض هذه التوجيهات هي :

١ - حلول لمشكلة المديونية الخارجية :

إن البروفسور فيكتور ل. أوركويدي قد أشار إلى أن دول أمريكا اللاتينية تواجه في عام ١٩٨٦
مشكلة الدين الخارجي الذي يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ مليون دولار وأن المنطقة تتجه إلى أن تنفق ما بين
٤٠٪ إلى ٥٠٪ من إداخارها الداخلي لتغطية دفع فوائد الديون وما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من دخول
صادراتها وهو وضع وصفه البروفسور بأنه لا يمكن التمسك به لأنه يبدو في كل مرة أنه من الصعب دفع
هذه التكاليف . وينتج عن ذلك فوق هذا أن دول أمريكا اللاتينية تملك ٥٠٪ من الدين الخارجي للعالم
وأن المكسيك مع البرازيل مدينة بنسب ٢٠٪ من الدين وهي نسبة تفوق كل ما تدين به القارة الأفريقية .
ومن هنا فقد أكد البروفسور بأن الدين الخارجي لا يمكن دفعه في الظروف الحالية وبدون أن
يحافظ على نمو اقتصادي . وأكد على ضرورة - بالإضافة إلى وسائل وقياسات أخرى - تطبيق خدمة
الدين مع مراعاة الطاقة الحقيقية للدفع لكل دولة وتحديد هذه الخدمة فيما يتعلق بدخل الصادرات أو
تطور اقتصاديات متباينة أخرى ومنحها معاملة تفضيلية بالنسبة للدين الفعلي والدين المقبل .

أما البروفسور أوركويدي فقد أبرز الحلول البديلة التي لم تستخدم بعد والتي ينبغي مراعاتها حين

(٢) السفير أ. عزت عبد اللطيف .. مدى العلاقات الثنائية بين دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية - وثيقة مقدمة إلى ندوة الحوار
الرابع بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية المكسيك - أغسطس ١٩٨٧ . ص ٤ .

دفع جانب من فوائد الدين الخارجي بالعمل الصعبة وجانب آخر بالعمل المحلية وهذا يسمح بإعادة دورة الاستثمارات الإنتاجية .

(١) إعادة توجيه النظام النقدي والمالي العالمي :

وقد أكد بأن فقدان التوازنات في النظام الاقتصادي والمالي الدوليين يؤثر بطريقة مباشرة على إمكانيات وطموحات التنمية في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية . إن المطالب المرتبطة بالتمويل الخارجية ينبغي مطابقتها على الشروط والأوضاع والأهداف الاقتصادية السياسية الخاصة بالتنمية بكل دولة .. كما أن زيادة موارد المنظمات المالية الدولية وإعادة توجيه عملها تعتبر عوامل أساسية لكي تقوم بدور يتفق مع متطلبات التنمية لدولنا .

وإذا كان سليماً التأكيد على أن المراكز الصناعية ينبغي أن تتخذ إجراءات لتسهيل تدفق المصادر المالية السريعة لكلا المنطقتين فإن الدكتور يوسف نيزيبو من كينيا أوضح أننا نتحدث عن «الأخلاق الدولية» في معالجتنا للمسائل المالية ولكننا لا نوافق على تحمل المسؤولية بالنسبة للمشكلات المشتقة من هذه الظاهرة .

ومع هذا فإن وجهة النظر التالية تسود وهو أنه من غير المعقول أن تحدث مراجعة عميقة للنظام النقدي والمالي الدولي الراهن تحت إطار من التركيز على تحمل المسؤولية المشتركة وعن طريق المفاوضات متعدد الجوانب .

(١١) إعادة توجيه التجارة العالمية

وقد أكد بأن الاهتمام بتدهور - دون سوابق - أسعار بعض المنتجات الأساسية لمنطقة أو أخرى على ضوء التدهور الواضح لشروط التبادل ونتيجة لوسائل الحماية التي تتخذها المراكز الصناعية والتي تعرقل بها نمو صادراتنا . وأطالب بهذا بنظام متعدد الجوانب للتجارة العالمية يهدف إلى ضمان تحقيق معدلات عالية لتوسع التجارة العالمية مع إسهام متزايد من دول العالم التي في طور النمو . والتقدير هو أن أدوات منظمة الجات تمثل مرحلة إيجابية في مجال السعي لإيجاد حلول لبعض مشكلات التجارة العالمية ..

ومع هذا فقد أكد على أنه من أجل التقدم في هذه النقطة فمن المهم أن يتحقق توسع وتحرر للتجارة الدولية يؤدي إلى تحسين شروط توزيع منتجات دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذا الدول الواقعة في مناطق أخرى من العالم الثالث وقد ركز الاهتمام - بالإضافة إلى هذه التحسينات المصحوبة بتخفيض هام لخدمة الدين الخارجي وزيادة ملحوظة للتيارات الانتمانية للدول التي في طور النمو وكل هذا يمكن أن يسهم في استعادة نمو اقتصادياتنا وبالتأكيد إلى التوسع في صادراتنا وإعادة تنشيط الاقتصاد العالمي .

التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية

وكأداة ربط بين المسؤوليات التي تتقلدها دول كلا المنطقتين وتلك التي تعد في أمس الحاجة إلى مساندة المجتمع الدولي فإن المشتركين في ندوة الحوار هذه ركزوا تأكيدهم على تصعيد التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

إن مثل هذا التعاون كان غير كاف وهذا ما أظهره السفير خورخي ألبرتو لوسويا حين أكد أن الأهداف المحددة لتحقيق التقارب الإقليمي - منذ حقبة - لم تنجز .

ومن ناحية أخرى فإن التبادل التجاري بين قارة أو أخرى لم يكن له دلالة بالمرّة ..

أما سفير ساحل العاج فاني إنزا فقد أظهر أنه منذ ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ كانت قيمة صادرات الدول الأفريقية المتجهة إلى أمريكا اللاتينية حوالي ٤,٥ مليون دولار في العالم أما صادرات أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا فبلغت ٣ ملايين دولار (٣) .

وهناك مؤشرات إحصائية أخرى قدمها الدكتور ياريس زوكيتيزوم من جمهورية وسط أفريقيا وقد كشفت عن أن صادرات أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا لا تمثل أكثر من ٢٪ من إجمالي الصادرات كما أن الواردات لا تمثل أكثر من ١٪ من إجمالي الواردات (٤) .

وكذلك فإن عضوى الإدارة الخارجية للأرجنتين باتريشيا إينيس هابرو وجييرومو دانييل رايموندي عددا سلسلة من العوامل المتعارضة التي تعرقل إقامة علاقة إقليمية داخلية مناسبة . وقد أبرز أن من بين هذه العوامل الدرجة العالية لعدم المعرفة المتبادلة في المجال الثقافي والسياسي وكذا في المجال التجاري والاقتصادي .

وقبل كل شيء التسوية التاريخية للعلاقات مع الدول الاستعمارية المتروپلياتنية السابقة للجانب الأفريقي ومع الأسواق التقليدية للجانب الأمريكي - اللاتيني وهذا ما يشكل العقبة الأكثر صعوبة والتي يصعب التغلب عليها وأخيراً في المجال العلمي والفني التكنيكي إن نقص المعرفة في الإمكانيات والمتطلبات المتبادلة وكذا اختلافات المدارس وطرق العمل وكذا الندرة النسبية للموارد الإنسانية المعرفة (٥) .

وحول هذه النقطة الأخيرة أبرز البرفسور بادوا أنه بالنسبة لاستراتيجية إدماج كلتا المنطقتين في الثورة الصناعية الثالثة .. فإن الجامعات ومعاهد التعليم العليا يمكنها أن تلعب دوراً رئيسياً خاصة فيما يتعلق بمعاهدها الخاصة بالبحوث وبرامجها ذات المستوى الحالي على شرط أن تكيف أراءها بالواقعية وتعيد تشكيل هياكلها الأساسية وتتكامل داخل إطار مهمة عملية (٦) .

ومع هذا فقد اعترف أن إمكانية الأسواق وتنسيق توزيع الموارد الإنسانية والمادية للمنطقتين يشكل قاعدة هامة لإعادة تنشيط اقتصاديات دولنا .. إن أشكال التقارب والتركيز لبعض دول أمريكا اللاتينية مع أفريقيا تظهر بأنه توجد تغييرات إيجابية في هذا المجال ..

ويكفي أن نبرز - على سبيل المثال - أن الأرجنتين تتعاون مع البرنامج العالمي للأغذية التابع لمنظمة الفاو بهدف إمداد مختلف الدول الأفريقية المنتجات الغذائية الأساسية (٧) .

(٣) السفير الممثل لساحل العاج : فاني إنزا في بحث بعنوان : (مشروع التخل) - وثيقة مقدمة في ندوة الحوار الأفريقي - أمريكي لاتيني - المكسيك أغسطس ١٩٨٧ - ص ٢ .

(٤) الدكتور ياريس زوكيتيزوم - أصل وحقيقة التعاون بين الجنوب والجنوب - حالة أفريقيا - أمريكا اللاتينية وثيقة مقدمة في ندوة الحوار الرابع بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية - المكسي - أغسطس ١٩٨٧ ص ٢٣ ..

(٥) باتريشيا إينيس ف . التعاون الأرجنتين مع الدول الأفريقية حالة واقعية واحتمالات المستقبل وثيقة مقدمة في ندوة الحوار الأفريقي - أمريكي لاتيني الرابعة - المكسي أغسطس ١٩٨٧ ص ٧٠٦ .

(٦) خوزي بانو ص ٨ .

(٧) باتريشيا إينيس ص ١١ .

وفي مجال السياسة المسماة بالتجارة - المضادة (أو ما يعرف بترويكي) فإن البرازيل تتبادل تجارياً مع نيجيريا السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية مقابل البترول (٨) .

أما المكسيك فهي في مرحلة دعم العلاقات الموجودة بالفعل مع مصر وأفريقيا الشمالية حيث تستورد مختلف المنتجات من مراكش وتصدر إلى الجزائر وإلى القاهرة وبطريقة غير منتظمة إلى تونس وفي مرحلة ثانية - كما أظهر الدكتور جبرائيل غنوم - فإن المكسيك تقترح اكتشاف إمكانات توسيع وإنماء علاقاتها التجارية مع باقي أنحاء القارة الأفريقية وفي شهر نوفمبر القادم فإن لديها مشروعاً ببدء المحادثات مع أنجولا ونيجيريا وكينيا وساحل العاج .. أما في المجال السياسي فلا يعتبر أقل أهمية الإجراءات القانونية التي وقعتها فنزويلا مع الجزائر في المجالين التجاري والثقافي ومع مصر بصفة خاصة في المجال الثقافي ومع السنغال في مجال التعاون العلمي - الفني ومع غينيا الاستوائية ونيجيريا في مجال الطاقة (٩) .

أما بنما فإنها بالاشتراك مع بول أخرى في أمريكا اللاتينية فإنها أدانت الاحتلال غير القانوني الذي قامت به حكومة جنوب أفريقيا - ضد ناميبيا واستنكرت من حكومة بريتوريا تطبيق نظامها المزدوج للتفرقة العنصرية - وفي نفس الوقت أكدت تضامنها مع بول خط المواجهة وحركات جنوب شرق أفريقيا التي تمثلها منظمة سوابو والكونجرس القومي - الأفريقي .

ومن ناحية أخرى فإنه من حسن التوافق إن إنشاء فضاء اقتصادي وسياسي يفتح أكثر طموحات أكثر اتساعاً من أجل تحقيق النمو المشترك ورفاهية شعوبنا ويشكل دفعة متجددة لدعم السلام والتنمية ويسهل اجتياز المشاكل المشتركة عن طريق جهود مشتركة ومنسقة في مختلف المجالات . من هنا فإن الدكتور محمود أ. مترضى من جمهورية مصر العربية قد أعلن مساندته ودعم التعاون السياسي الإقليمي لأمننا (١٠) .

وإذا كان المنهج التاريخي الذي اتبعته الدول في طور النمو - إذا كان من شأنه أن يعلمنا شيئاً ، فهو الخاصية الأساسية لنقص التنسيق وكفاية الوسائل المتبعة لحل المشكلات المشتركة .

إعلان من أجل برمجة الندوة القادمة للحوار بين أفريقيا - وأمريكا اللاتينية .

إن المشتركين في ندوة الحوار هذه الرابعة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية يختتمون ندوتهم بأنه من الضروري علاج الحالة الحالية والتي تستند إلى نقص تنظيم البيانات والأدوات الأخرى للمعرفة الإحصائية حول واقعية العلاقات بين منطقة وأخرى ومن أجل فيقترح :

(١) جمع معلومات عن النواحي الكمية والكيفية للعلاقات القائمة بين المناطق وتفسيراتها .

(٢) الفاظ على واقعية المعلومات عن أفريقيا وأمريكا اللاتينية على أساس ضمان إيجاد أساس

(٨) زورالوبياتو - العلاقات التجارية بين البرازيل وأفريقيا - وثيقة مقدمة لندوة الحوار الفريقي - الأمريكي اللاتيني الرابعة - المكسيك ص ٢ .

(٩) خوشي رونون «العلاقات بين فنزويلا وأفريقيا» في السياسة الدولية . رقم ٥ فنزويلا يناير مارس ١٩٨٧ .

(١٠) السفير فيكتور م . بوكانيجرا . جهود مشتركة في المنظمات والمحاكم الدولية - وثيقة مقدمة إلى ندوة الحوار الرابعة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية المكسيك - أغسطس ١٩٨٧ ص ٥ - ٦ .

(١١) الدكتور محمود أ. مترضى (التعاون الإقليمي في حل الصراعات) وثيقة مقدمة إلى ندوة الحوار الأفريقي - أمريكي لاتيني الرابعة - المكسيك - أغسطس ١٩٨٧ .

تحليلي لأعمال الندوة القادمة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

(٣) تخطيط الأجهزة المعهدة لتسهيل تبادل تداول المعلومات .

موضوعات تفضيلية لإعادة جميع العلاقات :

سيبحث في أن يتناول جدول الأعمال المؤشرات الأساسية (مستويات التصنيع - التحول الحضري - تغطية التأمين الاجتماعي - الغذاء - التعليم ونواح أخرى) وكذا النواحي المتعلقة بديناميكية ومحتويات العلاقات بين دول المنطقتين . إن محتويات التقارير التي يمكن أن تكون سنوية هي :

(أ) بحث الأشكال المؤثرة لتنظيم المعلومات وتكييف التفسيرات والتقييمات بالنسبة للديناميكية الفعلية بين منطقة وأخرى .

(ب) معرفة المؤشرات الموضوعية بهدف الحصول على رؤية موضوعية لمظاهر التعاون بين دولنا .

(ج) زيادة المعارف النسبية المتعلقة بمتطلباتنا من التقدم العلمي والتكنولوجي والتعليمي وفي مجال الإسكان وغيره .

إنشاء جهاز تنظيمي

إن التنظيم المنسق لهذا الجهد لتوفير هذا النوع من المعلومات يكون عن طريق :

- الدعاية بين وزارات خارجية دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية بهدف تبني فكرة إنشاء بنوك معلومات .

- تشجيع الأنشطة المتعلقة بتبادل المعلومات في الأكاديميات الدبلوماسية في منطقة وأخرى .

- تكامل نظام للتعاون الإقليمي في مال المعلومات والذي يمكن أن يعهد فيه إلى معهد مايكوس روميرو للدراسات الدبلوماسية التابعة لسكرتارية العلاقات الخارجية بالمكسيك ولعهد الدراسات الدبلوماسية بالقاهرة ويمسندة من أكاديميات دبلوماسية أخرى .

- دعم التعاون في مجال المعلومات والبرامج التنظيمية الموجودة بالفعل .

ويبقى أن نؤكد أنه بعد الاستماع باهتمام للمشاركين المرموقين في هذه الندوة الرابعة للحوار بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فستكون الحاجة ماسة في المستقبل العاجل لتنسيق المعلومات بالخاصة بالنواحي المشار إليها آنفاً .

وكما أشار روزاريو جرين فسيكون من المرغوب فيه ومن المفيد بدرجة عالية تجاوز ما اقترح أو قيل بطريقة مبسطة للارتفاع إلى مستويات أكثر إيجابية تعتمد على ظروف موضوعية حقيقة تحكم العلاقات بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

(٥) بيان

ندوة الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني الخامسة القاهرة

(٢ - ٣ أغسطس ١٩٨٩)

تمت في الثاني من أغسطس سنة ١٩٨٩ في مدينة القاهرة ، عاصمة جمهورية مصر العربية ، مراسم افتتاح ندوة حوار أفريقيا - أمريكا اللاتينية الخامسة ، وقد ترأس جلسة الافتتاح الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية في جمهورية مصر العربية ، والسفير أندريس روزنتال ، نائب وزير خارجية المكسيك ، والسفير فوزي الإبراشي ، مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بمصر ، والسيد ميغيل جونزاليز أفيلاز ، مدير معهد «ماتياس رميورو» للدراسات الدبلوماسية بالمكسيك .

وقد اشترك في الندوة عدد من الأكاديميين وكبار المسؤولين من حكومات البرازيل ، مصر ، أوروغواي ، السنغال ، كوبا ، زامبيا ، المكسيك ، ساحل العاج ، السودان ، نيجيريا ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، صندوق النقد الدولي ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، منظمة الوحدة الأفريقية والبنك الأفريقي للتنمية .

ويدور موضوع الندوة حول الدين الخارجي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد أشار الدكتور بطرس بطرس غالي في كلمته إلى أهمية هذا اللقاء في اشتراك دول القارتين في التعرف على تجارب ومشروعات بعضهم البعض .

وقد أشار نائب وزير الخارجية السفير أندريس روزنتال بدوره إلى فرصة اللقاء وتوقيتته الملائم في وقت يعترف فيه المجتمع الدولي بالطابع الحرج الذي تتسم به مشكلة الديون في الدول النامية والحاجة الملحة والعاجلة لاكتسابها سمة سياسية لدى معالجتها وحلها . ويانعقاد هذا اللقاء الذي يتم بعد أسابيع قليلة من قمة الدول السبع الصناعية ، ويعد التوصل إلى النجاح بإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي المكسيكي ، فضلاً عن أنه لم تعد إلا أسابيع قليلة على النظر في هذا الموضوع في دور الانعقاد القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإن ندوة الحوار الخامسة ستسهم بلا شك في توثيق الروابط بين كلا المنطقتين كما ستساعد في التعرف على المشكلة بصورة أفضل ، فضلاً عن التعرف على بعض طرق الحل المقترحة للتصدي لهذه الأزمة التي أوقفت مسيرة التنمية في الدول التي تتألف منها أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وقد نوه المشاركون في كلماتهم إلى ضرورة استمرار المحافظة على الاهتمام بشأن مسألة الدين الخارجي في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، سواء بين الأوساط الحكومية والأكاديمية أو بين كل قطاعات المجتمع ، لأن الموضوع يهم الجميع .

وكان من بين الأعمال التي استعرضتها الندوة في يومها الأول ، العوامل التي تعوق بصورة جادة حل مشكلة الدين الخارجية ، وانخفاض الأسعار العالمية للمنتجات التي تصدرها الدول التي تعاني من مشكلة الدين ، واستمرار سياسات الحماية التجارية في البلاد الصناعية ، وعدم كفاية مصادر التمويل الخارجية لأجل التنمية ، وظاهرة هروب رؤوس الأموال .

كذلك تناولت الندوة أن أسباب وتطور - ومن ثم - حل مشكلة الدين في أمريكا اللاتينية وأفريقيا تعرضت لعوامل خارجية وعوامل أخرى ذات طابع داخلي يجب أخذها في الاعتبار بنفس الاهتمام ،

حل هذه المشكلة يتطلب واقعية وشعور بالمسئولية سواء من جانب الدول الدائنة أو المدينة .
وأياً كانت الحلول التي ستتخذها الدول لحل مشكلة الدين الخارجية ، فمن الواضح أن هذا لن يكون كافياً للسير مرة أخرى في طريق التنمية الاقتصادية وتوزيع ما تعود به من فوائد بصورة أقل ، وسيكون من الضرورة بمكان تقوية إرادة وجهود المجتمع بأكمله لصالح التنمية واتخاذ الإجراءات الداخلية التي تسمح بتحقيقها .

(٦) البيان الختامي

لندوة الحوار الأفريقي الأمريكي اللاتيني السادسة مدينة تلاتيلولكو بالمكسيك

(١٩ - ٢٠ يونيو ١٩٩١)

بدأت ندوة الحوار الأفريقي الأمريكي اللاتيني أولى جلساتها اعتباراً من ١٩ يونيو ١٩٩١ بمدينة تلاتيلولكو ، مقر وزارة الخارجية المكسيكية ، وقد رأس حفل الافتتاح السيد / الدكتور بطرس غالي ،
حبيب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج ، والسيد /
ناندو سولانا ، وزير خارجية المكسيك .

وقد شهد الندوة بعض الشخصيات الهامة العامة والخاصة ، والأكاديميون ورجال السلك
دبلوماسي من كل من البرازيل ، والأرجنتين ، وشيلي ، وأثيوبيا ، ونيجيريا ، وفنزويلا ، والسودان ،
مصر والمكسيك ، وكذلك ممثلو المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية المعتمدين في المكسيك .

وقد تناولت الندوة مجموعة كبيرة من الموضوعات مثل انعكاسات الوفاق الدولي والانفراج والنظام
لعالمي في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، ومعالج أدائهما في المنظمات الدولية ، والقضايا المتعلقة
بسوق الطاقة وكذلك بدائل التعاون بين الجنوب / والجنوب والعلاقات بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ولقد قدم الدكتور بطرس غالي في خطابه الافتتاحي تحليلاً مقارناً للحقائق الجغرافية السياسية
في محيط بالعلاقات بين الشمال والجنوب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ونبه سيادته من احتمالات
هجور ستار حديدي جديد في العلاقات الدولية ، وحذر من آثار مثل هذه الاحتمالات .

وتناول السفير / أندريس روزنتال ، نائب وزير الخارجية المكسيكي قيام النظام العالمي الجديد
انعكاساته في أمريكا اللاتينية ، مؤكداً على أن النضال السياسي والاقتصادي نحو القيادة والأسواق
يؤلف يزداد ، وشرح السفير روزنتال التدابير التي اتخذتها المكسيك وأمريكا اللاتينية لمواجهة التجمع
لعالمي ، وأكد على الحاجة إلى مجهود خلاق تقوم به دول الجنوب لتقوية العلاقات فيما بينها وكذلك مع
دول الشمال الصناعية .

وفي اليوم الأول للندوة ، وافق غالبية المشاركين على أن المنظور العام لفترة ما بعد الحرب الباردة
ما يسمى بالنظام العالمي الجديد يبدو غير محدد المعالم إلى حد ما . وقد قدمت بعض الاقتراحات
تحقيق اشتراك أفريقيا وأمريكا اللاتينية في العلاقات الدولية المتغيرة وفي المناقشات الجارية حول
حكاسات تلك التغييرات على الأنظمة السياسية الأفريقية .

وقد ألقى الدكتور بطرس غالي محاضرة عن الشرق الأوسط ، وأبرز تطورات حرب الخليج ، كما
شرح الموقف المصري من النزاع ، وأكد أن جمهورية مصر العربية مصممة على إيجاد حل تفاوضي

للمشكلة الفلسطينية ، مع تأييد عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة بمشاركة جميع الأطراف المعنية .

وفي الثاني والعشرين من يونيو ، وهو اليوم الثاني والأخير للندوة ، تناول المشاركون بالتحليل موضوعات مثل الأمن الجامعي في أمريكا اللاتينية ، والحرب الأهلية في أفريقيا ، والتحديات التي تواجه المنطقتين في مواجهة التجميع العالمي وتكامل التكتلات الاقتصادية ، وتنمية سوق الطاقة وأفاق التعاون بين الجنوب والجنوب .

وقد قام السيد الدكتور بطرس غالي نائب رئيس الوزراء ، الدعوة إلى عقد الاجتماع السابع لندوة الحوار الأفريقي الأمريكي اللاتيني السابعة بالقاهرة خلال عام ١٩٩٢ . وقد اختتم السيد نائب وزير خارجية المكسيك أندريس روزنتال الندوة التي نالت اهتمام الجميع .

(٧) بيان

ندوة (أفريقيا وعدم الانحياز في عالم متغير)

القاهرة (١٠ - ١٢ يونيو ١٩٨٢)

عقدت الندوة في فندق حياة بمدينة نصر بالقاهرة وقد افتتحها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية وحضرها جمهرة من الدبلوماسيين والأفريقيين والمصريين .

أولاً : المشاركون في الندوة :

- ١ - أنجولا : صاحب السعادة جوكيم دي ليموس سفير أنجولا في القاهرة .
- ٢ - بوروندي : م . استيري نزيسابيرا أستاذ القانون بجامعة بوروندي والسيد ليو بورد فمبانكومي السكرتير الأول بسفار بوروندي بالقاهرة .
- ٣ - الكونجو : م . أوباري مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- ٤ - مصر : السيد السفير الدكتور سمير أحمد السفير بمكتب السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرية - السيد / السيد ياسين نائب العميد وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة - السيد الأستاذ على هلال نسوقي أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - الأستاذ عادل بشاي أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة - الدكتور محمد سليم أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - الأستاذ مصطفى كامل العياد أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - الدكتور عراقي الشربيني المدرس بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة - السيد أحمد يوسف من مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية .
- ٥ - الهابون : صاحب السعادة سلفستر راتانجا السكرتير العام بوزارة الخارجية .
- ٦ - غانا : السيد / فرانك ي . نجيس المدير المشرف للإدارة السياسية بوزارة الشئون الخارجية .
- ٧ - غينيا : م . موادي تراري نائب مدير إدارة أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية بوزارة الخارجية .

٨ - مالي : السيد / سيجوباسيس .

٩ - النيجر : م . موتاري عثمان مدير وزارة الشؤون الخارجية والتعاون .

١٠ - نيجيريا : الأستاذ الأجيدي أوي عميد كلية الإدارة .

١١ - رواندا : صاحب السعادة ازونيري سيمون سفير رواندا في القاهرة .

١٢ - السنغال : صاحب السعادة سيريجني مباكي سفير السنغال في القاهرة .

١٣ - الصومال : م . عبد الله موالى مدير التعليم والشؤون الاجتماعية .

١٤ - تانزانيا : م . هاروب عثمان مدير معهد التنمية بجامعة دار السلام .

١٥ - توجو : صاحب السعادة ميسانوي كيكيه المستشار القانون الفني بوزارة الشؤون الخارجية .

١٦ - زامبيا : صاحب السعادة البروفيسور وندسور دابالا كونجي سفير زامبيا في القاهرة .

١٧ - زائير : البروفيسور لوكوكي مافوكا أستاذ العلوم السياسية بجامعة كينشاسا .

ثانيًا : أعمال الندوة :

الجلس الأولى : سفير سيلفستر راتاجا (أ) عدم الانحياز حول الشمال والجنوب - والجنوب والجنوب - د . عادل بشاي . (ب) الأهداف السياسية والمبادئ - عبد الله موالى (الصومال) . (ج) عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - محمد سليم (مصر) . (د) عدم الانحياز الماضي والمستقبل - لوكوكي مافوكا - زائير .

الجلسة الثانية : رئيس هاروب أوتمان (تانزانيا) مناقشات عدم الانحياز عامة .

الجلسة الثالثة : رئيس صانفي كيكة (توجو) السفير سمير أحمد (مصر) أفريقيا وعدم الانحياز .

الجلسة الرابعة : رئيس أولا جيد أدي (نيجيريا) مناقشات إفريقيا وعدم الانحياز .

الجلسة الختامية : لوكوكي مافوكا (كينشاسا) الأمن وعدم الانحياز - عصام الدين جلال (مصر) .

الجلسة السادسة : رئيس فرانك وجس (غانا) عدم الانحياز والتحديات المواجهة - سمعان فرج الله (مصر) .

الجلسة السابعة : رئيس عبد الله موالى (الصومال) مناقشات الأوضاع الاجتماعية وعدم الانحياز .

الجلسة الختامية : رئيس سمير أحمد (مصر) .

ثالثًا : توصيات الندوة :

١ - أقرت الندوة حيوية استمرارية وحماية حركة عدم الانحياز وبالتالي انشغالها بكل المشاكل الشاملة والدولية .

٢ - وعليه تناشد الندوة دول أفريقيا عدم الدخول في المجابهة الاستراتيجية بين العملاقين أو السماح للخلافات الأيديولوجية بين دول الحركة أن تطفئ على الأهداف العامة المشتركة .

٣ - وأدانت الندوة العدوان والتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ورأت اللجنة أن المبادئ الأصلية للحركة يجب أن تحكم تواجد القوات الأجنبية في القارة الأفريقية وخاصة قرارات مؤتمر القاهرة ١٩٦١ .

٤ - يجب على الدول الأفريقية أن تتعاون لاستعجال ترتيبات مشتركة لحماية أمنها .

٥ - أكدت الندوة على أولية الأهداف الاقتصادية للحركة لأفريقيا التي تضم ٤/٣ الدول الأفقر في العالم وأن التعاون مع مجموعة الـ ٧٧ يخدم أغراض الحركة لتحقيق برنامج للتفاوض مع دول الشمال وكذلك لزيادة موارد التنمية للدول الأفريقية بطريقة واقعية .

٦ - ناشدت الندوة الدول المتقدمة لتحمل مسؤولياتها لتخطي فجوة التنمية كركيزة للتعاون والسلام .

٧ - وأشادت الندوة بالعطاء الأفريقي لحركة عدم الانحياز وأكدت أن مبادئها يجب أن تطبق على كل النزاعات بين العمالقة وذلك بين دول الحركة نفسها . وأن الحركة عليها أن تركز على الاهتمامات والمبادئ التي تدعم وحدتها .

٨ - وأن التغييرات المعارضة تحتم الاهتمام بإنشاء نظام دولي اقتصادي جديد مع ما يستلزمه من تدعيم الاقتصاد القومي والتعاون بين الدول الأفريقية وتكاملها الاقتصادي إضافة للتعاون العلمي التكنولوجي والثقافي والاجتماعي .

٩ - أكدت الندوة أن المحافظة على بقاء أهداف ومبادئ الحركة هو الركيزة الأساسية لكل تقدم .

١٠ - أدانت الندوة مذبحه الفلسطينيين على يد إسرائيل ودمغت سياستها بالفاشية والعدوان وكذلك التعاون المدان بين إسرائيل والولايات المتحدة في العدوان .

وابعاً : البيان الختامي :

- الاعتقاد الراسخ بأهمية وضرورة الحفاظ على حركة عدم الانحياز وتدعيمها في ظل الظروف الدولية المعارضة باعتبارها عاملاً هاماً لاستتباب السلام والأمن في العالم وذلك عن طريق تطبيق مبادئ عدم الانحياز ، وبصفة خاصة مبدأي تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية ، والتعايش السلمي بين النظم السياسية والاقتصادية والعقائدية المختلفة .

- ضرورة استمرار حركة عدم الانحياز في الاهتمام بالمشاكل الدولية ذات الصيغة العالمية بما في ذلك التصفية التامة لآثار وجيوب الاستعمار والاستعمار الجديد المتبقية ومساعدة وتأييد حركات التحرير المشروعة .

- ضرورة استمرار الدول الأفريقية في معارضتها لامتداد المواجهة بين القوتين العظميين إلى القارة الأفريقية .

- ضرورة تجنب طغيان الخلافات العقائدية على الأهداف الأساسية لحركة عدم الانحياز بما في ذلك هدف التنمية الاقتصادية .

- آثار بعض المشتركين مدى توافق تواجد قوات أجنبية بأفريقيا مع مبادئ عدم الانحياز ، وقد أكدت الندوة أهمية الالتزام بالمبادئ الأصلية لحركة عدم الانحياز في هذا الصدد وهي المبادئ التي أقرها مؤتمر عدم الانحياز التحضيري الذي عقد بالقاهرة في يونيو ١٩٦١ للتمهيد لمؤتمر القمة ببلجراد .

- وقد أوضح بعض المشتركين بأن الالتزام بهذه المبادئ لا يسقط حق الدولة - بما لها من سيادة - في طلب قوات أجنبية بصفة مؤقتة لتحقيق أهداف مشروعة شريطة ألا يكون ذلك في إطار صراع القوى الكبرى ولا يشجع أو يساعد على التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أفريقية أخرى في المدى الطويل بصورة أو بآخرى .

- ضرورة تنسيق الدول الأفريقية لجهودها من أجل تبني إجراءات تكفل الأمن الجماعي شريطة أن تكون إجراءات أفريقية صميمية وتغنى عن الحاجة لطلب قوات عسكرية أجنبية وقد أعربت الندوة عن أملها في تسوية بؤر التوتر بالطرق السلمية والتي قد يؤدي تفاقمها إلى نشوب نزاع مسلح بما في ذلك مشكلة الصحراء والتي اعترفت أفريقيا بحق شعبها في تقرير مصيره .

- يجب تشجيع مساهمة حركة عدم الانحياز في الجهود التي تبذلها الدول النامية من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وتدعيمها وذلك بالتعاون مع المنظمات والتجمعات الدولية المعنية وبصفة خاصة مجموعة دول الـ ٧٧ .

وجه المشتركون في الندوة نداءً إلى الدول الصناعية الشرقية منها والغربية على حد سواء للتعاون مع الدول النامية بصدق وفعالية لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على العدل ويضمن الرفاهية لجميع الشعوب والدول .

- أشاد المشتركون بالدور الذي يضطلع به الأعضاء الأفريقيون في إقامة ارتباط عضوي بين حركة عدم الانحياز وبين تصفية الاستعمار والإمبريالية ومساندة حركات التحرير والقضاء على التفرقة العنصرية وكافة مظاهر القهر والعبودية الأخرى .

- يجب ألا يقصر الأعضاء تطبيق مبادئ عدم الانحياز على المنازعات بين الشرق والغرب فحسب بل يجب تطبيقها أيضاً على المنازعات بين دول عدم الانحياز وبعضها البعض .

- يجب أن توجه الحركة اهتمامها للمشاكل والقضايا التي توجد بين أعضائها بدلاً من تلك التي تولد الخلافات والانقسامات بينهم مثل المشاكل المحلية والإقليمية .

- حددت الندوة دور حركة عدم الانحياز في عالم متغير بأنه دور الوسيط والمتحدث السياسي لدول العالم الثالث من أجل تلبية المتطلبات الجديدة ، وبصفة خاصة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

- يجب أن تولي الدول النامية بصفة عامة والأفريقية بصفة خاصة تدعيم اقتصادها أهمية خاصة سواء في إطار فردي أو جماعي وذلك تطبيقاً لمبدأ الاعتماد الذاتي الجماعي الذي أقرته الدول الأفريقية في مؤتمر القمة بلوزاكا عام ١٩٧٠ ، وأكدته برنامج العمل الاقتصادي الصادر عن مؤتمر القمة الذي عقد بلاجوس عام ١٩٨٠ .

- ضرورة الحفاظ على أصالة مبادئ عدم الانحياز ونقاؤها على اعتبار أن الحركة التي تتسم بالاستقلال والديمقراطية ومناهضة الإمبريالية تجمع لدول تركز جهودها من أجل استتباب السلام والأمن الدوليين والتعاضد السلمي والتوفيق .

(٨) الندوة الأولى

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٣٠ يناير إلى ١٩ فبراير عام ١٩٨٤ .

موضوعات الندوة :

- المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة .
- منظمة الوحدة الافريقية (تشكيلها - أعمالها - مستقبلها) .
- مستقبل العلاقات الافريقية العربية (المشكلات والتوقعات) .
- العلاقات المصرية الافريقية (الأبعاد الثقافية) .
- أفريقيا ونزع السلاح النووي (الأساس - التصور - التوقعات) .
- أفريقيا والنظام الاقتصادي العالمي الجديد .
- أفريقيا والسياسة الخارجية المصرية .
- التسوية السلمية للمنازعات الافريقية .
- الدول الافريقية والنظام القضائي الدولي .
- فكرة الوحدة الافريقية :
- عدد المشتركين : ٢٠ مشتركاً .

(٩) الندوة الثانية

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٢ إلى ١٥ مايو عام ١٩٨٤ .

موضوعات الندوة :

- أفريقيا ونزع السلاح النووي .
- التعاون الدولي المختلط في أفريقيا .
- المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة .
- القوى العظمى والسياسة الافريقية .
- أبعاد التكامل الإقليمي في أفريقيا .
- حوار الشمال / الجنوب وآثاره على أفريقيا .
- عدد المشتركين : ٢٦ مشتركاً .

(١٠) الندوة الثالثة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٥ إلى ١٤ مارس عام ١٩٨٥ .

موضوعات الندوة :

– الدبلوماسية الشعبية والتنظيمات البرلمانية في أفريقيا – المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة – السياسة المصرية تجاه أفريقيا – مشكلات النقل في أفريقيا – العلاقات المغاربية – الجوانب السياسية لمعونات التنمية – مشكلات البيئة في أفريقيا – أفريقيا تواجه المستقبل – السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا – مشكلات الحدود في أفريقيا – البعد الأفريقي للأمن الوطني – الوظيفة العامة الدولية – التعاون بين السوق الأوربية المشتركة وأفريقيا – نزع السلاح النووي في أفريقيا – الدبلوماسية الأفريقية في مواجهة المجاعة والتصحر – التعاون العالمي الفرنسي ودول أفريقيا – الدول الأفريقية والقضية الفلسطينية – أمن الدول الأفريقية طبقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية – التعاون المختلط وأزمة اليونسكو – الحماية الدولية لحقوق الإنسان – منظمة الوحدة الأفريقية وحل المنازعات بالطرق السلمية – القوى العظمى في القرن الأفريقي – مشكلات البيئة في أفريقيا – الجوانب المختلطة لمشكلات أفريقيا وحلولها (التصحر والمجاعة في أفريقيا – الانقلابات في أفريقيا – الاشتراكية الأفريقية) .

عدد المشتركين : ٣٠ مشتركاً .

(١١) الندوة الرابعة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٢ إلى ١٢ سبتمبر عام ١٩٨٥ .

موضوعات الندوة :

– المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة – الأمن الغذائي في أفريقيا – أفريقيا وعدم الانحياز – التنمية ونزع السلاح – السياسة الخارجية المصرية – دور الإعلام والاتصال في العمل الدبلوماسي – أفريقيا في النظام الدولي (التبعية والاعتماد على النفس) – دور المنظمات غير الحكومية في أفريقيا (فلسطين كدراسة حالة) – الأمن الوطني في العالم الثالث – الموقف الاقتصادي وانعكاسه على العلاقات السياسية – مشكلات الديون الخارجية في أفريقيا وأثارها – الأمن القومي العربي – العلاقات الأفريقية / العربية – دبلوماسية التنمية في أفريقيا – حقوق الإنسان في أفريقيا – دور أفريقيا في تطوير الأنظمة القضائية – أفريقيا ومشكلة فلسطين – الفكر السياسي في أفريقيا – دور مصر في تنمية التحرير الأفريقي – الإطار المستقبلي للعلاقات المصرية الأفريقية .

عدد المشتركين : ٢٩ مشتركاً .

(١٢) الندوة الخامسة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ١١ إلى ٢٠ مارس عام ١٩٨٦ .

موضوعات الندوة :

- أفريقيا على الطريق (التحديات والمشكلات) - القانون الدولي الإنساني ودور النجدة الدولية للصليب الأحمر - الخبرة الديمقراطية في أفريقيا - الجوانب السياسية في معونات التنمية - الشكل الاجتماعي لمصر اليوم - أفريقيا بين الاستقلالية والتبعية - التصحر وأزمة المجاعة في أفريقيا - صراع القوى العظمى في القرن الأفريقي - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان - مشكلات البيئة في أفريقيا - العلاقات الدولية - مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية - نقل التكنولوجيا : الأوهام والحقائق - وسائل النقل في أفريقيا - منازعات الحدود في أفريقيا - مشكلة الطاقة وتأثيرها على أفريقيا - أفريقيا في مواجهة المستقبل - العلاقات بين دول المغرب - ديون أفريقيا - المشكلات السياسية في أفريقيا - تعاون التنمية : فرصة لأفريقيا .

عدد المشتركين : ٣١ مشتركاً .

(١٣) الندوة السادسة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٢٩ أكتوبر إلى ٦ نوفمبر عام ١٩٨٦ .

موضوعات الندوة :

- السياسة الخارجية لمصر وتركيزها الخاص على أفريقيا - أفريقيا في عالم متغير : التحديات والاستجابات - الأمن الغذائي في أفريقيا - الاتجاهات المتغيرة في عدم الانحياز الأفريقي (دروس من قمة هراري) - الدبلوماسية الأفريقية في الخارج (ماذا يتوقع ؟) - الدبلوماسية المصرية ومنظمة الوحدة الأفريقية - حوار الجنوب / الجنوب - نقل التكنولوجيا - حقوق الإنسان في أفريقيا - الدين الخارجي : نظرة سياسية - الحماية القضائية للفرد في أفريقيا بحقوق الإنسان والقانون الإنساني - المشكلة الفلسطينية - التجمعات الإقليمية في أفريقيا وعلاقاتها مع منظمة الوحدة الأفريقية - الأبعاد الاقتصادية لمشكلة الدين - الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في مصر اليوم - تدريب الدبلوماسيين من منظور أفريقي - العالم الثالث والقانون الدولي الجديد - الإرهاب الدولي - التحديات التي تواجه الأجيال الجديدة في أفريقيا .

عدد المشتركين : ٣٠ مشتركاً .

(١٤) الندوة السابعة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٢ إلى ١٥ فبراير عام ١٩٨٧ .

موضوعات الندوة :

- السياسة الخارجية لمصر - أزمة التنظيمات المختلطة في العلاقات الدولية - الشكل الاجتماعي لمصر اليوم - اتجاهات التعاون الأفريقي / الأديبي (من لومي الأول إلى لومي الثالث) - الجوانب السياسية لمعونات التنمية - المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط - مشكلة الطاقة وتأثيرها على أفريقيا - التكامل الاقتصادي والسياسي في أفريقيا الوسطى - حل المنازعات بالطرق السلمية : تطبيق المشكلة على طابا - النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والتنمية الاقتصادية في أفريقيا - اللعبة الأفريقية للقوى العظمى - ديون أفريقيا - الدبلوماسية المصرية في أفريقيا - وسائل النقل في أفريقيا - مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية - التقسيم الدولي الجديد للعمل والتكنولوجيا والتبعية - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان - عدم الانحياز السياسي الأفريقي - حوض النيل - تعاون التنمية : فرصة لأفريقيا - منظمة الوحدة الأفريقية - أفريقيا بين حربين .

عدد المشتركين : ٢٧ مشتركاً .

(١٥) الندوة الثامنة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٢٠ أكتوبر إلى ١٠ نوفمبر عام ١٩٨٧ .

عنوان الندوة : السلام والتنمية في أفريقيا .

موضوعات الندوة :

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب - الدبلوماسية المصرية ومنظمة الوحدة الأفريقية - التنمية والعلاقات الأفريقية - أثر أفريقيا على تطور القانون الدولي والمنظمات الدولية - الإعلام والتنمية - المشكلة الفلسطينية - الديون والتنمية في أفريقيا - نظم الإدارة والتنمية في أفريقيا : التوقعات المستقبلية - مشروع الدراسات الهيدروميترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية ، كشكل للتعاون بين دول حوض النيل - الجذور الاقتصادية للتنمية الأفريقية - أزمة استراتيجيات التنمية في العالم الثالث (مع التركيز على أفريقيا) - القانون الإنساني الدولي - الثقافات الأفريقية والعربية (حوار متكامل) - المنازعات العرقية في أفريقيا - دور الأمم المتحدة والتجمعات السياسية في النظام الدولي الحديث - مصر اليوم : نظرة سياسية اجتماعية (المؤسسات السياسية - الأحزاب السياسية) - الديون والتنمية في أفريقيا - مصر : أمس واليوم - الموسيقى المصرية ، وجنورها الأفريقية - مشكلات وإمكانات تعاون الجنوب / الجنوب - أفريقيا والقوى العظمى - المقارنة بين ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية - القومية العربية والقومية الأفريقية - الدراسات الفرنسية في العلوم الاجتماعية في

الدول المتحدثة بالإنجليزية في أفريقيا (مثال المركز الفرنسي لتبادل ادراسات والتوثيق في نيروبي) -
الإعلام في أفريقيا - البترول في أفريقيا : من التبعية إلى التبعية الداخلية - سياسة الأمن الوطني في
الدول النامية - السياسة النامية في أفريقيا الشرقية (الاستراتيجيات والنتائج) - الطاقة الأفريقية :
توقعات للتعاون - مشكلة طابا - مصر ، تاريخها وآثاره - أفريقيا ، وتحديات المستقبل - الأمن
الأفريقي .

عدد المشتركين : ٤١ مشتركاً .

(١٦) الندوة التاسعة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ١٣ مارس إلى ٢ أبريل عام ١٩٨٨ .

عنوان الندوة : منظمة الوحدة الأفريقية .

موضوعات الندوة :

- خمسة وعشرون عاماً لمنظمة الوحدة الأفريقي - منظمة الوحدة الأفريقية ونزع السلاح النووي من
أفريقيا - مشكلات الطاقة في أفريقيا - البعد المختلط لمشكلات المديونية الأفريقية - منظمة الوحدة
الأفريقية ومخاطر التصحر في أفريقيا - منظمة الوحدة الأفريقية والمشكلة الفلسطينية - الكومنولث
والأبارتيد - مشكلة البناء الوطني المستقل في أفريقيا : التعريف والإمكانيات - الأبعاد الثقافية للتنمية
في أفريقيا - الصحافة الأفريقية (الضمير الدولي) - منظمة الوحدة الأفريقية ومشكلة اللاجئين في
أفريقيا - المشكلات الديموغرافية في العالم العربي وفي أفريقيا - علاقات اللجنة الدولية للصليب
الأحمر مع منظمة الوحدة الأفريقية - القومية والإقليمية في أفريقيا - القواعد العسكرية الفرنسي في
أفريقيا - منظمة الوحدة الأفريقية ومشكلات الحدود في أفريقيا - السياسة الفرنسية للتعاون في
أفريقيا - مشكلات التوظيف في منظمة الوحدة الأفريقية - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- تحليل استراتيجيات التنمية في أفريقيا منذ الاستقلال حتى اليوم - العلاقة بين أفريقيا وصندوق
النقد الدولي ، وتوقعات التعاون بين الصندوق ومنظمة الوحدة الأفريقية - العلاقة بين البرلمانات في
أفريقيا - التسوية السلمية للمنازعات في إطار إقليمي - النمو الاقتصادي وسياسة التوفيق في إطار
منظمة الوحدة الأفريقية - القانون الإنساني : عامل السلام في أفريقيا - منظمة الوحدة الأفريقية
وعدم الانحياز - خطة عمل لاجوس (بعد مرور ثماني سنوات) - منظمة الوحدة الأفريقية والمحافظة على
الأمن في أفريقيا - أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية وتحديات المستقبل - التنمية الاقتصادية في
أفريقيا .

عدد المشتركين : ٤١ مشتركاً .

(١٧) الندوة العاشرة للدبلوماسيين الأفارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من أول إلى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٨٨ .

عنوان الندوة : منظمة الوحدة الأفريقية (الإنجازات - المشكلات) .

موضوعات الندوة :

- المنازعات بين الدول الأفريقية والمسائل الأمنية - منظمة الوحدة الأفريقية ، حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا - منظمة الوحدة الأفريقية وتحرير الجنوب الأفريقي - من أكرا إلى القاهرة : البحث من أجل منظمة للقارة - العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال تصفية الاستعمار - منظمة الوحدة الأفريقية : التجارب والشدائد - التكامل الإقليمي في أفريقيا : حالة مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي - تعدد الأشكال في المشكلات الاقتصادية الأفريقية : دور منظمة الوحدة الأفريقية - أفريقيا والقوى العظمى : دور منظمة الوحدة الأفريقية - اللجان المشتركة كإطار لتدعيم التعاون الإفريقي - المنازعات الإقليمية - الانتفاضة : دور منظمة الوحدة الأفريقية في تأييد حق تقرير المصير الفلسطيني - حالة الإرهاب في جنوب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية - منظمة الوحدة الأفريقية والشرق الأوسط ، مع التركيز على القضية الفلسطينية - التعاملات الأفريقية في الطاقة في خمسة وعشرين عاماً - الاتجاهات السياسية والاقتصادية في الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية .

عدد المشتركين : ٤٧ مشتركاً .

(١٨) الندوة الحادية عشرة

للدبلوماسيين الأفارقة من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٦ إلى ٢٦ مارس عام ١٩٨٩ .

الجزء الأول : المشكلات الاقتصادية في أفريقيا .

الجزء الثاني : نزاع السلاح والأمن في أفريقيا (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح) .

موضوعات الندوة :

الجزء الأول : - سياسة صندوق النقد الدولي - مشكلة النقل والتكنولوجيا في أفريقيا - التطورات الأخيرة في أزمة الشرق الأوسط - المعونات العامة للتنمية في أفريقيا - المواد الأولية في أفريقيا - العامل الإنساني : الثقافة والتنمية في أفريقيا - خطة عمل لاجوس وتسعة أعوام تالية - الجانب المختلط للمديونية الأفريقية - المشكلات الاقتصادية لأفريقيا - أفريقيا وتعاون الجنوب / الجنوب - لومي ٣ : الجوانب القانونية - المشكلات الاقتصادية الاجتماعية لأفريقيا - المجتمع الاقتصادي الأوربي وأفريقيا - مشكلة اللاجئين في أفريقيا وانعكاساتها على الاقتصاد الإفريقي - الدول الأفريقية في مواجهة المشروعات - الإدارة في خدمة التنمية الأفريقية - إدارة الأزمات - القرن المقبل ، التوقعات بالنسبة للدول النامية - القانون والتنمية .

الجزء الثاني : نزاع السلاح والأمن في أفريقيا .

عدد المشتركين : ٣٥ مشتركاً .

(١٩) الندوة الثانية عشرة للدبلوماسيين الأفارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ١٤ إلى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٨٩ .

عنوان الندوة : المشكلات الاقتصادية والديون الخارجية في أفريقيا .

موضوعات الندوة :

- حوار الشمال / الجنوب - حلول مقترحة لمشكلة الديون الخارجية - اتحاد المغرب العربي - التنمية الاقتصادية في أفريقيا - موقف أفريقي موحد عن مشكلة الديون : عرض تحليلي - المشكلات الاقتصادية المعاصرة في أفريقيا - المشكلات الاقتصادية الأفريقية وتوقعات التعاون الأفريقي / العربي - الديون الأفريقية والتعاون الاقتصادي - الحوار حول الإصلاحات الاقتصادية في أفريقيا - الأنظمة السياسية وانعكاساتها على التركيب الاقتصادي في الدول الأفريقية - المعالجات الأفريقية لمشكلة المديونية الخارجية - العناصر السياسية لمشكلة المديونية الخارجية الأفريقية - الاعتماد على النفس في التنمية الأفريقية - الخبرة الأفريقية مع صندوق النقد الدولي وسياسات التحرر الاقتصادية - الدين الخارجي الأفريقي - مستقبل الحوار الأفريقي / العربي - مشكلات التنمية الاقتصادية في أفريقيا - منظمة الوحدة الأفريقية والمشكلات الاقتصادية في أفريقيا - سياسات الأمم المتحدة والمشكلات الاقتصادية الأفريقية - الدين الخارجي لمصر - المشكلات الاقتصادية الأفريقية - دور الصحافة في التوعية بالمشكلات الاقتصادية الأفريقية - تنمية الصادرات وإدارة الدين الخارجي - آثار المشكلات الاقتصادية على السياسات الأفريقية الخارجية .

عدد المشتركين : ٤٧ مشتركاً .

(٢٠) الندوة الثالثة عشرة للدبلوماسيين الأفارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٦ إلى ٢٤ مايو ١٩٩٠ .

الجزء الأول : المشكلات الاقتصادية في أفريقيا .

الجزء الثاني : نزاع السلاح والأمن في أفريقيا .

موضوعات الندوة :

نفس موضوعات الدورة الحادية عشرة عن المشكلات الاقتصادية في أفريقيا ، ونزاع السلاح

والأمن في أفريقيا .

عدد المشتركين : ٤٠ مشتركاً .

(٢١) الندوة الرابعة عشرة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٢٠ نوفمبر إلى ٦ ديسمبر عام ١٩٩٠ .
عنوان الندوة : التقارب بين القوتين الأعظم ، وأثره على أفريقيا .
موضوعات الندوة :

- التنمية الأفريقية في فترة ما بعد الاستقلال - توقعات النظام الدولي الجديد في أفريقيا -
التكامل والتفكك في أفريقيا - اقتصاديات البترول في أفريقيا - التقارب والحوار الأفريقي / العربي
- التقارب بين الشرق والغرب وأثره على احترام وتقوية حقوق الإنسان - الأمن الأفريقي - سياسة
الولايات المتحدة في أفريقيا - التقارب وانعكاساته على أفريقيا - بعض الجوانب القانونية لأزمة
الخليج - التقارب بين الشرق والغرب وأثره على الأمن الأفريقي - التطورات الأخيرة في أزمة الديون
في أفريقيا - استراتيجية المياه في أفريقيا - القضية الفلسطينية - أفريقيا والمنظمات الدولية -
التفاوض وإدارة الأزمة في أفريقيا - أفريقيا والأمم المتحدة - الأمم المتحدة والمرتقة - الدبلوماسية
المختلطة - توقعات الطاقة والاستقرار في أفريقيا - أزمة الشرق الأوسط - أفريقيا وأزمة الخليج -
التقارب وفن حل المشكلات - دبلوماسية البيئة في أفريقيا - التقارب والتطويع السوفيتي في العالم
الثالث - التقارب وأزمة الخليج - أفريقيا ومشكلة النفايات النووية - الموقف السوفيتي والأيدولوجيات
الأفريقية : الحساسيات - التقارب وعدم الانحياز .

عدد المشتركين : ٤٤ مشتركاً .

(٢٢) الندوة الخامسة عشرة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٢٣ أبريل إلى ٩ مايو عام ١٩٩١ .
عنوان الندوة : التقارب بين القوتين الأعظم ، وأثره على أفريقيا .
موضوعات الندوة : نفس موضوعات الندوة الرابعة عشرة للدبلوماسيين الافارقة من الدول المتحدثة
بالإنجليزية .
عدد المشتركين : ٣٣ مشتركاً .

(٢٣) الندوة السادسة عشرة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٢ إلى ٢١ نوفمبر عام ١٩٩١ .

عنوان الندوة : أفريقيا والنظام الدولي الجديد .

موضوعات الندوة :

- الديمقراطية والنظام العالمي الجديد - العلاقات الأفريقية / العربية : الماضي والتوقعات -
سياسة مصر الخارجية في ضوء النظام العالمي الجديد - توقعات التعاون بين جامعة الدول العربية
ومنظمة الوحدة الأفريقية - القرن الأفريقي في التسعينيات - الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني -
المنظمة الإسلامية والنظام العالمي الجديد - السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في فترة ما بعد الحرب
الباردة - المعونات المصرية لأفريقيا في التسعينات - أفريقيا والنظام العالمي في نظرة تاريخية - أثر
التغيرات في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية على أفريقيا - عدم الانحياز والنظام العالمي الجديد -
الفكر الاستراتيجي الأمريكي والسوفيتي في النظام العالمي الجديد - الحل البديل لمشكلة الديون
الأفريقية - المشكلة الفلسطينية في ضوء النظام العالمي الجديد - إدارة مصادر المياه في التسعينات :
مصر وجيرانها - البترول وأفريقيا والنظام العالمي الجديد - مكان أفريقيا في التجارة الدولية في
التسعينيات - مشكلات التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا في التسعينات - أفريقيا وحوار
الشمال / الجنوب في النظام العالمي الجديد - أفريقيا ما بعد الأبارتيد - حقوق الإنسان في النظام
العالمي الجديد - الدبلوماسية المختلطة في أفريقيا - دبلوماسية البيئة في أفريقيا - أفريقيا والأمم
المتحدة - المفاوضات الأفريقية وإدارة الأزمات في النظام العالمي الجديد - أسلحة الدمار الشامل -
نزاع السلاح والنظام العالمي الجديد .

عدد المشتركين : ٤٢ مشتركاً

(٢٤) البيان المشترك

لندوة « التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين »

(القاهرة ٧ - ١١ مارس ١٩٨٨)

قام « الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا » بوزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية بتنظيم أول ندوة «للتعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين» ، بالقاهرة في الفترة من ٧ إلى ١١ مارس عام ١٩٨٨ .

وقد وجهت الدعوة للاشتراك في الندوة للسادة رئيس ونواب رئيس «اتحاد الاستشاريين الأفريقيين» والسادة أعضاء الاتحاد من رواندا وتنزانيا وكينيا وأوغندا وأثيوبيا والسودان وزائير وبوروندي وأفريقيا الوسطى ، فضلاً عن مسئولين من هذه الدول .

وقد مثل اتحاد الاستشاريين الأفريقيين والسيد / دافيد موكاموتيسو ، والسيد / نتولو ايبا نائباً للرئيس ، وكذلك سكرتير عام الاتحاد - السيد / محمد بوسيد .

واشترك في الندوة من الجانب المصري مجموعة الاستشاريين المصريين أعضاء الاتحاد ، وقام السيد / محمد المغازي نائب رئيس الاتحاد (لشمال أفريقيا) بمهمة التنسيق للندوة بالتعاون مع السيد السفير / أحمد طه محمد أمين عام «الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا» .

وقد افتتح الندوة صباح يوم ٧ مارس ١٩٨٨ السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس وزراء جمهورية مصر العربية ، كما حضر مع سيادته السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، والسيد الدكتور / يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وعميد السلك الدبلوماسي الأفريقي سعادة السفير جبريل فارنجالو ، سفير ليبيريا .

وقد أبرز السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس الوزراء المصري ، في خطاب الافتتاح أن «مصر لم تتوان عن بذل أقصى الجهود من أجل دعم وتعميق التعاون مع دول القارة الأفريقية عامة ، ومع دول حوض نهر النيل بصفة خاصة» . واستطرد يقول «أن الاستشاريين ورجال الأعمال في بلادنا ، يلعبون دور الرواد الأوائل الذين يضربون المثل في أداء ضريبة العمل الوطني ، ويؤكدون قدرة أبناء أفريقيا في إرساء قاعدة صلبة للاقتصاد القومي الأفريقي ، يكون أساساً راسخاً لاستقلال الإرادة الوطنية ، ومحوراً تركز عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة» .

وفي ختام كلمته قال :

«إن سبل وأشكال التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين متعددة ومتنوعة ، كما أن مزايا وإمكانيات هذا التعاون عديدة وعميقة ، وأملنا أن يسهم اجتماعكم في هذه الندوة في بحث ومناقشة هذه المزايا والإمكانيات وتوضيح هذه الأشكال والسبل ، وأن تخرج الندوة بحصيلة جديدة من النتائج التي تدعم التعاون بينكم وتفتح المجال أمام مزيد من استغلال الإمكانيات التي تتمتع بها بلادنا وقارتنا لما فيه صالح التعاون وصالح القارة ذاتها» .

وقد حضر افتتاح الندوة مع السادة أعضاء الندوة مجموعة كبيرة من السادة الاستشاريين المصريين ، وكذلك سفراء الدول الأفريقية المعتمدين بالقاهرة وممثلو المنظمات والهيئات الدولية ، فضلاً عن كبار المسئولين في الوزارات ورؤساء المنظمات والاتحادات والهيئات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية .

وتضمن جدول أعمال الندوة ما يلي :

(أ) عرض أنشطة «اتحاد الاستشاريين الأفريقيين» (ب) إمكانيات ومزايا التعاون بين الاستشاريين (ج) استخدام الاستشاريين الأفريقيين بمعرفة المنظمات المالية الدولية . (د) استخدام الاستشاريين الأفريقيين بمعرفة الحكومات . (هـ) الاستشارات الهندسية المصرية .

وعقدت الندوة ثلاث جلسات خلال يومي ٧ و ٨ مارس ١٩٨٨ ناقشت فيها موضوعات جدول الأعمال ، وقد رأس الجلسات الرئيس أ . بالوجون (نيجيريا) والسيد المهندس يحيى عبد المجيد (السودان) والسيد ايليفليت ميانو (كينيا) وقام السيد / محمد بوزيد السكرتير العام للاتحاد بعرض أنشطة الاتحاد كما عرض الرئيس بالوجون إمكانيات ومزايا التعاون بين الاستشاريين ، وعرض ممثل بنك التنمية الأفريقي السيد لامين كالا ، موضوع استخدام الاستشاريين بمعرفة المنظمات المالية الدولية ، وعرض السيد آدم إبراهيم الإمام رئيس وحدة إعداد المشروعات بوزارة الشؤون المالية والتخطيط الاقتصادي بالسودان ، موضوع استخدام الاستشاريين بمعرفة الحكومات ، وتولى السيد / إسماعيل بليغ صبرى نيابة عن المجموعة المصرية عرض موضوع الاستشارات الفنية المصرية .

وقد أبرزت الندوة ضرورة تنمية التعاون بين الاستشاريين في القارة الأفريقية ، مؤكدة أن هذا التعاون في هذا المجال هو مجال حيوي يضاف إلى المجالات الحيوية الأخرى التي تبذل فيها الجهود من أجل تنمية التعاون الإقليمي بين هذه الدول وبين الاستشاريين فيها ، كما أبرزت أن هذا التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين إنما يشكل نموذجاً لتعاون الجنوب / الجنوب .

وقد تدارست الندوة أوضاع خدمات الاستشاريين في القارة الأفريقية ، ولاحظ المشتركون القصور في توافر المعلومات الدقيقة الخاصة باستخدام الاستشاريين الأفريقيين ، وضالة الاهتمام والتأييد من جانب بعض السلطات الحاكمة والمنظمات المالية الدولية على وجه العموم ، إلا فيما يتعلق ببنك التنمية الأفريقي .

وأبرزت الندوة أن هناك إمكانيات كبيرة لتنمية التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين في القارة الأفريقية ، كما ناقشت المزايا التي يقدمها تحقيق هذا التعاون ، وخاصة ما يتعلق بقلّة تكاليف الخدمات الاستشارية لدول القارة إذا ما قورنت بالاستشارات الأجنبية وما يتعلق بالمزايا الخاصة بتجميع المهارات المهنية الاستشارية التي تدعم الإدارة العامة وتدريب المختصين في هذه الدول ، فضلاً عن مساهمتها في تهيئة العمالة المحلية وتنميتها والإبقاء عليها والحد من استنفاد الدول الأجنبية لخبراتها ، هذا بالإضافة إلى المساهمة في الاحتفاظ في هذه الدول بالمعلومات والخبرات التي يتم اكتسابها أثناء عمليات تنفيذ المشروعات .

ولتحقيق التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين ، أوصت الندوة اتحاد الاستشاريين الأفريقيين بما يلي :

(١) ضرورة العمل على تنسيق جهود الاستشاريين الأفريقيين في الدول الأفريقية من الراغبين والقادرين على الإسهام بخبراتهم وطاقاتهم في المشاركة في التنمية الاقتصادية في هذه الدول .
(٢) أهمية تشجيع تبادل المعلومات والزيارات ، وعقد اتفاقات التعاون بين الاستشاريين في الدول الأفريقية .

(٣) دعوة الحكومات والسلطات المختصة في الدول الأفريقية ضرورة استخدام مكاتب

الاستشاريين الأفريقيين في تنفيذ مشروعات التنمية فيها ، وتنظيم حصولهم على المعلومات والبيانات الخاصة بالعطاءات والمشروعات والتي تساعد على ممارسة دورهم بكفاءة في تنمية القارة .

(٤) دعوة منظمة الوحدة الأفريقية لتبنى توصيات الندوة خاصة إبلاغ حكومات الدول الأعضاء بضرورة استخدام مكاتب الاستشاريين الأفريقيين في الدراسة والإشراف على تنفيذ مشروعات التنمية في أفريقيا .

(٥) كما أوصت الندوة في الوقت نفسه بالعمل على إقامة جمعيات وطنية للاستشاريين في دول المنطقة والمساهمة في تعميم المعلومات على الجمعيات الوطنية الأخرى .

وأوصت الندوة الحكومات الأفريقية بأن تعمل على :

(١) ضم الاستشاريين الأفريقيين إلى الوفود الرسمية التي ترسلها إلى البلدان الأفريقية ، كما دعت الحكومات الأفريقية إلى الاعتراف بمستوى الخبرة الفنية المحلية وتنوعها ، وإلى مراجعة المعايير التي تطبق في تقييم الاستشاريين بحيث يتم مراعاة قدم الخدمات الاستشارية الأفريقية ، وتوفير التسهيلات اللازمة التي تكفل التقييم من الناحيتين الإدارية والفنية للاقتراحات الخاصة بإعداد الدراسات وتطبيقها .

(٢) وضع سياسات وإجراءات واضحة تكفل الاستعانة بالخبرات الاستشارية المحلية لمواجهة ديون العالم الثالث المتنامية .

(٣) تشجيع الثقافة المبنية على أساس لغتين في البلدان الأفريقية ، من أجل زيادة التفاعل والتعاون بين الاستشاريين الأفريقيين .

(٤) إعطاء أولوية لتحسين المواصلات السلكية واللاسلكية ووسائل النقل بين البلدان الأفريقية للنهوض بالتعاون الاقتصادي وتعزيزه .
وفيما يخص المؤسسات المالية فالندوة :

(١) توصى بنك التنمية الأفريقي بتأييد الاتحاد في تكوينه والعمليات التي يقوم ، وتعبر عن أملها في أن تواصل هذه المبادرة .

(٢) توصى بأن الدراسات التي يراها بنك التنمية الأفريقي ويقوم بتمويلها كل من مشروع الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير - يجب أن تتضمن قائمة بأسماء الاستشاريين أو الخبراء في الشركات المختلفة .

(٣) الاعتراف بأهمية المنظمات الفرعية المختلفة مثل منظمة .

في زيادة استخدام الاستشاريين الأفريقيين ، وتوصى بشدة بأن تعقد من حين إلى آخر اجتماعات بين هذه المنظمات والاتحاد لكي تزيد من الوعي ببعض المشاكل مثل ضخامة الديون الأفريقية .

(٤) تنادي المؤسسات المالية بتخصيص مبلغ للدراسات التي يقوم بها الاستشاريون الأفريقيون سواء لكل منهم على حدة أو لمشاريع مشتركة بينهم من أجل التعويض عن القيود التي تفرضها المساعدات الثنائية .

وتعبر الندوة عن امتنانها وتقديرها لحكومة مصر العربية ، والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بوزارة الخارجية .

كما يعبر المشتركون أيضاً عن إعجابهم بالتقدم الذي أحرزته جمهورية مصر العربية من واقع المشروعات والزيارات التي يتضمنها البرنامج .

كما أبرزوا أن الندوة أتاحت لهم فرصة طيبة من أجل تعميق علاقاتهم و صداقتهم مع الاستشاريين المصريين ، كما أن الندوة قد فتحت فعلاً الطريق أمامهم للمزيد من التعاون الإيجابي معهم .

وأن الاستشاريين الأفريقيين المشاركين في ندوة التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين ، المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من ٧ إلى ١١ مارس ١٩٨٨ ، بناء على دعوة من الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بوزارة الخارجية المصرية ، ليعربون عن عميق شكرهم وعظيم تقديرهم إلى سعادة السيد عاطف صدقي ، رئيس وزراء مصر ، للشرف العظيم الذي ناله الاجتماع إزاء قيامه شخصياً بافتتاح الاجتماع .

ويعربون أيضاً عن عظيم امتنانهم إلى سعادة الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لدعمه الكبير للاجتماع وكذلك إلى سعادة الدكتور يسري مصطفى ، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، لمشاركته في الاجتماع .

كما يعربون عن عظيم امتنانهم إلى الصندوق المصري للتعاون الفني في أفريقيا ، وعلى وجه الخصوص إلى سعادة السيد السفير أحمد طه ، أمين عام الصندوق ، لحسن تنظيمه للاجتماع وما تم إنجازه من أعمال وكذلك السيد / محمد المغازي منسق الندوة ونائب رئيس اتحاد الاستشاريين الأفريقيين (لشمال أفريقيا) ، ويتوجهون أيضاً بالشكر إلى كافة أعضاء هيئة السكرتارية الفنية لما قاموا به من أعمال تحضيرية وإسهامهم في نجاح هذا الاجتماع .

ويهيئون بسعادة الدكتور / بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية ، أن ينقل إلى فخامة الرئيس حسنى مبارك عظيم تقديرهم وامتنانهم وأن ينقل أيضاً لشعب مصر وحكومته عظيم شكرهم لما لاقوه من حسن ضيافة أخوية وكذلك إعجابهم الشديد بما شاهدوه خلال إقامتهم من تقدم وتنمية كبيرين .

(٢٥) البيان الختامي

للدورة العادية الرابعة للجنة الافريقية

لحقوق الإنسان والشعوب

(القاهرة ١٧ - ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨)

. عقدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب دورتها العادية الرابعة في القاهرة ، مصر خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨ برئاسة السيد إسحق نجيم .

٢ - شارك في أعمال هذه الدورة ، أعضاء اللجنة التالية أسمائهم :

الدكتور إبراهيم على بدوي الشيخ - السيد على محمود بوهده - السيد اكسيس جابو - السيد جر اس س ، ابنجيرا - السيد سورهاث اب سيمجا جانه - السيد هابش روبرت كيسنجا - السيد م ، د ، موكاما - السيد س ، ل ، مويانجا - شيبويا - السيد يوسف نجاي - السيد إسحق نجيم .

٣ - رأس الجلسة الافتتاحية صاحب المعالي الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية ، مندوباً عن صاحب الفخامة محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية .

٤ - أخذ الكلمة في هذه الجلسة :

- السيد إسحاق نجيم ، رئيس اللجنة الذي رحب - باسم زملائه - بكافة المشاركين في الجلسة الافتتاحية التي شهدتها لقيف من الوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي الأفريقي بالقاهرة .

- صاحب السعادة سلفستر نزنزيماننا ، الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية ، مندوباً عن الأمين العام للمنظمة .

- صاحب السعادة جبريل فارنجلو ، عميد السلك الدبلوماسي الأفريقي وسفير ليبيريا لدى جمهورية مصر العربية .

- صاحب المعالي الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية .

٥ - بدأت اللجنة - في أعقاب مراسم الافتتاح - أعمالها فندارست وأقرت جدول أعمال من اثني عشر (١٢) بنداً ، يضم على وجه الخصوص ، البنود التالية :

- مسألة المراقبين واشتراك الدول غير الأطراف في الميثاق .

- تنفيذ مقررات وقرارات الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية .

- التوجيهات العامة بشأن إعداد وتقديم التقارير الدورية .

- بحث مشروع اتفاقية مقر الأمانة الدائمة للجنة .

- إصدار تقرير الأنشطة .

- بحث البلاغات والشكاوى .

- معلومات موجزة بشأن الأنشطة التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة ما بين الدورتين .

٦ - استتمعت اللجنة ، لأول مرة ، إلى وفود بعض المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة

المراقب لدى اللجنة ، وهكذا أعرب ممثلو منظمة العفو الدولية واتحاد المحامين العرب والجمعية المصرية للأمم المتحدة عن أملهم في أن يقوم بيد منظماتهم واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تعاون راسخ دائم ومتعدد الأشكال .

٧ - أعربت اللجنة عن ترحيبها الحار بهذا التعاون الكفيل بأن يتيح لها توسيع وتعميق ما تنهض به من أنشطة في مجال الدعوة لحقوق الإنسان والشعوب وحمايتهم .

٨ - وافقت اللجنة - من جهة أخرى - على منح منظمات أخرى غير حكومية صفة المراقب .

٩ - استمعت اللجنة ، بناء على طلب بوروندي ، إلى عرض قدمه ممثل لهذا البلد بشأن ما شهدته بوروندي من أحداث خلال شهر أغسطس ١٩٨٨ .

١٠ - رحبت اللجنة بالقرار الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اختيار بنجول (جامبيا) مقراً دائماً لها .

١١ - تدارست اللجنة وأقرت التوجيهات العامة بشأن إعداد وتقديم التقارير الدورية من قبل الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي ، ورأت اللجنة أن هذه التوجيهات تتسم بالبساطة في المقام الأول .

١٢ - نظرت اللجنة - وفق منهج استقر عليه الأعضاء كافة - في عدد من الشكاوى التي قدمها إليها أشخاص طبيعيين ومعنويون ، أعمالاً لأحكام المادة ٥٥ من الميثاق . وقد بتت اللجنة في زهاء ثلاثين منها .

١٣ - استمعت اللجنة إلى بيان بالأنشطة الترويجية التي نهض بها الرئيس وبعض الأعضاء خلال الفترة ما بين الدورتين . وأخذت علماً بالبرنامج قصير الأجل المعروض عليها والذي سوف تسعى إلى تنفيذه .

١٤ - بعد تدارس اللجنة المساعي التي بذلتها قبلها دول غير أطراف في الميثاق بغية الاشتراك في أعمالها ، انتهزت هذه المناسبة لتوجيه نداء رسمي إلى كافة الدول الأعضاء في مظلة الوحدة الأفريقية والتي لم تصدق بعد على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، لكي تبادر إلى ذلك .

١٥ - وجهت اللجنة قرار شكر إلى حكومة جمهورية مصر العربية .

١٦ - قررت اللجنة عقد دورتها القادمة في .

١٧ - رأس اللجنة الختامية .

(٢٦) التقرير العام

للاجتماع الثاني للمجلس العام لرابطة

الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية

(القاهرة ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٨)

عقد المجلس العام لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية اجتماعه العادي الثاني في القاهرة في الفترة من الخامس عشر إلى السابع عشر من نوفمبر ١٩٨٨ برئاسة فخامة الأخ الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال ورئيس الرابطة وبحضور أكثر من أربعين حزباً أفريقياً يمثلون أكثر من خمسة وعشرين دولة شقيقة وصديقة .

هذا وقد سبقت أعمال المجلس ندوة عن سياسة عدم الانحياز في برامج الأحزاب الأفريقية يومي ١٥ ، ١٦ صدر في نهايتها بياناً ختامياً يؤكد على التزام البلدان الأفريقية وأحزابها السياسية المشاركة التزاماً أساسياً بمبادئ الحركة خاصة في إطار التطورات الدولية الأخيرة .

وفي اجتماعه الثاني يومي ١٦ ، ١٧ حقق المجلس برئاسة فخامة الرئيس عبدو ضيوف نجاحاً في تناول القضايا الأفريقية الملحة مما بعث الاطمئنان على مسيرة الرابطة ومستقبلها وقد شارك فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي في جلسة الافتتاح بخطاب شامل تحدث فيه عن دور مصر في حركة التحرير السياسي لأفريقيا وعن مصر التي مازالت تؤمن بوحدة المستقبل والمصير لشعوب هذه القارة والتي عملت ومازالت وبكل طاقاتها لإنجاح الجهود لمواجهة الخطر الاقتصادي الذي يهددنا جميعاً .

وفي هذا قد وجه الرئيس مبارك نداء إلى جميع الشعوب الأفريقية لاستغلال ما يكمن في أراضيها من خيرات وما تتميز به شعوبها من طاقات جبارة للوصول إلى بناء ذلك التكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها بحلول عام ٢٠٠٠ وهو ما قطعت مصر فيه شوطاً كبيراً والتي تعتزم أن تسير فيه مصر مع أشقائها الأفارقة إلى أقصى حد .

وفي إطار ما يتصوره الرئيس مبارك من محاور لخدمة قضايا الشعوب الأفريقية جاء ما يلي :

١ - إن حل المشكلات الإقليمية لابد وأن يكون حلاً عادلاً تشارك فيه أطراف النزاع كلها والتي لا يجب أن نتجاهل فيه الطرف الذي هو صاحب المشكلة والذي هو أيضاً ضحيتها .

٢ - إنه من الضروري إعادة النظر في الوضع الاقتصادي العالمي سواء من حيث التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا والعلاقة بين أسعار المواد الأولية والسلع المصنعة .

٣ - إن حل مشكلة الديون التي وصلت بنا إلى مرحلة غاية في الخطورة يجب علينا جميعاً أن نواجهها بكل الشجاعة الجماعية .

وفي إطار ندوة الاجتماع الثاني لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية قال فخامة الأخ الرئيس عبدو ضيوف في كلمته حول سياسة عدم الانحياز أن السلام لن يكون حقيقياً بدون نظام دولي عادل . كما أكد على أن حركة عدم الانحياز قد أعطت لشعوبنا الأمل لأنها قد حددت أهدافها في إطار من الاستقلال الجماعي لكل الشعوب .

وأضاف الرئيس عبدو ضيوف أننا سنعمل من أجل القضاء على التوتر والاستعمار وأن السلام لن يكون حقيقياً بدون نظام اقتصادي عادل . بوقف تدهور ظروف الحياة القاسية لأكثر من ثلثي شعوب العالم .

كما أكد الرئيس ضيوف أن كفاحنا كشعوب أفريقية لها حضارتها يجب أن يستمر من أجل السلام

والعدل الدوليين وللمحد من انتشار أسلحة الدمار الشاملة .

وذكر الرئيس أنه من الخطأ الجسيم أن نعتبر حركة عدم الانحياز قضية قد تجاوزتها الأحداث وكيف يكون ذلك وحركتنا تفرض علينا أن يكون السلام الحالي سلاماً دائماً وعادلاً .

وفي خطابه أمام المجلس العام يوم ١٦ نوفمبر ذكر فخامة الرئيس عبدو ضيوف أن الرابطة دأبت على تأكيد أيديولوجيتنا الاشتراكية الديمقراطية في إطار نظرتنا السياسية الخارجية التي تعتبر محوراً لنشاطها السياسي . واعتبار هذا المحور هو الطريق لتحرير شعوبنا من كافة المحاور والضغط الخارجي لأنها تؤكد العدالة الاجتماعية والحرية والاستقلالية وفي نفس الوقت هي الطريق لبناء الإنسان اجتماعياً وحضارياً وتدفعه إلى آماله العريضة لبلوغ حقوقه كإنسان وبناء أفريقيا الحضارة .

وفي هذا الإطار الشامل قام الرئيس عبدو ضيوف بتحديد ورقة عمل القاهرة والتي جاءت شاملة لثلاثة محاور رئيسية :

١ - خلق جماعات كبيرة للتنمية في أفريقيا لتحدي العقبات التي تتمثل في الأمية والمشاكل الصحية والسكانية والعجز الغذائي ونقص الطاقة وقلة الإنتاج وقصور التعليم والتصنيع .

٢ - إيجاد مفهوم جديد للنظام العالمي مبنياً على التضامن والتعاون مع الاحترام المتبادل للأيديولوجيات المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أن مبادئ عدم الانحياز تناسب بلادنا في طريق النمو وتحميتها من الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٣ - الضرورة الحتمية لتنظيم عالم الغد في الريف من أجل توفير حياة كريمة للمليارين من الرجال والنساء والأطفال في أفريقيا .

هذا وكان لمشاركة الرئيسين الكبيرين لمصر والسنغال في أعمال الرابطة ولأهمية ندوة الحوار التي سبقت أعمال المجلس العام للرابطة أن حرصت معظم الأحزاب الشقيقة والصديقة على المشاركة في هذا الاجتماع مما أثرى المناقشات والأفكار وأعطاهما عمقاً وبعداً من الواقعية والجدية .

إن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية في اجتماعها بالقاهرة في الفترة من ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ لتشير إلى أهمية ما جاء به الأخ السكرتير العام للرابطة في تقريره العام حول :

١ - نشاط الرابطة منذ آخر اجتماع لها في داكار في ١١ - ١٢ يوليو ١٩٨٨ في تعبئة الرأي العام العالمي ضد الممارسات العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا .

٢ - نجاح مهمة بعثة المعلومات لأنجولا - زيمبابوي - بوتسوانا - زامبيا وموزمبيق والتي رأسها الأخ الأمين العام للرابطة .

الجهود الذي بذلته الرابطة لإجراء اتصالات مع الكميرون ، وجهد بعثة العمل إلى موريشيس ، ثم مشاركة الرابطة في المؤتمر الاشتراكي الدولي الاقتصادي لدراسة المسائل الاقتصادية والنقدية والديون في سبتمبر ١٩٨٨ في مدينة برلين .

٤ - وما جاء أيضاً عن بعثة تقصى الحقائق التي أرسلت لدول المواجهة مع جنوب أفريقيا في الفترة من ١١ - ٢٨ سبتمبر ١٩٨٨ .

هذا ولابد من الإشارة هنا إلى أن توقيت عقد هذا الاجتماع في القاهرة قد صاحبه الكثير من العلامات المشجعة والمليئة بالأمل في المستقبل .

وذلك التحسن الملموس في تطبيق الديمقراطية وممارستها بين كثير من شعوب القارة بالإضافة إلى ذلك التحسن في العلاقات بين العديد من الدول الأفريقية ونخص بالذكر تشاد وليبيا . كما أن الموقف في جنوب أفريقيا قد أصبح مشجعاً عن ذي قبل .

هذا بالإضافة إلى جهود المصالحة التي تبذلها الحكومة والأحزاب بالسودان مع الأخوة في الجنوب والتي كان آخرها ذلك الاتفاق بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والعقيد جون جارينج وهو ما نرجو أن يكون بداية لإحلال السلام في ربوع السودان الشقيق .

كذلك صادف عقد المؤتمر ذلك الحدث عن إعلان دولة فلسطين المستقلة يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . وفي هذا الصدد فإن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية لا يسعها إلا أن تؤكد من جديد للأشقاء في فلسطين مساندتها الدائمة في كل المحافل الدولية .

إن الإيمان بالسلام والسعي لحل المشاكل بالمفاوضات وبدون حرب جعل الرابطة تشعر بارتياح بالغ لوقف الحرب العراقية - الإيرانية وهي في نفس الوقت تأمل أن تنتهي المفاوضات الدائرة حالياً بين العراق الشقيق والدولة الإيرانية إلى سلام دائم وعادل .

إن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية لتؤكد من جديد تمسكها التام بميثاق الرابطة ونشاطاتها المختلفة ، وهي إذ يجتمع مجلسها العام في القاهرة لتجدد الثقة في سياسة فخامة الرئيس عبدو ضيوف تجاه الرابطة وفي أمينها العام الأخ صادق فيالا على ما يبذله من جهد لتوطيد الاتصالات القائمة على المحبة والود بين سائر أحزاب الأمة الأفريقية .

إن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية تتطلع إلى مزيد من العمل إذا كانت هذه الأحزاب قد الت على نفسها أن تكون من الطلائع السياسية الهادفة في القرن الحادي والعشرين .

وإن الرابطة لتؤكد من جديد عزمها الجاد على مواصلة العمل في مجال تدعيم مكانة كل من الشباب والمرأة كما أنها لن تدخر وسعاً لحث شعوب أحزابها إلى مزيد من التعاون الثقافي والعلمي والاجتماعي فيما بينها .

إن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية في ختام أعمال المجلس العام لا يسعها إلا أن تقدم للحزب الوطني الديمقراطي والشعب العربي في مصر بالشكر والامتنان على حسن الاستقبال والضيافة لأعضاء هذا الاجتماع الذي اتسمت مناقشاته بالصراحة والموضوعية ، الأمر الذي أتاح كل الفرص الطيبة لتبادل الآراء فيما بين الأحزاب حول الشئون المختلفة التي تهم أمن أفريقيا .

(٢٧) الحلقة الدراسية الدولية

حول الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة الديون الأفريقية الخارجية

القاهرة (٢٨ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٩)

الجلسة الافتتاحية :

عقبت الندوة الدولية بشأن الموقف الأفريقي الموحد إزاء أزمة الديون الخارجية لأفريقيا في القاهرة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ بناء على دعوة الحكومة المصرية . وافتتح المؤتمر برسالة خاصة من فخامة الرئيس مبارك الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ألقاها نيابة عن سيادته معالي الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بمصر ، وأكدت الرسالة الخاصة لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية على أهمية الندوة الدولية في سياق البحث المستمر عن حل فعال ودائم لازمة الديون الأفريقية . وفي هذا الصدد ، أشارت الكلمة إلى أهمية مؤتمر القمة غير العادي الثالث لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في أديس أبابا في أول ديسمبر ١٩٨٧ والذي أقر الموقف الأفريقي الموحد إزاء الديون الخارجية لأفريقيا كإطار لحوار بناء بين البلدان الأفريقية المدينة والبلدان الدائنة .

وقد شهدت مراسم افتتاح الندوة الدولية كلمات لشخصيات هامة بدءاً من معالي الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بمصر ، ومعالي ايدي اومارو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والبروفيسور اديبايو اويديجي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، الذي قرأ أيضاً رسالة خاصة من السيد بيريز ديكيوار الأمين العام للأمم المتحدة ، وكذلك الكلمة التي ألقاها السيد / بابكر انداي ، رئيس مصرف التنمية الأفريقي . وقد وجه سعادة ايمانويل ل. شان نائب وزير المالية بجمهورية ليبيريا نيابة عن جميع المشاركين الشكر لفخامة الرئيس حسني مبارك ولجمهورية مصر العربية حكومة وشعباً على استضافتها الندوة وعلى التسهيلات الممتازة والترتيبات التي قدمتها . ومرفق طيه نص كلمات الافتتاح .

الجلسة الأولى :

ملخص النتائج :

توصلت الجلسة إلى النتائج العامة التالية :

(١) أن هناك آليات حقيقية لعلاج مشكلة الديون ، أما ما ينقصنا فهو أفضل استخدام ممكن هذه الآليات في نفس الوقت ، واستخدام اختيارات وخطة برادي استخداماً فعالاً .

(٢) من المهم الإشارة إلى أن مصاريف التنمية المتعددة الأطراف لها اهتمامات وأهداف مشتركة مع البلدان الأفريقية .

(٣) ليس أمام البلدان الأفريقية خيار إلا أن تواصل التفاوض مع نادي باريس بصورة فردية ، وأن تتناول المعلومات حول الشروط ومع ذلك ، فإن ثمة إمكانيات للتفاوض مع بصورة جماعية وتنبغي دراسة هذه الإمكانيات .

(٤) ينبغي أن تنشئ الدول الأفريقية مصرفاً للبيانات .

(٥) ثمة حاجة إلى دراسة إمكانية تخفيض بعض الديون في أفريقيا .

(٦) ربما كان من الضروري حل مسألة تصنيف البلدان عند علاج مشكلة الديون ودراسة إمكانية

تنظيم مؤتمر للبلدان المدينة ذات الدخل المنخفض .

(٧) تستطيع البلدان الأفريقية أن تستخدم نفوذها السياسي على الدائنين من خلال بعض الشركاء والمستشارين الأفراد ، ومن ثم ينبغي استغلال كل السبل المتاحة .

(٨) إن الاستعدادات المحكمة للمؤتمر الدولي ذات أهمية بالغة بما في ذلك إجراء البحوث في الديون السابقة بغية تحديد أوراق التفاوض القوية وتمييز الديون القديمة المقدمة للمشروعات التي لا تساهم في النمو ، وذلك الجانب من مجموع الديون الناشئة عن ضم الفائدة إلى رأس المال ، وينبغي أن يكون الهدف من المؤتمر هو ضمان تخفيف عبء الديون بما يتماشى مع متطلبات النمو الاقتصادي .

(٩) ينبغي على منظمة الوحدة الأفريقية تكوين مجموعة صغيرة من الفنيين تختص بإعداد وثائق المؤتمر إعداداً محكماً .

الجلسة الثانية :

الخلاصة :

إن معظم المقترحات الرامية إلى حل مشكلة الدين يحبذ نهجا يقوم على تناول كل حالة على حدة بحيث يتيح للدائنين توجيه المفاوضات كيفما يتفق لهم ، والتأثير على السياسات التي ينتهجها المدينون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ويتبين عند إجراء تحليل موضوعي للموقف أنه من مصلحة الدائنين والمدينين على حد سواء ، السعي إلى تحجيم أزمة الدين بحيث لا تترك الاقتصاد الدولي أو تخل بالنظام المصرفي الدولي أو تفوق تنمية البلدان الأفريقية النامية .

ولما كانت مشكلة الدين مشكلة سياسية ومالية في الوقت ذاته ، فإن أي عمل يراد القيام به يجب أن يراعى العناصر التالية .

(١) يتعين النظر إلى الموقف الأفريقي الموحد باعتباره إطاراً أفريقياً للحد من الدين .

(٢) يتعين على البلدان الأفريقية اتخاذ تدابير متسقة في المفاوضات بشأن تخفيف عبء الدين .

(٣) يتعين إشراك منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي اشتراكاً وثيقاً في هذه المفاوضات .

(٤) يتعين على بنك التنمية الأفريقي الاضطلاع بدور أكثر تعاضداً في مضمار تعبئة الموارد الخارجية اللازمة للتنمية .

(٥) يتعين على البلدان الأفريقية الاتصال ككل ، بالبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، بغية تهيئة السبل والوسائل الكفيلة بحل مشكلة الدين الأفريقي .

(٦) يتعين ، عند وضع أية سياسة لتخفيف عبء الدين ، إقرار صلة فيما بين خدمة الدين وتمويل النمو الاقتصادي .

(٧) يتوجب ، عند التفاوض بشأن تخفيف عبء الدين ، التمييز بين الدين العام أو الرسمي والدين الخاص .

(٨) يتعين على البلدان الأفريقية تشجيع تنمية أسواق رؤوس الأموال .

(٩) يتعين على البلدان الأفريقية تعزيز مؤسساتها مثل منظمة الوحدة الأفريقية ، بغية تمكينها من التحضير للمفاوضات مع الدائنين على نحو فعال .

الجلسة الثالثة :

النتائج : تم التوصل إلى النتائج التالية :

(أ) استناداً إلى الاتجاهات الحالية ، تم إعداد التوقعات الخاصة بحجم احتياطي الدين الخارجية لأفريقيا والتزامات خدمة الديون على نحو يعزز من تصميم أفريقيا على البحث عن حل دائم ، من منطلق الاعتراف بعدم فعالية الاتفاقات والمقترحات القائمة . ومن الضروري ترجمة هذه التوقعات الإحصائية إلى حقائق واضحة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا .

(ب) أصبحت الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي أكثر إلحاحاً باعتباره محفزاً للمناقشة والاتفاق على التدابير الشاملة اللازمة لتخفيف عبء الديون والحد من تراكم الديون بغية تمكين البلدان الأفريقية من استئناف نموها الطبيعي .

(ج) تعتبر المقترحات الواردة في برنامج الأولويات للإنعاش الاقتصادي في أفريقيا ، وفي وثيقة الموقف الأفريقي الموحدة شاملة ، وتمثل الموقف التفاوضي لأفريقيا بالنسبة للمؤتمر . ويتعين على أفريقيا أن لا تدخر جهداً حتى انعقاد المؤتمر الدولي وإيجاد حل دائم لمشكلة الديون . وعلى ذلك ، أصبح من الضروري البدء في حملة فعالة للتعبيئة من أجل تحقيق هذا الهدف . وقد تجلت الإرادة السياسية الكافية من جانب أفريقيا ، وكل ما هو مطلوب هو الإرادة السياسية الماثلة من جانب البلدان الدائنة .

(د) يتعين تشجيع وتوسيع الإجراءات الجارية لإلغاء القروض الثنائية الرسمية بحيث تشمل القروض العسكرية ، وينبغي أن لا يكون هذا الإلغاء مشروطاً بتنفيذ برامج الإصلاح التي يؤيدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

(هـ) يتعين تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأفريقية وتدعيمه ، وكذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب .

(و) يتعين تدعيم الجهود التي تبذلها أفريقيا لمعالجة مشكلة الديون والموجهة نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي بزيادة كبيرة في الموارد المالية الإضافية . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن لا تولد العلاقة بين الشرق والغرب نوعاً من الهيمنة الجديدة في المجال الاقتصادي التي يمكن أن تؤثر بصورة عكسية على انتعاش البلدان الأفريقية ونموها .

(ز) استهدفت التطورات الحديثة والاتجاهات الجارية تجديد الدعوة لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، ويتعين على بلدان العالم الثالث أن تعد نفسها لكي تصبح جزءاً من النظام العالمي الجديد والقيام بدور فعال فيه .

الجلسة الرابعة :

التوصيات :

١ - اتخاذ تدابير كفيلة بحسن إدارة الاقتصادات الأفريقية .

٢ - تشكيل فريق عمل عالي المستوى ، بغية مساعدة فريق الاتصال في التحضير للمؤتمر الدولي بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية .

٣ - تحسين ظروف عمل فريق الاتصال التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بأزمة ديون أفريقيا الخارجية .

- ٤ - توطيد أواصر التعاون الإقليمي وتعزيز التضامن فيما بين البلدان الأفريقية والتنسيق فيما بين البلدان المدينة من أجل التصدي لأزمة الديون الخارجية .
- ٥ - مراعاة البعد السياسي عند تحليل ومعالجة أزمة الديون الخارجية لأفريقيا .

(٢٨) البيان الختامي

لندوة (التنمية والديمقراطية في (أفريقيا)

القاهرة (٥ - ٦ مارس ١٩٩٠)

بدعوة من الحزب الوطني الديمقراطي قامت رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية بتنظيم ندوة في القاهرة يومي ٥ و ٦ مارس ١٩٩٠ حول « التنمية والديمقراطية في أفريقيا » .

وقد رأس الجلسة الافتتاحية فخامة الرئيس عبده خيوف رئيس رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية وأمين عام الحزب الاشتراكي السنغالي ورئيس جمهورية السنغال .

وشرف فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ورئيس جمهورية مصر العربية الاجتماع بحضوره .

وألقى كل من الرئيسين خطاباً هاماً احتفظ به كوثيقة رسمية من وثائق الندوة . وقد ورد في خطابي الرئيسين تأكيداً على أهمية الحرية وحقوق الإنسان من أجل النهوض بالديمقراطية وعلاقة الديمقراطية بالتنمية .

وقد أكدوا في هذا الصدد أن الحرية هي الشرط الأساسي للتنمية وفي الوقت ذاته غرضها الأسمى . كما دعا إلى تحرير طاقات الإنسان الأفريقي من خلال المزيد من مشاركة الجماهير في إدارة دفة الأمور .

كما أكد الرئيسان على حتمية التحول إلى الديمقراطية وعلى واجب المسؤولين الأفريقيين حيال الاستعداد لقبول التحديات الجديدة الناشئة عن التغييرات التي طرأت على المسرح الدولي .

وفي ضوء خطابي الرئيسين وبعد الاستماع إلى ما تلاهما من عروض قدمها الخبراء عكست المناقشات وحدة وجهات النظر حول ما يلي من أفكار .

اتفق على أن الديمقراطية كنظام للحكم تتحقق من خلال مشروع اسمي للمجتمع تتطلع إليه الغالبية وتنطوي على التسامح إلى جانب حرية المواطنين في التعبير والخيار ، مع فصل السلطات كما تنطوي على احترام حقوقهم الأساسية وضمان تلك الحقوق بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فالديمقراطية تشكل النظام الأوحده الذي يتاح به تلبية متطلعات الجماهير الأفريقية في التنمية والحرية . ومع أن الديمقراطية قيمة عالمية إلا أنه تتخذ أشكالاً شتى وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد على حدة .

كما أبرز دور الدولة في إرساء الديمقراطية والعمل بمقتضياتها ولاسيما عن طريق التربية والتدريب .

وفيما يتعلق بالتنمية فقد تحقق اتفاق الرأي حول الحقيقة التي مؤداها أن الديمقراطية تنطوي ، فضلاً عن جانبها الاقتصادي ، على أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية من حيث أنها ترمي - بالإضافة إلى رخاء الإنسان ورفاهيته - إلى تنمية ملكاته .

ولا يعقل أن تتحقق الديمقراطية بدون احترام حقوق الإنسان ومن ثم تمهيد السبيل للمواطن والمؤسسات المختصة للتحقق من صحة التمتع بهذه الحقوق فعلاً . ومن هنا يتاح من خلال المسار الصحيح للديمقراطية مناصرة تلك الحقوق .

ومن جهة أخرى فإن احترام حقوق الإنسان يتيح لمزيد من الأشخاص المشاركة في الحياة السياسية بما يكفل دعم الديمقراطية .

والديمقراطية من عوامل التنمية بالقدر الذي يكفل بها للجميع المشاركة والإسهام في عملية البناء الوطني . وفضلاً عن ذلك فإن حرية الخيار المتاحة للمواطنين التي تنطوي عليها الديمقراطية من شأنها إيجاد مناخ تنافسي بين العاملين على المسرح السياسي حول الوفاء بعهودهم من أجل دفع عجلة التنمية قدماً .

كما أشير إلى أن التبعية الاقتصادية قيد على التنمية في جميع أشكالها ومن ثم تحول دون مشاركة الجميع فعلاً في الأنشطة العامة . وعلى ذلك اتفق على بذل كافة الجهود اللازمة لإنهاء هذه التبعية . وينبغي أن تستهدف تلك الجهود بوجه خاص النهوض بالتعاون والتضامن بين البلدان الأفريقية بوصفهما السبيل الأمثل لضمان تنمية ذاتية لأفريقيا ولصالحها .

ومن هذا المنظور يشكل التكامل الاقتصادي للقارة السبيل الوحيد لضمان تمنييتها والمساهمة في نشر الديمقراطية فيها ودعمها .

وقد أعربت الندوة عن تأييدها لإقامة سوق أفريقية مشتركة كخطوة حاسمة على درب تجسيد التكامل والتضامن على الصعيد الإقليمي .

كما أرتأت الندوة أن فرص القضاء على بعض المساوئ التي تعوق تنمية القارة الأفريقية - وعلى سبيل المثال المنازعات فيما بين الدول ومأساة اللاجئين - سوف تزداد في إطار من الديمقراطية والتنمية المتجانسة ووجهت الندوة نداء عاجلاً للمجتمع الدولي لكي يضع حداً لحركة «التهجير» الضخمة للمهاجرين اليهود السوفييت إلى الأراضي الفلسطينية والعربية المتحدة .

وأخيراً أصرت الندوة على تأكيد أهمية تحرير أفريقيا تحرياً تاماً وحيث في هذا الصدد استقلال ناميبيا الوشيك . وفي هذا السياق أبرزت الندوة ضرورة توفير الدعم السياسي والاقتصادي اللازم لهذه الدولة الجديدة من أجل دعم استقلالها .

كما أعربت الندوة عن ارتياحها للإفراج عن ثلثون منديلا المناضل ورمز كفاح الشعوب الأفريقية من أجل التحرر والديمقراطية مع إضفاء الشرعية على حزبي المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الجامع وكذلك سائر الحركات المناهضة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

وقد تبنت الندوة بدون أي تحفظ النداء الخاص بوحدة العمل الذي وجهه الرئيس محمد حسني مبارك ، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى جميع هذه الحركات وبوجه خاص المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الجامع في هذه المرحلة الحيوية من النضال الذي يهدف إلى إيجاد مجتمع غير عنصري في جنوب أفريقيا تسود فيه المساواة والديمقراطية .

(٢٩) المؤتمر الافريقي - الأمريكي

الحادي والعشرون

القاهرة (٧ - ١٠ يناير ١٩٩١)

- ١ - عقد المؤتمر بالقاهرة تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، وتم تنظيمه بالتعاون بين معهد الدراسات الدبلوماسية بالقاهرة والمعهد الأفريقي الأمريكي بنيويورك .
- ٢ - رأس المؤتمر كل من السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، والسيد ويليام هـ . جراي من مجلس النواب بالولايات المتحدة الأمريكية .
- ٣ - اشترك في المؤتمر أحد عشر وزيراً من الدول الأفريقية ، وتسعة وثلاثون من المشاركين الأفارقة ، من بينهم سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية ، وواحد وثلاثون من الجانب المصري ، ومائة واثنان وعشرون من غير الأفارقة ، فضلاً عن أعضاء المعهد الأفريقي - الأمريكي .
- ٤ - وتضمن الافتتاح تقديماً من السيد السفير / فوزي الإبراشي مساعد وزير الخارجية ومدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية ، وكلمتي ترحيب من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، والسيد / مورييس تمبلسمان رئيس مجلس أمناء المعهد الأفريقي الأمريكي ، كما ألقى سعادة ويليام جراي كلمة عن الولايات المتحدة وأفريقيا ، وألقيت في الافتتاح رسالة من الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .
- ٥ - شملت موضوعات البحث في الجلسة الأولى : أفريقيا والنظام العالمي الجديد ، والنتائج الاقتصادية والاجتماعية للموقف الأفريقي السياسي المتغير .
- ٦ - وفي الجلسة الثانية ، تضمنت موضوعات البحث : المنازعات الإقليمية والحروب الأهلية ، والقرن الأفريقي ، ومشكلة ليبيريا .
- ٧ - وتضمنت موضوعات بحث الجلسة الثالثة ، : مفاوضات جنوب أفريقيا الأبعاد المستقبلية لرجل واحد صوت واحد .
- ٨ - وفي الجلسة الرابعة ، بحث المؤتمر موضوعات : أفريقيا في الإطار الاقتصادي الراهن : هل تستطيع أفريقيا المناقشة ؟
- ٩ - وفي الجلسة الخامسة ، بحث المؤتمر المنازعات الإقليمية والحروب الأهلية في أنجولا وموزامبيق ، وفي الجلسة السادسة ، بحث التعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية .
- ١٠ - وفي الجلسة السابعة تركز البحث حول احتياجات تنمية الموارد البشرية والاجتماعية في مجالات التعليم والتدريب وإدارة القطاع العام والقطاع الخاص .
- ١١ - وفي الجلسة الثامنة ، تضمن البحث الاحتياجات الخاصة للمرأة والأطفال ، والتكنولوجيا والزراعة والبيئة .
- ١٢ - وفي الجلسة التاسعة ، تعرض البحث للتحدي الخاص أمام أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لموضوعات اللاجئين ووسائل الإعلام .
- ١٣ - وتحدث في الجلسة الختامية السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، والأنسة / فيفيان لوري دريك رئيسة المعهد الأفريقي الأمريكي ، والسيد / روجر ويلكنز نائب رئيس أمناء المعهد ، وسعادة أولارا أوتونو رئيس أكاديمية السلام الدولية .

(٣٠) البيان المشترك
لاجتماع قمة مجموعة التشاور والتعاون
بين الجنوب / الجنوب

(كوالالمبور ١ - ٣ يونيو ١٩٩٠)

١ - نحن رؤساء الدول والحكومات والممثلون الخاصون لكل من :

الجزائر ، الأرجنتين ، البرازيل ، مصر ، أندونيسيا ، الهند ، جامايكا ، المكسيك ، نيجيريا ، بيرو ، السنغال ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زيمبابوي ، وماليزيا ، التقينا في كوالالمبور ، في الفترة من أول إلى ٣ يونيو ١٩٩٠ ، لبدأ عملية المشاورات الدورية والتنسيق لدفع التعاون والاعتماد على الذات في نطاق الاعتماد المتبادل العالمي ، ومراجعة الموقف الحالي ووضع العلاقات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الدول النامية كضرورة لتنمية الإدراك المشترك للأحداث ذات الأهمية لدول الجنوب من أجلنا جميعاً ، مما يساعدنا على اتخاذ استراتيجيات مشتركة ، وهما نعتبره لازماً لمواجهةنا للمتغيرات التي تحدث حولنا وفي بلادنا بطريقة غير مسبقة .

٢ - والواقع أن هذا هو الوقت الذي تقع فيه تطورات عالمية ، ويهيئ الفرصة لكل الدول للعمل معاً ، من أجل السلام والرفاهية في العالم ، كما أن تهدة التوتر بين الشرق والغرب ، والتطور السياسي في شرق أوروبا ، وبدء التحرك نحو نزع السلاح ، والتقدم في مجال حل النزاعات الإقليمية ، وتقارب وجهات النظر حول استراتيجيات التنمية ، وحول الحاجة إلى التفاعل الوثيق مع المجرىات الأساسية للاقتصاد الدولي ، قد خلق فرصاً لإعطاء دفعة جديدة للتعاون الدول من أجل التنمية .

٣ - وإن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، والتطورات السريعة في مجال العلم والتكنولوجيا قد حولت نمط الإنتاج والاستهلاك والتجارة ، كما أن الثورة في مجال تكنولوجيا الاتصال قد أدت بطريقة غير مسبقة إلى تجميع لرأس المال والأسواق ، كما أن مراكز جديدة للقوى الاقتصادية قد نشأت ، وهذه التطورات قد زادت من التبادل بين الأمم ، وإلى زيادة الارتباط بين القضايا التي تتطلب اهتماماً عالمياً ، فضلاً عن الإدراك المتزايد للمخاطر التي تتعرض لها البيئة ، كان من شأنه التأكيد من جديد على الحاجة إلى المشاركة في المسؤولية عن مصير العالم .

٤ - كذلك فإن إنشاء التجمعات الاقتصادية بين الدول المتقدمة قد يؤدي إلى تفتيت التجارة العالمية ، وهو ما يتضح بشكل خاص بالنسبة للتفويض الحالي لنظام التجارة الجماعي ، كما أن مشاركة هذه التجمعات الاقتصادية في نطاق التجارة العالمية سوف يعتمد بشكل جاد على سياساتها الاقتصادية الخارجية ، ويجب ألا يقتصر التكامل الاقتصادي الناجح على الترتيبات الخاصة والإقليمية ، وأن يؤدي إلى تدعيم النظام الجماعي بما يتيح الفرص لجميع البلاد .

٥ - وبالرغم من أن تجارة العالم قد سجلت زيادة مطردة لسنين عديدة ، إلا أن الغالبية العظمى من الدول النامية قد شهدت ركوداً أو انخفاضاً بشكل واقعي في الدخول الفردية ، وفي البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية .

٦ - ونحن مدركون تماماً لمسئوليتنا تجاه تنمية بلداننا ، كما نقوم بإصلاحات اقتصادية بعيدة المدى وبإجراءات إصلاح الهياكل الأساسية ، التي تم بعضها بتكاليف اجتماعية وسياسية كبيرة من

أجل تقوية المنافسة ورفع المستوى التكنولوجي وتحسين الإنتاجية ، ولكي يمكن المحافظة على التنمية الوطنية فلا بد من أن يدعم ذلك بيئة اقتصادية دولية مناسبة ومساعدة .

٧ - كما تعهدنا ، في الوقت نفسه ، باتخاذ التدابير الضرورية لتعبئة المدخرات المحلية وجذب الموارد المالية الأجنبية ، خاصة الاستثمار المباشر وتدفقات الأموال الأخرى التي لا تشكل قروضاً .

٨ - والتحدي الرئيسي هو وضع السياسات ، التي يمكن أن تقود إلى تحسين النمو وظروف التنمية في الاقتصاد العالمي ، كما أن النمو والتنمية السريعة في البلاد النامية تتطلب زيادة جوهريّة في نقل الموارد للدول النامية ، بما يتيح إمكانية استيعاب الأسواق لصادراتها ، وبما يؤكد الاستقرار ووضوح الرؤية في إدارة النقد العام والسياسات والترتيبات المالية .

٩ - ونحن نولي اهتماماً كبيراً باستمرار لمشكلة الديون الخارجية من أجل إيقاف الآثار السلبية على نقل الموارد التي تضر بجهود الدول النامية التي تهدف لتحقيق معدلات نمو مناسبة وتحسينات حقيقية في الدخل ، كما أن هناك عناصر جوهريّة لتحقيق معدلات نمو مناسبة وتحسينات حقيقية في الدخل ، كما أن هناك عناصر جوهريّة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي ولتعزيز العملية الديمقراطية .

١٠ - إن أي حل فعال لمشكلة الديون الخارجية ، يعتبر مسئولية مشتركة ، ويتطلب الالتزام الكامل من جانب الدول الدائنة والدول المدينة والمؤسسات المالية المختلطة والبنوك التجارية ، كما يتطلب ربط خدمة الدين باحتياجات التنمية ، كذلك فإن الحاجة تمس إلى جهود الدول المتقدمة من أجل التقليل من عدم التوازن الداخلي والخارجي ، ومن أجل تحسين تشغيل النظام النقدي الدولي ، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ، وتحقيق أسعار فائدة حقيقية ومنخفضة ، فضلاً عن تهيئة مناخ أوسع لأسواقها .

١١ - وإن المبادرات الأخيرة التي تهدف إلى تخفيض أصل الدين وخدمة الدين ، تعتبر من الخطوات في الاتجاه الصحيح ، غير أن هذه المبادرات ، لكي تستجيب للطبيعة المختلطة لمشكلة الديون ، فإن الحاجة تدعو إلى دعمها وتوسيعها بحيث تستوعب جميع فئات الدول المدينة ، وأن يتم تنفيذها بفعالية أكبر ، ويتضمن ذلك توافر المعالجة الإيجابية ، وليس الإجراءات العقابية لمشكلة المتأخرات مع المؤسسات المالية المختلطة ، هذا فضلاً عن الحاجة إلى إقامة الآليات المناسبة لمساعدة الدول النامية التي ليست ممن ينقلون الموارد لهذه المؤسسات ، كما تستدعي الحاجة لتوفير الموارد الإضافية الكبيرة لتغطية عمليات تخفيض الدين ، وتدعيم الإجراءات الإصلاحية .

١٢ - وقد اتفقنا على قيام خبراء ماليين من بلادنا كممثلين شخصيين لرؤساء الدول أو الحكومات ، بالاجتماع ومناقشة مشكلة الديون الخارجية للتوصل إلى رؤية مشتركة .

١٣ - كما أن هناك صلة وثيقة بين التجارة والدين الخارجي ، ويعتبر إدخال الإصلاحات في استيعاب السوق وشروط التجارة في الدول النامية ، عاملاً جوهرياً لحل مشكلة الديون الخارجية حلاً فعالاً ودائماً .

١٤ - ويعتبر الحفاظ على نظام تجاري متعدد الأطراف ، ضرورياً لتوسيع التجارة العالمية وتنمية جميع الدول ، كما يتعين تعديل الاتجاهات الأخيرة نحو الفردية والثنائية الانتقائية ، التي تهدد النظام المتعدد الأطراف ، ونحن نناشد الدول المتقدمة لتنفيذ التزاماتها السابقة حسب قواعد الجات ، كما نعيد تأكيد التزامنا بالتوصل إلى نتيجة ناجحة بالنسبة لجولة أورجواي الخاصة بالمفاوضات التجارية المشتركة ، التي تأخذ في اعتبارها اهتمامات واحتياجات الدول النامية ، كما سنقوم بالتشاور بين بعضنا البعض والتشاور فيما بيننا ، وتنسيق جهودنا من أجل تحقيق هذا الهدف .

١٥ - ونحن نوافق على التعاون فيما بيننا ، ومع الدول المتقدمة لتقوية أسواق السلع من أجل تحقيق أسعار للسلع مستقرة ومجزية ، كما ندعو لبذل الجهود من أجل تحسين استيعاب السوق التي يمكن للدول النامية استغلال فرصها لزيادة عمليات التسويق والتوزيع ، وفي هذا الشأن ، فمن المهم ضمان العملية الفعالة للصندوق المشترك للسلع الذي تم إنشاؤه مؤخراً .

١٦ - ونحن مهتمون بأن بعض الدول الصناعية مستمرة في دعم منتجات المزارع والصادرات الزراعية التي تحرم الدول النامية من فرص تسويق منتجاتها بشكل عادل وتنافسي ، ولهذا فإننا نؤيد اتخاذ الخطوات من أجل خفض ، إن لم يكن إلغاء ، مثل هذا الدعم الخطير للتجارة الزراعية ، وهي الخطوات التي تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي الدولي وتراعي مصالح الدول النامية المستوردة للغذاء .

١٧ - ونحن نرحب بالتغيرات الإيجابية في العلاقات بين الشرق والغرب التي أدت إلى إزالة أسباب التوتر الدولي ، وحققت توقعات أفضل باتخاذ إجراءات هامة لنزع السلاح ، ولهذا ، فمن الضروري إيجاد الطرق والوسائل من أجل جعل جزء هام من الموارد التي تتاح من إجراءات نزع السلاح متاحاً لأغراض التنمية .

١٨ - إن العملية الحالية للتغيير التكنولوجي ، تشكل تحدياً للدول النامية ، كما أن لها تأثيرها على ميزتها التنافسية في إنتاج المواد الأولية ، والأنشطة الاقتصادية المكثفة للأيدي العاملة ، وإن زيادة احتكار الدول المتقدمة للتقدم التكنولوجي ، والقاعدة الصغيرة للتكنولوجيا التي تتوافر لدى الدول النامية وقدرتها على تخطي الفجوة التكنولوجية تزداد خطورتها من جراء الحواجز المفروضة على التكنولوجيا المتقدمة ، ومن الضروري إصلاح وإدخال ونشر واستخدام الدول النامية للتكنولوجيا الحديثة ، وفي هذا الشأن ، يلاحظ وجود أنظمة عن الملكية الفكرية تقوم بتدعيم التنمية التكنولوجية في الدول النامية وإدخال التكنولوجيا المتقدمة إليها ، ونحن مصممون على البدء في برنامج هام للتعاون في العلوم والتكنولوجيا لدعم التنمية في الجنوب .

١٩ - وإدراكاً منا للمسئولية الملقاة على عاتقنا معاً ومع جميع الدول الأخرى ومن أجل مستقبل البشرية ، فإننا نؤكد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة من أجل حماية البيئة ، ومن أجل مستقبل البشرية ، فإننا نؤكد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة من أجل حماية البيئة ، ومن أجل ذلك فهناك حاجة ملحة وعاجلة - إلى بذل الجهود لحماية البيئة ، وإن أية مبادرة للقضاء على مشكلات البيئة تتطلب التعاون الدولي المبني على أساس الاشتراك العادل في المسؤوليات والذي يأخذ في اعتباره الفوارق بين الدول المتقدمة والدول النامية ، حيث تحتاج الدول النامية إلى موارد إضافية جوهرياً لتحقيق أهدافها في تحقيق التنمية ، بما في ذلك الحصول على التكنولوجيا البيئية بتكاليف معقولة ، وإقامة أجهزة تمويلية ، ونحن نعترف بأهمية تنسيق مواقفنا حول المسائل ذات الأهمية الكبيرة لنا على جدول أعمال المؤتمر القادم للأمم المتحدة عن البيئة والتنمية الذي يعقد عام ١٩٩٢ في البرازيل .

٢٠ - ونحن نعتبر مشكلة إنتاج وتجارة المخدرات غير المشروعة كواحدة من المشكلات التي تتزايد أهميتها ، وهناك حاجة لمبادرة شاملة ، يتم فيها ربط العمل الحالي في الدول المنتجة بعمل حاسم من جانب المجتمع الدولي لإضعاف الطلب على المخدرات ، فضلاً عن تشجيع برامج لإحلال ومساندة المحاصيل البديلة ، والأنشطة الإنتاجية ذات العائد بدلاً من الإصرار على تنفيذ تلك البرامج التي تشكل خطراً من الناحية البيئية .

٢١ - ونحن نتطلع إلى إقامة حوار بناء ومستمر ، مع الدول الصناعية ، وهو ما يعتبر ضرورياً لإدارة الاعتماد العالمي المتبادل ، بالأسلوب الأكثر فعالية ، وهناك حاجة ملحة إلى توافق عالمي حول التنمية والنمو الاقتصادي المدعوم ، كما نؤكد من جديد عزمنا على تقوية التعاون المختلط فيما بيننا ، والعمل معاً من أجل إيجاد سبل جديدة للتعامل مع المشكلات ، بشكل مشترك تعاوني وبناء .

٢٢ - كذلك نعتبر تعاون الجنوب / الجنوب جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا من أجل حياة جديدة في التعاون الدولي للتنمية ، ونحن في حاجة إلى البحث عن الفرص من أجل تحقيق علاقات أكبر بين دول الجنوب من أجل تهيئة أساس أقوى للاعتماد الجماعي على الذات ، كما نعتبر من الملائم تقوية مثل هذا التعاون ، وأن على الدول المعنية أن تبادر بالتعاون من خلال مشروعات حيوية مقترحة لمساهمة كل الدول النامية .

٢٣ - ولكي ندفع بتعاون الجنوب / الجنوب إلى الأمام ، قد وافقنا على مبدأ أنه إذا كانت مجموعة من الدول لديها الاستعداد للبدء والتنفيذ لعمل مشترك يحقق المنفعة المتبادلة بينها ، فإن عليها السير قدماً ، على أن تتأكد من أن الأعمال التي تقوم بها ، لا تضر بالمصالح الأساسية للدول النامية التي ليست مستعدة بعد للاشتراك في هذه الأعمال .

٢٤ - ونحن نشجع قيام دولتين من الدول النامية على الاستغلال النشط للإمكانيات للتجارة بينهما ، عن طريق تبني الترتيبات الخاصة بالمدفوعات ومعلومات التجارة بطريقة مرنة تتناسب مع ظروفهما ، هذا فضلاً عن أننا نوجه فريق عمل من البنوك المركزية لصياغة تفصيلات العمل لدفع الإجراءات والأنشطة الخاصة بالمدفوعات الإقليمية ، بقصد التنفيذ السريع للمشروع ، على أساس نموذجي .

٢٥ - ونحن نوافق من حيث المبدأ على إقامة مركز لتبادل المعلومات للجنوب في مجالات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا ، من أجل تقوية ونشر المعلومات حول فرص الاستثمار والتجارة في الجنوب ، وحول التكنولوجيا ونقلها بين الدول النامية ، وكذلك نوافق على إنشاء مجموعة خبراء لوضع التفصيلات لهذا المشروع ، مع مراعاة الترتيبات القائمة حالياً بين الدول النامية .

٢٦ - ولكي نحث على تعاون الجنوب / الجنوب بين مجتمع الأعمال والحكومة ، فقد اتفقنا على ضرورة إقامة منتدى للأعمال والاستثمار لتحقيق التعاون بين رجال الأعمال والمستثمرين وكذلك المسؤولين في الحكومة ، بتبادل الآراء والمعلومات بينهم حول دعم وتقوية التجارة والاستثمار بين الجنوب / الجنوب ، بما في ذلك تنظيم المعارض التجارية ، وزيادة فرص التجارة والاستثمار في الجنوب .

٢٧ - وفي ضوء احتياجات الدول النامية لتحسين قدراتها بشكل أكبر في مجال العلوم والتكنولوجيا ، ولتدعيم القدرات في مجال إنتاج الغذاء بالدول التي تعاني من عجز في إنتاجه ، ولواجهة مشكلة تزايد السكان ، فقد أخذنا علماً بالمقترحات المحددة للمشروعات المحددة في هذه المجالات وقد أجلنا تفصيلات هذه المشروعات لمجموعات الخبراء لإعدادها لتكون جاهزة للتنفيذ .

٢٨ - ونحن نعلق أهمية خاصة للنظام العالمي للأفضليات التجارية بين الدول النامية ، باعتباره وسيلة لتقوية التجارة والتعاون الاقتصادي الوثيق بينها ، وفي هذا الإطار ، فإن المأمول أن تتعقد الجولة الثانية لمفاوضات الـ GSTP في أسرع وقت ممكن .

٢٩ - ونحن نعتقد أنه من المفيد للتجمعات الاقتصادية للدول النامية أن تتعاون على أساس إقليمي من أجل المصالح المتبادلة ، ونوصي الدول الأعضاء بتبني خطوات محددة لتطبيق هذه المبادرة .

٣٠ - وقد اتفقنا على التشاور مع مجموعة الـ ٢٤ ، فيما يتعلق بصيغ إقامة مجموعة استشارية لمساعدة الدول النامية ، بناء على طلبها في تعاملها مع المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف وإعطاء النصيحة عن الأثر المحتمل للشروط التي تضعها هذه المؤسسات .

٣١ - ونحن جميع الأعضاء ، في النطاق الودي الأوسع للدول النامية ، وخاصة مجموعة دول عدم الانحياز أو مجموعة الـ ٧٧ ، وقد التزمنا بشكل كامل بهدف تقوية التعاون بين الدول النامية ، ولتحقيق ذلك ، فقد اتفقنا على إبلاغ نتائج لقائنا لجميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ ودول عدم الانحياز .

٣٢ - كما اتفقنا على إقامة لجنة إشرافية تتكون من ثلاث دول هي : ماليزيا - فنزويلا - والسنغال على مستوى وزراء الخارجية لتنسيق العمل الخاص بمجموعة الـ ١٥ ، حتى موعد لقاء القمة القادمة ولتقرير حجم وموقع مجموعة صغيرة من الموظفين الدائمين لمساعدة هذه اللجنة .

٣٣ - وفيما يتعلق بتنفيذ المشروعات ، فقد قررنا أيضاً ، أن تنشأ أجهزة مساعدة في الدول التي تمت الموافقة على مشروعاتها .

٣٤ - كما قررنا عقد اجتماعات القمة على أساس سنوي ، وقد قبلنا شاكرين الدعوة الموجهة لنا من فخامة السيد / كارلوس اندريز - رئيس جمهورية فنزويلا لاستضافة اجتماعنا القادم في كاراكاس في يونيو ١٩٩١ .

٣٥ - وقد أخذنا علماً بتقرير النشاط الذي أعده رئيس لجنة الجنوب معلمو جوليوس نيريري ، حول نتائج اللجنة المستقلة ، ونحن نتطلع لعرض التقرير النهائي والذي سيتم في كاراكاس في أغسطس القادم ، ونقبل بسرور دعوة الرئيس بيريز لحضورنا على المستوى الوزاري في هذه المناسبة .

٣٦ - ونحن نعبر عن تقديرنا الحار لرئيس الوزراء داتوسيري الدكتور مهائير محمد وحكومة وشعب ماليزيا ، لقيامهم بمواصلة المبادرة للتشاور والتعاون بين الجنوب / الجنوب التي بدأت في بلجراد في سبتمبر ١٩٨٩ ، كما أننا نعبر عن عميق شكرنا للترتيبات الممتازة التي تمت لاجتماعنا ولكرم الضيافة التي أحاطتنا به حكومة وشعب ماليزيا .

(٣١) البيان المشترك

لا اجتماع مجموعة القمة للتشاور والتعاون

بين الجنوب والجنوب

كراكاس (٢٧ - ٢٩ نوفمبر ١٩٩١)

١ - نحن رؤساء الدول والحكومات ، الأعضاء في مجموعة القمة للتشاور والتعاون فيما بين الجنوب والجنوب - المعروفة باسم مجموعة الخمسة عشر - الموجودون في كراكاس في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩١ ، استعرضنا معاً الحالة الدولية المتطورة وآثارها على البلدان النامية .

أولاً : الحالة الدولية .

٢ - إن انتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين الدولتين العظميين وتعاظم الترابط الاقتصادي وإضفاء الطابع الاقتصادي العالمي ، وظهور التجمعات التجارية الإقليمية ، وزيادة إضفاء الطابع الديمقراطي السياسي ، والمشاركة الشعبية في صنع القرارات ، كل هذا يمثل فرصاً لبزوغ حقبة جديدة في العلاقات الدولية من ناحية ، وتحديات للاستقرار الدولي الاقتصادي والسياسي من ناحية أخرى .

٣ - إلا أن هذه الحقبة الجديدة من التعاون الدولي لن تتوفر لها مقومات الاستمرار والاستقرار إلا إذا أولي الاعتراف والأهمية الواجبان لشواغل شعوب الجنوب التي تمثل أربعة أخماس الجنس البشري ، واشتراكها في التعاون .

٤ - وما برحت مشاكل العالم النامي ، على الرغم من إحراز قدر من التقدم في العقود القلائل الماضية ، مشاكل ضخمة . فما فتئت حالات الفقر ، والجوع ، وسوء التغذية ، والامية ، تعصف بقطاعات كبيرة من سكاننا . وقد زاد من تفاقم المشاكل الهيكلية على الصعيدين الوطني والدولي بصفة خاصة الأزمة المالية التي مرت بها بلدان الجنوب في السنوات الأخيرة ، نظراً للعبء الثقيل الذي تمثله ديونها الخارجية على وجه الخصوص .

٥ - وعلى حين أننا نسلّم بجسامة هذه المشاكل ، فإننا ندرك إمكانات الجنوب التي يمكن استخدامها على نحو فعال لتحقيق مصلحة المجتمع الدولي بأسره وتحقيق رخائه ، إلا أن الجنوب لا يمكنه أن يعالج مشاكله بنفسه ، ولا يمكن أن يتجاهل الشمال مشاكل الجنوب لأنها بحكم طبيعتها تؤثر حتماً على رفاهة العالم المتقدم النمو ، وثمة ترابط وتبادل في المصالح متعاضمين بين مجتمع الدول . ويتجلى هذا في الحاجة إلى تعاون عالمي في مجالات مثل البيئة والهجرة والصحة والكفاح ضد الاتجار بالمخدرات والعلم والتكنولوجيا . ويجب أن نؤكد الدور الذي لا غنى عنه للتعاون بين الشمال والجنوب في هذه المجالات .

٦ - ويجلب الاتجار غير المشروع في المخدرات معه مشاكل تتعلق بعمليات الإنتاج ، والنقل ، والاستهلاك غير القانونية ، وتؤثر بشكل متزايد على البلدان النامية . ومن الجوهرى ، في هذا الصدد ، تكثيف الجهود الرامية إلى خفض المستويات العالية للاستهلاك غير المشروع للمخدرات في جميع البلدان ، وفي نفس الوقت تقديم دعم عالمي لاستراتيجيات مكافحة المخدرات واستبدال المحاصيل التي تطبقها البلدان النامية المتأثرة بهذه الظاهرة وبصفة خاصة في جهودها لإدماج العمال الزراعيين الذين يعملون في مجال الإنتاج غير القانوني في اقتصادات سوقية مجزية وتنافسية .

٧ - وتتسم العلاقات الاقتصادية فيما بين الشمال والجنوب بعدم الاتساق في توزيع المسؤوليات

والأعباء المتعلقة بالتغير الدولي المطلوب . وثمة عدم اتساق أيضاً في عملية التكيف الاقتصادي . ويجري إعادة تشكيل اقتصاداتنا الوطنية الوطنية وتحريرها بتكلفة اجتماعية ضخمة وفي إطار معاناة بشرية جمّة ، في الوقت الذي ما برحت فيه البلدان الصناعية تواجه عجوزات مالية ضخمة ، وتدفع البلايين من الدولارات في شكل إعانات لصناعات غير ذات كفاءة والإنتاج الزراعي ، وتديم بل وتكثف الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تعوق سبيل صادرات البلدان النامية . وتهدد أوجه عدم الاتساق هذه إمكانية استمرارية جهود الجنوب الذاتية ، ويمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي . ويجب أن تحترم عملية التكيف الجارية حالياً الخصائص الوطنية لكل بلد .

٨ - وثمة حاجة إذن لتشاطر المسؤولية لكفالة الاستقرار الاقتصادي العالمي ، بغض النظر عن القوة السياسية والاقتصادية لكل دولة .

٩ - ونحن نرحب بزيادة التأكيد على الديمقراطية على الصعيد الوطني . وعلى الرغم من استمرار تقدم عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في بلدان الجنوب ، فإننا لم نر بعد عملية إضفاء الطابع الديمقراطي فيما بين الدول وقد تحولت إلى واقع على الصعيد الدولي . والإطار الدولي القائم على حكم القانون هو وحده القادر على كفالة الأمن والسلم والتقدم والرخاء لكل الشعوب . ويلزم بصفة جوهرية تشجيع وتعزيز الديمقراطية والتعددية مع كفالة الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها .

١٠ - ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم الأهمية في هذه العملية . وينبغي إصلاح الأمم المتحدة من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها ، ويجب تكييفها وفقاً للحالة الدولية الجديدة . وينبغي أن يستند تعزيز الأمم المتحدة إلى الاعتراف بأن إدارة الشؤون العالمية مسألة يتشاطر مسؤوليتها الجميع وليست حقاً قاصراً على قلة من الدول . وينبغي أن يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في استعادة التوازن بين أجهزتها التي ينبغي أن يدعم كل منها الآخر بغية تحقيق الأهداف المشتركة وهي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وينبغي إيجاد طرائق واقعية من أجل أن تحتل مسألتا التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي قلب جدول الأعمال المتعددة الأطراف .

١١ - وينبغي أن يؤدي الاتجاه الحالي نحو نزع السلاح نتيجة لانتهااء المواجهة بين الشرق والغرب إلى «فوائد سلم» هامة في شكل موارد مالية وتقنية يفرج عنها لاستخدامها في ميدان التنمية والتعاون الدولي . ويلزم ، بالإضافة إلى الجهود الوطنية لكل بلد ، توفر آلية دولية داخل منظومة الأمم المتحدة لتيسير الانتقال المنظم ، كيما يتسنى للمجتمع الدولي بأسره أن يتشاطر فوائد السلم .

١٢ - ونحن نسلم بأن من واجب كل الدول تعزيز وكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان في إطار طبيعة هذه الحقوق التي لا يمكن تجزئتها والخصائص الثقافية لكل الدول . كما أننا في الوقت نفسه نؤيد القيام في ميدان حقوق الإنسان بتنظيم تعاون دولي لا انتقائي ولا تمييزي وواسع النطاق ، يعزز قيم الاحترام والحرية والوفاء في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية . ويتيح الواقع السياسي الجديد الفرصة لتعزيز الاحترام الأوفى والأقوى لهذه الحقوق والحريات ، على أساس عدم التدخل والمساواة السيادية للدول . وينبغي للأجهزة المختصة في المحافل الدولية أن تعزز احترام هذه الحقوق بطريقة موضوعية وعلى أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

١٣ - وفي الوقت الذي نعرّز فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ونساندها ، يلزم أن

نكفل استمرار استئثار التنمية بلب الاهتمام الدولي . وبدون هذا العنصر الهام ستظل أي رؤية لعالم المستقبل ، بالضرورة غير كاملة بالنسبة للبلدان النامية وسيتهدد صميم تحقيق هذه الأهداف بالخطر .

١٤ - ونحن نرحب بالجهود المتضافرة الرامية إلى إحلال السلم في الشرق الأوسط ، والتي ينبغي إيلاؤها أكبر أهمية ملحة . ونحن نؤيد العملية التي استهلها المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بغية التوصل إلى سلم عادل وشامل ودائم وكفالة الأمن والاستقرار لكل شعوب المنطقة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨ ، فضلاً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

١٥ - كما أننا نساند ونؤيد تمام المساندة والتأييد الحاجة إلى مفاوضات مستمرة تستهدف التوصل إلى مجتمع موحد وديمقراطي ولا عنصري بحث في جنوب أفريقيا . ويلزم التأكيد على الدور الحاسم الأهمية الذي اضطلعت به الضغوط الدولية والجزاءات الاقتصادية وما زالت تضطلع به في الكفاح الوطني والدولي ضد الفصل العنصري ، بالإضافة إلى الحاجة إلى الإبقاء عليها . ونحن نؤيد الرفع التدريجي للجزاءات التي تفرضها الشعوب على الشعوب ، في مجالات مثل الاتصالات الثقافية والرياضية ، والسياحة والوصلات الجوية ، وذلك تقديراً لما حدث من تغييرات حتى الآن .

١٦ - ويسمح لنا الآن انتهاء التنافس العسكري والأيديولوجي بين الشرق والغرب الذي قوَّض لعشرات من السنين إمكانات التعاون الدولي ، بأن نعطي هذا الهدف الأولوية التي يستحقها . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يؤدي تعزيز الوعي بالمسؤولية المتشاطرة عن التنمية ، والاتفاق الدولي على أهمية مسائل مثل الكفاح ضد الفقر وزيادة التوازن بين الدولة والسوق والاعتراف بدوريهما اللذين يكمل كل منهما الآخر ، والاستمرارية البيئية ، إلى تيسير نشوء توافق في الآراء بشأن التنمية يؤدي إلى بدء حقبة جديد من التعاون الدولي . وينبغي أن تسمح هذه الحقبة الجديدة للتعاون والبحث عن نقاط اهتمام مشترك بأن تحل محل المواجهة الأيديولوجية التي اتسمت بها العلاقات الدولية في الماضي .

١٧ - ونرى أن سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من مسؤولية البلدان النامية ذاتها ، إلا أن هذه السياسات لا يمكن لها أن تنجح إلا في بيئة عالمية مواتية ، يجب أن تتولى عنها البلدان المتقدمة النمو مسؤولية كبيرة . ونرى أيضاً أن هذه العوامل هامة لزيادة التفاهم وزيادة التعاون بين الشمال والجنوب في المستقبل . وفي هذا الإطار ، تتطلب نقاط النزاع والخلافات بين الشمال والجنوب ، في مجالي الاقتصاد والتجارة مناهج واليات وحلول جديدة يقبل بها كلا الجانبين .

١٨ - ويجب أن يكفل التوافق الجديد في الآراء وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة تعطي الأولوية لنموذج للتنمية لا يعني بنمو الناتج القومي الإجمالي فحسب وإنما يركز أيضاً على مسائل أساسية تؤثر على الحالة الإنسانية في مجالات الإسكان والتعليم والصحة والتغذية ، وتخفيف الضغوط السكانية وتحقيق الاستمرارية الأيكولوجية للتنمية . وينبغي أن تستجيب الجهود الإنمائية للأحوال الثقافية والاجتماعية والبيئية لكل بلد ، وأن تعزز الجهود الرامية إلى تحقيق الاعتماد الوطني على الذات بتيسير الاستخدام الأقصى للموارد الوطنية .

١٩ - وينبغي أن تتضمن العناصر الأساسية لتوافق دولي جديد في الآراء بشأن التنمية المسائل التالية التي تشغل وتهم المجتمع الدولي ولاسيما البلدان النامية .

القضاء على الفقر :

٢٠ - ينبغي للمعركة ضد الفقر ، التي لا ينظر إليها على أنها تنفيذ لتدابير علاجية تقوم على أساس تقديم المساعدة من أجل تحسين حالة الفقراء فحسب ، وإنما أيضاً على أنها وسيلة لتعزيز

اعتمادهم الاقتصادي على الذات ، أن تصبح في المستقبل محط الاهتمام الرئيسي للجهود الإنمائية الوطنية فضلاً عن تلك المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية .

٢١ - وتقتضي كفالة الوفاء بالاحتياجات الأساسية للفقراء فيما يتصل بالصحة ، والإسكان ، والتعليم ، والتغذية ، والتوظيف المنتج ، الاستخدام الأوفى لمواردهم الإبداعية ، بما في ذلك معارفهم المتراكمة وأشكال التنظيم الاجتماعي الاقتصادي الخاصة بهم .

الديون الخارجية وتدفقات الموارد :

٢٢ - نعتزف بأهمية التدابير المتخذة مؤخراً والتي تستهدف تخفيف حدة مشكلة المديونية الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية ، كما نسلّم بضرورة تقليل كل من حجمها وخدمتها .

٢٣ - وما زالت الديون الخارجية للبلدان النامية تؤثر تأثيراً سلبياً على العديد من اقتصاداتها . ويجب عكس اتجاه النقل الصافي للموارد إلى الخارج من جانب البلدان النامية كيما يتوفر التمويل الكافي لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات معيشة شعوبها .

٢٤ - ويلزم ، استناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة ، اتخاذ تدابير أكثر جسارة وواقعية لتوسيع وتمديد ووضع جداول لتخفيض كل أنواع الديون بطريقة عادلة ومنصفة ، مع مراعاة ما لكل بلد من مشاكل ومتطلبات خاصة به .

٢٥ - ونلاحظ أنه يوجد اعتراف بالحاجة إلى التزام البلدان الصناعية بكفالة نقل الموارد المالية الكافية لأغراض التنمية . وينبغي ، في هذا الصدد ، زيادة موارد المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، بالاقتران مع تقديم مساعدة رسمية كافية ومرنة من أجل دعم برامج التكيف التي تعتمد عليها البلدان النامية وتنمية مواردها البشرية ، وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بتأمين حدوث نقل إيجابي صاف للموارد من المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف إلى كل مناطق وبلدان الجنوب .

التجارة الدولية :

٢٦ - تقوم البلدان النامية استجابة منها للمتطلبات الاقتصادية الخاصة بها والواقع الاقتصادي الدولي الجديد ، ببذل محاولة جادة للاشتراك في النظام التجاري الدولي ، في الوقت الذي تتكثف فيه الحمائية من جانب الشمال . ويجب أن تقابل الجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل التحرير الاقتصادي جهود مماثلة من جانب شركائها التجاريين ، وبخاصة أولئك الموجودون في العالم المتقدم النمو .

٢٧ - ونؤكد من جديد التزامنا بإقامة نظام تجاري دولي يكون متعدد الأطراف وواضحاً وغير تمييزي . وسيضمن الامتثال لمبادئ نظام تجاري دولي مفتوح بحق إتاحة الفرص لنمو كل الأمم وتنمية البلدان النامية .

اختتام جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف :

٢٨ - نؤكد من جديد الحاجة إلى ضمان التوصل إلى نتائج عالمية منصفة في المفاوضات المتعددة الأطراف في جولة أورغواي . وينبغي أن يبين الاختتام المتوازن والناجح للجولة كل جوانب المفاوضات ومصالح جميع الأطراف المعنية . ويجب ، بصفة خاصة ، أن تكفل النتائج ما يلي : «١» التعزيز الملموس لإمكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق ، «٢» وضع قواعد وأنظمة تكفل

الاستقرار في العلاقات التجارية وإمكانية التنبؤ بها وكبح الانفرادية والتعسفية والآثار الضارة بالتجارة والمرتبة على الأنوات التجارية التي يبدو في ظاهرها أنها قانونية ، و« ٢ » عدم تأثر سعي البلدان النامية إلى تحقيق أهداف سياسية عامة وأهداف إنمائية مشروعة وإمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة والاستثمار تأثراً معاكساً بالاتفاقات المبرمة في مجالات جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية وتدبير وخدمات الاستثمار المتصلة بالتجارة .

٢٩ - وقد دخلت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مرحلتها النهائية . وقد قررنا إصدار تعليمات لمفاوضينا في جنيف لتكثيف عملية التشاور بغية الوصول بهذه الجولة إلى خاتمة ناجحة .

التجمعات التجارية الإقليمية :

٣٠ - أدى التحول الدينامي للاقتصاد العالمي وإضفاء الطابع العالمي على العمليات الإنتاجية إلى وضع مخططات إقليمية ودون إقليمية للتكامل الاقتصادي . ونحن نرحب بالأعمال الموجهة نحو التكامل والرامية إلى توسيع نطاق الأسواق ، وتحسين الإنتاجية والتنافسية ، وتعزيز الاستثمار ، على أساس عالمي .

٣١ - غير أن هذا الاتجاه يطرح تحديات تتعين مواجهتها بقوة وعزم . وما برح الهدف الرئيسي يتمثل في إقامة نظام تجاري دولي يتسم بالانفتاح والوضوح . وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي جاهداً إلى إزالة العوائق التجارية القائمة وإلى تجنب إيجاد عوائق جديدة لا تتفق وهذا النظام . ولن تؤدي التكتلات التجارية المغلقة ، إلا إلى المنازعات والتوترات وعدم الاستقرار .

السلع الأساسية الأولية :

٣٢ - مازالت السلع الأولية تشكل مصدراً رئيسياً للقطع الأجنبي لغالبية البلدان النامية ، ونحن مقتنعون بوجود فرص لتعاون دولي فيما بين المنتجين وبين المنتجين والمستهلكين عن طريق التحسين الملموس لإمكانية الوصول إلى الأسواق ، وتحسين تنظيم العرض ، والاستخدام الأفضل للتكنولوجيات للوصول إلى مستويات أكثر كفاءة فيما يتعلق بالتنويع والتجهيز والتسويق والتوزيع . وينبغي أيضاً بذل جهود متضافرة لكفالة التشغيل التام للصندوق المشترك للسلع الأساسية وتحقيقه للأهداف المحددة في اتفاقه التأسيسي .

٣٣ - ومن شأن عقد اجتماع مبكر للخبراء الاقتصاديين لمجموعة الخمسة عشر لدراسة مسألة السلع الأساسية الأولية أن يكون خطوة هامة نحو العمل على اتباع موقف موحد في الأونكتاد الثامن الذي سيعقد في القريب وغيره من المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف .

الأونكتاد الثامن :

٣٤ - الأونكتاد فريد في كونه محفلاً عالمياً متعدد التخصصات تمثل التنمية حجر الزاوية في ولايته وينبغي أن تؤدي الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي ستعقد في قرطاجنة دي اندياس في شباط فبراير ١٩٩٢ إلى التنشيط المؤسسي والتشغيلي للأونكتاد وإلى استعادة أهمية دور هذه المنظمة في بلورة توافق دولي في الآراء بشأن التنمية .

دور التكنولوجيا :

٣٥ - أصبحت التكنولوجيا القائمة على العلم واستخدامها الفعال ، بصورة متزايدة ، هما العاملان المحددان للتغير الاقتصادي والاجتماعي . وفي الوقت نفسه اتسعت الفجوة التكنولوجية بين الشمال

والجنوب . إلا أنه يجب التسليم بأن المعارف والقدرات الإبداعية العلمية والتكنولوجية المتراكمة هي تراث للبشرية جمعاء . ولهذا تقوم حاجة ماسة إلى وضع إطار دولي يكفل الحصول على نحو مستقر وغير تمييزي وبشروط وأحكام معقولة ، على التكنولوجيات الجديدة الحاسمة الأهمية للنمو والتنمية .

دور الاستثمار :

٣٦ - ويكون الاستثمار الأجنبي مفيداً عندما يوفر فرص العمل ، ويزيد من الموارد المحلية ، ويسر نقل التكنولوجيا ويشجع الصادرات . ونحن نسلم بالدور الإيجابي الذي يمكن أن يضطلع به الاستثمار الأجنبي والمؤسسات عبر الوطنية بما يتعلق باقتصاداتنا ، وفي إطار احترامهما لسيادة البلدان المضيفة وثقافتها ومطامحها الإنمائية .

تنمية الموارد البشرية :

٣٧ - تمثل الموارد البشرية أهم أصل تمتلكه بلداننا . وإن يكون للنمو الاقتصادي والاستمرار اللذين نعمل على تحقيقهما أهمية تذكر فيما يتصل بالتنمية إن لم يتجلى في رفاهة السكان في مجموعهم . فالسكان هم وسيلة جهودنا الإنمائية وغايتها على حد سواء . والموارد البشرية هي العوامل اندافعة الأولى في أية استراتيجية للتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

٣٨ - ويمكن للتعاون الفعال بين البلدان النامية ، عن طريق تجميع الموارد والخبرات والمهارات ، أن يقطع شوطاً طويلاً نحو المساعدة على تعزيز إمكانات الموارد البشرية الهائلة الموجودة لدى الجنوب والارتقاء بها . ونحن نرحب بالتعاون الدولي في هذا المجال ونشجعه ، شرط أن يراعى هذا التعاون ، على النحو الواجب ، البعد الثقافي لسياسات وبرامج التنمية الاجتماعية وأن يعترف بهذا البعد .

الطاقة :

٣٩ - يجب أن تصبح مشكلة الطاقة الملحة محلاً لتفاهم عالمي بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط .

٤٠ - وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى الأهمية الخاصة لاجتماع باريس لمصدري ومستهلكي النفط ، الذي هو جهد مثالي للشمال والجنوب والذي عقد تحت الرعاية المشتركة لفرنزويلا وفرنسا بروح من الإسهام في بدء تعاون دولي واسع النطاق يستهدف تحقيق الاستقرار في السوق فيما يتعلق بكل من العرض والطلب على النفط ، بالإضافة إلى كبح التقلبات المفاجئة في الأسعار التي تؤثر بنورها على اقتصادات المستهلكين والمنتجين .

٤١ - وهناك حاجة ملحة لبذل جهود متضافرة لتعزيز التعاون في ميدان الطاقة وبخاصة في مجال استحداث مصادر غير تقليدية وجديدة ومتجددة للطاقة .

البيئة والتنمية :

٤٢ - تلتزم البلدان النامية بالحفاظ على البيئة . وتعزي مشاكل البيئة العالمية في معظمها ، إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج غير الرشيدة بيئياً في البلدان الصناعية والتي تؤثر تأثيراً معاكساً على البلدان النامية بوجه خاص ، لأنها أكثر قابلية للتأثر بالأخطار التي تنبع من ظواهر مثل التغير المناخي وتآكل طبقة الأوزون ، والتصحر .

٤٣ - ويتمثل الحاجة الرئيسية للبلدان النامية في إنعاش اقتصاداتها ، والقضاء على الفقر ، وتحقيق النمو المستمر اقتصادياً وبيئياً . وهناك حاجة ماسة لضمان أن تتحول اهتماماتنا الإنمائية إلى

حلول نسعى إليها في مجال البيئة . ويجب إعادة النظر على أساس التعاون الدولي حتى يمكن البلدان النامية من تحقيق هذه الأهداف ، ومن ثم ينبغي أن يعزز توفر موارد مالية جديدة وإضافية وإمكانية الحصول بشكل تفضيلي على التكنولوجيات المواتية بيئياً . وتتحمل الدول المتقدمة النمو القسط الأكبر من المسؤولية عن إيجاد تنمية مستمرة بيئياً في العالم ، ولذا ينبغي أن تسهم بأكبر قدر من الموارد من أجل التعاون الدولي في هذا المجال . وإن يحول فرض شروط مالية أو تجارية جديدة من جانب واحد دون التوصل إلى حلول للمشاكل البيئية فحسب ، بل إنه سيسهم أيضاً في زيادة تفاقم المشاكل الإنمائية ويؤدي إلى حدوث استقطاب في العلاقات بين الشمال والجنوب .

٤٤ - ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ريودي جانيرو في حزيران يونيه ١٩٩٢ ، فرصة تاريخية لتناول موضوع البيئة والتنمية بطريقة متكاملة . وشاملة ومتوازنة ومن شأن اعتماد اتفاقات وبرامج ، بما في ذلك برنامج محدد لزيادة الرقعة الخضراء في العالم ، أن يفي بحاجات كل البلدان ، وأن يحمي البيئة العالمية ، وأن يضمن كامل مشاركة المجتمع الدولي .

ثانياً : التعاون فيما بين الجنوب والجنوب

٤٥ - يتمثل أحد الجوانب الهامة للاتفاق الدولي الجديد في الآراء بشأن التنمية في التعاون بين الجنوب والجنوب الذي توليه مجموعة الخمسة عشر أهمية خاصة باعتباره استراتيجية لزيادة الاعتماد الجماعي على الذات والتنمية الوطنية والإقليمية والعالمية . وإننا على دراية بالإمكانات الهائلة الموجودة في الجنوب في شكل أسواق واسعة ، وموارد طبيعية وموارد طاقة هائلة ، وتكنولوجيات محلية وموارد بشرية كبيرة . ونؤكد بشدة على تنمية الموارد البشرية عن طريق سياسات وبرامج تستهدف تعزيز التسهيلات والخدمات التعليمية والصحية .

٤٦ - والسكان الأصحاء المتعلمون متطلب سياسي حاسم الأهمية للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي . وقد أحرز الجنوب تقدماً ملموساً في توفير الرعاية الصحية الأساسية ، ومكافحة الأمراض ، وتحديد النسل ، وإحراز نتائج باهرة في مجال خفض معدل وفيات الرضع وإطالة العمر المتوقع . ومع ذلك ، ينبغي تعزيز هذه الإنجازات والإكثار منها إذا أريد إجراء معالجة فعالة للعيوب المستمرة وواسعة النطاق الموجودة في الرعاية الصحية والتي مازالت ماثلة في كل مناطق الجنوب .

٤٧ - ويمكن أن تقطع ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميداني التعليم والصحة العامة شوطاً طويلاً نحو تحقيق هذه الأهداف . ويجب أن نعزز تشاطر المعرفة والخبرة والتكنولوجيات ذات الصلة . وفضلاً عن ذلك فإن الاحتمالات الكبيرة للتعاون في مجال الطب المحلي تمثل شيئاً ذا أهمية حيوية للجنوب .

٤٨ - ونود أن نؤكد على أهمية اجتماع رجال الأعمال المعقود في نفس الوقت مع اجتماع القمة الثاني . ونرحب بمساهمة كبار منظمي الأعمال من الجنوب في عملية تنمية التعاون القطري . وستعزز هذه العملية إمكانات التعاون الحالية وستصبح عنصراً دائماً في اجتماعاتنا .

٤٩ - وتمشياً مع أهداف وأغراض مجموعتنا اتخذ قرار في القمة الأولى بالبدء في عدد من المشروعات الخاصة التي تستهدف تناول ومعالجة مسائل تشغل وتهم البلدان النامية على سبيل الأولوية . وقد أحرز ، منذ ذلك الحين تقدم جدير بالثناء نحو تنفيذ بعض هذه المشروعات التي ستجني ثمارها البلدان النامية كافة في السنوات القادمة .

٥٠ - ونرحب ، بهذه المناسبة ، بإنشاء مركز الجنوب لتبادل البيانات المتعلقة بالاستثمار والتجارة

والتكنولوجيا باعتماد نظامه الأساسي . ونؤكد بقوة على قيمة هذا المشروع الفريد في كونه يجمع بين ثلاثة مجالات حيوية وهي الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا . كما أنه يشجع تعزيز قدرات الجنوب الخاصة في ميدان جمع وتصنيف ونشر البيانات الحيوية الأهمية لتعزيز التجارة وتدفقات الاستثمار ونقل التكنولوجيا بين الجنوب والجنوب . بالإضافة إلى ذلك فإنه يقدم الأساس لإيجاد طريقة موحدة تحقق الاعتماد على الذات لتوليد تدفقات للمعلومات في الجنوب .

٥١ - ونلاحظ أيضاً مع الارتياح الشديد تصميم وتنفيذ عدد من ترتيبات الدفع الثنائية فيما بين البلدان النامية والآثار المفيدة التي نجمت عنها بالفعل في ميدان التجارة المتبادلة . وقد ساعدت هذه الترتيبات كثيراً على بناء الثقة وتيسير إقامة صلات اقتصادية أوثق وأكثر إنتاجية في قطاعات الأعمال التجارية في بلدان الجنوب وفيما بينها . ونحث البلدان الأخرى على أن تستفيد من هذه المبادرة في التوصل إلى ترتيبات مماثلة . ونؤيد مشروع اتفاق العمل بشأن ترتيبات الدفع المتعددة الأطراف المقترحة الذي أعده اجتماع لفريق من الخبراء عقد في كوالالمبور في نيسان أبريل ١٩٩١ . ونطلب إلى ماليزيا أن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه الترتيبات على أساس تجريبي في بادئ الأمر ، بغية تنفيذه على نحو تام في وقت مبكر . ونلاحظ أن هذه المبادرة هي أول مبادرة من نوعها تصمم على أساس إقليمي ومتعدد الأطراف .

٥٢ - ونحن نرحب باعترام يوغوسلافيا عقد اجتماع محفل الاستثمار والأعمال التجارية في النصف الأول من عام ١٩٩٢ .

٥٣ - ومازلنا نولي أعلى الأولوية لمجالي التكنولوجيا الحيوية والطاقة البديلة . ولهذا فإننا نوافق على مشروع مصارف الجينات وتطبيقات الطاقة الشمسية ونؤيد تنفيذها .

٥٤ - ونكرر تأكيد الأهمية العظمى التي نعلقها على الحاجة إلى الاعتماد على الذات في ميدان الأغذية ، ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في تصميم برامج تستهدف تعزيز قدرات المزارعين والتقنيين الزراعيين من البلدان النامية على إنتاج الأغذية .

٥٥ - ونرحب أيضاً بالجهود المبذولة في الوقت الحاضر لتشاطر المعارف ونقل التكنولوجيا ذات الصلة وتوفير المساعدة التقنية في مجال السكان وتنظيم الأسرة الذي هو مجال حيوي ومسألة ذات أهمية أساسية لعدد من البلدان الأعضاء .

٥٦ - وسيشكل عقد اجتماع للخبراء الماليين لمناقشة مشكلة الديون الخارجية في نيسان أبريل - أيار مايو ١٩٩٢ ، خطوة أخرى هامة في جهودنا لوضع نهج مشتركة بشأن هذه المسألة . ونحن نقدر الجهود التي تبذل الآن لإنشاء فريق استشاري لمساعدة بلدان الجنوب في تعاملاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بشأن مسألتها الديون والقروض .

٥٧ - كما أننا نعلق أيضاً الأهمية على الاضطلاع بمشاريع جديدة من شأنها أن تزيد تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية . ونؤيد في هذا الصدد ، اقتراح أندونيسيا الرامي إلى بدء مشروع مجتمعي للتنمية الذاتية الشعبية .

٥٨ - وأخيراً نوافق على القيام بتجميع قائمة بما هو موجود من برامج محلية ناجحة في مجالات ذات أهمية مشتركة بغية تيسير التشاطر المفيد للمعارف والخبرات فيما يتعلق بمسائل التنمية .

ثالثاً : التزام فيما يتعلق بالمستقبل

٥٩ - يعمل ممثلونا الشخصيون ، على نحو يدعو إلى الارتياح ، من أجل التحضير لاجتماعاتنا السنوية . وسنقوم في المستقبل ، بغية تعزيز التعاون داخل المجموعة ، بتوجيه ممثلينا الشخصيين إلى النظر في مسائل مضمونية ذات أهمية مشتركة ، منها تبادل الخبرات في كل من بلداننا . وستشكل هذه المناقشات جزءاً من العملية التحضيرية لاجتماع القمة القادم .

٦٠ - وستواصل مجموعة الخمسة عشر ، باعتبارها مجموعة تتكون من البلدان النامية ، العمل نحو إيجاد حقبة دولية جديدة من التعاون والتنمية تحظى فيها اهتمامات ومصالح المجتمع الدولي بأسره وتلك المتعلقة بالبلدان النامية بوجه خاص ، بأقصى قدر من الاهتمام والعناية . وتؤكد مجموعة الخمسة عشر من جديد التزامها بالعمل كعنصر حفاز في بناء عالم يمكن أن تتاح فيه لكل بلد الفرصة للتعبير عن نفسه والإسهام في خلق روح من التعاون الحقيقي والتضامن الدولي ، وهما على الأجل الطويل الضمانتان الوحيدتان لاستمرارية النظام العالمي واستقراره . وفي هذا الصدد ، ترحب مجموعة الخمسة عشر باشتراك بلدان نامية أخرى في مشروعاتها وبرامج عملها .

٦١ - ونحن على استعداد للمشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى توافق دولي جديد في الآراء بشأن التنمية . ونحن على استعداد للدخول في حوار فوري وبناء مع شركائنا في البلدان الصناعية .

٦٢ - وسنواصل تكثيف جهودنا في مسعانا من أجل التوصل إلى عالم ينعم فيه الجميع بالرخاء ، والعدل ، والحرية ، عالم لا يوجد فيه جنوب ولا شمال ، ولا غرب ، ولا شرق ، وإنما توجد فيه أسرة إنسانية واحدة ويتوفر فيه تكافؤ الفرص والمشاركة لكل أعضائه : عالم واحد .

٦٣ - ونقبل العرض المقدم من حكومة الهند لاستضافة اجتماع القمة الرابع عام ١٩٩٣ . ونقبل أيضاً العرض المقدم من حكومة الأرجنتين لاستضافة اجتماع القمة الخامس عام ١٩٩٤ .

٦٤ - ونتوجه بالشكر إلى حكومة فنزويلا على كرم ضيافتها ، وللترتيبات الممتازة المتخذة لعقد اجتماع القمة الثاني . كما أننا نوافق على الاجتماع في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٢ في دكاكار السنغال .

القسم التاسع: _____

أهم الوثائق والقرارات
الصادرة عن منظمة الوحدة
الافريقية

[١] إعلان أفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي

إن الوزراء الأفريقيين المجتمعين في أبيدجان من ٩ إلى ١٣ مايو ١٩٧٣ بمناسبة المؤتمر الوزاري الأفريقي لمشاكل لتجارة والتنمية والنقد الذي نظمته بالتعاون منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وبمناسبة الدورة العادية الحادية والعشرين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعمة في أديس أبابا من ١٧ ل ٢٤ مايو ١٩٧٣ .

يوصون باقرار هذا الإعلان الأفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي أثناء الدورة العادية العاشرة لؤتمر رؤساء الدول والحكومات المجتمعمة في أديس أبابا يوم ٢٥ مايو ١٩٧٣ بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية .

ديباجة

نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المجتمعون في أديس أبابا في الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٧٣ بمناسبة العيد العاشر لمنظمة الوحدة الأفريقية .

إذ نؤكد من جديد المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الصادر في ٢٥ مايو ١٩٦٣ .

وإذ نؤكد من جديد الالتزام الكامل لدولنا بأحكام ميثاق الجزائر، وإعلان لاما ، والإعلان بشأن التصنيع ، وإعلان منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وأولويات التنمية الأفريقية كما حددتها مذكرة أديس أبابا .

وإذ نذكر بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ، واللجنة الاقتصادية وبنك التنمية الأفريقي في هذا الصدد .

وإذ نأخذ في اعتبارنا الآمال العميقة والمشروعة لشعوبنا .

وإذ يقلقنا التدهور المستمر للوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية بالنسبة للدول المتقدمة ، مع اقتناعنا بالانساع المستمر في الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة .

وإذ نعتقد أن استمرار هذا الوضع من شأنه أن يولد شعوراً عميقاً بالحرمان قد يؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة للسلام والأمن الدولي .

وإذ نشعر بالقلق إزاء عدم فعالية الاجراءات التي اتخذت خلال العشر سنوات الماضية لمكافحة التخلف ، وإزاء عجز المجتمع الدولي عن خلق ظروف مناسبة لتنمية أفريقيا .

وإذ نفتنع بأن الدول النامية ، عن طريق تدعيم جبهتها المشتركة ، يمكنها تحقيق أهدافها الإنمائية .
واقترناحاً بأن تعبئة الموارد البشرية الهائلة في القارة لتنشيط وتوحيد الروح الخلافة التي يتمتع بها الأفريقيون ، يمكن أن تؤدي إلى التحول السريع في اقتصادنا وإلى رفع مستوى المعيشة لشعوبنا .

واقترناحاً بأن التعبئة الفعالة للموارد الطبيعية الفخمة في القارة ستزداد بسهولة إذا كان هناك قدر أكبر من التكامل الاقتصادي ، وأن التعاون الإقليمي يعتبر أداة للتكامل الإقليمي لا يمكن الاستغناء عنها فحسب ، بل هو أيضاً وسيلة لتنسيق وتدعيم مواقف الدول الأفريقية في علاقاتها بالعالم الخارجي ، مما يمكنها من القيام بدور فعال ومؤثر في المجال العالمي بحيث تساعد على خلق ظروف أفضل للتنمية .

وإذ نعتقد أن الاختلافات في اللغة والاختلافات في حجم الاقتصاد أوبنائه لا تشكل عقبة مستعصية على طريق التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي وأنه من الممكن القضاء على العوائق التي تعترض التعاون بين الدول الأفريقية ، وخاصة المتخلفة عن الاستعمار أو الناتجة عن العلاقات الرأسية للسيطرة على أفريقيا من جانب الدول المتقدمة .

وإذ نعتقد أن احتمالات أحداث تغييرات بعيدة المدى في المجال الدولي ، والأحداث الهامة التي تجري في العالم ، والجهود التي تبذل لإيجاد حلول دائمة للمشاكل المزمنة ، تتيح للدول الأفريقية فرصة غير عادية لوضع طريقة للعمل المتناسق ، وللإشتراك اشتراكاً كلياً في إنشاء نظام دولي أكثر انصافاً في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية .

وإذ ندرك التهديد الخطير الناجم عن الرغبة الدائمة لدى الدول المتقدمة في الاحتفاظ في أفريقيا بصفة خاصة بمناطق نفوذها السياسي والاقتصادي ، وإذ نصر على الدفاع عن الاستقلال الاقتصادي لأفريقيا .

وإذ ندرك أنه في استطاعة البلاد النامية تحقيق أهداف التنمية التي وضعوها لأنفسهم بشرط تدعيم جبهتهم المشتركة

وإذ نعلن جادين عزمنا الأكيد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتنمية القارة عن طريق التعبئة الفعالة لمواردها البشرية والثقافية الهائلة .

نقرر ، لذلك ، الموافقة على الإعلان الحالي الذي يحدد المبادئ الأساسية للعمل الجماعي والفردى الذي تقوم به جميع الدول الأفريقية بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي .

التعاون والتكامل الاقتصادي الأفريقي

١ - تعبئة الموارد البشرية والمادية :

(أ) ١ - لتحقيق أقصى فائدة من الموارد البشرية والطبيعية الكامنة في أفريقيا ، تتعهد حكومات الدول الأفريقية بما يلي :

الموارد البشرية :

(أ) ٢ - أن تضمن لكافة المواطنين حق التعليم والتدريب على أساس الواقع الأفريقي وبطريقة تتناسب مع الاحتياجات الأفريقية وأهداف التنمية وأن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لاحترام هذا الحق .

(أ) ٣ - أن توجه برامج التعليم الجامعي والعالي نحو التدريب والبحث اللازم لضمان الاستقلال العلمي والتكنولوجى في أفريقيا ونحو البحث التطبيقي بغية إدخال تعديلات جذرية في المجال الاقتصادي والاجتماعى لصالح التنمية .

(أ) ٤- أن تسهل حرية تنقل الأشخاص الضرورية لتبادل الأفكار والتكامل الاقتصادي ، وأن تعطى الأولوية للتعاون في مجال تبادل القوى البشرية المهنية ، والعمال المهرة وغير المهرة بين الدول الأفريقية

(أ) ٥- أن تتخذ الاجراءات المناسبة لوضع حد لاستنزاف العقول من أفريقيا ، وحث الأفريقيين المؤهلين المقيمين في الخارج على العودة ، بهدف التخلص سريعاً من المساعدات الفنية التي تقدم من خارج أفريقيا .

(أ) ٦- أن تسرع في تنفيذ سياسة الأفرقة في كل دولة ، وأن تضمن تمثيلاً أفريقياً فعالاً وعادلاً في المنظمات الدولية ، وفي وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا .

(أ) ٧- أن تساند كل المساندة ، عن طريق دولها ، برامج اتحاد الجامعات الأفريقية وغيرها من المؤسسات لتدعيم التعاون في مجالات معينة في التدريب والبحث ، بصفة خاصة تعليم اللغات الأفريقية والأجنبية ، وتوسيع نطاق تسييلات التدريب لمواجهة النقص في العاملين الأفريقيين من المستويين المتوسط والعالي ، وبحث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للتنمية الأفريقية ، وتبادل أساتذة وطلبة الجامعات .

الموارد الطبيعية :

(أ) ٨- أن تقوم بمسح منظم لجميع الموارد الأفريقية بهدف استعمالها بطريقة حكيمة ، واستغلالها استغلالاً مشتركاً ، حيثما كان ذلك مناسباً وذلك لتعجيل بتنمية القارة .

(أ) ٩- أن تدافع بنشاط وباستمرار وبطريقة مشتركة عن الحقوق الثابتة للدول الأفريقية في السيادة والسيطرة على مواردها الطبيعية .

(أ) ١٠- أن تزيد من التعاون المتعدد الأطراف في استغلال الأنهار والبحيرات وأحواضها .

(أ) ١١- أن تشجع تبادل المعلومات المتعلقة باستغلال واستعمال المياه التي تغذي المدن والصناعات .

(أ) ١٢- أن تستغل لأغراض التنمية الامكانيات الأفريقية للطاقة المولدة من المياه على أساس متعدد القوميات وشبه إقليمي كلما أمكن .

(أ) ١٣- دعم استخدام الموارد الجديدة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والحرارية كبديل لاستخدام الأخشاب مع اتخاذ التدابير الرامية إلى استعادة الغابات الأفريقية عن طريق التشجير بغية وقف زحف الصحارى والفحط في أفريقيا .

(أ) ١٤- أن تم على نحو فعال ومشترك حماية موارد أفريقيا من البحر والمحيط التي تدخل في حدود الولاية القومية من الإفراط في استغلالها دولياً من جانب الدول المتقدمة .

(أ) ١٥- ترشيد الاستفادة - على نطاق القارة بأسرها - من الأبحاث الخاصة بفقاع البحر والمحيط التي تجري خارج حدود الولاية القومية وذلك في خدمة تنمية أفريقيا وشعوبها ومن أجل ضمان الاشتراك الكامل للبلدان الأفريقية اللاساحلية .

٢- الزراعة :

(أ) ١٦- تشجيع تطوير الزراعة الأفريقية عن طريق استخدام الأساليب الحديثة والمتقدمة ومن خلال تبادل الدول الأفريقية الخبرات والموارد في مجال الإنتاج والتوزيع والتخزين مع القيام تدريجياً باستبدال المزارعين التقليديين بمزارعين مدربين على الوسائل الحديثة وتدعيم التعاون الأفريقي في هذا المجال .

(أ) ١٧- تشجيع الجهود الكثيفة بضمان زيادة سريعة ووضخمة في إنتاج أفريقيا من الغذاء .

١٨ - بذل جهود خاصة لتوسيع نطاق الخدمات الأساسية التي تخدم الريف وتحسين ظروف المناطق ريفية بغية رفع مستوى معيشة سكانها.

(أ) ١٩ - توفير الخدمات الريفية الإضافية حتى يتمكن صغار الفلاحين من إنتاج محاصيل وفيرة تحقق فائضاً يمكن استخدامه في تمويل الصناعات المرتبطة بالزراعة.

(أ) ٢٠ - اتخاذ الخطوات الضرورية التي تكفل تصنيع أكبر قدر من المنتجات الزراعية الأفريقية في أفريقيا قبل تصديرها.

٣ - النقل والخدمات الأساسية :

(أ) ٢١ - الإسراع بالجهود التي تخلق دعائم أساسية حديثة مثل الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية والنقل البحري الداخلي - إذ أن هذه تعتبر إحدى المتطلبات الأساسية لتنمية والتعاون فيما بين الدول الأفريقية

(أ) ٢٢ - إعطاء الأولوية لربط الطرق القومية بغية تسهيل حركة الأشخاص والبضائع بين المناطق الداخلية والساحلية على أن تؤخذ في الاعتبار الصعاب الأخرى التي تواجهها الدول اللاساحلية.

(أ) ٢٣ - القضاء على كافة أشكال العقبات التي تعترض سبيل الحركة المنتظمة للسيارات خاصة عن طريق تسهيل الإجراءات على الحدود وتنسيق قوانين المرور الإقليمية بالنسبة للطرق.

(أ) ٢٤ - اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة كونسورتيوم من شركات الملاحة الأفريقية بمنحها من العمل بفعالية أكبر والمشاركة في الاستفادة من تسهيلات الصيانة والتسهيلات التي تقدم في محطات الوصول، والبحث المشترك عن إمكانية إدخال استحداثات فنية في نقل الصادرات الأفريقية.

(أ) ٢٥ - اتخاذ موقف موحد لصالح إجراء مفاوضات مبكرة للحصول على أسعار شحن مواتية والتأثير على مستوى أسعار الشحن فيما يتعلق بالنقل البحري وخدمات الشحن الساحلية.

(أ) ٢٦ - إقامة شبكات شحن مناسبة بهدف تشجيع التجارة فيما بين الدول الأفريقية وتشجيع الصادرات الأفريقية.

(أ) ٢٧ - تعزيز التعاون الفعال بين شركات الطيران الأفريقية، بغية ترشيد الخدمات الجوية للقارة، وخاصة فيما يتعلق بتنسيق جداول الرحلات وتحديد أسعار خاصة منخفضة وتبادل حقوق المرور الجوي، وتوحيد أنواع الطائرات المستخدمة، والاستفادة المشتركة من عمليات تسهيلات إصلاح وصيانة الطائرات، والتنظيم المشترك للأبحاث وتدريب العاملين.

٤ - الاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية :

(أ) ٢٨ - دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية لسائر أفريقيا بما في ذلك إطلاق قمر صناعي لسائر أفريقيا في النهاية واتخاذ الخطوات لتأمين توحيد المعدات وتحسين وتنسيق ترتيبات التشغيل وتقديم التسهيلات المناسبة لتدريب العاملين.

(أ) ٢٩ - تحديد سياسات عامة مشتركة حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلات وسياسات الخدمات البريدية وخاصة فيما يتعلق بتوحيد وتنسيق الإجراءات والأساليب البريدية وإقامة الخدمات البريدية الحيوية فيما بين الدول الأفريقية.

٥ - التصنيع :

(أ) ٣٠ - تشجيع تصنيع أفريقيا وخاصة عن طريق توسيع الأسواق القومية والتعجيل بالتطور التكنولوجي مع الأخذ في الاعتبار تزايد أهمية الشركات متعددة القوميات في هذا المجال

(أ) ٣١ - تحديد الأقاليم الاقتصادية لأفريقيا بهدف تشجيع التنمية المنظمة للقارة بأسرها عن طريق ترشيد التخطيط الإقليمي والتخطيط القومي وتحديد مجالات المصلحة المشتركة لتشجيع تنميتها عن طريق التخطيط والبرمجة .

(أ) ٣٢ - اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التصنيع المرشد في نطاق الكيانات الاقتصادية شبه الإقليمية وعلى مستوى القارة ، على أساس الاقتسام العادل للتكاليف والفوائد ، وذلك بتنسيق سياسات التصنيع وتنسيق خطط التنمية واعطاء عناية خاصة لمشكلات الدول الأقل تقدماً والدول غير الساحلية .

(أ) ٣٣ - تنظيم تبادل المعلومات بين الدول الأفريقية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالتصنيع ، وتشجيع التعاون والمساعدات عن طريق مؤسسات دولية مختصة ، واتخاذ الخطوات المناسبة لوضع حد لأساليب الشركات الأجنبية متعددة القوميات التي تتعارض مع مصالح أفريقيا .

(أ) ٣٤ - دعوة الدول المتقدمة - بغية النهوض بالصناعات الأفريقية - إلى أن تطبق نظام الأفضليات العامة بطريقة نزيهة ودون تفرقة وأن تُلغى بالفعل جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية والأساليب المعوقة للأنشطة التجارية .

(أ) ٣٥ - تشجيع التعاون بين المناطق النامية مع اعطاء عناية خاصة لتصدير المنتجات المصنعة وشبه المصنعة وذلك لكي تغير البناء العمودي الذي يسيطر على العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة .

(أ) ٣٦ - التشجيع عن طريق سياسة التدريب والارشاد وتوفير الخدمات الإضافية - على اشتراك الأفارقة في القطاع الصناعي

(أ) ٣٧ - اتخاذ الاجراءات المناسبة لتشجيع التحويل السريع للأساليب الفنية المناسبة إلى أفريقيا من جانب دول اقتصاديات السوق المتقدمة ومن الدول الاشتراكية ، ومساهمتها في عمليات الإنتاج وإقامة مؤسسات على نطاق القارة قادرة على النهوض بأبحاث العلوم التطبيقية واستخدام الأساليب التي تتوصل إليها الأبحاث المحلية والقضاء على الوسطاء في مجال الصادرات بغية الحد من التكاليف الباهظة للتجارة المستوردة .

مسائل النقد والمسائل المالية :

(أ) ٣٨ - اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتشجيع التعاون الفعال بين الدول الأفريقية في مجال النقد وخاصة عن طريق :

- ١ - تنظيم المشورة المتبادلة حول مسائل النقد بين الدول الأفريقية .
- ٢ - اعطاء دور أكبر أهمية للنقد الأفريقي في مجال المدفوعات فيما بين الدول الأفريقية .
- ٣ - وضع اتفاقيات دفع متعددة الأطراف لتشجيع الدفع فيما بين الدول الأفريقية على أساس التبادل فيما بين البلاد الأفريقية .

٤ - إقامة اتحاد أو أكثر للمدفوعات - على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي - يتبعه صندوق أفريقي للتسويات الخارجية ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة واقعية لجميع إمكانيات تمويل الصندوق بالتعاون مع المؤسسات الدولية المناسبة .

- التعزيز السريع للتعاون المالي الفعال في أفريقيا بإقامة أسواق شبه إقليمية لرؤوس الأموال وبدعوة البنك الأفريقي للتنمية لكي يعطى الأولوية لتمويل المشروعات متعددة القوميات وتلك التي تشجع التكامل الاقتصادي الأفريقي .

البيئة:

- (أ) ٣٩ - اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الطبيعة والبيئة اللتين تشكلان إحدى الموارد الأفريقية التي لا تعوض ولمواجهة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع الدول الأخرى فريسة لها بصفة دائمة .
- (أ) ٤٠ - اتخاذ جبهة مشتركة لمحاربة القحط الذي يشكل تهديداً للقارة بأسرها .
- (أ) ٤١ - اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان ألا تفسر سياسة تشجيع السياحة عن تدبير البيئة والطبيعة في أفريقيا حيث أنه لن يكون من الممكن معالجة أى تلف يحدث .
- (أ) ٤٢ - التأكيد من أن المشكلات الخاصة بحماية البيئة ينظر إليها في نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية التي يجب أن تولى سياسة التنمية فيها عناية أكبر للمسائل الخاصة بالمحافظة على الموارد الطبيعية وإدارتها وتحسين الظروف الطبيعية والبشرية في المدن والقرى ، والقضاء على الأمراض المستعصية التي تم القضاء عليها في أنحاء كثيرة من العالم .
- (أ) ٤٣ - التأكيد من أن الدول الأفريقية تسترشد دائماً بالمبادئ التي أقرها مؤتمر استكهولم الخاص بالبيئة البشرية .

السياحة:

- (أ) ٤٤ - إقامة منظمات مشتركة لتشجيع السياحة عن طريق اتخاذ اجراءات مثل الإعلان المشترك وتحديد أسعار متفق عليها للرحلات والسفريات لقضاء الاجازات وتبسيط الاجراء المتبعة على الحدود لتسهيل الرحلات فيما بين الدول .

التجارة وتمويل التنمية:

(ب) ١ - التجارة فيما بين الدول الأفريقية:

- ١ - (أ) تكثيف الجهود الرامية إلى وضع نظام وأجهزة التنسيق بين السياسات التجارية .
- (ب) تكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع التعاون في مجال التكامل العام للدعائم الاقتصادية الأساسية وخاصة عن طريق إعادة تنظيم أجهزة الإنتاج ونظم التوزيع وتكامل الأسواق على أساس شبه إقليمي .
- (ج) إقامة مؤسسات مشتركة للتجارة والتنمية تتولى عند الضرورة بحث وتنسيق تنفيذ الاتفاقيات والترتيبات بين الدول الأفريقية الخاصة بالتعاون والتجارة والتنمية .
- ٢ - الأخذ بأساليب التسويق الحديثة فيما يتعلق بالمنتجات الأفريقية بغية تشجيع التجارة فيما بين الدول الأفريقية .

(ب) ٢ - التجارة الدولية:

- ١ - اتخاذ الاحتياطات اللازمة في مفاوضاتها الدولية التي تدور إما داخل هيئات دولية أو تخص العلاقات بين

أفريقيا والمجموعات المتقدمة أو العلاقات بين هذه البلاد بحيث يراعى عدم إخضاع أفريقيا إلى أى قوة اقتصادية أجنبية .

٢- تنسيق وتنظيم العمل السريع الذى يسبق جميع المفاوضات مع الدول المتقدمة ولكى يتم تقييم جميع الآثار التى قد تركها الاتفاقيات المقترحة على مستقبل استقلالها الاقتصادى (ويعتبر هذا مبدأ لا يجوز انتهاكه) .

٣- العمل بشكل جافى فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بقصد حاية الأهداف التالية :

١- اتخاذ التدابير المنسقة الفعالة لوضع حد نهائى للتردى المستمر فى شروط تجارة الدول الأفريقية .

٢- اتخاذ التدابير اللازمة لتثبيت أسعار السلع الأفريقية والعمل على تثبيت الزيادة المستمرة فى عائدات التصدير فى ضوء حاجة الدول الأفريقية المتزايدة إلى تمويل التنمية .

٣- اتخاذ تدابير فعالة ترمى إلى تحقيق تنوع عمودى للإنتاج لكى تتمكن الدول الأفريقية من تصنيع منتجاتها عن طريق أكبر عدد ممكن من المراحل قبل أن تقوم بتصديرها ، ويعتبر أن التنوع الأفقى - الذى يتكون من استبدال عدد من المنتجات الأولية بمنتج واحد فقط - لا يؤدي إلا إلى حلول مؤقتة دون أن يحل أى من المشكلات الحقيقية .

٤- إلغاء الدول المتقدمة لجميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية والأساليب التى تعوق الأنشطة التجارية التى وضعتها تلك الدول فى طريق توغل منتجات الدول الأفريقية فى أسواقها .

٥- عدم المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالتسهيلات فى مجال التجارة والتعريفات التى تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول الأفريقية .

٦- قيام جميع الدول المتقدمة بوضع وتنفيذ نظام الأفضليات العامة بشكل فعال ، وإلغاء كافة الأحكام التمييزية ، وتوسيع نطاق النظام لكى يشمل جميع الصادرات الأفريقية وأقرارها من جانب جميع الدول التى لم تقرها بعد .

٧- إجراء مفاوضات على أساس مجموعات من المنتجات وليس على أساس منتج واحد .

٨- اتسام المفاوضات خلال فترة زمنية معقولة .

(ب) ٣- تمويل التنمية :

١- تعبئة الموارد الداخلية الأفريقية بسرعة وفعالية لكى تكون هى أساس التنمية الأفريقية .

٢- أن تشجع - بشتى السبل - الجهود الموجهة نحو مساهمة أفريقيا فى الاستثمارات فى جميع القطاعات لكى تضمن الرقابة القومية الفعالة على الاقتصاد . وتولى بصفة مباشرة إنشاء وتنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية بحيث تم رقابتها الفعلية لصالح التنمية القومية .

٣- أن تشجع إقامة مؤسسات للتأمين وإعادة التأمين فى سائر أنحاء القارة وشركة التأمين وإعادة التأمين لسائر أفريقيا .

٤- أن تتخذ التدابير لضمان احترام الاستثمارات الأجنبية الخاصة للأولويات القومية التى تضعها الدول الأفريقية .

٥- أن تنسق التشريعات القومية فى سائر الاستثمار الداخلى لتجنب المنافسة بين الدول الأفريقية على إعطاء حوافز للمستثمرين الأجانب وتقديم تسهيلات ضريبية بحيث لا تكون ضارة باقتصادياتها وذلك بهدف وضع أساس لقانون موحد للاستثمارات لجميع الدول الأفريقية .

٦- أن تتخذ الإجراءات لخفض الانفاق على الأبحاث والدراسات التى تجررها الدول المتقدمة التى تستوعب نسبة

كبيرة جداً من المعونة الخارجية ولضمان أن تتحمل الدول المانحة تكاليف مثل هذه الدراسات وحتى لا تعتبر جزءاً من عنصر الائتمان في المعونة الممنوحة .

٧- أن تساهم بإيجابية وبشكل مباشر في الأبحاث التي تجري الآن لإصلاح نظام النقد الدولي بغية تحديد نظام أكثر انصافاً يهدف إلى تزويدها بموارد للتنمية وبسيولة دولية .

٨- أن تشجع عن طريق اتفاقيات عامة أو محددة إجراءات للحد من الآثار الضارة للتطورات النقدية خارج القارة على الاقتصاديات الأفريقية ولكي تحاول - ما أمكن الحصول على تعويضات عن الخسائر الناجمة التي تكبدها الدول الأفريقية وفي نفس الوقت تعزز التعاون فيما بين الدول الأفريقية في مجال النقد لمواجهة الآثار السيئة للتطورات النقدية الخارجية .

٩- أن تدافع عن موقف أفريقي مشترك في جميع المفاوضات الاقتصادية والنقدية الدولية .

(ج) ١ - التعاون الدولي :

أن تتخذ جميع التدابير اللازمة مع بذل جهود على المستوى الدولي لتشجيع التعاون فيما بين الدول الأفريقية وذلك في نطاق استراتيجية للتنمية يجب أن تكون هي المسئولية الأولى للشعوب الأفريقية نفسها .

(ج) ٢ - علاقات أفريقيا مع بلاد العالم الثالث :

١- تعزيز الجهود مع مجموعة الـ ٧٧ لكي تدافع عن المبادئ التي وردت في ميثاق الجزائر ومبادئ العمل الواردة في « إعلان ليا » .

٢- أن تشجع بصفة دائمة تحقيق الانسجام في مواقف الدول النامية داخل المؤسسات التي أقامت للدفاع عن مصالحها المشتركة .

٣- أن تشجع بشتى السبل الممكنة تبادل المعلومات عن التعاون العلمى والفنى وفي مجال التنمية بين الدول النامية وبين مؤسساتها القومية أو الإقليمية .

٤- أن تشجع رابطات المنتجين في الدول النامية من أجل الدفاع الجماعى عن مصالحهم المشتركة .

(ج) ٣ - العلاقات مع دول اقتصاديات السوق المتقدمة ومجموعاتها الاقتصادية :

١- تنسيق وتحقيق الانسجام بين المواقف الأفريقية خلال جميع المفاوضات لكي تحمى مصالحها ضد القرارات الضارة بالاقتصاديات الأفريقية وبالتعاون فيما بين الدول الأفريقية .

٢- عقد اتفاقيات تجارية على أساس المصلحة المتبادلة والمعونة التي توفرها دول اقتصاديات السوق المتقدمة ومجموعاتها الاقتصادية .

٣- الضمان في اتفاقيات مع دول اقتصاديات السوق المتقدمة ألا يكون تقديم المعونة مشروطاً بنوع معين من العلاقات .

٤- تكييف اتفاقيات المعونة المالية والفنية الثنائية والمتعددة الأطراف لكي تتماشى مع متطلبات التنمية في الدول الأفريقية .

٥ - اتخاذ اجراءات فعالة لتنظيم إعادة الأرباح التى تقلل من موارد الدول الأفريقية وتحد من الآثار الإيجابية للمعونة لأفريقيا .

٦ - اتخاذ الاجراءات لتسهيل تحويل التكنولوجيا المناسبة للدول الأفريقية بشروط سهلة وللحد من الأساليب المقيدة التى تعمل ضد مثل هذه التحويلات .

(ج) العلاقات مع الدول الاشتراكية :

١ - تنسيق موقفها ومعلوماتها عن امكانيات التجارة والتعاون والمساعدة بين الدول الأفريقية والدول الاشتراكية .

٢ - تشجيع الاجراءات التى ترمى إلى تكثيف التبادل التجارى وتسهيل الدفع بين الدول الأفريقية والدول الاشتراكية .

٣ - مطالبة الدول الاشتراكية بتسهيل تعبئة الائتمانات الممنوحة للدول الأفريقية وخاصة فيما يتعلق باستخدام مثل هذه الائتمانات فى تمويل عناصر التكلفة المحلية للمشروعات وشراء البضائع من أية دولة اشتراكية .

٤ - اتخاذ الخطوات اللازمة لتسهيل تسويق المنتجات الأفريقية فى الدول الاشتراكية داخل اطر اتفاقيات طويلة الأمد وبأسعار متعاقد عليها يمكن تعديلها بصورة دورية نتيجة للتغيرات التى تحدث فى ظروف السوق .

٥ - تكثيف التعاون الصناعى والعلمى والفنى بين الدول الأفريقية والدول الاشتراكية وأن تتخذ اجراءات محددة لتسهيل تحويل التكنولوجيا من مثل هذه البلاد .

وإيماناً منا بذلك نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ومنظمات التعاون الاقتصادى الأفريقية والمؤسسات الأفريقية والممثلين الأفريقيين فى جميع المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية أن تسترشد فى أعمالها بأحكام الإعلان الحالى عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى .

وقد قنا بالتوقيع على هذا :

[الجزائر - مالى - بتسوانا - موريتانيا - بورندى - موريشيوس - الكاميرون - المغرب - جمهورية وسط أفريقيا - النيجر - تشاد - نيجيريا - الكونغو - رواندا - داهومى - السنغال - مصر - سيراليون - غينيا الاستوائية - الصومال - أثيوبيا - السودان - جابون - سوازيلاند - جامبيا - تنزانيا - غانا - توجو - غينيا - تونس - ساحل العاج - أوغندا - كينيا - فولتا العليا - ليسوتو - زائير - ليبيريا - زامبيا - ليبيا - مدغشقر - مالاوى .

صدر فى مايو سنة ١٩٧٣ .

[٢] قرار بشأن استراتيجية أفريقية مشتركة لدعم حركة عدم الانحياز

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الحادية والثلاثين بالخرطوم (جمهورية السودان الديمقراطية) خلال الفترة من ٧ - ٨ يوليو سنة ١٩٧٨ .

إذ يؤكد من جديد مبدأ عدم الانحياز المنصوص عليه في الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وإذ يذكر بالمبادئ الواردة في القرار رقم ١٢ الصادر من مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية (الدورة الثانية) لاجوس فبراير سنة ١٩٦٤ الذي نص على توصية الدول الأفريقية بتنسيق سياساتها الخارجية على أساس المبادئ الأساسية لعدم الانحياز .

وإذ يعيد إلى الأذهان المبادئ الخمسة الأساسية لعدم الانحياز .

والتزاماً منه بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومبادئ عدم الانحياز .

وإذ يذكر بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة قرارات مجلس الوزراء أرقام ٣٦٤ (دورة ١٨) و ٣٠٥ (دورة ٢١) و ٤٨٧ (دورة ٢٨) .

وإذ يدرك ضرورة أن تعزز الدول الأعضاء نشاطها من أجل تحرير الأراضي الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ودعم الاستقلال الوطني ومن أجل إنشاء نظام دولي جديد .

وإذ يضع في الاعتبار أن عدم الانحياز يوفر إطاراً ملائماً لتحقيق تعبئة فعالة لصالح القضية الأفريقية .

وإذ يضع في الاعتبار أيضاً أن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية تلعب دوراً هاماً في حركة عدم الانحياز بهدف إلى دعم وحدة الحركة والتضامن بين البلدان غير المنحازة .

وإذ يؤكد أن مفتضى روح حركة عدم الانحياز هو الاستقلال إزاء الكتل وعدم اللجوء إلى القوة أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وإذ يعبر عن الرفض لكل المحاولات التي تهدف إلى توسيع نطاق سياسة التكتلات الدولية في أفريقيا الرامية إلى تحويل القارة الأفريقية إلى ساحات قتال وإلى ميادين للحرب الباردة .

وإذ يؤكد أن تحركات بعض الدول غير الأفريقية تشكل تدخلاً صارخاً وغير مقبول .

وإذ يضع في الحسبان الجهود التي تبذلها حركة عدم الانحياز من أجل حق تقرير المصير للشعوب واستقلالها والسلام والأمن الدوليين ومن أجل إقامة نظام دولي جديد .

واقتراناً بأن دعم حركة عدم الانحياز سوف يسهم مباشرة في تعزيز جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتجسيد أهدافها .

وإذ يضع في الاعتبار الأهمية التي تنطوي عليها مؤتمر وزراء البلدان غير المنحازة الذي سيعقد من ٢٥ إلى ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٨ في بلجراد والتأثير الذي لابد أن يكون لأعمال هذا المؤتمر على المسرح الدولي .

ونظراً لضرورة القيام بعمل أكثر انسجاماً بين الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية داخل حركة دول عدم الانحياز .

١ - يعلن التزام جميع الدول الأعضاء باحترام ودعم سياسة عدم الانحياز بهدف حماية الحرية والاستقرار والرخاء في أفريقيا .

٢ - يطالب الدول الأفريقية الأعضاء في مجموعة عدم الانحياز بالالتزام بالأهداف والمبادئ المتفق عليها لحركة عدم الانحياز .

٣ - يدين بشدة أى تدخل أجنبى في الشؤون الداخلية للقارة الأفريقية .

٤ - يناشد كافة الدول الأعضاء لكى تعمل على تسوية المنازعات فيما بينها في اطار المحافل الأفريقية .

٥ - يطلب إلى الأمين العام الإدارى أن يقدم قرارات الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات أفريقيا وبصفة خاصة تلك التى تتعلق بتصفية الاستعمار ومواجهة الأنظمة العنصرية في الجنوب الأفريقى إلى الاجتماع الوزارى لدول عدم الانحياز في بلجراد .

٦ - يقرر تنسيق الجهود مع سائر دول عدم الانحياز لحماية ودعم وحدة الحركة ولضمان احترام مبادئها .

٧ - يدعو الدول الأعضاء إلى الاشتراك في مؤتمر وزراء دول عدم الانحياز المقرر عقده خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٨ في بلجراد إلى تنسيق أعمالها في هذا الاجتماع والمساهمة بصورة فعالة في النجاح مداولاته .

تحفظات :

١ - تشاد .

٢ - توجو .

[٣] قرار

بشأن التعاون العربى - الأفريقى

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته الثالثة والثلاثين في منروfia بجمهورية ليبيريا خلال الفترة من ٦ - ٨ يوليو ١٩٧٩ .

إذ يسترشد بقرارات مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول وحكومات البلدان العربية والأفريقية المنعقد في القاهرة في مارس ١٩٧٧ وإعلان داكار الذى اعتمده الاجتماع الوزارى الأفريقى العربى في أبريل ١٩٧٦ .

إذ يذكر بقرار مجلس الوزراء رقم ٦٦٩ (دورة ٣٣) الذى أقره المجلس خلال دورته العادية الحادية والثلاثين التى عقدت في الخرطوم بالسودان خلال الفترة من ٧ إلى ١٨ يوليو ١٩٧٨ .

وإذ يدرك ضرورة تصحيح وتكليف الأجهزة التنظيمية لتنفيذ التعاون الأفريقى العربى مع تطور هذا التعاون .

وإذ يعرب عن اقتناعه بأن التضامن بين الشعوب الأفريقية والعربية ضرورة بالنسبة للجميع .

وإذ يذكر بالاحتمالات المتشائمة التى تنبأ بها العلماء والخبراء الأفريقيون فيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادى للقارة

خلال ندوة احتمالات المستقبل للتنمية والنمو الاقتصادي في أفريقيا حتى عام ٢٠٠٠ والتي عقدت في منروfia خلال الفترة من ١٢ - ١٥ فبراير سنة ١٩٧٩ تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

وإذ يأخذ في الاعتبار اشتراك المنطقة الأفريقية غير الملازم في صياغة وتنفيذ استراتيجيتي التنمية الأولى والثانية للأمم المتحدة ولتلافى اعتماد أفريقيا الزائد على الأقاليم الأخرى حتى فيما يتعلق بالحصول على احتياجاتها الغذائية .

وإذ يعقد العزم على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي استناداً على الموارد الخاصة بالمنطقة وقدراتها الذاتية بما يتفق وقيمها الثقافية ونظمها الاجتماعية وكرامتها .

الجزء الأول - استراتيجية التنمية :

١ - يقر استراتيجية التنمية لأفريقيا في عقد التنمية الثالث كما أعدت في الاجتماع الخامس لمؤتمر الوزراء المنعقد في الرباط في شهر مارس سنة ١٩٧٩ والدورة الرابعة عشرة للجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٢ - يوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه الاستراتيجية كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الدولية لعقد التنمية الثالث .

٣ - يناشد منظمة الوحدة الأفريقية ، اللجنة بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة اتخاذ خطوات قوية لضمان تنفيذ توصيات الحلقة الدراسية المتعلقة بأفاق التنمية والنمو في أفريقيا حتى عام ٢٠٠٠ .

٤ - يناشد الدول الأعضاء أن تستخدم توصيات استراتيجية التنمية الأفريقية في عقد التنمية الثالث كأساس لاعداد خططها الخاصة بالتنمية .

٥ - يدعو منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى إلى اعطاء كل المساعدة الضرورية للدول الأعضاء لاعداد وتنفيذ مثل هذه الخطط .

الجزء الثاني - المجموعة الاقتصادية الأفريقية :

٦ - يؤكد على إنشاء مجموعة اقتصادية أفريقية كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأفريقية للتنمية والنمو الاقتصادي .

وإذ يأخذ في الاعتبار أنه لكي يصبح التعاون الأفريقي - العربي مثمراً ودائماً يتعين تزويده بمؤسسات دائمة على أن يسير وفقاً لقواعد محددة وقائمة في اطار اتفاق مشترك .

وإذ يعرب عن أمله في أن يشكل التعاون الأفريقي العربي المدعم والذي يقوم على هياكل أفضل نموذجاً للتعاون الأفريقي والتضامن الدولي وأن يشمل نطاقاً أوسع من الدول التي تتعاون في اطار الاحترام المتبادل ومن أجل خير الشعوب الأفريقية العربية .

وبعد أن بحث باهتمام تقرير الأمين العام بشأن أنشطة التعاون الأفريقي العربي :

١ - يأخذ علماً بارتياح بتقرير الأمين العام بشأن الأنشطة التي تبذل والانجازات التي تمت في مختلف مجالات وقطاعات التعاون الأفريقي العربي .

٢ - يشجع أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية على الجهود التي لا يكفان عن بذلها من أجل تحقيق وتيسيد أهداف التعاون الأفريقي العربي .

٣- يهنئ الأجهزة المالية العربية وعلى الأخص المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا للمساهمات الإيجابية فى تدعيم وتحسين روابط التضامن والتعاون بين الدول الأفريقية والعربية وعنهما على إعداد برامج تعاون طويلة الأجل بتنسيق أعمالها مع الأجهزة الأفريقية المماثلة.

٤- بحث الأجهزة المالية العربية على تحديد سياسة واضحة بطريقة ملموسة لنقل مواردها المالية عن طريق الاستثمارات العربية فى أفريقيا ويطلب من أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية اجراء مشاورات مع أمين عام جامعة الدول العربية فى هذا الشأن.

٥- يطلب من أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية اجراء مشاورات مع أمين عام جامعة الدول العربية لعقد اجتماع للوكالات الأفريقية والعربية المتخصصة وخاصة بنك التنمية الأفريقية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكى تبحث معاً صيغة لتنسيق جهود هذه الوكالات على مستوى بحث وبرمجة وتمويل المشروعات فى أفريقيا.

٦- يتبنى التوصيات والقرارات التى وافقت عليها اللجنة الدائمة خلال دورتها العادية الرابعة التى عقدت فى مدينة الكويت بدولة الكويت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٧٨.

٧- بحث كل دولة عضوة فى منظمة الوحدة الأفريقية، فى حالة عدم قيامها بذلك :

— على تقديم قائمة للخبراء تضمها تحت تصرف مجموعات العمل الأفريقية العربية المشكلة.

— على اطلاع أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية على القطاعات ذات الأولوية على المستوى الإقليمى الفرعى أو الإقليمى والتى يتعين أن تدرسها مجموعات العمل لإعداد برنامج تنفيذ قصير ومتوسط وطويل المدى.

٨- يوجه نداء إلى الوكالات المتخصصة الأفريقية والعربية خاصة بنك التنمية الأفريقى والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكى تنسق عملها بطريقة منهجية وتنسق فيما بينها برامج التعاون القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل.

٩- يفوض أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية فى اتخاذ الاجراءات واجراء المشاورات اللازمة مع أمين عام جامعة الدول العربية لمراجعة سير عمل وهيكل الأجهزة التنظيمية المشتركة المكلفة لتنفيذ برامج التعاون الأفريقى العربى لعرض الاقتراحات المناسبة على المؤتمر الوزارى الأفريقى العربى القادم.

١٠- يأخذ علماً بدعوة الحكومة الليبية لاستضافة الدورة القادمة للمؤتمر الوزارى الأفريقى العربى فى طرابلس فى موعد يحدد بعد مشاورات بين الأمينين.

١١- يفوض أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية لاجراء مشاورات مع أمين عام جامعة الدول العربية لتحديد ميعاد ومكان :

(أ) مؤتمر الإعلام المشترك للوزراء الأفارقة والعرب .

(ب) مؤتمر العمل المشترك للوزراء الأفارقة والعرب .

١٢- يطلب إلى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية اتخاذ التدابير اللازمة بالتعاون مع أمين عام جامعة الدول العربية من أجل تنظيم اجتماع لوزراء الخارجية الأفريقيين والعرب فى الخريف المقبل بتولى :

(أ) دراسة الطرق والأساليب المؤدية إلى إعادة تنشيط التعاون الأفريقى - العربى على أسس ملموسة وبأهداف محددة .

(ب) وضع ترتيبات عقد مؤتمر أفريقى - عربى فى عام ١٩٨٠ يتمثل هدفه الرئيسى فى إنشاء الهياكل الدائمة التى من شأنها إتاحة سير التعاون الأفريقى - العربى بمزيد من الفاعلية وبقدراً أكبر من المنهجية .

١٣- يطلب إلى الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المشاركة بالكامل فى اجتماعات الدورة المقبلة للمؤتمر الوزارى الأفريقى - العربى وذلك لضمان نجاحها .

١٤ - بقرار تحديد لجنة الاثنى عشر التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية التى تشكل من الدول الأعضاء التالية :
الجزائر - مصر - جامبيا - غينيا بيساو - ليبيريا - النيجر - الكاميرون - رواندا - كينيا - مدغشقر - ليسوتو -
موزمبيق .

(تحفظت أنجولا) .

[٤] استراتيجية منروfia الخاصة بالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية باتباع توجيهات واجراءات الاكتفاء الذاتى القومى والجماعى فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية .

إذ نذكر بقرارنا رقم ١ (XXI) CM / ST. 12 الصادر عن الدورة العادية العاشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية
التي عقدت فى أديس أبابا فى ٢٥ مايو سنة ١٩٧٣ والذي يؤكد من جديد الإعلان الأفريقى للتعاون والتنمية
والاستقلال الاقتصادى .

وإذ نذكر بالتوصيات الصادرة عن الدورة غير العادية الحادية عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن
التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى المنعقدة فى كينشاسا فى ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

وإذ نأخذ علماً بوثيقة مجلس الوزراء رقم ٩٨٣ (د - ٣٣) التقرير المؤقت للأمين العام بشأن التنمية والتكامل
الاقتصادى لأفريقيا ، بما فى ذلك المرفق (١) (التابع له - الحلقة الدراسية حول أبعاد التنمية والنمو الاقتصادى فى
أفريقيا وخاصة إلى عام ٢٠٠٠ - والمرفق ٢ - استراتيجية التنمية لأفريقيا لعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية .

وإذ ندرك بأن أفريقيا قارة شاسعة موهوبة بقدر كبير من الموارد الطبيعية من كافة الأنواع وتمتع بإمكانيات وافرة
من الموارد البشرية ولديها القدرة على التحول السريع فى اقتصادياتها وتحسين مستويات المعيشة لشعبها .

وإذ نعقد العزم للتأكد من أن تقوم دولنا الأعضاء ، على المستويين الفردى والجماعى ، بإعادة هيكلة استراتيجيتها
وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق التغيير الاجتماعى والاقتصادى السريع وإنشاء قاعدة محلية وأفريقية
متينة للتنمية والنمو الاقتصادى المعتمدين على الذات والذين لا يحتاجون إلى دعم من الخارج .

وإذ نعرب عن يقيننا من أن النظام السياسى الذى يحمى الحقوق الإنسانية الأساسية والحرية الديمقراطية شرط
جوهري لتنشئة القدرات الخلاقة لشعبونا نحو التنمية الاقتصادية السريعة بما فيها الجديد فى مجالات العلوم
والتكنولوجيا .

وإذ نقرر بالحاجة إلى اتخاذ اجراء عاجل من أجل منع التأيد السياسى الضرورى لنجاح اجراءات تحقيق أهداف
الاعتماد الذاتى المطرد والتنمية والنمو الاقتصادى دون حاجة لعون خارجى . نعلن ما يلى :

١ - أننا نلتزم أفراداً وجماعات بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بالنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التكامل في اقتصادياتنا بهدف التوصل إلى مزيد من الاعتماد الذاتى والتنمية التى لا تحتاج إلى دعم خارجى .

٢ - أننا نلتزم أفراداً وجماعات بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بالمضى قدماً بالتكامل الاقتصادى للمنطقة الأفريقية بغية تسهيل وتعزيز التكامل الاجتماعى والاقتصادى .

٣ - أننا نلتزم أفراداً وجماعات بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بإقامة المؤسسات القومية وشبه الإقليمية والإقليمية التى من شأنها تسهيل تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتى والتنمية التى لا تحتاج إلى دعم خارجى .

٤ - أننا نلتزم على نحو أكثر دقة وتحديدأ أفراداً وجماعات نيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بما يلى :

(أ) أن تولى البلدان اهتماماً خاصاً لتنمية الموارد البشرية لكى تتمكن من محو الأمية .
(ب) وضع العلم والتكنولوجيا فى خدمة التنمية وذلك من خلال تعزيز الامكانيات المستقلة التى لدى بلداننا فى هذا المجال .

(ج) الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الأغذية وفى توفيرها .

(د) التنفيذ الكامل لبرنامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات لأفريقيا .

(هـ) التنمية الصناعية الداخلية على الصعيدين الإقليمى وشبه الإقليمى .

(و) التعاون فى مجال التحكم فى الموارد الطبيعية واستكشافها واستخراجها واستخدامها لأغراض تنمية اقتصادية وما يعود على شعوبنا وكذا إنشاء المؤسسات الملائمة لتحقيق هذه الأغراض .

(ز) إعداد القوى البشرية الفنية المحلية وتطوير الامكانيات التكنولوجية بما يسمح لشعوبنا أن تتحمل مزيداً من المسؤولية عن تحقيق أهدافنا الفردية والجماعية فى مجال التنمية .

(ح) التعاون فى مجالات الحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها وتطويرها .

(ط) ضمان أن سياساتنا فى مجالات التنمية تعكس بصورة مناسبة قيمنا الاجتماعية الثقافية وذلك من أجل تعزيز أصالتنا الثقافية .

(ي) أن نضع فى اعتبارنا عنصر المستقبل عندما نضع خططنا للتنمية بما فيها الدراسات والاجراءات التى تستهدف تحقيق التحول السريع لبلداننا فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية .

اننا نتمسك تمسكاً شديداً بالرأى الذى يقول بأن هذه الالتزامات سوف تؤدى إلى إتاحة اطرار قومية وشبه إقليمية وإقليمية لاقتصاد أفريقيا ديناميكى قائم على التكافل وهذا فإنه يمهد السبيل فى نهاية الأمر لإنشاء سوقى أفريقية مشتركة تقوم على أساسها الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

اننا وقد اعترطنا على أن نولى اهتماماً خاصاً على مناقشة المسائل الاقتصادية فى كل دورة انعقاد سنوية لمؤتمرنا ، فإننا ندعو الأمين العام الإدارى بالاشتراك مع الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة فى القيام سنوياً بوضع برامج واجراءات محددة للتعاون الاقتصادى على الصعيد شبه الإقليمى وعلى الصعيد الإقليمى وعلى صعيد القارة الأفريقية بأسرها .

[٥] قرار بشأن خطة عمل لاجوس

EAHG / Res. 1 (11)
REV. 1

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته الاستثنائية الثانية في لاجوس (نيجيريا) خلال الفترة من ٢٨ - ٢٩ أبريل سنة ١٩٨٠.

إذ يلاحظ مختلف العوامل التي تعوق تنمية القارة الأفريقية الأمر الذي يؤثر بصورة خطيرة على مستقبل الشعوب الأفريقية.

وإذ يذكر بإعلان منروfia للالتزامات بشأن الخطوط التوجيهية والاجراءات التي ينبغي اتخاذها للاكتفاء الذاتي القومى والجماعى والاعتماد الذاتى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد.

وإذ يدرك بضرورة إقرار برنامج يهدف إلى التكامل الاقتصادى للقارة وتنفيذه فى أقرب وقت ممكن مع الأخذ فى الاعتبار الحاجة الماسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذ يؤكد مجدداً أنه وفقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فإن دور المنظمة هو تنسيق سياسات الدول الأعضاء وتحديد الأولويات المشتركة فيما يتعلق بالتنمية وأن تقوم بالتنسيق والإشراف والمساعدة على تنفيذ السياسات والأولويات فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

١ - يقر خطة العمل لتنفيذ استراتيجية منروfia التى تسمى خطة عمل لاجوس .
٢ - يدعو كل الدول الأعضاء لاتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتنفيذ برنامج عمل لاجوس على المستويات القومية وشبه الإقليمية وعلى مستوى القارة .

٣ - يطلب من كل الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ومن المجموعة الأفريقية لدى الأمم المتحدة أن تدافع عن هذه الخطة .

٤ - يكلف الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون مع الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة باتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتسهيل تنفيذ خطة عمل لاجوس وذلك بمساندة المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ومساعدة الوكالات المتخصصة للجنة الاقتصادية لأفريقيا فنياً ومالياً ومساعدة كل الأجهزة الوطنية والدولية ذات الصلة .

٥ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية اتخاذ كل الاجراءات الضرورية للقيام بالتالى :

١ - الإعداد لاجتماعات لجان منظمة الوحدة الأفريقية المتخصصة والدعوة التى عقدها .
٢ - اعداد تقارير دورية عن التقدم الذى أحرزته الدول الأعضاء فى تنفيذ خطة العمل وعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٣ - اعداد تقارير بالاثار المالية والتنظيمية المترتبة على اجراءات مساندة تنفيذ خطة العمل وعرضها على دورة مجلس الوزراء القادمة الخاصة بالميزانية .

منظمة الوحدة الأفريقية

[٦] خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)

تمهيد

١ - كانت آثار عدم تنفيذ الوعود التي تضمنتها الاستراتيجيات الشاملة للتنمية محسوسة على نحو أعمق في أفريقيا منه في سائر قارات العالم. وذلك أنه بدلاً من أن تسفر الاستراتيجيات المتعاقبة عن تحسن في وضع القارة الاقتصادية، قادت القارة إلى حالة من الركود غدت معه أكثر قابلية من الأقاليم الأخرى للتأثر بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان الصناعية. وهكذا أصبحت أفريقيا خلال العشرين عاماً الأخيرة عاجزة عن بلوغ أى معدل ذى شأن أو تسجيل أى مؤشر مرضى للرفاء العام. وإزاء هذا الوضع، نصمم على اتخاذ تدابير لإعادة تشكيل القاعد الاقتصادية في قارتنا بصورة جذرية، قررنا الأخذ بنهج إقليمي بعيد المدى يقوم أساساً على الاعتماد الجماعى على

٢ - وعلى ذلك، وبعد اجراء سلسلة من البحوث المتعمقة لمشاكل القارة الاقتصادية اضطلع بها وزراءنا وقررنا من راء، اعتمدنا في دورتنا العادية السادسة عشرة المعقودة في منروfia - ليبيريا، في تموز/ يوليو ١٩٧٩ «إعلان روفيا لالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالمبادئ التوجيهية والتدابير اللازمة لتحقيق الاعتماد الذات الوطنى والجماعى في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد».

٣ - وباعتماد الإعلان، اعترفنا «بالحاجة إلى اتخاذ اجراءات عاجلة لتوفير الدعم السياسى اللازم لتجاء- التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف الاعتماد السريع على الذات والتنمية الذاتية للدعم والنمو الاقتصادى»، وأعل ما يلى :

١ - أننا نلتزم، بصورة منفردة وجماعية، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا، بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعى وبتكامل اقتصادياتنا بهدف تحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتى والدعم الذاتى.

٢ - ونلتزم بصورة منفردة وجماعية، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا، بتعزيز التكامل الاقتصادى للإقليم الأفريقى بغية تيسير وتقوية الروابط الاجتماعية والاقتصادية.

٣ - ونلتزم بصورة منفردة وجماعية، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا، بإنشاء مؤسسات وطنية ودون إقليمية تليمية لتسهيل تحقيق أهداف الاعتماد على الذات والدعم الذاتى.

٤ - وبتحديد أكثر، نلتزم بصورة منفردة وجماعية، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بما يلى :

- (أ) اعطاء مكانة هامة لميدان تنمية الموارد البشرية بدءاً بالقضاء على الأمية.
- (ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية بدعم قدرة بلداننا الذاتية في هذا الميدان.
- (ج) تحقيق الاكتفاء الذاتى العذائى في مجالى الإنتاج والتكوين.
- (د) التنفيذ الكامل لبرامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في أفريقيا.
- (هـ) تحقيق التنمية الصناعية المحلية دون الإقليمية والإقليمية.
- (و) التعاون في ميدان السيطرة على الموارد الطبيعية، واستكشافها، واستخراجها واستعمالها لتنمية اقتصادياتنا لفائدة شعوبنا، وإنشاء المؤسسات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

(ز) تنمية القدرات المحلية اللازمة لإدارة المنشآت والقوى العاملة التقنية والقدرات التكنولوجية لتمكين شعوبنا من الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية لتحقيق أهدافنا الاغاثية على المستوى الفردي والجماعي .

(ح) التعاون في صون وحماية وتحسين البيئة الطبيعية .

(ط) ضمان أن تعكس سياساتنا الإغاثية قيمنا الاجتماعية والثقافية بدرجة كافية من أجل تعزيز ذاتيتنا الثقافية .

(ي) مراعاة البعد الخاص بالمستقبل لدى وضع خططنا الاغاثية ، بما في ذلك الدراسات والتدابير الرامية إلى تحقيق تحول اجتماعي اقتصادي سريع لدولنا .

٥ - نعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذه الالتزامات ستؤدي إلى خلق اقتصاد أفريقي مترابط ودينامي على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ، ومن ثم تمهد الطريق لإنشاء سوق أفريقية مشتركة في وقت لاحق تؤدي إلى قيام اتحاد اقتصادي أفريقي .

٦ - وإذ نقرر إبقاء اهتمام خاص لمناقشة القضايا الاقتصادية في كل دورة سنوية لجمعيةنا العامة ، ندعوها الأمين العام أن يقوم سنوياً ، بالتعاون مع الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، بوضع برامج وتدابير محددة للتعاون الاقتصادي على المستويات دون الإقليمية ، والإقليمية والقارية في أفريقيا .

٤ - وحتى يمكننا النظر في اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ إعلان منروfia ، نقرر عقد هذه الدورة الاستثنائية في لاجوس (نيجيريا) تخصص للمشاكل الاقتصادية لقارتنا .

٥ - ونحن مفتنمون لدى تقييم هذه المشاكل بأن تخلف أفريقيا ليس أمراً حتمياً . وفي الواقع ، يبدو أن هناك تناقض عندما يتبادر إلى ذهن المرء موارد القارة الطبيعية والبشرية الهائلة . فقارتنا ، بالإضافة إلى عدد سكانها الكبير الذي يشكل احتياطياً ضخماً من الموارد البشرية ، تملك ٩٧ بالمائة من احتياطيات العالم من الكروم ، و ٨٥ بالمائة من الاحتياطي العالمي من البلاتين ، و ٦٤ بالمائة من الاحتياطي العالمي من المنجنيز و ٢٥ بالمائة من الاحتياطي العالمي من اليورانيوم و ١٣ بالمائة من الاحتياطي العالمي من النحاس ، ناهيك عن البوكسيت والنيكل والرصاص ، و ٢٠ بالمائة من تجارة النفط العالمية (إذا استبعدنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ، و ٧٠ بالمائة من الإنتاج العالمي من البن ، و ٥٠ بالمائة من إنتاج النخيل ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

٦ - ومع ذلك ، ورغم كل الجهود المبذولة من جانب القادة الأفارقة ، فإن أفريقيا لا تزال هي أقل القارات نمواً . إذ تضم ٢٠ من ٣١ من البلدان الأقل نمواً في العالم . وأفريقيا معرضة للآثار المفجعة للكوارث الطبيعية والأمراض المستوطنة الأشد ضراوة وهي ضحية للاستغلال من جانب المستوطنين الذي ينشأ عن الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . وفي الواقع ، فإن أفريقيا كانت تستغل بصفة مباشرة خلال الحكم الاستعماري وخلال العقد الماضين ، وقد استمر هذا الاستغلال من خلال الاستعمار الجديد والقوى الخارجية التي تسعى إلى التأثير على السياسات الاقتصادية للدول الأفريقية واتجاهاتها .

٧ - أن الضعف الهيكلي للزراعة الأفريقية بشكل عام أمر معروف : انخفاض الإنتاج والإنتاجية ، أساليب الزراعة البدائية . وبالطبع يؤدي ذلك إلى عدم كفاية النمو الزراعي ، وبخاصة الإنتاج الغذائي في مواجهة النمو السريع في السكان ، الأمر الذي أدى إلى حالات نقص خطير في الغذاء وسوء التغذية في القارة .

٨ - اننا نرى بكل أسى أن قارتنا لا تزال الأقل من بين جميع القارات نمواً : إذ يبلغ اجمالي الناتج المحلي لبلداننا ٢,٧ بالمائة من الدخل العالمي للفرد ويبلغ ١٦٦ دولار أمريكياً .

٩ - ونرغب بقلق اعتماد اقتصاد قارتنا المفرط على تصدير المواد الأولية الأساسية والمعادن . وقد جعلت هذه الظاهرة الاقتصادية الأفريقية حساسة بدرجة كبيرة للتطورات الخارجية ذات الآثار الضارة على مصالح القارة .

١٠ - وهكذا ، فإن متوسط المعدل السنوي خلال فترة العشرين عاماً من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ في أنحاء القارة لم يتجاوز ٤,٨ بالمائة وهو رقم يخفى حقائق متباينة تتراوح ما بين معدل نمو يبلغ ٧ بالمائة للدول المصدرة للبتروول و ٢,٩ بالمائة للبلدان الأقل نمواً . ومع ذلك ، فإنه إذا كان من المقرر تصديق التنبؤات الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بالعقد

القادم، فإن الأداء الشامل الضعيف للاقتصاد الأفريقي خلال العشرين عاماً الماضية قد يبدو عصباً ذهبياً إذا قورن بمعدل النمو المستقبل.

١١ - وقد أدى بنا هذا الوضع في هذه الدورة الاستثنائية المكرسة للمشاكل الاقتصادية لأفريقيا إلى إعادة التفكير المطلق والصريح مع ذلك، للوضع الحالي وآفاق المستقبل بالنسبة للأحوال الاقتصادية الأفريقية. وإذا نقوم بهذا، لا ننسى القيود السياسية التي فرضتها السيطرة والاستغلال الاستعماري العنصري على تنمية قارتنا ونتطلع إلى الأمام آمليين أن تتوفر لأفريقيا التي صمدت لفظائع الامبريالية والعنصرية والفصل العنصري القدرة على انتشال نفسها من الضائقة الاقتصادية التي تجد نفسها فيها.

١٢ - إن استقلال زيمبابوي بعد أعوام من النضال المسلح لشعب زيمبابوي تحت قيادة الجبهة الوطنية وبتأييد فعال من منظمة الوحدة الأفريقية يمثل الفصل الختامي في التحرر السياسي الشامل للقارة. وقد واكب هذا الحدث محاولات يائسة متجددة من جانب نظام بريتوريا لوقف مد التاريخ وإدامة الوضع الراهن في ناميبيا وجنوب أفريقيا نفسها إن «الكوكبة» التي ترمع جنوب أفريقيا انشاءها من دول أفريقيا الجنوبية هي جزء من هذا المخطط الشيطاني الذي من شأنه إخضاع دول مستقلة لنفس السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية لنظام الفصل العنصري مثل البانتوستان. وسنواصل السعي بعزم لتحرير المعازل الأخيرة للاستغلال والعنصرية والفصل العنصري.

١٣ - إن التصميم نفسه الذي خلص قارتنا فعلياً من السيطرة السياسية بعد أمراً لازماً لتحررنا الاقتصادي. وينبغي أن يشجعنا في استقلال وحدتنا السياسية على استغلال القوة الكاملة في وحدتنا الاقتصادية. ولهذا فإننا نقرر، في سياق منظمنا توحيد جهودنا في الميدان الاقتصادي. ولهذا الغرض، يتعين أن يوضع في الاعتبار بعض الخطوط التوجيهية الأساسية وهي:

١٤ - :

(١) لابد من استخدام موارد أفريقيا الهائلة أساساً للوفاء باحتياجات شعوبها وتحقيق أهدافها.

(٢) لابد من تغيير اعتماد أفريقيا الكامل تقريباً على تصدير المواد الأولية. وبدلاً من ذلك، يتعين تأسيس تنمية أفريقيا ونموها على مزيج من موارد أفريقيا الطبيعية الكبيرة وقدراتها التنظيمية والإدارية والتقنية وأسواقها (التي يعاد تشكيلها وتوسيعها) لتكون في خدمة سكانها. ولهذا، يتعين قيام أفريقيا بوضع استراتيجيتها الخاصة للتنمية وأن تعمل بعزم على تنفيذها.

(٣) لابد من قيام أفريقيا بتنمية مبدأ الاعتماد على الذات. ولا يعني ذلك أن تعزل القارة نفسها كلية عن المساهمات الخارجية. وعلى أية حال، ينبغي لهذه المساهمات الخارجية أن تقتصر على تكلفة جهودنا الخاصة: ولا يجب أن تكون العصب الرئيسي لتنميتنا.

(٤) ونتيجة للحاجة إلى زيادة الاعتماد على الذات، يتعين على أفريقيا تعبئة كل مواردها البشرية والمادية من أجل تنميتها.

(٥) ويجب على كل دولة من دولنا متابعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة التي من شأنها تعبئة قوى البلد كافة وضمان الانقسام العادل للجهود المبذولة في التنمية والتجارة الناجمة منها.

(٦) ويتعين متابعة الجهود الرامية إلى التكامل الاقتصادي الأفريقي بعزيمة متجددة لإيجاد إطار على مستوى القارة للتعاون الاقتصادي اللازم بدرجة شديدة من أجل التنمية القائمة على أساس الاعتماد الجماعي على الذات.

١٥ - وعلى أساس هذه الخطوط التوجيهية نقرر، نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في لاجوس بالدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لمشاكل أفريقيا الاقتصادية، اعتماد خطة العمل التالية وكذلك وثيقة لاجوس الختامية. ونحن إذ نقوم بهذا نعي الجهد الضخم المتطلب منا بصفة منفردة وجماعية لتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا في هذه الوثائق. ونحن على ثقة بأن لدينا التصميم على التغلب على العوائق التي قد تقف في طريقنا وبأن منظمنا وأمانتها العامة ستمكنان من الحصول على مساندة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية.

الفصل الأول الغذاء والزراعة

١٦ - لقد شهد الوضع الغذائي والزراعي في أفريقيا تدهوراً حاداً على مدى العقدين الماضيين ، في الوقت الذي تواجه فيه القارة الأفريقية نمواً سريعاً في عدد السكان والتحضر، وانخفاض معدل إنتاج واستهلاك الغذاء بالنسبة للفرد عن متطلبات التغذية .

١٧ - إن العجز في الإنتاج الغذائي المصحوب بمستويات عالية من الخسائر في المحاصيل بعد الحصاد ، والفقد المتكرر قد أدت جميعها إلى التزايد السريع للاعتماد على واردات الغذاء مما نتج عنه استنزاف موارد النقد الأجنبي وخلق قيود رئيسية خطيرة في تمويل تنمية الاقتصاديات الأفريقية . وتكمن جذور مشكلة الغذاء في أفريقيا في أن الدول الأعضاء لم تمنح عادة الأولوية الضرورية للزراعة ، سواء في تخصيص الموارد أو في منح الاهتمام الكافي للسياسات الخاصة بتعزيز الإنتاجية وتحسين الحياة الريفية .

١٨ - أن المتطلب الأساسي لتحسين الوضع الغذائي في أفريقيا يتمثل في إرادة سياسية قوية لتوجيه قدر متزايد من الموارد إلى الزراعة ، وإعادة تشكيل النظم الاجتماعية بصورة أساسية ، وتطبيق سياسات تدفع بصغار المزارعين وأعضاء التعاونيات الزراعية لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى ، وإنشاء أجهزة فعالة لوضع برامج ملائمة وتنفيذ هذه البرامج . إلا أنه لا ينبغي بحث التنمية الزراعية في عزلة بل ينبغي أن تتكامل ضمن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويتعين التشديد أيضاً على الجانب الأخير ، وبخاصة على مشكلة تحسين أحوال الحياة الريفية .

١٩ - ومن الضروري من أجل قيام ثورة زراعية فعالة في أفريقيا إشراك الشباب ووقف النزوح الريفي إلى المدن . وينبغي ألا تؤكد السياسات على الحاجة إلى تحسين أحوال المعيشة في المزارع فحسب ، بل وعلى زيادة الدخل الحقيقية للمزرعة أيضاً كوسيلة تجعل الزراعة جذابة ومجزية بدرجة أكبر . وتدعو الحاجة إلى إيجاد أبعاد جديدة للتعاون فيما بين البلدان . غير أن المسؤولية الأولى للانطلاق في الزراعة والغذاء تقع على عاتق الدول الأعضاء الفردية العاملة في السياق الوطني لكل منها .

٢٠ - وينبغي أن يكون الهدف على مدى السنوات من ١٩٨٥ / ١٩٨٠ تحقيق تحسن عاجل في الوضع الغذائي وإرساء دعائم تحقيق الاكتفاء الذاتي في منتجات الحبوب والثروة الحيوانية والأسمالك . وينبغي توجيه أولوية العمل نحو تأمين المخاض جوهري في فاقد الغذاء ، وزيادة كبيرة ومستمرة في إنتاج الغذاء ، وخاصة من الحبوب الاستوائية ، مع تشديد الواجب على تنوع الإنتاج الزراعي . ويوصى باتخاذ تدابير عاجلة في كل من هذه المجالات .

لما فقد الغذاء :

٢١ - ينبغي أن يكون الهدف احراز تقدم واضح نحو تخفيض الفاقد في المحاصيل بعد جمعها بنسبة ٥٠ بالمائة .

وتتضمن التدابير الموصى بها ما يلي :

- التقييم الدقيق لمدى الفاقد من الغذاء .
- إعداد خطط وطنية لتخفيض فاقد الغذاء .
- حملات تقوم بها وسائل الإعلام لتعليم الجماهير وسائل تقليل فاقد الغذاء .
- إنشاء المرافق المناسبة للتخزين ، والمعالجة وغيرها من المرافق الأخرى .
- إقامة وحدات تقنية مركزية .
- تطوير أساليب محسنة للتجفيف والحفظ ، والتخزين والمعالجة ومكافحة الآفات (عن طريق الأبحاث ، وتنمية البنية الأساسية ومنح الحوافز للفلاحين وصاندي الأسماك) .
- تحسين المراعى ووسائل إنتاج الثروة الحيوانية .
- تدريب الفنيين على أعمال مقاومة فاقد الغذاء ، ويفضل أن يتم ذلك من خلال مؤسسات دون إقليمية ، وإقامة الندوات والدورات التدريبية .

الأمن الغذائي :

٢٢ - ينبغي أن تستهدف معظم الدول الأعضاء ، كخطوة أولى ، وضع استراتيجية وطنية لاحتياجات الغذاء بنسبة ١٠ بالمائة من إجمالي الإنتاج الغذائي .

٢٣ - وينبغي أن تتخذ كل دولة من الدول الأعضاء خطوات عاجلة لإقرار سياسة وطنية متماسكة للأمن الغذائي . وينبغي أن تترجم السياسات الوطنية إلى إجراءات ملموسة مثل الإنشاء المبكر لمرافق التخزين ، وتكوين احتياطات من الحبوب ، وتحسين إدارة المخزون من الحبوب وتحسين أساليب التنبؤ ونظم الإنذار المبكر .

٢٤ - إن الحاجة إلى الاعتماد الجماعي على الذات تقتضي اتخاذ ترتيبات أمن غذائي دون إقليمية مماثلة للتدابير المطبقة في منطقة الساحل . وبالإضافة إلى ذلك ، يوصى بأن تتولى الدول الأعضاء بحث جدوى إنشاء « دعم للغذاء الأفريقي » بهدف مساعدة الدول الأعضاء في الأوقات التي تدعو إلى غذاء عاجل .

إنتاج الغذاء :

٢٥ - ينبغي تعزيز تنمية الغذاء ، بطريقة متكاملة ، ويتعين أن تؤخذ مشكلة النقل وتوزيع منتجات المزارع على مستوى المستهلكين في الاعتبار . وينبغي أن يأخذ الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء في الاعتبار القيمة الغذائية للموارد الغذائية وأن يحل مشكلات سوء التغذية وعدم كفايتها في آن واحد .

٢٦ - وينبغي أن يقوم جهاز الإنتاج الزراعي على برامج الإصلاح الزراعي الواقعية والملائمة التي تتماشى مع الأحوال الاجتماعية والسياسية السائدة في البلدان المعنية . وينبغي أن تمنح الأولوية لتحسين تنظيم الإنتاج الزراعي من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية .

٢٧ - ينبغي أن تتولى منظمة الوحدة الأفريقية ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي وسائر المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة ، اجراء الدراسات بشأن إنشاء منظمات إقليمية لتجارة وتوزيع الأغذية ووضع التوصيات لعرضها على مؤتمر القمة الاقتصادي القادم .

(أ) المحاصيل الغذائية :

٢٨ - ينبغي لجميع الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الخطة الإقليمية للغذاء في أفريقيا ، التي أقرها وزراء الزراعة الأفارقة . وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي العاجل تحقيق تحسينات كمية ونوعية في إنتاج المحاصيل الغذائية (الحبوب ، والفاكهة ، والدرنات ، والبذور الزيتية ، والخضر ، ... إلخ) بهدف الاستعاضة عن نسبة كبيرة من المنتجات التي تستورد حالياً . وإلى جانب ذلك ، فإن إنتاج هذه المنتجات الغذائية يجب تشجيعه في البلدان التي لديها امكانيات لزراعة هذه المحاصيل ، ويجب توجيه اهتمام خاص لزراعة الحبوب مثل الدخن والذرة والسرغوم بحيث يمكن الحد من الواردات المتزايدة من القمح والشعير .

٢٩ - وتتضمن المجالات التي يوصى فيها باتخاذ اجراءات عاجلة ما يلي :

- تشجيع الأساليب الزراعية المحسنة ، وبخاصة الاستخدام المكثف لوسائل الإنتاج المحسنة وتدابير وقائية النبات .
- تعديل الهياكل التقنية الاقتصادية للإنتاج بغية امداد صغار الفلاحين وأعضاء التعاونيات الزراعية بالحوافز اللازمة لزيادة الإنتاج .

- الاستخدام الأفضل للمياه لري الحبوب في اطار مشاريع الري الجارية ، والشروع في تنفيذ مشاريع جديدة .

- صيانة التربة والمياه .

- السيطرة على الفيضانات والصرف .

- تكييف استخدام الأدوات البدوية المحسنة وحيوانات الحرث وتشجيع الزراعة الآلية حيث تدعو الضرورة إلى ذلك .

— تنمية مرافق البنية الأساسية ، بما في ذلك بناء الكبارى الصغيرة والخزانات ، والطرق الفرعية وتحسين المرافق التعليمية والصحية والاجتماعية الأخرى والتي ينبغي أن يتم الاضطلاع بمعظمها في هذه المرحلة ، بقدر المستطاع ، من خلال الاسهام الطوعى الذاتى الدعم .

(ب) الماشية :

٣٠ — تمثل المجالات الأساسية التى يوصى فيها بالدعم المتزايد فى المستقبل القريب فى :

— التدريب : إقامة مراكز تأهيل ومحطات تدريب على مستوى دون الإقليمى للإنتاج الحيوانى ، وتشغيل المذابح ، وتنمية إنتاج الدواجن والحيوانات الصغيرة .

— صحة الحيوان : إنشاء وحدات متخصصة لمكافحة مرض النوم (تريانسوم) وتحسين إنتاجية السلالات المقاومة للمرض ، والتنمية المتكاملة فى المناطق التى يتم تطهيرها من ذبابة التسي تسي .

— إنشاء مرافق لإنتاج الأمصال ونظام حجر صحى إقليمى فعال ، وإنشاء مراكز بحوث دون إقليمية متعلقة بأمراض الحيوان التى ينقلها القراد ، وتحسين الخدمات المختبرية ونظم الرقابة على الأمراض .

— تربية الحيوان .

— مكافحة مرض الحمى القلاعية والقضاء عليه .

— تطوير تغذية الحيوانات .

— تنمية البنية الأساسية .

(ج) مصايد الأسماك :

٣١ — يجب أن يكون الهدف هو زيادة الإنتاج السنوى للأسماك من الأمواه الأفريقية بمقدار مليون طن بحلول عام ١٩٨٥ مما يتيح زيادة قدرها كيلوغرام واحد فى المتوسط السنوى لاستهلاك الأسماك لكل شخص بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ .

٣٢ — والتدابير الموصى بها هى :

— تنمية أساطيل التصنيع التى تحوب الشواطىء (كلما كانت الموارد متاحة) وزيادة إنتاجية مصايد الأسماك الحرفية .

— توسيع نطاق المزارع السمكية .

— تحسين النقاط بين نقاط الرسو على الشاطئ والأسواق وبخاصة الطرق الفرعية غير الباهظة النفقات المؤدية إلى مناطق مجتمعات الصيادين .

— تحسين طرق التجهيز التقليدية .

— الاستثمار فى مرافق البنية الأساسية الشاطئية وبخاصة مرافق التخزين .

— توسيع التجارة الإقليمية فى منتجات الأسماك .

— تشجيع التعاون دون الإقليمى فى تقييم إمكانيات صيد الأسماك ، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالمستودعات المشتركة وكذلك بالبحيرات الدولية وأحواض الأنهار .

— إعداد مشاريع مشتركة للاستغلال الرشيد والإدارة الرشيدة لمستودعات الأسماك دون الإقليمية .

— استعراض اتفاقيات صيد الأسماك الحالية وإعادة التفاوض بشأنها إذا اقتضى الأمر .

(د) سياسة الدخول والأسعار :

٣٣ — يوصى بشدة باضطلاع الدول الأعضاء بصياغة وتطبيق سياسات متماسكة وفعالة من شأنها ضمان أن توفر أسعار المدخلات الزراعية والإنتاج الزراعى حوافز تدفع إلى زيادة إنتاج الغذاء وخاصة من جانب صغار المزارعين مع صيانة مصالح المستهلكين الفقراء فى نفس الوقت . وبالمثل ينبغي تصميم وتنفيذ الأنشطة الفردية الواردة فى برنامج

العمل الموصى به بقصد ضمان تأثير توزيع الدخل على فقراء الريف تأثيراً مفيداً . وينبغي بصفة خاصة بذل الجهود لتقليل الفجوة المتسعة في الدخل بين سكان الريف وسكان المدن وكذلك بين الأغنياء والفقراء في المناطق الريفية .

الإنتاج الحراجي :

٣٤ - ينبغي استهداف دمج استغلال الغابات بالزراعة دمجاً وثيقاً على نحو يكفل توفير الامدادات الكافية من أخشاب الوقود وزيادة مساهمة الموارد الحراجية في التصنيع .

٣٥ - وفيما يلي الاجراءات الأكثر إلحاحاً والتي يلزم اتخاذها لتنمية الإنتاج الحراجي في أفريقيا :

- تنظيم قوائم لحصر الموارد الحراجية الوطنية .
- تكثيف برامج دعم أراضي الغابات والأشجار في خطط استخدام الأرض والممارسات الزراعية على مستوى القرية ومستوى المزرعة .
- مكافحة تآكل التربة .
- توسيع المناطق الخاضعة لبرامج إعادة تجديد الغابات بنسبة ١٠ بالمائة سنوياً حتى عام ١٩٨٥ ، مع إيلاء اهتمام خاص لأراضي الغابات العامة والحراجة الزراعية .
- توسيع الاحتياطيات الحراجية بنسبة ١٠ بالمائة خلال السنوات الخمس القادمة .
- تخفيض تدريجي لصادرات كتل الأخشاب الخام عن مستواها الحالي .
- إعداد خطة إقليمية لتنمية وتنسيق الصناعات الحراجية والبدء في تنفيذ هذه الخطة .
- تدعيم الهيئات الإقليمية القائمة التي تعمل في مجال الحراجة .
- زيادة التدريب على المستويات الوطنية والإقليمية للعاملين في مجال الغابات والتقنيين والحراس .
- التوسع في برامج الأبحاث التطبيقية وتنسيقها فيما بين البلدان .

الأبحاث :

٣٦ - نظراً للدور الجوهرى الذى تؤديه العلوم والتكنولوجيا في مجال تنمية الزراعة ، وخاصة فيما يتعلق بالأبحاث الزراعية والتدريب والتوسع الزراعيين ، فإنه ينبغي التشديد في سياق البحث الزراعى وكذلك تحسين البذور المنتقاة ، والأسمدة ، ومبيدات الآفات والكيماويات الأخرى الملائمة للظروف الأفريقية .

٣٧ - والأبحاث الزراعية لها أهميتها الحاسمة في تحويل الزراعة في أفريقيا . وينبغي دعم أجهزة الأبحاث الوطنية وبرامج الأبحاث التعاونية فيما بين البلدان . وينبغي توجيه أعمال البحث الزراعى لدعم هدف الكفاية الذاتية في الغذاء كما ينبغي زيادة فعالية الاتصال بين الأبحاث والخدمات الإرشادية .

ولهذا يوصى بما يلي :

- أن تولى الأبحاث الزراعية مزيداً من الاهتمام لتنمية ونشر التكنولوجيات الجديدة على نحو أكثر مما كان عليه الحال في الماضي .

- ان التجديد البيولوجى مثل تربية سلالات النباتات والماشية ومكافحة الآفات الزراعية من شأنه أن يزيد بدرجة كبيرة الإنتاج الزراعى والناتج في أفريقيا ، إذ توفر هذه الوسائل نباتات وسلالات حيوانية وتقنيات تربية أكثر إنتاجية وينبغي التشديد عليها في برامج الأبحاث الزراعية .

- كرست الأبحاث في الماضي نفسها لنطاق ضيق من المحاصيل الغذائية وأهملت عدداً من المحاصيل الغذائية المحلية بأفريقيا ، وهذه المحاصيل يزرعها عدد كبير من سكان الريف وتمثل نسبة كبيرة من غذائهم - وهو وضع يتعين إصلاحه .

- ينبغي تكثيف الأبحاث في مجال المحاصيل الجذرية والدرنية وفول الصويا ، وفي مجال تحسين الإنتاج والقيمة الغذائية لكل المحاصيل الغذائية .

— ضرورة استمرار الأبحاث فيما يتعلق بمنتجات التصدير الزراعية التي لا تدر النقد الأجنبي اللازم للتنمية فحسب بل وتوفر أيضاً المواد الخام لصناعاتنا .

— ضرورة إيلاء اهتمام خاص للظواهر التي تؤثر في إنتاج الأغذية في المناطق شبه القاحلة وذلك لإقرار الإنتاج في هذه النظم الأيكولوجية الهشة .

— ينبغي أن يطور البحث أصناف المحاصيل ونظم الإنتاج التي تكفل الاستخدام الأمثل لموارد الأرض والمياه المحدودة .

الخدمات الإرشادية :

٣٨ — من الأمور الجوهرية تهيئة نتائج الأبحاث للمجتمع الزراعي بأسرع وقت ممكن . ولهذا يوصى بما يلي :

— توثيق الصلة بين الأبحاث والخدمات الإرشادية .

— اهتمام الخدمات الإرشادية بصورة أكبر بنشر التكنولوجيات القائمة .

— دعم الخدمات الإرشادية وتوفير موارد إضافية لها تصل إلى غالبية سكان الريف بدلاً من التركيز على مجموعة صغيرة نسبياً من المزارعين المتطورين .

— ضرورة تركيز الجهود التدريبية على العاملين في مجال الخدمات الإرشادية الذين ينبغي لهم تركيز أعمالهم بالتالي على شباب ونساء الريف ويلزم تدعيم المؤسسات الإرشادية ، وخاصة مراكز تدريب المزارعين .

الخدمات الزراعية :

٣٩ — ضرورة النهوض بالاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وتنميتها ، وخاصة الغابات والحياة البرية كوسيلة لتحسين الامدادات الغذائية بالمنطقة في سياق برامج التنمية الريفية المتكاملة .

٤٠ — إنشاء مؤسسات قوية لتخطيط التنمية الريفية ورصدها ، وجمع البيانات ، وتوفير الائتمانات والمدخلات الزراعية ، والنقل الفعال والتسويق والتنمية الزراعية — الصناعية ، والتخزين والتصنيع .

٤١ — وللمبكرة الزراعية دور قيادي في زيادة الإنتاج الزراعي وفي التطوير الحديث للمزارع . غير أنه يلزم دراسة هذه المشكلة بعناية وربطها بالتنمية الصناعية بحيث لا تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على العالم المتقدم . وينبغي أثناء عملية المبكرة الزراعية إيلاء اهتمام خاص لعمليات الجرب باستخدام الحيوانات في البلدان التي لم تصل بعد إلى المستوى المناسب لاستخدام المحركات .

الموارد :

٤٢ — يصل إجمالي الاستثمارات اللازمة على مدى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ لتنفيذ البرامج المقترحة إلى حوالي ٢١٤٠٠ مليون دولار أمريكي بأسعار ١٩٧٩ . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المصروفات فيما يتعلق بالمدخلات سترتفع بحوالي ٥٦٠ مليون دولار على مدار نفس الفترة . وسيمثل هذا المستوى للمصروفات جزءاً فقط من احتياجات المصروفات الإجمالية للقطاع الزراعي للثمانينيات على نحو ما ورد في « وثيقة الخطة الغذائية الإقليمية لأفريقيا » التي اعتمدها وزراء الزراعة في أروشا — تنزانيا عام ١٩٧٨ ، وأقرها رؤساء الدول والحكومات في إعلان منروfia في ١٩٧٩ . وسيتطلب الأمر موارد إضافية لتغطية النصف الثاني من العقد الذي لم تشمل خطة العمل التي أقتصرت على الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ .

٤٣ — تؤكد الدول الأعضاء مجدداً دعمها للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ، وتناشد المجتمع الدولي توفير موارد أكبر لهاتين المنطمتين اللتين يجدر بها اعطاء أولوية قصوى للطلبات التي ترد من الدول الأعضاء .

٤٤ — من المستصوب استهداف تمويل ٥٠ بالمائة على الأقل من احتياجات الاستثمار من الموارد المحلية .

التنفيذ والرصد :

٤٥ - تقوم الدول الأعضاء كخطوة أولى بتحديد الأسلوب الذى يتم به تطبيق التوصيات السابقة فى الإطارات المحددة لبلدانها . ولدى القيام بهذه المهمة ، يمكن للدول الأعضاء أن تفيد من خدمات البعثات المشتركة بين الوكالات المعنية باستعراض الاستراتيجيات ، التى ينبغى انشاؤها لهذا الغرض .

٤٦ - ضرورة اعطاء أولوية كبيرة لبناء القدرات الوطنية لتحديد وإعداد مشروعات التنمية الزراعية ، وتنفيذها ، ورصدها ، وتقييمها . وينبغى أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والوكالات الأخرى المعنية بتوسيع برامجها التدريبية فى هذا الميدان . وينبغى أيضاً تنظيم الندوات / حلقات البحث الإقليمية ودون الإقليمية .

٤٧ - تقوم الدول الأعضاء بتوسيع تعاونها الاقتصادى والفنى فى مجال الأغذية والزراعة عن طريق زيادة التجارة وتبادل تكنولوجيا اليد العاملة وبرامج التنمية المشتركة على المستويين دون الإقليمى والإقليمى .

٤٨ - تقوم الدول الأعضاء بتحديد أهداف سنوية محددة للأغذية والزراعة وإنشاء أجهزة وطنية وإقليمية فعالة لرصد التقدم المحرز من أجل تحقيق هذه الأهداف . وعلى الصعيد الإقليمى ، يتعين أن يكون الرصد مهمة مشتركة بين الوكالات يشارك فى أدائها منظمة الوحدة الأفريقية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومجلس الغذاء العالمى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى .

٤٩ - وفى سياق الاستراتيجية والأهداف الجديدة فى مجال الأغذية والزراعة سيكون من الضرورى إعادة تقييم المشروعات الجارية التى تمول من مصادر خارجية بقصد ضمان مساهمتها أيضاً فى تحقيق هذه الأهداف الجديدة .

الفصل الثانى الصناعة

أولاً - مقدمة :

٥٠ - بعد عشرين عاماً من حصول معظم البلدان الأفريقية على الاستقلال السياسى ، تدخل القارة عقد ١٩٨٠ / ١٩٩٠ وهى فى حالة من التخلف تجعل أفريقيا الإقليم الأقل تقدماً فى العالم . وقد نتج هذا التخلف عن عدة قرون من السيطرة الاستعمارية .

٥١ - والدول الأعضاء ، إذ تعى هذا العائق ، وإذ تصمم على مواصلة العمل الذى يرمى إلى انتشالها من تخلفها ، تتعهد بتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، بصورة منفردة وجماعية .

٥٢ - وتخص الدول الأعضاء فى خططها الإنمائية التصنيع بدور هام فى ضوء تأثيره فى مجال تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وضمان تكامل الاقتصاد وتحديث المجتمع . ولهذا الغرض ، ولكى تحقق أفريقيا نصيباً أكبر من الإنتاج الصناعى العالمى ، ولكى تحقق أيضاً قدراً مناسباً من الاعتماد الجماعى على النفس على نحو السرعة ، تعلن الدول الأعضاء الأعوام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ : « عقد التنمية الصناعية فى أفريقيا » .

٥٣ - وتحفياً لأهداف التنمية الصناعية فى الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة تقرر الدول الأعضاء اتخاذ كل التدابير على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وفى مجالات الموارد البشرية ، والموارد الطبيعية ، ومؤسسات التمويل والترويج لوضع الأسس للتعبئة الشاملة والكاملة لكل الطاقات ضماناً لنجاح المهمة الهائلة التى تعهدت بأدائها .

٥٤ - والدول الأعضاء مصممة على تضافر جهودها مع بقية المجتمع الدولى الذى يعد التعاون معه بشئى الصور أمراً لا غنى عنه لعمل هذه الدول .

٥٥ - وترى الدول الأعضاء في هذا الشأن أنها مستحقة لاسهام كبير ومناسب من جانب البلدان المتقدمة في تنمية القارة ، وترى أن نجاح هذه التنمية يمثل ذات الشرط بعينه اللازم لاستمرار تنمية البلدان المتقدمة وحفظ السلام العالمى .

٥٦ - ويشكل تصنيع القارة الأفريقية بصفة عامة ، وتصنيع كل دولة عضو على حدة بصفة خاصة ، اختياراً أساسياً ضمن النطاق الإجمالى للأنشطة التى تستهدف تحرير أفريقيا من التخلف والاعتماد الاقتصادى على الغير . وتتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة لأفريقيا إنشاء قاعدة صناعية في كل دولة عضو تستهدف تحقيق مصالح ذلك البلد . تعززها أنشطة تكميلية على المستويين دون الإقليمى والإقليمى . ومن شأن التصنيع على هذا النحو أن يساهم . ضمن أمور أخرى ، فيما يلى :

(أ) تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان .

(ب) استغلال الموارد الطبيعية المحلية .

(ج) توفير العمالة ..

(د) ارساء قاعدة لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى .

(هـ) إيجاد قاعدة لاستيعاب التقدم التكنولوجى والنهوض به .

(و) تحديث المجتمع .

٥٧ - وبتنسيق الأنشطة الإنمائية من خلال تأمين الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة للدول الأعضاء المختلفة ، يخلق التعاون الصناعى الظروف التى تؤدى إلى الاعتماد الجماعى على النفس على المستويين الإقليمى ودون الإقليمى وهىء في الوقت نفسه اطار عمل لتقوية جهود كل بلد .

٥٨ - وإذ يعنى رؤساء الدول والحكومات هذا الوضع والحاجة إلى العمل من أجل تحسيد أهداف التنمية ، يكررون تأكيد مساندتهم للقرار الذى اعتمدته المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والذى يوصى بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنوات الثمانينيات عقداً للتنمية الصناعية الأفريقية ، ويدرك الرؤساء أن هذا الإعلان ينطوى على التزامات معينة على هؤلاء الذين يعملون من أجله ، ومن ثم يتعهدون بتقديم الاسهام المناسب في الجهود اللازمة لانجاحه . وقد عقد الرؤساء عزمهم ، بالإضافة إلى ذلك ، على اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان النجاح التام لهذا العقد .

٥٩ - وتحيط الدول الأعضاء علماً ، وبغية أمل كبيرة ، بالنتائج السلبية للمؤتمر العام الثالث لليونيدو . وهى تفقد بالدرجة الأولى المعنى الحقيقى لهذا الفشل ، وبالتحديد أهمية سعى البلدان المتقدمة لدفع البلدان النامية إلى التخلص عن مطالبها المشروعة بنظام اقتصادى دولى جديد عادل ومنصف . ويتعين أيضاً توجيه الانتباه إلى الموقف السلبى للبلدان المتقدمة تجاه الجهود التى تبذلها الدول الأعضاء من أجل التعجيل بالتصنيع في المنطقة . ويرر هذا الفشل ، ضمن ما يبرز ، الحاجة إلى الاعتماد الفردى والجماعى على النفس .

٦٠ - وتوصلت الدول الأعضاء إلى استنتاجات من بينها :

(أ) الحاجة إلى تعزيز الاعتراف بحقوقها في التنمية جنبا إلى جنب مع البلدان النامية الأخرى .

(ب) الحاجة إلى التعاون المشرف فيما بين الدول الأعضاء من جانب ، وبين الدول الأعضاء والمناطق النامية الأخرى من جانب آخر .

(ج) حاجة كل بلد الماسة إلى اتباع سياسة وطنية تقوم ، قبل كل شىء ، على أساس استخدام موارده الخاصة .

(د) الحاجة الماسة إلى تنفيذ خطة للتصنيع الجماعى لأفريقيا تقوم على أساس مفهوم الاعتماد على النفس .

ثانياً - أهداف التنمية الصناعية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل :

٦١ - ان رؤساء الدول والحكومات ، تطبيقاً لذلك القسم الوارد في إعلان منروfia ، والمتعلق بالتنمية الصناعية في

أفريقيا، واعتباراً للأهداف المحددة في المؤتمر العام الثاني لليونيدوفي نجا، والقراردى الصلة الصادر عن المؤتمر العام الثالث لليونيدوفي نيودهى بشأن عقد التنمية الصناعية الأفريقية، ووفقاً لإعلان نيودهى وخطة العمل المقدمة من مجموعة الـ ٧٧، يعتمدون استراتيجية التنمية الصناعية التالية للأجل الطويل حتى عام ٢٠٠٠ والأجل المتوسط حتى عام ١٩٩٠ والأجل القصير حتى عام ١٩٨٥. ويؤكد الرؤساء بذلك على الأولوية المعطاة لإرساء قاعدة صناعية راسخة والجوانب المتعلقة بها الواردة في إعلان رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعتمد في منروفيا.

١- الأهداف الطويلة الأجل حتى عام ٢٠٠٠ :

٦٢- تستهدف أفريقيا من وراء تنفيذ استراتيجية التنمية الطويلة الأجل حتى عام ٢٠٠٠ تحقيق ٢ بالمائة من الإنتاج الصناعى العالمى وفقاً لهدف نجا.

٦٣- ويتطلب تحقيق هذا الهدف إيجاد هيكل صناعى على المستويات الوطنية داخل اطار اقتصاد متكامل.

٦٤- وينبغى التشديد على الحاجة إلى إقامة روابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى وكذا بين القطاعات الصناعية الفرعية المختلفة، وذلك لتعزيز التكافل فيما بينها وتحقيق التصنيع المتناسق والتنمية الاقتصادية الشاملة.

٦٥- وتضع البلدان الأفريقية لدى صياغة استراتيجيتها للتنمية الصناعية في الاعتبار الحاجة إلى انتقاء تكنولوجيا مناسبة تكون ملائمة اجتماعياً أيضاً، ومتفقة مع توفر الموارد، وأن تستهدف بصورة متزايدة تقليل اعتماد افريقيا الحالى المفرط على البلدان المتقدمة في الحصول على التكنولوجيا.

٢- الأهداف المتوسطة الأجل حتى عام ١٩٩٠ :

٦٦- تستهدف الدول الأعضاء خلال العقد ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ تحقيق ١,٤ بالمائة من الإنتاج الصناعى العالمى، وأن تقوم بعمل كل ما في استطاعتها في الوقت نفسه لتحقيق الكفاية الذاتية في القطاعات الآتية : الغذاء، ومواد البناء، والملابس والطاقة. وقد وضعت لنفسها تحديفاً لهذا الغرض الأهداف التالية :

- (أ) إنشاء قاعدة صلبة للتصنيع الذاتى الدعم على النطاق الوطنى ودون الإقليمى.
- (ب) تنمية الموارد البشرية ضماناً لتعبئتها الكاملة في عملية التنمية الصناعية.
- (ج) إنتاج كميات كافية من المدخلات الزراعية مثل الأسمدة، ومبيدات الآفات، والآلات الزراعية والمكينات.
- (د) إنتاج كميات كافية من مواد البناء لإنشاء مساكن ملائمة في المدن والريف من أجل سكان القارة المتزايدين، وتلبية احتياجات الاقتصاد من مواد البناء، بصفة عامة.
- (هـ) تنمية صناعات السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية، وخاصة السلع المخصصة للصناعات الأخرى وبناء المرافق الأساسية.
- (و) التصنيع المحلى ورفع نوعية جزء متزايد من خامات القارة.
- (ز) اشباع احتياجات الصناعة من الطاقة بتنمية اشكالها المختلفة المتاحة في القارة.
- (ح) تلبية احتياجات صناعة النسيج.

٣- الأهداف القصيرة الأجل حتى عام ١٩٨٥ :

٦٧- ترمى الدول الأعضاء في سعيها لتحقيق أهدافها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للتنمية الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية على المدى القصير:

- (أ) تحقيق نسبة ١ بالمائة على الأقل من الإنتاج الصناعى العالمى.
- (ب) وضع الأساس لاتباع نهج مرحلى لتنمية الصناعات الأساسية اللازمة للاعتماد على النفس، حيث تنتج هذه الصناعات المدخلات للقطاعات الأخرى. ولهذا، فإن من الأمور الهامة اجراء دراسات لإنشاء تلك الصناعات

الأساسية التى يمكن تطويرها على المدى القصير على أساس وطنى أو دون إقليمي ، وكذلك الصناعات التى يلزم تطويرها على المدى الطويل وتتطلب تعاوناً دون إقليمي أو إقليمياً . ويلزم دراسة ووضع الأنماط اللازمة لخلق هذه الصناعات الأساسية :

- ١ - الصناعات الغذائية والزراعية .
- ٢ - صناعات البناء .
- ٣ - الصناعات المعدنية .
- ٤ - الصناعات الميكانيكية .
- ٥ - الصناعات الكهربائية والإلكترونية .
- ٦ - الصناعات الكيميائية .
- ٧ - الصناعات الحراجية .
- ٨ - صناعة الطاقة .

ثالثاً - مقنضيات تحقيق التنمية الصناعية :

٦٨ - إذا أريد تحقيق كامل مجموعة أهداف التنمية الصناعية الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل والقصيرة الأجل ، التى حددتها الدول الأعضاء ، فإنه سيتم الوفاء ببعض المتطلبات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية .

١ - على المستوى الوطنى :

- ٦٩ - سوف تتوقف التنمية الصناعية فى كل دولة من الدول الأعضاء على ما يلى :
 - (أ) تصميم سياسة وطنية للتصنيع تضع الأولويات ، والأهداف والموارد البشرية والمالية والمؤسسية اللازمة .
 - (ب) إنشاء مرافق تدريبية للملاك التى تلبى المتطلبات على كل مستويات المهارة .
 - (ج) تدريب الرعايا على مستويات الإدارة الصناعية الإشرافية والوسيلة واعطائه أولوية عالية لتقليل اعتماد أفريقيا على الكفاءة الإدارية الأجنبية .
 - (د) الشروع فى تنفيذ برنامج استكشافى بقصد وضع قائمة بجميع موارد البلد وتحديد كيفية استغلالها .
 - (هـ) إنشاء مؤسسات تعنى بالتهوض بالتصنيع فى ميدان الدراسات والأبحاث والتوحيد القياس والأنشطة الأخرى .
 - (و) إنشاء مؤسسات مالية تيسر الظروف اللازمة الصناعية المعجلة وتضع أساليب مناسبة للتمويل تراعى فيها خصائص قطاع الصناعة الناشئة .
 - (ز) بذل كل جهد يضمن إعادة الاستثمار الملقى لفائض الأموال الناجمة عن الأنشطة الصناعية فى أفريقيا .
 - (ح) إنشاء جهاز لتنسيق وتعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان المعنية وغيرها من البلدان الأخرى فى الإقليم الفرعى وفى الإقليم .
 - (ط) إنشاء شبكة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وتشجيع القطاع غير الرسمى بشكل فعال .
 - (ي) اتخاذ إجراءات فعالة وتقديم حوافز لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمراعاة الحاجة إلى استخدام الموارد المحلية والعمالة والانتشار التكنولوجى .
 - (ك) رصد أنشطة الشركات عبر الوطنية .
 - (ل) الاهتمام بصورة شديدة بالاستفادة من الجماعات المحلية كمدخلات للصناعة تقليلاً للاعتماد الحالى الزائد على المدخلات الصناعية المستوردة .

(م) الانتفاء الدقيق لخطوط الإنتاج والاهتمام بما يساهم منها في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها ولأغراض التنمية .

(ن) وضع وتنفيذ تدابير سياسية لوقف التزح من الريف إلى الحضر عن طريق لا مركزية الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم على الموارد المحلية في المناطق القروية وعن طريق تنمية المرافق الأساسية في القرية .

(س) إعداد وتشجيع ومساندة منظمين أفريقيين للمشاركة للاشتراك بصورة فعالة في الإنتاج الصناعي بقصد سيطرة رعايا الدولة تدريجياً على ملكية رأس المال في القطاع .

(ع) الاستفادة من الأبحاث وتحديد دور المنشآت الخاصة وشبه العامة وكذلك المؤسسات العامة باعتبارها أدوات لتنفيذ الخطة .

٢ - على المستوى دون الإقليمي والإقليمي :

٧٠ - ان الدول الأعضاء مقتنعة بالدور الأساسي للتعاون الصناعي فيما بين البلدان الأفريقية بأشكاله المختلفة ، باعتبارها أداة للاعتماد على النفس والتعجيل بالتنمية الصناعية لتحقيق هدف ليا لأفريقيا وهو ٢ بالمائة ، وتضع في الاعتبار بصفة خاصة موقف البلدان المتقدمة غير المشجع والتقدم البطيء الحالي في التعاون بين البلدان الأفريقية . ولهذا ، فإن الدول الأعضاء قد قررت أن تحسد رغبتها في التعاون تحسباً ملموساً باعتماد التدابير التالية :

(أ) اعداد خطط دون إقليمية وإقليمية لإنشاء المجمعات الصناعية الكبيرة التي تتجاوز تكاليفها وقدراتها الإنتاجية قدرات التمويل والاستيعاب الوطنية .

(ب) إنشاء مؤسسات إقليمية ودون إقليمية متعددة الأقطار لإعداد قائمة بالموارد الطبيعية المشتركة واستغلالها . كما ينبغي تحديد الأنماط لإنشاء هذه المؤسسات وذلك عن طريق المشاورات فيما بين هذه البلدان .

(جـ) اعطاء أولوية عالية لإنشاء صناعات متعددة الأقطار في أفريقيا وخاصة في المجالات الأساسية مثل الصناعات المعدنية ، والسباكة والكيمائيات ، .. إلخ . التي تكون تكاليفها الاستثمارية عالية ، وتوسيع التعاون الصناعي الثنائي بين الدول الأعضاء عن طريق بعض الوسائل مثل المشروعات المشتركة .

(د) تعزيز المؤسسات القائمة مثل :

١ - المركز الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا .

٢ - المركز الإقليمي الأفريقي للتصميمات الهندسية والتصنيع .

٣ - صندوق التنمية الصناعية الأفريقي .

(هـ) إنشاء جهاز لرصد التصنيع على المستوى دون الإقليمي .

(و) إنشاء « مركز إقليمي أفريقي للاستثمارات وخدمات الإدارة الصناعية »

(ز) تعزيز التجارة في مجال المصنوعات فيما بين الدول الأعضاء ، واتخاذ تدابير لتشجيع استهلاك المنتجات الصناعية الوطنية والإقليمية .

(ح) تعزيز مؤسسات تمويل المشروعات الصناعية وإنشاء ما يلزم منها عند الحاجة .

(ط) إصلاح السياسات الائتمانية التي تنتهجها المؤسسات المالية العاملة في الدول الأعضاء بقصد زيادة حجم الائتمانات المتاحة للمؤسسات الصناعية الوطنية العامة والخاصة .

(ي) إيجاد مجالات للتعاون الصناعي دون حواجز جمركية وتجارية .

(ك) اتخاذ اجراءات تكفل تنسيق الأنظمة الضريبية على النطاق دون الإقليمي والإقليمي لتسهيل التعاون الصناعي فيما بين البلدان الأفريقية .

(ل) إنشاء مؤسسات متعددة القوميات لتعزيز التدفقات المالية والحصول على التكنولوجيات لأفريقيا .

(م) الاضطلاع على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بتدابير تسهل الاستفادة في نحو أكمل من القدرة الإنتاجية الصناعية الزائدة في أفريقيا .

(ن) بدء أعمال البحث في مجال الموارد الجديدة للطاقة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي .

(ش) الاستفادة إلى أقصى حد من مرافق التدريب الأساسية القائمة قبل الشروع في إنشاء مؤسسات جديدة .
وينبغي تعزيز مراكز التدريب القائمة واستخدامها بشكل فعال من جانب مواطني مختلف الدول الأعضاء .
(ع) تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن المواصفات الفنية والمالية والتكاليف المتعلقة بالعقود الخاصة بتنفيذ المشاريع الصناعية مع البلدان المتقدمة كوسيلة لتخفيض التكاليف الزائدة عن الحد بالنقد الأجنبي الناجمة عن ضعف قدرة البلدان النامية على التفاوض نتيجة لنقص المعلومات فيما بينها فيما يتعلق بهذه العقود .

٣ - على المستوى الدولي :

٧١ - تحس الدول الأعضاء بأن من الجوهرى التعاون مع أقاليم العالم الأخرى لتحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية الصناعية . وتصر مع ذلك ، على ضرورة أن يكون هذا التعاون ذا فائدة متبادلة ، وأن يقوم على أساس احترام المصالح الأساسية للقارة وخاصة سيادة كل بلد على موارده الطبيعية .

٧٢ - وستعمل الدول الأعضاء في علاقاتها مع الأقاليم النامية الأخرى على تحقيق ما يلي :

- (أ) تعزيز تبادل التكنولوجيا الصناعية .
- (ب) تنفيذ برامج تدريبية تقنية مشتركة .
- (ج) عقد اتفاقات تجارة ونقد ومدفوعات بقصد تعزيز التجارة في مجال المنتجات المجهزة ونصف المجهزة مع هذه الأقاليم .
- (د) الحصول على الموارد الإضافية اللازمة لتمويل تنميتها الصناعية من المؤسسات المالية التي تخضع لسيطرة الدول النامية وخاصة الدول المصدرة للبتروöl مثل المصرف العربى للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .
- (هـ) نفوية مركزها التفاوضى بالعمل مع الأقاليم النامية الأخرى وتنسيق المواقف التي تتخذ إزاء البلدان المتقدمة .

٧٣ - وترى الدول الأعضاء أنه ينبغي للتعاون مع البلدان المتقدمة أن يتيح ، بوجه خاص ، ما يلي :

- (أ) تحويل الموارد بشكل مكثف لتمويل المشاريع الصناعية التي تحسب تكاليفها بدقة وعلى نحو يضع في الاعتبار كل أنواع الاتفاق الإضافية التي تتحملها صناعات الدول الأعضاء .
- (ب) الحصول على التكنولوجيا بأقل تكاليف ، مع مراعاة التكاليف الاجتماعية وعامل توفر الموارد .
- (ج) إتاحة الاختراعات وحقوق الامتياز والمعارف الفنية مجاناً من جانب البلدان الصناعية لبلدان مجموعة الـ ٧٧ كمساهمة محدودة من البلدان المتقدمة في التنمية الصناعية للبلدان النامية .
- (د) رصد أنشطة الشركات عبر الوطنية ضماناً لتوافق أنشطتها مع مصالح الدول الأعضاء .
- (هـ) اعتماد مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، ومدونة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية بقصد صيانة مصالح الدول الأعضاء .
- (و) إعادة التوزيع الصناعى على النطاق العالمى على نحو يكفل بلوغ الدول الأعضاء أهداف لهما .
- (ز) وصول المنتجات الصناعية للدول الأعضاء بجرية إلى أسواق البلدان المتقدمة من خلال إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية .

٧٤ - فيما يتعلق بدور المنظمات الدولية التي تضطلع بمهمة تعزيز التنمية الصناعية ، وخاصة اليونيدو ، تود الدول الأعضاء أن تقوم هذه المنظمات بالتركيز بالدرجة الأولى على البلدان الأقل نمواً ، وأن تتلقى هذه المنظمات المزيد من الموارد المادية والمالية لتمكين من أداء دور فعال في النهوض بتصنيع أفريقيا . وينبغي بوجه خاص ، حث صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال الذى لا يمول في الوقت الحاضر أى مشاريع تصنيع في القطاع العام ، على أن يقوم بتعديل سياسته حتى يتمكن من الاضطلاع بذلك ، مما يساعد بشكل واضح الصناعات الصغيرة في البلدان الأقل نمواً من خلال تقديم منح وقروض ميسرة طويلة الأجل .

٧٥- وتدعو، علاوة على ذلك، إلى اتخاذ تدابير لوضع نظام المشاورات مع اليونيدو على أساس قانونى ودائم وتأمين الالتزام بالقرارات التى تتخذ. وينبغى الاضطلاع بهذه المشاورات على المستويات دون الإقليمية والإقليمية الدولية.

الفصل الثالث الموارد الطبيعية

٧٦- تتمثل المشكلات الرئيسية التى تواجه أفريقيا فى ميدان زيادة قيمة الموارد الطبيعية فيما يلى : الافتقار إلى المعلومات بشأن توفر الموارد الطبيعية فى مناطق شاسعة لم يتم اكتشافها بعد وعدم إمكانية الحصول على بيانات دقيقة من خلال أنشطة الشركات عبر الوطنية التى تعنى بزيادة قيمة الموارد الطبيعية، وعدم وجود الوسائل الكافية (رأس المال، والكفاءات العليا، والتكنولوجيا) اللازمة لزيادة قيمة هذه الموارد، والاعتماد المباشر على الشركات الأجنبية عبر الوطنية لتحسين عدد معين ومحدود من الموارد الطبيعية الأفريقية تهدف هذه الشركات من ورائها تلبية احتياجات البلدان المتقدمة من المواد الخام، وعدم كفاية قسط القيمة المضافة العائد على الدول الأعضاء نتيجة استغلال مواردها الطبيعية بسبب عدم سلامة أساليب التسعير والتسويق، والنصيب البالىغ الانخفاض والنخب للآمال الذى تسهم به الموارد الطبيعية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعجز الدول الأعضاء بسبب هذه العوامل عن ممارسة سيادتها بصورة حقيقية على مواردها الطبيعية.

٧٧- ويجب أن تستهدف استراتيجية البلدان النامية بأفريقيا فى مجال زيادة قيمة مواردها الطبيعية تحقيق الأهداف التالية خلال أعوام الثمانينات :

(أ) اجراء تقييم لإمكاناتها من الموارد الطبيعية واستخدام المعلومات المتعلقة بتوزيع الموارد الطبيعية والمدى الذى يمكن الوصول إليه فى استخدامها فى اطار المشاريع الأفريقية الوطنية والمتعددة الأقطار للتنمية الاجتماعية الاقتصادية بهدف تأمين إنتاج المواد والخدمات التى تتيح تلبية احتياجات الدول الأعضاء .

(ب) ادماج عملية زيادة قيمة الموارد الطبيعية فى البرامج والمشاريع الأفريقية الوطنية والمتعددة الأقطار للتنمية الاجتماعية الاقتصادية بهدف تحسين الإفادة، لأغراض الإنتاج، من التكامل فيما بين مختلف الدول الأعضاء فى مجال الموارد الطبيعية، وهدف تشجيع العلاقات الرأسية فيما بين الصناعات المختلفة، والتى يمكن لزيادة قيمة الموارد الطبيعية أن توجدتها فى داخل الاقتصادات الأفريقية .

(جـ) اجراء دراسات شاملة عن الاحتياجات إلى اليد العاملة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال التى تمكن من القيام بأنشطة لزيادة قيمة الموارد الطبيعية بهدف تمكين الدول الأعضاء من مشاركة مواردها الطبيعية من أجل تنفيذ برامج ومشاريع وطنية ومتعددة الأقطار المهدف منها زيادة قيمة الموارد الطبيعية .

(د) تعزيز المؤسسات الأفريقية الوطنية والمتعددة الأقطار القائمة المهتمة بزيادة قيمة الموارد الطبيعية والحفاظة عليها، على جميع المستويات بما فى ذلك التأهيل، والبحث، والإنتاج، والمعالجة، والتصنيع، والتسويق، والتمويل .. إلخ . وكذلك إنشاء المزيد من هذه المؤسسات .

(هـ) تنسيق سياسات زيادة قيمة الموارد الطبيعية بهدف إيجاد البيئة الملائمة لبذل الجهود المشتركة من جانب الدول الأفريقية للتعاون فى مجال زيادة قيمة مواردها الطبيعية بغية تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية لشعوبها .

(و) التعاون الوثيق مع المجتمع الدولى ومع سائر الهيئات غير الأفريقية التى تعمل فى مجالات زيادة قيمة الموارد الطبيعية فى الإقليم الأفريقى لتوجيه الموارد الخارجية بصفة رئيسية لمشاريع زيادة قيمة الموارد الطبيعية التى من شأنها خدمة ودعم اتفاقات التعاون بين الدول الأعضاء بغية تمكين الإقليم من الإفادة بأقصى درجة من الروابط الاقتصادية القائمة فى الإقليم .

مقترحات وتوصيات عامة :

-٧٨-

(١) اعترافاً بالدور الذى تؤديه الموارد الطبيعية كأساس للتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، يجب على الدول الأعضاء الإسراع باتخاذ الترتيبات اللازمة لاكتساب المعارف والحصول على المعلومات التى تمكنها من ممارسة سيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية . وتنطوي هذه على سياسات لتنمية القوى العاملة (الكوادر بجميع مستوياتها) وتنفيذ برامج المؤسسات للقيام بالدراسات الميدانية وإعداد قوائم حصر الموارد الطبيعية .

(٢) على الدول الأعضاء التى تعتمد اقتصاداتها بصفة أساسية على إنتاج المواد الأولية أن تنسق وتوفق بين مواقفها فى كل المفاوضات الدولية المتعلقة بالمواد الأولية من أجل حماية مصالحها .

(٣) يجب على وجه الخصوص أن تقوم كل دولة من الدول الأعضاء باتخاذ الاجراءات التى تكفل قيام الشركات عبر الوطنية بتسليم جميع النتائج والبيانات التى تحصل عليها هذه الشركات فى أعمالها لاستكشاف الموارد الطبيعية إلى حكومة البلد ، وبخاصة الخرائط والأفلام والتسجيلات .

(٤) يتعين لتأمين أفضل قدر من المحافظة على هذه المعطيات والإفادة منها إنشاء مركز للوثائق (بنك المعلومات) على المستوى الوطنى .

(٥) ولكى تتمكن الحكومات الأفريقية من ممارسة سيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية ، ينبغى لها اتخاذ كل الاجراءات اللازمة التى تتعلق بتنمية الموارد البشرية والبنية المؤسسية الأساسية من أجل تشجيع القدرات التكنولوجية المحلية ، مما يتيح استكشاف الموارد الطبيعية وتحويلها واستغلالها .

(٦) يتعين أن يكون هدف الحكومات الأفريقية الثابت هو تنمية مواردها الطبيعية واستغلالها استغلالاً رشيداً مع استخدام التكنولوجيات الملائمة للظروف المحلية والاهتمام بقدر الإمكان بالمحافظة على الموارد الطبيعية .

(٧) ويجب أن تتخذ على المستويين الإقليمى ودون الإقليمى اجراءات للتعاون الأفريقى فيما بين الدول الأعضاء ، وعلى وجه التحديد :

- (أ) تنسيق البرامج الوطنية لتنمية واستغلال الموارد المعدنية والطاقة والموارد المائية .
- (ب) إنشاء المرافق المشتركة للبحوث العلمية والتطبيقية والخدمات المتخصصة والتأهيل .
- (جـ) الاشتراك فى تنفيذ المشاريع والمؤسسات المتعددة الأغراض لاستكشاف أو إنتاج أو تحويل الموارد الطبيعية الصالحة للاستعمال .

الموارد المعدنية :

٧٩- ينبغى أن تكون الأهداف الانمائية الرئيسية لاستراتيجية زيادة قيمة الموارد الطبيعية خلال سنوات الثمانينات كما يلى :

(١) تحسين المعلومات من موارد أفريقيا المعدنية من خلال إعداد قائمة بالموارد الطبيعية الموجودة والمحتملة ، وتحسين التنبؤ باحتياجات الاستهلاك ، واجراء بحوث تهدف إلى ترشيد استغلال الاحتياطيات المعروفة .

ويجب إيلاء اهتمام خاص للموارد المعدنية الخام لما لها من أهمية استراتيجية للصناعات الأساسية التى تنتج المواد الوسيطة مثل : الحديد والصلب ، والألومنيوم ، والفلزات الأساسية ، ومنتجات البتروكيماويات ، والأسمدة ، والأسمنت ، .. إلخ . وفى مجال تقييم اقتصاديات الموارد يجب مراعاة التغيرات الهيكلية التى تحدث فى العالم بسبب أزمة الطاقة ، واستخدام التكنولوجيات الجديدة والاحتياجات المتزايدة للاستهلاك المحلى .

(٢) خلق البيئة العلمية والفنية والصناعية الصالحة اللازمة على المستويين الوطنى والإقليمى لتنمية وتوسيع صناعات استخراج المعادن . ولهذا الغرض ، يجب أن يتجه الجهد الأول إلى تقوية قدرات المؤسسات الجيولوجية

والتعدينية الوطنية . ولكي يتم تعزيز أساليب وتقنيات البحث الجديدة، ينبغي تعزيز القدرات الوطنية عن طريق إنشاء مراكز أفريقية متعددة الأقطار تعنى بزيادة قيمة الموارد المعدنية .

(٣) ربط البرامج الوطنية المتعلقة بالبحوث الجيولوجية والتعدينية على المستويين دون الإقليمي والإقليمي بهدف رفع كفاءة واستحداث الأنشطة العلمية المشتركة . وينبغي للدول الأعضاء إيلاء اهتمام خاص في إطار التعاون فيما بينها لاستغلال موارد قاع البحار .

(٤) التأهيل في جميع مجالات زيادة قيمة الموارد المعدنية سواء للملاك ذى التأهيل العالى أو الكوادر المتوسطة في الدول الأعضاء بهدف علاج النقص في القوى العاملة المؤهلة وتخفيف الاعتماد على الشركات عبر الوطنية في مجال الخبرة والخدمات التخصصية .

(٥) إيجاد نظام لنقل الدراية الفنية وتبادل المعلومات العلمية والتقنية والاقتصادية في مجالات الجيولوجيا والأنشطة التعدين واقتصاديات التعدين فيما بين الدول الأعضاء ومع سائر البلدان النامية غير الأفريقية .

٨٠ - وينبغي تحقيق الأهداف المحددة أعلاه من خلال الأمور الآتية :

(أ) اجراء دراسات تمهيدية بشأن تقييم الموارد المعدنية الأفريقية المعروفة والوضع الراهن لاستغلالها مع تقديم مقترحات حول أفضل طريقة لاستغلالها بهدف تلبية احتياجات الإقليم وذلك قبل منتصف سنة ١٩٨١ ، وبعد المؤتمر الإقليمي بشأن زيادة قيمة الموارد المعدنية الأفريقية واستغلالها الذى عقد في كمبالا ، أوغندا ، بواسطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من ٩ - ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ أحد التدابير الرامية لتحقيق هذا الهدف .

(ب) اجراء دراسات تمهيدية حول احتياجات القوى العاملة والتكنولوجيات ورؤوس الأموال اللازمة لأنشطة زيادة قيمة الموارد المعدنية في البلدان الأعضاء وفقاً للبرامج التى أقرها المؤتمر الإقليمي المشار إليه آنفاً مع وضع مقترحات حول كيفية تعبئة الموارد لتنفيذها بحلول نهاية عام ١٩٨١ .

(ج) الاشتراك الفعال من جانب الدول الأعضاء في تشغيل المؤسسات الأفريقية المتعددة الأقطار التى تقوم باستغلال الموارد المعدنية من خلال الدعم السياسى والمادى الذى تقدمه لهذه المؤسسات . ولهذا الغرض فإن الدول الأعضاء في الإقليم الفرعى لشرق وجنوب أفريقيا التى لم تشترك بعد في المركز دون الإقليمي للموارد المعدنية الذى أنشئ في مدينة دودوما (جمهورية تنزانيا المتحدة) مدعوة لأن تشترك فيه قبل نهاية عام ١٩٨٠ . ويجب إنشاء مركز مماثل للإقليم الفرعى لوسط أفريقيا في ١٩٨٠ - ١٩٨١ بحيث يعمل بكامل قوته قبل عام ١٩٨٤ . إن إنشاء مثل هذه المراكز لمنطقة غرب أفريقيا وشمال أفريقيا هو أمر يجب النظر فيه بعد عام ١٩٨٢ . ومن شأن هذه المؤسسات المتعددة الأقطار أن تعزز مؤسسات البحوث التطبيقية الوطنية المكرسة لأنشطة مماثلة .

(د) عقد اجتماعات سنوية أو دورية للخبراء في مجالات المسوحات الجيولوجية للدول الأعضاء الأفريقية لاستعراض أداء الأنشطة السابق في بحوث الموارد المعدنية في المنطقة من أجل اتخاذ التدابير الوطنية المناسبة للتحسين في السنوات القادمة . وينبغي أن يبدأ عقد تلك الاجتماعات في عام ١٩٨٠ بعقد المؤتمر المشار إليه آنفاً .

(هـ) إنشاء لجان تنسيق مشتركة للتنقيب البحرى للقيام باستكشاف وتقييم موارد قاع البحر .

(و) القيام في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ و ١٩٨٣ على مستوى البلد الواحد وعلى المستوى الإقليمي بإعداد حصر الموارد المعدنية في أفريقيا باستعمال طرق قياسية لتصنيف الاحتياطيات وتقييم الترسبات المعدنية .

(ز) وضع برنامج إقليمي مشترك للمحافظة على الوثائق الجيولوجية ، والتقارير ، والخرائط والمجموعات التعدينية ، واستخدامها استخداماً سليماً

موارد المياه :

٨١ - اقترحت التوصيات الآتية تمشياً مع خطة مارديل بلاتا التى حددتها مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في آذار/ مارس ١٩٧٧ ، ومع المقترحات التى قدمت لمتابعة تنفيذ تلك الخطة من أجل تنمية وإدارة موارد المياه خلال المؤتمر الإقليمي الذى عقد في أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

ألف . التعزيز المؤسسى :

٨٢- عولجت هذه المشكلة على ثلاث مستويات :

(١) على المستوى الوطنى ، ينبغى إنشاء لجان وطنية للمياه فى عام ١٩٨٠ فى البلدان التى لم تنشأ مثل هذه اللجان بعد .

(٢) وعلى المستوى دون الإقليمى ، يجب تعزيز الهيئات دون الإقليمية القائمة مثل لجنة شئون أحواض الأنهار والبحيرات . وينبغى إعادة النظر فى متطلبات تعزيز هذه الهيئات وتعزيزها بالموارد المالية والملاك الإضافى قبل نهاية ١٩٨٢ .

(٣) وعلى المستوى الإقليمى ، يجب إنشاء لجنة دولية حكومية للمياه فى الإقليم الأفريقى ، كان قد أوصى بها المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية لأفريقيا فى اجتماعه الخامس ، المعقود فى الرباط فى عام ١٩٧٩ .

باء- وضع خطط وطنية للمياه :

٨٣- يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ اجراءات لصياغة خطط عامة فى قطاعات الامداد المائى والزراعة . وادماج تلك الخطط فى خطة وطنية جامعة للمياه . ويجب تحقيق ذلك بحلول عام ١٩٨٣ . ويتعين أن تحقق خطة الامدادات المائية التطلعات الوطنية للعقد الدولى لماء الشرب والاصحاح . وينبغى ادراج خطة استعمال الماء للزراعة فى الخطة الإقليمية لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية التى أقرت كجزء من استراتيجية التنمية الإقليمية .

جيم- تعيين المشاريع واعدادها وتنفيذها :

٨٤- يجب على الدول الأعضاء اختيار واعداد مشاريع توفير امدادات المياه والرى التى تحتاج إلى مساعدة مالية وفنية خارجية وموارد محلية . ويجب تحقيق ذلك دون انتظار صياغة الخطة الوطنية للمياه .

دال- التعاون دون الإقليمى والإقليمى :

٨٥- يجب إنشاء هيئة لأحواض الأنهار والبحيرات المشتركة فيما بين البلدان لتعزيز التعاون الدولى الحكومى فى سبيل تنمية الموارد المائية المشتركة . ويتعين على الدول الأعضاء التى تحتاج إلى مثل هذه الترتيبات المؤسسية اجراء مفاوضات فيما بينها ومحاولة استكمال هذه المفاوضات بحيث تبدأ الهيئات المشتركة الجديدة عملها فى ١٩٨٣ .

ويجب تشجيع قيام تعاون موسع بين الدول الأعضاء من خلال هذه الهيئات ، من أجل تمكين الدول الأعضاء الأقل نمواً من الاستفادة من خبرة الدول الأعضاء الأكثر تقدماً بالمنطقة ، وذلك فى إطار التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية .

رسم الخرائط والاستشعار من البعد :

٨٦- وضعت استراتيجية للتنمية فى مجال رسم الخرائط والاستشعار من البعد بحيث يمكن توفير الوسائل لتحقيق الاكتفاء الذاتى من ناحية العاملين المؤهلين فى مختلف قطاعات أنشطة وضع الخرائط ، والتعرف بشكل أفضل على وضع أفريقيا الحالى عن طريق وضع الخرائط وتوفير وسائل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بوضع الخرائط حتى يتسنى للدول الأعضاء تنفيذ مشاريع صنع الخرائط اللازمة للتنمية .

- (١) الاعتراف بأهمية أجهزة وضع الخرائط الوطنية واعطاؤها المركز اللائق بها بين الأولويات الوطنية وتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتشغيلها ، وإنشاء مثل هذه الأجهزة في البلدان التي تفتقر إليها حتى الآن .
- (٢) تحقيق المشاركة الفعالة والدعم لمراكز التدريب والأجهزة المتخصصة في مجال رسم الخرائط لتقليل تكاليف اعداد اليد العاملة الماهرة التي تحتاج إليها هذه الدول بشدة ، وتوفير الخدمات الناقصة .
- (٣) الاستخدام المشترك للمعدات والخدمات في اطار التعاون لمساعدة البلدان الأقل نمواً .
- (٤) اعتبار الاستعمار من البعد كأداة مهمة في حصر وتخطيط واستغلال الموارد الطبيعية ، مع مراعاة الجهود التي بذلت بالفعل والرامية ، إلى إنشاء المجلس الأفريقي للاستعمار من البعد ، والمراكز الإقليمية للتدريب واستخدام المعطيات . وقد أوصى بشدة بأن تقدم الدول الأعضاء المشتركة اشتراكاً كاملاً في البرنامج الأفريقي للاستعمار من البعد دعمها السياسي والمادى الذى يكفل نجاح البرنامج .

الفصل الرابع

تنمية الموارد البشرية واستخدامها

٨٨ — أخذ مؤتمر القمة علماً بوضع تنمية واستخدام الموارد البشرية في أفريقيا ، الذى يتميز بالمشكلات التالية : المعدل المرتفع للنمو السكاني ، والمعدل المتزايد للبطالة والبطالة المقنعة ، ونقص مختلف فئات القوى العاملة المدربة ، والمعدل المرتفع لأمية الكبار ، وقصور النظام التعليمي ، والافتقار إلى التنسيق بين السياسات وبرامج تدريب القوى العاملة وتمويل التدريب على المستوى الوطنى . وأخذ المؤتمر علماً أيضاً بمختلف توصيات المؤتمر الإقليمي لتطوير التدريب الذى عقد في أديس أبابا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، بهدف وضع خطوط توجيهية محددة لتحقيق نظم التدريب والتعليم ذات اتجاه إنمائي .

٨٩ — واذ يعترف المؤتمر بالحاجة إلى تحقيق معدل متزايد من الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي والمجالات الأخرى ، يؤكد على أهمية القوى العاملة المدربة باعتبارها مدخلات للأنشطة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمات الداعمة لهذه القطاعات ، وكذلك في قطاع التعليم والتدريب بوصفه أداة إنتاج للمهارات والخبرات الفنية الضرورية لهذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى .

٩٠ — وتم التشديد على الحاجة إلى زيادة العمالة والدخل كوسيلة لتحسين مستوى المعيشة لعدد كبير من السكان وبالأخص سكان الريف . ولتحقيق هذا الغرض ، يلزم اعطاء الاهتمام الكافي لتنمية التكنولوجيات الأفريقية الأصلية وأساليب التدريب التي تفيد العاملين في قطاعات الإنتاج على جميع المستويات وبالأخص في القطاع غير الرسمي .

٩١ — ولما كان القدر الأكبر من ثروة أفريقيا يتمثل في مواردها البشرية ، فإنه ينبغي أن تكون التعبئة الكاملة والاستخدام الفعال للقوى العاملة (الرجال ، والنساء والشباب ، سواء المدربين منهم أو غير المدربين) من أجل التنمية الوطنية والتقدم الاجتماعي ، من أهم أدوات التنمية .

٩٢ — وليست هناك حاجة إلى المبالغة في تقدير أهمية المهارات العلمية والخبرات الفنية للتنمية الحديثة . ففي هذه المجالات بالذات تعتمد الدول الأعضاء بصورة مفرطة على استيراد القوى العاملة والتقنية والعلمية . لهذا ، فإن من المهم جداً ووفقاً لمبدأ الاعتماد على النفس ، أن تولي الدول الأعضاء أولوية خاصة لتنمية القوى العلمية والتقنية على جميع المستويات ، بما في ذلك تدريب المدرسين والمدرسين في المجالات العلمية والتقنية .

٩٣- أن أحد الأهداف الأولية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية يتمثل في تحسين معيشة جميع السكان . ويتطلب بلوغ هذا الهدف الاشتراك الكامل من جانب جميع فئات السكان في أعمال مجزية ومنتجة وفي توفير الخدمات الأساسية لاثراء حياة المجتمع ، كما يتطلب تنفيذ برامج فعالة للرفاء الاجتماعى ، والتنمية المجتمعية ، والضمان الاجتماعى وتعبئة الجماهير في سبيل تطوير الأشغال العمومية والخدمات المجتمعية .

٩٤- وبالنظر إلى ضخامة مهمة التدريب التى يتعين الاضطلاع بها ، مع عدم توفر مرافق التدريب في بعض المجالات وعدم توفر الموارد المالية ، فإن مؤتمر القمة بحث على التعاون الملموس فيما بين الدول الأعضاء من أجل تنمية واستخدام المؤسسات المتخصصة الإقليمية ودون الإقليمية والمتعددة الأقطار والمعنية بالتدريب والبحوث من أجل الرعايا الأفريقيين في مجالات المهارة المتخصصة ، وذلك باستخدام المؤسسات الوطنية كقاعدة ، كلما أمكن ذلك . وبما يجب أن يشكل التعاون والاعتماد الجماعى على النفس المبادئ التوجيهية الرئيسية في تنمية الموارد البشرية ، يؤكد مؤتمر القمة على ضرورة النظر إلى مسئولية تدريب القوى العاملة وتعزيز العمالة باعتبارها مسئولية وطنية في المقام الأول .

٩٥- أن الإيضاحات الواردة أعلاه بشأن الوضع الأفريقى توجه الانتباه إلى القيود الخطيرة المتعلقة بالقوى العاملة والعمالة في قطاعات التنمية الرئيسية مما يستلزم العمل والتصميم والجهود المتواصلة التى تتلاءم مع تحديات تنمية القوى العاملة التى تواجه الدول الأعضاء إذا أرادت هذه الدول تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية تقوم على الدعم الذاتى والتجديد الذاتى ويستوجب هذا التحدى بالطبع ، اختيارات صعبة . وتدعو الحاجة إلى إعادة ترتيب أولويات التنمية من أجل التشديد على تنمية الموارد البشرية ليس باعتبارها هدفاً للتنمية وحسب ، وإنما أيضاً باعتبار أن الإنسان هو المالك الحقيقى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن عليها وهو الذى يوفر ويستخدم في الوقت نفسه المنتجات والخدمات النهائية الناتجة عن جميع جهود التنمية . وتتطلب تنمية قطاع الموارد البشرية في أفريقيا عملاً إيجابياً ، إذا أريد له أن يؤدي دوره السليم في تأمين بقاء القارة وتقديمها .

٩٦- إن مؤتمر القمة يعتمد برنامج العمل الآتى ليكفل للدول الأعضاء تحقيق قدر جيد من الاعتماد على الذات في مجال القوى العاملة المدربة والمعارف الفنية ، ولتوفير عنصر المهارة في أنشطة الإنتاج والخدمات بمختلف القطاعات على النحو وفي الوقت المطلوب ، ولتوفر للدول الأعضاء خطوط توجيهية لصياغة سياساتها وبرامجها بهذا القطاع العام .

على المستوى الوطنى :

٩٧- نرجو الإعلانات العامة التى تصدر عن الاجتماعات الدولية إلى برامج عمل وطنية من خلال ادماج تخطيط القوى العاملة ، وأعمال البرمجة ، وتنمية العاملين ، وخدمات التوظيف والاستخدام في وزارة خاصة بالتنمية البشرية تكون مسئولة عن :

(أ) القيام بالتقييم الحقيقى للقوى العاملة ، والاسقاطات ، والتخطيط والبرمجة والرقابة المستمرة على تنمية القوى العاملة واستخدامها استخداماً رشيداً .

(ب) إنماء القدرات التخصصية بهدف تنسيق وتخطيط الجهود الرامية إلى تنمية القوى العاملة على أساس مستمر .

٩٨- وضع ونطبيق خطوط توجيهية محددة وشاملة للسياسة العامة لتنمية التدريب على المستوى الوطنى ، ووضع تشريعات لا تقتصر على تقنين الالتزام الوطنى بتنمية الموارد البشرية وحسب ، وإنما تنشئ أيضاً هيئة لتنسيق الأجهزة التالية وتحديد وظائف هذه الأجهزة :

(١) مركز التوجيه الإدارى للتدريب العملى وجهاز التنسيق يضم العاملين الوارد بياهم فيما يلى :
- موظف مسئول عن التدريب المهنى لتنمية العاملين في هذا المركز وفي جميع المراكز التى تم فيها الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ، تتوفر لديه خبرة طبية ، ويعرف المطلوب منه وينفذ واجباته بارتياح في مجال تنمية التدريب الميدانى ويساعده في عمله .

- النشاط الاجتماعى الاقتصادى القطاعية أو الهيئات التى تقوم بتوفير الخدمات .

(٢) صندوق تدريب يدار مركزياً ويكفل استمرار توافر الاعتمادات اللازمة للاضطلاع بوظيفة التدريب ، ويشترك في تمويله جميع الجهات التي تحتاج إلى استخدام القوى العاملة المدربة.

٩٩ - إنشاء وتشغيل مجلس استشاري مركزي تتكون عضويته من لجان قطاعية ، ويكلف بتنمية استخدام التدريب لضمان توفير القوى العاملة المدربة في الوقت المناسب واستخدامها استخداماً رشيداً ، مع تقديم مشورات حول الاحتياجات ذات الأولوية من القوى العاملة والاستخدام الرشيد لإمكانية التدريب المتوفرة.

١٠٠ - ضمان إدراج الأنشطة المتعددة الجنسيات ، الإقليمية ودون الإقليمية في مشاريع تنمية واستخدام الموارد البشرية وانعكاسها في خطوط السياسة الوطنية التوجيهية وكذلك في التشريعات وخطط التنمية ، وعلى سبيل المثال :

(أ) انعكاس سياسات وأنشطة المعاهد العليا المتعددة الجنسيات أو دون الإقليمية في الميثاق الوطني للجامعات وقوانين التعليم .

(ب) إعادة تقييم السياسات الوطنية للعمال بحيث تتيح المشاركة في استخدام وتبادل الخبرات الأفريقية على أساس التعاون .

١٠١ - إنشاء برامج التدريب والتنمية وتنفيذ هذه البرامج واستعراضها دورياً مع التشديد على تلك الأنشطة ذات الآثار المتضاعفة ومع اعطاء الأولوية لما يلي :

(أ) تدريب المعلمين في المجالات العلمية والفنية .

(ب) تدريب الموظفين الذين يضطلعون بمهام التدريب وتنمية العاملين .

(ج) التدريب لتنمية الكوادر الإدارية والتنفيذية والإشرافية .

(د) برامج معجلة لتنمية المهارات في قطاعات رئيسية مختارة في الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات ، والعلم والتكنولوجيا ، والتعليم ، وادماج المرأة في عملية التنمية على أساس :

١ - تحليل المهام والطرق النموذجية للتدريب بأساليب تكفل التوظيف للمتدربين .

٢ - اتباع نظام الفترتين في تشغيل المدارس والمعاهد بعد المرحلة الابتدائية أو أي نظم بديلة لتخفيض نفقات التعليم .

٣ - البرامج غير الرسمية لتعليم الكبار بالمراسلة ، أو التعليم بالراديو ، أو برامج تثقيف العمال ... إلخ .

٤ - التدريب الصناعي أثناء العمل ، « والمصانع التعليمية » والتأهيل بواسطة المشاركة في مشاريع التنمية .

١٠٢ - عمل تقييم دوري ومراجعة لسياسات التعليم والتدريب ، والمؤسسات والعاملين والموارد المتاحة ، وإصلاح وإعادة توجيه المناهج التعليمية ، ومضمون المواد الدراسية بما يتلاءم والأنماط المتغيرة للطلب على القوى العاملة في المستقبل .

١٠٣ - تنسيق وادماج برامج المنح والزمالات الدراسية والموارد المالية المخصصة للتدريب تحت إشراف وكالة خاصة داخل الوزارة لضمان الآتي :

١ - توجيه الموارد المتوفرة لتلبية أكثر الحاجات إلحاحاً للتدريب ، وتيسير إنشاء مرافق الدراسة في المجالات التي لا تتوفر محلياً أو موجودة على نحو غير كاف .

٢ - يتعين على البلدان أو الوكالات التي تحصل على المساعدات معرفة وتحديد المجالات التي تحتاج فيها إلى الموارد المؤسسية والمالية اللازمة للتدريب من جانب الجهات المانحة .

٣ - الاستخدام الفعال والمتوازن للموارد المتاحة في المجالات التي تعاني نقصاً حاداً في المهارات بغية تقليل تدفقات العملات الأجنبية إلى الخارج .

٤ - احترام وتنفيذ الارتباطات والالتزامات المتعاقد عليها من جانب البلدان لتقديم الدعم للمؤسسات الوطنية والمتعددة الجنسيات للتدريب المتخصص والبحوث ، ودعم برامج المنح والزمالات الدراسية وبرامج التدريب .

١٠٤ - إعادة تشكيل وتنسيق الهياكل الإدارية الوطنية بحيث تكون قادرة ليس فحسب على مراقبة عملياتها الداخلية ، بل وكذلك على تنفيذ الأنشطة والبرامج التي تديرها ، وقادرة على التكيف مع المطالب الداخلية والخارجية المتغيرة لجهود التنمية وذلك عن طريق :

١ - المراقبة المستمرة لأداء هذه الهياكل فيما يتعلق بجهود التنمية الوطنية ، وعمل المزيج اللازم من ناحية الهيكل والموارد (الإدارة والمواد والأموال) ، والخطة التي تقوم بتنفيذها .

٢ - المراجعة والمراقبة المستمرة لتطبيق فعالية القواعد والاجراءات وأنماط الاتصال والنظام الإداري ، وتعديلها من أجل تحقيق نتائج أفضل .

٣ - إنشاء أنظمة ووحدات مراجعة للأداء تكفل تنفيذ وتنظيم البندين (١) و (٢) السابقين ، وتكفل أن تصبح شبكات الاتصال المفتوح ، وتنمية الهياكل التنظيمية وتحليل ودراسة ومراجعة السياسات جزءاً لا يتجزأ من عملية مراقبة وتحديد الأنشطة .

٤ - الحد من انتشار الهياكل الإدارية والتنظيمية في ضوء الموارد المطلوبة لجهود التنمية الاقتصادية والحاجة إلى تقليل تكاليف التشغيل الحكومي إلى أدنى حد .

٥ - إقامة نظام فعال لاجتذاب الموظفين العموميين والاحتفاظ بهم ومنحهم الحوافز وتدريبهم لإتاحة الفرصة لهم لتحسين أوضاعهم الوظيفية ، لضمان استخدام الأفراد ذوي الدوافع طبقاً لمعايير الامتياز الداخلية والالتزام بأهداف التنمية في أدائهم لمهامهم .

١٠٥ - انتهاج سياسات واجراءات تكفل التخفيض المتزايد في الاعتماد على استخدام الخبراء الأجانب والمهارات الأجنبية . والنهوض في نفس الوقت بتدريب المواطنين في مشروعات التعاون الفني وتشجيع تشغيل الخبراء الأفرقيين داخل الإقليم .

١٠٦ - وضع برامج لتدريب سكان الريف والعاملين في القطاع غير الرسمي من أرباب الحرف المختلفة ، وتكليف هذا التدريب لتحسين المهارات والتكنولوجيات المحلية . فذلك من شأنه تهيئة مراجعة أساسية وشاملة واصلاح الأساليب السائدة وتقنيات التدريب وتعليم الكبار لاكتساب المهارات ، ونقل التكنولوجيات والمعارف الفنية ، كما يتعين الاهتمام بصورة مناسبة ودعم دور أساليب التدريب غير الرسمية واستخدام وسائل الإعلام في تدريب جواهر السكان .

١٠٧ - تنمية القدرات للاستجابة للطلب المتزايد على مدخلات القوى العاملة الفنية في قطاعات الإنتاج ، وخاصة في الصناعة ، والزراعة ، والعلوم والتكنولوجيا بحيث تزيد نسبة خليط المهارات في إنتاج العلماء والفنيين والحرفيين إلى نسبة عالم واحد إلى ٥ من الفنيين إلى ٣٠ من الصناع والحرفيين .

١٠٨ - ينبغي أن يشكل تحسين فرص الدخل والعمالة المجزية للشباب ولمن تركوا المدرسة أحد الأهداف الرئيسية في أنشطة التنمية في كل قطاعات الإنتاج والخدمات . ويتعين تعزيز هذه السياسة بتنفيذ برامج فعالة لتدريب المهارات والإدارة في القطاع غير الرسمي ، وخاصة في الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة في ضواحي المدن .

١٠٩ - يتعين تحسين نوعية موارد القوى العاملة اعطاء مزيد من الاهتمام للبرامج التي تحسن نوعية الحياة وأداء العمال عن طريق تحسين التغذية ، والاسكان ، والرعاية الطبية والصحية ، والبيئة الصحية ، ويتعين تطوير اليد العاملة المطلوبة على كل المستويات واستخدامها بصورة فعالة لتنفيذ البرامج والأنشطة التي تساهم في تحسين نوعية الحياة .

١١٠ - وتتطلب تنمية الدولة الجهود الجماعية لكل السكان . لذلك يتعين اتخاذ اجراءات تكفل المشاركة التامة والفعالة لكل السكان في التنمية الوطنية .

على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية :

١١١ - يتعين توجيه الجهود اللازمة على هذه المستويات نحو تعزيز العمل القومى عن طريق تهيئة خطوط توجيهية وتيسير العمل في مجال تنمية اليد العاملة والاستفادة منها . ولهذا ، فإن استراتيجية البرنامج تؤكد على التعاون والاعتماد الجماعى على النفس في مجال موارد اليد العاملة عن طريق :

١ - اجراء دراسات بشأن القوى العاملة ، وإعداد صورة عامة لأوضاعها ، وتنفيذ برامج تدريبية في أفرع وخطوط إنتاج محددة في قطاعات الإنتاج الأساسية والخدمات المساندة ، وبالتالي تهيئة خطوط توجيهية لصياغة وبدء برامج تدريبية على المستويات الوطنية والإقليمية تستهدف تلبية الاحتياجات من القوى العاملة .

٢ - دعم الخدمات الإعلامية والتوظيفية لتسهيل التعرف على الخبراء الأفريقيين وتشغيلهم ، وتشجيع المنظمات الاستشارية مثل البرنامج الذى تديره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنمية استخدام الخبراء الأفريقيين وتنمية الخدمات الاستشارية المحلية .

٣ - انتاج سياسات عمالة تسمح بالانتقال الحر للعمال داخل الأقاليم الفرعية ، مما يسهل تشغيل واستخدام القوى العاملة المدربة الفائزة من دولتها إلى دولة أخرى من الدول الأعضاء التى تعاني نقصاً في المهارات .

١١٢ - الدعم الفعال لمرافق التدريب الإقليمى ودون الإقليمى ومؤسسات الأبحاث والاستفادة التامة منها عن طريق توفير الاعتمادات لتشغيل ورعاية تدريب المواطنين في مؤسسات التدريب المتخصصة الإقليمية ودون الإقليمية أو المتعددة القوميات . ويمكن أن تتحقق فعالية التعاون والاعتماد الجماعى على النفس في ميدان تنمية القوى العاملة فقط إذا قامت الدول الأفريقية بتجميع موارد إنشاء وتشغيل مؤسسات التدريب والأبحاث دعماً للمتطلبات من القوى العاملة في قطاعات التنمية والخطوط الإنتاجية ذات الأولوية وتعزيز المؤسسات القائمة والاستفادة منها استفادة كاملة .

١١٣ - دعم البرنامج الموسع الذى تنسقه وتديره منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتدريب والزمالكات لأفريقيا ، والذى يستهدف تدريب ٨٠٠٠ أفريقى في غضون خمسة أعوام ، مع اعطاء أولوية للاحتياجات من القوى العاملة للقطاعات المختلفة والخطوط الإنتاجية ذات الأولوية سالفة الذكر ، ودعم تنمية العاملين في مجال التدريس والأبحاث بالمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية ، ونقل الخبرات ، وتطوير التعاون التقنى الأفريقى بين البلدان النامية في مجال الاستفادة من مرافق التدريب المتاحة داخل الإقليم . ويتطلب هذا البرنامج ميزانية تشغيل أدناها ١,٥ مليون دولار أمريكى سنوياً بالإضافة إلى أماكن التدريب . ويفتضى الأمر توفير دعم الدول الأعضاء عن طريق :

- (١) منح مالية لإدارة البرنامج .
- (٢) تقديم الزمالكات والمنح الدراسية ، وأماكن للتدريب عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لصالح الدول الأعضاء الأخرى .
- (٣) ترشيح مواطنين للتدريب بموجب هذا البرنامج ، بما في ذلك ترتيبات تبادل الطلاب والمعلمين .
- (٤) توفير معلومات منتظمة بشأن المرافق الوطنية للتدريب والمنح الدراسية المتاحة لتدريب مواطنى البلدان الأفريقية الأخرى .

العمل الدولى :

١١٤ - أن مبدأ التعاون والاعتماد الجماعى على النفس الذى اعتمدته الدول الأعضاء بفضى ، فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية والاستفادة منها ، بأن تبدأ الدول الأعضاء أولاً بمساعدة نفسها بصفة فردية وجماعية في النضال من أجل البقاء والتقدم . وعلى أية حال ، فإن الدعم الدولى لمساعدة تنمية الموارد البشرية . أمر مرحب به باعتباره مكملاً للجهود الأفريقية المعتمدة على النفس . وينبغى النظر إلى هذه المساعدات على أنها تعزز جهود التنمية الوطنية والإقليمية والمتعددة القوميات ، والتى يتعين على الدول الأفريقية بذلها لتحقيق التنمية والتقدم . ومن المتعين القيام

أثناء بذل هذه الجهود بتعبئة التعاون المستمر والنشط لكل الوكالات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الأخرى ، وذلك دعماً للجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لتنمية الموارد البشرية والاستفادة منها .

الفصل الخامس العلم والتكنولوجيا

١١٥ - أخذ مؤتمر القمة علماً بخلفيات وتطور المفاوضات والحصيلة النهائية لمداولات مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

١١٦ - والنتيجة الحتمية التي تم التوصل إليها هي أنه فيما يتعلق بالدول الأعضاء ، لم يحقق المؤتمر إلا جزءاً فقط من أهدافه ، ولم يحقق برنامج عمل « فيينا » الغرض المرجو منه .

١١٧ - ولكن على الرغم من أن نتائج المؤتمر لم تكن مثمرة وفعالة كما كان متوقفاً إلا أن هناك شعوراً عاماً بضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان اشتراك الدول الأعضاء بصورة فعالة في أى حوار يعقب ذلك المؤتمر .

١١٨ - وبما يتم ذلك ينبغي للدول الأعضاء أن توجه مجهوداتها لوضع استراتيجية للتنمية تكون مرشداً وهادياً للتفكير والتخطيط والعمل لإحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحسين مستوى الحياة للسواد الأعظم من الناس . ويتطلب تحقيق هذا الهدف منها أن تستخدم موارد العلم والتكنولوجيا في تحسين مستوى الحياة الأفريقية والقضاء على البؤس في المناطق الريفية .

١١٩ - من هنا ينبغي إيلاء الاهتمام لدور العلم والتكنولوجيا في التنمية الريفية المتكاملة . وهذا يتطلب ، من بين أمور أخرى ، توليد الموارد المالية وتوفير الإرادة السياسية والشجاعة لدى واضعي السياسة وصانعي القرارات في الفارة لإحداث تغييرات جذرية ذات آثار عميقة في استخدام العلم والتكنولوجيا كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أمراً عاجلاً ذا أهمية قصوى في هذه الفترة التاريخية الحاسمة .

١٢٠ - وينبغي للدول الأعضاء إذن اتخاذ تدابير تكفل تنمية قاعدة مناسبة للعلم والتكنولوجيا واستخدامها المناسب لتأمين تنمية الزراعة ، والنقل والمواصلات ، والصناعة ، بما في ذلك الصناعات الزراعية ، والصحة والاصحاح ، والطاقة ، والتعليم وتنمية القوى العاملة والاسكان والتنمية الحضرية والبيئة .

١٢١ - ويلزم في هذا الاطار أن تتخذ الحكومات الاجراءات اللازمة لإيجاد الأسواق للسلع الرأسمالية والاستهلاكية المنتجة محلياً وكذلك الخدمات في العالم الثالث والدول النامية الأخرى ، وتوفير أجهزة للتعاون الثنائي و/أو المتعددة الأطراف فيما بين البلدان الأفريقية وبلدان العالم الثالث في جهود واعية لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات .

١٢٢ - أخذ مؤتمر القمة علماً ببرنامج العمل للعلم والتكنولوجيا الذي تم اعتماده رهناً بمراعاة الاعتبارات الإضافية التالية :

(أ) على الدول الأعضاء أن تنظم معارض للعلم والتكنولوجيا كل سنة أو كل سنتين ، وتتيح هذه المعارض الفرصة للآتي :

(١) عرض التكنولوجيات المحلية .

(٢) تبادل المعلومات والخبرات فيما بين العلماء والتكنولوجيين الأفريقيين .

(٣) تشجيع نقل التكنولوجيا فيما بين الدول الأعضاء .

(٤) تشجيع التعاون الفني فيما بين الدول الأعضاء .

(ب) على الدول الأعضاء أن تضع خططاً وطنية للعلم والتكنولوجيا تدمج في خطة التنمية الوطنية الشاملة ،

ذلك أن العلم والتكنولوجيا يمثلان مدخلات أساسية لتنمية جميع القطاعات الأخرى الواردة في استراتيجية وبرنامج عمل عقد التنمية الثالث .

(ج) على الدول الأعضاء اتخاذ تدابير لتشجيع البحث الإنمائي في العلم والتكنولوجيا ، وبخاصة عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة .

(د) على الدول الأعضاء اتخاذ التدابير لتشجيع عودة كوادرها العاملة الماهرة إلى بلدان المنشأ .

(هـ) ينبغي أن تحصل أفريقيا على ما لا يقل عن أربعين في المائة من اعتمادات الصندوق المؤقت للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ٢١٨/٣٤ لتنفيذ المشروعات المقدمة للصندوق .

(و) على الدول الأعضاء أن تسعى للاشتراك بفعالية في نشاطات العام الدولي للمعوقين ، وبصفة خاصة في الندوة الدولية المقرر عقدها في تموز/ يوليو ١٩٨١ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمساعدات الفنية للمعوقين ، بهدف إنشاء أو تدعيم الأجهزة اللازمة لتطبيق العلم والتكنولوجيا لتصنيع النماذج وإنتاج الأجهزة الطبية والتعليمية والمهنية الجديدة باستخدام الموارد والخبرات المحلية .

على المستوى الوطنى :

البرنامج ١ : القاعدة الوطنية للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية :

١٢٣ - بنهاية عقد الأمم المتحدة الثانى للتنمية (١٩٧٠ - ١٩٧٩) ازداد إدراك معظم الدول الأعضاء عمقاً بدور العلم والتكنولوجيا فى التنمية . وقد أنشئ عدد من مؤسسات العلم والتكنولوجيا . إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة فى الماضى والجهود الجارية ، فما زالت معظم الدول الأعضاء تفتقر إلى القدرات الوطنية فى مجال العلم والتكنولوجيا ، وبالتالى ظلت معتمدة على المهارات الفنية الأجنبية لتنفيذ برامجها فى ميدان العلم والتكنولوجيا . ويرجع العجز فى تنمية القاعدة العلمية والتكنولوجية من أجل التنمية على المستوى الوطنى إلى عدة عوامل منها :

- (١) استمرار النظام الاقتصادى الدولى القديم بكل أبعاده التكنولوجية دون تغيير .
- (٢) عجز الأجهزة الوطنية الراهنة عن تنمية التكنولوجيا المحلية .
- (٣) الآثار السلبية للتكنولوجية الأجنبية المستوردة .
- (٤) عدم وضوح الرؤيا عند وضع السياسات العلمية والتكنولوجية ومحتوياتها .
- (٥) عجز التعليم العلمى الحالى عن إعطاء الطلاب المهارات اللازمة للتنمية وعدم كفاءة الوسائل المادية لتأهيل هذه المهارات .
- (٦) الفوارق التكنولوجية الشاسعة بين الريف والمدن .
- (٧) عدم الروابط بين البحث الإنمائي والنشاطات الإنتاجية الوطنية وخصوصاً استمرار اتجاه البحوث نحو العمومية والمعرفة البحتة .
- (٨) عدم فعالية تعبئة السكان فى مجال العلم والتكنولوجيا .
- (٩) الافتقار إلى أنظمة نقل التكنولوجيا .
- (١٠) قلة الموارد المالية المخصصة للعلم والتكنولوجيا .
- (١١) ضعف مستوى الأولوية الممنوحة للعلم والتكنولوجيا ، وخصوصاً بالنسبة لتوزيع الموارد المالية الوطنية المتاحة .

١٢٤ - وينبغي ، لكى يلعب العلم والتكنولوجيا دورهما الفعال فى التنمية الوطنية ، وضعها فى إطار وطنى وتنسيقاً مع قطاعات الاقتصاد الأخرى .

١٢٥ - لذلك يجب وضع استراتيجية جديدة لقاعدة العلم والتكنولوجيا لأغراض عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية .

عنصر البرنامج ١ / ١ : إنشاء « مركز » وطنى للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية فى كل من الدول الأعضاء :

١٢٦ - لا يعنى هذا « المركز » بالضرورة وحدة مادية قائمة بذاتها ، إذ يستخدم اللفظ للدلالة على جهاز وطنى تحدد كل دولة عضوشكله وطبيعته وفقاً للهيكل والطبيعة العملية للجهاز الحكومى .

١٢٧ - والسمة الأساسية « للمركز » هى أنه يجب أن يستمد المدخلات من المؤسسات الوطنية الأخرى وأن تربطه بها روابط فعالة ، ومن بين تلك المؤسسات :

- هـذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمسى زكى بطرس
- (١) إدارة تخطيط التنمية .
 - (٢) مؤسسات الاستثمار والمؤسسات المالية .
 - (٣) مؤسسات البحوث الإغاثية .
 - (٤) نظام التعليم والتدريب .
 - (٥) مؤسسات القطاع العام والخاص .
 - (٦) نظام الملكية الصناعية والمعلومات الفنية وبراءات الاختراع .
 - (٧) أجهزة التوحيد القياسى ومراقبة الجودة ..
 - (٨) النظام القانونى .

١٢٨ - ويتمثل الهدف العام « للمركز » فى مساعدة البلد لتقليل التبعية التكنولوجية والاعتماد التكنولوجى على الذات عن طريق إيجاد التوازن الاجتماعى الاقتصادى المناسب بين المدخلات الأجنبية والمدخلات التى تتولد عن طريق العلم والتكنولوجيا والذين تستخدمهما قطاعات الإنتاج الوطنية والخدمات المختلفة . ولتحقيق هذا الهدف ، يجب أن يكون « المركز » قادراً على الآتى :

(أ) وضع سياسة وطنية واضحة للعلم والتكنولوجيا تترجم السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى عمل وتحدد طبيعة ومصادر المدخلات الأجنبية والمحلية المطلوبة .

(ب) المساعدة فى توجيه المدخلات المحلية واستخدامها إلى أقصى حد ممكن عن طريق :

(١) وضع سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا والاشراف على تنفيذها ، ووضع خطط وطنية للعلم والتكنولوجيا .

(٢) تنظيم برامج لتدريب القوى العاملة فى مجال وضع السياسات والخطط الخاصة بالعلم والتكنولوجيا .

(٣) وضع سياسات للعلم والتكنولوجيا فى مجالات مثل :

- التنمية المحلية للتكنولوجيا ، بما فى ذلك البحث الإغاثى .

- نقل التكنولوجيا .

- تنمية الموارد الطبيعية الحيوية .

- تطوير واستخدام الأيدى العاملة فى مجال العلم والتكنولوجيا .

- نشر العلم والتكنولوجيا .

- تمويل أنشطة العلم والتكنولوجيا .

(٤) إنشاء العناصر اللازمة لاستكمال شبكة العلم والتكنولوجيا الشاملة (مثل مؤسسات البحث الإغاثى ،

وخدمات المعلومات التكنولوجية ، والخدمات الاستشارية ، والمصانع التجريبية ومناطق التجارب ، وأجهزة التوحيد القياسى ورقابة الجودة) .

(٥) تعيين احتياجات النطاق الكامل للاقتصاد القومى فيما يتعلق بالبضائع والخدمات والتكتيكات التى يمكن توفيرها بمساعدة النظام القومى للعلم والتكنولوجيا .

(٦) تكوين أجهزة لوضع السياسات يكون من شأنها تشجيع الابتكرات المحلية وتسهيل اكتساب التكنولوجيا الأسرع والأقل تكلفة عن طريق تقديم الحوافز وبرمجة الأنشطة المنسقة والمتكاملة للنظام القومى للعلم والتكنولوجيا .

(٧) النهوض بعملية توليد التكنولوجيا المتعلقة أساساً بالتصميم / الإنتاج والبحث الإغائى .

(ج) العمل على ترشيد وتنظيم المدخلات الأجنبية عن طريق :

(١) تعيين احتياجات الاقتصاد الوطنى بجميع قطاعاته فيما يتعلق بالبضائع ، والخدمات والتقنيات التى يلزم إنتاجها باستخدام مدخلات أجنبية .

(٢) الحصول على المعلومات المتعلقة بالمصادر البديلة للتكنولوجيا لقطاعات الإنتاج والخدمات وتحليل هذه المعلومات .

(٣) تقييم وانتقاء التكنولوجيا الملائمة لقطاعات الإنتاج والخدمات .

(٤) تفصيل التكنولوجيا المستوردة بهدف زيادة نصيب الاسهام المحلى بصورة مطردة .

(٥) تشجيع تكييف واستيعاب التكنولوجيا المستوردة .

(٦) التفاوض بشأن صفقات نقل التكنولوجيا من مركز القوة النسبية .

البرنامج ٢ : تنمية الموارد البشرية في مجال العلم والتكنولوجيا .

١٢٩ - يجب اعطاء الأولوية القصوى لتنمية الموارد البشرية لخلق بنية أساسية للقوى العاملة في ميدان العلم والتكنولوجيا ، وتنمية المعارف النظرية والعلمية ، والقدرات الإنتاجية الخلاقة لاستيعاب وتكييف التكنولوجيا المستوردة من جهة ، وتطوير التكنولوجيا المحلية من جهة أخرى لتحديد واستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية وتحويل المواد الخام إلى سلع ومنتجات مصنعة وشبه مصنعة . وهذا يستدعى تغييراً جذرياً في توجيه برامج التعليم والتدريب في اطار بنية أساسية اجتماعية جديدة تناح فيها المرافق والخدمات الاجتماعية للجميع ، وحيث تحفظ للعمل كرامته وتقدر قيمته الاجتماعية العالية .

١٣٠ - يجب أن يهدف التعليم الابتدائى إلى توفير المواد التعليمية وإبراز دور التكنولوجيا في المجتمع بطريقة مبسطة وبيانية . وفي هذه المرحلة ، ينبغى أن تتضمن العناصر الرئيسية للتعليم تفهم البيئة الريفية ، واستخدام التكنولوجيا التقليدية بواسطة المجتمعات الريفية الأفريقية السابقة والحالية لتسهيل حياة المواطنين . ويجب أن يؤدي نهج « التعليم عن طريق الممارسة » دوراً هاماً في نقل المعرفة والمهارة .

١٣١ - ونحتاج برامج التدريب في المراحل المتقدمة إلى إعادة توجيهها نحو تخريج تكنولوجيين وليس فقط مجرد مهندسين في مختلف المجالات التقليدية . وهذا يتطلب ادخال مواد الاقتصاد ، والإدارة ، والتكنولوجيا ، بما في ذلك تاريخ التطور التكنولوجى ، وتأثير التكنولوجيا على المجتمع ، وتوليد التكنولوجيا ونشرها ، والقانون .

١٣٢ - وفي المستويات المتوسطة ، التى تعاني من نقص حاد حالياً ، ويجب اتخاذ اجراءات لإدخال عناصر من البرامج المشار إليها أعلاه في البرنامج التعليمى مع الاهتمام بوجه خاص بقدرات ورغبات الطلاب وينبغى التشديد على وسائل العمل بالجهد الذاتى .

١٣٣ - بالنسبة لتنمية التلمذة الصناعية ، يجب أن يوجه الاهتمام المباشر إلى الممارسات الحالية في التدريب الفنى للقوى العاملة .

١٣٤ - يجب اعطاء أولوية قصوى لنهج « التعليم عن طريق الممارسة » لنقل المهارات والأغراض التوضيحية في المراكز الإنتاجية والخدمية ، من أجل تخريج المهنى ذى المهارات المتعددة اللازمة لحل المشاكل المتعلقة بالدراسات التقنية في البلاد .

عنصر البرنامج ١ / ٢ : مسح الاحتياجات من القوى العاملة :

١٣٥ - ينطوي هذا العنصر على مسح الاحتياجات اللازمة من القوى العاملة في حقل العلم والتكنولوجيا في كل القطاعات . وتحديد تفاصيل الاحتياجات من القوى العاملة المهنية التي تقوم عليها التنمية .

عنصر البرنامج ٢ / ٢ : تطوير الإدارة الفنية :

١٣٦ - يتطلب هذا العنصر الأنشطة التالية :

- (١) توسيع وتكثيف أسلوب التعليم عن طريق الممارسة ، في تدريب القوى العاملة الفنية .
- (٢) ادخال مناهج الإدارة ضمن المناهج العادية الحالية في دراسة الهندسة والتدريب التقني .
- (٣) التوسع في تدريب المهندسين ليشمل اتفاق العناصر العملية للتكنولوجيا بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى ذات الصلة في عملية التنمية التكنولوجية .

عنصر البرنامج ٣ / ٢ : التدريب في المجالات التقنية التي تعاني من نقص حاد في الأيدي العاملة :

١٣٧ - يستدعي ذلك وضع برامج للتدريب في المجالات التقنية التي تعاني من نقص حاد في الأيدي العاملة ، مثل هندسة الإنتاج ، والتصميم الصناعي والهندسة الكيميائية ، والصناعات التعدينية ، وفي المجالات التي تتعلق بإعداد المشروعات وتقييمها ، إلخ .

عنصر البرنامج ٤ / ٢ : وضع برامج لتدريب وتشجيع المرأة للدخول في مجال العلم والتكنولوجيا .

عنصر البرنامج ٥ / ٢ : تعبئة امكانات التكنولوجيا القابلة للتكيف في القطاع غير الرسمي .

١٣٨ - توجد في أفريقيا اليوم مجموعة هائلة من التكنولوجيات القابلة للتكيف ، كما تتوفر القدرة الابتكارية التقنية في القطاع الميكانيكي التقليدي .

١٣٩ - يجب وضع برامج لتعبئة هذه القدرات لتحقيق الآتي :

- (١) العمل لتحويل هذه القدرات إلى القطاعات المنتجة .
- (٢) التدريب (عن طريق التعليم بواسطة الممارسة) لمن تركوا المدرسة من الطلاب .
- (٣) توجيه تدريب سكان الريف بصفة عامة ، والنساء بصفة خاصة ، لمعالجة المشاكل التقنية البسيطة التي تظهر في الحياة والعمل في هذه المناطق .

عنصر البرنامج ٦ / ٢ : تعميم العلم والتكنولوجيا بين الجماهير :

١٤٠ - يجب القيام بحملات تثقيف وتوعية الكبار في مجال العلم والتكنولوجيا باستخدام اللغات المحلية ما أمكن ذلك - الهدف الرئيسي منها اجتذاب المرأة الريفية للاشتراك بفعالية أكبر في البرامج والمشاريع التكنولوجية الريفية والزراعية (مثل إنتاج الغذاء ، وحفظه ، وتخزينه ، واستخدامه ، والتغذية ... إلخ) . ويجب استخدام أسلوب « التعليم بواسطة الممارسة في هذه الحملات ».

عنصر البرنامج ٧ / ٢ : إعادة النظر في المنهج الدراسي :

١٤١ - على الدول الأعضاء أن تعطي أسبقية لحملات واسعة النطاق لإعادة النظر في المناهج الدراسية الهدف منها جعل كل مستويات النظام التعليمي أكثر ارتباطاً بالاحتياجات الانمائية المحلية للبيئة الأفريقية . وينبغي للدول الأعضاء أن تحدد بعناية الهدف من إعادة النظر هذه عن طريق توضيح الحاجة للتشديد على القيم الثقافية وفهم الحياة الاجتماعية الريفية . ويجب أن تتم المرحلة الأولى من هذه العملية بنهاية سنة ١٩٨١ . وينبغي أن يستهدف منقحو المناهج الدراسية عند تنفيذ مقترحاتهم بشكل مناسب ، الوصول إلى الإنسان كمنتج نهائي يكتسب المهارات والمعرفة التي تمكنه من أن يكون نافعا لمجتمعه ، سواء عمل حراً أو كموظف ، وقادراً على العيش في إنسجام مع بيئته .

عنصر البرنامج ٨ / ٢ : تدريب المدرسين في مجال العلم والتكنولوجيا :

١٤٢ - يجب إنشاء أو تدعيم مؤسسات وبرامج التدريب على أساس مستمر للمدرسين والمعلمين في ميدان العلم والتكنولوجيا .

عنصر البرنامج ٩ / ٢ : وقف نزوح الأدمغة :

١٤٣ - تعاني الدول الأعضاء حالياً خسائر ضخمة بسبب هجرة الأيدي العاملة الماهرة إلى البلدان المتقدمة . وينبغي اتخاذ تدابير بمعاونة المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة من أجل عكس اتجاه هذه الهجرة .

١٤٤ - ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبرامج تنمية الموارد البشرية المشار إليها أعلاه ، وبخاصة في المجالات التالية التي تعتبر تطوير الإنتاج فيها ضرورياً على المدى القريب .

- مواد البناء .
- الأدوية والمخدرات .
- معدات النقل والمواصلات .
- الأدوات والمعدات الزراعية .

البرنامج ٣ : تنمية الهياكل الأساسية لقاعدة العلم والتكنولوجيا :

١٤٥ - لا تزال أفريقيا متخلفة من الناحية التقنية ومعتمدة على البلدان الصناعية لأن كثيراً من الدول الأعضاء قد عجزت عن اتخاذ معظم الإجراءات اللازمة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي .

١٤٦ - أخذ مؤتمر القمة علماً بالنتائج الخطيرة التي يؤدي إليها هذا التخلف التكنولوجي والتبعية مما يجعل من الضروري التغلب بصورة عاجلة عن الأساليب والمفاهيم التقليدية والابتعاد عن الهياكل الاقتصادية الداخلية غير العملية .

١٤٧ - يجب إعادة النظر في الأنماط والأساليب لتحقيق نوع التنمية الذى ينبغى لأفريقيا بلوغه فى الثمانينيات . ويعتمد النجاح فى ذلك على درجة الإرادة السياسية والالتزام من جانب الدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف .

عنصر البرنامج ٣ / ١ : التنمية ونقل التكنولوجيا :

١٤٨ - يجب إيلاء اهتمام خاص للوسط الاجتماعى والثقافى لغالبية السكان ، ومحاولة تلبية احتياجاتهم بالارتقاء بالتكنولوجيا التقليدية كلما كان ذلك ممكناً واستحداثات تكنولوجيات جديدة وتكييف التكنولوجيا المستوردة لتلائم البيئة المحلية . وفى هذا السياق ينبغى اعطاء أهمية قصوى للاختراع والابتكار والنشر . ويمكن أن يكون هناك سوق للقدرات العلمية والتكنولوجيا القائمة ، وينبغى إنشاء جهاز مناسب يتيح تحويل هذه القدرات إلى منتجات وخدمات لتلبية الحاجات .

١٤٩ - يجب على الحكومات تشجيع التنمية المتوازنة للصناعة الريفية والزراعة فى المناطق الريفية للتأكد من أن هناك طلباً على السلع والخدمات الريفية بالإضافة إلى التكنولوجيات التى تتيح إنتاج هذه السلع والخدمات .

١٥٠ - ينبغى تنمية البحث الإغاثى بتوفير مناخ تنافسى حيث يمكن توجيه البحوث التى تقوم بها الجامعات والمؤسسات الأخرى لتلبية متطلبات التنمية وخصوصاً المتطلبات الخاصة بالريف .

فالاختراع المناسب يمكن أن يتحول إلى سلعة إنتاجية وهكذا يمكن الربط بين أجهزة الابتكار والإنتاج .

١٥١ - يجب اتخاذ اجراءات للتأكد من أن نقل التكنولوجيا يتم وفق شروط عامة مقبولة للبلد المتلقى ويدعم استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات والدعم الذاتى فى تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية . كما يجب أن يتم بحث برامج المساعدات الأجنبية بدقة بواسطة أجهزة مقتدرة للتأكد من أن البلد سيستفيد بأقصى درجة ممكنة من هذه البرامج وأن نتيجتها ستكون تنمية اقتصادية اجتماعية متوازنة .

١٥٢ - وينبغى لهذه الأجهزة أن تنظم أنشطة التكنولوجيا والأنشطة الأخرى التى تمارسها الشركات عبر الوطنية فى البلد المتلقى للتأكد من أنها تسهم بصورة إيجابية فى مجالات مثل تنمية المهارات العلمية والتكنولوجية المحلية ، وتوليد فرص العمالة المحلية ، ونقل المعرفة التكنولوجية والإدارية للموزعين المحليين ومستخدمى السلع الرأسمالية والمنتجات الأخرى التى تصنعها الوكالات الفرعية المحلية لهذه الشركات .

(أ) ومن الأنشطة الأولية اجراء الدراسات التالية :

- (١) تحديد احتياجات غالبية السكان من النشاط التكنولوجى .
- (٢) فهم طبيعة المتلقين المحليين للتكنولوجيا وانماياتهم وأفضلياتهم .
- (٣) فهم كيفية تأثير التكنولوجيا على التنمية وكيف تطور المجتمع وتنتشر فيه ، وفهم أساليب تكييف التكنولوجيا .
- (٤) فهم أسلوب عمل الشركات عبر الوطنية وهيكلا وسياساتها ، وكيفية تأثير هذه الجوانب على التنمية من أجل زيادة وعى صانعى السياسة بكافة الأمور المذكورة أعلاه (ينبغى العمل على عقد ندوات وحلقات عمل من أجل هذا الغرض) .

(ب) وينبغى حينئذ وضع سياسات قومية قطاعية ، وسن قوانين لتوجيه التنمية واستخدام التكنولوجيا المحلية وتنظيم عملية اختيار ، وتدقيق ، ومواءمة ، واستخدام التكنولوجيا المستوردة وأنشطة الشركات عبر الوطنية .

(ج) وينبغى إنشاء أو تعزيز وحدات السياسة الوطنية للتوجيه فيما يتعلق باختيار التنمية ، ونقل ، ومواءمة ، التكنولوجيا ، والاشراف على تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالتكنولوجيا ومتابعته . وستساعد نتيجة حصر القوى العاملة على تحديد مزيج المهارات المهنية المطلوبة فى تلك القطاعات ، ويمكن حينئذ إعداد برامج التدريب الملائمة لتنمية القدرات التفاوضية وتدعيم مراكز المساومة ، وتحسين القدرة على تقييم التكنولوجيا ، وتفصيلها ، وإقامتها ، وتشغيلها ، وصيانتها .

(د) ينبغي منح مكافآت وحوافز ابتكار للاختراعات والتجديدات ، وللمعمل الذى يتم فى المؤسسات العلمية والتكنولوجية المحلية ، وغيرها من المؤسسات الأخرى فى الصناعة ، والذى يوجه من أجل تلبية احتياجات تنمية السكان الريفيين وغمناطق التنمية الأخرى المهمة .

(هـ) ينبغي تشجيع العاملين العلميين والتكنولوجيين المحليين ، على الاشتراك فى الندوات التى تقام حول موضوعات التنمية ، وحول المسائل العلمية والتكنولوجية من أجل تأمين نشر المعلومات عن الانجازات التكنولوجية على نطاق واسع .

(و) ينبغي إعداد سجلات للتكنولوجيات المستوردة التى يتم تصنيفها وفقاً للقطاع ، وإمكانية استبدالها على المدى القصير والمتوسط والطويل .

(ز) ينبغي تعزيز القدرات الوطنية للتفاوض عن طريق برامج تدريب مكثفة وسريعة توضع بمعاونة بلدان العالم الثالث ، والمنظمات الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية الأخرى فى المجالات التالية على سبيل المثال :

(١) المدونة الدولية لقواعد السلوك فى نقل التكنولوجيا .

(٢) المدونة الدولية لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية .

(٣) مراجعة اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية .

(ح) وينبغي استخدام مرافق وخبرة المؤسسات التكنولوجية الإقليمية بغية صياغة موقف افريقي مشترك فى المفاوضات مع الشركات عبر القومية .

١٥٣ - يمكن أن تستفيد الدول الأعضاء فى كثير من المجالات المحددة أعلاه من مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى .

عنصر البرنامج ٣ / ٢ : اكتساب ومعالجة ونشر المعلومات والتكنولوجيا :

١٥٤ - يعد الافتقار إلى المعلومات من أهم العقبات الجسيمة التى تعوق اختيار واكتساب واستخدام الاختيارات الملائمة للتكنولوجيا ، وبعد فهم البيئة المحلية وطبيعة واتجاه المتلقين للتكنولوجيا على نفس القدر من الأهمية التى يمثلها توفر المعلومات عن التكنولوجيا الموردة . وينبغي الاهتمام بضمان ملاءمة واردات التكنولوجيا للاحتياجات المحلية التى تم تحديدها . وينبغي إقامة جهاز لتقييم وتنشيط اكتساب ونشر المعلومات عن نطاق التكنولوجيا البديلة ، والعمليات والمنتجات المتاحة لنوع معين من التطبيقات ويقترح اتخاذ التدابير التالية :

(أ) إنشاء أو تعزيز مركز قومي للمعلومات التكنولوجية يتناول ما يلى :

(١) استيراد التكنولوجيا : تحديد فروق الشركات الأجنبية فى الإقليم وفى أماكن أخرى ، وجمع المعلومات عن تشغيل الشركات عبر الوطنية ونشر هذه المعلومات بانتظام على قطاعات الأعمال فى الاقتصاد ، وجمع البيانات عن التكنولوجيا ذات التكلفة المنخفضة والتكنولوجيات المكيفة الأخرى داخل البلاد أو المتوفرة من البلدان النامية والأقاليم الأخرى ، وجمع البيانات عن الاستثمارات الأجنبية والواردات ، والمواد الخام ، وأسعار المنتجات فى السوق العالمية ، والمعايير القياسية والأمور التى ترتبط بها ... إلخ .

(٢) البيانات والاحصاءات عن القدرات التكنولوجية المحلية والبيانات الأساسية : جمع البيانات عن القدرة المحلية لاجتياز التكنولوجيا وتطويرها أو توليد التكنولوجيا المطلوبة ، ومعلومات عن العلاقة بين الطلب على البضائع والخدمات المبدولة من أجل توفير التكنولوجيا الملائمة (وما يرتبط بها من مشكلات فهم طبيعة واتجاه المتلقين للتكنولوجيا) ، ومعلومات عن المراكز القادرة على توفير المشورة الفنية والمعلومات ، وشركات الاستشارات الهندسية الموجودة ومؤسسات التوحيد القياسى ... إلخ .

(٣) تقديم الخدمات المذكورة إلى مختلف القطاعات ، الاقتصادية ولكن بصفة خاصة إلى جهاز الإنتاج .

(ب) وضع برامج مشتركة بين الحكومات الأفريقية وحكومات بلدان العالم الثالث لتوفير زمالات و/أو منح راسية لتمكين طلاب العلوم والتكنولوجيا من القيام إلى جانب الدراسة بزيارات لمراكز تنمية التكنولوجيا في بلدان كل الصين ، واليابان ، والهند ، وجمهورية كوريا .. إلخ . لاكتساب الخبرات وجمع المعلومات عن تاريخ التنمية تكنولوجية في هذه البلدان . وينبغي تخطيط مثل هذه البرامج بواسطة أفرقة متعددة التخصصات من الخبراء في بلدان العالم الثالث والبلدان للتدريب هم الجامعات ومؤسسات الأعمال والمؤسسات الإدارية .

(جـ) تشجيع إقامة و/أو تدعيم الجمعيات والمنظمات العلمية والتكنولوجية المحلية . كما يجب أن تقيم مراكز الإعلام التكنولوجي علاقات مع أنظمة الإعلام التكنولوجي الإقليمية ومراكز إعلام العالم الثالث أو تعزيز العلاقات القائمة مع هذه المراكز لتسهيل عملية تدفق المعلومات وتبادلها في جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة .

(د) اجراء دراسات نموذجية بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسات بلدان العالم الثالث والمؤسسات الإقليمية عن خدمات الإرشاد الزراعي والصناعي لتحسين الحصول منهم على المعلومات الارتجاعية لفائدة مراكز بحوث تنمية والإنتاج .

(هـ) تدعيم وتقوية المنظمات الأفريقية الإقليمية على نحو إيجابي في مجال توثيق البراءات والإعلام مثل : أساريو ، وإيساباديك ESAPADIC ، وكابي CAPI ، وباديس PADIS .

٣ / ٣ : إنشاء المؤسسات :

١٥٥ - لابد من إنشاء مؤسسات و/أو اتخاذ ترتيبات مؤسسية على المستويات القومية والقطاعية لتطوير التكنولوجيا وتنظيم انتقال وتكييف التكنولوجيا والتعليم وتدريب القوى العاملة العلمية والتكنولوجية بمستوياتها المختلفة وتمويل نشاطات التنمية العلمية والتكنولوجية .

١٥٦ - لابد من توفر الإرادة السياسية القوية والالتزام من جانب واضعي السياسة لإنشاء مؤسسات ملائمة وإعادة هيكلة وتوجيه المؤسسات الموجودة لتمكينها من إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل التنمية . ويجب على كل الدول الأعضاء أن تنشئ بموجب القانون وكالات للتوجيه العام ذات استقلال اقتصادي وإداري ، وأن توفر التمويل الدائم اللازم لها مع إنشاء فروع أخرى في مجال البنيان الهيكلي للعلوم والتكنولوجيا .

عصر البرنامج ٣ / ٤ : الأسواق :

١٥٧ - يجب على الدول الأعضاء اتخاذ تدابير لاستغلال الأسواق بصورة جماعية لتسويق السلع الرأسمالية والاستهلاكية المصنعة محلياً والخدمات المحلية في العالم الثالث والبلدان النامية .

عصر البرنامج ٣ / ٥ : التعاون :

١٥٨ - على الدول الأعضاء توفير أجهزة التعاون الثنائي و/أو المتعددة الأطراف فيما بينها و/أو بلدان العالم الثالث بمجهود واع لتشجيع الاعتماد الجماعي على النفس .

١٥٩ - ونقوم هذه الأجهزة بالتعرف على المجالات ذات الأهمية المشتركة التي تتطلب عملاً جماعياً ، والاستفادة التامة من الخبرة المتوافرة داخل المنظمات الإقليمية والدولية عندما يتطلب الأمر المشورة وصور المساعدات الأخرى .

البرنامج ٤ : إنشاء وتحسين وتقوية قدرات الإنتاج المحلي :

عنصر البرنامج ٤ / ١ : التدابير :

١٦٠ - تشخذ الدول الأعضاء تدابير محددة وواضحة للاستفادة التامة من قدرات الإنتاج المحلي في السكك الحديدية وورش الطيران المدنى ومراكز الفنون والحرف ... إلخ ، الموجودة في بلدانها .

١٦١ - وينبغى لهذه التدابير اعطاء الارشاد والتوجيهات اللازمة لإنشاء ورش جديدة تمكنها من تنويع أنشطتها بإنتاج قطع الغيار، والمعدات والآلات الزراعية اللازمة للإنتاج في القطاعات المختلفة .

عنصر البرنامج ٤ / ٢ : تعبئة الامكانيات التكنولوجية المحلية في القطاعات الرسمية وغير الرسمية :

١٦٢ - تقوم الورش المذكورة آنفاً بالعمل كهياكل أساسية لتعزيز وتقوية وتشجيع المبادرات الفردية في التكنولوجيا المحلية غير الرسمية لتحسين الإنتاج وزيادته . ويتمن أيضاً استخدام هذه الورش بأكبر درجة ممكنة لعمليات التدريب المهني الميدانية للعاملين المحليين في مختلف مجالات الإنتاج الصناعى .

البرنامج ٥ : النهوض بالتنمية الريفية .

عنصر البرنامج ٥ / ١ : استحداث تكنولوجيات ريفية منخفضة التكاليف :

١٦٣ - من الخصائص المشتركة للسكان الأفريقيين ارتفاع نسبة سكان الريف (حوالى ٨٠ بالمائة) . ومن أجل تحسين حياة سكان الريف وللتقليل من شظف معيشتهم ، يتعين استحداث ونشر تكنولوجيات ريفية منخفضة التكاليف .

١٦٤ - يتمن تخصيص مرافق وموارد خاصة لما يلى :

(أ) استحداث تكنولوجيات منخفضة التكاليف للزراعة الريفية والإنتاج الصناعى الريفى ، والنقل والمواصلات والأنشطة الأخرى حيثما كان ممكناً في المناطق الريفية .

(ب) تنمية مصادر منخفضة التكاليف للطاقة ، والاهتمام بصفة خاصة بالطاقة الشمسية ، والقوى المولدة من الرياح ، والكتلة الحيوية ، والقوى المائية ، والقوى الجوفية الحرارية .

(ج) إنشاء وتعزيز منشآت للصناعات الصغيرة والحرف كنموذج للتنمية الصناعية ، مع تعزيز قدرات البحث الإنمائى بقوة في مجال الأنشطة الزراعية والصناعات الصغيرة .

البرنامج ٦ : المدخلات العلمية والتكنولوجية اللازمة لتنشيط قطاع برنامج التنمية .

١٦٥ - تضم استراتيجية تنمية أفريقيا خلال العقد القادم ، من بين جملة أمور ، الأولويات التالية :

- (١) تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال الغذاء .
- (٢) انشاء قاعدة صناعية راسخة .
- (٣) التكامل المادى للإقليم عن طريق تنمية النقل والمواصلات .
- (٤) تنمية القدرات اللازمة لتمكين الحكومات من ممارسة السيادة على مواردها الطبيعية .
- (٥) إقامة علاقات متكافئة ومفيدة بصورة متبادلة بين الدول الأعضاء وبقيّة العالم .
- (٦) تحقيق زيادة كبيرة فى النصيب الضعيف الحالى للتجارة فيما بين الدول الأعضاء فى اجمالى التجارة الأفريقية .

١٦٦ - وقد ترجت هذه الاستراتيجية الأفريقية لأغراض عملية إلى مجالات محددة جديدة بالاهتمام العاجل والخاص خلال فترة السنوات الخمس من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ .

١٦٧ - وتتطلب القطاعات التالية التى حددت باعتبارها مجالات لها الأولوية فيما يتعلق بالعمل العاجل توفير مدخلات فى مجال العلم والتكنولوجيا لتنميتها ونشيطها .

- (١) البحث الإنمائى .
- (٢) استحداث التكنولوجيات المناسبة .
- (٣) تقييم وتنظيم التكنولوجيات التى قد تستورد لذلك القطاع .
- (٤) نقل نتائج الأبحاث والتكنولوجيات المستحدثة محلياً .
- (٥) توفير المعدات وانشاء المرافق الفنية الضرورية .
- (٦) تنمية التدريب العلمى والتقنى والقوى العاملة اللازمة للقطاعات المختلفة بما فى ذلك التصنيع والإنتاج والصيانة والإصلاح .

١ / ٦ - الأغذية والزراعة :

١٦٨ - يفتضى الأمر فى مجال الأغذية والزراعة القيام بأنشطة علمية وتكنولوجية فى المجالات ذات الأولوية التالية :

- (أ) الكيماويات الزراعية .
- (ب) البذور المحسنة .
- (ج) منتجات الغابات .
- (د) الآلات والأدوات الزراعية .
- (هـ) تقنيات التخزين والتجهيز .
- (و) تكنولوجيا الرى .
- (ز) مصائد الأسماك .

عنصر البرنامج ١ / ٦ : إنشاء أو تقوية الأجهزة الوطنية :

١٦٩ - ضرورة وضع سياسة وإنشاء أدوات عمل للتنمية الغذائية والزراعية ، مع الاهتمام بالتنمية المتكاملة للقطاع الريفى من الاقتصاد على أن يوضع فى الاعتبار ضمن أمور أخرى ما يلى :

- (أ) توفير مرافق مؤسسية أساسية لتدريب القوى العاملة اللازمة ، وبخاصة المرأة فى مجال الحاجات ذات الأولوية المحددة (أنظر عناصر البرنامج ٢ / ٢ و ٣ / ٢ و ٤ / ٢) .

(ب) توفير قنوات مناسبة للاتصال لربط الزراعة ، والنقل والمواصلات ، والتخطيط الصناعى ، والمالية ، والعمل والعمالة ، والأبحاث والقطاعات الأخرى ذات الصلة فى الاقتصاد .

(جـ) إنشاء الأجهزة القانونية اللازمة على المستوى القومى لتنظيم استخدام الأرض ولدعم التعاون دون الإقليمى والإقليمى والمتعددة الجنسيات فى مجال استخدام هذه الأجهزة الجديدة .

١٧٠ - ويتعين أن تؤدى هذه السياسة وأدوات العمل الوظائف الآتية :

(أ) تطوير وتحسين مرافق الري بما فى ذلك المحافظة على المياه وإدارتها .

(ب) تكثيف استخدام الأدوات اليدوية المحسنة وحيوانات الحرث وتنمية الزراعة الآلية .

(جـ) مضاعفة وتوزيع البذور والسلالات الحيوانية إلى المراحل المتوسطة إن لم تكن المراحل النهائية وذلك لتشجيع إيجاد البديل المحلى للأغذية المستوردة .

(د) تحسين مرافق التخزين لتقليل خسائرها بعد الحصاد وضماناً لكفاية الامدادات الغذائية .

(هـ) مضاعفة وتوزيع البذور والسلالات الحيوانية العالية الإنتاج .

(و) تحسين الصحة الحيوانية .

(ز) تنمية أساليب الصيد التصنيعى للأسماك بالمياه البحرية وزيادة إنتاجية المصايد .

(ح) تكثيف أنشطة ورقابة النباتات .

٢ / ٦ - الصناعة :

١٧١ - هناك حاجة فى القطاعات الصناعية إلى المدخلات العلمية والتكنولوجية فى ستة مجالات ذات أولوية حددها وزراء الصناعة الأفارقة :

(١) الصناعات الغذائية والزراعية .

(٢) صناعات مواد البناء والتشييد .

(٣) صناعات المعادن والمنتجات المعدنية .

(٤) الصناعات الهندسية وصناعات المنتجات الهندسية .

(٥) صناعات الكيماويات .

(٦) الصناعات التى تقوم على أساس منتجات الغابات .

ويتطلب العمل لتنمية المجالات السابقة توفير مرافق لصناعة السلع الرأسمالية لإنتاج معدات النقل والمواصلات ، والأدوات والمعدات الزراعية ، وإنتاج الكيماويات الأساسية ، وهو ما من شأنه أن يؤدى إلى إنتاج الأسمدة والمواد الصيدلانية ، وكذلك مواد البناء الرئيسية ، وقطع الغيار ، والمكونات اللازمة للمنتجات سائلة الذكر .

عنصر البرنامج ٢ / ٦ (١) : إنشاء أو تقوية الأجهزة القومية اللازمة لوضع سياسات صناعية والأدوات التى تكفل ، ضمن أمور أخرى ما يأتى :

(أ) التنمية الريفية المناسبة والمتكاملة ، وعمليات الربط الأمامى والخلفى بين القطاعات الفرعية للصناعة سائلة الذكر ، وشبكات النقل والطاقة ، والمال ، ونظام التعليم والتدريب ، والأبحاث ، والعمل والعمالة ، وقطاعات الاقتصاد الأخرى ذات الصلة .

(ب) توفير المرافق المؤسسية لتدريب القوى العاملة اللازمة على كل المستويات ، وخاصة المرأة ، في مجالات الاحتياج التي حددها وزراء الصناعة الأفارقة (انظر بصفة خاصة عناصر البرنامج ٢ / « ٢ و ٤ / ٢ و ٥ / ٢ ») .

(ج) إنشاء الأجهزة القانونية اللازمة لتنظيم استيراد التكنولوجيا ، ودعم التعاون الإقليمي ودون الإقليمي .

١٧٢ - وتقوم هذه الأجهزة أيضاً بأداء الوظائف التالية في بعض القطاعات الصناعية الفرعية ، وبالتحديد الكيماويات ، والمعادن ، والهندسة ، والغابات ، ومواد البناء والتشييد :

(أ) تقييم القدرات القائمة في كل القطاعات سالفة الذكر ، ووضع البرامج المناسبة لتنمية القوى العاملة فيها على نحو ما هو محدد في عناصر البرنامج ٢ / ٢ و ٣ / ٢ و ٥ / ٢ بقصد الاستفادة بصورة مناسبة من القطاعات المحددة .

(ب) تقييم الامكانيات القائمة من الخامات المحلية ، والمرافق القائمة للتمويل ، والتسويق وإنتاج ما يستورد للصناعات .

(ج) اجراء دراسات للبيئة المحلية وحول طبيعة واتجاه متلقى التكنولوجيا ونقلها وخاصة الشركات عبر الوطنية بحيث يتفق العرض مع الطلب في مجال التكنولوجيا (مثل إنشاء صناعات صغيرة النطاق) ولوضع سياسات لتنظيم الأنشطة في مجال الأعمال الخاصة بالشركات عبر الوطنية .

(د) اجراء دراسات عن أنواع الهياكل التي أنشأتها بلدان العالم الثالث الأخرى لتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية في القطاعات الصناعية المحددة بهدف الاستفادة من النتائج في العمليات الرائدة التي تستهدف الشروع في عملية التصنيع ذات الدعم .

(هـ) بحث الوسائل الممكنة لتوفير الأموال محلياً للأنشطة العلمية والتكنولوجية في القطاعات الصناعية الفرعية المحددة .

(و) بحث الاحتياجات الهيكلية للاستفادة على أحسن وجه على المستوى الوطني من المؤسسات الإقليمية ذات لوظائف التي تؤثر على تنمية القطاعات المختلفة .

عنصر البرنامج ٦ / ٢ (٢) : إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية التالية :

(أ) جهاز استشاري في شئون الهندسة والإدارة يستطيع الاضطلاع بدراسات الجدوى ، وتقييم وتصميم المشروعات ، واختيار المعدات ، وتقييم العقود ... الخ .

(ب) مؤسسة للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة .

(ج) أجهزة قانونية لتنظيم استيراد التكنولوجيا ولتشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي .

٦ / ٣ - الموارد الطبيعية (المعادن والمياه والغابات) :

إنشاء أو تعزيز الأجهزة القومية لدراسة ووضع السياسات التي تكفل وجود روابط أمامية وخلفية ملائمة بين قطاعات هذه الموارد والقطاعات الاقتصادية الأخرى بقصد النهوض بالتنمية الريفية المتكاملة .

١٧٣ - وتضطلع هذه الأجهزة بالمهام الآتية :

عنصر البرنامج ٦ / ٣ (١) : قطاع الموارد المعدنية :

(أ) اجراء حصر للموارد المعدنية (البرية والبحرية على السواء) عن طريق البحوث الجيولوجية والمعدنية ورسم الخرائط .

- (ب) استكشاف ، وتقييم المعادن واستخراجها وتسويقها .
- (جـ) التفاوض لعقد اتفاقيات بشروط مرضية مع الحكومات الأجنبية أو الشركات عبر الوطنية لأداء أى من الوظائف الموضحة أعلاه .
- (د) اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير المعدات وتدريب الموظفين اللازمين مع التنوع والجودة على أن توضع في الاعتبار العناصر ٢ / ٢ و ٣ / ٢ و ٥ / ٢ من البرنامج .

عنصر البرنامج ٣ / ٦ (٢) : قطاع موارد المياه :

- (أ) اجراء حصر لموارد المياه السطحية والجوفية .
- (ب) اعداد تقنيات خاصة لإدارة الموارد المائية ، أى تجميع المعطيات حول توافر موارد المياه ، ونوعيتها ، والتكهن بالطلب في مختلف القطاعات الريفية واعداد واستخدام تكنولوجيات استرجاع المياه وإعادة استخدامها .
- (جـ) اعداد تكنولوجيات لتخزين المياه في المناطق الريفية ، وتوزيع المياه (مثل المضخات اليدوية والوسائل الأخرى) والرى ومعالجة المياه الملوثة ومياه البحر ، والمياه الشديدة الملوحة : والتخلص من المياه المستعملة .
- (د) اجراء مفاوضات لعقد اتفاقات تتعلق بنقل التكنولوجيا في المجالات الموضحة أعلاه ، حسب الاقتضاء ، ولكن بشروط مواتية بالنسبة للبلدان المتلقية .

عنصر البرنامج ٣ / ٦ (٣) : قطاع الموارد الحراجية :

- (أ) إعداد حصر لموارد الحراجية .
- (ب) ادخال أنواع جديدة من النباتات بغية زيادة الإنتاجية عن طريق وسائل التهجين والتخصيب .
- (جـ) النهوض بالبحوث المحلية ودراسة الأنواع المحلية في بعض المناطق البيئية .
- (د) استعدادات تكنولوجيات مناسبة لاستخدام الأيدي العاملة وصناعة معدات إزالة الأشجار ، والزراعة ، وقطع الأخشاب ، ومعالجة جذور الأشجار بجميع أحجامها .
- (هـ) تطوير تكنولوجيات التخزين والمحافظة على منتجات الغابات .
- (و) اعداد الوسائل الملائمة لمعالجة أو إدارة الغابات عن طريق انتاج أنسب نظام للحراجة .
- (ز) تدريب الأيدي العاملة ونشر المعلومات المتعلقة بإدارة واستغلال الغابات .

٤ / ٦ — موارد الطاقة :

عنصر البرنامج ٤ / ٦ : إنشاء أو تعزيز الأجهزة الوطنية اللازمة لوضع سياسات تكفل وجود روابط أمامية وخلفية ملائمة بين قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى بغية دعم التنمية الريفية المتكاملة وتحقيق المهام التالية :

- (أ) اعداد حصر تفصيلي لموارد الطاقة (الأرضية والبحرية) باستخدام التقنيات الجيولوجية ، والجيوفيزيائية والملاحة الجوية ... إلخ . وتقييم إمكانات الطاقة .
- (ب) التقييم الدورى لأنماط الطلب والعرض فيما يتعلق باستخدامات الطاقة في الحياة الأسرية الريفية وقطاعات الزراعة والصناعة والنقل ، بغية استعدادات تقنيات للطاقة وتخطيط أشكال مستقبلية للإدارة .

- (ج) إعداد هياكل فعالة لتوزيع الطاقة .
- (د) تجميع وتحليل وفهرسة ونشر المعلومات بمختلف الوسائل حول التكنولوجيات المتاحة محلياً وفي الأسواق الأجنبية ، من أجل استغلال موارد الطاقة الجديدة والمتجددة .
- (هـ) عمل ترتيبات تتعلق بتدريب الأيدي العاملة على جميع المستويات ، مع إيلاء اهتمام خاص لتنمية الأيدي العاملة التي ترتبط بعناصر البرنامج ٢ / ٢ و ٣ / ٢ و ٥ / ٢ .
- (و) عمل ترتيبات تتعلق بتنمية مؤسسات البحث الإنمائي لإنتاج الطاقة من المخلفات ، وإعداد تقنيات لتخزين الطاقة أو المحافظة عليها .
- (ز) إعداد هياكل للتفاوض ، حسب الاقتضاء ، حول نقل التكنولوجيا بغية أداء مختلف الوظائف المتعلقة بتنمية موارد الطاقة .
- (ح) بحث الهياكل التي تتيح الاستفادة إلى أقصى حد من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية .

٥ / ٦ - النقل والمواصلات :

عنصر البرنامج ٥ / ٦ (١) : الدعم العلمى والتكنولوجى لتنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات فى أفريقيا :

٦ / ٦ الصحة والاصحاح :

عنصر البرنامج ٦ / ٦ (١) : إنشاء أو دعم الأجهزة الوطنية اللازمة لصياغة السياسات ، مع مراعاة العناصر التالية من بين أمور أخرى :

- (أ) الحاجة العامة لتوفير الرعاية الصحية للمجتمع ككل ، وبخاصة الفئات السكانية الأشد فقراً في نطاق التنمية الريفية المتكاملة .
- (ب) استحداث تكنولوجيا سليمة من الناحيتين البيئية والثقافية ، تكفل صنع معدات وأدوية مختارة بتكاليف منخفضة (من المواد المحلية على سبيل المثال) وعمل ترتيبات للحصول على المعلومات المتعلقة بالمسائل الملحة للرعاية الصحية وتبادل المعلومات بانتظام مع البلدان الأخرى .
- (ج) تقييم الاحتياجات فيما يتعلق بنوعيات وأعداد الموظفين المطلوبين والمؤسسات المطلوبة في نطاق التنمية الريفية المتكاملة .

(د) إقامة روابط ملائمة مع القطاعات الاقتصادية الحيوية الأخرى .

١٧٤ - يهدف إلى هذه الأجهزة بصفة خاصة بالأنشطة التالية :

(أ) إعداد حصر بالعقاقير الأساسية اللازمة لعلاج الأمراض المضعفة .

(ب) إجراء دراسات مكثفة (البحث الإنمائي) حول فعالية النباتات الطبية في علاج مختلف الأمراض المعدية وطرق علاجها . ويجب الاهتمام بصفة خاصة بتحديد الموارد النباتية ذات الاستعمال الطبى .

(جـ) اختيار موظفين من ذوى المستوى المتوسط يتم تدريبهم وفقاً لعناصر البرنامج ٢ / ٢ و ٢ / ٢ « للعمل مع باحثين صغيين فى الجامعات والمستشفيات من أجل إنتاج أجهزة صحية بتفقات قليلة .

(د) ادماج الطب التقليدى فى هياكل الطب الحديث وخاصة فى المناطق الريفية ، وتدريب ممارس الطب التقليدى على التقنيات الصحية الأساسية فى مختلف الميادين (مثل تنظيم الأسرة ، والوقاية من الأمراض ، والمواد الغذائية المتاحة فى المناطق الريفية والتي تحتوى على قيمة غذائية عالية) ، وتعزيز أنشطة البحث الإنمائى فى هذا القطاع .

(هـ) إنشاء وتعزيز مؤسسات تدريب الموظفين شبه الطبيين والمرهين طبقاً للمستويات المطلوبة .

(و) تنسيق تجميع وتحليل وتقييم وتصنيف ونشر المعلومات المتعلقة بالصحة التى يتم الحصول عليها من مصادر محلية وأجنبية .

(ز) توسيع وتحسين المرافق والخدمات الطبية والترفيهية فى المناطق الحضرية والريفية .

٧ / ٦ — الاسكان والتنمية الحضرية :

١٧٥ — يجب فى هذا القطاع توجيه عناية مستمرة لإعداد المواصفات (مثل الاحتياجات المتعلقة بإنشاء المباني فيما يتعلق ببعض المواد وبعض الوسائل) وإعداد لوائح التنفيذ والأداء (معايير التصميم أو الهندسة — أنظر عنصر البرنامج ٢ / ٦ (١) فيما يتعلق بصناعة مواد البناء) .

عنصر البرنامج ٧ / ٦ (١) : إنشاء أو تعزيز الأجهزة الوطنية لأداء الوظائف التالية :

(أ) إعداد نظام قومى متكامل من المدونات والمعايير، وتطوير التقنيات والوسائل ... إلخ لأغراض الفحص والرقابة على الجودة .

(ب) النهوض بإقامة المساكن بالجهود الذاتية وذلك بتوفير التصميمات القياسية والكتب والمدونات .. إلخ . لإنشاء وحدات سكنية بسيطة فى المناطق الحضرية والريفية .

(جـ) اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة المرافق المناسبة ، وبخاصة تلك المتعلقة بالمياه وشبكات المجارى ونظام تصريف الفضلات .

(د) اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز هندسة البناء الخاصة بالمناطق الحارة وتخطيط وتصميم المساكن الحضرية والريفية .

(هـ) بحث الهياكل الممكنة على المستوى الإقليمى بغية استخدام المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية على أفضل وجه .

٨ / ٦ — البيئة :

عنصر البرنامج ٨ / ٦ (١) : إقامة أجهزة لتقييم وتخفيف آثار أنشطة التنمية على البيئة :

١٧٦ — يشمل ذلك أنشطة جميع القطاعات المذكورة أعلاه بغية تخفيف آثارها الضارة فى البيئة أو حتى إزالتها تماماً ويتطلب ذلك ، على سبيل المثال :

(أ) إعداد تقنيات لإدارة واستخدام الغابات والمراعى بصورة صحيحة وبحيث تصان الأراضى من تآكل التربة ومن الرياح.

(ب) اتخاذ التدابير اللازمة لتأهيل الموظفين ونشر المعلومات حول وسائل تحسين البيئة .

(ج) اتخاذ التدابير اللازمة لتأهيل الموظفين ونشر المعلومات حول وسائل تحسين البيئة ..

(د) إعداد وسائل الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية بحيث يمكن منع تلوث الهواء والمياه .

عنصر البرنامج ٨ / ٦ (٢) : اتخاذ اجراءات على المستوى الوطنى ودون الإقليمى والإقليمى لإنشاء شبكات تستهدف الرصد والتكهن مقدماً بالكوارث الطبيعية بغية اتخاذ تدابير وقائية واجراءات احتياطية مناسبة فى الوقت الملائم على المستوى الوطنى .

عنصر البرنامج ٨ / ٦ (٣) : إنشاء أو تعزيز الأجهزة القومية لمكافحة الجفاف والتصحر وذلك بفضل ما يلى بوجه خاص :

(أ) التخطيط والإدارة من أجل الاستخدام الرشيد لموارد الأرض والمياه والغابات فى نطاق حملة مكافحة التصحر.

(ب) تنمية الموارد البديلة للطاقة بغية استخدام النباتات الخشبية والفحم كمصادر رئيسية للطاقة .

(ج) استحداث مناهج مبتكرة لمكافحة الجفاف والتصحر.

(د) إعداد أنظمة لتيسير تبادل المعلومات العلمية والفنية فى هذه الميادين .

١٧٤ - قد يكون من الضرورى فى بعض هذه القطاعات قبل تقديم مقترحات تتعلق بطبيعة الهياكل الأساسية والمرافق الأخرى المطلوبة لخطه عمل شاملة القيام بما يلى :

(١) عقد فريق عامل من الخبراء يعهد إليه بتحديد مجالات العمل ذات الأولوية ، وصياغة برنامج لإيفاد بعثات ميدانية .

(٢) إيفاد بعثات لجميع المعلومات بشأن الموقف الراهن فيما يتعلق بمرافق البحث الإغاثى ومؤسسات الإنتاج ، والأيدى العاملة ، والعناصر التكنولوجية اللازمة لتوسيع نطاق الأنشطة فى المجالات ذات الأولوية .

(٣) عقد اجتماع للخبراء لبحث تقرير البعثات وتقديم مقترحات مفصلة لوضع خطة عمل ذات مراحل على المستويين الوطنى والإقليمى .

(٤) عقد اجتماع دولى حكومى للتصديق على المقترحات .

١٧٨ - تستطيع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى تنفيذ مشروعات من هذا النوع .

البرنامج ٧ : تعبئة وسائل التمويل من أجل العلم والتكنولوجيا :

١٧٩ - ينبغى للدول الأعضاء العمل على تحسين أجهزة التمويل الحالية وإنشاء أجهزة أخرى جديدة على المستوى الوطنى لضمان التمويل على أساس أكيد ومستمر بغية زيادة الموارد المتاحة لخدمة تنمية قدراتها العلمية والتكنولوجية وتنفيذ برنامج العمل .

١٨٠ - لكي تثبت الدول الأعضاء ارادتها والتزامها السياسي ، فإنه مطلوب منها بإلحاح أن تستهدف في خلال العقد الحالي الوصول تدريجياً بمساهماتها في دعم قدراتها العلمية والتكنولوجية إلى نسبة ١ بالمائة من صافي الناتج المحلي الإجمالي وهذا الهدف يمكن بلوغه بصفة خاصة عن طريق التدابير التالية :

عنصر البرنامج ٧ / ١ : إنشاء صندوق وطني لتنمية العلم والتكنولوجيا :

١٨١ - إنشاء جهاز لتنمية العلم والتكنولوجيا يعهد إليه بتمويل الأنشطة العلمية والتكنولوجية وتنمية القدرات التكنولوجية للقطاعات الاقتصادية ذات الصلة .

١٨٢ - ويمكن زيادة موارد هذا الجهاز بالطرق التالية :

- (١) زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للعلم والتكنولوجيا .
- (٢) تخصيص نسبة مئوية من الضرائب التي تحصل من استهلاك المنتجات المستوردة للأنشطة المتعلقة بالبحث الإنمائي لكي يمكن إنتاج بدائل لتلك المنتجات واستخدام الموارد المحلية .
- (٣) فرض ضريبة على الدخل العام أو رقم الأعمال في المؤسسات العامة والخاصة الرئيسية في قطاع الإنتاج .
- (٤) إلزام جميع الشركات والمشروعات ذات المساهمة الأجنبية بتخصيص نسبة مئوية محددة (تحدد على المستوى الوطني) من مصروفاتها الكلية لتنفيذ أنشطة معتمدة على المستوى الوطني للبحث الإنمائي والمشروعات في هذه الشركات . وحيثما لا يمكن تحقيق ذلك ، يجب على الشركات أن تساهم بمبلغ مماثل في الصندوق الوطني لتنمية العلم والتكنولوجيا .

١٨٣ - يجب أن يعمل المركز الوطني لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية في تعاون وثيق مع الصندوق الوطني لتنمية العلم والتكنولوجيا . ويحدد المركز أولويات التمويل ، وتخصص التسهيلات الائتمانية عن طريق الصندوق لمؤسسات البحث الإنمائي .

على المستويين دون الإقليمي والإقليمي

عنصر البرنامج ٨ / ١ : مساندة أنشطة المؤسسات التكنولوجية الدولية الحكومية دون الإقليمية والإقليمية :

١٨٤ - أنشئت عدة مؤسسات تكنولوجية إقليمية ودون إقليمية وفقاً لقرارات اتخذتها حكومات الدول الأعضاء . وينبغي للدول الأعضاء توفير الموارد الملائمة وكذلك الموارد التي يمكن الحصول عليها من مصادر أولية أخرى لمساعدة هذه المؤسسات على تحقيق أقصى قدر من النشاط . وينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا توفير الوسائل اللازمة لتنسيق أنشطة هذه المؤسسات فيما بين المؤسسات ذاتها وبالتشاور الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وفيما بين الدول الأعضاء . وينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ مراكز اتصال وطنية لضمان الاتصال الفعال مع المؤسسات ومع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية الاستفادة من خدماتها على النحو الكامل .

١٨٥ - وفيما يلي بيان توضيحي بهذه المؤسسات على سبيل المثال :

- (١) المركز الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا (داكار، السنغال) .
- (٢) المركز الإقليمي الأفريقي للتصميم الهندسي والصناعة (أبيدجان ، نيجيريا) .
- (٣) المعهد العالي الأفريقي للتدريب والبحوث التقنية (نيروبي ، كينيا) .
- (٤) منظمة الملكية الصناعية لأفريقيا الناطقة بالانكليزية (نيروبي ، كينيا) .

- (٥) المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (ياوندى ، الكاميرون) .
 (٦) مركز تنمية الموارد المعدنية لشرق أفريقيا (دودوما ، تنزانيا) .
 (٧) المنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس (أكرا ، غانا) .
 (٨) المجلس الأفريقى للاستشعار من البعد والمراكز التابعة له (أوغادوغو، كينشاسا، القاهرة، جزيرة أيف، نيروبي) .

- (٩) المركز الإقليمى للتدريب على تقنيات المسح الجوى (جزيرة أيف) .
 (١٠) المركز الإقليمى للأجهزة المتخصصة فى المساحة والخرائط (نيروبي ، كينيا) .

١٨٦ — ومن بين المؤسسات قيد الإنشاء : (١) مركز أفريقيا الوسطى لتنمية الموارد المعدنية ، (٢) المركز الإقليمى لبحث وتطوير الطاقة الشمسية .

١٨٧ — ويتوقف نجاح هذه المؤسسات الدولية الحكومية إلى حد كبير على المساهمات المالية التى تقدمها الدول الأعضاء .

١٨٨ — والدول الأعضاء مدعوة لاتخاذ اجراءات تكفل سداد مساهماتها بصورة منتظمة — وفى الفترات المتفق عليها — حتى يتسنى للمؤسسات أن تؤدي وظائفها التى أوكلتها إليها الحكومات من أجل التدعيم والتنمية والتقدم فى أفريقيا .

١٨٩ — ويمثل إنشاء المؤسسات وسيلة استراتيجية وتكتيكية هامة لضمان التقدم المنسق المترابط بين الأجهزة الاجتماعية والاقتصادية . وهكذا ينبغى للدول الأعضاء أن تتعاون لإقامة أجهزة مؤسسية جديدة فى مجالات تنمية العلم والتكنولوجيا إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

عنصر البرنامج ١ / ٨ (١) : التعاون الثنائى والمتعدد الأطراف فى مجال العلم والتكنولوجيا .

١٩٠ — ينبغى للدول الأعضاء التعاون كلما أمكن فى تحديد وتنفيذ عناصر برنامج العمل لأفريقيا كوسيلة أخرى لدعم قدراتها العلمية والتكنولوجية .

عنصر البرنامج ٢ / ٨ : اجراء دراسات الجدوى بشأن البرنامج :

عنصر البرنامج ٢ / ٨ (١) : إنشاء شركات تعليمية متعددة الجنسيات :

١٩١ — أن تاريخ تنمية التكنولوجيا فى بلدان مثل اليابان ، والصين ، والهند ، وجمهورية كوريا ، والمكسيك ، والبرازيل وزاخر بالدروس المفيدة التى ينبغى اتخاذها كنموذج لأفريقيا .

١٩٢ — ويوصى بإيلاء اهتمام جاد بصفة خاصة لدراسة التنظيم المخطط بعناية لعملية التعليم بالممارسة . وينبغى إنشاء مثل للصناعات الميكانيكية للمستشفيات الجامعية فى البداية على المستوى دون الإقليمى .

عنصر البرنامج ٢ / ٨ (٢) : إنشاء معاهد أو رابطات للمشاورات التقنية الإقليمية وشبه الإقليمية :

١٩٣ — مازالت أفريقيا تعتمد بصورة كبيرة على الأجهزة الخارجية للمشاورة فى تخطيط وإعداد مشروعات التنمية بما فى ذلك دراسات الجدوى . وفى وضع وتقييم المشروعات وتصميم المشروعات والاشراف على تنفيذها .

١٩٤ - وهناك بعض الأجهزة الاستشارية المحلية ولكن من الضروري تعزيزها وزيادة قدراتها .

١٩٥ - ينبغي من خلال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي إنشاء معاهد أو رابطات استشارية تقنية محلية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل المعاونة على تنمية وتدعيم الأجهزة الاستشارية الوطنية ، والاهتمام بالمشروعات المتعددة الجنسيات والمشروعات الوطنية المعقدة إذا لزم الأمر .

عنصر البرنامج ٢ / ٨ (٣) : إنشاء مراكز للتدريب والبحث .

عنصر البرنامج ٣ / ٨ : اعداد برامج لتبادل النساء من أجل تحسين المهارات .

١٩٦ - هناك أقاليم فرعية في أفريقيا معروفة بالمهارات التقليدية المتطورة في مجالات النسيج ، والصباغة ، وصناعة اللعب المحلية ، والحرف بصفة عامة .

١٩٧ - وينبغي اعداد برامج لتبادل النساء المدربات في هذه الميادين على المستوى دون الإقليمي ، عن طريق الوكالات المتخصصة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتشغيل للجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية نشر هذه المهارات في كل أفريقيا .

عنصر البرنامج ٥ / ٨ : التمويل الإقليمي :

١٩٨ - ينبغي بذل جهود خاصة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل تنمية العلم والتكنولوجيا والأنشطة العلمية والتكنولوجية على المستوى الإقليمي . وينبغي للمؤسسات التالية المساهمة في هذا المجال :

(١) ينبغي لمصرف التنمية الأفريقي ، وفقاً لروح الإعلان الأفريقي بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي ، أن يخصص على الأقل نصف موارده المكرسة للبرامج من أجل المشروعات المتعددة الجنسيات وأيضاً تخصيص نسبة مئوية معينة من هذه الموارد لتمويل مشروعات في مجال العلم والتكنولوجيا خلال الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ .

(٢) ينبغي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أن يخصص ثلث موارده على الأقل لمشروعات متعددة الجنسية ، وأن يخصص نسبة مئوية معينة من موارده لتمويل مشروعات في مجال العلم والتكنولوجيا خلال الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ .

(٣) ينبغي للبنوك الإقليمية للتنمية أن تسهم في زيادة القدرة الإقليمية في مجالات الاستشارة ، والهندسة ، والتصميم ، والبناء بفضل الاستغلال الأمثل للطاقة الموجودة في الإقليم .

(٤) ينبغي لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا السعي للحصول على الأموال من مصادر التمويل الدولية ، والوكالات الإنمائية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ونظام التمويل من أجل تنمية العلم والتكنولوجيا التابع للأمم المتحدة والمنشأ مؤخراً ، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية ، من أجل تمويل تلك المشروعات في الإقليم خلال الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ ، التي تسهم إلى أقصى حد في تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية .

على المستوى الدولي .

عنصر البرنامج ١ / ٩ : المعاونة المالية والتقنية :

١٩٩ - من بين التجمعات الإقليمية لبلدان العالم التي تكون البلدان النامية (مجموعة الـ ٧٧) ، تمثل أفريقيا

أوسع تجمع من حيث عدد البلدان يتركز فيه أكبر عدد من البلدان الأقل نمواً، وهي الأكثر تأخراً والأشد تضرراً في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية. وبالتالي، يتعين أن تتمتع أفريقيا باهتمام قوى وفوري فيما يتعلق بالمبالغ التي يخصصها وينفقها الصندوق المؤقت للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية خلال العامين اللذين سيجرى فيها نشاط هذا الصندوق الذي يديره برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

٢٠٠ - وينبغي للدول الأعضاء أن تطلب تخصيصاً اجالياً لا يقل عن أربعين بالمائة من رأس مال الصندوق لتنفيذ المشروعات الرامية إلى تنمية قدراتها العلمية والتكنولوجية.

٢٠١ - وفيما يلي بيان بالمقترحات الخاصة باتفاق هذه المخصصات:

- (١) معونة إلى البلدان من أجل إعداد وتنفيذ المشروعات المنصوص عليها في عنصر البرنامج ١/١.
- (٢) معونة البلدان من أجل إعداد المشروعات المنصوص عليها في عنصرى البرنامج ٢/٢ و ٥/٢.
- (٣) معونة إلى البلدان من أجل إعداد وتنفيذ المشروعات المنصوص عليها في عنصرى البرنامج ٣/٢ و ٤/٣.
- (٤) معونة إلى البلدان من أجل إعداد وتنفيذ المشروعات المنصوص عليها في عنصر البرنامج ١/٥.
- (٥) معونة تمهيدية تقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/أو من المشروعات الكبرى التي تنفذ بالتعاون مع الوكالات التنفيذية الملائمة بمقتضى عناصر البرنامج ١/٦ إلى ١/٦ (٣).
- (٦) معونة تمهيدية تقدم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومن المشروعات الكبرى التي تنفذ بالتعاون مع الوكالات التنفيذية الملائمة المشار إليها في عنصر البرنامج ٨ (١).
- (٧) معونة تمهيدية لإقامة مجتمعات صناعية ومقتضى عنصر البرنامج ذى الصلة.
- (٨) معونة تمهيدية لإنشاء معاهد أو رابطات دون إقليمية بمقتضى عنصر البرنامج ٢/٨ (٢).
- (٩) لكى يتم عن طريق الوكالات المتخصصة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمراكز المتعددة الجنسيات والبرمجة والتشغيل التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، إعداد وتنفيذ برنامج تبادل للنساء ذوات الكفاءة بمقتضى عنصر البرنامج ٣/٨.

٢٠٢ - ينبغي للدول الأعضاء أن توحد جهودها مع جهود بلدان العالم الثالث الأخرى لتعديل نظام وكالات التمويل الدولية القائمة لتحقيق توازن وتوزيع أفضل للسلطة داخل هذه الهيئات. وينبغي المطالبة بأن تكون أفريقيا ممثلة تمثيلاً ملائماً على صعيد اتخاذ القرارات في نظام التمويل من أجل تنمية العلم والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة الذى أنشئ مؤخراً.

٢٠٣ - ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم دعماً فعالاً وأن تشارك في الجهود الرامية إلى إنشاء بنك للعالم الثالث لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية.

مصادر تمويل أخرى:

٢٠٤ -

(١) ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل السعى للحصول بشكل متزايد على التمويل من المؤسسات المالية والدولية التى قامت من قبل بتمويل مشروعات التنمية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير، والبنك الدولى، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية. ويجب التشديد بصفة خاصة على المشروعات المشتركة أو المتعددة الجنسيات فيما بين الدول الأعضاء ومع بلدان العالم الثالث الأخرى.

(٢) ينبغي إنشاء صناديق إقليمية جديدة للعلم والتكنولوجيا، وتعزيز الصناديق الموجودة حالياً، مثل الصندوق الخاص لليونسكو لمشروعات البحث الإنمائي في أفريقيا، وصندوق التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

الفصل السادس النقل والمواصلات

نبذة تاريخية :

٢٠٥ - أدركت الدول الأعضاء دائماً بأن النقل والمواصلات قطاع بالغ الأهمية لا يتوقف على تنمية نمو القطاعات الأخرى وحسب ، وإنما أيضاً التكامل الاجتماعى والاقتصادى فى أفريقيا وبهوض التجارة داخل وخارج أفريقيا .

٢٠٦ - ونظراً للأهمية الخاصة لقطاع النقل والمواصلات بالنسبة للاقتصاد الأفريقى ، اعتمد مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى آذار/مارس عام ١٩٧٧ قراراً يدعو إلى إعلان عقد للنقل والمواصلات . ووافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى أولاً على هذا القرار ثم وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنت بالتالى عقد النقل والمواصلات فى أفريقيا ١٩٧٨ - ١٩٨٨ . وقد اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية هذا القرار فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمنروفيا فى تموز/يوليو ١٩٧٩ .

الاستراتيجية العامة :

٢٠٧ - يؤيد مؤتمر القمة الأهداف الرئيسية لاستراتيجية العقد كما حددها مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء النقل والمواصلات والتخطيط فى أيار/مايو عام ١٩٧٩ بأنه ينبغى للدول الأعضاء العمل لتحقيق ما يلى :

(أ) النهوض بالتكامل بين الهياكل الأساسية فى مجال النقل والمواصلات من أجل زيادة التبادل التجارى داخل أفريقيا .

(ب) تأمين التنسيق بين أجهزة النقل المختلفة من أجل زيادة فعاليتها .

(ج) فتح المنافذ أمام البلدان غير الساحلية والمناطق المعزولة .

(د) تنسيق اللوائح الوطنية وتذليل العقبات المادية وغير المادية إلى أدنى حد من أجل تسهيل انتقال الأشخاص والسلع .

(هـ) تشجيع استخدام الموارد المادية والبشرية المحلية وتوحيد مقاييس شبكات المواصلات ، والمعدات ، والبحث ، ونشر التقنيات الملائمة لأفريقيا فيما يتعلق بتشبيد الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات .

(و) النهوض بالصناعة فى مجال معدات النقل والمواصلات .

(ز) تعبئة الموارد التقنية والمالية خلال العقد من أجل النهوض بتنمية وتحديث الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل والمواصلات فى أفريقيا .

٢٠٨ - يتعين تحقيق هذه الأهداف عن طريق تنفيذ المشروعات المصنفة وفقاً لإمكانية حلها للمشكلات التى يواجهها النقل والمواصلات فى أفريقيا على النحو التالى :

(أ) :

(١) مشروعات إقليمية .

(٢) مشروعات دون إقليمية .

(٣) مشروعات وطنية ذات آثار إقليمية أو دون إقليمية .

(ب) مشروعات لصالح البلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية التى استقلت أخيراً ، ودول الخط الأول ، والبلدان الأخرى التى تحكمها الأغلبية فى أفريقيا الجنوبية .

(ج) مشروعات هم البلدان الأخرى .

٢٠٩ - قرر مؤتمر القمة كذلك تنفيذ برنامج العقد على مرحلتين :

المرحلة الأولى : ١٩٨٠ - ١٩٨٣ :

- مواصلة تنفيذ المشروعات الجارى تنفيذها .

- تنفيذ المشروعات التى تم تحديدها ودراستها ولا تنتظر إلا تمويلها .

- تحديد الجدوى التقنية والدراسات الاقتصادية لمشروعات أخرى والبحث عن مصادر تمويلها .

المرحلة الثانية : ١٩٨٤ - ١٩٨٨ :

- مواصلة تنفيذ المشروعات التى بدأ تنفيذها فى المرحلة الأولى .

- تمويل وتنفيذ المشروعات الجديدة .

- تمويل وتحديد مشروعات أخرى جديدة .

أجهزة تنفيذ العقد :

٢١٠ - حتى يتم تنفيذ العقد بصورة ملائمة وناجحة ، تم تشكيل أجهزة التنسيق والإشراف على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية . وستعمل هذه الأجهزة بالتعاون مع الهياكل الوطنية القائمة أو التى تقرر إقامتها .

٢١١ - على المستوى الإقليمى ، عينت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا « كمؤسسة قيادية » تتولى المسئولية العامة الخاصة ببرنامج العقد ككل ، بما فى ذلك تنسيق تنفيذ برنامج العقد على جميع المستويات والمعاونة من أجل تعبئة الموارد اللازمة له .

٢١٢ - ولإنجاح هذه المهنة ، ستعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية مع جميع منظمات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية الأفريقية من خلال لجنة التنسيق بين الوكالات .

٢١٣ - وسيجتمع مؤتمر لوزراء النقل والمواصلات كل عامين لمتابعة تنفيذ برنامج العقد وتحديد وسائل تعبئة الموارد اللازمة .

٢١٤ - وعلى المستوى دون الإقليمى أقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ١٩٧٧ مراكز متعددة الجنسيات للبرمجة والتنشغيل فى خمسة أقاليم فرعية فى أفريقيا (أفريقيا الشرقية والجنوبية ، غرب أفريقيا ، وسط أفريقيا ، شمال أفريقيا ، ومجموعة البحيرات الكبرى) . وستعمل هذه المراكز على تنسيق تنفيذ برنامج العقد على المستوى دون الإقليمى .

٢١٥ - فى كل مركز متعدد الجنسيات للبرمجة والتنشغيل ، سيقوم وزراء النقل والمواصلات فى كل دولة باستعراض تنفيذ المشروعات المختارة بمقتضى العقد كل سنة .

برنامج المرحلة الأولى :

٢١٦ - من أجل المساهمة فى انجاح عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات فى أفريقيا ، تولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسئولية تحديد العمل الأساسى الخاص بالمرحلة الأولى للبرنامج ، وأى تحديد المشروعات الخاصة بمختلف القطاعات الفرعية للنقل والمواصلات .

٢١٧ - ثم قام مؤتمر وزراء النقل والمواصلات والتخطيط للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذى انعقد فى أديس أبابا فى أيار/مايو سنة ١٩٧٩ بتصفية المشروعات والموافقة عليها .

٢١٨ - وتم نشر جميع المشروعات وتكاليفها في مجلدين تحت عنوان الاستراتيجية الشاملة وخطة العمل : المرحلة الأولى ١٩٨٠-١٩٨٣ .

٢١٩ - ويتضمن المجلد الأول تحليلاً للوضع الحالي لطرق النقل والمواصلات المختلفة في أفريقيا ومحاولة لصياغة توصيات محددة تم على أساسها تحديد المشروعات .

٢٢٠ - ويتضمن المجلد الثاني وصفاً تقنياً لكل مشروع من هذه المشروعات وكذلك تقييماً لمزاياه وتكاليفه وهذا المجلد الأخير مقسم في الواقع إلى ١٢ مجلداً فرعياً تقابل قطاعات النقل والمواصلات الفرعية الـ ١٢ التي تم تحليلها .

٢٢١ - ويبلغ إجمالي عدد المشروعات الجاهزة للتنفيذ خلال المرحلة الأولى ٤٥٠ مشروعاً للنقل و ١٠٠ مشروع للمواصلات .

٢٢٢ - وتبلغ تكلفة المشروعات الـ ٥٥٠ الجاهزة للتنفيذ مضافاً إليها تكلفة الدراسات الخاصة بالمشروعات الـ ٢٢١ المتبقية ٨,٨٥ مليار دولار أمريكي موزعة على مختلف القطاعات الفرعية كما هو مبين في الجدول التالي :

النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	مشروعات خاصة بالنقل
٢٠	١٧٩٦,١٩	أولاً : الطرق والنقل البري
٣٦,٥	٣٢٢٣,١٠	ثانياً : الخطوط الحديدية والنقل بالسكك الحديدية
٤	٣٢٠,٠٤	ثالثاً : النقل البحري
٢٥	٢٢٤٠,٧٦	رابعاً : الموانئ البحرية
٧	٦٣٢,٧٤	خامساً : النقل الجوي
١	٨٦,٢٠	سادساً : النقل بالطرق المائية الداخلية
٠,٥	٤٣,١٥	سابعاً : النقل المتعدد الوسائط
٩٤	٨٣٤٢,١٩	إجمالي جزئي

النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	مشروعات خاصة بالمواصلات
٢,٥	٢٢٣,٤٨	ثامناً : المواصلات السلكية واللاسلكية
	٠,٣٨	تاسعاً : الاتصالات بالأقمار الصناعية
٢	١٦٩,٤١	عاشراً : الإذاعة (الراديو والتلفزيون)
١	٧٦,٣١	حادي عشر : اليد العاملة وتأهيلها للاتصالات السلكية واللاسلكية
٠,٥	٤٤,٣٥	ثاني عشر : الخدمات البريدية
٦	٥١٣,٧٥	إجمالي جزئي
١٠٠	٨٨٥٥,٩٤	إجمالي عام

استعراض المشروعات التى تم اختيارها فى كل قطاع :

٢٢٣ - ان غالبية المشروعات التى اختارها مؤتمر الوزراء تتعلق بأهداف محددة تتعلق بالمشاكل الرئيسية التى تواجهها وسائل النقل أو وسائل المواصلات .

الطرق والنقل البرى :

٢٢٤ - تستهدف مشروعات هذا القطاع الفرعى ربط شبكات الطرق الوطنية بشبكات الطرق فى البلدان المجاورة . ومعظم هذه المشروعات يمثل جزءاً من الطريق العام عبر أفريقيا المزمع إنشاؤه (بطرقه الرئيسية وطرقه الفرعية) والذي سيستخدم على المدى البعيد كشبكة فعالة لنقل الأشخاص والسلع مما سيسير التجارة والاتصالات داخل الدول الأعضاء وفيما بينها .

الخطوط الحديدية والنقل بالسكك الحديدية :

٢٢٥ - تستهدف مشروعات هذا القطاع الفرعى زيادة فعالية خدمات السكك الحديدية الحالية . وتتضمن تطوير الخطوط الحالية والحصول على معدات جديدة للنقل ، وتناول برامج للتأهيل على جميع المستويات من أجل تحسين تقنيات التشغيل والإدارة .

النقل البحرى :

٢٢٦ - لم تهتم الدول الأعضاء بالنقل البحرى إلا منذ وقت قريب . وهى فى حاجة إلى معونة تقنية لتنفيذ الأنشطة المختلفة اللازمة لتحسين هذا النوع من النقل .

٢٢٧ - وفضلاً عن ذلك ، تمت الموافقة على برنامج واسع لتأهيل اليد العاملة ، يتضمن إنشاء أكاديميتين رئيسيتين إقليميتين وكذلك كليات ملاحية وطنية .

الموانئ البحرية :

٢٢٨ - تحتاج الموانئ البحرية الأفريقية إلى برنامج واسع لتجديدها وتزويدها بالمعدات الحديثة لتلبية احتياجات حركة النقل المتزايدة التى تواجهها جميع الموانئ الآن .

٢٢٩ - ولهذا الغرض ، اختيرت المشروعات الخاصة بالموانئ لمواجهة هذه المتطلبات . وبالإضافة إلى ذلك تم التشديد فى مختلف المشروعات المحددة على أهمية التأهيل بالنسبة لجميع فئات العاملين فى الموانئ .

النقل الجوى :

٢٣٠ - تتطلب تنمية الهياكل الأساسية للنقل الجوى فى أفريقيا تحسين وتوفير المرافق والخدمات التى تحتاجها الدول الأعضاء بصورة عاجلة لبلوغ الحد الأدنى من المستوى المطلوب وتنمية متطلبات تشغيل الخطوط الجوية الرئيسية فى الإقليم .

- ٢٣١ - وهم معظم المشروعات المختارة بتوسيع المطارات وتحديثها .
- ٢٣٢ - وتم التشديد على المشاريع التى تتعلق بالتدريب ، وأوصى بإنشاء عدد من المدارس الإقليمية .
- ٢٣٣ - كما وضعت فى الاعتبار مشروعات المساعدة التقنية فى شكل فرق عمل تتولى القيام ببعثات استشارية مخصصة وأنشطة دراسية تسمح بالنهوض بتكامل أفضل فى النقل الجوى فى القارة .

النقل بالطرق المائية الداخلية :

- ٢٣٤ - والمشروعات المختارة هى إما دراسات لتحديد إمكانية الملاحة فى الأنهار والبحيرات الأفريقية أو لدراسة الاستثمارات فى المشروعات الحالية (على سبيل المثال إنشاء مدارس للملاحة النهرية ، وتحديد الموانئ وشراء السفن) .

النقل المتعدد الوسائط :

- ٢٣٥ - من بين هذه المشروعات تنفرد الدراسة التى ترمى لتحديد نطاق معهد للنقل وشروط قيامه بالأهمية القصوى .

المواصلات السلكية واللاسلكية :

- ٢٣٦ - تتضمن مشروعات القطاع الفرعى للمواصلات السلكية واللاسلكية فى المقام الأول مواصلة إقامة الشبكة الأفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالنسبة للخطوط التى تمت دراستها ، وثانياً دراسة إنشاء خطوط أخرى .

- ٢٣٧ - وهناك مشروعات أخرى تتعلق بتحسين الإدارة والتنمية والتشغيل فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الصيانة وإدخال الاتصالات السلكية واللاسلكية فى الريف .

الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية :

- ٢٣٨ - أعربت الدول الأعضاء عن رغبتها فى إقامة شبكة إقليمية للاتصال عن طريق الأقمار الصناعية مكتملة للشبكة الأفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

- ٢٣٩ - ولتحقيق هذا الهدف تقرر دراسة جدوى إنشاء شبكة إقليمية للاتصالات بالأقمار الصناعية كما تقرر ندوات وحلقات عمل بشأن الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية خلال المرحلة الأولى لتنفيذ هذا الهدف .

الإذاعة :

- ٢٤٠ - تتعلق المشروعات المختارة بإنشاء وتحسين الإذاعات ومعاهد التدريب وتنمية اليد العاملة ، وتوفير وتوسيع الخدمات الإذاعية الموجهة للريف وتبادل البرامج .

الخدمات البريدية :

٢٤١ - تهم المشروعات التي تمت الموافقة عليها بصفة خاصة بتأهيل العاملين ، وإقامة مراكز لفرز البريد ومراكز عبور إقليمية وتنمية الخدمات البريدية الريفية ، والتوسع في أجهزة الشبكات البريدية ، وصناديق الادخار ، وإقامة ورش لصناعة المعدات البريدية .

تنمية وتدريب اليد العاملة في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية :

٢٤٢ - تفتضى أهمية توافر الملاك المؤهل في مجالات التشغيل والإدارة ، اللازم لتنمية المواصلات على نحو فعال ، إنشاء مراكز في المرحلة الأولى للتدريب على المستويات الوطنية ودون الإقليمية في مختلف مجالات المواصلات السلكية واللاسلكية وتنظيم ندوات وحلقات تدريبية موجهة توجيهاً خاصاً .

الأثر المتوقع من عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في أفريقيا على الوضع الغذائي في أفريقيا ، والتنمية الزراعية والصناعية ، واستغلال موارد أفريقيا الطبيعية بالتعاون فيما بين الدول الأعضاء .

٢٤٣ - إذا كان برنامج عمل العقد واستراتيجية تنفيذه يستهدفان تشجيع وقيام أواحياء حركة السلع والمعلومات والأشخاص فيما بين البلدان الأفريقية . فهذا كذلك أساس سياسة القارة التي تستهدف الأهداف الاقتصادية الأساسية التالية :

- الاكتفاء الذاتي الغذائي .

- التصنيع .

- استغلال موارد أفريقيا الطبيعية ولا سيما مواردها المعدنية .

٢٤٤ - ولكي تكون هذه السياسة سياسة فعالة ، يتعين أن تأخذ في اعتبارها إمكانية التكامل بين البلدان والمناطق بغض النظر عن الحدود ، مما يستلزم إقامة تعاون وثيق بين المنتجين والمستهلكين ، كما يستلزم بطبيعة الحال وجود شبكات للنقل والمواصلات لا بد من إقامتها حيثما لا توجد . وهذا على وجه التحديد ما يتوخى العقد تحقيقه .

٢٤٥ - لقد تقدمت البلدان الصناعية بصورة متجانسة على مر القرون . وهكذا ولدت التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات بشكل تلقائي لتلبية احتياجاتها ومتطلباتها . الأمر الذي لا ينطبق على أفريقيا - تلك القارة ، التي يتعين عليها أن تعوض تخلفها الكبير في جميع المجالات لكي تلحق بركب البلدان المتقدمة . وبشكل النقل والمواصلات معاً أداة أساسية لا بد من توفيرها وتنميتها وصيانتها إذا أريد النمو والتوسع للصناعة والزراعة والحراجة والتعدين في أفريقيا . إن الصناعات الأفريقية الناشئة التي سرعان ما تفوقت عليها التكنولوجيا التي تتقدم بصورة مطردة ، وجهود أفريقيا في المجالات المشار إليها أعلاه . لا يمكنها أن تحقق في الوقت نفسه تلبية الاحتياجات المحلية وتوليد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأغراض بمعدل التقدم الحالي . لهذا ، فإن النقل والمواصلات شرط أساسي للتنمية فبمساعدها يمكن استغلال امكانيات القارة الهائلة استغلالاً رشيداً مع فرص كبيرة للنجاح التام في ذلك المسمى .

مؤتمر إعلان المساهمات :

٢٤٦ - بعد أن وافق الوزراء الأفارقة على هذا البرنامج ، وللتحضير لمؤتمر إعلان المساهمات الذي سيعقده الأمين العام للأمم المتحدة ، قامت اللجنة الاقتصادية بالمبادرة إلى :

- عقد لقاء في ٣١ تموز/يوليو ١٩٧٩ مع سفراء البلدان الصناعية المعتمدين لدى الحكومة الأثيوبية.
- عقد اجتماع في أوائل أيلول/سبتمبر مع المسؤولين عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والصندوق الأوروبي للتنمية، ومجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى في بروكسل، وصدر قرار مناسب عن هذا الاجتماع.
- القيام خلال أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر، في غمرة اجتماعات بروكسل، بإيفاد بعثات إلى الدول الصناعية والمؤسسات المالية لشرح فكرة العقد وأهدافه وآفاق تنفيذه، وبرنامج العمل والاستثمارات المطلوبة، لتشجيعها على زيادة مساعدتها لأفريقيا من أجل تمويل هذا البرنامج.
- القيام في نيويورك قبل مؤتمر إعلان التبرعات بتنظيم اجتماع للجنة التنسيق فيما بين الوكالات في ١٢ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٧٩ « واجتماع سابق لمؤتمر إعلان المساهمات » في ١٣ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٧٩.
- ٢٤٧ — وأسفر مؤتمر المساهمات المنعقد في ٢٠ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٧٩ عن النتائج التالية :
- (أ) التزامات نهائية من البلدان الأفريقية فقط بلغ مقدارها ١٥٥٥٨٨ دولاراً أمريكياً.
- (ب) تعهدات بتقديم مساهمات في تنمية النقل والمواصلات في أفريقيا في هيئة مساعدة ثنائية قدمها عدد من البلدان الصناعية، ونيجيريا (لبرنامجها الخاص) ، وبعض المؤسسات المالية الدولية بلغ مجموعها ٦,٣ مليار من الدولارات الأمريكية.
- ٢٤٨ — عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كجهاز قيادى لعقد النقل والمواصلات في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، أن تقوم على نحو كامل بدور التنسيق والمنظم والحافز، وأن تعد تقارير بانتظام عن تنفيذ برنامج العقد، وتتخذ الترتيبات لإعداد برنامج للمرحلة الثانية مما يستلزم تزويدها بالموارد اللازمة. وينبغي للدول الأفريقية والوكالات الممولة أن تساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية للقيام بهذا الدور:
- (أ) وتتمثل إحدى المهام الأساسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في العمل على اقناع البلدان الأفريقية التى أخذت مبادرة العقد والتي أعدت بل واعتمدت البرنامج بأن تمنحه الأولوية العليا وذلك بإدراجه في خطط تنميتها الوطنية.
- (ب) نظراً لأن الدول المانحة والمؤسسات المالية قد أعلنت تفضيلها للمساعدة الثنائية، فإنه ينبغي للدول الأفريقية أن تبادر إلى تقديم المشروعات « المتفق عليها » للمرحلة الأولى إلى وكالات التمويل المختلفة، وأن تتوصل أيضاً إلى اتفاق في الرأي فيما بين البلدان المشتركة في مشروعات دون إقليمية وإقليمية فيما يخص تمويلها وتنفيذها، وأن تتيح للجنة الاقتصادية لأفريقيا فرصة المشاركة في أى مشاورات تجري بين الدول الأفريقية المفردة والبلد المانح أو المنظمة المانحة حول المشروعات الخاصة بالنقل والمواصلات.
- (ج) ولكى يتسنى للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعد تقارير بشأن تنفيذ برنامج النقد إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، ينبغي للبلدان الأفريقية والوكالات الممولة أن تزود اللجنة الاقتصادية بالمعلومات اللازمة على النحو الذى تطلبه اللجنة.
- (د) ومن أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات بخلاف المشروعات الوطنية، وإجراء دراسات محددة، سوف يتعين أن تعقد تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعات تقنية استشارية مع مجموعات البلدان المانحة والمؤسسات المالية بشأن برامج محددة بمشاركة الحكومات، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وغيرها من المنظمات الحكومية الأفريقية المعنية.
- (هـ) وللمشاركة بصورة إيجابية في تنفيذ برنامج العقد، يستصوب أن تنظر البلدان الأفريقية في إمكانية استقطاع جزء من الميزانية الوطنية والمساعدات الخارجية لأغراض العقد.
- (و) ينبغي للجنة التنسيق فيما بين الوكالات بشأن العقد أن تجتمع كل عام، وقبل اجتماعات القمة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

الفصل السابع التجارة والمال

التجارة :

التجارة الداخلية :

٢٤٩ - ينبغي منح اهتمام خاص للتجارة الداخلية ولتحسين الظروف الحالية التي تجرى في ظلها ، بحيث تقدم أفضل اسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء . وينبغي لهذا الغرض اتخاذ خطوات وفقاً للحاجة من أجل :

(أ) النهوض بالتجارة الداخلية على المستوى الوطنى مع وضع امكانيات الأسواق الريفية بصفة خاصة في الاعتبار .

(ب) ترشيد قنوات التوزيع للحد بقدر الإمكان من عدد الوسطاء والتحكم في هذه القنوات عن طريق إقامة مشروعات وطنية خاصة أو عامة أو مشتركة .

(ج) الحفاظ على التوازن بين الاستثمارات في قطاع التجارة الداخلية والاستثمارات في القطاعات الإنتاجية بحيث لا يؤدي نمو الأولى إلى إغاقلة نمو الثانية .

نمو التجارة الأفريقية الداخلية :

٢٥٠ - وفيما يتعلق بنمو التجارة الأفريقية الداخلية التي يتعين أن تمثل العنصر الأساسى في الاستراتيجية الحالية ، يقترح اتخاذ التدابير التالية :

(١) تخفيف الحواجز الجمركية أو إزالتها :

(أ) ينبغي للبلدان المعنية أن تجرى فيما بينها في أقرب وقت ممكن في إطار مراكزها المتعددة الجنسيات للبرمجة والتشغيل الموجودة في جيبسنى ، وياوندى وتنجيرمفاوضات من أجل إقامة مناطق مناسبة للأفضليات التجارية أو مؤسسات مشابهة وذلك في موعد أقصاه كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ . وينبغي أن تولى أولوية مناسبة لإنشاء منطقة للأفضليات التجارية لدول شمال أفريقيا .

(ب) تحسباً لإقامة مناطق للأفضليات التجارية أو مؤسسات أخرى مماثلة بنهاية عام ١٩٨٤ ، ينبغي الشروع في اجراء مفاوضات فيما بين الأقاليم الفرعية في موعد أقصاه عام ١٩٨٥ من أجل تخفيف الحواجز التجارية القائمة بينها تدريجياً تنهيداً لازالتها في النهاية .

(ج) يتعين منح المجموعات القائمة التي تستهدف تحقيق التكامل لإقامة مناطق للأفضليات التجارية مساعدة يمكنها من التوصل إلى اتفاقات مناسبة لتحقيق تعاون أوثق فيما بينها .

(د) ينبغي أن تشدد عملية تخفيف الحواجز التجارية وإزالتها ، بصفة خاصة على تبادل السلع الأساسية مع مراعاة عدم حصول أى بلد على ميزة غير مشروعة من جراء تنفيذ تحرير التجارة .

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى بحلول عام ١٩٩٠ لإلغاء جميع العوائق التي تؤدى إلى الحد من التبادل التجارى فيما بينها .

(و) يتعين على الدول الأعضاء أن تتبادل في أقرب وقت ممكن منح ميزة الدولة الأكثر رعاية في إطار تجارتها دون الإقليمية .

(ز) ينبغي خفض جميع أنواع الرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان الأعضاء في إطار المبادلات الأفريقية الداخلية على المنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب ، والبن ، والبقول ، والسكر ، واللحوم ، والذرة والأسماك والبذور الزيتية ، والأرز ، والقمح ، والسرغوم ، والشاي والزيوت النباتية .. إلخ) . في موعد لا يتجاوز كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، وإنشاء جهاز إقليمي للتفاوض كل عامين بشأن إجراءات تخفيضات جديدة في هذه الرسوم .

(ح) يجب إعفاء جميع المنتجات الغذائية التي تنتجها البلدان الأعضاء من تطبيق الحواجز غير الجمركية التنظيمية التي ستسرى اعتباراً من كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ باستثناء القيود الصحية .

(٢) أجهزة وتدابير تستهدف تسهيل وتنمية التجارة .

(أ) ينبغي ، للحد من استخدام العملات الأجنبية والنهوض بالتجارة الأفريقية ، أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات المختصة الأخرى في أقرب وقت ممكن بإجراء دراسات حول عرض وطلب السلع الأساسية التجارية الداخلية من أجل معاونة الحكومات على التوصل إلى ترتيبات للتبادل التجاري في السلع الزراعية وغير الزراعية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية قبل نهاية عام ١٩٨٥ .

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل قبل نهاية عام ١٩٨٣ على إنشاء أجهزة متخصصة لتسويق سلع التصدير والاستيراد الأفريقية الرئيسية ، لتحقيق هدف نهائي قبل نهاية عام ١٩٨٥ يتمثل في إنشاء مجالس دول إقليمية وإقليمية للمشتريين والبائعين لكل سلعة رئيسية .

(ج) يتعين أن تجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات المختصة الأخرى دراسات وأن تتخذ إجراءات من أجل إنشاء مرافق مناسبة لتخزين وحفظ السلع الغذائية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٨٤ .

(د) ينبغي أن تنشأ على المستوى دون الإقليمي قبل نهاية عام ١٩٨٥ رابطات المؤسسات التجارية الحكومية لتحول فيما بعد إلى رابطة أفريقية للمؤسسات التجارية الحكومية تتولى تنسيق سياساتها وإجراءاتها والاتفاق فيما بين البلدان المعنية على الشراء المشترك للواردات الرئيسية .

(هـ) ينبغي للحكومات أن تشجع وتساعد على قيام الغرف التجارية الوطنية (حيثما لا توجد) لتشمل كلا من الشركات التجارية الخاصة ومؤسسات الدولة من أجل إقامة الرابطة دون الإقليمية (حيثما لا توجد) ، والاتفاق على العمل قبل عام ١٩٨٥ ، من أجل إقامة اتحاد أفريقي للغرف التجارية .

(و) ونظراً لضرورة النهوض بالتجارة الخارجية الأفريقية بصفة عامة والتجارة الداخلية الأفريقية بصفة خاصة ، ينبغي لجميع البلدان التي لم تفعل ذلك حتى الآن أن تسعى إلى إنشاء مجالس للنهوض بالتجارة لتولى مسؤولية إقامة مراكز لترويج التجارة بهدف نهائي هو ضم هذه المراكز في رابطات دون إقليمية وتوسيع أنشطة رابطة المنظمات الأفريقية للنهوض بالتجارة .

(ز) ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى من أجل خفض تكاليف أنشطة النهوض بالتجارة ، إلى أن تنشئ ، من خلال رابطة المنظمات الأفريقية للنهوض بالتجارة ، مرافق مشتركة لدراسات السوق ونشر المعلومات التجارية ، وتدريب خبراء للنهوض بالتجارة الخارجية .

(ح) ينبغي للدول الأعضاء أن تقيم على أراضيها مصانع التجهيز المتوسط في خطوط إنتاجها الصناعي وهي المصانع الموجودة حالياً خارج أفريقيا ، وذلك بهدف الإنتاج الأفضل بإمكانات التجارة الأفريقية الداخلية .

(ط) ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ بنوك معلومات تجارية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية .

(ي) ينبغي أن تنشئ البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أجهزة وطنية للتوحد القياسي بأسرع ما يمكن .

(ك) يتعين توسيع نطاق عضوية المنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسى (التى تضم حتى الآن ١٩ بلداً) بحيث تضم جميع الدول الأعضاء بحلول نهاية عام ١٩٨٢ . وتقوم المنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسى بوضع المعايير الأفريقية الإقليمية لجميع المنتجات الهامة بالنسبة للتجارة الأفريقية . وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عند الحاجة النصائح والمساعدات اللازمة .

(ل) يتعين تنظيم أسواق تجارية وحملات دعائية مرة كل سنة على الأقل على المستوى الوطنى ودون الإقليمى والإقليمى ، مع إيلاء أهمية خاصة لنشر المعلومات عن نوعية المنتجات الأفريقية . وفى هذا الصدد ، ينبغى للمنظمة الأفريقية الإقليمية للتوحيد القياسى العمل على تشغيل مشروع إقليمى لاعتماد ماركات المنتجات الأفريقية للتصديق على نوعية المنتجات وترويجها . كما يجب القيام بعملة مستمرة تحت شعار « اشترى منتجات أفريقيا » فى إطار الأسواق التجارية الأفريقية بدءاً بالسوق المقادمة المقرر إقامتها فى ١٩٨٠ . ورغبة فى النهوض بالمنتجات الأفريقية فإنه يتعين أن يقتصر الاشتراك فى هذه الأسواق على البلدان الأفريقية .

(م) ينبغى للبلدان الأفريقية أن تحدد المنتجات التى يزيد استهلاكها فى المناطق الريفية من أجل تشجيع إنتاجها على نطاق واسع وتوفير هذه المنتجات فى إطار التبادل التجارى بين البلدان الأفريقية .

(ن) ينبغى للجنة الاقتصادية ومنظمة الوحدة الأفريقية إجراء دراسة عن التجارة عبر الحدود للتعرف على إمكانية أسهامها على أفضل وجه فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى القارة .

(س) ينبغى بذل الجهود لاستكشاف واستغلال جميع الامكانيات لتحويل المواد الأولية المحلية وتسويقها فى الإقليم الأفريقى .

(ع) ينبغى للبلدان الأفريقية أن تتخذ جميع التدابير المناسبة (بما فى ذلك تنظيم الأسواق التجارية والحملات الدعائية) لتشجيع نمارة السلع الاستهلاكية فى المناطق الريفية على المستويين الإقليمى ودون الإقليمى .

(ف) ينبغى للدول الأفريقية أن تنشئ مؤسسات للتوزيع فى الأماكن التى لا يوجد بها مثل هذه المؤسسات ، وإقامة مرافق التخزين اللازمة للسلع الرئيسية التى تدخل فى إطار التجارة فيما بين البلدان الأفريقية على المستويين الوطنى ودون الإقليمى .

(ص) ينبغى للبلدان الأفريقية أن تنشئ مؤسسات أفريقية للنقل البحرى متعددة الجنسيات ومراكز الشحن على جميع المستويات دون الإقليمية قبل نهاية عام ١٩٨٥ ، ومنحها المعاملة التفضيلية المناسبة فيما يتعلق بالتجارة الأفريقية الداخلية .

(ق) وفصلاً عن ذلك ، ينبغى للبلدان الأفريقية أن تتعاون فى إنشاء وتحسين شبكات النقل والمواصلات المشتركة فيما بينها ، وإنشاء مرافق التأمين لصالح التجار الأصليين حتى يتم نقل البضائع بطريقة سريعة وناجحة وحفظها أثناء نقلها .

(٣) إنشاء شركات إنتاج متعددة الجنسيات ومشاريع أفريقية مشتركة .

(أ) نظراً للامكانيات الكبيرة لتوليد التجارة القائمة فى الإقليم الأفريقى ، ينبغى إعطاء الأولوية للاستثمارات فى القطاعات الإنتاجية كخطوة أولى نحو ازدهار التجارة الأفريقية الداخلية .

(ب) تشجيع التعاون فى مجال تصنيع المواد الأولية المحلية بإنشاء شركات مشتركة أو متعددة الجنسيات .

(جـ) ينبغى للبلدان الأفريقية أن تبرم عقوداً طويلة الأجل فيما بينها للمشتريات والامدادات كوسيلة لتنشيط التبادل التجارى .

(٤) إنشاء سوق أفريقية ، مشتركة .

تعتبر التدابير المشار إليها آنفاً ، بما فى ذلك الاجراءات الخاصة بتنفيذ الترتيبات الإقليمية الفرعية وتدعيم القام منها ، وسيلة لإنشاء سوق أفريقية مشتركة .

التجارة الدولية :

٢٥١ - ينبغي اتخاذ تدابير لتتبع أنماط التجارة الأفريقية الحالية ، سواء جغرافياً أو هيكلياً . وينبغي أن تتضمن هذه التدابير ما يلي :

- (أ) الكشف والاستغلال المنظم لامكانيات التعاون التجارى والاقتصادى مع المناطق والدول النامية الأخرى . وقد أحيطت القمة علماً باعتماد الاقتراح المتعلق بنظام معمم للأفضليات التجارية بين البلدان النامية من قبل الاجتماع المشترك بين الأقاليم ، المتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الذى عقد فى جنيف فى آذار/مارس - نيسان / أبريل ١٩٨٠ .. إن ما قرره الاجتماعات الاقليمية من إنشاء لجنة معينة بنظام الأفضليات التجارية المعمم يعنى أن أفريقيا يجب أن تكون مستعدة بما فيه الكفاية للمفاوضات . من هنا ، فإن أمانة منظمة الوحدة الأفريقية وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مدعوتان لتقديم الدعم الإدارى اللازم لاشتراك أفريقيا فى المفاوضات المتعلقة بنظام الأفضليات التجارية المعمم فيما بين الدول النامية .
- (ب) دعم توسيع التجارة والتعاون الاقتصادى مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزياً ، مع مراعاة حق الدول الأعضاء فى تحديد سياساتها الخاصة فى هذا المجال .
- (ج) اتخاذ تدابير تكفل السيطرة على التجارة الخارجية عن طريق المياكل الوطنية سواء عن طريق تدخل الدولة أو عن طريق الشركات المحلية الأهلية أو عن هذين الطريقين معاً .
- (د) اتخاذ تدابير لوضع اطار جديد للتجارة على المستوى الدولى ، بما فى ذلك الاتفاق على أسس وقواعد جديدة تشمل ، ضمن ما تشمله ، التكييف الهيكلى والمعاملات التفضيلية للبلدان النامية ، وإزالة التدابير الحماية التى تهدف إلى عرقلة وصول المنتجات المصنعة ونصف المصنعة الواردة من البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة .
- (هـ) تنظيم عمليات الشركات عبر الوطنية فى الإقليم بهدف خاص هو القضاء على جميع أشكال الممارسات التجارية التقليدية وأيضاً مكافحة التسعير التحويلى .
- (و) ينبغي رفع نصيب أفريقيا فى الإنتاج الصناعى العالمى بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ٢ بالمائة ، وينبغي بذل الجهود لزيادة نصيب أفريقيا فى التجارة العالمية فى المنتجات المصنعة فى اطار الهدف الذى تم تحديده لمجموعة البلدان النامية ككل وهو ٢٥ بالمائة .

المال :

- ٢٥٢ - ينبغي حيثما تقتضى الحاجة وضع سياسات نقدية جديدة على المستوى الوطنى تتضمن ما يلي :
- (أ) إعادة تشكيل وتوجيه برامج وسياسات المؤسسات النقدية المالية المستوردة إلى أفريقيا بالكامل (أى البنوك المركزية والبنوك التجارية .. إلخ) ليم ادماجها بطريقة أفضل ضمن أهداف التنمية لكل بلد .
 - (ب) ينبغي أن تضمن الدول الأعضاء الاستخدام السليم للاعتمادات المتاحة ، باتخاذ التدابير الملائمة لمناهضة تبديد الموارد المالية بكافة أشكاله .
 - (ج) تشجيع البنوك التجارية الوطنية وغيرها من المؤسسات المالية المناسبة الأخرى على منح قروض لمصدرى السلع التى تدخل فى التجارة الأفريقية الداخلية ، بما فى ذلك القروض القصيرة الأجل .
 - (د) اتخاذ التدابير الكفيلة بادماج القطاع المسمى بالحديث (الحضرى للواردات والصادرات) مع باقى قطاعات الاقتصاد .
 - (هـ) إنشاء أجهزة مؤسسية لتعبئة الموارد المالية المحلية ، وبخاصة فى صورة مدخرات وطنية .

٢٥٣ - اقترح اتخاذ الاجراءات التالية على المستوى دون الإقليمي :

(أ) أن يدرس كل إقليم فرعى ترتيبات التعاون المالى القائمة فيما بين الدول الأعضاء لدمجها فى نظام دون إقليمي متعدد الأطراف فى موعد غايته نهاية عام ١٩٨٤ .

(ب) أن تجري البلدان الأعضاء فى الأقاليم الفرعية التى لا توجد بها ترتيبات مؤسسية للمدفوعات مفاوضات حول إنشاء ترتيبات للمقاصة والمدفوعات إلى جانب التفاوض بشأن إنشاء مناطق للأفضليات التجارية وذلك قبل نهاية عام ١٩٨٤ ..

(ج) أن تبدأ الدول الأعضاء بعد إنشاء الترتيبات المؤسسية للمقاصة والمدفوعات فى جميع الأقاليم الفرعية فى إجراء مفاوضات لربط هذه الترتيبات فيما بينها لتشكيل اتحاداً أفريقياً للمدفوعات وذلك قبل نهاية العقد الحالى .

(د) ينبغي إنشاء مؤسسات تمويل مشروعات التنمية كلما كان ذلك مناسباً فى جميع الأقاليم الفرعية التى تخدمها مختلف المراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتشغيل وذلك قبل نهاية عام ١٩٨٤ .

(هـ) أن تتخذ اجراءات منسقة فيما يتعلق بإنشاء أسواق مالية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية .

(و) ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة من قبل رابطات البنوك المركزية الأفريقية . بالتعاون مع البنوك المركزية لدول الكاريبى والمحيط الهادى ، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنسق المشروع ، وفقاً لتوصيات منظمة الأمم المتحدة ، من أجل إنشاء بنك التجارة الخارجية والاستثمارات لدول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى .

٢٥٤ - على المستوى الإقليمي يقترح اتخاذ الاجراءات التالية :

(أ) تدعيم الامكانيات المالية لبنك التنمية الأفريقى حتى يستطيع تقديم أكبر مساعدة للدول الأعضاء وعلى الأخص أقلها تقدماً .

(ب) إنشاء صندوق أفريقى للنقد ..

(ج) إنشاء صندوق أفريقى للضمان المتبادل والتضامن .

٢٥٥ - على المستوى الدولى ، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلى :

(أ) تكثيف جهودها من أجل استئناف المفاوضات الدولية حول اجراء اصلاح أساسى فى النظام النقدى الدولى .

(ب) اتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى وضع اطار مالى دولى مناسب لمساندة جهودها الخاصة بالتنمية .

(ج) مناشدة البلدان الصناعية والمؤسسات المالية والدولية منح أفريقيا المزيد من العون والمساعدات المالية .

الاشتراك فى المفاوضات الدولية :

٢٥٦ - ينبغي اتخاذ الاجراءات التالية :

(أ) يتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ على وجه السرعة الاجراءات اللازمة لزيادة اشتراكها الفعال فى المفاوضات الاقتصادية الدولية .

(ب) ينبغي اتباع نهج متكامل فى المفاوضات الدولية لتوفير أقصى إفادة ممكنة للبلدان الأفريقية من هذه المفاوضات . وينبغي أن تكون جميع التدابير المقترحة فى مختلف ميادين التفاوض متماسكة فيما بينها ومتماشية مع النظم العام للمفاوضات الخاصة بإقامة نظام اقتصادى جديد فى أفريقيا وعلى المستوى العالمى .

(جـ) ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ خطوات لإقامة الهياكل المناسبة لتدريب كبار الموظفين المؤهلين في مجال العلاقات والمفاوضات الاقتصادية الدولية .

(د) ينبغي لجميع الدول الأعضاء إقامة هياكل وأجهزة مناسبة تكفل تطبيق واحترام الاتفاقات والترتيبات التي تم التوصل إليها عن طريق المفاوضات الدولية .

(هـ) يتعين اتخاذ تدابير لإنشاء جهاز دائم على المستويات الوطنية ودون الإقليمية يختص بمجانب الإعلام والتشاور والتنسيق بالنسبة لهذه المفاوضات .

٢٥٧ - على المستوى الإقليمي ، يجدر التنبيه إلى أن اللجنة الوزارية المعنية بتقييم التقدم المحرز في مجال المسائل التجارية والمالية الدولية ، التي قرر إنشاءها مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة في دورته السادسة ، مسؤولة عن تنفيذ المهام التالية :

(أ) متابعة تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية في مجال المسائل التجارية والمالية والدولية ، بما في ذلك المسائل التجارية والمالية والأفريقية الداخلية ، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة للتنمية في أفريقيا .

(ب) تنسيق وإعداد الموقف الأفريقي إزاء المشكلات المتعلقة بالمسائل التجارية والمالية الدولية في إطار التنمية .

(جـ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الترتيبات المتعددة الأطراف بين البلدان الأفريقية والعالم الخارجي في مجال المسائل التجارية والمالية والدولية وذلك بصورة دورية .

الفصل الثامن

الاجراءات التي تستهدف قيام التعاون الاقتصادي والفنى وتدعيمه بما في ذلك إنشاء مؤسسات جديدة وتدعيم القائم منها

٢٥٨ - كان هناك إدراك مبكر جداً بضرورة إنشاء مؤسسات كفيلة بمساعدة الدول الأعضاء على التنمية الجماعية للإمكانيات والبنيات الأساسية اللازمة لتحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي ، والتي لم تكن قادرة على إنشائها بمفردها بسبب فقرها . ومن بين المؤسسات الأولى من هذا النوع والتي أنشأتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنك التنمية الأفريقي ، ورابطة البنوك المركزية الأفريقية والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط . وأصبح بنك التنمية الأفريقي الذي انضمت لعضويته جميع الدول الأفريقية المستقلة بعد بداية يمكن أن يقال أنها كانت صعبة أداة نافعة بالنسبة للتنمية ، وقد نوع البنك أنشطته وموارده . إلا أن مؤسسات أخرى لم تحقق نجاحاً مماثلاً .

٢٥٩ - تأثرت مختلف المؤسسات ببناء على طلب الحكومات الأفريقية في مجالات مثل الموارد الطبيعية ، والعلم والتكنولوجيا ، والتجارة ، والصناعة ، والتأهيل ، والموارد البشرية ، والنقل والمواصلات بعدم وجود متابعة في تنفيذ القرارات السياسية . وقد بدأ عدم وجود متابعة حقيقية في أشكال مختلفة ، وأكثرها شيوعاً ، أن عدداً من الحكومات الأفريقية ، ممن أصر على إنشاء مؤسسة ما أو وافق على الوثيقة القانونية الخاصة بإنشائها ، يمتنع عن العضوية فيها أو عن منحها المساعدة المالية والمادية اللازمة في حالة انضمامها إليها . وينتج عن ذلك شلل المؤسسة وخيبة أمل مما يعرض للمراهنة اعتماد البلدان الأفريقية الجماعية على ذاتها . وعلى الدول الأعضاء أن تدرك أن بيدها نجاح أو فشل المؤسسات التي أنشئت بناء على طلبها من أجل تنميتها المشتركة .

٢٦٠ - وهناك عنصر جديد أشد خطورة وهو أن المانحين الذين تعهدوا بتقديم مساعدة لمؤسسات مختلفة عند إنشائها لا يبدى الآن الرغبة في تقديم هذه المساعدة إلا إذا زاد أعضاء هذه المراكز بحيث يكون لها بالفعل طابع دون إقليمي أو إقليمي . ومن المعتقد أيضاً أن الدول تنظر عادة لترى تطور المؤسسة التي تزعم الانضمام إليها قبل أن تقرر ذلك . إن الدائرة المغلقة غير السليمة التي ظهرت تشكل عقبة أمام قيام المؤسسات المتعددة الأقطار وتنميتها ..

٢٦١ - وتواجه جميع المؤسسات المتعددة الأقطار التي أنشئت تحت إشراف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناء على طلب الحكومات الأفريقية صعوبات مالية بينما هي تعمل أساساً بفضل الاشتراكات إلى يسدها الأعضاء .

٢٦٢ - ومن الواضح أن الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الأفريقية المتعددة الأقطار ترجع أساساً إلى سببين هما عدم كفاية عدد أعضائها ، وما لذلك من آثار على وضعها المالي ، وعدم الاكتراث الواضح من جانب بعض الأعضاء بسداد اشتراكاتهم . وبما لا جدال فيه أنه بسبب قلة موارد البلدان الأفريقية تبدو المؤسسات التي أنشئت لأغراض التعاون الجماعي ومن أمثلتها المؤسسات التي أسير إليها في هذه الوثيقة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا . ولذلك فإنه من الضروري التزود بالامكانيات التي تتيح لهذه المؤسسات ضمان اشتراك جميع الدول الأعضاء المعنية والحصول على الموارد المالية اللازمة لكي تعمل بكفاءة .

٢٦٣ - ان المؤسسات المتعددة الأقطار التي تأثرت بصفة خاصة هي المؤسسات العاملة في مجال الموارد الطبيعية مثل المركز الإقليمي للتأهيل في مجال المسح الجوي ، والمركز الإقليمي للخدمات المتخصصة في أعمال المسح والخرائط ، ومركز زيادة قيمة الموارد المعدنية لشرق أفريقيا ، والمجلس الأفريقي للاستثمار من البعد . وهناك مؤسسات أخرى متعددة الأقطار أضيفت من عدم المساندة السياسية والمالية ومنها على الأخص المركز الأفريقي الإقليمي للتكنولوجيا ، والمنظمة الأفريقية الإقليمية للتوحيد القياسي ورابطة المنظمات الأفريقية للترويج التجاري .

٢٦٤ - ومع ذلك ، فإنه نظراً لأن الدور الهام الذي يقوم به عدد من المؤسسات المتعددة الأقطار في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا لا يمكن إنكاره ، فإنه يتعين اتخاذ تدابير تكفل عدم إنشاء مؤسسات جديدة متعددة الأقطار إلا بعد بحث دقيق لمدى ضرورتها وأهدافها وأنشطتها وبعد أن يتضح أنها ستلقى الدعم السياسي والمالي من جانب البلدان الأفريقية . وفيما يتعلق بالمؤسسات المتعددة الأقطار القائمة بالفعل فإن عليها هي أيضاً الحصول على الدعم السياسي والمالي من البلدان الأفريقية . وبالتالي يقترح اتباع النقاط التالية من أجل تدعيم المؤسسات المتعددة الأقطار القائمة بالفعل وإقامة مؤسسات جديدة :

(١) يتعين على الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمائحين الرئيسيين اجراء تقييم لأهداف وأنشطة مختلف الهيئات المتعددة الأقطار التي تم انشاؤها تحت إشراف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بهدف تقديم اقتراحات بالنسبة لكفاءتها ومناسبة استمرار عملها واسداء النصائح حول وسائل ترشيد أو تنسيق أنشطتها أو حول أنواع الهيئات الجديدة المتعددة الأقطار التي يتعين انشاؤها .

(٢) يتعين تدعيم الهيئات المتعددة الأقطار القائمة بالفعل بمنحها على وجه السرعة المساندة السياسية والمادية من جانب جميع الدول الأفريقية التي اشتركت في انشائها نظراً لأنه بدون مثل هذه المساندة لا يمكن بلوغ الأهداف المرسومة عند انشاء هذه الهيئات المتعددة الأقطار .

(٣) عدم إنشاء أية هيئة جديدة متعددة الأقطار ما لم يتم اجراء بحث متعمق في هذا الشأن أو ما لم تبحث قبل كل شيء الامكانيات التي توفرها الهيئات الوطنية أو الهيئات المتعددة الأقطار القائمة بالفعل أو بتحويل الهيئات الوطنية إلى هيئات متعددة الأقطار .

٢٦٥ - يتعين ، من ناحية أخرى ، اتخاذ التدابير المناسبة لاستخدام المؤسسات والأجهزة القائمة بالفعل أو التي يجب انشاؤها بهدف تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان الأفريقية من ناحية ، وبين هذه البلدان والبلدان النامية غير الأفريقية من ناحية أخرى طبقاً لخطة عمل بونسي ايرس بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

الفصل التاسع البيئة والتنمية

٢٦٦ - تملخص التوصيات الأساسية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة بيئياً، الواردة في خطة العمل من أجل أفريقيا في سياق استراتيجية منروفا لعقد التنمية ١٩٨٠ - ١٩٩٠، فيما يلي:

(أ) أن تحدد الحكومات الأفريقية المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالبيئة في بلدانها من أجل تضافر الجهود لمواجهة مشكلات البيئة.

(ب) يجب أن يتضمن برنامج العمل على المستوى الوطنى وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج من أجل حماية البيئة.

(جـ) يوصى بالتعاون الإقليمى من أجل حل مشكلات البيئة التى لها آثار عبر الحدود، ويتعين أن تسعى الدول الأعضاء إلى الحصول على المساندة والنصح والموارد المالية الدولية لتنفيذ أعمال التقييم والإدارة البيئية.

٢٦٧ - إن المجالات ذات الأولوية بالنسبة للبيئة والتي تتطلب عملاً سريعاً في أفريقيا هي:

(أ) الاصحاح البيئى والصحة البيئية وتوفير المياه الصالحة للشرب:

يلزم العمل لاستخدام النفايات الحضرية في إنتاج الغاز الحيوى لتوفير الطاقة ولتحويل الفضلات إلى سماد، ومكافحة الأمراض التى تنقل بواسطة الماء، ومكافحة تلوث المياه الواردة من المزارع والمصانع لتوفير مياه صالحة للشرب، وإزالة الملوثات من الأغذية والعقاقير.

(ب) التصحر والجفاف:

إن النهوض ببرامج إعادة التشجير بأنواع نباتية محلية أو أنواع غريبة متكيفة تستخدم كمصدات للرياح وزراعة الحشائش المحلية لتثبيت التربة، واستغلال المياه الجوفية في الري، والمحافظة على قدرة حمل الأراضي الجافة، وإقامة محطات للأرصاء الجوية والمائية، وتدعيم الإدارة الحازمة للأراضي - هي بعض التدابير الرئيسية التى ينبغى اتخاذها.

(جـ) جث الأحرار وتدهور التربة:

ينبغى اتخاذ الاجراءات الوقائية لاقناع المزارعين المحليين لكى يستخدموا في الزراعة المتنقلة الأساليب الكفيلة بتخفيف إنتاج الحشيش والفحم كمصادر للطاقة، ويفتضى الاجراء البديل المطلوب إنشاء مخازن للأخشاب حول المراكز الحضرية لتوفير الوقود، وكذلك استخدام مصادر أخرى للطاقة مثل الغاز الحيوى والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

(د) التلوث البحرى والمحافظة على الموارد البحرية:

مكافحة التلوث المتسبب عن النفايات الصناعية الموجودة على الساحل والبتروال الناتج عن النقل البحرى، ومراقبة صيد الأسماك بحزم في المنطقة الاقتصادية الذى تعمل فيه الشركات الأجنبية عبر الوطنية.

(هـ) الاسكان:

تخطيط أفضل للمدن والقرى يهدف تخصيص المساحات اللازمة للمرافق وتهوية المنازل وبناء منازل متوسطة التكاليف باستخدام مواد محلية، وإعداد مشاريع للتنمية الريفية تستخدم التكنولوجيا المناسبة لتخفيف الهجرة من الريف.

(و) المناجم :

وضع برنامج لاستصلاح المناطق المستغلة بإزالة الأكوام الترابية ، وردم البرك للقضاء على الأمراض التى تنقل عن طريق المياه ومكافحة التسمم الناتج عن المعادن الثقيلة والسامة فى المناطق المستغلة والتى تجرى زراعتها .

(ز) تلوث الهواء :

اقامة محطات لمراقبة ملوثات الهواء الناتجة من المصانع والسيارات والمحركات الكهربائية التى تستخدم الفحم ، ومكافحة استيراد الصناعات التى تسبب التلوث (الأسمنت ، ومصانع التكرير والمدابغ) ، والحفاظ على مستوى الرقابة على نوعية البيئة ، ومكافحة الضوضاء .

(ح) التعليم والتأهيل من أجل البيئة ، والتشريع والاعلام :

اعداد برامج وطنية للتعليم البيئى من أجل تنمية الوعى البيئى بين السكان ، وتحسين التشريعات وتعزيز القوانين التى تستهدف حماية البيئة ، وجمع ونشر البيانات الخاصة بالبيئة لمراقبة حالة البيئة فى أفريقيا .

٢٦٨ - تتطلب خطة العمل على المستوى الوطنى ، أن تحدد الحكومات الاختيارات السياسية والاستراتيجية والبرامج الواقعية لادخال الاعتبارات البيئية فى تخطيط التنمية . ويتعين عند إنشاء المؤسسات تشكيل جهاز قومى للتنسيق لمراقبة مشكلات البيئة وتطوير التثقيف البيئى وبرامج التأهيل واسداء النصيح فيما يتعلق بالتشريع فى مجال البيئة لكل بلد . يمكن تدعيم عمل الأمانة بواسطة لجنة وطنية للبيئة لتقديم المشورة للحكومات فيما يتعلق بالسياسات والفواعد والمعايير الوطنية لنوعية البيئة ، وصياغة وتنفيذ البرامج الوطنية لمواجهة المشكلات البيئية ذات الأولوية والاتصال بالهيئات الدولية فيما يتعلق بالبيئة .

٢٦٩ - يتعين تدعيم التعاون الإقليمى ودون الإقليمى بإنشاء لجنة دولية حكومية خاصة بالبيئة يعاونها فريق من الخبراء التقنيين كهيئة قطاعية فرعية تابعة للجنة الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) . وتستطيع هذه الهيئة أن تبحث البرنامج الإقليمى للبيئة ، وأن تحدد أولويات العمل فى المنطقة وفى المراكز دون الإقليمية المتعددة الأقطار للبرمجة وتنفيذ المشاريع ، والبحث عن الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطة العمل المتفق عليها خاصة للتغلب على مشكلات البيئة عبر الحدود ..

٢٧٠ - تتطلب خطة العمل من الدول الأعضاء التعاون مع المنظمات الدولية فى مجال البيئة ومع البلدان الصناعية من أجل المساعدة التقنية وذلك لحل المشكلات البيئية ذات الأولوية . ويعتبر التعاون الدولى ضرورياً للامداد بالمعدات التعليمية فى مجال البيئة ، ومرافق التأهيل ، والأجهزة العلمية اللازمة لإنشاء مراكز المراقبة ، وتطوير التشريع لحماية البيئة وإنشاء بنك للمعطيات الإعلامية عن البيئة فى بلدان المنطقة .

الفصل العاشر البلدان الأفريقية الأقل نمواً

٢٧١ - يؤيد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات نتائج وتوصيات مؤتمر البلدان الأفريقية الأقل نمواً ، المنعقد فى أديس أبابا من ١٧ إلى ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٠ بشأن « مشاكل وآفاق البلدان الأفريقية الأقل نمواً » . وقد بنيت تلك النتائج والتوصيات على أساس تقرير الخبراء الذين عينتهم أمانة الأونكتاد وفقاً للمقرر المتخذ فى الأونكتاد الخامس . ويتناول التقرير الاستراتيجيات والأولويات والبرامج الخاصة بالبلدان الأفريقية الأقل نمواً .

٢٧٢ - يبين العرض الذى قدمه ممثلو مختلف البلدان الأفريقية الأقل نمواً فيما يتعلق بتجربة كل من البلدان الأفريقية الأقل نمواً أنه توجد مشكلات مشتركة تتطلب وسائل عمل متماثلة . كما اتفق على أن التنفيذ الناجح لبرنامج

العمل الزاخر الجديد يتطلب تقدير الأولويات في مجال السياسة الداخلية في مجال المعونة الدولية . وبالتالي ، اعترف مؤتمر القمة بأن ثمة ضرورة ملحة تحم على البلدان الأفريقية الأقل نمواً أن تحقق الأهداف وتتخذ الاجراءات التالية :

(أ) يتعين على البلدان الأفريقية الأقل نمواً أن تتحمل المسؤولية الأولى في مجال تنمية اقتصادها ، وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم دعمها السياسي الكامل من أجل بلوغ هذه الأهداف .

(ب) يجب على هذه البلدان ذاتها اجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية حتى توزع مكاسب كل الجهود الإنتاجية توزيعاً عادلاً يجمع بين جميع طبقات الشعب وحتى يتحقق اشتراك السكان بالكامل في عملية التنمية .

(ج) ينبغي العمل بسرعة على إلغاء القدرات الوطنية حتى يمكنها أن تستخدم مواردها الطبيعية استخداماً رشيداً وأن تمارس سيطرة كاملة على هذه الموارد ، من جهة ، وأن تتمكن من إقامة بنية أساسية علمية وتقنية صلبة بهدف النهوض بسرعة بالنمو والتحول الاقتصادي من جهة أخرى .

(د) يتعين على البلدان الأفريقية الأقل نمواً التزود بأسرع ما يمكن بأقتصاد مستقل وذاتى الدعم .

٢٧٣ - ولكي يتسنى بلوغ الأهداف المشار إليها أعلاه ، يجب أن تشمل مجالات العمل ذات الأولوية ما يلي :

(أ) تنمية الزراعة ليس من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى في الأغذية فحسب ، بل وأيضاً بهدف إنتاج فائض كاف . ويتعين التركيز بصفة خاصة على الإنتاج المتزايد من الحبوب الغذائية التى يؤدى شراؤها في أيامنا هذه إلى خروج جزء لا يستهان به من العملة الصعبة . وبالنظر إلى التبدد في البلدان الأفريقية - من ٣٠ إلى ٤٠ ٪ من المنتجات الغذائية بسبب سوء أساليب المعالجة ، والتسويق ، والتخزين والنقص في وسائل النقل - يتعين تنفيذ برنامج متكامل يشمل إنتاج وتحويل وتسويق المنتجات الزراعية وفي الوقت نفسه استجلاب استثمارات كبيرة الحجم للرى ، وتدريب الزراع على استخدام تقنيات جديدة ، وصياغة سياسات للأسعار من أجل تشجيع الفلاحين بدرجة كافية على زيادة الإنتاج ، وفي نهاية المطاف ، إقامة شبكة نقل ملائمة ، وحيث أن كثيراً من البلدان الأفريقية الأقل نمواً تعاني من حالة مزمنة من عدم الأمن الغذائى ، فإنه يتعين التركيز على البرامج الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التى تتعلق بالأمن الغذائى .

(ب) تحويل الصناعة إلى قطاع رئيسى في الاقتصاد الوطنى من أجل وضع حد لحالة التخلف الحالية . ويجب التركيز في هذا الشأن على ارساء قاعدة صناعية صلبة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة مع منح الأولوية لتحويل المواد الأولية التى يتم إنتاجها محلياً ولإنتاج المدخلات اللازمة للزراعة .

(ج) تطوير وسائل النقل والمواصلات مع التركيز بصفة خاصة على دعم القدرات المحلية من أجل بناء وصيانة طرق النقل الفرعية لضمان الإنتاج الفعال والتوزيع الفعال للسلع والخدمات . ويجب التركيز بصفة خاصة على ضرورة تحسين خدمات العبور لصالح البلدان غير الساحلية وتطوير وسائل النقل المتعدد الوسائط . وبالنظر إلى الوضع الخاص لهذه البلدان ، فإنه يجب على البلدان الساحلية أن تضع في خدمتها تسهيلات فيما يتعلق بوصوها إلى البحر واستخدام مرافق الموانى . إن الانماء السريع لوسائل النقل والمواصلات لا يمثل خطوة أولى رئيسية على طريق تحقيق التعاون الإقليمى والاندماج الإقليمى فحسب ، ولكنه يشكل أيضاً وسيلة لتحقيق الانفتاح للبلدان غير الساحلية .

(د) اعداد برامج وطنية للتعليم والتأهيل من أجل تلبية الاحتياجات الفعلية في مجالات الإنتاج ، والتسويق الداخلى والخارجى وتطوير المنتجات .

(هـ) تحسين امكانيات الطاقة المتوفرة ، وبصفة خاصة الطاقات المتجددة بحيث تقل تبعية هذه البلدان حيال المصادر الخارجية للطاقة .

(و) تحسين نظام التخطيط من أجل التنمية والإدارة في هذه البلدان ، وخاصة فيما يتعلق بجمع ومعالجة مؤشر المعطيات من أجل دعم القدرة الوطنية فيما يتحقق بصياغة وتنفيذ الخطط والبرامج ، وكذلك لتسهيل بحث التقدم المحرز على المستويين الإقليمى والدولى .

(ز) دعم الجهود المبذولة لاصلاح نتائج الجفاف ومكافحة التصحر.

٢٧٤ - تميزت الظروف الدولية التي اضطرت في ظلها بلدان أفريقيا الأقل نمواً إلى دعم اقتصادها بالصعوبة الشديدة وبدرجة معينة من الاستغلال كان من الصعب مقاومتها. إن البلدان الأقل نمواً لا تحصل على ثمن عادل لمنتجاتها ولا تتمتع بأى حماية من التكلفة المتزايدة للتكنولوجيا والمنتجات الأساسية التي يتم استيرادها بما في ذلك سعر البترول.

٢٧٥ - وترتيباً على ذلك، فإن مؤتمر القمة يوافق على التوصيات التالية :

(أ) ينبغي للبلدان المتقدمة أن تزيد بسرعة ودون ابطاء بنسب ذات شأن، حجم المعونة العامة للتنمية التي تخصص للبلدان الأفريقية الأقل نمواً، بالقيمة الحقيقية، بحيث تتمكن هذه البلدان من اجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية ومن تحقيق تقدم فعلى خلال الثمانينيات.

وفي هذا الشأن، يجب على الدول المانحة :

(١) التعهد بتقديم معونة مالية وتقنية آية ومنتظمة إلى كل من البلدان الأفريقية الأقل نمواً وبشروط ميسرة للغاية.

(٢) ترشيد اجراءات منح المعونة بحيث يختصر الوقت الذى تستغرقه الموافقة على المشروعات ودفع الأموال.

(٣) تطبيق معايير فى انتقاء وتقييم المشروعات تأخذ فى الاعتبار ظروف واحتياجات البلدان الأفريقية الأقل نمواً.

(٤) الامتناع عن تطبيق معايير غير اقتصادية فى تقرير منح المعونة.

(٥) إنشاء جهاز يتولى مسئولية التحقق من أن البلدان المانحة تحترم تعهداتها فى مجال المعونة.

(٦) إلغاء كل الديون التى تعاقدت عليها الدول الأعضاء المعنية حتى الآن دون أى تمييز.

(٧) بذل جهود متزايدة لتقديم معونات إلى البلدان الأفريقية الأقل نمواً.

(ب) يتعين العمل بسرعة على إنشاء أجهزة ملائمة على الصعيد الدولى لتمويل احتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً من البترول، ولتخفيف العبء الذى تشكله هذه الاحتياجات فى الوقت الراهن على موازين مدفوعاتها ولضمان تأمين الامدادات البترولية إلى هذه الدول.

٢٧٦ - يتيح المؤتمر القادم للأمم المتحدة المعنى بالبلدان الأقل نمواً للمجتمع الدولى فرصة لم يسبق لها مثيل لاجراء بحث شامل ومفصل عن السمات التاريخية والجغرافية والعوامل الاقتصادية السائدة فى البلدان الأقل نمواً والاشتراك فى مسيرة دولية غير عكسية فى اتجاه تحقيق نمو اقتصادى حقيقى وتحقيق العدالة.

٢٧٧ - كما يوافق مؤتمر القمة على التوصيات التالية :

(أ) يجب أن تدمج البرامج المعدة لكل بلد فى برنامج العمل الزاخر الجديد الذى وضع لصالح البلدان الأقل نمواً اندماجاً منسفاً فى خطط وبرامج التنمية القائمة فى البلدان الأقل نمواً وألا تبطل تلك الخطط والبرامج.

(ب) استعداداً لمؤتمر الأمم المتحدة الذى سيعقد فى عام ١٩٨٩، ينبغي دعوة البلدان الأقل نمواً إلى إعداد برامج تفصيلية ليس لكل العقد من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٩، ولكن بالأحرى التركيز على السنوات الخمس الأولى من العقد.

(ج) لا ينبغي أن يتحول مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبلدان الأقل نمواً إلى فرصة تضطرب فيها البلدان الفقيرة إلى استجداء المعونة التى تحتاجها. أن ذلك سيكون أمراً معارضاً لمفهوم التكافل الاقتصادى الدولى. ويجب على مؤتمر الأمم المتحدة التشديد على ضرورة أن تتخذ دون ابطاء تدابير تعاون من أجل مساعدة البلدان الأقل نمواً فى جهودها الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى والنمو الذاتى. وينبغي أن تراعى الأعمال التحضيرية والتدابير التى نتخذ فى اطار المؤتمر الحالى، سيادة الدول المشتركة.

٢٧٨ - فيما يتعلق بدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية في إطار الاستراتيجية الأفريقية للثمانينيات ، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفها أداة رئيسية لمنظمة الأمم المتحدة في أفريقيا سوف تضطلع بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ، بوضع وتطبيق تدابير تستهدف تسهيل القيام بعمل متضافر لصالح التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأفريقيا . ومن جهة أخرى ، وبالنظر إلى الاستراتيجية الأفريقية للتنمية التي اتفق عليها في إطار عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية والتفويض الذي منحتة الجمعية العامة في قرارها ١٩٧/٣٢ و ٢٠٦/٣٤ للجان الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم كل مساندتها للجهود المبذولة من أجل تنمية البلدان الأفريقية الأقل نمواً . وفضلاً عن ذلك ، فإن حوالي ثلثي البلدان الأقل نمواً في العالم تقع في أفريقيا وتشكل قرابة نصف عدد أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

- ٢٧٩ -

(أ) تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور خاص باسم البلدان الأفريقية الأقل نمواً في مجال مراقبة وبحث وتقييم تنفيذ برنامج العمل الزاخر الجديد وفقاً للقرار ٥ (٣) الذي اتخذته الفريق الدولي الحكومي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لصالح الدول الأقل نمواً .

(ب) فيما يتعلق بالتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالبلدان الأقل نمواً المقرر عقده في عام ١٩٨١ ، اتفق على أن يضطلع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالدور الرئيسي كهيئة عالمية تابعة للأمم المتحدة كلفتها الجمعية العامة بالتحضير للمؤتمر . ولكن حيث أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي اللجنة الإقليمية التي تضم بين أعضائها ثلثي البلدان الأقل نمواً في العالم ، فإنه يتعين على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التعاون تعاوناً وثيقاً مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية من أجل التحضير للمؤتمر .

(جـ) مع التسليم بأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي والهيئات المتخصصة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مسئولة عن تعبئة الموارد على الصعيد العالمي ، يجب أن تشترك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية في مختلف المشاورات بين المانحين والمستفيدين ، بما في ذلك في الموائد المستديرة المقررة لإعداد برامج لكل بلد .

٢٨٠ - بالنظر إلى وجود عدد كبير من البلدان الأقل نمواً في أفريقيا ومن أجل ضمان فعالية مراقبة وبحث وتقييم الأنشطة الإقليمية والدولية بالنيابة عن الدول الأقل نمواً ، قرر المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا تشكيل جهاز معاون للجنة مؤتمر وزراء البلدان الأفريقية الأقل نمواً . ويجب عقد دورات هذا المؤتمر قبل أيام قليلة من مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . وفضلاً عن ذلك ، ولزيادة قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إنجاز العمل التقني الأساسي والمتصل الذي يتعين اجراؤه بالنيابة عن البلدان الأفريقية سوف يكون من الضروري تدعيم قدرة أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحمل مسؤوليات إضافية ، وبالتالي ، لا بد أن ينشأ داخل أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهاز خاص يكون مسئولاً عن المشكلات الخاصة بالبلدان الأقل نمواً وعن مراقبة تنفيذ التدابير الخاصة لصالح البلدان الأفريقية الأقل نمواً .

٢٨١ - وقد أوصى بأن تطور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطتها المتعلقة بنماذج الاسقاط المعدة للبلدان الأقل نمواً حيث أن هذه النماذج ستشكل أداة فعالة للبرمجة وصياغة السياسات . كما أوصى بأن تتضمن الدراسة السنوية للظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا قسماً خاصاً عن بعض البلدان الأفريقية الأقل نمواً يشتمل على بحث لتنفيذ التدابير الخاصة لصالح البلدان الأفريقية الأقل نمواً .

٢٨٢ - من الضروري إعادة النظر في التصنيف الحالي للبلدان الأقل نمواً على أساس دراسة متعمقة للوضع الاجتماعي - الاقتصادي لجميع البلدان المعنية ، وينبغي ، بصفة خاصة ، الاسراع في دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الأفريقية التي طلبت ادراجها في قائمة البلدان الأقل نمواً - ومن بينها جيبوتي ، وغينيا بيساو ، وغينيا الاستوائية ، وساتومي وبرنسيب ، وسيشل ، حتى يتم الاعتراف بكل هذه البلدان بوصفها أقل نمواً .

٢٨٣ - إن المعايير الثلاثة المستخدمة حالياً في تعريف البلدان الأقل نمواً لا تساعد على إدراك كل جوانب مستوى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لهذه الدول ، وبالتالي يوصى بتحديد معايير اجتماعية - اقتصادية أخرى للتعرف بدرجة أفضل على جميع البلدان الأقل نمواً .

الفصل الحادى عشر الطاقة (١)

٢٨٤ - أصبح وضع الطاقة في أفريقيا يبعث على القلق . فعدل استهلاك الطاقة يتزايد بصورة مطردة لدرجة تثير قلقاً معيناً بشأن امداد القارة بالطاقة في المستقبل . وقد تولدت عن الارتفاع المستمر لأسعار الهيدروكربونات انعكاسات خطيرة على اقتصاديات البلدان الأفريقية .

٢٨٥ - فيما يتعلق بالمنظمة الأفريقية ، تمثل المشكلات الرئيسية في النقاط الآتية :

- افتقار معظم البلدان إلى سياسة خاصة ، وبرامج لتنمية الطاقة في الأجلين المتوسط والطويل .

- نقص التكامل بين أنشطة الطاقة والجهود الوطنية الشاملة في خطط التنمية .

- ضرورة وضع بيان شامل بكل موارد الطاقة ، وقدراتها ، وامكانيات تنميتها ، واستخدامها ، وبالاختياجات في مجال الطاقة ، بما في ذلك الاحتياجات من التجهيزات الملائمة .

- ضرورة اتخاذ اجراءات مشتركة بين البلدان الأفريقية من أجل تنمية واستخدام موارد الطاقة الموجودة في أفريقيا . ويتمثل الشرط المسبق لتحقيق ذلك في ارساء وتنمية تعاون في مجال الطاقة على المستويين دون الإقليمي والإقليمي .

- نقص الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات تنمية الطاقة .

- ضرورة تكثيف استكشاف الموارد من الهيدروكربونات والفحم ، وخاصة في المناطق التي لم تتم فيها أعمال كشف حتى الآن .

- استصواب زيادة استخدام الهيدروكربونات في تلبية الاحتياجات البتروكيميائية والنقل بدلاً من استخدامها كمصادر لإنتاج الكهرباء .

- المصاعب الموجودة في أفريقيا في مجال نقل الطاقة ، وعدم وجود معايير موحدة في مجال الكهرباء ، ونُدرة الكوادر المؤهلة (العلمية والتقنية والإدارية) والأسعار المرتفعة التي تضطر الحكومات الأفريقية إلى دفعها لاستيراد الطاقة والتجهيزات .

- عدم وجود اطار ملائم للتشاور والتنسيق مما يتعذر معه تطبيق التوصيات التي اتخذتها الاجتماعات السابقة في مجال الطاقة .

٢٨٦ - تبين هذه النقاط المختلفة الطابع الملح لمشكلة الطاقة وضرورة إيجاد حلول مناسبة لها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة . ويمكن تحديد هذه الحلول في اطار الأهداف التالية :

- العمل على أن يزيد بسرعة وينسب مطردة توفر موارد الطاقة في أفريقيا لضمان تنمية محلية ذاتية الدعم .

- تنويع مصادر الطاقة .

(١) أخذ المؤتمر علماً بالتحفظات التي أبدتها الجزائر والجابون ونيجيريا .

— إيجاد حل عاجل لمشكلة الإمداد بالهيدروكربونات لتفادى أن تصبح البلدان الأفريقية الأكثر تضرراً في وضع يكون فيه وجودها كدولة ذات سيادة مهدداً .

— توفير ظروف معيشة أفضل للمناطق الريفية عن طريق استخدام أفضل لموارد الطاقة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي .

٢٨٧ — وبموجب هذه الأهداف ، يمكن استخلاص الأولويات التالية في المجالات قرين كل منها :

— تحسين واستخدام موارد الوقود الأحفورية (الهيدروكربونات ، الفحم ، الليجنيت ، والخت) .

— تكثيف استغلال الموارد الهيدروكهربائية في القارة .

— استغلال موارد الطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية ، والهوائية ، والجوفية الحرارية ، والكتلة الحيوية وغير ذلك) .

— استخدام الطاقة النووية .

٢٨٨ — لابد من تأكيد إرادة سياسية قادرة على النهوض بتعاون حقيقى وبتضامن فعال . وفي هذا الاطار تفتح خطة العمل التالية :

(أ) في الأجل القصير :

٢٨٩ — امداد البلدان الأفريقية بالهيدروكربونات :

— يتعين عدم ادخار أى جهد في سبيل ضمان الامداد الثابت والمضمون للبلدان الأفريقية بالهيدروكربونات .

— يجب أن نتخذ أيضاً اجراءات لكى تكثف البلدان الأفريقية المنتجة للبترول معونتها إلى سائر الدول الأفريقية بقدر المستطاع عن طريق تأهيل الكوادر والتقنيين العاملين في مجال البترول ومن أجل استكشاف واستغلال الرواسب البترولية .

— كما يوصى بتوفير خبراء أفريقيين للدول الأعضاء الراغبة في ذلك وفقاً للاتفاقية التى عقدها منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٨٥ بين البلدان الأفريقية والتى أقامت برنامج التعاون التقنى الأفريقى .

— فيما يتعلق بسعر الهيدروكربونات ومن أجل إبراز التضامن الأفريقى يمكن انتاج عدة أساليب للتخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار وخاصة على ميزان المدفوعات وذلك عن طريق وضع تعريفات تفضيلية ، وإنشاء صندوق للتعويضات تموله المساهمات الأفريقية ، ومساهمات خارجية بما في ذلك المساهمات الأفريقية ، ومساهمات خارجية بما في ذلك صندوق منظمة البلدان المصدرة للبترول الذى انشئ لكى يعوض جزئياً المعجز في موازين المدفوعات ولكى يمول مشروعات التنمية .

يتعين الإشارة إلى وجود مشاكل ناشئة عن عدم وجود بنىات أساسية للتخزين والتوزيع وكذلك إلى وجود وسطاء وإلى نقص الكوادر التقنية . ولتفادى مخاطر تبديد الامدادات يجب أن تجرى المفاوضات بين البلدان المنتجة والبلدان المستوردة مباشرة . ولتخفيف المصاعب المتولدة عن المعاملات النقدية يمكن بالنسبة للبلدان المستوردة بحث إمكانية استخدام عملتها المحلية في المدفوعات أو استخدام نظام المقايضة (١) .

(١) أخذ المؤتمر علماً بالتحفظات التى أبدتها الجزائر والجابون ونيجيريا .

(ب) في الأجلين المتوسط والطويل :

٢٩٠ — مواد الوقود الأحفورية :

ينبغي أن تتضمن الجهود ما يلي :

- تكثيف أعمال الكشف الجيولوجي والجيوفيزيائي في البلدان غير المنتجة للبتروول .
- تقييم الموارد المعروفة من الهيدروكربونات وامكاناتها .
- الكشف عن الهيدروكربونات في المياه الساحلية .
- استغلال المناطق المعروفة بثرائها بالفحم والكشف عن مناطق جديدة تكون ظروفها الجيولوجية مماثلة .
- تقدير احتياجات الفحم وادماج استخدام الفحم في الخطة الوطنية المتعلقة بالطاقة .
- إنشاء جهاز لتنسيق الأنشطة ووضع سياسات تتعلق بالتنمية الوطنية للهيدروكربونات واستخدامها .
- إنشاء معاهد للتأهيل والبحث في مجال استكشاف الوقود الأحفوري واستغلاله واستخدامه .

٢٩١ — استغلال الموارد الهيدروكهربائية :

ينبغي أن تتضمن التدابير الواجب اتخاذها في هذا الميدان ما يلي :

- وضع بيان بالموارد الهيدروكهربائية في كل البلدان الأفريقية مع مراعاة جوانب شتى مثل : إنتاج الكهرباء ، والري ، والصيد ، والملاحة ... إلخ .
- دراسة المحطات الهيدروكهربائية التي يمكن بناؤها ووضع خطط عامة لأحواض نهريّة كاملة من أجل استغلال أمثل للموارد ، ومجّب مراعاة كهربة المناطق الريفية .
- إعداد مشروعات جذابة اقتصادياً لإنشاء محطات هيدروكهربائية صغيرة في المناطق الريفية .
- ضرورة أن تشترك البلدان الأفريقية المتجاورة في استغلال المنشآت الهيدروليكية مع مراعاة بعض العوامل التي غالباً ما يتم إهمالها مثل : المحافظة على البيئة ، والمشكلات الصحية ، وإعادة توطين السكان النازحين .
- تقدير الاحتياجات التي يتعين تلبيتها بالنسبة إلى الاستثمارات الكبيرة والمطلوب توفيرها . ومن أجل نقل الطاقة الكهربائية لمسافات طويلة ، سيتعين التفكير بالنسبة للمستقبل في الامكانيات التي تتيحها خطوط التيار المستمر .
- بحث تدويل (أوضاع) المنشآت بهدف ضمان الأمن في مجال الامداد بالطاقة الكهربائية .
- في مجال البحث عن التمويل ، يتعين اعطاء المشروعات طابعاً دون إقليمي وربما إقليمياً أيضاً للاستفادة بدرجة أكبر من الأولوية التي غالباً ما تمنح للمشروعات التي تنصف بهذا الطابع .
- في مجال البحث عن حلول لمشكلات الطاقة ، يجب اعطاء الأولوية للمواقع ذات القدرات الهيدروكهربائية مثل « سد أنجا » نظراً للامكانيات الضخمة لهذه المواقع التي تتيح إمكانية التفكير في الربط فيما بين شبكات عدد كبير من البلدان الأفريقية .
- إنشاء مجالس وطنية لكهربة المناطق الريفية .
- التقدم على طريق معايرة معدات الإمداد بالكهرباء وتكثيف ربط الشبكات فيما بينها (بما في ذلك خفض العدد الحالي للفولتات المختلفة) .
- صناعة معدات كهربائية تلائم احتياجات البلدان الأفريقية وتستخدم في صنعها مواد أولية محلية .

٢٩٢ - استغلال الموارد الجديدة والمتجددة للطاقة :

تقترح التدابير التالية في هذا المجال :

- تكثيف أعمال الكشف الجوفية - الحرارية عن طريق وسائل الكشف الحديثة .
- مواصلة الأبحاث العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدام الصناعي للموارد الجوفية - الحرارية كمصدر للكهرباء لأغراض التدفئة ، والمطابخ ، واستخراج المعادن ، وإنتاج الماء والبخار .
- إقامة مستآت رائدة لإنتاج الطاقة الجوفية - الحرارية .
- إجرام دراسات عن إمكانية وجدوى استخدام موجات القاع والطاقة الحرارية للمحيطات ، بما في ذلك اجراء أبحاث عن الأساليب التقنية التي يتعين استخدامها لهذه الأنواع من الطاقة .
- تكثيف الأبحاث المتعلقة بتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة ميكانيكية أو كهربائية ، ودراسة إمكانيات تركيب أجهزة التدفئة الشمسية والتفطير الشمسي للمياه المالحة ، واستحداث أدوات لقياس الاشعاع الشمسي وبناء محطات حديثة .
- إنشاء أجهزة دون إقليمية وإقليمية للتعاون وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالطاقة الشمسية في أفريقيا .

٢٩٣ - استخدام الطاقة النووية :

- تتضمن الأعمال في هذا الميدان ما يلي :
 - يتعين على البلدان المنتجة للوقود النووي التفكير في ادخار مواردها للمستقبل .
 - ينبغي تأهيل الكوادر التقنية اللازمة والنهوض بأعمال البحث من أجل حسن مسايرة تطور التقنيات في هذا المجال ، والقدرة على تحديد الاختيار الملائم في الوقت المناسب .
 - ينبغي التفكير ، بالنسبة للمستقبل ، في استخدام اليورانيوم الذي يتم إنتاجه في أفريقيا ، كمصدر للطاقة من أجل بناء محطات نووية في إطار مشروعات مشتركة لدول متجاورة ، وذلك وفقاً لحجم المنشآت التي قد تكون متاحة .
- اجراءات التنفيذ :

٢٩٤ - من أجل ضمان سرعة وفعالية تنفيذ خطة العمل المقترحة ، تمت الموافقة على التوصيات التالية :

- (١) إنشاء لجنة أفريقية للطاقة (١) بأقصى سرعة تكلف بما يلي :
 - (أ) تنسيق كل الأنشطة التي تجري في مجال الطاقة في أفريقيا ، ومساعدة الدول الأفريقية على صياغة وتنسيق سياسات وبرامج الطاقة ، على أن تكون اللجنة مركزاً لجمع المعطيات ونشر المعلومات المتعلقة بالطاقة في القارة .
 - (ب) إنتاجة المجال لأن يتم بأسرع ما يمكن إعداد جرد شامل لكل موارد الطاقة في القارة .
 - (ج) تهيئة المجال لإقامة هيئة أفريقية للطاقة النووية لمسايرة تقدم التكنولوجيا النووية ، وتنسيق برامج استغلال الطاقة النووية في أفريقيا وتوفير إمكانيات تأهيل الأيدي العاملة في المجال النووي .
 - (د) تشجيع إنشاء مركز إقليمي للطاقة الجوفية الحرارية يكلف بمساعدة البلدان الأفريقية على الكشف عن مواردها الجوفية الحرارية واستغلالها .
 - (هـ) وضع إطار ملائم لتنفيذ التوصيات التي اتخذت في الاجتماعات السابقة في مجال الطاقة .
- (٢) إمكانية إنشاء صندوق أفريقي لتنمية الطاقة يستخدم أساساً لتحويل تنفيذ مشروعات الطاقة في أفريقيا .

(١) أخذ المؤتمر علماً بالتخطيط الذي أبدته نيجيريا .

(٣) العمل فوراً على إنشاء المركز الإقليمي للطاقة الشمسية الذي حددت أهدافه في الوثيقة التأسيسية التي سبق أن أقرها المؤتمر الوزاري الخامس للجنة الاقتصادية في أفريقيا الذي عقد في آذار/مارس ١٩٧٩ في الرباط . وفي هذا الشأن يبدو من الضروري دعوة جميع الدول الأعضاء إلى الإسراع في توقيع الوثيقة التأسيسية المشار إليها حتى يصبح المركز جاهزاً للتشغيل في أقرب فرصة ممكنة .

(٤) يجب الاهتمام بصفة خاصة بموارد الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية ، والطاقة الهوائية ، والكتلة الحيوية ، والجوفية الحرارية ، ولابد من تكثيف أنشطة البحث الإنمائي في هذه المجالات .

(٥) لابد أن تحظى مشكلات إعادة تشجير الغابات باهتمام خاص على أثر الاستخدام المكثف لخشب التدفئة ولفحم الخشب كمصدر رئيسي للطاقة .

(٦) يجب أن يكون لاستخدام موارد هيدروكهربائية الأولوية العليا وخاصة عن طريق استحداث وحدات صغيرة للإنتاج الهيدروكهربائي .

(٧) ضرورة دعم الامكانيات الوطنية لمراقبة وإدارة الأنشطة الخاصة بالمحيطات والبحار ..

(٨) يجب أن تقوم البلدان الأفريقية بعمل مشترك لتنمية واستخدام موارد الطاقة المتاحة في القارة عن طريق التعاون والتضامن من أجل ضمان تنميتها الاقتصادية وبقائها .

(٩) يجب اعطاء أولوية للتنفيذ السريع للتوصيات والقرارات السابق اتخاذها بشأن مشكلات الطاقة .

الفصل الثاني عشر . المرأة والتنمية

٢٩٥ - أحيطت الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات علماً بتقرير المؤتمر الإقليمي الأفريقي الثاني بشأن المرأة والتنمية وكذلك بالاستراتيجيات المقترحة .

٢٩٦ - اعترف بأهمية منح اهتمام خاص للمرأة في تحليل الموقف والأساليب التي ينبغي اتباعها في كل قطاع (الصناعة - الزراعة - التجارة ... إلخ) من القطاعات التي تم بحثها فيما سبق .. ولا ينبغي أن تكون الخطوات الواجب اتباعها لحل مشكلات المرأة الأفريقية هامشية ومنفصلة عن مسألة التنمية الشاملة .

٢٩٧ - وينبغي أيضاً نشر البرامج المتعلقة بالمرأة ، والتي تم تنفيذها على الصعيد القومي ودون الإقليمي ، وعلى صعيد القارة على أوسع نطاق ممكن .

٢٩٨ - تم التشديد على أن العمل الذي نفذ خلال النصف الأول من عقد المرأة لم يكن كافياً رغم الجهود التي بذلت داخل المنطقة .

٢٩٩ - اتفق على أن الاستراتيجيات الخاصة بالمرأة يجب أن تشمل المجالات التالية : الزراعة والتغذية ، والحرف والصناعات الصغيرة ، والعمالة ، والتعليم ، والتأهيل ، والعلوم والتكنولوجيا والتجارة ، والموارد الطبيعية وبخاصة الماء والطاقة ، والصحة والحياة الأسرية ، وأجهزة الاتصال الجماهيري وإنشاء أجهزة وطنية ودون إقليمية تحقق اندماج المرأة في أعمال التنمية .

٣٠٠ - يجب اتخاذ التدابير التي تكفل اشتراك المرأة على أعلى مستوى في اتخاذ القرارات الإدارية .

٣٠١ - تولى الدول الأعضاء اهتماماً خاصاً وتأييداً فعالاً لمنظمة المرأة الأفريقية بحيث تؤدي هذه المنظمة دورها بالكامل . ولهذا الغرض ، يتعين على الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من المنظمات ذات الصلة ، اعطاء المساندة اللازمة لمنظمة المرأة الأفريقية لتمكينها من تنفيذ برنامج عملها .

٣٠٢ - يجب أن تتخذ اجراءات لتخفيف عبء المهام التي تضطلع بها النساء الريفيات في الأعمال المنزلية . وتوفير الخدمات لمساعدة المرأة العاملة .

٣٠٣ - بالنظر إلى العدد الكبير جداً من القطاعات التي يتعين تغطيتها ، تحددت المجالات التالية للعمل خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٥ .

الأجهزة التنظيمية :

٣٠٤ - لكي تصبح الأجهزة الوطنية قادرة على تأدية وظيفتها ، يلزم أن توفر الدول الأعضاء الموارد والكوادر التقنية الملائمة . ويتبين من الخبرة المكتسبة أن تنوع الهياكل الاجتماعية - السياسية والاقتصادية في البلدان الأعضاء يتطلب صيغة أقل جموداً فيما يتعلق بإنشاء هذه الأجهزة . ويتعين اعتبار هذه الأجهزة صالحة بمجرد أن تصبح المنظمات التي أنشئت لتلبية احتياجات المرأة جاهزة لتأدية وظيفتها وتمتع بالكفاءة على الصعيد التقني ، وعليها أن تصل إلى النساء في الريف . وثمة استراتيجية تحقق الفعالية للأجهزة المنشأة تتمثل في النهوض بالوحدات النسائية في الوزارات ولجان التخطيط ، بغية إمداد ومواجهة خطط التنمية الوطنية بمعطيات عن النساء ، وكذلك دمج خطة عمل خاصة بالمرأة في الاستراتيجيات الوطنية . وخلال النصف الثاني من العقد ، ستم منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصفة خاصة بإنشاء أو دعم هذه الوحدات النسائية بالتعاون مع الدول الأعضاء .

٣٠٥ - ستؤدي الاستراتيجية المحددة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ إلى دعم البرنامج المعد لصالح المرأة في كل مركز من المراكز المتعددة الأقطار للبرمجة وتنفيذ المشاريع لصالح المرأة وعن طريق تقديم الملاك والموارد لمشاريع هذه المراكز . وستعطى أولوية كبرى لتشجيع قدراتها على البحث . ويتعين دعم دور هذه المراكز لتنسيق برامج المرأة بحيث تصبح عامل الاتصال الرئيسى بين الدول الأعضاء في الأقاليم الفرعية وبين المركز الأفريقي للتدريب والبحث من أجل المرأة .

٣٠٦ - ينبغي أن تتضمن استراتيجية المركز الأفريقي للتدريب والبحث من أجل المرأة إنشاء شعبة مستقلة للمرأة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . وسيحاول المركز جاهداً استخدام معاهد البحث والتأهيل الموجودة في المنطقة كأدوات لتنفيذ برامج . وستقدم منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا معونة سواء : (أ) في تجهيز برامج المؤسسات الموجهة إلى المرأة ، أو (ب) في إدخال برامج لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة مثل تخطيط التنمية والنهوض بالعناصر الوسيطة . ومن بين الهيئات المعنية المعهد الأفريقي للتنمية ، وبرنامج التدريب البيئي والمركز الأفريقي للتدريب والبحث في ميدان الإدارة الإنمائية ، ومعهد الإدارة في أروشا ، وكذلك مركز الدراسات من أجل الأسر الأفريقية .

٣٠٧ - ومادام جمع المعلومات لا يزال يشكل أداة هامة في التخطيط ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية والمركز الأفريقي للتدريب والبحث من أجل المرأة / اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يجب أن تتعاون وتنسق أنشطتها مع مركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية ، وكذلك مع المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل المرأة .

التعليم والتدريب

٣٠٨ - المتطلبات في مجال التخطيط والسياسات :

(أ) يتعين تخطيط وتنفيذ كل المشروعات الرامية إلى توسيع وتنويع تعليم وتأهيل المرأة والفنائه في اطار تخطيط وطنى شامل لتلبية الاحتياجات من الأيدي العاملة .

(ب) يتعين على السياسات والبرامج الوطنية للتربية أن تكون على علم بأهداف الاقتصاد الوطنى والعمالة ، وذلك حتى يمكن لها أن توفر تعليماً وتأهيلاً يعدان النساء للاسهام على نحو فعال في الحياة الاقتصادية . كما يتعين أخذ النظام الاقتصادى الدولى الجديد في الاعتبار عند وضع البرامج الوطنية للتعليم والتأهيل .

٣٠٩ - التعليم المدرسى :

(أ) يتعين بذل جهود خاصة لضمان تمكين البنات القادرات على الوصول إلى مستويات عالية في مجال التربية أو

التدريب التخصصي من تلقى التعليم والتدريب الملائمين لاستعداداتهن ، مع تقديم منح طويلة الأجل إلى اللواتي يعجز أولياء أمورهن عن القيام بتكاليفهن .

(ب) كما يجب أن تدرج في البرامج المدرسية الخاصة بالبنين والبنات مواد خاصة مثل التغذية والتشريعات المتعلقة بالأسرة والتربية الجنسية .

(جـ) وفي إطار مكافحة انحراف الأحداث ، يتعين تطوير الأنشطة خارج المدرسة (تحسين الملاعب الرياضية ، ونوادي السينما ... إلخ) ، كما يتعين اعطاء الأنشطة اليدوية والثقافية المكانة التي تستحقها في التكوين الثقافي حتى يمكن تطوير الإحساس الجمالي والإحساس بالعمل المتقن .

٣١٠ - محو الأمية :

(أ) بما أن الأمية الموجودة بين النساء تشكل عوائق أساسية أمام اسهامهن في الحياة الاقتصادية الأفرقية ، فيجب أن تعد برامج ديناميكية ترمي إلى القضاء على الأمية ، وينبغي تحديد تواريف الوصول إلى هذا الهدف .

(ب) وأثناء حملات مكافحة الأمية ، يتعين التأكيد على محو الأمية الوظيفي ، وكذلك على تعليم مواد ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع .

(جـ) تطبيقاً لميثاق الجزائر الثقافي ، يتعين إعداد برامج عملية لمحو الأمية الوظيفي باللغات الوطنية . كما يجب في هذا الصدد الاستعانة باليونسكولامداد المؤسسات الوطنية بالمواد التعليمية التي تتلاءم مع أهداف التعليم الوطنية .

(د) ينبغي توفير أجهزة الراديو والترانزستور الرخيصة الثمن والكتب المعتدلة الأسعار والمتدرجة في مستوياتها لأغراض التشقيف الجماهيري كما يجب أن تتضمن برامج الراديو والتلفزيون موضوعات أكثر عن التربية المدنية والسياسية الخاصة بالنساء .

٣١١ - تعليم الكبار :

(أ) يتعين أن توجه برامج التعليم الخاصة بالكبار إلى زيادة الوعي والمشاركة الكاملة للمرأة في عالم العلم والتكنولوجيا الحديث .

(ب) يتعين تشجيع النساء من خلال برامج تعليم الكبار على المساهمة في أنشطة النقابات والإمام بمسؤولياتهن المدنية .

(جـ) يتعين العمل على توفير المرافق المناسبة في المجتمع بغية تمكين المرأة من مواصلة تعليمها مع إمكانية دراسة مجالات مثل التغذية والصحة العائلية .

٣١٢ - التدريب :

(أ) ينبغي زيادة وتنويع عدد المؤسسات المهنية النسائية مع مراعاة النقاط التالية : الفروق في مستوى التعليم . والنساء اللواتي لم يتعلمن ، وإمكانيات العمل المتاحة في الحاضر وفي المستقبل . وذلك في ضوء التصنيع والتقدم التكنولوجي .

(ب) يتعين تشجيع التدريب المهني واعطاؤه أهمية .

(جـ) يتعين تدريب العاملين في مجال الإرشاد الزراعي والعاملين الاجتماعيين . والعاملين في مجال النمو المجتمعي . وغيرهم من العاملين الريفيين ، مع مراعاة احتياجات المرأة الريفية .

(د) يتعين التأكيد على تأهيل المعلمين ، وعلى اعطاء الأولوية وتسهيل الوصول إليه بالنسبة للانات والذكور على حد سواء وفي جميع المستويات ، والاهتمام بصفة خاصة بالتكنولوجيا الزراعية - المناسبة .

(هـ) يتعين توفير التدريب للنساء في مجال النهوض بالإدارة ، وتشغيل التعاونيات .

٣١٣ - التأهيل لوظائف العمالة الرسمية وغير الرسمية في قطاعات الأعمال ، والتجارة . والصناعة والحرف .

(أ) ينبغي أن توفر للنساء العاملات إمكانية التدريب أثناء العمل لإعدادهن لتولى مناصب الإشراف والإدارة . كما ينبغي للغرف التجارية والصناعية أن تسهم في توفير فرص أكبر لهذا التدريب .

(ب) ينبغي تأهيل النساء في كافة الجوانب المتعلقة بالنشاطات الجارية في مجالات الصناعات الصغيرة ، والأعمال التجارية ، والتسويق والتعاونيات ، وذلك بتنظيم محاضرات وندوات ومناهج دراسية لتبادل الخبرات المكتسبة فيما بين البلدان .

(ج) يتعين تشجيع نظم التلمذة الصناعية في مجال التأهيل الحرفي .

٣١٤ - تأهيل النساء للقيام بأدوارهن المتعددة :

(أ) يتعين على مؤسسات التدريب المهني تكييف برامجها وساعات العمل فيها لتلائم الأدوار المتعددة التي تؤديها المرأة كزوجة وأم ومواطنة وعاملة .

(ب) تشجيع برامج تكوين القيادات النسائية والكوادر الداخلية النسائية . ويتعين تشجيع المرأة على القيام بدور فعال في الأنشطة القروية .

العمالة :

٣١٥ - في المناطق الريفية ، أخذت الحكومات الأفريقية تحس بالدور الاقتصادي الذي تؤديه المرأة في المناطق الريفية ، وتتخذ حالياً إجراءات لتحسين هذه المساهمة من جانب المرأة . على أن وضعية النساء الريفيات لا يبدو أنها تحسنت كثيراً منذ عام ١٩٧٥ ولا يصل الإعلام والتدريب إلى كثير من النساء الريفيات نظراً لصعوبات تحول دون الوصول إلى المناطق الريفية ، فانهدام وسائل النقل والأسواق المضمونة لترويج منتجات المزارع والمنتجات الحرفية من شأنه أن يقلل من إنتاجيتهن .

٣١٦ - ان الخطة الغذائية الإقليمية في أفريقيا تؤكد على الأدوار المهمة التي يمكن للنساء القيام بها فيما يتعلق بترويج الأغذية وتغير العادات الغذائية والتثقيف الغذائي . وتدعياً خطة العمل الخاصة بعمل المرأة في المناطق الريفية تم اقتراح الاستراتيجيات التالية والمرتبطة بالخطة الغذائية الإقليمية .

- تشجيع الاعتراف على أساس من البحث المتواصل بمشاركة النساء في الزراعة والتعريف بهذه المشاركة باعتبارها نشاطاً منتجاً يسهم في الإنتاج القومي الإجمالي خاصة فيما يتعلق بإمدادات الغذاء .

- الاعتراف في الخطط القومية بأن النساء أدوات حيوية لحل الأزمة الغذائية ، واتخاذ التدابير الضرورية للنهوض بمهارات النساء وتقليل أعبائهن .

- لدى اختيار التكنولوجيات الملائمة ، ينبغي جعل عمل المرأة أكثر إنتاجية وأقل تكلفة ، وتحسين التقنيات التقليدية الخاصة بحفظ وتخزين المنتجات الغذائية .

- إعداد برامج التدريب الملائمة بغية تعريف النساء على التكنولوجيات الجديدة والمحسنة الملائمة لوضعيتهن ومواردهن .

- إعطاء أهمية خاصة للعمالة في المناطق الريفية بغية استبقاء الفتيات اللواتي ينزحن إلى المدينة فراراً من الحياة الريفية الكئيبة الشاقة بحثاً عن المغامرة في المدن حيث يزدن عدد المتعطلات .

٣١٧ - يتعين إيلاء اهتمام خاص لتنمية تعاونيات النساء ، لا سيما تلك المعنية بالتسويق الزراعي ، والعمل والإنتاج ، كما أن من المناسب تدريب عدد أكبر من المرشدات .

٣١٨ - في المناطق الحضرية ، ان النساء العاملات في المناطق الحضرية يمارسن أما أعمالاً حرة في التجارة والمشاريع وأما في وظائف مقابل أجور . ورغم التشريعات والأحكام الدستورية التي تنص على المساواة ، فإن كثيراً

من أرباب الأعمال يفضلون الرجال على النساء في بعض الميادين وفي فئات الوظائف العليا صانعة القرارات . ويمكن زيادة الأعمال الحرة بالنسبة للنساء عن طريق توفير الضمانات أو القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والحضرية . وقد اقترحت الاستراتيجيات التالية :

- (أ) توفير التعليم والتأهيل اللازمين .
- (ب) توفير تسهيلات الاقتراض لشراء البذور وتمكين المرأة من العمل الحر .
- (ج) القيام بحملة لتغيير المواقف والعادات المتعلقة بالنساء والعمالة .
- (د) منح تعويضات الأمومة بصورة توفر فرصاً متساوية للنساء والفتيات .
- (هـ) التزام الحكومات على مستويات التخطيط بتحسين اسهام النساء في العمالة ، وذلك باتخاذ اجراءات في جميع الخطط لتشغيل النساء .
- (و) يلزم ادخال تحسينات على أحكام قانون العمل الحالي المتعلقة بالنساء العاملات في المناطق الريفية والحضرية :

- يتعين تكليف النقابات بضممان تدريب الفتيات العاملات .
- يتعين على الدول أن تقوم بإعداد تشريع خاص بالعمل والرعاية الاجتماعية يناسب ظروف أفريقيا وأن تكفل تطبيق هذا التشريع .
- ٣١٩ — ويتعين في برامج التدريب أثناء العمل والمناهج التكوينية التي ينظمها أرباب العمل مراعاة المسؤوليات العائلية للنساء العاملات . ويجب النص على أحكام مناسبة في هذا الصدد .

المواصلات ووسائل الاتصال الجماهيري :

- ٣٢٠ — تبقي خطة العمل (الاقليمية والعالية) دليلاً مهماً في هذا الصدد للقيام باختيار بناء للأولويات ، وفقاً لحقائق الخطط والميزانيات الوطنية . وعلاوة على التخطيط ، يتعين خلال سنوات الثمانينيات ايلاء اهتمام خاص للميادين التالية :

- (أ) تأهيل النساء في مجال الصحافة ، وتأهيل خاص للصحافيين في المشاكل المتعلقة بالنساء خاصة .
- (ب) زيادة إمكانيات وصول المرأة إلى وسائل الاتصال الجماهيري .
- (ج) إقامة شبكات دون إقليمية وإقليمية بغية تبادل معلومات بين النساء والأجهزة الحكومية .
- (د) تحليل وسائل الاتصال الشعبية وتطويرها بصورة منهجية لتعزيز ادماج النساء في عملية التنمية .
- (هـ) إقامة تبادل أكثر انتظاماً للتجارب بين الدول الأعضاء .

الصحة والتغذية والحياة العائلية :

- ٣٢١ — وفيما يتعلق بالمستقبل ، تقترح التدابير التالية :

- (أ) تشجيع البحث في مجال الطب التقليدي وتطوير هذا الأخير بصورة تقلل من التبعية فيما يتعلق بالأدوية المستوردة من الخارج . واتخاذ اجراءات لتحاشي استيراد الأدوية الخطرة بكميات ضخمة مع ضمان تطوير الصناعة المحلية للمنتجات الصيدلانية المطلوبة .
- (ب) تحسين تأهيل الحكيمات والعاملات في مجال الصحة والبحوث ، والاهتمام بتفنيات التنظيم لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية .
- (ج) تعزيز مراكز صحة الأم والطفل مع تجهيزها بعدد أكبر من العاملين المؤهلين وبوسائل مادية متزايدة بحيث يمكن لها أن نجيد استعمال المنتجات المحلية .
- (د) يتعين إنشاء مراكز وطنية خاصة بالمعوقات بدنياً بصورة تضمن اندماجهن في المجتمع .

- (هـ) التشجيع على تحليل وتبادل الخبرات من بلد لآخر وذلك بفضل دراسات تحليلية في الميادين التالية :
- أساليب ونماذج أسفرت عن نتائج مرضية .
 - أساليب فنية للحصول على مشاركة فعالة من جانب المجتمعات .
 - أساليب تعيين وتدريب وتقييم العاملين في مجال الصحة الاجتماعى .
 - (و) استخدام التكنولوجيا لتوفير المياه الصالحة للشرب بكميات كافية .

(ز) تشجيع الرجال والنساء على السواء على الاهتمام بتحسين أساليب الإنتاج الغذائى بغية تحسين الحالة الغذائية للمجتمع .

(ح) إنشاء مرافق رعاية ملائمة لصحة الطفل لفائدة الأطفال في سن ما قبل المدرسة ، حيث يشرف عليهم عاملون يحصلون على تأهيل جيد ، وادخال برنامج منتظم لتدريب العاملين في دور الحضانة .

أعمال البحث وجمع وتحليل المعطيات :

٣٢٢ — مازالت مجالات الدراسات التى ذكرت في خطة العمل صالحة : خاصة لأن عدداً جد قليل من الاحصاءات والدراسات على المستوى الوطنى تم اجراؤها منذ عام ١٩٧٥ . ومن الأهمية بمكان أن نذكر لمدبرى الاحصائيات الوطنية قبل الشروع في هذه الدراسات أهمية القيام بتحليل حسب الجنس وذلك لتحديد القطاعات الخاصة بالشئون المتعلقة بالنساء وبأخص الخصوص في مجالات الموضوع الفرعى الخاص بالعمالة والصحة والتعليم . وفى الماضى ، حال فقدان هذه التحليلات حسب الجنس دون تحديد الاحتياجات المتعلقة بالنساء .

٣٢٣ — يتعين القيام باجراء مزيد من البحوث حول النساء بوصفهن أداة إنتاج للأغذية ، وحول الأساليب الفلاحية التى يستعملنها ووسائل تحسينها ، وحول النساء الفقيرات (الحضرىات والريفيات) اللواتى هن أدوار متعددة يقمن بها ، وكذلك حول النساء بوصفهن ربوات بيوت وذلك على ضوء التشديد الجديد الذى وضع على التنمية منذ عام ١٩٧٥ ، وخاصة في مجالى الإصلاح الزراعى والتنمية الريفية ، وفي مجال التنمية البديلة والنظام الاقتصادى الدولى الجديد . ويتعين اجراء بحوث في الميادين الآتية :

- الأساليب التى من شأنها تشجيع المبادرة الشخصية في المناطق الريفية والحضرية .
- البحث في مجال جمع المعطيات الفلاحية في المشاريع الصغيرة .. إلخ .
- أساليب حفظ وتخزين هذه المعطيات .

— دراسات مشاريع التنمية المتكاملة بغية ضمان استغلال أفضل للمزارع العائلية الصغيرة .

٣٢٤ — ولكى تنفذ الأنشطة التى نصت عليها الخطة بالنسبة لما بقى من العقد ، يقترح تطبيق الاستراتيجيات التالية :

(أ) التعاون فيما بين مؤسسات البحث القائمة ، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة (مثل الرابطة النسائية الأفريقية من أجل بحوث التنمية) والوكالات الدولية ، والمركز الأفريقى للتدريب والبحث من أجل المرأة وذلك بغية تشجيع الأهداف المشتركة للبحث .

(ب) إنشاء وتطوير هيئات البحث في الأجهزة الوطنية خاصة مع التأكد من قدراتها الفنية للقيام ببحوث متماشية مع الأولويات الوطنية .

(جـ) تشجيع جمع المراجع مع التعليق عليها ، ونشر نتائج البحوث ، وترجمتها إلى برامج ، مع تشجيع إنشاء شبكات الإعلام على المستوى الإقليمى ، وتكثيف أدوار المركز الأفريقى للتدريب والبحث من أجل المرأة بوصفه مركز تبادل للمعلومات عن المرأة والتنمية في الإقليم وإنشاء الأجهزة الفعالة لتبادل المعلومات بين اللجنة الإقليمية لادماج المرأة في عملية التنمية واللجان الإقليمية المختصة في المراكز المتعددة الأقطار للبرمجة وتنفيذ المشاريع في الدول الأعضاء .

(د) تشجيع البحث حول المواقف المتغيرة بالنسبة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع قطاعات المجتمع . ونشر

نتائج هذا البحث بفضل انشاء وحدات صغيرة للاتصال والاعلام ، بين جملة أمور ، في المؤسسات المشتركة في هذا البحث .

(هـ) يتعين التأكيد على تبادل المعلومات فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية وتأثيراتها على المرأة ، كما يتعين أيضا التأكيد على التدابير الواجب اتخاذها للتغلب على تأثيراتها السلبية ، وذلك وفقا لمواضيع النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

التدابير القانونية والإدارية :

٣٢٥ - يتعين اذن أن توجه الاستراتيجيات في المستقبل نحو:

(أ) انشاء أجهزة ملائمة تكون مسئولة عن مراقبة ودراسة تنفيذ أحكام القوانين التي تشترط المساواة في معاملة الرجل والمرأة بحيث يستوجب كل انتهاك لذلك ، عقوبة .

(ب) توحيد النظم القانونية المختلفة التي تحكم الزواج والأحوال الشخصية ضمن الأسرة والأرث ، بهدف القضاء على التناقضات وعدم التماسك .

(جـ) أن أحد الأساليب التي جعلت النساء لا يتجرأن على المطالبة بحقوقهن هو الخوف من التعقيدات والنفقات المتسببة عنها . ويتعين أن تنشأ في المناطق الحضرية المتسببة عنها . ويتعين أن تنشأ في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة ، مراكز للمساعدة القانونية يكون العاملون فيها من رجال القانون الملتزمين بمبدأ المساواة بين الجنسين . ويتعين أن تكون المساعدة القانونية فيها مجانية ، كما يتعين أن يقترح فيها اجراء مناقشات وأن تم فيها توعية النساء بحقوقهن .

(د) إعادة توجيه مسئولى النظام بشأن ضرورة تطبيق الأحكام المتعلقة بأسلوب معاملة المرأة .

(هـ) نشر وثائق حول حقوق وواجبات الرجال والنساء في المجتمع بوصفهم أزواجاً وزوجات ، وكذلك حقوقهم كأباء وأمهات في المنزل . وينبغي أن يتم القيام بذلك على السواء بواسطة حملات وسائل الإعلام وعن طريق نشر كتيبات تعالج هذه المشاكل .

(و) يتعين على النساء والفتيات أن يكن أكثر وعياً من الرجال بالأضرار التي جاءت بها بعض العادات مثل نظام تعدد الزوجات والصداق كما يتعين عليهن أن يأخذن في الاعتبار أن هذه التطبيقات تقلل من مركز الزواج . ولهذا يتعين عليهن اتخاذ خطوات للقضاء على العادات والتقاليد ومظاهر الاجحاف القديمة التي تحط من قدر المرأة في الأسرة . من هنا يتعين على المنظمات النسائية أن تولي الأولوية لمحافل المناقشة ، وكذلك لتقنيات التثقيف ووسائل الاعلام الأخرى ، وذلك حتى يمكن تثقيف الرأي العام بشأن قيم النساء باعتبارهن كائنات بشرية .

(ز) يتعين اعطاء أهمية لوضعية المرأة القانونية في ظل نظام الفصل العنصرى ، من خلال تشجيع إنشاء صندوق الدفاع القانونى ، من بين أمور أخرى .

(ح) يتعين على النساء أن يساهمن في عملية وضع القوانين بصورة تضمن تكييفاً أفضل للتشريع مع الحقائق الواقعية .

الفصل الثالث عشر تخطيط التنمية ، والاحصاءات والسكان

التخطيط :

٣٢٦- إن الشيء المفتقد غالباً في هذه الخطط هو الجزء الخاص بالتنفيذ الذي يتعلق عادة بالاحتياجات من القوى العاملة ، والاحتياجات التقنية ، والأعباء المالية المحددة بوضوح أكثر ، والاطار الزمني للتنفيذ ، ونظام المراقبة المستمرة ، والتوافق مع خطط التنمية الاقتصادية للبلدان المجاورة وعلى المستويين دون الإقليمي والإقليمي . إن عدم وجود خطة التنفيذ هذه لا يجعل خطط التنمية الاقتصادية في معظم البلدان الأفريقية معرضة إلى حد أقصى للتأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية ، وحسب ، بل وعوها إلى خطط لا يملك تحقيقها .

٣٢٧- إن نجاح وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية يعتمد إلى حد كبير على تعبئة جميع القدرات التقنية الوطنية . ولهذا ، فإنه يتعين الاهتمام بالبنية المؤسسية الوطنية الأساسية للتنمية الاقتصادية لهيئة اطار مناسب لتعبئة كل السكان ، وبخاصة الخبرة الفنية ، في كل مجالات جهود التنمية الاقتصادية .

٣٢٨- ويتعين ، وفقاً للأولويات الوطنية ، إنشاء الوزارات والوفود ، والإدارات ، والمنظمات واللجان الفنية والرابطات المهنية المختصة ، وذلك في اطار هذه البنية المؤسسية الأساسية للتنمية الاقتصادية . وجدير بالذكر في هذا الصدد أن الجهاز المؤسسي الحكومي الذي انشئ في معظم الدول الأعضاء إنما هو لأغراض إدارية وليس للتنمية الاقتصادية .

٣٢٩- وفي ضوء ما سبق ، أقرت خطة العمل التالية :

(أ) تضع الدول الأعضاء على أساس أهداف وأولويات محددة جيداً خطط تنمية وطنية متكاملة المستويات دون الإقليمية والإقليمية وعلى مستوى القارة .

(ب) يتعين أيضاً أن يقوم وضع خطط التنمية على أساس خطط قطاعية متكاملة والاهتمام بالتشديد على التنمية الوطنية والجماعية القائمة على الاعتماد على الذات ، والقادرة على الدعم الذاتي ، وكذلك التشديد على القوى العاملة والتكنولوجيا والتخطيط المالي الذي يتعين تجديده جيداً في اطار جدول زمني محدد .

(ج) يتعين أن تحدد بوضوح الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ الخطة واستمرار تقييمها ومراقبتها على المستوى العام والمستوى القطاعي على حد سواء ، واستحداث هذه الترتيبات وتعزيز القائم منها ، تحفيظاً للتنسيق السليم وتلافياً لازدواج الجهود والموارد . وهناك حاجة في هذا المجال ، إلى الاهتمام بصفة خاصة بالبيانات الإحصائية الشاملة والمعلومات عن السكان والموارد الطبيعية باعتبارها أساساً لوضع السياسات والخطط الفعالة .

٣٣٠- كانت النتائج الضئيلة التي حصلت عليها أفريقيا خلال السبعينيات والرؤية القائمة للمستقبل خلال الثمانينيات - إذا ما استمرت السياسات والاتجاهات القديمة - سبباً في إثارة قلق شديد . لذلك فإن سيناريو الخطة الذي تفتخره أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للثمانينيات ، والذي يتمشى مع القرار ٣٢٢ (د ١٤) الصادر عن الاجتماع الخامس للمؤتمر الوزاري / الدورة الرابعة عشرة للجنة ، وأقره مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الأخيرة المنعقدة في منروfia في عام ١٩٧٩ ، هو سيناريو سليم وحافز على العمل .

٣٣١- وطبقاً لسيناريو الخطة ، ستحقق اسقاطات التنمية في أفريقيا خلال الثمانينيات نمواً سنوياً يصل إلى ما يقرب من ٧ بالمائة . ووفقاً للتقديرات ، تبلغ اسقاطات النمو في البلدان الرئيسية المصدرة للبترول التي يمثل إجمالي الناتج المحلي فيها ٤٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الكلي لأفريقيا ، ما يقرب من ٨ بالمائة بينما تصل اسقاطات النمو في البلدان غير المصدرة للبترول إلى ما يقرب من ٦ بالمائة سنوياً خلال نفس الفترة . ويتضمن النمو الشامل أهدافاً قطاعية سليمة أخرى وله آثار مختلفة فيما يتعلق بالسياسة . وسيزيد الإنتاج الزراعي بنسبة ٤ بالمائة سنوياً بينما سيصل

معدل النمو الصناعي إلى ٩,٥ بالمائة سنوياً سيصل معدل النمو الصناعي إلى ٩,٥ بالمائة سنوياً خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠. كما ستزيد الصادرات زيادة حقيقية تصل إلى ما يقرب من ٧ بالمائة سنوياً بينما تحتفظ الواردات بمعدل زيادة يقل عن ٨ بالمائة سنوياً مما يؤدي إلى انخفاض مرونة الواردات إلى أقل من ١,٢ بالمائة.

٣٣٢- من الضروري تطبيق مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات خلال الثمانينيات على المستويين دون الإقليمي والإقليمي، خاصة فيما يتعلق بالاكتمال الذاتي في مجالات الغذاء، والتجارة، والصناعة وتمويل التنمية. ويجب أن تبذل كل الجهود لتنشيط التعاون على المستوى الإقليمي والتكامل الطبيعي بالعمل على التنفيذ السريع لعقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات من أجل أفريقيا، وبصفة خاصة للدول الأعضاء غير الساحلية والجزرية.

٣٣٣- يتعين التركيز خلال الثمانينيات على تنمية الزراعة والصناعات الزراعية، وتنمية البنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون، والقضاء على الفقر الجماعي، والبطالة المقنعة، وتلبية الحاجات الأساسية.

٣٣٤- يتعين على الدول الأعضاء منح أولوية كبيرة لاجراء دراسة شاملة ومتعمقة لامكانياتها من الموارد الطبيعية، وخاصة ما يتعلق بالزراعة، والتعدين، والطاقة، والمياه والبيئة.

٣٣٥- وفي مجال الزراعة ينبغي للدول الأعضاء أن يقوم كل منها على حدة بإعداد خطط غذائية لتسهيل تحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، ويتعين توجيه الجهود نحو استصلاح الأراضي الزراعية والميكنة الملائمة، ووضع أسعار مجزية للمنتجات الزراعية، وإنشاء المرافق الملائمة للتخزين، وتوزيع وتجهيز المنتجات الزراعية، وتحسين استخدام الموارد البشرية، وتطوير مراكز البحوث العلمية مع توفير الخدمات الإرشادية المناسبة.

٣٣٦- بالنسبة للصناعات المناسبة، وخاصة الصناعات الكبيرة (وهي الحديد والصلب، والصناعات المعدنية والكيمياوية والبتروكيماوية)، يتعين اجراء دراسات حول طاقة الاستخدام لتكون أساساً لتعبئة الموارد وتخصيص هذه المشاريع على المستويين دون الإقليمي والإقليمي. كما أنه من الضروري تحديد أنواع صناعات بدائل الواردات وهو ما يمكن عمله على أفضل وجه على المستويات المتعددة الأقطار.

٣٣٧- وفي قطاع الطاقة يتعين اجراء دراسات لتكثيف العرض والطلب على الطاقة في أفريقيا، ووضع اسقاطات قصيرة وطويلة الأجل تسمح بإعداد برنامج إقليمي في مجالات إنتاج الطاقة واستهلاكها والمحافظة عليها.

٣٣٨- ينبغي للدول الأعضاء أن تضع نظاماً إقليمياً لتعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية. ومن المقترح كنقطة بداية إنشاء أجهزة ملائمة لتعبئة الموارد الفائضة لدى الدول الأعضاء وتوجيهها، وخاصة توجيه الفائض من البترول في البلدان المصدرة له إلى الدول الأعضاء الأقل نمواً.

٣٣٩- ينبغي بذل الجهود من أجل تعزيز تدابير مكافحة الجفاف والتصحر.

٢٤٠- بالنسبة للنقل، يتعين اعطاء الأولوية لإنشاء شبكات للمواصلات بين البلدان غير الساحلية وأن يعتبر ذلك مرحلة أساسية للتكامل الطبيعي والاقتصادي لأفريقيا.

٣٤١- في مجال التكنولوجيا، يتعين التركيز على الحصول على التكنولوجيا الكثيفة العمالة، وتطويرها واستخدامها، ومراعاة هذا الجانب عند اختيار المشروعات وتنفيذها.

٣٤٢- بالنسبة لوضع الخطط وتنفيذها، ينبغي اتخاذ الخطوات المناسبة التي تكفل تدعيم جهاز التخطيط على المستوى الوطني، وتحقيق تكامل أفضل للخطط الوطنية داخل الأقاليم الفرعية، وهو ما يسهل تحسين الاعتماد الجماعي على الذات.

٣٤٣- ينبغي منح دعم سياسي أكبر لتنفيذ خطط التنمية وجميع الجهود الرامية لتحقيق إدارة أفضل للاقتصاد.

الاحصاء :

٣٤٤- يتعين على الدول الأعضاء أن تعزز بكل استعجال بنيتها الأساسية فيما يتعلق بالاحصائيات كأساس لوضع سياسات وخطط فعالة. وفي هذا الصدد فإن الدول الأعضاء مدعوة لصياغة برامج للتنمية الاحصائية تندمج في خطط التنمية الوطنية. وينبغي أن تشمل هذه البرامج قائمة الاحتياجات من المعطيات تناسب الحقائق والأولويات.

٣٤٥- ولكى تم تعبئة الموارد الخارجية بغية تنفيذ البرنامج الأفريقى لتدابير اجراء محصر للقدرات الأسرية ، ومجموعة احصاءات السكان والمساكن لسنة ١٩٨٠ ، وكذلك النظام الوطنى للمحاسبات ، فإنه ينبغى للدول الأعضاء أن تؤكد أولوياتها فى البرامج المذكورة ، وأن توفر الدعم لدورها المطلوب .

٣٤٦- ينبغى لكل من الدول الأعضاء إنشاء الأجهزة الملائمة لجمع ومعالجة وتقييم وتحليل ونشر المعطيات . وتكفل هذه الأجهزة إقامة روابط وثيقة بين القائمين بجمع هذه المعطيات ومحلليها ومستعملها .

٣٤٧- ومن المستصوب إنشاء قاعدة لتخزين المعلومات واسترجاعها فى مختلف البلدان .

السكان :

٣٤٨- يتعين إنشاء أجهزة ملائمة ، حيثما يكون ذلك ضرورياً ، لتأمين اندماج أفضل للمتغيرات السكانية فى تخطيط التنمية ، مع مراعاة تضاعف سكان الأقليم المتوقع فيما بين عامى ١٩٧٥ ، و ٢٠٠٠ وأثر ذلك على التخطيط الاقتصادى والتنمية .

٣٤٩- ينبغى للدول الأعضاء أن تعبر اهتماماً أكبر لتحليل المعطيات الديموغرافية الهامة التى يحتوى عليها التعداد السكانى لعام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ ، وغيرهما من الاحصاءات الديموغرافية الأخرى .

٣٥٠- يتعين تدريب رعايا الدول الأعضاء فى مجال جمع وتحليل المعطيات الديموغرافية . كما ينبغى فى هذا الصدد دعم مراكز التدريب القائمة .

٣٥١- ينبغى قيام تعاون أفضل بين الديموغرافيين ورجال التخطيط والاحصاء فيما يتعلق بعملهم على المستوى الوطنى ، وينبغى إنشاء أجهزة خصيصاً لهذا الغرض .

٣٥٢- يتطلب النزوح المفرط الحالى من الريف إلى المدن إعداد برنامج للتوزيع وإعادة التوزيع السكانى المخطط يرتبط بالسياسات والبرامج الخاصة بالمستوطنات البشرية والتنمية الريفية المتكاملة .

٣٥٣- وتبحث المستويات الحالية للخصوبة وعدد الوفيات على القلق . وتترتب على معدلات النمو العالية آثار تتناول أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية المتعلقة بالأسرة . وينبغى تشجيع البحوث حول الموضوعات التالية :

(أ) خصائص السكان وإدراك هذه الخصائص فى بلدان مختارة ، لتوفير معلومات كاملة أساسية تدرج فى البرامج التى تنفذها هذه الدول .

(ب) العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة على مفاهيم التنمية والنمو السكانى وغيرهما من القضايا الاجتماعية الثقافية الأخرى .

(جـ) المصادر التى يمكن تحديدها للمفاهيم التى لها علاقة بالسكان (مثلاً الأسرة ، مجموعات السن ، مجموعات البالغين ، وسائل الاعلام .. إلخ) .

(د) قنوات الاتصال الملائمة لنشر الابتكارات والمفاهيم الجديدة فى مجال السكان .

(هـ) القيم ، والمعتقدات ، والمخطورات والتقاليد الفعالة ، التى تتحكم فى عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة فى بلدان مختارة ، والطريقة التى يؤثر بها مستوى فهم القضايا السكانية على هذه القيم والمواقف .

(و) إمكانات الدعم الحكومى والجهاميرى وآثارها فى مجال السكان فى بلدان أفريقية مختارة .

المرفق الأول وثيقة لاجوس الختامية

تمثل رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعون في لاجوس - نيجيريا ، بالدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمات الوحدة الأفريقية المكرسة للمشاكل الاقتصادية في أفريقيا .

إذ نضع في الاعتبار أحكام الميثاق ذات الصلة ، وخاصة ما يتعلق منها بأهداف منظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى تنسيق وتكثيف تعاون وجهود الدول الأعضاء بقصد تهيئة أفضل ظروف الحياة لشعوب القارة .

وإذ نذكر بمختلف القرارات والإعلانات التي أقرت بمؤتمراتنا السابقة للقمّة والتي تقضى بأن التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي للقارة الأفريقية شرط جوهري لتحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة ما صيغ منها في الجزائر (أيلول / سبتمبر ١٩٦٨) وأديس أبابا (آب / أغسطس ١٩٧٠ وأيار / مايو ١٩٧٣) ، وليبرفيل (تموز / يوليو ١٩٧٧) .

وإذ نذكر بقرارنا في ليبرفيل (تموز / يوليو ١٩٧٧) المتعلق باقرار إعلان كينشاسا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية على مراحل متتابعة في غضون فترة ١٥ - ٢٠ عاماً .

وإذ نذكر بإعلاناتنا في منروفيا بشأن الالتزام بخطوط توجيهية وتدابير ترمي إلى تحقيق الاعتماد الوطني والجماعي على النفس في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء نظام اقتصادي دولي جديد ، والذي يدعو ، ضمن أمور أخرى ، إلى إنشاء سوق أفريقية مشتركة في وقت لاحق ، تمهيداً لإنشاء جماعة اقتصادية أفريقية .

وإذ نلاحظ أن التطورات في العلاقات الاقتصادية الدولية والمفاوضات العالمية بين البلدان المتقدمة والنامية ، تؤكد حسن اختيار أفريقيا لتشجيع التنمية التي تقوم على الاعتماد الجماعي على النفس والدعم الذاتي ، وكذلك تشجيع التكامل الاقتصادي .

وإذ نلاحظ أيضاً التقدم الذي يجرى احرازه في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، وخاصة إنشاء لجنة معينة بنظام معمم للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية فيما يتعلق بالمنطقة الأفريقية بوجه خاص .

وإذ نحيط علماً بالمبادئ التي اتخذت فعلاً لتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية على المستويات القطاعية ودون الإقليمية والإقليمية .

واقترعاً منا بالحاجة إلى تنسيق الأنشطة الاقتصادية الحالية والمستقبلية على مستوى القارة تدريجياً ، وإلى تشجيع التكامل في القطاعات المختلفة .

نوافق على ما يلي :

أولاً - خطة العمل :

نؤكد تمسكنا بخطة العمل ، التي تم اقرارها في الدورة الاستثنائية الحالية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ استراتيجيات منروفيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفريقيا . واعتماد تلك التدابير ، ضمن غيرها من التدابير ، المتعلقة بإنشاء هياكل إقليمية وتقوية القائم منها بالفعل من أجل إنشاء سوق أفريقية مشتركة فيما بعد كخطوة أولى نحو إقامة جماعة اقتصادية أفريقية .

ثانياً - تنفيذ خطة العمل :

ألف - الجماعة الاقتصادية الأفريقية :

(أ) نؤكد من جديد التزامنا بأن ننشئ ، بحلول عام ٢٠٠٠ ، وعلى أساس معاهدة تعقد لهذا الغرض ، جماعة اقتصادية أفريقية تكفل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لقارتنا . وسيكون هدف هذه الجماعة تشجيع

التنمية الجماعية السريعة الخطى للدول الأعضاء ، تقوم على الاعتماد على النفس والدعم الذاتى ، والتعاون بين هذه الدول ، وتكاملها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالتالي ، نعهد إلى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية بما يلي :

(١) تعيين لجنة صياغة على المستوى الوزارى بأسرع ما يمكن لإعداد مشروع معاهدة بشأن إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

(٢) عرض هذا المشروع للنظر فيه خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المقرر عقده في ١٩٨١ .

باء - مراحل التنفيذ :

وتحقيقاً لهذا الهدف النهائى نلتزم بالآتى :

١ - القيام أثناء عقد الثمانينيات بما يلي :

(أ) تقوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء مجموعات اقتصادية أخرى في مناطق أفريقيا الأخرى ، وذلك لتغطية القارة ككل (وسط أفريقيا ، وشرق أفريقيا ، وأفريقيا الجنوبية وشمال أفريقيا) .

(ب) التعزيز الفعال للتكامل القطاعى على مستوى القارة ، وخاصة في مجالات الزراعة ، والغذاء ، والنقل والمواصلات ، والصناعة والطاقة .

(ج) تشجيع التنسيق والتوافق فيما بين المجموعات الاقتصادية الحالية والمستقبلية من أجل إنشاء سوق أفريقية مشتركة تدريجياً .

٢ - القيام أثناء عقد التسعينيات بما يلي :

(أ) متابعة اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالتكامل القطاعى من خلال : تنسيق استراتيجياتنا ، وسياساتنا وخططنا الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، وتشجيع المشروعات المشتركة ، وخاصة في المجالات الاقتصادية المذكورة أعلاه ، وتنسيق سياساتنا المالية والنقدية .

(ب) اتخاذ التدابير من أجل إنشاء سوق أفريقية مشتركة والتدابير الأخرى التى من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق مقاصد وأهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

ولتنفيذ خطة العمل خلال المراحل المختلفة ، نعهد إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية القيام ، بالتعاون مع الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، باتخاذ كافة التدابير المناسبة ، وفقاً للفقرة السابعة من الجزء الثانى من استراتيجية منروfia ، وتقديم تقرير مرحلى إلى دورة مؤتمرها في عام ١٩٨٢ .

تم في لاجوس - نيجيريا ، نيسان / أبريل ١٩٨٠ .

المرفق الثانى قرار بشأن خطة عمل لاجوس

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، المنعقد في دورته الاستثنائية الثانية في لاجوس ، نيجيريا في ٢٨ - ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٨٠ .

إذ يلاحظ مختلف العوامل التى تعوق تنمية القارة الأفريقية ، الأمر الذى يؤثر بصورة خطيرة على مستقبل شعوبها .
وإذ يذكر بإعلان منروfia بشأن الالتزام بخطوط توجيهية وتدابير ترمى إلى تحقيق الاعتماد الوطنى والجماعى على النفس في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء نظام اقتصادى دولى جديد .

وإذ يدرك الحاجة إلى اقرار وتنفيذ خطة العمل هذه في أسرع وقت ممكن من أجل التكامل الاقتصادى للقارة ، مع مراعاة حاجتها الماسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..

وإذ يؤكد مجدداً أنه وفقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، يتمثل دور المنظمة فى تنسيق سياسات الدول الأعضاء ، وتحديد الأولويات المشتركة فى المسائل التى تتعلق بالتنمية والتنسيق والاشراف والمساعدة فى تنفيذ السياسات والأولويات فى المجالات الاقتصادية والثقافية .

- ١ - يعتمد خطة العمل لتنفيذ استراتيجية منروفا التى تسمى فيما يلى خطة عمل لاجوس .
- ٢ - يدعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ خطة عمل لاجوس على المستويات الوطنية ودون الإقليمية وعلى مستوى القارة .
- ٣ - يطلب من جميع الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ومن المجموعة الأفريقية لدى الأمم المتحدة أن تدعم هذه الخطة .
- ٤ - يكلف الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بأن يعمل ، بالتعاون مع الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، على اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ خطة لاجوس باستخدام موارد الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والمساعدة المالية والتقنية من جانب الوكالات المتخصصة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والأجهزة الوطنية والدولية المناسبة .
- ٥ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقيام بالتالى :
 - (١) الاعداد لاجتماعات اللجان المناسبة فى منظمة الوحدة الأفريقية والدعوة إلى عقدها ..
 - (٢) إعداد تقارير مرحلية دورية عن التقدم الذى تحرزه الدول الأعضاء فى تنفيذ خطة العمل وعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ..
 - (٣) اعداد تقرير عن الآثار المالية والمؤسسية المترتبة على تنفيذ خطة العمل يعرض على دورة مجلس الوزراء القادمة الخاصة بالميزانية .

المرفق الثالث

قرار بشأن اشتراك أفريقيا فى المفاوضات الدولية

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمع فى دورته الاستثنائية الثانية ، المكرسة للمشاكل الاقتصادية لأفريقيا ، والمنعقد فى لاجوس - نيجيريا ، فى ٢٨ - ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٨٠ ..

إذ يدرك أهمية المفاوضات الاقتصادية الدولية بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا ، والدور الذى ينبغى لأفريقيا القيام به فى هذه المفاوضات للحفاظ على مصالحها .

إذ يأسف للافتقار إلى الإرادة السياسية لدى البلدان الصناعية وموقفها السلبي فى المفاوضات الدولية بشأن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمى بهدف اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

وإذ يعترف بأن المشاركة الفعالة والمنسقة من جانب البلدان الأفريقية فى أنشطة مجموعة ال-٧٧ سوف تعزز من القوة التفاوضية لأفريقيا ومجموعة ال-٧٧ فى المفاوضات الاقتصادية الدولية .

وإذ يذكر بالنصوص ذات الصلة فى برنامج أروشا بشأن الاعتماد الجماعى على الذات وشروط المفاوضات .

وإذ يذكر بالاجتماع الوزارى لمجموعة ال-٧٧ المعقد فى نيويورك من ١١ إلى ٤ آذار/ مارس ١٩٨٠ وبالقرارات الهامة التى اتخذت فى ذلك الاجتماع .

وإذ يذكر بقرار الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، المعقودة فى نيروبي فى

شباط / فبراير سنة ١٩٧٩ ، والذي يتعلق بضرورة دعم هيكل إدارة الشؤون الاقتصادية بمنظمة الوحدة الأفريقية ، وهيكل مكاتب اتصالها في نيويورك وجنيف وبروكسل .

١ - يناشد الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية الاشتراك بصورة كاملة وفعالة في المفاوضات الاقتصادية الدولية ، وخاصة في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي المفاوضات الشاملة على أساس خطة العمل التي تم إقرارها في الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في لاجوس في ٢٨ - ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٨٠ .

٢ - يؤكد من جديد مساندته لمشروع جدول الأعمال المقدم من مجموعة الـ ٧٧ للمفاوضات الشاملة .

٣ - يكلف الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بأن يعمل ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات الوطنية والدولية المختصة الأخرى ، على تقديم الدعم الإداري والتقني المناسب للمجموعة الأفريقية في المفاوضات الدولية ، وخاصة بتزويد مكاتب الاتصال بالامكانيات المادية والبشرية اللازمة .

٤ - يطلب من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان النامية الأخرى أن تعزز تضامنها في إطار الحوار والتشاور بغية الحصول على مقابل منصف في السوق الدولية لسلعنا الأساسية .

٥ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يقدم تقارير دورية إلى مجلس الوزراء وإلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بشأن تنفيذ هذا القرار .

المرفق الرابع قرار شكر

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، المنعقد في دورته الاستثنائية الثانية في لاجوس - نيجيريا ، في ٢٨ - ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٨٠ .

يعرب عن شكره الخاص وتقديره العميق لفخامة الرئيس شيهوشقاري ولشعب وحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية على ترحيبهم الحار والأخوي مما يسر سرعة ونجاح مؤتمر القمة الاستثنائي هذا .

يعرب عن شكره ، بوجه خاص للتسهيلات التي وضعت تحت تصرف المندوبين المشتركين في المؤتمر ، ولكفاءة تنظيم الخدمات التي قدمت وجودة تلك الخدمات .

ويعرب أخيراً عن ارتياحه التام للجو الأخوي والودى الذي ساد خلال انعقاد المؤتمر ، وللمودة والانفتاح الفكري اللذين أدارهما فخامة الرئيس سيدار سنجورئيس السنغال أعمال المؤتمر .

[٧] إعلان منظمة الوحدة الأفريقية بشأن قانون البحار

CM / ST.17 (xxx v)

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والثلاثين في فريتاون (سيراليون) خلال الفترة من ١٨ - ٢٨ يونيو سنة ١٩٨٠ .

إذ يذكّر بإعلانات وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن قانون البحار ولا سيما إعلان أديس أبابا (١٩٧٣) وإعلان وقرار نيروبي (فبراير سنة ١٩٧٩) ومنروfia (يوليو سنة ١٩٧٩) .

وإذ يضع في الاعتبار أن المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار قد دخل مرحلة حاسمة نحو إقرار اتفاقية شاملة وعالمية .

وإذ يعرب عن الرغبة في تسوية كل المشكلات المتعلقة بقانون البحار بروح من التفهم والتعاون المتبادل .

وإذ يدرك الأهمية التاريخية لهذه الاتفاقية

وإذ يضع في اعتباره تطور المفاوضات ولا سيما تلك التي تتصل بالجوانب العامة لقانون البحار وبالبحث العلمي وبالمحافظة على البيئة البحرية .

وإذ بحث التقرير الذي أعده الأمين العام عما تم إنجازه فيما يتعلق بالدورتين الثامنة والتاسعة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار وثيقة . (XXXV) 1066 M

يعلن :

١ - أن نقل الخبرات الفنية بما في ذلك تشغيل موارد قاع البحار وتدريب الأفراد تمثل التزاماً بالنسبة لأي متعاقد مع الهيئة ليتسنى لها استغلال موارد المنطقة الدولية .

٢ - يؤكد مجدداً المبادئ الواردة في إعلان نيروبي عام ١٩٧٩ ومنروfia عام ١٩٧٩ بشأن رفض أى نظام تصويت داخل المجلس يقوم على أساس مبدأ الفيتو أو التصويت الجماعي أو التصويت الترجيحي .

٣ - أن تتضمن أحكام سريان العمل بالاتفاقية رقاً عالياً نسبياً من الدول وذلك بهدف ضمان تشكيل مناسب لمجلس الهيئة على أن يوضع في الاعتبار مبدأ التوزيع الجغرافي العادل .

٤ - لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الحق في أن تصبح أطرافاً بالاتفاقية .

٥ - ضرورة أن ينص القرار المتعلق بإنشاء لجنة تحضيرية على ما يلي :

(أ) اشتراك جميع الأطراف التي شاركت في إعداد الاتفاقية وصياغتها .

(ب) اختصاصات محددة تستهدف خاصة تشكيل وتشغيل أجهزة الهيئة ومحكمة قانون البحار .

(ج) أى قرار للجنة التحضيرية يجب أن يأخذ صورة توصية للهيئة .

[٨] قرار بشأن النظام الدولي الجديد للاعلام

CM /RES. 897 (xxx VII)

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السابعة والثلاثين في نيروبي - كينيا خلال الفترة من ١٥ - ٢٦ يونيو سنة ١٩٨١ ..

إذ يدرك أن النضال الذي تخوضه الشعوب الأفريقية لاستكمال استقلالها وتدعيمه وللقضاء على جميع آثار الاستعمار في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية جدير بمساندة جميع هؤلاء الذين تتوافر لديهم إمكانية المساعدة .

وإذ يدرك أيضاً أن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والنظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال يمثل هدفاً مزدوجاً جوهرياً ولا غنى عنه للقضاء على أى شكل من أشكال تبعية الشعوب ويستلزم تفهماً كبيراً من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية كما يستلزم تعاوناً وثيقاً فيما بينهم .

وإذ يقرب بأن هذه التطلعات التي أعربت عنها بلدان عديدة من العالم الثالث قد حظيت بمساندة كبيرة على المستوى العالمي من جانب جزء كبير من الرأي العام والسلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية .

وإذ يقرب بصفة خاصة بأن إقامة النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال قد حظى داخل منظومة الأمم المتحدة ولا سيما اليونسكو على موافقة ممثلى جميع البلدان وتشجيعهم .

وإذ يدرك أن قيام علاقات طيبة وتعاون متساوياً بين الشعوب يتطلب إدراك تطلعات هذا الشعب أو ذاك وتعميمها على نطاق واسع ونقلها بصورة موضوعية وتقييمها تقييماً سليماً .

وإذ يؤكد مجدداً أن تحرير الشعوب المقهورة تحريراً كاملاً يقوم على احترام حرية الرأي والاعلام وحرية الحصول على المعلومات وتحقيق التوازن في انتقال الأنباء .

وإذ يلاحظ مع ذلك أن بعض الصحف العالمية وبعض وسائل الاعلام الكبرى لا تزال تنتهز فرصة ما تتمتع به من وضع متميز على الساحة الدولية لترويج أبناء كاذبة ونشر تفسيرات خاطئة لتطلعات الدول التي تحررت مؤخراً ولاحتياجاتها في جميع المجالات ولأهداف حكوماتها ذات السيادة وللعقبات التي تعرقل تنميتها وتأكيد هوياتها الثقافية وللنظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال وكذلك للمنظمات الدولية وفي مقدمتها التي تبدى استعداداً لأن تبذل كل ما في وسعها لتلبية احتياجات الدول النامية .

وإذ يعرب عن قلقه ازاء المحاولات التي لا يزال يقوم بها تحت ستار حرية الاعلام والانتقال الحر للأنباء جزء يسير من وسائل الاعلام وذلك للمحافظة على وضعها الاحتكاري والتميز والسيطرة على الساحة الدولية .

١ - يناشد الرأي العام العالمي التصدى لأولئك الذين يواصلون تجاهل وتشويه التطلعات والأهداف العادلة لبلدان العالم الثالث وفي مقدمتها البلدان الأفريقية .

٢ - يدعو أجهزة الاعلام في البلدان النامية وبصفة خاصة وكالات الأنباء وسائر وسائل الاعلام إلى مضاعفة الجهود بغية الاسهام بقدر أكبر في إثراء المعلومات عن العالم الثالث المخصصة للرأي العام العالمي .

٣ - يدعو الصحفيين ووسائل الاعلام المناوئة لأهداف البلدان النامية وأهداف النظام العالمي الجديد للاعلام إلى محاولة التقيد بأساليب التفهم والموضوعية والأمانة .

٤ - يدعو المجتمع الدولي وبصفة خاصة الهيئات الإقليمية والدولية إلى الاستمرار في مساعدة البلدان الأفريقية في عملها الذي يستهدف الاتصال ووضع لتبادل المعلومات والوسائل يتسم بمزيد من الاتزان والعدل .

[٩] الميثاق الوطنى لحقوق الإنسان والشعوب (*)

ديباجة

إن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الميثاق المشار إليه بالميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب .

إذ تذكر بالقرار رقم ١١٠ (دورة ١٦) الصادر عن الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى الفترة من ١٧ إلى ٣٠ من يوليو منه ١٩٧٩ فى منروfia - ليبيريا بشأن إعداد مشروع أولى لميثاق أفريقى لحقوق الإنسان والشعوب تمهيداً لإنشاء أجهزة للنهوض بحقوق الإنسان والشعوب وحمايته ..

وإذ تأخذ فى الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذى ينص على أن الحرص فى المساواة والعدالة والكرامة أهداف أساسية لتحقيق المتطلبات المشروعة للشعوب الأفريقية .

وإذ تؤكد مجدداً تعهدها الرسمى الوارد فى المادة (٢) من الميثاق المشار إليه بإزالة جميع أشكال الاستعمار من أفريقيا وتنسيق وتكثيف تعاونها وجهودها لتوفير ظروف حياة أفضل لشعوب أفريقيا وتنمية التعاون الدولى أخذة فى الحسبان ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العلمى لحقوق الإنسان .

وإذ تدرك فضائل تقاليدنا التاريخية وقيم الحضارة الأفريقية التى ينبغى أن تنبع منها وتتسم بها أفكارها حول مفهوم حقوق الإنسان والشعوب .

وإذ تقر بأن حقوق الإنسان تركز على خصائص بنى البشر من جانب مما يبرر حمايتها الوطنية والدولية وبأن حقيقة واحترام حقوق الشعوب يجب أن يكفلا بالضرورة حقوق الإنسان من جانب آخر ..

وإذ ترى أن التمتع بالحقوق والحريات يقتضى أن ينهض كل واحد بواجباته .
وإذ تعرب عن اقتناعها بأنه أصبح من الضرورى كفالة اهتمام خاص للحق فى التنمية وبأن الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن فصلها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء فى مفهومها أو عالميتها وبأن الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يضمن التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .

وإذ تسعى واجبا نحو التحرير الكامل لأفريقيا التى لا تزال شعوبها تناضل من أجل استقلالها الحقيقى وكرامتها وتلتزم بالقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصرى والصهيونية وتصفية قواعد العدوان العسكرية الأجنبية وكذلك إزالة أشكال التفرقة ولا سيما تلك القائمة على أساس الغنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى .

وإذ تؤكد من جديد تمسكها بحريات وحقوق الإنسان والشعوب المضمنة فى الإعلانات والاتفاقيات وسائر الوثائق التى تم إقرارها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة الأمم المتحدة .

وإذ تعرب عن إدراكها الحازم بما يقع عليها من واجب النهوض بحقوق وحريات الإنسان والشعوب وحمايتها أخذة فى الحسبان الأهمية الأساسية التى درجت أفريقيا على إيلائها لهذه الحقوق والحريات .

اتفقت على ما يلى :

الجزء الأول : الحقوق والواجبات

الباب الأول

حقوق الإنسان والشعوب

مادة (١)

تتعترف الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية الأطراف في هذا الميثاق بالحقوق والواجبات والحريات الواردة فيه وتتعهد باتخاذ الإجراءات التشريعية وغيرها من أجل تطبيقها.

مادة (٢)

يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون أى تمييز خاصة إذا كان قائماً على العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأى آخر. أو المنشأ الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر.

مادة (٣)

- ١ - الناس سواسية أمام القانون .
- ٢ - لكل فرد الحق في حماية متساوية أمام القانون .

مادة (٤)

لا يجوز انتهاك حرمة الإنسان ومن حقه احترام حياته وسلامة شخصه البدنية والمعنوية ولا يجوز حرمانه من هذا الحق تعسفاً .

مادة (٥)

لكل فرد الحق في احترام كرامته والاعتراف بشخصيته القانونية وتحظر كافة أشكال استغلاله وامتهانه واستعباده وخاصة الاسترقاق والتعذيب بكافة أنواعه والعقوبات والمعاملة الوحشية أو اللا إنسانية أو المذلة .

مادة (٦)

لكل فرد الحق في الحرية والأمن الشخصى ولا يجوز حرمان أى شخص من حريته إلا للدفاع وفي حالات يحددها القانون سلفاً ولا يجوز بصفة خاصة القبض على أى شخص أو احتجازه تعسفاً .

مادة (٧)

- ١ - حق التقاضى مكفول للجميع وأن يشمل هذا الحق :
(أ) الحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة بالنظر في عمل يشكل خرقاً للحقوق الأصلية المعترف له بها والتي تضمنتها الاتفاقيات والقوانين واللوائح والعرف السائد ..
(ب) الإنسان برئ حتى تثبت إدانته أمام محكمة مختصة .
(ج) حق الدفاع بما في ذلك الحق في اختيار مدافع عنه ..

(د) حق محاكمته خلال فترة معقولة وبواسطة محكمة محايدة .

٢ - لا يجوز إدانة شخص بسبب عمل أو امتناع عن عمل لا يشكل جرمًا يعاقب عليه القانون وقت ارتكابه ولا عقوبة إلا بنص والعقوبة شخصية ..

مادة (٨)

حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة ولا يجوز تعريض أحد لإجراءات تقيد ممارسة هذه الحريات مع مراعاة القانون والنظام العام .

مادة (٩)

١ - من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات .
٢ - يحق لكل إنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها في إطار القوانين واللوائح .

مادة (١٠)

١ - يحق لكل إنسان أن يكون جمعيات مع آخرين شريطة أن يلتزم بالأحكام التي حددها القانون .
٢ - لا يجوز إرغام أى شخص على الانضمام إلى أى جمعية على ألا يتعارض ذلك مع الالتزام بمبدأ التضامن المنصوص عليه في المادة .

مادة (١١)

يحق لكل إنسان أن يجتمع بحرية مع آخرين ولا يحد من ممارسة هذا الحق إلا شرط واحد ألا وهو القوانين واللوائح خاصة ما يتعلق منها بمصلحة الأمن القومي وسلامة وصحة وأخلاق الآخرين أو حقوق الأشخاص وحرياته .

مادة (١٢)

١ - لكل شخص الحق في التنقل بحرية واختيار محل إقامته داخل دولة ما شريطة الالتزام بأحكام القانون .
٢ - لكل شخص الحق في مغادرة أى بلد بما في ذلك بلده . كما أن له الحق في العودة إلى بلاده ولا يخضع هذا الحق لأية قيود إلا إذا نص عليها القانون وكانت ضرورية لحماية الأمن القومي ، النظام العام ، الصحة أو الأخلاق العامة .
٣ - لكل شخص الحق عند اضطهاده في أن يسعى ويحصل على ملجأ في أى دولة أجنبية طبقاً لقانون كل بلد وللا اتفاقيات الدولية .
٤ - ولا يجوز طرد الأجنبي الذي دخل بصفة قانونية إلى أراضي دولة ما طرف في هذا الميثاق إلا بقرار مطابق للقانون .
٥ - يحرم الطرد الجماعي للأجانب والطرود الجماعي هو الذي يستهدف مجموعات عنصرية ، عرقية أو دينية .

مادة (١٣)

١ - لكل المواطنين الحق في المشاركة بحرية في إدارة الشؤون العامة لبلدهم سواء مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية وذلك طبقاً لأحكام القانون .
٢ - لكل المواطنين الحق أيضاً في تولي الوظائف العمومية في بلادهم .
٣ - لكل شخص الحق في الاستفادة من الممتلكات والخدمات العامة وذلك في إطار المساواة التامة للجميع أمام القانون .

مادة (١٤)

حق الملكية مكفول ولا يجوز المساس به إلا لضرورة أو مصلحة عامة طبقاً لأحكام القوانين الصادرة في هذا الصدد.

مادة (١٥)

حق العمل مكفول في ظل ظروف متكافئة ومرضية . مقابل أجر متكافئ مع عمل متكافئ .

مادة (١٦)

١ - لكل شخص الحق في التمتع بأفضل حالة صحية بدنية وعقلية يمكنه الوصول إليها وتتعهد الدول الأطراف في هذا الميثاق باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحة شعوبها وضمان حصولها على العناية الطبية في حالة المرض .

مادة (١٧)

١ - حق التعليم مكفول للجميع ..
٢ - لكل شخص الحق في الاشتراك بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع ..
٣ - النهوض بالأخلاقيات العامة والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع وحمايتها واجب على الدولة في نطاق الحفاظ على حقوق الإنسان .

مادة (١٨)

١ - الأسرة هي الوحدة الطبيعية وأساس المجتمع وعلى الدولة حمايتها والسهر على صحتها وسلامة أخلاقياتها .
٢ - الدولة ملزمة بمساعدة الأسرة في أداء رسالتها كحماية للأخلاقيات والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع .
٣ - يتعين على الدولة القضاء على كل تمييز ضد المرأة وكفالة حقوقها وحقوق الطفل على نحو ما هو منصوص عليه في الإعلانات والاتفاقيات الدولية .
٤ - للمسنين أو المعوقين الحق أيضاً في تدابير حماية خاصة تلائم حالتهم البدنية أو المعنوية .

مادة (١٩)

الشعوب كلها سواسية وتمتع بنفس الكرامة ولها نفس الحقوق وليس هناك ما يبرر سيطرة شعب على شعب آخر .

مادة (٢٠)

١ - لكل شعب الحق في الوجود ولكل شعب حق مطلق وثابت في تقرير مصيره وله أن يحدد بحرية وضعه السياسي . وأن يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يختاره بحض إرادته .
٢ - للشعوب المستعمرة المقهورة الحق في أن تحرر نفسها من أغلال السيطرة واللاجوء إلى كافة الوسائل التي يعترف بها المجتمع الدولي .
٣ - لجميع الشعوب الحق في الحصول على المساعدات من الدول الأطراف في هذا الميثاق في نضالها التحرري ضد السيطرة الأجنبية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية ..

مادة (٢١)

- ١ - تنصرف جميع الشعوب بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية ويمارس هذا الحق لمصلحة السكان وحدهم ولا يجوز حرمان شعب من هذا الحق بأى حال من الأحوال .
- ٢ - في حالة الاستيلاء للشعب الذى تم الاستيلاء على ممتلكاته الحق المشروع في استردادها وفي التعويض الملائم ..
- ٣ - يمارس التصرف الحر في الثروات والموارد الطبيعية دون مساس بالالتزام بتنمية تعاون اقتصادى دولى قائم على أساس الاحترام المتبادل والتبادل المنصف ومبادئ القانون الدولى .
- ٤ - تتعهد الدول الأطراف في هذا الميثاق بصفة فردية أو جماعية بممارسة حق التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية بهدف تقوية الوحدة الأفريقية والتضامن الأفريقى .
- ٥ - تتعهد الدول الأطراف في هذا الميثاق بالقضاء على كل أشكال الاستغلال الاقتصادى الأجنبى وخاصة ما تمارسه الاحتكارات الدولية وذلك تمكيناً لشعوبها في الاستفادة بصورة تامة من المكاسب الناتجة عن مواردها الطبيعية .

مادة (٢٢)

- ١ - لكل الشعوب الحق في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الاحترام التام لحريتها وذاتيتها والتمتع المساوى بالتراث المشترك للجنس البشرى .
- ٢ - من واجب الدول بصورة منفردة أو بالتعاون مع الآخرين ضمان ممارسة حق التنمية .

مادة (٢٣)

- ١ - للشعوب الحق في السلام والأمن على الصعيدين الوطنى والدولى وتحكم العلاقات بين الدول مبادئ التضامن والعلاقات الودية التى أكدها ضمناً ميثاق الأمم المتحدة وأكدها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .
- ٢ - بغية تعزيز السلم والتضامن والعلاقات الودية تتعهد الدول الأطراف في هذا الميثاق بحظر:
(أ) أن يقوم شخص يتمتع بحق اللجوء طبقاً لمنطوق المادة (١٢) من هذا الميثاق بأى أنشطة تخريبية موجهة ضد بلده الأصلى أو ضد أى دولة أخرى طرف في هذا الميثاق .
(ب) أن تستخدم أراضيها كقواعد تنطلق منها الأنشطة التخريبية أو الإرهابية الموجهة ضد شعب أى دولة أخرى طرف في هذا الميثاق .

مادة (٢٤)

لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها .

مادة (٢٥)

يقع على الدول الأطراف في هذا الميثاق واجب النهوض بالحقوق والحريات الواردة في هذا الميثاق وضمان احترامها عن طريق التعليم والتربية والإعلام واتخاذ التدابير التى من شأنها أن تضمن فهم هذه الحريات وما يقابلها من التزامات وواجبات ..

مادة (٢٦)

يتعين على الدول الأطراف في هذا الميثاق ضمان استقلال المحاكم وإتاحة إنشاء وتحسين المؤسسات الوطنية المختصة التي يعهد إليها بالنهوض بحماية الحقوق والحريات التي يكفلها هذا الميثاق.

الباب الثاني الواجبات

مادة (٢٧)

- ١ - تقع على عاتق كل شخص واجبات نحو أسرته والمجتمع ونحو الدولة وسائر المجموعات المعترف بها شرعياً ونحو المجتمع الدولي .
- ٢ - تمارس حقوق وحريات كل شخص في ظل احترام حقوق الآخرين والأمن الجماعي والأخلاق والمصلحة العامة ..

مادة (٢٨)

يقع على عاتق كل شخص واجب واحترام ومراعاة أقرانه دون أى تمييز والاحتفاظ بعلاقات تسمح بالارتقاء بالاحترام والتسامح المتبادلين وصيانتها وتعزيزهما .

مادة (٢٩)

علاوة على ذلك فإن على الفرد الواجبات الآتية :

- ١ - المحافظة على انسجام تطور أسرته والعمل من أجل تماسكها واحترامها كما أن عليه احترام والديه في كل وقت وإطعامها ومساعدتها عند الحاجة .
- ٢ - خدمة مجتمعه الوطني بتوظيف قدراته البدنية والذهنية في خدمة هذا المجتمع .
- ٣ - عدم تعرض أمن الدولة التي هو من رعاياها أو من المقيمين فيها للخطر .
- ٤ - المحافظة على التضامن الاجتماعي والوطني وتقويته وخاصة عند تعرض هذا التضامن لما يهدده .
- ٥ - المحافظة على الاستقلال الوطني وسلامة وطنه وتقويتها وأن يساهم بصفة عامة في الدفاع عن بلده طبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون .
- ٦ - العمل بأقصى ما لديه من قدرات وإمكانات ودفع الضرائب التي يفرضها القانون للحفاظ على المصالح الأساسية للمجتمع .
- ٧ - المحافظة في إطار علاقاته مع المجتمع على القيم الثقافية الإفريقية الإيجابية وتقويتها وبروح من التسامح والحوار والتشاور والإسهام بصفة عامة في الارتقاء بسلامة أخلاقيات المجتمع .
- ٨ - الإسهام بأقصى ما في قدراته وفي كل وقت وعلى كافة المستويات في تنمية الوحدة الإفريقية وتحقيقتها .

الجزء الثانى
تدابير الحماية
الباب الأول
تكوين وتنظيم اللجنة الأفريقية
لحقوق الإنسان والشعوب

مادة (٣٠)

تنشأ فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية لجنة إفريقية لحقوق الإنسان والشعوب يشار إليها فيما يلى باسم اللجنة وذلك من أجل النهوض بحقوق الإنسان والشعوب فى إفريقيا وحمايتها .

مادة (٣١)

- ١ - تتكون اللجنة من أحد عشر عضواً يتم اختيارهم من بين الشخصيات الأفريقية التى تتحلّى بأعلى قدر من الاحترام ومشهود لها بسمو الأخلاق والنزاهة والحيدة وتتمتع بالكفاءة فى مجال حقوق الإنسان والشعوب مع ضرورة الاهتمام باشتراك الأشخاص ذوى الخبرة فى مجال القانون .
- ٢ - يشترك أعضاء اللجنة فيها بصفتهم الشخصية ..

مادة (٣٢)

لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من عضو من نفس الدولة .

مادة (٣٣)

ينتخب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أعضاء اللجنة عن طريق الاقتراع السرى من بين قائمة مرشحين من قبل الدول الأطراف فى هذا الميثاق .

مادة (٣٤)

لا يجوز لأى دولة فى هذا الميثاق أن ترشح أكثر من شخصين .
وينبغى أن يكون المرشحون من رعايا الدول الأطراف فى هذا الميثاق وحينما تتقدم إحدى الدول بمرشحين اثنين يجب أن يكون أحدهما من غير مواطنيها .

مادة (٣٥)

- ١ - يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الدول الأطراف فى هذا الميثاق قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ إجراء الانتخابات إلى التقدم بمرشحين لعضوية اللجنة .
- ٢ - يعد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية قائمة بالمرشحين على أساس الترتيب الأبجدي ويرفعها إلى رؤساء الدول والحكومات قبل شهر على الأقل من تاريخ إجراء الانتخابات .

مادة (٣٦)

يتم انتخاب أعضاء اللجنة لمدة ست (٦) سنوات قابلة للتجديد على أن تنتهى فترة عمل أربعة من الأعضاء المنتخبين فى الانتخابات الأولى بعد عامين وتنتهى فترة عمل ثلاثة آخرين فى نهاية أربع سنوات ..

مادة (٣٧)

يجرى رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية عقب الانتخابات الأولى مباشرة القرعة لتحديد أسماء الأعضاء المشار إليهم فى المادة (٣٦) .

مادة (٣٨)

يتعهد أعضاء اللجنة رسمياً بعد انتخابهم بأداء واجباتهم على الوجه الأكمل بإخلاص وحيادة .

مادة (٣٩)

١ - فى حالة وفاة أو استقالة أحد أعضاء اللجنة يقوم رئيس اللجنة على الفور بإبلاغ الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى يعلن عن المنصب شاغراً اعتباراً من تاريخ الوفاة أو تاريخ سريان مفعول الاستقالة .

٢ - فى حالة إجماع رأى الأعضاء الآخرين باللجنة على توقف أحد الأعضاء عن أداء واجباته لأى سبب غير الغياب المؤقت يتعين على رئيس اللجنة أن يبلغ ذلك إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى يعلن أن المقعد شاغراً .

٣ - فى كلتا الحالتين سالتفى الذكر يستبدل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات العضو الذى صار مقعده شاغراً للفترة الباقية من مدة عمله ما لم تكن هذه الفترة أقل من ستة شهور .

مادة (٤٠)

يبقى كل عضو باللجنة فى منصبه إلى تاريخ تولى خلفه لمهامه .

مادة (٤١)

يتولى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مهمة تعيين أمين اللجنة ويوفر كذلك العاملين والخدمات اللازمة لتمكين اللجنة من القيام بمهامها بفعالية وتحمل منظمة الوحدة الأفريقية تكاليف العاملين والوسائل والخدمات .

مادة (٤٢)

١ - تنتخب اللجنة رئيسها ونائبه لمدة عامين قابلة للتجديد ..

٢ - تضع اللجنة نظامها الداخلى .

٣ - يتكون النصاب القانونى من سبعة أعضاء .

٤ - عند تعادل الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

٥ - يجوز للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية حضور اجتماعات اللجنة ولا يشترك فى مداولاتها ولا فى

التصويت . على أنه يجوز لرئيس اللجنة دعوته إلى أخذ الكلمة أمامها .

مادة (٤٣)

يتمتع أعضاء اللجنة خلال مباشرتهم مهامهم بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الممنوحة بموجب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية.

مادة (٤٤)

تدرج مكافآت واستحقاقات أعضاء اللجنة في الميزانية العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية..

الباب الثاني اختصاصات اللجنة

مادة (٤٥)

تقوم اللجنة بما يلي :

١ - النهوض بحقوق الإنسان والشعوب وبخاصة :

(أ) تجميع الوثائق وإجراء الدراسات والبحوث حول المشاكل الأفريقية في مجال حقوق الإنسان والشعوب وتنظيم الندوات والحلقات الدراسية والمؤتمرات ونشر المعلومات وتشجيع المؤسسات الوطنية والمحلية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب وتقديم المشورة ورفع التوصيات إلى الحكومات عند الضرورة..

(ب) صياغة ووضع المبادئ والقواعد التي تهدف إلى حل المشاكل القانونية المتعلقة بالتمتع بحقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية لكي تكون أساساً لسن النصوص التشريعية من قبل الحكومات الأفريقية .

(ج) التعاون مع سائر المؤسسات الأفريقية أو الدولية المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها .

٢ - ضمان حماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للشروط الواردة في هذا الميثاق .

٣ - تفسير كافة الأحكام الواردة في هذا الميثاق بناء على طلب دولة طرف أو إحدى مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية أو منظمة تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية .

٤ - القيام بأي مهمة أخرى قد يوكلها إليها رؤساء الدول والحكومات .

الباب الثالث إجراءات اللجنة

مادة (٤٦)

يجوز للجنة أن تلجأ إلى أية وسيلة ملائمة للتحقيق كما أن لها أن تستمع خاصة إلى الأمين العام أو إلى أي شخص آخر قادر على تزويدها بالمعلومات .

مراسلات الدول الأطراف في هذا الميثاق

مادة (٤٧)

إذا كانت لدى دولة طرف في هذا الميثاق أسباب معقولة للاعتقاد بأن دولة أخرى طرف فيه قد انتهكت أحكامه فإن لها أن تلفت نظرها كتابة لهذا الانتهاك وتوجه هذه الرسالة أيضاً إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وإلى رئيس اللجنة . وعلى الدولة التي وجهت إليها الرسالة أن تقدم توضيحات أو بيانات مكتوبة حول هذه المسألة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ استلامها للرسالة على أن تتضمن هذه التوضيحات والبيانات بقدر الإمكان بيانات عن القوانين واللوائح الإجرائية المطبقة أو التي يمكن تطبيقها وكذلك عن وسائل الإنصاف التي تم استنفادها بالفعل التي لا تزال متاحة .

مادة (٤٨)

إذا لم تم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تلقي الرسالة الأصلية من جانب الدولة الموجهة إليها تسوية القضية على نحو مرضى لكلا الطرفين المعنيين عن طريق المفاوضات الثنائية أو أي إجراء سلمي يحق لكل من الدولتين عرض هذه القضية على اللجنة بإبلاغ رئيسها وإخطار الدولة الأخرى المعنية والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

مادة (٤٩)

مع مراعاة أحكام المادة (٤٧) يجوز لأي دولة طرف في هذا الميثاق إذا رأت أن دولة أخرى طرفاً فيه قد انتهكت أحكامه أن تخطر اللجنة مباشرة بتوجيه رسالة إلى رئيسها والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والدولة المعنية .

مادة (٥٠)

لا يجوز للجنة النظر في أي موضوع يعرض عليها إلا بعد التأكد من استنفاد كل وسائل الإنصاف الداخلية إن وجدت ما لم يتضح أن إجراءات النظر فيها قد طالت لمدة غير معقولة .

مادة (٥١)

- ١ - يجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف المعنية تزويدها بأية معلومة ذات صلة بالموضوع .
- ٢ - يجوز للدول الأطراف أن تكون ممثلة أمام اللجنة عند بحثها للموضوع وأن تقدم ملاحظات مكتوبة أو شفوية .

مادة (٥٢)

تتولى اللجنة بعد حصولها على المعلومات التي تراها ضرورية من الدول الأطراف المعنية أو أي مصادر أخرى وبعد استنفاد كافة الوسائل الملائمة للتوصل إلى حل ودي قائم على احترام حقوق الإنسان والشعوب ، إعداد تقرير تسرد فيه الوقائع والنتائج التي استخلصتها ، ويتم إعداد هذا التقرير في مدة معقولة من تاريخ الإخطار المشار إليه في المادة (٤٨) ثم يحال إلى الدول المعنية ويرفع إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

مادة (٥٣)

يجوز للجنة عند تقديم تقريرها إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أن تطرح أي توصيات تراها مفيدة .

مادة (٥٤)

تقدم اللجنة إلى كل دورة عادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات تقريراً حول أنشطتها.

المراسلات الأخرى

مادة (٥٥)

١- يقوم أمين اللجنة قبل انعقاد كل دورة بوضع قائمة بالمراسلات الواردة من غير الدول الأطراف في هذا الميثاق ويقدمها إلى أعضاء اللجنة الذين يجوز لهم طلب الإطلاع عليها والنظر فيها في اللجنة .
وتنظر اللجنة في هذه المراسلات بناء على طلب الأغلبية المطلقة لأعضائها .

مادة (٥٦)

تنظر اللجنة في المراسلات الواردة المنصوص عليها في المادة (٥٥) والمتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب إذا استوفت وبالضرورة الشروط التالية :

- ١- أن تحمل اسم مرسلها حتى ولو طلب إلى اللجنة عدم ذكر اسمه .
- ٢- أن تكون متماشية مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أو مع هذا الميثاق .
- ٣- ألا تتضمن الفاظاً نابية أو مسببة إلى الدولة المعنية أو مؤسستها أو منظمة الوحدة الأفريقية .
- ٤- ألا تقتصر فقط على تجميع الأنباء التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية .
- ٥- أن تأتي بعد استنفاد وسائل الإنصاف الداخلية إن وجدت ما لم يتضح للجنة أن إجراءات وسائل الإنصاف هذه قد طالت بصورة غير عادية .
- ٦- أن تقدم للجنة خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ استنفاد وسائل الإنصاف الداخلية أو من التاريخ الذي حددته اللجنة لبدء النظر في الموضوع .
- ٧- ألا يتعلق بحالات تمت تسويتها طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام هذا الميثاق .

مادة (٥٧)

يتمين على رئيس اللجنة وقبل النظر في جوهر الموضوع إخطار الدولة المعنية بأية مراسلات متعلقة به .

مادة (٥٨)

- ١- إذا اتضح للجنة بعد مداولاتها حول رسالة أو أكثر تناول حالات بعينها يبدو أنها تكشف عن انتهاكات خطيرة أو جاعية لحقوق الإنسان والشعوب فعلياً أن توجه نظر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلى هذه الأوضاع ..
- ٢- وفي هذه الحالة يمكن لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات أن يطلب من اللجنة إعداد دراسة مستفيضة عن هذه الأوضاع وأن ترفع إليه تقريراً مفصلاً يتضمن النتائج والتوصيات التي توصلت إليه .
- ٣- تبلغ اللجنة رئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالحالات العاجلة التي تراها ويمكنه أن يطلب إليها إعداد دراسة مستفيضة ..

مادة (٥٩)

١ - نظل كافة التدابير المتخذة في نطاق هذا الباب سرية حتى يقرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلاف ذلك .

٢ - على أنه يمكن لرئيس اللجنة نشر هذا التقرير بناء على قرار صادر من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

يقوم رئيس اللجنة بنشر التقرير الخاص بأنشطتها بعد أن ينظر فيه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ..

الباب الرابع المبادئ التي يمكن تطبيقها

مادة (٦٠)

نسترشد اللجنة بالقانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان والشعوب وبخاصة الأحكام الواردة في مختلف الوثائق الأفريقية المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام سائر الوثائق التي أقرتها الأمم المتحدة والدول الأفريقية في مجال حقوق الإنسان والشعوب وكذلك أحكام مختلف الوثائق التي أقرتها المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي تتمتع الدول الأطراف في هذا الميثاق بعضويتها ..

مادة (٦١)

وتأخذ اللجنة في اعتبارها الاتفاقيات الدولية الأخرى سواء العامة أم الخاصة التي ترسى قواعد اعترفت بها صراحة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية . والممارسات الأفريقية المطابقة للنواميس الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب والعرف المقبول كقانون بصفة عامة والمبادئ العامة للقانون التي تعترف بها الدول الأفريقية وكذلك الفقه وأحكام القضاء باعتبارها وسائل مساعدة لتحديد قواعد القانون ..

مادة (٦٢)

تتعهد كل دولة طرف بأن تقدم كل سنتين اعتباراً من تاريخ سريان مفعول هذا الميثاق تقريراً حول التدابير التشريعية أو التدابير الأخرى التي تم اتخاذها بهدف تحقيق الحقوق والحريات التي يعترف بها هذا الميثاق ويكفلها ..

مادة (٦٣)

١ - يكون هذا الميثاق مفتوحاً للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية للتوقيع ، التصديق أو الانضمام إليه ..

٢ - تودع وثائق التصديق أو الانضمام إلى هذا الميثاق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٣ - يبدأ سريان هذا الميثاق بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وثائق تصديق أو انضمام الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية .

الجزء الثالث أحكام أخرى

مادة (٦٤)

١ - اعتباراً من تاريخ سريان هذا الميثاق يتم انتخاب أعضاء لجنة حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للشروط المحددة في أحكام المواد ذات الصلة في هذا الميثاق .

٢ - يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى انعقاد الاجتماع الأول للجنة بمقر المنظمة في غضون ثلاثة أشهر من تشكيل اللجنة وبعد ذلك بدعوتها إلى انعقادها عند الحاجة ومرة واحدة على الأقل في العام .

مادة (٦٥)

يبدأ سريان هذا الميثاق بالنسبة لكل دولة تقوم بالتصديق أو الانضمام إليه بعد دخوله حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها لوثائق تصديقها أو انضمامها .

مادة (٦٦)

يتم استكمال أحكام هذا الميثاق إذا دعت الضرورة بروتوكولات واتفاقيات خاصة ..

مادة (٦٧)

يخطر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الدول الأعضاء في المنظمة بإيداع كل وثيقة تصديق أو انضمام .

مادة (٦٨)

يجوز تعديل هذا الميثاق أو تنقيحه إذا طلبت إحدى الدول الأطراف ذلك كتابة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ولا يعرض مشروع التعديل في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلا بعد إخطار كافة الدول الأطراف وبعد أن تبدي اللجنة رأياً بناء على طلب الدولة التي قدمت الطلب ويتم إقرار التعديل بعد موافقة الأغلبية المطلقة للدول الأطراف ..

ويبدأ سريان التعديل بالنسبة لكل دولة وافقت عليه طبقاً لقواعدها الدستورية بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ إخطارها للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بهذه الموافقة ..

[١٠] إعلان

المؤتمر الحادى والعشرون لرؤساء الدول والحكومات بشأن الوضع الاقتصادى فى أفريقيا

١- نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعون فى أديس أبابا ، فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يوليو ١٩٨٥ ، فى دورتنا العادية الحادية والعشرين التى خصصت فى المقام الأول للقضايا الاقتصادية . قد أجرينا دراسة نقدية للوضع الاقتصادى والاجتماعى السائد فى قارتنا .

٢- وقد ندادرسنا بعناية توصيات لجنة التوجيه التى عهدنا إليها بإعداد أوراق العمل بشأن المسائل الاقتصادية المعروضة على دورتنا الحالية ، كما أحطنا علماً بمساهمة مجلس الوزراء القيمة فى تقرير اللجنة ، ونعرب للجنة عن تقديرنا لجودة العمل الذى أنجزته والذى أسهم فى تيسير مداولاتنا .

٣- ونوجه الشكر أيضاً إلى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المسؤولين عن الاقتصاد والتخطيط والذين أسهمت توصياتهم فى إثراء أعمال لجنة التوجيه . كما نعرب عن غبطتنا للمساهمة المقدمة من المنظمات الدولية الأفريقية وغير الأفريقية فى أعمال لجنة التوجيه .

٤- أننا نستشعر القلق البالغ إزاء التدهور المستمر فى اقتصاداتنا التى أضيرت أبلغ الضرر من جراء الانكماش الاقتصادى العالمى العميق والتى تعاني من وطأة نظام ظالم وغير منصف فى العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة لتضافر آثار الجفاف المستمر وغير المسبوق وغيره من الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات فضلاً عن أوجه القصور فى السياسات ، الأمر الذى دفع معظم بلادنا إلى حافة الانهيار الاقتصادى ..

٥- ونحن نعرب عن ارتياحنا للإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع الاقتصادى الحرج فى أفريقيا وخطة العمل الصادرة عن حركة البلدان غير المنحازة بشأن الوضع الحرج الذى تواجهه أفريقيا .

٦- ونحن نؤكد أن مسئولية تنمية قارتنا تقع فى المقام الأول على حكوماتنا وشعوبنا ومن هنا كان تصميمنا على اتخاذ تدابير ملموسة ، فردية وجماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية لقارتنا من منطلق وحدة الشعوب الأفريقية والدول الأعضاء وتضامنها .

٧- ومع التزامنا الكامل والمجدد بمبادئ وأهداف خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى ، التى يتجلى صوابها اليوم أكثر من أى وقت مضى ، فقد ركزنا مناقشاتنا ، خلال مؤتمر القمة الحالى ، على برنامج للتدابير العاجلة يجرى تنفيذه خلال السنوات الخمس القادمة ويتيح لنا أن نرسى الأساس لنمو مطرد ولتنمية تقوم على الاعتماد على النفس والدعم الذاتى على الصعيدين الوطنى والقارى . ويشمل هذا البرنامج :

- (١) تدابير لتعجيل بتنفيذ خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .
- (٢) تدابير محددة لتحسين الوضع الغذائى وإصلاح الزراعة فى أفريقيا .
- (٣) تدابير لتخفيف أعباء الدين الخارجى لأفريقيا .
- (٤) تدابير وضع برنامج للعمل المشترك على الأصعدة الإقليمية الفرعية والإقليمية والقارية الدولية .
- (٥) تدابير تستهدف التصدي لما يترتب على سياسة زعزعة الاستقرار التى تنتهجها جنوب أفريقيا من آثار على اقتصاديات دول الجنوب الأفريقى .

ونحن إذ نولى اهتماماً خاصاً للمبادئ ذات الأولوية المذكورة آنفاً ، نؤكد من جديد ضرورة تحقيق تنمية متكاملة لاقتصاداتنا نتركز فى المقام الأول على إنجاز تنمية موازية لقطاعات النقل والمواصلات والصناعة سعياً إلى بلوغ الأهداف التى وضعناها لبلادنا .

٨- لقد تعرضت الزراعة ، وهي القطاع الغالب في اقتصاداتنا ، لتدهور خطير خلال الأعوام الأخيرة ، فالتردى في إنتاج وإنتاجية هذا القطاع ، ولا سيما في مجال إنتاج المحاصيل الغذائية ، والذي أخذ يظهر بوضوح منذ بداية السبعينيات ، قد تفاقم تفاقماً بالغاً من جراء الجفاف والكوارث الطبيعية واشتدت وطأة هذا التردى نتيجة لمشكلة اللاجئين والنازحين مما جعل ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في منظمتنا يعتمد الآن على المعونة الغذائية .

٩- ونود أن نعرب للمجتمع الدولي ، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة ولئات من المنظمات والوكالات الطوعية وللايين من الأفراد في العالم كله ، عن امتناننا البالغ للمساعدة التي قدموها لأفريقيا ، ونحن نيب مرة أخرى بمجتمع المانحين أن يستمر في تقديم مساعدات إنسانية مناسبة إلى سكان البلدان المنكوبة .

١٠- إننا نؤكد مع ذلك أن الكفاح الذي نخوضه اليوم من أجل إنقاذ أرواح البشر والتخفيف من وطأة الآثار الوخيمة للمجاعة لا ينبغي أن يمثل الهدف الوحيد للمساندة والتعاون من جانب المجتمع الدولي ، فقد يؤدي ذلك إلى تحويل الأزمة إلى ظاهرة دائمة . أما من جانبنا فلسنا مصممين على اتخاذ تدابير أكثر فعالية لتجاوز الأزمة الغذائية الراهنة بل إننا مصممون أيضاً وبوجه خاص ، على الحيلولة دون تكرار مثل هذا الوضع بمعالجة هذه الأزمة من جذورها ، ونحن ندرك أن التعبئة الفعالة لمواردنا الوطنية والجماعية واستغلالها استغلالاً حكيماً على أساس استراتيجيات وخطط إنمائية سليمة يعدان أمراً لا غنى عنه للقضاء على المجاعة ومكافحة الجفاف والتصحر وإصلاح الزراعة الأفريقية .

١١- ونحن نلتزم ، في هذا الصدد ، بالعمل على تحقيق زيادة تدريجية في الاستثمارات العامة التي تخصصها بلادنا للقطاع الزراعي بحيث تصل بحلول عام ١٩٨٩ ، إلى نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة على الأقل .

١٢- أن التزايد الرهيب في حجم الدين الخارجي لأفريقيا واشتداد وطأة خدمة الدين يشكلان مصدراً آخر للقلق البالغ ، حيث تضطر دولنا الأعضاء إلى الاقتطاع من مواردها الضئيلة من النقد الأجنبي ، إن الدين الخارجي لأفريقيا ، والمتوقع أن يتجاوز مائة وسبعين مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٥ ، يشكل عبئاً شديداً الوطأة على اقتصاداتنا الهشة تتجلى فداحته حين نعلم أنه قد بلغ ٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لقارتنا في عام ١٩٨٤ وأن نسبة خدمة الدين سوف تتجاوز ٢٧ في المائة من قيمة الصادرات في عام ١٩٨٥ ، وقد اضطرت عديد من الدول الأفريقية ، إزاء عدم كفاية التدفقات الميسرة الشروط ، إلى اللجوء إلى سوق المال الدولية ، ولا سيما مصادر التمويل الخاصة للاقتراض منها بشروط بالغة التشدد . ونحن لا نملك إلا أن نستشر القلق إزاء تعمد المؤسسات المالية الرئيسية استبعاد أفريقيا من الترتيبات الموضوعية للبلدان النامية لإجراء مفاوضات بشأن الديون ، واستمرار المجتمع الدولي في عدم إيلاء مشكلة الدين الخارجي لأفريقيا الأهمية التي تستحقها ، وما يزيد من وطأة هذا الوضع أن هناك ستاً وعشرين دولة إفريقية تدرج ضمن أقل البلدان نمواً ويعيش معظم سكانها تحت مستوى الكفاف ، مما يجعل العديد من البلدان الأفريقية عاجزاً عن الوفاء بمتطلبات خدمة الدين فضلاً عن عجزها البديهي عن سداد الديون نفسها .

١٣- إننا ندرك تمام الإدراك أن أوجه القصور في السياسات الإنمائية قد أسهمت في أزمة الديون الحالية إلا أن الأمر الذي لا جدال فيه هو أن مشكلة الديون ترجع أساساً إلى عوامل خارجية تخرج للأسف عن حدود سيطرتنا .

ومن بين هذه العوامل التدهور في معدلات التبادل التجاري وما يترتب من تقلص في حصيلة الصادرات التي تستخدم للوفاء بمتطلبات خدمة الدين والزيادة غير المسبوقة في أسعار الفائدة والتقلبات الحادة في أسعار الصرف وتدهور شروط الاقتراض وتقلص القروض الميسرة ، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض ملحوظ في التدفقات المالية الصافية لعدد من بلداننا وكان أكثرها تضرراً البلدان الأفريقية الستة والعشرون الأقل نمواً .

١٤- إننا نسلم بأن الدين الأجنبي يمثل التزاماً تعاقدت عليه دولنا الأعضاء بصفة فردية ، وأنه يتعين عليها الوفاء به ، ولكن بالنظر إلى ما يشهده الوضع الاقتصادي الدولي من تطورات مناوئة ، فإننا نوجه نداء إلى المجتمع الدولي ناشده فيه المبادرة على وجه السرعة بتهيئة حل دائم لمشكلة المديونية المتزايدة التي تعاني منها أفريقيا .

١٥- ونيب بالبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف أن تزيد على نحو كبير من عمليات نقل رؤوس الأموال بأسعار فائدة ضئيلة لصالح البلدان الأفريقية فضلاً عن تقديم المعونات المالية لها . وندعو البلدان المتقدمة

المانحة بوجه خاص إلى المبادرة على وجه السرعة ودونما تمييز إلى تطبيق القرار رقم ١٩٥ الصادر عن الدورة الخاصة التاسعة لمؤتمر الانكساد بشأن مشكلات الدين وتنمية البلدان النامية .

١٦ - كذلك ندعو البلدان المتقدمة إلى أن تبادر على وجه السرعة إلى تنفيذ جميع الأحكام الواردة في الفقرة ١٧ من الإعلان المرفق بالقرار رقم ٢٩ / ٢٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا ، والذي يطلب - ضمن أمور أخرى - تحويل الدين كلياً أو جزئياً إلى منح تحت بند المعونة الرسمية الإنمائية .

١٧ - إننا نوجه نداء من أجل المبادرة على وجه السرعة بعقد مؤتمر دولي بشأن ديون أفريقيا الخارجية يلتقى فيه الدائنون الدوليون والمدينون الأفريقيون لمناقشة مشكلة ديون أفريقيا سعياً إلى تهيئة حلول ملائمة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة .

١٨ - أن الأزمة الاقتصادية الراهنة وتدهور العلاقات الاقتصادية الدولية تمليان على الدول الأعضاء في منظمتهما تعزيز تعاونها بغية التعجيل بتحقيق تكاملها الاقتصادي ودعم قدرتها على التفاوض في المحافل الدولية بما يحفظ لأفريقيا مصالحها الخاصة .

١٩ - إننا نتمتع بإيلاء الأولوية المطلقة للتعاون الأفريقي في مجال تنفيذ برنامج العمل الخاص لتحسين الوضع الغذائي وإصلاح الزراعة في أفريقيا ، بغية إرساء قواعد الاكتفاء الذاتي الغذائي .

٢٠ - كما نتمتع ببذل الجهود على كافة المستويات من أجل تطوير شبكات النقل والمواصلات وتبني أية استراتيجيات أخرى كفيلة بتحقيق تعاون أوثق فيما بين بلداننا في مجال الصناعة والموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا والتجارة والمال .

٢١ - إننا نقرباً أن تضاهي جهود الدول الأعضاء هو أمضى سلاح لإنهاء الأزمة الاقتصادية الراهنة ، وأن أفريقيا تعى كل الوعى أن مسئوليتها تتمثل في اتخاذ التدابير الكفيلة بإصلاح مسارها الاقتصادي والنهوض باقتصادها . بيد أن تضاهي هذه الأزمة يفرض على المجتمع الدولي ضرورة مساندة جهودنا . وفي هذا المقام فإننا نوجه نداء إلى المجتمع الدولي عامة والبلدان الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التنمية ووكالات الأمم المتحدة ، نناشدنا فيه موازنة أفريقيا فيما تبذله من جهود من أجل إيجاد حل للأزمة من خلال مراعاة الوضع الاقتصادي الذي تنفرد به القارة . وفي هذا الشأن فإن الجهود يجب أن تنصب على زيادة قدرات أفريقيا الإنتاجية في مجال الغذاء ، ورفع كفاءة قطاع النقل والمواصلات ، وحياسة التكنولوجيا الملائمة وبخاصة فيما يتصل بالتنمية الصناعية وغيرها .

٢٢ - إننا لعلى يقين من أن منظمة الأمم المتحدة - وفي مقدمتها الجمعية العامة - تمثل محفلاً فعالاً لتعبئة المجتمع الدولي وتوعيته بأبعاد وضع أفريقيا الاقتصادي الحرج وبرنامج الإصلاح الذي أعدناه لمواجهة هذا الوضع . ومن ثم فإننا نطلب عقد دورة غير عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل بحث المشاكل المتصلة بالوضع الاقتصادي الحرج السائد في أفريقيا .

٢٣ - إن سياسة العدوان التي يمارسها نظام جنوب أفريقيا العنصري بغية زعزعة الاستقرار الاقتصادي لدول الجنوب الأفريقي وقلقها أمنها تملئ علينا توحيد الجهود من أجل محاربتها . ولبلوغ هذا فإننا نتمتع بتقديم مساعدة مالية ومادية لدول الجنوب الأفريقي حتى يتسنى لها التصدي لهذه السياسة ، كما أننا نؤكد مجدداً مساندتنا المطلقة لحركات التحرير في نضالها ضد نظام جنوب أفريقيا العنصري . وفي هذا الصدد فإننا نيب بالمؤسسات الأفريقية وبالمجتمع الدولي مد يد العون لها .

٢٤ - كما أننا نناشد جميع البلدان وبخاصة البلدان الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية والشركات عبر الوطنية أن تتخذ تدابير - من بينها فرض عقوبات اقتصادية فعالة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لإجباره على التخلي عن سياسته العنصرية وإنهاء احتلاله غير المشروع لناميبيا ووضع حد لأعمال زعزعة الاستقرار التي يمارسها ضد دول الجنوب الأفريقي ، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم كل العون اللازم لدول الجنوب الأفريقي من أجل مساعدتها على مواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة على فرض عقوبات ضد جنوب أفريقيا .

٢٥ - لقد قررنا - من أجل تنفيذ البرنامج المذكور آنفاً على الأصعدة الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية والقارية والدولية - إنشاء جهاز دائم للمتابعة.

٢٦ - إننا - إذ نحدونا رغبة وطيدة في مواجهة التحدى المزدوج المتمثل في حاجتنا إلى البقاء وتنمية قارتنا - قد اعتمدنا برنامج التدابير العاجلة المرفق بهذا الإعلان ، ونتمهد باسم شعوبنا وحكوماتنا بأن نعمل فرادى وجماعات على تنفيذه .

٢٧ - إننا لعلنا يقين من أن احترام تعهداتنا سوف يقودنا إلى إصلاح مسار اقتصاداتنا ودفع عجلة تنمية حقيقية لما فيه خير شعوبنا وتمهيد السبيل نحو تحقيق التكامل الاقتصادى لأفريقيا .

أديس أبابا في ٢٠ يوليو ١٩٨٥ .

[١١] الموقف الأفريقى الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية أديس أبابا : (٣٠ نوفمبر - أول ديسمبر ١٩٨٧)

أولاً - إعلان الدورة غير العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية

١ - نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعون في دورتنا غير العادية الثالثة في أديس أبابا - أثيوبيا من ٣٠ نوفمبر إلى أول ديسمبر سنة ١٩٨٧ ، قد درسنا بعمق أزمة ديون أفريقيا نيابة عن حكوماتنا وشعوبنا وذلك بهدف اتخاذ موقف موحد بروح تضامن ووحدة شعوبنا . ويساورنا قلق عميق من أن تشكل ديون أفريقيا الخارجية وخدمة الدين المتزايدة عبء كاداء أمام تنفيذ برنامج الأولويات الأفريقى للانعاش الاقتصادى ١٩٨٦ / ١٩٩٠ تنفيذاً كاملاً .

٢ - ولم نكف - منذ عام ١٩٨٤ - عن حث المجتمع الدولى على معالجة الوضع الاقتصادى الحرج الذى يواجه بلداننا نتيجة عبء خدمة الدين المتصاعد علاجاً شاملاً . ونظراً لخطورة أزمة الديون الخارجية لم يأل الرؤساء المتعاقبون لمنظمة الوحدة الأفريقية جهداً - منذ عام ١٩٨٥ - من أجل اقناع شركائنا بضرورة المبادرة - على وجه السرعة - بعقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية لأفريقيا يتيح للدائنين الدوليين والبلدان الأفريقية المدينة بحث مشكلة الدين بهدف التوصل إلى تدابير فورية وملائمة شاملة وملموسة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة للتخفيف من جسامته عبء خدمة الدين الذى تنوء به بلداننا .

٣ - ولم نزل على قناعة تامة بأن أى استراتيجية للديون قابلة للاستمرار يجب أن تأخذ في الحسبان احتياجات تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الحاجة إلى تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية في أفريقيا ١٩٨٦ / ١٩٩٠ والذي أجازته الدورة غير العادية الثالثة عشرة للجمعية العمومية للأمم المتحدة .

٤ - ونود أن نؤكد رسمياً أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا هي هدفنا الرئيسى ، كما تؤكد أيضاً أن ديوننا الخارجية تشكل التزامات تعاقدية أبرمتها دولنا الأعضاء كل على حدة وأنها عازمة على الوفاء بها . وبالرغم من استعدادنا للسداد ، فإن الأزمة الاقتصادية التى تمر بها حالياً وخاصة تدنى مستوى حصيله صادراتنا تجعل من الصعب جداً علينا أن نفى بالتزاماتنا . إن مشكلة المديونية مرتبطة تاريخياً بمسألة التنمية . وعليه فإن واجب بل ومسئولية الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية أن تساهم فى حل مشكلة ديون أفريقيا الخارجية بل أن تزيد بوجه خاص تدفقات الموارد إلى البلدان الأفريقية بشروط ميسرة زيادة ملموسة .

٥ - ونحن على يقين من أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون أفريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى إطار استراتيجية تعاونية متكاملة توجه نحو التنمية وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية فى أفريقيا ، وبالنظر إلى تكافل اقتصادات البلدان النامية والبلدان الدائنة ، فإن هذه الاستراتيجية الرامية إلى حل مشكلة الدين يجب أن تقوم على أساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولا بد من توخى المرونة فى تنفيذها ، فى جوهر التعاون الدولي المكثف مع مراعاة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والاونكتاد فى هذا الشأن .

٦ - وانطلاقاً من تضامنا الكامل مع مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز . نعلن مجدداً الموقف الذى اجتمعنا عليه وهو أن الحل الدائم لمشكلة الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية لا يمكن التوصل إليه إلا باتخاذ اجراءات شاملة ومتوازنة فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، وذلك بالنظر إلى الصلة الوثيقة القائمة بين قضايا الديون الخارجية وتدفق المعونات الإغاثية وتحسين نظام التجارة الدولية وتحسين أسعار السلع الأساسية وإصلاح النظام النقدى الدولي .

٧ - ونود أن نذكر بأن التخلف الاقتصادى الذى تشهده قارتنا اليوم ليس إلا نتيجة مباشرة للاستعمار الذى لم تحتف أثاره بعد . ونؤكد مجدداً أن مسئولية تنمية القارة الأفريقية تقع بالدرجة الأولى على عاتقنا نحن حكومات شعوباً . وفى معرض التكفل بهذه المسئولية اعتمدنا فى عام ١٩٨٥ برنامج الأولويات الأفريقى للانعاش الاقتصادى ١٩٨٦ / ١٩٩٠ . واتخذنا التدابير المناسبة للوفاء بالتزامات التى قطعناها على أنفسنا فى هذا البرنامج على المستويين الفردى والجماعى . وأدخلنا من الإصلاحات ما كبداً شعوباً وحكومات كثيراً من التكاليف الاجتماعية والسياسية . واتخذنا التدابير للإصلاح الاقتصادى ولتعديل الهياكل الاقتصادية بهدف إصلاح جوانب الضعف القائمة فى هياكلنا الاقتصادية وأعدنا ترتيب الأولويات أيضاً الاستراتيجيات التى تيسر التعجيل بالانعاش اقتصاداتنا وتنميتها على المدى الطويل .

إلا أن الجهود التى نبذلها نتعرض للتبديد بفعل مدفوعات خدمة الدين التى بدت شديدة الوطأة وخيمة العواقب ، وبفعل الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية المناوئة بما فى ذلك أعمال زعزعة الاستقرار الذى يتركز نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا ضد دول الجنوب الأفريقى وعدم تصرف المجتمع الدولي بما يتفق والتزامه المعلن بالتوسع الكبير فى تزويد أفريقيا بالموارد المالية .

٨ - إننا نسجل بالتقدير ما اتخذته أو أعلنته بعض حكومات الدول المتقدمة الدائنة من تدابير لإلغاء الديون المستحقة لها على بعض البلدان الأفريقية ، ونحث جميع حكومات البلدان الدائنة على أن تشمل كافة البلدان الأفريقية ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض بهذه التدابير التى يجب اتخاذها دون إبطاء ودون شروط كما نحث البلدان الدائنة التى لم تفعل ذلك بعد على أن تنسج على نفس المنوال .

٩ - لذلك نهيى بالمجتمع الدولي وبوجه خاص البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية فضلاً عن البنوك التجارية الخاصة بأن تتخذ على نحو عاجل التدابير الواردة فى وثيقة « الموقف الأفريقى الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية » بغية تخفيف عبء ديون بلداننا وخاصة تخفيض حجم ديوننا لمساعدة اقتصاداتنا على انعاش نموها ، على أن تتضمن هذه التدابير على وجه الخصوص :

أ - المساهمة الفعالة فى تحسين البيئة الاقتصادية الدولية بما يتيح الانعاش الاقتصادى والاسراع بخطى التنمية لاسيما برفع أسعار صادرات البلدان الأفريقية من السلع الأولية وإلغاء تدابير الحماية التجارية والقيود المفروضة على

الحصص التى تعوق تصدير المواد الأولية والمواد شبه المصنعة والمصنعة الأفريقية إلى البلدان الأفريقية المتقدمة والإفراج عن الأرصدة الأفريقية المجمدة فى بنوك أجنبية .

ب - زيادة تدفقات الموارد إلى أفريقيا من خلال التدابير الآتية :

- زيادة عنصر المنح فى المعونة الثنائية .

- زيادة عنصر المنح فى تمويلات المؤسسات المالية الدولية والإقليمية .

- خفض أسعار الفائدة وإطالة أجل السداد وفترات السماح بالنسبة للقروض المالية والتجارية وذلك فيما يتصل بجميع أنواع القروض المستجدة .

- منح فترة خمسين عاماً للتسديد مع فترة سماح مدتها عشر سنوات لكافة القروض الجديدة .

ج - العمل على ألا يتجاوز إجمالى حجم خدمة الدين المستحق على بلد مدين نسبة معقولة ومحتملة من حصيلته صادراته .

د - تحويل جميع القروض الثنائية الرسمية السابقة إلى منح .

هـ - إيقاف دفع أقساط خدمة الديون الخارجية لمدة عشر سنوات اعتباراً من عام ١٩٨٨ الموعد المقرر لعقد المؤتمر الدولى بشأن ديون أفريقيا الخارجية .

و - اقرار المبادئ التالية فى إطار إعادة التفاوض حول ديون أفريقيا :

- سداد جزء من الدين الثنائى الرسمى بالعملة المحلية .

- تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على القروض القائمة .

ز - إعادة جدولة الديون على عدة سنوات بعد أدنى خمس سنوات مع تقرير أجل سداد لا تقل عن ٥٠ سنة وفترات سماح ١٠ سنوات وبدون فوائد .

١٠ - وبغية اجراء حوار بناء يتوج بإقرار وتنفيذ التدابير وتنفيذ التدابير الواردة فى الموقف الأفريقى الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية فإننا نحدد دعوتنا إلى عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية أفريقيا الخارجية .

١١ - ونفوض الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى عرض وثيقة «الموقف الأفريقى الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية» على المجتمع الدولى بغية عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية أفريقيا الخارجية فى ١٩٨٨ .

١٢ - ونطلب من لجنة التسيير الدائمة أن تكثف - بمساعدة الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقى والمركز الأفريقى للدراسات النقدية - الأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر الدولى .

ثانياً - الموقف الأفريقى الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية

ديباجة :

١ - نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعون فى دورتنا غير العادية الثالثة فى أديس أبابا من ٣٠ نوفمبر حتى أول ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد درسنا أزمة ديون أفريقيا دراسة مستفيضة قررنا اتخاذ الموقف الموحد التالى :

٢ - يعد حجم ديون البلدان النامية (١٠٢٠ مليار دولار) وعبء خدمة الدين (٢٥٠ مليار دولار) مثلاً صارخاً على جوانب الخلل القائم الذى يشوب العلاقات الدولية النقدية والمالية والذى إن لم يصحح يهدد بالخطر آفاق التنمية فى المستقبل ما لم يوجد سبيل لتصحيحه . إن أفريقيا هى أشد القارات معاناة من الفقر حيث تضم سبعة

وعشرين بلداً من السبعة والثلاثين بلداً من أقل البلدان نمواً في العالم. وحيث يتضاءل دخل الفرد فيها على نحو متواصل وفي الوقت الحالي الذي تعكف فيه أفريقيا على تنفيذ برنامج أولويات الانعاش الاقتصادي في أفريقيا وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. نجد أنفسنا في وضع لا يسمح لنا بتعبئة الموارد التي تكفيها للوفاء بالتزاماتنا. فالقضية في أغلبية بلداننا ليست أزمة في السيولة وإنما هي قضية عسر مالي. ولهذا فإن وزراء المالية في بلداننا لم يكفوا عن بذل المحاولات - في إطار من التضامن مع بقية أعضاء مجموعة الـ (٧٧) لإقناع البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بضرورة معالجة أزمة الديون في منطلق المسؤولية المشتركة.

٣- منذ أوائل الثمانينيات انصب اهتمامنا حول وضع الدين الخارجي في بلادنا وفي عام ١٩٨٤ أصدر وزراء مالية الدول الأفريقية إعلان أديس أبابا بشأن المديونية الخارجية الأفريقية وقد اعتمدنا هذا الإعلان واستمر عبء الدين المتصاعد بمضي من سيء إلى أسوأ حيث وصل إلى درجة أصبح عندها حجم الديون والتزامات خدمة الدين تهدد أسس اقتصادتنا واتخذنا خطوات لتحسين وترشيد إدارة الدين الخارجي. وقد حاولنا من جانبنا التصدي لهذه المشكلة الخطيرة عن طريق الدعوى إلى عقد مؤتمر دولي بشأن ديون أفريقيا الخارجية عندما اعتمدنا برنامج الأولويات الأفريقي للانعاش الاقتصادي خلال القمة الحادية والعشرين يوليو سنة ١٩٨٥.

ومنذ ذلك الوقت ونحن نحاول اقناع البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بالجلوس معنا لإيجاد الحلول اللازمة لمشاكل الدين الحادة في بلادنا. وبالرغم من الجهود المتواصلة التي بذلناها لم تقابل محاولتنا بالتجاوب. وقررنا أثناء انعقاد القمة الثالثة والعشرين الاجتماع في دورة غير عادية لتبادل وجهات النظر واتخاذ موقف موحد بشأن مديونية أفريقيا الخارجية.

٤- وعندما اعتمدنا برنامج الأولويات للانعاش الاقتصادي في أفريقيا ١٩٨٦ / ١٩٩٠ تعهدنا «باتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة على نحو فردي وجماعي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية لقارتنا من منطلق اتخاذ وتضامن الشعوب الأفريقية والدول الأعضاء (١)». ونحن نؤكد من جديد أن تنمية قارتنا تقع في المقام الأول على عاتق حكوماتنا وشعوبنا. وهناك اعتراف الآن من قبل الجميع بأننا في مستوى التزاماتنا ولقد بدأنا إصلاحات هامة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي كلفت شعوبنا وحكوماتنا الكثير. كما أعدنا تنظيم أولويات واعتمدنا استراتيجيات جديدة لتسهيل التنمية المعجلة لاقتصادنا. فضلاً عن اعتماد إصلاحات للسياسة الاقتصادية وتدابير للتصحيح الهيكلي. واتخذنا تدابير تستهدف تحسين قدرتنا الاقتصادية وإدارة اقتصاداتنا الكلية وعلاوة على ذلك قمنا بترشيد قطاعنا العام وخفض نسبة الانفاق العام بالمقارنة بالنتائج المحلى الإجمالي.

٥- واستجابة لحالة الدين الخطيرة التي تواجه بلداننا قمنا على الفور باتخاذ تدابير سياسية جذرية تهدف إلى تقليص حالات المعجز في ميزان حسابات مدفوعاتنا الجاري بغية إيجاد النقد الأجنبي اللازم لمدفوعات خدمة الديون، وتضمنت هذه التدابير تخفيضات شديدة في وارداتنا وكذلك تدابير تستهدف العمل على زيادة صادراتنا ونظراً لعدم المرونة الهيكلية لاقتصاداتنا. فإنه كان لا بد من زيادة معظم الموارد اللازمة لاحترام التزاماتنا الخاصة بخدمة الديون عن طريق خفض الواردات التي بلغت في بعض الأحوال أكثر من ٥٥% وخفضنا أيضاً بصورة شديدة التزاماتنا الجديدة إزاء الدين الخارجي فضلاً عن تعزيز إدارة الديون. وبالرغم من هذه التدابير الصارمة فقد استمرت نسبة خدمة الدين في الارتفاع.

٦- وظلت البيئة الاقتصادية الدولية العامة التي اتخذت فيها هذه التدابير غير مواتية. فقد عانت أسعار سلع صادراتنا الرئيسية من انهيار حاد من جراء خسارة لحقت بحصيلة صادراتنا في عام ١٩٨٦ تزيد قيمتها عن ١٩ بليون دولار أمريكي. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت بالنسبة لبعض البلدان أو تمهدت بالنسبة لبعضها الآخر من حيث قيمتها الحقيقية. ولم تف البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية بالتزاماتها التي أعلنتها في برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

(١) منظمة الوحدة الأفريقية - برنامج الأولويات للانعاش الاقتصادي في أفريقيا يوليو ١٩٨٥ - الفقرة السادسة.

٧- وبقدر حجم ديوننا بمبلغ ٢٠٠ بليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام ١٩٨٦، يتعين علينا أن نخدمها من حصيلة النقد الأجنبي التي تقلصت بدرجة كبيرة.

إن الجزء الأكبر من هذا الدين هو ببساطة نتيجة تذبذب أسعار الصرف وزيادة أسعار الفائدة بسبب قرارات لم تشارك بلداننا في صنعها. وليس لها أى حكم عليها. وفي عام ١٩٨٥ قدرت التزامات خدمة ديوننا بما يقرب من ٢٤ بليون دولار أمريكي ووصل متوسط نسبة خدمة الدين أكثر من ٤٠٪ سنوياً وقد تجاوزت خدمة هذه الديون في كثير من دولنا الأعضاء نسبة ١٠٠٪ وبالإضافة إلى ذلك تشير توقعاتنا في حالة استمرار الاتجاه الحالى إلى أنه إذا لم نتخذ تدابير شاملة لمواجهة قضية الدين الخارجى في أفريقيا فإنه بحلول عام ١٩٩٥ سوف يصل أجمالى ديوننا إلى ٣١٣ بليون دولار أمريكي فضلاً عن سداد ٣١ بليون دولار أمريكي سنوياً من الدين المستحق علينا كما ستصل نسبة خدمة الدين إلى أكثر من ٤٨٪ وستتجاوز ١٠٠٪ بكثير بالنسبة لبعض بلداننا. وبحلول عام ٢٠٠٠ من المتوقع أن تتفاقم خطورة هذه الحالة وسوف تبلغ ديوننا القصيرة والطويلة الأجل معاً نحو ٦٠٠ بليون دولار أمريكي وبالنسبة لمدفوعات الدين السنوية المتوسطة والطويلة الأجل فسوف تصل إلى نحو ٤٦ بليون دولار أمريكي ومن المتوقع أن تصب نسبة خدمة ديوننا إلى نحو ٧٢٪ من حصيلة صادراتنا وستزيد بالنسبة لبعض بلداننا عن ١٠٠٪، والأسوأ من هذا أن ارتفاع المديونية بهذا المستوى سيكون ناشئاً عن القروض السابقة ورسملة الفوائد المتأخرة والرسوم المتراكمة وليس القروض الجديدة التى يقصد بها دفع عجلة التنمية.

٨- ومن الواضح أنه لا يمكن السكوت على استمرار هذه الحالة. غير أن الاجراءات العلاجية الجارية تعتبر غير كافية. وفي حين تهيئ إعادة جدولة الديون الجارية تخفيف الأعباء مؤقتاً إلا أنها تزيد من مشكلة الدين متوسط الأجل، كما تضيف إعادة جدولة الديون التجارية والرسمية أكثر من بليون دولار سنوياً إلى إجمالى الدين الأفريقى نتيجة لرسوم الخدمة وأسعار الفائدة العالية الناشئة عنها. كما أن الزيادة الكبيرة في اجراءات إعادة الجدولة التى ينبغى أن تعكف عليها بلداننا تعد دليلاً آخر على خطورة مشكلة الدين الأفريقى ثم أن عبء خدمة الدين المتزايد يحرم اقتصادنا من الموارد اللازمة ليس فقط للتنمية بل أيضاً لبقاء شعوبنا في كثير من البلدان. ويترتب على عبء الدين المدمر توقف اقتصاداتنا وفي كثير من الحالات تزدحماً الفعلى.

٩- لقد كان موقفنا دائماً هو أن الدين الخارجى التزم التزاماً به الدول الأعضاء كل على حدة وعليها احترامه. كما أننا لازلنا على يقين من أن على الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية واجب ومسئولية المساهمة في انعاش اقتصاد الدول الأفريقية لتمكينها من خدمة ديونها.

ونحن نرى أيضاً أن الاستراتيجيات الدولية الحالية قد أخفقت في التصدى للب مشكلة الدين الخارجى في أفريقيا. كما نعتقد أنه لكى نواجه الطابع الهيكلى للدين الأفريقى فلا بد من اتخاذ مبادرات وتدابير جريئة من جانب مجتمع الدائنين حتى يتناول مشكلة الدين الأفريقى في سياق يمكن القارة من تنفيذ برنامج أولوياتها للانعاش الاقتصادى والتنمية وفي حالة انعدام مثل هذا النهج الشامل فرعاً نجد أنفسنا في نهاية المطاف في وضع نكون فيه غير قادرين على احترام التزامات ديوننا بالرغم من نوايانا الطيبة.

١٠- أننا نعتقد أن السبيل الوحيد أزمة ديون أفريقيا هو اتباع نهج شامل ومنصف في اطار استراتيجية تعاونية متكاملة للنمو تراعى أهم خصائص أزمة الدين في أفريقيا. وينبغى أن تكون استراتيجية حل مشكلة ديون أفريقيا قائمة على التنمية والحوار المستمر وتفاقم المسؤولية. كما يتعين تنفيذها بمرونة وفي اطار تعزيز التعاون الدولى مع مراعاة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والأونكتاد في هذا الصدد.

١١- أننا نقدم هذا الموقف الموحد إلى المجتمع الدولى بروح من التعاون والتكافل الدوليين ونحن نسلم مع التقدير بجهود بعض البلدان التى اتخذت تدابير لتخفيف أعباء الدين في البلدان الأفريقية ومحدونا الأمل في أن نخدم مزيد من البلدان الأخرى حذوها. كما نأمل أن يودى هذا الموقف الموحد إلى بدء حوار بناء بيننا وبين شركائنا.

الجزء الأول : تطور وحجم وهيكل ديون أفريقيا :

أ - تعريف :

١٢ - تعريف الديون الخارجية لأفريقيا - بصفة عامة - بأنها مجموع الالتزامات المالية الخارجية المستحقة في فترة محددة. وهي الالتزامات التي تعاقبت عليها مباشرة هيئة عامة أو القطاع الخاص. وهذا التعريف يشمل أصل الدين الحكومي أو الذي تضمنه الحكومة والقروض والائتمانات التجارية الطويلة أو المتوسطة أو القصيرة الأجل وائتمانات الموردين والديون الخاصة غير المضمونة والديون غير المفرج عنها والالتزامات تجاه المؤسسات متعددة الأطراف. مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمتأخرات من الفوائد والمدفوعات الأخرى المتصلة بها.

ب - تطور الديون وحجمها :

١٣ - يشير تحليل تطور الديون وحجمها إلى أن إجمالي ديون أفريقيا الخارجية قد زاد من ١٢٨ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٢ إلى ١٦٩ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٨٥، كما زادت نسبة الديون مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ وزادت نسبة الديون مقارنة بقيمة صادرات السلع والخدمات من ١٩٤٪ إلى ٢٦٠٪ خلال الفترة ذاتها. ونظراً لعدم توافر احصائيات وافية من البلدان الأفريقية في مجملها، فإنه يتعذر تقدير حجم الديون الخارجية لأفريقيا بدقة فيما بعد عام ١٩٨٥. وإن كانت التقديرات تفيد أنه بحلول نهاية عام ١٩٨٦ وصل مجموع ديون أفريقيا إلى ٢٠٠ مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ٢٩٣٪ من حصة الصادرات. وبدل ارتفاع نسبة الدين إلى الصادرات على أن الزيادة في الدين قد تجاوزت الزيادة في حصة الصادرات.

١٤ - وقد زاد مجموع التزامات خدمة الدين في جميع البلدان التي تتوافر بيانات عنها من ١٩ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٢٤ مليار دولار عام ١٩٨٥. وفي جميع البلدان الأفريقية تقريباً فإن خدمة الدين كنسبة من الصادرات السلعية والخدمات قد زادت كثيراً عن ٤٠٪ بل أنها قد تجاوزت نسبة ١٠٠٪ في بعض الحالات ونظراً لصاكة احتمالات التوسع في التصدير يتوقع أن تظراً زيادة كبيرة على عدد البلدان التي تبلغ فيها نسبة الدين الرقم الأخير بحلول نهاية عام ١٩٩٥ حيث ينتظر أنذاك أن يصل متوسط المدفوعات السنوية لخدمة الدين حوالي ٣١ بليون دولار أمريكي أو ٤٨٪ من حصة الصادرات وتتجاوز بعض الدول ١٠٠٪.

١٥ - أن تزايد مدفوعات خدمة الدين بمعدلات أعلى من تزايد معدل السحب الفعلي من القروض يعني انخفاضاً حاداً في صافي نقل المواد إذا انخفض هذا الصافي من ٢٠ مليار دولار عام ٧٨ إلى ٣ مليار دولار عام ١٩٨٥. أما عن البنوك التجارية فإن صافي نقل الموارد من أفريقيا قد بلغ ٣ مليارات دولار عام ١٩٨٤ وحده، بل إن صندوق النقد الدولي أخذ من موارد أفريقيا أكثر مما أعطاها عام ١٩٨٦. واستمرت الحال كذلك حتى فبراير سنة ١٩٨٧ وتعنى هذه التطورات بشكل واضح أن قدراً كبيراً ومتزايداً من مجموع حصة صادرات أفريقيا ومن الدفعات الجديدة المسحوبة من الديون يوجه إلى خدمة الدين مما يترك قدراً ضئيلاً أولاً يترك شيئاً على الإطلاق لأغراض التعمير والاستثمارات الجديدة اللازمة لتحقيق برنامج انعاش أفريقيا على نحو كامل.

ج - التحويلات الهيكلية في ديون أفريقيا :

١٦ - اقترنت التطورات سالفة الذكر بتحويلات هيكلية في الديون الخارجية لأفريقيا. أولها التحول من التدفقات غير المولدة للدين إلى التدفقات المولدة للدين. وخصوصاً في الفترة من ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٢ ورغم ما يبدو من تصد لهذا الاتجاه فإن أزمة خدمة الدين قد باتت حقيقة واقعة. وكانت المصادر الرسمية تستحوذ في نهاية عام ١٩٧٨ على ٦٣٪ من الديون المستحقة وعلى ٤٧٪ منها في نهاية عام ٢٩٨٣ وهكذا يتضح أنه قد حدث تطور من المصادر الرسمية إلى المصادر الخاصة وفيها يتعلق بالمصادر الثنائية الرسمية فإن التدفقات الميسرة - كنسبة من مجموع

التدفقات من هذا المصدر هبطت من ٨٤% عام ١٩٧٥ إلى ٦٢% عام ١٩٨٥ في البلدان الأفريقية جنوبى الصحراء وحدها. وقد تعزز هذا التحول نحو الديون غير الميسرة لأنه في حين أن مصادر أسواق المال كانت تستحوذ على ١٥% من إجمالي الديون عام ١٩٧٤ فإن حصة الديون من هذا المصدر زادت إلى ٣٦% بحلول نهاية عام ١٩٨٥ ولكن يبدو أن تقديم القروض الميسرة قد زاد في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ إلا أن هذا التحسن لم يكن بالقدر الذى يكفى لتخفيف عبء خدمة الدين في البلدان الأفريقية ومع ذلك فقد تزايدت صعوبة شروط وأحكام القروض الجديدة فعلى سبيل المثال زاد متوسط سعر الفائدة على القروض الجديدة من ٥% إلى ١٠% بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٥ في حين هبط عنصر المنح من ٣٢% إلى ١٦% خلال الفترة ذاتها.

١٧ - وقد أسهمت تلك التطورات غير المواتية في خلق وضع اضطر البلدان الأفريقية لإعادة جدولة ديونها الخارجية في نادى باريس ونادى لندن ٨٣ مرة بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٦ ..

الجزء الثانى - الأسباب الرئيسية لأزمة ديون أفريقيا الخارجية :

١٨ - اجتمعت أسباب وعوامل كثيرة للتعجيل بأزمة الديون الأفريقية وهى أسباب داخلية وخارجية معاً. وتنتهج ظاهرة الدين نتيجة الاختلال الهيكلى بين الواردات وحصيلة الصادرات الذى اضطر كثير من البلدان الأفريقية بين الواردات وحصيلة الصادرات الذى اضطر كثير من البلدان الأفريقية إلى اللجوء إلى الاقتراض من المصادر التجارية لكي تتمكن من العجز في الموارد وكما ورد في برنامج الأولويات الأفريقية للانعاش الاقتصادى فإن الأسباب الرئيسية التى أدت إلى تفاقم أزمة ديون أفريقيا الخارجية هى التالية :

أ - الأسباب الخارجية :

١ (انخفاض التدفقات في الموارد الميسرة للبلدان الأفريقية مما أقضى إلى هذا التغير الخطير في هيكل المديونية من قروض ميسرة إلى قروض غير ميسرة بشروط اقراض قاسية .

٢ (الهروب الكبير كرأس مال والموارد الأخرى من أفريقيا نتيجة صافى التدفقات من خارج أفريقيا .

٣ (اصرار مجموعة الدائنين على أن تفى الدول الأفريقية بالتزاماتها تجاه خدمة الديون دون اعتبار لمدى مقدرتها على ذلك .

٤ (الانهيار الذى لم يسبق له مثيل في أسعار المواد الأولية ومما يتبع ذلك من تدهور في معدلات التبادل التجارى الأمر الذى حد من قدرة أفريقيا على خدمة ديونها ..

٥ (تدهور شروط الاقتراض بما في ذلك الزيادة الحادة في أسعار الفائدة الفعلية على القروض طويلة الأجل وبصفة خاصة على القروض التجارية وتقلص فترات السماح وأجال السداد .

٦ (الدعم والاجراءات الحمائية المتزايدة وممارسات الأعمال المقيدة التى تمارسها أسواق البلدان المتقدمة ضد الصادرات من أفريقيا .

٧ (الشروط المشددة والتكاليف العالية وطبيعة بعض تسهيلات صندوق النقد الدولى متوسطة الأجل ..

٨ (أنشطة الشركات غير القومية في البلدان الأفريقية والتى تتمثل بوجه خاص في العقود المتضخمة وزيادة أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات والمضاربة بأسعار السلع وسعر التحويل والافراط في نقل الأرباح وغير ذلك من مكاسب رأس المال ..

٩ (تقلب أسعار الصرف وبوجه خاص عدم استقرار الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية الأخرى وخاصة كما شوهد خلال الاضطرابات المالية والنقدية الدولية الحديثة .

١٠ (أنار بما سبق أن م من اعادة جدولة للديون والذي أدى فقط إلى زيادة أعبائها إذ أنها قد تمت بمعدلات الفائدة السائدة في السوق ..

١١ - سياسات الزعزعة الاقتصادية العدوانية من جانب قوى خارجية وتحميد الأرصد الأفريقية في البنوك الأجنبية .

١٢ - أعمال الزعزعة العسكرية والاقتصادية والسياسية التي يمارسها النظام العنصرى في جنوب أفريقيا ضد دول خطط المواجهة وظهرها من الدول المستقلة في الجنوب الأفريقى .

ب - الأسباب الداخلية :

١ (الجمود في هياكل الإنتاج والاعتماد على تصدير القليل من المواد والسلع الأولية وقصور التكامل فيما بين الاقتصادات الأفريقية .

٢ (الاعتماد المفرط على المصادر الخارجية لتمويل التنمية وميزان المدفوعات .

٣ (أموال القروض التي تحول إلى المشروعات التي تدر عائداً بسيطاً .

٤ (ضعف القدرة على إدارة الديون الخارجية على الصعيد الوطنى .

٥ (اللجوء المفرط إلى تمويل المعجز في الميزانية من الاقتراض الخارجى لكل النقطات الجارية ونقطات التنمية .

٦ (القصور في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات مما يؤدي إلى ارتفاع الكلفة .

٧ (القصور في تدبير الموارد المحلية نظراً لقلة الحوافز اللازمة لتشجيع الادخار .

٨ (الجفاف والكوارث الطبيعية وتدهور البيئة مما يسفر عن هبوط في الإنتاج الغذائى وارتفاع في تكاليف الواردات الغذائية .

٩ (الكوارث القومية وما ينتج عنها من اضطرابات اقتصادية وتشويش على التنبؤات الاقتصادية الأمر الذى يحتم إعادة تخصيص الموارد ..

١٠ (ضعف قدرة البلدان الأفريقية أمام شركائها عند التفاوض على مستوى الآليات المالية الدولية المعقدة فيما يتصل بالتعاقد والتفاوض على القروض .

١١ (ما يواجه البلدان الأفريقية من صعاب بالنسبة لانتهاج سياسة ملائمة بخصوص أسعار الصرف .

الجزء الثالث - تأثير الديون الخارجية على الاقتصاد الأفريقى :

١٩ - ان الغالبية العظمى من البلدان الأفريقية قد أقرت تدابير بعيدة المدى لمعالجة وضع الديون الخارجية المتدهورة بصورة سريعة ووضع العديد من خطط الانعاش وإعادة التأهيل كما أنشأت أجهزة للمتابعة وأن هناك ثمانية وعشرين بلداً تشكل ثلاثة أرباع سكان أفريقيا تقوم بتنفيذ تعديلات هيكلية وبرامج إصلاح بتكاليف اجتماعية باهظة تؤدي إلى ضغوط سياسية غير محتملة .

وأن هذه البرامج نظراً للافتقار إلى الموارد الخارجية الكافية لدعمها لم تحقق أهدافها . بل أنها بدلاً من ذلك قد فرضت شروطاً وعقبات حادة على الاقتصاديات الأفريقية مما زاد من سوء الظروف الاجتماعية الاقتصادية ويمكن تلخيص تأثير الديون الخارجية على الاقتصاديات الأفريقية على النحو التالى :

(١) الصدمات الخارجية :

ان تأثير الصدمات الخارجية (مثل معدلات الفائدة المتغيرة والتقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية وزيادة أسعار الواردات وهبوط حصيللة الصادرات قد أسفر عن حسارة قدرها ٤٣ بليون دولار أمريكي بين أعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ويعنى هذا أن البلدان الأفريقية تحملت خسائر كبيرة في النقد الأجنبي تفوق ما ورد هنا وهو تطور يقوض بصورة خطيرة قدرة بلداننا على خدمة ديونها الخارجية وعلى تنفيذ برامجها للانعاش الاقتصادى .

(٢) الانخفاض والاضطرابات في معدلات النمو :

نتيجة للالتزامات المتزايدة لخدمة الديون (أصل الدين زائداً الفائدة) التى تبلغ حالياً ما يربو على ٢٤ بليون دولار أمريكى سنوياً فقد تحول قدر هائل من الموارد من مصروفات التنمية الهامة لكفالة خدمة الدين . إن المشروعات الزراعية التى تربط بها كل من برنامج الأولويات الأفريقى للانعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا لا يمكن تنفيذها بسبب الموارد المتضائلة وأن جميع هذه العوامل قد تسببت بصورة كبيرة فى إبطاء معدل تكوين رأس المال فى البلدان الأفريقية التى سجل العديد منها معدلات نمو راكدة وسلبية وينطبق هذا بوجه خاص على المناطق الريفية حيث لم يحدث نمو تقريباً .

(٣) مشاكل تعديل الهياكل واصلاح السياسات :

ثمة حقيقة وهى أن كثيراً من البلدان الأفريقية تقوم بتنفيذ برامج واسعة النطاق لتعديل الهياكل واصلاح السياسات . بيد أن هذه الجهود تتبدد من جراء تحويل الموارد لخدمة الدين ومن ثم مازالت اقتصاداتها عاجزة عن احداث نمو اقتصادى معقول أو المحافظة عليه ويتفاقم هذا الوضع نتيجة نقص الموارد الإضافية وبوجه خاص الموارد الميسرة . ونتيجة لذلك خلق هذا الوضع مشاكل خطيرة فى تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية التى كان من المقدر أن تسفر عن نمو ذاتى الدعم وانهاشى .

(٤) تمزق الهياكل الاجتماعية والثقافية :

أدت التزامات خدمة الدين الخارجى المتزايدة فى اطار المعوقات الدولية الراهنة إلى تمزق خطير فى الهياكل الاجتماعية والثقافية والسياسية والثقافية الحالية . فقد شهدت الثمانينيات انخفاضاً جديداً فى مستويات معيشة البلدان الأفريقية ويرجع هذا فى جزء منه إلى تخفيض برامج الاستثمار فى المجال الاجتماعى ومجال البنية الأساسية نتيجة التحويل الصافى للموارد إلى خارج أفريقيا من خلال خدمة الدين وقد امتدت الآن تفشى البطالة والفقر للذين كانا مقتصرين إلى حد كبير على المناطق الريفية إلى معظم المراكز الحضرية الكبرى مما يهدد أساس البنية الاجتماعية والثقافية الأفريقية ويؤخر التنمية الفعالة للموارد البشرية وغفض مستوى مشاركة السكان فى تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية .

(٥) الجدارة الائتمانية :

إن جدارة كثير من البلدان الأفريقية للحصول على قرض قد واجهت اختبارات بعد تصاعد التزامات خدمة الدين . فكثير من البلدان الأفريقية تواجه صعوبات كبيرة فى الحصول على قروض بشروط وآجال معقولة فى وقت تشد فيها حاجتها إلى موارد خارجية .

الجزء الرابع - تدابير للتخفيف من أزمة ديون أفريقيا الخارجية :

أ (تدابير تتخذها البلدان الأفريقية :

٢٠ - ونؤكد مجدداً تصميمنا على تنفيذ كل التدابير التي من شأنها أن تسهم في إيجاد الحل الفعال لمشكلة الدين ولا سيما تلك التدابير الواردة في برنامج الأولويات الأفريقي للانعاش الاقتصادي وبالإضافة إلى ذلك فإننا نعرب عن التزامنا لبحث وتنفيذ الاجراءات المساندة الجديدة الملائمة كما يفرضها علينا عبء الدين الأفريقي المتصاعد وحاجة اقتصادياتنا إلى الانعاش الاقتصادي والتعجيل بالتنمية .

٢١ - وبصورة أكثر تحديداً نقترح اعتماد وتنفيذ التدابير المشتركة التالية على المستوى الأفريقي لمعالجة أزمة الدين الخارجى :

(١) ينبغي تعزيز أجهزة إدارة الدين على المستوى الوطنى بمساندة نشطة من المجتمع الدولى تمكن كل البلدان الأفريقية من ممارسة رقابة فعالة ومركزية على الاقتراض الخارجى بواسطة القطاع العام ومتابعة عمليات الاقتراض التى يقوم بها القطاع الخاص . ومن أجل هذا الغرض ندعو المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية وبوجه خاص المركز الأفريقى للدراسات الخاصة بالنقد وبنك التنمية الأفريقى إلى تنظيم نفسها للمساهمة في تنسيق أفضل لمواقف البلدان الأفريقية ومساعدة لجنة التسيير الدائمة على اصدار التوجيهات التى يتم على أساسها إيجاد مثل هذه المواقف . كما يدعوا أيضاً إلى تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية منتظمة حول إدارة الدين الخارجى للدول الأفريقية .

(٢) اننا ندرك إدراكاً تاماً أنه ليس بمقدور أى اقتصاد أن يحقق معدل نمو سريع ومتواصل بالاعتماد كلياً أو بدرجة كبيرة على موارد خارجية غير مضمونة ونعتقد أن انعاش الاقتصاد الأفريقى والتنمية يتطلب التوسع في استخدام الموارد المحلية وعليه فإننا قد عقدنا العزم على اتباع سياسات وتدابير ملائمة لتعبئة الموارد المحلية على المستوى الذى تعهدت به أفريقيا عندما قدمت مقترحاتها إلى الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة . كما أننا سنواصل جهودنا لخفض التضخم ورفع الكفاءة في إدارة شئوننا الاقتصادية والمالية ولهذا الغرض فإننا نعتد على البلدان الأفريقية التى لديها خبرات واسعة في هذا المجال أن تقدم بمساعدة البلدان الأخرى في تنفيذ برامج جديدة وأكثر فعالية لتعبئة الموارد المحلية . ويتمين استحداث تغيير في السياسة وفي المواقف عند تخطيط التنمية الأفريقية لتعزيز مواردنا الخاصة لانعاش اقتصادنا وكفالة نموه واننا نؤكد مجدداً التزامنا بنكثيف جهودنا في سبيل استخدام مواردنا المحلية على نحو فعال بخدم التنمية .

ولتحقيق هذا الهدف يتعين اتخاذ تدابير محددة للنهوض بنوعية الاستثمار في القطاعين العام والخاص . وفضلاً عن ذلك يتعين أن نقدم الحوافز المناسبة للمشروعات التى تدر نفداً أجنبياً أو تحقق وفراً في استخدامه كما يجب أن نضع وننفذ برامج لتنمية الموارد البشرية واستخدامها على نحو فعال بغية رفع إنتاجية العمل وتشجيع التنمية العلمية والتكنولوجية .

(٣) وفي إطار التضامن الأفريقى ينبغي قيام البلدان الأفريقية ذات الفوائض المالية الصافية باستثمار جزء من هذه الأموال الفائضة في أفريقيا من خلال المشاركة في مشروعات استثمار مشتركة على سبيل المثال كهدف على المدى الطويل وإنشاء شركات متعددة الجنسية وتحت الحكومات الأفريقية لتدعيم ومساعدة المشروعات المشتركة لهذه الشركات بغرض تشجيعها على التوسع في مثل هذه الأنشطة . وفي نهج آخر لهذا الغرض يتمثل في ضرورة تطوير أسواق رأس المال الإقليمية الفرعية بوصفها سبيلاً فعالاً لجذب الفوائض المالية الأفريقية المستثمرة إلا في الخارج . واننا نشعر بالرضى لمشاعر التضامن التى تبديها البلدان النامية الأخرى نحو قارتنا ونؤمل في استمرارها في هذه المرحلة الحاسمة من تطورنا الاقتصادي كما نؤمل أن تأخذ في اعتبارها الوضع الحقيقى لأقل البلدان نمواً .

(٤) ينبغي تحسين نظام الحوافز لتشجيع المستثمرين الأفريقيين من القطاع العام وكذلك المستثمرين الأفراد من القطاع الخاص على استثمار مواردهم في بلدان أفريقية أخرى اما على أساس ثنائى أو من خلال مشروعات تقوم

بتنفيذها المؤسسات المالية الإقليمية والإقليمية الفرعية والقارية الحالية . ومن شأن ذلك ألا يحسن فقط حالة السيولة في البلدان المقترضة .

ولكن سوف يعزز كذلك التعاون كما ورد في خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي كما ينبغي دراسة إمكانية إنشاء نظام أو شركة لضمان الاستثمار .

(٥) يجب على الحكومات الأفريقية اتخاذ تدابير جديدة تستهدف زيادة تبادلاتها التجارية من خلال الانتفاع بتسويات الدفع والمقاصة والضمانات الائتمانية الإقليمية الفرعية والإقليمية في معاملاتها التجارية الإفريقية المشتركة وذلك سعياً إلى الحد من احتياجها للنقد الأجنبي ومن ثم للفروخ الخارجية . وهذا يقتضى على صعيد المدفوعات وغرف المقاصة هيئة السبل الكفيلة بتشجيع الإفادة من هذه التسويات ومواصلة الجهود الرامية إلى تيسير إنشاء صندوق إفريقي للنقد .

(٦) إن المشروعات المشتركة في البلدان الأفريقية تتيح فرصاً جديدة لتطوير قدرات أفريقيا على تنويع قاعدة صادراتها ولذا تنوى تشجيع المنظمات الأفريقية شبه الحكومية من خلال الحوافز المناسبة على المشاركة في المشروعات الإقليمية والإقليمية الفرعية المشتركة وتحقيقاً لهذه الغاية سيتم تشجيع مؤسسات تمويل التنمية الأفريقية أيضاً على زيادة تمويلها للمشروعات الإقليمية والإقليمية الفرعية وخاصة تلك التي تساهم مباشرة في زيادة الصادرات . وينبغي لها أيضاً أن تلعب دوراً متعظماً في تحديد وإعداد مشروعات استثمارية سليمة وقابلة للاستمرار اقتصادياً في الدول الأعضاء . وفي هذا الصدد يتعين على بنك التنمية الإفريقي باعتباره مؤسسة مالية قارية أن يولى اهتماماً خاصاً بتعزيز دوره كمنصر محفز لحشد الموارد المالية صوب أفريقيا .

(٧) اننا نلتزم بتكثيف التعاون والتشاور فيما بين البلدان الأفريقية من خلال تبادل المعلومات وتنسيق المواقف في المفاوضات بشأن الديون وإعادة جدولتها . ولذا يجب على لجنة التسيير الدائمة أن تعجل بانجاز دراستها المتعمقة لجميع جوانب فكرة إنشاء نادى البلدان الأفريقية المدينة ليكون بمثابة محفل يعالج هذه المسائل .

(٨) ونحث الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس بنك التنمية الإفريقي والمدير العام للمركز الإفريقي للدراسات النقدية على بذل مزيد من الجهد في جمع ونشر المعلومات عن المديونية الأفريقية وعلى الموقف الإفريقي في هذا الشأن . ويتعين على هذه المؤسسات أن تواصل مساعدة لجنة التسيير الدائمة في رصد أوضاع الديون الأفريقية ونحث كافة الدول الأعضاء على تزويد الأمانات المشتركة لهذه المؤسسات بصفة منتظمة بكل ما لديها من معلومات عن مديونياتها الخارجية .

ب - تدابير تنفيذها البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية :

٢٢ - اننا نلاحظ بتقدير أن عدداً قليلاً من حكومات الدول المتقدمة الدائنة قد اتخذت أو أعلنت عن اجراءات لشطب ما تدين به بعض الدول الأفريقية ونحث بشدة على أن تشمل هذه التدابير كافة البلدان الأفريقية وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض وتنفيذ هذه الاجراءات على وجه السرعة دون فرض شروط لا مبرر لها كما نحث بشدة الدول الدائنة المتقدمة التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو هذا المنهج .

٢٣ - غير أن المبادرات الأخرى التي أعلنت ، مثل تلك الخاصة بإعادة الجدولة وتخفيض أسعار الفائدة لا تعالج مشكلة ديون أفريقيا علاجاً جذرياً من حيث خصائصها وحجمها والبلدان المتقدمة الدائنة مدعوة إلى إظهار الإرادة السياسية المطلوبة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والأونكتاد بشأن تخفيف عبء الديون وتحويل الموارد وتوفير الدعم الفعال والاستجابة لجهود أفريقيا من أجل الانتعاش الاقتصادي على نحو ما وردت به في برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ١٩٨٦ / ١٩٩٠ . كما أنها مدعوة إلى هيئة مناخ اقتصادى دولى أفضل بزيادة معدل نمو الاقتصاد العالمى والعمل على إقامة نظم نقدية وتجارية دولية أكثر انصافاً .

٢٤ - وبندية تخفيف عبء ديون البلدان الأفريقية وتمكينها من تخصيص جزء أكبر من حصيلة صادراتها لجهود التنمية ينبغي ألا تتجاوز نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات قدرأ مقبولاً من إيراداتها من النقد الأجنبي وفي هذا الصدد يجب بالبلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية المبادرة إلى اتخاذ التدابير التالية :

أ - القروض الثنائية الرسمية والقروض المضمونة رسمياً :

- ١ (تنازل البلدان الدائنة عن استرداد القروض السابقة وذلك بتحويلها إلى منح .
- ٢ (تعديل شروط القروض المضمونة رسمياً بما يتفق والشروط السارية حالياً للائتمانات التي تقدم من صندوق التنمية الأفريقي .
- ٣ (مواصلة البلدان الدائنة على السماح للبلدان الأفريقية بسداد جزء من قروضها الثنائية بالعملات المحلية على أن يستخدم لتمويل مشاريع وبرامج التنمية في هذه البلدان بالشروط التي يتفق عليها .
- ٤ (كما تحت الدول المتقدمة الدائنة على اتخاذ إجراءات عاجلة لتوحيد ما لا يندرج في المساعدات الإنمائية الرسمية من القروض المضمونة رسمياً ومن مدفوعات خدمة هذه الديون المستحقة اعتباراً من يناير سنة ١٩٨٧ وتحويلها إلى قروض طويلة الأجل مع تخفيض أسعار الفائدة عليها من حيث القيمة الحقيقية .

٢ - ٢ - القروض متعددة الأطراف :

٢٥ - ازدادت حصة المؤسسات متعددة الأطراف في الالتزامات خدمة الدين بمعدلات سريعة في العديد من البلدان في السنوات القليلة الماضية ومن المتوقع أن يتواصل هذا التزايد ولا شك أن هذا الوضع يتطلب اتخاذ إجراء من شأنه تخفيف أعباء الديون . وفي الوقت ذاته فإننا ندرك أن المؤسسات متعددة الأطراف هي أفضل الوسائل قدرة على زيادة التدفقات المالية إلى الدول الأفريقية في المستقبل وبالتالي فلا مفر من استغلال هذه الإمكانية لإيجاد حل فعال لمشكلة ديون أفريقيا ولاستئناف النمو والانتعاش الاقتصادي .

٢٦ - ينبغي على مؤسسات التنمية متعددة الأطراف بما فيها مجموعة البنك الدولي إلى تقديم الأموال طويلة الأجل أن تضمن توفير تدفقات صافية إيجابية ومتزايدة للبلدان الأفريقية . وينبغي تحويل هذه التدفقات الصافية الإيجابية بشكل متزايد من تمويل المشروعات إلى إقراض بسحب سريع لغير المشروعات لأغراض الانعاش الاقتصادي والتنمية وذلك بشروط ملائمة للاقتصاديات الأفريقية . إن هذا الأسلوب من التمويل سوف يخفف بصفة عامة من الضغط على ميزان المدفوعات وبعزز نموها الاقتصادي ، ومن ثم يزيد من قدرة البلدان الأفريقية على خدمة ديونها . كما أن نوافذ التيسير التابعة لهذه المؤسسات ينبغي عليها أن تلعب دوراً أكبر في أفريقيا . وعلى ضوء ازدياد عبء خدمة هذا النوع من القروض فإننا نحث هذه المؤسسات على السعي إلى تهيئة السبل والوسائل الكفيلة بتخفيف عبء الديون الأفريقية بما في ذلك إنشاء صناديق خاصة لإعادة تمويل القروض مستحقة السداد من البلدان الأفريقية بشروط أكثر يسراً .

٢٧ - وأما عن صندوق النقد الدولي فقد أصبح من دواعي قلقنا العميق أنه أصبح متلفاً صافياً كبيراً للموارد من أفريقيا وفي نفس الوقت الذي تحتاج فيه أفريقيا الاحتياج إلى التدفقات المالية وبناء عليه ينبغي على صندوق النقد الدولي أن يبادر بتكثيف جهوده لتحويل تدفق الأموال السلبى من أفريقيا إلى مسار عكسى . وانطلاقاً من هذه الروح فإننا نؤكد مغادرة المدير الإدارى لصندوق النقد الدولي إلى العمل على زيادة تسهيلات المرونة الهيكلية إلى ثلاثة أمثالها رغم أن هذه الزيادة قد لا تفي بالغرض . كما ينبغي على صندوق النقد الدولي أن يبحث أيضاً عن وسائل مبتكرة لزيادة التدفقات الصافية من موارده العادية لأفريقيا بشروط وأحكام تناسب الاقتصادات الأفريقية . وبما أن تكاليف هذه الاعتمادات لا تزال عالية فإننا نطالب بالتوسع في تيسيرات دعم الفائدة وتيسير شروط الدائنين وذلك لخفض تكاليف قروض صندوق النقد الدولي خصوصاً للبلدان منخفضة الدخل . ونظراً للصعوبات الشديدة التي تعانيها هذه البلدان منخفضة الدخل فإننا نحث صندوق النقد الدولي بشدة على منع الأعضاء ذوي الالتزامات المتأخرة السداد ميزة مد فترة إعادة شراء موارد الصندوق كما نص المادة (٥) جزء (٧) (ج) من الاتفاقية .

وبالإضافة إلى ذلك يتعين اتخاذ التدابير التالية :

- ١ (يتعين أن ينظر صندوق النقد الدولي على نحو عاجل في إعادة جدولة الائتمانات التي قدمها للبلدان النامية بصفة عامة وللبلدان الأفريقية بصفة خاصة .

- ٢ (إنشاء آلية إضافية للتمويل الميسر لسد العجز في مدفوعات ديون البلدان النامية من الزيادة المتحفقة في أسعار الفائدة دون فرض شروط إضافية .
- ٣ (أن تكون الشروط التي تطبقها المؤسسات لمتعددة الأطراف مساهمة لمتطلبات النمو والتنمية في البلدان الأفريقية .

٣ - القروض التجارية :

٢٨ - أننا نشعر بقلق عميق لبالرغم من إدراك خطورة الوضع في الدول الأفريقية لم تنزل المصارف التجارية تفرض شروطاً قاسية على الدول الأفريقية خلال إعادة التفاوض على القروض . وعليه فإننا ندعو لاتخاذ الاجراءات التالية على القروض التجارية :

(١) يجب على حكومات البلدان الصناعية اتخاذ اجراءات تنظيمية مناسبة لتشجيع مصارفها التجارية على تطبيق شروط أكثر مرونة بما في ذلك معدلات فائدة أقل فترات استحقاق وسماع أطول لإعادة الجدولة واعتمادات لخسارات القروض .

(٢) يجب على البنوك التجارية أن تعدل أسعار الفائدة إلى مستويات أقل وفترات تبسيط أطول تراعى فيها الاعتمادات المالية المتاحة في البلدان الأفريقية لتسديد الديون . ويجب تقدير هذه الاعتمادات على أساس المتطلبات الشاملة للموارد التي تحتاجها البلدان للانعاش والاستئناف النمو العادي .

(٣) ينبغي تحويل الديون التجارية إلى ضمانات قابلة للتحويل لفترات سداد مدتها ٢٥ عاماً على الأقل وأسعار فائدة منخفضة .

(٤) ينبغي تحويل متأخرات القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل كوسيلة لتخفيف عبء الديون .

٤ - إعادة جدولة الديون :

٢٩ - أصبحت إعادة جدولة الدين الرسمية الثنائية وديون المصارف التجارية وسائل للتخفيف من أعباء الديون بالنسبة للبلدان الأفريقية في خلال الفترة ١٩٨٠ / ١٩٨٦ تفاوض ما لا يقل عن اثنين وعشرين بلداً أفريقيا بشأن قروضها سواء من خلال نادي باريس ولندن ، ويبرهن العدد الكبير من عمليات إعادة جدولة الديون وتكررها خلال هذه السنوات القليلة على خطورة مشكلة خدمة الديون بالنسبة لبلدان كثيرة في أفريقيا . وكما سبق أن ذكرنا فإن هذا يبرهن على وجود مشاكل هيكلية عميقة تتطلب حلولاً بعيدة المدى وأكثر فعالية وشمولاً . وقد برهنت تجربتنا في جميع الأحوال أن إعادة الجدولة لا تؤدي في حد ذاتها إلى تخفيف عبء الدين لكنها تؤجل فقط موعد الاستحقاق بينما تزيد من عبء الدين بتطبيق أسعار الفائدة السائدة في السوق . وبالإضافة إلى ذلك فإن إعادة جدولة الديون لا تعالج بصورة جذرية الطريقة التي يتم بها تسديد أصل الدين في المستقبل كما أنها لا تتيح إعادة جدولة الديون التي تمت إعادة جدولتها من قبل . كما أن إعادة الجدولة تكلف كثيراً من حيث المصاريف والفوائد الإضافية على القروض المعاد جدولتها .

٣٠ - نحث بقوة أن تقوم وسائل إعادة الجدولة المعتمدة على أساس الحاجة إلى التنمية والاستثمارات لكل بلد على حدة وكذلك على أساس تقييم واقعي لقدرة البلدان على السداد مع الأخذ في الاعتبار نمو عائدات الصادرات ومتطلبات الاستيراد والتدفقات المالية المحتملة إلى جانب وضع الميزانية ، ونحث بالتحديد على ما يلي :

(١) إن كانت هناك ضرورة لإعادة الجدولة يجب أن تتم على النقط متعددة السنوات لفترات استحقاق مدتها خمس سنوات كحد أدنى لفترة سماح مدتها عشر سنوات على الأقل وبدون فوائد .

(٢) استكشاف إمكانية أجهزة يمكن بواسطتها تطبيق مدفوعات خدمة الدين المتفق عليها بعد إعادة الجدولة لتسديد كل من الفائدة والأصل بصورة فعالة مثل إنشاء صندوق استهلاك الدين أو صندوق استرداد القيمة لتفسيط الأصل .

(٣) إلغاء تطبيق برامج التثبيت مع صندوق النقد الدولي كشرط للموافقة على تخفيف عبء الدين مع شركاء آخرين .

(٤) وفي إطار إعادة جدولة الديون يجب على الدولة الدائنة ألا تطلب من الدول الأفريقية المدينة أن تتخذ تدابير أو تنتهج نظريات اقتصادية تتعارض مع نظمها الاقتصادية والاجتماعية .

(٥) السماح للدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس بالتفاوض على إعادة الجدولة خارج إطار نادي باريس بصورة فردية ومنح شروط إلى البلدان الأفريقية المدينة أفضل من شروط نادي باريس .

(٦) السماح بشكل عام بإعادة جدولة ديون تمت إعادة جدولتها من قبل لتخفيض عبء خدمة الدين على البلدان المدينة .

(٧) يتعين العمل على الإسراع بالمفاوضات الثنائية التي تعقب وتؤدي إلى سريان مفعول الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في المحافل متعددة الأطراف كما يتعين العمل على تحسين الاجراءات والنظم « الداخلية » .

٥ - الموارد الخاصة بالتنمية :

٣١ - إن أهم جوانب حل أزمة الديون الخارجية لأفريقيا هي زيادة تدفق الموارد لأفريقيا وخاصة بشروط ميسرة . وعليه فإننا نناشد البلدان الدائنة لكي تدرك بأن هناك قدراً كبيراً من التكافل بين أفريقيا والبلدان الصناعية في معالجة مشكلة ديون أفريقيا الخارجية . ويجب اتخاذ الاجراءات لوقف انخفاض تدفق صافي رأس المال إلى الدول الأفريقية ولا سيما منذ عام ١٩٨٢ والركود في مساعدة التنمية الرسمية وتقلص التدفقات المالية من المصارف التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وصافي تدفق الأموال من داخل أفريقيا إلى خارجها .

٣٢ - وعليه نحث المجتمع الدولي على إقرار التدابير التالية كأمر عاجل :

(١) يجب على البلدان المتقدمة أن تتخذ اجراءات ترمي إلى تخفيض أسعار الفائدة الدولية على القروض الحالية والمستقبلية بصورة كبيرة ويجب أن تكون هناك قاعدة متفق عليها لاستمرار معدلات الصرف للعملة الرئيسية التي تصنف بها الديون الخارجية وحيثما يتزايد عبء الديون نتيجة ارتفاع أسعار عملات الدول الدائنة (تقلبات سعر الصرف) دون أن يكون للمدين يد في ذلك ، ينبغي معاملة هذه النسبة المثوبة من ارتفاع سعر العملة لتخفيف عبء الدين وذلك للتحكم في التحويلات لعملة الدين على المدين .

(٢) وبالنسبة للدول الأفريقية فإن مساعدة التنمية الرسمية لا تزال تلعب دوراً هاماً في جهودنا الإنمائية وعليه فإن الرقم المستهدف المتفق عليه دولياً والبالغ ٧ ٪ من الناتج الإجمالي القومي في البلدان الصناعية ينبغي تنفيذه على أساس من الأولوية ويفضل أن يتم هذا قبل سنة ١٩٩٠ وينبغي في هذا الصدد أن تكون هناك زيادة ضخمة في التسليف سريع الصرف من جانب لجنة مساعدة التنمية وكذلك من بلدان أوروبا الشرقية . وعلاوة على هذا يجب أن تعمل الدول الدائنة على ألا تتحول إلى متلقية بما فيه للتدفقات الرأسمالية من الدول الأفريقية .

(٣) ينبغي على مؤسسات التنمية متعددة الأطراف والمالية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين أن تتخذ تدابير عاجلة للحيلولة دون أن تتحول إلى جهات منتفعة برؤوس الأموال الأفريقية .

(٤) يجب على البنك الدولي أن يرفع من الحد الأقصى لاستحقاق الاقتراض يمكن البلدان الأفريقية من أهمية الإفادة من مصادر المؤسسة الإنمائية الدولية التي ينبغي أن تخصص نسبة ٥٠ ٪ منها لمساعدة أفريقيا . كما ينبغي اتخاذ الاجراءات اللازمة لإكمال المساهمات المقررة وفقاً للمؤسسة التنموية الدولية - التي لا تزال غير مسددة - كما هي

أيضاً أن المستوى الحالي لإعادة التمويل الثامن للمؤسسة الإغاثية الدولية والبالغ قدره ١٢.٤ بليون دولار أمريكي لا يكفي لتغطية احتياجات البلدان الأفريقية كما ندعو البنك الدولي لإعادة النظر في ممارسته لإيفاف الصرف للمشروعات الأخرى التي يمونها بسبب متأخرات تتعلق بمشروع واحد فقط .

ونحث على الإسراع بإجراءات الموافقة والالتزامات مع الأخذ في الاعتبار حاجة أفريقيا العاجلة للمال وبالإضافة إلى ذلك نأسف على الاتجاه الحديث لتخفيض المدة لسداد دين مؤسسة التنمية النسبة من ٥٠ إلى ٤٠ سنة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض ومن ٥٠ إلى ٣٥ بالنسبة للبلدان الأخرى المؤهلة لقروض مؤسسة التنمية الدولية . ولذا نناشد البنك الدولي أن تعيد الشروط السابقة لقروض مؤسسة التنمية الدولية وهي عشر سنوات فترة سماح ٥٠ سنة للسداد و ٧٥٪ معدل فائدة . كما ندعو البنك الدولي إلى إعادة النظر في ممارسته الخاصة بوقف الصرف على المشروعات الأخرى التي يمونها البنك بسبب التأخرات على أحد المشروعات .

(٥) لتخفيف العبء في السيولة المالية الذي تعاني منه البلدان النامية بتعين الاتفاق على تخصيص قدر كبير جديد من حقوق السحب الخاصة ، لا يقل في مجلته عن ١٥ بليون وحدة مع التأكيد على طبيعتها غير المشروطة وربطها بمتطلبات التنمية في البلدان النامية .

(٦) التخفيف الكبير لمعيار المشروطة للمؤسسات المالية الدولية مع ضمان أن أي تنسيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى متعددة الأطراف لن تؤدي إلى أي تضارب في المشروطة .

(٧) ينبغي أن يتضاعف رأس مال البنك الدولي حتى يتمكن من زيادة النسيب كحد أدنى إلى مستويات تتماشى مع احتياجات البلدان النامية .

(٨) ينبغي أن تكون هناك تغذية أعلى قابلة يتنبأ بها لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وذلك من خلال زيادة اسهامات الدول المتقدمة المساهمة في الصندوق .

(٩) ينبغي على البنك الدولي أن يعيد الآلية الخاصة لأفريقيا جنوب الصحراء مع التزامات إضافية فيما يتعلق بالموارد من البلدان المانحة .

(١٠) نحث البلدان والمؤسسات المالية الدولية على المساهمة في تغذية صندوق التنمية الأفريقي بمستوى ملائم وأن تساهم أيضاً في الصناديق القائمة في المؤسسات الأفريقية الأخرى .

٦ - زيادة حصيلة الصادرات من السلع الأولية :

٣٣ - لا يزال أخطر جوانب أزمة ديون أفريقيا الخارجية هو الانخفاض الحاد في عائدات صادرات أفريقيا نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية والتي انهارت عام ١٩٨٠ واستمرت على انخفاضها منذ ذلك الوقت . لقد فقدت البلدان الأفريقية مبالغ هائلة نتيجة تدهور معدلات التجارة مما زاد من حاجتها إلى الاقتراض من الخارج . لذلك فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يتخذ وينفذ بصورة عاجلة التدابير المتفق عليها في الوثيقة الختامية للاؤكتاد السابع ، بما في ذلك بصفة خاصة التدابير التالية :

(١) بذل جهود منسقة لحفز نمو الاقتصاد العالمي بغية تحسين الطلب على الصادرات الأفريقية لزيادة العائد منها . ويتعين على بلدان التصادات السوق المتقدمة أن تلتزم بالتزاماتها بوقف إجراءات الحماية وبالكف عن تصعيد الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي لها صلة بصادرات الدول الأفريقية .

(٢) على الدول المتقدمة أن تتفاوض مع الدول المنتجة الرئيسية بهدف تثبيت أسعار سلع التصدير الرئيسية عند مستويات مجزية ومراجعة تعزيز اتفاقيات السلع الحالية وعقد اتفاقيات جديدة .

(٣) تمويل برامج ومشروعات تنويع الإنتاج الزراعي بزيادة الاستثمار الزراعي على أن يشمل الاستفادة من رؤوس الأموال الخاصة .

(٤) تيسير دخول السلع الأفريقية إلى الأسواق العالمية وشرائها بأسعار مجزية بالفعل .

(٥) ينبغي على البلدان الصناعية أن تدعم البرامج الجديدة لتصنيع المنتجات الزراعية بما في ذلك إنتاج الأغذية ليس فقط للأسواق المحلية بل كذلك للتصدير ولابد من تحسين إمكانية وصول هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية .

(٦) ينبغي توفير تكنولوجيات متقدمة للبلدان الأفريقية بتكاليف معقولة لتيسير تصنيع السلع الأفريقية محلياً واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع المشاركة الصناعية والتجارية بين المؤسسات الأفريقية ومؤسسات دول الشمال .

(٧) وتشمل إدارة التعويض القويلى التابعة لصندوق النقد الدولي مصدراً إضافياً للدخل للتعويض عن النقص في عائدات تصدير السلع . ونحن نرحب بإعادة النظر بصورة عامة في هذه الإدارة لجعلها أكثر مرونة مع الظروف الراهنة في المناخ الاقتصادي والتجاري العالمي . ونحث بأن تأخذ عملية المراجعة هذه في الاعتبار العجز الحاد في حصيلة الصادرات الأفريقية في وقت تشتد فيه الحاجة إلى مثل هذه الموارد لتمويل برنامج الانعاش . وعليه فإننا نحث صندوق النقد الدولي بزيادة الموارد المتاحة بزيادة كبيرة في إطار هذه الإدارة . وفي نفس الوقت ينبغي تخفيف الشرطية لتمكين البلدان الأفريقية من الحصول على هذه الموارد في الوقت المناسب . كما نحث صندوق النقد الدولي أيضاً على إلغاء مطلب الشرطية المزدوجة الذي يجعل الحصول على التعويض القويلى مرتبطاً في بعض الأحيان بموافقة دائرة الترتيبات عند الطلب . ويناشده أيضاً تمديد فترة السداد وادخال شروط ميسرة في نظام التمويل التعويضي ولا سيما للبلدان الأفريقية الصغيرة .

(٨) ينبغي على البلدان المتقدمة أن تبادر إلى اتخاذ الاجراءات التي تسمح بزيادة حجم صادرات أفريقيا إلى أسواقها وخصوصاً السلع الزراعية المصنعة وشبه المصنعة .

(٩) ينبغي على البلدان المتقدمة أن تسارع باتخاذ تدابير لرفع أشكال الدعم عن الزراعة التي تعوق صادرات البلدان الأفريقية .

(١٠) بغية تخفيف حدة ما تواجهه البلدان الأفريقية من مشكلات تتعلق بصادراتها السلعية ينبغي اجراء المشاورات بين الحكومات الأفريقية والبلدان الصناعية حول قضايا السياسات العامة المتعلقة بتصريف المخزونات الاستراتيجية الوطنية وإنتاج البدائل التركيبية وخلافها بغية حماية الصادرات الأفريقية التي تتعرض حالياً للخطر من جراء هذه التطورات . وهذا ما يمكن القيام به في سياق إطار للسياسات العامة من شأنه أن يزيد الصادرات الأفريقية قدرة على المنافسة .

(١١) ونحن نرحب بإمكانية تطبيق اتفاقية الصندوق المشترك للسلع بعد التوقيع عليها من جانب بعض البلدان الصناعية الرئيسية وبلدان أخرى الأمر الذي سيهيء كافة الظروف اللازمة لبدء العمل بها ونهيب بالأمين العام للاونكتاد أن يعجل باتخاذ التدابير اللازمة لبدء تشغيل الصندوق المشترك ، وفي الوقت ذاته فإننا نحث على توسيع نطاق هذا الصندوق بحيث يشمل كافة السلع الأولية الأفريقية .

(١٢) ونحث البلدان المتقدمة على وضع خطة شاملة مماثلة لنظام تثبيت حصيلة الصادرات تكفل تثبيت حصائل جميع السلع الأولية .

٧ - تدابير لدعم جهود أقل البلدان الأفريقية نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية المتضررة :

٣٤ - إن مشاكل ديون أقل البلدان نمواً وفيها الساحلية وبلدان السهل والبلدان الجزرية ودول المواجهة في أفريقيا جد خطيرة بالفعل وتتطلب عناية خاصة في هذا الصدد فإننا نلاحظ أن قة فينسيا قد أفرت بأن مشكلات أكثر البلدان فقراً ولا سيما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء مشكلات عميرة ككل العسر وتستحق تناولاً خاصاً ، ففي هذه البلدان تعد الخطة من الموارد المخصصة لخدمة الدين كبيرة للغاية وتمنح قسماً كبيراً من حصيلة صادراتها علاوة على أن دخل الفرد فيها ما يزال شديد الانخفاض بل متضاءل في بعض الحالات وتكاد مدخراتها المحلية أن تكون

منعقدة تقريباً وقدرتها على احتذاب الموارد الخارجية من المصادر التجارية محدودة للغاية ، كما أن قروض الاستثمار فيها محدودة في القطاعين العام والخاص ولتخفيف مشاكل الديون الخارجية فإننا نهيى بالمجتمع الدولي أن يبادر إلى تنفيذ التدابير الواردة في الفقرات ١٣٤ - ١٤٠ من البيان الختامى للاونكتاد السابع .

(١) مع تقديرنا الفائق لما قامت به بعض الدول المتقدمة من إلغاء ديون مساعدات التنمية الرسمية واتخاذها اجراءات بديلة مماثلة وفقاً للقرار رقم ١٦٥ (٩/د) الصادر عن مجلس التجارة والتنمية التابع للاونكتاد بتاريخ أول مارس سنة ١٩٧٨ فإننا نرى أنه ينبغي بذل مزيد من الجهد لصالح الدول الأشد فقراً وأقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوبى الصحراء وذلك فإننا نحث بشدة الدول المانحة الأخرى سواء من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أو من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية على أن تبادر إلى الوفاء بالتزاماتها المعلنة بموجب هذا القرار بإلغاء الديون المستحقة على أقل البلدان الأفريقية نمواً على النحو الذى حددته الأمم المتحدة دون أن تتميز عند تطبيق القرار المذكور.

(٢) مع الأخذ بعين الاعتبار لما تقوم به البلدان الأفريقية من تعديلات هيكلية واصلاحات في سياستها ، ينبغي على البلدان الدائنة أن تطيل آجال سداد القروض وفترات السماح وذلك بمنح قروض ذات شروط ميسرة جداً شبيهة بما يقدمه صندوق التنمية الأفريقى وأن تتخذ كافة المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نمواً شكل المنح .

(٣) يجب النظر في وضع خطط ملائمة من بينها تقديم دعم لسعر الفائدة وإعادة التمويل بشروط بالغة التيسير . وذلك كجزء من الجهود الشاملة لتخفيف عبء الدين .

(٤) يجب على المجتمع الدولي أن يعمل فوراً على تنفيذ التوصيات الصادرة أثناء تقوم البرنامج الجديد الزاخر لأقل البلدان نمواً . وخصوصاً بلوغ الرقم المستهدف للمعونة الانمائية الدولية ٠,١٥ ٪ .

(٥) يجب على البلدان المانحة أن تزيد في نقل الموارد المالية إلى أقل البلدان نمواً بشروط ميسرة لبلوغ الرقم المستهدف البالغ ٠,١٥ ٪ من الناتج القومى الإجمالى على نحو ما اتفق عليه أبان الاونكتاد السادس . إذ أن هذا من شأنه مساعدة البلدان المستفيدة في تنشيط نموها الاقتصادى وحل مشاكل ديونها . كما يجب وضع برنامج للاستثمار الخاص للتدفقات الرأسمالية غير المولدة للدين تلافياً لتفاقم حال خدمة الدين المعسرة بالفعل .

(٦) يجب بذل جهد خاص لخدمة هذه البلدان بغية إلغاء كافة الديون المتعلقة بالمشروعات المحفوفة بالمخاطر بفعل معوقات خارجية أو كوارث طبيعية .

(٧) يجب أن تعمل الجهات المانحة على تمويل المشروعات (الدراسات التصميمات والمساعدة الفنية) في شكل منح بالإضافة إلى تحمل التكاليف الإجمالية للمشروعات الاجتماعية .

(٨) على الجهات المانحة أن تلغى شرط العجز المزدوج الذى تستعمله في حالة تأخير بعض البلدان المدينة عن تسديد قرض منح لمشروع معين .

خاتمة :

٣٥ - بطرحنا للتدابير سابقة الذكر فإننا لعلى يقين من أن المجتمع الدولي وبوجه خاص البلدان المتقدمة الدائنة وبنوكها التجارية وكذلك المؤسسات متعددة الأطراف سوف توليها اهتماماً عاجلاً وواعياً نظراً لخطورة أزمة ديون أفريقيا الخارجية واننا نؤكد أن حل الأزمة يجب أن يكون في إطار التعجيل بخطى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا ولا سيما أن برنامج الأولويات الأفريقى للانعاش الاقتصادى سينتهى أجله خلال ثلاث سنوات ولهذا فإننا نحث البلدان الدائنة المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية على النظر في أمر تعليق التزامات خدمة الديون الأفريقية لمدة عشر سنوات اعتباراً من سنة ١٩٨٨ وهى السنة المزمع خلالها عقد المؤتمر الدولى بشأن ديون أفريقيا الخارجية .

٣٦ - إن التدابير التى اقترحناها في هذا الموقف الموحد هى الحد الأدنى الذى نشعر بضرورة توفيره لتمكين بلداننا من الانعاش واستئناف النمو الطبيعى أننا نلاحظ بالتقدير تبادل المصلحة مع دائنينا فيما يتصل بأهداف الانعاش

الاقتصادى الأفريقى لاستئناف النمو الطبيعى والتنمية المعجلة وبوجه خاص المبادرات الفردية التى اتخذوها فى هذا الصدد لذلك من الأهمية بمكان أن نعرّض دأئنا جهودنا نحو هذا الهدف بروح التعاون بين الشمال والجنوب من أجل التنمية داخل محفل ملائم يكون صادق التمثيل لصالح جميع البلدان الأفريقية المدينة . والبلدان المتقدمة الدائنة والبنوك التجارية والمؤسسات متعددة الأطراف . ان محفلاً كهذا سييسر اجراء حوار سريع وبناء يضع فى الاعتبار مختلف المقترحات والمبادرات والمواقف من جانب دائئى أفريقيا ، وكذلك التدابير الواردة فى هذا الموقف الأفريقى الموحد وكذلك فإننا نرى أن عناصر الاستراتيجية الجديدة للدين الخارجى كما حددها البيان الختامى للاونكتاد السابع ينبغى الإسراع بتنفيذها حتى تعجل بإيجاد حل عادل ودائم ومقبول من جميع الأطراف لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية .

٣٧ - وانطلاقاً من روح الحوار البناء والرغبة فى إيجاد حل فعال لأزمة ديون البلدان الأفريقية الخارجية نحدد دعواتنا إلى عقد مؤتمر دولى فى عام ١٩٨٨ بشأن مديونية أفريقيا الخارجية .

[١٢] إعلان أديس أبابا لرؤساء الدول والحكومات بمناسبة اليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الأفريقية

١ - نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعين يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٨٨ ، يوم الاحتفال باليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، نكرس أنفسنا من جديد لخدمة مبادئ وأهداف منظمنا القارية ونؤكد مرة أخرى التزامنا بسر بانها المستمر بفعالية :

- * تعزيز وحدة وتضامن بلداننا .
- * تنسيق وتكثيف تعاوننا وجهودنا لتحقيق مستويات معيشة أفضل لشعوب أفريقيا .
- * الدفاع عن سيادة ووحدة أراضي واستقلال دولنا .
- * تصفية كافة أشكال الاستعمار والفرقة العنصرية فى قارتنا .
- * تعزيز التعاون الدولى والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

٢ - ونعلن أن الوحدة والتضامن والتحرير والتنمية هى فلسفتنا المرشدة خلال العقدين القادمين .

٣ - واذا نحن نحتفل بذكرى العيد الفضى لمنظمنا الإقليمية فإننا نفتخ هذه المناسبة الجميلة لكى نستعرض ما تحقق خلال الأعوام الخمسة والعشرين ونعلن النظر فى المستقبل القريب والبعيد .

٤ - واذا تحدونا نفس الآمال والرؤى التى ألهمت الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية عند تحديد الأهداف السامية المتضمنة فى ميثاقها نؤكد من جديد التزامنا ببذل كافة الجهود لحماية وتعزيز الوحدة الأفريقية وتصميمنا على أن نكون سادة مصيرنا .

٥ - لقد كافحنا دون كلل أو ملل من أجل تحرير شعوبنا التى لا تزال تروخ تحت نير الاستعمار ، ونلاحظ بارتياح أن عضوية منظمة الوحدة الأفريقية قد زادت من اثنتين وثلاثين دولة عام ١٩٦٣ إلى خمسين دولة اليوم ، وفضلاً عن

ذلك ، فإننا ملتزمون بأن نضال شعوبنا من أجل التحرير الكامل أو شئ أن يخلق غايته ، ولؤكد من جديد تصميمنا على استئصال آخر آثار الاستعمار من أفريقيا .

٦ - لقد قدمنا ، بفضل تضامنا و وحدتنا دعماً مستمراً لكفاح التحرير في أفريقيا ، وسنواصل تقديم الدعم السياسي والمادي والأدبي لحركات التحرير في جنوب أفريقيا وناميبيا .

٧ - اننا اليوم أكثر تصميماً من أى وقت مضى على تحقيق استقلال ناميبيا في الأجل القريب ، وضمان الاستئصال التام لنظام الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا .

٨ - ولؤكد من جديد أولوية الدفاع المسلح على ما عداه ، ولعلن عزمنا على زيادة المساعدات المالية والمادية والعسكرية لحركات التحرير الوطنية ، المؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع وسوابقها من توسيع نطاق كفاحها المسلح .

٩ - اننا ملتزم بالنص على فرض عقوبات شاملة والزامية على نظام الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا ، ونحث المجتمع الدولى على مساندة فرض هذه العقوبات ضد هذا النظام .

١٠ - نطالب المجتمع الدولى بمشدد جهوده من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ .

١١ - اننا نلاحظ بقلق بالغ ما يقره نظام برتوربا العنصرى من أعمال عدوانية مستمرة ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة وسمه إلى زعزعة الاستقرار فيها ، ولؤكد من جديد التزامنا بتقديم المساعدات المالية والمادية الضرورية إلى هذه الدول بغية تعزيز قدراتها الدفاعية .

١٢ - ولؤكد مجدداً ، تضامنا مع شعب جزر القمر في مطالبته باسترداد جزيرة مايوت القمريه ، وفي هذا الشأن سوف نواصل السعى إلى أن تلتزم فرنسا بقرارات هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى وحركة البلدان المنحازة ، وترد في أقرب أجل ممكن جزيرة مايوت إلى جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية .

١٣ - ومن بين هذه الجهود نحى ما تقدمه دول المواجهة وبوجه خاص جمهورية أنجولا الشعبية وموزمبيق ، من تضحيات ومساهمات كبيرة لضمان انتصار الشمال من أجل تصفية الفصل العنصرى والاستعمار . اننا ندعو دول خط المواجهة ، وعلى نحو خاص جمهورية أنجولا الشعبية إلى المثابرة في سعيها إلى تحقيق نصر للدول القائمة في الجنوب الأفريقى على أساس التفاوض ، ونعرب عن تأييدنا القوي لما تتخذه حكومتا أنجولا وموزمبيق من مبادرات لتحقيق السلام ، فمن شأنها في يقيننا المساهمة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (لعام ١٩٧٨) والتعجيل بإعادة إقرار السلام والأمن في هذا الإقليم الفرعى من القارة .

١٤ - لقد حاولنا ، انطلاقاً من روح الوفاق والتفاهم والتضامن التى تجسد روح شعوبنا ، تسوية خلافاتنا السياسية وغيرها من الخلافات بغية الحفاظ على وحدتنا داخل منظمتنا . ولقد تغلبنا على معظم خلافاتنا السياسية فحققنا بذلك مزيداً من القوة والاتحاد . ومن ثم فإننا قد عقدنا العزم على تعزيز هذه الروح ، روح الوفاق والتفاهم والتسامح والتضامن ، التزاماً منا بتعزيز وحدتنا .

١٥ - اننا نلاحظ أن الشعب البطل في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لم يستطع بعد ممارسة حقه في تقرير المصير ، وفقاً لقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية رقم ١٠٤ (دورة ١٩) وقرار الأمم المتحدة رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ومن ثم نحث جميع أطراف النزاع على التفاوض فيما بينهم بغية التوصل إلى حل سريع ومرض لجميع المشاكل المعلقة .

١٦ - ونلاحظ بقلق محنة الملايين من اللاجئين والعائدين والمشردين في قارتنا . ولقد تفاقت هذه المشكلة في جنوب أفريقيا نتيجة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التى يرتكبها نظام جنوب أفريقيا العنصرى . كما نلاحظ الأعباء التى يفرضها وجود هؤلاء الأشخاص الذين انتزعوا من أوطانهم على بعض بلداننا .

١٧ - اننا نلتزم ، على المستويين الفردى والجماعى ، بمواصلة بذل أقصى الجهود لتحقيق حل دائم وثابت

٥. للأسباب الأصلية لمشكلة اللاجئين وبسبب بالمجتمع الدولي أن يعمل على تزويد اللاجئين والبلدان التي تستضيفهم بالمساعدات المادية الكافية لكيها من تلبية الاحتياجات المباشرة والبعيدة الأجل للاجئين والعائدين والمشردين .

١٨ - والطلاقاً من تأييدنا الدائم للقضية الفلسطينية العادلة فإننا نعلن ونؤكد من جديد شرعية الدفاع الذي يخطوه الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الوحيد والشرعى وهو الدفاع الذى يستهدف إنهاء الاحتلال الاسرائيلى وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة ولا سيما حقه فى تقرير المصير والعودة إلى وطنه وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس .

١٩ - وفضلاً عن ذلك نؤكد من جديد بأنه لن يتحقق السلام فى الشرق الأوسط دون إعادة هذه الحقوق الوطنية إلى الشعب الفلسطينى وفى هذا الصدد فإننا نؤيد الدعوة التى توجهت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولى بشأن الوضع فى الشرق الأوسط تشترك فيه على نحو كامل وتام منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . كما أننا ندين أعمال العدوان المتكررة التى ترتكبها اسرائيل ضد البلدان الأفريقية والعربية ونعلن فى هذا الصدد عن تضامننا مع تونس التى كانت وبلا مبرر ضحية أعمال العدوان الاسرائيلى على وحدتها الإقليمية مرتين .

٢٠ - اننا نشيد بالدور الذى تقوم به حركة عدم الانحياز من أجل إقامة نظام للعلاقات الدولية على أساس المساواة بين الدول واحترام حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة والوحدة الإقليمية والتعاون بروح من الاحترام المتبادل . أن لحركة البلدان غير المنحازة دوراً كبيراً فى تعزيز السلام العالمى ، ونزع السلاح النووى وتحقيق التعايش السلمى فيما بين جميع الدول .

كما أننا نؤكد من جديد ثقتنا فى حركة عدم الانحياز فيما يتصل بالموقف من الكتلتين ونؤكد من جديد عزمنا على مواصلة العمل لإعلاء مثل حركة البلدان غير المنحازة .

٢١ - وإدراكاً منا بأن الأحداث التى طرأت فى مجال نزع السلاح أحداث هامة فإننا نؤكد من جديد مساندتنا لهدف نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة وبخاصة نزع السلاح النووى وأننا لنأمل أن تؤدى المفاوضات الجارية حالياً بشأن نزع السلاح النووى إلى أن يتوقف بصفة عاجلة سباق التسلح وأن يتحقق نزع السلاح العام والكامل فى المستقبل القريب . كذلك نؤكد مجدداً الصلة القائمة بين نزع السلاح والتنمية والأمن الدولى . كما نؤكد مجدداً صلاحية الإعلان الخاص بجعل أفريقيا خالية من الأسلحة النووية الذى اعتمدناه فى القاهرة فى ١٩٦٤ وأكدته قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفى هذا الشأن ندين النظامين العنصريين فى برتوريا واسرائيل لحصولهما على هذه الأسلحة التى تعرض أمن الدول الأفريقية للخطر وتزيد مخاطر استخدام وادخال الأسلحة النووية فى أفريقيا .

٢٢ - وإقراراً منا بما تحققه الشعوب الأفريقية والعربية من منافع كلما تراصت صفوفها ، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ وأهداف التعاون الأفريقى العربى التى تخدم مصالح شعوبنا المشتركة . ونؤكد عزمنا على بذل كل جهد ممكن حتى تتحقق كافة العلاقات والامكانيات الكامنة فى هذا التعاون تلبية لأمانى شعوبنا .

٢٣ - لقد أثبتنا التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان فى أفريقيا وذلك باعتمادنا الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب وبإنشاء مؤسسات ملائمة لوضعها موضع التنفيذ . اننا نؤكد مجدداً تصميمنا على حماية حقوق الإنسان الأساسية وتنفيذ البرامج الخاصة بحماية الأطفال ، وإشراك كافة فئات شعوبنا ، لا سيما الشباب والنساء فى عملية التنمية . وانطلاقاً من اعلاننا بشأن الصحة كأساس للتنمية نهيب بالمجتمع الدولى لكى يتخذ كافة التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان وحقوق العمال والأفريقيين المهاجرين خاصة فى البلدان المتقدمة .

٢٤ - ونؤكد بصورة رسمية أن التنمية الاقتصادية لقارتنا ، والتى تظل هدفنا الرئيسى ، هى فى المقام الأول مسئولية حكوماتنا وشعوبنا ولقد دللنا عن طريق جهودنا التى لا تفر ، على تصميمنا بأن نجعل من التعاون الاقتصادى والتكامل الركيزة الأساسية لفلسفتنا فى التنمية الاقتصادية ، ولهذا الغرض أنشأنا تجمعات اقتصادية شبه إقليمية لتكون حجر الزاوية لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية وتشمل هذه التجمعات الاقتصادية ، المجموعة الاقتصادية لـ ١١ دول غربى أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومنافذ التجارة التفضيلية لبلدان شرقى أفريقيا

وجنوبها ومؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى والمجموعة الاقتصادية لغربي أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والجمركي لدول وسط أفريقيا. وانا لعلني يقين من أن تعزيز هذه التجمعات الاقتصادية وإقامة تجمعات جديدة ولا سيما في شمال أفريقيا وإقامة تعاون فيما بينها سوف يسهل عملية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، تجسيدا لرغبتنا الوطيدة في أن نتصدى للتحديات الخطيرة التي تواجه القارة في الأونة الحاضرة. وفضلاً عن ذلك أنشأنا شبكة من الوكالات المتخصصة لتكون دعامة للتعاون الإقليمي وشبه الإقليمي والقاري.

٢٥ - ونذكر أن ينبغي توفير كل الوسائل اللازمة لهذه التجمعات الاقتصادية لكي نحقق الأهداف المتوخاة، وننسق برامجها المختلفة بغية التسجيل بتحقيق أهداف أفريقيا على المدى الطويل والمتوسطة في التكامل الاقتصادي الأفريقي، ومن ثم فقد عقدنا العزم على أن نبذل قصارى الجهد من أجل أن نكفل لها الدعم السياسي والمالي اللازم، وندمج أهدافنا في خططنا الإنمائية الوطنية.

٢٦ - ونلتزم أيضاً بتطوير التعاون القطاعي على صعيد الأقاليم الفرعية والصعيدين الإقليمي والقاري ولا سيما في القطاعات ذات الأولوية.

٢٧ - ولهذا الغرض أعلننا عقد النقل والمواصلات وعقد التنمية الصناعية وبرنامج العمل الخاص لتحسين الوضع الغذائي والنهوض بالزراعة في أفريقيا. كما أسسنا أيضاً مؤتمرات وزارية عديدة لوضع الاستراتيجيات ومتابعتها، ولتحديد برامج التعاون والتكامل القطاعي ولا سيما من أجل ترويج التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وبالنظر إلى ما للسلع الأساسية والمواد الخام من أهمية بالنسبة للتجارة الأفريقية ولما لها من انعكاسات على الاقتصادات الأفريقية، قررنا إيلاء هذا القطاع اهتماماً خاصاً، مع تنفيذ سياسات متناسقة وإنشاء الأجهزة المناسبة لضمان متابعة فعالة واجراء تقييم دقيق والحصول على خبرة ودراية أكبر باستخداماتها وامكانياتها وضمان اشتراك فعال في المفاوضات الدولية بشأن أسعار السلع الأساسية والمواد الخام وكذلك في المفاوضات المعنية بتمويلها وتسويقها وتوزيعها.

٢٨ - ونظل على التزامنا بهدف إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية وفقاً للالتزام الذي قطعناه على أنفسنا في خطة عمل لاجوس ونؤكد - مجدداً - تصميمنا على اتخاذ التدابير اللازمة للتعميم بتنفيذ هذا المشروع لمواجهة التحديات التي تقابل قارتنا.

٢٩ - وقد واصلنا أيضاً، بصور فردية وجماعية، اقرار استراتيجيات تهدف إلى ضمان الاستقلال والتنمية الاقتصادية لبلداننا عن طريق التعبئة الفعالة للموارد البحرية والطبيعية الضخمة في قارتنا. وقد اعتمدنا بمناسبة العيد العاشر لمنظمتنا الإعلان الأفريقي بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي. كما أجزنا في أبريل سنة ١٩٨٠ خطة عمل لاجوس وثبقتها الختامية خلال دورتنا غير العادية الثانية لتنفيذ استراتيجية منروfia التي أقرتها دورتنا العادية السادسة عشرة في يوليو سنة ١٩٧٩.

٣٠ - وعلى الرغم من كل تلك الجهود فقد استمرت اقتصادياتنا في التدهور حتى بلغت الأزمة الحالية. ونحن نفر بأن هذه الأزمة ترجع - على وجه الخصوص - إلى التقلبات الهللكية في اقتصاداتنا وأوجه قصور في سياسة التنمية من جهة، وإلى استمرار الوضع الاقتصادي الدولي غير الصادق والمحفف من جهة أخرى. وقد برزت هذه الأزمة بصفة خاصة من خلال النقص الغذائي الحاد والجماعة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة وفاقم منها الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية الأخرى. وقد واجهنا هذا الوضع الطارئ الخطير الذي تعرضت له قارتنا باقرار برنامج الأولويات الأفريقي للانعاش الاقتصادي عام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وإنشاء الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة لمكافحة الجفاف والجماعة في أفريقيا. وحددنا في برنامج الأولويات الأفريقي للانعاش الاقتصادي أسباب هذا الوضع الخطير والتزمنا رسمياً بتطبيق تدابير صارمة لكفالة النهوض بالقطاع الزراعي وتحسين الإنتاج الغذائي، وارساء أسس انعاش دائم.

٣١ - وما فتئ القلق البالغ يساورنا ازاء عبء الديون المضمني الذي تنوء به قارتنا حيث أن حجم ديوننا الخارجية والعبء الثقيل لخدمة الديون يمثلان أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في أزمة أفريقيا الاقتصادية. وقد عقدنا قمة غير عادية ثالثة في خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى أول ديسمبر سنة ١٩٨٧ لكي نناقش فقط أزمة الديون الأفريقية. كما اعتمدنا الموقف الأفريقي المشترك بشأن أزمة الديون الخارجية لأفريقيا وحددنا فيه تدابير مفصلة لمعالجة أزمة الديون

على أساس التعاون والحوار المستمر والمسئولية المشتركة على ضوء التكافل القائم بين اقتصادات البلدان المستدينة والبلدان الدائنة . ونحن على يقين من أن أزمة الديون في أفريقيا لا يمكن أن تحل إلا باتخاذ نهج كلي ومنصف في إطار استراتيجيات تعاون متكاملة وذات وجهة إنمائية تأخذ في الحسبان الخصائص المحددة لأزمة الديون أفريقيا . ونسب بدائسنا - مجدداً - الموافقة على عقد مؤتمر دولي بشأن ديون أفريقيا الخارجية بغية التوصل إلى اتفاق على اتخاذ تدابير للطوارئ قصيرة ومتوسطة الأجل تستهدف تخفيف عبء مشكلة الديون في أفريقيا .

٣٢ - وباعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (عام ١٩٨٦ / ١٩٩٠) ، التزام المجتمع الدولي بتقديم الموارد الكافية لدعم واستكمال جهود التنمية الأفريقية . وبعد مضي سنتين ها نحن نعرب عن خيبة أملنا بسبب عدم كفاية ما قدمه المجتمع الدولي من دعم لتنفيذ ذلك البرنامج ، ولذا فإننا نحث المجتمع الدولي على الوفاء بصورة كاملة بالتزامه بشأن هذا البرنامج بقينا منا بأنه لا سبيل إلى تحقيق نمو الاقتصاد العالمي واستقراره من غير التوصل إلى حل دائم للأزمة الاقتصادية لأفريقيا .

٣٣ - وإذ نسلم بأن تطوير العلم والتكنولوجيا شرط أساسي للتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فقد اتفقنا في خطة عمل لاجوس على دعم تطبيق العلم والتكنولوجيا من أجل تعزيز النمو والتنمية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، وخاصة في مجال البحوث الزراعية . كما أنشأنا مؤسسات ولجاناً شبه إقليمية وإقليمية للعلم والتكنولوجيا . وعقدنا العزم الصادق على تنفيذ توصيات المؤتمر العام الأول لرجال العلم الأفريقيين الذي عقد في برازافيل في يونيو سنة ١٩٨٧ والذي أسفر عن إنشاء الاتحاد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا ، الذي قصد به أن يكون بمثابة اتحاد للمنظمات والمؤسسات العلمية والتكنولوجية والهندسية في أفريقيا . وتوصيات المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن تطوير العلم والتكنولوجيا في أفريقيا المنعقد في أروشا ، تنزانيا في يوليو سنة ١٩٨٧ .

وإذ ندرك الأثر الكبير للتقدم الذي أحرز في مجال العلم والتكنولوجيا والتحدى الذي يواجه قارتنا ، فإننا مصممون على تطوير العلم والتكنولوجيا وعلى تقاسم خبراتنا في هذا المجال بغية التصدي لهذه التحديات .

٣٤ - وإدراكاً منا للحاجة إلى حماية الموارد الطبيعية للقارة ، وحسن إدارتها فقد اعتمدنا في عام ١٩٨٠ في الجزائر الاتفاقية الأفريقية بشأن المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية ، وتعهدنا بأن ننفذ في هذا المجال مشاريع مثل الخريطة الهيدرولوجية الدولية لأفريقيا وكذلك التنمية البيولوجية المتكاملة لمرتفعات فوتاجالون . ويشكل الجفاف المستمر وزحف الصحراء أخطر التهديدات للبيئة الأفريقية . ولقد اتخذنا خطوات رئيسية مثل إعادة التشجير وإدارة التربة وإدارة المواد المائية بغية إيقاف مثل هذه الكوارث . كما اتخذنا أيضاً تدابير للتعاون في هذا المجال عن طريق إنشاء منظمات شبه إقليمية مثل مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية المشتركة للجفاف والتصحر « إيجاد » وعلى الصعيد القاري أنشأنا صندوقاً خاصاً للمساعدات الطارئة لمكافحة الجفاف والمجاعة في أفريقيا . والتزمنا في إطار برنامج الأولويات للانعاش الاقتصادي في أفريقيا ٨٦ / ١٩٩٠ بتخصيص الموارد اللازمة لمكافحة الجفاف والتصحر .

٣٥ - وإدراكاً منا كذلك للحاجة إلى ضرورة المحافظة على بيئة أفريقية نظيفة وحمايتها ، فقد حددنا في خطة عمل لاجوس المجالات ذات الأولوية في مضممار البيئة والتي تتطلب اتخاذ إجراء عاجل بالنظر إلى خطورتها . ونحن من جانبنا عازمون على بذل كل ما في وسعنا لتنفيذ هذه التدابير . وعلى ذلك ، فإننا نؤكد - مجدداً - عزمنا على اتخاذ تدابير لحماية بيئتنا عن طريق تحسين الظروف المادية والبشرية . ونحن ندرك بوجه خاص الآثار المدمرة للاشعاع النووي على بيئتنا ولا سيما على الإنسان والكائنات البحرية وغير ذلك من أشكال الحياة الأخرى ، وعليه فإننا نقرر الامتناع عن الدخول في أية اتفاقيات أو ترتيبات مع أي بلدان صناعية ومؤسسات عبر وطنية وشركات خاصة معينة بدفن النفايات النووية والصناعية في الأراضي الأفريقية .

٣٦ - ولقد ركزنا أيضاً ، خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى من عمر منظمنا ، جهودنا على إعطاء قوة دافعة لقيمنا الثقافية واستعادة ذاتيتنا الثقافية ، وسوف نواصل تشجيعنا لاستخدام اللغات الأفريقية بصورة أكبر بحسبانها أدوات للتنمية الحديثة في القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

٣٧ - وإذنا لعلنا على يقين من أن جهودنا ستجد مزيداً من الدعم عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولا سيما في

أطار مجموعة الـ (٧٧) وحركة البلدان غير المنحازة . ونتعهد بالإسراع في تنفيذ برامج التعاون الاقتصادي والفنى المشتركة للنهوض بالتضامن فيما بين البلدان النامية بغرض إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٣٨ - اننا نعيش في عالم يضطرم بالتغير، ويشهد تحولات أساسية في كافة المجالات ولا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية . ومواجهة هذا الواقع والحاجة الماسة إلى التحدى للتحديات العديدة التى تعترض سبيل البشرية ، بعامة والشعوب الأفريقية بخاصة ، تمليان علينا اتخاذ موقف دينامى متجدد ابداً . وفي هذا الشأن ، فإننا نوقن بحاجة أفريقيا - عشية عام ٢٠٠٠ ، أن تتكيف - على نحو خلاق - وهذه المعطيات الجديدة ، وأن تضاعف من جهودنا من أجل تعويض ما فاتنا ، وتصويب أوجه الاختلال التى حاقّت بها ، وتعزيز سياساتها الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية والسلام ، وذلك في ظل التنسيق والاتفاق .

٣٩ - ونجدد التزامنا ، بمناسبة العيد الخامس والعشرين لمنظمتنا بتنفيذ استراتيجية منروفا وخطة عمل لاجوس ووثيقتها الختامية تنفيذاً كاملاً ، حتى يتسنى لبلداننا أن تحقق تنمية متكاملة قائمة على الاكتفاء الذاتى الوطنى والجماعى والاعتماد على الذات ، ولذلك فإننا نلتزم بتدعيم منظمتنا وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة وبتعبئة قدرات شعوبنا لتحقيق أهداف الوحدة الأفريقية وخاصة عن طريق تشجيع التعاون الفنى الأفريقى المشترك وإنشاء الروابط الوطنية والمنظمات المهنية وتعزيز التعاون فيما بينها على الصعيد القارى ونؤكد من جديد التزامنا بأن نكفل لشعوبنا مستقبل أفضل وأن نحقق لها السلام والأمن ، وأن نعزز بناء مجتمع أفريقى يكون فيه الإنسان الأفريقى أداة التنمية وغلبتها وفق ما جاء بإعلان الخرطوم في مارس سنة ١٩٨٨ .

٤٠ - لقد بذلنا - أبان فترة العقدين ونصف العقد المنصرمين - جهوداً مضيئة على طريق تحقيق وحدة القارة . وعقدنا العزم - أكثر من أى وقت مضى - على السعى الدءوب من أجل بلوغ هدف وحدة أفريقيا وتضامنها ، وصولاً إلى تنمية قارتنا وتقديمها وكفالة العزة والرخاء لشعوبنا .

تحرر في أديس أبابا يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٨٨ .

(١٣) إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته
العادية السادسة والعشرين بشأن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في
أفريقيا والتغيرات الجوهرية التي تحدث في العالم
أديس أبابا (٩-١١ يوليو ١٩٩٠)

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعين في الدورة السادسة والعشرين
لمؤتمرنا في أديس أبابا - أثيوبيا خلال الفترة من ٩ - ١١ يوليو سنة ١٩٩٠ .

قد قمنا باستعراض دقيق للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في قارتنا في ضوء
التغيرات السريعة التي يعهدها العالم وتأثيرها على أفريقيا على النحو المقدم في تقرير الأمين العام
بشأن التغيرات الأساسية التي تجري في العالم وأثرها بالنسبة لأفريقيا . اقترحاً بـ فعل أفريقي :

٢ - وقد لاحظنا على نحو خاص تغير العلاقات بين الشرق والغرب من المواجهة إلى التعاون
والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوروبا الشرقية والتحرك الثابت نحو الاتحاد
السياسي والتقدمي لأوروبا الغربية والاتجاه العالمي المتنامي نحو التكامل الإقليمي وإقامة تكتلات
تجارية واقتصادية وكذلك ما يتحقق من تقدم في العلم والتكنولوجيا ونرى في هذا معايير كبرى ينبغي
أن ترشد تفكير أفريقيا الجماعي بشأن التحديات والخيارات المعقدة أمامها خلال التسعينات وما
بعدها نظراً لما يهدد قارتنا من خطر تهميش حقيقي .

٣ - وقد سجلنا بارتياح إنجازات أفريقيا في الكفاح من أجل تصفية الاستعمار في القارة وفي
النضال ضد العنصرية والفصل العنصري وكذلك الدور الإيجابي الذي تضطلع به منظمة الوحدة
الأفريقية في هذا المسار . إن استقلال ناميبيا قد أدى إلى توسيع نطاق حرية أفريقيا .

٤ - لقد أحطنا بالإجراءات التي اتخذها السيد دي كليرك التي تدعو إلى التفاؤل إلا أننا نحذر من
أن تلك التغيرات تعجز تماماً عن تحقيق غايتنا المشتركة المتمثلة في التصفية العاملة للفصل العنصري
ومالم تلتزم حكومة الأقلية العنصرية بون رجعة بالقضاء على هذا النظام الغريب عن العصر فإنه يتعين
على المجتمع الدولي الاستمرار في ممارسة كافة أشكال الضغوط بما في ذلك وبصفة خاصة - فرض
العقوبات الاقتصادية على جنوب أفريقيا . وهذا من وجهة نظرنا الجماعية ، هو أيضاً مطلب حركات
التحرير الوطني في هذه البنود في الوقت نفسه أن نؤكد مجدداً تضامناً مع شعب جنوب أفريقيا
المظلوم على أمره ونظمته إلى تأييدنا الراسخ له في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل كفاحه وفي
الوقت نفسه نحثه على ضم صفوفه وتوحيد قواه .

٥ - لا يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي في قارتنا محفوفاً بالمخاطر رغم الجهود الكثيرة
التي بذلتها بلداننا على نحو فردي أو مشترك ولقد أصدرنا خلال مؤتمرنا الاستثنائي الثاني الذي عقد
في لاجوس نيجيريا في أبريل سنة ١٩٨٠ خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية لأفريقيا حتى عام
٢٠٠٠ وبيان لاجوس الختامي . كما اعتمدنا في الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمرنا التي عقدت
هنا في أديس أبابا في يوليو سنة ١٩٨٥ ، برنامج الأولويات للإنعاش الاقتصادي في أفريقيا ١٩٨٦ /
١٩٩٠ ، وبنفس القدر عقدنا الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمرنا لمواجهة عبء الديون الخارجية المرهق

واعتمدنا الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية . وقد استرشدنا في هذه التجارب كلها بمبدأ الاعتماد الجماعي على الذات والتنمية المستمرة .

٦ - كان ذلك تعبيراً عن محاولتنا الجماعية لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف وعكس مسار التدهور المستمر في الأداء الاقتصادي في أفريقيا وبالرغم من تلك المحاولات ومن الالتزام السياسي القوي بها لم يتسن حتى الآن تحقيق هدفنا المتمثل في إرساء أساس ثابت للتنمية ذاتية الدعم في بلداننا . بل إنه طوال عقد الثمانينات استمر تدهور القسم الأعظم من بنيتنا الأساسية ومنشأتنا الإنتاجية ، وانخفض دخل الفرد في شعوبنا انخفاضاً حاداً وكذلك انخفض حجم مصادراتنا ووارداتنا أيضاً . لقد حدث تدهور حاد في نوعية الحياة في بلداننا مع الاضطرار إلى إجراء تخفيضات حادة في الإنفاق على الصحة العامة والإسكان والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى . كذلك انخفض إنتاج الأغذية بالمقارنة بالزيادة في عدد السكان وقد تم هذا كله في تعارض حاد مع الارتفاع الخطير في إجمالي ديون أفريقيا الخارجية التي انطلقت من ٥٠ مليون دولار أمريكي تقريباً في عام ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٣٥ بليون دولار أمريكي مع نهاية عام ١٩٨٩ . وقد أدت هذه التركيبة من المشكلات الاقتصادية الحادة والمديونية الخارجية إلى زيادة عدد البلدان الأعضاء المصنفة ضمن أقل البلدان نمواً من ٢١ إلى ٢٨ بلداً خلال الفترة نفسها .

٧ - لقد بذلت بلداننا جهوداً جادة بغية التصدي لأشد ما نجم عن هذا الوضع الاقتصادي الصعب من نتائج سلبية ، واتفقت معظم بلداننا على برامج تكيف هيكلية مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية ، وكان الثمن السياسي والاجتماعي لمعظمها باهظاً في الغالب ، إلا أننا ندرك أن هذا ليس سوى تدابير قصيرة الأجل لا تكفي وحدها لوضع اقتصاداتنا على الطريق السليم وإرساء الأسس الراسخة للنمو في المستقبل على نحو كامل . ويزيد من قلقنا البالغ أنه يوجد بالإضافة إلى مشاكلنا ، اتجاه متزايد لفرض شروط جديدة ذات طابع سياسي على ما يقدم من مساعدات لأفريقيا .

٨ - إننا نؤيد مجدداً أن مسئولية تنمية أفريقيا تقع على عاتق حكوماتنا وشعوبنا . ولقد عقدنا العزم اليوم وأكثر من أي وقت مضى على إرساء أسس صلبة لتنمية مستمرة معتمدة على الذات محوراً للإنسان وتقوم على العدالة الاجتماعية والاعتماد الجماعي على الذات بغية تحقيق التحول الهيكلي العاجل لاقتصاداتنا . وفي هذا البيان فإننا نعقد العزم على العمل دون كلل على تحقيق التكامل الاقتصادي من حاصل التعاون الإقليمي ، كما نعقد العزم على اتخاذ تدابير عاجلة لترشيد التجمعات الاقتصادية القائمة في قارتنا من أجل زيادة فاعليتها في تعزيز التكامل الاقتصادي وإنشاء جماعة اقتصادية أفريقية .

٩ - تلك هي الأهداف التي حددناها لأنفسنا في لاجوس عام ١٩٨٠ ونحن نؤكد من جديد استمرار صلاحيتها وكذلك صلاحية المبادئ الأساسية لخطة عمل لاجوس وبرنامج الأولويات للإنعاش الاقتصادي في أفريقيا بما في ذلك ما ورد فيهما من أولويات قطاعية وبصفة خاصة الحاجة الماسة لخدمة التنمية وإنشاء قاعدة صناعية وحيدة في قارتنا . وفي هذا البيان فإننا نلتزم بانتهاج سياسات سليمة في مجال السكان والبيئة بما يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية في قارتنا .

١٠ - وإننا ندرك إدراكاً تاماً أن تيسير عملية التحول والتكامل الاجتماعي والاقتصادي يستلزم تعزيز المشاركة الشعبية في عمليات الحكم والتنمية وأن المناخ السياسي المواتي الذي يضمن حقوق الإنسان واحترام حكم القانون من شأنه أن يكفل تحقيق مستويات عالية من الاستقامة والمساواة

بالنسبة لمن يتولون المناصب العامة وفضلاً عن ذلك فإن العمليات السياسية ذات القاعدة الشعبية تكفل اشتراك الجميع وبشكل خاص المرأة والشباب في جهود التنمية . ومن ثم فإننا نلزم أنفسنا من جديد بتحقيق المزيد من تحول الديمقراطية لمجتمعاتنا وتدعيم المؤسسات الديمقراطية في بلداننا . إننا نؤكد مجدداً حق بلداننا في أن تقرر بكامل سيادتها نظام الديمقراطية فيها انطلاقاً من قيمها الاجتماعية والثقافية مع مراعاة واقع كل بلد من بلداننا وصورة كفاءة التنمية وتلبية احتياجات شعوبنا الأساسية . ومن ثم فإننا نؤكد أنه من الضروري أن تتواكب الديمقراطية والتنمية وأن تعزز كل منهما الأخرى .

١١ - إننا ندرك في الوقت نفسه أن إمكانيات تحقيق ما حددناه من أهداف ستصادف العقبات مادامت أفريقيا تفتقر إلى جو السلم والاستقرار الدائمين ولذلك فإننا نجدد عزمنا على العمل معاً على سرعة حل كافة النزاعات الدائمة في قارتنا حلاً سلمياً فإننا نجدد عزمنا على العمل معاً على سرعة حل كافة النزاعات القائمة في قارتنا حلاً سلمياً . إن حل النزاعات سيؤدي إلى قرار السلام والاستقرار في قارتنا كما سيكون له أثر في تخفيض الإنفاق على الدفاع والأمن مما يوفر موارد إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وينفس القدر نعقد العزم على بذل جهود جديدة لإزالة الأسباب الحقيقية لمشكلة اللاجئين . فمن خلال توفير ظروف الاستقرار فحسب تستطيع أفريقيا أن تحشد مواردها المادية والبشرية . وتوجهها على نحو كامل نحو التنمية .

١٢ - في هذا المنعطف الخطير حيث تخرج قارتنا بصعوبة من مرحلة في تاريخها تركزت أساساً على التحرر السياسي وبناء الأمة ، وبينما توشك أن تدخل عهداً جديداً يركز أساساً على التنمية الاقتصادية ، فإننا في حاجة إلى تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية حتى يمكن أن تتحول أيضاً إلى أداة صالحة يوماً لخدمة التنمية والتكامل الاقتصادي في أفريقيا . واتساقاً مع هذا الهدف فإننا نكرر التزامنا بالمبادئ والغايات الواردة في ميثاقها وبإيماننا بأنفسنا وبقارتنا ، وبعزمنا المتنامي على أن تكون سادة مصائرنا وبهذه الروح فإننا نؤكد مجدداً التزامنا بمثل الانتماء الأفريقي كما نلزم أنفسنا على نحو فردي وجماعي ونيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بالحفاظ على وحدتنا وتضامننا وتعزيزهما وحشد مواردهما وحكمتنا من أجل مواجهة تحديات عقد التسعينات وما بعده ومن أجل تغيير الآفاق الاجتماعية والاقتصادية الكئيبة التي تنتظر قارتنا وضمان حياة أفضل لجميع الشعوب والأجيال الجديدة التي لم تر النور بعد . هذه أهداف يمكن أن تتحقق في حدود إرادتنا ولذلك فسوف نعمل بكل ما في وسعنا على تحقيقها .

١٣ - بيد أن تحقيق هذه الأهداف سيتطلب أيضاً التعاون والتضامن الدوليين . وكذلك حدوث تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي الدولي . إن الانهيار المستمر في أسعار السلع الأفريقية والأسعار الفلكية للسلع المصنعة ، فضلاً عن عبء الديون الخارجية المتنامي وما يصاحبها من تدفق عكسي للموارد تمثل كلها عوامل خارجية تعوق جهودنا لتحقيق الانتعاش الاقتصادي على نحو خطير حقاً . وتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية كبرى عن تحول النظام الدولي غير المنصف الحالي . ونحن من جانبنا سوف نواصل السعي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف . وفي هذا الصدد فإن تنشيط حركة عدم الانحياز يمكن أن يكون له دور حاسم .

١٤ - إننا نعلن التزامنا من جديد بتدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاضطلاع بدور قيادي في هذا الصدد كما أننا نود أن نعرب عن استعدادنا للعمل بالتنسيق مع مناطق وبلدان العالم النامي الأخرى من أجل تنشيط الحوار والتعاون بين الشمال والجنوب . إننا نؤمن بأن عالمنا يزداد اعتماد كل

من أجزائه على الآخر يستدعي تحقيق مدى أكبر من التضامن الدولي وإنه ينبغي تقاسم السلام والرخاء بغية تحقيق خير البشرية المشتركة .

١٥ - ونطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا الإعلان واتخاذ جميع التدابير اللازمة في هذا الصدد بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وغيرهما من المؤسسات الأفريقية والدولية ، كما نطلب منه العمل على نشر هذا الإعلان في أوسع نطاق ممكن وتوعية الرأي العام الأفريقي والمجتمع الدولي بما يتضمنه .

أديس أبابا في ١١ يوليو ١٩٩٠

(١٤) المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الموقعة من القادة الأفارقة

في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية

في دورته العادية السابعة والعشرين

(أبوجا - نيجيريا ٣ - ٦ يونيو ١٩٩١)

الديباجة :

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، إذ نضع في الاعتبار مبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وإذ نأخذ في الحسبان مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول .

وإذ ندرك العوامل المختلف التي تعوق تنمية القارة الأفريقية وتعرض مستقبل شعوبها للخطر بصورة جدية ، وإذ نعي أن واجبنا يتمثل في تنمية موارد القارة البشرية منها والطبيعية واستخدامها لتحقيق رفاهة شعوبنا في جميع مجالات النشاط البشري ، وإذ نضع في الاعتبار مختلف القرارات والإعلانات التي اعتمدها مؤتمرات القمة في الجزائر في سبتمبر سنة ١٩٦٨ وأديس أبابا في أغسطس سنة ١٩٧٠ ومايو سنة ١٩٧٣ والتي تنص على أن التكامل الاقتصادي للقارة شرط جوهري لتحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية وبصفة خاصة قرارنا الذي اتخذ في ليبرفيل في يوليو سنة ١٩٧٧ باعتماد إعلان كينشاسا الذي أقره مجلس وزرائنا في ديسمبر سنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية وهو الهدف الذي يجب تحقيقه على مراحل متتالية .

وإذ نأخذ في الاعتبار أيضاً إعلان منروfia بشأن الالتزام بالمبادئ التوجيهية والتدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق الاكتفاء الذاتي القطري والجماعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء نظام اقتصادي بولي جديد والذي يدعو ضمن أمور أخرى ، إلى إنشاء سوق أفريقية مشتركة تمهيداً لإنشاء جماعة اقتصادية أفريقية .

وإذ نأخذ في الاعتبار أيضاً خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي أبريل سنة ١٩٨٠ اللذين يؤكدان مجدداً التزامنا بإنشاء جماعة اقتصادية أفريقية بحلول عام ٢٠٠٠ لتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لقارتنا .

وإذ نأخذ في الاعتبار أخيراً الإعلان الصادر بمناسبة العيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبصفة خاصة ، التأييد مجدداً على التزامنا باتخاذ الإجراءات اللازمة وتصميمنا عليها للتعجيل بإنجاز مشروع إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية .

وإذ نلاحظ أن الجهود التي بذلت فعلاً في مجال التعاون الاقتصادي القطاعي الإقليمي الفرعي والإقليمي مشجعة وتبرر إقامة تكامل اقتصادي أفضل وعلى نطاق أوسع .

وإذ نسلم بالحاجة إلى توزيع ميزات التعاون بين الدول الأعضاء على نحو منصف وعادل للنهوض بتنمية اقتصادية متوازنة في جميع أنحاء القارة الأفريقية .

نقرر إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية تشكل جزءاً لا يتجزأ من منظمة الوحدة الأفريقية ، ومنتفق على ما يلي :

الفصل الأول

(مادة ١)

التعريفات

في هذه المعاهدة :

أ - تعني كلمة « معاهدة » معاهدة تأسيس الجماعة .

ب - تعني كلمة بروتوكول أى وثيقة تحوي وسائل تطبيق المعاهدة ولها نفس الاعتبار القانوني كالمعاهدة .

ج - تعني كلمة « الجماعة » الكيان العضوي للتكامل الاقتصادي الذي أنشئ بموجب أحكام المادة (٢) من هذه المعاهدة والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من منظمة الوحدة الأفريقية .

د - تعني كلمة « إقليم » إقليمًا تابعاً لمنظمة الوحدة الأفريقية كما هو محدد في القرار رقم ٤٦٤ (دورة ٢٦) لمجلس الوزراء ، الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية والخاص بتقسيم أفريقيا إلى خمسة أقاليم هي :

شعالي أفريقيا وغربي أفريقيا ووسط أفريقيا وشرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي .

هـ - يعني « الإقليم الفرعي » ثلاث دول على الأقل من إقليم واحد أو أكثر على نحو ما هو معرف في الفقرة الفرعية (د) من هذه المادة .

و - تعني عبارة « دولة عضو » الدولة العضو في الجماعة .

ز - تعني عبارة « دولة ثالثة » أية دولة غير الدولة العضو .

ح - تعني كلمة « المؤتمر » مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية على نحو ما هو منصوص عليه في المادة (٧) و (٨) من هذه المعاهدة .

ط - تعني كلمة « المجلس » ، مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على نحو ما هو منصوص عليه في المادة (٧) و (١١) من هذه المعاهدة .

ي - تعني عبارة « البرلمان الأفريقي » الجمعية البرلمانية المنشأة بموجب أحكام المادتين ٧ و ١٤ من هذه المعاهدة .

ك- تعني كلمة «اللجنة» اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنشأة بموجب المادتين ٧ و ١٥ من هذه المعاهدة .

ل- تعني كلمة «لجنة» أية لجنة تقنية متخصصة تنشأ بموجب المادة ٧ و ٢٥ من هذه المعاهدة أو وفقا لها .

م- تعني عبارة «محكمة العدل» محكمة العدل التابعة لجماعة والمنشأة بموجب المادة ٧ و ١٨ من هذه المعاهدة .

ن- تعني عبارة «أمانة» الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية وذلك على نحو ما هو منصوص عليه في المادة ٧ و ٢١ من هذه المعاهدة .

س- تعني عبارة «أمين عام» الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية كما هو منصوص عليه في المادة ٢٢ من هذه المعاهدة .

ع- تعني عبارة «رسوم جمركية» رسوم الجمارك الحمائية والرسوم المساوية الأثر التي تحصل على السلع مقابل استيرادها .

ف- تعني عبارة «رسوم وضرائب التصدير» رسم الصادر والرسوم المساوية الأثر التي تحصل على السلع مقابل تصديرها .

ص- تعني عبارة رسوم وضرائب جمركية جميع الرسوم والضرائب المحددة أنفا .

ق- تعني الحواجز غير التعريفية العوائق أمام المبادلات التجارية والمتمثلة في عوائق أخرى غير الحواجز الجمركية .

ر- تعني عبارة «نظام المبادلات داخل الجماعة» النظام الذي تمنع بموجبه مزايا للسلع المذكورة في الفقرة (١) من المادة (٣٣) .

ش- تعني عبارة بضائع عابرة ، البضائع المنقولة بين دولتين عضوين أو بين دولة عضو ودولة ثالثة مارة عبر دولة عضو أو أكثر .

ت- تعني عبارة «اتفاق مقايضة» أو تبادل بنظام المقاصة أي اتفاق تستورد بمقتضاه سلع وخدمات إلى داخل دولة عضو ويمكن تسويتها كلياً أو جزئياً عن طريق المبادلة المباشرة للسلع والخدمات

ث ١- تعني كلمة «صندوق» ، صندوق الجماعة للتضامن والتنمية والتعويض والمنشأ بموجب المادة (٨٠) من هذه المعاهدة .

ث ٢- تعني كلمة «شخص» شخص طبيعي أو معنوي .

الفصل الثاني

الإشياء والمبادئ والأهداف والالتزام العام

والإجراءات

(مادة ٢)

إنشاء الجماعة

تتبنى الأطراف السامية المتعاقدة بموجب هذه المعاهدة جماعة اقتصادية أفريقية فيما بينها يشار إليها فيما بعد بالجماعة .

(مادة ٣)

المبادئ

تؤكد الأطراف السامية المتعاقدة وتعلن رسمياً - في إطار سعيها إلى تحقيق الأهداف الواردة في المادة (٤) من هذه المعاهدة التزامها بالمبادئ الأساسية التالية :

- ١ - تكافؤ الدول الأعضاء وتكافؤها .
- ٢ - التضامن والاعتماد الجماعي على الذات .
- ٣ - التعاون فيما بين الدول وتكامل البرامج ومواءمة السياسات .
- ٤ - تشجيع تنمية الأنشطة الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء على نحو متوائم .
- ٥ - الالتزام بالنظام القانوني للجماعة .
- ٦ - تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية والتعاون النشط فيما بين البلدان المتجاورة وتهيئة بيئة سلمية كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية .
- ٧ - احترام حقوق الإنسان والشعوب والدعوة لها وحمايتها بموجب أحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .
- ٨ - المسؤولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية .

(مادة ٤)

الأهداف

- ١ - تتمثل أهداف الجماعة فيما يلي :
- أ - النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبتكامل الاقتصادات الأفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادي على الذات وتعزيز تنمية داخلية مدعومة ذاتياً .
- ب - إنشاء إطار على المستوى القاري لتعبئة الموارد البشرية والمادية لأفريقيا بغية تحقيق تنمية معتمدة على الذات .
- ج - تعزيز التعاون والتنمية في جميع مجالات النشاط البشري لرفع مستوى معيشة شعوبها ، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه ، وتدعيم العلاقات السلمية الوثيقة بين الدول الأعضاء ، والإسهام في التقدم ، والتنمية والتكامل الاقتصادي للقارة الأفريقية .
- د - تنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية القائمة حالياً والمقبلة بغية إقامة الجماعة تدريجياً .

٢ - بغية تيسير تحقيق أهداف الجماعة المنصوص عليها في الفقرة (١) السابقة وبموجب الأحكام ذات الصلة الواردة في هذه المعاهدة ، تسعى الجماعة إلى أن تحقق الآتي على مراحل :

أ - تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء مجموعات أخرى حيث لا توجد .
ب - عقد اتفاقيات تهدف إلى موازنة وتنسيق السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية والإقليمية القائمة حالياً والمقبلة .

ج - تعزيز ودعم برامج الاستثمار المشترك لإنتاج وتسويق المنتجات الرئيسية ومدخلات الإنتاج في إطار دعم الاعتماد الجماعي على الذات .

د - تحرير التجارة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية وأي رسوم أخرى مساوية الأثر للرسوم المفروضة على الواردات والصادرات بين الدول الأعضاء وإلغاء الحواجز غير التعريفية بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية .

هـ - موازنة السياسات القطرية لتعزيز أنشطة الجماعة ، ولاسيما في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والاتصال والطاقة والموارد الطبيعية والتجارة والنقد والمالية والموارد البشرية والتعليم والثقافة والعلم والتكنولوجيا .

و - وضع سياسة تجارية موحدة إزاء الدول الثالثة .

ز - إنشاء تعريفية خارجية موحدة والعمل بها .

ح - إقامة سوق مشتركة .

ط - العمل باطراد على إزالة العوائق التي تحول دون حرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وكفالة حق الإقامة والاستقرار بين الدول الأعضاء .

ي - إنشاء صندوق تضامن وتنمية وتعويض تابع للجماعة .

ك - معاملة الدول الأعضاء المحصورة وشبه المحصورة والجزرية / أو تلك التي تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً معاملة خاصة ، واتخاذ تدابير خاصة لصالحها .

ل - موازنة وترشيد أنشطة المؤسسات الأفريقية المتعددة الجنسيات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة إذا دعت الحاجة ، بغية تحويلها إن أمكن إلى أجهزة تابعة للجماعة .

م - إنشاء أجهزة ملائمة لتبادل المنتجات الزراعية والثقافية والمواد التعدينية والمعادن والسلع المصنعة وشبه المصنعة داخل الجماعة .

ن - إقامة الصلات وتعزيز تبادل المعلومات بين المنظمات التجارية مثل الشركات التجارية التابعة للدولة ، والمنظمات الخاصة بتنمية الصادرات والتسويق والغرف التجارية واتحاد رجال الأعمال ووكالات الإعلانات والإعلام التجاري .

س - موازنة وتنسيق السياسات لحماية البيئة .

ع - القيام بأي أنشطة أخرى تقرر الدول الأعضاء القيام بها معاً من أجل تحقيق أهداف الجماعة .

(مادة ٥)

الالتزام العام

- ١ - تلتزم الدول الأعضاء بتوجيه جهودها نحو توفير ظروف مواتية لتنمية الجماعة وتحقيق أهدافها ، ولاسيما عن طريق مواصلة استراتيجياتها وسياساتها بغية تحقيق هذه الأهداف ، وتمتنع عن اتخاذ أى إجراء من جانب واحد قد يعوق بلوغها .
- ٢ - تلتزم كل دولة عضو باتخاذ جميع التدابير الملائمة وفق إجراءاتها الدستورية لاعتماد وتعميم التشريعات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المعاهدة .
- ٣ - أية دولة عضو تدأب على الإخلال بالتزامها العام حيال أحكام هذه المعاهدة ومقررات ونظم الجماعة يمكن أن تتعرض لعقوبات من جانب المؤتمر بناء على توصية المجلس ، وقد تشمل هذه العقوبات على وجه الخصوص تعليق حقوق هذه الدولة العضو وامتيازاتها ، كما يجوز رفعها بواسطة المؤتمر بناء على توصية المجلس .

(مادة ٦)

إجراءات إقامة الجماعة

- ١ - تقام الجماعة بصفة تدريجية خلال فترة انتقالية أقصاها أربعة وثلاثون (٣٤) عاماً مقسمة إلى ست (٦) مراحل ذات آجال مختلفة .
- ٢ - وتخصص لكل مرحلة مجموعة معينة من الأعمال يتعين الشروع فيها وتنفيذها في وقت واحد على النحو التالي :
- أ - المرحلة الأولى :
- تعزيز الإطار المؤسسي للمجموعة الاقتصادية القائمة ، وإنشاء مجموعات اقتصادية جديدة حيث لا توجد ، وذلك في مدة أقصاها خمس (٥) سنوات اعتباراً من تاريخ بدء العمل بهذه المعاهدة .
- ب - المرحلة الثانية :
- (١) يتم على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية وخلال فترة أقصاها ثماني (٨) سنوات تثبيت الحواجز التعريفية وغير التعريفية والرسوم الجمركية وأى رسوم أخرى مساوية الأثر وكذلك الضرائب الداخلية السارية عند بدء العمل بهذه المعاهدة ، وإعداد واعتماد دراسات تستهدف تحديد جدول زمني للقضاء تدريجياً على الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعوق التجارة الإقليمية داخل الجماعة ، ومواصلة الرسوم الجمركية وأى رسوم أخرى مساوية الأثر تجاه الدول الثالثة تدريجياً .
- (٢) تعزيز التكامل القطاعي على المستويين الإقليمي والقاري في كافة قطاعات الأنشطة ولاسيما في مجالات التجارة والزراعة والنقد والمالية والنقل والاتصالات والصناعة والطاقة .
- (٣) تنسيق ومواصلة الأنشطة بين المجموعات الاقتصادية القائمة والمقبلة .
- ج - المرحلة الثالثة :
- يتم على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية وخلال فترة أقصاها عشر (١٠) سنوات ، إنشاء منطقة تجارة حرة عن طريق تطبيق الجدول الزمني لإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للتجارة داخل الجماعة تدريجياً ، وإنشاء اتحاد جمركي باعتماد تعريفية خارجية موحدة .

د - المرحلة الرابعة :

يتم خلال فترة أقصاها عامان ، تنسيق ومواءمة النظم التعريفية وغير التعريفية بين شتى المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية إنشاء اتحاد جمركي باعتماد تعريفية خارجية موحدة .

د - المرحلة الرابعة :

يتم خلال فترة أقصاها عامان ، تنسيق ومواءمة النظم التعريفية وغير التعريفية بين شتى المجموعات الإقليمية بغية إنشاء اتحاد جمركي على المستوى القاري باعتماد تعريفية خارجية موحدة .

هـ - المرحلة الخامسة :

إقامة سوق أفريقية مشتركة خلال فترة أقصاها أربع (٤) سنوات عن طريق ما يلي :

(١) اعتماد سياسة موحدة في عدد من المجالات مثل الزراعة والنقل والاتصالات والصناعة والطاقة والبحث العلمي . (٢) مواءمة السياسات النقدية والمالية والضريبية . (٣) تنفيذ مبدأ حرية انتقال الأشخاص وإقرار حق الإقامة والاستقرار . (٤) توفير موارد خاصة بالجماعة وعلى نحو ما تنص عليه الفقرة (٢) من المادة (٨٢) من هذه المعاهدة .

و - المرحلة السادسة :

إنجاز مشروع إقامة الجماعة في فترة أقصاها خمس (٥) سنوات يتم خلالها ما يلي :

(١) ترسيخ وتعزيز بنية السوق الأفريقية المشتركة عن طريق كفالة حرية انتقال الأشخاص والسلع ورأس المال والخدمات وإقرار حق الإقامة والاستقرار . (٢) تكامل جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عن طريق إنشاء سوق داخلية موحدة وإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي أفريقي . (٣) إنجاز مشروع اتحاد الصندوق الأفريقي للنقد وإنشاء بنك مركزي أفريقي وإصدار عملة أفريقية موحدة . (٤) إنجاز إقامة البرلمان الأفريقي وانتخاب أعضائه بنظام الاقتراع العام على الصعيد القاري . (٥) إنجاز عملية مواءمة وتنسيق أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية . (٦) إنجاز إقامة هيكل المنشآت الأفريقية متعددة الجنسية في كافة القطاعات . (٧) إنجاز إقامة هيكل الأجهزة التنفيذية للجماعة .

٣ - يتم تنفيذ جميع التدابير المنصوص عليها في هذه المعاهدة للنهوض بتنمية متناسقة ومتوازنة بين الدول الأعضاء ، ولأسيما إعداد مشروعات وبرامج متعددة الجنسية في نفس الوقت الذي تتحقق فيه أهداف المراحل المختلفة المذكورة آنفاً .

٤ - يرتهن الانتقال من مرحلة إلى أخرى بالتأكد من أن الأهداف المعنية التي حددتها هذه المعاهدة أو المؤتمر - قد تحققت - وأن التزامات قد روعيت حيث يسجل المؤتمر ، بناء على توصية المجلس ، إن الأهداف المخصصة لمرحلة معينة قد تحققت ، ومن ثم يقرر الانتقال إلى المرحلة التالية .

٥ - لا يجوز أن يترتب على تنفيذ أحكام الفقرة السابقة أن تتجاوز الفترة الانتقالية مدة أقصاها أربعون (٤٠) سنة اعتباراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ،

الفصل الثالث

أجهزة الجماعة

(مادة ٧)

الأجهزة

- ١ - تتكون أجهزة الجماعة من الآتي :
 - أ - مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .
 - ب - مجلس الوزراء .
 - ج - البرلمان الأفريقي .
 - د - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية .
 - هـ - محكمة العدل .
 - و - الأمانة العامة .
 - ز - اللجان التقنية المتخصصة المنصوص عليها في هذه المعاهدة أو المشكلة بموجب أحكامها .
- ٢ - تمارس أجهزة الجماعة مهامها وتعمل في حدود السلطات المخولة لها بموجب هذه المعاهدة .

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

(مادة ٨)

التشكيل والصلاحيات

- ١ - مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية هو الجهاز الأعلى للجماعة .
- ٢ - يناط بالمؤتمر تنفيذ أهداف الجماعة .
- ٣ - ووفقاً لذلك يضطلع المؤتمر بالتالي :
 - أ - تحديد السياسة العامة والتوجهات السياسية للجماعة وإصدار التوجيهات وتنسيق ومواءمة السياسات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية والاجتماعية للدول الأعضاء .
 - ب - اتخاذ أى إجراء بموجب أحكام هذه المعاهدة لتحقيق أهداف الجماعة .
 - ج - الإشراف على أداء أجهزة الجماعة ومتابعة تحقيق أهدافها .
 - د - وضع نظامها الداخلي واعتماده .
 - هـ - إقرار الهيكل التنظيمي للأمانة .
 - و - انتخاب الأمين العام ومساعديه ، وتعيين المراقب المالي والمحاسب ومراجعي الحسابات الخارجيين بناء على توصية المجلس .
 - ز - إقرار نظام العاملين في الأمانة .
 - ح - اتخاذ المقررات وإعطاء التوجيهات فيما يتعلق بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية ، بغية تحقيق أهداف الجماعة .
 - ط - تقرير برنامج أنشطة وميزانية الجماعة وتحديد المساهمة السنوية لكل دولة عضو ، بناء على توصية المجلس .
 - ي - تفويض مجلس الوزراء سلطة اتخاذ المقررات .

ك - إحالة أى موضوع إلى محكمة العدل في حالة التأكد بعد الحصول على أغلبية مطلقة من عدم وفاء دولة عضو أو جهاز تابع للجماعة بأى من التزاماتها أو تصرفها خارج اختصاصاتها أو تجاوز السلطات المخولة لهما بمقتضى أحكام المعاهدة أو بقرار من المؤتمر أو بمقتضى لائحة مجلس الوزراء .

ل - مطالبة محكمة العدل بإبداء رأى استشارى بشأن أى موضوع قانوني .

٤ - يمارس المؤتمر أية اختصاصات أخرى تخول له بموجب هذه المعاهدة .

٥ - يساعد مجلس الوزراء المؤتمر في أداء واجباته .

(مادة ٩)

التنظيم

١ - يجتمع المؤتمر مرة واحدة سنوياً في دورة عادية ، ويجوز عقده في دورة غير عادية بمبادرة من رئيسه أو بناء على طلب دولة عضو شريطة أن يؤيد هذا الطلب ثلثا أعضاء المؤتمر .

٢ - يتولى رئاسة المؤتمر كل سنة أحد رؤساء الدول والحكومات بعد التشاور فيما بين الدول الأعضاء .

(مادة ١٠)

المقررات

١ - أحكام المؤتمر تسمى مقررات .

٢ - المقررات ملزمة للدول الأعضاء وأجهزة الجماعة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية دون الإخلال بأحكام الفقرة (٥) من المادة (١٨) .

٣ - تصبح المقررات نافذة تلقائياً بعد ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ توقيعها بمعرفة رئيس المؤتمر وتنشر في الجريدة الرسمية للجماعة .

٤ - تعتمد مقررات المؤتمر بالتوافق العام في الرأى ، وإلا فبأغلبية ثلثي الدول الأعضاء مالم ينص على غير ذلك في هذه المعاهدة .

مجلس الوزراء

(مادة ١١)

التشكيل والصلاحيات

١ - مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية هو مجلس وزراء الجماعة .

٢ - يناط بالمجلس تسيير الجماعة وتنميتها .

٣ - يضطلع وفقاً لذلك بما يلى :

أ - تقديم توصيات إلى المؤتمر بشأن أى عمل يهدف إلى تحقيق أهداف الجماعة .

ب - توجيه أنشطة الأجهزة الأخرى التابعة في الجماعة .

ج - تقديم مشاريع برامج أنشطة وميزانية الجماعة إلى المؤتمر وتقديم مقترحات بشأن قيمة المساهمة السنوية لكل دولة عضو .

د - تقديم مقترحات إلى المؤتمر بشأن تعيين المراقب المالي والمحاسب ومراجعي الحسابات الخارجيين .

هـ - وضع نظامه الداخلي واعتماده .

ز - ممارسة أى اختصاص يسند إليه بموجب هذه المعاهدة أو أية صلاحيات يخولها له المؤتمر .

ح - مطالبة محكمة العدل بإبداء رأي استشاري بشأن أى موضوع قانوني .

(مادة ١٢)

التنظيم

١ - يجتمع المجلس مرتين في السنة في دورة عادية ، على أن يسبق إحدى الدورتين عقد الدورة العادية للمؤتمر ، ويجوز له عقد دورة غير عادية بمبادرة من رئيسه أو بطلب من دولة عضو شريطة موافقة ثلثي الأعضاء .

٢ - يتولى رئاسة المجلس وزير دولة عضو ينتخب بعد التشاور بين أعضائه .

(مادة ١٣)

القرارات

١ - أحكام المجلس تسمى قرارات .

٢ - القرارات ملزمة للدول الأعضاء والأجهزة التابعة في الجماعة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بعد أن يعتمدها المؤتمر دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (هـ) من المادة (١٨) غير أن هذه القرارات تكون ملزمة تلقائياً في حالة تفويض المؤتمر اختصاصه للمجلس .

٣ - تصبح القرارات نافذة بعد ثلاثين يوماً من تاريخ توقيعها بمعرفة رئيس المجلس وتنشر في الجريدة الرسمية للجماعة .

٤ - تعتمد القرارات بالتوافق العام في الرأى وإلا فبأغلبية الثلثين ما لم ينص على غير ذلك في هذه المعاهدة .

(مادة ١٤)

البرلمان الأفريقي

لكفالة مشاركة الشعوب الأفريقية مشاركة كاملة في تنمية القارة وتكاملها :

١ - ينشأ برلمان أفريقي كجهاز للجماعة .

٢ - يحدد تشكيل البرلمان الأفريقي واختصاصاته وكيفيات تنظيمه في بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

(مادة ١٥)

الإنشاء والتكوين والمشاركة

١ - تنشأ لجنة اقتصادية واجتماعية للجماعة .

٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية جهاز تابع لمنظمة الوحدة الأفريقية على نحو ما تنص عليه

المادة ٢٠ من الميثاق .

٣ - تتكون اللجنة من الوزراء المسؤولين عن التنمية والتخطيط والتكامل الاقتصادي في كل من الدول الأعضاء ويمكن أن يساعدهم وزراء آخرون عند الحاجة .

٤ - يشارك ممثلو المجموعات الاقتصادية الإقليمية في اجتماعات اللجنة والأجهزة المتفرعة عنها . ويحكم إجراءات وشروط مشاركتهم البروتوكول الخاص بعلاقات الجماعة مع المنظمات الإقليمية الفرعية والإقليمية الأفريقية ومع الدول الثالثة والملحق بهذه المعاهدة . كما تجوز دعوة ممثلي المنظمات الأخرى إلى المشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب .

(مادة ١٦)

الصلاحيات

تضطلع اللجنة بالمهام التالية :

أ - وضع مشروعات برامج وسياسات واستراتيجيات التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما بين البلدان الأفريقية من جهة وبين أفريقيا والمجتمع الدولي من جهة أخرى ، وتقديم توصيات إلى المؤتمر عن طريق المجلس ، وذلك وفقاً لروح خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

ب - تنسيق ومواصلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافة والعلمية والتقنية للأمانة واللجان الفنية المتخصصة وأى جهاز فرعي آخر والإشراف عليها بالإضافة إلى كفالة متابعتها .

ج - تدارس تقارير وتوصيات اللجان الفنية المتخصصة وعرضها - من خلال المجلس - على المؤتمر مقرونة بملاحظاتها وتوصياتها .

د - تقديم توصيات إلى المؤتمر عن طريق المجلس بهدف تنسيق ومواصلة أنشطة مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية .

هـ - الإشراف على إعداد المفاوضات الدولية وتقييم نتائج هذه المفاوضات وتقديم تقرير عنها إلى المؤتمر عن طريق المجلس .

و - أداء أية مهمة أخرى يكلفها بها المؤتمر أو المجلس .

(مادة ١٧)

التنظيم

١ - تجتمع اللجنة مرة في السنة على الأقل في دورة عادية ، ويجوز أن تجتمع في دورة غير عادية أما بمبادرتها الخاصة أو بناء على طلب المؤتمر أو المجلس .

٢ - تعقد الدورة العادية للجنة مباشرة قبل دورة المجلس التي تسبق عقد المؤتمر وفي نفس المكان .

٣ - تضع اللجنة نظامها الداخلي وتعتمده .

محكمة العدل

(مادة ١٨)

الإنشاء والصلاحيات

١ - تنشأ محكمة عدل للجماعة .

٢ - تكفل محكمة العدل الالتزام بالقانون في تفسير وتطبيق هذه المعاهدة وتفصل في المنازعات المقدمة إليها بموجب أحكام هذه المعاهدة .

٣ - ووفقاً لذلك تضطلع محكمة العدل بما يلي :

أ - الفصل في القضايا المرفوعة من دولة عضو أو من المؤتمر لانتهاك أحكام هذه المعاهدة أو مقرر أو لائحة ، أو للتصرف خارج الاختصاص أو لتجاوز السلطة .

ب - تقديم آراء استشارية بشأن أية مسألة قانونية بناء على طلب المؤتمر أو المجلس .

٤ - يجوز للمؤتمر - بموجب هذه المعاهدة - تخويل المحكمة صلاحيات للفصل في منازعات أخرى .

٥ - محكمة العدل مستقلة في أداء مهامها عن الدول الأعضاء وأجهزة الجماعة .

(مادة ١٩)

قرارات المحكمة

قرارات محكمة العدل ملزمة للدول الأعضاء ولأجهزة الجماعة .

(مادة ٢٠)

التنظيم

يحدد المؤتمر تشكيل المحكمة وإجراءاتها ونظامها الأساسي والمسائل الأخرى المتعلقة بها .

الأمانة العامة

(مادة ٢١)

الإنشاء والتكوين

١ - الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية هي أمانة الجماعة .

٢ - يرأس الأمانة أمين عام يساعده العاملون اللازمون لحسن سير عمل الجماعة .

(مادة ٢٢)

الأمين العام واختصاصاته

١ - يدير الأمين العام أنشطة الأمانة وهو ممثلها القانوني .

٢ - ووفقاً لذلك ، فإنه مضطلع بالمهام التالية :

(أ) تنفيذ مقررات المؤتمر والسهر على تطبيق قرارات المجلس ، (ب) النهوض ببرامج التنمية ومشاريع الجماعة ، (ج) إعداد مشاريع برامج أنشطة وميزانية الجماعة وكفالة تنفيذها ، (د) تقديم تقرير عن أنشطة الجماعة إلى جميع اجتماعات المؤتمر والمجلس واللجنة ، (هـ) التحضير لاجتماعات المؤتمر والمجلس واللجنة واللجان وتزويدها بالخدمات الفنية اللازمة ، (و) إجراء دراسات بغية تحقيق أهداف الجماعة وتقديم مقترحات من شأنها الإسهام في تشغيل الجماعة وتنميتها المتسقة وتحقيقاً لهذه الغاية ، فإنه يجوز له أن يطلب من أية دولة عضو أن تزوده بجميع المعلومات اللازمة ، (ز) تعيين موظفي الجماعة وإجراء تعيينات لجميع الوظائف ما عدا الوظائف المبينة في الفقرة ٣ - و من المادة (٨) من هذه المعاهدة .

(مادة ٢٣)

التعيينات

- ١ - ينتخب الأمين العام ومساعدوه وفقاً للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والنظام الداخلي للمؤتمر .
- ٢ - يعين المؤتمر كلا من المراقب المالي والمحاسب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .
- ٣ - عند تعيين موظفي الجماعة يؤخذ في الاعتبار ، فضلاً عن شرطي النزاهة التامة والكفاءة ، التوزيع العادل للوظائف بين رعايا جميع الدول الأعضاء .

(مادة ٢٤)

الصلات بين موظفي الجماعة والدول الأعضاء

- ١ - الأمين العام ومساعدوه والمراقب المالي والمحاسب وموظفو الجماعة مسئولون فقط أمام الجماعة في أدائهم مهام وظائفهم وفقاً لذلك فإنه لا يجوز لهم طلب أو تلقي تعليمات من أية حكومة أو من أية جهة قطرية أو دولية خارج الجماعة ، وعليهم أن يمتنعوا عن أى تصرف لا يتفق مع طبيعة واجباتهم بوصفهم موظفين دوليين .
- ٢ - تلتزم كل دولة عضو بعدم التأثير على موظفي الجماعة في أدائهم واجباتهم واحترام الصفة الدولية لوظائف الأمين العام والأمين العام المساعد والمراقب المالي والمحاسب وأى موظف آخر في الجماعة .
- ٣ - تلتزم الدول الأعضاء بالتعاون مع الأمانة وسائر أجهزة الجماعة ومساعدتها في تأدية المهام الموكلة إليها بموجب هذه المعاهدة .

اللجان الفنية المتخصصة

(مادة ٢٥)

الإنشاء والتكوين

- ١ - تنشأ اللجان الفنية المتخصصة التالية :
 - (أ) لجنة الشؤون الاقتصادية .
 - (ب) لجنة الشؤون النقدية والمالية .
 - (ج) لجنة التجارة والجمارك والهجرة .
 - (د) لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة .
 - هـ - لجنة النقل والاتصالات والسياحة .
 - و - لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .
 - ز - لجنة التربية والثقافة والموارد البشرية .
- ٢ - يجوز للمؤتمر أن يقرر في أى وقت إنشاء أى لجنة أخرى جديدة ، إذا ما ارتأى ضرورة لذلك .
- ٣ - تتكون كل لجنة من ممثل واحد لكل دولة عضو ويجوز أن يساعد هؤلاء الممثلين خبراء استشاريون .
- ٤ - يجوز لكل لجنة تكوين لجان فرعية تحدد تشكيلها لمساعدتها في أداء أعمالها ، إذا لزم الأمر .

(مادة ٢٦)

الاختصاصات

تضطلع كل لجنة بالمهام التالية :

- أ - إعداد مشروعات وبرامج الجماعة التي تدرج ضمن اختصاصاتها وعرضها على اللجنة .
- ب - مراقبة ومتابعة وتقييم تنفيذ مقررات الجماعة في مجالات اختصاصها .
- ج - تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الجماعة في مجالات اختصاصها .
- د - تقديم التقارير والتوصيات إلى اللجنة سواء بمبادرتها الخاصة أو بطلب من اللجنة بشأن تنفيذ أحكام هذه المعاهدة في إطار اختصاصاتها .
- هـ - القيام بأية مهمة أخرى توكل إليها بموجب أحكام هذه المعاهدة .

(مادة ٢٧)

التنظيم

مع مراعاة التوجيهات التي قد تصدرها اللجنة ، تجتمع كل لجنة متخصصة كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وتضع نظامها الداخلي الذي تعرضه على اللجنة للموافقة عليه .

الفصل الرابع

المجموعات الاقتصادية الإقليمية

(مادة ٢٨)

- ١ - تلتزم الدول الأعضاء - خلال المرحلة الأولى - بتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء مجموعات جديدة حيث لا توجد ، وذلك لإقامة الجماعة تدريجياً .
- ٢ - تلتزم الدول الأعضاء أيضاً باتخاذ كل التدابير اللازمة لتشجيع قيام تعاون تتوطد أركانه باطراد فيما بين هذه المجموعات ولاسيما عن طريق تنسيق ومواءمة أنشطتها في جميع القطاعات والمجالات ، بغية تحقيق أهداف الجماعة .

الفصل الخامس

الاتحاد الجمركي وتحرير التجارة

(مادة ٢٩)

الاتحاد الجمركي

- تتفق الدول الأعضاء في كل مجموعة اقتصادية إقليمية على أن تقيم فيما بينها تدريجياً خلال فترة انتقالية كما هو منصوص عليه في المادة (٦) من هذه المعاهدة اتحاداً جمركياً يكفل ما يلي :
- أ - إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم مساوية الأثر ونظام الحصص وفرض القيود والحظر وكذلك العراقيل الإدارية وأية حواجز غير تعريفية أخرى في التجارة بين الدول الأعضاء في كل مجموعة اقتصادية إقليمية .
 - ب - إقرار الدول الأعضاء تعريف جمركية خارجية موحدة .

(مادة ٣٠)

إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء

في كل مجموعة اقتصادية إقليمية

- ١ - تتفق الدول الأعضاء - خلال المرحلة الثانية وعلى مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية - على الامتناع عن فرض رسوم جمركية جديدة أو رسوم مساوية الأثر فيما بينها أو زيادة تلك الرسوم التي تطبقها في علاقاتها التجارية المتبادلة .
- ٢ - تعمل الدول الأعضاء - خلال المرحلة الثالثة - على تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم مساوية الأثر بصورة تدريجية وإلغائها نهائياً على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية ووفق برنامج وطرق تحددها كل دولة على حدة .
- ٣ - يتخذ المؤتمر - بناء على توصية المجلس - التدابير اللازمة خلال كل مرحلة بهدف تنسيق ومواصلة أنشطة المجموعات الاقتصادية الأفريقية المتصلة بإلغاء الرسوم الجمركية والرسوم مساوية الأثر فيما بين الدول الأعضاء .

(مادة ٣١)

إزالة الحواجز غير التعريفية أمام التجارة

فيما بين دول الجماعة

- ١ - تلتزم كل دولة عضو - مع بدء العمل - بهذه المعاهدة وعلى مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية ومع مراعاة أحكام هذه المعاهدة - بأن تخفض تدريجياً وتلغى تماماً خلال فترة أقصاها نهاية المرحلة الثالثة ووفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة ، نظام الحصص وفرض القيود أو الحظر أو أى حواجز غير تعريفية أخرى سارية ومطبقة على الصادرات إلى هذه الدولة من سلع منشؤها دول أعضاء أخرى ، وتلتزم كل دولة عضو بأن تمتنع - من ثم - عن فرض أى قيود أو حظر على مثل هذه السلع ما لم يكن منصوصاً على غير ذلك في هذه المعاهدة أو مصرحاً به بموجب أحكامها .
- ٢ - تعتمد كل مجموعة اقتصادية إقليمية - مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة - برنامجاً يستهدف التخفيف التدريجي والإلغاء النهائي لجميع نظم الحصص وفرض القيود أو الحظر وأية حواجز غير تعريفية أخرى مطبقة في دولة عضو على استيراد سلع من دول أعضاء أخرى خلال فترة أقصاها نهاية المرحلة الثالثة على أنه يجوز لكل مجموعة أن تقرر فيما بعد تخفيف نظم الحصص وفرض القيود أو الحظر أو إلغائها في موعد مبكر عن الموعد المنصوص عليه في أحكام هذه الفقرة .
- ٣ - ترد الأحكام الخاصة بشأن القيود والحظر والقيود المفروضة على الحصص وإغراق السوق ودعم السلع والممارسات التمييزية في بروتوكول خاص بالحواجز غير التعريفية مرفق بهذه المعاهدة .

(مادة ٣٢)

إقرار تعريف جمركية خارجية موحدة

- ١ - تتفق الدول الأعضاء - خلال المرحلة الثالثة وعلى مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية - على إقرار تعريف جمركية خارجية موحدة بصورة تدريجية تطبق على السلع المستوردة للدول الأعضاء من دول ثالثة .

- ٢ - تعمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية - خلال المرحلة الرابعة - على إزالة الفروق الموجودة في تعريفاتها الجمركية الخارجية وفقاً لبرنامج تضعه هذه المجموعات .
- ٣ - يقترح المجلس على المؤتمر - خلال هذه المرحلة - اعتماد قائمة جمركية وإحصائية موحدة لكافة الدول الأعضاء على مستوى الجماعة .

مادة (٣٣)

نظام التبادل التجاري فيما بين دول الجماعة

- ١ - لا يجوز لأية دولة عضو - في نهاية المرحلة الثالثة - أن تفرض على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية رسوماً جمركية أو رسوماً مساوية الأثر على بضائع صادرة من إحدى الدول الأعضاء لدولة عضو أخرى ، وينسحب هذا الحكم على البضائع الواردة من دولة ثالثة ويجري تداولها في الدول الأعضاء وتصدر من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى .
- ٢ - يرد تعريف مفهوم المنتجات التي منشؤها الدول الأعضاء والقواعد التي تحكم السلع القادمة من الدول الثالثة والتي يجري تداولها في الدول الأعضاء في بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة .
- ٣ - السلع القادمة من دول ثالثة يجوز تداولها بحرية في دولة عضو إذا استوفت شروط الاستيراد ودفعت عنها الرسوم الجمركية أو الرسوم مساوية الأثر التي تحصل في تلك الدولة العضو وإذا لم تكن قد استفادت من إعفاء جزئي أو كلي من دفع هذه الرسوم .
- ٤ - تلتزم الدول الأعضاء بالامتناع عن إصدار أية تشريعات تتضمن تمييزاً مباشراً أو غير مباشر للمنتجات المتماثلة أو الشبيهة لدولة عضو أخرى .

(مادة ٣٤)

الضرائب الداخلية

- ١ - تلتزم الدول الأعضاء - خلال المرحلة الثالثة - بالامتناع عن فرض ضريبة مباشرة أو غير مباشرة على بضائع صادرة من الدول الأعضاء إلى أية دولة عضو تزيد عن الضريبة الداخلية المفروضة على منتجات محلية مماثلة .
- ٢ - تلغى الدول الأعضاء - على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية - تدريجياً أية ضريبة داخلية تستهدف حماية المنتجات المحلية . وإذا تعذر على أية دولة عضو الالتزام بأحكام هذه المادة بسبب التزامات ناجمة عن اتفاق سبق وقوعته ، فإن هذه الدولة تقوم بإبلاغ المجلس بذلك على ألا تمد أو تجدد أجل هذا الاتفاق بعد انتهائه .

(مادة ٣٥)

الاستثناءات وبندو الحماية

- ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٣٠) و (٣١) من هذه المعاهدة فإنه لكل دولة عضو أهلية فرض قيود أو أشكال حظر أو الاستمرار في فرضها بخصوص ما يلي ، وذلك بعد نقل نواياها إلى الأمانة التي تقوم بدورها بإبلاغ الدول الأعضاء :
- (أ) تطبيق قوانين وقواعد الأمن - (ب) وضع قواعد خاصة بالأسلحة والذخيرة وغير ذلك من المواد والمعدات العسكرية ، (ج) حماية صحة وحياة الإنسان والحيوان والنبات ، وحماية الأخلاق العامة ، (د)

تصدير المعادن الاستراتيجية والأحجار الكريمة ، (هـ) حماية الثروات الوطنية ذات القيمة الفنية والأثرية وحماية الملكية الصناعية والتجارية والفكرية ، (و) إصدار تشريعات خاصة بالنفايات الخطرة والمواد النووية والمواد المشعة أو أية مواد أخرى تستعمل في تطوير أو استغلال الطاقة النووية ، (ز) حماية الصناعات الناشئة ، (ح) سن قوانين خاصة بالمواد الاستراتيجية ، (ط) السلع المستوردة من دولة ثالثة والتي تفرض عليها دولة عضو حظراً تاماً بالنسبة لبلد المنشأ .

٢ - إلا أنه ينبغي ألا يكون مثل هذا الحظر أو القيود وسيلة لتمييز تعسفي أو قيود مقنعة على التجارة بين الدول الأعضاء بأي حال من الأحوال .

٣ - إذا واجهت أية دولة عضو صعوبات في ميزان المدفوعات بسبب تطبيق أحكام هذا الفصل ، فإنه يجوز للأجهزة المختصة في الجماعة أن تسمح لهذه الدولة - وبشرط أن تكون قد اتخذت الخطوات المعقولة للتغلب على هذه الصعوبات - بأن تفرض قيوداً أو حظراً كمياً أو ما شابه ذلك على السلع المصدرة من سائر الدول الأعضاء ، على أن يكون الغرض من ذلك تذييل هذه الصعوبات من سائر الدول الأعضاء ، على أن يكون الغرض من ذلك تذييل هذه الصعوبات فقط خلال فترة معينة تحددها أيضاً الأجهزة المختصة في الجماعة .

٤ - يجوز للأجهزة المختصة في الجماعة - من أجل حماية صناعة ناشئة أو استراتيجية - أن تسمح لدولة عضو ، وبشرط أن تتخذ جميع الخطوات المعقولة واللازمة لحماية مثل هذه الصناعة ، بأن تفرض قيوداً أو حظراً كمياً أو ما شابه ذلك على سلع مماثلة منشؤها دول أعضاء أخرى بهدف واحد هو حماية هذه الصناعة لفترة معينة تحددها الأجهزة المختصة في الجماعة .

٥ - عندما تنمو واردات دولة عضو من منتج معين من دولة عضو أخرى بشكل يلحق ويمكن أن يلحق أضراراً خطيرة باقتصاد الدولة المستوردة فإنه يجوز للأجهزة المختصة للجماعة أن تسمح لهذه الدولة بأن تطبق بنود الحماية لفترة معينة .

٦ - يراقب المجلس باستمرار عمليات القيود الكمية أو القيود المماثلة أو إجراءات الحظر التي تفرض بموجب الفقرات ١ و ٣ و ٤ من هذه المادة ويتخذ التدابير اللازمة في هذا الشأن ، ويقدم تقريراً سنوياً بشأن هذه المسائل إلى المؤتمر .

(مادة ٣٦)

إغراق السوق

١ - تلتزم الدول الأعضاء بالامتناع عن ممارسة أسلوب «إغراق الأسواق» داخل الجماعة .

٢ - بمقتضى هذه المادة تعني عبارة «إغراق السوق» نقل سلع منشؤها دولة عضو إلى دولة عضو أخرى لبيعها هناك :

أ - بسعر أقل من السعر المعتاد الذي حدد لسلع مماثلة في الدولة العضو التي وردت منها هذه السلع (مع المراعاة الواجبة للفروق في ظروف البيع والضرائب وتكاليف النقل أو أى عامل آخر مؤثر في حاة المقارنة بين الأسعار) .

ب - في ظروف يمكن أن تضر بإنتاج السلع المماثلة في هذه الدولة العضو .

(مادة ٢٧)

معاملة الدولة الأولى بالرعاية

- ١ - فيما يتصل بالنشاط التجاري داخل الجماعة ، فإن الدول الأعضاء تتبادل حق معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون الامتيازات التعريفية الممنوحة لدولة ثالثة بمقتضى اتفاق مبرم مع دولة عضو أفضل من الامتيازات المطبقة بمقتضى أحكام هذه المعاهدة .
- ٢ - ترسل الدول الأعضاء الأطراف نصوص الاتفاقات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى عن طريق الأمانة العامة وذلك للإحاطة .
- ٣ - لا يجوز أن يتعارض أى اتفاق بين دولة عضو ودولة ثالثة تمنح بموجبها امتيازات تعريفية مع الالتزامات التي تفرضها أحكام هذه المعاهدة .

(مادة ٢٨)

إعادة تصدير السلع وتسهيلات العبور في إطار الجماعة

- ١ - تلتزم الدول الأعضاء - خلال المرحلة الثالثة - بتسهيل إعادة تصدير السلع فيما بينها وفقاً لأحكام بروتوكول الجماعة بشأن إعادة تصدير السلع والمرفق بهذه المعاهدة .
- ٢ - تتبادل الدول الأعضاء حرية مرور السلع عبر أراضيها سواء كانت قادمة من أو منقولة إلى دولة عضو أخرى وفقاً لأحكام بروتوكول الجماعة الخاص بالتجارة العابرة فيما بين دول الجماعة والمرفق بهذه المعاهدة ووفقاً لما يعقد من اتفاقات فيما بين دول الجماعة .

(مادة ٢٩)

التعاون والإدارة في المجال الجمركي

تقوم الدول الأعضاء وفقاً لأحكام البروتوكول الخاص بالتعاون الجمركي المرفق بهذه المعاهدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواءمة وتوحيد قواعدها وإجراءاتها الجمركية لكفالة التطبيق الفعال لأحكام هذا الفصل وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر حدودها .

(مادة ٣٠)

الإجراءات والمستندات التجارية

تتفق الدول الأعضاء على تبسيط ومواءمة إجراءاتها ومستنداتها التجارية وفقاً لأحكام البروتوكول الخاص بتبسيط ومواءمة الإجراءات والمستندات التجارية المرفق بهذه المعاهدة بحيث يسهل تبادل السلع والخدمات فيما بين دول الجماعة .

(مادة ٣١)

تحويل التجارة نتيجة اتفاقات

المقايضة أو المقاصة

- ١ - إذا حدث - نتيجة اتفاق مقايضة أو مقاصة بشأن فئة معينة من السلع طرفه الأول دولة عضو أو شخص طبيعي أو معنوي من هذه الدولة وطرفه الثاني دولة أخرى أو شخص طبيعي أو معنوي تابع لها - إذا حدث تحويل جوهري في مسار هذه السلع يضر بالسلع المستوردة من دولة عضو والمصنوعة

فيها لصالح السلع المستوردة بمقتضى اتفاق المقيضة فإن على الدولة العضو المستوردة لهذه السلع اتخاذ التدابير الفعالة لتصحيح هذا التحويل .

٢ - ولتحديد ما إذا كان قد حدث تحويل في مسار التجارة في إطار أحكام هذه المادة تراعى جميع الإحصائيات التجارية ذات الصلة وغيرها من البيانات بشأن فئة السلع المتوافرة خلال فترة الشهور الستة السابقة على شكوى الدولة العضو المتضررة من تحويل مسار السلع وأخذ متوسط فترتين كل منهما ستة شهور تقعان في فترة الـ (٢٤) شهراً السابقة على بداية استيراد السلع بمقتضى اتفاق المقيضة أو المقاصة .

٣ - يحيل الأمين العام المسألة إلى المجلس بغية بحثها وعرضها على المؤتمر للبت فيها .

(مادة ٤٢)

تشجيع التجارة

١ - تلتزم الدول الأعضاء - بموجب أهداف الجماعة المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (٢) (م) من المادة (٤) من هذه المعاهدة - بتشجيع الأنشطة التجارية في المجالات التالية :

أ - التجارة فيما بين دول الجماعة :

١) تشجيع استخدام المواد الأولية والسلع الوسيطة وعناصر الإنتاج وكذلك المنتجات تامة الصنع الواردة من الجماعة .

٢) تطويع « المعرض التجاري الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية » ليصبح أداة للجماعة لتشجيع التجارة .

٣) المشاركة في المعارض التي تنظم دورياً تحت إشراف المعرض التجاري الأفريقي وفي المعارض التجارية القطاعية والمعارض التجارية الإقليمية وسائر الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمبادلات التجارية داخل الجماعة .

٤) إقامة شبكة للإعلام التجاري فيما بين دول الجماعة تربط بين أنظمة الإعلام التجاري المعالجة ألياً التابعة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الحالية والمقبلة وبين أنظمة الإعلام التجاري بالدول الأعضاء في الجماعة .

٥) دراسة اتجاهات العرض والطلب في الدول الأعضاء ونشر نتائج هذه الدراسة داخل الجماعة بمساعدة الأمانة .

ب - التجارة فيما بين بلدان الجنوب :

١) تعزيز وتنويع الأسواق الأفريقية وتسويق منتجات الجماعة .

٢) المشاركة في المعارض التجارية خارج الجماعة ولاسيما في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب .

٣) المشاركة في المبادلات التجارية خارج الجماعة وفي محافل المستثمرين .

ج - التجارة بين الشمال والجنوب :

١) تشجيع أفضل معدلات للتبادل التجاري في السلع الأساسية الأفريقية وتحسين فرص وصول منتجات الجماعة إلى الأسواق .

(٢) المشاركة كمجموعة في المفاوضات الدولية مع «الجات» ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو في أى محفل آخر للمفاوضات التجارية .

* * *

(٢) ترد تفاصيل تنظيم الأنشطة المتصلة بتشجيع التجارة داخل الجماعة والنظام الإعلامي التجاري في بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة .

الفصل السادس

حرية انتقال الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار

(مادة ٤٣)

١ - تلتزم الدول الأعضاء بأن تتخذ - على المستوى الفردي - التدابير اللازمة على الصعيدين الثنائي أو الإقليمي لتحقيق حرية انتقال رعاياها وإقرار حقهم في الإقامة والاستقرار داخل الجماعة وذلك على نحو تدريجي .

٢ - تتفق الدول الأعضاء على أن تعد لهذا الغرض بروتوكولا بشأن حرية انتقال الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار يرفق بهذه المعاهدة .

الفصل السابع

النقد والمالية والمدفوعات

(مادة ٤٤)

١ - بمقتضى أحكام البروتوكولات ذات الصلة المرفقة بهذه المعاهدة تتفق الدول الأعضاء على القيام - وفقاً لجدول زمني يحدده المؤتمر - بمواصلة سياساتها في مجال النقد والمالية والمدفوعات بغية تشجيع تجارة السلع والخدمات داخل الجماعة تحقيقاً لأهدافها وتعزيزاً للتعاون النقدي والمالي فيما بينها .

٢ - ولتحقيق هذا الغرض تلتزم الدول الأعضاء بالآتي :

(أ) استخدام عملاتها الوطنية في تسوية المعاملات التجارية والمالية فيما بينها بغية التقليل من استخدام النقد الأجنبي في معاملاتها المتبادلة . (ب) إنشاء الآليات الملزمة لوضع نظم مدفوعات متعددة الأطراف . (ج) التشاور دورياً بشأن المسائل النقدية والمالية . (د) تشجيع إقامة سوق مالية على المستوى القطري والإقليمي والفرعي عن طريق إنشاء بورصات للأوراق المالية ومواصلة النصوص القانونية التي تحكم البورصات الموجودة بهدف تعزيز فعاليتها . (هـ) التعاون على نحو فعال في مجالي التأمينات والبنوك . (و) تشجيع رفع القيود عن المدفوعات وإزالة ما قد تتعرض له من قيود بين الدول الأعضاء وتسهيل دمج كافة ترتيبات المقاصة والمدفوعات القائمة بين مختلف المناطق في اتحاد أفريقي للمقاصة والمدفوعات . (ز) إنشاء اتحاد نقدي أفريقي عن طريق مواصلة المناطق النقدية .

(مادة ٤٥)

انتقال رأس المال

١ - تكفل الدول الأعضاء حرية انتقال رأس المال داخل الجماعة بإلغاء القيود المفروضة على

تحركه فيما بين الدول الأعضاء طبقاً لجدول زمني يحدده المجلس .

٢ - تعنى رؤوس الأموال المشار إليها في الفقرة (١) السابقة تلك التي تخص إما الدول الأعضاء أو أشخاصها الطبيعيين أو المعنويين .

٣ - وبما يتصل برؤوس الأموال غير تلك المشار إليها في الفقرة (٢) من هذه المادة يقرر المؤتمر شروط انتقالها داخل الجماعة بناء على توصية اللجنة وبعد موافقة المجلس مع الأخذ في الاعتبار أهداف التنمية المتضمنة في الخطط القطرية والإقليمية والقارية .

٤ - وفيما يتصل بانتقال رأس المال بين الدول الأعضاء والدول الثالثة يتخذ المؤتمر بناء على توصية اللجنة وبعد موافقة المجلس ، تدابير تستهدف التنسيق المطرد بين السياسات القطرية والإقليمية في مجال مراقبة أسعار الصرف .

الفصل الثامن

الاغذية والزراعة

(مادة ٤٦)

١ - تتفق الدول الأعضاء على التعاون في مجالات تنمية الزراعة والحراجة والثروة الحيوانية والثروة السمكية وتمثل أهداف هذا التعاون فيما يلي :

(أ) تحقيق الأمن الغذائي (ب) زيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية والحراجة ، وكذلك تحسين ظروف العمل وتوفير فرص عمل في المناطق الريفية ، (ج) استغلال الإنتاج الزراعي من خلال تصنيع المنتجات الحيوانية والنباتية محلياً ، (د) حماية أسعار سلع التصدير في الأسواق الدولية عن طريق إنشاء بورصة أفريقية للسلع الأساسية .

٢ - وتحقيقاً لها ولتعزيز تكامل هياكل الإنتاج ، تتعاون الدول الأعضاء في المجالات التالية :

(أ) إنتاج المدخلات الزراعية : الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة والمعدات والآلات الزراعية والمنتجات البيطرية ، (ب) استغلال أحواض الأنهار والبحيرات ، (ج) تنمية وحماية الثروة البحرية والسمكية ، (د) حماية النبات والحيوان ، (هـ) مواصلة الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الزراعية على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الجماعة ولاسيما بالنسبة لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية الأساسية والمدخلات ، (و) مواصلة سياسات الأمن الغذائي لضمان ما يلي :

(١) تخفيض الفاقد في المنتجات الغذائية ، (٢) تعزيز المؤسسات القائمة في مجال إدارة الكوارث الطبيعية ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية ، (٣) إبرام اتفاقات إقليمية أو قارية في مجال الأمن الغذائي ، (٤) توفير المساعدات الغذائية ، بغية مساعدة الدول الأعضاء التي تواجه نقصاً خطيراً في الأغذية ، (٥) حماية الأسواق الإقليمية والقارية ولاسيما لصالح الزراعة الأفريقية .

(مادة ٤٧)

لأغراض هذا الفصل ، تلتزم الدول الأعضاء بالتعاون طبقاً للبروتوكول الخاص بالأغذية والزراعة المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل التاسع

الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة

والموارد الطبيعية والبيئة

(مادة ١٨)

الصناعة

١ - تتفق الدول الأعضاء - من أجل تحقيق تنميتها الصناعية وتكامل اقتصاداتها - على مواصلة سياساتها في مجال التصنيع داخل الجماعة .

٢ - وفي هذا الصدد تلتزم بما يلي :

أ - تعزيز القاعدة الصناعية للجماعة بهدف تحديث القطاعات ذات الأولوية والنهوض بتنمية مستمرة ومعتمدة على الذات .

ب - النهوض بالمشاريع الصناعية المشتركة على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الجماعة وبالمشآت الأفريقية المتعددة الجنسية في القطاعات الصناعية الفرعية ذات الأولوية والتي من شأنها أن تساهم في تنمية الزراعة والنقل والاتصالات والموارد الطبيعية والطاقة .

(مادة ١٩)

من أجل إنشاء قاعدة متينة لعملية التصنيع وتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات تلتزم الدول الأعضاء بما يلي :

أ - كفالة تنمية الصناعات الأساسية التالية التي تعد رئيسية في تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات وتحديث القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية :

(١) الصناعات الغذائية والصناعات الزراعية . (٢) صناعات البناء والتشييد . (٣) الصناعات المعدنية . (٤) الصناعات الميكانيكية . (٥) الصناعات الكهربائية والإلكترونية . (٦) الصناعات الكيماوية والبيتروكيماوية . (٧) الصناعات الحرجية . (٨) صناعات الطاقة . (٩) صناعات النسيج والجلود . (١٠) الصناعات الخاصة بالنقل والاتصالات . (١١) الصناعات الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية .

ب - تنمية الصناعات الصغيرة لتشجيع توفير فرص العمل في الدول الأعضاء .

ج - تشجيع الصناعات الوسيطة التي لها علاقة هامة بالاقتصاد بغية زيادة المكونات المحلية في الناتج الصناعي داخل الجماعة .

د - وضع خطط توجيهية على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الجماعة لإنشاء صناعات أفريقية متعددة الجنسية ولاسيما تلك التي تتجاوز كلفة إنشائها وحجم إنتاجها قدرات التمويل والاستيعاب القطرية .

هـ - دعم الهيئات المتخصصة لتمويل المشروعات الصناعية الأفريقية المتعددة الجنسية وإنشاء مؤسسات جديدة حيث لا توجد .

و - تسهيل إقامة المنشآت الأفريقية المتعددة الجنسية عن طريق تشجيع أصحاب المشروعات الأفريقيين ودعمهم مالياً وتقنياً .

ز - تخفيض بيع واستهلاك المنتجات الصناعية الاستراتيجية المصنوعة في الدول الأعضاء .

ح - تعزيز التعاون الفني وتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا الصناعية وتنفيذ برامج التدريب التقني في الدول الأعضاء .

ط - دعم المؤسسات متعددة الجنسية القائمة وخاصة الصندوق الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا والمركز الإقليمي الأفريقي للتصميم والتصنيع والصندوق الأفريقي للتنمية الصناعية .

ي - إنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات الإحصائية تكون في خدمة التنمية الصناعية على المستويين الإقليمي والقاري .

ك - تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب من أجل تحقيق أهداف التصنيع في أفريقيا .

ل - تشجيع تخصص يأخذ في الاعتبار مدى توافر الموارد على المستويين القطري والإقليمي بغية تحقيق مزيد من التكامل بين الاقتصادات الأفريقية وتوسيع قاعدة المبادلات فيما بين دول الجماعة .

م - اعتماد معايير موحدة ونظم ملائمة لمراقبة الجودة ، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للتعاون والتكامل الصناعيين .

(مادة ٥٠)

لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على التعاون وفقاً للبروتوكول الخاص بالصناعة المرفق بهذه المعاهدة .

(مادة ٥١)

العلم والتكنولوجيا

تتفق الدول الأعضاء على ما يلي :

أ - تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الكفيلة بتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي اللازم لتحسين نوعية حياة سكانها ولأسيما سكان المناطق الريفية .

ب - ضمان التطبيق الملائم للعلم والتكنولوجيا على تطوير الزراعة والنقل والاتصالات والصناعة والصحة العامة والطاقة والتعليم والموارد البشرية وحماية البيئة .

ج - تقليص تبعيتها وتشجيع اعتمادها الفردي والجماعي على الذات في مجال التكنولوجيا .

د - التعاون في مجال تطوير وحياسة وتعميم التكنولوجيا الملائمة .

هـ - تدعيم مؤسسات البحث العلمي القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة حيث لا توجد .

٢ - في إطار هذا التعاون ، تلتزم الدول الأعضاء بما يلي :

أ - مواصلة سياساتها في مجال البحث العلمي والتكنولوجي ، بغية دمجها في خططها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية القطرية .

ب - تنسيق برامجها في مجال البحوث التطبيقية والبحوث والتطوير والخدمات العلمية والتكنولوجية .

ج - مواصلة خططها الإنمائية التكنولوجية القطرية عن طريق إيلاء اهتمام خاص للتكنولوجيا المحلية ، ومواصلة التشريعات في مجال الملكية الصناعية ونقل التكنولوجيا .

د - تنسيق مواقفها بشأن القضايا العلمية والتقنية المطروحة في المفاوضات الدولية .

هـ - تبادل المعلومات والوثائق وإقامة شبكات وبنوك معلومات تتصل ببلدان الجماعة .

و- وضع برامج تدريب موحدة للأطر العلمية والتقنية بحيث تشمل تدريب القوى العاملة الماهرة ورفع كفاءتها .

ز- تشجيع تبادل الباحثين والإخصائيين فيما بين الدول الأعضاء بغية الاستفادة - على أكمل وجه - من الكفاءات التقنية المتاحة في الجماعة .

ح- إعادة النظر في نظم التعليم القائمة بغية تطوير البرامج التعليمية وبرامج التدريب العلمي والتقني - على نحو أفضل - للاحتياجات الإنمائية الخاصة بالبيئة الأفريقية .

(مادة ٥٢)

تلتزم الدول الأعضاء بكل التدابير اللازمة لإعداد وتنفيذ برنامج مشترك للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

(مادة ٥٣)

لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على التعاون وفقاً للبروتوكول الخاص بالعلم والتكنولوجيا المرفق بهذه المعاهدة .

(مادة ٥٤)

الطاقة والموارد الطبيعية

١ - تتفق الدول الأعضاء على تنسيق ومواءمة سياساتها وبرامجها في مجالي الطاقة والموارد الطبيعية .

٢ - ولتحقيق هذا الغرض تلتزم بالآتي :

أ - استغلال الموارد الطبيعية وموارد الطاقة في القارة بصورة فعلية .

ب - إنشاء أجهزة التعاون الملائمة لضمان تزويدها المنتظم بالهيدروكربورات .

ج - تشجيع الطاقات الجيدة والمتجددة في إطار سياسة تنويع مصادر الطاقة .

د - مواءمة خططها القطرية لتنمية الطاقة .

هـ - وضع سياسة مشتركة في مجال الطاقة خاصة في مجالات البحث والاستغلال والإنتاج والتوزيع .

و- وضع إطار ملائم للتشاور والتنسيق لتهيئة حلول مشتركة لمشاكل تنمية الطاقة داخل الجماعة ولاسيما تلك المتصلة بنقل الطاقة وعدم كفاية الكوادر والتقنيين المؤهلين والافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات الطاقة .

ز - تشجيع التدريب المستمر للقوى العاملة الماهرة .

(مادة ٥٥)

١ - تتفق الدول الأعضاء على المزيد من التعاون في المجالات التالية :

أ - الموارد المعدنية والمائية .

ب - الطاقة النووية .

ج - الطاقة الجديدة والمتجددة .

٢ - كذلك تتفق على النهوض بما يلي :

- أ - التعرف على نحو أفضل على إمكانياتها من الموارد الطبيعية .
- ب - السعي المطرد إلى تقليض اعتمادها على الشركات عبر الوطنية في استغلال هذه الموارد ولاسيما عن طريق امتلاك ناصية تقنيات استخدامها .
- ج - تحسين وسائل تسعير المواد الأولية وتسويقها .

(مادة ٥٦)

- لتعزيز هذا التعاون في مجال الموارد الطبيعية وموارد الطاقة ، تلتزم الدول الأعضاء بما يلي :
- أ - تبادل المعلومات بشأن التنقيب ورسم الخرائط وإنتاج وتحويل الموارد المعدنية من ناحية والتنقيب على الموارد المائية واستغلالها وتوزيعها من ناحية أخرى .
- ب - تنسيق برامجها في مجال تنمية واستخدام مواردها المعدنية والمائية .
- ج - تعزيز العلاقات الصناعية الرأسية والأفقية التي يمكن أن تقوم فيما بين الدول الأعضاء نتيجة تنمية هذه الموارد .

- د - تنسيق مواقفها في كافة المفاوضات الدولية بشأن المواد الأولية .
- هـ - وضع نظام لنقل الخبرة الفنية وتبادل البيانات العلمية والتقنية والاقتصادية في مجال الاستشعار من البعد فيما بين الدول الأعضاء .
- و - إعداد وتنفيذ برامج مشتركة لتدريب وتحسين مستوى الكوادر بهدف تنمية الموارد البشرية والقدرات التكنولوجية المحلية الملزمة للاستكشاف واستغلال وتحويل الموارد المعدنية والمائية .

(مادة ٥٧)

لأغراض هذا الفصل ، تتعاون الدول الأعضاء بمقتضى أحكام البرتوكول بشأن الطاقة والموارد الطبيعية المرفق بهذه المعاهدة .

(مادة ٥٨)

البيئة

- ١ - تلتزم الدول الأعضاء بتهيئة بيئة سليمة . ولهذا الغرض تقرر على الصعيد القطري والإقليمي والقاري سياسات واستراتيجيات وبرامج وتنشئ مؤسسات ملائمة لحماية البيئة وتنميتها .
- ٢ - ولأغراض الفقرة (١) من هذه المادة تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة للتبكير بمسيرة الإصلاح والتجديد التي تفضى إلى وضع سياسات وبرامج تطوير مرشدة بيئياً ومعمرة اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً .

(مادة ٥٩)

تلتزم الدول الأعضاء - على الصعيد الفردي والجماعي - باتخاذ كافة ما يلزم من تدابير من أجل حظر استيراد ودفن النفايات الخطرة في أراضيها . كما أنها تلتزم بالتعاون في مجال نقل هذه النفايات عبر الحدود ، وإدارة ومعالجة النفايات المنتجة داخل الدول الأفريقية .

(مادة ٦٠)

لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على التعاون طبقاً للبروتوكول الخاص بالبيئة المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل العاشر

النقل والاتصالات والسياحة

(مادة ٦١)

النقل والمواصلات

١ - لتحقيق تنمية منسقة ومتكاملة لشبكة النقل والمواصلات على مستوى القارة تتفق الدول الأعضاء على ما يأتي :

- أ - دعم تكامل البنية الأساسية في مجال النقل والمواصلات .
- ب - تنسيق مختلف وسائل النقل لزيادة فعاليتها .
- ج - العمل بإطراد على مواعة تشريعات ونظم النقل والمواصلات .
- د - تشجيع استخدام الموارد المادية والبشرية المحلية والتوحيد القياسي للشبكات والمعدات والبحوث وتعميم تقنيات إقامة البنى الأساسية والمعدات والتجهيزات المطروعة .
- هـ - توسيع وتحديث البنى الأساسية للنقل والمواصلات وكفالة صيانتها بتوفير الموارد التقنية والمالية اللازمة .
- و - تشجيع إقامة صناعات إقليمية لإنتاج معدات النقل والمواصلات .
- ز - تنظيم وهيكل وتعزيز أنشطة خدمات نقل الأشخاص والبضائع على الصعيد الإقليمي وصعيد الجماعة .

٢ - تحقيقاً لهذا الغرض تلتزم الدول الأعضاء بما يلي :

- أ - إعداد برامج منسقة لهيكل قطاع النقل البري من أجل الربط بين الدول الأعضاء ومد طرق كبرى عبر القارة .
- ب - إعداد خطط لتحسين وإعادة تنظيم مختلف شبكات السكك الحديدية في الدول الأعضاء والتوحيد القياسي بينها بهدف الربط فيما بينها ومد خطوط سكة حديد جديدة كجزء من الشبكة الأفريقية العامة .

ج - مواعة ما يلي :

- (١) سياساتها في مجال النقل البحري وكذلك سياساتها المتصلة بالنقل عن طريق البحيرات والأنهار المشتركة فيما بين الدول .
- (٢) سياساتها في مجال النقل الجوي .
- (٣) برامجها في مجال التدريب والتدريب الراقى للكوادر المتخصصة في النقل والمواصلات .
- د - تحديث معداتها وتوحيدها قياسياً بغية الربط بين جمع الدول الأعضاء ومع العالم الخارجي .
- هـ - العمل على تحقيق تكامل أفضل للنقل الجوي في أفريقيا وتنسيق مواعيد الرحلات .

و- تنسيق ومواءمة سياسات النقل على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الجماعة بغية إزالة الحواجز غير الطبيعية التي تعوق انتقال السلع والخدمات والأشخاص .

(مادة ٦٢)

١ - تلتزم الدول الأعضاء بتشجيع إنشاء شركات أفريقية متعددة الجنسية تابعة للجماعة في مجالات النقل البحري والسكك الحديدية ، والنقل البري والجوي والمجاري المائية الداخلية .

٢ - تعريف المفهوم والصفة القانونية لمنشأة أفريقية متعددة الجنسية تابعة للجماعة محدد في بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة .

(مادة ٦٣)

البريد - والاتصالات

١ - تلتزم الدول الأعضاء في مجال البريد بالآتي :

أ - إنشاء شبكة بريد أفريقية .

ب - إنتهاج سياسة الترشيح وتحقيق الحد الأقصى من نقل البريد .

ج - العمل على تزويد البريد بصفة قانونية ونظام إدارة فعال وموارد ملائمة لتقديم خدمات بريدية جيدة تفي بحاجات المستهلك .

د - توفير خدمات تجارية قادرة على المنافسة .

٢ - تلتزم الدول الأعضاء أيضاً في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بالآتي :

أ - تطوير وتحديث وتنسيق شبكات وطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتوحيدها قياسياً بهدف الربط الجيد فيما بين الدول الأعضاء .

ب - إقامة شبكة أفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية وكفاءة استخدامها وصيانتها .

ج - إقامة نظام أفريقي للاتصالات عبر الأقمار الصناعية بهدف تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية ولا سيما في المناطق الريفية .

د - توفير خدمات بريد واتصالات فعالة ومنتظمة داخل الجماعة ، وإقامة تعاون وثيق فيما بين هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٣ - سعياً إلى تحقيق الأهداف سالفة الذكر ، تلتزم الدول الأعضاء أيضاً بتشجيع إنشاء شركات خاصة للخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية .

(مادة ٦٤)

البرامج الإذاعية والتليفزيونية

تلتزم الدول الأعضاء بما يلي :

أ - تنسيق جهودها وحشد مواردها من أجل تشجيع تبادل البرامج الإذاعية والتليفزيونية على المستويات الثنائية والإقليمية والقارية .

ب - تشجيع إنشاء مراكز لتبادل البرامج على المستويين الإقليمي والقاري واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن لتدعيم وتسهيل تنفيذ الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المراكز الحالية لتبادل البرامج .

جـ - استخدام نظمها الإذاعية والتلفزيونية لتوطيد أركان التعاون ، وتحقيق تفاهم أفضل فيما بين شعوبها ، والسعي إلى بلوغ أهداف الجماعة .

٢ - تلتزم الدول الأعضاء أيضاً بتجميع ونشر وتبادل المعلومات المتعلقة بالأرصاء الجوية على المستوى القاري ، ولا سيما بشأن إقامة نظم للإنذار المبكر للوقاية من الكوارث الطبيعية وضمان سلامة الملاحة الجوية داخل القارة وعلى طول السواحل .

(المادة ٦٥)

السياحة

لتنمية السياحة في أفريقيا على نحو منسق والانتفاع بها ، وتلتزم الدول الأعضاء بالآتي :

١ - تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأفريقية في مجال السياحة ولا سيما من خلال ما يلي :

أ - النهوض بالسياحة فيما بين البلدان الأفريقية .

ب - مواصلة وتنسيق السياسات والخطط والبرامج الإنمائية السياحية عن طريق التشاور .

جـ - الإعداد وتعزيز المشترك للمنتجات السياحية الممثلة للقيم الاجتماعية والثقافية والطبيعية الأفريقية .

٢ - تشجيع إنشاء منشآت سياحية فعالة مطوعة لاحتياجات السكان الأفريقيين وجذابة للعالم الخارجي وذلك من خلال ما يلي :

أ - اتخاذ تدابير محفزة للاستثمارات السياحية بغية إقامة منشآت سياحية أفريقية عالية الكفاءة .

ب - اتخاذ تدابير كفيلة بتعزيز وتنمية الموارد البشرية لخدمة السياحة في أفريقية .

جـ - تعزيز مؤسسات التدريب الراقى في مجال السياحة أو إنشائها عند الحاجة .

٣ - اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنمية سياحة أفريقية تراعي - كما ينبغي - البيئة البشرية والطبيعية وتحرص على تحقيق رفاهية للسكان الأفريقيين وتسهم بالفعل في تحقيق التنمية والتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة .

(مادة ٦٦)

لأغراض هذا الفصل ، تتفق الدول الأعضاء على التعاون بموجب البروتوكول الخاص بالنقل والاتصالات والسياحة المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل الحادي عشر

التوحيد القياسي ونظم القياس

(مادة ٦٧)

١ - تتفق الدول الأعضاء على ما يلي :

أ - انتهاج سياسة موحدة بشأن التوحيد القياسي وضمان جودة المنتجات والخدمات فيما بين الدول الأعضاء .

ب - القيام بأية أنشطة أخرى في مجال التوحيد القياسي ، وإقرار نظم قياس كفيلة بتشجيع التجارة والتنمية الاقتصادية والتكامل داخل الجماعة .

ج- تعزيز المنظمات القطرية والإقليمية والقارية الأفريقية العاملة في هذا المجال .
٢ - لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على إقامة علاقات تعاون بمقتضى أحكام البرتوكول الخاص بالتوحيد القياسي وضمان الجودة ونظم القياس المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل الثاني عشر

التعليم والتدريب والثقافة

(مادة ٦٨)

التعليم والتدريب

١ - تتفق الدول الأعضاء على تعزيز تعاونها في مجال التعليم والتدريب وتنسيق ومواءمة سياساتها في هذا المجال بهدف إعداد أشخاص قادرين على تحقيق التغييرات اللازمة للتقدم الاجتماعي والتنمية في القارة .

٢ - لأغراض الفقرة (١) من هذه المادة تلتزم الدول الأعضاء بالآتي :

أ - تحسين فعالية نظم التعليم القائمة عن طريق تشجيع تدريب المدربين واستخدام الطرق والتجهيزات الملائمة .

ب - التعاون على تعزيز مؤسسات التدريب القائمة على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الجماعة ، وإنشاء مؤسسات أخرى جديدة عند الاقتضاء ، ويحبد تحقيق ذلك من خلال تطوير المعاهد القطرية والإقليمية المناسبة القائمة .

ج - إعداد وتنسيق ومواءمة برامج تدريبية مشتركة بغية تطويرها على نحو أفضل لحل مشاكل التنمية سعياً إلى تحقيق اكتفاء ذاتي في العمالة الماهرة على نحو تدريجي .

د - تعزيز التبادل المنهجي للخبرات والمعلومات في مجال سياسة وتخطيط التعليم .

هـ - اتخاذ التدابير الملائمة لوقف هجرة الكفاءات خارج الجماعة وتشجيع عودة الكوادر العليا المغتربة والقوى العاملة الماهرة إلى بلدانهم الأصلية .

(مادة ٦٩)

الثقافة

لأغراض هذه المادة ، تلتزم الدول الأعضاء بالآتي :

أ - الدعوة إلى أهداف الميثاق الثقافي الأفريقي .

ب - تشجيع القيم الثقافية الأفريقية والترويج لها .

ج - بذل كل الجهود لصون تراثها الثقافي واستعادته .

د - الحرص على أن تعكس السياسات الإنمائية - بصورة ملائمة - قيمها الاجتماعية والثقافية بغية تعزيز ذاتيتها الثقافية .

هـ - تبادل البرامج والخبرات الثقافية ولاسيما في مجالات الفن والأدب والترفيه والرياضة .

و - وضع وتطوير البرامج والأنشطة الرياضية على كافة المستويات باعتبار أنها عوامل للتكامل .

(مادة ٧٠)

لأغراض هذا الفصل ، تتعاون الدول الأعضاء بموجب البروتوكول الخاص بالتعليم والتدريب والثقافة المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل الثالث عشر

الموارد البشرية والشئون الاجتماعية والصحة والسكان

(مادة ٧١)

الموارد البشرية

- ١ - تتفق الدول الأعضاء على التعاون في تنمية واستخدام مواردها البشرية وتخطيطها .
- ٢ - ولتحقيق هذا الغرض تلتزم بالآتي :
 - أ - انتهاج وتعزيز سياسة مشتركة بشأن التخطيط والبرمجة والتدريب المهني ومواصلة سياساتها في مجال العمالة والدخول .
 - ب - تنسيق سياساتها وأنشطتها في مجالات التدريب والتخطيط والتوجيه المهني .
 - ج - تعزيز خدمات المعلومات والتوظيف بغية تيسير البحث عن الخبراء الأفريقيين وتعيينهم على نحو خاص .
 - د - تشجيع بيوت الخبرة الاستشارية على استخدام الخبراء الأفريقيين وتطوير الخدمات الاستشارية المحلية .
 - هـ - انتهاج سياسات عمالة تمكن من حرية تنقل الأشخاص داخل الجماعة عن طريق دعم وإقامة أسواق العمل مما ييسر تشغيل القوى العاملة الماهرة المتوافرة في بلد عضو في دول أفريقية أخرى تعاني من نقص في هذا المجال .

(مادة ٧٢)

الشئون الاجتماعية

- ١ - تتفق الدول الأعضاء على كفالة المشاركة الكاملة في جهود الجماعة الرامية إلى تنمية مواردها البشرية واستخدامها على نحو رشيد بغية القضاء على الآفات الأخرى التي تعاني منها القارة .
- ٢ - ولهذا الغرض تلتزم بالآتي :
 - أ - تشجيع تبادل الخبرات والمعلومات بشأن محو الأمية والتدريب المهني والعمالة .
 - ب - المواصلة التدريجية بين تشريعاتها في مجالات العمل ونظمها الخاصة بالضمان الاجتماعي بغية القضاء على الفقر والنهوض بتنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة داخل الجماعة .
 - ج - اتخاذ التدابير اللازمة لبقاء الطفل وحمايته من سوء الاستغلال والإهمال وتحقيق نمائه .
 - د - توفير فرص التدريب الملائم للمعوقين بما يسهل اندماجهم في المجتمع ويمكنهم من المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة .

هـ- تهيئة الظروف التي تتيح للشباب ، ولا سيما من لا يكملون دراساتهم ، التدريب بغية الحصول على عمل مجز .

و- تقرير وتنسيق ومواءمة سياساتها بغية توفير حياة لائقة للمسنين .

ز- مواءمة جهودها للقضاء على إنتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها وتعاطيها ، بما يخالف القانون ، وإعداد برامج للتوعية وإعادة التأهيل في هذا المجال .

(مادة ٧٣)

الصحة

١ - تتفق الدول الأعضاء على تعزيز وزيادة تعاونها داخل الجماعة في مجال الصحة .

٢ - ولهذا الغرض تلتزم بالتعاون بوجه خاص في تطوير الرعاية الصحية الأولية والأبحاث الطبية والدراسات في مجال الطب التقليدي والعقاقير الطبية الأفريقية .

(مادة ٧٤)

السكان والتنمية

١ - تلتزم الدول الأعضاء - على نحو فردي وجماعي - بإقرار سياسات وآليات قطرية في المجال السكاني ، واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التوازن بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢ - ولهذا الغرض تتفق الدول الأعضاء على ما يلي :

أ - اعتبار المسائل السكانية عناصر أساسية في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج القطرية الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المتوازنة .

ب - وضع سياسات سكانية قطرية وإنشاء مؤسسات قطرية تعني بالقضايا السكانية .

ج - القيام بأنشطة تستهدف توعية السكان بعامة والمجموعات المستهدفة بخاصة .

د - جمع وتحليل وتبادل المعلومات والبيانات بشأن القضايا السكانية .

(مادة ٧٥)

المرأة والتنمية

١ - تتفق الدول الأعضاء على وضع ومواءمة وتنسيق وتنفيذ سياسات وآليات مناسبة سعياً إلى تحقيق الازدهار الكامل للمرأة الأفريقية من خلال تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٢ - تحقيقاً لهذه الغاية ، تتخذ الدول الأعضاء جميع التدابير اللازمة لكفالة مشاركة أكبر للمرأة في الأنشطة الإنمائية داخل الجماعة .

(مادة ٧٦)

لأغراض هذا الفصل ، تتفق الدول الأعضاء على التعاون فيما بينها بموجب البروتوكول الخاص بالموارد البشرية بما فيها المرأة والشئون الاجتماعية والصحة والسكان المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل الرابع عشر
التعاون في المجالات الأخرى
(مادة ٧٧)

مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة ، تلتزم الدول الأعضاء بالتشاور فيما بينها من خلال الأجهزة المختصة في الجماعة لمواصلة سياساتها في المجالات الأخرى لكفالة تشغيل وتنمية الجماعة بكفاءة وتطبيق أحكام هذه المعاهدة .

الفصل الخامس عشر
أحكام خاصة بشأن بعض البلدان
(مادة ٧٨)

أحكام خاصة بشأن بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند

- ١ - إبراكاً من الدول الأعضاء للوضع الاستثنائي لكل من بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند داخل الجماعة وعضويتها في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي فإنها تتفق على إعفائها - بصفة مؤقتة - من التطبيق الكامل والتام لبعض أحكام هذه المعاهدة .
- ٢ - ولهذا الغرض تلتزم الدول الأعضاء بإقرار بروتوكول خاص الوضع الاستثنائي لبوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند يرفق بهذه المعاهدة .

(مادة ٧٩)

أحكام خاصة بشأن أقل البلدان نمواً

والبلدان المحصورة وشبه المحصورة والجزرية

- ١ - مراعاة من الدول الأعضاء للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تلاقىها الدول الأعضاء وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان المحصورة وشبه المحصورة والجزرية ، فإنها تتفق على معاملتها - عند الاقتضاء - معاملة خاصة بما يتصل بتطبيق بعض أحكام هذه المعاهدة ومنحها أية مساعدات أخرى لازمة .
- ٢ - يمكن أن تتمثل المعاملة الخاصة والمساعدة المذكورتان في الفقرة (١) السابقة فيما يلي ، ضمن أمور أخرى :

- أ - إعفاءات مؤقتة من التطبيق الكامل والتام لبعض أحكام هذه المعاهدة .
- ب - مساعدات من صندوق التضامن والتنمية والتعويض التابع للجماعة وفقاً لهذه المعاهدة .
- ٣ - لأغراض هذه المادة ، تتفق الدول الأعضاء على إقرار بروتوكول خاص بوضع أقل البلدان نمواً والمحصورة وشبه المحصورة والجزرية ، يرفق بهذه المعاهدة .

الفصل السادس عشر

صندوق التضامن والتنمية والتعويض

(مادة ٨٠)

الإنشاء

ينشأ بموجب هذا صندوق للتضامن والتنمية والتعويض تابع للجماعة .

(مادة ٨١)

أهداف الصندوق ونظامه الأساسي

- ١ - يضع المؤتمر النظام الأساسي لهذا الصندوق في بروتوكول يرفق بهذه المعاهدة .
- ٢ - يحدد النظام الأساسي - بنوع خاص - الأهداف ورأس المال والموارد المصرح بها للصندوق ومساهمات الدول الأعضاء والعملات التي تدفع بها وتشغيل وتنظيم وإدارة الصندوق وأية مسائل أخرى ذات صلة .

الفصل السابع عشر

أحكام مالية

(مادة ٨٢)

الميزانية العادية للجماعة

- ١ - الميزانية العادية السنوية للجماعة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الميزانية العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية يعدها الأمين العام ويعتمدها المؤتمر بناء على توصية المجلس .
- ٢ - تمول هذه الميزانية من مساهمات الدول الأعضاء على أساس جدول الأنصبة المعمول به في منظمة الوحدة الأفريقية ويحدد المؤتمر ، بناء على توصية المجلس ، للظروف التي يمكن فيها استكمال المساهمات المالية للدول الأعضاء بموارد خاصة بالجماعة ، أو إبدالها بها عند الاقتضاء .

(مادة ٨٣)

الميزانيات الخاصة

- تعد ميزانيات خاصة عندما يتطلب الأمر تمويل نفقات استثنائية للجماعة ويحدد المؤتمر قيمة مساهمات الدول الأعضاء في الميزانيات الخاصة للجماعة .

(مادة ٨٤)

العقوبات المترتبة على عدم سداد المساهمات

- ١ - بناء على مقرر من المؤتمر ، فإن الدولة العضو التي تتأخر عن سداد مساهمتها في ميزانية الجماعة وفق التزاماتها المنصوص عليها في هذه المعاهدة ، تحرم من المشاركة في التصويت أو في اتخاذ قرارات الجماعة إذا ما تساوت قيمة المتأخرات المستحقة عليها أو تجاوزت مساهمتها عن السنتين الماليتين الأخيرتين . وتحرم هذه الدولة من الانتفاع بالمميزات المترتبة على المعاهدة ومن حق أخذ الكلمة ، كما لا يجوز لها التقدم بترشيحات لشغل وظائف في إطار الجماعة ولا يجوز انتخابها في الأجهزة التشريعية للجماعة . ويجوز للمؤتمر أن يفرض - عند الاقتضاء - عقوبات أخرى على الدولة التي لا تسدد مساهماتها .

- ٢ - غير أنه يجوز للمؤتمر أن يعلق تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (١) سالف الذكر إذا ما لمس - على أساس تقرير حيثيات تعدد الدولة العضو المعنية وتعرضه على المؤتمر بواسطة الأمين العام - للإفادة أن عدم السداد مرده ظروف خارجة عن إرادة هذه الدولة .

- ٣ - يحدد المؤتمر كليات تطبيق هذه المادة .

(مادة ٨٥)

النظام المالي

- النظام المالي الذي يخضع له تطبيق أحكام هذا الفصل هو ذات النظام المعمول به في منظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ٨٦)

مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين

شروط تعيين أعضاء مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين وكيفية عملهم واختصاصاتهم محددة في النظام المالي .

الفصل الثامن عشر

تسوية المنازعات

(مادة ٨٧)

إجراءات تسوية الخلافات

١ - أي خلاف حول تفسير أو تنفيذ أحكام هذه المعاهدة يسوى أولاً بالحسنى عن طريق الاتفاق المباشر بين أطرافه ، وإذا لم تتوصل هذه الأطراف إلى تسوية هذا الخلاف فإنه يجوز لأي منها رفع الأمر إلى محكمة العدل في غضون اثني عشر شهرا .

٢ - أحكام محكمة العدل نهائية وغير قابلة للاستئناف .

الفصل التاسع عشر

علاقات الجماعة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات

القارية الأفريقية والمنظمات غير الحكومية الأفريقية والمنظمات

والروابط الاجتماعية والاقتصادية

(مادة ٨٨)

علاقات الجماعة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية

١ - تقوم الجماعة بصفة خاصة على تنسيق أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومواسمتها وتكاملها المطرد .

٢ - تلتزم الدول الأعضاء بتشجيع تنسيق ومواسمة الأنشطة المتصلة بتكامل المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تشترك في عضويتها ، مع أنشطة الجماعة ، باعتبار أن إقامة الجماعة هو الهدف النهائي الذي يجب أن تتوخى تحقيقه أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحاضرة أو المقبلة .

٣ - وفي هذا الصدد ، يناط بالجماعة تنسيق ومواسمة وتقويم أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحاضرة والمقبلة .

٤ - وتلتزم الدول الأعضاء ، كل في مجموعته الاقتصادية الإقليمية ، بتنسيق ومواسمة أنشطة المنظمات الإقليمية الفرعية العاملة في نطاقها ، بغية ترشيد عملية التكامل على صعيد كل إقليم .

(مادة ٨٩)

علاقات الجماعة مع المنظمات القارية الأفريقية

تقيم الجماعة علاقات تعاون وثيقة مع المنظمات القارية الأفريقية وبخاصة بنك التنمية الأفريقي والمركز الأفريقي للدراسات النقدية بغية بلوغ أهداف التكامل الإقليمي والقاري . ويجوز لها إبرام اتفاقات تعاون مع هذه المنظمات .

(مادة ٩٠)

علاقات الجماعة مع المنظمات غير الحكومية الأفريقية

١ - تقيم الجماعة - في إطار حشد موارد أفريقيا البشرية والمادية - علاقات تعاون مع المنظمات غير الحكومية الأفريقية بهدف تشجيع اشتراك سكان أفريقيا في مسيرة التكامل الاقتصادي وتعبئة مساندتهم التقنية والمادية والمالية .

٢ - وفي هذا الشأن ، تنشئ الجماعة آلية للتشاور مع هذه المنظمات غير الحكومية .

(مادة ٩١)

علاقات الجماعة مع المنظمات والروابط الاجتماعية

والاقتصادية

١ - تقيم الجماعة - في إطار حشد شتى عناصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية - علاقات تعاون مع المنظمات والروابط الاجتماعية والاقتصادية مثل تلك الخاصة بالمنتجين والناقلين والعمال وأصحاب العمل والشباب والمرأة والحرفيين والتنظيمات والروابط المهنية الأخرى بهدف تشجيع وكفالة انضمامها إلى مسيرة تكامل أفريقيا .

٢ - ولهذه الغاية ، تنشئ الجماعة آلية للتشاور مع هذه المنظمات والروابط الاجتماعية والاقتصادية .

الفصل العشرون

علاقات الجماعة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية (مادة ٩٢)

١ - يجوز للجماعة أن تبرم اتفاقات تعاون مع دول ثالثة ، على أن تعرض هذه الاتفاقات سلفاً على المؤتمر لإقرارها بناء على توصية المجلس .

٢ - تكفل الجماعة - بغية تحقيق أهدافها - إقامة علاقات تعاون مع منظومة الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومع أية منظمة دولية أخرى .

الفصل الحادي والعشرون

علاقات الدول الأعضاء مع الدول الثالثة والمنظمات

الإقليمية الفرعية والإقليمية والمنظمات الدولية

(مادة ٩٣)

١ - يجوز للدول الأعضاء أن تبرم اتفاقات ذات طابع اقتصادي أو تقني أو ثقافي مع دولة عضو أو أكثر ومع دول ثالثة ومع المنظمات الإقليمية أو أية منظمة دولية أخرى ، مالم تتعارض هذه الاتفاقات مع أحكام هذه المعاهدة ، وعليها نقل هذه الاتفاقات إلى الأمين العام الذي يحيط المجلس علماً بأمرها .

٢ - في حالة تعارض الاتفاقات المبرمة قبل بدء العمل بهذه المعاهدة فيما بين دول أعضاء أو بين دول أعضاء ودول أخرى أو منظمات إقليمية فرعية أو إقليمية أو أية منظمة دولية أخرى مع أحكام هذه المعاهدة فإن الدولة أو الدول الأعضاء المعنية تلتزم باتخاذ ما يلزم من تدابير من أجل إزالة أسباب هذا التعارض . وعند الاقتضاء تتعاون الدول الأعضاء على التوصل إلى هذه الغاية وتتخذ موقفاً موحداً .

(مادة ٩٤)

واجب الجماعة حيال الدول الأعضاء في المفاوضات
الدولية

- ١ - تلتزم الدول الأعضاء بصياغة وإقرار موحدة داخل الجماعة بشأن القضايا المتصلة بالمفاوضات الدولية بغية تعزيز مصالح أفريقيا وصونها .
- ٢ - وهذه الغاية ، تعد الجماعة دراسات وتقارير كافية يتمكن الدول الأعضاء من مواصلة مواقفها من هذه القضايا على نحو أفضل .

(مادة ٩٥)

تتفق الدول - فيما يتعلق بالفصل التاسع عشر والفصل العشرين والفصل الحادي والعشرين - على إبرام بروتوكول يرفق بهذه المعاهدة .

الفصل الثاني والعشرون

أحكام عامة

(مادة ٩٦)

مقر الجماعة

مقر الجماعة هو ذات مقر منظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ٩٧)

لغات العمل

لغات عمل الجماعة هي ذات لغات عمل منظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ٩٨)

الشخصية القانونية

- ١ - الجماعة جزء لا يتجزأ من منظمة الوحدة الأفريقية .
- ٢ - يمثل الجماعة الأمين العام ، وفي هذا الشأن ، فإنه يجوز للأمين العام أن يمارس - باسمها - السلطات التالية :

أ - التعاقد ، ب - التقاضي .

- ٣ - مع مراعاة موافقة المجلس المسبقة ، فإنه يجوز للأمين العام أن يمارس - باسم الجماعة - السلطات التالية :

أ - حيازة الأموال المنقولة أو غير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافها أو التنازل عنها ، ب - الاقتراض ، ج - قبول المنح والحبوس والهبات بأشكالها كافة .

(مادة ٩٩)

المعاهدة ومرافقاتها

هذه المعاهدة والبروتوكولات المرفقة بها جزء لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ١٠٠)

التوقيع والتصديق

توقع هذه المعاهدة وبروتوكولاتها وتصديق عليها الأطراف السامية المتعاقدة ، كل بمقتضى إجراءاته الدستورية ، وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ١٠١)

سريان العمل

يعمل بأحكام هذه المعاهدة بعد مرور ثلاثين (٣٠) يوماً على إيداع ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وثائق التصديق .

(مادة ١٠٢)

الانضمام والقبول

١ - يجوز لأية دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية أن تخطر الأمين العام برغبتها في الانضمام إلى هذه المعاهدة .

٢ - يرسل الأمين العام - بعد استلامه هذا الإخطار - نسخاً منه إلى جميع الدول الأعضاء . وتتقرر الموافقة بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء ويحال القرار الخاص بكل دولة عضو إلى الأمين العام الذي يتولى إبلاغ الدولة المعنية بقبولها بعد حصول طلبها على الأصوات اللازمة .

(مادة ١٠٣)

تعديل المعاهدة وتنقيحها

- ١ - يجوز لأية دولة عضو أن تقدم مقترحات لتعديل هذه المعاهدة أو تنقيحها .
- ٢ - تقدم مقترحات التعديل أو التنقيح إلى الأمين العام الذي يحيلها إلى الدول الأعضاء في موعد أقصاه ثلاثون (٣٠) يوماً من تاريخ استلامها في المقر .
- ٣ - يبحث المؤتمر - بناء على رأى المجلس - هذه المقترحات في دورته التالية خلال فترة سنة واحدة ، بعد أن تكون الدول الأعضاء قد أحيطت علماً بها بمقتضى أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة .
- ٤ - يعتمد المؤتمر التعديلات أو التنقيحات بالتوافق العام في الرأى ، وإلا فبأغلبية الثلثين ، وتطرح على جميع الدول الأعضاء للتصديق عليها وفقاً للإجراءات الدستورية الخاصة بكل منها ، ويبدأ العمل بها بعد مرور ثلاثين يوماً على إيداع ثلثي الدول الأعضاء لوثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ١٠٤)

الانسحاب

- ١ - أية دولة عضو ترغب في الانسحاب من الجماعة تفصح عن نيتها - كتابة وقبل التنفيذ بسنة - للأمين العام الذي يحيط الدول الأعضاء علماً بالأمر ، وبعد انقضاء هذه الفترة تتوقف عضوية الدولة في الجماعة ما لم ترجع - في هذه الأثناء - عن انسحابها .
- ٢ - خلال فترة السنة المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة تلتزم الدولة العضو الراغبة في

الانسحاب من الجماعة بأحكام هذه المعاهدة وتظل مقيدة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في هذه المعاهدة إلى يوم انسحابها .

(مادة ١٠٥)

الحل

يقرر المؤتمر حل الجماعة ويحدد كليات توزيع الأصول والخصوم .

(مادة ١٠٦)

الوديع

١ - يودع النص الأصلي لهذه المعاهدة والمحذر من نسخة واحدة باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والبرتغالية والنصوص الأربعة نفس الحجية في محفوظات الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي يرسل نسخة موثقة طبق الأصل إلى حكومة كل دولة موقعة .

٢ - يقوم الأمين العام بإبلاغ الدول الأعضاء بتواريخ إيداع وثائق التصديق والانضمام ويعمل على تسجيل هذه المعاهدة لدى منظمة الأمم المتحدة .

إثباتاً لذلك وقعنا نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين هذه المعاهدة والبروتوكولات المرفقة بها .

تحرر في في يوم سنة ألف وتسعمائة وتسعون ميلادية من نسخة واحدة باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والبرتغالية ، والنصوص الأربعة نفس الحجية .

(١٥) إعلان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن جولة

أورجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الدورة العادية

السابعة والعشرين

أبوجا - نيجيريا (٣-٦ يونيو ١٩٩١)

١ - نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعين في دورتنا العادية السابعة والعشرين في أبوجا ، جمهورية نيجيريا الاتحادية ، في الفترة من ٣ - ٥ يونيو عام ١٩٩١ ، نذكر بقرارنا بشأن مشاركة أفريقيا في المفاوضات الدولية ، وهو القرار الذي اعتمدناه في لاجوس ، جمهورية نيجيريا الاتحادية خلال دورتنا غير العادية الثانية المنعقدة من ٢٨ - ٢٩ أبريل ١٩٨٠ إلى جانب خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبيانها الختامي .

٢ - إن الانهيار الذي لم يسبق له مثيل لأسعار السلع الأفريقية وما ترتب على ذلك من تدهور في معدلات التبادل والإجراءات الحمائية المتزايدة في أسواق البلدان النامية ضد الصادرات الأفريقية والممارسات التجارية المقيدة تعتبر من الأسباب الخارجية الرئيسية لديون أفريقيا الخارجية . ولقد أكدنا ذلك مجدداً في موقف أفريقيا الموحد حول أزمة ديونها الخارجية ، وهو الموقف الذي تبنيناه في الدورة غير العادية الثالثة المنعقدة في الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى أول ديسمبر عام ١٩٨٧ .

٣ - لقد كنا نتابع عن كثب اتجاهات جولة مفاوضات أورجواي منذ عام ١٩٨٦ ، تمشياً مع التزاماتنا بالأهداف والمبادئ العامة التي تحكم تلك المفاوضات كما نص عليها إعلان بونتاديل ايستي . ونحن إذ نلاحظ بقلق الصعوبات التي تواجه المفاوضين الأفريقيين في الجولة كما استرعى انتباهنا إلى ذلك بوضوح في تقرير الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين ، نعلن هنا :

٤ - أن المشاركين الأفريقيين قد قدموا إسهاماتهم خلال جولة أورجواي متضمنة في بيانات ومقترحات محددة تعبر عن قلقهم المشترك إزاء العديد من المسائل المطروحة للمفاوضات . وقد انضموا إلى البلدان النامية الأخرى في مراحل مختلفة لإثارة موضوعات محددة تهمهم وتقلقهم . وعلى الرغم من كل هذه الجهود ، فإن هذه الاهتمامات لم تلق استجابة . ومن أبرز هذه الموضوعات مسائل تتعلق بتحسين شروط وصول المنتجات ذات الاهتمام بالنسبة لأفريقيا إلى الأسواق وعدم إيلاء اهتمام كاف لبعث التنمية في المناطق الجديدة للتجارة المرتبطة بجوانب حقوق الملكية الفكرية والإجراءات التجارية المتعلقة بالاستثمار وتجارة الخدمات .

٥ - ومن ناحية أخرى فإن المطالبات الموجهة إلى البلدان الأفريقية بالتعامل بالمثل بشأن عدد من المسائل المتفاوض عليها قد أصبح من الملامح العادية في المفاوضات ، خلافاً لأغراض المفاوضات ومبادئها العامة كما وردت في إعلان بونتاديل ايستي ، ولأسيما فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية الخاصة للبلدان النامية والأسوأ من ذلك هو أن قدرة البلدان الأفريقية على التأثير على مسار المفاوضات قد ازدادت ضعفاً بسبب عدم الوضوح في عملية المفاوضات بالرغم من الجهود المتواصلة التي بذلتها للمشاركة في هذه المفاوضات .

٦ - وفي هذه المرحلة الحاسمة والحيوية من الجولة لا يسعنا إلا أن ننظر بقلق كبير إلى ما يبديه شركاؤنا التجاريون الكبار من عدم الاكتراث لتلك الاهتمامات المشروعة . إننا نعرب عن قلقنا إزاء

الأسلوب الذي تجرى به المفاوضات ومؤشرات نتائجها . كما نشدد على أنه يجب إعطاء جميع المشاركين فرصاً متساوية في تحديد النتائج النهائية للجولة إذا ما أريد لهذه النتائج أن تكون متوازنة ومقبولة للجميع .

٧ - وفيما يتعلق بالنتائج النهائية ، نؤكد من جديد على أن اهتمامات البلدان الأفريقية يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، وإلا يكون تمثيلنا في الجولة هو تمثيل من يقبل « الأمر الواقع » أو نوضع في وضع من يضطر إلى قبول صفقة جاهزة تم الاتفاق عليها بين شركاء التجارة الكبار ، كوسيلة لإنقاذ جولة أوردجواي خدمة لمصالحهم ، ومن ثم فإننا نسعى في الحقيقة في المجالات الجديدة إلى الحصول على اعتراف واضح لا لبس فيه بأهداف سياستنا الإنمائية ، وأن أي قواعد وفروع جديدة متعددة الأطراف في هذه الميادين لا بد أن تعزز بدلاً من أن تعوق تحقيق تلك الأهداف . ويجب أن تضمن هذه القواعد بصفة خاصة نقل التكنولوجيا دون أي عائق ، وتعزز القدرة على البناء الوطني في جميع القطاعات ذات الأهمية الحيوية لعملية التنمية في بلادنا .

٨ - إن مصداقية النظام التجاري تتوقف على الحد من الحواجز التجارية والسماح بإدماج البلدان التجارية الصغيرة المهمشة مثل بلداننا في النظام التجاري العالمي ، إلا أن استمرارية النظام تتوقف من جهة أخرى على قدرته على توفير فوائد لجميع أطراف التجارة . وعلى ذلك فمن المهم بدرجة كبيرة إيلاء العناية من جانب جميع المشاركين في الجولة لاهتمامات ومشاكل البلدان الأفريقية . إن المرحلة الأخيرة من جولة مفاوضات أوردجواي تتيح الفرصة الأخيرة والفريدة للاستجابة بصورة ملائمة وفعالة لهذه الاهتمامات .

٩ - إن البلدان الأفريقية كانت تسترشد في مشاركتها في الجولة بأربعة مفاهيم رئيسية هي :
أولاً - تحرير التجارة بدرجة أكبر تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، وتسفر عن زيادة مشاركتهم في التجارة العالمية وتوفير لها أفضل السبل الممكنة للخروج من حالة التهميش التي فرضها نظام تجارة واقتصاد عالمي غير متكافئ .

ثانياً : - إن تعزيز نظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف يقوم على أساس التكافؤ والوضوح ، سوف يكون في صالح البلدان الأفريقية التي هي أضعف أعضاء جماعة التجارة العالمية .

ثالثاً - إن التعقيد والنطاق اللذين لم يسبق لهما مثيل واللذين تتميز بهم المفاوضات سوف تكون لهما آثار بعيدة المدى على العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية بالنسبة لجميع البلدان خاصة البلدان الأفريقية التي يتم إدماجها في الاقتصاد العالمي في وقت يشهد تغييرات هيكلية سريعة .

رابعاً - وفي عالم يتجه بسرعة نحو التكتلات الإقليمية التجارية ، ليس هناك قارة أحوج إلى النظام المتعدد الأطراف من أفريقيا إذ إن ذلك هو الضمان الوحيد للحفاظ على نظام تجاري مفتوح .

١٠ - وعلى ضوء هذه المفاهيم تولي البلدان الأفريقية أهمية قصوى لتوصل الجولة إلى نتائج موفقة . غير أن النتائج التي تسعى إليها لا بد أن تكون متمشية مع تلك المفاهيم كما يجب أن تشمل ما يلي :

- تحسين شروط وصول جميع المنتجات التي تهم البلدان الأفريقية إلى السوق .

- ضمان مزيد من التطبيق لمبادئ المعاملة التفضيلية والخاصة بالبلدان الأفريقية في جميع المجالات وذلك بسبب ضعف تلك البلدان ونقص هياكلها بصورة خاصة .

- توفير المرونة الكافية في جميع الاتفاقيات المختلفة لضمان تحقيق أهداف سياساتنا الإنمائية دون عائق والحاجة إلى أن تتضمن هذه الاتفاقية التزامات محددة لتسهيل تحقيق مثل هذه الأهداف .
- عدم مطالبة البلدان الأفريقية بالتزامات إضافية دون حقوق مقابلة لضمان التوازن الحالي بين حقوق والتزامات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (غات) .
- وضع أحكام تضمن الوصول الحر وغير المقيد للسلع والخدمات التي تأتي من البلدان الأفريقية الأقل نمواً إلى الأسواق مع عدم المطالبة بالتعامل بالمثل .
- ١١ - يجب دراسة المقترحات الخاصة بإنشاء منظمة تجارية متعددة الأطراف بصورة مستفيضة في الوقت المناسب بالتعاون مع الهيئات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وفقاً لميثاق هافانا الذي ظلت بعض أحكامه ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان الأفريقية مهمة طوال السنوات الأربعين الماضية .
- ١٢ - وأخيراً فإننا نتعهد ، بذل قصارى الجهد خلال الفترة المتبقية من المفاوضات من أجل ضمان نتيجة متوازنة لجولة أوروغواي تأخذ في الحسبان مصالح جميع البلدان . ولتحقيق ذلك ، فإننا نسعى إلى أن تتسم المفاوضات بأكبر قدر من الوضوح على جميع المستويات خلال المرحلة الأخيرة والحاسمة من الجولة .

الكتب الرسمية التي صدرت عن وزارة الخارجية

- ١- محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس - نوفمبر ١٩٥١) ، مطبعة مصر ، ١٩٥١ ، (باللغة الإنجليزية) .
- ٢- السودان من ١٣ فبراير ١٩٣١ إلى فبراير ١٩٥٣ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣ ، (باللغة العربية) .
- ٣- القضايا المصرية : ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٥ ، (باللغة العربية) .
- ٤- قناة السويس : ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٦ ، (باللغة العربية) .
- ٥- مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧١ - ١٩٧٧) ، ١٩٧٨ ، (باللغتين العربية والإنجليزية) .
- ٦- التعاون الأفريقي - العربي (١٩٧٧ - ١٩٧٨) ، ١٩٧٨ ، (باللغتين العربية والإنجليزية) .
- ٧- معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان في واشنطن في ٦ مارس ١٩٧٩ ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ (باللغتين العربية والإنجليزية) .
- ٨- أزمة الشرق الأوسط : (الجزء الأول - ١٩٦٧) ، ١٩٧٩ ، (باللغة الإنجليزية) .
- ٩- تقرير إنجاز: مصر والمسألة الفلسطينية (١٩٤٥ - ١٩٨٠) ، ١٩٨١ ، الطبعة الأولى ، باللغات (العربية - الإنجليزية - الفرنسية - الإسبانية) .
- ١٠- الموقف المصري في المفاوضات الخاصة بإقامة ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وغزة : (١٩٧٩ - ١٩٨٠) ، ١٩٨١ ، باللغات (العربية - الإنجليزية - الفرنسية - الإسبانية) .
- ١١- مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ١٩٨١ ، باللغات (العربية - الإنجليزية - الفرنسية - الإسبانية) .
- ١٢- مصر وعدم الانحياز: ١٩٨٣ ، (باللغة العربية) .

- ١٣- مصر ونهر النيل : ١٩٨٣ ، باللغات (العربية — الإنجليزية — الفرنسية) .
- ١٤- تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية واسرائيل : ١٩٨٣ (باللغتين العربية والإنجليزية) .
- ١٥- التحرك الدبلوماسي المصري في أمريكا اللاتينية (١٩٨٠ — ١٩٨٣) ، ١٩٨٣ ، (باللغتين العربية والإنجليزية) .
- ١٦- مصر والمجموعة الأوروبية : ١٩٨٣ ، باللغات (العربية — الإنجليزية — الفرنسية) .
- ١٧- التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان : (١٩٧٤ — ١٩٨٣) ، ١٩٨٣ ، (باللغة العربية) .
- ١٨- القوة المتحدة للجيشيات والمراقبون ، ١٩٨٣ ، (باللغتين العربية والإنجليزية) .
- ١٩- مصر والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ١٩٨٣ (باللغتين العربية والإنجليزية) .
- ٢٠- عدم الانحياز والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ١٩٨٤ ، (باللغة الإنجليزية) .
- ٢١- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ، ١٩٨٤ ، (باللغة العربية) .
- ٢٢- اتفاقية فيينا لقانون البحار ، ١٩٨٤ ، (باللغة العربية) .
- ٢٣- قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية من ١٩٦٣ إلى ١٩٨٣ — الطبعة الأولى ١٩٨٥ (باللغة العربية) .
- ٢٤- التحرك الدبلوماسي المصري في إفريقيا من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ — الطبعة الأولى — ١٩٨٦ باللغتين العربية والإنجليزية .
- ٢٥- الدبلوماسية المصرية في إفريقيا خلال اثني عشر عاما (١٩٧٧ — ١٩٨٨) باللغة العربية — ١٩٨٩ .

الكتب السنوية

التي تصدرها وزارة الخارجية

المتضمنة لمجموعة المعاهدات التي تبرمها جمهورية مصر العربية

نفذ	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٥٦)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٥٧)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٥٨)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٥٩)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٠)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦١)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٢)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٣)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٤)
نفذ	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٥)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٦)
نفذ	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٧)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٨)
نفذ	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٩)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٠)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧١)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٢)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٣)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٤)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٥)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٦)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٧)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٨) (المجلد الأول)
	(المجلد الثاني)
	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٩)

.....	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٨٠)
.....	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٨١)
.....	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٨٢)
.....	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٨٣)
.....	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥)
.....	مجموعة المعاهدات (عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦)

المحتويات

٣	المقدمة د . بطرس بطرس غالى
	القسم الأول : البيانات المشتركة الصادرة عن الزيارة
٣٥	التي تمت على مستوى رئيس الجمهورية
٣٦	(١) زيارة رئيس جمهورية النيجر إلى جمهورية مصر العربية (٢ - ٦ ديسمبر ١٩٨٣)
٣٧	(٢) زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية زائير (٣١ - ٢ فبراير ١٩٨٤)
٣٩	(٣) زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية كينيا (٢ - ٤ فبراير ١٩٨٤)
٤١	(٤) زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية الصومال (٤ - ٥ فبراير ١٩٨٤)
٤٣	(٥) زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية تنزانيا (٥ - ٧ فبراير ١٩٨٤)
٤٦	(٦) زيارة رئيس جمهورية مالي إلى جمهورية مصر العربية (٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٨٤)
٤٩	(٧) زيارة رئيس أفريقيا الوسطى إلى جمهورية مصر العربية (٦ - ١٠ أبريل ١٩٨٤)
٥٢	(٨) زيارة رئيس جمهورية تشاد إلى جمهورية مصر العربية (١٥ - ٧ يوليو ١٩٨٤)
٥٥	(٩) زيارة رئيس جمهورية زامبيا إلى جمهورية مصر العربية (٩ - ١٢ فبراير ١٩٨٥)
٥٧	(١٠) زيارة رئيس جمهورية سيراليون إلى جمهورية مصر العربية (٢٤ - ٢٦ فبراير ١٩٨٥) ..
٥٩	(١١) زيارة رئيس جمهورية السنغال إلى جمهورية مصر العربية (٢ - ٥ مارس ١٩٨٥)
٦٢	(١٢) زيارة رئيس جمهورية زائير إلى جمهورية مصر العربية (٢٤ - ٢٧ مارس ١٩٨٥)
	(١٣) زيارة رئيس جمهورية الكونغو الشعبية إلى جمهورية مصر العربية (٨ - ١٠
٦٥	مارس ١٩٨٧)
٦٧	(١٤) زيارة رئيس جمهورية أوغندا إلى جمهورية مصر العربية (١٢ - ١٣ مارس ١٩٨٧)
	(١٥) زيارة رئيس جمهورية أثيوبيا الاشتراكية إلى جمهورية مصر العربية (٩ - ١٢
٦٩	أبريل ١٩٨٧)
	(١٦) زيارة رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية إلى جمهورية مصر العربية
٧٣	(١٤ - ١٧ ديسمبر ١٩٨٧)
٧٤	(١٧) زيارة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية مصر العربية (٦ - ٨ يونيو ١٩٨٨)
	(١٨) زيارة رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى جمهورية مصر العربية (٢٨ يناير -
٧٧	أول فبراير ١٩٨٩)
٨١	(١٩) زيارة رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة إلى جمهورية مصر العربية (١٦ فبراير ١٩٨٩) ...
	(٢٠) زيارة رئيس مجلس الدولة لجمهورية غينيا بيساو إلى جمهورية مصر العربية
٨٥	(١١ سبتمبر ١٩٨٩)
٨٨	(٢١) زيارة رئيس جمهورية رواندا إلى جمهورية مصر العربية (٢٩ - ٣٠ يونيو ١٩٩٠)
	(٢٢) زيارة رئيس جمهورية أثيوبيا الشعبية الديمقراطية إلى جمهورية مصر العربية
٩٠	(٣٠ - ٣١ أكتوبر ١٩٩٠)
٩١	(٢٣) زيارة رئيس جمهورية تشاد إلى جمهورية مصر العربية (٤ - ٦ نوفمبر ١٩٩١)

القسم الثاني : البيانات المشتركة ومحاضر اللجان عن الزيارات

- ٩٣ التي تمت على مستوى وزراء الخارجية
(١) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية الجابون
- ٩٤ (٣٠ يونيو - ٥ يوليو ١٩٨٣)
(٢) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
- ٩٧ جمهورية أنجولا الشعبية (٥ - ٧ يوليو ١٩٨٣)
(٣) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
- ٩٨ جمهورية الكونغو الشعبية (٤ - ٧ أغسطس ١٩٨٣)
(٤) زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية أفريقيا الوسطى إلى
- ١٠١ جمهورية مصر العربية (٢١ - ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣)
(٥) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
- ١٠٣ جمهورية بنين الشعبية (١٠ - ١٢ يناير ١٩٨٤)
(٦) زيارة وزير العلاقات الخارجية والتعاون بجمهورية بورندي إلى
- ١٠٥ جمهورية مصر العربية (٢٠ - ٢٤ فبراير ١٩٨٤)
(٧) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
- ١٠٨ جمهورية فولتا العليا (١٧ - ١٩ مارس ١٩٨٤)
(٨) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
- ١١١ جمهورية نيجيريا (١٩ - ٢١ مارس ١٩٨٤)
(٩) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
- ١١٣ جمهورية غانا (٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٤)
(١٠) زيارة وزير الخارجية بجمهورية سيراليون إلى
- ١١٤ جمهورية مصر العربية (١٨ - ٢١ يوليو ١٩٨٤)
(١١) زيارة الوزير المنتدب لدى وزير خارجية جمهورية الكاميرون إلى
- ١١٧ جمهورية مصر العربية (٢٣ - ٢٩ أغسطس ١٩٨٤)
(١٢) محضر الدورة الأولى للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية
- ١١٨ وجمهورية الكاميرون القاهرة (٢٣ - ٢٩ أغسطس ١٩٨٤)
(١٣) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية
- ١٢٢ إلى جمهورية ساحل العاج (١٣ - ١٦ يناير ١٩٨٥)
(١٤) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
- ١٢٣ جمهورية مالي (١٦ - ١٩ يناير ١٩٨٥)
(١٥) محضر الدورة الثالثة للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية
- ١٢٦ وجمهورية مالي باماكو (١٧ - ١٩ يناير ١٩٨٥)
(١٦) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية
- ١٢٩ إلى جمهورية السنغال (١٩ - ٢٣ يناير ١٩٨٥)

- (١٧) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية بوركينا فاسو إلى
 ١٣١ جمهورية مصر العربية (٢٥ أبريل - أول مايو ١٩٨٥) .
- (١٨) زيارة وزير الدولة والتعاون بجمهورية بنين الشعبية إلى
 ١٣٣ جمهورية مصر العربية (٢٧ - ٣١ مايو ١٩٨٥) .
- (١٩) زيارة وزير الخارجية بجمهورية موزمبيق إلى جمهورية مصر العربية
 ١٣٦ (٢ - ٦ أغسطس ١٩٨٥) .
- (٢٠) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
 ١٣٨ جمهورية الكاميرون (١٢ - ١٤ نوفمبر ١٩٨٥) .
- (٢١) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
 ١٤٠ جمهورية غينيا الاستوائية (١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٥) .
- (٢٢) زيارة وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية إلى
 ١٤٢ جمهورية مصر العربية (١٠ - ١٣ فبراير ١٩٨٦) .
- (٢٣) زيارة وزير خارجية جمهورية الجابون إلى جمهورية مصر العربية
 ١٤٤ (١٠ - ١٣ فبراير ١٩٨٦) .
- (٢٤) زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية الكونغو الشعبية إلى
 ١٤٧ جمهورية مصر العربية (٩ - ١٤ أغسطس ١٩٨٦) .
- (٢٥) زيارة بعثة النوايا الحسنة الأوغندية برئاسة وزير خارجية أوغندا إلى
 ١٥٠ جمهورية مصر العربية (٣١ أكتوبر - ٥ نوفمبر ١٩٨٦) .
- (٢٦) بيان مشترك الدورة الثانية للجنة المشتركة العليا المصرية - الكاميرونية .
 ١٥٣ ياوندي (١٢ - ١٥ يناير ١٩٨٧) .
- (٢٧) محضر أعمال الدورة الثانية للجنة المشتركة العليا المصرية - الكاميرونية .
 ١٥٤ ياوندي (١٢ - ١٦ يناير ١٩٨٧) .
- (٢٨) زيارة الوزير المنتدب لدى رئيس الجمهورية لشئون التخطيط والتعاون الدولي
 ١٥٨ بجمهورية غينيا إلى جمهورية مصر العربية (٥ - ١٠ فبراير ١٩٨٧) .
- (٢٩) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
 ١٦٠ جمهورية جيبوتي (١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٨٧) .
- (٣٠) زيارة وزيرة الدولة للشئون الخارجية بجمهورية زامبيا إلى
 ١٦٢ جمهورية مصر العربية (٢٦ أبريل - أول مايو ١٩٨٧) .
- (٣١) زيارة وزير خارجية جمهورية كينيا إلى جمهورية مصر العربية
 ١٦٤ (٢١ - ٢٥ يونيو ١٩٨٧) .
- (٣٢) محضر الدورة الأولى للجنة الوزارية المصرية - الكينية
 ١٦٨ المشتركة (٢١ - ٢٥ يونيو ١٩٨٧) .
- (٣٣) زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية أفريقيا الوسطى إلى
 ١٧١ جمهورية مصر العربية (٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ١٩٨٧) .
- (٣٤) محضر الدورة الثانية للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية
 ١٧٣ وجمهورية أفريقيا الوسطى - القاهرة (١ - ٢ أغسطس ١٩٨٧) .

- (٣٥) زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية بنين الشعبية إلى
 ١٧٩ جمهورية مصر العربية (١٦ - ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧) .
- (٣٦) محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين
 ١٨١ جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية - القاهرة (١٧ - ١٩ نوفمبر ١٩٨٧) .
- (٣٧) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
 ١٨٥ جمهورية مدغشقر الديمقراطية (٣ - ٨ ديسمبر ١٩٨٧) .
- (٣٨) محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية
 ١٩٠ مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية - تناناريف (٣ - ٨ ديسمبر ١٩٨٧) .
- (٣٩) زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية النيجر إلى
 ١٩٢ جمهورية مصر العربية (١٩ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧) .
- (٤٠) محضر اجتماع الدورة الثانية العليا المشتركة للتعاون بين
 ١٩٤ جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر - القاهرة (١٩ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧) .
- (٤١) زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية رواندا إلى
 ١٩٨ جمهورية مصر العربية (١٩ - ٢٢ يناير ١٩٨٨) .
- (٤٢) محضر مباحثات الجانبين المصري والرواندي خلال
 ٢٠٠ زيارة وزير خارجية رواندا لجمهورية مصر العربية (١ - ٢٢ يناير ١٩٨٨) .
- (٤٣) زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية توجو إلى
 ٢٠٤ جمهورية مصر العربية (٢ - ٧ فبراير ١٩٨٨) .
- (٤٤) محضر الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين
 ٢٠٦ جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو - القاهرة (٢ - ٦ فبراير ١٩٨٨) .
- (٤٥) زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية الكونغو الشعبية إلى
 ٢٠٩ جمهورية مصر العربية (٥ - ١١ أبريل ١٩٨٨) .
- (٤٦) محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة للتعاون بين
 ٢١٠ جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية - القاهرة (٥ - ٧ أبريل ١٩٨٨) .
- (٤٧) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
 ٢١٦ جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٣ - ٢٧ أبريل ١٩٨٨) .
- (٤٨) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
 ٢١٨ جمهورية موريشيوس (٢٧ أبريل - أول مايو ١٩٨٨) .
- (٤٩) زيارة وزير خارجية جمهورية بتسوانا إلى جمهورية مصر العربية (٥ - ٩ يونيو ١٩٨٨) .
- (٥٠) زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي إلى
 ٢٢٣ جمهورية مصر العربية (١٠ - ١٤ يونيو ١٩٨٨) .
- (٥١) محضر اجتماع الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة بين
 ٢٢٥ جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي - القاهرة (١٢ - ١٤ يونيو ١٩٨٨) .
- (٥٢) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
 ٢٣٠ جمهورية زيمبابوي (٤ يوليو ١٩٨٨) .
- (٥٣) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى

- ٢٣٣ جمهورية بتسوانا (٧ - ٨ يوليو ١٩٨٨) .
- (٥٤) زيارة وزير العلاقات الخارجية والتعاون بجمهورية بروندي إلى
- ٢٣٥ جمهورية مصر العربية (١٠ - ١٢ يوليو ١٩٨٨) .
- (٥٥) محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة
- ٢٣٨ المصرية البورندية - القاهرة (١١ - ١٤ يوليو ١٩٨٨) .
- (٥٦) زيارة وزير الخارجية بجمهورية تشاد إلى
- ٢٤٢ جمهورية مصر العربية (١٧ - ٢٠ يوليو ١٩٨٨) .
- (٥٧) محضر اجتماع الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة بين
- ٢٤٥ جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد - القاهرة (١٨ - ٢٠ يوليو ١٩٨٨) .
- (٥٨) زيارة وزير الخارجية بجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية إلى
- ٢٤٩ جمهورية مصر العربية (١٨ - ٢١ يوليو ١٩٨٨) .
- (٥٩) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
- ٢٥١ جمهورية أوغندا (٨ - ١٠ سبتمبر ١٩٨٨) .
- (٦٠) زيارة وزير العلاقات الخارجية بجمهورية الكاميرون إلى
- ٢٥٣ جمهورية مصر العربية (٥ - ١٠ نوفمبر ١٩٨٨) .
- (٦١) محضر اجتماع الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة المصرية -
- ٢٥٦ الكاميرونية - القاهرة (٥ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨) .
- (٦٢) زيارة وزير خارجية جمهورية سيراليون إلى
- ٢٦٢ جمهورية مصر العربية (٧ - ١٠ نوفمبر ١٩٨٨) .
- (٦٣) محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة المصرية - السيراليونية العليا المشتركة -
- ٢٦٥ القاهرة (٨ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨) .
- (٦٤) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
- ٢٧١ جمهورية أفريقيا الوسطى (١٧ - ١٩ يناير ١٩٨٩) .
- (٦٥) محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة المصرية النيجيرية المشتركة (٢٧ - ٣٠ يناير ١٩٨٩)
- ٢٧٥ (٦٦) محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة المصرية التنزانية المشتركة (١١ - ١٢ فبراير ١٩٨٩)
- (٦٧) زيارة وزير الدولة للتعاون الدولي بجمهورية زائير إلى
- ٢٩٠ جمهورية مصر العربية (١٣ - ١٦ مارس ١٩٨٩) .
- (٦٨) محضر اجتماع الدورة الرابعة العليا المشتركة المصرية الزائيرية -
- ٢٩٢ القاهرة (١٣ - ١٥ مارس ١٩٨٩) .
- (٦٩) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
- ٢٩٨ جمهورية كينيا (١٠ - ١٢ أغسطس ١٩٨٩) .
- (٧٠) محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة الوزارية المصرية الكينية المشتركة -
- ٣٠١ نيروبي (٨ - ١٢ أغسطس ١٩٨٩) .
- (٧١) محضر اجتماع اللجنة (ب) في الدورة الثانية للجنة الوزارية المصرية الكينية -
- ٣٠٨ نيروبي (٧ - ١١ أغسطس ١٩٨٩) .
- (٧٢) زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية رواندا إلى

- ٣١٣ جمهورية مصر العربية (٩ - ١٢ سبتمبر ١٩٨٩) .
(٧٣) محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون بين
جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا - القاهرة (٩ - ١٢ سبتمبر ١٩٨٩) . ٣١٦
(٧٤) محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة التعاون المصرية الغانية
الدائمة المشتركة (١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٩) . ٣٢٢
(٧٥) زيارة وزير التخطيط والتعاون الدولي بجمهورية غينيا إلى
جمهورية مصر العربية (١٨ - ٢٥ يونيو ١٩٩٠) . ٣٣١
(٧٦) زيارة وزير خارجية مملكة سوازيلاند إلى جمهورية مصر العربية (١٢ - ١٨ يوليو ١٩٩٠) ٣٣٣
(٧٧) محضر اجتماع الدورة الثالثة للجنة المشتركة المصرية البورندية (٨ - ١١ أغسطس ١٩٩٠) ٣٣٥
(٧٨) محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة التعاون المصرية الزيمبابوية (١٦ - ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠) ٣٤٠
(٧٩) زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى
جمهورية أوغندا (١٧ - ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠) . ٣٤٧
(٨٠) محضر جلسات الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة بين
مصر وأوغندا (٢٠ ديسمبر ١٩٩٠) . ٣٥٠
(٨١) محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية -
التوجولية (١٧ - ٢٠ يناير ١٩٩١) . ٣٦١
(٨٢) زيارة وزير خارجية جمهورية السنغال إلى
جمهورية مصر العربية (١١ - ١٤ مارس ١٩٩١) . ٣٦٤
(٨٣) محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة للتعاون بين
جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال - القاهرة (١١ - ١٤ مارس ١٩٩١) . ٣٦٧

القسم الثالث : اتفاقات وبروتوكولات التعاون بين جمهورية

- مصر العربية والدول الأفريقية : ٣٧٥
(١) بروتوكول تعديل اتفاق التجارة والدفاع بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية السودان الديمقراطية (١٣ - يناير ١٩٧٧) . ٣٧٦
(٢) اتفاقية ملاحية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية
السودان الديمقراطية (٢٨ مايو ١٩٧٧) . ٣٨٠
(٣) اتفاق تجارة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تنزانيا المتحدة (٣ أغسطس ١٩٧٧) . ٣٨٤
(٤) اتفاق تجارة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا (٢٤ أغسطس ١٩٧٧) . ٣٨٧
(٥) اتفاق تعاون ثقافي وعلمي وفني بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية رواندا (١٠ أكتوبر ١٩٧٧) . ٣٩٠
(٦) اتفاق تجارة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكاميرون (٧ نوفمبر ١٩٧٧) . ٣٩٢
(٧) اتفاقية سياحية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي (٥ يناير ١٩٧٨) . ٣٩٦
(٨) بروتوكول تعديل بعض أحكام الاتفاق الجمركي المبرم في ٣٠ يناير ١٩٦٥ بين
جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية (٢٩ يونيو ١٩٧٨) . ٣٩٩
(٩) بروتوكول تجاري بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية

- ٤٠٤ (١٥ يناير ١٩٧٩) .
- (١٠) الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين
جمهورية مصر العربية وجمهورية زامبيا (٢٠ نوفمبر ١٩٨٠) .
- (١١) اتفاق تعاون اقتصادي وعلمي وفني بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية موريشيوس (١٢ ديسمبر ١٩٨٠) .
- ٤٢١ (١٢) اتفاق تجارة بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية السودان الديمقراطية (٢٣ مارس ١٩٨٢) .
- ٤٢٣ (١٣) اتفاق تعاون فني بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال (٢١ فبراير ١٩٨٣) .
- ٤٤١ (١٤) اتفاق تجارة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أنجولا الشعبية (٦ يوليو ١٩٨٣) .
- ٤٤٦ (١٥) برنامج تنفيذي لاتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفني بين جمهورية
مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية للأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤ .
- ٤٤٩ (١٥ أغسطس ١٩٨٣) .
- (١٦) اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين
جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر (ديسمبر ١٩٨٣) .
- ٤٥٣ (١٧) مذكرة تفاهم في مجال التعاون في نقل المواد النووية بين
جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر (٦ ديسمبر ١٩٨٣) .
- ٤٥٥ (١٨) بروتوكول إنشاء لجنة مشتركة بين جمهورية
مصر العربية وجمهورية تشاد (١٤ أكتوبر ١٩٨٤) .
- ٤٥٦ (١٩) بروتوكول تجارة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد (١٤ أكتوبر ١٩٨٤) .
- ٤٥٧ (٢٠) بروتوكول تعاون إداري في مجال الجمارك بين جمهورية
مصر العربية وجمهورية تشاد (١٤ أكتوبر ١٩٨٤) .
- ٤٦١ (٢١) اتفاق تعاون ثقافي وعلمي وفني بين جمهورية
مصر العربية وجمهورية ساحل العاج (١٥ يناير ١٩٨٥) .
- ٤٦٤ (٢٢) معاهدة صداقة وتعاون بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية ساحل العاج (١٥ يناير ١٩٨٥) .
- ٤٦٧ (٢٣) اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين جمهورية
مصر العربية وجمهورية السنغال (٥ مارس ١٩٨٥) .
- ٤٦٩ (٢٤) بروتوكول تبادل ثقافي بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية السنغال للأعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧ (٥ مارس ١٩٨٥) .
- ٤٧١ (٢٥) اتفاق تعاون اقتصادي وفني بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية بنين الشعبية (٣٠ مايو ١٩٨٥) .
- ٤٧٩ (٢٦) اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين جمهورية
مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية (٣٠ مايو ١٩٨٥) .
- ٤٨١ (٢٧) اتفاق عام للتعاون الاقتصادي والفني بين جمهورية
مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية (١٣ فبراير ١٩٨٦) .
- ٤٨٣

- (٢٨) برنامج تنفيذي لاتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفني بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية الكونغو الشعبية للأعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ (١٤ أغسطس ١٩٨٦) ٤٨٤
- (٢٩) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين جمهورية
مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى (١٦ أغسطس ١٩٨٦) ٤٨٨
- (٣٠) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي بين
جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا (٥ نوفمبر ١٩٨٦) ٤٨٩
- (٣١) اتفاق تعاون اقتصادي وفني وعلمي وثقافي وإنشاء لجنة مشتركة بين
جمهورية مصر العربية وجمهورية أنجولا الشعبية (ديسمبر ١٩٨٦) ٤٩٠
- (٣٢) اتفاق تعاون ثقافي تعليمي وعلمي بين جمهورية
مصر العربية وجمهورية كينيا (٢٥ يونيو ١٩٨٧) ٤٩٢
- (٣٣) اتفاق تعاون سياحي بين جمهورية مصر العربية وبين جمهورية كينيا (٢٥ يونيو ١٩٨٧) ٤٩٤
- (٣٤) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بين جمهورية
مصر العربية والحكومة العسكرية المؤقتة لاثيوبيا الاشتراكية (٢٨ يوليو ١٩٨٧) ٤٩٧
- (٣٥) برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي والفني بين جمهورية
مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية (١٩ نوفمبر ١٩٨٧) ٤٩٩
- (٣٦) اتفاق النقل الجوي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو (٦ فبراير ١٩٨٨) ٥٠٣
- (٣٧) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية زامبيا (٢٣ مارس ١٩٨٨) ٥١٢
- (٣٨) اتفاق تعاون ثقافي وفني وعلمي بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية موزمبيق الشعبية (٢٤ مارس ١٩٨٨) ٥١٤
- (٣٩) بروتوكول تعاون في مجال الإذاعة والتلفزيون بين
جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية (٧ أبريل ١٩٨٨) ٥١٧
- (٤٠) برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي والفني بين جمهورية
مصر العربية وجمهورية موريشيوس للأعوام من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١ (٢٩ أبريل ١٩٨٨) ٥٢٠
- (٤١) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية زيمبابوي (٤ يوليو ١٩٨٨) ٥٢٦
- (٤٢) اتفاق تعاون ثقافي وفني وعلمي بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية بتسوانا (٨ يوليو ١٩٨٨) ٥٢٨
- (٤٣) بروتوكول اتفاق التعاون في مجال التصنيع بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية بوروندي (١٤ يوليو ١٩٨٨) ٥٣٠
- (٤٤) بروتوكول اتفاق التعاون الثقافي بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية الكاميرون لعامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ (٩ نوفمبر ١٩٨٨) ٥٣٤
- (٤٥) البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والفني والعلمي بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية أفريقيا الوسطى في مجالات الإعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة
للفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ (١٩ يناير ١٩٨٩) ٥٣٩
- (٤٦) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي

- ٥٤١ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تنزانيا المتحدة (١٣ فبراير ١٩٨٩) .
(٤٧) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية
- ٥٤٤ وجمهورية رواندا (٩ سبتمبر ١٩٨٩) .
(٤٨) معاهدة صداقة وتعاون بين جمهورية مصر العربية
- ٥٤٦ وجمهورية غينيا بيساو (١١ سبتمبر ١٩٨٩) .
(٤٩) اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين جمهورية
- ٥٤٨ مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو (١١ سبتمبر ١٩٨٩) .
(٥٠) اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين جمهورية
- ٥٥١ مصر العربية وجمهورية رواندا (١٢ سبتمبر ١٩٨٩) .
(٥١) اتفاق إنشاء لجنة دائمة مشتركة اقتصادية بين جمهورية
- ٥٥٤ مصر العربية وجمهورية غانا (١٤ نوفمبر ١٩٨٩) .
(٥٢) اتفاقية إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون بين جمهورية
- ٥٥٧ مصر العربية وجمهورية ليبيريا (١٨ فبراير ١٩٩٠) .
(٥٣) اتفاقية إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون بين جمهورية
- ٥٦٠ مصر العربية وجمهورية ناميبيا (٢٠ مايو ١٩٩٠) .
(٥٤) مذكرة تعاون حول أسلوب تسوية الدين المستحق لجمهورية
- ٥٦٣ مصر العربية لدى جمهورية غينيا (٢٢ يولي ١٩٩٠) .
(٥٥) محضر اجتماع الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة للتعاون بين
- ٥٦٤ جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا (١٩ - ٢٢ يولي ١٩٩٠) .
(٥٦) البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي بين جمهورية مصر العربية
- ٥٧٠ وجمهورية التوجو للأعوام ٩١ - ٩٢ - ١٩٩٣ (٢٠ يناير ١٩٩١) .
(٥٧) بروتوكول تبادل ثقافي بين جمهورية مصر العربية
- ٥٧٥ وجمهورية السنغال للأعوام ٩١ - ٩٢ - ١٩٩٣ (١٤ مارس ١٩٩١) .
اتفاقات مع منظمات:
- (٥٨) اتفاق تعاون فني بين جمهورية مصر العربية والصندوق العربي
- ٥٨٠ للمعونة الفنية للدول الأفريقية (أول يناير ١٩٧٨) .
(٥٩) اتفاق بين جمهورية مصر العربية والوكالة الدولية للتعاون
- ٥٨٢ الثقافي والفني (٢٤ يولي ١٩٨٤) .
القسم الرابع : اتفاقات التعاون الفني بين الصندوق المصري
- ٥٨٥ للتعاون الفني مع الدول الأفريقية وبين الدول الأفريقية ومنظمات دولية :
(١) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وبين
- ٥٨٦ جمهورية بروندي (٦ سبتمبر ١٩٨١) .
(٢) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
- ٥٨٧ وبين جمهورية تنزانيا المتحدة (٨ سبتمبر ١٩٨١) .
(٣) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وبين
- ٥٨٨ جمهورية كينيا (٣ نوفمبر ١٩٨١) .

- (٤) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية زامبيا (٢٢ نوفمبر ١٩٨١) . ٥٩٠
- (٥) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية غينيا الاستوائية (٧ - ديسمبر ١٩٨١) . ٥٩١
- (٦) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية سيراليون (٨ فبراير ١٩٨٢) . ٥٩٢
- (٧) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية الرأس الأخضر (٨ فبراير ١٩٨٢) . ٥٩٤
- (٨) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية فولتا العليا (٢٢ مارس ١٩٨٢) . ٥٩٥
- (٩) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية (٢ أبريل ١٩٨٢) . ٥٩٧
- (١٠) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية ليبيريا (٢٧ مايو ١٩٨٢) . ٥٩٨
- (١١) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية الجابون (٢٨ مايو ١٩٨٢) . ٥٩٩
- (١٢) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية الكونغو الشعبية (٢١ يونية ١٩٨٢) . ٦٠١
- (١٣) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية أفريقيا الوسطى (٦ سبتمبر ١٩٨٢) . ٦٠٢
- (١٤) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية زيمبابوي (٢٤ سبتمبر ١٩٨٢) . ٦٠٤
- (١٥) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية رواندا (أول نوفمبر ١٩٨٢) . ٦٠٥
- (١٦) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية مالاوي (٩ ديسمبر ١٩٨٢) . ٦٠٨
- (١٧) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية السنغال (٢١ فبراير ١٩٨٣) . ٦٠٩
- (١٨) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية سيشل الاستوائية (٤ يونيو ١٩٨٣) . ٦١٤
- (١٩) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية غينيا الاستوائية (٢٦ يونية ١٩٨٣) . ٦١٦
- (٢٠) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
وبين جمهورية بنين الشعبية (١١ يناير ١٩٨٤) . ٦١٨
- (٢١) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
والمعهد الأفريقي المورشيبي للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (٣١ أغسطس ١٩٨٣) . ٦٢٠

- (٢٢) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والمركز الدولي للماشية في أفريقيا (١٥ أكتوبر ١٩٨٣) ٦٢٢
- (٢٣) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية غانا (٢٤ فبراير ١٩٨٤) ٦٢٣
- (٢٤) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية مالي (٢٨ مارس ١٩٨٤) ٦٢٤
- (٢٥) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو (٢٦ يونيو ١٩٨٤) ٦٢٦
- (٢٦) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وبين جمهورية تشاد (١٧ يوليو ١٩٨٤) ٦٢٨
- (٢٧) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية غينيا بيساو (٢ نوفمبر ١٩٨٤) ٦٣٠
- (٢٨) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية ساوتومي وبرنسيب (٢٨ فبراير ١٩٨٥) ٦٣٢
- (٢٩) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية مدغشقر الديمقراطية (١٠ يوليو ١٩٨٥) ٦٣٤
- (٣٠) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية موزمبيق الشعبية (٥ أغسطس ١٩٨٥) ٦٣٦
- (٣١) بروتوكول تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (٩ سبتمبر ١٩٨٥) ٦٣٧
- (٣٢) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية أنجولا الشعبية (٢٧ سبتمبر ١٩٨٥) ٦٣٨
- (٣٣) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية أوغندا (٣ يناير ١٩٨٦) ٦٤٠
- (٣٤) مذكرة التعاون الثلاثي بين الصندوق المصري للتعاون وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وجامعة ماكيريري بأوغندا (٣ يناير ١٩٨٦) ٦٤١
- (٣٥) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية زيمبابوي (٢١ أغسطس ١٩٨٦) ٦٤٢
- (٣٦) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وبين جمهورية جيبوتي (٢٣ أكتوبر ١٩٨٦) ٦٤٤
- (٣٧) اتفاق إطاري للتعاون الفني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية موريتانيا الإسلامية (٢٠ يناير ١٩٨٨) ٦٤٦
- (٣٨) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية موريتانيا الإسلامية (٢١ يناير ١٩٨٨) ٦٤٧
- (٣٩) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية التوجو (٦ فبراير ١٩٨٨) ٦٤٩

- (٤٠) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٥١ وجمهورية بتسوانا (٨ يونيو ١٩٨٨) .
- (٤١) مذكرة تفاهم بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٥٢ ووزير داخلية جمهورية أوغندا (١٩ يونيو ١٩٨٨) .
- (٤٢) مذكرة اتفاق بين جمهورية مصر العربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا
 ٦٥٤ (٢٩ يونيو ١٩٨٨) .
- (٤٣) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٥٥ وجمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية (١٠ مارس ١٩٨٩) .
- (٤٤) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٥٧ وجمهورية بوروندي (١٤ يوليو ١٩٨٨) .
- (٤٥) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٦٠ والمركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي (١١ مارس ١٩٨٩) .
- (٤٦) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٦١ وجمهورية الصومال الديمقراطية (٢٦ سبتمبر ١٩٨٩) .
- (٤٧) مذكرة تفاهم بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٦٣ وجامعة الأمم المتحدة (١٤ يونيو ١٩٩٠) .
- (٤٨) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٦٤ ومملكة سوازيلاند (١٢ يوليو ١٩٩٠) .
- (٤٩) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٦٦ والجامعة الدولية بالفرنسية الأفريقية (٢٢ أغسطس ١٩٩٠) .
- (٥٠) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٦٧ وجمهورية ناميبيا (١٥ ديسمبر ١٩٩٠) .
- (٥١) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٦٩ وجامعة ناميبيا (١٨ ديسمبر ١٩٩٠) .
- (٥٢) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٧١ والبنك الإسلامي للتنمية (١٣ يناير ١٩٩١) .
- (٥٣) مذكرة تفاهم بشأن برنامج تدريبي في مجال مكافحة المخدرات للدول الأفريقية في
 إطار التعاون الثلاثي بين ألمانيا الاتحادية والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
 ٦٧٢ (٤ سبتمبر ١٩٩١) .

- القسم الخامس: البيانات المشتركة لاجتماعات مجموعة أندوجو لدول حوض النيل:
- ٦٧٥ (١) الاجتماع الأول لدول أندوجو - الخرطوم (٢ - ٤ نوفمبر ١٩٨٣) .
- ٦٧٦ (٢) الاجتماع الثاني لدول مجموعة أندوجو - كينشاسا (٣ - ٤ سبتمبر ١٩٨٤) .
- ٦٧٧ (٣) الاجتماع الثالث لدول مجموعة أندوجو - القاهرة (٧ - ٨ أغسطس ١٩٨٥) .
- ٦٨٠ (٤) الاجتماع الرابع لدول مجموعة أندوجو - كينشاسا (١٨ - ١٩ - ٢٠ مايو ١٩٨٧) .
- ٦٨٤ (٥) الاجتماع الخامس لدول مجموعة أندوجو - القاهرة (٣١ أكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٨) .

- ٦٩٥ (٦) الاجتماع السادس لدول مجموعة أندوجو - أديس أبابا (٢٦ فبراير ١٩٩١) .
- ٧٠٠ (٧) البيان المشترك للاجتماع السابع لدول مجموعة اندوجو - أديس أبابا (٢٧ فبراير ١٩٩١)
- (٨) الاجتماع الأول لوزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة
- ٧٠٣ أندوجو - القاهرة (٢٨ - ٣٠ يونيو ١٩٩٠) .
- (٩) الاجتماع الثاني لوزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة
- ٧٠٦ أندوجو - القاهرة (٢٠ - ٢١ أبريل
- (١٠) إعلان القاهرة للمياه - الندوة الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه
- ٧١١ في أفريقيا - القاهرة (٢٥ - ٢٧ يونيو ١٩٩٠) .
- (١١) الرسائل المتبادلة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا
- ٧٢٠ بشأن مشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين (٧ فبراير ١٩٩١) :
- - المذكرة الفنية المصرية التي سلمها السيد الدكتور بطرس غالي للرئيس
- ٧٢٠ الأوغندي ، على هامش اجتماع لجنة الجنوب في هراي في ٧ فبراير ١٩٩١ .
- - خطاب وزير الطاقة الأوغندي إلى وزير الكهرباء والطاقة
- ٧٢١ المصري المؤرخ ١٧ أبريل ١٩٩١ ، بالرد على المذكرة المصرية .
- - خطاب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأوغندي المؤرخ
- ٧٢٤ ١٢ مايو ١٩٩١ إلى وزير الدولة للشئون الخارجية المصري .
- - رد وزير الدولة للشئون الخارجية المصري المؤرخ ١٢ مايو ١٩٩١
- ٧٢٥ على خطاب وزير الخارجية الأوغندي .
- - خطاب وزير الدولة للشئون الخارجية المصري المؤرخ ١١ أبريل ١٩٩١
- ٧٢٦ إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتحفظات مصر على المشروع .
- - خطاب وزير الدولة للشئون الخارجية المصري المؤرخ ١٢ مايو ١٩٩١
- ٧٢٨ إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، برفع تحفظات مصر على المشروع .
- - خطاب مصر المؤرخ ١٣ مايو ١٩٩١ بطلب إيداع الخطابات المتبادلة
- ٧٢٩ بشأن اتفاق مصر وأوغندا حول المشروع لدى سكرتارية الأمم المتحدة .
- - خطاب سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية المؤرخ ١١ يوليو ١٩٩١ إلى
- ٧٣٠ نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية المصري بشأن المشروع .
- - خطاب وزير خارجية السودان المؤرخ ٢٢ يوليو ١٩٩١ إلى
- ٧٣١ نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية المصري بشأن المشروع .

القسم السادس : اتفاقات التعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر

- ٧٣٣ : والأحزاب الأفريقية :
- (١) اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية
- ٧٣٤ وحزب التجمع الديمقراطي بجمهورية أفريقيا الوسطى (٢ أغسطس ١٩٨٧) .
- (٢) اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية
- ٧٣٦ وحزب العمل بجمهورية أنجولا الشعبية (١٨ يونيو ١٩٨٨) .
- (٣) اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية

- ٧٣٨ وحزب الحركة الشعبية للثورة في زائير (٢٧ يونيو ١٩٨٨) .
- (٤) اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية
- ٧٤٠ وحركة تحرير ساوتومي وبرنسيب (١٩ يوليو ١٩٨٨) .
- (٥) اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية
- ٧٤٢ وحزب مؤتمر كل الشعب بجمهورية سيراليون (١٠ نوفمبر ١٩٨٨) .
- (٦) اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي الموريشي
- ٧٤٤ بجمهورية موريشيوس (١٩ نوفمبر ١٩٨٨) .
- (٧) اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية
- ٧٤٦ وحزب العمل الأثيوبي (١١ مارس ١٩٨٩) .
- (٨) اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية
- ٦٤٨ وحركة المقاومة الوطنية بجمهورية أوغندا (٢ يونيو ١٩٨٩) .

القسم السابع: إعلانات وقرارات ومؤتمرات واجتماعات التعاون الأفريقي/العربي

- (١) إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقي / العربي الصادر
- ٧٥٣ عن مؤتمرات القمة الأفريقي / العربي الأول المنعقد بالقاهرة من ٧ إلى ٩ مارس ١٩٧٧
- (٢) إعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي الأفريقي / العربي الصادر
- ٧٥٨ عن مؤتمر القمة الأفريقي / العربي الأول المنعقد بالقاهرة من ٧ إلى ٩ مارس ١٩٧٧ .
- (٣) الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي / العربي الأول
- ٧٦٢ المنعقد بالقاهرة من ٧ إلى ٩ مارس ١٩٧٧
- (٤) قرارات الدورة الأولى للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي -
- ٧٦٤ ياوندي - الكامبيرون (٣٠ مايو - أول يونيو ١٩٧٧) .
- (٥) النظام الداخلي للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي ،
- ٧٦٥ كما أقرته اللجنة في دورتها الأولى ، في الفترة من ٣٠ إلى ٣١ مايو ١٩٧٧
- (٦) تقرير عن أعمال الدورة الأولى لمجموعة العمل الأفريقية العربية
- ٧٦٩ للتعاون المالي - القاهرة (٢٥ - ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧) .
- (٧) تقرير الدورة الثانية للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي -
- ٧٧١ القاهرة (٢٨ - ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧) .
- (٨) تقرير عن أعمال الدورة الأولى لمجموعة العمل الأفريقية العربية
- ٧٧٣ المختصة بالتعدين والصناعة والطاقة ومصادر مياه - أديس أبابا (٩ - ١١ مايو ١٩٧٨)
- (٩) تقرير عن أعمال الدورة الأولى لمجموعة العمل الأفريقية / العربية
- ٧٧٥ للنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية - أديس أبابا (١٢ - ١٤ مايو ١٩٧٨)
- (١٠) تقرير عن أعمال الدورة الأولى لمجموعة العمل الأفريقية العربية الخاصة
- ٧٧٧ بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان - القاهرة (٢٢ - ٢٣ مايو ١٩٧٨) .
- (١١) تقرير عن أعمال الدورة الأولى لمجموعة العمل الأفريقية العربية
- ٧٧٩ في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية - القاهرة (٢٥ - ٢٧ مايو ١٩٧٨)
- (١٢) توصيات مجموعة العمل للتعاون الأفريقي العربي في الميادين

- ٧٨١ الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية - القاهرة (٢٥ - ٢٧ مايو ١٩٧٨) .
(١٣) تقرير عن أعمال الدورة العادية الثالثة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي /
٧٨٣ العربي - ينامي - النيجر (٥٠ - ٧ يونيو ١٩٧٨) .
(١٤) تقرير اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي في دورتها
٧٨٦ العادية الرابعة الكويت (٣ - ٥ ديسمبر ١٩٧٨) .
(١٥) تقرير الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي /
٧٩٠ العربي - تونس (٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٣) .
(١٦) تقرير اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي للدورة الأولى للمؤتمر الوزاري الأفريقي
٨٠٨ العربي عن الفترة من مارس ١٩٧٧ إلى ديسمبر ١٩٨٤ - طرابلس (١٥ - ١٧ يناير ١٩٨٦)
(١٧) تقرير الدورة الثامنة العادية للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي -
٨٢٠ دمشق (١٥ - ١٧ يناير ١٩٨٦) .
(١٨) تقرير الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي -
٨٢٥ الكويت (١٩ - ٢٠ يونيو ١٩٨٩) .
(١٩) تقرير لجنة تنسيق التعاون الأفريقي / العربي - الدورة العادية الحادية عشرة
٨٤٠ للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي - نيويورك (٦ أكتوبر ١٩٨٩) .
(٢٠) محضر اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة
٨٤١ للتعاون الأفريقي / العربي - نيويورك (٢ أكتوبر ١٩٩٠) .
٨٤٣ (٢١) اتفاقية إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .
٨٥٥ (٢٢) النظام الأساسي للصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية .

القسم الثامن : البيانات الختامية وبيانات الندوات والاجتماعات والمؤتمرات

- ٨٥٩ الأفريقية التي أسهمت فيها وزارة الخارجية المصرية :
٨٦١ (١) الندوة الأولى للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني القاهرة (٢٦ - ٣١ يناير ١٩٨٢) .
٨٦٥ (٢) الندوة الثانية للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني المكسيك (١٨ - ٢١ يونيو ١٩٨٤) .
٨٦٦ (٣) الندوة الثالثة للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني القاهرة (٢٠ - ٢٢ أغسطس ١٩٨٧) .
٨٦٨ (٤) الندوة الرابعة للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني المكسيك (٢٠ - ٢٢ أغسطس ١٩٨٧) .
٨٧٥ (٥) الندوة الخامسة للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني القاهرة (٢ - ٣ أغسطس ١٩٨٩) .
٨٧٦ (٦) الندوة السادسة للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني المكسيك (١٩ - ٢٠ يونيو ١٩٩١) .
٨٧٧ (٧) ندوة (أفريقيا وعدم الانحياز في عالم متغير) القاهرة (١٠ - ١٢ يونيو ١٩٨٢) .
(٨) الندوة الأولى للدبلوماسيين الأفارقة من الدول المتحدثة بالإنجليزية - القاهرة
٨٨١ (٣٠ يناير - ١٩ فبراير ١٩٨٤) .
(٩) الندوة الثانية للدبلوماسيين الأفارقة من الدول المتحدثة بالفرنسية - القاهرة
٨٨١ (٢٠ - ١٥ مايو ١٩٨٤) .
(١٠) الندوة الثالثة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول المتحدثة بالفرنسية
٨٨٢ من الدول المتحدثة بالفرنسية - القاهرة (٥ - ١٤ مارس ١٩٨٥) .
(١١) الندوة الرابعة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول المتحدثة بالإنجليزية -

- ٨٨٢ القاهرة (٣ - ١٢ سبتمبر ١٩٨٥) .
(١٢) الندوة السادسة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول الأفريقية المتحدة بالفرنسية -
- ٨٨٣ القاهرة (١١ - ٢٠ مارس ١٩٨٦) .
(١٣) الندوة السادسة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول الأفريقية المتحدة بالإنجليزية -
- ٨٨٣ القاهرة (٢٩ أكتوبر - ٦ نوفمبر ١٩٨٦) .
(١٤) الندوة السابعة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول الأفريقية المتحدة بالفرنسية -
- ٨٨٤ القاهرة (٣ - ١٥ فبراير ١٩٨٧) .
(١٥) الندوة الثامنة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول الأفريقية المتحدة بالإنجليزية -
- ٨٨٤ القاهرة (٢٠ أكتوبر - ١٠ نوفمبر ١٩٨٧) .
(١٦) الندوة التاسعة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول الأفريقية المتحدة بالفرنسية -
- ٨٨٥ القاهرة (١٣ مارس - ٢ أبريل ١٩٨٨) .
(١٧) الندوة العاشرة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول الأفريقية المتحدة بالإنجليزية -
- ٨٨٦ القاهرة (١ - ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨) .
(١٨) الندوة الحادية عشرة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول الأفريقية المتحدة بالفرنسية - القاهرة (٦ - ٢٦ مارس ١٩٨٩) .
- ٨٨٦ (١٩) الندوة الثانية عشر للدبلوماسيين الأفارقة من الدول الأفريقية المتحدة بالإنجليزية -
- ٨٨٧ القاهرة (١٤ نوفمبر - ٢ ديسمبر ١٩٨٩) .
(٢٠) الندوة الثالثة عشرة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول المتحدة بالفرنسية -
- ٨٨٧ القاهرة (٦ - ٢٤ مايو ١٩٩٠) .
(٢١) الندوة الرابعة عشرة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول الأفريقية المتحدة بالإنجليزية - القاهرة (٢٠ نوفمبر - ٦ ديسمبر ١٩٩٠) .
- ٨٨٨ (٢٢) الندوة الخامسة عشرة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول الأفريقية المتحدة بالفرنسية - القاهرة (٢٣ أبريل - ٩ مايو ١٩٩١) .
- ٨٨٨ (٢٣) الندوة السادسة عشرة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول المتحدة بالإنجليزية -
- ٨٨٩ القاهرة (٢ - ٢١ نوفمبر ١٩٩١) .
(٢٤) ندوة التعاون «الإقليمي بين الاستشاريين ورجال الأعمال الأفريقيين» -
- ٨٩٠ القاهرة (٧ - ١١ مارس ١٩٨٨) .
(٢٥) الدورة العادية الرابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان -
- ٨٩٤ القاهرة (١٧ - ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨) .
(٢٦) الاجتماع الثاني للمجلس العام لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية - القاهرة (١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٨) .
- ٨٩٦ (٢٧) الحلقة الدراسية الدولية حول الموقف الأفريقي بشأن أزمة المديونية الأفريقية - القاهرة (٢٨ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٩) .
- ٩٠٢ (٢٨) ندوة التنمية والديمقراطية في أفريقيا - القاهرة (٥ - ٦ مارس ١٩٩٠) .
- ٩٠٤ (٢٩) المؤتمر الأفريقي - الأمريكي الحادي والعشرون - القاهرة (٧ - ١٠ يناير ١٩٩١) .
(٣٠) البيان المشترك لاجتماع قمة مجموعة التشاور والتعاون بين الجنوب / الجنوب

- ٩٠٥ (كوالالمبور ١ - ٣ يونيو ١٩٩٠)
- (٣١) البيان المشترك لاجتماع مجموعة القمة للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب
- ٩١٠ (كراكاس ٢٧ - ٢٩ نوفمبر ١٩٩١)
- ٩١٩ القسم التاسع : أهم الوثائق الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية :
- (١) إعلان أفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي - مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الحادية والعشرين في أديس أبابا ، خلال الفترة من (١٧ إلى ٢٤ مايو ١٩٧٣) .
- ٩٢١ (٢) قرار بشأن استراتيجية أفريقية مشتركة لدعم حركة عدم الانحياز - مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الحادية والثلاثين في الخرطوم ، خلال الفترة من (٧ إلى ٨ يوليو ١٩٧٨) .
- ٩٣٠ (٣) قرار بشأن التعاون العربي الأفريقي :
- خطة عمل منروfia - مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته الثالثة والثلاثين ، في منروfia خلال الفترة من (٦ إلى ٨ يوليو ١٩٧٩) .
- ٩٣١ (٤) إعلان عن استراتيجية منروfia الخاصة بالتزام رؤساء دول وحكومات المنظمة باتباع توجيهات وإجراءات الاكتفاء الذاتي القومي والجماعي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد - اجتماع رؤساء دول وحكومات الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة عشرة في منروfia ، خلال الفترة (١٧ - ٢٠ يوليو ١٩٧٩) .
- ٩٣٤ (٥) قرار بشأن خطة عمل لاجوس - اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته الثانية غير العادية ، في لاجوس ، خلال الفترة من (٢٨ إلى ٢٩ أبريل ١٩٨٠) .
- ٩٣٦ (٦) وثيقة خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) .
- ٩٣٧ (٧) إعلان منظمة الوحدة الأفريقية بشأن قانون البحار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته ، في فريتاون ، خلال الفترة من (١٨ إلى ٢٨ يونيو ١٩٨٠) .
- ١٠١٨ (٨) قرار بشأن النظام الدولي الجديد للأعلام - مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السابعة والثلاثين ، في نيروبي ، خلال الفترة من (١٥ إلى ٢٦ يونيو ١٩٨١) .
- ١٠١٩ (٩) الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب - اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة عشرة ، في نيروبي ، خلال الفترة من (٢٤ إلى ٢٧ يونيو ١٩٨١) .
- ١٠٢٠ (١٠) إعلان بشأن الوضع الاقتصادي في أفريقيا - اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الحادية والعشرين في أديس أبابا ، خلال الفترة من (١٨ - ٢٠ يوليو ١٩٨٥) .
- ١٠٣٣ (١١) إعلان الموقف الأفريقي بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية - اجتماع دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته غير العادية الثالثة في أديس أبابا - خلال الفترة من (٣٠ نوفمبر إلى أول ديسمبر ١٩٨٧) .
- ١٠٣٦ (١٢) إعلان أديس أبابا لرؤساء الدول والحكومات بمناسبة اليوبيل الفضي لمنظمة الوحدة

- الأفريقية - اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في بورتو العادية
الرابعة والعشرين في أديس أبابا خلال الفترة من (٢٥ إلى ٢٨ مايو ١٩٨٨) ١٠٥٣
- (١٣) إعلان بشأن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا والتغيرات الجوهرية
التي تحدث في العالم - اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في بورتو العادية
السادسة والعشرين (أديس أبابا ٩ - ١١ يوليو ١٩٩٠) ١٠٥٩
- (١٤) المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الموقعة بين القادة الأفارقة - اجتماع
رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في بورتو العادية السابعة والعشرين (أبوجا -
نيجيريا ٢ - ٦ يونيو ١٩٩١) ١٠٦٢
- (١٥) إعلان بشأن جولة أوجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف - مؤتمر رؤساء دول
وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في الدورة العادية السابعة والعشرين - أبوجا - نيجيريا (٣ -
٦ يونيو ١٩٩١) ١١٠٠

رقم الإيداع

٩٢ / ٣٨٤٣

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزي زكي بطرس

Bibliotheca Alexandrina



0412429

طبع بالمطبعة الفنية - ت : ٣٩١١٨٦٢